المملكة العربيّة السعودية
وزارة التّعليم العالي
الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة
كلية اللّغة العربيّة
قسم اللّغويّات

العقد النَّضِيدُ في شَرْحِ القَصِيدِ

لشهاب الدَّيْن أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي (٧٥٦ هـ) ، المتوفّى سنة : (٧٥٦ هـ)

من باب فرش الحروف ((من أوّل سورة الأعراف إلى آخر سورة الكهف))

دراســـــة وتحقيــق

رِسَالَةٌ مَقَدَّمَـةٌ لِنَيْـلِ دَرَجَةِ العَالِيَـةِ العَالَمِيَّـةِ

(الدّكتوراه)

إعداد الطالب

خلف الله بن محسن بن محسني القرشي

الرَّقم الجامعي ٢٨٥٧٨٩٥٧٠

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد الرزّاق بن فرّاج الصّاعدي

المجلّد الأوَّل

العام الجامعي : ١٤٣١ـ١٤٣٢ هـ

المملكة العربيّة السعودية
وزارة التّعليم العالي
الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة
كلية اللغة العربيّة
قسم اللغويّات

العقد النَّضِيدُ في شَرْحِ القَصِيدِ

لشهاب الدَّيْن أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي (٧٥٦ هـ) ، المتوفّى سنة : (٧٥٦ هـ)

من باب فرش الحروف ((من أوّل سورة الأعراف إلى آخر سورة الكهف))

دراســــــة وتحقيــق

رِسَالَةٌ مَقَدَّمَـةٌ لِنَيْـلِ دَرَجَةِ العَالِيَـةِ العَالَمِيَّـةِ

(الدّكتوراه)

إعداد الطالب

خلف الله بن محسن بن محسني القرشي

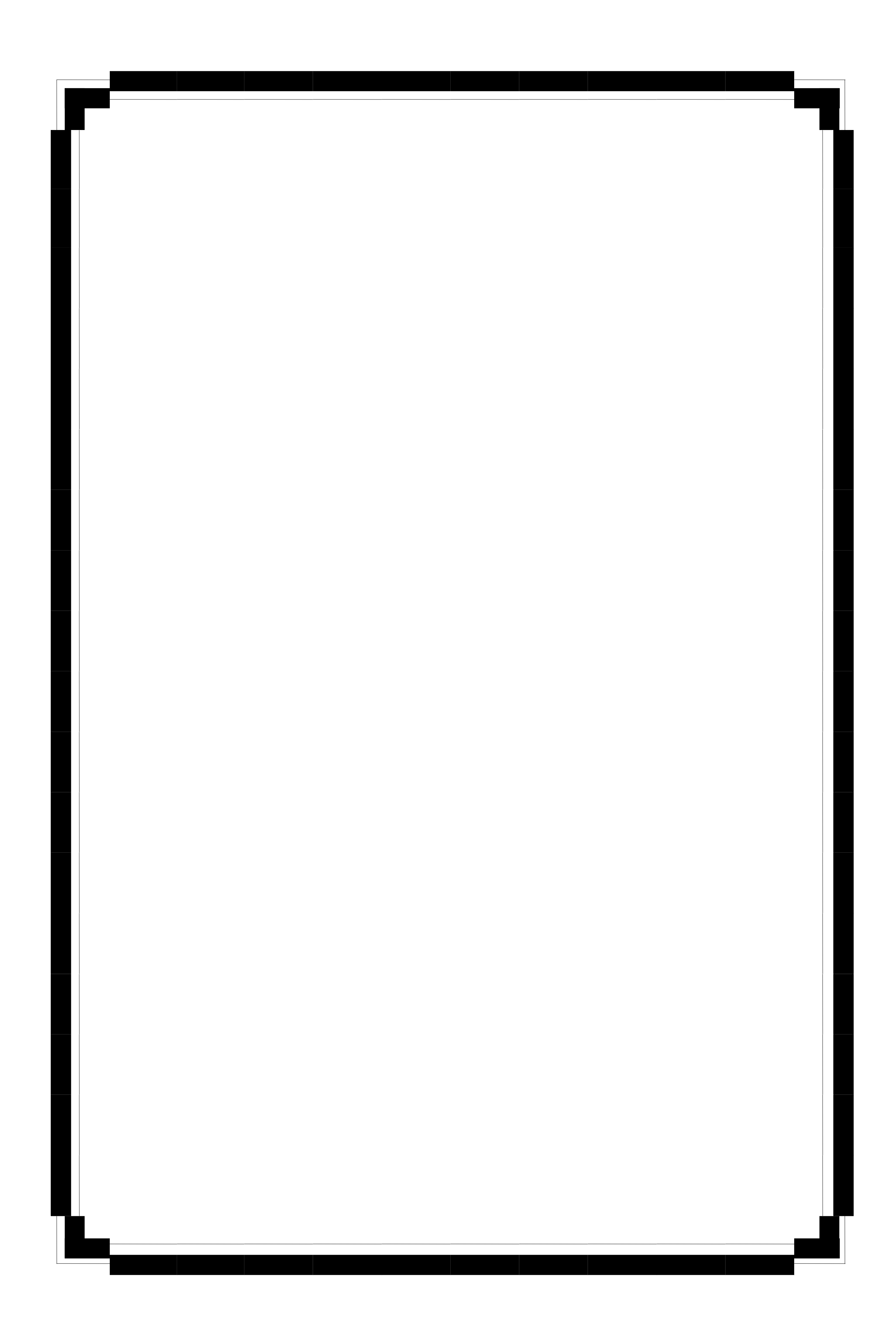
الرَّقم الجامعي ٢٨٥٧٨٩٥٧٠

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد الرزّاق بن فرّاج الصّاعدي

المجلَّد الثَّاني

العام الجامعي : ١٤٣١ـ١٤٣٢هـ





وبه نستعين

مُلَخَّصُ الرِّسالة

عنوان الرسالة : العقد النَّضيد في شرح القصيد ، لأبي العبَّاس أحمد بن يوسف المعروف بـ (السَّمين الحلبي) المتوفَّى سنة : (٧٥٦ هـ) ، [من باب فرش الحروف من أَوَّل سورة الأعراف إلى نهاية سورة الكهف] دراسة وتحقيق .

ويعدّ هذا الشَّرح من أوسع شروح متن الشَّاطبيّة ، فهو شرح موسوعي يُعنى بشرح الأبيات ، وإعرابها ، وتوجيه القراءات الواردة في الأبيات .

وقد أثنى على هذا الشَّرح بعض العلماء ، كابن الجزري ، والقسطلاني .

وتتكوّن هذه الرِّسالة من قسمين تسبقهما مقدِّمة وتمهيد ، وتتلوهما قائمة بالفهارس الفنيّة .

وقد قدَّمت لهذه الرِّسالة بمقدِّمةٍ اشتملت على أهميَّة الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطّة البحث ، والمنهج الَّذي سلكته في تحقيق الكتاب . ثُمَّ التَّمهيد واشتمل على مبحثين :

المبحث الأَوَّل : الشّاطبيّ ، حياته ، وآثاره بإيجاز .

المبحث الثَّاني : الشَّاطبيّة : قيمتها العلميّة ، وأهمّ شروحها .

القسم الأَوَّل : الدِّراسة : السَّمين الحلبي ، وكتابه (العقد النَّضيد) ، ويشتمل على فصلين :

الفصل الأَوَّل : السَّمين الحلبي ، حياته وآثاره ، ويتضمّن أربعة مباحث هي :

المبحث الأَوَّل : اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته .

المبحث الثَّاني : مولده ، ونشأته ، ورحلاته ، ووفاته .

المبحث الثّالث : شيوخه ، وتلاميذه .

المبحث الرَّابع : مكانته العلميّة ، وآثاره .

الفصل الثَّاني : دراسة لكتابه « العقد النَّضيد في شرح القصيد » ، ويتضمَّن ثمانية مباحث هي :

المبحث الأَوَّل : توثيق عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلِّفه .

المبحث الثَّاني : موضوع الكتاب ، والغرض من تأليفه .

المبحث الثّالث : منهجه فيه ، وفيه ثلاثة مطالب :

المبحث الرَّابع : مصادره .

المبحث الخامس : شواهد الكتاب .

المبحث السَّادس : الأصول النَّحويَّة الَّتي اعتمد عليها .

المبحث السَّابع : تقويم الكتاب ، وفيه مطلبان :

المبحث الثَّامن : وصف النّسخة الخطيّة المعتمدة في التَّحقيق ، مع وضع نماذج منها .

القسم الثَّاني : النَّصّ المحقّق .

وختمت الرِّسالة بعمل فهارس فنيّة تساعد القارئ عند الاطّلاع ، وتحتوي على :

فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة ، وفهرس القراءات القرآنيّة ، وفهرس الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة ، والآثار ، وفهرس أقوال العرب وأمثالهم ، وفهرس الشَّواهد الشعريَّة والأرجاز ، وفهرس الأعلام ، وفهرس المواضع والبلدان ، وفهرس الكتب

الواردة في المتن ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات ، وفهرس الفهارس .

شكر وتقدير

قال النَّبيُّ ﷺ : « **لا يشكرُ اللَّهَ من لا يشكرُ النَّاس** » .

فمن واجب الوفاء والاعتراف بالفضل أن أقدِّم جزيل الشُّكر والتَّقدير ، وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل فضيلة الأستاذ الدكتور / عبد الرَّزَّاق بن فرّاج الصّاعدي ، عميد كليّة اللّغة العربيّة وأستاذ اللُّغويات بالجامعة الإسلاميّة ، الَّذي شملني بكرم الإشراف والتَّوجيه ، وأفادني بملاحظاته القيّمة وآرائه النيّرة السَّديدة . وغمرني بالرِّعاية والتَّشجيع ، حتَّى أنعم الله عليَّ بإتمام هذه الرِّسالة ، فقد كان نِعْم المصلح والموجّه ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء ، وأثابه عظيم الثَّواب ، وجعل عمله وجهده في ميزان حسناته يوم القيامة .

كما أتقدَّم بالشّكر والتّقدير لفضيلة الأستاذ الدّكتور / إبراهيم بن سليمان البعيمي ، أستاذ النَّحو والصَّرف بالجامعة الإسلاميّة ، الَّذي أضاء لي الطّريق ، وأفاء عليَّ بنصائحه وتوجيهاته الَّتي كانت نبراسًا أهتدي بهديه ، ومنارًا استرشد بضوئه ، فكان من ثمارها هذا البحث الَّذي أسأل الله تعالى أن يجعله في موازين حسناته يوم يفيض على عباده من نعيم رحماته ، وأن يجزيه عنِّي خير الجزاء .

ولا يفوتني أن أقدِّم خالص الشُّكر والتَّقدير إلى كلّ من مدّ لي يد العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذا البحث ، وأخصّ بالذِّكر الأخ الأستاذ الفاضل / حمزة بن محمَّد عسيري ، وابن عمّي الأستاذ الفاضل / محسني بن جنيدب القرشي ، والابن البارّ / عدنان بن حسن القرشي .

فإلى هؤلاء جميعًا خالص شكري وتقديري .

الباحث

إهداء

إلى اللَّذَيْن أمدَّاني بوارف الظِّلال ، إلى من كانا بعد الله سبب وجودي في هذه الحياة ،

إلى أبي وأمِّي

إلى زوجتي الوفيَّة ، وأبنائي الأعزّاء الَّذين أعانوني وشاركوني عناء البحث ولذّته

أهدي ثمار هذه الرِّسالة

الباحث

المقدِّمة

الحمد لله الَّذي مَنَّ علينا بالدِّين القويم ، وسلك بنا الصِّراط المستقيم ، وبرأنا عن الشِّرك الذَّميم ، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد المنعوت بالخُلق العظيم ، المبعوث بالكتاب الكريم ، للدّعوة إلى جنّات النَّعيم ، والتَّنحية عن دركات الجحيم .. وبعد :

فإنَّ من أشرف العلوم الشَّرعيَّة ، وأولاها بالاهتمام والرِّعاية علم القراءات ؛ لشدّة تعلّقه بأشرف الكتب السَّماويّة المنزلة ؛ لذلك عُني علماء الأسلام سلفًا وخلفًا بوضع التآليف المفيدة في هذا العلم ، ما بين مطوّلٍ ومختصر ، وما بين منظوم ومنثور ، وأحسن المنظومات في هذا الفنّ : القصيدة اللاميّة ، الموسومة بـ (حرز الأماني ووجه التَّهاني) للإمام الشّاطبيّ المتوفّى سنة (٥٩٠ هـ) . رحمه الله تعالى . ؛ فإنَّها جمعت ما تواتر عن الأئمّة القُرَّاء السَّبعة ، وهي من بواكير النَّظم في هذا الفنّ ؛ بقصد تيسيره وتقريب حفظه ، وهي مع هذا تعدّ من روائع النَّظم ؛ لعذوبة ألفاظها ، ورصانة أسلوبها ، وجمال مطلعها ، وروعة المعنى ، وبديع الحِكم . فلا عجب أن يتلقّاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول ، ويعتنوا بها أعظم عناية ، ويتسابقوا إلى شرحها وكشف ألفاظها وأسرارها ، واستخراج دررها وجواهرها .

وإنَّ من أوسع الشُّروح الَّتي تصدَّت لشرح هذه القصيدة وتقريبها : شرح أبي العبَّاس أحمد بن يوسف بن محمَّد ، المعروف بالسَّمين الحلبي ، المتوفّى سنة (٧٥٦ هـ) .

وقد أثنى العلماء على هذا الشَّرح ، يقول عنه ابن الجزري : « شرح الشَّاطبيّة شرحًا لم يُسبق إلى مثله »[1] .

وقال عنه القسطلاّني : « شرح الشَّاطبيّة شرحًا جليلاً ، أجاد فيه وأفاد ، وقفت عليه ،

---

(١) ينظر : غاية النِّهاية : ١٥٢/١ .

وطالعته ، وانتفعت منه كثيرًا » [1] .

وقد حُقِّق من هذا السِّفر النَّفيس الجزء الأَوَّل ، المتضمّن (قسم الأصول) ، وفرش سورة البقرة من أَوَّل الجزء الثَّاني ، في أربع رسائل علميَّة بجامعة أمِّ القرى وهي على النَّحو التَّالي :

الأولى : رسالة دكتوراه [2] نُوقشت في كليّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى ، حقّقها د/ أيمن رشدي سويد ، من بداية النَّظم إلى نهاية أحكام النّون السَّاكنة والتَّنوين ، وتقع في (٢٠٠) لوحة تقريبًا .

الثَّانية : رسالة ماجستير نوقشت في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين بجامعة أمّ القرى ، حقّقها : الباحث / أحمد بن عليّ حريصي ، من بداية باب الفتح والإمالة إلى نهاية باب اللامات ، وتقع في (٧٠) لوحة تقريبًا .

الثّالثة : رسالة ماجستير نوقشت في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين بجامعة أمّ القرى ، حقّقها : الباحث / عبد الله بن غزاي البرّاق ، من باب الوقف على أواخر الكلم إلى آخر باب الأصول . وتقع في (٧٥) لوحة تقريبًا .

الرَّابعة : رسالة ماجستير نوقشت في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين بجامعة أمّ القرى ، حقّقها : د / ناصر القثامي ، حقّق فيها فرش سورة (البقرة) كاملة ، وتقع في (١١١) لوحة .

---

(١) ينظر : الفتح المواهبي : ٩٥ .

(٢) قامت دار نور المكتبات . جدّة ، بطبع هذه الرّسالة عام / ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م .

وتبقّى منه بقيّة الجزء الثّاني ، والجزء الثّالث كاملاً ، ومن ثَمَّ صرفت همّتي أنا وزملائي [(١)] في قسم اللّغويّات في كليَّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة لتحقيق ما تبقّى منه ودراسته ؛ ليكتمل تحقيق الكتاب من أوّله إلى آخره .

أهميَّة الموضوع :

١ . أَنَّهُ شرح للشَّاطبيّة ، وهي أفضل ما أُلِّف في علم القراءات ، وهذا الشَّرح من أوسع شروحها وأفضلها . حسب علمي . وفي تحقيقه خدمة لطلاّب القراءات واللّغة .

٢ . تأتي أهميَّة هذا الشَّرح من أَنَّهُ يكشف الصِّلة الوثيقة بين علم القراءات وعلم العربيّة ، إذ يقوم مؤلِّفه بتوجيه القراءات توجيهًا نحويًّا وصرفيًّا ودلاليًّا ، كما أَنَّهُ أفاد من سابقيه ؛ ممّا جعل العلماء يثنون على هذا الكتاب ومؤلِّفه كثيرًا .

٣ . جمع المؤلِّف في هذا الشَّرح كثيرًا من آراء العلماء وأقوالهم ؛ الَّتي يُحتجّ بها في هذا الفنّ .

٤ . عُني فيه بضبط الشَّاطبيّة ، وإعرابها إعرابًا مفصَّلاً لم أجده عند غيره من الشُّرَّاح .

٥ . في هذا الشَّرح استدراكات علميَّة جليلة ، استدركها السَّمين الحلبي على : أبي عبد الله محمَّد بن حسن الفاسي (ت : ٦٥٦ هـ) في كتابه (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) ، وكذلك استدرك على : أبي شامة (ت : ٦٦٥ هـ) في كتابه : (إبراز المعاني من حرز الأماني) .

---

(١) منصور الغامدي ، وطلال الحسّاني ، وعائض القرني .

أسباب اختيار الموضوع :

من الأسباب الَّتي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي :

١ . قيمة المخطوط العلميّة ، وثناء العلماء عليه وعلى مؤلِّفه ، فهو للسَّمين الحلبي صاحب المكانة العلميّة الرَّفيعة ، والشّهرة الواسعة ، القارئ النحوي المفسِّر .

٢ . الرَّغبة الشَّديدة في فهم كتاب الله ، ومعرفة أسراره ودقائقه ، وإدراك الصِّلة الوثيقة بين القراءات واللّغة .

٣ . غنى المخطوط بالمواد اللّغويّة ، وثراؤه بالمباحث والمسائل النحويّة .

٤ . احتواء المخطوط على كثيرٍ من مذاهب وآراء المتقدِّمين ؛ لغويّين ، ونحاة ، وقرّاء .

٥ . رغبتي في المشاركة في إغناء الخزانة القرآنيّة .

٦ . الحرص على الإسهام في إحياء كتب التُّراث الإسلاميّة والعربيّة .

خطَّة البحث :

تتكوّن خطَّة البحث من : مقدِّمة ، وتمهيد ، وقسمين : أحدهما للدِّراسة ، والآخر : للتَّحقيق ، ثُمَّ فهارس مفصَّلة ، وهي كما يأتي :

المقدِّمة : وفيها أهميَّة الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطّة البحث ، والمنهج الَّذي سوف أسير عليه .

التَّمهيد : الإمام الشّاطبيّ ، وكتابه (الشَّاطبيّة) ، وفيه مبحثان :

المبحث الأوَّل : الشّاطبيّ ، حياته ، وآثاره بإيجاز .

المبحث الثَّاني : الشَّاطبيّة : قيمتها العلميّة ، وأهمّ شروحها .

القسم الأَوَّل : الدِّراســـــة :

السَّمين الحلبي ، وكتابه (العقد النَّضيد) ، وفيه فصلان :

الفصل الأَوَّل : السَّمين الحلبي ، حياته وآثاره ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأَوَّل : اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته .

المبحث الثَّاني : مولده ، ونشأته ، ورحلاته ، ووفاته .

المبحث الثَّالث : شيوخه ، وتلاميذه .

المبحث الرَّابع : مكانته العلميّة ، وآثاره .

الفصل الثَّاني : العقد النَّضيد في شرح القصيد ، وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأَوَّل : توثيق عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلِّفه .

المبحث الثَّاني : موضوع الكتاب ، والغرض من تأليفه .

المبحث الثّالث : منهجه فيه ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأَوَّل : طريقته في عرض المادّة العلميّة .

المطلب الثَّاني: عنايته بآراء العلماء .

المطلب الثّالث: اختياراته في الكتاب .

المبحث الرَّابع : مصادره .

المبحث الخامس : شواهد الكتاب .

المبحث السَّادس : الأصول النَّحويَّة الَّتي اعتمد عليها .

المبحث السَّابع : تقويم الكتاب ، وفيه مطلبان :

المطلب الأَوَّل : قيمة الكتاب العلميّة ، وأثره فيمن بعده .

المطلب الثَّاني: المآخذ على الكتاب .

المبحث الثَّـامن : وصف النّسخة الخطيّة المعتمدة في التَّحقيق ، مع وضع نماذج منها في صدر قسم التَّحقيق .

القسم الثَّاني : النَّصّ المحقّق :

وفيه يبدأ الجزء المحقّق من أَوَّل سورة (الأعراف) إلى نهاية سورة الكهف .

منهج التَّحقيق :

سأسير بإذن الله تعالى في التَّحقيق وفق المنهج المتَّبع في تحقيق كتب التُّراث ، وهو كما يأتي :

١ . نسخ الجزء المراد تحقيقه وفق القواعد الإملائيَّة الحديثة ، مع الالتزام بعلامات التَّرقيم ، ومقابلة المنسوخ مع الأصل المنسوخ منه .

٢ . وضع خطّ مائل هكذا : (/) للدّلالة على أَوَّل اللَّوحة ، مع وضع رقمها على الجانب الأيسر من الصَّحيفة .

٣ . ما جزمت بخطئه في المخطوط ، فإنِّ أصوّبه ، وأضعه في معقوفين هكذا : [   ] ، وأبيّن الخطأ ، وسببه في الحاشية .

٤ . ما سقط من النُّسخة من ألفاظٍ ، وعباراتٍ ؛ أضعه في معقوفين أيضًا ، وأنبّه عليه في الحاشية .

٥ . ضبط أبيات الشّاطبيّ . رحمه الله . بالضَّبط المعتمد عند علماء القراءات ، وكذا ضبط

كلّ ما يحتاج إلى ضبط .

٦ . وضع الألفاظ المشروحة والمعربة بين قوسين هكذا : (   ) .

٧ . عزوت الآيات إلى سورها ، مع بيان رقمها ، وكتابتها بالرّسم العثماني .

٨ . توثيق القراءات القرآنيّة من كتب القراءات ، وكذلك التَّنبيه على القراءات الشاذَّة ، وتوثيقها من مصادرها أو مظانّها .

٩ . عزو الأحاديث النَّبويّة والآثار إلى مصادرها .

١٠ . توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة .

١١ . نسبة الشَّواهد الشعريّة إلى قائليها ، وتوثيقها من مصادرها أو مظانّها .

١٢ . توثيق المسائل الواردة في جزء التَّحقيق من الكتب المعتمدة ، وأيضًا توثيق مسائل الخلاف من كتب الخلاف النحوي .

١٣ . التَّعليق على المسائل النَّحويَّة والصّرفيّة تعليقًا علميًّا عند الحاجة إلى ذلك من مصادرها أو مظانّها .

١٤ . توضيح الكلمات الغريبة ، والتَّعريف بالمصطلحات العلميّة ، والأماكن ، والبلدان من الكتب المعتمدة .

١٥ . التّرجمة للمغمورين من الأعلام الوارد ذكرهم في الجزء المحقّق ، ترجمة موجزة .

الفهارس المفصَّلة :

وتشتمل على ما يأتي :

١ . فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة .

٢ . فهرس القراءات القرآنيّة .

٣ . فهرس الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة ، والآثار .

٤ . فهرس أقوال العرب وأمثالهم .

٥ . فهرس الشَّواهد الشعريَّة والأرجاز .

٦ . فهرس الألفاظ اللغويّة الَّتي شرحها المؤلِّف .

٧ . فهرس الأعلام .

٨ . فهرس المواضع والبلدان .

٩ . فهرس الكتب الواردة في المتن .

١٠ . فهرس المصادر والمراجع .

١١ . فهرس الموضوعات .

١٢ . فهرس الفهارس .

وبعد :

فهذا عمل أقدِّمه لقارئ العربيّة وطلاّبها ، وقد بذلت فيه جهدًا آمل أن يبين عن نفسه بين صفحات طويلة هي مجموع هذا الكتاب ، ومع ذلك فهو جهد المقلّ ، ولكنّي رجوت أن يخرج بصورة تحوز الرِّضى والقبول ، فإن تحقّق هذا فهو ما أرجوه وأتمنّاه ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّني قد حاولت ما وسعني الجهد ، مع شكري وتقديري لكلّ من صوّب لي خطأ ، أو قوّم لي اعوجاجًا ، فكلّ عمل مهما اجتهد المرء في إتقانه لا بُدَّ فيه من تقصير ، فلا كمال إلاَّ لله ﷻ .

وأرجو أن أكون قد شاركت بهذا العمل المتواضع في وضع لبنةٍ من لبنات إحياء التراث العظيم الخالد ، محتسبًا الأجر والثَّواب من الله تعالى .

❁❁❁

التَّمهيد

الإمام الشَّاطبيّ وكتابه (الشَّـاطبيّـة)

ويتضمَّن مبحثين هما :

المبحث الأَوَّل : **الشّاطبيّ ، حياته وآثاره بإيجاز .**

المبحث الثَّاني : **الشَّاطبيّة : قيمتها العلميّة ، وأهمّ شروحها .**

المبحث الأَوَّل

الشّاطبيّ ، حياته وآثاره بإيجاز

أوّلاً / حياتـــه :

أ ـ اسمه ، ونسبه :

هو القاسم بن فِيْرُّه بن خلف بن أحمد الإمام ، أبو محمَّد ، وأبو القاسم الشّاطبيّ الرعيني ، الضَّرير [1] .

و « فِيْرُّه » بكسر الفاء ، وسكون المثنَّاة التّحتيّة ، وتشديد الرَّاء المضمومة ، بعدها هاء [2] .

قال التَّاج بن السُّبكيّ : « اسم أعجميّ ، يُقال تفسيره : الحديد بالحاء المهملة » [3] .

وقال ابن الجزري : « اسم للحديد بلغة عجم الأندلس » [4] .

و « الرُّعيني » بضم الرَّاء ، وفتح العين المهملة ، وسكون المثنَّاة التَّحتيّة بعدها نون ،

(١) تنظر ترجمته في إنباه الرّواة : ٤/١٦٠ ، ووفيات الأعيان : ٤/٧١ ، وطبقات القرَّاء : ٢/٦٧١ ، وغاية النِّهاية : ٢/٢٠ ، والفتح المواهبي : ٣٨ ، ومختصر الفتح المواهبي : ٢٨ .

(٢) ينظر : الفتح المواهبي : ٣٨ .

(٣) ينظر : الفتح المواهبي : ٣٨ .

(٤) ينظر : غاية النِّهاية : ٢/٢٠ .

فمثنَّاة تحتيَّة مشدَّدة ، نسبة إلى ذي رُعين ، أحد ملوك حِمْير في اليمن [1] .

و « الشّاطبيّ » نسبة إلى « شاطبة » مدينة كبيرة قديمة ذات قلعة حصينة بشرق الأندلس [2] .

واختلف في كنيته ، فمنهم من قال : أبو محمَّد [3] ، ومنهم من قال : أبو القاسم [4] ، وقد ذكر البعض الكنيتين معًا [5] .

ب ـ مولده ، ووفاته :

أجمعت المصادر الَّتي اطّلعت عليها على أنَّهُ ولد في آخر سنة : (٥٣٨ هـ) بشاطبة [6] ، وقال محمَّد بن عبد الملك الأنصاري : إنَّهُ ولد بشاطبة في ذي الحجّة من سنة (٥٣٨ هـ) [7] .

وتوفي ـ رحمه الله تعالى ـ يوم الأحد ، بعد صلاة العصر ، في الثَّامن والعشرين من جمادى الآخرة ، سنة : (٥٩٠ هـ) بالقاهرة ، عن اثنين وخمسين عامًا . ودُفن يوم الاثنين بالقرافة الصُّغرى بين مصر والقاهرة [8] .

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان : ٤/٧٢ ـ ٧٣ .

(٢) ينظر : معجم البلدان : ٣/٣٠٩ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان : ٤/٧١ .

(٤) ينظر : إنباه الرّواة : ٤/١٦٠ .

(٥) ينظر : طبقات القرّاء : ٢/٦٧١ ، وغاية النِّهاية : ٢/٢٠ .

(٦) ينظر : إنباه الرُّواة : ٤/١٦٠ ، وطبقات القرّاء : ٢/٦٧١ ، وغاية النِّهاية : ٢/٢٠ .

(٧) الذيل والتَّكلمة : ٢/٥٥٦ .

(٨) ينظر : إنباه الرُّواة : ٤/١٦٢ ، وطبقات القرّاء : ٢/٦٧٢ ، وغاية النِّهاية : ٢/٢٣ .

جـ ـ أشهر شيوخه وتلامذته :

تتلمذ الإمام الشّاطبيّ على كوكبةٍ من أعلام عصره وأساتذة زمانه ، حيث كان كثير الفنون ، واسع العلم والمعرفة ، فقد كان إمامًا في القراءات والنَّحو واللّغة ، والحديث والفقه ، كما كان شاعرًا حاذقًا ، ولا أدلّ على ذلك من قصيدتيه (حرز الأماني) ، و (عقيلة أتراب القصائد) اللّتين نظمهما في القراءات السَّبع والرَّسم ، وحفظهما خلق لا يُحصون ، وخضع لهما فحول الشُّعراء [1] .

ومن أشهر شيوخه :

١ . أبو عبد الله محمَّد بن أبي العبَّاس النفزي ، المتوفّى بعد سنة (٥٥٠ هـ) ، حيث تلقّى منه القراءات وأتقنها [2] .

٢ . أبو الحسن عليّ بن محمَّد بن عليّ بن هذيل البلنسي ، المتوفّى سنة : (٥٦٤ هـ) ، قرأ عليه القراءات وأتقنها ، وأجازه بإجازة طويلة نقلها السَّخاوي بتمامها [3] .

٣ . أبو عبد الله محمَّد بن جعفر بن حميد الأموي البلنسي ، المتوفّى سنة : (٥٨٦ هـ) ، أخذ عنه الكتاب لسيبويه ، والكامل للمبرِّد ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والكافي لابن شريح ، وغيرها [4] .

٤ . أبو عبد الله ، محمَّد بن يوسف بن مفرج الإشبيلي ، المتوفّى سنة (٦٠٠ هـ) ، روى الشّاطبيّ عنه : (شرح الهداية) للمهدوي [5] .

---

(١) ينظر : طبقات القرّاء : ٦٧٢/٢ .

(٢) ينظر : طبقات القرّاء : ٦٧١/٢ ، وغاية النِّهاية : ٢٠/٢ .

(٣) ينظر : طبقات القرّاء : ٦٧١/٢ ، وغاية النِّهاية : ٢٠/٢ .

(٤) ينظر : طبقات القرّاء : ٦٧١/٢ ، وغاية النِّهاية : ٢٠/٢ .

(٥) ينظر : طبقات القرّاء : ٦٧١/٢ ، والفتح الموهبي : ٤٢ .

وقد تصدّر الإمام الشّاطبيّ وقرأ النَّاس عليه وهو في بلده ولم يصل سنّ الكهولة بعد ، وبعد أن انتقل إلى مصر تصدّر في جامع عمرو بن العاص للإقراء والإفادة ، فكثر تلاميذه ومريدوه . قال ابن عبد الملك : « وانتفع به خلق كثير لا يُحصون كثرة » [(١)] .

وقال ابن الجزري : « وجلس للإقراء ، فقصده الخلائق من الأقطار » [(٢)] .

ومن أشهر تلامذته ، ما يلي :

١ ـ أبو الحسن عليّ بن محمَّد بن عبد الصَّمد السَّخاوي ، المتوفّى سنة : (٦٤٣ هـ) ، وهو من أجلّ تلاميذه على الإطلاق ، أخذ عنه القراءات واللّغة والنَّحو [(٣)] .

٢ ـ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي ، المعروف بابن الحاجب ، المتوفّى سنة : (٦٤٦ هـ) ، سمع من الشّاطبيّ كتاب التَّيسير ، والشَّاطبيّة ، وبعد وفاة الشّاطبيّ جلس موضعه في المدرسة الفاضليّة [(٤)] .

٣ ـ ابنه محمَّد بن قاسم بن فِيرُّه المتوفّى بعد سنة (٦٥٥ هـ) [(٥)] .

٤ ـ عبد الله بن محمَّد بن عبد الوارث ، أبو الفضل الأنصاري المصري ، المعروف بابن فار اللّبن ، ويعرف بابن الأزرق ، وهو آخر من روى عنه الشَّاطبيّة ، وآخر أصحابه موتًا ، توفّي بعد (٦٦٤ هـ) [(٦)] .

---

(١) الذَّيل والتَّكملة : ٥/٢ .

(٢) غاية النِّهاية : ٢/٢٠ـ٢١ .

(٣) ينظر : طبقات القرّاء : ٢/٦٧٢ ، وغاية النِّهاية : ٢/٢٣ .

(٤) ينظر : طبقات القرّاء : ٢/٦٧٢ ، وغاية النِّهاية : ٢/٢٣ .

(٥) ينظر : طبقات القرّاء : ٢/٦٧٢ ، وغاية النِّهاية : ٢/٢٣ .

(٦) ينظر : طبقات القرّاء : ٢/٦٧٢ ، وغاية النِّهاية : ٢/٢٣ .

ثانيًا / آثــاره :

كان الشّاطبيّ ـ رحمه الله ـ أحد الأعلام الكبار المشهورين في الأقطار ، قرأ القراءات فأتقنها ، وحفظ الحديث ، وتبصَّر في العربيّة ، وجُعل شيخًا للمدرسة الفاضليّة بمصر ؛ تقديرًا وتعظيمًا لمكانته ، فاشتهر اسمه ، وقصده الطَّلبة من جميع الأقطار ، ومن نظر في قصيدتيه (اللاميّة) ، و (الرَّائيّة) عرف قدره ومكانة علمه ، فلقد خضع لهما فحول الشُّعراء وكبار البلغاء ، وحفظهما خلق لا يُحصون .

ولقد رُزق الإمام الشّاطبيّ القبول بين النَّاس ؛ ممّا جعلهم يُجمعون على إمامته وزهده وإخلاصه [(١)] . وقد قال أبو الحسن علم الدِّين السَّخاوي : « سمعت أبا عبد الله محمَّد بن عمر بن حسين يقول : سمعت جماعة من المغاربة يقولون : من أراد أن يصلّي خلف رجلٍ لم يعص الله قطّ في صغره ولا كبره ، فليصلِّ خلف أبي القاسم الشّاطبيّ » [(٢)] .

وممّا يدلّ على مكانته وسعة علمه : ما أثنى به العلماء عليه من الأوصاف الكريمة ، والمناقب الجميلة ، ومن ذلك ما قاله القفطيّ : « كان ـ رحمه الله ـ عالمًا بكتاب الله تعالى من قراءته وتفسيره ، وبحديث رسولِ الله ﷺ ، مبرِّزًا فيه ، وكان إذا قُرئ عليه البخاريّ ومسلم والموطأ ؛ تُصحّح النُّسخ من حفظه » ، ثُمَّ قال : « قرأ القرآن ، وتعلّم النَّحو واللُّغة ، وتفنَّن في قراءة القرآن والقراءات ، وهو حَدَثٌ ، قرأ النَّاس عليه في بلده ، واستفادوا منه قبل سنّ التكهّل » [(٣)] .

وقال عنه تلميذه السَّخاوي : « قال محمَّد بن الحسين : فالمؤمن العاقل إذا تلا القرآن ؛ استعرض القرآن ، فكان كالمرآة ، يرى بها ما حسُن من فعله وما قبح منه ، فما حذّره مولاه

---

(١) ينظر : طبقات القرّاء : ٢/٦٧٢ .

(٢) الفتح المواهبي : ٥١ ـ ٥٢ .

(٣) إنباه الرُّواة : ٤/١٦١ .

منه حذره ، وما خوّفه به خافه ، وما رغّبه فيه رغبه ورجاه ، فمن كانت هذه صفته أو ما قارب هذه الصِّفة فقد تلاه حقّ تلاوته ، ورعاه حقّ رعايته ، وكان شاهدًا وشفيعًا وأنيسًا ... ثُمَّ قال السَّخاويّ : « وقد كان شيخنا أبو القاسم الشّاطبيّ صاحب هذه الأوصاف جميعها ، وربما زاد عليها » .

وبعد أن أمطت اللِّثام عن جانبٍ من فضله وعلمه ، حريّ بي أن أذكر آثاره الَّتي رصدتها كتب التَّراجم ، والَّتي كانت كلّها نظمًا ، وهي :

١ . قصيدته اللاميّة الموسومة بـ (حرز الأماني ووجه التَّهاني) في القراءات السَّبع ، المعروفة بـ (الشَّاطبيّة) [١] ، وهي القصيدة الَّتي نحن بصدد دراسة شرح السَّمين الحلبي عليها .

٢ . قصيدته الرّائيّة الموسومة بـ (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد) ، وهي في علم رسم المصاحف ، وعدد أبياتها (٢٩٨) [٢] .

٣ . قصيدة ناظمة الزَّهر ، وهي قصيدة رائيّة في عدِّ آي سور القرآن الكريم [٣] .

٤ . قصيدة داليّة تقع في خمسمائة بيت ، نظم فيها كتاب التَّمهيد لابن عبد البرّ [٤] .

٥ . نظم في ظاءات القرآن الكريم ، ويقع في أربعة أبيات [١] .

---

(١) طُبعت عدّة طبعات ، أجودها الَّتي ضبطها وصحّحها / محمَّد تميم الزّعبي ، مكتبة دار الهدى للنّشر والتَّوزيع . المدينة المنوّرة ، ط . الرَّابعة ، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م . وكذلك الَّتي حقّقها وضبطها وعلّق عليها / الدّكتور أيمن رشدي سويد ، دار نور المكتبات . جدّة . ط . الأولى . ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م .

(٢) طُبعت عدّة طبعات ، أجودها الَّتي بتحقيق : د / أيمن رشدي سويد ، طبعة دار نور المكتبات ، ط . الأولى ، ١٤٢٢ هـ .

(٣) طُبعت عدّة طبعات ، منها الَّتي ضمن كتاب (إتحاف البررة بالمتون العشرة) باعتناء العلاّمة الشَّيخ عليّ محمَّد الضبّاع .

(٤) ينظر : إنباه الرُّواة : ٤/١٦٦ ، ووفيات الأعيان : ٤/٧١ .

٦ . نظم في موانع الصَّرف ، ويقع في أربعة أبيات [٢] .

٧ . نظم في ترتيب حروف الأفعال [٣] .

٨ . نظم في الإجابة على ألغاز الإمام أبي الحسن عليّ بن عبد الغني الحصري (ت : ٤٨٨ هـ) في القراءات [٤] .

❋❋❋

(١) ينظر : فتح الوصيد : ١/٥٤ ، والفتح المواهبي : ٧٨ .

(٢) ينظر : فتح الوصيد : ١/٥٤ ، والفتح المواهبي : ٧٨ .

(٣) ينظر : مختصر الفتح المواهبي : ١١١ .

(٤) ينظر : مختصر الفتح المواهبي : ١٠٧ .

المبحث الثَّاني

الشَّاطبيّة : قيمتها العلميَّة ، وأهمّ شروحها

أوَّلاً / قيمتها العلميّة :

الشَّاطبيّة : قصيدة من البحر الطَّويل ، وقافيتها : اللام المفتوحة ، وعِدّة أبياتها : (١١٧٣) بيتًا ، ضمّنها الشّاطبيّ القراءات الَّتي حواها كتاب (التَّيسير) في القراءات السّبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني ، المتوفّى سنة : (٤٤٤ هـ) ؛ بقصد تيسير علم القراءات السَّبع ، وتقريب حفظه ، وتسهيل تناوله . وقد عدَّها العلماء أروع قصيدةٍ نُظمت في القراءات السَّبع ، ووسمها الشّاطبيّ بـ (حرز الأماني ووجه التَّهاني) .

وهذه القصيدة فضلاً عن أنَّها حوت القراءات السَّبع المتواترة ، تعدّ من عيون الشِّعر ؛ بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ ، ورصانة الأسلوب ، وجودة السَّبك ، وحُسن الدِّيباجة ، وجمال المطلع والمقطع ، وروعة المعنى ، وسموّ التَّوجيه ، وبديع الحكم ، وحسن الإرشاد .

يقول الإمام الذّهبيّ في كتابه (طبقات القرَّاء) : « وقد سارت الرّكبان بقصيدتيه (حرز الأماني) ، و (عقيلة أتراب القصائد) اللّتين في القراءات والرَّسم ، وحفظهما خلق لا يحصون ، وخضع لها فحول الشُّعراء ، وكبار البُلغاء ، وحُذَّاق القُرَّاء ، فلقد أبدع وأوجز ، وسهّل الصَّعب ، وأخلص النِّيَّة » [1] .

وقال العلاَّمة ابن الجزري : « ومن وقف على قصيدته ـ يعني : حرز الأماني ـ علم مقدار ما آتاه الله في ذلك ، خصوصًا (اللاميّة) الَّتي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها ، فإنَّه

(١) طبقات القرّاء : ٢/٦٧٢ .

لا يعرف مقدارها إلاَّ من نظم على منوالها ، أو قابل بينها وبين ما نُظم على طريقها ، ولقد رُزق هذا الكتاب من الشُّهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفنّ ، بل أكاد أن أقول : ولا في غير هذا الفنّ ، فإنّني لا أحسب أَنَّ بلدًا من بلاد الإسلام يخلو منه ، بل لا أظنّ أَنَّ بيت طالب علم يخلو من نسخة به .

ولقد تنافس النَّاس فيها ، ورغبوا من اقتناء النُّسخ الصِّحاح بها ، إلى غاية أَنَّهُ كانت عندي نسخة باللاميّة (الشَّاطبيّة) والرائيّة (عقيلة أتراب القصائد في الرَّسم) بخطّ الحجيج صاحب السَّخاوي مجلّدة ، فأُعطيتُ بوزنها فضّة فلم أقبل .

ولقد بالغ النَّاس في التَّغالي فيها ، وأخذ أقوالها مسلّمة ، واعتبار ألفاظها منطوقًا ومفهومًا ، حتَّى خرجوا بذلك عن حدّ أن تكون لغير معصوم ، وتجاوز بعض الحدّ فزعم أَنَّ ما فيها هو القراءات السَّبع ، وما عدا ذلك شاذٌّ لا تجوز القراءة به ... إلى أن قال . رحمه الله تعالى . : « ولا أعلم كتابًا حُفظ وعُرض في مجلس واحد ، وتسلسل بالعرض إلى مصنِّفه كذلك إلاَّ هو » [١] اهـ.

ولقد أورد القسطلاَّني في كتابه (الفتح المواهبي) قريضًا في حسنها وروعتها . يقول [٢] : « وقد أنبأني شيخنا المتقن الزّين الجمال بن الشّهاب العبَّاسي قال : أنبأنا الإمام سيف الدِّين أبو بكر بن أيدُغدي الشَّمسي ، قال : أنشدنا الإمام أبو إسحاق الجعبري لنفسه بمدح القصيدة اللامية :

إذا ما رُمتَ نقلَ السَّبعةِ الزمْ ۞ لتظفرْ بالمنى حِرزَ الأماني

جزى اللّه المؤلِّفَ كلَّ خيرٍ ۞ لِمَا أَسداهُ في وجَهِ التَّهاني

(١) غاية النِّهاية : ٢/ ٢٠ . ٢١ .

(٢) الفتح المواهبي : ٧٤ . ٧٥ .

بألفاظٍ حكَتْ دُرًّا نَضيدًا ۞ وقد نَادتْ فلبّتها المعَاني
حَلا فيها الطَّويلُ ولذَّ سَمعًا ۞ فعُدَّ عن المثَالثِ والثَّواني
وقلْ في روضةٍ فاحَت عبيرًا ۞ وحلَّ بمنزلٍ خيرُ المغاني

ومن خلال الأقوال السَّابقة يتبيّن لنا علوّ منزلة هذه القصيدة ، ورفعة شأنها عند أهل العلم ، وقيمتها العالية في فنّ القراءات .

ثانيًا / أهمّ شروحها :

رزق الله هذه المنظومةَ (الشَّاطبيّة) من الشُّهرة والقبول ، ولقيت من الاهتمام والعناية ما لم يحظ به غيرها من كتب القراءات ، وتنافس النَّاس فيها ، فأقبل العلماء عليها بالشَّرح والتَّعليق والاختصار .

وقد جمع الدّكتور / عبد الهادي بن عبد الله حميتو مئةً وسبعةً وثمانين مصنَّفًا له علاقة بالشَّاطبيّة ، ما بين شروحٍ لها ، وحواشٍ على بعض شروحها ، وتعليقات ومختصرات وزوائد عليها [1] .

وسأكتفي في هذه العجالة بذكر أهمّ شروحها :

١ ـ شرح ابن الحدَّاد عبد الرَّحمن بن أبي القاسم الأزدي التّونسي ، المتوفّى سنة : (٦٢٥ هـ) تقريبًا ، يقول ابن الجزري : « ويحتمل أن يكون هو أَوَّل من شرحها » [2] .

٢ ـ (فتح الوصيد في شرح القصيد) [3] لعلم الدِّين أبي الحسن عليّ بن محمَّد السَّخاوي ،

---

(١) ينظر : كتاب الإمام أبو القاسم الشّاطبيّ ، دراسة عن قصيدته (حرز الأماني في القراءات) : ١٤٣ ـ ٢٢٥ .
(٢) غاية النِّهاية : ١/٣٦٦ ، والفتح المواهبي : ٩٢ .
(٣) وقد حقّق الكتاب وطبع بتحقيق / مولاي محمَّد الإدريسي الطَّاهر ، ط ١ ، مكتبة الرُّشد ، عام : ١٤٢٣ هـ .

المتوفّى سنة (٦٤٣ هـ) .

٣ . (الدرّة الفريدة في شرح القصيدة) [١] ، لأبي يوسف المنتجب بن أبي العزّ الهمذاني ، المتوفّى سنة (٦٤٣ هـ) .

٤ . (كنز المعاني في شرح حرز الأماني) لأبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن محمَّد الموصلي الحنبلي ، الملقَّب بـ (شعلة) ، المتوفّى سنة : (٦٥٦ هـ) [٢] .

٥ . (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) لأبي عبد الله محمَّد بن حسن بن محمَّد الفاسي ، المتوفّى سنة : (٦٥٦ هـ) [٣] .

٦ . (المفيد في شرح القصيد) لعلم الدِّين أبي محمَّد القاسم بن أحمد اللَّوْرَقِي ، المتوفّى سنة : (٦٦١ هـ) [٤] .

٧ . (إبراز المعاني من حرز الأماني) لأبي شامة عبد الرَّحمن بن إسماعيل المقدسي ، المتوفَّى سنة : (٦٦٥ هـ) [٥] .

٨ . (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني) لأبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن داود الصُّنهاجي

وطبع بتحقيق / أحمد عدنان الزّعبي ، ط ١ ، دار البيان ، الكويت .

(١) حُقّق الكتاب في جامعة الأزهر ، ولم يطبع بعد .

(٢) الكتاب متداول مطبوع عدّة طبعات ، منها طبعة : دار الكتب العلميّة ، بتحقيق : الشَّيخ زكريّا عميرات .

(٣) الكتاب متداول مطبوع ، طبعته مكتبة الرُّشد ، بتحقيق / عبد الرزَّاق بن عليّ بن إبراهيم موسى .

(٤) الكتاب حُقّق في رسالة علميَّة لنيل درجة الدكتوراه بكليّة القرآن في الجامعة الإسلاميّة ، بتحقيق / د. عبد الحميد بن سالم بن رويجح العلوي الصَّاعدي .

(٥) الكتاب مطبوع ، وله طبعتان : الأولى : بتحقيق / إبراهيم عطوة عوض ، في مجلّد . والثَّانية : بتحقيق / محمود عبد الخالق جادو ، في أربعة أجزاء ، طبعة الجامعة الإسلاميّة . عام : ١٤١٣ هـ .

، المعروف بـ (ابن آجرُّوم) ، المتوفَّى سنة : (٧٢٣ هـ) [(١)] .

٩ . (كنز المعاني في شرح حرز الأماني) لبرهان الدِّين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري ، المتوفَّى سنة : (٧٣٢ هـ) [(٢)] .

١٠ . (الفريدة البارزيّة في حلّ الشَّاطبيّة) لشرف الدِّين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرَّحيم بن البارزي الحموي ، المتوفَّى سنة : (٧٣٨ هـ) [(٣)] .

١١ . شرحها : لبدر الدِّين أبي محمَّد الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بـ (ابن أمّ قاسم) المرادي ، المتوفَّى سنة : (٧٤٩ هـ) [(٤)] .

١٢ . (العقد النَّضيد في شرح القصيد) لأبي العبَّاس أحمد بن يوسف بن محمَّد الحلبي ، المعروف بـ (السَّمين الحلبي) ، المتوفَّى سنة : (٧٥٦ هـ) ، وهو الكتاب الَّذي نحن بصدد دراسته .

١٣ . (مبرز المعاني في شرح حرز الأماني) لمحمَّد بن عمر بن عليّ العمادي ، المتوفَّى سنة : (٧٦٢ هـ) [(٥)] .

---

(١) لا يوجد من الكتاب إلاَّ شرح الأصول فقط ، وقد حُقّق في رسالة علميَّة لنيل درجة الدكتوراه في كليّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى ، بتحقيق / د. عبد الرَّحيم بن عبد السَّلام نبولسي .

(٢) حُقّق الكتاب في عدّة رسائل علميَّة لنيل درجة الدّكتوراه في جامعة الأزهر ، وطبع جزء من الكتاب إلى باب الإظهار والإدغام ، بتحقيق / أحمد اليزيدي ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بالمغرب .

(٣) الكتاب حُقّق في رسالة علميَّة بجامعة أمّ القرى ، بتحقيق / د. عبد الله حامد السُّليماني .

(٤) ينظر : غاية النّهاية : ١/٢٢٧ ، وكشف الظّنون : ١/٦٤٨ .

(٥) حُقِّق هذا الكتاب في ثلاث رسائل علميَّة ، الأولى : رسالة دكتوراه نوقشت في كليّة القرآن بالجامعة الإسلاميّة ، من أوّل الكتاب إلى نهاية سورة (الأنعام) تحقيق : الباحث / سامي محمَّد عبد الشَّكور ، والثانية : رسالة ماجستير نوقشت في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين بجامعة أمّ القرى ، من أوَّل سورة (الأعراف)

١٤ . (الجوهر النَّضيد في شرح القصيد) لأبي بكر بن أيدغدي بن عبد الله ، المعروف بـ (ابن الجندي) ، المتوفَّى سنة : (٧٦٩ هـ) [١] .

١٥ . (سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي) لعلاء الدِّين عليّ بن عثمان بن القاصح ، المتوفَّى سنة : (٨٠١ هـ) [٢] .

١٦ . (شرح حرز الأماني) لجلال الدِّين عبد الرَّحمن السُّيوطيّ ، المتوفَّى سنة : (٩١١ هـ) [٣] .

١٧ . (الفتح الدَّاني من كنز حرز الأماني) لشهاب الدِّين أحمد بن محمَّد القسطلاّني ، المتوفَّى سنة : (٩٢٣ هـ) [٤] .

١٨ . (شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني) لشهاب الدِّين أحمد بن أحمد بن عبد الحقّ السُّنباطي ، المتوفَّى سنة : (٩٩٥ هـ) [٥] .

١٩ . (شرح حرز الأماني) لعليّ بن سلطان بن محمَّد ، المعروف بملاّ عليّ القارئ ، المتوفَّى

إلى نهاية سورة (المؤمنون) ، تحقيق : الباحث / عليّ بن عبد الله بن غرم الله الغامدي ، والثَّالثة : رسالة ماجستير نوقشت في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين بجامعة أمّ القرى ، من أوَّل سورة (النُّور) إلى نهاية الكتاب ، تحقيق : الباحث / جمعان بن راشد الزَّهراني .

(١) يعمل على تحقيقه الآن مجموعة من الباحثين في كليّة القرآن بالجامعة الإسلاميّة .

(٢) طُبع الكتاب عدّة طبعات ، منها طبعة دار الصَّحابة للتراث بطنطا ، تحقيق : الشَّيخ / جمال محمَّد شرف .

(٣) الكتاب مطبوع متداول ، تحقيق : مكتب قرطبة ، مطبعة مؤسَّسة قرطبة .

(٤) حُقِّق هذا الكتاب في رسالة علميَّة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الجنان بطرابلس . لبنان ، حقّقه : الدّكتور / مبارك بن محمَّد الأوخالي .

(٥) الكتاب حُقّق في رسالة علميَّة بجامعة أمّ القرى ، بتحقيق : د/ يحيى بن محمَّد حسن زمزمي .

سنة : (١٠١٤ هـ) [١] .

٢٠ . (إرشاد المريد إلى مقصود القصيد) لعليّ بن محمَّد الضبَّاع ، المتوفَّى سنة : (١٣٧٦ هـ) [٢] .

٢١ . (الوافي في شرح الشَّاطبيّة) لعبد الفتّاح بن عبد الغني القاضي ، المتوفَّى سنة : (١٤٠٣ هـ) [٣] .

٢٢ . (النفحات الإلهيّة في شرح الشَّاطبيّة) لمحمّد بن عبد الدايم خميس [٤] .

٢٣ . (تقريب المعاني في شرح حرز الأماني) لسيّد لاشين أبو الفرح ، وخالد محمَّد الحافظ [٥] .

٢٤ . (المزهر في شرح الشَّاطبيّة والدرّة) لمجموعة من المؤلِّفين [٦] .

❁❁❁

---

(١) طُبع قديمًا في الهند ، ولديّ مصوّرته .

(٢) الكتاب مطبوع متداول ، بتحقيق / إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ضمن كتاب (كتابات في القراءات العشر) .

(٣) الكتاب مطبوع عدّة طبعات .

(٤) الكتاب مطبوع ، من مطبوعات دار المنار . القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٣٠ هـ .

(٥) الكتاب مطبوع متداول .

(٦) الكتاب من مطبوعات دار عمّار . الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .

القِسْمُ الأَوَّل

الدِّراســــــة

السَّمين الحلبي ، وكتابه (العقد النَّضيد)

ويشتمل على فصلين

الفصل الأوَّل : السَّمين الحلبي ، حياته وآثاره .

الفصل الثَّاني : العقد النَّضيد في شرح القصيد .

الفصل الأَوَّل

السَّمين الحلبي ، حياته وآثاره

ويتضمَّن أربعة مباحث ، هي :

المبحث الأَوَّل : **اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته .**

المبحث الثَّاني : **مولده ، ونشأته ، ورحلاته ، ووفاته .**

المبحث الثَّالث : **شيوخه ، وتلاميذه .**

المبحث الرَّابع : **مكانته العلميّة ، وآثاره .**

المبحث الأَوَّل

اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته

اسمه ونسبه [1] :

اتَّفقت المصادر على اسمه واسم أبيه على أَنَّهُ : شهاب الدِّين أحمد بن يوسف ، ثُمَّ اختلفت فيما بعد ذلك ، فقيل : أحمد بن يوسف بن عبد الدائم [2] ، وقيل : أحمد بن يوسف بن محمَّد بن إبراهيم [3] ، وقيل : أحمد بن يوسف بن محمَّد بن مسعود [4] .

ولعلَّ هؤلاء الثَّلاثة (إبراهيم ، وعبد الدائم ، ومسعود) من سلسلة أجداده ، وبعض المؤرّخين اكتفى بذكر البعض دون الآخر من السِّلسلة على سبيل الاختصار ، وبذلك يرتفع هذا الاختلاف الموجود في سلسلة نسبه .

---

(١) تنظر ترجمته في : ذيل العبر : ٣٠٩/١٧ ، وأعيان العصر وأعوان النَّصر : ٤٤١/١ ، وطبقات الشّافعيّة للإسنوي : ٥١٣/٢ ، وغاية النِّهاية : ١٥٢/١ ، وطبقات الشّافعيّة لابن قاضي شهبة : ١٧٠/٢ ، والدرر الكامنة : ٣٦٠/١ ، والنُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ٣٢١/١٠ ، والسُّلوك لمعرفة دول الملوك : ٢٢٤/٤ ، وبغية الوعاة : ٤٠٢/١ ، وحسن المحاضرة : ٥٣٦/١ ، وطبقات المفسِّرين للداودي : ١٠١/١ ، ودرّة الحجال : ٤٦/١ ، وشذرات الذّهب : ١٧٩/٦ ، وكشف الظُّنون : ١٢٢/١ ، ٧٣٢ ، وهديّة العارفين : ١١١/٥ ، والأعلام : ٢٧٤/١ ، ومعجم المؤلِّفين : ٣٢٩/١ .

(٢) ينظر : ذيل العبر : ٣٠٩/١٧ ، وأعيان العصر : ١٤٠/١ .

(٣) ذكره الدّكتور / أيمن سويد : كذا جاء اسمه في فهرست الكتبخانة الخديويّة عند الكلام على نسخة كتاب (الدّرّ المصون) رقم (١٠٧) ، وجاء كذلك على النّسخة المخطوطة الّتي طبع عنها كتاب (عمدة الحفّاظ . العقد النَّضيد : (ط) ٧٦/١ هامش (٦) .

(٤) غاية النِّهاية : ١٥٢/١ .

وقد جزم محقّق الدّرّ المصون : د/ أحمد الخرَّاط بأنَّ اسمه : أحمد بن يوسف بن محمَّد بن مسعود المعروف بالسَّمين ؛ استنادًا إلى إحدى نسخ (الدّرّ المصون) الَّتي بخطّ المؤلِّف نفسه ، حيث وجد مكتوبًا عليها هذا الاسم .

ولقبه :

شهاب الدِّين ، ويُعرف بالسَّمين الحلبي ، ولم تذكر كتب التَّراجم والطَّبقات الَّتي رجعتُ إليها تعليلاً لهذا اللّقب ، غير أنَّهُم ذكروا أَنَّهُ اكتسبه في حلب قبل ارتحاله إلى مصر . وقد حاول الباحث / أيمن حسن رجب إيجاد تعليل لهذا اللّقب ، فقال : « المصادر الَّتي ترجمت للسَّمين الحلبي لم تُشر من قريب أو من بعيد ولو بكلمة واحدة إلى سبب وصفه بالسَّمين ، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى أَنَّ السَّمين في اللّغة ضدّ : الغثّ . يقال : كلام سمين : أي رصين حكيم . وهو ما ينطبق على حال شيخنا ، فإنَّه قد تعمّق في تحصيل العلوم تعمّقًا جعل منه عالمِا كبيرًا في شتّى الفنون المتنوّعة ، بل إنَّهُ أصبح من العلماء البارزين في بعض العلوم ، مثل : علم القراءات ، وعلوم اللّغة ، وعلوم القرآن ، وهذا ما جعله صاحب منهج خاصّ في تفسير القرآن الكريم لا يقدم عليه إلاَّ صاحب العلم الغزير ، أو السَّمين ، ولا أدلُّ على ذلك ممّا خلَّفه من مؤلّفات علميَّة قيّمة .

أو لعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى ما كان يتّصف به الإمام من سُمْنة في بدنه ، أو نحو ذلك .. والله أعلم »[(1)] .

وتعليل الباحث لهذا اللّقب بكثرة العلم وغزارته غير مسلّم به ؛ إذ أجمع المؤرّخون الَّذين ترجموا للسَّمين أَنَّهُ اكتسب هذا اللّقب في مدينة حلب ، وأجمعوا على أَنَّهُ رحل إلى مصر ، وفيها تلقّى علومه ، وذاع صيته ، وطارت شهرته ، ولم يذكروا له نشاطًا علميًّا في حلب ،

---

(1) الإمام السَّمين الحلبي وجهوده في التّفسير وعلوم القرآن : ٢١/١ .

وربما يكون قد تلقّى تعليمه الأَوَّل بها ، لكنّه لا يوصف بالكثرة والغزارة .

وأوافق الباحث على تعليله الثَّاني بأَنَّهُ قد يكون سمينًا ، فمدلول اللّفظ يوحي بذلك ، ولكن ليس لدينا ما يؤكّد ذلك أو ينفيه .

وأضاف بعض المترجمين [1] له كلمة (ابن) ، فقال : « ابن السَّمين » . والصَّحيح هو (السَّمين) ؛ لعدم ذكر المتقدِّمين ممَّن ترجموا له ذلك ، قال ابن قاضي شُهبة : « وليس هو ابن السَّمين » [2] . ولعلّ من لقّبه بذلك التبس عليه الأمر ؛ لتشابه اللّقب بينه وبين أبي المعالي أحمد بن عليّ البغدادي الحلبي ، المعروف بـ (ابن السَّمين) صاحب كتاب (مفردات القرآن) المتوفّى سنة ٥٤٦ هـ [3] .

كنيته :

أجمعت المصادر على أَنَّ كنيته : أبو العبَّاس .

❁❁❁

---

(١) ينظر : ذيل العبر للحسيني : ٣٠٩/١٧ ، وأعيان العصر : ١٤٠/١ ، والنّجوم الزَّاهرة : ٣٢١/١٠ ، وهديّة العارفين : ١١١/٥ .

(٢) طبقات الشَّافعيَّة : ١٧٠/٢ .

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات : ٢٠٥/٧ ـ ٢٠٦ .

المبحث الثَّاني

مولده، ونشأته، ورحلاته، ووفاته

أوَّلاً : مولده :

ولد السَّمين الحلبي في حلب ، ونُسب إليها ، ولم تذكر كتب التَّراجم تأريخًا لولادته .

وقد حاول الباحث : د/ أيمن رشدي سويد في مقدّمة تحقيقه لهذا الكتاب [1] تحديد مولده على سبيل التَّقريب ، فحدّه بحدود سنة : ٧٠٥ هـ ، معلّلاً هذا التَّحديد بأمرين :

الأَوَّل : ما قاله الصَّفدي في ترجمة السَّمين من أَنَّهُ توفّي في القاهرة سنة ستّ وخمسين وسبعمائة كهلاً [2] .

والكهل في اللّغة : يطلق على من جاوز الثَّلاثين إلى إحدى وخمسين سنة [3] على وجه التَّقريب .

الثَّاني : أَنَّ أقدم شيوخ السَّمين وفاةً هو الشَّيخ تقيّ الدِّين أبو عبد الله الصَّائغ المصري ، فقد توفّي سنة خمس وعشرين وسبعمائة [4] ، ومن المعلوم أَنَّ السَّمين بعد رحيله من حلب إلى مصر استقرّ بها ، وقرأ على الصَّائغ ، والغالب على الظنّ أَنَّ عمره آنذاك يقارب العشرين ، وهو العمر الَّذي يمكنه فيه أن يجد فرصة على شيخ الإقراء في مصر في

---

(١) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٧٨/١ .

(٢) أعيان العصر : ١٤٠/١ .

(٣) ينظر : اللِّسان : [كهل] ٦٠٠/١١ .

(٤) ينظر : الدّرر الكامنة : ٤٠٩/٣ ـ ٤١١ .

عصره .

فتكون الفترة الَّتي عاشها تقارب الخمسين عامًا ، وهو أمر داخل في حدّ الكهولة .

والأقرب . والله أعلم . أَنَّ ولادته كانت في العقد الأَوَّل من القرن الثَّامن الهجري .

ثانيًا : نشأته ، ورحلاته :

أجمع المؤرِّخون على أَنَّ نشأته كانت بحلب ، وبها قضى سني حياته الأولى ، وقد كان العصر الَّذي عاش فيه السَّمين عصر اضطرابات وضغوط أجنبيّة على الخلافة الإسلاميّة ، وقد كان ذلك الزَّمن مليئًا بالكوارث ، ولكن ذلك لم يثن السَّمين عن العلم والتَّصنيف ، فرحل في طلب العلم إلى القاهرة وهو في سنّ الشَّباب والفتوّة ، وينبغي أن يكون ذلك قبل سنة : ٧٢٥ هـ ، وهو تاريخ وفاة شيخه الصَّائغ شيخ القرَّاء في مصر . وذاع اسمه فيها ، وولي تدريس القراءات والنَّحو بجامع ابن طولون ، كما ولي نظر الأوقاف بالقاهرة ، وناب عن بعض القضاة فيها ، واستلم التَّدريس في مسجد الشّافعيّ [(١)] .

ورحل بعد ذلك إلى أستاذه العشّاب بالإسكندريّة ليقرأ عليه الحروف [(٢)] .

ورحل أيضًا إلى حرم الخليل إبراهيم ﷺ بفلسطين ، كما نَصَّ على ذلك في كتابه (عمدة الحفّاظ) ، يقول : « وقد ذكرتُ هذا الاعتراض بحضرة جماعة بالحرم ؛ حرم الخليل إبراهيم » [(٣)] . ويبدو أَنَّهُ سمع من شيخه الجعبري أثناء رحلته هذه ؛ لأَنَّ الجعبريّ كان شيخ الخليل ، وقد قضى في الخليل ما يناهز الأربعين عامًا وتوفّي فيها [(٤)] .

---

(١) ينظر : الدُّرر الكامنة : ١/٣٦٠ .

(٢) ينظر : غاية النِّهاية : ١/١٥٢ .

(٣) عُمدة الحُفَّاظ : (ك ل م) : ٣/٤٩٢ .

(٤) ينظر : غاية النِّهاية : ١/٢١ .

ورحل أيضًا إلى دمياط ، كما نَصَّ على ذلك في كتابه (عُمدة الحفّاظ) بقوله : « وقد حكى لي شيخ صالحٌ من أهل دمياط أيَّام رحلتي إليها ، وقد زُرتُ قبور الشُّهداء هناك في مكان يقال له : شطا » [١] .

هذه هي رحلات السَّمين ، إذ لم يكن - رحمه الله - واسع الرِّحلة .

ثالثًا : وفاته :

أجمع المؤرِّخون لحياة الشَّيخ أنَّهُ توفِّي بالقاهرة سنة : ٧٥٦ هـ - ١٣٥٥ م ، إلاَّ أنَّهُم اختلفوا في الشّهر الَّذي توفِّي فيه . فيذكر الإسنوي أنَّهُ مات في جمادى الآخرة [٢] ، وأشار ابن حجر إلى ما ذكره الإسنوي ، وإلى قولٍ آخر ، وهو أنَّهُ مات في شعبان ، وتابعه الداودي [٣] .

أمَّا ابن الجزري فيقرّر أنَّهُ مات في آخر شعبان [٤] .

أمَّا السُّيوطي فقد اضطرب في ذكر الشّهر وتحديده ، فيذكر في (حسن المحاضرة) [٥] أنَّهُ مات في جمادى الأولى ، ثُمَّ يعود فيصحّح الأمر ويتداركه في (بغية الوعاة) [٦] فيذكر أنَّهُ مات في جمادى الآخرة .

ومهما يكن من أمر ، فإنّي أركن في اطمئنان إلى رأي الإسنوي ؛ وذلك لأنَّهُ أقدم من

---

(١) عُمدة الحُفَّاظ : (ش هـ د) : ٣٤٤/٢ .

(٢) ينظر : طبقات الشَّافعيَّة للإسنوي : ٥١٣/٢ .

(٣) ينظر : الدُّرر الكامنة : ٣٣٩/١ ، وطبقات المفسِّرين : ١٠١/١ .

(٤) ينظر : غاية النِّهاية : ١٥٢/١ .

(٥) حسن المحاضرة : ٣٠٩/١ .

(٦) بغية الوعاة : ٤٠٢/١ .

ترجم له ، كما كان معاصرًا له .

❁❁❁

المبحث الثّالث

شيوخه ، وتلاميذه

أوَّلاً / شيوخه :

تتلمذُ السَّمينِ الحلبيِّ على كوكبةٍ من العلماء الأفذاذ في عصره ؛ جعل منه عالمًا نحريرًا (١) من كبار علماء عصره ، بل إنَّهُ أصبح من العلماء المعدودين في بعض العلوم ، كعلم القراءات الَّذي وضع فيه كتابه (العقد النَّضيد) الَّذي نحن بصدد دراسته .

ولم تقتصر جهوده في علم القراءات على وضع كتابٍ في هذا الفنِّ فحسب ، بل إنَّهُ تولّى تدريس القراءات أيضًا ، حتَّى لا يكاد تخفى عليه قراءةً ضبطا وتوجيهًا ، ومعرفة متواترها وشاذّها ، وليس هذا ببعيد عنه ، ولا سّيما أنَّهُ تلميذ لابن الصَّائغ الَّذي تفرّد في علم القراءات رواية ودراية .

كما يرجع الفضل في تمكّنه من علوم العربيّة ، وكشفه عن مدلولات ألفاظ القرآن الكريم وما يتعلّق بها من أسرار وأحكام ونحو ذلك تتلمذه على يد إمام جليل في علوم العربيّة هو أبو حيّان الأندلسي أحد النُّحاة المحقّقين ، وصاحب التّفسير المعروف (البحر المحيط) حتَّى تأثّر به تأثّرًا واضحًا .

ولم تذكر كتب التَّراجم شيوخ السَّمين الَّذين أخذ عنهم وتعلَّم على أيديهم في حلب ، وإنَّما ذكرت بعض شيوخه الَّذين أخذ عنهم أثناء إقامته في مصر ، وهم حسب تاريخ وفياتهم :

---

(١) العالم النّحرير : العالم الحاذق في علمه ، وجمعها : نحارير . ينظر : اللِّسان : [نحر] ١٩٧/٥ .

١ . محمَّد بن أحمد بن عبد الخالق بن عليّ بن سالم بن مكّيّ ، أبو عبد الله ، تقيّ الدِّين الصَّائغ المصري الشّافعيّ ، إمام القراءات ، المتوفّى سنة : (٧٢٥ هـ) [١] .

٢ . علاء الدِّين عليّ بن إسماعيل بن يوسف القُونوي [٢] ، المتوفّى سنة : (٧٢٩ هـ) [٣] .

ذكر السَّمين أَنَّهُ من شيوخه في الدّرّ المصون عند حديثه عن معنى : (باخع) من قوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى ءَاثَارِهِمْ ﴾ [٤] .

فقد أورد ما ذكره الزَّمخشريّ في بيان معناها في سورة الشُّعراء ، فقال : « والبخع : أن يبلغ بالذّبح البِخاع بالباء ، وهو عِرقٌ مستبطن الفقار ، وذلك أقصى حدّ الذّبح » انتهى .

ثُمَّ قال السَّمين : « وسمعت شيخنا علاء الدِّين القُوني يقول : تتبّعت كتب الطبّ والتّشريح فلم أجد لهذا أصلاً » [٥] .

٣ . يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الكناني ، المعروف بالدبوسي ، المتوفّى سنة : (٧٢٩ هـ) [٦] . حيث سمع منه الحديث .

٤ . إبراهيم بن عمر بن إبراهيم ، برهان الدِّين أبو إسحاق الجعبري ، شيخ حرم الخليل ،

---

(١) ينظر : غاية النّهاية : ٢/٦٥ ، والدُّرر الكامنة : ١/٣٦٠ .

(٢) نقلته عن د. إبراهيم الصَّاعدي في رسالته : التوجيهات النَّحويَّة للقراءات الشاذّة في الدّرّ المصون : ١/٩ .

(٣) ينظر : الدُّرر الكامنة : ٣/٩٣ ، وبغية الوعاة : ٢/١٤٩ .

(٤) الكهف : ٦ .

(٥) الدّرّ المصون : ٧/٤٤٣ .

(٦) ينظر : ذيل العبر : ١٧/٣٠٩ ، والدرر الكامنة : ١/٣٦٠ .

المتوفّى سنة : (٧٣٢ هـ) [(١)] .

ذكر السَّمين أَنَّهُ من شيوخه في كتابه (عُمدة الحُفَّاظ) في مادّة [كلم] [(٢)] .

٥ . أحمد بن محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد ، أبو العبَّاس ، المرادي القرطبي ، المعروف بالعشّاب ، المتوفّى سنة : (٧٣٦ هـ) [(٣)] .

حيث قرأ عليه السَّمين الحروف بالإسكندريّة .

٦ . محمَّد بن يوسف بن عليّ ، أثير الدِّين ، أبو حيَّان الأندلسي ، شيخ النُّحاة المحقّقين ، المتوفّى سنة : (٧٤٥ هـ) [(٤)] .

٧ . محمَّد بن محمَّد بن نمير ، أبو عبد الله المصري ، المعروف بابن السّراج ، المتوفّى سنة : (٧٤٩ هـ) [(٥)] .

ذكر ابن الجزري في ترجمته أَنَّ السَّمين الحلبي قرأ عليه [(٦)] .

ثانيًا / تلاميذه :

قضى السَّمين حياته في التَّنقّل بين حلقات العلم والدّرس والتردّد على أكابر شيوخ عصره ، حتَّى صار فقيهًا بارعًا في النَّحو والتَّفسير وعلم القراءات والأحكام ، ويتكلّم في

---

(١) ينظر : غاية النِّهاية : ٢١/١ ، وبغية الوعاة : ٤٢٠/١ .

(٢) عُمدة الحُفَّاظ : ٤٩٢/٣ .

(٣) ينظر : غاية النِّهاية : ١٠٠/١ ، وشذرات الذّهب : ١١٢/٦ .

(٤) ينظر : طبقات الشَّافعيَّة للإسنوي : ٥١٣/٢ ، وبغية الوعاة : ٤٠٢/١ .

(٥) ينظر : غاية النِّهاية : ٢٥٦/٢ ، والنُّجوم الزَّاهرة : ١٤٢/١٠ .

(٦) غاية النِّهاية : ٢٥٦/٢ .

الأصول ، خيّرًا ديّنًا [1] .

وعالم جليل هذه صفاته لا بُدَّ أن يكون له مريدون يأخذون منه ، وينقلون عنه ، ويتأثّرون بأفكاره ، ويتزاحمون عليه من الآفاق للقراءة عليه ، والسَّماع منه ، وأخذ الإجازة منه .

ولكنّ كتب التَّراجم لم تذكر لنا إلاَّ إشارات يسيرة لأسماء معدودة لا تتجاوز الثَّلاثة فقط ، مع أنَّها أجمعت على أنَّهُ وَلي تدريس القراءات والنَّحو بجامع ابن طولون ، ومسجد الشّافعيّ .

ولا يعيب شيخنا ـ السَّمين ـ ألاَّ تذكر المراجع وكتب التَّراجم طلاّبًا كثيرين له ، فإنَّ آثاره العلميّة لا تزال خير شاهدٍ على رسوخ قدمه في العلم ، بل إنَّ الَّذين لم يتلقّوا العلم على يديه مشافهة قد تأثّروا بمنهجه وبآثاره العلميّة ، ونقلوا عنه في مؤلّفاتهم كلّ في مجال تخصّصه .

ومن تلاميذه الَّذين وقفت عليهم في كتب التَّراجم ما يلي :

١ ـ يحيى بن أحمد بن صفوان القيني الأندلسي ، المتوفّى سنة : (٧٧٢ هـ) . الَّذي قرأ السّبع على السَّمين كما قال ابن الجزري [2] .

٢ ـ عبد الرَّحيم بن الحسين بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر بن إبراهيم ، زين الدِّين أبو الفضل العراقي ، صاحب ألفيّة العراقي في مصطلح الحديث ، المتوفّى سنة : (٨٠٦ هـ) .

قال ابن قاضي شُهبة في ترجمته في (طبقات الشّافعيّة) : « وأخذ عن الشَّيخ برهان

---

(١) ينظر : طبقات الشَّافعيَّة للإسنوي : ٢/٥١٣ .

(٢) غاية النِّهاية : ٢/٣٦٥ .

الدِّين الرّشيدي ، وشهاب الدِّين النَّحوي السَّمين » [1] .

٣ . ذكر صاحب (روضات الجنَّات) أَنَّ من تلاميذ السَّمين أحمد بن محمَّد بن جبارة المقدسي ، المقرئ النحوي الأصولي ، المتوفّى سنة : (٧٢٨ هـ) .

حيث قال في ترجمة السَّمين الحلبي : « ومن جملة من سمع ابن عبد الدائم المذكور هو سميّه الشَّيخ شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد بن جبارة المقرئ النَّحوي الأصولي » [2] .

ويبدو أَنَّ صاحب (روضات الجنَّات) بنى كلامه على قول ابن حجر في ترجمة ابن جبارة المقدسيّ « أَنَّهُ سمع من ابن عبد الدائم » [3] ، وهذا القول لا يقطع بأن يكون (ابن عبد الدائم) المقصود به السَّمين ، وقد نفى الباحث / محمَّد موسى عبد النَّبي موسى ، أن يكون ابن جبارة من تلاميذ السَّمين ، وقدّم أدلّة مقنعة لذلك [4] ، منها :

١ . ذكر أَنَّ (عبد الدائم) لم يكن جدًّا للسَّمين ، فالقول بأنَّ ابن جبارة سمع من ابن عبد الدائم لا يقصد به السَّمين ، وإنَّما يقصد به شخصًا آخر أرجّح أَنَّهُ (أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد بن نعمة بن محمَّد) علمًا بأنَّ عبارة ابن حجر : « سمع من ابن عبد الدائم » أوردها عند ترجمته للكثيرين ، فهل يعدّون جميعًا تلامذة للسَّمين ، وفيهم من يكبره بسنوات عديدة .

٢ . أَنَّ رحلة ابن جبارة إلى مصر كانت بعد عام ثمانين وستمائة ، وكانت لتلقّي العلم والجلوس بين يدي علمائها ، وأَنَّهُ ظلّ بها حتَّى عام تسعين وستمائة ، ثُمَّ رحل عنها إلى

---

(١) طبقات الشَّافعيَّة : ٣٤/٤ ، وذيل تذكرة الحُفَّاظ للحسيني : ٢٢٠/١ .

(٢) روضات الجنَّات : ٨٥/١ .

(٣) الدُّرر الكامنة : ٢٧٦/١ .

(٤) السَّمين الحلبي وجهوده في النَّحو العربيّ : ٣٧ . ٣٩ .

دمشق فتصدّر للتّدريس بها ، والرَّاجح أَنَّ السَّمين لم يكن قد جلس للتّدريس خلال الفترة الَّتي قضاها ابن جبارة في مصر ، بل أرجّح أَنَّهُ جاء إلى مصر في الوقت الَّذي تركها فيه ابن جبارة إلى دمشق ، وأنَّهُما لم يلتقيا ، والدّليل على صحّة ذلك تلمذة الشَّيخ ابن جبارة على الشَّيخ بهاء الدِّين النحّاس تقطع بأَنَّهُ كان أسنّ من السَّمين ، وأنَّهُ شارك أبا حيَّان في هذه التَّلمذة ؛ لأَنَّ النحَّاس من شيوخ أبي حيَّان ، وأبو حيَّان أستاذ السَّمين ، وكان السَّمين ملازمًا له كما ذكر ابن حجر [1] ، ولا يُعقل أن يكون السَّمين في تلك الفترة الَّتي لازم فيها أبا حيَّان للأخذ عنه كان معنيًّا بالتّدريس لابن جبارة .

٣ . أَنَّ أحمد بن يوسف شهرته (السَّمين) ، لا ابن عبد الدائم ، ولا سيّما عند المعاصرين له كالإسنوي .

❁❁❁

(١) الدُّرر الكامنة : ١/٣٦٠ .

المبحث الرَّابع

مكانته العلميّة ، وآثاره

نال السَّمين مكانة علميَّة بارزة في أثناء استقراره في مصر ، حيث توافدت عليه جموع الطلاَّب ، فاختصّ بتدريس القراءات والنَّحو بجامع ابن طولون ، والإعادة في مسجد الإمام الشّافعيّ ، وتنقّل في مساجد أخرى ، كما تنقَّل في بعض الوظائف ، كالنَّظر في الأوقاف ، والنِّيابة عن بعض القضاة في الحكم والقضاء .

وذكر المؤرِّخون الَّذين ترجموا له أَنَّ له باعًا طويلاً في الفقه والأصول والحديث والنَّحو والتَّفسير وعلم القراءات .

وقد دلّ على مكانته أيضًا أقوال العلماء فيه ، فقد وصفه الصَّفديّ بالشَّيخ ، الإمام ، العلاَّمة [1] .

وقال عنه ابن حجر : « شهاب الدِّين المقرئ النحوي ، نزيل القاهرة ، تعانى النَّحو فمهر فيه ، ولازم أبا حيَّان إلى أن فاق أقرانه ، وأخذ القراءات عن التَّقيّ الصَّائغ ، ومهر فيها » [2] .

وقال المقريزي : « كان فقيهًا ، بارعًا في النَّحو ، والتَّفسير ، وعلم القراءات ، وتكلّم في

---

(١) أعيان العصر : ١/٤٤١ .

(٢) الدُّرر الكامنة : ١/٣٦٠ .

علم الأصول ، وكان خيِّرًا ، ديِّنًا » [1] .

وقال ابن قاضي شهبة : « النحوي ، المقرئ ، الفقيه » [2] .

وقال ابن تغري الأتابكي : « كان إمامًا عالمِا ، أفتى ودرَّس ، وأقرأ عِدّة سنين » [3] .

ولا يوصف بهذه الصِّفات إلاَّ عالم جليل أفنى عمره في دقائق العلم ، فأصبح متقنًا لطرقه ، ضابطًا محرّرًا . والمتأمّل لحياة الشَّيخ ، والنَّاظر في سيرته يجد له عناية فائقة بالقرآن وعلومه ، فهو ممَّن قرأ وأقرأ القرآن والقراءات فترة طويلة من عمره ، ومصنَّفاته تكاد تنحصر حول القرآن الكريم وما يتعلّق به .

ورغم أَنَّ الشَّيخ كان مهتمًّا بالتَّدريس والإقراء ، إلاَّ أَنَّ ذلك لم يشغله عن التَّصنيف ، بل ترك تراثًا زاخرًا يليق بمكانته العلميّة السَّامية الَّتي تبوأها بين علماء عصره ، فكثرت مؤلّفاته ، وتنوّعت مصنَّفاته الَّتي تنطق عن إحاطته بجوامع علوم العربيّة .

وقد حرصت على أن أعرض هذه المصنَّفات مرتّبة ترتيبًا تاريخيًّا حسب تصنيفها ، وذلك عن طريق الإحالات الموجودة في ثناياها ، ولا أجزم بهذا التَّرتيب ، وإنَّما هو على سبيل التَّقريب ، وقد جاءت هذه الكتب مرتّبة من القديم إلى الحديث على النَّحو التَّالي :

١ ـ شرح التَّسهيل :

له شرحان على التَّسهيل ، أحدهما مطوّل ، ويسمّيه بـ (الشَّرح الكبير للتَّسهيل) وهو الَّذي أشار إليه الداودي ، ووصفه بأَنَّهُ اقتبسه من شرح أبي حيَّان [4] .

---

(١) السُّلوك : ٢٢٤/٤ .

(٢) طبقات الشَّافعيَّة : ١٧٠/٢ .

(٣) النّجوم الزّاهرة : ٣٢١/١٠ .

(٤) طبقات المفسِّرين : ١٠٢/١ .

ويعدّ هذا الشَّرح باكورة انتاج السَّمين ؛ لإحالته عليه في كتبه ، ولعدم إحالته على أيٍّ منها فيه حسب ما اطّلعت عليه من الجزء الموجود من مختصره الَّذي سأذكره بعده . ومن المواضع الَّتي ذكره في المختصر عند حديثه على تركيب (هَلمَّ) قوله : « وقيل : بل أُدغمت الميم قبل التَّركيب ، وسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة اللام ، فلمَّا جيء بها للتَّنبيه حُذفت ألفها اعتدادًا بسكون اللام المقدّر ؛ لأَنَّ حركتها حركة نقل ، وحركة النَّقل عارضة ، فصارت (هَلُمَّ) وفيه نظرٌ ذكرته في الكبير » [1] .

وقد ذكره أيضًا في مصنَّفاته : الدّرّ المصون [2] ، والعقد النَّضيد [3] ، وعُمدة الحُفَّاظ [4] .

ولا نعلم شيئًا عن نُسخ هذا الكتاب ، فهو ـ حسب علمنا ـ في حيّز المفقود .

٢ ـ إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل :

وهذا هو الشَّرح الصَّغير على التَّسهيل ، ولعلّه اختصر شرحه الكبير فيه .

وقد ذكر بعض الباحثين [5] أنَّ هذه تسمية الشَّرح الكبير ، وهذا مجانبٌ للصَّواب ، بل هذه تسمية الشَّرح الصَّغير ، وعندي مصوّرة الجزء الثَّاني منه ، وفي نهايته ذكر النَّاسخ هذه التَّسمية بقوله : « تمَّ الجزء الثَّاني من كتاب إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل ، ولله الحمد

---

(١) إيضاح السَّبيل (خ) : ٢/٦٩/ب .

(٢) الدّرّ المصون : ٤/٢١ .

(٣) العقد النَّضيد (ط) : ١/٢٦٣ .

(٤) عُمدة الحُفَّاظ : ١/٤٣٩ ، في مادَّة [حدث] .

(٥) ذكر ذلك الدّكتور / أيمن سويد في دراسته للجزء الأوَّل من كتاب العقد النَّضيد (ط) : ١/٩٦ . وتبعه في ذلك الدّكتور / إبراهيم الصَّاعدي في مقدّمة رسالته : (التَّوجيهات النّحويّة للقراءات الشاذّة في الدّرّ المصون : ١/١٤ .

والمنّة » [1] .

ويقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء ، منها الجزء الثَّاني موجود في دار الكتب المصريّة برقم : (٤٦٢ نحو) . والجزآن الأوَّل والثَّالث مفقودان .

وقد أشار المصنِّف إلى هذا الكتاب في بعض مصنَّفاته كالدرّ المصون [2] ، وعُمدة الحُفَّاظ [3] .

٣ ـ التّفسير الكبير :

وهو تفسير مطوّل ، يقع في عشرين مجلّدًا . ويسمّيه السَّمين في أكثر من موضع من الدّرّ المصون [4] بـ (التّفسير الكبير) ، وكذلك في عُمدة الحُفَّاظ [5] .

وقد اطّلع على هذا التّفسير الإمام ابن حجر فقال في ترجمة السَّمين : « وله تفسير القرآن ، في عشرين مجلّدًا ، رأيته بخطّه » [6] .

٤ ـ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون [7] :

وهو كتاب إعرابٍ للقرآن الكريم ، يطّلع القارئ من خلاله على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية ، فهو ينقل فيه معظم الآراء قويّها وضعيفها ، ولا يكتفي بهذا العرض دون أن

---

(١) أيضاح السَّبيل (خ) : ٢/١٧٣/ب ـ ١٧٤/أ .

(٢) الدّرّ المصون : ٨/١٤٢ .

(٣) عُمدة الحُفَّاظ : مادّة (أوَّل) ١/١٢٢ ، ومادّة (ع ر ب) ٣/٥٨ .

(٤) الدّرّ المصون : ٤/٣٢٧ ، ٤/٤٥٠ .

(٥) عُمدة الحُفَّاظ : [ح ر ف] ١/٤٥٥ .

(٦) الدُّرر الكامنة : ١/٣٦١ .

(٧) طُبع هذا الكتاب بتحقيق : د/ أحمد الخرَّاط ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦ هـ ، في أحد عشر مجلّدًا .

يبيّن مالها وما عليها ، مستشهدًا على أقواله بأقوال العرب وأشعارها ، وقد أقول : إنَّهُ لا يكاد يوجد شاهد من شواهد العربيّة إلاَّ ونجده في هذا الكتاب ، بالإضافة إلى ما اشتمل عليه هذا الكتاب من القراءات القرآنيّة ، وأوجه تخريجها متواترها وشاذّها .

ويُعدُّ هذا الكتاب أهمّ كتب السَّمين على الإطلاق ، وقد أشار هو إلى ذلك بقوله : « وهذا التَّصنيف في الحقيقة نتيجة عمري ، وذخيرة دهري ، فإنَّه لبّ كلام أهل هذه العلوم » (1) .

وقد أثنى على هذا الكتاب طائفة من العلماء ، يقول ابن حجر مثنيًا عليه : « صنَّفه في حياة شيخه ، وناقشه فيه مناقشات كثيرة ، غالبها جيّدة » (2) .

وقال صاحب (كشف الظُّنون) عن هذا الكتاب : « أجلّ ما صنّف فيه ؛ لأنَّهُ جمع العلوم الخمسة : الإعراب ، والتَّصريف ، واللّغة ، والمعاني ، والبيان » (3) .

وقد ذكر المصنِّف هذا الكتاب في بعض مصنَّفاته ، كالقول الوجيز (4) ، والعقد النَّضيد (5) ، وعُمدة الحُفَّاظ (6) .

---

(1) الدّرّ المصون : ١/٦ .

(2) الدُّرر الكامنة : ١/٣٦١ .

(3) كشف الظّنون : ١/١٢١ .

(4) قال السَّمين : « وأمَّا ما يتعلّق بلغاته ... فإنِّي لم أتعرّض لشيء من ذلك في هذا الكتاب ؛ استغناء بكتابٍ وضعته في هذه العلوم سمّيته : الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون » . القول الوجيز (خ) : ١/ق٢ .

(5) ذكره في مواضع كثيرة جدًّا ، ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ١/٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٣٢٩ ، ٣٦٠ ، ٢/٩٢٨ .

(6) ذكره في مواضع كثيرة ، منها : في مادّة [أ ف ف] ١/١٠٦ ، ومادّة [أ ل هـ] ١/١١٧ .

٥ ـ القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز :

كتاب تفسير فقهيّ ، يختصّ بآيات الأحكام في القرآن ، ومن المؤرّخين من ذكره تحت مسمَّى (أحكام القرآن) (١) .

وللكتاب نسخة ناقصة من أوّله ، مكتوبة بخطّ نسخيّ رديء ، وبها آثار التآكل بفعل عوادي الزّمن ، في تسعة مجلّدات ، تبدأ بالثَّاني ، وتنتهي بالتَّاسع ، تحت رقم : ٢٦١ تفسير في دار الكتب المصريّة .

أمَّا المجلّد الأَوَّل ، فيبدأ من أَوَّل الكتاب إلى آية (١٦٢) من سورة البقرة ، وهذا المجلّد محفوظ في المكتبة الأزهريّة ، برقم : (١٣٥٩/٨٤) تفسير (٢) .

وفي الجامعة الإسلاميّة مصوّرة فلميّة للمجلّدات التّسعة برقم : (٤/٢٢٥٠) .

وقد أعدّ الدّكتور / محمَّد العواجي ، وكيل كليّة القرآن بالجامعة الإسلاميّة . حفظه الله . تقريرًا مفصَّلاً عن هذه المصوّرة ، وزوّدني (حفظه الله) مشكورًا مأجورًا بصورةٍ منه ، وذكر فيه أَنَّ ما تحويه المجلّدات التَّسعة هو : من أَوَّل الكتاب إلى نهاية سورة (ص) فقط ، وقد لاحظ عليها :

١ . الانقطاع بين أجزائه على نحوٍ لا يكاد يتّصل معه الكتاب .

٢ . كثرة السّقط من وسط السُّورة في الجزء الواحد ، بل ربما شمل سورًا عديدة ضمن الجزء (٣) .

---

(١) ينظر : طبقات الشَّافعيَّة لابن قاضي شهبة : ١٧١/٢ ، والدُّرر الكامنة : ٣٦١/١ ، وطبقات المفسِّرين : ١٠٠/١ .

(٢) ويقوم مجموعة من الباحثين في كليّة القرآن بالجامعة الإسلاميّة بتحقيقه مع المجلّد الثَّاني من الكتاب .

(٣) ذكر على سبيل المثال أنَّ الجزء المتضمّن آخر سورة البقرة إلى آية (٥٨) من سورة آل عمران مفقود ،

٣ . كثرة الخلط بين أوراق النّسخة في التَّقديم والتأخير ولا سيّما المجلّدين الثَّاني والسَّابع .

وقد ذكر المصنِّف هذا الكتاب في الدّرّ المصون [١] ، والعقد النَّضيد [٢] ، وعُمدة الحُفَّاظ [٣] .

٦ ـ البيان للغات القرآن :

لم يجر لهذا الكتاب ذكر عند كلّ من ترجم للسَّمين من المؤرِّخين ، وقد أشار المصنِّف إليه في كتاب (العقد النَّضيد) [٤] .

٧ ـ شرح التَّصريف :

هذا الكتاب لم يذكره المؤرِّخون ، وأشار المصنِّف إليه في كتاب (العقد النَّضيد) [٥] ، وكتاب (عمدة الحُفَّاظ) [٦] .

٨ ـ العقد النَّضيد في شرح القصيد :

ولسائل أن يقول : إنَّ الشَّيخ أحال على هذا الكتاب في الدّرّ المصون في عدّة مواضع [٧] ، فكيف يثبت في مقدّمة (العقد النَّضيد) أَنَّهُ ألّف الدّرّ المصون ونقل منه ،

والجزء المتضمّن من آية (٨٦) من سورة الأعراف إلى آية (٤٣) من سورة يوسف مفقود .

(١) ٢٢٦/١٠ ، وذكره يدلّ على أَنَّهُ صنَّفه بعد الدّرّ المصون ، إذ يقول : « وسيأتي تحقيقه بأشبع من هذا في كتاب « أحكام القرآن » إن شاء الله تعالى إتمامه » .

(٢) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٣٤٠ ، والعقد النَّضيد (خ) : ٢٣٦/٢/أ .

(٣) عُمدة الحُفَّاظ : [أ م ن] ١٤١/١ ، و [ث ر ب] ٢٦٩/١ .

(٤) العقد النَّضيد (ط) : ١٧١/١ ، والعقد النَّضيد ، تح : عبد اللّه البرّاق : ٢٢٣ .

(٥) العقد النَّضيد (ط) : ٢٧٠/١ .

(٦) عُمدة الحُفَّاظ : [ق و م] ٤١٢/٣ .

(٧) الدّرّ المصون : ٦٦٤/٤ ، ١٦٢/٥ ، ٦٣٧ ، ١٤٤/٦ ، ٢٥٨ ، ٤٦٥ ، ٣٤٠/٧ .

وأحال إليه ، ثُمَّ يذكره في الدّرّ المصون ويحيل إليه ؟

والجواب عن هذا السؤال ذكره محقّق كتاب (الدّرّ المصون) [1] ، حيث ذكر أَنَّ إشارات الشَّيخ في (الدّرّ المصون) بالإحالة إلى (العقد النَّضيد) كانت على هامش الكتاب ، أي أنَّها من الزِّيادات الجانبيّة الَّتي أضافها الشَّيخ بعد فراغه من الكتاب ، إذ جاءت هذه الإحالات متأخّرة عن زمن التَّأليف ، وربما جاءت في مرحلة المراجعة والتَّنقيح الَّتي قام بها الشَّيخ بعد فراغه من تأليف (العقد النَّضيد) .

وهذا الكتاب هو موضوع الرِّسالة ، وسأتحدّث عنه بالتَّفصيل في الفصل الثَّاني .

٩ ـ البحر الزَّاخر :

وهو كتاب في التّفسير ، ولم ينصّ عليه المترجمون ، وقد أحال عليه في كتابه (عُمدة الحُفَّاظ) [2] عند حديثه عن كلمة (مالك) من قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [3] ، قال : « وقد ذكرت توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ وما ترجّح به كلّ قراءة في الدّرّ المصون ، والبحر الزَّاخر في التّفسير » . وهذا الكتاب لم يصل إلينا شيء منه ، ولا نعرف شيئًا عنه .

١٠ ـ شرح قصيدة كعب بن زهير :

صنَّف السَّمين شرحًا على قصيدة كعب بن زهير الَّتي مطلعها [4] :

بانت سُعادُ فقلبي اليوم مُتيَّمٌ ۞ إثرَهَا لم يُفْدَ مَكْبُولُ

---

(١) الدّرّ المصون : ١/١٩ .

(٢) عُمدة الحُفَّاظ : [م ل ك] ٤/١٢٧ .

(٣) الفاتحة : ٤ .

(٤) من [البسيط] مطلع قصيدته المشهورة في مدح الرّسولِ ﷺ . ينظر : ديوانه : ٩٠ .

ولم يذكر المترجمون هذا المصنَّف عند ذكرهم لمصنَّفاته ، وقد أشار إليه في كتابه (عُمدة الحُفَّاظ) عند حديثه عن مادّة (ن و ن) ، قال : « ويُعبَّر بالنون عن النَّاقة الضَّامرة ؛ تشبيهًا بحرف الهجاء في الهيئة ، كقول الشَّاعِرِ [1] .

وحرفٍ كنونٍ تحت راء ولم ۞ بدالٍ يؤمُّ الرَّسم غيرّه النَّقطُ

وفي هذا البيت تورية حسنة كبيرة أوردتها في شرح قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه » [2] .

وهذا الشَّرح لم أطَّلع عليه ، ولا أعرف شيئًا عنه ، أو عن منهج المؤلِّف فيه ، وأغلب الظنّ أَنَّهُ فُقد ضمن ما فُقد من مؤلّفاته الأخرى .

١١ ـ شرح قصيدة النَّابغة الذّبياني :

للسَّمين شرح على قصيدة النَّابغة الذّبياني الَّتي مطلعها [3] :

يا دار ميَّة بالعلياءِ فالسَّندِ ۞ أقوتْ وطالَ عليها سالِفُ

وهذا الشَّرح لم يذكره المترجمون أيضًا ، وقد عُرف من خلال إحالته إليه في كتابه (عُمدة الحُفَّاظ) في مادّة (ع ل ي) ، قال ـ بعد أن ذكر البيت السَّابق ـ : « قيل : والعلياء من عليت أعلى ، لا من علوت أعلو ، وإلاَّ لوجب العلوّ ، وقد حقّقنا هذا في شرح هذه القصيدة في مصنَّف مفردٍ كثير الفوائد » [4] .

١٢ ـ الدرّ النَّظيم :

لم يأت ذكر لهذا الكتاب في أيّ ترجمة للشَّيخ السَّمين ، إلاَّ أَنَّهُ أشار إليه في كتاب

---

(١) من [الطَّويل] لأبي العلاء المعرّي . ينظر : سقط الزّند : ١٨٢ .

(٢) عُمدة الحُفَّاظ : [ن و ن] ٢٧٤/٤ .

(٣) من [البسيط] ، ينظر : ديوان النَّابغة : ص ٣٢ .

(٤) عُمدة الحُفَّاظ : [ع ل و] ١٤٢/٣ .

(عُمدة الحُفَّاظ) عند تعرّضه لمادّة [ع ر ض] ، فقال بعدما تحدّث عن معاني العرضة : « وقد أتقنّا هذه المسألة وأوسعنا فيها العبارة إحكامًا وإعرابًا وتفسيرًا في (القول الوجيز) ، و (الدرّ النَّظيم) وغيرهما ، ولله الحمد والمنّة » [١] .

١٣ ـ عُمدة الحُفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ [٢] :

ألّفه السَّمين في غريب القرآن ، وهو أوسع وأشمل من مفردات الرَّاغب . قال عنه صاحب أعلام النُّبلاء : « هو أحسن الكتب المؤلّفة في هذا الشَّأن ، وهو أوفى من مفردات الرَّاغب » [٣] .

وقد رتَّبه ترتيبًا هجائيًّا ، حيث يتناول اللّفظة القرآنيّة ويشرح معانيها كما وردت في القرآن الكريم ، ثُمَّ يتبع ذلك بتقلّبات اللّفظة واشتقاقاتها واستعمالاتها ، مستشهدًا على ذلك بالشّواهد الشِّعريّة والنّثريّة ، ومبيّنًا معناها في الحديث .

ويبدو ـ والله أعلم ـ أَنَّ هذا الكتاب هو آخر مصنَّفات السَّمين ؛ لأنَّهُ ذكر فيه جميع المصنَّفات السَّابقة ، ولم يجر له ذكر في مصنّفاته الأخرى .

وقد ذكر بروكلمان [٤] ـ وحده ـ أنَّ للسَّمين كتابًا بمسمّى (المعرب) ، وقال : إنَّ له نسخة في مكتبة داماد زادة بإستانبول ، برقم : ٣١٠ . فذهبت إلى هناك ، وزرت مكتبة السّليمانيّة الَّتي من ضمن أقسامها مكتبة (داماد زادة) الَّتي تحوّل مسمَّاها الآن إلى (مراد

---

(١) عُمدة الحُفَّاظ : [ع ر ض] ٦٧/٣ .

(٢) طُبع هذا الكتاب عدّة طبعات مختلفة ؛ أوّلها بتحقيق / محمود محمَّد السيِّد الدّغيم ، سنة : ١٤٠٧ هـ في إستانبول ، ثُمَّ بتحقيق الدكتور / محمَّد ألتونجي ، سنة : ١٤١٤ هـ ، ونشرته مكتبة عالم الكتب ، وأخيرًا بتحقيق / محمَّد باسل عيون السُّود ، سنة : ١٤١٧ هـ ، ونشرته دار الكتب العلميّة .

(٣) سِير أعلام النُّبلاء : ٢٧/٥ .

(٤) بروكلمان : ١١١/٢ .

ملّة) ، ووقفت على النّسخة المكتوب على غلافها (المعرب) فعلاً ، وعندما تصفّحتها وجدت أنَّها نسخة من الدّرّ المصون ناقصة من أوّلها ، تبدأ بسورة (الأنفال) .

ويبدو أَنَّ بروكلمان اعتمد على فهرس المكتبة ، أو قرأ ما هو مدوّن على صفحة غلاف النّسخة ، ولم يطّلع على ما بداخلها ، فوهم وأوهم الباحثين من بعده .

ومؤلّفات السَّمين الَّتي بين أيدينا الآن مثل : (الدّرّ المصون) ، و (عُمدة الحُفَّاظ) ، و (العقد النَّضيد) تنبئ عن عقليّة نادرة ، وفكر حصيف استوعب علوم العربيّة ، وعلوم الشّريعة تحصيلاً وفهمًا ، فجزاه الله عمّا قدَّم للعربيّة والإسلام خير الجزاء .

❊❊❊

الفصل الثَّاني

دراسة لكتاب

((العقد النَّضيد في شرح القصيد))

وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأَوَّل : **توثيق عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلِّفه .**

المبحث الثَّاني : **موضوع الكتاب ، والغرض من تأليفه .**

المبحث الثَّالث : **منهجه فيه ، وفيه ثلاثة مطالب :**

المطلب الأَوَّل : طريقته في عرض المادّة العلميّة .

المطلب الثَّاني : عنايته بآراء العلماء .

المطلب الثّالث : اختياراته في الكتاب .

المبحث الرَّابع : **مصادره .**

المبحث الخامس : **شواهد الكتاب .**

المبحث السَّادس : **الأصول النَّحويَّة الَّتي اعتمد عليها .**

المبحث السَّابع : **تقويم الكتاب ، وفيه مطلبان :**

المطلب الأَوَّل : قيمة الكتاب ، وأثره فيمن بعده .

المطلب الثَّاني : المآخذ على الكتاب .

المبحث الثَّامن : **وصف النّسخة الخطيّة المعتمدة في التَّحقيق ، مع وضع نماذج منها في صدر قسم التَّحقيق**

المبحث الأَوَّل

توثيق عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلِّفه

أوَّلاً / توثيق عنوان الكتاب :

إِنَّ من أهمّ الوسائل الَّتي يُعرف بها الاسم الصّحيح لكتابٍ ما ، هو أن يُسمّي المؤلِّف كتابه في مقدّمة الكتاب تسمية صريحة ، وهذا ما فعله السَّمين في مقدّمة كتابه ، حيث قال : « وسمَّيته بـ (العقد النَّضيد في شرح القصيد) » [(١)] .

وهذا العنوان مثبت على الغلاف من النُّسخ الخطيّة الثَّلاث للكتاب [(٢)] .

ثانيًا / توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه :

يمكننا إثبات صحّة نسبة الكتاب ـ العقد النَّضيد ـ إلى السَّمين من خلال النّقاط التَّالية :

١ ـ صرَّح السَّمين أَنَّ له شرحًا على (الشَّاطبيّة) ، وينصّ على اسمه (العقد النَّضيد) أحيانًا في عدّة مواضع من كتابيه : الدّرّ المصون [(٣)] ، وعُمدة الحُفَّاظ [(٤)] .

٢ ـ أحال السَّمين الحلبي ـ في الجزء المحقّق ـ على كتابه : (الدّرّ المصون) في مواضع كثيرة

---

(١) العقد النَّضيد (ط) : ٦/١ .

(٢) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ١٣٤/١ ـ ١٣٧ (قسم الدِّراسة) .

(٣) ينظر : الدّرّ المصون : ٦٦٤/٤ ، ١٦٢/٥ ، ٦٣٧ ، ١٤٤/٦ ، ٢٥٨ ، ٤٦٥ ، ٣٤٠/٧ .

(٤) ينظر : عُمدة الحُفَّاظ : [أ ب ت] ٤٨/١ ، و [أ ي ك] ١٦٣/١ ، و [ث م د] ٣٢٩/١ .

[1] ، وأحال عليه كثيرًا ، ومن ذلك قوله في توجيه قراءة نصب كلمة (خالصة) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [2] : « وفي الآية الكريمة كلامٌ أتقنتُه في (الدُّرّ المصون) » [3] .

كما نَصَّ كذلك على كتابه : (القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز) ، وأحال عليه مرّة واحدة ، وهي أثناء حديثه عن توجيه قراءة فتح (أيمان) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ [4] : « وقد حقّقت الخلاف بين مذهب الحنفيّة ومذهبنا في (اللَّفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز) من تصنيفي بحمد الله تعالى » [5] .

٣ . نصَّ عددٌ من الَّذين ترجموا للسَّمين على أَنَّ له شرحًا على الشَّاطبيّة ، منهم :

الإسنوي في (طبقات الشَّافعيَّة) ، يقول : « وصنَّف تفسيرًا جيّدًا ، وبقي منه أوراق قلائل ، وشرحًا على الشَّاطبيّة » [6] .

وابن الجزري في (غاية النِّهاية) ، يقول : « شرح الشَّاطبيّة شرحًا لم يُسبق إلى مثله » [7] .

---

(١) ينظر : على سبيل المثال لا الحصر : ١٧٥ ، ٢٠١ ، ٢١٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ .

(٢) الأعراف : ٣٢ .

(٣) ينظر : صفحة (١٧٥) من قسم التَّحقيق .

(٤) التَّوبة : ١٢ .

(٥) ينظر : صفحة (٣٢٧) من قسم التَّحقيق .

(٦) طبقات الشَّافعيَّة : ٥١٣/٢ .

(٧) غاية النِّهاية : ١٥٢/١ .

وابن حجر في (الدُّرر الكامنة) ، يقول : « شرح التَّسهيل والشَّاطبيّة » [1] .

والداودي في (طبقات المفسِّرين) يقول : « وشرح الشَّاطبيّة » [2] .

وابن العماد في (شذرات الذّهب) يقول : « وشرح التَّسهيل ، وشرح الشَّاطبيّة » [3] .

والقسطلاّني في (الفتح المواهبي) يقول : « شرحها شرحًا جليلاً ، أجاد فيه وأفاد ، وقفت عليه ، وطالعته ، وانتفعت منه كثيرًا » [4] .

٤ . كما أَنَّ اسم السَّمين مثبت على غلاف النّسخ الخطيَّة الثَّلاث للكتاب .

فمن مجموع ما سبق نصل إلى قناعة جازمة بصحّة نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه ، والله أعلم .

❁❁❁

---

(١) الدُّرر الكامنة : ١/٣٦١ .

(٢) طبقات المفسِّرين : ١/١٠٢ .

(٣) شذرات الذّهب : ٥/١٧٩ .

(٤) الفتح المواهبي : ٩٥ .

المبحث الثَّاني

موضوع الكتاب ، والغرض من تأليفه

أوَّلاً / موضوع الكتاب :

يشرح هذا الكتاب منظومة الإمام الشّاطبيّ ـ رحمه الله ـ المعروفة بـ (الشَّاطبيّة) في القراءات السّبع ، والموسومة بـ (حرز الأماني ووجه التَّهاني) .

ثانيًا / الغرض من تأليفه :

أشار السَّمين في مقدّمة هذا الشَّرح إلى الأسباب الَّتي دعته إلى تصنيفه ، وتتمثّل في :

« ضرورة المحافظة على القرآن الكريم ، وأنَّهُ ينبغي البِدَاءة بتقويم لفظه ، والمحافظة على ضبطه وحفظه ، مع معرفة القرَّاء السَّبعة ، والإحاطة بتوجيه قراءاتهم وفهم معانيها . وأحسن ما وضع في ذلك (حرز الأماني ووجه التَّهاني) للإمام الشّاطبيّ برّد الله مضجعه » [1] .

وقد أشاد المصنِّف بجهود من سبقه من شرّاح الشَّاطبيّة ، وخصّ بالذِّكر شرحين هما : شرح الشَّيخ أبي عبد الله الفاسي ، وشرح الشَّيخ شهاب الدِّين أبي شامة .

ثُمَّ شرع يبيّن نواحي القصور فيهما ، ممّا دفعه إلى وضع هذا الشَّرح ، فقال : « غير أَنَّ كلاًّ منهما أهمل ما عُني به الآخر ، مع إهمالهما أشياء مهمّة ، فرأيت أن أشرح الكتاب بما

(١) العقد النَّضيد (ط) : ١/٤ .

يوفِّي المقصود إن شاء الله تعالى »[1] .

❁❁❁

(١) العقد النَّضيد (ط) : ١/٥ .

المبحث الثّالث

منهج المؤّلِف في الكتاب

صرَّح الشَّارح في مقدّمته للعقد النَّضيد بمنهجه في الكتاب ، حيث قال : « وقد شرح هذا الكتاب جماعة كلّ منهم حصَّل المقصود ، وأحسن ما شُرحتْ به : شرحا الشّيخين الجليلين : أبي عبد الله الفاسي ، وشهاب الدِّين أبي شامة ، غير أَنَّ كلاًّ منهما أهمل ما عُني به الآخر ، مع إهمالهما أشياء مهمّة ، فرأيت أن أشرح الكتاب بما يوفِّي المقصود إن شاء الله تعالى ، واجتهدت في بيان فكّ الرّموز ، وبيان إعراب الآيات ، وتوجيه المشكل من القراءات ، وتفسير غريب اللّغات ، وبيان معاني الألفاظ ، وما تضمّنه من بديع وبيان » [(١)] .

ولدراسة هذا المنهج ـ من خلال الجزء الَّذي حقّقته ـ قمت بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، وهي على النَّحو التَّالي :

المطلب الأَوّل : طريقته في عرض المادَّة العلميّة :

ارتكز منهج المصنِّف في عرض المادّة العلميّة في (باب فرش الحروف) بوجهٍ عام ، وفي الجزء الَّذي قمت بتحقيقه بوجهٍ خاص على أربع ركائز رئيسة هي :

١ ـ ذكر القراءات الواردة في البيت ، وفكّ الرّموز فيه .

فبعد أن يذكر المصنِّف بيت الشّاطبيّ ، يبدأ بذكر القراءات الواردة فيه ، وبيان مدلولات الرّموز ، مرتّبةً كما ذكرها الشّاطبيّ في البيت .

(١) العقد النَّضيد (ط) : ١/٤ ـ ٥ .

ومثال ذلك :

« وَتَذَّكَّرُونَ الغَيْبَ زِدْ قَبْلَ تَائِهِ ۞ كَرِيمًا وَخِفُّ الذَّالِ كَمْ شَرَفًا

أمر لمن رمز له بالكاف من (كَرِيمًا) وهو ابن عامر بزيادة الغيبة قبل « تاء » « تَذَّكَّرُونَ » من قوله تعالى : ﴿ قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [(١)] ، وسيأتي أنَّه يخفّف الذَّال ، فيصير اللَّفظ (يَتَذَكَّرُونَ) ، وفُهم أنَّ غيره لا يزيد ياء الغيبة ، وأَنَّهُ يشدّد الذَّال إلاَّ الأخوين وحفصًا ، فإنَّهم لا يشدِّدونها ، فيجتمع في الحرف ثلاث قراءات :

الأولى : لابن عامر (يَتَذَكَّرون) .

الثَّانية : للأخوين وحفصٍ (يَذْكُرون) بتخفيف الذَّال .

الثَّالثة : للباقين (تَذَّكَّرُون) بتشديدها » [(٢)] .

٢ ـ التَّطرّق للمسائل المشكلة المتعلّقة بنظم الشّاطبيّ .

حيث يورد بعض الاعتراضات على النَّاظم ، ويجيب عليها ، ويوضِّح ما غمض في النَّظم ، ويقيّد المطلق ، وغير ذلك . إلاَّ أَنَّ هذه المسائل المشكلة ليست في كلِّ بيت ، وإنَّما قد توجد في بعض الأبيات .

ومثال ذلك قوله : « إلاَّ أَنَّ النَّاس استشكلوا عبارة النَّاظم . قال أبو شامة : « وفي عبارة النَّاظم نظرٌ ؛ وذلك أنَّها لا تخلو من تقديرين ، وكلاهما مشكلٌ .

أحدها : أَنَّ تقدير الكلام : حفصٌ مع ابن عامر على الرَّفع في الأخيرين في النَّحل ، فهذا صحيح ، ولكن لا يبقى في نظمه دلالة على أَنَّ ابن عامر يرفع الأولين في النَّحل ؛ لأَنَّ لفظه في البيت الأَوَّل لم يأتِ فيه بما يدلّ على الموضعين ، ولفظه في هذا البيت

---

(١) الأعراف : ٣ .

(٢) ينظر : صفحة (١٦٠) من قسم التَّحقيق .

لم يتناول إلاَّ الأخيرين .

التَّقدير الثَّاني : أن يكون (فِي النَّحْلِ) متعلِّقًا بالبيت الأَوَّل ، كأنَّهُ قال برفع هذه الأربعة هُنا ، وفي النَّحل ، ثُمَّ ابتدأ وقال : (مَعْهُ فِي الأَخِيرَيْنِ حَفْصُهُمْ) وهذا وإن كان محصَّلاً لعموم رفع الأربعة في الموضعين لابن عامر ، فلا يبقى في اللّفظ دلالة على أَنَّ حفصًا لم يوافقه إلاَّ على رفع الأخيرين في النَّحل فقط ، بل يبقى ظاهر الكلام أَنَّ حفصًا يوافقه على رفع الأخيرين [في] الموضعين ، قال : ولو قال : وفي النَّحل حفصٌ معه ثُمَّ في الأَخيرين نشرًا ... إلى آخر البيت لاتَّضح المعنى [بقوله] ، ثُمَّ لدلالته على تخصيص موافقة حفصٍ بما في النَّحل فقط » انتهى . فاعترض ولم يجب ، وجوابه واضحٌ ، وهو أنّا نختار التَّقدير الثَّاني . قوله : « يلزم منه إيهام أَنَّ حفصًا يوافقه على الأخيرين في الموضعين » ممنوعٌ ؛ لأَنَّ قوله : (الأَخِيرَيْنِ) يرجع إلى أقرب مذكور ، وهي النَّحل ، فكأنَّه في الأخيرين منها ، أي : من النَّحل ؛ لأنَّها أقرب مذكور ، وهو جواب حسن صناعيّ فتأمّله ، وقال أبو عبد الله : « وفي هذه التَّرجمة إشكال ؛ لأَنَّهُ يحتمل أن يكون المعنى أَنَّ ابن عامر رفع الأسماء الأربعة في هذه السُّورة ، ورفع في سورة النَّحل الاسمين الأخيرين لا غير مع حفص ، ويُحتمل أن يكون المعنى : أَنَّ ابن عامر رفع الأسماء الأربعة في هذه السُّورة ، وفي سورة النَّحل ، وأنَّ حفصًا معه في رفع الاسمين الأخيرين من السُّورتين ، وليس المراد إلاَّ ما ذكرتُه أوَّلاً ، ولو قال : (والشَّمسُ مع عطف الثَّلاثة كمَّلا ، مع النحل وارفع في الأخيرين) لفُهم المقصود ، ولم يبق إشكال » . فلم يأتِ الآخر أيضًا بجواب ، والجواب ما تَقدَّم » [1] .

٣ ـ توجيه القراءات الواردة في البيت .

يقوم المصنِّف بتوجيه القراءة توجيهًا نحويًّا ودلاليًّا ، ذاكرًا آراء العلماء فيها ، مستدلاًّ على ذلك بأقوال العرب وأشعارهم ، متطرِّقًا من خلال توجيه القراءة لبعض مسائل العربيّة ،

(١) ينظر : صفحة (١٨٨ . ١٨٩) من قسم التَّحقيق .

ناقلاً عن أهمّ وأشهر كتب التَّوجيه ، والتَّفسير ، والإعراب .

ومن ذلك قوله في توجيه قراءتي : ﴿ يُلْحِدُونَ ﴾[1] : « وأَمَّا (يَلْحَدُون) ، و (يُلْحِدُن) ، فقيل : هما بمعنى واحد : لحد وألحد ، أي : مال ، ومنه : اللَّحد في القبر ؛ لأنَّهُ يُمال بحفره إلى جانبه بخلاف الضَّريح ، فإنَّه يحفر في وسطه .

ومن كلامهم : « ما فعل الواحد ؟ قالوا : لَحَدَه اللاحد » ، وإلى كونهما بمعنى ، ذهب ابن السكيت ، وقال : « هما للعدول عن الحقّ ، وألحد أكثر استعمالاً من لحد ، قال :

ليسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ

والثّاني : أَنَّهُمَا مختلفا المعنى ، ثُمَّ اختلفوا ، فقال بعضهم ، والكسائي في أحد قوليه : « لحد بمعنى : ركن وانضَوى ، وألحد : مال وانحرف » . وقال الكسائي مرّة أخرى : « ألحد : أعرض ، ولحد : مال » ، قالوا : ولهذا وافق حمزةَ في النَّحل ، إذ معناه : يميلون إليه ، ورُوِيَ عن الأصمعيّ : « ألحد : مارَى وجادل ، ولَحَدَ : حاد ومال » . ورجَحَتْ قراءةُ العامَّة بالإجماع على (إلحاد) ، وقال الواحدي : « لا تكاد تسمع من العرب (لاحدًا) » . أي : لم يأتوا باسم فاعل ثلاثي دلَّ على قلّته .

قُلْتُ : وقد قدّمت عنهم : « ما فعل الواحد ؟ قالوا : لَحَدَه اللاحد » ، فأتوا بفاعل منه ، ومعنى الإلحاد في أسمائه الحسنى : أنَّهُم اشتقّوا منها أسماءً لآلهتهم ، فيقولون : اللات من لفظ (اللّه) ، والعُزّى من لفظ (العزيز) ، ومَناة من لفظ (المنَّان) ، ويجوز أن يُراد : سَمَّوْه بما لا يليق بجلاله »[2] .

---

(١) الأعراف : ١٨٠ .

(٢) ينظر : صفحة (٢٥٨) من قسم التَّحقيق .

٤ ـ إعراب بيت النَّاظم إعرابًا تفصيليًّا .

عادة ما يختم المصنِّف حديثه عن البيت بإعرابه إعرابًا تفصيليًّا ، حيث يذكر جميع الأوجه المحتملة في إعراب ألفاظ البيت ، وكثيرًا ما يختار وجهًا من تلك الأوجه معلّلاً لذلك ، ومستشهدًا على كلامه بشواهد من القرآن الكريم ، ومن أشعار العرب . متطرِّقًا لمذاهب النّحاة المختلفة في بعض المسائل ، مفصِّلاً القول فيها .

ومن ذلك قوله في إعراب البيت : (٨٢٩) : « قوله : (وَقُلْ) مبتدأ ، و (ٱلأُولَى) نعته لا نعت « قال » ، و (قَالَ) يجوز أن يكون مبتدأ ثانيًا وخبره مضمر ، والجملة خبر الأولى ، والتَّقدير : وقل الأُولى فيه قال ، ويجوز أن يكون « قال » فاعلاً بهذا الجارّ المقدّر ، ويجوز أن يكون « قال » منصوبًا بمقدّر ، والجملة خبر الأَوَّل ، تقديره : وقُل الأُولى تُقرأ : « قال » ؛ أي : يقرأ بهذا اللّفظ ، وأَنّث الأُولى ؛ لتأويل « قل » بالكلمة ، و (ٱلأُولَى) نعت لقل لا قال ؛ إذ المعنى : إنَّ « قل » الَّتي هي الأُولى ليُحترز بها من « قل » الثّانية جعل موضعها « قال » ، وليس لنا « قال » ثانية إلاَّ ما لا يتصوّر فيه الأمر به مثل : ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ ﴾ ونحوه ، فلذلك تعيَّن « الأُولى » أن يكون نعتًا لقل لا لقال ، وإن كان مجاوره .

قوله : (كَيْفَ) حال من فاعل « دار » ومشبَّه بالظَّرف ، والمذهبان محرَّران عند قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [(١)] والمعنى : كيف دار اللّفظ ؟ فإحدى القراءتين راجعة إلى معنى القراءة الأخرى ؛ لأنَّهُ عليه السلام أُمر أن يقول ، فقال ، والجملة من « قال » وما اتّصل بها ، قال أبو عبد اللّه : « حال من ضمير خبره قال » . يعني أَنَّ « قال » خبره مقدّر وهو « فيه » كما تقدَّم . فالجملة حال من الضَّمير المستكِنِّ في « فيه » الواقع خبرًا عن « قال » ، وهذا الَّذي قاله غير صحيح ؛ لأَنَّ شرط الجملة الحاليّة أن تكون خبريّة ، وهذه طلبيّة

(١) البقرة : ٢٨ .

لاشتمالها على الاستفهام ، لو قلت : جاء زيدٌ كيف قام عليّ ؟ أن تجعل « كيف قام » حالاً لم يجز ، نَصَّ عليه النّحويون ، فالأَولى أن تجعل بمعنى : الشَّرط ، وهو رأي كوفي ، ويجعل الجواب محذوفًا ؛ أي : كيف دار اللّفظ ، فمعناهما متقارب ؛ لأنَّهُ أُمِرَ أن يقول كذا ، فقاله ، وهذه المسألة لها موضعٌ أتقنته عند قوله تعالى : ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [1]﴿ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [2] واللَّه أعلم .

وذكَّر (دَارَ) اعتبارًا باللَّفظ ، أو بمعنى الفعل ؛ أي : كيف دار اللّفظ وهذا الفعل .

قوله : (وَضُمَّ) مبتدأ ، و (رِضًى) خبره إمَّا مبالغة ، وإمَّا على حذف مضاف ؛ أي : ذو رضًى .

قوله : (وَالْيَاءُ) مبتدأ ، و (انْجَلَى) خبره ، و (فِي رَبِّيَ) متعلّق به ؛ أي : انكشف واتّضح حكمها في هذا اللّفظ » [3] .

وهذا المنهج التزمه المصنِّف في شرح كلِّ بيت من أبيات الشّاطبيّ في باب (فرش الحروف) ، فهذا هو الإطار العام لعرض مادّته العلميّة ، ويندرج تحته دقائق وتفصيلات تتلخّص في النّقاط التّالية :

أ - من منهجه . رحمه الله . أَنَّهُ إذا كان هناك رواية لبعض ألفاظ القصيدة يذكرها ولا يغفلها ، ومن ذلك قوله في إعراب البيت (٦٩٢) :

. « (وعَلاَ الحِرْمِيُّ) يروى (الحِرْمِيُّ) برفعه على أَنَّهُ فعلٌ ماضٍ ، أي : علا مذهبُ الحرميِّ ، حيث قرآ : ﴿ إِنَّ لَنَا ﴾ بالخبر ، وعلى هذا فيكتب (عَلاَ)

---

(١) آل عمران : ٦ .

(٢) المائدة : ٦٤ .

(٣) ينظر : صفحة (٧٣١ . ٧٣٣) من قسم التَّحقيق .

بألفٍ . ووجه رفعه على الاستفهام : أنَّهُم قطعوا بذلك ولم يشكّوا ، فهو أبلغ في مدحهم ، والجملة من (عَلاَ الحِرْمِيُّ) خبر مقدَّم ، و (إنَّ لَنَا) هُنا في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر ، والعائد محذوف تقديره : لفظ ﴿ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾ علا مذهبُ الحرميّ ، أو قراءته فيه بالإخبار . وأغنى عن قوله : (بالإخبار) ما تقدَّم في البيت قبله ، و (هُنا) ظرف لذلك المقدّر ، ويجوز أن يكون في موضع الحال ، أي كائنًا هُنا ، وقد تقدَّم فائدة الاحتراز به ، ويروى : (عَلَى الحِرْمِيِّ) بخفضه على أَنَّ (عَلَى) حرف جرٍّ ، وعلى هذا فيُكتب بالياء » [1] .

ب - من منهجه أيضًا ذكر ياءات الزَّوائد في آخر كلّ سورة إن وجدت ، بالرّغم من أَنَّ النَّاظم لم يذكرها في باب فرش الحروف ، فهي من إضافاته الجليلة . رحمه الله . .

ج - من منهجه بيان معاني الألفاظ ، وتفسير غريب اللّغات .

. ومن ذلك قوله في شرح البيت ذي الرقم : (٦٩٣) : « و (تَسَلْسَلَ) جملتان مستأنفتان للثَّناء ؛ لما أفادته القراءة من المبالغة ، والسلسل : الماء الجاري في الحلق بسهولة ، يشير إلى الميل إلى هذه القراءة ؛ لسهولتها ولموافقتها لما أجمع عليه في الشُّعراء » [2] .

د - من منهجه الاستشهاد كثيرًا بالأبيات الشّعريّة والأرجاز ، والغالب عليه أنَّهُ لا يصرِّح بقائليها . ومن ذلك قوله في توجيه قراءة : ﴿ فَعُمِّيَتْ ﴾ [3] :

. « وقيل : هو من باب القلب ، والأصل : فَعُمِّيتم أنتم عنها ، نحو : أدخلت

---

(١) ينظر : صفحة (٢١٢) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢١٧ . ٢١٨) من قسم التَّحقيق .

(٣) هود : ٢٨ .

الْقَلَنْسُوَةَ في رأسي ، وأنشدوا :

تَرى الثّورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ ۞ وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ [1]

هـ - اهتمامه بذكر لغات القبائل أثناء توجيهه لبعض القراءات . ومن ذلك قوله أثناء توجيهه قراءة : ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [2] :

. « والوجه في « الضَّعف » و « الضُّعف » أَنَّهُمَا لغتان كالفَقر والفُقْر ، والمِكث والمُكث . قال أبو عمرو : والضمّ لغة الحجاز ، والفتح لغة تميم » [3] .

. وقوله أثناء توجيه قراءة : ﴿ يُضَاهِئُونَ ﴾ [4] « وقال الزجَّاج : ترك الهمز أكثر ، والهمز لغة ثقيف » [5] .

و - اهتمامه بالنَّواحي البلاغيّة الواردة في النَّظم ، كالاستعارات وغيرها ، ومن ذلك :

. قوله : « و (الملا) بضمّ الميم جمع مِلاءة بالمدّ ، وهي الملحفة ، وكنى بذلك عن ستر التأنيث بما ذكرته له من الحُجج ، وما أحسن ما اتَّفقت له هذه التَّورية ! لأَنَّ الآيات يتسترن بالمِلاء » [6] .

. وقوله : « قوله : (ذُكَا) بضمّ الذَّال والمدّ : عَلَمٌ للشَّمس ، وفيه وجهان : أحدهما

---

(١) ينظر : صفحة (٤٣٣) من قسم التَّحقيق .

(٢) الأنفال : ٦٦ .

(٣) ينظر : صفحة (٣١٣) من قسم التَّحقيق .

(٤) التَّوبة : ٣٠ .

(٥) ينظر : صفحة (٣٣٥) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٣٠٣) من قسم التَّحقيق .

: أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف ، أي هذه القراءة مثل (ذُكَا حُسْنٍ) أي : مثل شمس حسن ، على الاستعارة » [(١)] .

- وقوله : « ومعنى (تَهَدَّل) : استرخى ؛ أي لكثرة ثمره تدلّى ، شبّه هذه القراءة في فوائدها بغصنٍ هذه صفتُه » [(٢)] .

ز - من منهجه الإحالات :

وهذه تبدو واضحةً في مصنَّفه ، ولها صورٌ شتَّى .

* الإحالة على سابقٍ في المِصنَّف ، كقوله : « وقد تقدَّم في الخطبة أَنَّ هذا البيت جمع المسائل الثَّلاث في قوله :

وَفِي الرَّفْعِ والتَّذْكِيرِ وَالغَيْبِ ۞ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ [(٣)]

* الإحالة على لاحق في المِصنَّف ، كقوله : « وسيأتي لهذا نظير في الصَّافَّات والواقعة » [(٤)] .

* الإحالة على بعض مصنَّفاته .

- كقوله : « وقد أتقنتُه في الدُّرِّ المصون » [(٥)] .

- وقوله : « لأَنَّ سبب الإمالة عندهم : إِمَّا كسرٌ ، أو ياء ، أو انقلاب عن ياء ، أو

---

(١) ينظر : صفحة (٢٢١) من قسم التَّحقيق .
(٢) ينظر : صفحة (٢٦٣) من قسم التَّحقيق .
(٣) ينظر : صفحة (١٧٣) من قسم التَّحقيق .
(٤) ينظر : صفحة (٢١١) من قسم التَّحقيق .
(٥) ينظر : صفحة (٢١١) من قسم التَّحقيق .

إمالةٌ لإمالةٍ ، على تفصيلٍ في كلّ ذلك أتقنته في (شرح التَّسهيل) » [1] .

. وقوله : « وقد حقّقت الخلاف بين مذهب الحنفيّة ومذهبنا في (اللَّفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز) من تصنيفي بحمد الله تعالى » [2] .

* الإحالة على كلام غيره من العلماء ، ومن ذلك :

. قوله : « وقيل : الضَّمير لهما من غير حذف مضاف بتأويلٍ ذَكَرَهُ أهلُ التّفسير » [3] .

. وقوله : « وهاهنا قراءة صحيحة تُروى عن عاصم وأبي عمرو : ﴿ إنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ ﴾ [4] بالنُّون ذكرها ابن مجاهد وغيره من كبار أئمّة القرَّاء » [5] .

م - من منهجه : إيراد الأقوال المتعدّدة في المسألة :

. ومن ذلك قوله : « فأمَّا قراءة ﴿ شُرَكَاءَ ﴾ [6] ، فجمع شريك ، لكن اختلف النَّاس في الضَّمير في ﴿ جَعَلا ﴾ فقيل : لآدم وحواء ، على حذف مضاف ؛ أي : جعل أولادهما ، وقيل : الضَّمير لهما من غير حذف مضاف بتأويلٍ ذَكَرَهُ أهلُ التّفسير ، وقيل : الضَّمير لغيرهما » [7] .

---

(١) ينظر : صفحة (٣٦٠) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٣٢٧) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٢٦٤) من قسم التَّحقيق .

(٤) إبراهيم : ٤٢ .

(٥) ينظر : صفحة (٦٣٧) من قسم التَّحقيق .

(٦) الأعراف : ١٩٠ .

(٧) ينظر : صفحة (٢٦٤) من قسم التَّحقيق .

. وقوله أيضًا في مسألة اختلاف النُّحاة في أصل كلمة (هيت) : « واختلف النَّحويون في هذه اللّفظة : هل هي عربيّة أم معرّبة ؟ فقيل : عربيّة ، ثُمَّ اختلف القائلون به ، فقال قوم : مُعرَّبة من القبطيّة بمعنى : هَلُمَّ لك ، قاله السُّدِّي . وقال آخرون : من السُّرْيانيّة ، قاله ابن عبَّاس والحسن . وقال آخرون : من العبرانيّة ، وأصلها : هَيْتَلَخ ؛ أي : تعال ، قاله أبو زيد . وقيل : بل هي لغة حَوْرَانيّة وقعت إلى أهل الحجاز فتكلّموا بها ، ومعناها : تعال ، قاله الكسائي والفرَّاء ، وهو مذهب عِكْرِمة » [1] .

ط - الاهتمام بعرض المحتمل من اللّفظ وتوجيهه :

. ومن ذلك قوله : « (صَفًا) بلا تنوين يجوز فيه أن يكون اسمًا ، وأن يكون فعلاً ماضيًا ، فإن كان اسمًا كان مضافًا إلى (وِلاً) ونصبه على الحال بحذف مضاف ، أي ذا صفاءٍ متابعتُه ؛ لأَنَّ (صفاء) بالمدّ مصدر ، وإن كان فيه ضمير يعود على القارئ ، أو المقروء ، أي : صفاءِ عيشِ قارئه ، أو صفاء هذا المقروء من التَّخليط » [2] .

. وقوله أيضًا : « قوله : (مُبْدِلاً) يجوز أن يكون بكسر الدَّال على أنَّهُ حال من فاعل (ابْدَأْ) وبالفتح على أنَّهُ حال من (الْيَاءَ) أي : حال كون الياء مبدَلاً من همزة ، وهذا أَوْلَى ؛ لأَنَّ فيه تنبيهًا على أصلها » [3] .

ي - العناية بالتَّعليل :

---

(١) ينظر : صفحة (٥٣٦) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٤٩) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٨٣٣) من قسم التَّحقيق .

- ومن ذلك قوله : « وكان جمعَها تصحيحًا ؛ لأنَّهُ أحسن الجمعين ، إذ فيه سلامة الواحد » [1] .

- وقوله أيضًا : « والوجه في : ﴿ لَدُنِّي ﴾ [2] بالتَّشديد أَنَّهُ أتى بنون الوقاية ؛ لتقي « لَدُنْ » من الكسر محافظة على بقاء سكون نونها ، كما حافظ على سكون « نون » من وعن ، فأتى فيهما بنون الوقاية ، فأدغم فيها نونهما ، وهذه هي اللّغة العالية الفاشية » [3] .

ك- الاحتجاج برسم المصحف :

- ومن ذلك قوله في حديثه عن قراءة : ﴿ تَأْمَنَّا ﴾ [4] بالإدغام مع الإشمام : « والثَّانية : الإدغام مع الإشمام ، ولم يُرسم في المصحف إلاَّ بنون واحدة ، فلذلك كانت قراءةُ الحسنِ أشذَّ » [5] .

- ومنه أيضًا قوله في توجيه قراءة أبي عمرو : ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ [6] : « فأمَّا قراءة أبي عمرو : فإنَّها جاءت الكلمة فيها تامّة لم يحذف منها شيء ، وإنَّما وقف بالحذف اتِّباعًا لرسم المصحف كما اتَّبعه غيره وصلاً ووقفًا » [7] .

ل - الاستدلال في شرحه بمتشابه نظم الشّاطبيّ :

---

(١) ينظر : صفحة (٢٣٨) من قسم التَّحقيق .

(٢) الكهف : ٧٦ .

(٣) ينظر : صفحة (٧٨٦) من قسم التَّحقيق .

(٤) يوسف : ١١ .

(٥) ينظر : صفحة (٥١٦) من قسم التَّحقيق .

(٦) يوسف : ٣١ ، ٥١ .

(٧) ينظر : صفحة (٥٤٩) من قسم التَّحقيق .

ـ ومن ذلك قوله : « والدَّليل على أنَّه يُراعي ترتيب الحروف ، ولا يحتاج إلى أن يحترز عن السَّابق قوله في سورة المؤمنين : (صلاتهم شافٍ) » [1] .

ـ وقوله أيضًا : « (وعَلاَ الحِرْمِيُّ) فأتى بواو الفصل ؛ لأنَّها زائدة على ماهيَّة الكلمة ، ونظيره : (وكم صُحبةٍ يا كافَ) . (ودُونَ عِنَادٍ عَمَّ) . (وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصْرُ) » [2] .

م - وأخيرًا من منهجه التَّفصيل بعد الإجمال :

ومن ذلك قوله : « واعلم أَنَّهُ لا بُدَّ من تفصيل ما تقدّم إجماله في هذه الفواتح ، وما انضمّ إليها من لفظ « أدرى » بالنّسبة إلى مذاهب القرَّاء فيها وفاقًا وخلافًا حرفًا حرفًا ، فأقول ـ مستعينًا بالله ـ في سبعة أنواع :

النَّوع الأَوَّل : « الرَّاء » من جميع سورها الستّ ، والقرَّاء فيها على ثلاث رُتب :

منهم من أضجعها بلا خلاف ، وهم من رمز لهم : بـ « ذِكْرُهُ جِمًى » غير حفص .

ومنهم من فتحها بلا خلاف وهم قالون وابن كثير وحفص .

ومنهم من أمالها بين بين بلا خلاف وهو ورش .

النَّوع الثَّاني : « ها ـ يا » في ﴿ كهيعص ﴾ ، والقرّاء فيها على ستّ رُتبٍ :

منهم من أمالهما بلا خلاف ، وهما الكسائي وأبو بكر .

ومنهم من فتحهما بلا خلافٍ ، وهما ابن كثير وحفص .

ومنهم من أمال « ها » وفتح « يا » بلا خلاف ، وهو الدُّوريّ عن أبي عمرو .

---

(١) ينظر : صفحة (١٧٧) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢١٢) من قسم التَّحقيق .

ومنهم من أمال « ها » بلا خلاف ، وفتح « يا » وأمالها ، فعنه الوجهان ، وهو السُّوسيّ .

ومنهم من فتح « ها » ، وأمال « يا » بلا خلاف ، وهما ابن عامر وحمزة .

ومنهم من أمالها بين بين ، وهو نافع .

النَّوع الثَّالث : « طا . ها » من : ﴿ طه ﴾ ، والقرَّاء فيها على ثلاث رُتبٍ :

منهم من أمالهما بلا خلاف ، وهم الأخوان ، وأبو بكر .

ومنهم من أمال « ها » وفتح « طا » بلا خلاف ، وهما ورش ، وأبو عمرو .

ومنهم من فتحهما بلا خلاف ، وهم الباقون .

النَّوع الرَّابع : « طا » من ﴿ طسم ﴾ [1] ، و ﴿ طس ﴾ [2] ، و ﴿ طسم ﴾ [3] ، والقرَّاء فيها على رتبتين :

منهم من أمالها بلا خلاف وهم : الأخوان وأبو بكر .

ومنهم من فتحها بلا خلاف وهم الباقون .

النَّوع الخامس : « يا » من ﴿ يس ﴾ [4] وهي كـ « طا » من ﴿ طسم ﴾ من غير فرق .

---

(١) أَوَّل الشُّعراء .

(٢) أَوَّل النَّمل .

(٣) أَوَّل القصص .

(٤) أَوَّل يس .

النَّوع السَّادس : « حا » من ﴿ حم ﴾ [1] ، والقرَّاء فيها على ثلاث رُتبٍ :

منهم من أمالها بلا خلاف ، وهم الأخوان وابن ذكوان وأبو بكر .

ومنهم من أمالها بين بين ، وهما أبو عمرو وورش ، ومنهم من فتحها بلا خلاف ، وهم الباقون ، انقضت الفواتح .

النَّوع السَّابع : « أَدْرَى » والقرَّاء فيه على أربع رُتبٍ :

منهم من أماله بلا خلاف في جميع القرآن ، وهم الأخوان وأبو عمرو وأبو بكر .

ومنهم من رُوي عنه الوجهان : الإمالة والفتح في « أَدرى » في جميع القرآن ، وإمالة الَّذي في « يونس » فقط ، وهو ابن ذكوان على ما تقدَّم لك من التَّنبيه على الخلاف المشار إليه أوَّلاً .

ومنهم من أماله بين بين في جميع القرآن وهو ورش .

ومنهم من فتحه في جميع القرآن وهم الباقون .

وفي استخراج ما ذكرتُه لك عُسْرٌ يظهر بالتأمّل » [2] .

المطلب الثَّاني: عنايته بآراء العلماء :

لأقوال العلماء وآرائهم عناية كبيرة لدى السَّمين الحلبي ، ولا سيّما أقوال شارحي (الشَّاطبيّة) أبي عبد الله الفاسي ، وأبي شامة ، والَّذي أقام شرحه على شرحيهما ، وقد نصَّ على ذلك في مقدّمة الكتاب [3] .

---

(١) في سورها السّبع المذكورة في حاشية (٢) : ص ٣٦٦ .

(٢) ينظر : صفحة (٣٦٩ . ٣٧١) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٥/١ .

لذا سوف أتحدّث في هذا المطلب عن جانبين هما :

الجانب الأَوَّل : موقفه من أقوال أبي عبد الله الفاسي ، وأبي شامة :

كان للمصنِّف من أقوال أبي عبد اللّه الفاسي ، وأبي شامة في شرحيهما على الشَّاطبيّة ثلاثة مواقف هي :

١ ـ الاستحسان والإعجاب :

ومن أمثلة ذلك :

ـ قوله : « ووقع لي في تصحيح ما أعربه النُّحاة معنى حسن ، وذلك أن يكون في الكلام اختصار نبَّه عليه اختلاف القراءتين ، فكأَنَّهُ قيل : فأسر بأهلك إلاَّ امرأتُك ، وكذا روى أبو عبيد وغيره أنَّها في مصحف عبد اللّه هكذا ، وليس فيه ﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ [١] ، فهذا دليل على أنَّها مستثناة من المسْرى بهم ، ثُمَّ كأنَّهُ سبحانه قال : فإن خرجتْ معكم وتبعتكم من غير أن تكون أنت سريتَ بها ، فانْهَ أهلك عن الالتفات غيرَها ، فإنَّها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها ، فكانت قراءة النَّصب دالّةً على المعنى المتقدِّم ، وقراءة الرَّفع دالّة على المعنى المتأخّر ، ومجموعها دالّ على جملة المعنى المشروح » انتهى . وهو حسنٌ » [٢] .

ـ وكذلك قوله : « وقد روى أبو عبد اللّه أَنَّ في بعض النُّسخ : « وخَاطَبَ عَمَّا تَعملون هُنَا » بدل « بها » ، وهو حسنٌ » [٣] .

---

(١) هود : ٨١ .

(٢) ينظر : صفحة (٤٦٨) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٥٠٢) من قسم التَّحقيق .

٢ ـ الاكتفاء بذكر كلام أبي عبد الله الفاسي ، وأبي شامة بدون تعليق أو زيادة .

ـ ومن أمثلة ذلك قوله : « فأجاب عنه أبو شامة : بأَنَّهُ لما كان في حيّز ما عُطف أعطي حكمه ، أي : مع الثّلاثة المتّصفة بالعطف ، فهو من باب : سَحْقُ عِمَامَةٍ ، أي عمامة موصوفة بأنَّها سحقٌ ، أي ذات سَحْقٍ ، بمعنى : بالية ، فكذا هذه الثّلاثة موصوفة بأنَّها ذات عطفٍ ، أي معطوفة . وأجاب عنه أبو عبد الله : بأنَّ العطف في اللّغة : الردّ ، ولما كان إعراب ﴿ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ [(١)] مردودًا على إعراب ما قبله ساغ ذلك بعض المساغ » [(٢)] .

٣ ـ الردّ والمناقشة :

فقد أكثر المصنِّف من الردِّ والاعتراض والتَّعقيب على أقوال أبي عبد الله الفاسي ، وكذلك أقوال أبي شامة في هذا المصنَّف ، حتَّى إنَّهُ من كثرة نقداته لهما قد يظنّ القارئ لهذا الكتاب أَنَّ غرض المصنِّف من تصنيفه هو نقد شرحيهما .

والأمثلة على هذا الموقف كثيرة جدًّا ، وسأكتفي بذكر مثالين يدلاّن عليه :

ـ ومن ذلك قوله : « وقال أبو شامة : و ﴿ كِسْفًا ﴾ [(٣)] بإسكان السِّين وفتحها لغتان ، جمع كِسْفة وهي القطعة » انتهى .

قوله : « لغتان ، جمع كسفة » فيه نظر ؛ لأنَّهُ لا يُقال : لغتان إلاَّ إذا اتّحد معناهما وجهتاهما ، وهذان مختلفا الجملة ؛ لأَنَّ السَّاكن اسم جمع ، لا جمع اللَّهمَّ إلاَّ أن يريد

---

(١) الأعراف : ٥٤ .

(٢) ينظر : صفحة (١٨٧) من قسم التَّحقيق .

(٣) الإسراء : ٩٢ .

من طريق المعنى ، فيقرب حينئذٍ » [1] .

ـ وقوله أيضًا : « وقال أبو عبد الله : والوجه في قراءة من فتح الميم واللام أَنَّهُ جعله اسم مصدر من : هَلَكَ يَهْلَكَ هلاكًا ومَهْلَكًا ؛ أي : جعلنا لهلاكهم موعدًا ، أو اسم زمان منه ؛ أي : لوقت هلاكهم .

والوجه في قراءة من فتح الميم وكسر اللام : أَنَّهُ جعله اسم مصدر ، أو اسم زمان من : هَلَكَ يَهْلَكُ أيضًا ، غير أَنَّ الفعل منه قليل كالمرجع » .

وهذا غلط فاحش في موضعين :

أحدهما : قوله : « في فتح الميم واللام أَنَّهُ اسم زمان ؛ أي : لوقت هلاكهم » . وبيان الغلط أَنَّ الفعل متى كُسرت عين مضارعه صحيح اللام كان اسم مصدره مفتوح العين ، وزمانه ومكانه مكسورها ، فكيف يقول : « أو اسم زمان منه » ؟! .

والثّاني : قوله : « في فتح الميم وكسر اللام أَنَّهُ جعله اسم مصدر » . لما قد عرفت أَنَّ اسم المصدر من مكسور العين في المضارع مفتوح العين نحو : المِضْرَب ، فغلط طردًا وعكسًا » [2] .

وعلى الرّغم من كثرة نقداته للشّيخين ، إِلاّ أَنَّهُ يُجِلُّهما ويوقّرهما ، بل ويعتذر لخطئهما أحيانًا .

ـ ومن ذلك قوله : « وهذه تقديرات لا دلالة عليها ، وتعميهات يَنْبُو عنها اللّفظ ، ولولا أَنَّهُ يقول في آخر ذلك : والإعراب يتنزّل على ذلك ؛ لحملتُه على تفسير

---

(١) ينظر : صفحة (٧٢٦) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٧٧٥) من قسم التَّحقيق .

(المعنى) لا الإعراب ؛ ليسلم ممّا ذكرتُه » [1] .

ـ وقوله أيضًا : « فأعرب على ما ذهب ذهنه إليه ، ولا عيب عليه في ذلك ؛ لأنَّهُ محلّ نسيان ، ومثل هذا لا يُبالى به ، والله أعلم » [2] .

ـ وقوله معقِّبًا على كلام أبي عبد اللّه الفاسي : « قوله : (بما قبله) وكأنَّهُ سَبقُ لسانٍ أو قلمٍ ، وصوابه : (بما بعده) » [3] .

الجانب الثَّاني : موقفه من سائر العلماء :

أكثر المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ في مُؤلّفه هذا من النَّقل عن كوكبةٍ من العلماء السَّابقين له ، المتقدّمين منهم [4] ، والمتأخّرين [5] . ولم يكن مقتصرًا على النَّقل فحسب ، بل كان له حوارٌ معهم ، وموقف واضحٌ نستطيع أن نرسم ملامحه من خلال هذه الوقفة ، فموقفه منهم كان على النَّحو التَّالي :

١ ـ تأييده لما ذهب إليه بعضهم :

ـ ومن ذلك كلامه في توجيهه لوقف حفص على قوله تعالى : ﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾ [6] ، و ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ [7] : « وأحسن من إلزام مكيّ لحفص إلزام المهدويّ له ، كما سأذكره

---

(١) ينظر : صفحة (٢٠٨) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٣٥٨) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٧٤٣) من قسم التَّحقيق .

(٤) كالخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفرَّاء ، والمبرّد .

(٥) كأبي عليّ الفارسي ، ومكّيّ ، والزَّمخشريّ ، وابن عطيّة ، وأبي البقاء ، وأبي حيَّان .

(٦) القيامة : ٢٧ .

(٧) المطفّفين : ١٤ .

، فإنَّه قال : وكان يلزم حفصًا مثل ذلك فيما شاكل هذه المواضع ، وهو لا يفعله ، وليس لقراءته وجهٌ من الاحتجاج يعتمد عليه إلاَّ اتِّباع الأثر » [١] .

ـ ومن ذلك أيضًا كلامه في توجيه قول الله تعالى : ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ [٢] : « والحقّ ما قاله النَّحَّاس وغيره من أَنَّهُمَا لغتان بمعنى : السَّير ، وقد تقدَّم تمام كلامه » [٣] .

٢ ـ استبعاد ما ذهب إليه بعضهم :

ـ ومثال ذلك قوله في توجيه قوله تعالى : ﴿ دَكَّاءَ ﴾ [٤] : « ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكِّدًا على تضمين (جعل) معنى : دكَّ ، قاله الأخفش ، وجعله من باب : قعدتُ جلوسًا ، وهو بعيدٌ جدًّا » [٥] .

ـ ومنه قوله تعقيبًا على إعراب السَّخاويّ للفظة (دليلاً) : « قُلْتُ : أمَّا كونه مفعولاً فلا بُدّ على هذا من رابط مقدّر بينه وبين « مكنني » ، فيكون التَّقدير : أظهر دليلاً عليه ، وهو بعيدٌ جدًّا » [٦] .

٣ ـ التَّعقيب والاستدراك على أقوال بعضهم :

ـ ومن ذلك قوله في توجيه قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إلا الْحَقَّ ﴾ [٧] : « قال الزَّمخشريّ : « وفي المشهور إشكالٌ » ثُمَّ ذكر تخريجها أربعة

---

(١) ينظر : صفحة (٧٤٠) من قسم التَّحقيق .
(٢) الكهف : ٨٥ .
(٣) ينظر : صفحة (٨٠٠) من قسم التَّحقيق .
(٤) الكهف : ٩٨ .
(٥) ينظر : صفحة (٢٢٥) من قسم التَّحقيق .
(٦) ينظر : صفحة (٨١٩) من قسم التَّحقيق .
(٧) الأعراف : ١٠٥ .

أوجهٍ ، وزدتُ أنا خامسًا فسادسًا ، ذكرت جميع ذلك في (الدُّرِّ المصون) ، وأنا أذكر هُنا أيضًا مختصره » [1] .

ـ وقوله أيضًا في توجيه رفع (جزاء) من قوله تعالى : ﴿ فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى ﴾ [2] : « وقال الفَرَّاء : الحُسنى : حسناته ؛ أي : فله جزاؤها ، وتكون الحسنى الجنّة نسب الجزاء إليها ، وهي كما قال : ﴿ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [3] ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [4] . قُلْتُ : كأنَّهُ يعني أَنَّهُ من باب إضافة الموصوف لصفته ، وهذا مؤول عند البصريين » [5] .

٤ ـ تضعيف ما ذهب إليه بعضهم :

ـ ومن ذلك قوله في توجيه قراءة ابن عامر : ﴿ أَنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ ﴾ [6] : « وقال أبو البقاء : إنَّهُ متعلّق بيحسب ، إمَّا مفعول ، أو بدل من « سبقوا » و « لا » مزيدةٌ على التَّقديرين .

قُلْتُ : وهو ضعيفٌ ؛ لوجهين :

أحدهما : أَنَّ زيادة « لا » غير مطّردة .

والثّاني : أَنَّ مفعول « حسب » إذا كان جملة ، وكان مفعولاً ثانيًا كانت « إنَّ » فيه

---

(١) ينظر : صفحة (٢١٤) من قسم التَّحقيق .

(٢) الكهف : ٨٨ .

(٣) البيّنة : ٥ .

(٤) يوسف : ١٠٩ .

(٥) ينظر : صفحة (٨٠٥) من قسم التَّحقيق .

(٦) الأنفال : ٥٩ .

مكسورةً ؛ لأنَّهُ موضع ابتداء وخبر ، نحو : حسبت زيدًا إنَّ أباه قائم » [1] .

. ومنه أيضًا قوله في توجيه قراءة أبي عمرو : ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ [2] : « وقال بعضهم : اللام في (لله) زائدة . وهو ضعيفٌ » [3] .

٥ ـ ردّه ورفضه لبعض أقوالهم :

. ومن ذلك ردّه قول الفَرَّاء في عدم إعمال (أن) المخفّفة مع الظَّاهر ، يقول : « وقال الفَرَّاء : لم تُسْمَعْ العربُ تُخفِّفْ وتُعملْ إلاَّ مع المِكْنِيِّ ، كقوله :

فَلو أَنْكِ في يَومِ الرَّخَاءِ ❁ طَلاَقَكِ لَمْ أَبخل وأنتِ صَديقُ

قال : لأَنَّ المكني لا يظهر فيه إعراب ، وأَمَّا مع الظَّاهر فالرَّفع » انتهى .

وما قاله الفَرَّاء مردودٌ بهذه القراءة المتواترة ، وبما أنشدتُه » [4] .

. ومن ذلك رفضه قول الزَّمخشريّ في طعنه لقراءة حمزة : ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ ﴾ [5] « قال الزَّمخشريّ . بعد أن ذكر هذه الأوجه . : « وليست هذه القراءة الَّتي تفرَّد بها حمزة بنَيِّرة » ، وهذا منه خطأ من وجهين :

أحدهما : أَنَّ حمزة لم يتفرّد بها ، بل وافقه عليها ابن عامر وعاصم في رواية حفص من السَّبعة ، وأبو جعفر بن القعقاع ، وأبو عبد الرَّحمن السُّلميّ ، وابن محيصن ،

---

(١) ينظر : صفحة (٣٠٩) من قسم التَّحقيق .

(٢) يوسف : ٣١ ، ٥١ .

(٣) ينظر : صفحة (٥٤٨) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٤٧٩) من قسم التَّحقيق .

(٥) الأنفال : ٥٩ .

والحسن البصري ، وأبو رجاء ، والأعمش ، وطلحة ، وابن أبي ليلى .

والثّاني : أنَّها قراءة متواترة ، فكيف ينفي عنها النُّور ، وهي جرأة منه ، ثُمَّ إنَّ حمزة يقرأ : ﴿ إِنَّـهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾ بكسر الهمزة ، فلا يلتئم ذلك على قراءته » [1] .

وبالجملة تبيّن لي بعد هذه الوقفة مع العلماء السَّابقين أنَّ المصنِّف ـ رحمه الله ـ كان ينقل عنهم بالنّصِّ تارة [2] ، وتارة يكون نقله متصرّفًا فيه بحذفٍ أو اختصار ، فينقل المعنى دون اللّفظ [3] .

ولقد كان له مواقف بيّنة وقيّمة ـ وقد مضى ذكر طرف منها ـ تجاه أقوال بعض العلماء ، وبخاصّة من صرّح بذكرهم ، فقد قام بعرض أقوالهم ومناقشتها وتقويمها على الأدلّة الصناعيّة والمعنويّة .

وأحيانًا أجده يكتفي بسرد الأقوال والآراء لا غير [4] .

كما أنَّه في بعض الأحيان يورد الأقوال بلا نسبة ، ويكتفي بقوله : « وقال بعضهم » [5] ، و « جوّز بعضهم » [6] ، و « زعم قوم » [7] .

المطلب الثَّالث: اختياراته في الكتاب :

النَّاظر « للعقد النَّضيد » يلمح ابتداءً ملامح شخصيّة المصنِّف ـ رحمه الله ـ في ثنايا الكتاب ، فهو ليس ناقلاً عن غيره فحسب ، بل له رأي يؤيّده ، ونظرة يحتجّ لها ،

---

(١) ينظر : صفحة (٣٠٤) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : على سبيل المثال صفحة (١٨٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٤ ، ٣٢٢ ، ٥٧٤) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : على سبيل المثال صفحة (١٩١ ، ٤٦٠ ، ٧٣٥ ، ٨٣٦) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : على سبيل المثال صفحة (٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٤٣٨ ، ٤٩٣) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٣٠٢) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٢١٠) من قسم التَّحقيق .

(٧) ينظر : صفحة (٢١١) من قسم التَّحقيق .

فيختار ما يعتقد أَنَّهُ الأولى بالأخذ ، والأجدى بالتّمسّك به ، وكلّ ذلك وفق أصول الصِّناعة .

وقد جرى السَّمين عند اختياره رأيًا الاكتفاء بذكر لفظ يبيِّن تلك الاختيارات ، فمن هذه الألفاظ : الظَّاهر ، وأظهرهما ، وهو الأولى ، والأولى عندي ، وهذا عندي أسهل الوجوه وأحسنها ، وهذا أوفق لكلام المحقّقين ، والصَّحيح كذا ، والصَّواب كذا ، وغيرها .

وفي غالب هذه الاختيارات يعلّل لاختياره ، وقلّما تجده يختار بدون تعليل .

واختيارات المصنِّف في هذا الجزء من الكتاب تدلّ على شخصيّته البارزة فيه ، وإن طغت اختياراته النَّحويَّة على بقيّة الاختيارات الأخرى في الكتاب ، فلا غرو فالسَّمين نحوي بارع ، إلاَّ أَنَّ ذلك لم يمنع أن تكون له اختيارات أخرى متعدّدة ، ولكنّها ليست بكثرة اختياراته النَّحويَّة .

لذا أرتأيت أن أصنِّف هذه الاختيارات إلى ثلاثة أصناف :

١ . اختياراته النَّحويَّة .

٢ . اختياراته الصَّرفيَّة .

٣ . اختياراته الدّلاليّة .

وقد رتّبتها بحسب كثرة ورودها ، الأكثر ، ثُمَّ الأقلّ ، وهكذا .

١ ـ اختياراته النَّحويَّة :

لقد كانت اختياراته متناثرة في ثنايا الكتاب ، سواءً في توجيهه للقراءات ، أو في إعرابه لأبيات (الشَّاطبيّة) ، وقد انحصرت اختياراته النَّحويَّة في ثلاثة أمور هي :

أ - اختياره لمذهب من مذاهب النّحاة في المسألة .

ب - اختياره لوجهٍ من أوجه الإعراب المحتملة للفظة .

ج - إعراب الكلمة بوجه لا يرى غيره .

فمن الأوَّل : نراه يختار مذهب سيبويه والجمهور في أَنَّ (سوى) ظرف غير متصرّف ، لازم للظَّرفيّة [1] ، إذ يقول : « وهذا أولى من حيث إنَّ (سوى) الصحيحُ فيها أنَّها لا تتصرّف ، بل تلزم الظَّرفيّة » [2] .

ونراه في مسألة : وصل (ما) المصدريّة بالجملة الاسميَّة يخالف مذهب سيبويه والجمهور الَّذين يرون أَنَّ (ما) المصدريَّة لا توصل بالجمل الاسميَّة .

فقد اختار في هذه المسألة مذهب السيرافي ومن تبعه في صحّة جواز وصلها بالجملة الاسميَّة . يقول : « (ما) مصدريّة موصولة بالجملة الاسميَّة بعدها ، والصَّحيح جواز وصلها بها » [3] .

وفي مسألة : (بدل الاشتمال) نراه يختار مذهب الفارسي والرّمّاني والماوردي ومن تبعهم كابن مالك في أنَّ الأوَّل مشتمل على الثَّاني .

يقول : « قوله (فِي النَّخْلِ) بإعادة العامل ، وهو إمَّا بدل اشتمال عند من يرى أَنَّ الأَوَّل مشتمل على الثَّاني ، وهو الصّحيح » [4] .

---

(١) والكوفيون يرون أَنَّ (سوى) إذا استثني بها خرجت عن الظَّرفيّة إلى الاسميّة ، وصارت بمنزلة (غير) في الاستثناء . واستدلّوا على ذلك بجواز دخول حرف الجرّ عليها كما يدخل على (غير) .
الاستغناء : ١١٦ ، وينظر : الإنصاف : ٢٥٢ .

(٢) ينظر : صفحة (٣٩٣) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٨٢٤) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (١٩٤) من قسم التَّحقيق .

وكذلك في مسألة : (فعليّة حاشا ، وحرفيّة عدا) يخالف مذهب سيبويه فيهما الَّذي ينكر فعليّة (حاشا) كما ينكر حرفيّة (عدا) ، فالمصنِّف في هذه المسألة اختار مذهب بعض البصريين كالمبرّد والزجّاج في أَنَّ (حاشا) و (عدا) العارية من (ما) متردّدان بين الحرفية والفعليّة .

يقول : « واعلم أَنَّ (حشا) بلغاتها من أدوات الاستثناء كإِلاَّ ، وهي متردّدة بين الحرفيّة والفعليّة ، وإن كان سيبويه لم يعرف فعليّتها ، كما لم يعرف حرفيّة (عدا) ، والصَّحيح أَنَّهُمَا متردّدان بين القبيلين » [1] .

وفي مسألة : (تقديم التَّمييز على عامله المتصرّف) نراه يختار مذهب المازني والمبرّد والكسائي في صحّة جواز تقديمه ؛ لأَنَّ الفعل عامل قويّ بالتصرّف .

يقول : « والصَّحيح أَنَّ تقديم التَّمييز على عامله المتصرّف يجوز » [2] .

ومن الثَّاني : اختياره أحد الأوجه الثَّلاثة المحتملة لإعراب كلمة (عدوة) في قول الشّاطبيّ : (وَفِيهِمَا الْعُدْوَةِ اكْسِرْ) ، حيث ذكر أَنَّ لإعرابها ثلاثة أوجه :

وهي إمَّا أن تكون مبتدأ ، وإمَّا أن تكون بدلاً من الضَّمير (فيهما) ، وإمَّا أن تكون مفعولاً مقدّمًا للفعل (اكسر) ، واختار المصنِّف الوجه الأخير .

يقول بعد أن ذكر الوجهين الأوّلين : « الثّالث : أن يكون (العدوة) مفعولاً مقدَّمًا لـ (اكسر) ، والخفض على الحكاية ، و (فيهما) متعلِّق باكسر ؛ أي اكسر عين (العِدوة) في كلمتيها ، أو في موضعيها ، وهذا عندي أسهل الوجوه وأحسنها ؛ لقلّة

(١) ينظر : صفحة (٥٤٣) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٣٦٥) من قسم التَّحقيق .

تكلُّفه » [1] .

وكذلك اختياره في قراءة ﴿ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ [2] بتخفيف (أَنَّ) ، حيث ذكر في توجيهها أَنَّ (أَنْ) يحتمل أن تكون مخفّفة من الثّقيلة ، أو تكون مفسِّرة ، واختار الوجه الأَوَّل .

يقول : « فمن خفَّف هذا احتمل وجهين : أظهرهما أنَّها مخفّفةٌ من الثّقيلة » [3] .

وأيضًا اختياره في توجيه قراءة : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ [4] أَنَّ (حافظًا) إمَّا أن تكون تمييزًا ، وإمَّا أن تكون حالاً ، فاختار الأَوَّل .

يقول : « والوجه في قراءة (حَافِظًا) أحد شيئين : إمَّا أن يكون تمييزًا وهو الأظهر ، وإمَّا أن يكون حالاً » [5] .

ومن الثّالث قوله : « قوله : (هَاهُنَا) ظرف لمقدّر ؛ أي : أعني في هذه السُّورة وفوق الملك . وقال أبو عبد اللّه : (وهاهنا بدل من بعد) وما قدّمته هو الظَّاهر » [6] .

وقوله : « (ثَمَانِيًا) الظَّاهر أَنَّهُ منصوب على الحال من (إِنِّي) والنَّاصب لهذه الحال

---

(١) ينظر : صفحة (٢٩٦) من قسم التَّحقيق .
(٢) الأعراف : ٤٤ .
(٣) ينظر : صفحة (١٨١) من قسم التَّحقيق .
(٤) يوسف : ٦٤ .
(٥) ينظر : صفحة (٥٥٥) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٧٩٥) من قسم التَّحقيق .

مقدّر ؛ أي : خذها ، أو فاقبلها »[1] .

وقوله : « (وَغَيْرَ ارْفَعُوا) غير : مفعول مقدّم ، والصّواب أن ينصب (غير) ليصير لقوله : (ارفعوا) فائدة »[2] .

٢ ـ اختياراته الصَّرفيَّة :

لقد كانت اختياراته الصَّرفيَّة قليلة جدًّا في الجزء المحقّق ، واقتصرت على أربع قضايا صرفيّة فقط ، وهي على النَّحو التَّالي :

أ ـ حذف الهمزة :

ومن ذلك قوله في توجيه قراءة ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾[3] وصلاً : « أَنَّ الأصل : لكن أَنَا ، فَنُقلت حركة الهمزة إلى النُّون قبلها ، وحُذفت الهمزة ، فالتقى مثلان ، فأدغم أوّلهما في ثانيهما ، وأبقى ألف (أنا) وصلاً ؛ حملاً له على الوقف ، ولأنَّهَا كالعوض من الهمزة ، وقد تقدَّم هذا مستوفى في البقرة في قوله : ﴿ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾[4] .

ومن حذف الألف وصلاً فالأصل عنده ما قدّمته إلاَّ أَنَّهُ حذف الألف جريًا على القاعدة المشهورة ، وهي اللّغة المعروفة ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله :

وَتَرْمينَني بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ ❁ وَتَقْلِينَنِي لكِنَّ إِيَّاكَ لاَ أَقْلي

أصله : لكن أَنا إيّاك لا أقلي .

---

(١) ينظر : صفحة (٥٠٧) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٤٤٣) من قسم التَّحقيق .

(٣) الكهف : ٣٨ .

(٤) البقرة : ٢٥٨ .

ففُعل فيه ما تقدّم وقيل : بل حُذفت الهمزة من غير نقل حركتها ، والأوَّل أقيس » [1] .

ب ـ تخفيف الهمزة :

ومن ذلك قوله في توجيه قراءة : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ [2] بتخفيف ﴿ تُرْجِي ﴾ : « والحاصل أنَّ : (أَرْجَى) كأعطى ، و (أرجأ) كأنبأ لغتان ، والظَّاهر أنَّ الياء عن الهمزة تخفيفًا » [3] .

ج ـ التَّعدّي واللّزوم :

ومن ذلك قوله في توجيه قراءة ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [4] بتضعيف : (يُسيّر) : « والتَّضعيف في قراءة العامّة : الظَّاهر أَنَّهُ للتّعدية ، وزعم الفارسي أَنَّهُ للتّكثير ؛ لأَنَّ العرب استعملت « سار » متعدّيًا » [5] .

د ـ الاشتقاق :

ومن ذلك قوله في توجيه قراءة : ﴿ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [6] بتشديد ﴿ لاتَّخَذْتَ ﴾ : « وأمَّا قراءة (اتَّخَذْتَ) ففيها قولان : أظهرهما : أنَّها افتعالٌ من : (تَخِذَ) ، كاتَّبَعَ من تَبِعَ ، فلمّا اجتمعت (تاء) الافتعال مع (التاء) الَّتي هي فاء الكلمة أُدغمت

---

(١) ينظر : صفحة (٧٦٣) من قسم التَّحقيق .

(٢) الأحزاب : ٥١ .

(٣) ينظر : صفحة (٣٤٨) من قسم التَّحقيق .

(٤) يونس : ٢٢ .

(٥) ينظر : صفحة (٣٩٠) من قسم التَّحقيق .

(٦) الكهف : ٧٧ .

فيها ، وهذا وجهٌ سهلٌ ، وليست هذه من (الأخذ) في شيء » [1] .

ومنه أيضًا قوله في توجيه قراءتي : ﴿ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾ [2] : « وأَمَّا إذا قيل : إِنَّهما أعجميّان فلا اشتقاق لهما ، وهذا أوفق لكلام المحقّقين الزَّمخشريّ وغيره ، ويقوّي ذلك أَنَّ هذه الزِّنة كثرت في الأسماء الأعجميّة ، كهاروت ، وماروت ، وهارون ، وجالوت ، وطالوت ، وداود ، وقارون » [3] .

٣ ـ اختياراته الدّلاليّة :

لقد كان للدّلالة نصيبٌ من اختيارات السَّمين ، وإن كانت قليلة مقارنة باختياراته النَّحويَّة .

ومن هذه الاختيارات ما يلي :

أ - قوله : « وتنكير (فزع) إِمَّا للتَّعظيم والتَّهويل ، وإِمَّا لتوحيد النَّوع ؛ أي : لنوعٍ واحد ، وإِمَّا للتَّكثير وهو الأليق به هنا » [4] .

ب - قوله : « وأَمَّا (الرُّشْد ، والرَّشَد) فقيل : لغتان بمعنى ، نحو : (البُخْل ، والبَخَل) ، و (العُدْم ، والعَدَم) ، و (العُرْب ، والعَرَب) ، وقال أبو عمرو : « بضمَّةٍ وسكونٍ : الصَّلاحُ : ولذلك أُجمع عليه في قوله : ﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا ﴾ [5] ، وبفتحتين : الدِّينُ ، ولذلك أُجمع عليه في قوله : ﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾

---

(١) ينظر : صفحة (٧٨٩) من قسم التَّحقيق .

(٢) الكهف : ٩٤ .

(٣) ينظر : صفحة (٨١٢) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٤٤٩) من قسم التَّحقيق .

(٥) النِّساء : ٦ .

[1] وهذا مُشكل ؛ فإنَّه أُجمع على (رَشَدا) بفتحتين من قوله تعالى : ﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [2] ، و ﴿ لأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾ [3] والظَّاهر أنَّهُمَا بمعنى : الصَّلاح » [4] .

جـ - قوله في توجيه قراءتي قوله تعالى : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ [5] بالتَّخفيف والتَّثقيل : « وقد وردت اللّغتان في قصّة آدم : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ [6] و ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [7] ، والظَّاهر أنَّهُمَا بمعنى واحد » [8] .

د - قوله في توجيه قراءتي : ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ [9] بفتح الدَّال وكسرها : « قُلْتُ : والظَّاهر أنَّ القراءتين يرجعان إلى معنى واحد ؛ لأنَّهما متلازمان » [10] .

هـ - قوله في توجيه قراءة : ﴿ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ ﴾ [11] : « وجعل أبو

---

(١) الجنّ : ١٤ .
(٢) الكهف : ١٠ .
(٣) الكهف : ٢٤ .
(٤) ينظر : صفحة (٢٢٧) من قسم التَّحقيق .
(٥) الشُّعراء : ٢٢٤ .
(٦) البقرة : ٣٨ .
(٧) طه : ١٢٣ .
(٨) ينظر : صفحة (٢٦٨) من قسم التَّحقيق .
(٩) الأنفال : ٩ .
(١٠) ينظر : صفحة (٢٨٢) من قسم التَّحقيق .
(١١) الأعراف : ٩٨ .

شامة الاستفهام في ﴿ أَوَ أَمِنَ ﴾ بمعنى النَّفي ، والأحسن أَنَّهُ للتَّقريع » [1] .

ولم تقتصر اختيارات السَّمين في الجزء المحقّق على المجالات الَّتي ذكرناها فحسب ، بل تعدّت اختياراته إلى اختيار بعض روايات ألفاظ (الشَّاطبيّة) إذا كان للفظ أكثر من رواية .

ومن ذلك قوله : « (بَيْئَسٍ) ، فليُقْرَأْ : بفتح التَّنوين ، وسقوط الهمزة ، وبعضهم يرويه بكسرةٍ ، كأنَّهُ يعتقد حذف الهمزة ، فيلتقي ساكنان ، فيُكسر أولّهما . والأوَّل أولى » [2] .

وقوله : « (وَنَوِّنُوا) الأولى أن يقرأ بصيغة الأمر ؛ لمقابلته بارفعوا » [3] .

وقوله : « والمشهور في النُّسخ : « وقبل اكسر » أمرًا للواحد المخاطب ، وفي بعضها : (اكسروا) أمرًا لجماعة الذّكور ، والأوَّل أولى ليوافق ما قبله من قوله : « واهمز » ، وما بعده من قوله : « صف » وقوله فيما سيأتي : (وابدأ وزد) » [4] .

وقوله : « والأحسن أن يقرأ قول المصنِّف : « لا أيمان » بفتح الهمزة ، لوجهين :

أحدها : من حيث إنَّ اللّفظ قد يُوهم فتحًا في ظاهر العبارة من قولك : « لا أيمان » عند ابن عامر ، وقريبٌ منه ما تقدَّم في قوله : « خطيئتهُ عن غير نافع » .

والثّاني : أَنَّهُ يصير فيه فائدة : أي اكسر المفتوح بخلاف ما إذا قرأته بالكسر ، فإنَّه يصير مثل قولك : اكسر المكسور ، فهو من باب تحصيل الحاصل » [5] .

---

(١) ينظر : صفحة (٢١١) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٤٨) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٤٤٣) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٨٢٥) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٣٢٨) من قسم التَّحقيق .

❁❁❁

المبحث الرَّابع

مصادره

كثرت مصادر السَّمين الحلبي ، وتعدّدت في كتابه (العقد النَّضيد) ؛ وذلك لأَنَّ الكتاب كان مشحونًا بالنّقول والآراء ، ولا يعنِي هذا خفاء شخصيَّة المصنِّف خلف ظلال هذه النُّقول ، وإنَّما أظهر شخصيّته بقدر ثقافته وتمكّنه من علوم العربيّة ، والَّتي مكّنته من القبول والرَّفض لما ينقل ، مع إضافة بعض التَّعديلات أو الاجتهادات الشَّخصيَّة الَّتي تكشف عن سعة علم المصنِّف ، وتلقي الضوء على قدرته على المناقشة والعرض والتَّحليل .

وقد اعتمد الشَّيخ السَّمين على مجموعة كبيرة من كتب السَّابقين ، كان بعضها مصدرًا رئيسًا له في كتابه ، والبعض الآخر يسوقه على سبيل الاستشهاد ، أو التَّوفيق بين النّقول .

والنَّاظر في هذا الكتاب يلحظ على المصنِّف أَنَّهُ قلَّما يصرّح باسم المصدر [(١)] ، وإنَّما يكتفي بذكر صاحب القول فقط ، وأحيانًا لا يصرّح باسم المصدر ولا باسم صاحبه ، وإنَّما يكتفي بقوله : « وقال بعضهم » [(٢)] ، أو « وقيل » [(٣)] .

وبحكم تعلّق كتاب (العقد النَّضيد) بكتاب الله العظيم ، فإِنَّ أَوَّل مصادره هو / القرآن الكريم .

أمَّا بقيّة المصادر فقد صنّفتها بحسب الفنِّ الَّذي تنتمي له ، ورتّبتها فيه بحسب كثرة

---

(١) ينظر : صفحة (٥١٩ ، ٦٢٨ ، ٦٨٣ ، ٧٥٨) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٣٠٢) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (١٧٤) من قسم التَّحقيق .

نقله عنها .

أوَّلاً / مصادره من كتب القراءات :

وهي صنفان :

أ ـ الشَّاطبيّة وشروحها :

١ . حرز الأماني ووجه التّهاني ، المعروفة بـ (الشَّاطبيّة) ، لأبي محمَّد القاسم بن فِيْرُّه ابن خلف الشّاطبيّ ، المتوفّى سنة : ٥٩٠ هـ .

والكتاب (محلّ الدِّراسة) من أوسع شروحها ، وقد شرح السَّمين في الجزء المحقّق : (مئة وتسعة وسبعين بيتًا) منها .

٢ . إبراز المعاني من حرز الأماني ، للإمام عبد الرَّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، المعروف بأبي شامة ، المتوفَّى سنة : (٦٦٥ هـ)

ويعدّ هذا الكتاب من أهمّ الكتب الَّتي اعتمد عليها السَّمين في شرحه ، بل إنَّ السَّمين نفسه نَصَّ في مقدّمته [١] على أَنَّ شرح أبي شامة ، وشرح أبي عبد الله الفاسي من أحسن شروح الشَّاطبيّة ، ولكن فيها بعض القصور ؛ ممّا جعله يشرح الشَّاطبيّة شرحًا وافيًا ، فقد أقام شرحه على هذين الشّرحين ، وقد نقل عنه السَّمين في جزء التَّحقيق ما يزيد عن مئة وتسعة وخمسين نقلاً .

٣ . اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ، للإمام أبي عبد الله محمَّد بن حسن بن محمَّد بن يوسف الفاسي ، المتوفّى سنة : ٦٥٦ هـ .

ويعدّ هذا أيضًا من أهمّ الكتب الَّتي اعتمد عليها السَّمين في شرحه ، وقد نقل عنه

(١) العقد النَّضيد (ط) : ١/٤ . ٥ .

السَّمين في جزء التَّحقيق أكثر من اثنين وتسعين نقلاً .

٤ . فتح الوصيد في شرح القصيد ، للإمام علم الدِّين أبي الحسن عليّ بن محمَّد بن السَّخاوي ، المتوفّى سنة : ٦٤٣ هـ .

ولم ينقل عنه السَّمين في جزء التَّحقيق إلاَّ في عشرة مواضع فقط [(١)] .

ب ـ بقيّة مصادره من كتب القراءات :

١ . الحجّة للقرّاء السَّبعة ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي ، المتوفّى سنة : ٣٧٧ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق أكثر من أربعين نقلاً تقريبًا [(٢)] .

٢ . الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها ، لأبي محمَّد مكيّ بن أبي طالب القيسي ، المتوفّى سنة : ٤٣٧ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق أكثر من ثمانية وعشرين نقلاً تقريبًا [(٣)] .

٣ . التَّيسير في القراءات السّبع ، لأبي عمرو الدَّاني ، المتوفّى سنة : ٤٤٤ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في أربعة عشر موضعًا [(٤)] .

---

(١) ينظر : صفحة (٣١٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٥ ، ٥٨٠ ، ٥٩٥ ، ٦٣٩ ، ٦٨٥ ، ٧٤٣ ، ٧٨٤ ، ٨١٩) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (١٧٩ ، ٤٢٩ ، ٥٢٣ ، ٧٠٢ ، ٧٤٤) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٢٦٥ ، ٢٦٥ ، ٢٦٥ ، ٢٦٥ ، ٣١٦) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (١٦٧ ، ٢٧٨ ، ٣١٥ ، ٣٦٣ ، ٤٠١) من قسم التَّحقيق .

٤ . السَّبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العبَّاس بن مجاهد ، المتوفّى سنة : ٣٢٤ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في سبعة مواضع فقط [١] .

٥ . مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمَّد مكّي بن أبي طالب القيسي ، المتوفّى سنة : ٤٣٧ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في ستّة مواضع تقريبًا [٢] .

٦ . التَّبصرة في القراءات السّبع ، لأبي محمَّد مكيّ بن أبي طالب القيسي ، المتوفّى سنة : ٤٣٧ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في ثلاثة مواضع [٣] .

٧ . شرح الهداية ، لأبي العبَّاس أحمد بن عمَّار المهدوي ، المتوفّى سنة : ٤٤٠ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في ثلاثة مواضع فقط [٤] .

٨ . المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، المتوفّى سنة : ٣٩٢ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في موضعين فقط [٥] .

٩ . جامع البيان في القراءات السّبع ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني ، المتوفّى سنة :

---

(١) ينظر : صفحة (٢٧٨ ، ٣١٥ ، ٣٧٧ ، ٤١٧ ، ٦٣٧ ، ٧٨٤ ، ٨٣٦) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (١٧٥ ، ٢٠١ ، ٣٩٥ ، ٤١٢ ، ٤١٣) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٥٣١ ، ٧٤٤ ، ٨٢٨) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٤٧٣ ، ٤٨١ ، ٧٤٠) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٤٨٩ ، ٤٩٥) من قسم التَّحقيق .

٤٤٤ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في موضعين فقط [١] .

١٠ . المفردات السّبع ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني ، المتوفّ سنة : ٤٤٤ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في موضعين فقط [٢] .

١١ . الرَّوضة في القراءات الإحدى عشرة ، لأبي عليّ الحسن بن محمَّد بن عليّ البغدادي المالكي ، المتوفّ سنة : ٤٣٨ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في موضعين فقط [٣] .

١٢ . الياءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العبَّاس بن مجاهد ، المتوفّ سنة : ٣٢٤ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في موضع واحد في جزء التَّحقيق [٤] .

١٣ . الإدغام ، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسن بن مهران النّيسابوري ، المتوفّ سنة : ٣٨١ هـ .

ذكره المصنِّف في موضع واحد في جزء التَّحقيق [٥] .

١٤ . الإيضاح ، لأبي عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم بن بزداد الأهوازي المقرئ ، المتوفّ سنة : ٤٤٦ هـ .

---

(١) ينظر : صفحة (٦٦٤ ، ٧٨٣) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٣٨٢ ، ٤١٧) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٥١٩ ، ٧٤٤) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٦٢٨) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٥١٩) من قسم التَّحقيق .

وقد نقل عنه المصنِّف في موضع واحد في جزء التَّحقيق [١] .

ثانيًا / مصادره من كتب التّفسير :

١ . الكشَّاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل ، لأبي القاسم جار اللّه محمود بن عمر الزَّمخشريّ الخوارزمي ، المتوفّى سنة : ٥٣٨ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق أكثر من خمسة وعشرين نقلاً تقريبًا [٢] .

٢ . المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمَّد عبد الحقّ بن عطيّة الأندلسي ، المتوفّى سنة : ٥٤١ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في خمسة مواضع فقط [٣] .

٣ . التّفسير البسيط ، لأبي الحسن عليّ بن أحمد بن محمَّد الواحدي ، المتوفّى سنة : ٤٦٨ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في ثلاثة مواضع فقط [٤] .

٤ . البحر المحيط في التّفسير ، لمحمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيَّان الأندلسي ، المتوفّى سنة : ٧٥٤ هـ .

والغريب أنَّ المصنِّف . رحمه الله . لم يذكر شيخه ولا تفسيره في جزء التَّحقيق ، وإنَّما

---

(١) ينظر : صفحة (٦٨٣) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢١٤ ، ٣٠٧ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٢٧١ ، ٣٩١ ، ٤٠٣ ، ٤٢٩ ، ٦٤٤) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٥٤٨) من قسم التَّحقيق .

نقل عنه في ثلاثة مواضع بدون إشارة [١] .

٥ . البرهان في تفسير القرآن ، لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم بن سعيد الحوفي ، المتوفّ سنة : ٤٣٠ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في موضعٍ واحد فقط [٢] .

٦ . اللّفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز ، للسَّمين نفسه .

فقد ذكره المصنِّف في موضع واحد في جزء التَّحقيق [٣] .

ثالثًا / مصادره من علوم القرآن [٤] :

١ . الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، للمصنِّف نفسه .

فقد نقل عن كتابه هذا وأحال عليه في جزء التَّحقيق في مواضع كثيرة تصل إلى ما يزيد عن خمسة وأربعين موضعًا [٥] .

وقد استخدم المصنِّف في الإحالة عليه أربع صيغ هي :

أ - ذكره باسمه : (الدّرّ المصون) [٦] .

---

(١) ينظر : صفحة (٤٠٣ ، ٤٦٩ ، ٥٥٠) من قسم التَّحقيق .
وهناك مواضع أخرى أحال المصنِّف فيها إلى كتابه الدّرّ المصون ، وأصلها منقولة عن البحر المحيط . ينظر : على سبيل المثال : صفحة (١٩٣ ، ٢١٤ ، ٣٩١ ، ٨٢٠) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٥٢٣) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٣٢٧) من قسم التَّحقيق .

(٤) وتشمل معانيه ومجازه وغريبه وأعاريبه ورسمه .

(٥) ينظر : صفحة (١٧٥ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢١٤) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (١٧٥ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢١٤) من قسم التَّحقيق .

بـ - الإحالة عليه بمسمّى : (إعراب القرآن) [١] .

جـ - الإحالة عليه بقوله : « في الكتاب المشار إليه » [٢] .

د - الاكتفاء بقوله : « ذكرته في غير هذا الموضوع » [٣] .

٢ . معاني القرآن ، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفَرَّاء ، المتوفّى سنة : ٢٠٧ هـ .

نقل المصنِّف عنه في جزء التَّحقيق أكثر من ثمانية عشر نقلاً تقريبًا [٤] .

٣ . معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السّري ، المشهور بالزجّاج ، المتوفّى سنة : ٣١١ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق أكثر من سبعة عشر نقلاً تقريبًا [٥] .

٤ . إملاء ما منَّ به الرَّحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، المتوفّى سنة : ٦١٦ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق تسعة نقول تقريبًا [٦] .

٥ . إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل النحّاس ، المتوفّى سنة : ٣٣٨ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق سبعة نقولٍ تقريبًا [١] .

---

(١) ينظر : صفحة (٢٩٤ ، ٣٨٣) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٤٠٤ ، ٥٢٧ ، ٥٤٣) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٤٨٨ ، ٤٩٦) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٢١٤ ، ٢٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٥٢٤) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٢٨٠ ، ٣٣٥ ، ٦٣١ ، ٧٥٨ ، ٧٦٦) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٢٧٠ ، ٣٠٩ ، ٤١٢ ، ٤٤٢ ، ٤٧٤ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٧٥٨) من قسم التَّحقيق .

٦ . معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري ، المشهور بالأخفش ، المتوفّى سنة : ٢١٥ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق خمسة نقولٍ تقريبًا [٢] .

٧ . مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التيمي ، المتوفّى سنة : ٢١٠ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق أربعة نقولٍ تقريبًا [٣] .

٨ . المقنع في رسم مصاحف الأمصار ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني ، المتوفّى سنة : ٤٤٤ هـ .

وقد نقل المصنِّف عنه في موضعين فقط في جزء التَّحقيق [٤] .

٩ . مفردات ألفاظ القرآن ، للرَّاغب الأصفهاني ، المتوفّى سنة : ٥٠٢ هـ .

وقد نقل المصنِّف عنه في جزء التَّحقيق في موضع واحد فقط [٥] .

رابعًا / مصادره من كتب النَّحو واللُّغة :

١ . الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المعروف بـ (سيبويه) ، المتوفّى سنة : ١٨٠ هـ .

وقد نقل المصنِّف عنه في جزء التَّحقيق في ستّة عشر موضعًا فقط [١] .

---

(١) ينظر : صفحة (١٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٩٤ ، ٦٣٠ ، ٧٥٧ ، ٧٩٩ ، ٨٣٦) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٢٥ ، ٢٨١ ، ٣٢٢ ، ٦٣٠ ، ٧٠٤) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٣٢١ ، ٨٠٧) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٥٣١ ، ٥٧٠) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٣١٣) من قسم التَّحقيق .

٢ . شرح التَّسهيل ، للمصنِّف نفسه .

وقد ذكره في خمسة مواضع في جزء التَّحقيق [٢] .

٣ . تاج اللّغة وصحاح العربيّة ، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري ، المتوفّى سنة : ٣٩٣ هـ .

وقد نقل عنه المصنِّف في جزءٍ التَّحقيق ثلاثة نقولٍ فقط [٣] .

٤ . الأمالي النَّحويَّة ، لأبي عمرو جمال الدِّين عثمان بن عمر ، المعروف بابن الحاجب ، المتوفّى سنة : ٦٤٦ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في موضعين فقط [٤] .

٥ . المحكم والمحيط الأعظم في اللّغة ، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل ، المعروف بابن سيده ، المتوفّى سنة : ٤٥٨ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق في موضع واحد [٥] .

٦ . المفصَّل في علم العربيّة ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمخشريّ ، المتوفّى سنة : ٥٣٨ هـ .

نقل عنه المصنِّف في جزء التَّحقيق نقلاً واحدًا فقط [٦] .

---

(١) ينظر : صفحة (٢٤٠ ، ٢٩٩ ، ٣٦٠ ، ٣٧٦ ، ٣٨٥) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٩٥ ، ٣٦٠ ، ٤٤٠ ، ٥٨٤ ، ٦٥٠) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٤٩٩ ، ٦٨٥ ، ٨٣٦) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٤٨٩ ، ٤٩٠) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٣٤٩) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٧٥٨) من قسم التَّحقيق .

٧ . شرح جمل الزجّاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، المتوفّى سنة : ٦٦٩ هـ .

ذكره المصنِّف في جزء التَّحقيق في موضعٍ واحد [١] .

❁❁❁

(١) ينظر : صفحة (٦١٧) من قسم التَّحقيق .

المبحث الخامس

شواهد الكتاب

تنوّعت شواهد المصنِّف في كتاب (العقد النَّضيد) حتَّى شملت جميع أدلّة السَّماع ، وينحصر المسموع من الكلام العربيّ في ثلاثة مصادر :

١ . القرآن الكريم .   ٢ . الحديث الشَّريف .   ٣ . كلام العرب المنظوم والمنثور .

وسأحاول في هذا المبحث أن أتعرّف على شواهد المصنِّف في كتاب (العقد النَّضيد) ، وموقفه منها .

أوَّلاً / شواهده من القرآن الكريم :

القرآن الكريم هو اللّفظ العربيّ المعجز الَّذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمَّدٍ ﷺ ، وهو أعلى نَصّ عربيّ وصل إلينا ، فهو المنبع الأصيل للاستقراء واستنباط الأحكام النَّحويَّة ولا جدال في ذلك ، يقول الإمام السُّيوطي : « فكلّ ما ورد أَنَّهُ قرئ به ؛ جاز الاحتجاج به في العربيّة ، سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا ، وقد أطبق النَّاس على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذَّة في العربيّة ، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه » [(١)] .

وهو عند النَّحويين أوثق مصادر السَّماع وأعلاها ؛ لذا جعلوه مصدرًا أساسيًّا في بناء الأحكام والقواعد النَّحويَّة .

---

(١) الاقتراح : ٧٤ . ٧٥ .

والسَّمين في هذا الكتاب سار على منهجهم ، وحذا حذوهم . بل إنَّهُ أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنيّة كثرة ظاهرة ، والنَّاظر في هذا الكتاب يلحظ بوضوح ذلك ، ويرى كم هو مستحضر للقرآن ، متمكّن من الإحاطة بما ورد فيه من أساليب .

وقد بلغت شواهده القرآنيّة في الجزء المحقّق حوالي : (١٠٠) آية تقريبًا .

وهذا الإحصاء يشمل القراءات القرآنيّة الَّتي استشهد بها أيضًا . وكان استشهاد السَّمين بها متنوّعًا ، وهو على النَّحو التَّالي :

١ . إثبات قاعدة نحويّة ، ومن ذلك قوله [(١)] : « أن يكون (على) بمعنى الباء ، كما أنَّ الباء بمعنى على في قوله : ﴿ وَلا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ ﴾ [(٢)] » .

٢ . تدعيم مذهب من المذاهب ، أو لغة من اللّغات ، ومن الأَوَّل قوله [(٣)] : « وقُدّمت الصِّفة المؤولة على الصَّريحة إمَّا للضَّرورة بالإجماع ، أو عند بعضهم حتَّى في أفصح كلامٍ ، ومنه : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [(٤)] » . ومن الثَّاني قوله [(٥)] : « ويكون هذا على لغة : أكلوني البراغيث ، فيجيء فيه ما ذكر في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [(٦)] ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [(١)] » .

---

(١) ينظر : صفحة (٢١٤) من قسم التَّحقيق .

(٢) الأعراف : ٨٦ .

(٣) ينظر : صفحة (٢٣٢) من قسم التَّحقيق .

(٤) المائدة : ٥٤ .

(٥) ينظر : صفحة (٨٢١) من قسم التَّحقيق .

(٦) الأنبياء : ٣ .

٣ . إقرار قضيّة صرفيّة ، كقوله [٢] : « وهمزة القطع لا تُحذف إلاَّ ضرورة ، كقوله :

يابا المُغيرةَ رُبَّ أَمرٍ مُعْضِلٍ ۞ ....

أو في شذوذٍ كقراءة : ﴿ إنَّهَا لَاحْدَى الْكُبَرِ ﴾ [٣] ، كما أنَّ إثبات همزة الوصل درجًا ضرورة ، أو شاذٌّ » .

٤ . الاستدلال على بعض المعاني اللّغويّة ، كقوله [٤] : « و (الكِلاَءِ) : الحفظ والحراسة من قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ ﴾ [٥] » .

والمصنِّف في الغالب يقتصر على موطن الاستشهاد من الآية ، فيكتفي بكلمتين أو ثلاثٍ منها .

أمَّا استشهاده بالقراءات فكان جليًّا واضحًا ، وخاصّة الشَّاذّة منها ، بحكم أنَّ الكتاب مصنَّف في شرح القراءات المتواترة ، فكثيرًا ما يعضّد آراءه في التَّوجيه والإعراب بالاستدلال ببعضها .

ومن ذلك استدلاله بها في توجيه قراءة ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ بالتَّنوين : يقول : « أن يكون حذف التَّنوين لالتقاء السَّاكنين ، كقراءة من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ ﴾ [٦]

---

(١) المائدة : ٧١ .

(٢) ينظر : صفحة (٨٣٠) من قسم التَّحقيق .

(٣) المدثّر : ٣٥ .

(٤) ينظر : صفحة (٦٧٦) من قسم التَّحقيق .

(٥) الأنبياء : ٤٢ .

(٦) الإخلاص : ١ ، ٢ .

محذوفَ تنوينِ (أحدُ) » [1] .

وكذلك استدلاله بها على إعراب بعض ألفاظ الشَّاطبيّة : يقول : « و (ثَقَّلَ صُحْبَةٌ) خبره ، والعائد محذوف ؛ أي : ثقّله ، وهذا مرجوح ، وقد قُرِئ ﴿ أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [2] برفع (حكم) » [3] .

وكان منهجه في عزو هذه القراءات لأصحابها متباينًا ، فتارة يذكرها معزوّة [4] ، وأخرى يكتفي بقوله : « كقراءة » [5] ، « وقُرئ » [6] .

ثانيًا / شواهده من الحديث النَّبويّ الشَّريف :

قضيَّة الاستشهاد بالحديث ثار حولها جدل عنيفٌ بين مؤيّدٍ ومعارض .

ومن الَّذين أكثر من الاستشهاد به ابن مالك ، وتبعه العلاّمة الرضيّ ، الَّذي استشهد بالحديث ، وبكلام أهل البيت أيضًا .

أمَّا الَّذين منعوا الاستشهاد به فطائفة من العلماء ، منهم : ابن الضائع ، وأبو حيَّان الَّذي يقول : « قد أكثر هذا المصنِّف [7] من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب ، وما رأيت أحدًا من المتقدِّمين والمتأخّرين سلك هذه

---

(١) ينظر : صفحة (٣٣٢) من قسم التَّحقيق .

(٢) المائدة : ٥٠ .

(٣) ينظر : صفحة (١٨٥) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٢٩٢ ، ٥٤٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥٣ ، ٦٧٤) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٣٣٢ ، ٦٢٦ ، ٨٣٠) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (١٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٠٦) من قسم التَّحقيق .

(٧) المقصود : ابن مالك .

الطَّريقة غيره » [1] .

أمَّا سند الرَّافضين للاستشهاد بالحديث ، فأمران :

أحدهما : أَنَّ الأحاديث لم تُنقل كما سُمعت عن النَّبيِّ ﷺ ، وإنَّما رويت بالمعنى .

وثانيهما : أَنَّ أئمّة النَّحو المتقدِّمين لم يحتجّوا بشيءٍ منه .

ولست بصدد مناقشة موقف المؤيّدين والمعارضين الاستشهاد بالحديث ، ولكن الحقيقة الَّتي أقصد تقريرها أَنَّ السَّمين كان في جانب الحقّ ، وهو يقرّ الاستشهاد بالحديث النَّبويّ ؛ لإثبات صحّة أسلوبٍ ما ، ويرى الحديث دليلاً يؤخذ به مخالفًا في هذا شيخه أبا حيَّان ، وموافقًا شيخ شيخه الإمام جمال الدِّين بن مالك .

وقد بلغ ما استشهد به من أحاديث في الجزء المحقّق تسعة أحاديث ، وثمانية آثار فقط .

وقد احتجّ المصنِّف بهذه الأحاديث لثلاثة أغراض هي :

١ ـ احتجاجه بها للصَّنعة النّحويّة :

ومن ذلك قوله في توجيه قراءة نافع : ﴿ بِعَذَابٍ بِيْسٍ ﴾ [2] بباء مكسورة وبعدها ياء ساكنة ، بزنة : بِيْضٍ : « الثَّالث : أَنَّ أصله فعل ماضٍ سُمّي به ، فأعرب ، كقوله ﵇ : « **أنهاكم عن قيلٍ وقالٍ** » بالإعراب والحكاية » [3] .

٢ ـ احتجاجه بها على « اللّغة و المعنى » :

ومن ذلك قوله [4] : « و (حَجَّ) خبره ، أي غلب في الحجّة ، ومنه الحديث :

---

(١) الاقتراح : ٩٠ .

(٢) الأعراف : ١٦٥ .

(٣) ينظر : صفحة (٢٤٤) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٢٤٢) من قسم التَّحقيق .

« **فَحَاجَّ موسى آدمَ ، فحجَّه آدم** » أي : فغلب في الحُجّة » .

٣ ـ احتجاجه بها لترجيح قراءة على أخرى :

على الرَّغم من أَنَّ المصنِّف ممَّن يدافع عن القراءات ، ولا يرى التَّرجيح بين القراءات ، وكان يقول : « القراءة سنّة متّبعة » [(١)] ، إلاَّ أَنَّهُ يذكر في قراءة الأخوين ، وابن عامر ، وأبي بكر : ﴿ فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ ﴾ [(٢)] أَنَّ أبا عبيد اختار هذه القراءة ؛ لحديث أبي ذرٍّ ﷺ أَنَّهُ كان رديف رسولِ الله ﷺ . قال : فرأى رسولُ الله ﷺ الشَّمس تَغْرُبُ ، فقال : « **أَيْنَ تَغْرُبُ هَذِهِ ؟** » قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : « **تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ** » » [(٣)] .

ثالثًا / شواهده الشّعريّة :

إذا كان الشِّعر هو ديوان العرب ، فهو أيضًا ديوان النَّحويين . منه استنبطوا قواعدهم ، وعليه بنوا أحكامهم ، وأعلوا صرح صنعتهم ، فمن يقرأ تاريخ النَّحو العربيّ يدرك تمام الإدراك أَنَّ علماءه اعتبروا أقوال العرب من شعر ونثر المصدر الرئيس الَّذي منه تُستنبط قواعد العربيّة ، وهذا ما جعلهم يشدّون الرِّحال إلى البوادي ؛ ليشافهوا الأعراب ويسمعوا منهم ، بيد أَنَّ علماء العربيّة لم يطلقوا مسألة الاستشهاد بأقوال العرب سواء ما وصلهم بالرِّواية ، أو ما سمعوه مشافهة من الأعراب المعاصرين لهم ، بل جعلوا لذلك قيودًا محكومة بضوابط من الزَّمان والمكان ، فالشِّعر المحتجُّ به هو ذلك الَّذي لم يتجاوز نهاية القرن الثَّاني الهجري ، وهو أيضًا ذلك الَّذي خرج من رقعة جغرافيّة ذات مواصفات خاصّة . قال

---

(١) ينظر : صفحة (٤٥٣) من قسم التَّحقيق .

(٢) الكهف : ٨٦ .

(٣) ينظر : صفحة (٨٠٢) من قسم التَّحقيق .

السُّيوطي : « فإنَّه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ ، ولا عن سكّان البراري ممَّن كان يسكن أطرف بلادهم الَّتي تجاور سائر الَّذين حولهم ؛ فإنَّه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جُذام ؛ فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل مصر ، والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسَّان ؛ فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل الشَّام ، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربيّة ، ولا من تغلب ، ولا من النَّمر ؛ فإنَّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانيّة ، ولا من بكر ؛ لأنَّهم كانوا مجاورين للنَّبط والفرس ، ولا من عبد قيس ؛ لأنَّهم كانوا سكَّان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عُمان ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكّان الطائف ؛ لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأَنَّ الَّذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم » [(١)] .

ولقد رأينا أهل الصَّنعة النَّحويَّة يقسّمون الشُّعراء الَّذين يعوّل على شعرهم في الاستشهاد إلى أربع طبقات :

طبقة الجاهليين ، وطبقة المخضرمين ، وطبقة الإسلاميين ، وطبقة المحْدَثين .

أمَّا الأولى والثَّانية فيحتجّ بهما بالإجماع . وأَمَّا الثّالثة فالصَّحيح الاحتجاج بها . وأَمَّا الرَّابعة فالصَّحيح أَنَّهُ لا يحتجّ بها ، وذهب الزَّمخشريّ إلى الاحتجاج بأهل الثّقة منها [(٢)] .

ومن يقلّب النَّظر في هذا الجزء من كتاب (العقد النَّضيد) يجده يعجّ بالشَّواهد الشعريّة ، فقد بلغت أكثر من (١٢٠) شاهدًا ، منها (١٩) من الرّجز . وقد تكرّر من هذه الشَّواهد شاهدٌ واحد ثلاث مرَّات ، وهو :

---

(١) الاقتراح : ١٠٢ ـ ١٠٤ .

(٢) ينظر : الكشَّاف : ١/٤٣ .

فيها اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حلوبةً ۞ سُودًا كَخَافِيَةِ الغُراب [1]

وخمسة شواهد تكرّرت مرّتين ، وهي :

ضَعِيفُ النِّكَايةِ أَعداءَه ۞ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ [2]

ووجهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ ۞ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ [3]

فَأَلْفيتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ۞ وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلاً [4]

وقَائلةٍ خَولانُ فَانكحْ فَتَاتَهم ۞ وأُكْرُومةُ الحيين خِلوٌّ كما [5]

تَمُرُّونَ الديَّارَ فَلم تَعوجُوا ۞ كَلامُكُمُ عَليَّ إذنْ حَرامُ [6]

ومصادره في الاستشهاد : كتب أئمَّة النَّحو واللّغة ، وعلى رأسها كتاب سيبويه ، فقد بلغ عدد شواهد « الكتاب » لديه (٣٤) شاهدًا .

كما استشهد بشواهد للمتقدّمين من النَّحويين واللّغويين أمثال : الفَرَّاء ، وأبي زيد ، وأبي عبيدة ، والمبرّد ، والجاحظ ،والجوهري . فضلاً عن المتأخّرين كأبي عليّ الفارسي ، وابن جنّي ، والزَّمخشريّ .

وقد استشهد السَّمين في هذا الجزء بشعر شعراء جميع الطَّبقات .

فمن شعر الطَّبقة الأولى الَّذين استشهد بشعرهم : امرؤ القيس ، والنَّابغة الذّبياني ،

(١) ينظر : صفحة (١٩٩ ، ٧٥٥ ، ٧٥٨) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٠٤ ، ٤٢٤) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٤٧٧ ، ٤٧٨) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٣٣٢ ، ٣٥٢) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٣٤٠ ، ٧٩١) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٥٥٣ ، ٨٣٣) من قسم التَّحقيق .

والأعشى ، وغيرهم .

ومن شعراء الطَّبقة الثّانية : حسَّان بن ثابت ، ولبيد بن ربيعة ، وكعب بن زهير .

ومن شعراء الطَّبقة الثّالثة : الفرزدق ، وجرير ، وذو الرّمة ، وإبراهيم بن هرمة ، وغيرهم .

ومن شعراء الطَّبقة الرَّابعة : أبو تمّام ، وأبو الفتح البستي [1] ، والقاضي الجليس بن الجباب .

أمَّا فيما يتعلّق بنسبة هذه الشَّواهد إلى أصحابها ، فنجد أَنَّ السَّمين قد نسب منها واحدًا وعشرين شاهدًا فقط من جملة شواهده ، وترك أكثر من مئة شاهد بلا نسبة ، وقد نسبت اعتمادًا على المصادر أكثر من ثمانين منها ، وبقي اثنان وعشرون شاهدًا لم أهتد إلى قائليها ، منها شاهدٌ لم أقف عليه في المصادر أصلاً ، وهو :

❁ ونَآء بِهِ كُلُّ قَلْبٍ نَأَى ❁

وقد حظي النَّابغة الذّبياني بأوفر حظّ ، فقد نسب له المصنِّف ستّة شواهد [2] ، وتلاه امرؤ القيس [3] بخمسة شواهد ، ثُمَّ لبيد [4] بثلاثة .

---

(١) لم يحتج بشعر أبي تمّام ، وأبي الفتح البستي على قضيّة علميّة ، وإنّما كان احتجاجه بشعرهما على قضيّة عامّة ، وهي قضيّة : النسيان .

(٢) ينظر : صفحة (٤٤٨ ، ٤٦٥ ، ٥١١ ، ٥١١ ، ٦٣٣ ، ٦٦٧) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٢٩٣ ، ٥٨٥ ـ ٥٨٦ ، ٧٢٢) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٢٦٥ ، ٤٦٥ ، ٦٨٠) من قسم التَّحقيق .

ونسب لكلٍّ من عنترة [١] ، والأعشى [٢] ، والمتلمّس [٣] ، وعلقمة [٤] ، وحسَّان [٥] ، وابن أحمر [٦] ، والأغلب العجلي [٧] شاهدًا واحدًا فقط .

أمَّا فيما يتعلّق بذكر مواطن الاستشهاد ، فقد ذكر المصنِّف مواطن الاستشهاد في سبعة وثلاثين شاهدًا منها ، والبقيّة لم يتطرّق لموطن الاستشهاد فيها .

وتنوّع استشهاده بين تدعيم المسائل النَّحويَّة ، وتقرير بعض القضايا اللّغويّة والدلاليّة ، والعروضيّة في موطن واحد .

١ ـ فمن الأبيات الَّتي استدلّ بها على تدعيم القواعد وإثبات الأحكام النَّحويَّة بيت المرَّار الأسديِّ [٨] :

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ ❁ كررتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّربِ

---

(١) ينظر : صفحة (١٩٨) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٧١) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٢٩٨) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٤٩٨) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٢٧٢) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٤٥٨) من قسم التَّحقيق .

(٧) ينظر : صفحة (٦٣٢) من قسم التَّحقيق .

(٨) ينظر : صفحة (٢٠٣) من قسم التَّحقيق .

فقد استشهد به على جواز إعمال المصدر المعرّف بـ (أل) وهو قوله : (الضّرب) على ما كان مخفوضًا بالإضافة (مسمعًا) أي : عن ضربٍ مسمعٍ .

ومن ذلك أيضًا : بيت جُذيمة الأبرش [1] :

رُبَّمَا أَوفيتُ في عَلَمٍ ۞ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

استشهد به على جواز دخول (ربّ) على الجملة الفعليَّة إذا دخلت عليها (ما) الكافّة والَّتي هيأتها للدّخول على الجملة الفعليَّة ، وهي في الأصل لا تدخل إلاَّ على الجملة الاسميَّة .

٢ ـ ومن الأبيات الَّتي استدلّ بها على تقرير بعض القضايا اللّغويّة بيت النَّابغة الذّبياني [2] :

عليّ لِعَمرٍو نعمةٌ بعد نعمةٍ ۞ لوالدِه ليسَتْ بذاتِ عَقاربِ

استدلّ به المصنّف على لغة بني يربوع الَّذين يكسرون ياء المتكلِّم ، وأنَّهَا لغة ثابتة بالتَّواتر .

ومن ذلك أيضًا بيت إبراهيم بن هرمة [3] :

وَإِنَّني حَيثما يَثْنِي الهَوى ۞ مِن حيثُ ما سلكوا أَدنُو

استدلّ به على لغة الإشباع ، حيث أشبعت ضمّة الظّاء فصارت واوًا ؛ لضرورة النَّظم ، والأصل : فأنظر .

---

(١) ينظر : صفحة (٦٤٩) من قسم التَّحقيق .
(٢) ينظر : صفحة (٦٣٣) من قسم التَّحقيق .
(٣) ينظر : صفحة (٦٣٥) من قسم التَّحقيق .

٣ ـ ومن الأبيات الَّتي استدلّ بها على بعض القضايا الدلاليّة :

بيت حسان [١] :

جِنِّيَّةٌ أرَّقنِي طَيفُها ۞ تذهبُ صُبْحًا وتُرى في

استدلّ به على أَنَّ الطَّيف بمعنى : الجنون .

ومن ذلك أيضًا : بيت لعمر بن أبي ربيعة [٢] :

مِن حَدِيثٍ نَمَى إليَّ عجيب ۞ ....

استدلّ به على أَنَّ (نمى) بمعنى : بلغ .

٤ ـ ومن الأبيات الَّتي استدلّ بها على بعض القضايا العروضيّة :

بيت امرئ القيس [٣] :

ألا انْعِمْ صباحًا أيّها الطَّلَلُ ۞ وهَلْ يعمن من كان في

ثُمَّ قال بعد بيتين [٤] :

دِيارٌ لسلمى عَافياتٌ بِذي ۞ ألحَّ عليها كلُّ أسحمَ هَطَّالِ

استدلّ المصنِّف بالبيت الثَّاني على جواز مجيء التَّصريع وسط القصيدة ، كمجيئه في أوَّلها .

---

(١) ينظر : صفحة (٢٧٢) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٦٥٢) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٥٨٥) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٥٨٥) من قسم التَّحقيق .

رابعًا / شواهده النَّثريّة :

تعدّ شواهد المصنِّف النَّثريّة في هذا الجزء من الكتاب قليلة مقارنة بالشَّواهد القرآنيّة ، والشَّواهد الشِّعريَّة .

وقد بلغ ما استشهد به من أمثال العرب وأقوالهم قرابة ثلاثين قولاً .

وتنوّع احتجاج السَّمين بها بين إثبات قاعدة نحوية ، أو تقرير قضيّة صرفيّة ، أو دلاليّة ، أو بلاغيّة .

١ ـ فمن احتجاجه بها لإثبات قاعدة نحويّة :

قوله [١] : « ومِنْ ورودِ (حاشا) فعلاً قولهم : غفر اللّه لي ، ولمن سمع دعائي حاشا الشَّيطان وأبا الإصبع » .

٢ ـ ومن احتجاجه بها لإقرار قضيّة صرفيّة :

قوله [٢] : « وقد قرئ : (بالعَدْوة) بالفتح ، و (بالعِدْية) [بالياء] مكان الواو مراعاة للكسر ، وعدم الاعتداد بالسَّاكن ، كما قالوا : « هو ابن عَمِّي دِنْيا » من الدُّنُوّ » .

٣ ـ ومن احتجاجه بها لإقرار قضيّة دلاليّة :

قوله [٣] : « أن يجعل كلّ جزء من (الغيابة) غيابة تعظيمًا لها ، كقولهم : شابت مفارقه » .

---

(١) ينظر : صفحة (٥٤٤) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٩٣) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٥١٤) من قسم التَّحقيق .

٤ ـ ومن احتجاجه بها لإقرار قضيّة بلاغيّة :

قوله [1] : « و (الصِّلاء) بالكسر والمدّ : ذُكاء النَّار ، واستعارها فهي استعارة للذَّكاء والفطنة ؛ أي : افعل ذلك ذكيًّا فطنًا ، أي مشبهًا ذُكاء النَّار ، ومنه قولهم : يتوقَّد ذكاءً »

.

❁❁❁

(١) ينظر : صفحة (٢٢٢) من قسم التَّحقيق .

المبحث السَّادس

الأصول النَّحويَّة الَّتي اعتمد عليها

الأصول جمع أصل ، **والأصل في اللّغة :** أسفل كلّ شيء [1] ، وهو أيضًا : ما ينبني عليه غيره ، سواء أكان الابتناء حسيًّا أم عقليًّا ، فالابتناء الحسيّ ، كأصل الجدار ، وأصل الشَّجرة ، والابتناء العقليّ ، كابتناء المشتقّ على المشتقّ منه ، والمجاز على الحقيقة [2] .

وفي الاصطلاح : يطلق على الدّليل ، كقولهم : الأصل في هذه المسألة : الكتاب والسُّنَّة .

ومعلوم أَنَّ أصول النَّحو هي : أدلّته الَّتي تفرّعت منها فروعه وفصوله [3] .

أو كما قال السُّيوطي : « أصول النَّحو : علم يبحث فيه عن أدلّة النَّحو الإجماليّة ، من حيث هي أدلّته ، وكيفيّة الاستدلال بها ، وحال المستدلّ » [4] .

وهي عند ابن جنّي : السَّماع ، والإجماع ، والقياس [5] .

وعند الأنباري : النّقل ، والقياس ، والاستصحاب [1] .

---

(١) ينظر : اللِّسان : [أصل] ١٦/١١ .

(٢) ينظر : أصول النَّحو القياسيّة : ١ .

(٣) ينظر : لمع الأدلّة : ٨٠ .

(٤) الاقتراح : ١٣ .

(٥) الاقتراح : ١٤ .

وعند السُّيوطي : السَّماع ، والإجماع ، والقياس ، والاستصحاب [٢] .

ولا شكّ أَنَّ معرفة هذه الأدلّة وما يتّصل بها ضروريّة للتَّعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتَّعليل ، والارتفاع عن حضيض التَّقليد إلى يفاع الاطّلاع على الدّليل ، فإنَّ المخلد إلى التَّقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصَّواب ، ولا ينفكّ في أكثر الأمر عن عوارض الشكّ والارتياب [٣] .

والسَّمين متمكّن من أصول الصَّنعة ، خبير بأسرارها ودقائقها ، قادر على الإفادة منها ، وهذا ما يظهر جليًّا في هذا المبحث ، وسأستعرض في هذا المبحث أدلّة هذه الصَّنعة ، وتجليّاتها في كتابه ، وأبيّن موقفه منها .

أوَّلاً / السَّماع :

السَّماع من سمع يسمع ، من باب فَعِل ، يفعَلُ . وقول النحاة : سماعي ؛ أي منسوب إلى السَّماع .

والسَّماع أصل عظيم أقام عليه النحويون كلامهم ، ودليل معتبر من أدلّتهم ، بل إنَّهُ سيّد الأدلّة . وللسَّماع مرادفات ، فالسَّماع هو الرِّواية ، وهو النَّقل كما سمَّاه الأنباري ، وعرّفه بأَنَّهُ : « الكلام العربيّ الفصيح المنقول النَّقل الصّحيح الخارج من حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة » [٤] .

وقد عرَّفه السُّيوطي بقوله : « ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله

---

(١) لمع الأدلّة : ٨١ .
(٢) الاقتراح : ١٤ .
(٣) لمع الأدلّة : ٨٠ .
(٤) لمع الأدلّة : ٨١ .

تعالى ، وكلام نبيّه ، وكلام العرب ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافر » [1] .

والسَّمين ـ كما يبدو في هذا الجزء من الكتاب ـ يُجلُّ السَّماع إجلالاً عظيمًا ، تلمس ذلك من خلال حرصه الشَّديد على استقراء كلام العرب ، ودعوته له ، واستناده إليه في تقرير أحكامه .

وقد ذكر كلمة (العرب) في هذا الجزء وحده أكثر من عشرين مرَّة ، وهذا الإلحاح على الكلمة يدلّ على مكانة كلامهم في نفسه ، واعتداده بالسَّماع في الصَّنعة .

ومن ذلك قوله [2] : « والتَّضعيف في قراءة العامّة : الظَّاهر أَنَّهُ للتّعدية ، وزعم الفارسي أَنَّهُ للتّكثير ؛ لأَنَّ العرب استعملت « سار » متعدّيًا ، وأنشد :

فلا تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أَنتَ ۞ فأوّل راضٍ سنَّةً مَنْ يَسِيْرُهَا

وكثيرًا ما يحتجّ بالسَّماع لتدعيم مذهبه النحوي ، ومن ذلك قوله [3] : « والكوفيون يوجبون الإهمال في هذه الأحرف ، والسَّماعُ حجّة عليهم . أنشد سيبويه :

وَيَومًا تَوافَيْنَا بَوجهٍ مقسَّم ۞ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ

وقال الآخر :

ووجهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ ۞ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وقال آخر :

---

(١) الاقتراح : ٧٤ .

(٢) ينظر : صفحة (٣٩٠) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٤٧٨) من قسم التَّحقيق .

كأن وَرِيْدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ »

وقد تطرَّق السَّمين في هذا الجزء من الكتاب لجميع أدلّة السَّماع كما بيّنّاه في المبحث السَّابق ، والَّذي يغني عن إعادته في هذا المبحث .

ثانيًا / القياس وما يتَّصل به :

القياس في اللّغة : مصدر قاس الشّيء يقيسه قيسًا وقياسًا ، إذا قدّره على مثاله . يقال : قست النَّعل ، إذا قسته وسوّيته [1] .

وفي الاصطلاح : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [2] .

أو هو : حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع [3] .

أو كما قال الجرجانيّ في (التَّعريفات) : « هو عبارة عن ردِّ الشّيء إلى نظيره » [4] .

وذكر في موضع آخرٍ : « هو ما يمكن أن يذكر فيه ضابطة عند وجود تلك الضَّابطة يوجد هو » [5] .

والتَّعريفات جميعها متقاربة ، والخلاف بينها خلاف لفظيّ لا أكثر .

ويرى ابن الأنباري أنَّ القياس هو معظم أدلّة النَّحو ، والمعوّل في غالب مسائله عليه ، كما قيل : « إنَّما النَّحو قياس يتبع » .

---

(١) اللِّسان : [قيس] ١٨٧/٦ .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .

(٣) لمع الأدلّة : ٩٣ .

(٤) التَّعريفات : ٢٩٠ .

(٥) التَّعريفات : ٢٩٢ .

ولهذا قيل في حدّه : إنَّهُ علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب [١] .

ورتَّب على ذلك أَنَّ إنكار القياس في النَّحو إنكار للنّحو نفسه ، فقال : « فمن أنكر القياس فقد أنكر النَّحو ، ولا يُعلم أحد من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالأدلّة القاطعة ، وذلك أنَّا أجمعنا على أَنَّهُ إذا قال العربيّ : كتب زيدٌ ، فإنَّه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كلّ اسم مسمّى به يصحّ منه الكتابة ، نحو : عمرو ، وبشر ، وأزدشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر محال » [٢] .

كما أَنَّ لهم في تقسيم القياس مذاهب ، فقد قسّمه ابن الأنباري إلى ثلاثة [٣] :

قياس علّة ، وقياس شبه ، وقياس طرد .

ويتّضح من هذا التَّقسيم أَنَّهُ قد نظر إلى العلّة .

وقسَّمه السُّيوطي إلى أربعة [٤] :

قياس فرعٍ على أصل ، وقياس أصل على فرع ، وقياس نظير على نظير ، وقياس ضدّ على ضدّ ، وهو تقسيم قائم على النَّظر إلى المقيس والمقيس عليه .

وممّا سبق يتَّضح أَنَّ القياس من الأدلّة المعتدّ بها في النَّحو ؛ لأَنَّ العوامل النَّحويَّة قليلة ومحصورة ، والألفاظ كثيرة ومتعدّدة ، فلو امتنع القياس في حمل الألفاظ على العوامل ؛ لكان من الصَّعب على النَّحويّ أن يُلمّ بجميع الألفاظ الَّتي يستعملها عن طريق السَّماع ، أو النَّقل ، ولذا ظهر القياس منذ عهود النَّحو الأولى .

---

(١) لمع الأدلّة : ٩٥ .

(٢) لمع الأدلّة : ٩٥ - ٩٨ .

(٣) لمع الأدلّة : ١٠٥ .

(٤) الاقتراح : ٢٢٠ .

والسَّمين في هذا الشأن شأن بقيّة النّحاة الَّذين اعتدّوا بالقياس من حيث إنَّهُ يأخذ به ، وكان يساير البصريين في الأخذ بأحكامهم ، فيبني قياسه على الشّيوع والكثرة . ومن ذلك قوله في تعقيبه على أبي شامة : « جعله في قراءة حفص اسم مصدر ، وقاسه على الشاذّ نحو : المرجع والمحيص ، وهذا لا حاجة إليه ؛ لأنَّهُ متى أمكن حمل القرآن على الكثير الفاشي كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن يُجعل اسم زمان وهو مقيس لما عرفته » [1] .

وقوله أيضًا في تعقيبه على قول أبي البقاء : « قلت : وقد قلبت أيضًا في (حَوْل) فقالوا : حيْل ، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه » [2] .

ويتَّضح من النَّصّين السَّابقين أنَّ المصنِّف ـ رحمه الله ـ لا يؤيّد القياس على النّادر الشّاذّ ، شأنه في ذلك شأن البصريين الَّذين لا يقيسون إلاَّ على الأفشى والأكثر .

ومن اعتداده بالقياس كأصلٍ يعتدّ به :

١ ـ قوله في توجيه قراءتي : ﴿ مِرفَقًا ﴾ [3] : « والقياس فيما يرتفق به الكسر ؛ لأنَّ الآلات تكسر ميماتها كالمِنجل ، والمِقصّ ، ونحوهما ، وأمَّا المفتوح فيكون في أسماء المصادر والزَّمان والمكان ، إلاَّ أنَّ كسر العين منه يمنع أن يكون أحد الثَّلاثة المذكورة ؛ لأنَّ قياس عين ذلك ممّا ضُمّت عين مضارعه ، أو فتحت أن تفتح إلاَّ أنَّهُ قد شذّت ألفاظٌ نحو : المطلع والمشرق » [4] .

---

(١) ينظر : صفحة (٧٧٧) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٧٠) من قسم التَّحقيق .

(٣) الكهف : ١٦ .

(٤) ينظر : صفحة (٧٤٨) من قسم التَّحقيق .

وقوله ـ أيضًا ـ في توجيه قراءة حمزة : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ [1] : « ذكر لهذه القراءة وجهين من قياس العربيّة مع ما حكاه أهل اللّغة عن العرب .

أمَّا الوجه الأوَّل : فلشبه « ياء المتكلِّم » بهاء الضَّمير الموصولة بواوٍ بعد ضمّة ، وبياء بعد كسرة ، أو ياء ساكنة كما تقدّم تقريره في بابه ، ووجه الشّبه بينهما أَنَّهُمَا ضميران على حرفٍ واحد يشترك فيهما النَّصب والجرّ ، وقد وقع قبل « الياء » هنا « ياء » ساكنة ، فكسرت كما تكسر « الهاء » بعدها ، وبنو يربوع يصلون « ياء المتكلّم » بياء ، كما يصل بعض العرب « هاء » الضَّمير بـ « ياء » إذا كانت « الهاء » مكسورة بعد « ياء » ساكنة ، وبها قرأ ابن كثير ، نحو : « فيهي » و « عليهي » كما تقدّم في بابه ، وحمزة كسر « الياء » من غير صلة ؛ لأنَّهُ ليس من أصله الصِّلة ، وقد اعتمد أبو عليّ في الحجّة له على هذا التَّوجيه فقال في تقريره : وجه ذلك من القياس أَنَّ « الياء » ليست تخلو من أن تكون في موضع نصبٍ ، أو جرّ ، فالياء في النَّصب والجرّ كالهاء فيهما ، وكالكاف في : أكبر منك ، وهذا لك ، وكما أَنَّ « الهاء » قد لحقتها الزِّيادة في : هذا كهو ، وضربَهو . ولحق الكاف أيضًا الزِّيادة في قول من قال : أعطيتكاه ، وأعطيتكيه فيما حكاه سيبويه ، وهما أختا « الياء » ولحقت « التَّاء » الزِّيادة في نحو قول الشَّاعِرِ :

رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَيْتِ ۞ ومَا أَخْطَأْتِ الرَّمْيَهْ

كذلك ألحقوا « الياء » الزِّيادة من المدّ ، فقالوا : « فِي » ثُمَّ حُذفت الياءُ الزَّائدة على « الياء » ، كما حذفت الزِّيادة من « الهاء » في قول من قال :

.... ۞ .... لَهْ أَرِقَانِ

وزعم أبو الحسن أنَّها لغة .

---

(١) إبراهيم : ٢٢ .

قال أبو شامة : « ليس التَّمثيل بقوله : له أرقان » مطابقًا لمقصوده ، فإنَّ « الهاء » ساكنة حُذفت حركتها مع حذف صلتها ، وليس مراده إلاَّ حذف الصِّلة فقط ، فالأَولى لو كان مثل ينحو : عليه وفيه » انتهى . قُلْتُ : مراد أبي عليّ التَّنظير بمجرّد حذف الزِّيادة ، واتّفق أَنَّهُ حذف مع الزِّيادة في النَّظير حذف الحركة وهو حسنٌ ، فإنَّ المُنظَّر به فيه ما في النّظير وزيادة . ثُمَّ قال الفارسيّ : « وكما حُذفت الزِّيادة من الكاف ، فقيل : اعطيتكَهُ وأعطيتِكهِ ، كذلك حُذفت « الياء » اللاحقة للياء ، كما حُذفت من أختها ، وأُقِرَّت الكسرة الَّتي كانت تلي الياء المحذوفة ، فبقيت « الياء » على ما كانت عليه من الكسر » . قال : « فإذا كانت هذه الكسرة في « الياء » على هذه اللّغة . وإن كانت غيرها أفشى منها ، وعَضَّده من القياس ما ذكرنا . لم يجز لقائل أن يقول : إنَّ القراءة بذلك لحن ؛ لاستفاضة ذلك في السَّماع والقياس ، وما كان كذلك لا يكون لحنًا » انتهى . فهذا معنى قوله : « كَهَا وَصْلٍ » أي : أنزلت الياء في « مُصْرِخِيَّ » منزلة هاء الضَّمير الموصولة بحرف المدّ ، فوصلت هذه « الياء » أيضًا بما يليق بها وهو « الياء » ثُمَّ حُذفت الصِّلة منها كما تُحذف من الهاء .

الوجه الثَّاني : أَنَّ الكسر لالتقاء السّاكنين ، وذلك أن تقدّر « ياء » الإضافة ساكنة ، وقبلها « الياء » الَّتي هي علامة الجمع ساكنة أيضًا ، فالتقى ساكنان ، ولا سبيل إلى التقائهما ، فلا بُدّ من تحريك إحداهما ، ولا يمكن تحريك الأولى ؛ لأَنَّها علامة الجرّ ، ولأَنَّهَا مدغمة في الثّانية ، فلزم تحريك « ياء الإضافة » . وحرّكت بما هو الأصل في التقاء السّاكنين ، وهذا الوجه استنبطه الفَرَّاء ، وتبعه النَّاس فيه » [1] .

٣ - وقوله كذلك في توجيه قراءة : ﴿ رَجْلِكَ ﴾ [2] بالإسكان : « أَنَّها اسم جمع لراجل ، كرَكْبٍ وصَحْبٍ ، اسمي جمع : راكب وصاحب ، وقياس قول الأخفش في « ركب » أَنَّهُ

(١) ينظر : صفحة (٦٢٢) من قسم التَّحقيق .

(٢) الإسراء : ٦٤ .

جمع تكسير أن يكون هذا مثله » [1] .

٤ . ومن حمل الفرع على الأصل قوله في توجيه قراءة : ﴿ ثَلاثَ مِئَةِ سِنِينَ ﴾ [2] : « والوجه في إضافة « مِئَةِ » لِسنين : إيقاع الجمع موقع الواحد ؛ لأَنَّ المئة والألف يُميزان بواحدٍ مخفوض ، وإن كان أصل التَّمييز في هذا أن يكون جمعًا » [3] .

٥ . ومن حمل النَّقيض على النَّقيض قوله : « وقد شذّ (صَيْقِل) بالكسر في الصّحيح كما شذَّ (عَيَّل) بالفتح في المعتلّ » [4] .

وبعد أن تحدّثت عن القياس ، سوف أعرض لنظريّتين لها مساس به ، وهما : نظريّتا العلَّة والعامل .

أ ـ نظريّة العلَّة :

عدَّ بعض العلماء العلَّة أصلاً مستقلاًّ من أصول النَّحو ، وعدّها آخرون ركنًا من أركان القياس ، لا يتمّ القياس إلاَّ بها ، فهي الَّتي تجمع بين المقيس والمقيس عليه ، وبمقتضاها يجب للمقيس حكم المقيس عليه . فممَّن عدَّ العلَّة أصلاً مستقلاًّ ابن السرّاج من القدماء ، والدّكتور محمَّد عيد [5] وغيره من المحْدَثين .

وهناك من ألّف في القياس ، ولم يتحدّث فيه عن العلَّة ؛ لاعتبارها أصلاً مستقلاًّ ، ومن هؤلاء الشَّيخ محمَّد الخضر حسين ، والدّكتور طاهر سليمان حمودة ، والدّكتور محمَّد عاشور

---

(١) ينظر : صفحة (٧١٨) من قسم التَّحقيق .

(٢) الكهف : ٢٥ .

(٣) ينظر : صفحة (٧٥٣) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٢٤٧) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : أصول النّحو العربيّ : ص ١٣١ .

السويح ، وغيرهم [١] .

ويراد بالعلّة النَّحويَّة : « تفسير الظَّاهرة اللّغويّة والنّفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب الَّتي جعلتها على ما هي عليه » [٢] .

والحقّ أَنَّ النَّحويين قد اهتمّوا بالعلّة اهتمامًا بالغًا ، فقد قيل عن ابن إسحاق الحضرمي : إنَّهُ « أَوَّل من بعج النَّحو ومدّ القياس » [٣] .

وكثرت التَّعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة سواء للقواعد المطّردة أم للأمثلة الشاذّة ، واحتذى حذوه النُّحاة من بعده ، فشغفوا بها ، وأخذوا يعلِّلون لما كثر من ألسنة العرب ، واستنبطت على أساسه القواعد ، وكأنَّما لا يوجد أسلوب ، ولا توجد قاعدة بدون علّة [٤] .

وقد جعل الزجّاجي علل النَّحو على ثلاثة أضرب : علل تعليميّة ، وعلل قياسيّة ، وعلل جدليّة نظريّة [٥] .

والعلّة . سواء أكانت حرفيّة أم نحويّة ، كعلّة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجرّ المضاف إليه ، وما إلى ذلك ، وإعلال ما يعمل من الحروف ، وإبدالها . يسمّيها بعض النحاة العلل الأولى ، وهي الَّتي سمّاها الزجّاجي : العلل التَّعليميّة ، حيث يقول : « فأمَّا التَّعليميّة فهي الَّتي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب ؛ لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظًا ، وإنَّما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك : أنَّا لما سمعنا قام زيد

---

(١) أصول النَّحو عند ابن مالك : ٢١٠ .

(٢) أصول النَّحو العربيّ ، د. محمَّد خير الحلواني : ١٠٨ .

(٣) طبقات فحول الشُّعراء : ١٣ .

(٤) القياس : ٧٥ .

(٥) الإيضاح في علل النَّحو : ٦٤ .

فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل ، فقلنا : ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل ، وما شابه ذلك » [١] .

وما يعتلّون به بعد ذلك يسمّونه : العلل الثّواني والثّوالث ، أو علّة العلَّة الَّتي تجري في كثير من الأحيان مَجْرَى الكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع الَّتي بنوا عليها كلامهم .

فالعلل الثَّواني أطلق عليها العلل القياسيّة ، حينما قال : « فأمَّا العلَّة القياسيّة كأن يقال لمن قال : نصبت (زيدًا) بإنَّ في قوله : إنَّ زيدًا قائمٌ ، ولِمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول ، فحملت عليه ، فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مُشبّه بالمفعول لفظًا ، والمرفوع مشبّه بالفاعل لفظًا ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب أخاك محمَّدٌ ، وما أشبه ذلك » [٢] .

قال السُّيوطي : « وضربٌ يُسمّى علّة العلَّة ، مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعًا ، والمفعول منصوبًا ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلَّم كما تكلّمت العرب ، وإنَّما يستخرج منه حكمتها في الأصول الَّتي وضعتها ، ويتبيّن به فضل هذه اللّغة على غيرها » [٣] .

ويرى ابن جنّي أن تسمية بعض النُّحاة هذا الجنس من العلل بعلّة العلَّة ضربٌ من التَّجوّز في اللّفظ ، فأمَّا الحقيقة فإنَّه شرح وتفسير وتتميم للعلّة [٤] .

والسَّمين قد استخدم التّعليل كسابقيه من النُّحاة ، وقد تأثّر في تعليلاته بتعليلات

---

(١) الإيضاح في علل النَّحو : ٦٤ .

(٢) الإيضاح في علل النَّحو : ٦٤ .

(٣) الاقتراح : ٢٦٧ . ٢٦٨ .

(٤) الخصائص : ١/١٧٣ .

المتقدّمين ، وأحيانًا من عند نفسه ، لكن التّعليل عنده يأخذ وجهًا غير ما يتردّد في كتب النَّحو ، فتعليله ليس لبيان وجه رفع الفاعل ، أو عمل (لا) النَّافية للجنس ، أو غير ذلك ، وإنَّما تعليله قائمٌ أساسًا كأداة اختيار أو ترجيح لرأي ما في توجيه قراءة من القراءات ، أو إعراب لفظة من ألفاظ (الشَّاطبيّة) ، فهو أداة لبيان وجه القبول ، أو الردّ لقولٍ ما في ذلك .

وفيما يلي أمثلة لبعض العلل الواردة في جزء التَّحقيق :

١ ـ علّة أصل :

ومن ذلك قوله : « و (دُونَ رَيْبٍ) يجوز أن يكون خبرًا لإسكان ، و (وُرُودُهُ) فاعل به ؛ أي : استقرّ وروده دون ريب . وأن يكون خبرًا مقدَّمًا ، و (وُرُودُهُ) مبتدأ ، والجملة خبر الأَوَّل ، والأوَّل أحسن في الصّناعة ؛ لأَنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفردًا ، والظَّرف من قبيل المفردات » [(١)] .

٢ ـ علّة مناسبة :

ومن ذلك قوله : « ووجه (آصار) الجمع ، اختلاف الأنواع ، وليناسب (الأغلال) فإنَّها جمع » [(٢)] .

٣ ـ علّة أَوْلَى :

ومن ذلك قوله : « ولا حاجة أن تكون (في) بمعنى (على) ، كما قال أبو شامة ؛ لإمكان جعلها على بابها ؛ أي : أنَّهُم استقرّوا في الضمّ مجازًا ، والتَّجوّز في غير الحرف أولى

---

(١) ينظر : صفحة (٣٩٧) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٢٣٦) من قسم التَّحقيق .

منه فيه » [1] .

٤ ـ علّة فرع :

ومن ذلك قوله : « ويجوز أن يكون (ابن) على هذا بدلاً ، أو عطف بيان ، وحُذِف التَّنوين حملاً للبدل والبيان على الصِّفة » [2] .

٥ ـ علّة ضرورة :

ومن ذلك قوله : « و (الْبَزِّي) منصوب بـ (خَلاَ) ، وإنَّما سكَّن ياءه ضرورةً ، وهي في الأصل مشدَّدة منصوبة » [3] .

٦ ـ علّة شبه :

ومن ذلك قوله : « (وَمَا كُرِّرَ) مبتدأ ، وهي شرطيّة أو موصولة ، والفاء على الأَوَّل واجبة ؛ لأنَّها جواب الشَّرط ، وعلى الثَّاني جائزة ؛ لأنَّها مزيدة في الخبر ، لشبه (ما) الموصولة بالشّرطيّة » [4] .

٧ ـ علّة فرق :

ومن ذلك قوله : « على أَنَّهُ لما رُخِّمَ الاسم بحذف (الياء) زاد (ياء) أُخرى ، وفتحها فرقًا بينها وبين الياء المحذوفة » [5] .

---

(١) ينظر : صفحة (٤٣٨) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٣٣١) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (١٨٣) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٥٩٥) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٥١١) من قسم التَّحقيق .

٨ ـ علّة جوار :

ومن ذلك قوله : « لأَنَّ (لَدُنْ) ظرف مبنيّ على السُّكون ، وضمّوا الهاء ؛ لأَنَّ الأصل ضمّها ، وإنَّما كُسرت في قراءة أبي بكر لمجاورة كسرة النُّون » [١] .

٩ ـ علّة اختصار :

ومن ذلك قوله : « أَنَّهُ حذف الفاعل اختصارًا للعلم به » [٢] .

١٠ ـ علّة إتباع :

ومن ذلك قوله : « وفي المسألة توجيه ثالث لم يذكره المصنِّف ، وهو أن يكون كسرها إتباعًا لكسرة الهمزة بعدها ، كقراءة « الحَمْدِ لِلَّهِ » بكسر الدّال إتباعًا لكسرة اللام » [٣] .

ب ـ نظريّة العامل :

الكلمة في التَّراكيب العربيّة يختلف إعرابها من موقع إلى آخر ، فتكون مرّة مرفوعة ، وأخرى منصوبة ، وثالثة مجرورة . والَّذي يُحدث هذا في التَّركيب هو المتكلِّم في المقام الأَوَّل ، ولكن لا بُدَّ من مصاحبة هذه الكلمة في أحوالها المختلفة بنوع من الأدوات ، وهذا النّوع من الأدوات له أثر في هذا التَّغيير الملحوظ في الإعراب ، وذلك هو العامل .

ولم يختلف النُّحاة في أَنَّ هذا المحدث لهذه الآثار إنَّما هو المتكلِّم ،فهو الَّذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم ، ولكنّهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث إنَّها أوجبت ذلك .

وهذا العامل هو ما اتّفق النُّحاة القدامى على أثره في كلّ تركيب ، فقد قامت أبواب

---

(١) ينظر : صفحة (٧٤٥) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٣٣٦) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٦٢٦) من قسم التَّحقيق .

كتاب سيبويه على أساس نظريّة العامل ، لكن المحْدَثين من النُّحاة اعتقدوا أَنَّ هذه طريقة قد حُشيت بها كتب النَّحو ، وأنَّهُ يجب تخليص هذه الكتب من تلك النَّظريّة ، ولعلّهم في اعتقادهم هذا كانوا متأثّرين بابن مضاء القرطبي ، فلقد دعا في كتاب (الردّ على النُّحاة) إسقاط نظريّة العامل ، واستبدل بها التعلّق ، في حين أَنَّهُ يعترف في مظانّه بنظريّة العامل ؛ لأنَّهُ في المعنى هو (التعلّق) الَّذي أشار إليه [1] .

ولم يكن السَّمين بدعًا في ذلك الأمر ، بل إنَّهُ استخدم العامل النحوي في توليد الوجوه الإعرابيّة المختلفة في توجيه القراءة الواحدة ؛ إظهارًا لبراعته في تقدير العامل ، وبيانًا لمقدرته على الاستنباط والاستخراج .

وقد نثر السَّمين بين سطور كتابه كثيرًا ممّا يشير إلى إيمانه بنظريّة العامل ، وضرورتها لبناء قانون يحكم الكلام العربيّ .

وفي تكرار كلمة (العامل) في الجزء المحقّق أكثر من عشرين مرّة دليلٌ على احتفاء المصنِّف بنظريّة العامل وشغفه بها .

وقد تعقّب المصنِّف أبا عبد الله في أكثر من موضع [2] من أجل هذه النَّظريّة ، ومن ذلك قوله : « وقدَّر أبو عبد الله : و (إِنَّكُمْ عَلاً) بالإخبار ، فظاهره أن يكون (عَلاً) خبر المبتدأ ، و (وَبِالإِخْبَارِ) متعلّق به ، ولكنّه لا يجوز ؛ إذ لا يتقدّم المعمول إلاَّ حيث يتقدَّم العامل ، والعامل هُنا لا يتقدَّم ؛ لئلاّ يُلبس بباب الفاعل » [3] .

ومن أمثلة اهتمامه البالغ بهذه النَّظريّة قوله : « ونَصْبُها من ثلاثة أوجه :

---

(١) ينظر : الردّ على النُّحاة : ٩٩ .

(٢) ينظر : صفحة (٢٠٩) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٢٠٩) من قسم التَّحقيق .

أحدها : أنَّها مفعولٌ بها ، وعمل فيها القول ؛ لتضمّنها معنى كلام كثير يُعذر به ، نحو : قلت خُطبةً .

الثَّاني : مفعول من أجله ، وعامله مقدّر ، أي وعظناهم معذرةً .

الثَّالث : أَنَّهُ مصدر مؤكّد لعاملٍ مقدّر ، أي نعتذر معذرةً ، كذا قيل ، وفيه نظرٌ من حيث إِنَّ عامل المؤكّد لا يحذف ، وفيه بحث ليس هذا محلَّه » [1] .

ولقد كانت نظريّة العامل عنده أداة التَّوجيه الأولى للقراءات القرآنيّة الَّتي جاءت على خلاف المشهور من قواعد النُّحاة ، ولهذا كان تقدير العامل عند المؤلِّف يأخذ صورة من ثلاث هي :

١ . الحذف ٢ . التَّقدير ٣ . الإضمار .

فتراه يقول مثلاً : « حال من المضاف المحذوف » [2] ، أو « متعلّق بمحذوفٍ » [3] ، أو « مصدر لفعل مقدّر » [4] ، أو « الخبر مقدّر » [5] ، أو « وأن يكون مفعولاً بمضمر » [6] ، أو « أَنَّهُ خبر مبتدأ مضمر » [7] .

وهكذا يمضى المؤلِّف في تخريج وتوليد الأوجه الإعرابيّة بناء على نظريّة العامل في حدود

(١) ينظر : صفحة (٢٤٠) من قسم التَّحقيق .
(٢) ينظر : صفحة (٥٠١) من قسم التَّحقيق .
(٣) ينظر : صفحة (٥٣٥) من قسم التَّحقيق .
(٤) ينظر : صفحة (٥٥٠) من قسم التَّحقيق .
(٥) ينظر : صفحة (٣٣٠) من قسم التَّحقيق .
(٦) ينظر : صفحة (٥٧٧) من قسم التَّحقيق .
(٧) ينظر : صفحة (٢٩١) من قسم التَّحقيق .

هذه المصطلحات الثَّلاثة .

ثالثًا / الإجماع :

للإجماع في اللّغة معنيان [1] :

أحدهما : العزم والتَّصميم على الأمر .

وثانيهما : الاتّفاق عليه .

وفي الاصطلاح : إجماع نحاة البصرة والكوفة [2] على أمرٍ يتّصل بالصَّنعة النَّحويَّة .

والإجماع في الأصل مصطلح ينتمي إلى علم أصول الفقه ، فقد عرَّفه الشَّريف الجرجاني بأَنَّهُ : « اتّفاق المجتهدين من أمّة محمَّد ﷺ في عصرٍ على أمر دينيّ » [3] . ولما أخذ النّحويّون المصطلح لم يذهبوا به بعيدًا عن ذلك .

والإجماع كأصل من أصول النَّحو لا يرقى إلى الأصلين السَّابقين : السَّماع ، والقياس من حيث القبول والحظوة ، فالسَّماع والقياس قد حظيا بإجماع أهل الصَّنعة واعتبارهم ، أمَّا الإجماع فهو محلّ خلاف ، والدَّليل على ذلك أَنَّ ابن الأنباري لم يعدّه من أدلّة النَّحو ، واكتفى بـ (النَّقل ، والقياس ، واستصحاب الحال) .

وقد بيَّن ابن جنّي مدى حجيّة هذا الأصل ، فقال : « اعلم أَنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص ، والمقيس عليه المنصوص ، فأمَّا إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة ؛ وذلك أَنَّهُ لم يرد ممَّن يُطاع أمره في قرآن

---

(١) ينظر : الصِّحاح : [جمع] ١١٩٨/٣ . ١١٩٩ ، ومقاييس اللّغة : [جمع] ٤٧٩/١ ، والتعريفات : ٢٤.

(٢) ينظر : الاقتراح : ١٨٧ .

(٣) التعريفات : ٢٤.

ولا سنّة أنَّهُم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النَّصّ عن رسولِ الله ﷺ من قوله : « **إِنَّ أُمَّتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلالَةٍ** » [١] ، وإنَّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة ، فكلّ من فرق له من علّة صحيحة ، وطريقة نهجة ، كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره ، إلاَّ أنَّا . مع هذا الَّذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه . لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة الَّتي قد طال بحثها » [٢] . فابن جنّي يرى أَنَّ الإجماع ليس حجّة قاطعة ، ويبيح الخروج على الإجماع ، ولكن بشرط ألاّ يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ، ومع ذلك ينصح بعدم الإقدام على مخالفة الجماعة .

وقد تحدّث السُّيوطي عن إجماع العرب من غير النَّحويين ، واعتبره حجّة إن أمكن الوقوف عليه ، وفي ذلك يقول : « وإجماع العرب أيضًا حجّة ، ولكن أنّى بالوقوف عليه ؟ ومن صوره أن يتكلّم العربيّ بشيء ويبلغهم ، ويسكتون عليه » [٣] .

وقد احتجّ السَّمين بالإجماع في هذا الجزء من كتاب (العقد النَّضيد) ، وحفل بعبارات مختلفة تدلّ على اعتداده بهذا الأصل منها : (الإجماع على) [٤] ، (بالإجماع) [٥] ، (إجماعًا) [٦] ، (نصَّ النُّحاة على ذلك) [٧] ، وغيرها .

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه : ٤٧٨/٢ ، في كتاب الفتن ، ح (٣٩٥٠) .

(٢) الخصائص : ١٨٩/١ . ١٩٠

(٣) الاقتراح : ١٩٣ .

(٤) ينظر : صفحة (٢٥٩) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٢٣٢) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٢٨٩) من قسم التَّحقيق .

(٧) ينظر : صفحة (٣٣٢) من قسم التَّحقيق .

والسَّمين ينقل الإجماع عن المتقدّمين من العلماء ، ويحترمه ويقطع به ، ويقف عند الأحكام المجمع عليها لا يتجاوزها .

ومن المسائل الَّتي استدلّ فيها بهذا الأصل ما يلي :

١ . استدلاله به في مسألة : تخفيف (لكن) في توجيهه لقراءة : ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [1]﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [2] .

يقول : « والوجه في القراءة الأولى أَنَّهُ خفَّفها ، فأبطل عملها ، وهو مذهب النَّحويين أجمعين إلاَّ يونس » [3] .

٢ . استدلاله به في مسألة : إظهار (ياء) حيي وبابه إذا كانت حركتها عارضة :

يقول : « ولذلك أجمعوا على الإظهار فيما كانت حركته عارضة ، أي للإعراب ؛ لأنَّها بصدد التَّغيير ، نحو : لن يُحْيِيَ » [4] .

٣ . استدلاله به كذلك في مسألة : صرف العَلَم الأعجميّ إذا كان ثلاثيًّا ساكن الوسط حتَّى ولو كان مصغّرًا :

يقول : « الرَّابع : أَنَّهُ مُنع من الصَّرف ؛ للعجمة والتَّعريف ، فإن قيل : الأعجمي إذا كان ثلاثيًّا صُرف ، ومصغَّره كمكبّره ، نصَّ النُّحاة على ذلك » [5] .

٤ . استدل به في مسألة : تقديم الصِّفة المؤولة على الصَّريحة :

---

(١) الأنفال : ١٧ .

(٢) الأنفال : ١٧ .

(٣) ينظر : صفحة (٢٨٦) من قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر : صفحة (٣٠٠) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٣٣٢) من قسم التَّحقيق .

يقول : « وقُدّمت الصِّفة المؤولة على الصَّريحة إمَّا للضَّرورة بالإجماع ، أو عند بعضهم حتَّى في أفصح كلامٍ » [١] .

٥ . كما استدلّ به أيضًا في مسألة : طريقة وزن الكلمة إذا كان بها قلب أو حذف :

يقول : « لأَنَّ أهل التَّصريف نصّوا على أَنَّهُ إذا كان في الكلمة قلبٌ ، أو حذفٌ ، فلهم في وزنها طريقان :

أحدهما : اعتبار اللّفظ .

والثّاني : اعتبار الأصل ، فيقولون في وزن « قُمتُ » : فَعَلْتُ باعتبار الأصل ، و فُلْتُ باعتبار اللّفظ » [٢] .

٦ . وأخيرًا استدلّ به في مسألة : الجملة الحاليّة لا تكون إلاَّ خبريّة .

يقول : « وهذا الَّذي قاله غير صحيح ؛ لأَنَّ شرط الجملة الحاليّة أن تكون خبريّة ، وهذه طلبيّة لاشتمالها على الاستفهام ، لو قلت : جاء زيدٌ كيف قام عليّ ؟ أن تجعل (كيف قام) حالاً لم يجز ، نَصَّ عليه النّحويون » [٣] .

رابعًا / استصحاب الحال :

استصحاب الحال هو : إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النَّقل عن الأصل [٤] .

---

(١) ينظر : صفحة (٢٣٢) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٥٥٧) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٧٣٢) من قسم التَّحقيق .

(٤) الإعراب في جدل الإعراب : ٤٦ .

ومثاله : قولهم في فعل الأمر : « إنَّما كان مبنيًّا ؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء ، وأنَّ ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدلّ على وجود الشَّبه ، فكان باقيًا على الأصل في البناء » [1] .

واستصحاب الحال أصل من أصول النَّحو المختلف في الأخذ بها ، فابن جنّي لا يعتدّ به كدليل من أدلّة النَّحو ، واكتفى بذكر السَّماع والإجماع والقياس .

والمتمسّك باستصحاب الحال خارج عن عهدة المطالبة بالدّليل ، قال ابن الأنباري : « من تمسّك به خرج عن عهدة المطالبة بالدّليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل ؛ لعدوله عن الأصل » [2] . وقد قرّر ابن الأنباري ضعفه بقوله : « واستصحاب الحال من أضعف الأدلّة ، ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أَنَّهُ لا يجوز التمسّك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمّن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسّك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم » [3] .

وقد اعتمد السَّمين على هذا الأصل في مواضع يسيرة من جزء التَّحقيق ، سأذكر نماذج منها فيما يلي :

١ ـ استدلّ به في مسألة : كون الفعل [يئس] هو الأصل .

يقول : « وهذا الفعل المضارع مأخوذٌ من الماضي المقلوب ؛ لأنَّهم قالوا في : يَئِسَ : أَيِسَ ، و يَئِسَ هو الأصل ، ويدلّ على ذلك شيئان :

---

(١) لمع الأدلّة : ١٤٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٣) لمع الأدلّة : ١٤٢ .

أحدهما : دلالة المصدر وهو (اليأس) .

والثّاني : صحّة حرف العلّة في موضعٍ لولا القلبُ لأُبْدِل » [1] .

٢ـ استدلّ به في مسألة : أَنَّ تمييز المئة والألف الأصل فيه الجمع .

يقول : « والوجه في إضافة (مِئَةِ) لِسنين : إيقاع الجمع موقع الواحد ؛ لأَنَّ المئة والألف يُميزان بواحدٍ مخفوض ، وإن كان أصل التَّمييز في هذا أن يكون جمعًا » [2] .

٣ـ استدلّ به أيضًا في توجيه قراءة : ﴿ عَلَيْهُ اللَّهَ ﴾ [3] بضمّ الهاء :

يقول : « والوجه في ضم « الهاء » أَنَّهُ الأصل ، كما تقرّر في باب « هاء الكناية » ، والكسر إِنَّما هو لأجل سبق الياء السَّاكنة أو الكسرة ، وحَسُنَ اعتبار الأصل أَنَّ سكون « الياء » عارض » [4] .

❁❁❁

(١) ينظر : صفحة (٥٦٥) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٧٥٣) من قسم التَّحقيق .

(٣) الفتح : ١٠ .

(٤) ينظر : صفحة (٧٧٨) من قسم التَّحقيق .

المبحث السَّابع

تقويم الكتاب

من الصَّعب على الإنسان أن يقوّم أعمال الآخرين ، ولا سيّما إذا كانوا من القادة في فنّهم ، والرادة لأقرانهم ، وقد تردّدت كثيرًا في ذلك ، وبعد هذا التردّد أقدمت على ذلك ؛ إحقاقًا للحقّ ، وتبيينًا لما هو مخفيّ بين السّطور ، داعيًا الله . جلَّ في عُلاه . أن يوفّقني إلى الخير والصَّواب .

وقد جعلت تقويم الكتاب في مطلبين هما :

المطلب الأَوَّل : قيمة الكتاب العلميّة ، وأثره فيمن بعده .

المطلب الثَّاني: المآخذ على الكتاب .

المطلب الأَوَّل : قيمة الكتاب العلميّة ، وأثره فيمن بعده :

عند الحديث عن القيمة العلميّة للكتاب لا بُدَّ أن يضع الباحث ابتداءً هذه النّقاط الَّتي هي محلّ اتّفاق بين الباحثين ، ينطلق منها إلى التَّفصيل والإيضاح .

أوَّلاً : كل مخطوطٍ في تراثنا له الحقّ علينا أن نبحثه ونحقّقه ؛ ليطّلع عليه أبناء الأمّة المختصّون .

ثانيًا : المخطوط محلّ الدِّراسة له قيمة ذاتيّة نابعة من موضوعه ؛ إذ يتناول شرح أروع قصيدة نظمت في علم القراءات .

ثالثًا : للمخطوط قيمة أخرى نابعة من مكانة مصنِّفه باعتباره علمًا مشهورًا من أعلام القرن الثَّامن الهجري .

ومن هذه النّقاط الثَّلاث يكون منطلقنا إلى بيان قيمة الكتاب العلميّة .

يكتسب كتاب (العقد النَّضيد في شرح القصيد) أهميّته من خلال الموضوع الَّذي يتناوله ، والقضايا الَّتي يعرض لها ، وهو موضوع . لا جرم . عظيم ما دام متعلّقًا بكتاب الله ﷻ ، وقضايا . لعمري . جليلة ما دامت متّصلة بعلوم العربيّة ولا سيّما الَّتي نهضت لخدمة القرآن الكريم ، واستطاع الشَّيخ أن يفيد من تراث العربيّة الزَّاخر ، فجمع الكثير منه ، فعكف عليه منسِّقًا ومرتِّبًا ومناقشًا ومحقّقًا ، حتَّى أخرج لنا هذا المصنَّف الموسوعي في بابه ، فبهر النَّواظر والأسماع ، واستحقّ المديح والثَّناء من العلماء ، فهذا ابن الجزري يثني على الكتاب قائلاً : « شرح الشَّاطبيّة شرحًا لم يُسبق إلى مثله » [1] .

ويقول عنه القسطلاّني : « شرح الشَّاطبيّة شرحًا جليلاً ، أجاد فيه وأفاد ، وقفت عليه ، وطالعته ، وانتفعت منه كثيرًا » [2] .

وقد أمعنت النَّظر مرارًا وتكرارًا في هذا الكتاب للوقوف على الواقع الَّذي جعل السَّمين الحلبي يصنِّف مصنَّفًا في شرح (الشَّاطبيّة) رغم كثرة الشُّروح الَّتي تناولتها ، وبعد نظر في بعض شروح (الشَّاطبيّة) الَّتي تيسّر لي الوقوف عليها ما بين مخطوطٍ ومطبوع ، تبيّن للباحث تميّز (العقد النَّضيد) بما يلي :

١ . يعدّ هذا الكتاب كتابًا جامعًا لكلّ ما قيل في القراءات السَّبع ، وحاملاً لكلّ الرِّوايات الصّحيحة الَّتي تواترت في ذلك .

٢ . يمتاز الكتاب باعتماده على مصادر أصيلة موثوق بها في القراءات ، وفي مقدّمتها كتب أبي عمرو الدَّاني ، والشَّاطبيّة للإمام الشّاطبيّ ، والسَّبعة لابن مجاهد ، والتَّبصرة لمكيّ ...

---

(١) غاية النِّهاية : ١/١٥٢ .

(٢) الفتح المواهبي : ٩٥ .

إلى غير ذلك من المؤلّفات الَّتي ألّفها علماء أهل هذا الفنّ وروّاده .

٣ . موقفه العادل من القراءات القرآنيّة ، فهو يهتم بالأثر والرِّواية ، وكثيرًا ما يعقّب بقوله : « القراءة سنّة متّبعة » [(١)] ، ودافع عن القراءات المتواترة ، وردّ قول من ضعّفها أو تكلّم فيها .

٤ . دقّق في النَّظم الَّذي يشرحه ، وتحرّى في مواطن كثيرة رواياته المختلفة .

٥ . أورد نظم أبي شامة لياءات الزوائد في آخر كلّ سورة .

٦ . أفاد من سابقيه ، وتنوّعت مصادره ، فلم تقتصر على كتب القراءات فقط ، بل شملت كتب التَّفسير والنّحو واللّغة .

٧ . نقده البنَّاء لبعض العلماء كأبي شامة ، وأبي عبد الله الفاسي ، وأبي البقاء العكبري ، والزَّمخشريّ ، وغيرهم .

٨ . ظهرت في الكتاب قدرة المؤلِّف البارعة على النقاش ، والاختيار ، والتَّعليل .

٩ . تجلّت في الكتاب براعة المصنِّف النَّحويَّة من خلال إعرابه لألفاظ (الشَّاطبيّة) إعرابًا تفصيليًّا لم أر مثله فيما وقفت عليه من الشّروح ، فهو بحقّ أفضل من تصدّى لإعرابها .

١٠ . أفاد من الأصول النَّحويَّة ، وطبّقها ، فأحسن تطبيقها .

١١ . يعكس الكتاب موقف العلماء في تلك الفترة من الاستشهاد بالحديث الشَّريف ، وذلك من خلال استشهاده به في مواضع متفرّقة من الكتاب .

١٢ . يعجُّ الكتاب بالشَّواهد العربيّة الشعريّة والنّثريّة ، ولا سيّما المتعلّقة بمسائل النَّحو

---

(١) ينظر : صفحة (٤٥٣ ، ٦٥٨ ، ٧٦٦) من قسم التَّحقيق .

والصَّرف سواءً أكانت هذه الشَّواهد مشهورة ، أو مغمورة ، ممّا يدلّ على سعة اطّلاع السَّمين ، واهتمامه بتعزيز مذهبه .

١٣ . ثراء الكتاب بكثيرٍ من اللطائف البلاغيّة ، واللّمحات البيانيّة الَّتي تعزّز من قيمة الكتاب .

١٤ . الاعتراضات والرّدود سمة غالبة على الكتاب جعلت له مذاقًا خاصًّا يستمتع به النَّاظر فيه .

١٥ . الكتاب زاخرٌ بآراء العلماء المتقدّمين من نحاة وقرّاء ، ومرصَّع بمباحث جليلة في اللّغة والنَّحو والتَّصريف ، ولهذا يعدّ مرجعًا مهمًّا لطلاّب الدِّراسات اللّغويّة ، والقراءات .

أثره فيمن بعده :

رغم القيمة العالية لهذا الكتاب الَّتي بيّنتها فيما سبق ، إلاَّ أَنَّهُ لم يحظ بشهرةٍ تتناسب وقيمته ، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى أَنَّ المصنِّف ـ رحمه الله ـ كان قد ألّف قبله كتاب (الدّرّ المصون) الَّذي ذاع صيته في المشرق والمغرب ، وبلغت شهرته عنان السماء ، فأقبل عليه طلاّب العلم ، ينهلون من منهله العذب ، وبقي (العقد النَّضيد) في غياهب النّسيان رغم أَنَّهُ لا يقلّ عنه شأنًا . فحظوظ الكتب كحظوظ النَّاس يصيبها ما أصابهم من شهرة وذيوع ، أو خمول وركود ، ولهذا لم يكن له تأثير واسع فيمن بعده ، فالأنظار كلّها اتّجهت نحو (الدّرّ المصون) ، ومع ذلك فقد نقل عنه بعض العلماء ، ومن أبرز الَّذين تأثّروا به في مؤلّفاتهم :

١ ـ الإمام ابن الجزري ، المتوفّى سنة : ٨٣٣ هـ ، في كتابه (النَّشر في القراءات العشر) :

يقول : « وفي الثّالثة التَّسهيل كالواو ، وإبدالها ياء ، وتسهيلها كالياء على ما ذكر من مذاهب الأخفش ، فنضرب الثَّلاثة الأولى في الثَّلاثة الثّانية بتسعة ، والتّسعة في الثَّلاثة

الأخرى بسبعة وعشرين ، وقد ذكر ذلك أبو العبَّاس أحمد بن يوسف النحوي المعروف بالسَّمين في شرحه للشَّاطبيّة » [1] .

٢ ـ الشَّيخ عبد القادر البغدادي ، المتوفّى سنة : ١٠٩٣ هـ ، في كتابه (شرح شواهد الشَّافية) :

وقد نقل عنه في شرحه للشّاهد رقم (١٠٠) وهو من أبيات الشَّاطبيّة في باب الوقف على أواخر الكلم ، قال الشّاطبيّ :

وَفي هَاءِ تَأْنيثٍ وميمِ الجميعِ ۞ وعَارِضِ شكلٍ لَمْ تكُونَا

نقل البغدادي في شرحه للبيت كلام السَّمين في العقد النَّضيد [2] وهو قوله : « قال السَّمين : فمكيّ جوّز ذلك فيها لثلاثة أوجه :

أحدها : الدّخول في عموم نَصّ القرّاء على جوازها في المتحرّك ، ولم يستثنوا من ذلك ميم الجمع ، فالمتمسّك بذلك فيها غير خارجٍ عن النَّصّ ولا مفارق له .

الثَّاني : القياس على هاء الإضمار ، بل جعل الميم أولى بذلك ؛ لعدم خفائها .

الثّالث : إفساد علَّة من علل منعهما فيها بأنَّها من حروف الشّفتين .

وقد أغلظ الدّانيّ في الردّ على مكيّ ، وفرّق بين ميم الجمع وهاء الكناية ، وردّ على الدَّاني في ذلك كما فصّله السَّمين » [3] .

---

(١) النَّشر : ١/٤٨٨ .

(٢) العقد النَّضيد ، تح : عبد اللّه البرّاق : ٤١ .

(٣) شرح الشَّافية : ٤/١٩٤ ـ ١٩٥ .

٣ ـ الشَّيخ شهاب الدِّين الدّمياطي ، المتوفّى سنة : ١١١٧ هـ في كتابه (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر) :

فقد نقل عنه [(١)] نفس الموضع الَّذي نقله الإمام ابن الجزري .

المطلب الثَّاني: المآخذ على الكتاب :

لا بُدَّ لكلّ عمل بشريّ أن يشوبه جانب من النَّقص ، فالكمال لله وحده ، وتلك سنّة الله في خلقه ، ولن تجد لسنّة الله تبديلاً .

وللسّمين الفخر في أن تُحصر معايبه ، فإنَّ الجواد قد يكبو ، والصَّارم قد ينبو ، ولله درّ القائل [(٢)] :

ومن ذا الَّذي تُرْضَى سَجَايَاه ❁ كَفَى المرءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ

وهذه المآخذ لا تعدو أن تكون هفوات هيّنات ، لا تقلّل من أهميَّة الكتاب ولا من صاحبه ، وقد لاحظت هذه المآخذ أثناء متابعتي للكتاب المرّة تلو المرّة ، وقد أكون مصيبًا في بعضها ، وقد أكون مخطئًا ، فالكمال لصاحب الكمال وحده . جلَّ في علاه . وهي على النَّحو التَّالي :

١ . ترجيحه لبعض القراءات المتواترة على غيرها من القراءات السَّبع ، والأصل عدم التَّرجيح بين القراءات . ومن ذلك قوله : « ويدلّ على ترجيح فتح الهمزة الإجماع على فتح الهمزة من قوله : ﴿ أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ [(٣)] » [(٤)] .

---

(١) في الإتحاف : ٢٢٠ .

(٢) من [الطَّويل] ليزيد بن محمَّد المهلّبي ، نسبه إليه الحصري في زهر الآداب : ٩٣/١ .

(٣) التَّوبة : ١٣ .

(٤) ينظر : صفحة (٣٢٧) من قسم التَّحقيق .

وقوله أيضًا : « ورُجِحَتْ قراءة ﴿ لَتَخِذْتَ ﴾ [1] بأَنَّهُ لم يأت مضارع تلك القراءة في القرآن ، ولا ماضيها إلاَّ في هذا الحرف » [2] .

٢ . الإسهاب في شرحه لبعض الأبيات ، والاستطراد المملّ ؛ كما فعل في شرح البيتين رقم : (٧٦٧ . ٧٦٨) من فرش سورة (هود) .

فقد استغرق شرحه لهذين البيتين أربع لوحات كاملة من المخطوط .

٣ . الإسراف في تعقّبه لأبي عبد الله الفاسي ، وأبي شامة في شرحيهما على الشَّاطبيّة ، فالأصل أَنَّهُ شارح ليس ناقدًا ، أو حكمًا على هذا بالإجادة ، وذاك بغيرها .

٤ . المناقضة وتباين الكلام ، فقد ناقض نفسه في أكثر من موطن من الكتاب ، ويتبيّن ذلك في توجيه قراءة ﴿ أَفْئِدَةً ﴾ [3] بالإشباع ، وقد نبّهت على ذلك في موطنه [4] .

٥ . الإحالة على موطن مجهول من الكتاب ، والاكتفاء بقوله : « وسبق مثله غير مرّة » [5] ، « ومرَّ مثلُه نظائر » [6] ، « وقد تقدَّم ذلك محرَّرًا » [7] ، وفي مثل هذه الإحالة عناء للقارئ للوصول إليها .

---

(١) الكهف : ٧٧ .

(٢) ينظر : صفحة (٧٩٠) من قسم التَّحقيق .

(٣) إبراهيم : ٣٧ .

(٤) ينظر : صفحة (٦٣٦) من قسم التَّحقيق .

(٥) ينظر : صفحة (٣٨٨) من قسم التَّحقيق .

(٦) ينظر : صفحة (٤٠٦) من قسم التَّحقيق .

(٧) ينظر : صفحة (٢٢٢) من قسم التَّحقيق .

٦ . إغفاله نسبة بعض الأقوال لأصحابها ، والاكتفاء بقوله : « وقال بعضهم » [١] ، أو : « وقال آخرون » [٢]، أو : « فقال قوم » [٣] .

٧ . العزو الموهم لبعض الأقوال ، ومن ذلك :

أ . متابعة شيخه أبي حيَّان في عزوه قول أبي جعفر النحّاس لابن عطيّة خطأً في توجيه قراءة حمزة والكسائي ﴿ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إلا أَنْ يُهْدَى ﴾ [٤] بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيف الدَّال . قال بعد أن أورد كلامًا لابن عطيَّة : « ثُمَّ قال : « إلاَّ أَنْ يُهْدَى » استثناء منقطع ؛ أي لكنّه يحتاج إلى « أَنْ يُهْدَى » ، كما تقول : فلان لا يُسْمِعُ غيره إلاَّ أن يُسْمَعَ ؛ أي : لكنَّه يحتاج إلى أن يَسْمع » [٥] . وهذا الكلام لم يقله ابن عطيَّة ، وإنَّما قاله أبو جعفر النحّاس في (إعراب القرآن) . وقد نبّهت على ذلك في موطنه .

ب . متابعة أبي عبد الله الفاسي في عزوه الموهم قول المبرِّد للفرَّاء في موضعين عند توجيهه قراءتي : ﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا ﴾ [٦] . في الموضع الأَوَّل قال [٧] : « وانتصر الفَرَّاء لقراءة التَّشديد بقوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾ [٨] » .

---

(١) ينظر : صفحة (٣٠٢) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر : صفحة (٣٣٥) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٥٣٦) من قسم التَّحقيق .

(٤) يونس : ٣٥ .

(٥) ينظر : صفحة (٤٠٣) من قسم التَّحقيق .

(٦) الكهف : ٨١ .

(٧) ينظر : صفحة (٧٩٣) من قسم التَّحقيق .

(٨) الفرقان : ٧٠ .

وهذا ما ذكره أبو عبد الله الفاسي ، والصَّواب أَنَّ الَّذي انتصر لقراءة التَّشديد المبرِّد ، وليس الفَرَّاء ، وقد بيّنا ذلك في موطنه .

وفي الموضع الثَّاني قال [1] : « قال الفَرَّاء : والَّذي قاله ثعلب حسنٌ إلاَّ أنَّهم يجعلون (بدّل) بمعنى : أبدل » . وهذا أيضًا ما ذكره أبو عبد الله الفاسي ، وتبعه المصنِّف فيه ، والصَّواب أَنَّ الَّذي قال ذلك المبرِّد وليس الفَرَّاء . وقد بيَّنّا ذلك في موطنه أيضًا .

٨ . إغفاله نسبة كثيرٍ من الشَّواهد الشِّعريّة ، وقد بيّنا ذلك في مبحث شواهد الكتاب .

٩ . ذهولٌ وأخطاء في بعض الآيات الواردة في الشَّرح ، وربما كان ذلك من النَّاسخ [2] .

١٠ . في أكثر المواضع الَّتي ورد فيها ذكر النَّبيِّ ﷺ كان يكتفي بقوله : (عليه السَّلام) [3] ، دون ذكر الصَّلاة ، وهذا خلاف الأَولى ، وخلاف ما دلّت عليه الآية الكريمة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [4] . والله أعلم .

❁❁❁

---

(١) ينظر : صفحة (٧٩٣) من قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر على سبيل المثال : صفحة (٢٥٠ ، ٤٠١ ، ٤٠١ ، ٥٣٤ ، ٥٩١) من قسم التَّحقيق .

(٣) ينظر : صفحة (٢٥٧ ، ٥١٢ ، ٧٣٢) من قسم التَّحقيق .

(٤) الأحزاب : ٥٦ .

المبحث الثَّامن

وصف النّسخة الخطيّة المعتمدة في التَّحقيق

لهذا الجزء من كتاب (العقد النَّضيد في شرح القصيد) نسخة خطيّة واحدة ، موجودة في مكتبة رشيد أفندي الملحقة بمكتبة السليمانيّة في إستانبول بتركيا ، برقم : (١٦ ـ ١٧ ـ ١٨) .

وهذه النّسخة تقع في ثلاثة مجلّدات :

ـ المجلّد الأَوَّل يحتوي على باب / الأصول .

ـ المجلّد الثَّاني يحتوي على باب / فرش الحروف ، من أَوَّل فرش سورة (البقرة) إلى آخر سورة (يوسف) .

ـ المجلّد الثَّالث يحتوي على باب / فرش الحروف من أوّل فرش سورة (الرَّعد) إلى نهاية الكتاب .

ـ أمَّا المجلّد الأَوَّل ، وفرش سورة (البقرة) من أوّل المجلّد الثَّاني ، فقد حُقّق في أربع رسائل علميّة ، كما ذكرت في المقدِّمة .

أمَّا ما لم يُحقّق من الكتاب فيتمثَّل في :

١ ـ بقيّة المجلدّ الثَّاني من الكتاب : ويبدأ من سورة (آل عمران) إلى آخر سورة (يوسف) ، ويقع في (١٦٥) لوحة .

وعدد الأسطر (٢٩) سطرًا ، وعدد الكلمات تتراوح ما بين (١٢ ـ ١٣) كلمة ، ومقاس الصَّفحة (١٥.٣) × (٢١) سم تقريبًا .

وقد كتبت بخطّ نسخي معتاد .

٢ ـ المجلّد الثَّالث والأخير ، ويقع في (٢٦٧) لوحة .

وعدد الأسطر (٢٩) ، وعدد الكلمات تتراوح ما بين (١٢ ـ ١٣) كلمة .

ومقاس الصَّفحة (١٥.٣) × (٢١) سم تقريبًا .

وقد كتبت بخطّ نسخي معتاد .

وهذا المجلّد به آثار رطوبة في الجزء الأعلى منه .

وقد قام بنسخ الأجزاء الثَّلاثة للكتاب النّاسخ / عبد السَّلام بن إبراهيم اللقاني .

وكان تاريخ الفراغ من نسخها في ليلة الأربعاء من السَّابع عشر من شهر صفر من سنة أربع وثلاثين وألف من الهجرة النَّبويّة على مهاجرها أفضل الصَّلاة وأزكى التَّسليم .

وقد كتب النَّاسخ أبيات (الشَّاطبيّة) بالمداد الأحمر ، والشَّرح بالمداد الأسود . والنّسخة قليلة الحواشي ، وقليلة الضَّبط بالشّكل .

وقد ذيّل النَّاسخ الصفحة اليمنى بأوّل كلمة من الصَّفحة التَّالية لها ، وهو ما يُسمّى في عرف المحقّقين بالتّعقيبة .

والحقّ أَنَّ النَّاسخ كان ضعيفًا في نقله ، فوقع في النّسخة كثيرٌ من التَّحريف والتَّصحيف ، والأخطاء النَّحويَّة ، وسقط منها بعض الكلمات الَّتي لا يستقيم الكلام إلاَّ بها ، وأحيانًا كان النَّاسخ يرسم الكلمات فقط دون فقهٍ لمعناها ، وقد نبّهت على ذلك كلّه أثناء التَّحقيق .

ما على النَّسخة من أختامٍ وتملّكات :

كُتب على صفحة الغلاف : « الأَوّل من العقد النَّضيد في شرح القصيد للشّيخ شهاب

الدِّين الحلبي نفع الله به » .

وكُتب تحته ترجمة مختصرة للسَّمين منقولة من (غاية النِّهاية) لابن الجزري .

وبعده كُتب : « قد تشرَّف بتملُّكه وما بعده من المجلّدين أحوج الخلق إلى عفو ربّه العليّ أبو بكر محمَّد بن عليّ ، عاملهما الله بلطفه الخفي والجليّ ، آمين . سنة : ١٠٦٠ » .

وفي وسط الصَّفحة ختم خاص ، وبعده ختمان للمكتبة .

وكُتب على غلاف المجلّد الثَّاني : « الجزء الثَّاني من شرح الشَّيخ شهاب الدِّين الحلبي الشَّهير بالسَّمين » . وتحته ختم المكتبة .

وفي منتصف الصَّفحة ختم خاصّ ، كتب بداخله :

« من الكتب الَّتي وقّفها عبد الرّشيد محمَّد ابن فيض الدِّين سنبل » .

وفي أسفل الصَّفحة : ختم آخر للمكتبة .

وكُتب على غلاف المجلّد الثّالث : « الثَّالث من شرح الشّاطبيّ لشهاب الدِّين الحلبي » . وفي منتصف الصَّفحة : ختم للمكتبة .

وفي أسفل الصَّفحة : ختم آخر للمكتبة .

وجاء في الصَّفحة التَّالية لصفحة الغلاف : ختم للمكتبة ، ثُمَّ تحته ختم خاصّ ، هو نفس الختم الموجود على صفحة غلاف المجلّد الثَّاني .

وللكتاب نسختان أخريتان ناقصتان :

١ . نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، وهي فيها برقم : (١٥٦٦) ، وتحتوي على الجزء الأوَّل من الشَّرح ، وفرش سورة (البقرة) من الجزء الثَّاني فقط .

٢ . نسخة دار الكتب المصريّة ، وهي فيها برقم : (٤٤) قراءات . وتحتوي على الجزء

الأَوَّل من الشَّرح فقط .

ولا توجد للكتاب نسخة كاملة سوى هذه النُّسخة الَّتي اعتمدتُ عليها في التَّحقيق ، وقد حاولت جاهدًا أن أعثر على نسخة أخرى ، فلم يتيسّر لي ذلك ، وأحسب . والله أعلم . أنَّها لا توجد ؛ لاطّلاعي على أكثر الفهارس العامّة والخاصّة . والله وليّ التَّوفيق .

❁❁❁

نماذج من النّسخة الخطيّة المعتمدة في التَّحقيق

وتتضمَّن

صورة صفحة غلاف الجزء الأَوَّل من النّسخة .

صورة الورقة الأولى من النّسخة .

صورة صفحة غلاف الجزء الثَّاني من النّسخة .

صورة الورقة رقم : (٣٠٩) من المجلّد الثَّاني من النّسخة ، والَّتي تُعدّ الأولى بالنّسبة للجزء المحقّق .

صورة صفحة غلاف الجزء الثّالث من النّسخة .

صورة الورقة رقم : (٤٠) من المجلّد الثَّالث من النّسخة ، والَّتي تُعدّ الأخيرة بالنّسبة للجزء المحقّق .

صورة الورقة الأخيرة من النُّسخة

صورة صفحة غلاف الجزء الأَوَّل من النّسخة

صورة الورقة الأولى من النّسخة

صورة صفحة غلاف الجزء الثَّاني من النّسخة

صورة الورقة رقم : (٢٠٩) من المجلّد الثَّاني من النّسخة ،
والَّتي تُعدّ الأولى بالنّسبة للجزء المحقّق

صورة صفحة غلاف الجزء الثّالث من النّسخة

صورة الورقة رقم : (٤٠) من المجلّد الثّالث من النّسخة ،

والَّتي تُعدّ الأخيرة بالنّسبة للجزء المحقّق

صورة الورقة الأخيرة من النُّسخة



القِسْــمُ الثَّانــي

النّصُّ المُحَقَّق

سورة الأعراف

[٦٨١] وَتَذَّكَّرُونَ الغَيْبَ زِدْ قَبْلَ تَائِهِ ۞ كَرِيمًا وَخِفُّ الذَّالِ كَمْ شَرَفًا

أمر لمن رمز له بالكاف من (كَرِيمًا) وهو ابن عامر بزيادة الغيبة قبل « تاء » « تَذَّكَّرُونَ » من قوله تعالى : ﴿ قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [1] ، وسيأتي أنَّه يخفّف الذَّال ، فيصير اللَّفظ (يَتَذَكَّرُونَ) ، وفُهم أنَّ غيره لا يزيد ياء الغيبة ، وأنَّهُ يشدّد الذَّال إلاَّ الأخوين [2] وحفصًا [3] ، فإنَّهم لا يشدِّدونها ، فيجتمع في الحرف ثلاث قراءات [4] :

الأولى : لابن عامر (يَتَذَكَّرون) .

الثَّانية : للأخوين وحفصٍ (يَذْكُرون) بتخفيف الذَّال .

الثَّالثة : للباقين (تَذَّكَّرُون) بتشديدها .

واعلم أنَّ قراءة الأخوين وحفصٍ قد تقدَّم [5] ذكرها في آخر السُّورة قبلها ،

---

(١) الأعراف : ٣ .

(٢) هما : حمزة والكسائي .

(٣) عن عاصم ، وهو : حفص بن سليمان بن المغيرة ، الإمام أبو عمرو الكوفي الأسدي ، المقرئ الغاضري البزّاز ، تلميذ عاصم وابن زوجته ، من ثَمَّ اتقن القراءة عنه ، وتوفّي سنة ثمانين ومئة .
تنظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ١/١٥٦ ، والعقد النَّضيد (ط) : ١/١٢٩ ، وغاية النِّهاية : ١/٢٥٤ .

(٤) انظر : السبعة : ٢٧٧ ، وتبصرة مكّي : ٢١٣ ، والتَّيسير : ٢٨٧ ، والنَّشر : ٢/٢٦٧ .

(٥) العقد النَّضيد (خ) : ٢/٢٠٧/ب « فرش سورة الأنعام » .

وهو قوله [1] :

وَتَذَّكَّرُونَ الْكُلُّ خَفَّ عَلَى ۞ ....

فَذَكَرَهُ لئلا يُتوهّم أنَّ ابن عامر ينفرد بتخفيف الذَّال ، ولذلك نظائر تقدَّم بعضها [2] ، وسيأتي مثلها [3] ، وقال أبو عبد اللَّه [4] : « وذلك معلوم بدون هذا القول ؛ لأنَّهُ قد قدَّم أنَّ حفصًا وحمزة والكسائي قرءوا (تَذَكَّرون) بتخفيف الذَّال حيث جاء [5] . وعُلم أنَّ الذَّال مع حرف الغيبة لا تكون إلاَّ خفيفة ، فَذِكْرُ ذلك إذن إنَّما هو على طريق التَّأكيد » انتهى [6] .

---

(١) متن الشَّاطبيَّة من البيت رقم : (٦٧٧) « فرش سورة الأنعام » .

(٢) تقدَّم نظيرها في قراءتي : ﴿ تظاهرون ﴾ [البقرة : ٨٥] بالتَّخفيف والتَّثقيل ، وكذلك في قراءتي : ﴿ تساءلون ﴾ [النّساء : ١] بالتَّخفيف والتَّثقيل .

ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والعقد النَّضيد (خ) : ٢/١٤٦/أ .

(٣) في قراءتي : ﴿ تلقف ﴾ [الأعراف : ١١٧] بالتَّخفيف والتَّثقيل ، وكذلك في قراءات : ﴿ تزاور ﴾ [الكهف : ١٧] . ينظر : صفحة (٢١٩ ، ٧٤٨) .

(٤) هو : الإمام أبو عبد اللَّه محمَّد بن حسن بن يُوسف الفاسي ، نزيل حلب ، قرأ على أبي القاسم الشَّافعيّ ، والمقدسي ، له كتاب اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ، قال الذَّهبيّ : « وشرحه الشَّاطبيَّة في غاية الحسن » . توفي سنة : ٦٥٦ هـ .

انظر : طبقات القرَّاء : ٢/٧٩٣ ، وغاية النِّهاية : ٢/١٢٢ .

(٥) الأنعام : ١٥٢ ، الأعراف : ٣ ، الأعراف : ٥٧ ، يونس : ٣ ، هود : ٢٤ ، هود : ٣٠ ، النَّحل : ١٧ ، النَّحل : ٩٠ ، المؤمنون : ٨٥ ، النُّور : ١ ، النُّور : ٢٧ ، النَّمل : ٦٢ ، الصَّافَّات : ١٥٥ ، الجاثية : ٢٣ ، الذَّاريات : ٤٩ ، الواقعة : ٦٢ ، الحاقَّة : ٤٢ .

(٦) انظر : اللآلئ الفريدة : ٢/٤٣٣ .

وقد عرفتَ أنَّه إنَّما فعله لما ذكرتُ وهو أولى ؛ إذ التأسيس أولى ، ولذلك قال أبو شامة [1] : / « وإنَّما احتاج إلى إعادة الكلام في تخفيف الذَّال هنا لأجل زيادة ابن عامر على تخفيفها » [2] .

١/٢١٠

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءتي (تَذكرون) بالتَّخفيف والتَّشديد سبق [3] . ووجه الخطاب فيه حمله على ما قبله [4] من قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [5] ... إلخ . وفي قراءة الغيب أنَّه أخبر به عن (غُيَّب) أي : قليلاً يا محمَّد ما يتذكَّر هؤلاء الَّذين بُعثتَ إليهم .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَتَذَّكَّرُونَ) مبتدأ ، و (الغَيْبَ) مفعول مقدَّم لقوله : (زِدْ) ، و (قَبْلَ

---

(١) هو الإمام العلاَّمة الحجّة شهاب الدِّين ، أبو شامة عبد الرَّحمن بن إسماعيل الدِّمشقيّ ، وقيل له : أبو شامة ؛ لأنَّهُ كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة ، ولد سنة : ٥٩٩ هـ ، وقرأ القراءات على الإمام السَّخاويّ ، صنَّف الكثير في أنواع من العلوم ، فشرح الشَّاطبيَّة شرحًا مطوَّلاً ، ولم يكمله ، ثمَّ اختصره ، وهو الشَّرح المشهور بـ « إبراز المعاني » ، وشرح الحديث المقتفى ، وغيرها ، ونظم المفصَّل ، واختصر تاريخ دمشق لابن عساكر مرّتين . توفّي في رمضان من سنة : ٦٦٥ هـ .

انظر : ترجمته في طبقات القرّاء : ٢/٧٩٥ ، وغاية النِّهاية : ١/٣٦٥ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/١٦٣ .

(٣) العقد النَّضيد (خ) : ٢/٢٠٨/أ . « فرش سورة الأنعام » .

(٤) ينظر : الكشف : ١/٤٦٠ ، وشرح الهداية : ٤٨٧ .

(٥) الأعراف : ٣ .

تَائِهِ) متعلّق به ، والجملة الأمريّة خبر المبتدأ [1] .

ومعنى الغيب : أي علامة الغيب ، وهي (الياء) .

قوله : (كَرِيمًا) حال إمّا من فاعل (زِدْ) ، وإمّا من مفعوله .

قوله : (وَخِفُّ الذَّالِ) مبتدأ ، و (عَلاَ) جملة فعليّة خبره ، و (شَرَفًا) مفعوله [2] ، و (كَمْ) منصوبة المحلّ إمّا على الظّرف ؛ أي : كم مرّةً ، أو على المصدر ؛ أي : كم علوٍّ ، وهي خبريّة .

[٦٨٢] مَعَ الزُّخْرُفِ اعْكِسْ تُخْرَجُونَ ۞ وَضمَّ وَأُولَى الرُّومِ شَافِيهِ مُثِّلاَ

أمر لمن رمز له بالشِّين من (شَافِيهِ) وهما الأخوان ، وبالميم من (مُثِّلَ) وهو ابن ذكوان [3] بخلافٍ عنه في (الرُّوم) كما سيأتي . أن يقرأ لهم [4] في هذه السُّورة : ﴿ وَمِنْهَا

(١) وضعَّفه بعض النُّحاة . قال ابن الشَّجريّ : « والجملتان الأمريّة والنَّهييّة يضعف الإخبار بهما ؛ لأنَّ الخبر حقّه أن يكون محتملاً للتّصديق والتَّكذيب . قال أبو عليّ : قد كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنَّهي ، حتَّى مرّ بي قول الشّاعر :

إنَّ الّذين قتلتُم أمسِ سَيِّدَهُم ۞ لا تحسبوا ليلَهم عن ليلكم ناما »

الأمالي له : ٢/٨٠ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٦ ، والتَّصريح : ٢/٣٥٧ ، والهمع : ٢/١٤ .

(٢) وأعربه الإمام الجعبريّ وابن الجندي تمييز . ينظر : شرح الجعبري : ٣/٩٨٥ ، والجوهر النَّضيد : ٢٦٣ .

(٣) راوي قراءة ابن عامر ، وهو : عبد اللَّه بن أحمد بن بشير بن ذكوان ، الإمام أبو عمرو ، مقرئ دمشق وإمام جامعها ، توفّي سنة اثنتين وأربعين ومئتين .

تنظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ١/٢٢١ ، والعقد النَّضيد (ط) : ١/١٢١ ، وغاية النِّهاية : ١/٤٠٤ .

(٤) انظر : السَّبعة : ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، والتَّذكرة في القراءات : ٢/٤١٧ ، والتَّيسير : ١١١ ، والتَّلخيص : ٢٦٥ .

تَخْرُجُونَ * يَابَنِي ءَادَمَ ﴾ [١] ، وفي الزُّخرف : ﴿ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ ﴾ [٢] ، والأَوَّل في سورة الرُّوم ﴿ وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ * وَمِنْ ءَايَاتِهِ ﴾ [٣] بفتح التَّاء وضمِّ الرَّاء عكس قراءة الباقين [٤] الَّتي قد لُفظ بها ، وهي بضمّ التاء ، وفتح الرَّاء في السُّور الثَّلاث ، ومعنى (العكس) أن يُؤخَّر الضَّمُّ إلى الرَّاء ، ويُقدَّم الفتحُ إلى التَّاء ، وتَحَرَّزَ بقوله : (أُولَى الرُّومِ) من ثانيها ، وهي قوله : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [٥] فإنَّه أُجْمِعَ على بنائه للفاعل . قال أبو شامة [٦] : « ولو قال : بفتحةٍ فَضَمٍّ ، فَعَطَفَ بالفاء كان أجود من الواو هُنا ؛ لأَنَّ قراءة الباقين أيضًا بضمٍّ وفتحة ، والواو لا تقتضي ترتيبًا ، وإذا قيل ذلك بالفاء ، فإنَّ الضَّمَّ بعد الفتح ، فيُفهم أنَّها على إسناد الفعل إلى الفاعل . وفائدة قوله : (اعْكِسْ) أن يُجعل مكان فتحة التَّاء ضمّ ، ومكان الضَّمّ فتح ، ولولا قوله : (اعْكِسْ) لجُعلت مكان الفتحة كسرةٌ ؛ لأنَّها ضدُّها » انتهى . وقد يُجاب عن الشَّيخ بأنَّ الظَّاهر أن يؤخذ الفتح أوَّلاً .

وقال أبو عبد الله [٧] : « لفظ بقوله : (تُخْرَجُونَ) بضمّ التَّاء ، وفتح الرَّاء ، ثُمَّ أمر بعكس حركاته ، بأن يُقدَّم الفتح إلى التَّاء ، ويُؤخَّرَ الضَّمُّ إلى الرَّاء » انتهى .

---

(١) الأعراف : ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) الزُّخرف : ١١ .

(٣) الرُّوم : ١٩ ، ٢٠ .

(٤) انظر : السَّبعة : ٢٧٨ ، والتَّذكرة في القراءات : ٢/٤١٧ ، والتَّيسير : ٢٨٧ ، والإقناع : ٣٢٢ . ٣٢٣ .

(٥) الرُّوم : ٢٥ .

(٦) إبراز المعاني : ٣/١٦٤ .

(٧) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٣٣ .

وعلى هذا فيسقط سؤال الشَّيخ لأجل التَّرتيب المذكور ، فتعيَّن أن يكون عكسُ ما لفظ به قراءةَ مَنْ سمَّاه في رمزه .

❁ ❁ ❁

والوجه في القراءتين ظاهر [١] ، وذلك أَنَّهُمَا متلازمتان من أحد الجانبين ، وهو أنَّهُم إذا أُخرجوا فقد خرجوا . وقال أبو عبد الله [٢] : « وإذا خرجوا فقد أُخرجوا » يريد في هذه القصّة [٣] خاصّة ، وإلاَّ فمن حيث الجملة غيرُ لازم ؛ إذ قد يخرج الإنسان بنفسه . « ويقوّي قراءةَ إسناد الفعل إلى الفاعل الإجماعُ على قوله : ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [٤] ، وقوله هُنا : ﴿ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا / تَمُوتُونَ ﴾ [٥] حيث بناهما للفاعل ، ويقوّي بناءه للمفعول أَنَّهُ أحصرُ في الكلام مع العلم بالفاعل .

٢١٠/ب

❁ ❁ ❁

قوله : (مَعَ الزُّخْرُفِ) في موضع الحال من (تُخرجون) ، و (تُخرجون) مفعول (اعْكِسَ) و (بِفَتْحَةٍ) حال أخرى [٦] من (تُخْرَجُونَ) ، والتَّقدير : اعكس تُخرجون ملتبسًا بفتحةٍ وضمٍّ كائنًا مع حرف الزُّخرف ، ويجوز أن يتعلّق (بِفَتْحَةٍ) بنفس (اعكس)

---

(١) قال ابن خالويه : « الحجّة في ضمّ التَّاء أَنَّهُ : جعله فعل ما لم يُسمّ فاعله . والحجّة لمن فتح التَّاء أَنَّهُ أراد : أَنَّ الله ﷻ إذا أخرجهم يوم القيامة ، فهم الخارجون . والتَّاء في الوجهين دليل المخاطبة » .
ينظر حجّة ابن خالويه : ١٥٤ ، والموضح : ٥٢٤/٢ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة : ٤٣٤/٢ .

(٣) في الأصل : القصيدة ، ولعلَّه تحريف ، وصوابه ما أثبت .

(٤) الرُّوم : ٢٥ .

(٥) الأعراف : ٢٥ .

(٦) أعربها شعلة خبر المبتدأ (تخرجون) . ينظر : شرح شعلة : ٢٣٨ .

، وتكون (الباء) للتّعدية والاستعانة ، أي : اعكس بهما الحركتين ، حركتي كلمة (تُخرجون) ، ويجوز أن يكون (بفتحة) صفة لمصدر محذوف [١] ، وكذلك مع الزُّخرف ؛ أي : اعكس (تُخرجون) عكسًا ملتبسًا كائنًا مع كلمة الزُّخرف . كذا قدَّره أبو عبد اللّه [٢] ولم يذكر غيرَه) ، وما قدّمته أظهر ، وقد تقدَّم شرح (العكس) .

قوله : (وَأُولَى الرُّومِ) عطف على الزُّخرف بِحَذف المضاف ، أي : مع حرف الزُّخرف ، ومع أُولى الرُّوم .

قوله : (شَافِيهِ) مبتدأ ، والضَّمير يعود على (يُخرجون) الَّذي وقع فيه عكس الحركتين ، وهو مراد أبي عبد الله بقوله [٣] : « يعود على المعكوس » . و (مُثِّلَ) جملة فعليّة في محلّ الخبر ، ومعنى (مُثِّلَ) : أُحضر [٤] ، وهو مبنيّ للمفعول ، من قولك : « مُثِّل بين يديه » أي : حَضَرَ ، وأشار بذلك إلى أَنَّ قارئه شَفَى وأوضح ما قرأ به حيثُ حضر عند العلماء ، وأخذ عنهم رواية ودراية [٥] ، فلذلك حصل الشِّفاء .

[٦٨٣] بِخُلْفٍ مَضَى فِي الرُّومِ لاَ ۞ رِضًا وَلِبَاسُ الرَّفْعُ فِي حَقِّ

قوله : (بِخُلْفٍ) حال من الضَّمير في (شَافِيهِ) [٦] ؛ لأَنَّهُ مفعول به في الأصل ، والتَّقدير : شافي المعكوس مثل : حال كون المعكوس كائنًا بخُلفٍ ، أو ملتبسًا بخُلفٍ ، والميم

(١) ينظر : شرح الجعبري : ٩٨٧/٣ ، والجوهر النَّضيد : ٢٧٠ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة : ٤٣٥/٢ .

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة : ٤٣٥/٢ .

(٤) مَثَّلْت له كذا تمثيلاً : إذا صوّرت له مثاله بالكتابة وغيرها . الصّحاح : [مثل] ١٨١٦/٥ ، والدرّة الفريدة : ٦٠٤/٢ .

(٥) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٤٣٥/٢ .

(٦) كلمة « شافيه » من البيت السَّابق لهذا البيت .

في (مَضَى) رمزٌ لابن ذكوان ، فاقتضى ذلك أَنَّ الأخوين لا خلاف عنهما في الكلمات الثَّلاث ، وأنَّ ابن ذكوان عنه خلاف في (أُولى الرُّوم) فقط دون الكلمتين اللّتين في الزُّخرف والأعراف ، وأشار بـ (الخُلف) المذكور إلى ما رواه الدَّاني [1] عن الفارسي [2] عن النَّقَّاش [3] عن الأخفش [4] ، وكذلك (تُخرجون) في الرُّوم تلاوة ، ولم يرو ذلك من غير هذا الطّريق ، ثُمَّ أخبر عن الأخوين ، وقد رمز لهما بـ (الفاء والرَّاء) من قوله : (فِي رِضَى) أَنَّهُمَا قرآ في الجاثية : ﴿ فَالْيَوْمَ لا يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [5] بفتح الياء ، وضمّ الرَّاء على ما سُمّي فاعله على ما لفظ به . قال أبو عبد الله [6] : « وقيَّده من عكس الحركات أيضًا » يعني الحركتين ، وهما الضمّة والفتحة ينعكسان ، فتُقدَّمُ الفتحة

(١) لم يذكر الدَّاني الفارسيّ ، وعبارته : « قال النَّقَّاش عن الأخفش » . انظر : التَّيسير : ١٦٦ .

(٢) هو : عبد العزيز بن جعفر بن محمَّد بن إسحاق بن محمَّد بن خُواستي ، أبو القاسم الفارسي ، ويُعرف بابن أبي غسَّان . مقرئ نحوي شيخ صدوق ، قرأ على النقَّاش وغيره ، وعليه قرأ الدّانيّ . مات سنة : ٤١٣ هـ . طبقات القرّاء : ٣٨٣/١ ، وغاية النِّهاية : ٣٩٢/١ .

(٣) هو : محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد ، أبو بكر النقَّاش الموصلي ، نزيل بغداد ، الإمام العلم ، مقرئ مفسِّر ، أخذ القراءة عرضًا عن هارون بن موسى الأخفش القارئ وغيره . وأخذ القراءة عنه عرضًا ابن مهران وغيره . توفيّ سنة : ٣٨١ هـ .
انظر : ترجمته في طبقات القرَّاء : ٣١١/١ ، وغاية النِّهاية : ١١٩/٢ .

(٤) هو : هارون بن موسى بن شريك ، أبو عبد اللّه الأخفش الدِّمشقيّ ، مقرئ مصدَّر ثقة ، نحوي ، شيخ القرَّاء بدمشق ، يُعرف بأخفش باب الجابية . قرأ على ابن ذكوان ، وروى القراءة عنه : ابن الأخرم ، والنَّقَّاش وغيرهما . توفيّ سنة : ٢٩٢ هـ .
انظر : طبقات القرَّاء : ٢٦٥/١ ، وغاية النِّهاية : ٣٤٧/٢ .

(٥) الجاثية : ٣٥ .

(٦) اللآلئ الفريدة : ٤٣٤/٢ .

وتتأخّر الضمّة كما تقدّم .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء من (في) وهو حمزة ، وبكلمة (حَقٍّ) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، وبالنُّون من (نَهْشَل) وهو عاصم أنَّهُم قرءوا : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ [١] بالرَّفع ، فتعيَّن لغيرهم [٢] نصبه .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءة الأخوين [٣] ما في الجاثية مبنيًّا للفاعل : أَنَّهُ الأصل ، وأنَّهُ أبلغ من حيثُ إنَّهُ نسب عدم الخروج إليهم ؛ ليكون أبلغ في قدرة الله .

والوجه في بنائه للمفعول مناسبتُه لما بعده في قوله : ﴿ وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [٤] فإنَّه مبنيّ للمفعول .

وأَمَّا رفع ﴿ لِبَاسُ ﴾ فمن أوجهٍ [٥] :

أحدها : أَنَّهُ مبتدأ ، وفي خبره / وجهان :

أحدهما : الجملة من قوله : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [٦] واسم الإشارة [يكون] [١] رابطًا

١/٢١١

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) بالنَّصب قرأ نافع وابن عامر والكسائي . يُنظر السَّبعة : ٢٨٠ ، والتَّذكرة : ٤١٧/٢ ، والتَّجريد : ٣٣٤ ، والنَّشر : ٢٦٨/٢ .

(٣) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٢٨٠ ، والمفيد في شرح القصيد : ٤٧١ .

(٤) الجاثية : ٣٥ .

(٥) ينظر : معاني الزجّاج : ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ١٢٠/٢ .

(٦) الأعراف : ٢٦ .

كالضَّمير [٢] .

والثّاني : أَنَّ الخبر ﴿ خَيْرٌ ﴾ وفي ﴿ ذَلِكَ ﴾ حينئذٍ أوجه :

أحدها : أَنَّهُ صفةُ المبتدأ ، أو بدل منه ، أو عطف بيان ، أو فصلٌ كما يقع الضَّمير فصلاً ، وهو فاسد [٣] .

والثّاني : أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف ، أي : وهو لباس التَّقوى ، ويكون (هو) ضميرًا (لِلباس) الموارِي للسوءة ، وسمَّاه (لباسُ التَّقوى) [٤] ؛ لستره ما كشْفُه حرام ، ولذلك قال : ﴿ خَيْرٌ ﴾ أي خيرٌ من الرّيش المتجمَّلِ به ، أو هو خيرٌ في نفس الأمر ، ورجَّح أبو شامة [٥] كونَه مبتدأً بقراءة النَّصب ، فإِنَّها تقتضي المغايرة بين اللِّباسين كما سيأتي .

وأَمَّا نصبه فطعفٌ على (لباسًا) أي : أَنزل عليكم لباسًا ساترًا ، و لباس التَّقوى . استعار للتَّقوى لباسًا ، كما استعار للجوع والخوف لباسًا [٦] ، ثُمَّ أشار إليه بأَنَّهُ خيرٌ ، أي ممّا تقدَّم ، أو المجموع خيرٌ في نفسه ، أو خير من عدمه ، كقوله : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها السِّياق .

(٢) في الأصل : الضَّمير ، والصَّواب ما أثبتّه .

قال أبو حيَّان : « والرَّابط هنا اسم الإشارة ، وهو أحد الرّوابط الخمس المتّفق عليها في ربط الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ إذا لم يكن إيّاه » . البحر المحيط : ٥/٣١ ، والدّرّ المصون : ٥/٢٨٨ .

ولمعرفة بقيّة الرّوابط ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٥ . ٣٤٦ ، وشرح المفصَّل لابن يعيش : ١/٩١ ، ٩٢ ، والارتشاف : ٣/١١١٥ . ١١٢٠ ، والهمع : ٢/١٨ . ٢٠ .

(٣) لأنَّهُ إذا اعتُبر « ذلك » فصلاً لم يكن على قوله دلالة . انظر : الحُجَّة للفارسي : ٢/٢٣٤ .

(٤) ﴿ لِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ قيل في التّفسير : هو الخشوع ، والوقار ، وحسن السَّمت . الهداية : ٤/٢٣٣٠ .

(٥) انظر : إبراز المعاني : ٣/١٦٦ .

(٦) قال تعالى : ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾ [النَّحل : ١١٢] .

وَأَطْهَرُ ﴾ [١] .

* * *

قوله : (مَضَى) جملة فعليّة ، والفاعل ضمير (خلف) والجملة صفة له ، أي : بِخُلْفٍ ماضٍ ، ومعنى مضيّه : استقراره ، وأنَّهُ اشتهر أمره ومضى نقل الرّواة له . و (فِي الرُّومِ) مُتعلِّق به ، والميم . كما تقدَّم . رمزٌ لابن ذكوان . قال أبو شامة [٢] : « ولو لم يرمز لكان ذلك معلومًا ؛ لأَنَّ ذكره (الخُلف) مهما أطلقه بعد رمزين ، أو أكثر رجع إلى آخر رمزٍ . هذه عادته ، ولكنّه اضطر هُنا إلى كلمةٍ يتّزن بها البيت ، فلو أتى بغير ما أوّله ميمٌ ؛ لأوهم رمزًا لغير ابن ذكوان ، فكان رمز الميم أولى ، ولأنّ فيه زيادة بيان ، ويجوز أن يقال : هذا الموضع لا نظير له ؛ فإِنَّ المواضع الَّتي يطلق فيها (الخُلف) بعد رمز متعدّد يكون (الخُلف) فيها راجعًا إلى الحرف المرموز له ، وهنا رجع (الخُلف) إلى بعض المذكور ، وهو موضع واحد من ثلاثة ، فلو قال : (بخلف) الَّذي في الرُّوم لظُنّ أَنَّ الخُلف فيه للجميع ، وأنَّ الموضعين الآخرين [٣] لا خُلف فيهما للجميع ، فأزال الوهم بالرّمز » . قلت : قوله : « لظُنّ أَنَّ الخلف ... إلخ » فيه نظرٌ ؛ إذ من عادته أَنَّهُ إذا كان الخلاف لجميع من رمز له أن يقول [٤] : (بخلفهما : بخلفهم) وإذا كان للآخِرِ فقط : إمَّا أن يطلق من غير إضافة فينصرف إلى أقرب مذكور ، وإمَّا أن يضيف لضميره ، وأيضًا : فإنَّه كان يمكنه أن يقول :

---

(١) المجادلة : ١٢ .

(٢) انظر : إبراز المعاني : ٣/١٦٥ .

(٣) في الأصل : الأخيرين ، ولعلّه تحريف ، وصوابه ما أثبت ؛ لأَنَّ الموضعين اللذين قصدهما : أحدهما قبل الرُّوم في الأعراف ، والآخر بعد الرُّوم في الزُّخرف ، فليس ثمّة ترتيب حتَّى يقول : الأخيرين .

(٤) كقوله في البيت رقم : (١٦٤) من باب هاء الكناية : بِخُلْفِهِمَا وَالقَصْرَ فَاذْكُرْهُ نَوفَلاَ .
وقوله في البيت رقم (٢٨٤) من باب حروف قربت مخارجها : وفِي ارْكَبْ هُدَى بَرٍّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ .

يُخْلف له في الرُّوم ، أي : لابن ذكوان ، فقد أتى بغير الميم ، ولم يوهِمْ ما ذكَر .

وقوله : (فِي الرُّومِ) أي : في حرف الرُّوم ، وهو الأَوَّل كما تقدَّم .

قوله : (لاَ يَخْرُجُونَ) كائنٌ في (رِضًى) أي : رضى العلماء به ؛ لثبوته من الطُّرق المتواترة ، ولصحّة معناه ، وفيه معنى حسنٌ ، وهو أَنَّ الكفّار وإن خرجوا من بعض دركات النّار ، فلا يُخرجون في أمرٍ مَرْضِيٍّ ، بل يُخرجون من عذابٍ إلى أشدّ منه ، وما أحسن ما اتّفق له هذا .

وقوله : (لاَ يَخْرُجُونَ) مُلْبِسٌ بالَّذي في سورة الحشر ، وهو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [(١)] وليس في فتح يائه خلاف ، فكان ينبغي أن ينبّه عليه ، وكأنَّه استغني عن ذلك بشهرة الخلاف ، والله أعلم .

قوله : (وَلِبَاسُ) مبتدأ ، و (الرَّفْعُ) مبتدأ ثانٍ ، و (فِي حَقِّ) خبر الثَّاني ، والجملة خبر الأَوَّل ، والعائد إمَّا محذوف ، أي : الرَّفع فيه ، وإمَّا منوبٌ عنه بـ (أل) عند من يراه [(٢)] ، أي : ولباس رفعه كائنٌ في حقٍّ ، وقد أحال أبو شامة [(١)] إعراب قوله :

---

(١) الحشر : ١٢ .

(٢) أجاز الكوفيون نيابة (أل) عن الضَّمير المضاف إليه ، وعليه كثيرٌ من المتأخّرين ، وخرَّجوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [النَّازعات : ٤١] . ومررت برجل حسنِ الوجهُ . أي : مأواه ، ووجهه . والمانعون يقدِّرون : هي المأوى له ، والوجه منه . انظر : مغني اللَّبيب : ١/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، وائتلاف النّصرة : ١٥٧ .
وقد ردَّ المصنِّف رأي الكوفيين عند حديثه عن « أل » في كلمة « الأنهار » من قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ [البقرة : ٢٥] إذ جوّز الزَّمخشريّ فيها أن تكون عوضًا عن « أل » ، فقال معقّبًا عليه : « وهذا ليس مذهب البصريين ، بل قاله بعض الكوفيين ، وهو مردودٌ بأَنَّهُ لو كانت « أل » عوضًا من الضَّمير لما جُمع بينهما ، قال النَّابغة :

رَحِيبٌ قِطابُ الجَيبِ منها رفيقةٌ ۞ بِجَسِّ النَّدامى بَضَّةُ المُتَجرِّدِ

(وَلِبَاسُ الرَّفْعُ) على إعرابه قوله : (والمَيْتَةُ الخِفُّ خُوِّلاَ) [٢] وقد تقدَّم [٣] ، وتقدَّم أيضًا تفسير قوله : (في حَقِّ نَهْشَلاَ) في سورة النِّساء [٤] ، ومعناه هُنا : أن يتسلّى بذلك الضُّعفاء من المتّقين العاجزين عن لباس زينة الدُّنيا .

[٦٨٤] وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلاَ يَعْلَمُونَ قُلْ ❁ لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي وَيُفْتَحُ شَمْلَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالألف من (أَصْل) وهو نافع أنَّهُ قرأ : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [٥] برفع (خَالِصَةٌ) واستفدنا الرّفع من لفظه بها مرفوعة ، فهو من باب الاستغناء باللّفظ عن القيد ، فكان إطلاقه لها من غير قيدٍ دليلاً على أَنَّهُ أراد الرَّفع ، وفُهِم أنَّ الباقين [٦] ينصِبونها .

ثُمَّ أمر أن يقال : لشعبة [٧] ، وهو أبو بكر [٨] عن عاصم ﴿ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ

فقال : الجيب منها » . الدّرّ المصون : ٢١٥/١ .

(١) إبراز المعاني : ١٦٦/٣ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٥٠) « فرش سورة آل عمران » ، وإبراز المعاني : ١٣/٣ .

(٣) انظر : العقد النَّضيد (خ) : ١١٧/٢/ب « فرش سورة آل عمران » .

(٤) انظر : العقد النَّضيد (خ) : ١٥٩/٢/ب « فرش سورة النِّساء » .

(٥) الأعراف : ٣٢ .

(٦) انظر : السَّبعة : ٢٨٠ ، والتَّذكرة : ٤١٨/٢ ، والتَّيسير : ٢٨٧ ، والعنوان : ١٨٨ .

(٧) انظر : السَّبعة : ٢٨٠ ، والغاية : ٧٩ ، والتَّيسير : ٢٨٧ ، والنَّشر : ٢٦٩/٢ .

(٨) وهو : أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي ، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً ، وأصحّها شعبة ، قرأ القرآن ثلاث مرَّات وجوّده على عاصم ، توفّي سنة ثلاث وتسعين ومئة .
تنظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ١٥١/١ ، والعقد النَّضيد (ط) : ١٢٦/١ ، وغاية النِّهاية : ٣٢٥/١ .

لا يَعْلَمُونَ ﴾ [1] بالغيب في (تعلمون) ودلَّ ذلك على إطلاقه من غير قيدٍ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَمْلَلاً) وهما الأخوان أَنَّهُمَا قرآ [2]﴿ لا يُفَتْحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ﴾ [3] بالياء من تحت ، وهو تذكير الفعل المسند للأبواب ، ودلَّ على التَّذكير إطلاقه له أيضًا من غير قيدٍ ، وقد تقدَّم في الخطبة أَنَّ هذا البيت جمع المسائل الثَّلاث في قوله [4] :

وَفِي الرَّفْعِ والتَّذْكِيرِ وَالغَيْبِ ۞ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ

فعلمنا رفعَ (خَالِصَةٌ) ، وغيب (تعلمون) ، وتذكير (تفتح) من إطلاقه ، وفهمنا أَنَّ الباقين يقرءون (خالصةً) بالنَّصب ، و (يعلمون) بالخطاب ، و (تُفَتَّحُ) بالتأنيث على ما تقرّر غير مرّة ، وقد تقدَّم شرح البيت في الخطبة ، وفيه مباحث حسنة ، فعليك به [5] .

۞ ۞ ۞

وأَمَّا رفع (خالصة) فمن وجهين [6] :

أحدهما : أَنَّها خبر المبتدأ ، وهو ﴿ هِيَ ﴾ و ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ و ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ كلاهما متعلّقة بـ ﴿ خَالِصَة ﴾ ، و ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ متعلِّق بـ

(١) الأعراف : ٣٨ .

(٢) انظر : السَّبعة : ٢٨٠ ، والتَّذكرة : ٤١٨/٢ ، والتَّيسير : ٢٨٧ ، والتَّجريد : ٣٣٥ .

(٣) الأعراف : ٤٠ .

(٤) متن الشَّاطبيّة ، البيت رقم : (٦٣) « مقدِّمة النَّظم » .

(٥) انظر : العقد النَّضيد (ط) : ٢٣٤/١ . ٢٣٨ .

(٦) ينظر : التِّبيان : ٣٧٣/١ ، وشرح الجعبري : ٩٩٨/٣ .

﴿ ءَامَنُوا ﴾ ، والمعنى : قل الطيّبات خالصة للمؤمنين في الدُّنيا يوم القيامة ، أي : تخلص في يوم القيامة لمن آمن في الدُّنيا ، وإن كانت مُشْتَرَكًا بينهم وبين الكفّار في الدُّنيا ، وقيل : خالصة يوم القيامة لهم ، أي : لا يعاقبون عليها .

الثَّاني : أن يكون خبرًا ثانيًا [(١)] لـ ﴿ هِيَ ﴾ والخبر الأَوَّل ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ وهذا قول الزجَّاج [(٢)] ، واستحسنه أبو عليّ [(٣)] ، و ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ يجوز أن يتعلّق بما تعلَّق به الجارّ ، أو بـ ﴿ ءَامَنُوا ﴾ كما مرَّ في الوجه الأَوَّل ، و ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ متعلِّق بـ ﴿ خَالِصَةً ﴾ كما تقدَّم في الوجه قبله ، والتَّقدير : قل الطيّبات مستقرّة للذين آمنوا في الحياة الدُّنيا ، وهي خالصة لهم يوم القيامة ، وإن كانوا في الدُّنيا يشاركهم الكفّار فيها .

وأَمَّا النَّصب فمن وجه واحد [(٤)] ، وهو : الحال ، والتَّقدير : قل هي مستقرّة للمؤمنين في الدُّنيا حال كونهم مُقدّرًا خلوصُها لهم يوم القيامة ، والجار والظَّرف على ما تقدّم فيهما ، وجوّز الفارسيّ [(٥)] ومكيّ [(٦)] أن يتعلّق / ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ أي : من حَرَّمَ في الدُّنيا زينة الله ، وجوَّز أيضًا أن يتعلّق بالطيّبات ، وجوّز أبو عليّ [(٧)] وحده أن يتعلَّق بالرِّزق ، ومنعه مكيّ [(١)] ؛ للفصل بين الصِّلة ومعمولها بأجنبيّ ، وأُجيب عنه وعن

١/٢١٢أ

---

(١) كقولك : هذا حُلوٌ حامضٌ .

(٢) معاني القرآن له : ٢/٣٦٨ .

(٣) انظر : الحُجَّة للفارسي : ٢/٢٣٥ .

(٤) ينظر : علل القراءات : ١/٢١٦ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٦٠٧ .

(٥) انظر : الحُجَّة للفارسي : ٢/٢٣٥ .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن : ١/٣٢٥ . ٣٢٦ .

(٧) انظر : الحُجَّة للفارسي : ٢/٢٣٥ .

(١) المشكل : ١/٣٢٦ .

تعلّقه بالرِّزق بأنَّ فيها تأكيدًا وتشديدًا للصّلة ، وفي الآية الكريمة كلامٌ أتقنتُه في (الدُّرّ المصون) [(١)] .

وأمَّا الغيب في قوله : ﴿ وَلَكِن لا يَعْلَمُونَ ﴾ مراعاةٌ للفظ (كُلّ) والخطاب مراعاةٌ لمعناه [(٢)] ؛ إذ التَّقدير : لكلّكم ضِعفٌ ، وأمَّا التَّذكير والتأنيث في الفعل فلإسناده إلى جمع تكسير ، وقد مرَّ له نظائر [(٣)] ، وبقي في هذا الحرف قراءة أخرى ستأتي في البيت بعد هذا .

* * *

قوله : (وَخَالِصَةٌ) مبتدأ ، و (أَصْلٌ) خبره ، وما أحسن ما نبّه هُنا بقوله : (أَصْلٌ) على مراد الآية الكريمة ، وذلك أَنَّ الطيّبات خَلْقٌ للمؤمنين بطريق الأصالة في الدُّنيا والآخرة ، وإنَّما شاركهم الكفّار فيها في الدُّنيا على سبيل التَّبعيّة لا الأصالة .

قوله : (وَلاَ يَعْلَمُونَ) يجوز أن يكون مفعولاً مقدَّمًا لـ (قُلْ) على أَنَّهُ بمعنى : اقرأ واتْلُ ، والجارَّان بعده متعلّقان به ، والتَّقدير : واقرأ لفظ (لاَ يَعْلَمُونَ) في الثَّاني لشعبة ، ويجوز أن يكون (لاَ يَعْلَمُونَ) مبتدأ ، وخبره لشعبة ، والجارّ متعلّقٌ بما تعلّق به الخبر ، والتَّقدير : وقل (لاَ يَعْلَمُونَ) كائن لشعبة في الثَّاني ، وهذه الجملة محكيّة بالقول .

---

(١) الدُّرّ المصون : ٥/٣٠١ . ٣٠٦ .

(٢) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٢٨١ ، وشرح الهداية : ٤٨٩ .

(٣) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والعقد النَّضيد (خ) : ٢/١٥٦/ب « فرش سورة النِّساء » .

وقوله : (فِي الثَّانِي) تقييدًا [1] لقوله : (لاَ يَعْلَمُونَ) وتحرّز به من الأَوَّل الواقع بعد (خَالِصَة) وهو قوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ [2] فإنَّه بالخطاب ، وذلك ظاهرٌ لأجل قوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا ﴾ ، وإنَّما قُلْتُ : الواقع بعد (خالِصة) تنبيهًا على أَنَّ لفظًا آخر قبل (خالِصة) وهو قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ [3] فإنَّه بالخطاب أيضًا بلا خلاف لما تقدّم ، لكنّه لما تعدّاه ، وذكر (خالِصة) عُلم أَنَّهُ ليس فيه خلاف ، فصار (ولكن لا يعلمون) ثانيًا ؛ لقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ ؛ لورودهما بعد (خالصة) المختلف فيها ، وقد ذكر أبو شامة ما قلته اعتراضًا وجوابًا ، فقال [4] : « فإن قلت : هلاَّ قال في الثّالث : فإنَّ قبل هذين الموضعين ثالثًا [5] ، وهو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ [6] وهو أيضًا بالخطاب بلا خلاف ، قلتُ : أراد الثَّاني بعد كلمة خالصة الَّتي ذكر الخِلافَ فيها ، ولم يحتج إلى الاحتراز عمَّا تقدَّم خالصة ، فإنَّ ذلك يُعلم أَنَّهُ لا خلاف فيه ؛ لأَنَّهُ تعدّاه ، ولو كان فيه خلاف لذكره قبل (خالصة) ، هذا غالب نظمه ، وإن كان في بعض المواضع يقدّم حرفًا على حرف ، على ما يواتيه في النَّظم ، ولكن الأصل ما ذكرناه ، ونظير ما فعله هُنا : ما يأتي في سورة يونس من قوله : (وذاك هو الثَّاني) [1] ، يعني لفظ (نُنجي) بعد (نجعل) ، وهو

---

(١) نصبها على اعتبار أَنَّها مفعول لأجله .
(٢) الأعراف : ٣٣ .
(٣) الأعراف : ٢٨ .
(٤) إبراز المعاني : ١٦٨/٣ .
(٥) في الأصل : بالتاء ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه من نَصِّ أبي شامة في إبراز المعاني : ١٦٨/٣ .
(٦) الأعراف : ٢٨ .
(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٥٤) « من فرش سورة يونس » .

ثالثٌ إن ضممت إليه آخر قبل (نجعل) على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى ، والدَّليل على أَنَّه يُراعي ترتيب الحروف ، ولا يحتاج إلى أن يحترز عن السَّابق قوله / في سورة المؤمنين : (صلاتهم شافٍ) [١] ، أراد الَّتي بعد (أماناتهم) ولم يحترز عن قوله : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [٢] ؛ لأَنَّها سبقت ذكر (أماناتهم) ، قال : وهذه مواضع حسنة لطيفة يحتاج من يروم فهم هذا النَّظم إلى أن ينظر فيها ، ولو أَنَّهُ قال : وخالصةٌ أصلٌ ، وشعبة يعلمون بعد ، (وَلكِن لاَ) لما احتاج إلى ذكر ثانٍ ولا ثالث » .

٢١٢/ب

قُلْتُ : لو لم يقيّد المصنِّف هذا الحرف أَلْبَتَّة لم يتوهّم جريان الخلاف في غيره أَلْبَتَّة ؛ لأَنَّ قبل كلّ منهما خطابٌ يمنع الغيبة ممّا بعده ، وهو : ﴿ أَتَقُولُونَ ﴾ و ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ فكيف يتوهّم أحدٌ أن يقرأ بعده (يعلمون) بالغيبة .

قوله : (وَيُفْتَحُ) مبتدأ ، أي : ولفظ (يفتح) بالتَّذكير ، و (شَمْلَلاَ) جملة فعليّة من فعل وفاعل خبر المبتدأ ، وشملل [٣] : أَسْرَعَ وخَفَّ ، يشير إلى خفّة التَّذكير .

ثُمَّ ذكر القراءة الثَّانية في : (يفتح) ، فقال :

[٦٨٥] وَخَفِّفْ شَفَا حُكْمًا وَمَا الْوَاوَ دَعْ ۞ وَحَيْثُ نَعَمْ بِالْكَسْرِ فِي الْعَيْنِ

أمر بتخفيف : ﴿ يُفْتَحُ ﴾ [١] ، ولا يليق أن يخفّف منه إلاّ العين ، لمن رمز له بالشِّين من (شَفَا) وهما الأخوان ، وبالحاء من (حُكْمًا) وهو أبو عمرو ، ففُهم أنَّ الباقين

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٩٠٣) « أَوَّل فرش سورة المؤمنون » .
(٢) المؤمنون : ٢ .
(٣) انظر : اللِّسان ، مادَّة [شمل] ٣٧١/١١ .

(١) الأعراف : ٤٠ .

يشدِّدون التَّاء ، فأبو عمرو وافقهما في التَّخفيف دون التَّذكير ، وتحصَّل في هذا الحرف ثلاث قراءات [١] : التَّذكير والتَّخفيف للأخوين ، التأنيث والتَّخفيف لأبي عمرو ، والتأنيث والتَّشديد للباقين .

ثُمَّ أمر بترك الواو من قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ [٢] لمن رمز له بالكاف من (كَفى) وهو ابن عامر ، فتعيَّن للباقين إثباتها [٣] ، فهو من باب الحذف والإثبات .

ثُمَّ أخبر أَنَّ الكسائي قرأ (نَعِم) بكسر العين حيثُ وقع [٤] نحو : ﴿ قَالُوا نَعَمْ ﴾ [٥] ، فتعيَّن للباقين القراءة بفتحها [٦] .

* * *

والوجه في التَّثقيل والتَّخفيف أَنَّهُمَا لغتان [٧] ، وقد تقدَّم إيضاحهما في سورة الأنعام [١] ، والوجه في إسقاط الواو موافقة المصحف ، فإنَّها لم تُرسم في مصاحف الشَّام ، والجملة

---

(١) ينظر : السَّبعة : ٢٨٠ ، والمنتهى : ٣٨٣ ، والتَّيسير : ٢٨٧ ، والإتحاف : ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٢) الأعراف : ٤٣ .

(٣) انظر : السَّبعة : ٢٨٠ ، والغاية : ٧٩ ، والتَّيسير : ٢٨٨ ، والنَّشر : ٢/٢٦٩ .

(٤) الأعراف : ٤٤ ، والأعراف : ١١٤ ، والأنفال : ٤٠ ، والكهف : ٣١ ، والشُّعراء : ٤٢ ، والعنكبوت : ٥٨ ، والصَّافَّات : ١٨ ، و ص : ٣٠ ، و ص : ٤٤ .

(٥) الأعراف : ٤٤ .

(٦) انظر : السَّبعة : ٢٨١ ، والتَّذكرة : ٢/٤١٩ ، والتَّيسير : ٢٨٨ ، والإقناع : ٣٢٣ .

(٧) ينظر : معاني الزجّاج : ٢/٣٧٦ ، وعلل القراءات : ١/٢١٨ .

(١) ذكر الشَّارح أَنَّ التَّخفيف هو الأصل ، وأنَّهُ صالحٌ للتَّكثير ، وذكر أَنَّ التَّشديد والتَّخفيف لغتان بمعنى واحد . انظر : العقد النَّضيد (خ) : ٢/١٨٢/ب « فرش سورة الأنعام » .

حينئذٍ موضِّحة للجملة قبلها ، وقراءة الباقين موافقة لمصاحفهم [(١)] .

ووجه إثباتها : أنَّها عُطِفَ بها جملة على أخرى ، وهذه الآية نظير ما تقدَّم في البقرة من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ [(٢)] ، وقال أبو شامة [(٣)] : « وسقوطها للاستئناف ، أو للاستغناء عنها ، وإليه الإشارة بقوله (كَفى) ، قال أبو عليّ [(٤)] : لأَنَّ الجملة ملتبسة [(٥)] بما قبلها ، فأغنى التباسها به عن حرف العطف ، قال : ومثل ذلك قوله : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [(٦)] فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأخرى » .

وأَمَّا (نَعَمْ) بالفتح والكسر : فلغتان مشهورتان [(٧)] ، والفتح أشهر ، وبعضهم يكسِر النُّون مع كسر العين إتْباعًا ، وبعضهم يُبْدِل عينها حاءً [(٨)] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَخَفِّفْ) : جملة أمريَّة مفعولها محذوف ؛ لفهم المعنى ؛ أي : خفّف (التَّاء)

---

(١) ينظر : المصاحف : ٤٥ ، والمقنع : ١٢٣ .
(٢) البقرة : ١١٦ .
(٣) إبراز المعاني : ١٦٩/٣ .
(٤) الحُجَّة للفارسي : ٣٦٩/١ .
(٥) أي متعلّقة بما قبلها في المعنى ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٤] .
(٦) الكهف : ٢٢ .
(٧) كسر العين لغة كنانة وهذيل ، والفتح لغة سائر العرب . انظر : الإتحاف : ٢٨٣ ، ولغة هذيل : ٤١ . وعزاه ابن منظور لقريش ، انظر : اللِّسان ، مادّة [نعم] ٥٨٩/١٢ . ولم يحكِ سيبويه غير الفتح . ينظر : الكتاب : ٢٣٤/٤ .
(٨) عن النضر بن شميل أَنَّ « نحم » بالحاء ، لغة ناسٍ من العرب . انظر : المفصَّل : ٣٧٠ .

الَّتي هي عين (يفتح) .

قوله : (شَفَا) : جملة فعليّة فاعلها ضمير عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ، وهو (خفّف) أي : شَفَى التَّخفيفُ ، ومفعوله مقدّر ؛ أي : من قرأ به ورواه / و (حُكْمًا) : تمييز ، ويجوز أن ينتصب (حُكْمًا) على المفعول به مجازًا ؛ أي : إنَّ التَّخفيف شَفَى الحكمَ بثبوته وصحّته ، ويجوز أن ينتصب حالاً على حذف مضاف ، أي : ذا حكمٍ ، أو يجعل نفس الحكم مبالغة ، وجيء بهذه الجملة للثناء على التَّخفيف .

١/٢١٣

قوله : (وَمَا) في محلّ مبتدأ ، وهو لفظ من القرآن ، و (الْوَاوَ) مفعول مقدَّم لـ (دَعْ) ، والجملة الأمريّة في محلّ رفع خبر المبتدأ ، والعائد مقدّر ، أي : هذا اللّفظ تُركَ الواوُ منه ، أو لقوم (أل) مقامه عند الكوفيين .

قوله : (كَفى) جملة من فعل وفاعل ، فاعلُها ضمير يعود على التَّرك المفهوم من (دَعْ) أي : كفى ترك الواو منه ؛ لأنَّهُ مستغنٍ عنها كما تقدَّم ، والجملة من (كَفى) مستأنفة كالتَّعليل ؛ لسقوط العاطف كما عرفتَه .

قوله : (وَحَيْثُ) ظرفُ مكان مضافٌ إمَّا لجملة فعليَّةٍ حُذف فعلها وبقي فاعلها ، والتَّقدير : وحيث جاء (نَعَمْ) رتِّل بالكسر في العين ، وإمَّا لجملة اسميّة حُذف خبرها ؛ لفهم المعنى ، والتَّقدير : وحيثُ لفظ (نَعَمْ) موجود في القرآن (رُتِّلَ) أي : قُرئ بالكسر في العين ، فالعامل في الظّرف على كلا التَّقديرين (رُتِّلَ) و (بِالْكَسْرِ) متعلِّق بـ (رُتِّلَ) ، و (فِي الْعَيْنِ) متعلّق بالكسر ، ومرفوع (رُتِّلَ) ضميرٌ عائدٌ على (نَعَمْ) .

[٦٨٦] وَأَنْ لَعْنَةُ التَّخْفِيفُ وَالرَّفْعُ نَصُّهُ ۞ سَمَا مَا خَلاَ الْبَزِّي وَفِي النُّورِ

أخبر عمَّن رمز له بالنُّون من (نَصُّهُ) وهوعاصم ، وبـ (سَمَا) وهم الحِرْمِيَّان [1] وأبو

---

(١) هما : نافع وابن كثير .

قال صاحب اللِّسان : « والنّسب في النَّاس إلى الحَرَم حِرْمِيّ ، بكسر الحاء وسكون الرَّاء . يقالُ : رجلٌ

عمرو إلاَّ البزيّ [١] ، أنَّهُم قرءوا [٢]﴿ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ [٣] بتخفيف (أَنْ) ورفع (لَعْنَةُ) في هذه السُّورة ، ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالهمزة من (أُوصِلَ) وهو نافع أنَّهُ قرأ كذلك في سورة النُّور ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ [٤] وإليه الإشارةُ بقوله : (وَفِي النُّورِ أُوصِلاَ) وفُهِمَ أَنَّ الباقين يثقّلون وينصبون في الموضعين [٥] .

❁ ❁ ❁

فمن خفَّف هذا احتمل وجهين : أظهرهما [٦] أنَّها مخفّفةٌ من الثّقيلة ، فيكون اسمها ضميرَ الشأن محذوفًا ، و (لَعْنَةُ) مبتدأ ، والجارّ خبره ، والجملة خبر (أَنْ) المخفَّفة .

والثّاني : أن تكون المفسِّرة ؛ لأَنَّ قبله ما هو بمعنى القول ، وأَمَّا في النُّور فليس فيه إلاَّ الوجه الأَوَّل ؛ لتعذّر التّفسيريَّة فيه ، وأَمَّا التَّشديد والنَّصب فعلى الأصل ، فـ (لَعْنَةُ) : اسمُ (أَنَّ) ، والخبر الجارُّ بعدها .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَأَنْ لَعْنَةُ) في محلّ رفع بالابتداء ، وهو لفظ القرآن ، و (التَّخْفِيفُ) يجوز

حِرْمِيّ ، فإذا كان غير النَّاس قالوا : ثوبٌ حَرَميّ » . اللّسان : [حرم] ١٢/١٢٠ .

(١) هو : الإمام أبو الحسن أحمد بن محمَّد بن عبد اللّه بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة المكي ، مقرئ أهل مكّة ومؤذّن المسجد الحرام ، من موالي بني مخزوم ، روى القراءة عن ابن كثير ، توفّي سنة : ٢٥٠ هـ .
يُنظر : طبقات القرّاء : ١/٢٠٠ ، والعقد النَّضيد (ط) : ١/١٠٦ ، وغاية النِّهاية : ١/١١٩ .

(٢) انظر القراءة في السَّبعة : ٢٨١ ، والغاية : ٧٩ ، والتَّيسير : ٢٨٨ ، والإتحاف : ٢٨٣ .

(٣) الأعراف : ٤٤ .

(٤) النُّور : ٧ .

(٥) السَّبعة : ٢٨١ . ٢٨٢ ، وتبصرة مكّي : ٢٨٤ ، والتَّيسير : ٣٨٢ ، والإقناع : ٣٥٣ .

(٦) ينظر : الحُجَّة للفارسي : ٢/٢٣٨ . ٢٣٩ ، والبحر : ٥/٥٦ ، والإتحاف : ٢٨٣ .

أن يكون مبتدأً ثانيًا ، و (الرَّفْعُ) عَطْفٌ عليه ، و (نَصُّهُ) مبتدأ ثالث [(١)] ، و (سَمَا) جملة فعليّة فاعلُهَا ضميرُ (نَصُّهُ) خبرٌ لنصّه ، ونصُّه وخبرُه خبر المبتدأ الثَّاني ، والمبتدأ الثَّاني وخبره خبر الأَوَّل ، والعائد إمَّا مقدّر ، وإمَّا منوبٌ عنه بـ (أل) والتَّقدير : لفظ (أَنْ لَعْنَةُ) التَّخفيفُ والرَّفعُ منه نصّهما سما ، وإنَّما أعاد الضَّمير من (نَصُّهُ) مفردًا ، وهو عائدٌ على اثنين ، إمَّا للحذف من أحدهما ما أُثبت للآخر ؛ أي : التَّخفيف نصّه سما ، والرَّفع نصّه سما ، وإمَّا لجريان الضَّمير مَجْرَى اسم الإشارة ، كقوله [(٢)] :

فيها خطوطٌ من سَوادٍ وبلَقْ

كأنَّهُ في الجِلدِ تَوليعُ الْبَهَقْ

أي : نصّ ذلك سما ، ويجوز أن يكون التَّخفيف / بدلاً من المبتدأ بدل اشتمال ، ولا بُدّ من عائد مقدّر ، أو قامت (أل) مقامه كما تقدَّم في الوجه قبله .

٢١٣/ب

قوله : (مَا خَلاَ الْبَزِّي) استثناء من مدلول (سَمَا) فبقي نافع وأبو عمرو بكمالهما وقُنبل [(١)] دون البزيّ ، و (الْبَزِّي) منصوب بـ (خَلاَ) ، وإنَّما سكَّن ياءه ضرورةً ، وهي

(١) قال ابن السرّاج : « وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ بعد مبتدأ ، وأخبار كثيرة بعد مبتدأ ، وهذه المبتدآت إذا كثّروها فإنَّما هي شيءٌ قاسه النّحويون ؛ ليتدرّب به المتعلّمون ، ولا أعرف له في كلام العرب نظيرًا » . الأصول : ٦٥/١ .

(٢) بيتان من [مشطور الرّجز] ، لرؤبة . وقد اعترض أبو عبيدة على رؤبة في قوله : « كأنَّهُ » ، فقال : « إن أردت الخطوط فقل : كأنَّها ، وإن أردت السَّواد والبلق فقل : كأنّهما ، فقال : أردت : كأنَّ ذاك . ويلك » . انظر : ديوان رؤبة : ١٠٤ ، ومجاز القرآن : ٤٤/١ ، ومجالس العلماء : ٢٧٧ ، والمحتسب : ١٥٤/٢ ، واللِّسان : [بهق] ٢٩/١٠ .

والبلق : سوادٌ وبياض . والبهق : دون البرص ، وهو بياض يعتري الجسد بخلاف لونه . انظر : اللِّسان : [بلق . بهق] ٢٥/١٠ ، ٢٩ .

(١) راوي ابن كثير ، وهو : محمَّد بن عبد الرَّحمن بن محمَّد بن خالد بن سعيد بن جُرجة المخزومي المكيّ ، يُكنى

في الأصل مشدَّدة [١] منصوبة ، والأكثر أن يكون (خَلاَ) بعد (مَا) فعلاً ، فينصب ما بعده فقط ، وجوّز الجَرْمي [٢] أن يُجَرَّ ما بعد خلا معتقدًا زيادة (مَا) ، وغيره يجعلها مصدريّة ، وفي إعراب مثل هذا كلام كثير مختصره : أَنَّ (مَا) هذه مصدريَّة ، وأنَّ المصدر المنسبك منها في محلّ الحال ، فتقدير : قام القوم ما خلا زيدًا : قاموا متجاوزين [٣] زيدًا .

قوله : (وَفِي النُّورِ) متعلّق بـ (أُوصِلَ) ، ومرفوع (أُوصِلَ) ضمير عائد على (الرَّفع والتَّخفيف) ، وإنَّما أفرد لما تقدّم في إفراد الضَّمير من (نَصُّهُ) والهمزة من (أُوصِلَ) رمز نافعٍ كما تقدّم .

[٦٨٧] وَيُغْشِي بِهَا وَالرَّعْدِ ثَقَّلَ ❁ وَوَالشَّمْسُ مَعْ عَطْفِ الثَّلاَثَةِ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (صُحْبَةٌ) وهم الأخوان ، وأبو بكر أنَّهُم قرءُوا [٤] ﴿ يُغَشِّي اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾ [١] بالتَّثقيل هُنا ، وفي سورة الرَّعد [٢] ، وفُهم أنَّ الباقين يخفّفون الحرف في

: أبا عُمر ، وقنبل لقب له ، وهو الرّجل الغليظ . توفّي سنة : ٢٩١ هـ .
ينظر : طبقات القرّاء : ٢٤٨/١ ، والعقد النَّضيد (ط) : ١٠٧/١ ، وغاية النِّهاية : ١٦٥/٢ .

(١) لأنَّها للنِّسبة .

(٢) قال ابن هشام في المغني : « زعم الجرمي والرّبعيّ والكسائيّ والفارسي وابن جنّيّ أَنَّهُ قد يجوز الجرّ على تقدير (ما) زائدة ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأَنَّ (ما) لا تُزاد قبل الجارّ والمجرور ، بل بعده ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوا بالسَّماع فهو من الشّذوذ بحيث لا يقاس عليه » . مغني اللّبيب : ٣١٥/٢ - ٣١٦ ، وينظر : الجرمي حياته وآراؤه النَّحويَّة : ٩١ .

(٣) المعروف أن يكون التَّقدير : قاموا خالين عن زيدٍ ، وتقدير « متجاوزين زيدًا » يكون لـ « قام القوم ما عدا زيدًا » . انظر : مغني اللّبيب : ٣١٥/٢ ، وحاشية الصبَّان : ١٦٤/٢ . وربما يكون سهوًا من النَّاسخ .

(٤) السَّبعة : ٢٨٢ ، والمبسوط : ١٨٠ - ١٨١ ، والتَّيسير : ٢٨٨ ، والعنوان : ١٨٩ .

(١) الأعراف : ٥٤ .

(٢) الرَّعد : ٣ .

٢١٣/ب

السُّورتين .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالكاف من (كَمَّلَ) وهو ابن عامر أَنَّهُ قرأ : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ [(١)] برفع الأربعة ، ودلَّ على أَنَّهُ لَفَظَ بها مرفوعةً ، إطلاقُه للفظها من غير قيد فهو من باب قوله : « وفي الرَّفع والتّذكير ... البيت » [(٢)] ، ويعني بـ (الثَّلاَثَةِ) القمر والنّجوم ومسخّرات ، والعطف لهما دَخَلَ في اثنين منها ، وسيأتي الاعتذار عنه ، وفُهِم منه أَنَّ الباقين ينصبون الأربعة [(٣)] .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءتي التَّثقيل والتَّخفيف أَنَّهُمَا لغتان بمعنى [(٤)] ، كأَنْزَلَ ونَزَّلَ ، أو أَنَّ المثقَّلة تفيد التَّكرير والتَّكثير ، والمخفَّفة محتملة ، فمن التَّخفيف قوله : ﴿ فَأَغْشَيْنَاهُمْ ﴾ [(٥)] ، ومن التَّشديد : ﴿ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى ﴾ [(٦)] .

❁ ❁ ❁

والوجه في رفع الأربعة [(١)] أَنَّ (الشّمس) مبتدأ وما بعده عُطف عليه ، ومسخّرات خبره ، وفي قراءة من نصب يحتمل أن تكون منصوبة عطفًا على مفعول (خلق) ،

---

(١) الأعراف : ٥٤ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٣) . « مقدّمة النَّظم » .

(٣) السَّبعة : ٢٨٣ ، والتَّذكرة : ٤١٩/٢ ، والتَّبصرة لمكيّ : ٢١٤ ، والتَّيسير : ٢٨٨ .

(٤) ويرى ابن خالويه أَنَّ التَّشديد أبلغ . الحجّة له : ١٥٦ ، وينظر : الكشف : ٤٦٤/١ ، ٤٦٥ .

(٥) يس : ٩ .

(٦) النَّجم : ٥٤ .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١٣١/٢ ، والفريد : ٦٨/٣ .

فينتصب (مسخّراتٍ) حالاً ، وأن تكون منصوبة بـ (جعل) مضمرة فينتصب (مسخَّرات) مفعولاً ثانيًا [١] .

* * *

قوله : (وَيُغْشِي) مفعول مقدّم لـ (ثَقَّلَ) و (بِهَا) يجوز أن يتعلّق بـ (ثَقَّلَ) ، والباء بمعنى : في ؛ أي : وثقّل صحبةٌ (يُغْشِي) في هذه السُّورة ، وجوَّز أبو عبد الله [٢] أن يكون (يُغْشِي) مبتدأً ، و (ثَقَّلَ صُحْبَةٌ) خبره ، والعائد محذوف ؛ أي : ثقّله ، وهذا مرجوح ، وقد قُرِئ [٣]﴿ أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [٤] برفع (حكم) ، ومثله [٥] :

وخالدٌ يَحْمَدُ سَاداتُنا ۞ بِالحقّ ....

قوله : (وَالرَّعْدِ) عطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارّ ، وهو مذهب

---

(١) ينظر : علل القراءات : ٢١٩/١ ، والمفيد في شرح القصيد : ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٤٤٤/٢ .

(٣) وقد قرأ بذلك ابن وثّاب والأعرج وأبو رجاء وأبو عبد الرَّحمن .
ينظر : المحتسب : ٢١٠/١ ـ ٢١١ ، ومختصر شواذّ القرآن : ٣٩ .

(٤) المائدة : ٥٠ .

(٥) من [السَّريع] ، وتكملته : بالحقّ لا يُحمدُ بالبَاطِل ، ويُنسب للأسود بن يعفر . وليس في ديوانه . ونسبه ابن عصفور في المقرب : ٨٤/١ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني : ٤٦/٦ ، ٢٨٠/٧ . وبلا نسبة في شرح الكافية الشّافية : ٣٤٨/١ ، ومغني اللَّبيب : ٣٥٢/٦ . والبيت في أوَّل القصيدة ، وقد روي بحذف الواو ، وذلك غير جائز عند الخليل ، ويستشهدون بهذا البيت ؛ لأنَّ (خالدًا) مرفوع ، كأنَّهُ لما ابتدئ به حُمل على الابتداء ، وإرادة الهاء ، كأنَّهُ قال : خالد يحمده ساداتنا . شرح أبيات المغني : ٤٦/٦ . والبيت استشهد به المصنِّف في الدُّرِّ المصون : ٧٦/٢ ، ٣٦٨ .

كوفيّ تقدَّم [١] الكلام فيه في قوله : ﴿ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ [٢] .

قوله : (وَوَالشَّمْسُ) الواو الأولى فاصلة ، والثَّانية من نفس التِّلاوة [٣] ، ويجوز في (والشمس) وجهان :

أحدهما : أنَّهُ مبتدأ ، و (كَمَّلَ) جملة فعليّة فاعلها / ضمير يعود على المبتدأ ، والتَّقدير : كمّل المعنى ؛ لأنَّهُ لم يحوج إلى تقدير شيء ، بخلاف النَّصب فإِنَّه يحوج إلى ذلك ، والجملة خبر المبتدأ ، ولا بُدّ من حذف مضاف ، أي : ورفع الشّمس مع ما عطف عليه كمَّل المعنى .

٢١٤/أ

والثّاني : أن يكون مفعولاً مقدّمًا لكمّل [٤] ، وفاعل (كَمَّلَ) القارئ ، أي : وكمّل القارئ بذلك رفع الشّمس ، وما عطف عليه ، ويجوز أن يكون فاعل (كَمَّلَ) ضميرَ اللّفظ ، وذلك على سبيل التجوّز ؛ لأَنَّ التَّكميل فيه كما تقدَّم في :

وَخَاطَبَ فِيهَا يُؤْمِنُونَ [٥] ..... ۞ ....

قوله : (مَعْ عَطْفِ) في موضع نصب على الحال على كلا الإعرابين ، أي : كائنًا مع عطف الثَّلاثة ، والعطف لم يوجد إلاَّ في اثنين لا في ثلاثة ؛ لأَنَّ ﴿ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ ليس

---

(١) وقد فصَّل الشَّارح القول في هذه المسألة وأجاد . انظر : العقد النَّضيد (خ) : ١٤٦/٢/ « أَوَّل فرش سورة النِّساء » . وللاستزادة ينظر : مجالس العلماء للزجّاجي : ٢٤٦ ، والإنصاف : ٣٧١ ، والارتشاف : ٢١٣/٤ ، وائتلاف النُّصرة : ٦٢ .

(٢) النِّساء : ١ .

(٣) ينظر : شرح الجعبري : ١٠٠٦/٣ ، والجوهر النَّضيد : ٢٨٦ .

(٤) ينظر : شرح شعلة : ٢٤٠ .

(٥) متن الشَّاطبيّة ، البيت رقم : (٦٥٩) . « فرش سورة الأنعام » .

معطوفًا ، فكيف قال : (مَعْ عَطْفِ الثَّلاَثَةِ) [١] ؟ فأجاب عنه أبو شامة [٢] : « بأنَّهُ لما كان في حيّز ما عُطف أعطي حكمه ، أي : مع الثَّلاثة المتّصفة بالعطف ، فهو من باب : سَحْقُ عِمَامَةٍ ، أي عمامة موصوفة بأنَّها سحقٌ ، أي ذات سَحْقٍ ، بمعنى : بالية [٣] ، فكذا هذه الثَّلاثة موصوفة بأنَّها ذات عطفٍ ، أي معطوفة » . وأجاب عنه أبو عبد الله [٤] : « بأنَّ العطف في اللّغة : الردّ [٥] ، ولما كان إعراب ﴿ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ مردودًا على إعراب ما قبله ساغ ذلك بعض المساغ » .

[٦٨٨] وَفِي النَّحْلِ مَعْهُ فِي الأَخِيرَيْنِ ۞ وَنُشْرًا سُكُونُ الضَّمِّ فِي الْكُلِّ

يعني أَنَّ ابن عامر يرفع الأربعة المذكورة في سورة النَّحل ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ [٦] وأنَّ حفصًا وافقه على رفع الأخيرين فقط ، وهما : ﴿ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ في سورة النَّحل فقط ، وتحصَّل من ذلك أنَّ ابن عامر يرفع الأربعة في السُّورتين ، وأنَّ من عداه وعدا حفصًا ينصبها في السُّورتين [١] ، وأنَّ حفصًا ينصبها في الأعراف ، وينصب الأولين منها في النَّحل ، ويرفع الأخيرين منها فقط [٢] ، إلاَّ أَنَّ النَّاس استشكلوا عبارة النَّاظم . قال أبو شامة [١] : « وفي عبارة

---

(١) في الأصل : تكرار سطر من قوله : « كائنًا مع عطف الثَّلاثة » ... إلى قوله : « مع عطف الثَّلاثة » .

(٢) إبراز المعاني : ١٧١/٣ .

(٣) ينظر : الصِّحاح : [سحق] ١٤٩٤/٤ ، والتَّاج : [سحق] ٤٣٤/٢٥ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٤٤٠/٢ .

(٥) قال المصنِّف : « والعَطْفُ : ثَنْيُ الشّيء ، وردُّ أحد طرفيه على الآخر كعَطْفِ الوسادة والغُصن والحبل » . عُمدة الحُفَّاظ : [ع ط ف] ١١٢/٣ .

(٦) النَّحل : ١٢ .

(١) السَّبعة : ٣٧٠ ، والتَّذكرة : ٤٩٠ ، والتَّيسير : ٣٣٦ ، و التَّجريد : ٤١٦ .

(٢) روي عن عاصم أيضًا بنصب الجميع ، ورفع « مسخّراتٌ » وحدها . انظر : الموضح : ٧٣٢/٢ .

النَّاظم نظرٌ ؛ وذلك أنَّها لا تخلو من تقديرين ، وكلاهما مشكلٌ [٢] .

أحدها : أَنَّ تقدير الكلام : حفصٌ مع ابن عامر على الرَّفع في الأخيرين في النَّحل ، فهذا صحيح ، ولكن لا يبقى في نظمه دلالة على أَنَّ ابن عامر يرفع الأولين في النَّحل ؛ لأَنَّ لفظه في البيت الأوَّل لم يأتِ فيه بما يدلّ على الموضعين ، ولفظه في هذا البيت لم يتناول إلاَّ الأخيرين .

التَّقدير الثَّاني : أن يكون (فِي النَّحْلِ) متعلِّقًا بالبيت الأوَّل ، كأنَّهُ قال برفع هذه الأربعة هُنا ، وفي النَّحل ، ثُمَّ ابتدأ وقال : (مَعْهُ فِي الأَخِيرَيْنِ حَفْصُهُمْ) وهذا وإن كان محصَّلاً لعموم رفع الأربعة في الموضعين لابن عامر ، فلا يبقى في اللّفظ دلالة على أَنَّ حفصًا لم يوافقه إلاَّ على رفع الأخيرين في النَّحل فقط ، بل يبقى ظاهر الكلام أَنَّ حفصًا يوافقه على رفع الأخيرين [في] [٣] الموضعين ، قال : ولو قال : وفي النَّحل حفصٌ معه ثُمَّ في الأخيرين نشرًا ... إلى آخر البيت / لاتَّضح المعنى ، ثُمَّ لدلالته على تخصيص موافقة حفصٍ بما في النَّحل فقط » انتهى . فاعترض ولم يجب ، وجوابه واضحٌ ، وهو أنّا نختار التَّقدير الثَّاني . قوله : « يلزم منه إيهام أَنَّ حفصًا يوافقه على الأخيرين في الموضعين » ممنوعٌ ؛ لأَنَّ قوله : (الأَخِيرَيْنِ) يرجع إلى أقرب مذكور ، وهي النَّحل ، فكأنَّه في الأخيرين منها ، أي : من النَّحل ؛ لأنَّها أقرب مذكور ، وهو جواب حسن صناعيّ فتأمّله ، وقال أبو عبد الله [١] : « وفي هذه التَّرجمة إشكال ؛ لأنَّهُ يحتمل أن يكون المعنى أَنَّ ابن عامر رفع الأسماء

٢١٤/ب

---

(١) إبراز المعاني : ١٧٢/٣ .

(٢) قال الإمام الجعبري : « فلو قال : (كما نحلها وأُخرَاهَا لِحَفْصِهِم) لنصَّ . وعُلِم الرَّفع من الإطلاق » . شرح الجعبري : ١٠١١/٣ .

(٣) زيادة من نصّ أبي شامة في إبراز المعاني : ١٧٢/٣ ، يقتضيها السِّياق .

(١) اللآلئ الفريدة : ٤٤٠/٢ .

الأربعة في هذه السُّورة ، ورفع في سورة النَّحل الاسمين الأخيرين لا غير مع حفص ، ويُحتمل أن يكون المعنى : أَنَّ ابن عامر رفع الأسماء الأربعة في هذه السُّورة ، وفي سورة النَّحل ، وأنَّ حفصًا معه في رفع الاسمين الأخيرين من السُّورتين ، وليس المراد إلاَّ ما ذكرتُه أوَّلاً ، ولو قال : (والشَّمسُ مع عطف الثَّلاثة كمَّلا ، مع النحل وارفع في الأخيرين) لفُهم المقصود ، ولم يبق إشكال » . فلم يأتِ الآخر أيضًا بجواب ، والجواب ما تَقدَّم .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالذّال المعجمة ، وهم الكوفيون وابن عامر قرءوا [1] : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشْرًا ﴾ [2] بسكون ضمّ شين (نُشْرا) [3] حيثُ ورد في القرآن [4] ، وفُهم منه أَنَّ غيرهم يضمّ سكونه ، وبقي في الحرف قراءتان :

إحداهما : للأخوين .

والثَّانية : لعاصم ، وهم من أصحاب سكون الشِّين ، وسيأتي بيانها في البيت الآتي ، وإنَّما قيّده ، فقال : سكون الضمّ ؛ لأَنَّ ضدّ السّكون المطلق الفتح ، وليس ذلك مرادًا .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر : السَّبعة : ٢٨٣ ، والتَّذكرة : ٤٢٠/٢ ، والتَّيسير : ٢٨٩ ، والنَّشر : ٢٦٩ . ٢٧٠ .

(٢) الأعراف : ٥٧ .

(٣) نُشْرًا ، ونَشْرًا ، ونُشُرًا : هي الرِّيح الطيّبة الَّتي تنشئ السَّحاب ، ومنه قول امرئ القيس :

كأنّ المُدامَ وصوبَ الغمامِ ❁ وريحَ الخُزَامى ونَشْرَ القُطُر

انظر : تفسير الطَّبريّ : ٤٩٠/١٢ ، واللِّسان : [نشر] ٢٠٦/٥ .

(٤) وردت كلمة « نشرا » في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع ، في الأعراف : ٥٧ ، والفرقان : ٤٨ ، والنَّمل : ٦٣ .

فأمَّا رفع الأربعة في سورة النَّحل ، فهو كما تقدَّم [١] بيانه في هذه السُّورة .

وأمَّا رفع الأخيرين فقط ، فعلى الابتداء والخبر ، أخبر عن النّجوم أنَّها مُسخّراتٌ ، وهذه الجملة منقطعة عمَّا قبلها ، ونصب (الشّمس والقمر) عطفًا على (اللَّيل والنَّهار) ؛ أي : سخَّر لكم هذه الأشياء الأربعة ، فهذا توجيه قراءة حفص [٢] .

وأَمَّا نصب الجميع ، ففيه أوجه [٣] :

أحدها : أن يكون الشّمس والقمر والنُّجوم منصوبةً بـ (خلق) مقدَّرًا ، فينتصب (مسخّراتٍ) حالاً من الثَّلاثة .

الثَّاني : أن ينتصب بـ (جعل) مقدَّرًا ، فينتصب (مسخّرات) مفعولاً ثانيًا .

الثَّالث : أن تُعطف الشّمس والقمر على اللَّيل والنَّهار ، وينتصب النّجوم مسخّرات إمَّا بـ (خلق) ، أو بـ (جعل) على حسب ما مرَّ ، وإنَّما خصَّصنا تقدير الفعل في هذا الوجه قبل النّجوم ، ولم نجعل النّجوم عطفًا على اللَّيل والنَّهار ، كالشَّمس والقمر ؛ لئلاَّ يؤدّي إلى تقدير : (وسخّر النّجوم مسخّراتٍ) ، فيصير كقولك : جلس زيدٌ جالسًا ، وقعد قاعدًا ، فلا نستفيد من الحال شيئًا .

الرَّابع : أن يكون الشّمس والقمر والنّجوم ثلاثتها معطوفة على اللَّيل والنَّهار ، فيُعترض بما تقدَّم من أنَّ الحال لا تفيد شيئًا ، ويجاب عنه بأنَّها حالٌ مؤكِّدة نحو : ﴿ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [١] و ﴿ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [١] و ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [٢] ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ هذه

١/٢١٥

---

(١) ينظر : ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
(٢) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٢/٦١٦ ، والجوهر النَّضيد : ٢٨٥ .
(٣) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٠١٢ ، ١٠١٣ ، والدّرّ المصون : ٥/٣٤٣ .
(١) مريم : ٣٣ .

/ النَّظائر قد اختلف فيها اللّفظ ، فمن ثَمَّ حسُن التَّوكيد ، بخلاف هذا [٣] .

الخامس : أن يكون الأمر كذلك ، لكن على تضمين (سخَّر) مَعْنَى : نفعكم ، أي : نفعكم بهذه الأشياء حال كونها مسخرات لما خُلِقْنَ له ؛ لأَنَّ قوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ ﴾ [٤] راجع إلى مَعْنَى الامتنان بانتفاع الخلق بذلك .

السَّادس : أن يكون الأمر أيضًا كذلك ، إلاَّ أَنَّهُ يُجعل (مسخّرات) اسم مصدر بمعنى : تسخيرات ، يقال سرّحته مسرَّحًا ، أي تسريحًا ، وإنَّما جُمع باعتبار أنواعه ، أي : سخّر هذه الأشياء تسخيرات شتّى ، أي : أنواعًا من التّسخير [٥] ، فهو مصدر لـ (سخّر) ، وإنَّما احتيج في هذين الوجهين الأخيرين إلى هذين التَّأويلين من التّضمين وجَعْلِهِ مصدرًا ؛ لئلا يلزم ما تقدّم من أَنَّهُ يلزم أن يصير التَّركيب : سخّرها مسخّرات ، وهذا لا يجوز ، أو ضعيف ، وقد تقدَّم أَنَّ بعضهم جوّزه من غير تأويل .

وأمَّا توجيه قراءة من ضمّ النّون والشّين من قوله تعالى : ﴿ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا ﴾ [١] بأَنَّهُ جمع (نَاشِرٌ) [٢] اسم فاعل من (نَشَرَ) مطاوع أَنْشَرَ الله الميت فنشر ؛ أي : أحياه

---

(١) التَّوبة : ٢٥ .

(٢) النَّمل : ١٩ .

(٣) تكون الحال مؤكّدة واللّفظ واحد ، كقول الشَّاعِرِ : كفى بالنأي من أسماءَ كافٍ ، والشَّاهد فيه : « كافٍ » حيث جاءت حالاً مؤكّدة لـ « كفى » ، كما جاءت « مسخّرات » بالنّصب حالاً لـ « سخر » .

(٤) النَّحل : ١٢ .

(٥) هذا قول الزَّمخشريّ في الكشَّاف بتصرّف ، الكشَّاف : ٣٢٤/٢ .

(١) الأعراف : ٥٧ .

(٢) جمع ناشر على النّسب ؛ أي : ذات نشرٍ ، كلابن وتامر . البحر : ٧٦/٥ .

فحَيي ، وجوَّز [١] بعضهم في (نَاشِر) أن يكون بمعنى : مُنْشِر ؛ أي : مُحْيِي ، فيكون فعل وأفعل بمعنى ، يقال : نَشَرَ الله الميت وأَنْشَرَهُ [٢] ، وإذا تقرّر أَنَّهُ جمع (نَاشِر) بأحد المعنيين كان نظير : (نَازِلٌ ونُزُلٌ) [٣] ، وقيل : هو جمع (نَشُور) بمعنى فاعل ، كصَبُورٍ وصُبُرٍ [٤] ، وقيل [٥] : جمع (نَشُور) بمعنى مَنْشُور ، كرَكُوب وحَلُوب ، ونَشُور بمعنى : مَنْشُور من نَشَرَ ضدّ طَوَى ، وقيل : بمعنى : مُنْشَر ، أي مُحْيَي ، وهي لغة ضعيفة [٦] .

وأَمَّا توجيه (نُشْرًا) بسكون العين ، فإِنَّها تخفيف هذه القراءة نحو : عُنْق في عُنُق ، وطُنْبٍ في طُنُبٍ [١] ، وقد ذكرت ذلك محرَّرًا بشواهده في الدُّرّ المصون [٢] ، وذكرت هناك

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٤٣ .

(٢) قال ابن درستويه : « أنشر اللّه الموتى فنشروا ، فإِنَّه من باب فعلت وأفعلت ، باختلاف المعنى أيضًا ، أي أحياهم فَحيُوا ، كأنَّهم حين ماتوا ، كانوا قد طووا فنُشِروا من طيّهم » . تصحيح الفصيح : ١٦٢ .

(٣) أوردها المصنِّف في الدرّ المصون : (بازل وبزل) : وهو البعير المسنّ . الدُّرّ المصون : ٥/٣٤٧ .

(٤) قال سيبويه : « ما كان (فَعُولاً) فإِنَّه يُكسَّر على (فُعُلٍ) عنيت جميع المؤنّث ، أو جميع المذكّر ، وذلك قولك : صَبُورٌ وصُبُرٌ ، وغَدُورٌ وغُدُرٌ » . الكتاب : ٣/٦٣٧ .

(٥) قاله مكيّ في الكشف : ١/٤٦٥ .

(٦) أي إنَّ مجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل من (أنشر) لغة ضعيفة ؛ لأَنَّ قياس اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أن يأتي على وزن المضارع منه بعد زيادة ميم مضمومة في أوّله وكسر ما قبل آخره ، وشذّ فتح ما قبل الآخر في ألفاظ ، كاسم الفاعل من أحصن وأسهب ؛ أي : تكلّم بما لا يعقل ، فإن كان بمعنى : تكلّم بما يعقل فاسم فاعله (مُسهِب) بكسر الهاء على القياس . وكذلك ألفح (بالفاء والحاء المهملة) ؛ أي افتقر وصار مفلسًا .

ينظر حاشية الصبّان : ٢/٣١٤ ، ٣١٥ .

(١) ينظر : إعراب القراءات السّبع : ١/١٨٦ ، والحجّة لأبي زرعة : ٢٨٥ .

(٢) الدرّ المصون : ٥/٣٤٧ ـ ٣٥٠ .

أَنَّهُ قد تحصَّل في قراءة الضمّ ستّة أوجه [١] :

أحدها : أَنَّهُ جمع ناشر بمعنى ذا نَشْرٍ ، ضدّ الطيّ .

الثّاني : أَنَّهُ جمع ناشر بمعنى ذي نُشُورٍ

الثّالث : جمع ناشر مطاوع أَنْشَرَ .

الرّابع : جمع نَاشِرٍ بمعنى مُنْشِر .

الخامس : جمع نَشُور بمعنى فاعل .

السّادس : جمع نَشُور بمعنى مفعول .

والحاصل يرجع إلى وجهين :

أحدهما : جمع (ناشر) ، وفيه أربع تأويلات .

والثّاني : جمع (نَشور) وفيه تأويلان [٢] .

قوله : (وَفِي النَّخْلِ) يجوز أن يتعلّق بفعلٍ رافعٍ لحفص ، أي : ووافق ابن عامر حفصهم في النّحل في الأخيرين ؛ أي : في رفع الأخيرين ، ويكون (فِي الأَخِيرَيْنِ) بدلاً من قوله (فِي النَّحْلِ) بإعادة العامل ، وهو إمَّا بدل اشتمال عند من يرى أَنَّ الأَوَّل مشتمل على الثّاني [١] وهو الصّحيح ، وإمَّا بدل بعض من كلّ [١] ؛ لأَنَّ (الأَخيرَيْنِ)

---

(١) انظر : البحر : ٥/٧٦ ، والدرّ المصون : ٥/٣٤٨ . ٣٤٩ .

(٢) في الأصل : تأويلات ، والصّواب ما أثبته ؛ لأَنَّ السِّياق يقتضي ذلك .

(١) هذا مذهب الفارسي والرمّاني وخطّاب الماورديّ ، وتبعهم ابن مالك . انظر : المساعد : ٢/٤٣٦ . قال المصنِّف : « النّاس اختلفوا في بدل الاشتمال ، أيّهما المشتمل على صاحبه ، فذهب الفارسيّ وجماعة إلى أَنَّ الأَوَّل هو المشتمل على الثّاني ، واختاره المصنِّف ، وذهب جماعة إلى أَنَّهُ الثّاني . وجماعة إلى أَنَّ العامل

بعض (النَّحْلِ) و (أل) قائمة مقام الضّمير ، أو الضّمير محذوف ، أي في أخيريهما ، أو في الأخيرين منها . و (مَعْهُ) في موضع الحال ، أي وَافَقَه حال كونه مصاحبه ، وهي قريبة من الحال المؤكّدة [٢] ، ويجوز أن يقدّر الفعل الرّافع (قرأ) ؛ أي قرأ حفصهم في النّحل بالرّفع في الأخيرين منها ، ويجوز أن يكون (فِي النَّحْلِ) خبرًا مقدّمًا ، والمبتدأ محذوف ؛ أي وفي النّحل مثل ذلك / ويكون (مَعْهُ) خبرًا مقدّمًا ، و (حَفْصُهُمْ) مبتدأ مؤخّر ، و (فِي الأَخِيرَيْنِ) على هذا متعلّق بما تعلّق به الظّرف . هذا ظاهر ما قدّره بعضهم [١] ، والأوّل أظهر .

٢١٥/ب

قوله : (وَنُشْرًا) مبتدأ ، و (سُكُونُ) مبتدأ ثانٍ ، و (ذُلِّلَ) جملة فعليّة خبر الثّاني ، والثّاني وخبره خبر الأوّل ، والعائد إمّا محذوف ، أو قامت (أل) مقامه ؛ أي :

اشتمل عليهما وهو ظاهر قول المبرّد . والصّحيح الأوّل ؛ لأنّ الثّاني والثّالث لا يطّردان لوجود : أعجبني زيدٌ كلامه ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] فالكلام لم يشتمل على زيد ، والسؤال لم يشتمل على التّابع والمتبوع » . إيضاح السّبيل (خ) : ٢/١٢ ـ ب .

(١) قال الرضيّ في شرح الكافية : « وربما سمّى بعضهم بدل البعض من الكلّ ، بدل اشتمال أيضًا ؛ لاشتمال الأوّل على الثّاني ؛ لكونه كلاًّ له ، ولكن المشهور إفراده بالتّسمية ببدل البعض » . شرح الكافية للرضيّ : ٢/٣٩٠ .

قال الفخر الرّازيّ : « وذهب بعضهم إلى أنّ أقسامه ثلاثة ، وجعل بدل الاشتمال من قبيل بدل البعض من الكُلّ ، وهو هفوة » . عرائس المحصل : ٢/٨٥١ .

والفرق بين النّوعين أنّ بدل البعض هو جزء واضح من المبدل منه ، أمّا بدل الاشتمال فليس واضحًا ، ولكنّه مشتملاً عليه ، أو له علاقة به ، كقولك : أعجبني زيدٌ خلقه ، فالخلق ليس جزءًا من زيد . بخلاف قولك : مضى اللّيل ثلثه . فالثُّلث جزء من اللّيل .

(٢) الحال المؤكّدة هي الّتي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤدّاه ونفي الشكّ عنه ، كقولك : زيدٌ أبوك عطوفًا . انظر : المفصّل : ٨١ .

(١) كأبي عبد اللّه الفاسي في اللآلئ الفريدة : ٢/٤٤٤ ، والإمام الجعبري في شرحه : ٣/١٠٠٦ .

سكون الضمّ منه ، أو سكون ضمّه ، ويجوز أن يكون (سُكُونُ الضَمِّ) بدلاً من المبتدأ ، والكلام في العائد كما تقدّم . وذُلِّلَ من قوله تعالى : ﴿ وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاً ﴾ [(١)] أي سُهِّلت [(٢)] ، وناسب ذلك حيث كان السُّكون أسهلَ من الحركة ، لاسيما الضمّة الَّتي هي أثقل الحركات لاسيما في الجمع . وقوله : (فِي الْكُلِّ) منع الجمهور دخول (أل) على كلّ وبعض ؛ لأنَّهُما مُلازمان للإضافة لفظًا وتقديرًا [(٣)] ، قال أبو شامة : « وقوله : (سُكُونُ الضَمِّ) مبتدأ ثانٍ ، وقامت الألف واللام في (الْكُلِّ) مقام الضَّمير العائد على المبتدأ الأَوَّل ، أي في (كلّه) أي في جميع مواضعه » [(١)] انتهى . فجعل العائد المصحّح للإخبار بهذه الجملة مقدَّرًا في لفظ (الْكُلِّ) ، والأحسن ما قدّمتُه ؛ لأنَّهُ أقرب إلى الصِّناعة

---

(١) الإنسان : ١٤ .

(٢) قال الأزهريّ : « طريقٌ مُذَلَّلٌ ، إذا كان موطوءًا سَهْلاً ، وذلَّت القوافي للشَّاعر ، إذا تَسهَّلت » التَّهذيب : [ذلَّ] ٤٠٧/١٤ ، ٤٠٨ .

(٣) اختلف العلماء في مسألة دخول الألف واللام على « كلّ » و « بعض » على قولين :

القول الأَوَّل : ذهب فيه جمع من العلماء إلى منع دخول « أل » على « كلّ » و « بعض » ، منهم : الأصمعي ، وأبو حاتم السّجستاني ، وابن ولاّد ، والزجّاجي ، وابن خالويه ، والأعلم الشنتمري وغيرهم .

القول الثَّاني : ذهب فيه جمع آخر من العلماء إلى إجازة دخول الألف واللام على « بعض » و « كلّ » منهم : الأخفش ، والجوهري ، وأبو عليّ الفارسي ، وابن درستويه ، وابن الشّجري ، والباقولي وغيرهم .

انظر : الانتصار : ١٢١ ، والجمل : ٢٤ . ٢٥ ، وأمالي ابن الشّجري : ٢٣٣/١ . ٢٣٧ ، وكشف المشكلات : ١١١/١ ، ١١٢ ، والهمع : ٢٨٦/٤ .

وقد أقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في الدّورة الحادية والخمسين جواز دخول « أل » على « بعض » و « كل » ، فيقال : الكلّ موافق ، أو البعض موافق .

انظر : القرارات النَّحويَّة والتصريفية : ٦٥ .

(١) إبراز المعاني : ١٧٣/٣ .

. ثُمَّ أخذ يذكر القراءتين الأُخريين ، فقال :

[٦٨٩] وَفِي النُّونِ فَتْحُ الضمِّ شَافٍ ۞ رَوى نُونَهُ بِالْبَاءِ نُقْطَةٌ اسْفَلاَ

أخبر أَنَّ في النُّون من (نُشْرًا) فَتْحَ ضمِّها لمن رمز له بالشِّين من (شَافٍ) وهما الأخوان ، والغرض أَنَّهُمَا من أصحاب سكون الشِّين ، فصارت قراءتهما (نَشْرا) بفتح النُّون ، وسكون الشِّين بزنة : القَتْل والضَّرْب ، وإنَّما قال : (فَتْحُ الضمِّ) فقيّد ؛ لأَنَّ ضدّ الفتح السُّكون ، ثُمَّ أخبر عن عاصم أَنَّهُ يروي بدل النُّون (باء) مُوحَّدة من غير تغيير للضمّة الَّتي كانت على النُّون ، والغرض أَنَّهُ من أصحاب سكون الشِّين ، فصارت قراءته (بُشْرا) بباء موحّدة مضمومة ، وسكون الشِّين [(١)] ، وتحصَّل من التَّراجم الثّلاث في هذه الحروف أربع قراءات [(٢)] :

الأولى : لنافع وابن كثير وأبي عمرو ، بضمّ النُّون والشِّين .

والثَّانية : لابن عامر وحده بضمّ النُّون وسكون الشِّين .

الثَّالثة : للأخوين بفتح النُّون ، وسكون الشِّين .

الرَّابعة : لعاصم وحده بالباء الموحّدة المضمومة ، وسكون الشِّين ، فأمَّا توجيه الأُولَيَيْن [(١)] فقد تقدَّم ولله الحمد [(٢)] .

۞ ۞ ۞

---

(١) في الأصل : السِّين ، وهو تصحيف .

(٢) السَّبعة : ٢٨٣ ، والتَّذْكرة : ٤٢٠/٢ ، والتَّيسير : ٢٨٩ ، والنّشر : ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(١) في الأصل : الأولتين ، وهو تصحيف ، والصَّواب ما أثبتّه ؛ لأَنَّ مفردها : أولى .

(٢) انظر : صفحة (١٩٢ ، ١٩٣) .

وأمَّا توجيه الثّالثة فمن ثلاثة أوجه [1] :

أحدها : أنَّهُ مصدر في موضع الحال من الرِّياح ، أي : ناشرة أو منشورة أو نشورًا ، أو ذات نشرٍ حسبما تقدَّم .

الثَّاني : أنَّهُ مصدرٌ مؤكَّدٌ على غير الصّدر ؛ لأنَّ يرسل بمعنى ينشر [2] ، فهو من باب : قعد جلوسًا . وقال أبو شامة [3] : « على أنَّها مصدر في موضع الحال أو مؤكّد ، أي ذات نشرٍ ، أو نُنشرها ، أي : نُحييها ، فنشرت ، أي : حييت ، من أنشر الله الموتى فنشروا ، فقام قوله تعالى : ﴿ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ ﴾ [4] مقام : نُنشرها .

الثَّالث : أنَّهُ مصدر على حذف الزوائد ؛ أي : إنشارًا ، وهو في موضع الحال أيضًا ، أي ذات إنشار ، أو بمعنى : / منشِرة ، أو منشرَة . قال أبو زيد [5] : أنشر الله الرِّيح إنشارًا ، إذا بعثها . قلتُ : ويجوز على هذا أن يكون مؤكِّدًا لِـ (يرسل) على غير الصّدر ؛ لأنَّ أرسل وأنشر بمعنى كما تقدَّم .

١/٢١٦أ

وأمَّا قراءة عاصم : فهي جمع بشيرة ، كنذيرة ونذر ، أو بشير كقليب وقُلُب ، ثُمَّ خُفِّفت الضمّة كما تقدّم في نظيره [1] ، وهي مأخوذة في المعنى من قوله تعالى : ﴿ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ [2] ، أي : تبشّر بالمطر والرّحمة ، ولا بُدّ من التَّعرّض لشيئين أغفلهما

---

(١) ينظر : شرح الهداية : ٤٩٣ ، والموضح : ٥٣٢/٢ ، ٥٣٣ .

(٢) ينظر : فتح الوصيد : ٩٢٨/٣ ، والدرَّة الفريدة : ٦١٧/٢ .

(٣) إبراز المعاني : ١٧٤/٣ .

(٤) الرُّوم : ٤٦ .

(٥) لم أقف على قوله في النّوادر ، وهو في حجّة الفارسي : ٢٤٤/٢ .

(١) نُشْرًا ، والتَّخفيف تستعمله العرب فيما جاء على : فُعُل ، وفَعُل ، وفَعِل ، وفِعِل . شرح الهداية : ٤٩٣ .

(٢) الرُّوم : ٤٦ . وفي الأصل : « وهو الَّذي يرسل الرِّياح مبشّراتٍ » وليس في القرآن الكريم آية بهذا اللّفظ .

الشُّرَّاح :

الأَوَّل : نصب هذا الحرف على ماذا ؟ فأمَّا على قراءة نافع ومن ذُكِرَ معه ، وابنِ عامر وعاصم ، فهو منصوب على الحال ، وأَمَّا على قراءة الأخوين فيحتمل وجهين : أحدهما : الحاليّة ، والثّاني : المصدريّة كما تقدَّم شرح ذلك موضّحًا [١] .

الثَّاني : أَنَّ من قرأ (الرِّياح) بالجمع ، وقرأ (نُشرًا) جمعًا ، كنافع وأبي عمرو فأمره واضح ؛ لمطابقته بين الحال وذي الحال ، وأَمَّا من أفرد الرِّيح وجمع (نُشُرًا) كابن كثير ، فإنَّه يجعل الرِّيح اسم جنس ، فهي جمع في المعنى ، فلذلك وصفها بالجمع كقول عنترة [٢] :

فيها اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حلوبةً ۞ سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرابِ [١]

۞ ۞ ۞

قوله : (وَفِي النُّونِ) يجوز أن يتعلَّق بـ (شَافٍ) ، ويكون (فَتْحُ الضمِّ) مبتدأ ، و (شَافٍ) خبره ، والتَّقدير : وفتح الضمّ شافٍ في النُّون ، أي : الشِّفاء نفسه في فتح النُّون ؛ لما أزال اللّبس المشْبِه للسّقم ، ويجوز أن يكون صفة لـ (شَافٍ) ، فيتعلّق بمحذوف

---

(١) تطرَّق لهذا الأمر بعض الشُّرَّاح كالهمذاني في الدرَّة الفريدة : ٦١٧/٢ ، ٦١٨ ، والفاسي في اللآلئ الفريدة : ٤٤٣/٢ ، والجعبريّ في شرحه : ١٠١٤/٣ ، ١٠١٥ .

(٢) البيت من [الكامل] من معلّقة عنترة في ديوانه : ١٩٣ ، وشرح المعلّقات للتَّبريزي : ٢٠٣ ، وخزانة الأدب : ٣٩٠/٧ ، وبلا نسبة في شرح المفصّل لابن يعيش : ٥٥/٣ ، ٢٤/٦ ، شرح الأشموني : ٦٢٥/٣ .

الحلوبة : النَّاقة المحلوبة ، والخَوافي من الجناح : أربع من ريشه ، والأسحم : الأسود .

ويروى « سودٌ » على أن يكون نعتًا لقوله : « اثنتان وأربعون » .

وهو من شواهده في الدّرّ المصون : ٣٥٠/٥ ، ٤٨٦ .

(١) في الأصل : الأسمر ، والصَّواب ما أثبتّه ؛ لأَنَّ قافية معلّقة عنترة رويّها ميم ، ولم أقف على رواية لهذا البيت بالراء ، ولعلَّه سهوٌ من النَّاسخ .

؛ أي : شافٍ كائنٌ في فتح النُّون ، ويجوز أن يتعلَّق بنفس (فَتْح) ، ويُعترض عليه بأنَّهُ تقدَّم معمول الموصول [١] عليه ، ويُجاب عنه إمَّا بقول الكوفيين [٢] ، وإمَّا بالاتّساع في الظَّرف ونظيره ؛ أي : (وفتح الضمّ في النون شافٍ) أي : الفتح الواقع في النّون شفاء .

قوله : (وَعَاصِمٌ) مبتدأ ، و (رَوى) جملة فعليّة خبريّة ، و (بِالْبَاءِ) حال من نونه ، أي ملتبسة بالباء ، وهو تجوّز عَسِرٌ ؛ لأَنَّ حقّ ذي الحال ، والحالِ أن يُلفظ بهما ، وهنا لا يُتصوَّر ذلك ؛ لأنَّك إنَّما تنطق بالباء أو النُّون ، ولولا أَنَّ القول بأنَّ (الباء) يُفْهِمُ البدليّة ، كقوله : « **مَا يَسُرّني بِهَا حُمُرُ النَّعَم** » [١] .

وقولِه [٢] :

---

(١) أراد المصدر الموصول ، وسمّي المصدر الموصول ؛ لأنَّهُ مقدّر بحرف موصول ، وهو (أن) أو ماجرى مجراها . انظر : المقاصد الشَّافية : ٤/٢١١ .

(٢) الكوفيّون يجيزون إعمال المصدر مضمرًا . فتقدّم ما يتخيّل إليه معمول للمصدر قُدِّر له عامل متقدّم يفسِّر المتأخّر ، كما إذا قلت : أعجبني عن الشرّ بُعدك ، والتَّقدير : أعجبني بُعدك عن الشرّ ، وحذف المصدر مدلولاً عليه بالمذكور .

انظر هذه المسألة في : شرح الكافية للرضيّ : ٢/٤٠٦ ، والمساعد : ٣/٢٢٦ ، والمنهل الصَّافي : ٢/٢٥٥ .

(١) رواه البيهقيّ في سننه : ٣/٣٩٨ ، وصحّحه الألباني في كتابه السِّلسلة الصّحيحة : الحديث رقم : (١٦١) ، ١/٢٥٣ .

(٢) من [البسيط] ، لقريط بن أنيف العنبري من قطعة أوردها صاحب الحماسة : ١/٥٧ ، ٥٨ . والشَّاهد فيه أنَّ الباء للبدل ، وكان الأصل : فليت لي قومًا بهم ، أي : بدلهم ، على الوصفيّة ، فلمَّا قدّم الظَّرف على الموصوف صار حال منه .

وفيه شاهد آخر وهو قوله : « الإغارة » حيث وقع مفعولاً لأجله منصوبًا مع اقترانه بـ (أل) وهو ردّ على الجرمي الَّذي زعم أنَّ المفعول لأجله لا يكون إلاَّ نكرة .

فليت لي بِهِمُ قومًا إذا ركبوا ۞ شَنُّوا الإغارة فُرسَانًا ورُكْبَانًا

والقول بالقلب ضعيفان ، وأنَّ أصل الكلام روي باؤه بالنُّون ، أي بدل النُّون ، فقلب الكلام كقولهم : « عرضت النَّاقة على الحوض »[1] ؛ لكان لذلك وجهٌ .

وقوله : (نُقْطَةٌ اسْفَلاَ) تقدَّم إعرابه في البقرة[2] .

[٦٩٠] وَرَا مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ خَفْضُ رَفْعِهِ ۞ بِكُلٍّ رَسَا وَالْخِفُّ أُبْلِغُكُمْ حَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالراء من (رَسَا) ، وهو الكسائي أنَّهُ قرأ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[1] بخفض رفع الرَّاء من (غيره) ، فتعيَّن لغيره رفعها[2] ، وقيّد بقوله : (خفض الرّفع) إذ لو أطلق لأخلَّ ، إذ ضدّ الخفض المطلق النَّصب كما تقدَّم .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء من (حَلاَ) وهو أبو عمرو أنَّهُ قرأ : ﴿ أُبْلِغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي ﴾[3] بالتَّخفيف في موضعين هُنا ، وفي موضع آخر في الأحقاف كما سيأتي في البيت بعده ، فتعيَّن للباقين / التَّثقيل[4] .

٢١٦/ب

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٢٤ ، وشرح أبيات المغني : ٣٠٢/٢ .
والبيت بلا نسبة في شرح الكافية الشَّافية : ٨٠١/٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٨٩/٢ .
واستشهد به المصنِّف في الدرّ المصون : ١٤/١ ، ٥٠٦/٨ ، ٨٤/١١ .

(١) انظر مسألة القلب في مغني اللَّبيب : ٧١٣/٦ .

(٢) انظر : العقد النَّضيد ، تحقيق د. ناصر القثامي : ٥٦٠ . ٥٦١ ، والمخطوط : ٧٢/٢/ب .

(١) الأعراف : ٥٩ .

(٢) انظر : السَّبعة : ٢٨٤ ، وتبصرة مكيّ : ٢١٥ ، والتَّيسير : ٢٨٩ ، والتَّجريد : ٣٣٧ .

(٣) الأعراف : ٦٢ .

(٤) تنظر : السَّبعة : ٢٨٤ ، والتَّذكرة : ٤٢٠/٢ ، والتَّيسير : ٢٨٩ ، والإتحاف : ٢٨٥ .

والوجه في قراءة الكسائي النّعت أو البدل من لفظ (إِلَهٍ) [(١)] ، وفي قراءة غيره الرّفع على الموضع نعتًا أو بدلاً ؛ لأنَّ (مِنْ) مزيدة فيه ؛ لوجود شرطي زيادتها [(٢)] : التَّنكير ، وكون الكلام غير موجب . وقد منع مكيّ [(٣)] الجرَّ بدلاً ، وقدْ رَددت عليه قوله في الدرِّ المصون [(٤)] . و (مِنْ إِلَهٍ) في موضع رفع إمّا على الابتداء ، وإمّا على الفاعليّة ، وإذا كان مبتدأ ، ففي خبره وجهان [(١)] :

أحدهما : أنَّهُ مذكور ، وهو (لكم) .

والثَّاني : أنَّهُ محذوف ، أي : في الوجود .

والتَّثقيل والتَّخفيف في (أُبَلِّغُكُمْ) للتعدية ، وهما لغتان كأَنْزَلَ ونَزَّلَ ، وأغشى وغَشَّى [(٢)] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَرَا مِنْ إِلَهٍ) مبتدأ ، و (مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) كلّه في موضع خفض بالإضافة ، و (خَفْضُ) مبتدأ ثانٍ ، و (رَسَا) جملة فعليّة خبر الثَّاني ، والثّاني وخبره خبر الأوَّل ،

---

(١) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ١٥٧ ، والموضح : ٥٣٤/٢ .

(٢) أضاف ابن هشام في المغني شرطًا ثالثًا وهو : كونه فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ . مغني اللّبيب : ١٦٦/٤ .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها تزاد بشرط واحد فقط ، وهو تنكير مجرورها . الجنى الداني : ٣١٨ .

(٣) المشكل : ٣٣٢/١ .

(٤) قال السَّمين في الدرّ المصون : « هذا كلام متهافت ؛ لأنَّ الكلام متى كان غير إيجاب رجّح الإتباع على النَّصب على الاستثناء ، وحكم « غير » حكم الاسم الواقع بعد إلاّ » . الدُّرّ المصون : ٣٥٤/٥ .

(١) ينظر : التِّبيان : ٣٨٠/١ ، والفريد : ٧٦/٣ .

(٢) ينظر : علل القراءات : ٢٢١/١ ، والحجّة للفارسي : ٢٤٨/٢ .

و (بِكُلٍّ) متعلّق بـ (رَسَا) ، والتَّقدير : و (رَا) لفظِ ﴿ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ خَفَضَ رفعَه رسا بكلٍّ ، أي : بكلّ ذلك ، يعني بكلّ ما ورد في القرآن ، و (رَا) وأخواتها يجوز فيها المدّ والقصر [(١)] ، خِلافًا لمن يجعل القصر ضرورة ، وقد تقدَّم ذلك [(٢)] ، و (رَسَا) : ثبت واستقرّ . وتقدَّم شرحه [(٣)] . وقال أبو عبد الله [(١)] : « رسا كائنًا في كلّه » . فَجَعَلَ الجارَّ حالاً من فاعل (رَسَا) والباءُ بمعنى : (في) ، ولا حاجة إليه ؛ لظهور ما قدّمتُه .

قوله : (وَالْخِفُّ) مبتدأ ، وهو مصدر (خَفّف) مضعفًا ، وإنَّما جاء على حذف الزوائد ، والتَّخفيف ، و (أُبْلِغُكُمْ) في موضع نصب بهذا المصدر ، و (حَلاَ) جملة فعليّة خبر المبتدأ ، أي : عَذُبَ لفظه ؛ لأَنَّ التَّخفيف أخفّ على اللِّسان ، فهو أعذب ، وأصل الكلام : وتخفيف (أُبْلِغُكُمْ) حُلْوٌ ، فلمّا دخلت (أل) على المصدر سُلِّط على ما كان مخفوضًا بالإضافة ، فنصبه كقوله [(٢)] :

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أنَّ هذه الحروف إذا تُهجّيت مقصورة ؛ لأنَّها ليست بأسماء ، وإنَّما جاء في التّهجّي على الوقف » . وقال : « واعلم أنّك إذا جعلت حرفًا من حروف المعجم نحو : الباء والتّاء وأخواتهما اسمًا للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك جرى مجرى « لا » إذا سمّيت بها ، تقول : هذا باءٌ ، كما تقول : هذا لاءٌ ، فاعلم » . الكتاب : ٦٥/٣ . ٦٧ ، وينظر : الكتاب ، بتحقيق : : أ.د. محمَّد كاظم البكَّاء : ٤٧٥/٤ . ٤٧٦ .

(٢) في شرح البيت : (٦٦٥) « فرش سورة الأنعام » ، العقد النَّضيد (خ) : ٢٠٠/٢/ب .

(٣) انظر : العقد النَّضيد (ط) : ١١٩٩/٢ ، وفي « فرش سورة : البقرة » : ١٧٧ . والمخطوط في : « فرش سورة آل عمران » : ١٣٦/٢/أ .

(١) اللآلئ الفريدة : ٤٤٧/٢ .

(٢) صدره :

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّني ⊛ ....

البيت من [الطَّويل] للمرَّار الأسدي في شعره : ٤٦٤/٢ ، والكتاب : ١٩٣/١ ، والمقتضب : ١٥٢/١ ،

كررتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّرب

أي : عن ضرب مُسْمَعٍ . ومثله (١) :

ضَعِيفُ النِّكَايةِ أَعداءَه

وفي إعمال المعرّف بـ (أل) خلاف (١) ليس هذا موضع بيانه ، لكن ما ذُكر هو

والخزانة : ١٢٩/٨ ، وذكر العيني أنَّ الجرمي نسبه لمالك بن زُغبة الباهليّ . شواهد العيني : ٢٩٧/٢ ، وهو من شواهد الدُّرّ المصون : ٢٦٧/٧ ، وأولى المغيرة : أوّلها ، والمغيرة : الخيل تخرج للإغارة ، والمراد فرسانها ، ونكل : نكص ورجع جبنًا وخوفًا . ومسمع : ليس ضربًا مسمعًا كما ذكر الشَّارح ، وإنَّما المراد : مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة والَّذي خرج يطالب بدماء . ويروى : « لحقتُ » مكان « كررتُ » .

(١) من [المتقارب] ، وعجزه :

.... يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلَ

والبيت بلا عزو في الكتاب : ١٩٢/١ ، وهو من الأبيات الخمسين الَّتي لم يعرف قائلوها ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٥٩/٦ . ٦٤ ، والمساعد : ٢٣٥/٢ ، والخزانة : ١٢٧/٨ ، وهو من شواهد المصنِّف في الدُّرِّ المصون : ٢٦٧/٧ .

والنِّكاية : مصدر (نكيت) ، ونكيت العدوّ : أثَّرت فيه .

(١) في إعمال المصدر المعرّف باللام أربعة مذاهب :

أحدها : الجواز ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وعليه الشَّاهدان الواردان في المتن .

الثَّاني : المنع ، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين ، ووافقهم جماعة من البصريين كابن السراج .

الثَّالث : جوازه على قبح ، وهو مذهب الفارسي ، وجماعة من البصريين .

الرَّابع التفصيل بين أن تكون (أل) معاقبة للضَّمير فيجوز ، نحو : إنَّك والضّرب خالدًا لمسيءٌ ، أي : إنّك وضربك خالدًا ، وألاّ يكون كذلك فيمتنع ، نحو : عجبت من الضّرب زيدًا ، وهو مذهب ابن طلحة وابن الطّراوة . قال أبو حيَّان : وهذا المذهب هو الصّحيح .

انظر هذه المسألة في : الارتشاف : ٢٢٦١/٥ ، والمساعد : ٢٣٤/٢ . ٢٣٥ ، والمنهل الصَّافي :

الصّحيح ، وسيأتي [1] أَنَّ أبا عبد الله جعل (حَلاً) جملة معترِضة للثناء . ثُمَّ بيّن المواضع الأُخر :

[٦٩١] مَعَ احْقَافِهَا وَالْوَاوَ زِدْ بَعْدَ ۞ ـنَ كُفْؤًا وَبِالإِخْبَارِ إِنَّكُمُ عَلاَ

أي خِفَّ ﴿ أُبَلِّغُكُمْ ﴾ [2] هُنا مع أحقاف [3] ، هذه السُّورة ، أو سور القرآن ؛ لما بينهما من الملابسة ، يريد قوله تعالى : ﴿ أُبَلِّغُكُمْ ﴾ ، ما أُرسلت به إليكم ، ويشهد للتّثقيل : ﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [1] ، والتَّخفيف : ﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ ﴾ [2] ، ورجَّح أبو عبد الله [3] التَّثقيل ، وقال : « هو أجزل اللّغتين » .

ثُمَّ أمر بزيادة (واو) بعد لفظ (مُفْسِدِينَ) لمن رمز له بالكاف من [كُفُؤًا] [4] وهو ابن عامر ، فتعيَّن لغيره عدم زيادتها [5] ، فهو من باب الحذف والإثبات كما مرَّ في ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ [6] ﴿ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ ، يريد قوله تعالى في قصّة صالح : ﴿ وَلا تَعْثَوْا

. ٢٦٠/٢

(١) انظر : صفحة (٢٠٨) .

(٢) الأعراف : ٦٢ .

(٣) الأحقاف : ٢٣ .

(١) المائدة : ٦٧ .

(٢) الأعراف : ٧٩ .

(٣) أبو عبد الله لم يرجّح التَّثقيل ، وإنَّما ذكر أنَّ أبا عبيد يرجّح التَّثقيل ، ويزعم أنَّهُ أجزل اللّغتين . اللآلئ الفريدة : ٤٤٨/٢ . ونصَّ على ذلك السَّخاوي في فتح الوصيد : ٩٢٩/٣ .

(٤) في الأصل : كفا ، وهو سهوٌ من النَّاسخ .

(٥) السَّبعة : ٢٨٤ ، وتبصرة مكيّ : ٢١٤ ، والتَّيسير : ٢٩٠ ، والعنوان : ١٩٠ .

(٦) الأعراف : ٤٣ .

فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ * قَالَ الْمَلأُ ﴾ [1] قرأه ابن عامر : ﴿ مُفْسِدِينَ * وَقَالَ الْمَلأُ ﴾ والباقون : ﴿ مُفْسِدِينَ * قَالَ الْمَلأُ ﴾ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالعين من (عَلاَ) وهو حفص ، وبالهمز من (أَلا) في البيت الآتي ، وهو نافع أنَّهُمَا قرآ ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ [2] بهمزة واحدة على الخبر / فتعيَّن للباقين القراءة بالاستفهام [3] ، فيجتمع همزتان ، وهم على أصولهم المتقدّمة في ذلك .

١/٢١٧أ

❁ ❁ ❁

والوجه في زيادة الواو المذكورة عطف الجملة على ما قبلها [1] ، واتّفق أَنَّ مصحف الشَّام مرسوم بها ، فوافقت قراءتُه مصحفَه ، ووجه سقوطها : ارتباط الكلام بعضِه ببعض ، أو قصدُ استئناف الإخبار ، واتَّفق أَنَّ مصاحفهم مرسومة بعدمها [2] ، فوافقت قراءتُهم مصاحفهم ، وقد أُجْمِعَ على سقوطها في قصّة شعيب .

والوجه في قراءة : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ﴾ بالإخبار أَنَّهُ جعله مستأنفًا للإخبار عن حالهم [3] ، واكتفى بما تقدَّم من التَّوبيخ الدَّاخل على قوله : ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ [4] .

---

(١) الأعراف : ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) الأعراف : ٨١ .

(٣) السَّبعة : ٢٨٥ ، والتَّذكرة : ١/١٥٣ . ١٥٤ ، والتَّيسير : ٢٩٠ ، والتَّجريد : ٣٣٨ .

(١) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٢٨٧ ، وشرح الجعبري : ٣/١٠٢٤ .

(٢) ينظر : المصاحف : ٤٥ ، وهجاء مصاحف الأمصار : ١١٩ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات السَّبع : ١/١٩٢ ، والكشف : ١/٤٦٨ .

(٤) الأعراف : ٨٠ . في الأصل : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ [العنكبوت : ٢٨] ، وهو وهمٌ .

والوجه في الاستفهام : التَّوبيخ أيضًا ، وكأنّ هذه الجملة بيانٌ للجملة قبلها ؛ لأَنَّ إتيان الفاحشة في الأَوَّل منهم ، فأوضحه بهذه [١] .

وقد اعترض أبو شامة عليه ، فقال [٢] : « فإن قيل : من أين يتعيّن الاستفهام ضدًّا للإخبار ، حتَّى يُعلمَ منه قراءةُ الباقين ، وإنَّما هما قسمان من أقسام الكلام ، والأمر والنَّهي والتَّمنّي والتَّرجّي كذلك ؟ » ، وأجاب عنه بأَنَّهُ : « قد نطق بلفظ الاستفهام في قوله : (آئِنَّكُمْ عَلاَ) فأغنى عن أحد الضدّين الإخبار ، فكأَنَّهُ قال : يُقرأ هذا اللّفظ على الخبر ، فيُعلم أَنَّ قراءة الباقين بهذا اللّفظ » ، قال : « ويجوز أن يندرج ذلك تحت الإثبات والحذف ، فالإخبار : حذف همزة الاستفهام ، وضِدُّه إثباتها » انتهى . قلتُ : هذا بناء منه على أن يقرأ لفظ المصنِّف (آئِنَّكُمْ) بهمزة استفهام ومَدَّة وسكون الميم ، وفيه نظر من وجهين :

أحدهما : أَنَّ المحفوظ أن يُقرأ هذا : (إِنَّكمُ) بهمزة واحدة للإخبار ، وضمّ الميم .

والثَّاني : أَنَّهُ يؤدّي إلى أَنَّ قراءة الباقين بهذا اللّفظ ، وليس كذلك ؛ لأَنَّ منهم من لا يمدّ بين الهمزتين . اللّهم إلاَّ أن يقال : مراده أَنَّ قراءتهم بالاستفهام ، وهم على أصولهم في ذلك ممّا عُرف أوّلاً ، وأيضًا ضدّ الخبر ممّا ذُكر من الأمر وما بعده ، لا يُتَصَوَّرُ أن تَخْلُفَ الخبرَ أَلْبَتَّة في هذا الحرف ، فكيف يُلبس حتَّى يجعله سؤالاً وجوابًا ، والاحترازات إنَّما تكون فيما يمكن ؟!

* * *

قوله : (مَعَ احْقَافِهَا) في محلّ نصب على الحال ، أي حالُ التَّخفيفِ كائنًا مع

---

(١) ينظر : الموضح : ٥٣٧/٢ ، والدرَّة الفريدة : ٦٢٦/٢ .

(٢) إبراز المعاني : ١٧٦/٣ .

احقافها ، وقد تقدَّم [1] أنَّ الضَّمير يجوز أن يكون لهذه السُّورة ، أو لجميع السُّور ، وقدّر أبو عبد الله [2] : « (والخِفُّ) محلُّه (أَبْلَغكم) ، وهو في هذه السُّورة كائنًا مع حرف الأحقاف ، و (حَلاً) جملة معترِضة للثَّناء على التّخفيف ؛ لأَنَّ أبا عبيد آثر التَّثقيل ، وزعم أَنَّهُ أجزل اللُّغتين » انتهى .

قلتُ : فظاهر تقديره : أن يجعل محلُّه مبتدأً ثانيًا ، و (أبلّغكم) خبره ، والثّاني وخبره خبر الأَوَّل ، ولكنّه حذف المبتدأ الثَّاني ، وبقي خبره ، وأن يجعل كائنًا (مَعَ احْقَافِهَا) حالاً من الضَّمير المستكنّ في قوله في هذه السُّورة الواقع خبرًا لقوله : وهو ، أي : والخِفُّ ، فيبقى (حلا) على هذا جملةً معترِضةً بين الحال وصاحبها ، وهذه تقديرات لا دلالة عليها ، وتعميهات يَنْبُو عنها اللّفظ ، ولولا / أَنَّهُ يقول في آخر ذلك : والإعراب يتنزّل على ذلك ؛ لحملتُه على تفسير (المعنى) لا الإعراب [1] ؛ ليسلم ممّا ذكرتُه .

٢١٧/ب

قوله : (وَالْوَاوَ) مفعول مقدَّم لـ (زِدْ) و (بَعْدَ) ظرفُه ، و (كُفْوًا) حال إمَّا من فاعل (زِدْ) أو مفعوله ؛ لأَنَّ حذفها مكافِيء لإثباتها من طريق المعنى كما تقدَّم شرحه .

قوله : (وَبِالإِخْبَارِ) خبر مقدَّم ، و (إِنَّكُمُ) مبتدأ مؤخَّر ، و (عَلاَ) جملة فعليّة

---

(١) انظر : صفحة (٢٠٥) .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٤٤٧/٢ . ٤٤٨ .

(١) عقد له ابن جنّيّ بابًا في (الخصائص) تحت عنوان : الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى . ومن ذلك قولهم : عليك زيدًا ، إنَّ معناه : خذ زيدًا . إلاَّ أنَّ (زيدًا) إنّما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسمًا لفعل متعدٍّ ، لا أَنَّهُ منصوب بخذ . فلو تأمّلت لوجدت فرقًا ما بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى ، فإن أمكن أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الإعراب .

انظر هذه المسألة في الخصائص : ٢٧٩/١ . ٢٨٤ ، والأشباه والنَّظائر : ٩/٤ . ١٧ .

إمَّا حال ، وإمَّا مستأنفة للثَّناء على قارئها ، أي ولفظ (إِنَّكُمُ) يُقرأ بالإخبار حال كونه مرتفعًا على قراءة الاستفهام ، أي إنَّهُ أظهر منها ؛ لأنَّهُ يفيد الاستقلال بتقدير : التَّوبيخ كأنَّهُ خبرٌ على البتّ ، وإن كان الاستفهام في القراءة الأخرى غير مراد ، وقدَّر أبو عبد الله [١] : و (إِنَّكُمُ عَلاَ) بالإخبار ، فظاهره أن يكون (عَلاَ) خبر المبتدأ ، و (وَبِالإِخْبَارِ) متعلّق به ، ولكنّه لا يجوز ؛ إذ لا يتقدّم المعمول إلاَّ حيث يتقدَّم العامل [٢] ، والعامل هُنا لا يتقدَّم ؛ لئلاّ يُلبس بباب الفاعل ، وقد تقدَّم بيانُ نظيرِ هذا غيرَ مرَّة [١] . ثُمَّ كمّل رمز قراءة ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ [٢] ، فقال :

[٦٩٢] أَلاَ وعَلاَ الحِرْمِيُّ إنَّ لَنَا هُنا ۞ وَأَوْ أَمِنَ الإسْكَانُ حَرْمِيُّهُ كَلا

فالهمز من (أَلاَ) لنافع كما تقدَّم ، وهي حرف استفتاح ، ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حِرْمِيّ) وهما نافع وابن كثير ، وبالعين من (عَلاَ) وهو حفص أنَّهُم يقرءون : ﴿ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾ [٣] بهمزة واحدة على الخبر ، وفُهِم أَنَّ قراءة الباقين [٤] بهمزتين أولاهما : للاستفهام [٥] وهم على أصولهم كما تقدّم [١] .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة : ٤٤٨/٢ .

(٢) ويرى المصنِّف في كتاب الدّرّ المصون : ١٧/٤ ، أنَّ هذه القاعدة غير مُطّردة . يقول : « وأمَّا قول البصريين إنَّهُ لا يتقدَّم المعمول إلاَّ حيث يتقدّم العامل ، ففيه بحثٌ ، وذلك أنّا وجدنا هذه القاعدة منخرقة في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾ ، و « اليتيم » معمول لـ « تقهر » ، والسائل معمول لـ « تنهر » وقد تقدّما على « لا » النَّاهية ، والعامل فيهما لا يجوز تقديمه عليهما ؛ إذ المجزوم لا يتقدّم على جازمه ، فقد تقدَّم المعمول حيثُ لا يتقدّم العامل » .

(١) انظر : العقد النَّضيد (خ) : ١١٧/٢/ب . « فرش سورة آل عمران » .

(٢) الأعراف : ٨١ .

(٣) الأعراف : ١١٣ .

(٤) السَّبعة : ٢٨٩ ، والمبسوط : ١٨٣ ، وتبصرة مكيّ : ٧٩ ، والتَّيسير : ٢٩١ .

(٥) في الأصل : بالاستفهام ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

وتحرّز **بقوله :** (هُنا) من الّتي في الشُّعراء ، فإنَّه لا خلاف أنَّها بالاستفهام .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حِرْمِيّ) ، وهما نافع وابن كثير ، وبالكاف من (كَلا) وهو ابن عامر أنَّهُم قرءوا : ﴿ أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ ﴾ [٢] بسكون الواو من (أو) فتعيّن للباقين القراءةُ بفتحها [٣] ؛ لأَنَّ ضدّ السُّكون الحركة المطلقة ، والحركة المطلقة : الفتحة ، كما عرفته في الاصطلاحات [٤] .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءة ﴿ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾ [١] بالإخبار [٢] : القطع بذلك ؛ لتحقّقهم ما عند الله [٣] ، والاستفهام للتَّقرير ، فتتوافق القراءتان معنى ، وجوّز بعضهم [٤] أن يكون استفهامًا حقيقةً .

---

(١) في باب الهمزتين من كلمة . ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٧١٩/٢ ، ٧٧٩ .

(٢) الأعراف : ٩٨ .

(٣) ينظر : السَّبعة : ٢٨٦ ، والمنتهى : ٣٨٦ ، والتَّيسير : ٢٩٠ ، والمستنير : ١٥٣ .

(٤) إذا أطلق النَّاظم التحريك ، فلا يكون إلاَّ فتحة ، وقد نصّ عليه بقوله :

وحيثُ جرى التَّحريكُ غيرَ مُقيَّدٍ ❁ هو الفتحُ والإسكانُ آخاهُ مَنْزِلاَ

ينظر : العقد النّضيد (ط) : ٢٢٢/١ .

(١) الأعراف : ١١٣ .

(٢) قال صاحب شرح الهداية : « من قرأ على الخبر ، فالاستفهام مراده ، وكثيرًا ما يأتي الاستفهام بلفظ الخبر ، كما قال الشَّاعر :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا ❁ بسبعٍ رمين الجمر أم بثمانٍ »

انظر : شرح الهداية : ٤٩٥ .

(٣) هكذا في الأصل ، والمعنى لا يتّفق بذلك . والمعنى المراد : أَنَّ السَّحرة قد تحقّقوا من الأجر العظيم الَّذي وعدهم به فرعون في حال غلبتهم .

(٤) ومنهم مكي ، والمهدوي . ينظر : الكشف : ٤٧٣/١ ، وشرح الهداية : ٤٩٥ .

والوجه في سكون (الواو) أنَّها بجملتها حرف عطف ، أي (أَفَأمنوا هذا) (أو هذا) ، ومعناها : التَّقسيم ؛ إذ لا يليق من معانيها هُنا إلاَّ هو [١] ، وزعم قومٌ [٢] أنَّها للتَّخيير ، أو الإباحة ، وليس بذاك .

والوجه في تحريكها أنَّها : واو عطف دخلت عليها همزة الاستفهام ، وكان من حقّها أن يتقدَّم عليها ، ولكنّها أُخّرت عنها ، كما أُخّرت أختاها (الفاء [٣] ، وثُمَّ) على خلافٍ بين النُّحاة في هذا ، وقد أتقنتُه في الدُّرِّ المصون [٤] ، وسيأتي لهذا نظير في الصَّافَّات والواقعة : ﴿ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَءَابَاؤُنَا الأَوَّلُونَ ﴾ [١] إلاَّ أَنَّ بعض من قرأ بالسُّكون هُنا قرأ بالفتح هناك ، وهو ابن كثير وورش [٢] ، وأمَّا ابن عامر وقالون [٣] فقرآ بالإسكان هناك كهُنا [٤] ، وجعل أبو شامة [٥] الاستفهام في ﴿ أَوَ أَمِنَ ﴾ بمعنى النَّفي ، والأحسن أنَّهُ للتَّقريع / كهو في قوله : ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ أوَّلاً .

١٨/أ

---

(١) جعلها صاحب الموضح للإضراب عن الأوَّل ، واستئناف الثَّاني ، كأنَّهُ قال : أأمنوا هذه الضّروب عن عقوباتهم . الموضح : ٢/٥٤١ .

(٢) كابن خالويه والسَّخاوي . ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ١٥٨ ، وفتح الوصيد : ٣/٩٣٠ .

(٣) ينظر : شرح الهداية : ٤٩٥ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٦٢٧ .

(٤) الدُّرّ المصون : ٥/٣٩٠ .

(١) الصَّافَّات : ١٦ . ١٧ .

(٢) هو : عثمان بن سعيد ، أبو القاسم المصري ، لقَّبه نافعٌ « ورشًا » لشدّة بياضه ، توفّي سنة سبع وتسعين ومئة . تنظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ١/١٧٧ ، والعقد النَّضيد (ط) : ١/٩٨ ، وغاية النِّهاية : ١/٥٠٢ .

(٣) هو : عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى ، كان ربيب نافع ، وهو الَّذي لقَّبه قالون لجودة قراءته ، وقالون : لفظة روميّة معناها : جيّد . مات سنة عشرين ومئتين .

ينظر : طبقات القرّاء : ١/١٧٩ ، والعقد النَّضيد (ط) : ١/٩٨ ، وغاية النِّهاية : ١/٦١٥ .

(٤) السَّبعة : ٢٨٧ ، والمبسوط : ١٨٢ ، والتَّجريد : ٥٤٦ ، والإتحاف : ٤٧٢ .

(٥) إبراز المعاني : ٣/١٧٧ .

* * *

قوله : (أَلاَ) حرفُ تنبيهٍ واستفتاح للكلام بعده ، وقد تقدَّم أَنَّهُ رمز نافع للقراءة في آخر البيت قبل هذا .

ثُمَّ قال : (وعَلاَ الحِرْمِيُّ) فأتى بواو الفصل ؛ لأنَّها زائدة على ماهيَّة الكلمة ، ونظيره : (وكم صُحبةٍ يا كافَ) [١] . (ودُونَ عِنَادٍ عَمَّ) [٢] . (وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصْرُ) [٣] ، بخلاف واو : (وَعَى نَفَرٌ أَرْجِئْهُ) فإِنَّها ليست فاصلة ؛ لأنَّها من نفس الكلمة [١] ، وقد تقدَّم بيان هذا [٢] .

قوله : (وعَلاَ الحِرْمِيُّ) يروى (الحِرْمِيُّ) برفعه على أَنَّهُ فعلٌ ماضٍ ، أي : علا مذهبُ الحرميِّ ، حيث قرآ : ﴿ إِنَّ لَنَا ﴾ بالخبر ، وعلى هذا فيكتب (عَلاَ) بألفٍ . ووجه رفعه على الاستفهام : أنَّهُم قطعوا بذلك ولم يشكّوا ، فهو أبلغ في مدحهم ، والجملة من (عَلاَ الحِرْمِيُّ) خبر مقدَّم ، و (إِنَّ لَنَا) هُنا في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر ، والعائد محذوف تقديره : لفظ ﴿ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾ علا مذهبُ الحرميِّ ، أو قراءته فيه بالإخبار . وأغنى عن قوله : (بالإخبار) ما تقدَّم في البيت قبله ، و (هُنا) ظرف لذلك المقدّر ، ويجوز أن يكون في موضع الحال ، أي كائنًا هُنا ، وقد تقدَّم فائدة الاحتراز به ، ويروى : (عَلَى الحِرْمِيِّ) بخفضه على أَنَّ (عَلَى) حرف جرٍّ ، وعلى هذا فيُكتب بالياء ، وهي واضحة على أن يكون الجارّ خبرًا مقدَّمًا ، و (إِنَّ لَنَا) هُنا مبتدأ مؤخَّر ، أي : وعلى

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٣٩) . « فرش سورة يونس » .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٩١) . « فرش سورة الرَّعد » .

(٣) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (١٠٢٤) . « فرش سورة الشُّورى والزُّخرف والدخان » .

(١) انظر : فتح الوصيد : ٩٣٠/٣ .

(٢) انظر : العقد النَّضيد (ط) : ٦٢٣/١ .

الحرميِّ قراءة : (إِنَّ لَنَا) بالإخبار .

قوله : (وَأَوْ أَمِنَ) في محلّ مبتدأ ، و (الإِسْكَانُ) مبتدأ ثانٍ ، و (حَرْمِيُّهُ) مبتدأ ثالث ، و (كَلاَ) جملة فعليّة خبر الثَّالث ، والثَّالث وخبره خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأَوَّل ، والعائد مقدَّر ، أي الإسكان فيه ، أو قامت (أل) مقامه ، أي : إسكانه ، ومعنى (كَلاَ) : حرس [1] ، وقد تقدَّم [2] ، أي أَنَّهُ حفظ قراءته بما رواه عن أشياخه ، وقدَّم ترجمة (إِنَّ لَنَا) على ترجمة (وَأَوْ أَمِنَ) وإن كان بعده تلاوةً [1] .

[٦٩٣] عَلَيَّ عَلَى خَصُّوا وَفِي سَاحِرٍ ۞ وَيُونُسَ سَحَّارٍ شَفَا وتَسَلْسَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالخاء من (خَصُّوا) وهم مَنْ عدا نافعًا ، قرءوا : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا ﴾ [2] على حرف جرٍّ غير جارّةٍ لياء متكلِّمٍ ، بل لـ (أَنْ) وما في حيّزها ، وتقريب العبارة فيها بلام مفتوحة بعدها ألف ، وتكتب ياء ، ونافع يقرأ : ﴿ عَلَيَّ ﴾ بلام مفتوحة بعدها ياء مشدّدة [3] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَفَا) وهما الأخوان قرآ هُنا ، وفي يونس ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ ﴾ [4] والباقون : ساحر [5] ، وفُهِمَ كلُّ ذلك ، أعني قراءتي ﴿ عَلَى ﴾ و

---

(١) قال الجوهريّ : « كلأه اللّه كِلاءةً بالكسر ، أي : حفظه وحرسه » . الصِّحاح : [كلأ] ٦٩/١ ، وينظر : اللِّسان : [كلأ] ١٤٥/١ ، ١٤٦ .

(٢) العقد النَّضيد (خ) : ٢٠٧/٢/ب « من فرش سورة الأنعام » .

(١) قدَّمه لضرورة النَّظم .

(٢) الأعراف : ١٠٥ .

(٣) السَّبعة : ٢٨٧ ، والتَّذكرة : ٤٢١/٢ ، والتَّجريد : ٣٤٠ ، والإتحاف : ٢٨٦ .

(٤) الأعراف : ١١٢ .

(٥) ينظر : السَّبعة : ٢٨٩ ، والإرشاد : ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، والتَّيسير : ٢٩١ ، والموجز : ١٤٧ .

﴿ عَلَيَّ ﴾ ﴿ سَاحِرٍ ﴾ و ﴿ سَحَّارٍ ﴾ ممّا لَفَظَ به ، فلا حاجة إلى ذكر القيود .

فأمَّا قراءة العامّة ففيها إشكال . قال الزَّمخشريّ [١] : « وفي المشهور إشكالٌ » ثُمَّ ذكر في تخريجها أربعة أوجهٍ ، وزدتُ أنا خامسًا فسادسًا ، ذكرت جميع ذلك في (الدُّرِّ المصون) [٢] ، وأنا أذكر هُنا أيضًا مختصره [٣] :

الأَوَّل : أَنَّهُ من باب القلب ، والأصل قول الحقّ : ﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ ﴾ [١] فقلبه فصار : أنا حقيق عليَّ قولُ الحقّ ، وحينئذٍ تتوافق القراءتان .

الثّاني : لزمك فقد لزمتَه ، فلمّا كان قول الحقِّ حقيقًا عليه / كان هو حقيقًا على قول الحقّ ، أي : لازمًا له .

٢١٨/ب

الثّالث : أن يُضمَّن (حقيق) معنى : حريص ، أي : حريصٌ على قول الحقّ .

الرَّابع : أن يكون (على) بمعنى الباء ، كما أَنَّ الباء بمعنى على في قوله : ﴿ وَلا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ ﴾ [٢] . قال الفرَّاء [٣] : « العرب تقول : رميت على القوس ، وبالقوس » ، قال الأخفش [٤] : « وليس ذلك بالمطّرد ، لو قلت : ذهبت [٥] على زيد ،

---

(١) الكشّاف : ٨٠/٢ .

(٢) الدُّرّ المصون : ٤٠٢/٥ـ٤٠٦ .

(٣) انظر : شرح الجعبري : ١٠٢٩/٣ـ١٠٣١ ، والبحر : ١٢٨/٥ .

(١) الأعراف : ١٠٥ .

(٢) الأعراف : ٨٦ .

(٣) معاني القرآن للفرَّاء : ٣٨٦/١ .

(٤) لم أقف على قول الأخفش في معاني القرآن ، وهو في حجّة أبي عليّ : ٢٥٥/٢ .

(٥) في الأصل : وهت ، والصَّواب ما أثبتّه من حجّة أبي عليّ : ٢٥٥/٢ ، والدُّرّ المصون : ٤٠٣/٥ .

تريد : بزيدٍ لم يَجُز » [١] .

الخامس : أن يُعرف موسى ﷺ في وصف نفسه بالصِّدق في ذلك المقام ، أي : أنا حقيقٌ عليّ الحقّ ؛ أي واجِبٌ عليَّ قولُ الحقّ أن أكون أنا قائله والقائم به ، ولا يرضى إلاَّ بمثلي ناطقًا به ، وهذا اختاره الزَّمخشريّ وجعله أدخل في نكت القرآن [٢] .

السَّادس : أن يتعلّق (عَلَى) برسول ، قال أبو شامة [٣] : « و (عَلَى) في قراءة الجماعة متعلّقة بـ (رسول) ، وحقيقٌ : صفته ، أي أنّي رسول على هذه الصِّفة ، وهي ألاَّ أقول إلاَّ الحق ، وحقيق بمعنى حَقٌّ ، أي أنا رسول حقيقةً ، ورسالتي موصوفة بقول الحقّ ، قال ابن مقسم [١] : حقيقٌ مِنْ نعتِ [٢] الرَّسولِ ؛ أي رسولٌ حقيق من ربِّ العالمين أُرسلتُ على ألاَّ أقول على الله إلاَّ الحقُّ ، وهذا معنى صحيح واضح ، وغفل أكثر المفسِّرين من أرباب اللّغة عن تعلّق (على) بـ (رسول) ، ولم يخطر لهم إلاَّ تعلُّقه بحقيق » انتهى . قلتُ : وفي كلام كلٍّ منهما نظر ؛ لأنَّهُما جعلا : (حقيقًا) صفة لرسول ، وإذا وُصِفَ [٣] لم

---

(١) لأَنَّ « على » تفيد الاستعلاء ، والباء تفيد الإلصاق .

(٢) الكشَّاف : ٨٠/٢ .

(٣) إبراز المعاني : ١٧٧/٣ - ١٧٨ .

(١) ابن مقسم : محمَّد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم ، الإمام أبو بكر البغدادي المقرئ النحوي العطّار ، أخذ القراءة عرضًا عن إدريس الحدّاد وداود بن سليمان ، صاحب نصر بن يوسف وغيرهما ، وقرأ عليه إبراهيم بن أحمد الطَّبري ، وابن الفحّام ، وغيرهما . وكان من أحفظ أهل زمانه وأعرفهم بالقراءات . توفّي سنة : ٣٥٤ هـ .

طبقات القرّاء : ٣٢٢/١ ، غاية النِّهاية : ١٢٣/٢ .

(٢) في الأصل : بعث ، وهو تصحيف من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه من نَصِّ أبي شامة في إبراز المعاني : ١٧٧/٣ .

(٣) المقصود إعمال اسم الفاعل وهو موصوف ، وهذا ممتنع عند البصريين ، فلا يُقال : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا .

يعمل إلاَّ عند الكسائي [1] ، ونخص ابن مقسم : أَنَّ كلامه يشعر أوَّلاً بتعلّقه بـ (أُرْسِلْتُ) مقدَّرًا ، وآخِرًا يُشعر تعلّقه بـ (رسول) ، وجوابه أَنَّهُ أراد بالأوَّل تفسير المعنى ، وأمَّا قراءة نافع فـ (على) حرف جرّ دخل على (ياء المتكلّم) ، فقلبت الهاء ياء ، وأدغمت في الياء ، وفتحت كما هو معروف ، ثُمَّ في إعرابه ثلاثة أوجه [2] :

أوجهها : أَنَّ (حقيقًا) صفة لـ (رسول) ، و (ألاّ أقول) : فاعل به ، أي : حقٌّ عليَّ عدم قول غيرِه الحقُّ .

الثَّاني : أن يكون (حقيق) خبرًا مقدّمًا ، و (ألاَّ أقول) : مبتدأ مؤخّر ، أي عدم قول غير الحقّ حقيقٌ عليَّ ، فـ (عليَّ) يتعلّق في هذين الوجهين بـ (حقيق) .

الثَّالث : أن يتمّ الكلام (عليَّ حقيق) ، ويكون (عليَّ) خبرًا مقدَّمًا ، و (ألاّ أقول) مبتدأ مؤخّرًا ، فيتعلّق (عليَّ) بمحذوف .

وأمَّا قراءتا (ساحرٌ وسحّار) فواضحتان [1] ، وسحَّارٌ نَصٌّ في المبالغة ، و (ساحرٌ) محتملٌ لها ، ولا خلاف في الَّتي في الشُّعراء أنَّها : (سحَّار) مثالُ مبالغةٍ ، وهي تؤيّد قراءة (سحَّار) هُنا ، وفي يونس ، وأيضًا فعلهم مثال مبالغة ، فيناسبه أن يُجاء بعده بمثله ، ويؤيّد (ساحر) قوله : (السَّحرة) في غير موضع ، وفَعَلَةٌ جمع فاعل ، ككَفَرة في كافر ، وفَجَرَة في فاجر .

---

(١) لم ير الكسائي التَّصغير والوصف مانعين لعمل اسم الفاعل ، وحكى عن بعض العرب : أظنّني مرتحلاً وسويّرًا فرسخًا . ولا حجّة فيما حكاه ؛ لأَنَّ فرسخًا ظرف ، والظَّرف يعمل فيه رائحة الفعل .
تنظر هذه المسألة في : شرح التَّسهيل : ٧٤/٣ ـ ٧٥ ، والمساعد : ١٩١/٢ ـ ١٩٢ ، ومغني اللَّبيب : ٢٦٧/٥ .

(٢) ينظر : الفريد : ١٠٠/٣ ، والدّرّ المصون : ٤٠٤/٥ .

(١) انظر : الحجّة لابن خالويه : ١٦٠ ـ ١٦١ ، والحجّة للفارسي : ٢٥٨/٢ .

* * *

قوله : (عَلَيَّ) فيه حذف مضاف منصوب على الظَّرف ، تقديره : خصّوا على موضع (عليَّ) ، فـ (عَلَيَّ) مفعول بخصّوا ، و (عليّ) شبيه بالظَّرف ، وأشار بقوله : (خَصُّوا) لما تقدَّم من أنَّ (على) بمعنى : الباء في هذا المكان ، خاصَّةً وأنَّهُ لم يطّرد كما صرّح به الأخفش ، فيكون الشَّيخ [١] كالمختار لتخريج هذه القراءة على هذا الوجه ؛ لأنَّ الفرَّاء / والأخفش والفارسي ، والأكثرين [٢] على ذلك . وقال أبو عبد الله بعد نقله أنَّ (على) بمعنى (الباء) عن الأخفش ، قال [١] : « وليس ذلك بالمطّرد ، وإلى هذا المعنى أشار النَّاظم بقوله : (خَصُّوا) يعني أنَّهم خصّوا هذا الموضع باستعمالهم (على) بمعنى الباء ، ويؤيّد هذا التَّأويل قراءةُ أُبَيٍّ [٢] : ﴿ حَقِيقٌ بِألاَّ أَقُولَ ﴾ » .

١/٢١٩

ويجوز أن يُضَمَّن (خَصُّوا) معنى : قرءوا ، أي : قرءوا (عَلَيَّ) : (عَلَى) ، أي : خَصُّوهُ بهذه القراءة ، ويكون التَّقدير : خَصُّوا (عَلَيَّ) بـ (عَلَى) .

قوله : (وَفِي سَاحِرٍ) خبر مقدَّم ، و (سَحَّارٍ) مبتدأ مؤخَّر ، و (بِهَا) صفة لساحر ، و (وَيُونُسَ) عطفٌ على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارّ [٣] ، والتَّقدير : وسحَّار كائن في لفظ (ساحر) بهذه السُّورة ، وبـ (يُونُسَ) ، و (شَفَى) و (تَسَلْسَلَ)

---

(١) المراد : النَّاظم .

(٢) في الأصل : الأكثرون ، ولعلّ الصَّواب ما أثبتّه ؛ لأنَّها معطوفة على اسم أنَّ .

(١) اللآلئ الفريدة : ٤٤٨/٢ .

(٢) البحر : ١٢٩/٥ ، والدُّرّ المصون : ٤٠٥/٥ . ونسبها ابن خالويه والكرماني لابن مسعود . ينظر : مختصر ابن خالويه : ٥٠ ، وشواذّ الكرماني (خ) : ٤٤/أ .

(٣) على مذهب الكوفيين ، والبصريون يمنعون ذلك .

جملتان مستأنفتان للثَّناء ؛ لما أفادته القراءة من المبالغة ، والسلسل [1] : الماء الجاري في الحلق بسهولة ، يشير إلى الميل إلى هذه القراءة ؛ لسهولتها ولموافقتها لما أجمع عليه في الشُّعراء [2] .

[٦٩٤] وَفِي الْكُلِّ تَلْقَفْ خِفُّ حَفْصٍ ۞ سَنَقْتُلُ وَاكْسِرْ ضَمَّهُ مُتَثَقِّلاَ

أخبر عن حفص أنَّهُ يقرأ : ﴿ تَلْقَفُ ﴾ [3] بسكون اللام ، وتخفيف القاف في جميع القرآن ، وهو ثلاثة مواضع : هُنا وطه [1] والشُّعراء [2] ، وتعيَّن للباقين فتح اللام وتشديد القاف [3] ، ولم ينبّه النَّاظم على سكون اللام في قراءة حفص ، وعلى فتحها في قراءة غيره ، ولا على محلّ التَّخفيف والتّشديد ، وهو القاف للعلم بذلك كلّه ؛ إذ لا يمكن تشديد القاف إلاَّ مع فتح اللام ، وقال أبو شامة [4] : « ويلزم التَّخفيفَ سكونُ اللام والتّشديدَ فتحُها » . قلتُ : أما الثَّاني فمسلَّمٌ ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وأمَّا الأوَّل فممنوع إلاَّ أن يعني باللّزوم اللزومَ بالنّسبة إلى علمٍ من القراءة . لا الإمكانَ اللّفظيّ ، فإنَّه يمكن أن تتحرّك اللام مع التَّخفيف لفظًا لا قراءةً ، ثُمَّ أمر بالضمّ في : ﴿ سَنُقَتِّلُ ﴾ [5] ولا يليق الضمُّ إلاَّ بالنُّون .

---

(١) اللِّسان : [سلسل] ١١/٣٤٣ .
(٢) في الأصل : الشِّعر ، وهو تحريف ، وصوابه ما أثبت .
(٣) الأعراف : ١١٧ ، ومعناها في التَّفسير : تبتلع . ينظر : الهداية : ٤/٢٤٩٣ .
(١) طه : ٦٩ .
(٢) الشُّعراء : ٤٥ .
(٣) السَّبعة : ٢٩٠ ، والتَّذكرة : ٢/٤٢٣ ، والتَّيسير : ٢٩١ ، والتَّلخيص : ٢٦٧ .
(٤) إبراز المعاني : ٣/١٧٩ .
(٥) الأعراف : ١٢٧ .

وأمر بكسر ضمّه في التّاء حال كون (سَنَقْتُلُ) مُثقَّلاً ، والتَّثقيل لا يليق أيضًا إلاَّ بالتاء ، وأمر بالتَّحريك فيه أيضًا ، ولا يليق ذلك إلاَّ بالقاف ، ففيه أربعة قيودٍ : ضمّ النُّون ، وفتح القاف ، وكسر التَّاء وتشديدها لمن رمز لهم بـ (الذَّال) المعجمة من (ذَكَا) وهم : الكوفيون وابن عامر ، وبالحاء من (حُسْنٍ) وهو : أبو عمرو في البيت الآتي بعده ، فَفُهِمَ أَنَّ نافعًا وابن كثير يفتحان النُّون ؛ لأَنَّ الفتح ضدّ الضمّ ، ويُسَكِّنُونَ القاف ؛ لأنَّهُ ضدّ التَّحريك المطلق ، ويضمّون (التَّاء) ويخفّفونها [١] ، وإنَّما قيَّدوا كسر ضمّه ؛ لأَنَّ ضدّ الكسر الفتح ، وليس هو مرادًا ، ولم يأت بالقيود على التَّرتيب ؛ لأَنَّهُ لم يتأتَ له ذلك ، فإِنَّ التَّحريك في القاف بعد ضمّ النُّون يريد قوله تعالى : ﴿ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ [١] .

* * *

ووجه قراءة حفص : أنَّها من (لَقِفَ . يَلْقَفُ) بزِنَة : عَلِمَ يَعْلَمُ [٢] .

ووجه قراءة غيره [٣] : أنَّها من (تلَقَّف) وأصل قراءتهم (تتلقَّفُ) بتائين ، فحُذفت إحداهما على خلافٍ في أيِّهما حُذِفَتْ [٤] ، وقد تقدَّم مثلُه في (تَذَّكَّرون) / وبابِه ، وقد

٢١٩/ب

---

(١) السَّبعة : ٢٩٢ ، والتَّيسير : ٢٩٢ ، والتَّجريد : ٣٤٢ ، والنَّشر : ٢/٢٧١ .

(١) الأعراف : ١٢٧ .

(٢) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٢٩٢ ، والموضح : ٢/٥٤٨ .

(٣) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ١٦١ ، والكشف : ١/٤٧٣ .

(٤) اختلف القائلون بالحذف ، فقال بعضهم : الثَّانية هي المحذوفة ؛ لأَنَّ الثِّقل بها حصل ، والأولى تدلّ على المعنى وهو المضارعة ، والثَّانية لا تفيد ذلك ، ومعنى المضارعة أمرٌ مطلوب . وكذا إذا اجتمعت نون التَّوكيد مع نون الرّفع حذفت نون الرّفع ، وبقيت نون التَّوكيد ؛ لدلالتها على مَعْنًى ، وهذا مذهب سيبويه وأتباعه . وقال آخرون : بل المحذوف الأولى ، قالوا : لأنَّها لم تكن ثابتة في الماضي بل زيدت للمضارعة ، فالثَّانية سابقة في الوجود قبل الأولى ، إذ حرف المضارعة طارئ دخوله على الماضي ، وهذا مذهب الكوفيين .

لفظ المصنِّف بقراءة حفصٍ هُنا ، وبقراءة الباقين في البقرة [(١)] عند تاءات البزي . وأَمَّا قراءتا (سَنُقَتِّل) فالتَّشديد للتَّكثير ، والتَّخفيف يحتملها [(٢)] .

* * *

قوله : (وَفِي الْكُلِّ) متعلِّق بـ (خِفُّ) ، و (الخِفُّ) مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة خبر (تَلْقَفْ) ، والتَّقدير : وتلقف فيه خِفُّ حفص في الكلّ ، أي في كلّه [(١)] ، و (خِفُّ) بمعنى : تخفيف .

قوله : (وَضُمَّ فِي سَنَقْتُلُ) أي أوقع الضمّ فيه ، فلذلك عدّاه بفي ، ويجوز أن يكون حَذَفَ مفعوله للعلم به ؛ أي : وضَمَّ النُّونَ في (سَنَقْتُلُ) ، والهاء في (ضَمَّهُ) لِ (سَنُقَتِّلُ) ؛ أي ضمّ هذا اللّفظ ، و (مُتَثَقِّلاً) حال من (سَنَقْتُلُ) أيضًا نُسب إليه ، وإن كان في بعضه ، وقال أبو شامة [(٢)] : « مُتَثَقِّلا : حال من المكسور ، وهو الضمّ الَّذي بمعنى المضموم » . يعني أَنَّهُ حال في الحقيقة من بعض (سَنَقْتُلُ) وهو (التَّاء) .

[٦٩٥] وَحَرِّكْ ذُكَا حُسْنٍ وَفِي يَقْتُلُونَ ۞ مَعًا يَعْرِشُونَ الْكَسْرُ ضُمَّ كَذِي

هذا من تتمَّة قيود (سَنَقْتُلُ) كما تقدَّم ، **وقوله :** (ذُكَا حُسْنٍ) هو رمز لقراءة (سَنَقْتُلُ) ، ثُمَّ أمر بالقيود المتقدِّمة في (سَنَقْتُلُ) أن تؤخذ في ﴿ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ [(٣)]

انظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٩٠ .

(١) في شرح البيت رقم : (٤٦٥) . « فرش سورة البقرة » آية : ٨٥ .

(٢) قال الهمذانيّ : « وإنَّما اختاره ؛ لأَنَّ التَّخفيف يصلح للقليل والكثير ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ﴾ [البقرة : ١٣٢] وأوصى » . الدرَّة الفريدة : ٦٣٥/٢ .

(١) وأعرب شعلة (وَفِي الْكُلِّ) خبر (خِفُّ) ، و (تَلْقَفْ) عطف بيان . شرح شعلة : ٢٤٣ .

(٢) إبراز المعاني : ١٨٠/٣ .

(٣) الأعراف : ١٤١ .

وهي ضمّ الياء ، وفتح القاف ، وكسر ضمّ (التّاء) وتشديدُها لمن رمز له بالخاء من (خُذْ) وهم من عدا نافعًا ، فتعيَّن لنافعٍ فتح الياء ، وسكون القاف ، وضمّ التّاء وتخفيفُها كما تقدَّم ، وتوجيهُها كما تقدَّم في (سَنَقْتُلُ) .

ثُمَّ أمر بضمّ الكسر في ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ وذلك في الرَّاء لمن رمز له بالكاف من (كَذِي) وهو ابن عامر ، وبالصَّاد من (صِلاً) وهو أبو بكر ، وقوله : (مَعًا) يريد هُنا ، وفي النَّحل ، فالَّذي هُنا : ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾ [١] ، والَّذي في النَّحل : ﴿ وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ [١] ، وتعيَّن لغيرهما كسر الرَّاء [٢] ، والضمّ والكسر لغتان مشهورتان لأهل الحجاز [٣] .

* * *

قوله : (ذُكَا) بضمّ الذّال والمدّ : عَلَمٌ للشَّمس [٤] ، وفيه وجهان [٥] :

أحدهما : أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف ، أي هذه القراءة مثل (ذُكَا حُسْنٍ) أي : مثل شمس حسن ، على الاستعارة .

والثّاني : أَنَّهُ حال في فاعل (حَرِّكْ) ، أي : حرّك حال كونك مُشْبِهًا (ذُكَا

---

(١) الأعراف : ١٣٧ .

(١) النَّحل : ٦٨ .

(٢) السَّبعة : ٢٩٢ ، ٣٧٤ ، والتَّيسير : ٢٩٢ ، والنَّشر : ٢/٢٧١ ، والإتحاف : ٢٨٩ .

(٣) ومعنى يعرشون : يبنون ، وقد نسب أبو حيَّان (يعرِشون) بكسر الرَّاء للحجازيين ، قال اليزيدي : هي أفصح اللّغات . ونسبها النحّاس إلى بني تميم . انظر : البحر : ٥/١٥٦ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٢/١٤٧ .

(٤) ذكر ابن السّكّيت أَنَّ : ابن ذُكاء : الصُّبح ، وذُكاء : الشّمس . إصلاح المنطق : ١٢٦ .

(٥) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٠٣٢ .

حُسْنٍ) .

قوله : (وَفِي يَقْتُلُونَ) متعلّق بـ (خُذْ) ومفعول (خُذْ) محذوف للعلم به ، أي وخذ القيود المذكورة في (سَنَقْتُلُ) خذها في (يَقْتُلُونَ) .

قوله : (يَعْرِشُونَ) مبتدأ ، و (الْكَسْرُ) مفعول مقدَّم لـ (ضُمَّ) ، و (ضُمَّ) خبر المبتدأ ، والعائد مقدَّر ، و (مَعًا) حال من (يَعْرِشُونَ) ، والتَّقدير : لفظ (يَعْرِشُونَ) ضُمَّ الكسرَ فيه حال كونه معًا .

قوله : (كَذِي صِلاً) في موضع الحال من فاعل (ضُمَّ) أي ضمّه حال كونك مثل : صاحب صِلاء ، و (الصِّلاء) بالكسر والمدّ : ذُكاء النَّار [1] ، واستعارها فهي استعارة للذَّكاء والفطنة ؛ أي : افعل ذلك ذكيًّا فطنًا ، أي مشبهًا ذُكاء النَّار ، ومنه قولهم : « يتوقَّد ذكاءً » [2] ، وقصره ضرورة ، ومنهم من نقل فيه القصر [3] ، وقد تقدَّم ذلك [4] محرَّرًا .

[٦٩٦] وَفِي يَعْكُفُونَ الضَّمُّ يُكْسَرُ ۞ وَأَنْجَى بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالنُّونِ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين / من (شَافِيًا) وهما الأخوان أنَّهُمَا يقرآن : ﴿ يَعْكِفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ ﴾ [5] بكسر ضَمّ الكاف ، فتعيَّن للباقين [6] ضمّها .

---

(١) الصِّحاح : [صلى] ٢٤٠٣/٦ ، والمخصّص : (ممّا يكسر فيمدّ ، ويفتح فيقصر) ١٥٢/٤ .

(٢) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٦٣٤/٢ ، وإبراز المعاني : ١٠٣/٣ .

(٣) ذكر ابن دريد في جمهرته : أَنَّ ذكا النّار مقصور ، وذكاء السنّ ممدود ، ومنه اشتقاق اسم ذكوان . وأنشد في ذكا النَّار مقصور : ذكا النَّار من فيح الفروغ طويل . الجمهرة : [ذ ك و] ٣١٧/٢ .

(٤) انظر : العقد النَّضيد (ط) : ٥١١/١ .

(٥) الأعراف : ١٣٨ .

(٦) السَّبعة : ٢٩٢ ، والتَّيسير : ٢٩٢ ، والعنوان : ١٩٣ ، وإرشاد المبتدئ : ٩٥ .

وعمَّن رمز له بالكاف من (كافيًا) وهو ابن عامر ، أَنَّهُ يقرأ [١] : ﴿ وَإِذْ أَنْجَاكُمْ ﴾ [٢] مكان ﴿ أَنْجَيْنَاكُمْ ﴾ بحذف الياء والنُّون .

* * *

ووجه (يَعْكِفُونَ) و (يَعْكُفُون) : أَنَّهُمَا لغتان [٣] ، كيعرِشون ، ويعرُشون .

وفي قراءة (أنجاكم) مراعاة قوله : ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ ﴾ [١] وهو من بقيّة كلام موسى ، و (أنجيناكم) مراعاة (وعدنا) و (فأتممناها) [٢] .

* * *

قوله : (وَفِي يَعْكُفُونَ) يجوز أن يتعلَّق بنفس الضَّمير ، ولا يضرّ كونه متّسعًا فيه . و (الضَّمُّ) مبتدأ ، و (يُكْسَرُ) جملة فعليّة خبره ، والتَّقدير : والضمّ في (يَعْكُفُونَ) يكسر ، و (شَافِيًا) حال من مرفوع (يُكْسَرُ) ، وقدَّره الفاسيّ [٣] الضمّ يكسر في (يعكِفون) ، فظاهره أَنَّهُ يعلِّقه بيكسر ، وهو لا يجوز ؛ لأَنَّ عامله لا يحلّ محلّه .

قوله : (وَأَنْجَى) مبتدأ ، وفي خبره وجهان :

أحدهما : الجملة من قوله : (كُفِّلَ) و (بِحَذْفِ) متعلِّق به .

---

(١) السَّبعة : ٢٩٣ ، والتَّيسير : ٢٩٣ ، والمستنير : ١٥٧ ، وإرشاد المبتدئ : ٩٥ .

(٢) الأعراف : ١٤١ .

(٣) وكسر الكاف لغة بني أسد ، وضمّها لغة بقيّة العرب . ينظر : الجوهر النَّضيد : ٣٠٦ ، والإتحاف : ٢٨٩ .

(١) الأعراف : ١٤٠ .

(٢) شرح الهداية : ٤٩٩ ، وشرح الجعبري : ٣/١٠٣٧ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٥٢ .

والثَّاني : أنَّهُ (بِحَذْفِ الْيَاءِ) ، و (كُفِّلَ) إمَّا مستأنف ، وإمَّا حال على إضمار (قد) عند من يرى ذلك [(١)] ، وقدَّره أبو عبد الله [(٢)] : « وأبجى كفل ملتبسًا بحذف الياء » . فجعله حالاً من مرفوع (كُفِّلَ) .

[٦٩٧] وَدَكَّاءَ لاَ تَنْوِينَ وَامْدُدْهُ هَامِزًا ۞ شَفَا وَعَنِ الْكُوفِيِّ فِي الْكَهْفِ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شفى) وهما الأخوان أنَّهُمَا يقرآن قوله : ﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ [(١)] ، وفي الكهف : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ [(٢)] من غير تنوين وبالمدّ والهمز ، وافقهما عاصم على الَّتي في الكهف ، وإليه الإشارة بقوله : (وَعَنِ الْكُوفِيِّ فِي الْكَهْفِ وُصِّلاَ) أي : وصل ما ذكرته من القيود في الكهف عن الكوفيّ ، وهم الأخوان وعاصم ، وفُهِم أنَّ الباقين في الموضعين ينوّنون من غير همز ولا مدٍّ [(٣)] ، وقد لفظ بالقراءة على مقتضى القيود ؛ إذ لا يتأتّى له غير ذلك .

۞ ۞ ۞

والوجه في (دَكَّاءَ) ممدودًا غير منوّن إمَّا أنَّهُ بمعنى : الرَّابية النَّاشِزَة بعد أن كان في غاية الارتفاع ، وإمَّا بمعنى : الأرض المستوية [(٤)] ، من قولهم : « ناقة دكَّاء » أي : مستوية السَّنَام

---

(١) هذا مذهب الفرَّاء والمبرِّد وأبي عليّ ، وجماعة من المتأخّرين كالزَّمخشريّ وابن الحاجب .
انظر : معاني القرآن للفرَّاء : ١/٢٤ ، والمقتضب : ٤/١٢٣ ـ ١٢٥ ، والمقتصد : ٢/٩١٣ ـ ٩١٥ ، والمفصّل : ٨٢ ، وشرح الكافية للرّضيّ : ٢/٤٠ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٥٢ .

(١) الأعراف : ١٤٣ .

(٢) الكهف : ٩٨ .

(٣) السَّبعة : ٢٩٣ ، والمنتهى : ٣٩٠ ، ٤٦٧ ، والتَّيسير : ٢٩٣ ، ٣٥٤ ، والإتحاف : ٢٨٩ .

(٤) ينظر : علل القراءات : ١/٢٢٩ ، والمفيد في شرح القصيد : ٤٧٨ .

[1] ، وفي (دكًّا) أَنَّهُ مصدر (دكَّ . يدكُّ . دكًّا) كدقَّ . يدقُّ . دقًّا ، وزنًا ومعنى ، يقال : دكَّهُ دكًّا ، ودقَّهُ دقًّا ، بمعنى واحد [2] ، فدكًّا يجوز أن يكون بمعنى : مدكوك ، كضرب الأمير ، أي : مضروبه ، أو جعل نفس الدكِّ مبالغة ، أو على حذف مضاف ، أي ذا دكٍّ ، هذا إذا جُعل مفعولاً ثانيًا لـ (جَعَلَهُ) . ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكِّدًا على تضمين (جعل) معنى : دكَّ ، قاله الأخفش [1] ، وجعله من باب : قعدتُ جلوسًا [2] ، وهو بعيدٌ جدًّا .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَدَكَّاءَ) مبتدأ ، ونصبه حكاية ، و (لاَ تَنْوِينَ) خبرها محذوف ، أي لا تنوين فيه ، وجملة النَّفي خبر المبتدأ ، والعائد مقدَّر كما تقدَّم ، و (هَامِزًا) حال من فاعل (امْدُدْهُ) ، و (عَنِ الْكُوفِيِّ) متعلِّق بـ (وُصِّلَ) ومرفوعه ضمير يعود على التَّقييد المذكور ، أي : وَصِّلَ التَّقييدُ المذكور في حرف الكهف ، وهذا أحسن من تقدير أبي شامة [3] : « ومرفوع (وصل) عائدٌ على (دكاء) الممدود غير المنوّن » ، قال : « أي وَصِّلَ إلينا إلينا نقلُه في حرف الكهف » . /

٢٢٠/ب

[٦٩٨] وَجَمْعُ رِسَالاَتِي حَمَتْهُ ذُكُورُهُ ❁ وَفِي الرُّشْدِ حَرِّكْ وَافْتَحِ الضَّمَّ

---

(١) قال بعض نحاة البصرة : العرب تقول : « ناقة دكَّاء » ليس لها سنام . وقال : « الجبل » مذكّر ، فلا يشبه أن يكون منه ، إلاَّ أن يجعله : « مثل دكَّاء » حُذف « مثل » ، وأجراه مُجْرَى : « واسأل القرية » .
وكان بعض نحاة الكوفة يقول : معنى ذلك : جعل الجبل أرضًا دكَّاء ، ثُمَّ حُذفت « الأرض » وأُقيمت « دكّاء » مُقامها . تفسير الطَّبريّ : ١٠١/١٣ .

(٢) انظر : عمدة الحفّاظ في مادّة [د ك ك] ١٥/٢ .

(١) معاني القرآن للأخفش : ٣٠٩/٢ .

(٢) انظر : البحر : ١٦٧/٥ .

(٣) إبراز المعاني : ١٨١/٣ .

أخبر عمَّن رمز له بالحاء من (حَمَتْهُ) وهو أبو عمرو ، وبالذَّال من (ذُكُورُهُ) وهم الكوفيون وابن عامر ، أنَّهُم قرءوا : ﴿ إنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي ﴾ [١] جمعًا ، وفُهِم أَنَّ نافعًا وابن كثير يفردانها [٢] . ثُمَّ أمر بالتَّحريك في : ﴿ الرَّشَدِ ﴾ [٣] أي : الفتح ، وذلك في الشّين ؛ لأَنَّ التَّحريك المطلق هو الفتح ، ثُمَّ أمر بفتح الضمّة منه ، وذلك في الرَّاء لمن رمز له بالشِّين من (شُلْشُلاَ) وهما الأخوان ، ولم يطلق الفتح ؛ لأَنَّ ضدَّه السُّكون ، وليس مُرادًا ، وفُهِم منه أَنَّ الباقين يقرءون [١] (رُشْدا) بضمّةٍ وسكون ؛ لأَنَّ ضدّ التَّحريكِ المطلقِ السُّكونُ ، والقراءة تُفهم من لفظه ، ومن تقييده .

◈ ◈ ◈

فأمَّا جمع (رسالة) وإفرادها ، فقد تقدَّم في المائدة [٢] والأنعام [٣] .

وأمَّا (الرُّشْد ، والرَّشَد) فقيل : لغتان [١] بمعنى ، نحو : (البُخْل ، والبَخَل) ،

---

(١) الأعراف : ١٤٤ .

(٢) السَّبعة : ٢٩٣ ، والتَّيسير : ٢٩٣ ، والإقناع : ٣٢٤ ، والنَّشر : ٢/٢٧٢ .

(٣) الأعراف : ١٤٦ .

(١) السَّبعة : ٢٩٣ ، والتَّذكرة : ٢/٤٢٥ ، والتَّيسير : ٢٩٣ ، التَّبصرة للخيَّاط : ٢٧٠ .

(٢) ذكر الشَّارح توجيه هذه القراءة في سورة المائدة ، وقال : « وجه الجمع في (رسالاته) أَنَّ الرِّسالة لاشتمالها على أنواع من الأحكام جُمعت . والإفراد أَنَّهُ أريد به الجنس » .
انظر : العقد النَّضيد (خ) : ١٧١/ب .

(٣) انظر : العقد النَّضيد (خ) : ٢٠٠/ب .

٢٢٠/ب

و (العُدْم ، والعَدَم) ، و (العُرْب ، والعَرَب) ، وقال أبو عمرو (٢) : « بضمَّةٍ وسكونٍ : الصَّلاحُ : ولذلك أُجمع عليه في قوله : ﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا ﴾ (٣) ، وبفتحتين : الدّينُ ، ولذلك أُجمع عليه في قوله : ﴿ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾ (١) وهذا مُشكل ؛ فإنَّه أُجمع على (رَشَدا) بفتحتين من قوله تعالى : ﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ (٢) ، و ﴿ لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ﴾ (٣) والظَّاهر أنَّهُمَا بمعنى : الصَّلاح .

* * *

قوله : (وَجَمْعُ) مبتدأ ، و (حَمَتْهُ ذُكُورُهُ) الجملة خبره ، وكَنى بالذُّكور عن الحجج مُرادًا بها السُّيوف ؛ لأنَّهُ يقال : عُرفًا : « حجَّة أُقطعُ من سيفٍ » (٤) ، ولقد أحسن من قال (٥) :

---

(١) قال النَّحَّاس في إعراب القرآن : ١٤٩/٢ : « وسيبويه يذهب إلى أنَّ الرُّشد والرَّشد واحد ، مثل : السُّخط والسَّخط ، وكذا قال الكسائي » .

(٢) ذكر الآلوسي في تفسيره : « وفرَّق أبو عمرو كما قال الجبَّائي بين الرُّشْد ، والرَّشَد ، بالضمّ : الصَّلاح في الأمر ، والرَّشَد بالفتح : الاستقامة في الدِّين » وعقَّب : « والمشهور عدم الفرق » . انظر : تفسير الآلوسي : ٥٩/٥ .

(٣) النِّساء : ٦ .

(١) الجنّ : ١٤ .

(٢) الكهف : ١٠ .

(٣) الكهف : ٢٤ .

(٤) لم أقف على مظنّة هذا القول ، ولكن ورد بمعناه في العقد الفريد : ١٢/٣ ، ونصّه : « بعض الكلام أقطع من الحسام » ، وكذلك جاء في صبح الأعشى : ٣٣٥/١٠ ، ما نصّه : « ولا حجّةٌ أقطع من حجّته » .

(٥) من [الطَّويل] ، للقاضي الجليس ابن الجباب . في الوافي بالوفيات : ٤٧٤/١٨ ، وزهر الأكم : ٨٤/٣ . وعزاه ابن دحية لابن الرُّومي في المطرب : ٥٧ . ولم أقف عليه في ديوانه .

ومن عجبٍ أَنَّ السُّيُوفَ ۞ تَحِيضُ دماءً والسُّيوفُ ذُكورُ

والمعنى : حمته حججه القاطعة بصحّة معناه ؛ لأنَّها لما اختلفت أنواعها جمعت ، ولأنَّ نَقَلَتَهُ عُدولٌ ، فهي صحيحة معنى ورواية .

وقد أجمعوا على جمعها في قوله : ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي ﴾ [١] في قصّتي نوح وهود ، وفي قوله : ﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي ﴾ [٢] في قصّة [٣] شعيب ، فهو شاهد لقراءة الجمع هُنا [٤] ، ويجوز أن يريد بالذّكور النَّقلة والرُّواة ، والرَّجُل يوصف بالذّكورة مبالغةً في رجولته ، أي منعوه من التَّغيّر [٥] .

قوله : (وَفِي الرُّشْدِ) : أي أوقع التَّحرك في الرُّشْدِ ، وقد عُرف محلّه ، ويجوز أن يكون المفعول محذوفًا ، أي حرِّك الشِّين في الرُّشْدِ .

قوله : (الضَّمَّ) أي المضموم ، و (شُلْشُلاً) بمعنى : خفيفًا [٦] ، فهي حال إمَّا من الفاعل ، أو من المفعول ؛ لأَنَّ الفتح أخفّ من غيره .

[٦٩٩] وَفِي الْكَهْفِ حُسْنَاهُ وَضَمُّ ۞ بِكَسْرٍ شَفَا وَافٍ وَالاِتْبَاعُ ذُو

وبلا نسبة في فتح الوصيد : ٩٣٥/٣ ، واللآلئ الفريدة : ٤٥٥/٣ .

والذَّكر والذَّكير من الحديد أيبسه وأشدّه وأجوده ، وهو خلاف الأنيث ، وبذلك يُسمَّى السَّيف مذكَّرًا ، وسيف ذو ذُكرة ؛ أي : صارم . اللِّسان : [ذكر] ٣١١/٤ .

(١) الأعراف : ٦٢ ، ٦٨ .

(٢) الأعراف : ٩٣ .

(٣) في الأصل : قصّتي ، ولعلّه سهو من النَّاسخ .

(٤) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٤٥٥/٣ .

(٥) ينظر : شرح الجعبري : ١٠٤١/٣ ، والجوهر النَّضيد : ٣١٧ .

(٦) جاء في اللِّسان : « رجلٌ شُلشُلٌ ، بالضمّ : قليل اللَّحم خفيف » . مادَّة [شلل] ٣٦٢/١١ .

أخبر عمَّن رمز له بالحاء من (حُسْنَاهُ) وهو أبو عمرو قرأ بالتَّقييد المذكور في الكهف في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [١] بفتحتين ، فتعيَّن لمن لم يذكر في التَّرجمتين القراءةُ بضمَّةٍ وسكون [٢] ، وقد تقدَّم توجيهها ، إلاَّ أنَّهُ قد أُورِد على المصنِّف إشكالٌ ، وهو أنَّ في الكهف ثلاثة مواضع : ﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [١] ، ﴿ لأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾ [٢] وهذان مجمع على كونهما بفتحتين .

﴿ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ وهذا هو محلّ الخلاف ، فمن أين يعلم ذلك ؟ / بل الظَّاهر أنَّ الخلاف جارٍ في الجميع ، وليس كذلك ، قال الفاسي [٣] : « ولو قال : وآخر كهف حُز ؛ لحصل المقصود من غير إشكال » . واعْتُذِرَ عنه بضيق المكان مع اشتهار ذلك في الثَّالث دون الأوَّل والثَّاني ؛ لأنَّ الجماعة إلاَّ أبا عمرو يقرءون الثّالث بالضمّ والإسكان ، وقال أبو شامة [٤] : « وفي الكهف موضعان لا خلاف في فتحهما » ، فذكرهما . قال : « وذلك لموازنة رؤوس الآي قبلهما وبعدهما نحو : عجبًا ، عددًا ، أحدًا ، وأمَّا وجه الإشكال في الثّالث : فلأنّ قبله : عِلْمًا ، وبعده : صَبْرًا ، فرُشْدًا بالسّكون يوافقهما ، واتّفق أنَّ اللّفظ المختلف فيه في السُّورتين هو واقعٌ في قصّة موسى عليه السلام ، ولعلّ النَّاظم أشار بقوله : (حُسْنَاهُ) إلى حُسن القراءتين ، وهو مصدر على (فُعْلَى) ، أي حُسنى هذا اللّفظِ ، وحسناه بالقراءة » انتهى .

١/٢٢١

---

(١) الكهف : ٦٦ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٢٩٣ ، والتَّيسير : ٣٥١ ، والموجز : ١٨٨ ، والإقناع : ٣٤٣ .

(١) الكهف : ١٠ .

(٢) الكهف : ٢٤ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٥٤ .

(٤) إبراز المعاني : ٣/١٨٢ ـ ١٨٣ .

قُلْتُ : وأجاب بعضهم [(١)] بأنَّ **قوله :** (حُسْنَاهُ) يُرشد إلى الثّالث ؛ لأَنَّ قصّة موسى أحسن من قصّة أهل الكهف ، وهذا لا يتمّ إلاَّ على كون (حُسْنَاهُ) للتّفضيل ، كفُضلى وكُبرى ، وهو [...] [(٢)] بالنَّاظم ، ولا معرفةُ ذلك من خارجٍ لِمَا اهتدى إليه . وسيأتي أَنَّ أبا شامة غيَّر هذا البيت في موضعين .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَفَا) وهما الأخوان أَنَّهُمَا يقرآن : ﴿ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً ﴾ [(١)] بكسر حاء (حُلِيِّهِمْ) [(٢)] ، وأنَّ غيرهما بضمّها [(٣)] .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءة الأخوين : إتْبَاعُ الحاء اللامَ ، فلذلك كُسرت [(٤)] ، وعليه نبّه النَّاظم

---

(١) ومنهم الهمذاني في الدرَّة الفريدة : ٦٤١/٢ ، والجعبري في كنز المعاني : ١٠٤٤/٣ ، وابن الجندي في الجوهر النَّضيد : ٣١١ .

(٢) كلمة لم أتبين قراءتها ، وهذه صورتها مع ما قبلها وما بعدها : [وهوا عسنا بالناظم] .

(١) الأعراف : ١٤٨ .

(٢) الحُليّ : ما كان للزّينة من الذّهب والفضّة . وقيل : إنَّ العجل عُمل من الذّهب والفضّة . ويُقال : كيف خار العجل ، وهو مصوغ من ذهب ؟

وعن هذا أجوبة : قال الحسن : قبض السَّامريّ قبضة من تراب من أثر فرس جبريل عليه السلام يوم قطع البحر ، فقذف ذلك التُّراب في العجل ، فتحوّل لحمًا ودمًا .

وقال غيره : احتال السَّامريّ بإدخال الرِّيح فيه حتَّى سُمع له صوت كالخوار . وقيل : بل لما جمع الحُليَّ أتى بها إلى هارون عليه السلام فقال له : إنِّي أريد أن أصنع بهذا الحُليّ شيئًا ينتفع به بنو إسرائيل ، فادع الله أن ييسّره عليَّ ، فدعا الله له ، فأجرى الله . تعالى . في العجل ريحًا حتَّى خار .

النُّكت في القرآن : ٢٦٦ . ٢٦٧ .

(٣) السَّبعة : ٢٩٤ ، والتَّذكرة : ٤٢٥/٢ ، والتَّبصرة لمكيّ : ٢١٩ ، والتَّيسير : ٢٩٣ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات السّبع : ٢٠٧/١ ، والمشكل : ٣٣١/١ . وحجّة أخرى ساقها أبو زرعة ، وهي أنَّهُم قد أجمعوا على قوله : ﴿ وَعِصِيُّهُمْ ﴾ [طه : ٦٦] ، فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه . الحجّة لأبي

بقوله : (وَالاِتْبَاعُ ذُو حُلاً) ؛ أي : أَنَّ الإِتْبَاع مستحسن في كلامهم ، إلاَّ أَنَّ أبا شامة اعترض عليه ، فقال [1] : « وليس قوله : ذو حلا برمزٍ ؛ لأَنَّهُ رمز لقراءة الكسر بقوله : (شَفَى) والإِتْباع هو كسر (الحاء) وهو يُوهم أَنَّهُ رمزٌ لقراءةٍ أخرى في بادئ [الرأي] [1] ، فلو كان حَذَفَهُ ، وقيَّد موضع الخلاف في الكهف فقال :

وفي ثالثٍ في الكهفِ حزو ۞ بكسرٍ لضمّ الحا للاتباع

لكان أولى » . وحُلِيٌّ جمع : حَلْيٍ ، ونَظِيره في الصّحيح : فَلْس وفلوس . والأصل : حُلُوْيٌ ، فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسّكون ، فقلبت الواوُ ياءً ، وأُدغمت في الياء بعدها ، ثُمَّ لك في فائه وجهان : تركها على ضمّها وكسرها إتباعًا لعينها ، وهذا مطّردٌ في كلّ جمع على (فعول) معتلّ اللام بياء ، نحو : حُلِيّ وثُدِيّ ، أم بواو نحو : عُصِيّ ودُلِيّ ، جمع عصا ودلو [2] .

۞ ۞ ۞

قوله : (وَفِي الْكَهْفِ) خبر مقدَّم ، و (حُسْنَاهُ) مبتدأ مؤخَّر ، والضَّمير عائدٌ على التَّقييد المذكور ، أو على اللّفظ المختلف فيه ، وقد تقدَّم أَنَّ (حُسنى) يجوز أن تكون مصدرًا كرجعى ، أو للتَّفضيل كفضلى ، أو تثنية حُسْنٍ .

قوله : (وَضَمُّ حُلِيِّهِمْ) مبتدأ ، و (بَكَسْرٍ) خبره ، أي ملتبسٌ بكسرٍ ، و (شَفَا) مستأنف للثَّناء ، أو صفة لكسر ، أو خبر ثانٍ عند من يرى ذلك [3] ، ويجوز أن يكون

زرعة : ٢٩٦ .

(١) إبراز المعاني : ١٨٣/٣ .

(١) في الأصل : الدّالّ ، تحريف ، وصوابه ما أثبتّه من نصّ إبراز المعاني : ١٨٣/٣ .

(٢) انظر : المنصف : ١٢٤/٢ ، وشرح التَّصريف للثّمانيني : ٢٦٩ ، وشرح الملوكي لابن يعيش : ٤٧٧ .

(٣) اختلف النّحاة في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ على أقوال :

٢٢١/ب

(شَفَا) هو الخبر لكسرٍ ، إذا جعلنا (شَفَا) صفة ، وقُدّمت الصِّفة المؤولة على الصَّريحة إمَّا للضَّرورة بالإجماع ، أو عند بعضهم حتَّى في أفصح كلامٍ ، ومنه : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [(١)] / في أحد الوجهين ، ويجوز أن يكون خبرًا ثانيًا ، أو ثالثًا ، لقوله : (ضَمٌّ) ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال من فاعل (شَفَا) وكان حقّه خفه ؛ لظهور الفتحة ، فقدّرت ضرورة ، قاله الفاسي [(٢)] ، ولا ضرورة

أحدها : وهو الأَصحّ ، وعليه الجمهور ؛ الجواز كما في النّعوت .

الثَّاني : المنع ، واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة ، وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعل فيه الأَوَّل خبرًا ، والباقي صفة للخبر . ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدّر .

الثَّالث : الجواز إن اتّحدا في الإفراد ، والجملة . والمنع إن كان أحدهما مفردًا ، والآخر جملة .

والرَّابع : قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحدًا ، نحو : الرُّمَّان حُلْوٌ حامضٌ . أي : مُزٌّ .

انظر : الهمع : ٢/٥٣ . ٥٤ .

(١) المائدة : ٥٤ .

واستدلّ بعضهم بهذه الآية على جواز تقديم الصِّفة غير الصَّريحة على الصِّفة الصَّريحة ، فإنَّ قوله (يحبّهم) صفة غير صريحة ؛ لأنَّها جملة مؤوّلة بمفرد ، وقوله (أذلّة . أعزّة) صفتان صريحتان ؛ لأنهما مفردتان . وأَمَّا غيرهم من النَّحويين فيقول : متى اجتمعت صفة صريحة وأخرى مؤوّلة وجب تقديم الصَّريحة إلاَّ في ضرورة شعر ، كقول امرئ القيس : [من الطَّويل] :

وفرع يُغشِّي المتن أسودَ فاحمٍ ❊ أثيثٍ كقنو النّخلة المتعثكل

فقدَّم قوله (يُغشِّي) . وهو جملة . على (أسود) وما بعده وهُنَّ مفردات . الدُّرُّ المصون : ٤/٣٠٨ بتصرّف يسير .

واستدلّ بها أبو حيَّان على بطلان من يعتقد وجوب تقديم الوصف بالاسم على الوصف بالفعل إلاَّ في ضرورة . البحر : ٤/٢٩٩ .

ويرى ابن مالك أنَّ الأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظَّرف أو شبهه وتأخير الجملة . شرح التَّسهيل : ٣/٣٢٠ ، وإيضاح السَّبيل (خ) : ٢/٧/أ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٥٥ .

إليه ؛ للاستغناء عنه بما تقدَّم .

قوله : (وَالإِتْبَاعُ) مبتدأ ، و (ذُو) خبره ، و (حُلَى) خُفض بالإضافة .

[٧٠٠] وَخَاطَبَ يَرْحَمْنَا وَيَغْفِرْ لَنَا شَذًا ۞ وَبَا رَبَّنَا رَفْعٌ لِغَيْرِهِمَا انْجَلَى

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَذًا) وهما الأخوان ، أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا ﴾ [1] بالخطاب في الفعلين . ونَصْبِ (رَبَّنَا) ، فتعيَّن لغيرهما الغَيْبَةُ والرَّفع في (رَبُّنَا) [2] .

والوجه في الخطاب [3] حكاية الله عنهما [4] مخاطبين له ، وفي الغيب حكايته عنهما مخبرين عن أنفسهما ، والنَّصب على النِّداء حُذِفَ حرفه ، والرّفع على الفاعليّة [5] .

۞ ۞ ۞

قوله : (وَخَاطَبَ يَرْحَمْنَا) فعل وفاعل ، جعل (تَرْحَمْنَا) مخاطبًا لوقوع الخطاب فيه كما تقدَّم تحريره في قوله : (وخَاطَبَ حَرْفًا يَحْسَبَنَّ) [6] .

---

(١) الأعراف : ١٤٩ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٢٩٤ ، والمبسوط : ١٨٥ ، والتَّيسير : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، وإرشاد المبتدئ : ٩٦ .

(٣) اختار مكيّ قراءة الخطاب ؛ لأنَّهُ أبلغ في الدُّعاء والخضوع . الكشف : ١/٤٧٧ .

(٤) تعبير المصنِّف بالتَّثنية في هذا الموضع سهوٌ منه ؛ لأنَّ الحكاية عن اليهود ، وربما انصرف ذهن المصنِّف إلى قصّة آدم وحواء في أوَّل السُّورة في قوله تعالى : ﴿ قَالا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف : ٢٣] .

(٥) ينظر : علل القراءات : ١/٢٣١ ، والحجّة للفارسي : ٢/٢٧١ .

(٦) العقد النَّضيد (خ) : ٢/١٤١/ب « فرش سورة آل عمران » .

و (شَذًا) حال ، أي ذا شذا ، أو مشبهًا شذا ، والشَّذا : العود الرَّطب [1] ، ويجوز أن يكون (شَذًا) فاعل (خَاطَبَ) على حذف مضاف ، أي خاطب ذو شذا في ترحمنا ، أو يكونَ نفسَ (الشَّذا) مبالغة .

قوله : (وَبَا رَبَّنَا) مبتدأ ، و (رَفْعٌ) مبتدأ ثان ، وخبره مقدَّرٌ ؛ أي : فيه رفع ، والجملة خبر الأَوَّل ، و (انْجَلَى) فعل وفاعل صفة لرفعٍ ، و (لِغَيْرِهِمَا) متعلِّقٌ به .

[٧٠١] وَمِيمَ ابْنَ أُمَّ اكْسِرْ مَعًا كُفْؤَ ۞ وَآصَارَهُمْ بِالْجَمْعِ وَالْمَدِّ كُلِّلاَ

أمر بكسر ميم (ابْنَ أُمَّ) في هذه السُّورة ، وفي طه ، وإليهما أشار بقوله : (مَعًا) لقوله تعالى : ﴿ قَالَ ابْنَ أُمِّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي ﴾ [1] ، ﴿ قَالَ يَاابْنَ أُمِّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي ﴾ [2] لمن رمز له بالكاف من (كُفْؤَ) ، وبكلمة : (صُحْبَةٍ) وهم ابن عامر وأبو بكر والأخوان ، فتعيَّن لغيرهم الفتح [3] ؛ لأنَّهُ ضدُّ الكسر .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالكاف من (كُلِّلَ) وهو ابن عامر أَنَّهُ قرأ : ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ ءَاصَارَهُمْ ﴾ [4] بالجمع ، فتعيَّن لغيره ﴿ إِصْرَهُمْ ﴾ [5] بالإفراد [1] .

---

(١) قال الجوهريّ : « الشَّذَا : كِسَرُ العود » . الصِّحاح [شذا] ٢٣٩٠/٦ .

(١) الأعراف : ١٥٠ .

(٢) طه : ٩٤ .

(٣) السَّبعة : ٢٩٥ ، والتَّيسير : ٢٩٤ ، والعنوان : ١٩٤ ، والإتحاف : ٢٩٠ .

(٤) الأعراف : ١٥٧ .

(٥) الأصل في الإصر : أَنَّهُ عقد الشّيء وحبسه ، يقال : أصرته فهو مأصور ، والمأصر : محبس السَّفينة . ومعناه في الآية : الثّقل ، ومعناه في سورة البقرة : العهد والميثاق .
انظر : عمدة الحفّاظ في مادّة [أ ص ر] ١٠٣/١ ، ١٠٤ .

* * *

فأمَّا كسر ميم (ابن أمِّ) ففيها مذهبان [٢] :

أحدهما : مذهب البصريين ، وهو أنَّ الكسرة كسرة بناء ؛ لأجل إضافته إلى ياء المتكلِّم بمعنى : أنَّا أضفنا هذا الاسم المركّب كلّه إلى الياء ، فَكُسِرَ آخره ، ثُمَّ اجتُزئ عن (الياء) بكسرتها ، فهو نظير : يا أَحَدِي عَشْرِي ، ثُمَّ يا أحد عشر ، ولا جائزٌ أن يكونا باقيين على الإضافة ، إذْ لم يَجُزْ حذفُ الياء ؛ لأَنَّ الاسم ليس منادى ، ولكنّه مضاف إليه المنادى ، فلم يجز حذف الياء منه .

والثَّاني : مذهب الكوفيين ، وهو كسر إعراب ، وهما باقيان على إضافتهما .

وأَمَّا فتحهما ففيه مذهبان [١] أيضًا :

مذهب البصريين : أنَّهما يُبنيان على الفتح ؛ لتركّبهما [تركّب] [٢] خمسَة عشرَ ، فعلى هذا ليس (ابْنَ) مضافًا لأمّ ، بل مركّب معها ، فحركتها حركة بناء .

والثَّاني : مذهب الكوفيين : وهو أنَّ (ابنًا) مضافٌ لأمِّ ، و (أمّ) مضافة لياء المتكلِّم ، وياء المتكلِّم قد قُلِبت ألفًا كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم نحو : يا غلامًا ، ثُمَّ حُذفت الألف ، واجْتُزِئَ عنها بالفتحة كما اجتزئ عن أصلها / بالكسرة ، وهذا ملخّص ما ذكرتُه مُطَوَّلاً في غير هذا الموضوع [٣] .

---

(١) السَّبعة : ٢٩٥ ، والتَّيسير : ٢٩٤ ، والعنوان : ١٩٤ ، والتَّلخيص : ٢٦٩ .

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحَّاس : ١٥٢/٢ ، والبحر : ١٨٢/٥ ـ ١٨٣ ، والدُّرُّ المصون : ٤٦٧/٥ ـ ٤٦٨ .

(١) انظر : البحر : ١٨٣/٥ ، والدُّرّ المصون : ٤٦٨/٥ ، وشرح الأشموني : ٤٥٧/٢ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) ورد في قولهم : « يا ابن أُمِّي » و « يا ابن عَمِّي » على الخصوص أربع لغات مسموعة من العرب ، حكاها الخليل ويونس ، فاللّغة الأولى : « يا ابنَ أُمِّي » و « يا ابن عَمِّي » بإثبات الياء . واللّغة الثّانية : أن تقول : «

ووجه (آصار) الجمع ، اختلاف الأنواع ، وليناسب (الأغلال) فإنَّها جمع [(١)] .

ووجه الإفراد مراعاة أصل المصدريَّة كما تقدَّم في جمع (رسالة) وإفرادها [(٢)] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَمِيمَ) مفعولٌ مقدَّم لاكْسِرْ ، و (مَعًا) حال ، ولا بُدّ من مضاف محذوف ؛ أي ميم كلمتي (ابْنَ أُمَّ) اكسرهما مصطحبين .

قوله : (كُفْؤَ صُحْبَةٍ) نصب على الحال من فاعل (اكْسِرْ) ، أو مفعوله ، وتقدَّم معناه .

قوله : (وَآصَارَهُمْ) مبتدأ ، و (كُلِّلَ) خبره ، وبالجمع متعلِّق به . قال الفاسيّ [(٣)] : « وقوله : (بالجمع) مغنٍ عن قوله : (والمدّ) ؛ لأَنَّ الجمع يقتضي المدّ ضرورة ، وقد لفظ به أيضًا ، فذكره له للتأكيد وإتمام البيت » انتهى . قُلْتُ : وفيما قاله نظر ، إذ قد يجمع على (فُعُل) بضمّتين كما قالوا : حِدْجٌ وحُدُجٌ ، فهذا جمعٌ لا مدّ فيه ، ويجمع أيضًا

يا ابن أُمَّ » و « يا ابن عَمَّ » بالفتح ، وقد قرأ به ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو . واللّغة الثّالثة : الكسر ، فتقول : « يا ابن أُمِّ » و « يا ابن عَمِّ » وقد قرأ به ابن عامر ، وحمزة والكسائي . واللّغة الرّابعة : أن تقول : « يا ابنَ أُمَّا » و « يا ابن عَمَّا » فتجعل مكان الياء ألفًا ، كما قال : يا بنتَ عَمَّا لا تلومي واهجعي . شرح المفصّل : ٢/١٣ .

وذكر الجوهريّ أيضًا هذه اللغات في الصّحاح : [عمم] ٥/١٩٩٢ ، والمصنِّف في الدّرّ المصون : ٥/٤٦٨ .

(١) ينظر : الكشف : ١/٤٧٩ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٦٤٦ .

(٢) ينظر : الموضح : ٢/٥٥٨ ، وشرح الجعبري : ٢/١٠٥٢ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٥٧ .

على فِعال ، كذئب وذِئاب ، فلم يستغن عن اللّفظ بالآصار ، فصار قوله : (بالمدّ) ، وبلفظه (بآصار) محتاجًا إليهما لما ذكرتُ لك .

ومعنى (كُلِّلَ) ؛ أي : زُيِّنَ ، من الإكليل [(١)] المحيط بالشيء مزيَّنًا به .

[٧٠٢] خَطِيئَتَكُمْ وَحِّدْهُ عَنْهُ وَرَفْعُهُ ۞ كَمَا أَلَّفُوا وَالْغَيْرُ بِالْكَسْرِ عَدَّلاَ

أمر بتوحيد (خَطِيئَاتِكُمْ) لمن أعاد عليه الضَّمير في البيت قبله ، وهو ابن عامر ، وأخبر أَنَّهُ هو ونافعٌ يرفعان ذلك ، وأنَّ غيرهما يكسره [(١)] ، والمراد قوله : ﴿ تُغْفَرْ لَكُمْ خَطِيئَتُكُمْ ﴾ [(٢)] وحَّده ابن عامر ، وجمعه الباقون جمع سلامة ، إلاَّ أبا عمرو فإنَّه جمعه جمع تكسير على : خطايا ، كما سيأتي في البيت الآتي . وينبغي أن يقرأ هُنا : (خَطِيئَاتِكُمْ) بالجمع ؛ ليصير لقوله : (وَحِّدْهُ) فائدةٌ ، وكأنّ أبا شامة لم يروه إلاَّ جمعًا كما سنذكره ، إلاَّ أَنَّ المشهور في النُّسخ ، وقراءةَ النَّاس : بالإفراد [(٣)] ، والأوَّل أولى لما ذكر ، ولما سيأتي ، ولا بُدّ من ذكر ما تقدَّم من قراءة : ﴿ تُغْفَرْ لَكُمْ ﴾ ؛ ليترتّب عليه معرفة رفع (خطيئتُكم) ونصبه ، فأقول : قد تقدَّم في البقرة أَنَّ نافعًا وابن عامر يقرآن : (يُغْفَرْ) مبنيًّا للمفعول وبالتأنيث [(١)] ، فلزمهما هُنا أن يرفعا ما بعده ، وابن عامر يُوحِّد ، فيقرأ : ﴿ تُغْفَرْ لَكُمْ

---

(١) قال الأزهريّ : « قال اللّيث : الإكليل : شِبه عِصابةٍ مزيَّنةٍ بالجواهر » . التَّهذيب : ٩/٤٥٠ .

(١) السَّبعة : ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، والتَّيسير : ٢٩٤ ، والتَّجريد : ٣٤٦ ، وإرشاد المبتدئ : ٩٦ . ٩٧ .

(٢) الأعراف : ١٦١ .

(٣) ضبطها الشَّيخ عليّ محمَّد الضبّاع بالجمع ، وكذلك الشَّيخ محمَّد تميم الزُّعبي .
ينظر : حرز الأماني (ضبط وتصحيح الضبَّاع) : ٥٨ ، وحرز الأماني (ضبط وتصحيح الزُّعبي) : ٥٦ ، وكذلك الرِّواية في معظم شروح الشَّاطبيّة بالجمع . ينظر : فتح الوصيد : ٣/٩٣٨ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٦٤٧ ، واللآلئ الفريدة : ٢/٤٥٨ ، وشرح شعلة : ٢٤٥ ، وإبراز المعاني : ٣/١٨٤ ، والمفيد في شرح القصيد : ٤٨٠ ، والجوهر النَّضيد : ٣٢٤ ، وشرح مُلاَّ عليّ القارئ : ٢٦٩ .

﴿ خَطِيئَتُكُمْ ﴾ ، ونافع يجمع جمع سلامة ، فيقرأ : ﴿ تُغْفَرْ لَكُمْ خَطِيئَاتُكُمْ ﴾ ، وتقدَّم أَنَّ غيرهما يقرأ بنون العظمة ، وكسر الفاء ، فلزمه هُنا أن ينصب ما بعده ، والغرض أَنَّهُ يجمعه جمع سلامة ، وجمع السَّلامة في المؤنَّث منصوب بالكسرة ، فلذلك قرءوا : ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ بكسرِ التَّاء ، إلاَّ أبا عمرو فإنَّه يقرأ مثلهم في ﴿ نَغْفِرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ جمع تكسير ، فنَصْبُه مقدَّر في الألف ، ووجه تأنيث (تُغْفَرْ) وبناؤه للمفعول قد تقدَّم [١] .

◈ ◈ ◈

ووجه جمع (خطيئاتكم) : أَنَّهُ الحقيقة ؛ إذْ لكلّ واحد خطيئة أو خطايا ، وإفرادها على إرادة الجنس ، وكان جمعُها تصحيحًا ؛ لأنَّهُ أحسن الجمعين ، إذ فيه سلامة الواحد [٢] .

◈ ◈ ◈

قوله : (خَطِيئَتَكُمْ) مفعولٌ بفعلٍ مضمر على الاشتغال ، أي وحِّد خطيئتكم وحِّدْه ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، و (وَحِّدْهُ) خبره ، والأوَّل أولى لمكان الأمر ، و (عَنْهُ) متعلِّق بوَحِّدْه ، ويجوز / أن ينتصبَ حالاً من المفعول ، أي مَرْوِيًّا عنه ، أو من الفاعل ، أي راويًا عنه .

قوله : (وَرَفْعُهُ) مبتدأ ، و (كَمَا أَلَّفُوا) خبره . قال أبو شامة : « ومعنى ألَّفوا :

---

(١) الَّذي تقدَّم في سورة « البقرة » أَنَّهُما يقرآنه بالبناء للمفعول ، والتأنيث خاصٌّ بابن عامر دون نافع . ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(١) قال المصنِّف : « والوجه في قراءة « تُغفر » مبنيًّا للمفعول أَنَّهُ جارٍ على كلام العظماء ، حيثُ لم يُسندوا الفعل إلى أنفسهم ، بل يخرجونه على طريقة الإبهام للتَّعظيم ، وأنَّث ؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى مؤنّث » . العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) ينظر : الكشف : ١/٤٨٠ ، وشرح الجعبري : ٣/١٠٥٦ .

جمعوا » . فإن كان يُروى (أَلِفُوا) بكسر اللام مخفّفة فمعنى الجمع منها بعيدٌ [١] ، وإنَّما معناها : التأنيس بالشيء من قولك : أَلِفْتُ فُلانًا ، إذا تأنّستَ به وتعوّدتَ ، وإن كان يرويه (ألَّفوا) بفتح اللام مشدّدة من التَّأليف فهو واضح ، إلاَّ أَنَّ النَّاس يقرءون : (أَلِفوا) من الإلف .

قوله : (وَالْغَيْرُ) مبتدأ ، وخبره (عَدَّلاَ) و (بِالْكَسْرِ) متعلِّقٌ به .

[٧٠٣] وَلكِنْ خَطَايَا حَجَّ فِيهَا وَنُوحِهَا ۞ وَمَعْذِرَةً رَفْعٌ سِوى حَفْصِهِمْ

استدرك من قوله : (وَالْغَيْرُ بِالْكَسْرِ عَدَّلاَ) أَنَّ أبا عمرو لم يقرأ هُنا بجمع السَّلامة ، بل بهذا اللّفظ جمع تكسير [١] ، ثُمَّ ذكر أَنَّهُ يقرأ كذلك في سورة نوح [٢] .

ثُمَّ أخبر عن غير حفص أَنَّهُ يقرأ : ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةٌ ﴾ [٣] رفعًا ، فتعيَّن لحفصٍ نصبها [٤] .

وتَكَمَّلَ أَنَّ أبا عمرو يقرأ هُنا : ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ بنون العظمة ﴿ خَطَايَاكُمْ ﴾ كما تقدَّم ، وفي نوح : ﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ ﴾ وأنَّ الباقين يقرءون ﴿ خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ جمعَ سلامة .

۞ ۞ ۞

ورفع (معذرةٌ) عند سيبويه على تقدير : موعظتُنا معذرةٌ ، واختار سيبويه الرَّفع . قال

---

(١) أبو شامة رواها بالتّشديد . انظر : إبراز المعاني : ١٨٤/٣ ، وكذلك السَّخاوي في فتح الوصيد : ٩٣٨/٣ . ولم أقف على رواية : « ألفوا » بالتَّخفيف .

(١) السَّبعة : ٢٩٥ ، والتَّيسير : ٢٩٤ ، والعنوان : ١٩٤ ، والإتحاف : ٢٩١ .

(٢) نوح : ٢٥ . ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا ﴾ .

(٣) الأعراف : ١٦٤ .

(٤) السَّبعة : ٢٩٦ ، والتَّذكرة : ٤٢٧/٢ ، والتَّيسير : ٢٩٤ ، والتَّلخيص : ٢٦٩ .

[1] : « لأنَّهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا ، ولكنّهم قيل لهم : لِمَ تَعِظُونَ ؟ فقال : موعظتنا معذرةٌ » . وقدَّره أبو عبد الله : « هذه معذرةٌ » [2] .

ونَصْبُها من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّها مفعولٌ بها [1] ، وعمل فيها القول ؛ لتضمّنها معنى كلام كثير يُعذر به ، نحو : قلت خُطبةً .

الثَّاني : مفعول من أجله [2] ، وعامله مقدّر ، أي وعظناهم معذرةً .

الثَّالث : أَنَّهُ مصدر مؤكّد لعاملٍ مقدّر ، أي نعتذر معذرةً ، كذا قيل [3] ، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ عامل المؤكّد لا يحذف [4] ، وفيه بحث ليس هذا محلَّه » .

قُلْتُ : وقد أُورِدَ على المصنِّف هُنا ، فقال أبو شامة [5] : « وهو مشكِلٌ ؛ إذ لقائل أن يقول : من أين يُعلم أنَّ قراءة الباقين في نوحٍ بجمع السَّلامة ؟ فلعلَّهم قرءوا بالإفراد ، أو

---

(١) الكتاب : ٣٢٠/١ .

(٢) لم يقدّره أبو عبد الله ، وإنَّما نسب ذلك إلى أبي عبيد . اللآلئ الفريدة : ٤٦٠/٢ .

(١) هذا الوجه انفرد به السَّمين ، ولم أقف عليه عند غيره . ينظر : الدّرّ المصون : ٤٩٥/٥ .

(٢) يرى المصنِّف أنَّ هذا الوجه هو أظهرها . الدّرّ المصون : ٤٩٥/٥ .

(٣) قاله الزّجّاج ، وتبعه الزّمخشريّ وغيره . ينظر : معاني الزجّاج : ٣٨٦/٢ ، والكشّاف : ١٠٠/٢ .

(٤) هذا رأي ابن مالك ، ويرى أنَّ المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز . شرح الكافية الشّافية : ٦٥٧/٢ .

وردّه ابنه بأنَّهُ قد تُحذف جوازًا في نحو : أنت سيرًا ، ووجوبًا في نحو : أنت سيرًا سيرًا . انظر : شرح الألفيّة لابن النَّاظم : ١٠٤ .

وينظر : أوضح المسالك : ١٨٧/٢ ، والمنهل الصَّافي : ٢٨٩/١ .

(٥) إبراز المعاني : ١٨٥/٣ .

بعضهم بجمع السَّلامة ، وبعضهم بالإفراد ، كما قرءوا في الأعراف .

فلو أَنَّهُ قال : بعد قوله : (وَالْغَيْرُ بِالْكَسْرِ عَدَّلاَ) .. كَنوحٍ خَطَايا فيهما حَجَّ وحِّده . أي : كحرف نوح . وأبو عمرو يقرأ فيهما ، أي في الأعراف ونوح : (خطايا) لم يبق مشكلاً ، ولعلّه اجتزأ عن ذلك بقوله أوَّلاً : (خَطِئَتكم وَحِّدْهُ) ، عنه كأنَّهُ قال : وهذا اللّفظ قرأه أبو عمرو هُنا وفي نوح (خطايا) فيبقى الباقون في السُّورتين على ما لُفظ به ، وهو (خطيئاتكم) » . وأجاب أبو عبد الله [١] : « باشتهار القراءة بجمع السَّلامة ؛ لأنَّها قراءة الستّة » . وقال أبو شامة أيضًا [٢] : « فإن قُلْتَ : هلاّ قيل : والغير بالخفض أو بالجرّ ؛ لأنَّها حركة إعراب لا بناء ؟

قُلْتُ : هذه العبارة جيّدة في حرف نوح ؛ لأنَّهُ مجرور ، وأَمَّا الَّذي في الأعراف فمنصوب ، وعلامة نصبه الكسرة ، فعُدل إلى لفظ الكسر ؛ لأنَّهُ يشمل الموضعين » .

❋ ❋ ❋

قوله : (وَلكِنْ) حرف استدراك ، وليس عاطفًا ؛ لوقوع الجملة بعده [٣] ، و (خَطَايَا) مبتدأ ، و (حَجَّ) خبره ، أي غلب في الحجّة [٤] ، ومنه / الحديث [١] :

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٥٨ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/١٨٥ .

(٣) قال المرادي : « فإن قُلْتَ : إذا وقعت قبل الجملة ، فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟ قُلْتُ : الَّذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنَّها حينئذٍ حرف ابتداء ، لا حرف عطف . وقيل : إنَّها تكون حرف عطف ، تعطف جملة على جملة إذا وردت بغير واو » . الجنى الدّاني : ٥٩١ . وينظر : حروف المعاني للزجّاجي : ٣٣ ، ومعاني الحروف للرُّمّاني : ١٣٣ ، ورصف المباني : ٣٤٥ .

(٤) قال الجوهريّ : « تقول : حاجَّهُ فحجَّهُ ؛ أي : غلبه بالحُجَّةِ » الصِّحاح : [حجج] ١/٣٠٤ .

« فَحَاجَّ موسى آدمَ ، فحجَّه آدم » أي : فغلب في الحُجّة .

و (نُوحِهَا) عطف على الضَّمير من غير إعادة الخافض .

قوله : (وَمَعْذِرَةً) مبتدأ ، و (رَفْعٌ) خبره ، أي ذو رفع ، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة خبر الأَوَّل ، تقديره : ومعذرةٌ فيه رفع ، و (سِوى حَفْصِهِمْ) استثناء من محذوف ، أي رفع للكلّ ، أو عند القرّاء إلاَّ حفصًا [١] .

قوله : (تَلاَ) فعل وفاعل هو ضمير يعود على (رَفْعٌ) ، والجملة صفة لرفع ، أي تابع لما قبله ، وهو المبتدأ المقدّر كما عرفته .

[٧٠٤] وَبِيسٍ بِيَاءٍ أَمَّ وَالْهَمْزُ كَهْفُهُ ۞ وَمِثْلَ (رَئِيسٍ) غَيْرُ هذَيْنِ

أخبر عمَّن رمز له بالهمز من (أَمَّ) وهو نافع أَنَّهُ قرأ : ﴿ بِعَذَابٍ بِيسٍ ﴾ [٢] بباء مكسورة وبعدها ياء ساكنة ، بزنة : بِيْضٍ .

وعمَّن رمز له بالكاف من (كَهْفُهُ) وهو ابن عامر (بِئْسٍ) بهمزة ساكنة بدل من الياء ، بزنة : بِئْرٍ . وعن الباقين أنَّهُم قرءوا : ﴿ بَئِيسٍ ﴾ بزنة : رَئِيسٍ [٣] ، ومن جملتهم أبو بكر ، وله قراءة أخرى ستأتي في البيت بعده .

---

(١) هو جزء من حديث صحيح أخرجه البخاريّ في باب : وفاة موسى ، ح (٣٢٢٨) : ١٢٥١/٣ ، وفي القدر ، باب : تحاجّ آدم وموسى عند الله ، ح (٦٢٤٠) : ٢٤٣٩/٦ .
ومسلم في القَدَر ، باب : حجاج آدم وموسى عليهما السَّلام ، ح (٢٦٥٢) : ٢٠٤٣/٤ .
ولفظه فيهما : « فحجَّ آدم موسى » .

(١) وجوّز شعلة أن يكون « سوى » فاعل « رَفْعٌ » نحو : لم يبق سوى العُدوانِ . شرح شعلة : ٢٤٦ .

(٢) الأعراف : ١٦٥ .

(٣) السَّبعة : ٢٩٦ . ٢٩٧ ، والتَّيسير : ٢٩٥ ، والنَّشر : ٢٧٢/٢ . ٢٧٣ ، والإتحاف : ٢٩١ . ٢٩٢ .

فأمَّا قراءة نافع ، ففيها أربعة أوجه [1] :

أوجهها : أَنَّهُ وصف على (فِعْلٍ) كحِلْفٍ ، ولا تكلُّف في هذا .

الثَّاني : أَنَّ أصله : بَئِيْسٍ ، كقراءة العامّة ، ثُمَّ خُفّفت الهمزة بأن أُبدلت ياءً [2] ، ثُمَّ كُسرت الباء إتباعًا ، فاستُثقل توالي ياءين بعد كسرة ، فحذفت الياء المكسورة ، فصار (بِيسٍ) ، كما ترى ، وهو قول الكسائي [1] . وفيه تكلُّف .

الثَّالث : أَنَّ أصله فعل ماضٍ سُمّي به ، فأعرب ، كقوله ﷺ [2] : « **أَنهاكم عن قيلٍ وقالٍ** » بالإعراب والحكاية ، و « ما رأيته مُذْ شُبٍّ إلى دُبٍّ » [3] .

---

(١) ينظر : الفريد : ٣/١٥١ ، وشرح الجعبري : ٣/١٠٦٦ .

(٢) ذكر الفارسيّ في الحجّة : حكى سيبويه أَنَّهُ سمع بعض العرب يقول : (بِيْسَ) فلا يحقّق الهمزة ، ويدع الحرف على الأصل ، يريد : فِعْل ، كأنَّهُ يسكّن العين ، كما يسكّن في (عِلْم) ويقلب الهمزة ياءً ؛ لأنَّهُ لما أسكنها لم يجز فيها أن تجعل بين بين ، فأخلصها ياءً .
الحجّة : ٢/٢٧٨ .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/١٥٩ ، ومعاني القرآن للكسائي : ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٢) رواه البخاريّ في باب الرّقاق (٦١٠٨) : ٥/٢٣٧٦ .
ورواه مسلم في كتاب الأقضية (١٧١٥) : ٣/١٣٤٠ .
واختلفوا في حقيقة هذين اللّفظين على قولين :
أحدهما : أَنَّهُمَا فعلان ، فـ (قيل) مبنيّ لما لم يُسمَّ فاعله ، و (قال) فعل ماض .
والثّاني : أَنَّهُمَا اسمان مجروران منوّنان . قال ابن السِّكِّيت : « ويقال : كثر القيل والقال في النَّاس ، وهما اسمان لا مصدران » . إصلاح المنطق : ١١ .

(٣) ولفظه في كتاب الأمثال : « أعيتني من شُبٍّ إلى دبٍّ » . أي من لدن شَببت إلى أن دَببت هرمًا .

الرَّابع : أَنَّ أصله وصف على (فَعِلٌ) بزنة : كَبِدٍ ، ثُمَّ أتبعت الفاء للعين ، ثُمَّ أبدلت الهمزة ياء ، كِبِئْر ، ويجوز أن يكون نَقَلَ حركةَ العين إلى الفاء ، فسكنتْ الهمزة .
وأمَّا قراءة ابن عامر فتحتمل ما تقدَّم من الأوجه سوى الثَّاني .

وأمَّا قراءة الباقين فإنَّ فيها وصفًا [1] على (فَعِيل) [2] فهو كقوله : ﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾ [3] وزنًا ومعنًى ، وهذا من : بَؤُس . يَبْؤُسُ : . إذا صار شديدًا ، فهو من مادّة (البأس) ، أي : الشدّة ، وقيل [4] : بل هو مصدر كالنَّذير والعذير ، فوصف به على حدّ : رجلٌ عدلٌ ، ففيه ثلاثةُ الأوجهِ المشهورةِ من حذف المضاف ؛ أي : ذي بأسٍ ، أو المبالغة ، أو هو بمنزلة اسم الفاعل ، وهذا من (البأساء) ، يقالُ : بَئِسَ . يَبأَسُ . بَأْسًا وبُؤْسًا وبِئْسًا .

❋ ❋ ❋

وقوله : (وَبِيسٍ) يجوز أن يكونا مبتدأ وخبرًا ، أي هذه اللّفظ ملتبس بياء ، أو مقروء بياء ، ويكون (أَمَّ) على هذا جملةً في محلّ النَّصب على الحال من الضَّمير المستكنّ في الجار ، ومعنى : أَمَّ : قصد [5] ، أي قصد التَّخفيف ، وصفه (بِيسٍ) بقصد

ينظر : كتاب الأمثال : ١٢٢ ، وجمهرة الأمثال : ١/٥٣ ، واللِّسان : [شبب] ١/٤٨٠ .

(١) في الأصل : وصف ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ .

(٢) ينظر : علل القراءات : ١/٢٣٤ ، وشرح الهداية : ٥٠٣ .

(٣) ورد هذا المقطع في القرآن الكريم في عشرة مواضع هي :
آل عمران : ٤ ، وإبراهيم : ٢ ، والمؤمنون : ٧٧ ، وسبأ : ٤٦ ، وفاطر : ٧ ، ١٠ ، و ص : ٢٦ ، والشُّورى : ١٦ ، ٢٦ ، والحديد : ٢٠ .

(٤) قاله أبو عليّ في الحجّة : ٢/٢٧٧ ، ومكيّ في الكشف : ١/٤٨٢ .

(٥) قال الجوهريّ : « الأَمُّ بالفتح : القَصْدُ . يقال : أَمَّهُ وأَمَّمَهُ وتَأَمَّمَهُ ، إذا قَصَدَهُ » . الصِّحاح : [أمم]

التَّخفيف مجازًا ؛ لأَنَّ القاصد لذلك إنَّما هو القارئ به ، لكن التَّخفيف فيه ، فهو ـ كما تقدَّم ـ في قوله : (وَخَاطَبَ تَرْحَمْنَا) [١] ، أو جملة مستأنفة لا محلّ لها ؛ ساقها للثَّناء على هذه القراءة ، ويجوز أن يكون (أَمَّ) هو خبر المبتدأ ، و (بِيَاءٍ) في محلّ الحال ، أي هذا اللّفظُ قَصَدَ التَّخفيف ملتبسًا ، وأخبر عنه بقصد التَّخفيف مجازًا ـ كما تقدَّم ـ في وجه الحال .

قوله : / (وَالْهَمْزُ كَهْفُهُ) مبتدأ وخبر ، والضَّمير يعود على (بِيسٍ) ، ومعنى كون الهمزة كهفه ، أَنَّهُ مُحَصَّنٌ ؛ للدّلالة على أصله ، وإن لم تُقلب فيه الهمزة كما قلبت في قراءة نافع مثلاً إذا قيل به .

٢٢٣/ب

قوله : (وَمِثْلَ رَئِيسٍ) منصوب على إسقاط الخافض ، وهو معمول لعَوَّل ، و (غَيْرُ هذَيْنِ) مبتدأ ، و (عَوَّلَ) خبره ، والإشارة بهذين لنافع وابن عامر المرموز لهما ، لما رمز لهما ، كأنَّهُ صرَّح بهما ، فلذلك أشار إليهما ، والتَّقدير : وغير نافع ، وابن عامر عَوَّل على مثل : رئيس ، فقرأ به ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ [١] وما أحسن ما اتَّفق له من قوله : « عوَّل على مثل : رئيس » ؛ لأَنَّ التَّعويل على مثل الرئيس مطلوب محبوبٌ .

وقوله : (عَوَّلَ) ليس برمزٍ ؛ لأنَّهُ صرَّح بالقارئ في قوله : (غَيْرُ هذَيْنِ) ، وقد تقدَّم [٢] أَنَّهُ لا يُجمع بين الرَّمز والصَّريح .

[٧٠٥] وَبَيْئَسٍ اسْكِنْ بَيْنَ فَتْحَيْنِ ۞ بِخُلْفٍ وَخَفِّفْ يُمْسِكُونَ صَفَا

٥/١٨٦٥ .

(١) انظر : صفحة (٢٣٤) .

(١) الأعراف : ١٦٥ .

(٢) انظر : العقد النَّضيد (ط) : ١٥٥/١ « شرح البيت رقم : ٤٥ » ، ٦٤٧/٢ « شرح البيت رقم : ١٧٢ » .

أمر أن يقرأ لمن رمز له بالصَّاد من (صَادِقًا) وهو أبو بكر : « بَيْئَس » ، بزنة : صَيْرف ، وعبَّر عنه بأنَّهُ : (تسكين بين فَتْحَيْنِ) فالتَّسكين في (الياء) والفتحان في : الباء والهمز ، وأشار إلى خلافٍ عنه ، وهو وجهان : أحدهما . ما تقدَّم . أنَّهُ يقرؤه كما يقرؤه غير نافع وابنِ عامر ، بزنة : رَئِيس . والثّاني : ما ذكره هُنا .

ثُمَّ أمر أن يخفّف لأبي بكر المرموز له بالصَّاد من (صَفَا) ﴿ وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾ [1] والتَّخفيف محلّه السِّين ، ويلزم منه سكون الميم ، وقد لفظ به كذلك ، وفُهِم أَنَّ قراءة غيره بتشديدها [2] ، ويلزم منه فتح الميم ، ولم ينبّه على ذلك للعلم به ، واشتهاره بين أهل الفنّ .

* * *

والوجه في قراءة أبي بكر الأخيرة أَنَّهُ وصف على (فيعل) كضيغم وصَيْرف [3] ، وهو مطّرد في الصّحيح ، وقد شذّ (صَيْقِل) [4] بالكسر في الصّحيح [5] كما شذَّ (عَيَّل) [6]

---

(١) الأعراف : ١٧٠ .

(٢) السَّبعة : ٢٩٧ ، والتَّيسير : ٢٩٥ ، والتَّجريد : ٣٥٠ ، والإقناع : ٣٢٥ .

(٣) انظر : الحجّة للفارسي : ٢٧٨/٢ ، وشرح الهداية : ٥٠٤ ، والموضح : ٥٦١/٢ .

(٤) الصَّيْقَلُ : شحّاذُ السّيوف وجلاَّؤُها . التاج : [صقل] ٣١٧/٢٩ .

(٥) قال سيبويه : « ولا نعلم في الكلام فَيْعُل ولا فَيْعِل في غير المعتلّ » . الكتاب : ٢٦٦/٤ ، وأبنية كتاب سيبويه للزُّبيدي : ١٩٤ .

وقال الأشموني : « ولا يجوز الضمّ ؛ لأنَّهُ ليس في الكلام (فَيْعِلٌ) صحيح العين إلاَّ ما ندر من نحو : صَيقِل اسم امرأة ، و « عَذَاب بَيْئِس » في قراءة بعضهم » . شرح الأشموني : ٤٧٥/٢ .

(٦) وكذا في الدّرّ المصون : ٤٩٨/٥ . ولعلَّه سهوٌ من النَّاسخين ، والصَّواب . والله أعلم . عَيِّنٌ . قال ابن القطّاع : « وعلى (فَيْعِل) نحو : سَيِّد ومَيِّت . وهذا الوزن لا يقع إلاَّ في المعتلّ ، إلاَّ أَنَّهُ قد جاء حرفٌ نادرٌ على (فَيْعَل) مفتوح العين في المعتلّ وهو : عَيَّنٌ . قال : ما بالُ عَيْني كالشَّعيبِ العَيَّنِ » . أبنية ابن

بالفتح في المعتلّ ، وتحصَّل أَنَّ في هذا الحرف أربع قراءات [١] :

الأولى لنافع ، والثَّانية لابن عامر ، والثَّالثة للباقين ، والرَّابعة لأبي بكر في أحد وجهيه ، وقد ذكرتُ في هذا الحرف الشَّريف ستًّا وعشرين قراءة ، وضبطتها ضبطًا كافيًا باللَّفظ لا بالخطّ ، وذكرت توجيهها ، وعزوتها لقارئيها بحمد الله تعالى في كتابي (الدُّرُّ المصون) [١] ، فعليك به .

* * *

وأَمَّا (يمسِكون . ويمسِّكون) فلغتان [٢] . قال تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ [٣] وقال تعالى : ﴿ وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴾ [٤] ، وقيل [٥] : التَّشديد يدلّ على التَّكثير والتَّكرير ، والمخفّف يحتمله .

قوله : (وَبَيْئَسٍ) مفعول مقدَّم لاسكن ، وقد ألقى حركة همزة (اسْكِنْ) وهي فتحة على تنوين (بَيْئَسٍ) ، فليُقْرَأْ : بفتح التَّنوين ، وسقوط الهمزة ، وبعضهم يرويه بكسرةٍ ، كأنَّهُ يعتقد حذف الهمزة ، فيلتقي ساكنان ، فيُكسر أولّهما . والأوَّل أولى . قال أبو شامة

القطّاع : ٢١٠ . وينظر : الكتاب : ٣٦٥/٤ ، ٣٦٦ ، والإنصاف : ٦٤٣ .

(١) السَّبعة : ٢٩٦ . ٢٩٧ ، والتَّبصرة للخيّاط : ٢٧٢ ، والعنوان : ١٩٤ ، وإرشاد المبتدئ : ٩٧ .

(١) الدُّرُّ المصون : ٤٩٦/٥ . ٥٠٠ .

(٢) وأَمْسَكَ وَمَسَّكَ لغتان ، يُقَالُ : أَمْسَكْتُ بالشيء ، ومَسَكْتُ به وتَمَسَّكْتُ به ، وامْتَسَكْتُ ، واسْتَمْسَكْتُ بمعنى واحد . علل القراءات : ٢٣٤/١ .

(٣) البقرة : ٢٣١ ، أو النِّساء : ١٥ ، أو الطَّلاق : ٢ .

(٤) الممتحنة : ١٠ .

(٥) قاله أبو عبد اللّه الفاسي في اللآلئ الفريدة : ٤٦٢/٣ .

(١) : « ولو قال : بَيْئَس : الياء بين فَتْحَيْنِ كان أولى ؛ لئلا يُقرأ بهمزةٍ ساكنةٍ بين الباء والياء على وزن (فَعْيل) ، وكان يُستفاد (١) سكون (الياء) من لفظه بالحرف » انتهى . قُلْتُ : كما يُستفاد سكون (الياء) من لفظه بالحرف / ، يُؤْمَنُ التَّصحيف الَّذي ذكره من لفظه بالحرف أيضًا .

قوله : (بَيْنَ فَتْحَيْنِ) إمَّا ظرف للفعل ، وإمَّا حال من المسَكَّن ، أي : حال كونه مستقرًّا بين فَتْحَيْنِ ، و (فَتْحَيْنِ) إمَّا مصدران باقيان على حقيقتهما ، وإمَّا بمعنى : بين حرفين مفتوحين ، وكلاهما صالح (٢) . و (صَادِقًا) حال من فاعل (اسْكِنْ) و (بِخُلْفٍ) إمَّا حال من ضمير (صَادِقًا) ، وإمَّا صفة لـ (إسكانًا) المدلولِ عليه بـ (اسْكِنْ) أي : إسكانًا ملتبسًا بِخُلفٍ .

قوله : (صَفَا) يُقرأ : صفًا بتنوين وعدمه ، فعلى الأَوَّل يجوز أن يكون حالاً من فاعل (خَفِّفْ) ، وأن يكون حالاً من مفعوله ، وهو الجملة من قوله : (يُمْسِكُونَ) ، ومعنى : (صَفَا) : أي قويًّا (٣) ، فالقوّة يجوز أن يكون من صفة الفاعل أو المفعول ، و (وِلاَ) : أصله المدّ ، فقُصر ، كما تقدَّم في (أَجْذَمُ الْعَلاَ) ، لا للضَّرورة (٤) ، ومعناه : متابعته ، وفيه وجهان :

---

(١) إبراز المعاني : ٣/١٨٧ .

(١) في الأصل : زيادة « من » بعد كلمة « يستفاد » وهو سهوٌ من النَّاسخ ، وليست في نَصِّ أبي شامة .

(٢) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٠٥٩ .

(٣) قال الجوهريّ : « الصَّفَاةُ : صخرةٌ ملساء ، يُقَالُ في المثل : ما تَنْدَى صَفاتُهُ ، والجمع : صفًا مقصور ، وأَصْفَاءٌ ، وصُفِيٌّ على فُعُولٍ » الصِّحاح : [صفا] ٦/٢٤٠١ .

(٤) قُصر للوقف لا للضّرورة . انظر : العقد النَّضيد (ط) : ١/٢٨ .

أحدهما : أَنَّهُ تمييزٌ لـ (صَفًا) ، أي : قويًّا متابعتُه [١] فهو منقول من الفاعل .

والثّاني : أَنَّهُ حال بعد حال ، ولا بُدّ حينئذٍ من حذف مضاف ؛ لأَنَّ الحال وصف في المعنى ، والتَّقدير : ذا متابعة .

وعلى الثَّاني ؛ أعني كون (صَفًا) بلا تنوين يجوز فيه أن يكون اسمًا ، وأن يكون فعلاً ماضيًا ، فإن كان اسمًا كان مضافًا إلى (وِلاَ) ونصبه على الحال بحذف مضاف ، أي ذا صفاءٍ متابعتُه ؛ لأَنَّ (صفاء) بالمدّ مصدر ، وإن كان فيه ضمير يعود على القارئ ، أو المقروء ، أي : صفاءِ عيشِ قارئه ، أو صفاء هذا المقروء من التَّخليط ، و (وِلاَ) يجوز فيه التَّمييز والحاليّة ـ كما تقدَّم فيه ـ بعد (صَفًا) بالتَّنوين .

[٧٠٦] وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّاتِ مَعْ فَتْحِ تَائِهِ ۞ وَفِي الطُّورِ فِي الثَّانِي ظَهِيرٌ

أخبر عمَّن رمز لهم بالظَّاء من (ظَهِيرٌ) وهم الكوفيون ، وابن كثير أَنَّهُم قرءوا في هذه السُّورة : ﴿ مِنْ بَنِي ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [١] ، وفي الثَّاني من الطُّور : ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٢] بالقصر أي بحذف الألف من (ذرِّيَّاتِهِم) ، وبفتح التَّاء ؛ لأَنَّهُ مفرد ، فتعيَّن لغيرهم المدّ [٣] ، وهو إثبات الألف ، وكسر التَّاء ؛ لأَنَّهُ جمع مؤنّث سالم ، وتحرّز بثاني الطُّور من أوّله ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾ [٤] ، وسيأتي بيان حكمه في البيت الآتي .

۞ ۞ ۞

---

(١) كرّر عبارة : « أي قويًّا متابعته » بعد قوله : « منقول من الفاعل » . ولعلّ الصَّواب ما أثبتّه .

(١) الأعراف : ١٧٢ .

(٢) الطُّور : ٢١ .

(٣) السَّبعة : ٢٩٧ ـ ٢٩٨ ، والتَّذكرة : ٢/٤٢٨ ، والتَّيسير : ٢٩٥ ، والتَّلخيص : ٢٧٠ .

(٤) الطُّور : ٢١ .

فأمَّا توحيد (الذُّرِّيَّة) ؛ فلأنَّهُ اسم جمع ، وقد يقع على الواحد [1] أيضًا كقوله : ﴿ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ [1] ، والمراد : ولدًا ، بدليل قوله في الآية الأخرى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي ﴾ [2] كذا استْدلّ [3] ، وفيه نظرٌ ؛ لجواز أن يدعو بكلا الأمرين بطلب الأولاد ، وبطلب الولد ، وأيضًا فإنَّ (وليًّا) قد يُراد به الجنس لا الواحد الفرد ، فمن وحَّدَه ؛ فلأنَّه مُغنٍ عن الجمع ، ومن جمع أتى بالمعنى المقصود صريحًا ، وقال الفاسيّ [4] « فمن وحَّد أوقع الواحد موقع الجمع لخفّته ، وفَهْمِ إرادة الجمع ، ومَنْ جَمَعَ أتى باللَّفظ الواضح الَّذي لا اشتراك فيه ، والرَّسم يحتمل القراءتين ؛ لأنَّهُ بغير ألفٍ [5] في المواضع المذكورة » .

قوله : (أوقع الواحدَ موقع الجمع) ليس بظاهر ؛ لأنَّهُ اسم جمع كالقوم ، فكما لا يُقال في القوم : إنَّهُ واحد / موقع الجمع : كذلك هذا ، وأمَّا كونه قد يراد به الواحد ، فلا يسوغ فيه هذه المقالة [6] ، لا سيّما إذا جُعِلَ مُسْتند ذلك ما تقدَّم من قوله قريبًا :

٢٢٤/ب

---

(١) ينظر : الموضح : ٥٦٤/٢ ، والدرَّة الفريدة : ٦٥٨/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٤٦٤/٢ .

(١) في الأصل : (فهب) ، وهو خطأ من الناسخ . آل عمران : ٣٨ .

(٢) مريم : ٥ - ٦ .

(٣) أي : الفاسي .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٤٦٤/٢ .

(٥) ينظر : المقنع : ٣١ ، ٣٤ .

(٦) بل سوّغ ذلك جمعٌ من العلماء منهم أبو عليّ الفارسيّ ، إذ يقول : « الذُّرِّيَّة تكون جمعًا وتكون واحدًا ، فممَّا جاء فيه (ذريّة) يُراد به الواحد قوله : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ » . الحجّة له : ٢٨٠/٢ . ومنهم مكيّ في الكشف : ٤٨٣/١ ، والمهدويّ في شرح الهداية : ٥٠٤ ، والهمذاني في الدرَّة الفريدة : ٦٥٨/٢ .

٢٢٤/ب

﴿ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ (١) لما قدَّمتُه لك ، وقد نصّ على أنَّ (الذُّرِّيَّة) اسمُ جمع أهلُ اللِّسان (١) ، ويكفينا ذلك .

وفي نصب : ذريّتَهم ، أو ذُرِّيَّاتِهِم مبحث حسن (٢) ، وهو أنَّ في قراءة الجمع يجوز أن يكون مفعولَ (أخذ) ، وأن يكون بدلاً من الضَّمير في (ظهورِهم) كما كان (من ظهورهم) بدلاً من قوله : (من بني آدم) ، ويكون مفعولُ (أخذ) محذوفًا ، أي ميثاقهم ، والتَّقدير : وإذ أخذ ربّك من ظهور ذُرِّيَّات بني آدم ميثاق التَّوحيد .

وأَمَّا في قراءة التَّوحيد فلا يجوز البدل أَلْبَتَّة (٣) ، والفرق أَنَّ من قرأ بالتَّوحيد نصب ، فلو كان بدلاً من ضمير (ظهورهم) لجُرَّ .

* * *

قوله : (مَعْ فَتْحِ) حال ، أي مصاحبًا لفتح تائه .

وقوله : (وَفِي الطُّورِ) عطف على مقدَّر ، أي هنا وفي الطُّور .

قوله : (ظَهِيرٌ) هو فاعل (يَقْصُرُ) ، والظَّهير : المعين والنَّصير (٤) ، مأخوذٌ من الظَّهر ؛ لقوّته ، ومنه : ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا ﴾ (٥) .

وقوله : (فِي الثَّانِي) بدل من **قوله :** (فِي الطُّورِ) بإعادة العامل ، وهو بدل

---

(١) في الأصل : (فهب) ، وهو خطأ من الناسخ . آل عمران : ٣٨ .

(١) ينظر : الزَّاهر في كلمات النَّاس : ٢/٩٣ ، والصِّحاح : [ذرأ] ١/٥١ ، والتَّهذيب : [ذرر] ١٥/٤ .

(٢) ينظر : الدّرّ المصون : ٥/٥١١ .

(٣) ينظر : البحر : ٥/٢٢٠ ، والدّرّ المصون : ٥/٥١٢ .

(٤) ينظر : الصِّحاح : [ظهر] ٢/٧٣١ ، وعمدة الحُفّاظ : [ظ هـ ر] ٣/٢١ .

(٥) الفرقان : ٥٥ .

اشتمال .

قوله : (تَحمَّلَ) جملة في موضع رفع صفة لـ (ظَهِيرٌ) ، أي : تَحَمَّلَهُ ونقله عن أشياخه لا عن تَشَبُّهٍ ورأيٍ ، وقال المصنِّف : (مَعْ فَتْحِ تَائِهِ) ، ولم يقل مع نصب ؛ لما تقدَّم في سورة المائدة ، عند قوله : (رِسَالَتَهُ اجْمَعْ واكْسِرِ التَّا) [1] ، وفي الأنعام عند قوله [2] :

رِسَالاَتِ فَرْدٌ [3] وافْتَحُوا دُونَ ❁ ....

[٧٠٧] وَيَس دُمْ غُصْنًا وَيُكْسَرُ رَفْعُ أَوْ ❁ وَلِ الطُّورِ لِلْبَصْرِي وَبِالْمَدِّ كَمْ

أمر في هذا البيت بالدَّوام على القصر المتقدّم في ﴿ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾ [4] في سورة (يس) لمن رمز له بالدّال ، وهو ابن كثير ، وبالغين المعجمة ، وهم أبو عمرو والكوفيون ، فتعيَّن لغيرهم المدّ [5] ، أي : إثبات الألف ، ثُمَّ أخبر أَنَّهُ يكسر رفع الحرف الأوَّل من سورة الطُّور لأبي عمرو ؛ لأنَّهُ يقرأ : ﴿ وأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾ [6] فينتصب مفعولاً به ، وسيأتي أَنَّهُ يقرؤه بالجمع ، فتعيَّن لغيره أن يرفعه [7] ؛ لأنَّهُ يقرأ : ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ﴾ ، فيرتفع فاعلاً . ثُمَّ أخبر عن الأوَّل من الطُّور أَنَّهُ ممدود ، لمن رمز له بالكاف ، والحاء من (كَمْ حَلاَ) وهما ابن عامر

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٢٣) . « فرش سورة المائدة » .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٦٤) . « فرش سورة الأنعام » .

(٣) في الأصل : (فردًا) ، وهو خطأ من النَّاسخ ، وقد كتبه مرفوعًا في فرش سورة الأنعام ، انظر : العقد النَّضيد (خ) : ٢/٢٠٠/أ .

(٤) الطُّور : ٢١ .

(٥) السَّبعة : ٥٤٠ ، والتَّذكرة : ٢/٦٣٠ ، والتَّيسير : ٤٢٨ ، والعنوان : ١٩٥ .

(٦) الطُّور : ٢١ .

(٧) التَّيسير : ٤٧٠ ، والتَّجريد : ٥٩٠ ، والنَّشر : ٢/٣٧٧ ، والإتحاف : ٥١٨ .

، وأبو عمرو ، فصارت قراءة ابن عامر فيه : ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّاتُهُمْ ﴾ بالرَّفع والجمع ، وقد تلخَّص ممّا تقدَّم في هذين البيتين أَنَّ القرَّاء على أربع طبقات :

الأولى : للكوفيين وابن كثير : قصروا في جميع الأماكن المذكورة ، فجروا على [منوال] [(١)] واحد .

الثَّانية : لابن عامر : جمع الجميع .

الثَّالثة : لنافع : جمع في الجميع إلاَّ في أَوَّل الطُّور .

الرَّابعة : لأبي عمرو ، جمع في الجميع إلاَّ في (يس) .

ولْنَزِدْهُ بيانًا بما ينضمّ إليه من قراءة : ﴿ وأَتْبَعْنَاهُمْ ﴾ ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ﴾ في الطُّور ، فنقول : أمَّا في هذه السُّورة ،وهو قوله : (ظُهُورِهِمْ) (ذُرِّيَّتَهُمْ) فإنَّ ابن كثير والكوفيين قرءوه بالإفراد والنَّصب ، ونافع وابن عامر بالجمع وكسر التَّاء ، وأَوَّلُ الطُّور قرأهُ ابن كثير / والكوفيون : ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾ بالإفراد والرَّفع ، ونافع كذلك ، وابن عامر ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّاتُهُمْ ﴾ جمعًا مرفوعًا ، وأبو عمرو : ﴿ وأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾ جمعًا مكسورًا ؛ لأجل تقدّم الفعل والفاعل .

١/٢٢٥

وثانيه قَرَأَهُ الكوفيون وابن كثيرٍ : ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [(٢)] بالإفراد والنَّصب ، والباقون بالجمع والكسر ؛ وإنَّما لخَّصتُها لعسر استخراجها من القصيد [(٣)] .

❁ ❁ ❁

(١) في الأصل : سوال ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٢) الطُّور : ٢١ .

(٣) وهذا لا يقلِّل من إبداع الشَّاطبيّ في جمع هذه القراءات المتعدّدة في أبياتٍ قليلة بطريقة مضغوطة رائعة .

قوله : (وَيَس) يجوز أن يكون منصوبًا على إسقاط الخافض [١] ، ويتعلّق بـ (دُمْ) أي : دُم على القصر المتقدّم في حرف (يس) ، ويجوز أن يكون مبتدأً محذوفَ الخبر ، أي كذلك [٢] ، و (دُمْ) مستأنف .

قوله : (غُصْنًا) حال ، والمعنى : مثلَ غصنٍ في الانتفاع بظلّه وجَنَاه ، والعَالِمُ يُكْنَى عنه بذلك [٣] ، ولبعضهم [٤] : « العَالِمُ كالشَّجرة ؛ كلَّما أثمرت دنت وتواضعت ؛ لينال النَّاس من جناها ، كذلك العالم ينالون من علمه ، والجاهل كالدخان يترفّع ثُمَّ يسقط » .

قوله : (وَبِالْمَدِّ كَمْ) ، (كَمْ) خبريَّة للتَّكثير ، وتمييزها محذوف ، وهي في محلّ نصب على المصدر ، أو على الظَّرف ، أي كم حلاوةٍ حلا ، أو كم مرّة حلا ، و (بِالْمَدِّ) حال ، أي ملتبسًا بالمدّ ، أي أَنَّهُ بالمدّ يحلو ويَعذُب ، ولا مفهوم لهذا القيد ، فإِنَّ القرآن عذبٌ كيف ما قُرِيء .

وقوله : (وَيُكْسَرُ رَفْعُ أَوَّلِ الطُّورِ) إعرابه واضح [٥] ، وسأل أبو شامة سؤالين :

---

(١) وأعربها شعلة معطوف على « في الطّور » . شرح شعلة : ٢٤٧ .

(٢) وقدَّرها الإمام الجعبريّ : « وقصر يس دم فيه » جملة كبرى . شرح الجعبري : ١٠٦٨/٣ .

(٣) ينظر : إبراز المعاني : ١٨٨/٣ .

(٤) لم أقف على مظنّة هذا القول ، ولعلّه يُشير إلى قول الشَّاعِر :

تواضع تكن كالنَّجم لاحَ لِناظرٍ ۞ على صفحاتِ الماءِ وهو رفيعُ
ولا تكُ كالدُّخَّانِ يعلو بنفسه ۞ إلى طبقاتِ الجوِّ وهو وضيعُ

(٥) (يكسر) فعل مضارع مبني للمجهول ، و (رفع) نائب فاعل مضاف (أولّ الطّور) مضاف ومضاف إليه ، و (للبصريّ) متعلّق بـ (يكسر) وخفّف ياءه للوزن . و (بالمدّ) متعلّق بـ (حلا) . و (كم) مبتدأ ، وتمييزها محذوف ، أي : كم مرّة . و (حلا) فعل ماضٍ وفاعله ضمير المبتدأ ، والجملة في محلّ رفع خبر .

أحدهما حَسنٌ ، والآخر لا ينبغي أن يصدر عن مثله ؛ لوضوحه ، أما الواضح فقال [١] : « فإن قُلْتَ : لم قال : ويكسر ، ولم يقل : ويخفض ، وهي حركة إعراب ؟ قُلْتُ : لأنَّهُ نصبٌ علامته الكسرة » ، والثَّاني : قال : « فإن قُلْتَ : هلاَّ قال : وينصب ، قُلْتُ : لما كان المألوف من علامة النَّصب إنَّما هو الفتحة خاف على من لا يعرف النَّحو أن يفتح تاء جمع المؤنّث السَّالم ، فعدل إلى التَّعبير بعلامة النَّصب هُنا ، وهو الكسرة لهذا المعنى ، وهو حسن » انتهى .

[٧٠٨] يَقُولُوا مَعًا غَيْبٌ حَمِيدٌ وَحُيْثُ ۞ حِدُونَ بِفَتْحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ

أخبر عمَّن رمز له بالحاء ، وهو أبو عمرو : أَنَّهُ يقرأ بالغيبة : ﴿ شَهِدْنَا أَنْ يَقُولُوا ﴾ [٢] وبعده : ﴿ أَوْ يَقُولُوا ﴾ [٣] ، وإليهما الإشارة بقوله : (مَعًا) ، فتعيَّن لغيره القراءة فيهما بالخطاب [٤] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء . وهو حمزة أَنَّهُ يقرأ : ﴿ يَلْحَدُون ﴾ بفتح ضمّ الياء [٥] وفتح كسر الحاء ، حيث ورد ، وهو ثلاثة مواضع : هُنا : ﴿ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ ﴾ [٦] ، وفي النَّحل : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ ﴾ [١] ، وفي (فُصِّلَت) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ

---

(١) إبراز المعاني : ٣/١٨٩ .

(٢) الأعراف : ١٧٢ .
(٣) الأعراف : ١٧٣ .
(٤) ينظر : السَّبعة : ٢٩٨ ، وتبصرة مكيّ : ٢٢٠ ، والتَّيسير : ٢٩٦ ، والإقناع : ٣٢٥ .
(٥) في الأصل : الحاء ، وهو سهوٌ من النَّاسخ .
(٦) الأعراف : ١٨٠ .
(١) النَّحل : ١٠٣ .

﴿ فِي ءَايَاتِنَا ﴾ [1] فتعيَّن لغيره : ضمّ الياء ، وكسر الحاء [2] ، إلاَّ الكسائي فإنَّه وافقه في النَّحل فقط ، كما سيأتي .

* * *

والوجه في قراءة الغيب : حمل الكلام على ما تقدَّم من ضمير الغيبة [3] في قوله : ﴿ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [4] ، و ﴿ أَنْ يَقُولُوا ﴾ [5] : مفعول من أجله . فالبصريون يقدِّرونه : كراهة أن يقولوا .

والكوفيون يقدِّرون (لا) النَّافية ، أي : ألاَّ يقولوا [6] ، والعامل فيه : وأشهدهم ، ويكون قوله : ﴿ بَلَى شَهِدْنَا ﴾ من كلام الذريّة معترِضًا ، والمعنى شهدنا على أنفسنا / بذلك .

٢٢٥/ب

وأمَّا قراءة الخطاب ففيها وجهان [7] :

أحدهما : أَنَّهُ التفات من الغيبة إلى الخطاب ، فيكون معنى القراءتين واحدًا .

والثّاني : انقضى عند قوله : ﴿ بَلَى ﴾ ، وهو من كلام الذريّة ، وقوله : ﴿ شَهِدْنَا

---

(١) فُصّلت : ٤٠ .

(٢) السَّبعة : ٢٩٨ ، والتَّيسير : ٢٩٦ ، والتَّجريد : ٣٥١ ، والتَّلخيص : ٢٧٠ .

(٣) ينظر : علل القراءات : ٢٣٥/١ ، وشرح الهداية : ٥٠٥ .

(٤) الأعراف : ١٧٢ .

(٥) الأعراف : ١٧٢ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١٦٣/٢ ، والحجّة للفارسي : ٢٨١/٢ ، والدُّرُّ المصون : ٥١٣/٥ .

(٧) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، وشرح الجعبري : ١٠٧٦/٣ ، ١٠٧٧ .

أَنْ يَقُولُوا ﴾ من كلام الملائكة ، خطابًا من الملائكة للذريّة ، ويؤيّد ذلك أَنَّهُ ﷺ قال [١] : « **أَخَذَ ربُّكَ مِنْ بَنِي آَدَمَ مِنْ ظُهُورِهِم ذُرِّيَّتَهُمْ كَمَا يُؤْخَذُ بِالْمُشْطِ مِنَ الرَّأْسِ ، فَقَالَ لَهُمْ : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَتِ المَلَائِكَةُ : شَهِدْنَا أَنْ يَقُولُوا** » .

أي : شهدنا عليكم بالإقرار بالرُّبوبيّة ؛ لئلاَّ يقولوا ، فعلى هذا التَّأويل : القول مُضمر في الآية . وفي هذه الآية مباحث حسنة ذكرتها في (الدرّ المصون) [٢] ، فعليك به .

وأَمَّا (يَلْحَدُون) ، و (يُلْحِدُون) ، فقيل : هما بمعنى واحد [٣] : لحد وألحد ، أي : مال ، ومنه : اللَّحد في القبر ؛ لأَنَّهُ يُمال بحفره إلى جانبه بخلاف الضَّريح ، فإِنَّه يحفر في وسطه .

ومن كلامهم [٤] : « ما فعل الواحد ؟ قالوا : لَحَدَه اللاحد » ، وإلى كونهما بمعنى ، ذهب ابن السكيت ، وقال [٥] : « هما للعدول عن الحقِّ ، وألحد أكثر استعمالاً من لحد ، قال [١] :

---

(١) الحديث أخرجه الإمام الطبري عن عبد اللّه بن عمر بن الخطَّاب . رضي اللّه عنهما . . ينظر : تفسير الطَّبريّ : ٢٣٢/١٣ ، وذكره ابن كثير في تفسيره : ٥٨٦/٣ ، ٥٨٩ ، وضعّف رفعه ، وبيّن أَنَّ وقفه أصحّ .

(٢) الدّرّ المصون : ٥١٢/٥ . ٥١٤ .

(٣) ينظر : معاني الأخفش : ٣١٥/٢ ، والحجّة لابن خالويه : ١٦٧ .

(٤) ينظر : البحر : ٢١٤/٥ ، والدّرّ المصون : ٥٢٢/٥ ، ٥٢٣ .

(٥) ينظر : قول ابن السِّكّيت في علل القراءات : ٢٣٦/١ ، والتَّفسير البسيط : ٤٨١/٩ ، والبحر : ٢١٤/٥ .

أمَّا استشهاده بالرّجز فهو في إصلاح المنطق : ٣٤٢ ، ٤٠١ .

(١) من [الرّجز] ، وقبله :

❁ ليسَ الإمَامُ [١] بِالشَّحِيحِ ❁

والثّاني : أَنَّهُمَا مختلفا المعنى ، ثُمَّ اختلفوا ، فقال بعضهم ، والكسائي في أحد قوليه [٢] : « لحد بمعنى : ركن وانضوى ، وألحد : مال وانحرف » . وقال الكسائي مرّة أخرى : « ألحد : أعرض ، ولحد : مال » ، قالوا : ولهذا وافق حمزةَ في النَّحل ، إذ معناه : يميلون إليه ، ورُوِيَ عن الأصمعيّ [٣] : « ألحد : مارَى وجادل ، ولَحَدَ : حاد ومال » . ورجَحَتْ قراءةُ العامَّة بالإجماع على (إلحاد) [٤] ، وقال الواحدي [١] : « لا تكاد تسمع من العرب)

❁ قدني من نصر الخبيبين قدي ❁
❁ ليسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ ❁

الرّجز لحُميد بن مالك الأرقط في لسان العرب : [خبب] ، والخزانة : ٣٨٢/٥ .
ولأبي بجدلة في شرح المفصّل : ١٢٤/٣ . وبلا نسبة في الكتاب : ٣٧١/٢ ، ونوادر أبي زيد : ٥٢٧ .
واستشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون : ٥٢٣/٥ .

(١) في الأصل : الأمر ، والصّواب ما أثبتّه .

(٢) ينظر : تفسير الطّبريّ : ٢٨٣/١٣ ، ٢٨٤ ، والحجّة لأبي زرعة : ٣٩٤ ، ومعاني القرآن للكسائي : ١٤٩ .

(٣) ينظر : الدرّة الفريدة : ٦٦٤/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٤٦٧/٢ .
وعزا أبو عبيد هذا القول للأحمر ، ينظر : علل القراءات : ٢٣٦/١ .

(٤) قال الطبري : « واختياري : القراءة بضمّ الياء على لغة من قال : ألحد ؛ لأنَّها أشهر اللّغتين وأفصحهما » . تفسير الطّبريّ : ٢٨٤/١٣ .
وقال مكيّ : « والضمُّ الاختيار ؛ لأنَّهُ أكثر في الاستعمال ، وأبين ، وعليه أكثر القرّاء » . الكشف : ٤٨٥/١ .

(١) هو : أبو الحسن ، عليّ بن أحمد بن عليّ الواحديّ ، النَّيسابوري ، مفسِّر نحوي ، طاف على أعلام الأمّة ، فتتلمذ على العروضي ، ولازم الثَّعالبي ، وقعد للتّدريس سنين ، صنَّف : البسيط ، والوسيط ، والوجيز في التَّفسير ، وأسباب النّزول ، وشرح ديوان المتنبي ، ت : ٤٦٨ هـ .

لاحدًا) [(١)] » . أي : لم يأتوا باسم فاعل ثلاثي دلَّ على قلّته .

قُلْتُ : وقد قدّمت عنهم : « ما فعل الواحد ؟ قالوا : لَحَدَه اللاحد » ، فأتوا بفاعل منه ، ومعنى الإلحاد في أسمائه الحسنى : أنَّهُم اشتقّوا منها أسماءً لآلهتهم ، فيقولون : اللات من لفظ (اللّه) ، والعُزّى من لفظ (العزيز) ، ومَناة من لفظ (المنَّان) [(٢)] ، ويجوز أن يُراد : سَمَّوْه بما لا يليق بجلاله [(٣)] .

* * *

قوله : (يَقُولُوا) يجوز أن يكون مبتدأ ، وهو الظَّاهر [(٤)] ، و (مَعًا) حال ، و (غَيْبٌ) خبره ، أي ذو غيبٍ .

والثّاني : مفعول فعلٍ مقدّر تقديره : اذكر كلمتي : (يَقُولُوا) معًا ، و (غَيْبٌ) خبر مبتدأ ، وخبره مقدّر : أي فيهما غيب ، و (حَمِيدٌ) بمعنى محمود [(١)] ؛ لصحّته معنى ورواية .

قوله : (حَيْثُ) منصوب بـ (فُصِّلَ) وهو ظرف مكان مضاف للجملة بعده ،

انظر ترجمته في : طبقات المفسّرين للداودي : ١/٣٨٧ - ٣٨٨ ، وبغية الوعاة : ٢/١٤٥ .

(١) التّفسير البسيط : ٩/٤٨١ - ٤٨٢ .

(٢) ينظر : تفسير الطبري : ١٣/٢٨٢ ، والدّرّ المصون : ٥/٥٢٣ .

(٣) قال ابن القيِّم : « فالإلحاد في أسمائه تعالى أنواع :

أحدها : أن يسمّى الأصنام بها ، والثّاني : تسميته بما لا يليق بجلاله ، وثالثها : وصفه بما يتعالى عنه ويتقدّس من النقائص ، ورابعها : تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها ، وأنَّهَا مجرّد أعلام فقط ، وألفاظ مجرّدة لا تتضمّن صفات ولا معاني ، وخامسها : تشبيه صفاته بصفات خلقه تعالى الله عمَّا يقول المشبّهون علوًّا كبيرًا » . بدائع التّفسير : ٢/٣١٤ - ٣١٥ .

(٤) أعربها الجعبريّ مفعولاً لـ (خُذْ) مقدّرًا . شرح الجعبري : ٣/١٠٧٤ .

(١) ينظر : التّهذيب : [حمد] ٤/٤٣٦ ، واللِّسان : [حمد] ٣/١٥٦ .

١/٢٢٦

وفعل هذه الجملة مقدّر رافعٌ لـ (يُلْحِدُونَ) ، أي : وحيث جاء يلحدون [١] فُصِّل بفتح الضمّ والكسر . فـ (بِفَتْحٍ) متعلِّقٌ بفُصِّلَ ، ومرفوع (فُصِّلَ) ضمير يعود على (يُلْحِدُونَ) ، ومعنى (فُصِّلَ) من تفصيل القلادة بالخرز [٢] ، وما أحسن ما جاء مع الفتح هُنا ضِدَّيْهِ ؛ لأَنَّ الضمّ والكسر ضدّان له ، وقد تقدَّم [٣] بيانه في الخطبة / .

[٧٠٩] وَفِي النَّحْلِ وَالاَهُ الْكِسَائِي ۞ يَذَرْهُمْ شَفَا وَالْيَاءُ غُصْنٌ تَهَدَّلاَ

أي تابع الكسائي حمزة في حرف (النَّحل) خاصّةً [٤] ؛ لما تقدّم عنه في الفرق .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَفَا) ، وهما الأخوان أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾ [٥] بجزم ﴿ يَذَرْهُمْ ﴾ ، فتعيَّن لغيرهما رفعُه . ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالغين المعجمة من (غُصْنٌ) ، وهم الكوفيون ، وأبو عمرو قرءوا : ﴿ يَذَرُهُمْ ﴾ بالياء ، فتعيَّن لغيرهم القراءة بالنُّون ، وحصل من مجموع التَّرجمتين ثلاث قراءات [٦] :

– جزم ﴿ يَذَرْهُمْ ﴾ مع الياء ، للأخوين .
– رفعه مع الياء ، لأبي عمرو ، وعاصم .
– رفعه مع النُّون ، لنافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، فليس مع النُّون جزم .

❁ ❁ ❁

(١) الأعراف : ١٨٠ ، والنَّحل : ١٠٣ ، وفُصِّلت : ٤٠ . ينظر : المعجم المفهرس : ٨١٩ .
(٢) ينظر : عُمدة الحُفَّاظ : [ف ص ل] ٢٧٧/٣ .
(٣) العقد النَّضيد (ط) : ٢٢٦/١ . ٢٣١ .
(٤) السبعة : ٢٩٨ ، ٣٧٥ ، والتَّيسير : ١٣٤ ، والتَّجريد : ٣٥١ ، وإرشاد المبتدئ : ٩٧ .
(٥) الأعراف : ١٨٦ .
(٦) السبعة : ٢٩٨ ، والتَّذكرة : ٤٢٩/٢ ، والتَّيسير : ٢٩٦ ، والنَّشر : ٢٧٣/٢ .

فأمَّا الجزم ففيه وجهان [١] :

أحدهما : أَنَّهُ جَزَمَ عطفًا على محلّ جواب الشَّرط ، وهو : ﴿ فَلا هَادِيَ لَهُ ﴾ ، وأنشدوا [٢] :

أَنَّى سَلَكْتَ فَإِنَّنِي لك ❀ وَعَلَى انتقاصِكَ في الحياةِ

عطف « أزدد » على محلّ « فإنّي لك كاشحٌ » . وأنشد الواحديّ [٣] :

فَأبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ❀ أُصَالِحُكُمْ وأَسْتَدْرِجْ نَوَيًّا [٤]

قال : حَمَلَ « استدرج » على موضع الفاء المحذوفة من قوله : « فلعلّي » .

والثّاني : أنَّه سكون تخفيف نحو : ﴿ يَنْصُرْكُمُ ﴾ ، و ﴿ يُشْعِرْكُمْ ﴾ وليس بجزم ،

---

(١) ينظر : علل القراءات : ١/٢٣٧ ، والجوهر النَّضيد : ٣٤٤ .

(٢) من [الكامل] ، ولم أهتد إلى قائله ، وهو بلا نسبة في التَّهذيب في مادَّة : [وي] ١٥/٦٥٣ ، والمحرّر الوجيز : ٧٦٥ ، واللِّسان ، مادّة : [أيا] : ١٤/٥٦ ، والبحر : ٥/٢٣٧ ، والدّرّ المصون : ٥/٥٢٨ .

وروي في اللِّسان ، والتَّهذيب « أيًّا فعلت » بدل « أنَّى سلكت » .

(٣) التّفسير البسيط : ٩/٤٩٤ .

(٤) من [الوافر] لأبي دؤاد ، شاعر جاهليّ ، كان من وصّاف الخيل المجيدين . له ديوان شعر . وهذا البيت من ديوانه : ٣٥٠ ، والخصائص : ١/١٧٦ ، وأمالي ابن الشّجري : ١/٤٢٨ .

فسَّره الدّسوقيّ فقال : أبلوني : أعطوني ، والبليّة : النَّاقة تعقل على قبر صاحبها بلا طعام ولا شراب حتَّى تموت . ونويّا : مفردها نوى ، وهي الجهة الَّتي ينويها المسافر . حاشية الدَّسوقي : ٣/٢١٦ .

واستشهد المصنِّف به في الدّرّ المصون : ٥/٥٢٨ .

والشَّاهد فيه : جزم « أستدرج » ؛ لأنَّهُ معطوف على جملة « لعلّي أصالحكم » ، فهي في محلّ جزم ؛ لأنَّها وقعت جوابًا للطَّلب : فأبلوني ، أو لشرط مقدّر ، والفاء مقدّرة : فلعلّي أصالحكم .

وقد تقدَّم نظير هذا ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [١] .

وأمَّا الرَّفع فعلى الاستئناف [٢] ، أي : وهو ﴿ يَذَرُهُمْ ﴾ في قراءة (الياء) ، ونحن في ﴿ نَذَرُهُمْ ﴾ في قراءة (النُّون) .

وأَمَّا الغيبة فردًّا على اسم البارئ تعالى [٣] من قوله : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ ﴾ [٤] .

والنُّون فللالتفات من الغيبة إلى المتكلّم المعظِّم نفسَه [٥] ، وعدم الجزم مع النُّون اتّفاقيّ ، لا لمانع معنويّ [٦] .

* * *

قوله : (وَفِي النَّحْلِ) متعلِّق بـ (وَالاَهُ) ؛ أي : تابعه ، والضَّمير لحمزة .

قوله : (وَجَزْمُهُمْ) مبتدأ مصدر مضاف لفاعله ، و (يَذَرْهُمْ) مفعوله ، و (شَفَا) جملة فعليَّة خبر المبتدأ ؛ أي الجزم شفى من قرأ به .

قوله : (وَالْيَاءُ) مبتدأ ، و (غُصْنٌ) خبره على حذف مضاف ؛ أي : مثل غُصنٍ .

---

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) ينظر : معاني الزجّاج : ٣٩٣/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٤٦٧/٢ .

(٣) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٠٣ ، والدرَّة الفريدة : ٦٦٥/٢ .

(٤) الأعراف : ١٨٦ .

(٥) ينظر : الكشف : ٤٨٥/١ ، وشرح الجعبري : ١٠٧٨/٣ .

(٦) قال الأزهريّ : « من قرأ ﴿ ونَذَرُهُمْ ﴾ بالنُّون ، فالنّون لا يجوز فيه غير الرّفع ، يقول الله جلّ وعزَّ : ونذرهم نحن ، مستأنفًا » . علل القراءات : ٢٣٧/١ .

قوله : (تَهَدَّل) جملة فعليّة صفة لغصن ، ومعنى (تَهَدَّل) [١] : استرخى ؛ أي لكثرة ثمره تدلّى ، شبّه هذه القراءة في فوائدها بغصنٍ هذه صفتُه .

[٧١٠] وَحَرِّكْ وَضُمَّ الْكَسْرَ وَامْدُدْهُ ۞ وَلاَ نُونَ شِرْكًا عَنْ شَذًا نَفَرٍ

أمر بتحريك راء ﴿ شُرَكَاءَ ﴾ [٢] ، وبضمّ كسره ، وهو في الشِّين ، وبمدّة ؛ أي : بإتيان ألفٍ بعد الكاف في حال كونك هامزًا ؛ أي : آتيًا بهمزة بعد الألف ، ونفى أن يكون فيه نون ؛ أي : تنوين ؛ لأنَّ التَّنوين نون ساكنة ، وقد مرَّ ذلك في الخطبة [٣] لمن رمز له بالعين من (عَنْ) ، وهو حفص ، وبالشِّين من (شَذَا) وهما الأخوان ، وبكلمة (نَفَرٍ) وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، فصارت قراءة هؤلاء : ﴿ شُرَكَاءَ ﴾ بزنة : خُلَطَاء وظُرَفَاء ، فتعيَّن لغيرهم ، وهما نافع وأبو بكر ، أن يقرآ : ﴿ شِرْكًا ﴾ بعكس القيود المذكورة [٤] ، وقد لَفَظ به أيضًا .

۞ ۞ ۞

فأمَّا قراءة ﴿ شُرَكَاءَ ﴾ ، فجمع شريك ، لكن اختلف النَّاس [١] في الضَّمير في

٢٢٦/ب

---

(١) قال ابن منظور : « تَهَدَّلَتِ الثِّمارُ وأغصانُ الشَّجرة ، أي : تَدَلَّت فهي متهدِّلةٌ ، وفي حديث قُس : « وروضة قد تَهَدَّلَتْ أَغصانها » أي : تَدَلَّت واسترخت لثقلها بالثّمر » . اللِّسان : [هدل] ٦٩٢/١١ .

(٢) الأعراف : من الآية : ١٩٠ .

(٣) العقد النَّضيد (ط) : ٢١٦/١ .

(٤) السَّبعة : ٢٩٩ ، والمبسوط : ١٨٧ ، والتَّيسير : ٢٩٦ ، والإقناع : ٣٢٥ .

(١) انظر فيها : معاني القرآن للزجّاج : ٣٩٥/٢ . ٣٩٦ ، وحجّة الفارسي : ٢٨٣/٢ . ٢٨٤ ، وشرح الهداية : ٥٠٨ .

﴿ جَعَلا ﴾ / فقيل : لآدم وحواء ، على حذف مضاف ؛ أي : جعل أولادهما ، وقيل : الضَّمير لهما من غير حذف مضاف بتأويلٍ ذَكَرَهُ أهلُ التّفسير [١] ، وقيل : الضَّمير لغيرهما .

وأمَّا قراءة : ﴿ شِرْكًا ﴾ ، فهي محتاجةٌ لعمل ؛ لأنَّ الشِّرك اختُلِف فيه ، فقيل [٢] : هو مصدر بمعنى : الإشراك ، ولا بُدّ من حذف مضاف ، أي ذوي إشراك ، أو لا يُقدَّر مضافٌ على أن يُجعل الشَّريك : شُركاءَ مبالغةً ، كرجل عدل ، وأنشدوا للبيدٍ [٣] :

تَطِيرُ عَدَائِدُ الأَشْرَاكِ شَفْعًا ۞ وَوِتْرًا وَالزَّعَامَةُ لِلْغُلَامِ

قالوا [٤] : الأشراك جمع شِرْك ، والشِّرك : الشُّركاء ، وقيل : الشِّرك : النَّصيب ، والضَّمير في ﴿ جَعَلا ﴾ لآدم وحواء ، وفي ﴿ لَهُ ﴾ : للولد ؛ أي جعل له نصيبًا من رزقهما يأكله معهما ، وكانا يأكلان وحدهما ، وقيل : الضَّمير في ﴿ لَهُ ﴾ لإبليس ، وإن لم يجر له ذكر ، وهذان الوجهان [١] ضعيفان ؛ لعدم ظهور معناهما .

---

(١) جعلا لإبليس فيه شركًا بالاسم ، عندما أطاعاه بتسميته عبد الحارث ، ويحتمل أن يكون الشِّرك في أن جعلا عبوديّته بالاسم لغيره .
انظر : تفسير الطّبريّ : ٣١٢/١٣ ، والمحرَّر الوجيز : ٧٦٨ .

(٢) قاله الزجّاج في معاني القرآن : ٣٩٦/٢ .

(٣) من [الوافر] للبيد ، وهو في ديوانه : ٢٠٢ ، والتَّهذيب : [عدَّ] ٩٠/١ ، وأمالي القالي : ١٠١ ، واللِّسان : مادّة [شرك] ٤٤٨/١٠ ، و [عدد] ٢٨٢/٣ .
والمعنى : طار المال المقسوم شفعًا للذّكر ووترًا للأنثى . والزَّعامة : أي : الرئاسة للذكر . الدّرّ المصون : ٤٢٩/٥ .
واستشهد به على أنَّ الأشراك جمع شرك .

(٤) ينظر : علل القراءات : ٢٣٧/١ ، والكشّاف : ١٠٩/٢ .

(١) ينظر : شرح الهداية : ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، والبيان : ٣٢٢/١ .

وقال مكّيّ [١] ، وأبو البقاء [٢] ، وغيرهما : « إنَّ التَّقدير يجوز أن يكون ﴿ جَعَلا ﴾ لغيره شركًا » . وهذا الَّذي قدّره هؤلاء ، قال فيه أبو الحسن [٣] : « كان ينبغي لمن قرأ : ﴿ شِرْكًا ﴾ أن يقول : المعنى : جعلا لغيره شركًا ؛ لأنَّهما لا ينكران أنَّ الأصل للّه ، فالشِّرك إنَّما يجعله لغيره » . وقال مكّيّ أيضًا [٤] : « لا بُدَّ في هذه القراءة من تقدير حذف مضاف ، وإلاَّ آل الأمر إلى المدح ، وليس المراد إلاَّ الذمّ » . يعني أنَّهُ إذا لم يُقدَّر حذْفُ مضاف ، كان المعنى : جعلا له حظًّا ونصيبًا فيما آتاهما ، ومن جعل للّه حظًّا ونصيبًا فيما آتاه فليس بمذموم ، وهذا الَّذي نحا إليه وسلكه لو لم يقدّر مضافًا ، لا يُتوهّم ؛ لأَنَّ السِّياق يأباه .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَحَرِّكْ) (وَامْدُدْهُ) كلاهما تنازعٌ في (شِرْكًا) ، فأعمل الأوَّل [٥] ، ولذلك أضمر في الثَّاني ، كأنَّهُ قال : وحرّك (شِرْكًا) وامدده ، والمعنى : أوقع فيه التَّحريك والمدّ ، وقد عرفت محلّهما .

قوله : (وَضُمَّ الْكَسْرَ) أي منه ، أو كَسْرَه ، ومحلّه الشِّين ، و (هَامِزًا) حال من فاعل (امْدُدْهُ) .

قوله : (وَلاَ نُونَ) لا واسمها مبنيّ معها ، والخبر محذوف ، أي : ولا نون فيه .

قوله : (شِرْكًا) قد تقدَّم أنَّهُ منصوب بحرِّك ، وهو أوَّل المتنازعين ، إمَّا بمعنى : أوقع

---

(١) الكشف : ٤٨٦/١ .

(٢) الإملاء : ٢٩٠/١ .

(٣) معاني القرآن : ٣١٦/٢ .

(٤) الكشف : ٤٨٦/١ .

(٥) على مذهب الكوفيين ، والمختار عند البصريين إعمال الثَّاني .

التَّحريك فيه ، وإمَّا على حذف مضاف ، أي : حرِّك راءه .

قوله : (عَنْ شَذَا) يجوز أن يتعلّق بحرِّك وما بعده ، أي : ارْوِ تحريكَه وضُمَّ كسره ، ومُدَّه ، وعدمُ تنوينه عن شذا ، أو أن يتعلَّق بمحذوف ، أي آخِذًا ذلك عن (شَذَا) كذا قدَّره أبو شامة [١] ، فجعل متعلَّقه حالاً من فاعل (حَرِّكْ) ، والأوَّل أوْلى ؛ إذ الأصل عدم التَّقدير . والـ (شَذَا) فيه يجوز أن يكون بمعنى : البقيّة ؛ أي خذه عن بقيّة نفرٍ ، أو افعله عن بقيّة نفرٍ ، والنَّفر : الجماعة [٢] .

و (مِلاَ) بالكسر والمدّ جمع : مَلِيء ، كظِراف في ظريف .

ومعنى (مِلاء) ، أي بالعلم ، من قولهم : « هو مليء بكذا » [٣] .

ويجوز أن يكون الـ (شَذَا) الطيّب ، كَنَى به عن العلم ، أي انقل ذلك عن علم نفرٍ مِلاء بالعلم غير مُقْفِرين منه ، وإنَّما عبَّر عن العلم بالطيِّب ؛ لأنَّهُ طيَّب العلماء . /

١/٢٢٧أ

[٧١١] وَلاَ يَتْبَعُوكُمْ خَفَّ مَعْ فَتْحِ بَائِهِ ۞ وَيَتْبَعُهُمْ فِي الظُّلَّةِ احْتَلَّ

أخبر عمَّن رمز له بالألف من (احْتَلَّ) ولكنّها سقطت ؛ لكونها همزة وصل ، وهو نافع أنَّهُ قرأ هنا : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لا يَتْبَعُوكُمْ ﴾ [٤] وفي الشُّعراء ، وعبَّر عنها بـ (الظُّلَّةِ) لذكرها فيها [١] ، وإلاَّ فهي تسمية عينٍ معروفة : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ

---

(١) إبراز المعاني : ٣/١٩٠ .

(٢) من ثلاثة إلى عشرة . ينظر : الصِّحاح : [نفر] ٢/٨٣٣ .

(٣) يقال : مليء بكذا إذا كان جديرًا به . شرح شعلة : ٢٤٧ .

(٤) الأعراف : ١٩٣ .

(١) وقف العذاب فوق قوم شعيب عليه السلام كسحابة فأحرقتهم بحرّها . تنوير المقباس : ٣٧٥ بتصرّف يسير .

ﱡﭐ الْغَاوُونَ ﱠ [١] بتخفيف التَّاء وسكونها ، ولم ينبّه على السّكون للعلم به مع فتح الباء الموحّدة منه ، فتعيَّن لغيره في الموضعين تثقيل التَّاء وفتحها ، وكسر الباء [٢] .

❋ ❋ ❋

فالمخفّفة من : تبعه يتبعُه ، كعلمه يعلمه ، والمثقّلة من : اتَّبعه .

وقد وردت اللّغتان في قصّة آدم : ﱡﭐ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﱠ [٣] و ﱡﭐ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﱠ [٤] ، والظَّاهر أَنَّهُمَا بمعنى واحد ، وقيل : المخفّف : قفّى أثره ، والمثقّل : اقتدى به . وفي التَّحقيق يرجعان إلى معنى واحد [٥] .

❋ ❋ ❋

قوله : (وَلاَ يَتْبَعُوكُمْ) مبتدأ ، و (خَفَّ) خبره ، و (مَعْ فَتْحِ) حال ، أي مصاحبًا لفتح بائه .

قوله : (وَيَتْبَعُهُمْ) مبتدأ وخبره مقدّر ؛ أي : مثله فيما ذكر ، و (فِي الظُّلَّةِ) متعلِّق بـ (احْتَلَّ) ، و (احْتَلَّ) مستأنف للإعلام بمحلّ الحرف المختلف ، ويجوز أن يكون (فِي الظُّلَّةِ) متعلِّقًا بالخبر المقدّر ؛ أي يتبعهم بشبهه في الظُّلَّةِ ، وأن يتعلّق

---

(١) الشُّعراء : ٢٢٤ .

(٢) السَّبعة : ٢٩٩ ، والتَّذكرة : ٢/٤٢٠ ، والتَّيسير : ٢٩٦ ، والتَّجريد : ٣٥٢ .

(٣) البقرة : ٣٨ .

(٤) طه : ١٢٣ .

(٥) ذكر أبو عليّ في الحجّة أَنَّ أبا زيد قال : « إن تبعتهم مثل اتبعتهم » والمعنى على تركهم الانقياد للحقّ والإذعان للهدى ، وما شرع لهم ، ودعوا إليه ، وكأنّ اتّبع أكثر في استعمالهم من تبع ، وإن كانا ـ فيما حكاه أبو زيد ـ بمعنًى » . الحجّة : ٢/٢٨٤ ، وينظر : فعلت وأفعلت للسجستاني : ١٥٧ .

بمحذوف ؛ لأَنَّهُ بيان ؛ أي أعني في الظُّلَّةِ ، و (احْتَلَّ) فاعله يعود على ما تقدّم من ذكره من التَّخفيف والفتح ؛ أي : احتلّ ذلك كلّه في هاتين الكلمتين ، و (احْتَلَّ) : افتعل من الحلول . و (اعْتَلَى) : ارتفع .

[٧١٢] وَقُلْ طَائِفٌ طَيْفٌ رِضًى حَقُّهُ ۞ يَمُدُّونَ فَاضْمُمْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ

أمر أن يقال ، أي يقرأ [١] : (طَيْفٌ) مكان (طَائِفٌ) لمن رمز له بالراء من (رِضًى) وهو الكسائي ، وبكلمة (حَقّ) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، يريد قوله تعالى : ﴿ إِذَا مَسَّهُمْ طَيْفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ﴾ [٢] .

ثُمَّ أمر بضمّ (يَا) يُمِدّون ، وكَسْرِ ضَمّه ، وهو في الميم ، لمن رمز له بالألف من (أَعْدَلَ) وهو نافع ، فتعيّن لغيره فتح الياء ، وضمّ الميم [٣] .

* * *

فأمَّا (طَائِفٌ) ، ففيه وجهان :

أظهرهما أَنَّهُ اسم فاعل ، ثُمَّ يحتمل أن يكون من : طاف يطيف ، أو طاف يطوف ، فيكون كبائع ، وقاتل في استواء قلب حرف العلّة همزة ، إِلاَّ أَنَّهُم فرّقوا بين ذوات الياء والواو ، فقال أبو زيد [٤] : طاف الخيال يطيف طيفًا ، وطاف الرّجل ، يطوف طوفًا : إذا أقبل وأدبر .

---

(١) السَّبعة : ٣٠١ ، والتَّذكرة : ٢/٣٠ ، والتَّيسير : ٢٩٦ ، والعنوان : ١٩٦ .
(٢) الأعراف : ٢٠١ .
(٣) السَّبعة : ٣٠١ ، والمبسوط : ١٨٨ ، والتَّيسير : ٢٩٦ ، والتَّلخيص : ٢٧١ .
(٤) لم أقف عليه في نوارده ، وهو في حجّة الفارسي : ٢/٢٨٧ .

قال أبو شامة [١] : « فيمن قرأ (طَائِفٌ) كان اسمَ فاعل من أحد هذين ، والثَّاني أن يكون بمعنى المصدر كالعافية والعاقبة » .

قال الفارسي [٢] : « الطيف مصدر ، فكان المعنى : إذا مسَّهم وخطر لهم خطرة من الشَّيطان تذكّروا » . قال [٣] : « ويكون طائف بمعناه كالعافية والعاقبة ، ونحو ذلك ممّا جاء المصدر فيه على فاعل وفاعلة ، والطّيف أيضًا على هذا الوزن أكثر منه على وزن فاعل ، فالطّيف كالخَطْرَة ، والطائف كالخَاطر » .

وأَمَّا (طَيْفٌ) ، ففيه ثلاثة أوجه [٤] :

أحدها : أَنَّهُ مصدر من (طاف . يَطِيف) ، وأنشد أبو عبيدة [٥] : / ٢٢٧/ب

أنّى ألمَّ بِكَ الخَيَالُ يَطيفُ ۞ وَمطافُه لَكَ ذُكْرَةٌ وَشُعُوفُ

الثّاني : أَنَّهُ مخفَّف من (طَيِّفٌ) كميْت في ميِّت ، وأصله من : طاف يطيف ، أو يطوف ، فأصله : طَيْوِف ، فأُعِلَّ [١] ثُمَّ خفّف .

---

(١) إبراز المعاني : ١٩٢/٣ .

(٢) في الأصل : الفاسي ، والصّواب ما أثبتّه ؛ لأَنَّ النّصّ ليس موجودًا في كتاب الفاسي بل في حجّة الفارسي : ٢٨٧/٢ .

(٣) حجّة الفارسي : ٢٨٧/٢ . ٢٨٨ .

(٤) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٦٧٠/٢ ، وشرح الجعبري : ١٠٨٥/٣ ، ١٠٨٦ .

(٥) مجاز القرآن : ٢٣٧/١ . والبيت من [الكامل] لكعب بن زهير ، في ديوانه : ١١٣ ، واللّسان في مادّة : [ذكر] ٣٠٨/٤ ، وبلا نسبة في إعراب القراءات السّبع : ٢١٩ ، والكشّاف : ١١١/٢ .
والذُّكرة : ما ذكرته بقلبك ولم تنسه . وشعفه الحبّ : أحرق قلبه .
واستشهد المصنِّف بهذا البيت في الدّرّ المصون : ٥٤٦/٥ .

(١) اجتمعت الواو والياء ، وسبقت الياء بالسّكون ، فقلبت الواو ياءً ، ثُمَّ أدغمت في الياء ، فثقل عليهم

الثّالث : أصله : طَوْف ، فقلبت الواو ياءً ، قال أبو البقاء [1] : « قلبت الواو ياءً ، وإن كانت ساكنة كما قلبت في أيدٍ ، وهو بعيد » . قلت : وقد قلبت أيضًا في (حَوْل) فقالوا : حيْل ، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه .

وقد أنكر بعضهم التَّخفيف ، وقال [2] : « الطّيف إنَّما يكون في المنام » ، وهذا فاسدٌ لوجهين :

أحدهما : أَنَّهُ مخفّف من (طيف) فهو صفة من : طاف يَطُوف ، أو يَطِيفُ .

والثّاني : أَنَّهُ استعارة لِلمسة الشَّيطان .

وقال الكسائي [3] : « الطَّيف : اللّمم ، والطّائف : ما طاف حول الإنسان » .

قال ابن عطيَّة [4] : « وكيف هذا ، وقد قال الأعشى [5] :

وتُصْبِحُ من غِبِّ السُّرى ❁ ألمَّ بها مِن طَائِفِ الجنِّ أَوْلَقُ

ولا أدري ما تعجُّبه ؟ وكأنَّهُ أخذ قوله : « ما طاف حول الإنسان » مقيّدًا بالإنسان ،

تشديد الياء مع كسرها ، فخفّفوه بأن طرحوا إحدى الياءين ، وأسكنوا .

(١) الإملاء : ٢٩١/١ .

(٢) أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة : ٤٧١/٢ .

(٣) الكشف : ٤٨٧/١ ، ومعاني القرآن للكسائي : ١٥١ .

(٤) المحرَّر الوجيز : ٧٧٢ .

(٥) من [الطَّويل] ، وهو للأعشى في ديوانه : ٢٧١ ، وغريب الحديث لأبي عبيد : ٤٩٥/٤ ، واللِّسان : [ألق ، ولق] ٨/١٠ ، ٣٨٤ . وبلا نسبة في الحجّة لابن خالويه : ١٦٨ ، وشرح الجعبري : ١٠٨٧/٣ .
والأعشى في هذا البيت يصف ناقته يقول : هي من سرعتها كأنَّها مجنونة .
الغِبّ : العاقبة . والسُّرى : السَّير ليلاً . وأولق : جُنَّ .
واستشهد المصنِّف بهذا البيت في الدّرّ المصون : ٦٣٢/٢ ، ٥٤٧/٥ .

وهذا جعله طائفًا بالنَّاقة ، وزعم السُّهيليّ [١] أَنَّهُ لا يُستعمل من (طاف الخيالُ) اسمُ فاعل ، قال [٢] : « لأنَّهُ تَخَيَّلٌ [لا] [٣] حقيقة له » . قال : « فأمَّا قوله تعالى : ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [٤] لا يقال فيه (طيف) ؛ لأنَّهُ اسم فاعل حقيقةً » .

وقال حسَّان [٥] :

جِنِّيَّةٌ أرَّقنِي طَيفُها ۞ تذهبُ [٦] صُبْحًا وتُرى في

وقال السُّدّيّ [٧] : « الطَّيف : الجنون » [١] .

وقد تلخَّص ممَّا تَقدَّم أَنَّهُ يجوز أن يكون كلّ واحد وصفًا ، ومصدرًا ، وأنهما بمعنى واحد ، أو مختلفان .

---

(١) هو : عبد الرَّحمن بن عبيد اللّه بن أحمد بن أبي الحسن الخثعميّ ، ثُمَّ السُّهيليّ الأندلسي النّحوي اللّغويّ الأخباري ، ومن أشهر مصنَّفاته : الرّوض الأنف في شرح السِّيرة ، ونتائج الفكر ، وكلاهما متداول مطبوع . توفّي سنة : ٥٨١ هـ .

انظر ترجمته في إنباه الرّواة : ٢/١٦٢ . ١٦٣ ، والبغية : ٢/٨١ .

(٢) الروض الأنف : ٤/١١٧ .

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق من المصدر السَّابق .

(٤) القلم : ١٩ .

(٥) من [السّريع] لحسّان بن ثابت ﷺ في ديوانه : ٢٢٧ ، وحجّة ابن خالويه : ١٦٩ ، والبحر : ٥/٢٥٨ . والبيت من شواهد الدّرّ المصون : ٥/٥٤٧ .

(٦) في الأصل : فحرمت ، والصَّواب ما أثبتّه من ديوانه .

(٧) هو : إسماعيل بن عبد الرَّحمن بن أبي ذؤيب السدي ، الإمام أبو محمَّد السديّ الكبير الحجازي ثُمَّ الكوفي الأعور المفسِّر راوي قريش ، سكن الكوفة ومات بها سنة : ١٢٧ هـ . صنَّف تفسير القرآن .

انظر ترجمته في : سِير أعلام النُّبلاء : ٥/٢٦٤ ، وطبقات المفسِّرين : ١/١٠٩ .

(١) تفسير ابن كثير : ٣/٥٣٥ ، والبحر : ٥/٢٥٨ ، والدّرّ المصون : ٥/٥٤٧ .

وأمَّا ﴿ يَمُدُّونَهُمْ ﴾ بفتح الياء فمن : مَدَّه ، وبضمّها من : أمدّه ، وهل هما بمعنى واحد ؟

فذهب بعضهم إلى ذلك ، يقال : مَدَّ الجيش ، وأمدّه ، إذا زاده وألحق به مَدَدًا تقويةً ، ومنه مدَّ الدواة وأمدّها : إذا جعل فيها المداد وزادها ما يصلحها [١] .

وفرّق بعضهم بينهما فقال [٢] : « أمدَّ الجيش : إذا أعانه بمدده ، ومدَّه : إذا صار هو مددًا له » . والمعنيان متقاربان ، وفرّق آخرون بينهما ، فقالوا : « أمدّه في الخير » . ومنه : ﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾ [٣] وضَعَّف هذا المفَرِّق [٤] بهذا قراءة الإمداد ، وهو غلط ؛ لأنَّ المادّة تدلّ على الزِّيادة والتَّقوية مطلقًا في الخير والشرّ [٥] ، وقد ذكرت هذا موضّحًا في الدُّرِّ المصون في أَوَّل البقرة .

وذكرت في هذه السُّورة بحوثًا حسنة بالنّسبة إلى الضَّميرين في ﴿ يَمُدُّونَهُمْ ﴾ كلّ ذلك في الدُّرِّ المصون [١] .

◈　◈　◈

قوله : (وَقُلْ طَائِفٌ طَيْفٌ) ؛ أي : اقرأ (طَائِفٌ) مكان (طَيْفٌ) .

---

(١)　ينظر : المفيد في شرح القصيد : ٤٨٥ ، والجوهر النَّضيد : ٣٥٤ .

(٢)　إبراز المعاني : ٣/١٩٢ ، وفتح الوصيد : ٣/٩٤٧ .

(٣)　البقرة : ١٥ .

وفي الأصل : « وأمددناهم » بدل « يمدّهم » ، وهو سهوٌ من النَّاسخ .

(٤)　هو يونس الجرمي كما في تفسير الطبري : ١/٣٠٧ .

(٥)　وقد يُستعمل كلّ واحد منهما في موضع الآخر على الاتّساع ، كما استعملت البشارة في الخير والشرّ . شرح الهداية : ٥٠٩ .

(١)　الدّرّ المصون : ١/١٤٨ .

قوله : (رِضًى) خبر مقدَّم ، و (حَقُّهُ) مبتدأ ، وهي جملة مستأنفة ، أي ثبوت ذلك ذو رضًى ، ويجوز أن تكون الجملة حالاً ، أي اقرأ هذا مكان هذا حال رضى ثبوتِهِ وحقيَّته .

قوله : (وَيَا يَمُدُّونَ) مفعول مقدَّم ، والفاء في (فَاضْمُمْ) زائدة ، أو عاطفة على مقدّر ؛ أي منه فاضْمُمْ ، والوجهان منقولان في : زيدًا فاضرب [١] .

١/٢٢٨

وأشار / المصنِّف **بقوله :** (حَقُّهُ رِضًى) إلى الرّدّ على من استضعف قراءة (طَيْفٌ) ، وقد تقدَّم .

قوله : (أَعْدَلاَ) حال من فاعل (اكْسِرِ) أي : أَعْدَلَ ممَّن طعن في هذه القراءة ؛ لما تقدَّم من أَنَّ بعضهم قال : « أَمدَّ يختص بالخير ، ومَدَّ بالشرّ ، فلا يناسب هُنا أن يكون من الإمداد » . والتَّفصيل هُنا على سبيل المجاز ؛ إذْ لا عدل عند من يَرُدُّ قراءة متواترة بقول فاسد ، ويجوز أن يكون (أَعْدَلَ) بمعنى عادل ، والوجهان منقولان في قوله : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ [١] .

---

(١) اختلف النُّحاة في الفاء الدَّاخلة على الفعل المقدّم معموله في الأمر والنَّهي ، نحو : زيدًا فاضرب ، وعمرًا فلا تُهن . فذهب قومٌ ، منهم الفارسي إلى أنَّها زائدة ، وذهب قومٌ إلى أنَّها عاطفة ، وقالوا : الأصل في نحو « زيدًا فاضرب » : تنبّه فاضرب زيدًا . فالفاء عاطفة على « تنبّه » ، ثُمَّ حُذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء ؛ لئلا تقع صدرًا . فلذلك قُدّم المعمول عليها . الجنى الدَّاني : ٧٤ .

(١) الفرقان : ٢٤ .

وقد ذكر المصنِّف في إعرابه لهذه الآية في الدّرّ المصون أنَّ في « أفعل » قولين :

أحدهما : أنَّها على بابها من التَّفضيل . والمعنى : أنَّ المؤمنين خير في الآخرة مستقرًّا ومقيلاً من الكفّار ، أو على أنَّهُم خير في الآخرة منهم في الدُّنيا .

والثَّاني : أن تكون لمجرّد الوصف من غير مفاضلة . الدّرّ المصون : ٨/٤٧٥ . بتصرّف يسير .

[٧١٣] وَرَبِّي مَعِي بَعْدِي وَإِنِّي كِلاَهُمَا ۞ عَذَابِيَ آيَاتِي مُضَافَاتُهَا الْعُلاَ

أخبر أَنَّ فيها من ياءات الإضافة سبعًا :

الأولى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ﴾ [١] سكّنها حمزة ، وفتحها الباقون [٢] .

الثَّانية : ﴿ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [٣] فتحها حفص ، وسكّنها الباقون [٤] .

الثَّالثة ، والرَّابعة : ﴿ مِنْ بَعْدِيَ أَعَجِلْتُمْ ﴾ [٥] ، و ﴿ إِنِّيَ أَخَافُ ﴾ [٦] فتحهما نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وسكَّنهما الباقون [٧] .

الخامسة : ﴿ إِنِّيَ اصْطَفَيْتُكَ ﴾ [١] فتحها نافع وابن كثير ، وسكّنها الباقون [٢] .

السَّادسة : ﴿ عَذَابِيَ أُصِيبُ بِهِ ﴾ [٣] فتحها نافع وحده ، وسكّنها الباقون [٤] .

---

(١) الأعراف : ٣٣ .

(٢) السَّبعة : ٣٠١ ، ٣٠٢ ، والتَّيسير : ٢٩٧ ، والتَّجريد : ٣٥٣ ، والنَّشر : ٢٧٥/٢ .

(٣) الأعراف : ١٠٥ .

(٤) السَّبعة : ٣٠٢ ، والتَّيسير : ٢٩٧ ، والعنوان : ١٩٦ ، والتَّلخيص : ٢٧١ .

(٥) الأعراف : ١٥٠ .

(٦) الأعراف : ٥٩ .

(٧) السَّبعة : ٣٠٢ ، وتبصرة مكّي : ٢٢١ ، والتَّيسير : ٢٩٧ ، والتَّجريد : ٣٥٣ .

(١) الأعراف : ١٤٤ .

(٢) لم يفتحها نافع ، وإنَّما فتحها ابن كثير وأبو عمرو فقط .
انظر : السَّبعة : ٣٠٢ ، والمبسوط : ١٨٨ ، والتَّذكرة : ٤٣٢ ، والتَّيسير : ٢٩٧ .

(٣) الأعراف : ١٥٦ .

(٤) التَّذكرة : ٤٣٢ ، والتَّيسير : ٢٩٧ ، والمستنير : ١٦٤/٢ ، والإقناع : ٣٢٦ .

السَّابعة : ﴿ ءَايَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ ﴾ [(١)] سكّنها ابن عامر وحمزة ، وفتحها الباقون [(٢)] .

فهذه ياءات الإضافة ، وقد تقدَّم حكمها في بابها [(٣)] ، وإنَّما عيّنها هُنا .

وليس فيها إلاَّ زائدة واحدة : ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ فَلا ﴾ [(٤)] أثبتها أبو عمرو وصلاً ، وعن هشام [(٥)] خلافٌ وقفًا ووصلاً . قال أبو شامة [(٦)] بيتًا جمع فيه ياءات الإضافة ، وهذه الزَّائدة ، لكن من غير تنصيصٍ على أعيان ياءات الإضافة ، فقال :

مضافاتها سبعٌ وفيها زيادةٌ ۞ بخُلفٍ أخيرًا ثُمَّ كيدون مَعْ فلا

* * *

قوله : (وَرَبِّي) مبتدأ على حذف مضاف ، أي : ويا ربِّي ، وما بعده عطف عليه ، بإسقاط العاطف ، كقوله : أَكلت لحمًا سمكًا [(١)] ،

---

(١) الأعراف : ١٤٦ .

(٢) تبصرة مكّي : ٢٢١ ، والتَّيسير : ٢٩٧ ، وتبصرة الخيّاط : ٢٧٥ ، والعنوان : ١٩٦ .

(٣) ينظر : العقد النَّضيد ، تحقيق : عبد اللّه البرّاق : ١٥٤ « باب مذاهبهم في ياءات الإضافة » .

(٤) الأعراف : ١٩٥ .

(٥) السَّبعة : ٣٠١ - ٣٠٢ ، والمبسوط : ١٨٨ ، والتَّيسير : ٢٩٧ ، والنَّشر : ٢/٢٧٥ .

(٦) إبراز المعاني : ٣/١٩٣ .

(١) أجاز جمهور النّحاة حذف حرف العطف ، واستشهدوا على ذلك بشواهد عديدة .

انظر هذه المسألة في شرح الكافية الشَّافية : ٣/١٢٦٠ ، ومغني اللَّبيب : ٦/٤٦٦ .

وقد عدّ ابن جنّي حذف حرف العطف من بعض كلام العرب كالعبارة المذكورة في المتن ، والَّتي حكاها المازني من الشاذّ الَّذي لا يقاس عليه ، وأنَّهُ معدوم في الاستعمال ، ووجه ضعفه أنَّ حرف العطف فيه ضربٌ من الاختصار ؛ وذلك أنَّهُ أقيم مقام العامل ، كقولك : قام زيدٌ وعمرو ، أصله : قام زيدٌ وقام عمرو ،

وقد تقدَّم شرحه [١] ، والتَّقدير : وربِّي ومعي وبعدي .

قوله : (كِلاَهُمَا) تأكيد لإنّي من طريق المعنى ؛ لأنَّهُ على حذف مضاف تقديره : وحرفا إنّي كلاهما ، ويجوز أن يكون التَّقدير : وإنّي وإنّي كلاهما ، فحذف المعطوف إلاَّ أنَّ التَّأكيد ينافي الحذف ، ولكنّه موضع ضيّق للنَّظم ، فليُغتفر فيه ذلك ، على أَنَّهُ قد جاء حذف المؤكِّد [٢] ، ولي فيه بحث [١] ليس هذا مقامَه .

وكذلك **قوله :** (عَذَابِي آيَاتِي) أيضًا معطوفان بحذف العاطف .

وقوله : (مُضَافَاتُهَا) خبر المبتدأ ، و (الْعُلى) نعت لها .

❋❋❋

فحذفت « قام » الثّانية ، وبقيت الواو كأنّها عوض منها ، فإذا حذفت الواو النائبة عن الفعل تجاوزت حدّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف ، فلذلك رُفض .

سرّ الصِّناعة : ٢/٦٣٥ . ٦٣٦ . بتصرّف .

(١) العقد النَّضيد (ط) : ١/٣٧٠ ، ٤٢٤ .

(٢) منع الأخفش حذف المؤكّد ، وتبعه الفارسي وابن جنّي وابن مالك ، وهؤلاء كلّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضًا ، فإنَّ سيبويه سأل الخليل عن نحو : « مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما » كيف ينطق بالتّوكيد ؟ فأجابه بأنَّهُ يُرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسُهما . وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما ، ووافقهما على ذلك جماعة .

مغني اللَّبيب : ٦/٣٣٨ . ٣٤١ بتصرّف ، وينظر : رأي الخليل وسيبويه في الكتاب : ٢/٦٠ .

(١) ينظر : الدّرّ المصون : ٧/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

سورة الأنفال

[٧١٤] وَفِي مُرْدِفِينَ الدَّالَ يَفْتَحُ نَافِعٌ ۞ وَعَنْ قُنْبُلٍ يُرْوَى وَلَيْسَ مُعَوَّلاَ

أخبر عن نافع أَنَّهُ يفتح الدَّال من قوله تعالى : ﴿ مُرْدَفِينَ ﴾ [١] فتعيَّن للباقين كسرها [٢] .

وأخبر أَنَّهُ يُرْوَى عن قنبل أيضًا فتحها ، ولكنَّها رواية ضعيفة لا معوّل عليها ، أشار بذلك إلى قول الدَّاني [٣] : « حدَّثنا محمَّد بن أحمد [٤] ، حدَّثنا ابن مجاهد ، قال : قرأت على قنبل : ﴿ مُرْدَفِينَ ﴾ / بفتح الدَّال ، قال : وهو وهم » انتهى . قُلْتُ : الوهم من الرِّواية لا من جهة المعنى لما سيظهر لك . وقال ابن مجاهد أيضًا في كتاب (السَّبعة) [٥] : « في رواية ابن بُدْهَن [٦] قرأت على قنبل ﴿ مُرْدَفِينَ ﴾ مثل نافع ، وهو وهم : حدَّثني الجمَّال

٢٢٨/ب

---

(١) الأنفال : ٩ .

(٢) السَّبعة : ٣٠٤ ، والتَّيسير : ٢٩٨ ، والتَّجريد : ٣٥٣ ، والإقناع : ٣٢٦ .

(٣) التَّيسير : ٢٩٨ .

(٤) هو : محمَّد بن أحمد بن عليّ بن حسين أبو مسلم الكاتب ، البغدادي ، نزيل مصر . روى القراءة سماعًا عن أبي بكر بن مجاهد ، وأبي عيسى بن قطن ، وروى عنه الدَّاني ، وأبو عليّ الأهوازي وغيرهما . توفّي سنة تسع وتسعين وثلاث مئة . ينظر : طبقات القرّاء : ٣٧٠/١ ، وغاية النِّهاية : ٧٣/٢ ، ٧٤ .

(٥) السَّبعة : ٣٠٤ .

(٦) هو : أحمد بن عبد العزيز بن بُدْهَن . وبعضهم ضبطه بِدُهْن ، بكسر الباء وضمّ الدّال . أبو الفتح البغدادي المقريء ، نزيل مصر . قرأ على أحمد بن سهل الأشناني وابن مجاهد وغيره . أخذ عنه عبد المنعم ابن غلبون وابنه ، ومحمّد بن عليّ المالكي ، وغيرهم . توفّي سنة تسع وخمسين وثلاث مئة .
ينظر : طبقات القرّاء : ٣٢٩/١ ، وغاية النِّهاية : ٦٨/١ .

(١) [عن] (٢) أحمد بن يزيد (٣) عن القوَّاس (٤) عن أصحابه بكسر الدَّال » . قال أبو شامة (٥) : « القوَّاس هو شيخ قنبل ، وكان قنبل سنةَ قرأ عليه ابنُ مجاهد قد اختلط » .

* * *

فأمَّا فتح الدَّال ، فهو اسم مفعول من (أردف) ، فيجوز أن يكون نعتًا لأَلْفٍ من الملائكة ؛ أي بألف مردفين ، يعني أنَّ غيرهم من الملائكة رَدِفَهُمْ ، وأن يكون حالاً من (كُمْ) في « يمدّكم » ؛ أي يمدّكم بهم حال كونكم مردَفين بهم ، واختار أبو عبيد (٦) قراءة

---

(١) هو : الحسن بن العبَّاس بن أبي مهران ، الإمام أبو عليّ الرَّازي الجمَّال المقريء . عُني بالقراءات ، فتلا على الأحمدين : ابن قالون والحُلواني . وأخذ عنه الحروف ابن مجاهد وغيره . توفّي في رمضان سنة تسع وثمانين ومئتين .
ينظر : طبقات القرّاء : ٢٥٤/١ ، وغاية النِّهاية : ٢١٦/١ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، كما أنَّهُ ساقطٌ أيضًا من نَصِّ أبي شامة في إبراز المعاني : ١٩٤/٣ . ويبدو . والله أعلم . أنَّ المصنِّف نقل النَّصّ عن أبي شامة . وقد صوّبته من نَصِّ ابن مجاهد في السَّبعة : ٣٠٤ .

(٣) هو : أحمد بن يزيد الإمام أبو الحسن الحُلْواني المقرئ ، من كبار المجوِّدين الأعلام . قرأ على قالون وهشام ، وقرأ بمكّة على أحمد بن محمَّد القوَّاس . وتصدّر للإقراء بالريّ ، فقرأ عليه الحسن بن العبَّاس بن أبي مهران . توفّي سنة خمسين ومئتين ، كما أرَّخه القصّاع .
ينظر : طبقات القرّاء : ٢٤٠/١ ، وغاية النِّهاية : ١٤٩/١ .

(٤) هو : أحمد بن محمَّد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون ، أبو الحسن المكيّ ، المقرئ ، النَّبَّال المعروف بالقوَّاس ، قرأ على أبي الإخريط ، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحُلْواني ، وقُنبل وغيرهما . توفّي بمكّة سنة أربعين ومئتين قاله أبو عمرو الدَّاني ، وقال غيره : سنة خمس وأربعين .
ينظر : طبقات القرّاء : ٢٠٣/١ ، وغاية النِّهاية : ١٢٣/١ .

(٥) إبراز المعاني : ١٩٤/٣ .

(٦) في الأصل : أبو عبيدة ، والصَّواب ما أثبتّه .

الفتح ، قال [١] : « وتأويله أَنَّ اللَّه أردف المسلمين بهم » قال : « وكان مجاهد يفسِّرها ممدّين ، وهو تحقيقُ هذا المعنى » .

والوجه في قراءة الكسر [٢] : أَنَّهُ اسم فاعل ، فيجوز أن يكون نعتًا لألف . كما تقدَّم . بمعنى : أنَّهُم أردفوا غيرهم خلفهم ، يُروى [٣] أَنَّ كلّ مَلَكٍ كان خلفه مَلَكٌ مثله ، وأنكر أبو عبيد هذا ، وقال [٤] : « فإن تأوَّل بعضهم (مُردفين) بمعنى (رادفين) فلا أحبّه أيضًا ؛ لأَنَّ القرآن لم يُسمع نزل بهذه اللّغة ، ألا ترى قوله : ﴿ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ ﴾ [٥] ولم يقل : المردفة ، كذلك قوله : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [٦] ولم يقل : أردف » .

قال الفَرَّاء [٧] : « مردفين : متتابعين يردف بعضهم بعضًا ، ومردَفين فُعِل بهم ذلك » .

قال الزجَّاج [٨] : « يقال : أردفتُ الرَّجُلَ : إذا جئتُ بعده ، فمعنى مردفين : يأتون فرقة بعد فرقة » .

---

(١) ينظر : تفسير الطّبريّ : ٤١٥/١٣ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ١٧٨/٢ .
وقد وهم الدّكتور : محمَّد موسى نصر مؤلِّف كتاب (اختيارات أبي عبيد) ، حيث ذكر بأَنَّهُ اختار قراءة الكسر ، وعزا ذلك إلى تفسير القرطبي ، ولم أجدها فيها . ينظر : اختيارات أبي عبيد : ٢٧٤ .

(٢) ينظر : فتح الوصيد : ٩٤٨/٣ ، واللآلئ الفريدة : ٤٧٣/٢ .

(٣) روى ذلك ابن عبَّاس . رضي اللّه عنهما . . ينظر : المحرَّر الوجيز : ٧٨١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١٧٨/٢ ، وفتح الوصيد : ٩٤٩/٣ .

(٥) النَّازعات : ٧ .

(٦) النَّمل : ٧٢ .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٤٠٤/١ .

(٨) معاني القرآن للزجّاج : ٤٠٢/٢ .

قال الفارسي [(١)] : « من قال : مردفين ، احتمل وجهين : أحدهما أن يكونوا مردفين مثلهم ، كما تقول : أردفت زيدًا ، فيكون المفعول الأَوَّل محذوفًا في الآية ، والآخر أن يكونوا جاءوا بعدهم » [(٢)] . قال الأخفش [(٣)] : « العرب تقول : بنو فلان مردفونا : أي يجيئون بعدنا » . قال أبو عبيدة [(٤)] : « مردِفين : جاءوا بعدُ ، ورَدِفني وأردفني واحد » . ويدلّ على لغة (أردف) قوله [(٥)] :

إِذَا الجَوزَاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا ۞ ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا

---

(١) في الأصل : الفاسي ، ولعلّه سهوٌ من النّاسخ ؛ لأنَّ النَّصّ قاله أبو عليّ الفارسي في الحجّة ، ولم يذكره الفاسي .

(٢) حجّة الفارسي : ٢/٢٩٠ .

(٣) في معاني القرآن يقول : « تقول العرب : ردفه أمرٌ ، كما يقولون : تبعه وأتبعه » . انظر : معاني القرآن : ٢/٤٣١ .

أمَّا عبارة المتن فهي في حجّة الفارسي : ٢/٢٩٠ .

(٤) في الأصل : أبو عبيد ، والصّواب ما أثبتّه . انظر : مجاز القرآن : ١/٢٤١ .

(٥) من [الوافر] لخزيمة بن نهد من قضاعة ، شاعر مقلّ من قدماء الشّعراء في الجاهليّة ، وفاطمة الّتي عناها في شعره هذا : فاطمة بنت يذكر بن عترة بن أسد بن ربيعة بن نزار ، كان يهواها فخطبها من أبيها فلم يزوّجه إيَّاها ، فقتله غيلة .

ينظر : الأغاني : ١٣/٣٦٥ ، وفصل المقال : ٤٧٣ ، واللِّسان : [ردف] ٤/١١٨ . وبلا نسبة في علل القراءات : ١/٢٤١ .

وقال ابن السراج في معنى هذا البيت : « إنَّ الجوزاء تردف الثّريّا في اشتداد الحرّ ، فتتكبّد السّماء في آخر اللّيل ، وعند ذلك تنقطع المياه وتجفّ ، فيتفرّق النَّاس في طلب المياه ، فيتغيّب عن محبوبته ، فلا يدري أين مضت ، ولا أين نزلت » .

انظر شرحه في الأزمنة والأمكنة : ٢/١٣٠ ، ١٣١ .

والبيت استشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون بلا نسبة : ٥/٥٧٠ .

فعلى هذا يجوز أن يكون (مردفين) حالاً من (كم) في « يُمدّكم » أي في حال إرداف بعضكم بعضًا ، ويروى أَنَّ أبا عمرو فسَّر قراءة الكسر بذلك » .

قُلْتُ : والظَّاهر أَنَّ القراءتين ترجعان إلى معنى واحد ؛ لأنَّهما متلازمان ؛ إذ قد ورد في التَّفسير أَنَّ كلّ مَلَكٍ كان خلفه ملك راكب ، ولا التفات إلى إنكار أبي عبيد إيَّاه ، وإذا تقرَّر ذلك ، فقراءة الفتح تُشعر بأنَّ غيرهم أردفهم ؛ لركوبهم خلفهم ، وقراءة الكسر تُشعر بأنَّ الرَّاكب خلف صاحبه قد أردفه ، فصحّ التَّعبير باسم الفاعل تارة وباسم المفعول أخرى ، وفي الحرف قراءات أخر ذكرتها في غير هذا [1] .

وهنا سؤال حسن ، وهو أَنَّ آية آل عمران [2] تدلّ على أَنَّ الملائكة / كانوا خمسة آلاف ، وهنا ألف ، والقصّة واحدة .

١/٢٢٩

والجواب : أَنَّ هذه الألف مردفة لتلك الخمسة ، فيكون المجموع ستّة آلاف ، ويظهر هذا ويَقْوَى في قراءة كسر الدَّال [3] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَفِي مُرْدِفِينَ) متعلِّق بـ (يَفْتَح) ، و (الدَّال) مفعوله أيضًا قُدِّما عليه . ويجوز أن يكون (فِي مُرْدِفِينَ) حالاً من (الدَّال) قُدِّم ، أي يفتح الدّال كائنًا في مردفين ، فيتعلّق بمحذوف .

قوله : (يُرْوَى) مرفوعة ضمير يعود على الفتح المدلول عليه بـ (يفتح) ، أي يروى فتح الدَّال عن قنبل ، فـ (عَنْ قُنْبُلٍ) متعلّق بـ (يُرْوَى) .

---

(١) الدّرّ المصون : ٥/٥٦٨ .

(٢) آل عمران : ١٢٥ .

(٣) الدّرّ المصون : ٥/٥٦٧ .

قوله : (وَلَيْسَ مُعَوَّلاَ) مستأنفة للإخبار بضعف رواية ذلك عن قنبل ، وقد تقدَّم [١] معنى مثل هذا عند قوله في باب الإدغام : « وباقي الباب ليس مُعوَّلا » [٢] .

[٧١٥] وَيُغْشِي سَمَا خِفًّا وَفِي ضَمِّهِ ۞ وَفِي الْكَسْرِ حَقًّا وَالنُّعَاسَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (سَمَا) ، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو أنَّهُم قرءوا : « يُغْشِي » [٣] بتخفيف الشِّين ، فتعيَّن لغيرهم تثقيلها [٤] ، ثُمَّ أمر بأن يفتح ضمّه ، وهو ضمّ الياء ، وأن يفتح كسره ، وهو كسر الشِّين لمن رمز له بكلمة (حَقًّا) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، فتعيَّن لغيرهما ضمّ الياء وكسر الشِّين ، ثُمَّ أمر برفع (النُّعَاسَ) لمدلول حقٍّ ، وتلخَّص من مجموع هذا ثلاث قراءات :

- ﴿ يُغْشِيكُمْ ﴾ بضمّ الياء وكسر الشِّين خفيفة ، ﴿ النُّعَاسَ ﴾ منصوب [٥] .
- ﴿ يَغْشَاكُمْ ﴾ بفتح الياء والشِّين مع تخفيفها ، ﴿ النُّعَاسُ ﴾ مرفوع [٦] .
- ﴿ يُغَشِّيكُمْ ﴾ [٧] كالأولى إلاّ أنَّهُ بتشديد الشِّين [٨] .

ويعلم أنَّ فتح الشِّين يقع بعدها ألف ، ومع كسرها يقع بعدها ياء ، وأنَّهُ متى خُفِّفت

---

(١) العقد النَّضيد (ط) : ١/٤١٦ - ٤١٧ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم (١١٧) . « باب الإدغام الكبير » .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً ﴾ [الأنفال : ١١] .

(٤) السَّبعة : ٣٠٤ ، والتَّيسير : ٢٩٨ ، والعنوان : ١٩٧ ، وإرشاد المبتدئ : ٩٩ .

(٥) قراءة نافع .

(٦) قراءة ابن كثير وأبو عمرو .

(٧) في الأصل : يغشاكم ، وهو سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٨) قراءة الباقين ، وهم : ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي .

الشِّين سكنت الغين ، ومتى شُدِّدت فتحت الغين ، ولم ينبّه على ذلك ؛ لوضوحه ، ولأنَّهُ لفظ به كذلك ، أعني ساكن الغين خفيف الشِّين .

◈ ◈ ◈

فأمَّا القراءة الأولى فمن « أغشى ، يُغشِي » ، والثَّالثة من : « غَشّى ، يُغَشِّي » [١] فالهمزة والتَّضعيف أكسباه مفعولاً ثانيًا ، والفاعل ضمير البارئ تعالى ، وهو مناسب لما قبله من قوله تعالى : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إلا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٢] ولما بعده من قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [٣] إلى قوله : ﴿ وَيُثَبِّتَ ﴾ ، وقد تقدَّم في السُّورة قبلها أنَّ : « أَغْشَى » و « غَشَّى » لغتان [٤] .

وأمَّا القراءة الثّانية فمن : غَشِيَ يَغْشَى ، كعَمِيَ . يَعْمَى ، أسند الفعل إلى (النُّعاس) كما أسنده إليه في قوله : ﴿ نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً ﴾ [٥] .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَيُغْشِي) مبتدأ ، و (سَمَا) جملة فعليّة خبر المبتدأ ، أي ارتفع شأنه .

قوله : (خِفًّا) فيه وجهان :

أحدهما : أنَّهُ تمييز منقول من الفاعليّة ، والأصل : سما خِفُّه ؛ أي : ارتفع تحقيقه .

والثّاني : أنَّهُ حال إمَّا مبالغة ، وإمَّا على حذف مضاف ، أي : ذا خِفٍّ ، أي

---

(١) الحجَّة لابن خالويه : ١٧٠ ، والموضح : ٥٧٥/٢ .
(٢) الأنفال : ١٠ .
(٣) الأنفال : ١١ .
(٤) انظر : ص ١٨٤ .
(٥) آل عمران : ١٥٤ .

تخفيف .

قوله : (وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا) عدَّاه بفي ؛ لأنَّهُ ضمَّنه معنى : أوْقِعوا الفتح في ضمّه ، و (فِي الْكَسْرِ) عطف على (فِي ضَمِّهِ) / أي وفي الكسر منه ، أو كسره ، ونابت (أل) مناب الضَّمير ، أي أوقعوا الفتح في ضمّه ، وفي كسره .

٢٢٩/ب

قوله : (حَقًّا) إمَّا مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة ، أي حُقَّ ذلك حَقًّا ، وإمَّا نعتُ مصدرٍ محذوفٍ ، أي فتحًا حقًّا .

قوله : (وَالنُّعَاسَ) مفعول مقدَّم ، أي : ارفعوا النُّعاس لأقرب مذكور ، وهو مدلوله .

قوله : (وِلاَ) [1] : حال على حذفِ مضافٍ ، وصاحبُه (واو) ارفعوا ، أي ارفعوا ذوي ولاء ، أي متابعة .

[٧١٦] وَتَخْفِيفُهُمْ فِي الأَوَّلِينَ هُنَا وَلـ ۞ ـكِنِ اللهُ وَارْفَعْ هَاءهُ شَاعَ كُفَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَاعَ) وهما الأخوان ، وبالكاف من (كُفَّلاَ) وهو ابن عامر أنَّهُم قرءوا : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾[2] ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ [3] بتخفيف نون (لكن) ، ويلزم من ذلك سكونها خفيفة ، إلاَّ أنَّها تُكسر دَرْجًا ؛ لالتقاء السَّاكنين ، ويلزم من ذلك رفع الاسم بعدها ، ولذلك قال : (وَارْفَعْ هَاءهُ) أي : هاء الجلالة ، فرجعنا بكلٍّ إلى ما يليق به ، فرجعنا بالتَّخفيف إلى نون (لكن) ، وبالرّفع إلى هاء الجلالة ، إذ

---

(١) وهو بكسر الواو والقصر للوزن .

(٢) الأنفال : ١٧ .

(٣) الأنفال : ١٧ .

المراد لفظ (وَلكِنِ اللهُ) بجملته ، وتعيَّن للباقين تشديد النُّون [1] ، ويلزم فتحها ونصب هاء الجلالة .

* * *

والوجه في القراءة الأولى أَنَّهُ خفَّفها ، فأبطل عملها [2] ، وهو مذهب النَّحويين أجمعين إلاَّ يونس [3] ، ولزم من ذلك رفع الاسم بعدها ؛ لأنَّها مهملة وصارت لا تفيد إلاَّ الاستدراك .

ووجه الثّانية : أَنَّهُ أُتِيَ بها على أصلها فنُصِب بها الاسم ، ورفع الخبر ، وقد مضى ذلك [4] واضحًا عند قوله : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [5] .

* * *

قوله : (وَتَخْفِيفُهُمْ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لفاعله .

قوله : (فِي الأَوَّلِينَ) فيه وجهان :

أظهرهما : أَنَّهُ متعلِّق بالمصدر ، أي إيقاعهم التَّخفيفَ في (الأَوَّلِينَ) والخبر على هذا قوله : (شَاعَ كُفَّلاً) ، و (هُنَا) ظرف للتَّخفيف .

والثّاني : أَنَّهُ خبر المبتدأ .

---

(١) ينظر : السَّبعة : ١٦٨ ، والتَّذكرة : ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ ، والتَّيسير : ٢٩٨ ، والمستنير : ١٦٨/٢ .

(٢) لزوال اختصاصها بالأسماء ؛ لدخول المخفّفة على الجملتين . حاشية الصبَّان : ٢٩٤/١ .

(٣) أجاز يونس والأخفش إعمالها مخفّفة قياسًا ، وحكى عن يونس أَنَّهُ حكاه عن العرب . شرح الأشموني : ١٤٨/١ ، وينظر : شرح ابن يعيش : ٨٠/٨ . ٨١ ، ومغني اللَّبيب : ٥٤٨/٣ .

(٤) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٣٣٤ .

(٥) البقرة : ١٠٢ .

قوله : (وَلكِنِ اللهُ) فيه وجهان :

أحدهما : أَنَّهُ مفعول المصدر ، أي : تخفيفهم ولكنّ اللّه في الأولين .

والثّاني : أَنَّهُ بدل من قوله : (فِي الأَوَّلِينَ) قاله أبو عبد اللّه [١] ، لكنَّه لم يذكر في قوله : (فِي الأَوَّلِينَ) غير الوجه الأوَّل ، وما قاله ليس بظاهر ؛ إذ المراد تسلّط المصدر على لفظ (وَلكِنِ اللهُ) ، وقدَّر أبو عبد اللّه أيضًا مضافًا ، تقديره : حرفي (وَلكِنِ اللهُ) يريد بالحرفين : لكن ، واللّه ، ولا حاجة إلى ذلك ؛ إذ المراد هذا اللّفظ بجملته . قال أبو شامة [٢] : « ولذلك قال : ارفع هاءه ، أي الهاء من اللّفظ المذكور » . وقد تقدَّم ما المراد بالأوَّلَيْن . وتحرّز من المتأخرَيْن ، وهما قوله : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾[٣] ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ ﴾[٤] فإنَّهما بالتَّشديد ، ونصب الجلالة اتِّفاقًا .

قوله : (وَارْفَعْ هَاءهُ) لا محلّ له ، ثُمَّ هو إمَّا مستأنف ، أتى به أمرًا برفع الهاء ، وإمَّا معترض على قولنا : إنْ (شَاعَ) خبرُ المبتدأ .

قال أبو شامة [٥] : « لأنَّهُ من تتمَّة القراءة فليس بأجنبيّ » .

قوله : (شَاعَ) ، أي شاع ما ذكرتُه من التَّخفيف ، ورفعِ الهاء ، وهو إمَّا / خبر المبتدأ كما تقدَّم ، وإمَّا مستأنف للثَّناء على هذه القراءة .

١/٢٣٠

قوله : (كُفَّلاَ) فيه وجهان :

(١) اللآلئ الفريدة : ٤٧٦/٢ .

(٢) إبراز المعاني : ١٩٦/٣ .

(٣) الأنفال : ٤٣ .

(٤) الأنفال : ٦٣ .

(٥) إبراز المعاني : ١٩٦/٣ .

أظهرهما : أَنَّهُ تمييز ، أي شاع كِفله ، أي كافلوه ، فهو جمع كافل [1] ، كضُرَّب في ضارب .

والثّاني : أَنَّهُ حال على حذف مضاف ، أي شاع حال كونه ذا كُفلاء تكفَّلوا بنقله وتأديته صحيحًا من غير تحريف ولا تغيير [2] .

[٧١٧] وَمُوهِنُ بِالتَّخْفِيفِ ذَاعَ وَفِيهِ لَمْ ۞ يُنَوَّنْ لِحَفْصٍ كَيْدَ بِالْخَفْضِ

أخبر عمَّن رمز له بالذَّال المعجمة ، وهم الكوفيون وابن عامر أنَّهُم قرءوا : ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ ﴾ [3] بتخفيف الهاء ، فتعيَّن لغيرهم تشديدها ، ثُمَّ أخبر عن حفص أَنَّهُ لم ينوّنه ، وهو من جملة من خفّف هاءَه .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالعين من (عوّل) وهو حفص أيضًا ، أَنَّهُ يخفض ﴿ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ ، وقد تقدَّم أَنَّهُ لا ينوّن (موهن) ، وأَنَّهُ يخفّف هاءه .

وتحصَّل من ذلك ثلاث قراءات [4] :

الأولى : لحفص : ﴿ مُوهِنُ كَيْدِ ﴾ بتخفيف الهاء ، وعدم التَّنوين ، وخفض « كَيد » .

والثّانية : قراءة الكوفيين وابن عامر إلاَّ حفصًا بتخفيف الهاء ، والتَّنوين ، ونصب « كيدَ » .

---

(١) بمعنى : ضامن . ينظر : شرح شعلة : ٢٤٩ .

(٢) قال الهمذاني : « ولك أن تجعله مفعولاً به على معنى : شاع المذكور كُفَّالاً ؛ أي تبعهم » . الدرَّة الفريدة : ٦٧٩/٢ .

(٣) الأنفال : ١٨ .

(٤) السَّبعة : ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، والتَّيسير : ٢٩٩ ، والنَّشر : ٢٧٦/٢ ، والإتحاف : ٢٩٧ .

الثَّالثة : للباقين ، وهي تشديد الهاء ، والتَّنوين ، ونصب « كيدَ » .

* * *

والوجه في قراءة التَّكثير أَنَّهُ أراد توهينًا بعد توهين ، أي ضعفًا بعد آخر ، والتَّخفيف يحتمل ذلك [١] ، ونقل أبو شامة [٢] : « أَنَّ أوهنت ، ووهنت لغتان » . وهذا مثل : غَشِيَ وغَشَّى . ومن نوّنه ، ونصب به (كيدَ) ، فهو الأصل في اسم الفاعل ، ومن ترك تنوينه ، وخَفَضَ : أَضَافَهُ لمعموله تخفيفًا كما فُعل ذلك إجماعًا [٣] في قوله : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [٤] ، وقوله : ﴿ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ [٥] في قراءة حفص [٦] .

* * *

قوله : (وَمُوهِنُ) مبتدأ ، و (التَّخْفِيف) يجوز أن يكون خبر المبتدأ ، أي مقروءًا ويلتبس بالتَّخفيف .

وقوله : (ذَاعَ) على هذا إمَّا مستأنف ثناء على شهرة ذلك وتواتره ، وإمَّا حال [٧] بإضمار (قد) عند من يرى ذلك [٨] ، والعامل فيها ما نصبه الجارُّ من الكون ، ومعنى

---

(١) ينظر : علل القراءات : ١/٢٤٢ ، والمفيد في شرح القصيد : ٤٨٨ .

(٢) في إبراز المعاني : « وهنت الشّيء وأوهنته واحد » . ٣/١٩٧ .

(٣) انظر هذه المسألة في : الكتاب : ١/١٦٦ ، والمقتضب : ٤/١٤٩ ـ ١٥٠ ، ومغني اللّبيب : ٥/٥٣٦ ـ ٥٣٧ .

(٤) المائدة : ٩٥ .

(٥) الطَّلاق : ٣ .

(٦) قال الفَرَّاء : « فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه » . معاني القرآن : ٢/٤٢٠ .

(٧) اعتبر شعلة : « ذاع » هو الخبر ، و « بالتَّخفيف » حال . شرح شعلة : ٢٥٠ .

(٨) مرَّ في حاشية (١) ص (٢٢٤) .

(ذَاعَ) : انتشر ، من قوله تعالى : ﴿ أَذَاعُوا بِهِ ﴾ [١] يشير بذلك إلى شهرة هذه القراءة .

قوله : (وَفِيهِ) متعلِّق بـ (يُنَوَّنْ) ، و (لِحَفْصٍ) قائم مقام فاعل (لَمْ يُنَوَّنْ) ، والتَّقدير : ولم يُنَوَّن فيه لحفص ، أي لم يقع فيه تنوين لحفص . قال أبو شامة . بعد أن ذكر هذا الوجه . : « ولا ضمير فيه يرجع إلى (مُوهِن) ، أغنى عن ذلك (وَفِيهِ) » [٢] . أي لو لم يأتِ بهذا الضَّمير الَّذي في (فِيهِ) ؛ ليرتبط الكلام : لم يصحّ التَّركيب ؛ لعدم الرَّابط بينه وبين الجملة المتقدِّمة ؛ لأنَّ الجملة من قوله (لَمْ يُنَوَّنْ) لا ضمير فيها يعود على المبتدأ ، ويجوز أن يكون مرفوعُ (لَمْ يُنَوَّنْ) ضميرًا عائدًا على (مُوهِن) ، و (فِيهِ) متعلِّق بـ (لَمْ يُنَوَّنْ) أيضًا ، والهاء من (فِيهِ) عائدةٌ على (التَّخْفِيفِ) المتقدّم ، و (لِحَفْصٍ) متعلِّق بـ (يُنَوَّنْ) أيضًا ، والتَّقدير : ولم ينوّن موهن في التَّخفيف لحفص .

قوله : (كَيْدَ) مبتدأ ، و (بِالْخَفْضِ) خبر المبتدأ ، و (عَوَّلَ) إمَّا مستأنف ، وإمَّا حال ، ويجوز أن يكون (عَوَّلَ) هو الخبر / و (بِالْخَفْضِ) حال ، أي عوّل عليه ملتبسًا بالخفض ، وهذا كما تقدَّم في قوله : (وَمُوهِنُ بِالتَّخْفِيفِ ذَاعَ) ، فآخر البيت كأوّله .

٢٣٠/ب

[٧١٨] وَبَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحُ عَمَّ عُلاً وَفِيـ ۞ ـهِمَا الْعُدْوَةِ اكْسِرْ حَقًّا الضَّمَّ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (عَمَّ) وهما نافع وابن عامر ، وبالعين من (عُلاً) وهو حفص أنَّهُم قرءوا [٣] : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٤] بفتح الهمزة الواقع بعد كلمة ﴿ مُوهِنُ ﴾ ، كأنَّهُ قال : وبعد موهن ، وليست بَعْدِيَّتُهُ حقيقةً ؛ لأنَّهُ بعد ﴿ مُوهِنُ ﴾

---

(١) النِّساء : ٨٣ .

(٢) إبراز المعاني : ١٩٧/٣ .

(٣) السَّبعة : ٣٠٥ ، والتَّذكرة : ٤٣٣/٢ ، والتَّيسير : ٢٩٩ ، والتَّلخيص : ٢٧٦ .

(٤) الأنفال : ١٩ .

بكلمات ، وإنَّما أراد بعد الكلام عليه ، وتحرَّز من ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ الواقع قبله ، وهو : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ ﴾ فإنَّه بالفتح فقط .

ثُمَّ أمر بكسر عين « العِدوة » في الموضعين ، وهما : ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعِدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعِدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ [1] لمن رمز لهما بكلمة (حقّ) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، فتعيَّن كسر إِنَّ ، وضمّ العين للباقين [2] .

◈ ◈ ◈

فأمَّا فتح ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ ففيه أوجه [3] :

أحدها : أَنَّ تقديره : ولأنَّ اللَّه مع المؤمنين ليمتنع عناؤهم [4] .

والثّاني : ولأنّ اللَّه مع المؤمنين كان كيتَ وكيتَ ، وفيه ارتباط آخر الكلام بأوّله .

الثّالث : أَنَّهُ خبر مبتدأ مضمر تقديره : والأمر أَنَّ اللَّه مع المؤمنين .

وأَمَّا الكسر ، فعلى الاستئناف وتوكيد الجرّ ، ويؤيّدها قراءة ابن مسعود [5] : ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ بغير واو ، وفيه أيضًا : ﴿ وَاللَّهُ ﴾ دون « إِنَّ » .

---

(١) الأنفال : ٤٢ .

(٢) السَّبعة : ٣٠٦ ، والتَّيسير : ٢٩٩ ، والنَّشر : ٢٧٦/٢ ، والإتحاف : ٢٩٧ .

(٣) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ١٧٠ ، والبيان : ٣٢٧/١ .

(٤) في الأصل : عنادهم ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٥) تنظر قراءته في : معاني الفَرَّاء : ٤٠٧/١ ، وحجّة الفارسي : ٢٩٢/٢ ، والبحر : ٢٩٨/٥ .

وأَمَّا الضمّ والكسر في « العُدوة » فقيل : لغتان [١] بمعنى واحد : في شطِّ الوادي وشفيرِهِ [٢] ؛ سمّيت بذلك ؛ لأنَّها عَدَتْ [٣] ما في الوادي من ماء ونحوه أن يتجاوزها ؛ أي منعته [٤] . وأنشد [٥] :

عَدَتْني عَنْ زِيارتها العَوادي ۞ وحالَتْ دونَها حربٌ زَبُونُ

وقيل : هي المكان المرتفع [٦] ، وقد أنكر أبو عمرو بن العلاء الضمّ ، وتبعه الأخفش الأوسط ، فقال [٧] : « لم يُسمع من العرب إلاَّ الكسر » ، وهذا إن صحَّ عنه حُمل على أنَّها لم تبلغه ، وإلاَّ فأبو عبيد حكاهما ، لكنَّه قال : « الضمّ أكثرهما » ، ونسب اليزيدي الكسر للغة الحجازيَّة [٨] ، وأنشد قول أوس بن حجر باللغتين [٩] :

---

(١) كسر العين على لغة أهل الحجاز ، والضمّ على لغة تميم . ينظر : البحر : ٣٢٧/٥ . ٣٢٨ ، والمزهر : ٢٧٧/٢ ، ولغة تميم : ١٧٩ .

(٢) شفير الوادي : جانبه .

(٣) في الأصل : عذب ، تصحيف ، وصوابه ما أثبت .

(٤) ينظر : الدّرّ المصون : ٦٠٩/٥ ، وعمدة الحُفَّاظ : [ع د و] ٥٢/٣ .

(٥) من [الوافر] للنَّابغة الذّبياني ، في ديوانه : ٢٥٦ ، وسمط اللآلئ : ٥٨/١ .
وبلا نسبة في أمالي القالي : ٢٥ ، والمحرَّر الوجيز : ٨٠٢ ، والبحر : ٣٢٧/٥ .
وهو من شواهده في الدّرّ المصون : ٦٠٩/٥ .
عدتني : صرفتني . والعوادي : الصَّوارف . وحرب زبون : تصدم النَّاس وتدفعهم .

(٦) ينظر : فتح الوصيد : ٩٥١/٣ .

(٧) هذا القول لم أقف عليه في معانيه ، وهو في الحجّة للفارسي : ٢٩٢/٢ .

(٨) ينظر : فتح الوصيد : ٩٥١/٣ ، وإبراز المعاني : ١٩٨/٣ .

(٩) من [البسيط] وهو في ديوانه : ١٠٤ ، والجيم : ٣٤٢/٢ برواية : « لا يَحُلُّ الحيُّ » ، وتفسير الطَّبريّ : ٥٦٥/١٣ ، والبحر : ٣٢٧/٥ ، والدّرّ المصون : ٦١٠/٥ .

وفارسٍ لم يَحُلَّ القومُ عِدْوتَهُ ۞ وَلَّوا سِراعًا وما هَمُّوا بإقبالِ

وقد قرئ : « بالعَدْوة » بالفتح [1] ، و « بالعِدْية » [بالياء] [2] مكان الواو [3] مراعاة للكسر ، وعدم الاعتداد بالسَّاكن ، كما قالوا : « هو ابن عَمِّي دِنْيَا » [4] من الدُّنُوّ .

۞ ۞ ۞

و (بَعْدَ) منصوبٌ بإضمار فعل هو ناصبٌ لقوله : (وَإِنَّ) أيضًا ، إذ التَّقدير : اذكر وإنَّ بعد موهن ، فقطع « بعد » عن الإضافة ، ويجوز أن يكون حالاً من : (وَإِنَّ) قدِّم عليه ، فيتعلّق بمحذوف غير اذكر المقدَّر ؛ أي : اذكروا إنَّ كائنًا بعد موهن .

قوله : (الْفَتْحُ) مبتدأ ، و (عَمَّ) جملة خبرُه ، و (عُلاً) تمييز ، أو حال ، أي : عَمَّ عُلاه ، أو عمَّ ذا علا ، وهذه الجملة بيان للحكم ، ولا بُدّ من ضمير يرجع إليه تقديره : الفتح فيه عمَّ ، أي شمل جميع الرّواة ؛ لشهرته بينهم ، فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون (وَإِنَّ) مبتدأ ، و (الْفَتْحُ) مبتدأ ثانٍ ، و (عَمَّ) خبر الثَّاني ، والثّاني وخبره خبر الأَوَّل ، والعائد مقدَّر ، أي الفتح فيه ، أو (أل) قامت مقامه ، أي : وإنَّ فتحه عمَّ [5] ، ويكون (بَعْدُ) / حالاً من المبتدأ ، أي ولفظ (وَإِنَّ) حال كونه كائنًا بعد موهن ؟

١/٢٣١

قيل : لا يجوز لوجهين :

والعدوة : النَّاحية . ولا تحلّ عدوته : عزيز الجانب .

(١) قراءة قتادة ، والحسن ، وعمرو . ينظر : المحتسب : ١/٢٨٠ ، ومختصر ابن خالويه : ٥٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) غير معزوّة في الكشَّاف : ٢/١٢٧ ، والبحر : ٥/٣٢٧ .

(٤) ورد هذا القول في : الكتاب : ٢/١١٨ ، والشّافية : ١٠٥ ، واللِّسان : [حسب] ١/٣١٢ . وابن عمّي دِنْيًا : أي : لحًا ، أي لازق النَّسب في ذلك .
و « دنيا » إذا كسرت الدّال نوّنت ، وإذا ضممتها لم تنوّن ؛ أي : قريبًا . ينظر : إبراز المعاني : ٤/١٨٦ .

(٥) ينظر : شرح شعلة : ٢٥٠ ، وشرح الجعبري : ٣/١١٠٨ .

أحدهما : أَنَّ الحال من المبتدأ ممنوع عند بعضهم [١] .

والثّاني : أَنَّ الظَّرف متى قطع عن الإضافة لم يقع خبرًا [٢] ولا حالاً ، ولا صفةً ، ولا صلةً ، ولذلك خُطِّئ مَنْ جعل قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [٣] مبتدأً وخبرًا ، كما بَيَّنتُه في إعراب القرآن [٤] .

قوله : (وَفِيهِمَا الْعُدْوَةِ اكْسِرْ) فيه ثلاثة أوجه [٥] :

أحدهما : أن تكون « العدوة » مبتدأ ، وإنَّما خُفِّفت على الحكاية [٦] ، و « اكسر » جملة أمريّة خبر المبتدأ ، ولا يحتاج إلى إضمار قول على قول الجمهور ، و « فيهما » متعلّق باكسر ، والتَّقدير : العُدوة اكسر الضمّ في موضعها ، يعني أنَّها مكرّرة في الموضعين المذكورين .

الثّاني : أن تكون « العدوة » بدلاً من الضَّمير في « فيهما » ، أو عطف بيان كقوله : رأيتهما الزَّيدين ، فلا يُعلم ما يُراد بالضَّمير إلاَّ بذكر ما بعده ، وفيه خلافٌ بين

---

(١) اختلف النُّحاة في مجيء الحال من المبتدأ ، فظاهر كلام سيبويه أَنَّ صاحب الحال في نحو : « فيها قائمًا رجلٌ » هو المبتدأ ، وصحّحه ابن مالك . وأكثر النَّحويين على منعه قائلين : إنَّ صاحب الحال هو الضَّمير المستكن في الخبر بناءً على أَنَّهُ لا يكون إلاَّ من الفاعل والمفعول .
ينظر : الكتاب : ٢/١٢٢ ـ ١٢٣ ، وسبك المنظوم : ١٣٦ .

(٢) تنظر هذه المسألة في الكتاب : ٣/٢٨٦ ، والتّبيان : ٢/٤٧٧ ، والتَّذييل والتَّكميل : ٤/٨٢ ، والتَّصريح : ٢/٥١٣ ، وحاشية الصبّان : ٢/١٢٨ .

(٣) يوسف : ٨٠ .

(٤) الدّرّ المصون : ٦/٥٤٠ .

(٥) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١١٠٩ ، والجوهر النَّضيد : ٣٧٥ .

(٦) أي : حكاية لفظ القرآن .

النّحاة [(١)] ، والمشهور جوازه كما حرّرته في (شرح التّسهيل) [(٢)] ، ويكون « فيهما » متعلّقًا باكسر أيضًا ، ولما ذكر أبو شامة هذا الوجه قال بعده [(٣)] : « فإن قُلْتَ : كيف أُبْدِلُ مفرَدًا من ضمير تثنية ، وأنت لا تقول : رأيتهما زيدًا ، بل يجب أن تقول : زيدًا وعمرًا ، ورأيتهما الزَّيدين ، أو نحوَ ذلك ؟ قُلْتُ : لما كان المضمر في هذا النَّظم لفظًا متّحدًا لم يحتج إلى تثنية اللّفظ المبيَّن ،بل اللّفظُ المفردُ كافٍ في البيان ، كالتّمييز في عشرين رجلاً ، لما كان الغرض بيان حقيقة العدد المتّحد الجنس كفى في بيانه لفظٌ مفرد ، فكذا هذا ، ولما كان المضمر في قولك : رأيتهما ، ومررت بهما يحتمل الاختلاف ، لزم البيان بلفظ التّثنية ، أو ما يقوم مقامه » انتهى .

قُلْتُ : قوله : « لما كان المضمر في هذا النّظم لفظًا متّحدًا ... إلخ » . مشكل بقولك : رأيتهما الزّيدين ، فإنّه لفظ متّحد ، كما أَنَّ « العَدْوة » لفظ متّحد ، فكما لا يُكتفى بزيد في : رأيتهما الزّيدين ، كذلك لا يكتفى في ذلك بالعدوة [(٤)] ؛ إذ لا فرق بين المسألتين ، فتأمّله فإنّه واضح .

الثّالث : أن يكون « العدوة » مفعولاً مقدَّمًا لـ (اكسر) ، والخفض على الحكاية ،

---

(١) اختلف النُّحاة في إبدال الظّاهر من الضّمير في غير إحاطة ، فالإحاطة نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ . ونحو : أكرمتكم أصاغركم وأكابركم . وأمّا غيرها فالبصريّون ، إلاَّ الأخفش على المنع ، والكوفيون على الجواز ، واحتجّوا بقوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ فالذين بدل من ضمير الخطاب في : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ . المساعد : ٤٣٢/٢ ، ٤٣٣ . وينظر : الدّرّ المصون : ٥٠٦/٤ ، ٥٠٧ .

(٢) جوّز المصنِّف إبدال الظَّاهر من ضمير الغائب نحو : رأيته زيدًا ، وفي بدل البعض نحو : أعجبني وجهك ، وفي بدل الاشتمال نحو : أعجبني جمالك . إيضاح السَّبيل (خ) : ١١/٢/ب .

(٣) إبراز المعاني : ١٩٨/٣ .

(٤) ذكر شعلة أَنَّهُ : « أبدل بالمفرد لأنَّهُ في موضعين » . شرح شعلة : ٢٥٠ .

و « فيهما » متعلّق باكسر ؛ أي اكسر عين « العِدوة » في كلمتيها ، أو في موضعيها ، وهذا عندي أسهل الوجوه وأحسنها ؛ لقلّة تكلُّفه ، ولم أرَ من نبّه [1] عليه صريحًا .

قوله : (حَقًّا) نعت مصدرٍ ، أي : كسرًا حقًّا ثابتًا عن رواته ، أو مؤكّد لمضمون الجملة ، فيضمر عامله لزومًا ؛ أي : حقّ ذلك حقًّا .

وقوله : (الضَّمَّ) أي : منهما ، أو ضمَّها .

قوله : (وَاعْدِلاَ) عُطف على (اكْسِرْ) ، وأصله : اعْدِلَنْ بنون توكيد خفيفة ، ولكنّها كالتَّنوين يبدل وقفًا ألفًا بعد فتح ، ومنه [2] :

.... ۞ ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللَّه

أي : فاعْبُدَنْ ، ومن الباب قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [3] .

ومعنى **قوله :** (وَاعْدِلاَ) إشارة إلى ما أنكره أبو عمرو من الضَّمّ ، وإلى ما رجَّحه أبو عبيد من الضَّمّ أيضًا ، فقال : اعدل أنت في ذلك / واقبل كلاًّ من القراءتين ، فقد تواترتا ،

٢٣١/ب

---

(١) نبَّه عليه الفاسي ، قال : « ويجوز أن يكون التَّقدير : واكسر عين العدوة كائنًا في كلمتيهما » . اللآلئ الفريدة : ٤٧٩/٢ . وقال الإمام الجعبري : « أو عين (العُدْوة) مفعول (اكسر) . شرح الجعبري : ١١٠٩/٣ .

(٢) من [الطَّويل] للأعشى ، قاله عند إقباله على الإسلام ، ثمَّ مات ميتة جاهليّة ، وهو في ديوانه : ١٠٣ ، وروايته في ديوانه :

وذا النُّصُب المنصوب لا تنسكنّه ۞ ولا تَعْبُدِ الأوثان واللَّه فاعْبُدا

ورواية المتن مشهورة وردت في أكثر كتب النَّحو واللّغة ، ومنها : الكتاب : ٥١٠/٣ وروايته فيه :

فإيَّاك والميتاتِ لا تقربنَّها ۞ ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللَّه فاعْبُدا

والمفصَّل : ٤٠٩ . ٤١٠ ، واللِّسان : [نون] ٤٢٩/١٢ ، وبلا نسبة في الفوائد والقواعد : ٧٣٨ ، ومغني اللَّبيب : ٤٣٨/٤ . والشَّاهد فيه [فاعبدا] وأصله : « فاعبدن » ولكن إذا وقف على نون التَّوكيد الخفيفة يكون الوقف بالألف . واستشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون : ١٩٧/٤ ، ٤٩٢/٦ .

(٣) العلق : ١٥ .

واللَّه أعلم .

[٧١٩] وَمَنْ حَيِيَ اكْسِرْ مُظْهِرًا إِذْ ۞ وَإِذْ يَتَوَفَّى أَنِّثُوهُ لَهُ مُلاَ

أمر لمن رمز له بالألف من (إذ) وهو نافع ، وبالصَّاد من (صفا) ، وهو أبو بكر ، وبالهاء من (هُدى) ، وهو البزيّ بكسر ياء « حَيِيَ » حال كونه مظهرًا ، أي غير مدغم يريد قوله : ﴿ وَيَحْيَى مَنْ حَيِيَ ﴾ [(١)] ، فتعيَّن لغيرهم الفتح والإدغام [(٢)] ، وقال أبو عبد اللّه [(٣)] : « والإظهار كافٍ في التَّقييد ؛ لأنَّ من ضرورته كسر الياء ، والكسر إنَّما جاء على جهة التَّوكيد ؛ لبيان قراءة الإظهار » انتهى . قُلْتُ : يريد من ضرورته بالنّسبة إلى ما عُرف لغةً أَنَّهُ إذا فُكّ قيل فيه (حَيِيَ) بكسر العين ، وإلاَّ فالإظهار ممكن مع فتح الياء .

ثُمَّ أمر بتأنيث : « تتوفَّ » ؛ أي : بمجيء حرف المضارعة تاءً في قوله : ﴿ إِذْ تَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ ﴾ [(٤)] لمن رمز لهما باللام والميم من (لَهُ مُلاَ) وهما : هشام ، وابن ذكوان ، والقصد أَنَّ ابن عامر قرأه كذلك [(٥)] لكنّه لم يتّسع له إلاَّ ذكر الرّاويين دون شيخهما ، وإن كان أخصر ، وتعيَّن لغيره تذكيره [(٦)] ؛ أي : المجيء بياء معجمة بنقطتين من أسفل .

◈ ◈ ◈

(١) الأنفال : ٤٢ .

(٢) السَّبعة : ٣٠٦ . ٣٠٧ ، والتَّيسير : ٢٩٩ ، والتَّجريد : ٣٥٧ ، والإقناع : ٣٢٧ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٧٩ .

(٤) الأنفال : ٥٠ .

(٥) السَّبعة : ٣٠٧ ، والتَّذكرة : ٢/٤٣٥ ، والتَّيسير : ٢٩٩ ، والعنوان : ١٩٨ .

(٦) في الأصل : بذكره ، تحريف ، ولعلّه سهو من النّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

فأمَّا الإظهار والإدغام فلغتان [1] مشهورتان في هذا النَّوع ، وهو كلّ ما آخره ياءان من الماضي [2] ، أولاهما مكسورة نحو : حَيِيَ وعَيِيَ ، فمن الإدغام قول المتلمّس [3] :

فهذا أوانُ العِرْضِ حَيَّ ذُبابُهُ ۞ ....

وقال آخر [4] :

---

(١) المشدَّدة لغة بكر بن وائل كما في البحر : ٥٣٣/٩ .

(٢) قال ابن مالك : « إذا كان المثلان في كلمة ياءين لازمًا تحرك ثانيهما نحو : (حَيِيَ) ، و (أَحْيِيَة) ، جاز الفكّ والإدغام ... فمن أدغم فلاجتماع مثلين متحرّكين في كلمة خالية من الموانع المتقدّم ذكرها . ومن فكّ فلأنّ اجتماعهما غير لازم ؛ لأنَّ ثاني المثلين في مضارع (حيَيَ) ألف ، وفي واحد (أحيية) همزة ، فاغتفر اجتماعهما) . إيجاز التَّعريف : ٢١١ .

(٣) من [الطَّويل] في ديوانه : ١٢٣ ، والحماسة : ٣٣٢/١ ، وطبقات فحول الشّعراء : ١٥٦/١ ، وبلا نسبة في الخصائص : ٣٧٧/٢ ، ومفردات الرَّاغب الأصفهاني : ٣٢٥ ، وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٦١٣/٥ . ٦١٤ .

وعجزه :

.... ۞ زَنَابِيرُهُ والأَزْرَق المُتَلَمِّسُ

اللّغة : العِرْضِ : من أودية اليمامة .

والمتلمّس خال طرفة بن العبد ، وإنَّما سمّي المتلمّس لقوله هذا البيت . انظر : طبقات فحول الشعراء : ١٥٦/١ .

(٤) من [مجزوء الكامل] لعبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه : ١٢٦ ، وروايته في الدّيوان :

بَرِمَتْ بنو أَسدٍ كما ۞ بَرِمَتْ بِبيضتِها الحَمامَة

والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح : ١٥٤٦/٢ ، وابن يعيش : ١١٥/١٠ ، وبلا نسبة في الكتاب : ٣٩٦/٤ ، والمنصف : ١٩١/٢ برواية « النَّعامة » . وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٦١٤/٥ .

والشَّاهد فيه : « عيّوا » حيث أدغمها وأجراها مُجرى المضاعف الصّحيح ، فسلمت من الاعتلال والحذف ؛ لما لحقها من الإدغام .

عَيُّوا بأمرِهِمُ كما ۞ عَيَّتْ ببيضتِها الحمامَةَ

فعيّوا بالإدغام فقط ، وأمَّا « عيَّت » فيُنشد بالإظهار [١] والإدغام ، فمن أظهر ؛ فلأنَّه الأصل ، ولأنّ الإدغام يؤدّي إلى تضعيف حرف العلّة وهو ثقيل في ذاته ، ولأنّ الياء الأولى يتعيّن فيها الإظهار في بعض الصُّور ، وذلك في مضارعه ، نحو : يَحْيَى ، لانقلاب الثّانية ألفًا فحُمل الماضي عليه طردًا للباب ، ولأنَّ حركة المِثْلِ الثَّاني عارضة لزوالها في : حييت وبابه ، ولأنَّ اختلاف الحركتين بمنزلة اختلاف الحرفين ، قالوا [٢] : ولذلك قالوا : لَحَحَتْ عينُه [٣] ، وضَبِبَ المكان [٤] ، وأَلِلَ السِّقَاء [٥] ، ومَشِشَتْ الدَّابّة [٦] . قال سيبويه [٧] : « أخبرنا بهذه اللغة يونس » . قال : « وسمعتُ بعض العرب [يقول] [٨] : أَحْيِياء [٩] ، وأَحْيِيَة [١٠] ، فيُظْهِر » . فإذا لم يدغم مع لزوم الحركة فمع عُروضها أولى .

وأمَّا من أدغم فاحتجّ أيضًا بأوجه ، منها : أنَّهُ أخفُّ من الإظهار ، ولذلك يجب في صور ، ولأنَّ ظهور كسره في حرف يجانسه ثقيل . ولأنَّ حركة الثّانية لازمة ؛ إذ هي حركة

---

(١) أي : عَيِيَتْ .

(٢) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٤٨٠/٢ .

(٣) لَحِحت عينه : التصقت . ينظر : الصِّحاح : ٤٠٠/١ .

(٤) ضَبِبَ المكان : كثرت ضبابه . ينظر : التَّهذيب : ٤٧٩/١١ .

(٥) أَلِلَ السِّقاء : إذا أنتن وتغيّرت رائحته . ينظر : اللِّسان : [ألل] ٢٥/١١ .

(٦) المشش : داء يصيب الدّواب . ينظر : اللِّسان : [مشش] ٣٤٧/٦ .

(٧) الكتاب : ٣٩٧/٤ .

(٨) زيادة يقتضيها السِّياق ، كما نصّ عليها سيبويه : ٣٩٧/٤ .

(٩) في الكتاب : « أعيياء وأعيية » : ٣٩٧/٤ .

(١٠) أحيية : جمع حياء ، كأدوية : جمع دواء .

بناء ، ولا يضرّ زوالها في : حَيِيَتْ وعَيِيَتْ ، كما لا يضرّ زوالها في الصّحيح الواجب الإدغام نحو : حَلَلْتُ وظَلَلْتُ ، ولذلك أجمعوا [١] على الإظهار فيما كانت حركته عارضة ، أي للإعراب ؛ لأنّها بصدد التّغيير ، نحو : لن يُحْيِيَ .

وأمّا تذكير « يَتوفّ » [٢] وتأنيثه ، فكما تقدّم [٣] في قوله : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ ﴾ [٤] من مراعاة الجمع تارة ، والجماعة أخرى ، ويُسَهّل التّذكيرَ كونُ التأنيث مجازيًّا ، وسهّله أيضًا الفصل ، وقد قيل : في قراءة الياء من تحت أنّ الضّمير في / « يَتَوفَّ » للّه تعالى ، ويوقف على قوله : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ويُبتدأ بقوله : ﴿ الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ ﴾ جملة اسميّة إمّا حاليّة من « الّذين كفروا » ، وإمّا مستأنفة ، واستضعف ابن عطيّة [٥] كونها حالاً ؛ لخلوّها عن الواو ، وليس بشيء ؛ لكثرة الاستغناء بالضّمير عن الواو في الجملة الاسميّة [٦] ، واللّه أعلم . ونظير هذه الآية ما تقدّم [٧] في آخر الأنعام من قوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إلا أَنْ

١/٢٣٢

---

(١) انظر : المفصَّل : ٤٦٣ ، والمنصف : ١٩٢/٢ ، وشرح الشّافية للرّضيّ : ١٨٧/٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢٥٠/٤ .

(٢) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣١١ ، وشرح الجعبري : ١١١٦/٣ .

(٣) العقد النَّضيد (خ) : ١٢٠/٢/ب « فرش سورة آل عمران » .

(٤) آل عمران : ٣٩ .

(٥) المحرَّر الوجيز : ٨٠٧ .

(٦) لا يتعيَّن ذكر الواو مع الجملة الاسميّة الواقعة حالاً إلاَّ في حالتين هما :

أ . خلوّ الجملة الحاليّة من ضمير يربطها بصاحبها ، نحو : جئت والنّاس نيام .

ب . أن تكون الجملة الحاليّة مصدّرة بضمير ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف : ١٤] .

(٧) العقد النَّضيد (خ) : ٢٠٨/٢/ب « فرش سورة الأنعام » .

تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ ﴾ [١] وتقدَّم توجيه ذلك ، إلاَّ أنَّ أكثر القرّاء هُنَا على التَّذكير ؛ لكثرة الفاصل بين الفعل وفاعله ، والأكثر هناك على التأنيث ؛ لقلّة الفاصل .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَمَنْ حَيِيَ اكْسِرْ) مَنْ حَيِيَ : مفعول مقدَّم على حذف مضاف ، أي ويا من حَيِيَ الأَوَّل ، ولُفِظَ به كذلك ؛ إذْ لا يتأتّى له أن يُلفظ به مدغَمًا ، ويجوز أن يكون (مَنْ حَيِيَ) مبتدأ و (اكْسِرْ) خبره على حذف مفعولٍ متَّصل بضمير المبتدأ ، أي : اكسر ياءه الأولى ، أو اكسر ثانيه ، وهذا أحصر ، ويجوز أن يكون التَّقدير : أوقع الكسر فيه ، ويُعلم أنَّهُ لا يليق ذلك إلاَّ بثانيه .

قوله : (مُظْهِرًا) حال إمَّا من الفاعل فتكسر الهاء ، وإمَّا من المفعول فتفتح .

قوله : (إِذْ صَفَا) إذ : مفعول بمقدّر ، كما هو رأي أكثر المعربين [٢] ، أي : اذكر إذ ، وقال الفاسي [٣] : « وإذ متعلِّق » ، وفيه معنى التَّعليل ، وقد تقدَّم [٤] ذلك في قوله [٥] : (إذ ما نسوه فيمحلا) وجعل بعضهم [٦] منه : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ [١] وكلّ هذا هرب من أنَّ الأمر مستقبل ، فلا يعمل في الظَّرف الماضي . وقال بعضهم : إنَّ إذ

---

(١) الأنعام : ١٥٨ .

(٢) انظر : الجنى الدَّاني : ١٨٧ . ١٨٨ ، ومغني اللَّبيب : ٢/٦ . ٧ ، ومصابيح المغاني : ٧٩ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٢/٤٨١ .

(٤) العقد النَّضيد (ط) : ١/٣٠٦ .

(٥) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٩٢) « من مقدِّمة النَّاظم » .

(٦) كابن جنّي في الخصائص : ٢/١٧٢ ، والمرادي في الجنى الدَّاني : ١٨٨ . ١٨٩ ، وابن هشام في مغني اللَّبيب : ٢/١٨ .

(١) الزُّخرف : ٣٩ .

بمعنى إذا [١] ، كما أنَّ إذا بمعناها في قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ [٢] وكلٌّ هذا مقدّرٌ في مكانه [٣] .

قوله : (هُدًى) إمَّا تمييز ، أي صفا هداه ، وإمَّا حال ، أي صفا ذا هدى .

قوله : (وَإِذْ يَتَوَفَّى) يجوز أن يكون منصوبًا بمقدّر على الاشتغال ؛ أي : أنّثوا « تتوفّ » أنّثوه كقولك : زيدًا اضربوه ، وهذا هو المختار ؛ لمكان الأمر ، وأن يكون مبتدأ ، والجملة الأمريّة خبره ، وهو مرجوح ، ويروى « أَنَّثُوه » فعلاً ماضيًا [٤] ، فينعكس التَّرجيح ؛ لأنَّ الابتداء لا يُحْوِجُ إلى إضمار ، وليس ثَمَّ قرينة من حجّة للفعل ، وهذا يعرفه أهل النَّحو بسهولة .

قوله : (لَهُ مُلاَ) مبتدأ وخبر ، والضَّمير في « له » للتأنيث المدلول عليه : بأنّثوه . و « الملا » بضمّ الميم جمع مِلاءة بالمدّ ، وهي الملحفة [٥] ، وكنى بذلك عن ستر التأنيث بما ذكرته له من الحُجج ، وما أحسن ما اتّفقت له هذه التَّورية ! لأَنَّ الآيات يتسترن [٦] بالمِلاء ، والجملة من « له مُلاء » مستأنفة ، أو حال ، والأوَّل أولى .

[٧٢٠] وَبِالْغَيْبِ فِيهَا تَحْسَبَنَّ كَمَا فَشَا ۞ عَمِيمًا وَقُلْ فِي النُّورِ فَاشِيهِ

أخبر عمَّن رمز له بالكاف من (كَمَا) وهو ابن عامر ، وبالفاء من (فَشَا) وهو حمزة

---

(١) ذهب إلى ذلك جماعة من المتأخّرين ، منهم ابن مالك . وذهب أكثر المحقّقين إلى أنَّ « إذ » لا تقع موقع « إذا » ، ولا « إذا » موقع « إذ » . الجنى الدَّاني : ١٨٨ .

(٢) الجمعة : ١١ .

(٣) ينظر : الدّرّ المصون : ٩/٤٩٤ .

(٤) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١١١٣ ، والسراج : ٤١٠ .

(٥) والمِلاءة بالضمّ والمدّ : الرَّيْطةُ ذاتُ لِفْقين ، والجمع مُلاَءٌ بحذف الهاء . المصباح المنير : [ملأ] ٢/٥٨٠ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٦٨٨ .

(٦) في الأصل : يتسترون ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ .

، وبالعين من (عَمِيمًا) وهو حفص ، أنَّهُم قرءُوا في هذه السُّورة : ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾ [١] بالغيبة ، ثُمَّ أمر بذلك في النُّور ، وهو قوله تعالى : ﴿ لا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ ﴾ [٢] لحمزة ، وابن عامر [٣] .

* * *

فأمَّا قراءة الغيبة ، ففيها تخريجات كثيرة / قد تقدَّمت في أواخر آل عمران [٤] ، ولا بُدّ من تنبيهك هُنَا على ما تقدَّم [٥] ، فمنها [٦] :

٢٣٢/ب

أَنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير يفسِّره سياق الكلام تقديره : ولا يحسبنَّ هو : أي حاسب ، أو الرَّسول ، أو قبيل المؤمنين ، ويكون « الَّذين كفروا » مفعولاً أَوَّل ، و « سبقوا » مفعولاً ثانيًا .

الثَّاني : أَنَّ الضَّمير يعود على « مَنْ خَلْفَهُم » ، أي : ولا تحسبنَّ من خلفهم ، و « الَّذين كفروا سبقوا » مفعولا الحِسْبان كما تقدّم .

الثّالث : أَنَّ « الَّذين كفروا » فاعل « يحسبنَّ » ، والمفعول الأَوَّل مقدّر : أي لا يحسبهم الَّذين كفروا سبقوا ، أو لا يحسبنَّ الَّذين كفروا أنفسَهم أو إيَّاهم سبقوا ، أي سابقين .

---

(١) الأنفال : ٥٩ .

(٢) النُّور : ٥٧ .

(٣) ينظر : السّبعة : ٣٠٧ ، وتبصرة مكّي : ٢٢٤ ، ٢٨٦ ، والتَّيسير : ٣٠٠ ، ٣٨٥ ، والمستنير : ١٧١/٢ ، ٣٢٥ .

(٤) آل عمران : ١٨٨ .

(٥) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٤٣/ب ، ١٤٤/أ « فرش سورة آل عمران » .

(٦) ينظر : شرح الهداية : ٥١٣ ، والفريد : ٢٢١/٣ ، ٢٢٢ .

الرَّابع : أَنَّ « سبقوا » صلةٌ لـ (أن) المقدّرة ، فَحُذفتْ وبقيت صلتها ، وهي وما في حيّزها سادَّةٌ مسدّ المفعولين تقديره : ولا يحسبنّ الَّذين كفروا أن سبقوا ، أو أنَّهُم سبقوا ، ويؤيّده قراءة عبد اللّه [١] : « أنَّهُم سبقوا » .

الخامس : أَنَّ السادَّة مسدّ المفعولين قولُه : ﴿ أَنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾ في قراءة من فتح همزة « أنَّهُم » ، وتكون « لا » مزيدة ؛ ليصبح المعنى ، ويكون « سبقوا » حالاً ، والتَّقدير : ولا يحسبنَّ الَّذين كفروا أنَّهُم لا يعجزون سابقين . قال الزَّمخشريّ . بعد أن ذكر هذه الأوجه . : « وليست هذه القراءة الَّتي تفرَّد بها حمزة بنَيّرة » [٢] ، وهذا منه خطأ من وجهين :

أحدهما : أَنَّ حمزة لم يتفرّد بها ، بل وافقه عليها ابن عامر وعاصم في رواية حفص من السَّبعة ، وأبو جعفر بن القعقاع [٣] ، وأبو عبد الرَّحمن السُّلميّ [٤] ، وابن محيصن [١] ، والحسن البصري ، وأبو رجاء [٢] ، والأعمش [٣] ،

---

(١) تنظر قراءته في : معاني الفَرَّاء : ٤١٤/١ ، ومختصر ابن خالويه : ٥٤ .

(٢) الكشَّاف : ١٣٢/٢ .

(٣) هو : يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ ، أحد القرّاء العشرة ، تابعي مشهور كبير القدر ، عرض القرآن على مولاه عبد اللّه بن عيّاش ، وعبد اللّه بن عبَّاس ، وأبي هريرة وروى عنهم ، وروى القراءة عنه : الإمام نافع ، توفّي سنة : ١٣٠ هـ ، وقيل : ١٣٢ هـ .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ٨٦/١ ، وغاية النِّهاية : ٣٨٣/٢ ، ٣٨٤ .

(٤) هو : عبد اللّه بن حبيب بن ربيعة ، أبو عبد الرَّحمن السُّلميّ الضَّرير ، مقرئ الكوفة ، ولد في حياة النَّبيِّ ﷺ ، أخذ القراءة عن عثمان بن عفَّان وعليّ بن أبي طالب وعبد اللّه بن مسعود وزيد بن ثابت ﷺ وأخذ القراءة عنه : عاصم وعطاء بن السائب ويحيى بن وثّاب وغيرهم . توفّي سنة : ٧٤ هـ ، وقيل : ٧٣ هـ .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ٧٢/١ ، وغاية النِّهاية : ٤١٣/١ ، ٤١٤ .

وطلحة [٤] ، وابن أبي ليلى [٥] [١] .

(١) هو : محمَّد بن عبد الرَّحمن بن محيصن السَّهميّ المكيّ ، مقرئ أهل مكّة مع ابن كثير ، ثقة ، قال ابن مجاهد : كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربيّة ، فخرج به عن إجماع بلده ، فرغب النَّاس عن قراءته ، وأجمعوا على قراءة ابن كثير . مات سنة : ١٢٣ هـ ، وقيل : ١٢٢ هـ .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ١١٧/١ ، وغاية النِّهاية : ١٦٧/٢ .

(٢) هو : عمران بن تميم ، ويقال : ابن ملحان أبو رجاء العطاردي البصري التَّابعي الكبير ، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ، وكان مخضرمًا ، أسلم في حياة النَّبيِّ ﷺ ولم يره ، وعرض القرآن على ابن عبَّاس وأبي موسى ، ولقي أبا بكر الصدّيق ، وحدّث عن عمر وغيره من الصَّحابة ﷺ . مات سنة : ١٠٥ هـ ، وقيل : ١٣٠ هـ .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ٧٦/١ ، وغاية النِّهاية : ٦٠٤/١ .

(٣) هو : سليمان بن مهران الأعمش ، أبو محمَّد الأسدي الكاهلي الكوفي الإمام الجليل ، ولد سنة : ٦٠ هـ ، أخذ القراءة عرضًا عن إبراهيم النّخعيّ ، وعاصم بن أبي النّجود ، ويحي بن وثّاب وغيرهم . مات سنة : ١٤٨ هـ .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ١١٣/١ ، وغاية النِّهاية : ٣١٥/١ـ٣١٦ .

(٤) هو : طلحة بن مصرّف بن عمرو ، أبو عبد اللّه الهمذاني اليامي الكوفي ، تابعي كبير ، له اختيار في القراءة يُنسب إليه ، قرأ على يحي بن وثّاب ، وغيره ، وكان ثقة حجّة إمامًا ، وكان يُسمَّى : سيّد القرّاء . وكان في زمانه أقرأ أهل الكوفة ، فبلغه إجماع النَّاس على ذلك ، فذهب وقرأ على الأعمش ليغضّ من منزلته . مات سنة : ١١٢ هـ .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ١١٠/١ ، وغاية النِّهاية : ٣٤٣/١ .

(٥) هو : عيسى بن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى الأنصاريّ الكوفي ، قرأ القرآن على والده ، عن عليّ بن أبي طالب ، وقرأ عليه أخوه القاضي محمَّد بن عبد الرَّحمن . وثّقه ابن معين .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ٨٤/١ ، وغاية النِّهاية : ٦٠٩/١ .

(١) وممَّن نصَّ على نسبة هذه القراءة إلى القراء الّذين ذكرهم الشَّارح أبو عبد اللّه الفاسي ، وأبو حيَّان .
انظر : اللآلئ الفريدة : ٤٨٢/٢ـ٤٨٣ ، والبحر : ٣٤٢/٥ .

والثّاني : أنَّها قراءة متواترة ، فكيف ينفي عنها النُّور ، وهي جرأة منه ، ثُمَّ إنَّ حمزة يقرأ : ﴿ إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾ بكسر الهمزة ، فلا يلتئم ذلك على قراءته .

وأَمَّا قراءة الخِطاب ، فواضحة ، أي : لا تحسبنَّ يا محمَّد ، أو يا سامع ، و « الَّذين كفروا » مفعول أوَّل ، و « سبقوا » في محلّ الثَّاني ، وقد تقدَّم في آل عمران أَنَّ بعضهم جوَّز أن يكون الفاعل هو الموصول ، وإنَّما أُنِّثَ ؛ لأَنَّهُ بمعنى القوم ، والقوم يؤنَّث فعله ، كقوله : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [١] وتقدَّم فيه بحث [٢] .

وقرئ : ﴿ وَلا يَحْسَبِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٣] بفتح الباء على حذف نون التَّوكيد ، وبكسرها على أصل التقاء السَّاكنين .

وأَمَّا آية النُّور ، ففي قراءة الغيب ما قدّمتُه من الأوجه ، إلاَّ حذف الموصول ؛ لتعذّر ذلك . فافهمه .

وأَمَّا في قراءة الخطاب فواضحة [٤] ؛ لأَنَّ الموصول مفعول أَوَّل ، و « معجزين » مفعول ثانٍ ، ويجوز فيها في قراءة الغيب وجهٌ لا يتأتّى هاهنا ، وهو أن يكون الموصول فاعلاً ، و « معجزين » مفعولاً أَوَّلاً ، و « في الأرض » مفعولاً ثانيًا ؛ أي : لا تحسبوا أحدًا يعجز اللّه ؛ أي : يفوته .

❁ ❁ ❁

---

(١) الشُّعراء : ١٠٥ .

(٢) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٤٤/أ « فرش سورة آل عمران » .

(٣) القراءة بفتح الباء وكسرها وحذف نون التَّوكيد ، نسبها الزَّمخشريّ للأعمش . انظر : الكشَّاف : ١٣٢/٢ . ونسبها الكرماني لابن مسعود . انظر : شواذّ القرآن (خ) : ٤٨/أ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات السّبع : ٢٣٠/١ ، والموضح : ٥٨٢/٢ .

قوله : (وَبِالْغَيْب) خبر مقدّم ، و (فِيهَا) متعلِّق بما تعلَّق به ، و (تَحْسَبَنَّ) مبتدأ ؛ أي هذا اللّفظ كائن بالغيب في هذه السُّورة ، ويجوز أن يكون (فِيهَا) حالاً من المبتدأ ، أي في حال كونه في هذه السُّورة ، ويجوز أن يكون (يحسبنَّ) / مفعولَ فعلٍ مقدّر ، و (وَبِالْغَيْب) حال ، والتَّقدير : واقرأ ، أو انقل تحسبنَّ فيها ملتبسًا بالغيبة .

١/٢٣٣أ

قوله : (كَمَا فَشَا) نعت مصدرٍ محذوف ، أي نقلاً فاشيًا في المستقبل كفُشُوِّهِ في الماضي ؛ لصحّته معنًى ولفظًا ، وكأنَّهُ أشار بذلك إلى تقوية هذه القراءة لما قال الزَّمخشريّ وغيره .

قوله : (عَمِيمًا) حال من فاعل (فَشَا) ، أي اشتهر ذلك عامًّا عند جميع الرُّواة ، فهو غير منكر ، بل معروف ، وقال أبو شامة [(١)] : « عميمًا حال من فاعل فشا ، ومعناه اشتهر في حال عمومه ، يشير إلى أَنَّهُ مقدّر بقولنا : لا يحسبنَّ أحدٌ » انتهى . وما قدَّمتُه من المعنى أولى ، وكأنّ الشَّيخ شهاب الدِّين [(٢)] قصد التَّنبيه على تخريج القراءة .

قوله : (فَاشِيهِ) مبتدأ ، و (كَحَّلَ) خبر ، و (فيها) متعلّق بقل ، والضَّمير في (فَاشِيهِ) للغيب ؛ أي : فاشي الغيب ؛ أي : شائعه ، ومُشهِرُهُ كُحْلُ من قرأ به ، فكحَّلَ بالتَّشديد مفعوله محذوف ؛ لفهم المعنى كما قدّرته لك ، واستعار التَّكحيل هُنَا للهداية والتَّبصير [(٣)] ؛ لأنَّهُ سبب لهما ، وما أحسن ما وافق ذلك لفظ النُّور !

والجملة من (فَاشِيهِ . كَحَّلَ) معمولة لـ (قُلْ) .

[٧٢١] وَإِنَّهُمُ افْتَحْ كَافِيًا وَاكْسِرُوا لِشُعْـ ۞ ـبَةَ السَّلْمِ وَاكْسِرْ فِي الْقِتَالِ

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٠٠ .

(٢) هو أبو شامة .

(٣) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٢/٤٨٤ ، وإبراز المعاني : ٣/٢٠٠ .

أمر بفتح « أَنَّهُمْ » من قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ ﴾ [١] لمن رمز له بالكاف من (كَافِيًا) وهو ابن عامر ، فتعيَّن لغيره كسرها [٢] .

ثُمَّ أمر أن يكسر « السِّلم » من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسِّلْمِ ﴾ [٣] لشعبة وهو أبو بكر هُنَا ، ثُمَّ أمر بالكسر في الكلمة المذكورة في سورة القتال [٤] في قوله تعالى : ﴿ وَتَدْعُوا إِلَى السِّلْمِ ﴾ [٥] لمن رمز له بالفاء من (فَطِبْ) وهو حمزة ، وبالصَّاد من (صِلاً) وهو أبو بكر ، فتعيَّن للباقين الفتح فيها في السُّورتين [٦] ، فيكون أبو بكر في الموضعين يكسر ، وحمزة يوافقه في القتال ، وغيرهُما بالفتح في السُّورتين .

* * *

والوجه في فتح « أَنَّهم » إمَّا على حذف لام العلّة ؛ أي : لأَنَّهم ، واستبعد أبو عبيد وأبو حاتم قراءة ابن عامر [٧] . ووجه الاستبعاد [١] أنَّها تعليل للنَّهي ؛ أي : لا تحسبنَّهم

---

(١) الأنفال : ٥٩ .

(٢) السَّبعة : ٣٠٨ ، والتَّيسير : ٣٠٠ ، وتبصرة الخيَّاط : ٢٨٠ ، والمكرّر : ٤٩ .

(٣) الأنفال : ٦١ .

(٤) هي سورة محمَّد ﷺ .

(٥) محمَّد : ٣٥ .

(٦) السَّبعة : ١٨٠ ، والتَّيسير : ٣٠٠ ، والتَّجريد : ٣٥٨ ، والإقناع : ٣٢٧ .

(٧) إعراب القرآن للنحَّاس : ١٩٣/٢ ، وذكر النحّاس أنَّ أبا عبيد قال : « وإنَّما تجوز على أن يكون المعنى : ولا تحسبنَّ الَّذين كفروا أنَّهُم لا يعجزون » وردّ النحّاس : « الَّذي ذكره أبو عبيد لا يجوز عند النّحويين البصريين ، لا يجوز : حسبت زيدًا أنَّهُ خارج ، إلاَّ بكسر إنَّ ، وإنَّما لم يجز لأنَّهُ في موضع المبتدأ ، كما تقول : حسبت زيدًا أبوه خارج ، ولو فتحت لصار المعنى : حسبت زيدًا خروجه ، وهذا محال ، وفيه أيضًا من البعد أنَّهُ لا وجه لما قاله : يصحّ به معنى إلاَّ أن تجعل « إلاَّ » زائدة ، ولا وجه لتوجيه حذفٍ في كتاب اللَّه ﷻ إلى التطول بغير حجّة يجب التَّسليم لها ، والقراءة جيّدة على أن يكون المعنى : لأنَّهم لا يعجزون » .

فائِتيْن ؛ لأنَّهم لا يعجزون ، أي لا يقع منك حُسْبانٌ لفوتهم ؛ لأنَّهم لا يعجزون ، وإمَّا على أنَّها بدلٌ من مفعولي الحُسبان ، وقد تقدَّم لك أنَّها سادَّةٌ مسدَّ المفعولين على زيادة « لا » كما زيدت في قوله : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾[2] ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾[3] وهذا سهّل على قراءة ابن عامر « أَنَّهم » بالفتح ، وقد تقدَّم أَنَّ ذلك لا يتأتّى على قراءة حمزة ولا حفص ولا غيرهما ممَّن قرأ بقراءتهما . وقال أبو البقاء[4] : « إنَّهُ متعلِّق بيحسب ، إمَّا مفعول ، أو بدل من « سبقوا » و « لا » مزيدةٌ على التَّقديرين » .

قُلْتُ : وهو ضعيفٌ ؛ لوجهين[5] :

أحدهما : أَنَّ زيادة « لا » غير مطّردة .

والثّاني : أَنَّ مفعول « حسب » إذا كان جملة ، وكان مفعولاً ثانيًا كانت « إنَّ » فيه مكسورةً ؛ لأنَّهُ موضع ابتداء وخبر ، نحو : حسبت زيدًا إنَّ أباه قائم .

وأَمَّا الكسر / فعلى الاستئناف ، وفيه معنى التَّعليل[6] .

٢٣٣/ب

والوجه في كسر سين « السِّلْم » وفتحها أَنَّهُمَا لغتان[7] بمعنى : الصُّلح ، وقد تقدَّم[1]

---

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٤٨٤/٢ ، والبحر : ٣٤٢/٥ .

(٢) الأنبياء : ٩٥ .

(٣) الأنعام : ١٠٩ .

(٤) الإملاء : ٩/٢ .

(٥) ينظر : الدّرّ المصون : ٦٢٣/٥ ، ٦٢٤ .

(٦) ينظر : علل القراءات : ٢٤٥/١ ، والدرَّة الفريدة : ٦٩٤/٢ .

(٧) قال الأخفش : « الفتح لغة لأهل الحجاز ، ولغة العرب الكسر » . معاني القرآن له : ٣٢٥/٢ .

(١) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٥٤١ ، ٥٤٢ .

تحقيق الكلام في هذه اللفظة في سورة البقرة [١] عند قوله [٢] :

وَفَتْحُكَ سِينَ السِّلْمِ أَصْلُ ۞ ....

فليُتأمّل ثَمّةَ .

۞ ۞ ۞

قوله : (وَأَنَّهُم) مفعول مقدّم ، أي افتح همزة أنَّهُم ، و (كَافِيًا) حال ، وقيل تقديره : وفتح همز « أنَّهُم » فتحًا كافيًا لمن قرأ به ، فيكون (كَافِيًا) نعت مصدرٍ محذوف ، ويكون « أنَّهُم » مبتدأ على حذف مضاف ، وخبر المبتدأ محذوف ، وهذا تكلّفٌ لا تدعو إليه ضرورة .

وقوله : (وَاكْسِرُوا لِشُعْبَةَ) أي : في هذه السُّورة كقوله : (واكسر في القتال) .

وقوله : (صِلاً) تمييز ، وقد تقدَّم [٣] تفسيره ، وقيل [٤] : يجوز أن يكون معناه إشارة إلى نار القِرى الَّتي يهتدي بها الأضياف ، والَّتي تصلح طعامهم ، أي طب نارًا على معنى : قِرًى لأضيافك ، أي طب ذكاءً وعلمًا لمن قصدك مستفيدًا من علمك ، وهو معنى حسن .

[٧٢٢] وَثَانِي يَكُنْ غُصْنٌ وَثَالِثُهَا ثَوَى ۞ وَضُعْفًا بِفَتْحِ الضَّمِّ فَاشِيهِ نُفِّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالغين المعجمة من « غصن » وهم الكوفيون وأبو عمرو أنَّهُم قرءوا قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكُنْ مِنكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا ﴾ [١] بتذكير « يكن » ودلّنا على إرادة

---

(١) البقرة : ٢٠٨ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٠٦) . « فرش سورة البقرة » .

(٣) انظر : ص ٢٢٢ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٠١/٣ .

(١) الأنفال : ٦٥ .

التَّذكير إطلاقه وعدم تقييده ، وإلى هذا الحرف أشار بقوله : (وَثَانِي) ، ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالثّاء المثلّثة من (ثَوَى) وهم الكوفيون قرءوا بذلك في الثّالث ، وهو قوله : ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴾ (١) فتعيّن لمن لم يذكره في التَّرجمتين التأنيث في الحرفين ، وتحصّل من ذلك ثلاث قراءات (٢) :

التَّذكير في الحرفين للكوفيين ، والتأنيث فيهما لمن عداهم ، وعدا أبا عمرو ، والتَّذكير في الأولى والتأنيث في الثّانية لأبي عمرو ، وإنَّما قال : (وثاني وثالث) لأَنَّ قبلهما أَوَّل ، وهو : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ ﴾ (٣) ولا خلاف في تذكيره ؛ لتذكير فاعله ، إلاَّ الأعرج (٤) فإنَّه أنَّثه (٥) ، وبعدهما أيضًا ونافع ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ ﴾ (٦) ولا خلاف في تذكيره أيضًا ، وأضاف (ثَانِي) لـ (يَكُنْ) ؛ لما عرفته من أَنَّ له أوّلاً ورابعًا ، وكذا ثالث أضافه لضمير « يكن » .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء والنُّون من (فَاشِيهِ نُفِّلاَ) وهما حمزة وعاصم أَنَّهُمَا قرآ : « ضُعفًا » من قوله تعالى : ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ (١) بفتح الضمّ ، فتعيّن لغيرهما

---

(١) الأنفال : ٦٦ .

(٢) السَّبعة : ٣٠٨ ، والتَّذكرة : ٢/٤٣٦ ، والتَّيسير : ٣٠٠ ، والتَّلخيص : ٢٧٧ .

(٣) الأنفال : ٦٥ .

(٤) الأعرج الإمام الشَّهير ، أبو داود عبد الرَّحمن بن هرمز المدني ، مولى محمَّد بن ربيعة ، أخذ القراءة عرضًا عن أبي هريرة وابن عبَّاس ، وعبد اللّه بن عيّاش بن أبي ربيعة ، وأكثر من أخذ السُّنن عن أبي هريرة وغيره ، قرأ عليه القرآن نافع بن أبي نعيم . مات سنة : ١١٧ هـ ، وقيل : ١١٩ هـ .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ١/٩٠ ، وغاية النِّهاية : ١/٣٨١ .

(٥) القراءة منسوبة في البحر : ٥/٣٥١ .

(٦) الأنفال : ٦٦ .

(١) الأنفال : ٦٦ .

الضمّ [١] ، وسيأتي في البيت الآتي ما في سورة الرُّوم .

⁕ ⁕ ⁕

والوجه في تذكير الفعل كون التأنيث مجازيًّا ، والمراد بها ذكور ، وللفصل أيضًا . ووجه التأنيث مراعاة علامته [٢] .

ووجه تفرقة أبي عمرو أَنَّهُ ذكّر في الأَوَّل لما تقدّم ، وأنّث في الثَّاني لتأكيد التأنيث من حيث إنَّهُ وُصِف بمؤنّث ، وهو صابرة ، فقويت مشاكلةُ التأنيث .

١/٢٣٤أ

والوجه في « الضّعف » و « الضُّعف » أَنَّهُمَا لغتان / كالفَقر والفُقْر ، والمِكث والمُكث . قال أبو عمرو [٣] : « والضمّ لغة الحجاز ، والفتح لغة تميم » . وقيل : بينهما فرقٌ ، فالمفتوح في البدن خاصّة ، والمضموم في الرأي والعقل . نُقل عن الخليل بن أحمد فيما نقله الرَّاغب الأصفهاني [٤] ، ولما نقل ابن عطيّة [٥] هذا عن الثَّعالبي [٦] قال : « وهذا القول تردّه القراءة » [١] .

⁕ ⁕ ⁕

---

(١) السَّبعة : ٣٠٨ . ٣٠٩ ، وتبصرة مكّي : ٢٢٤ ، والتَّيسير : ٣٠٠ ، والتَّجريد : ٣٥٨ .

(٢) ينظر : علل القراءات : ١/٢٤٦ ، والموضح : ٢/٥٨٠ .

(٣) إعراب القرآن للنحَّاس : ٢/١٩٦ ، والمحرّر الوجيز : ٨١٦ ، والكتاب الفريد : ٣/٢٢٧ ، ولغة تميم : ٢٤٧ .

وعزا الفيّوميّ الضمّ لقريش . المصباح المنير : [ضعف] ٢/٣٦٢ ، وينظر : لغة قريش : ٢٦٧ .

(٤) مفردات الأصفهاني : ٥٠٧ .

(٥) المحرَّر الوجيز : ٨١٦ .

(٦) فقه اللّغة : ٥٦ .

(١) هذا القول نسبه ابن عطيّة إلى القاضي أبي محمَّد رحمه اللّه . المحرَّر الوجيز : ٨١٦ .

قوله : (وَثَانِي يَكُنْ) مبتدأ ، و (غُصْنٌ) خبره ، أي مثل : غُصن ، جعل التَّذكير مثل الغصن في الاجتناء من ثمره ، أثنى بذلك عليه .

قوله : (وَثَالِثُهَا ثَوَى) مبتدأ وخبر ، ومعنى ثوى : أقام وثبت [١] ؛ أي أَنَّهُ لصحّته ثابت غير متزلزل .

قوله : (وَضُعْفًا) مبتدأ ، و (بِفَتْحِ الضَّمِّ) حال ، و (فَاشِيهِ) مبتدأ ثانٍ و (نُفِّلَ) خبره وهو وخبره خبر الأَوَّل ، ويجوز أن يكون (بِفَتْحِ الضَّمِّ) خبرَ الأَوَّل ، و (فَاشِيهِ نُفِّلاَ) جملة مستأنفة يثني بها على ذلك ، ومعنى (فَاشِيهِ) ؛ أي : شائِعُه ومُشْهِرُهُ .

(نُفِّلاَ) : أي أعطي النّفل ، وهو المغنم [٢] ، يشير بذلك إلى ما أعطيه من القبول لروايته ، وكأنَّهُ يشير بذلك إلى ما نُقل عن الخليل أَنَّ الفتح في العقل والرأي ، والضمّ في البدن ، وليس المناسب في هذه السُّورة إلاَّ ضعف البدن ، فقال : ليس هذا بصحيح ، وهو معنى ما أنكره ابن عطيَّة على الثَّعالبي .

[٧٢٣] وِفي الرُّومِ صِفْ عَنْ خُلْفِ ❁ تَكُونَ مَعَ الأَسْرَى الأُسَارَى

أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد من (صِفْ) وهو أبو بكر ، وبالعين من (عَنْ) وهو حفص بخلافٍ عنه خاصّة ، ولذلك ذُكِرَ الخلافُ بعدُ فقط ، وبالفاء من (فَصْلِ) وهو

---

(١) قال ابن منظور : « ثوى بالمكان : نزل فيه ، وبه سمّي المنزل : مثوًى . والمثوى : الموضع الَّذي يُقام به . وجمعه المثاوي » . اللِّسان : [ثوا] ١٢٥/١٤ .
وقال المصنِّف : « الثَّواء : الإقامة » . عُمدة الحُفَّاظ : [ث و ي] ٣٤١/١ .

(٢) قال ابن منظور : « النّفلُ : الغُنمُ ، وجمعه الأنفال ، ونفَّلت فُلانًا : أعطيته نَفَلاً وغُنْمًا » اللِّسان : [نفل] ٦٧١/١١ . وينظر : التَّعريفات : ٣٨٨ .

حمزة أنَّهُم قرءوا [1] بفتح الضَّمِّ من « الضُّعف » في سورة الرُّوم في ثلاثة مواضع ، وهي : قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ [2] ، والباقون بالضمّ في الثَّلاثة ، والحاصل أنَّ حمزة وعاصمًا يقرآن بالفتح في السُّورتين ، لكن جرى خلافٌ [3] عن حفصٍ وحده في الرُّوم خاصَّة ، يقال : إنَّهُ من اختياره ؛ لما سنذكره عنه ، فلذلك احتاج المصنِّف أن يعيد التَّرجمة ثانيًا .

ثُمَّ أمر بالتأنيث في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَسْرَى ﴾ [4] لأبي عمرو مع قراءتك له أيضًا : ﴿ قُل لِّمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الأُسَارَى ﴾ [5] في قراءة غيره ﴿ الأَسْرَى ﴾ على ما لُفظ به من القراءتين [6] .

ولنعد إلى ذكر الخلاف المنقول عن حفصٍ . اعلم أَنَّ حفصًا اختار في الرُّوم الضمّ لما سنذكره عنه ، قال الدَّانيّ [1] : « في الرُّوم أبو بكر وحمزة « من ضَعفٍ » في الثَّلاثة بفتح الضَّاد ، ولذلك روى حفصٌ عن عاصم عن عطيَّة العَوفي [2] عن ابن عمر أَنَّ النَّبيَّ ﷺ أقرأه

٢٣٤/ب

---

(١) السَّبعة : ٥٠٨ ، والتَّيسير : ٤١١ ، والعنوان : ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ، والتَّجريد : ٥١٨ .

(٢) الرُّوم : ٥٤ .

(٣) رواية الفتح عن حفص هي المشهورة ، والمستخدمة في طباعة المصحف الشَّريف على رواية حفص ، متابعةً لشيخه عاصم .

(٤) الأنفال : ٦٧ .

(٥) الأنفال : ٧٠ .

(٦) السَّبعة : ٣٠٩ ، والتَّذكرة : ٢/٤٣٦ ، والتَّيسير : ٣٠٠ ، والتَّلخيص : ٢٧٧ .

(١) التَّيسير : ٤١١ .

(٢) هو : عطيّة بن قيس ، أبو يحي الكلابي الحمصي الدّمشقيّ ، تابعيّ ، قارئ دمشق بعد ابن عامر ، ثقة في

ذلك بالضمّ ، وردَّ عليه الفتح وأباه » قال : « وعطيَّةُ يضعِّف ، [و] [1] ما رواه حفص عن عاصم عن أئمّته أصحّ ، وبالوجهين آخذ في روايته لأتابعَ عاصمًا على قراءته ، وأوافق حفصًا على / اختياره » .

وقال ابن مجاهد [2] : « عاصم وحمزة (من ضَعف) بفتح الضَّاد ، ثُمَّ قال حفص عن نفسه : بضمّ الضَّاد ، يعني : اختيارًا منه ، لا نقلاً عن عاصم » . وقال مكّيّ [3] : قال حفص : « ما خالفت عاصمًا في شيء ممّا قرأت به عليه إلاَّ ضمّ هذه الثَّلاثة الأحرف » . قال أبو عبيد [4] : « وبالضمّ يُقرأ اتّباعًا للغة النَّبيِّ ﷺ سمعت الكسائي يحدِّث عن الفُضيل بن مرزوق [5] عن عطيَّة العوفي قال : قرأت على ابن عمر : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾ [1] بالفتح ، فقال : إنِّي قرأتها على رسولِ الله ﷺ كما قرأتَ ، فقال لي :

القراءة ، ضعيف في الحديث ، ولد سنة سبع في حياة النَّبيِّ ﷺ ، وروى عن معاوية ، وعبد اللّه بن عمرو ، وروى عنه عبد الرَّحمن بن يزيد . مات سنة : ١٢١ هـ .

انظر : طبقات القرّاء : ١٢٧/١ ، غاية النِّهاية : ٥١٣/١ .

(١) زيادة يقتضيها السِّياق ، وهي من كلام الدَّاني . التَّيسير : ٤١٢ .

(٢) السَّبعة : ٥٠٨ .

(٣) الكشف : ١٨٦/٢ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٠٣/٣ .

(٥) في الأصل : مروان ، ولعلَّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه من نصّ الداني في التَّيسير : ٤١١ ، وينظر : تقريب التّهذيب : ٤٤٨ .

وهو : فضيل بن مرزوق الأغرّ ، الرّقاشي ، الكوفي ، أبو عبد الرَّحمن ، صدوق ، يَهِم ورمي بالتَّشيع ، من السَّابعة ، مات في حدود سنة ستّين .

ينظر : الثِّقات لابن حبّان : ٣١٦/٧ ، وتقريب التّهذيب : ٤٤٨ .

(١) الرُّوم : ٥٤ .

﴿ مِنْ ضُعْفٍ ﴾ قال أبو عبيد [١] : يعني بالضمّ » . فهذا معنى الخلاف المشار إليه .

* * *

وأَمَّا تأنيث « أن يكون » وتذكيره ، فظاهران [٢] . التأنيث مراعاة لعلامة التأنيث وهي الألف ، ولأنَّهُ بمعنى الجماعة ، والتَّذكير لكونه تأنيثًا مجازيًّا ، وأنَّهُ بمعنى الجمع ، وأنَّ المراد به الذّكور .

وأَمَّا « الأسرى » و « الأُسارى » [٣] فقد تقدَّم [٤] الكلام عليهما في البقرة [٥] مشبعًا ، فعليك بالالتفات إليه ، ولا خلاف في قوله : « أن تكون له أسرى » أَنَّهُ على وزن : فَعلى [٦] ، ولا يلتبس قوله : « من الأُسارى » به ؛ لأَنَّ هذا معرّف ، وذلك منكّر ، فاكتفى به مميِّزًا [٧] .

* * *

قوله : (وِفي الرُّومِ صِفْ) أي صف الفتح المتقدّم في الرّوم ، فحُذف مفعوله ، وقُدِّم مجروره .

---

(١) إبراز المعاني : ٢٠٣/٣ .

(٢) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ١٧٣ ، والحجّة لأبي زرعة : ٣١٣ .

(٣) الأسرى على وزن : فَعلى ، وأُسارى على وزن : فُعالى ، وكلاهما جمع : أسير .

(٤) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٩٥ ، ٢٩٩ .

(٥) البقرة : ٨٥ .

(٦) قال الزجّاج : « و (فَعلى) جمع لكلِّ ما أُصيبوا به في أبدانهم وعقولهم » . معاني الزجّاج : ٤٢٤/٢ .

(٧) قال سيبويه : « أُسارى ، شبَّهوه بقولهم : كُسَالى وَكَسَالى ، وقالوا : كَسْلَى فشبّهوه بأسْرى » . الكتاب : ٦٥٠/٣ .

وقوله : (عَنْ خُلْفِ) يجوز تعلّقه بـ (صِفْ) ؛ أي صفه صادرًا عن خلاف فصلٍ ، أي فاصلٍ بين السَّقيم والقويّ ، من قولك : هذا قولُ فصلٍ ، ويجوز أَنَّ يتعلّق بمحذوف على أَنَّهُ حال من الفاعل أو المفعول المقدّر ، أي ناقلاً ذلك عن خُلْفِ فصلٍ ، أي منقولاً عن خلف فصل .

قوله : (وَأَنِّثْ أَنْ تَكُونَ) مفعولُ « أَنِّث » ، أي أوقع فيه التأنيث ، ونقل حركة همزة « أن » إلى الثَّاء من « أَنِّثَ » ، فيقرأ بفتح الثاء ، وإسقاط الهمزة .

قوله : (مَعَ الأَسْرَى الأُسَارَى) يجوز أن يكون (مَعَ) متعلِّقًا بأنّث ، أي أنّث هذا اللّفظ مع قراءتك « الأُسارى » موضع « الأسرى » لأبي عمرو ؛ أي : أنِّثه مصاحبًا لقراءته : « الأُسارى » موضع « الأسرى » أيضًا ، ويجوز أن يكون (مَعَ الأَسْرَى) خبرًا مقدَّمًا ، و « الأُسارى » مبتدأ مؤخّر ، وقد يشكل عليك أخذ أحد اللَّفظين لأبي عمرو من قوله : (مَعَ [1] الأَسْرَى الأُسَارَى حُلَّى حَلاَ) هل له « الأَسرى » أو « الأُسارى » ؟

قال أبو شامة [2] : « وقوله : مع الأَسرى ؛ أي مع قراءة موضع « الأَسرى » « الأُسارى » » . قال : « ومن الممكن أن يقدّر مع قراءة « الأَسرى » موضع « الأُسارى » فيفيد ضدّ المقصود ، ولكنّه مهما لفظ بقراءتين من غير قيد ، فالرّمز للثّانية منهما ، كقوله : « سُكارى معًا سَكرى شفا » [1] ، و « عالمٌ قُل : علاَّم شاع » [2] ، ولو كان قال : وفي الأَسرى الأُسارى ؛ لكان أظهر ، لكنَّه قصد مزج الموضعين من غير تخلّل واوٍ فاصلةٍ

(١) في الأصل : من ، تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .
(٢) إبراز المعاني : ٣/٢٠٤ .
(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٨٩٣) « أَوَّل فرش سورة الحجّ » .
(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٩٧٥) « أَوَّل فرش سورة سبأ وفاطر » .

١/٢٣٥

بينهما / ولو قال : بالواو لكان له أسوة بقوله [١] : « وكُنْ فَيَكُونُ » .

قوله : (حُلًى حَلاَ) فيهما وجهان :

أحدهما : أنَّها منصوبة على الحال من فاعل « أنّث » ؛ أي : أنّث تكون مع قراءتك « الأُسارى » ذا حُلى ، و « حلا » صفة لها ، ومعنى « حَلا » عَذُبَ .

والثّاني : أنَّها خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف ، أي كلاهما يعني : الأسرى والأسارى ذو حُلى ، و « حلا » جملة فعليّة خبر ثانٍ أيضًا عن ذلك المبتدأ . وقال السَّخاوي [٢] : « معنى أن يكون « مع الأَسرى » أي أنّثه مصاحبًا له ، والأُسارى : مبتدأ ، وحُلى حلا : خبره » انتهى .

قال تلميذه أبو شامة [٣] : « وهذا مشكِلٌ ، فإن « تكون » في القراءة مصاحبة للأُسارى ، لا للأَسرى إن أراد أن يجمع قراءتي أبي عمرو ، وإن أراد بالمصاحبة المذكورة في التِّلاوة بعد « يكون » فتلك أَسرى لا أُسارى [٤] كما سبق بيانه ، ثُمَّ لو كان بعد « تكون » لفظ « الأَسرى » لبقيت قراءة الجماعة في موضع الخلاف لا دليل عليها ، فإنَّ ذلك لا يُفهم من لفظ الأُسارى » انتهى .

وما ذكره من الاعتراض على شيخه حسن جدًّا .

وقوله : (حُلاً حَلاَ) كرَّر الرَّمز تأكيدًا ، وقال أبو شامة [١] : « واتَّفق للنَّاظم هُنَا

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٧٦) « من فرش سورة البقرة » .

(٢) فتح الوصيد : ٣/٩٥٦ .

(٣) إبراز المعاني : ٣/٢٠٤ .

(٤) في الأصل : الأسرى ، تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه من نَصِّ أبي شامة في إبراز المعاني : ٣/٢٠٤ .

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٠٣ - ٢٠٤ .

اتّفاق حسن ، وهو تكرير الرَّمز في (حُلاً حَلاَ) بعد تكرير كلمتي القراءة ، وهما : « تكون » و « الأُسارى » ، فأنّث أبو عمر « تكون » وقرأ « الأُسارى » ، ولم يرمز لقراءة « تكون » فجاء تكرير الرَّمز بعد « الأُسارى » مناسبًا حسنًا ، وإن كان لو لم يكرّره لجاز كما جمع في البقرة [(١)] بين مسألتين لابن عامر في قوله : « عَلِيمٌ وقَالُوا ... وقال في آخر البيت : كُفِّلاَ » [(٢)] ، وكما جمع لحمزة ثلاث مسائل في آل عمران [(٣)] في قوله : « سَنَكْتُبُ ... وقال في آخر البيت : فَيَكْمُلاَ » [(٤)] .

وتارة يكرّر الرَّمز من غير تكرار الحراف المختلف فيه نحو : اعْتَادَ أَفْضَلاَ [(٥)] ، يُمْنَى عُلاً عَلاَ [(٦)] ، وإنّما اتّفق له مناسبة التّكرار هُنَا » انتهى .

[٧٢٤] وَلاَيَتِهِمْ بِالْكَسْرِ فُزْ وَبِكَهْفِهِ ۞ شَفَا وَمَعًا إِنِّي بِيَاءَيْنِ أَقْبَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالفاء من (فُزْ) وهو حمزة أَنَّهُ قرأ هُنَا : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [(٧)] بكسر الواو ، وعمَّن رمز له بالشِّين من (شَفَا) وهما الأخوان بالكسر أيضًا فيها ، [و] [(١)] في سورة الكهف : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [(٢)] فتعيَّن للباقين

---

(١) البقرة : ١١١ .
(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٧٦) « من فرش سورة البقرة » .
(٣) آل عمران : ٨ .
(٤) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٨١) « من فرش سورة آل عمران » .
(٥) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٥٧) « من فرش سورة آل عمران » .
(٦) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (١٠٩٢) « أوَّل فرش سورة القيامة إلى النبأ » .
(٧) الأنفال : ٧٢ .
(١) زيادة يقتضيها السِّياق .
(٢) سورة الكهف : ٤٤ .

الفتح فيهما (١) .

وحصل من ذلك أَنَّ حمزة يكسر في الموضعين ، وغير الكسائي يفتح الموضعين ، والكسائي يفتح هُنَا ويكسر في الكهف ؛ لما ستعرفه .

ثُمَّ أخبر أَنَّ في هذه السُّورة ياءي إضافة : ﴿ إِنِّي أَرَى ... إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ﴾ (٢) فتحهما نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وأسكنهما الباقون (٣) ، وليس في هذه السُّورة ، ولا فيما تحتها (٤) ، ولا فيما تحت الَّتي تحتها (٥) شيء من ياءات الزوائد .

❋ ❋ ❋

والوجه في كسر « الوَلاية » وفتحها (٦) : أَنَّهُمَا لغتان بمعنى واحد ، وقيل : بالفتح من المولى ، يقال : مولى بَيِّنُ الولاية ، وبالكسر من : وِلاية السُّلطان ، قاله أبو عبيدة (٧) . وقيل : بالكسر : من الإمارة ، وبالفتح : من النّصرة والتَّثبيت ، قاله أبو إسحاق (٨) .

قال : « ويجوز / الكسر ؛ لأَنَّ في : يولى بعضُ القوم بعضًا ، جنسًا من الصِّناعة والعمل ، وكلّ ما كان من جنس الصِّناعة مكسور مثل : الخياطة والقصارة » . وقد خطَّأ

٢٣٥/ب

(١) السَّبعة : ٣٠٩ ، والمبسوط : ١٩٢ ، ٢٣٥ ، والتَّيسير : ٣٠١ ، ٣٤٩ ، والعنوان : ١٩٩ ، ٢٣٦ .
(٢) الأنفال : ٤٨ .
(٣) السَّبعة : ٣١٠ ، وتبصرة مكّي : ٢٢٥ ، والتَّيسير : ٣٠١ ، والتَّجريد : ٣٥٩ .
(٤) سورة التَّوبة .
(٥) سورة يونس .
(٦) ينظر : علل القراءات : ١/٢٤٨ ، وشرح الهداية : ٥١٤ .
(٧) مجاز القرآن : ٢٥١ .
(٨) معاني الزجّاج : ٢/١٩٩ .

الأصمعيّ الكسر ، وقد أخطأ ؛ لتواتر ذلك [١] .

وقال أبو عبيد [٢] : « الَّذي عندنا الأخذ بالفتح في هذين الحرفين ؛ لأَنَّ معناهما من الموالاة في الدِّين » .

وقال أبو عليّ [٣] : « الفتح أجود ؛ لأنَّها في الدِّين » . واختار الفرَّاء [٤] عكس هذا ، فقال : « يريد من مواريثهم ، فكسْرُ الواو أحبُّ إليّ من فتحها ؛ لأنَّها إنَّما تفتح إذا كانت نصرةً ، وكان الكسائي يذهب بفتحها إلى النُّصرة » . قال : « ولا أظنّه عَلِمَ التَّفسير ، ويختارون في : (وليته وِلاية) الكسر ، وقد سمعناها بالكسر والفتح جميعًا » . قلت : وقد سمع الفتح والكسر في المعنيين جميعًا ، واستبعد قومٌ الفتح هاهنا ، قالوا : « لأَنَّ معناه النصر ، واللَّه تعالى قد أمر بنصرهم إذا استنصروا في الدِّين » . وجوابه [٥] : إنَّ الولاية بمعنى : التولّي ، كما يكون المولى بمعنى : الوليّ ، كما قالوا ذلك في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [٦] في أحد الوجهين ، وعلى هذا فتتَّحد القراءتان ، ويجوز أن تكون الوِلاية في الدِّين كالأخوَّة فيه ، فلا مقال في الفتح على ذلك ، والمعنى على الكسر في سورة الكهف : أن يراد بها الملك والسُّلطان ، وعلى الفتح : أن يراد بها النُّصرة ، أي هنالك الملك والسُّلطان لله وحده ، أو هنالك النُّصرة لله وحده تقريرًا لقوله : ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ

(١) حجّة الفارسي : ٣١٠/٢ .
(٢) البحر : ٣٥٨/٥ .
(٣) حجّة الفارسي : ٣١٠/٢ .
(٤) معاني الفَرَّاء : ٤١٨/١ ، ٤١٩ .
(٥) اللآلئ الفريدة : ٤٨٩/٢ .
(٦) محمَّد : ١١ .

يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [1] .

وقال الأخفش [2] : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ هذا من « الوَلاية » فهو مفتوح ، وأمَّا في السُّلطان ، فالوِلايةُ مكسورة ، وكسر الواو في الأخرى لغة » . وليست بذلك [3] .

* * *

قوله : (وَلاَيَتِهِمْ) مبتدأ [4] ، و (بِالْكَسْرِ) خبره ، ويجوز أن يكون (فُزْ) خبره على حذف العائد ، أي فز بقراءتها ، و (بِالْكَسْرِ) حال ، أي ملتبسة بالكسر ، والأحسن أن يكون (فُزْ) مستأنفًا للثناء على الكسر ؛ ردًّا على من طعن فيه .

قوله : (وَبِكَهْفِهِ) متعلِّق بـ (شَفَى) ، وفاعل (شَفَى) ضمير يعود على الكسر ، أي وشفى الكسر في الكهف مَنْ قَرأَ به ؛ لظهور معناه فيها ، ولذلك وافقه الكسائيُّ عليه دون ما في هذه السُّورة ، والضَّمير في « بكهفه » للقرآن [5] ؛ للعلم به ، وإنَّما أُضيفت إليه لأنَّها بعضه .

قوله : (مَعًا) حال من (إِنِّي) ، و (بِيَاءَيْنِ) أيضًا حال من « إِنِّ أرى » ، أي هي مكسورة مرّتين ، و (إِنِّي) مبتدأ ، وفي خبره وجهان :

أحدهما : أَنَّهُ الجملة من قوله أقبل .

---

(١) الكهف : ٤٣ .

(٢) معاني الأخفش : ٣٢٥/٢ .

(٣) نسب ابن منظور هذا القول لابن بري . ينظر : اللِّسان : [ولي] ٤٠٧/١٤ .

(٤) أعربها شعلة : مفعول (فز) أي بولايتهم . شرح شعلة : ٢٥٢ .

(٥) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٤٨٨/٢ .

والثّاني : أَنَّ الخبر (بِيَاءَيْنِ) و (أَقْبَلَ) في موضع الحال ، فيضمر معه « قد » عند بعضهم ؛ أي : و « إنّي » ملتبسين بياءين معًا حال كونه مقبلاً بذلك ، والألف على هذين الوجهين للإطلاق ، ويجوز أن يكون « أقبلا » صفة لقوله : « بياءين » على أن يكون « بياءين » هو خبر المبتدأ ؛ أي : ملتبسين بياءين مقبلين ، فالألف على هذا ضمير المثنّى لا مزيدةٌ / للإطلاق .

٢٣٦/أ

وقال أبو شامة [١] : « و (معًا) تأكيد ، وكذلك (أقبلا) » . قلت : يعني أَنَّ قوله : « بياءين » مغنٍ عنهما ، فبقيا تأكيدًا ، و « معًا » حال إِمَّا من « بياءين » وإِمَّا من ألف « أقبلا » إذا قلنا إِنَّها ضمير ، وقد ذكر أبو شامة التَّقديرين .

❁❁❁

(١) إبراز المعاني : ٢٠٥/٣ .

سورة التَّوبة

[٧٢٥] وَيُكْسَرُ لاَ أَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ ۞ وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللَّهِ الاوَّلاَ

أخبر عن ابن عامر أَنَّهُ يقرأ : ﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ [(١)] بكسر همزة « إِيمانَ » فتعيّن لغيره فتحُها [(٢)] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حقّ » وهما ابن كثير وأبو عمرو أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ [(٣)] بالتَّوحيد ، فتعيَّن لغيرهما أن يقرءوه بالجمع « مساجد اللّٰه » [(٤)] ، وتحرّز بقوله : (الاوَّلَ) من الثَّاني ، وهو قوله : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ [(٥)] فإنَّه بالجمع إجماعًا من السَّبعة ، وفي الشَّاذِّ [(٦)] بالتَّوحيد .

* * *

والوجه في قراءة ابن عامر [(٧)] : أَنَّهُ جعله مصدرَ آمن . يؤمن . إيمانًا ، ثُمَّ هل هو من

---

(١) التَّوبة : ١٢ .

(٢) السَّبعة : ٣١٢ ، والغاية : ٨٣ ، والتَّيسير : ٣٠٢ ، وإرشاد المبتدئ : ١٠١ .

(٣) التَّوبة : ١٧ .

(٤) السَّبعة : ٣١٣ ، والتَّذكرة : ٢/٤٣٩ ، والتَّيسير : ٣٠٢ ، والتَّجريد : ٣٦١ .

(٥) التَّوبة : ١٨ .

(٦) قرأ الجحدريّ وابن محيصن وحمّاد بن أبي سلمة عن ابن كثير « مسجد اللّه » بالتَّوحيد . انظر : البحر : ٥/٣٨٧ ، والإتحاف : ٣٠٢ .

(٧) ينظر : الحجّة للفارسي : ٢/٣١٦ ، ٣١٧ ، والموضح : ٢/٥٨٨ .

الأمان ، أو من التَّصديق ؟ فإن كان من الأمان ففي معناه تأويلان [(١)] :

أحدهما : أنَّهُم لا يؤمنون في أنفسهم ، أي لا يعطون أمانًا بعد أن نكثوا وطعنوا ، أي : لا يؤمِّنوهم .

والثّاني : أَنَّهُ أخبر عنهم أنَّهُم لا يُوفُون بما عاهدوا عليه أحدًا .

وإن كان من التَّصديق ، فالمعنى : لا إسلام عندهم [(٢)] . واختار مكّيّ [(٣)] الوجه الأوَّل ؛ لأنَّهُ يفيد فائدة جديدة ، يعني أنَّ سَلْبَ الإسلام عنهم مفهوم من قوله : « أئمّة الكفر » ، فلا بُدّ أن يكون في قوله : « لا إيمان لهم » معنًى آخر ، وهو حسن .

وأَمَّا الفتح ، فجمع يمين ؛ أي : إنّهم إذا حلفوا لا يَصْدُقُون ولا يَبَرُّون ، واستدلّ الحنفيّة بظاهرها على أنَّ الكافر لا يمين له ، وهي عندنا [(٤)] يمين [(٥)] ، وإنَّما معنى النَّفي لها : نفي الوفاء بها ، بدليل أنَّهُ وصفها بالنّكْث وإن صدرت منهم ، ومثله في المعنى قول الآخر [(٦)] :

وإنْ حَلفَتْ لا تَنقُضِ الدَّهرَ ۞ فليسَ لمخضُوبِ البنَانِ يَمينُ

---

(١) ينظر : فتح الوصيد : ٣/٩٥٨ ، واللآلئ الفريدة : ٢/٤٩٠ .

(٢) وإلى هذا ذهب الفَرَّاء . ينظر : معاني الفرَّاء : ١/٤٤٥ .

(٣) الكشف : ١/٥٠٠ .

(٤) أي الشّافعيّة .

(٥) ينظر : قول الشّافعيّ وأبي حنيفة في الكشّاف : ٢/١٤١ ـ ١٤٢ ، ومفاتيح الغيب : ١٥/٢٣٤ .

(٦) من [الطَّويل] لكثيّر عزّة ، وهو في ديوانه : ١٧٦ ، وزهر الآداب : ١/٥٢ .
وهذا البيت في ديوان عليّ بن أبي طالب ﷺ : ١٩٦ ، وفي ديوان قيس بن ذريح : ١٢٠ .
وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي : ٣/١٣٠٩ ، وخزانة الأدب : ١١/٢٩٠ .
تنقض : تنكث . ومخضوب البنان : لوّنه بالحنّاء ونحوه ، والمقصود : المرأة .

أي لا وفاء له وإن حلف ، ويدلّ على ترجيح [١] فتح الهمزة الإجماع على فتح الهمزة من قوله : ﴿ أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ [٢] ، وقد حقّقت الخلاف بين مذهب الحنفيّة ومذهبنا في (اللَّفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز) [٣] من تصنيفي بحمد الله تعالى .

والوجه في قراءة [٤] : توحيد « مسجد الله » إمَّا أن يُراد به المسجد الحرام ، بدليل قوله : ﴿ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [٥] ، وإمَّا أن يراد به جنس المساجد ، واسم الجنس إذا أُضيف عَمَّ .

والوجه في جمعه : إمَّا إرادة جميع المساجد ، فيدخل مسجد مكَّة دخولاً أوَّليًّا ؛ لأنَّهُ أصلها وقِبْلَتُها ، وإمَّا إرادة مسجد مكَّة بعينه ، وإنَّما جُمِعَ باعتبار أنَّ كلّ بقعة منه مسجد ، وإمَّا لأنَّهُ قبلة سائر المساجد ، فمن عمّره كأنَّما عَمَّر سائرها [٦] .

❋ ❋ ❋

قوله : (لاَ أَيْمَانَ) هو القائم مقام الفاعل على حذف مضاف ؛ أي : بكسر همزة « لا إيمان » ، و (عند ابن عامر) متعلّق بيكسر ؛ أي : في مذهبه وروايته ، كقولهم : « هذا

---

(١) الصّحيح أنَّهُ لا ترجيح بين القراءات .

(٢) التَّوبة : ١٣ .

(٣) سبق الحديث عن هذا الكتاب في قسم الدِّراسة : ص ٩٧ .
والموضع الَّذي أحال عليه المصنِّف في هذا الكتاب كان في الجزء المفقود منه كما ذكرنا ذلك في قسم الدِّراسة ، والجزء المفقود من الكتاب يبدأ من آية ٨٦ من سورة الأعراف إلى آية ٤٣ من سورة يوسف .

(٤) الحجّة لابن خالويه : ١٧٤ ، وشرح الهداية : ٥١٧ .

(٥) التَّوبة : ١٩ .

(٦) ينظر : الكشَّاف : ١٤٣/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٤٩١/٢ .

عند الشّافعيّ جائز » . والأحسن أن يقرأ قول المصنِّف : « لا أيمان » بفتح الهمزة ، لوجهين :

أحدها : من حيث إنَّ اللّفظ قد يُوهم فتحًا في ظاهر / العبارة من قولك : « لا أيمان » عند ابن عامر ، وقريبٌ منه ما تقدَّم [١] في قوله [٢] :

خَطِيئتُهُ التَّوحِيدُ عَنْ غَيْرِ ۞ ....

والثّاني : أَنَّهُ يصير فيه فائدة : أي اكسر المفتوح بخلاف ما إذا قرأته بالكسر ، فإنَّه يصير مثل قولك : اكسر المكسور ، فهو من باب تحصيل الحاصل .

قوله : (حَقٌّ) فاعل (وَحَّدَ) إمَّا على حذف مضاف ، أي : صاحب ، أو جعله « حقًّا » مبالغة ، هذا باطن اللّفظ ، وظاهره ما قصده من الرَّمز .

[٧٢٦] عَشِيرَاتُكُمْ بِالجمْعِ صِدْقٌ ۞ عُزَيْرٌ رِضى نَصٍّ وَبِالْكَسْرِ

أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد من (صِدْق) وهو أبو بكر أَنَّهُ قرأ ﴿ وَعَشِيرَاتُكُمْ ﴾ [٣] جمعًا بألف وتاء ، فتعيّن لغيره القراءة بالإفراد [٤] ، ولا بُدّ من قوله : (بِالجمْعِ) ؛ لأنَّهُ لو اقتصر على لفظ (عَشِيرَاتُكُمْ) ؛ لجاز أن يكون ضدّها : « عشائركم » بالجمع أيضًا ، فلمّا قال : (بِالجمْعِ) تعيّن أن يكون الضدّ التَّوحيد . وقال أبو شامة [٥] : « جمع أبو بكر عشيرات كما جمع مكانات ، وعبَّر عن قراءته ، ثُمَّ بمدّ النُّون ، وهنا بالجمع ؛ لأنَّهُ لم يمكنه هُنَا أن

---

(١) انظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٧٠ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٦٣) « من فرش سورة البقرة » .

(٣) التَّوبة : ٢٤ .

(٤) السَّبعة : ٣١٣ ، والتَّيسير : ٣٠٢ ، والتَّلخيص : ٢٧٨ ، والنَّشر : ٢٧٨/٢ - ٢٧٩ .

(٥) إبراز المعاني : ٢٠٧/٣ .

يقول : « بمدّ الرَّاء » ، ولو قال : بالمدّ لم يحصل الغرض ؛ لأَنَّ في (عَشِيرَاتُكُمْ) مدّين : الياء والألف ، فلو قال : « عشيراتكم » بالمدّ مكان بالجمع ؛ لظُنّ أَنَّهُ : الياء ، فعدل عن المدّ إلى الجمع ، وكذا لو أطلق لفظ المدّ في مكانات لم يدر أيُّ الألفين أراد ، فقيّد مدّ النُّون ، وقد سبق معناه » انتهى . قلت : كيف يُتوهّم أَنَّهُ يريد الياء في « عشيراتكم » بقوله : « بالمدّ » مع أَنَّهُ كان يُفْهِم أَنَّ قراءة الباقين : « عشيراتكم » من غير ياء ؟! هذا ما لا يتوهّمه أحد .

ثُمَّ أمر بتنوين : « عُزيرٌ » من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [1] وكسر تنوينه لمن رمز له بالرَّاء من (رِضى) وهو الكسائي ، وبالنّون من (نَصٌ) وهو عاصم [2] .

* * *

والوجه في (عَشِيرَاتُكُمْ) أَنَّ لكلّ واحد عشيرة ، فجمع لذلك ، ولا التفات إلى إنكار الأخفش جمع « عشيرة » جمع سلامة ، وقوله [3] : « إنَّما يجمع على عشائر ، وبه قرأ الحسن [4] ؛ لتواترها ، ولذلك قال المصنِّف : (صِدْقٌ) ؛ أي : ناقلها صادق ، فهي ذات صدق .

وأَمَّا قراءة التَّنوين في (عُزَيْرٌ) فلأَنَّه اسم عربيّ منصرف ، وهو مبتدأ ، وابن : خبره ،

---

(١) التَّوبة : ٣٠ .

(٢) السَّبعة : ٣١٣ ، والتَّذكرة : ٢/٤٤٠ ، والتَّيسير : ٣٠٣ ، والإقناع : ٣٢٧ .

(٣) ينظر : قول الأخفش في حجّة الفارسي : ٢/٣١٨ ، والكشف : ١/٥٠٠ .

(٤) الحسن البصري ، وقراءته منسوبة في مختصر ابن خالويه : ٥٧ ، والكشَّاف : ٢/١٤٥ ، والإتحاف : ٣٠٢ .

فتنوينه على الأصل ، وقال أبو عبيد [١] : « بل هو أعجميّ في هذه القراءة ، ولكن صُرف ؛ لأنَّهُ ثلاثيّ ، كنوح ولوط ، وإنَّما صُغِّر » . ورُدَّ عليه [٢] : بأنَّهُ ليس بتصغير ، بل جاء في لغتهم على هذه الصِّيغة ، كسُليمان . وأمَّا قراءة عدم التَّنوين ، فيحتمل سقوط التَّنوين أوجهًا :

أحدها : أن يكون « عُزير » مبتدأ ، و « ابن » صفته ، والخبر مقدّر ، أي : نبيّنا ، أو رسولنا ، أو معبودهم كما قالوه ، ولما وقع الابن وصفًا بين علمين من غير فصلٍ وجب حذف تنوين موصوفه كما هو مقرّر في علم العربيّة [٣] ، وثبوتُ التَّنوين ضرورة كقوله [٤] :

جَارِيةٌ مِنْ قَيسٍ بنِ ثَعْلَبَةْ
كَأَنَّهَا حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَةْ

---

(١) الكشف : ١/٥٠٠ .

(٢) وقد ردّ عليه ابن قتيبة . الكشف : ١/٥٠١ .

(٣) تنظر هذه المسألة في الكتاب : ٣/٥٠٤ . ٥٠٦ ، والمقتضب : ٢/٣١١ . ٣١٥ ، وسرّ الصِّناعة : ٢/٥٢٥ . ٥٣٠ ، والمفصّل : ٥٣ ، ومغني اللَّبيب : ٦/٥٠٥ .

(٤) من [الرَّجز] مطلع أرجوزة للأغلب العجلي ، وبعده :

كَريمةٌ أخوالُهَا والعَصَبَةْ

وهو منسوب إليه في الكتاب : ٣/٥٠٦ ، وشرح أبيات المغني : ٧/٣٦٦ .

وبلا نسبة في المقتضب : ٢/٣١٥ ، والمفصّل : ٥٣ ، والمقرب : ٢/١٨ .

والشَّاهد فيه أنَّ تنوين « قيس » جاء على خلاف القياس ؛ لأنَّ « ابنًا » وقع بين علمين ، وهو مستوف شروط الحذف ، فكان ينبغي حذف التَّنوين ، غير أنَّهُ نوّنه للضَّرورة .

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ بعض المتقدّمين أعرب « ابن ثعلبة » بدلاً من « قيس » ؛ وذلك لأجل إخراجه عن الشّذوذ ، واستبعده لأنَّ المعنى على الوصف . الإيضاح : ١/٢٦٩ .

وتسقط ألفه خطًّا ، ومثله في جميع ما ذُكر « ابنة » نحو : هندٌ ابنةُ [١] عمروٍ ، في لغة من نوّن [٢] .

١/٢٣٧أ

الثّاني : أَنَّهُ مبتدأ وخبر ، وإنَّما سقط التّنوين منه إجراءً للخبر مُجرى / الوصف [٣] .

الثَّالث : أَنَّ « عُزير » خبر مبتدأ مضمر ، و « ابن » صفته ، أي : نبيّنا عزيرٌ بن الله ، ويجوز أن يكون « ابن » على هذا بدلاً ، أو عطف بيان ، وحُذِف التّنوين حملاً للبدل والبيان على الصِّفة [٤] .

---

(١) باعتبار أنَّها خبر . قال مكيّ : « إذا جعلت « ابنا » خبرًا أثبت ألف الوصل في الخطّ في « ابن » ، فإذا جعلته صفة لم تثبت الألف في الخطّ في (ابن) » . الكشف : ١/٥٠١ . وينظر : الدرَّة الفريدة : ٢/٧٠٨ .

(٢) في مسألة تنوين « هند » الموصوفة بـ « ابنة » قولان :

الأوّل : قول يونس : من صرف هندًا ، قال : هذه هِنْدٌ بنتُ زيدٍ ، فنوّن هندًا ؛ لأنَّ هذا موضع لا يتغيّر فيه السَّاكن ، ولم تدركه علّة . وهكذا سمعنا من العرب .

الثَّاني : قول أبي عمرو بن العلاء : هذه هِنْدُ بنتُ عبدِ الله فيمن صرف ، ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا (لا أدرِ) ، و (لم يكُ) ، و (لم أَبَلْ) ، و (خُذْ) و (كُلْ) ، وأشباه ذلك ، وهو كثير .

الكتاب : ٣/٥٠٦ .

(٣) فالتَّنوين يثبت إذا كان (ابن) خبرًا لعزير ، قال الفَرَّاء : « وجه العمل في ذلك أنَّ تنوين ما رأيت الكلام محتاجًا إلى (ابن) ، فإذا اكتفى دون (ابن) فوجه الكلام ألاّ ينوّن .

ينظر : معاني الفَرَّاء : ١/٤٣١ .

(٤) إذا كان (ابن) صفة لعلم مضافًا إلى علم ، حذف التَّنوين من الأَوَّل .

ينظر : البيان : ١/٣٣٨ .

الرَّابع : أَنَّهُ مُنع من الصَّرف ؛ للعجمة والتَّعريف [1] ، فإن قيل [2] : الأعجمي إذا كان ثلاثيًّا صُرف ، ومصغَّره كمكبّره [3] ، نصَّ النُّحاة على ذلك . فالجواب : أَنَّ هذا ليس بتصغير كما تقدَّم ، فهو زائد على ثلاثة ، كإبراهيم وإسماعيل وسليمان ، وإنَّما كُسر التَّنوين في قراءة من نوّن لالتقاء السَّاكنين [4] .

الخامس : أن يكون حذف التَّنوين لالتقاء السَّاكنين [5] ، كقراءة [6] من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ * اللَّهُ ﴾ [7] محذوفَ تنوينِ « أحدُ » ، ومثلُه [8] :

فَأَلْفَيتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ۞ وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً

---

(١) ذهب أبو حاتم إلى القول بمنعه من الصَّرف للتَّعريف والعجمة ، وقد ردّ عليه النحّاس قوله ، فقال : هذا القول غلط : لأَنَّ عزيرًا اسم عربيّ مشتقّ . ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٢١٠ .

(٢) قال أبو عليّ : « لأَنَّ (عزيرًا) ونحوه ينصرف عجميًّا كان أو عربيًّا » . الحجّة له : ٢/٣١٨ .

(٣) مكبّره : عُزْرٌ ، كنُوْحٍ .

(٤) ينظر : شرح شعلة : ٢٥٣ ، وإبراز المعاني : ٣/٢٠٧ .

(٥) قال الزجَّاج : يجوز حذف التَّنوين على ضعف لالتقاء السَّاكنين .

ينظر : معاني الزجّاج : ٢/٤٤٢ .

(٦) عزاها ابن خالويه لنصر بن عاصم وأبي عمرو عن عمر بن الخطَّاب ﷺ ، وعزاها الكرماني للحسن ويونس عن أبي عمرو ، والوليد بن مسلم عن ابن عامر . ينظر : مختصر ابن خالويه : ١٨٣ ، وشواذ الكرماني (خ) : ١٣٦/أ .

(٧) الإخلاص : ١ ، ٢ .

(٨) من [المتقارب] لأبي الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه : ١٢٢ ، ١٢٣ ، وفي كتاب سيبويه : ١/١٦٩ ، ومعاني الفَرَّاء : ٢/٢٠٢ ، والمقتضب : ٢/٣١٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي : ١/١٩٧ .

وقد استشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون : في عدّة مواضع .

والشَّاهد فيه : أَنَّ التَّنوين قد حذف من « ذاكر » المنصوب ؛ لالتقاء السَّاكنين .

وقال مكّيّ [١] : « من جعل « ابنًا » خبرًا أثبت ألفه خطًّا ، ومن جعله صفةً أسقطها » .

قُلْتُ : هذا اصطلاح الكُتَّاب ، وإلاَّ فلم يرسم في المصحف إلاَّ ثابتها ، وهو يقوّي قراءة التَّنوين ، أو قولَ من يجعل « ابنًا » خبرًا . وقال الزَّمخشريّ [٢] : «﴿ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ مبتدأ وخبر ، كقولك المسيح ابن اللّه ، وعزير : اسم أعجمي كعزَازيل [٣] ، وعَيْزَار ، ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه ، ومن صرفه جعله عربيًّا ، وقول من قال : سقوط التَّنوين لالتقاء السَّاكنين ، كقراءة : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ ﴾ ؛ أو لأَنَّ « الابن » وقع وصفًا ، والخبر محذوف ، وهو معبودنا ، فتمحُّلٌ عنه مندوحة [٤] » .

* * *

قوله : (عَشِيرَاتُكُمْ) مبتدأ ، و (بِالجمْعِ) يجوز أن يكون خبره ، و (صِدْقٌ) خبر مبتدأ محذوف ، أي : رواية ذلك صدق ، أو يكون (صِدْقٌ) خبرًا ثانيًا ، ويجوز أن يكون (صِدْقٌ) خبر (عَشِيرَاتُكُمْ) و (بِالجمْعِ) حال ، وهي مؤكّدة ؛ لأَنَّ الجمع من لفظ (عَشِيرَاتُكُمْ) مفهوم .

قوله : (وَنَوِّنُوا عُزَيْرٌ) عُزَيْرٌ : مفعول به ، وإنَّما رُفع حكاية للفظ القرآن ، وهو منوّنٌ في النَّظم ، ولو كان غير منوّن في النَّظم لكان أحسن ؛ ليبقى لقوله : (نَوِّنُوا) فائدة

---

(١) الكشف : ١/٥٠١ .

(٢) الكشَّاف : ٢/١٤٨ .

(٣) في الكشَّاف : « كعازر وعيزار وعزرائيل » ، وعزازيل : اسم إبليس قبل أن يركب المعصية ، وكان من سكَّان الأرض ، وكان من أشدّ الملائكة .
ينظر : تفسير الطَّبريّ : ١/٥٠٢ .

(٤) المندوحة : السّعة .

، كما تقدَّم قريبًا [١] في « ويُكْسَرُ لاَ أيمانُ » .

قوله : (رِضى نَصٍّ) يجوز فيه ثلاثة أوجه [٢] :

أحدها : أَنَّهُ حال من فاعل على حذف مضاف ، أي : نوّنوه ذوي رضى نصٍّ ، أي : راضين بالنَّصّ عليه .

الثّاني : أَنَّهُ نعتُ مصدرٍ محذوف ، أي : نوّنوه تنوينًا مرضيًا النَّصُّ عليه .

والثّالث : أَنَّهُ حالٌ من ما دلَّ عليه (نَوِّنُوا) من التَّنوين ؛ أي حال كون التَّنوين ذا رضى ، ومعنى : رضى نصٍّ ، أي : مَرْضِيُّ نصٍّ ، يعني : نصُّه مَرْضِيٌّ .

قوله : (وَبِالْكَسْرِ) متعلِّق بما بعده ، ومرفوع ، (وُكِّلَ) ضمير التَّنوين المدلول عليه : بـ (نوّنوا) ، أي : وكل التَّنوين بالكسر ، ولزمه على أصل التقاء السَّاكنين ، وإنَّما نبَّه على ذلك ؛ لئلا يتوهّم متوهِّمٌ أَنَّهُ يجوز ضمّه إتْباعًا لضمّة نون « ابن » ، ولا يُبالَى بالسَّاكن ؛ لكونه حاجزًا غير حصين ، وإنَّما لم يجز الضَّمّ إتباعًا ؛ لأَنَّ حركة « ابن » عارضة .

[٧٢٧] يُضَاهُونَ ضَمَّ الْهَاءِ يَكْسِرُ ۞ وَزِدْ هَمْزَةً مَضْمُومَةً عَنهُ

أخبر عن عاصم أَنَّهُ يقرأ : ﴿ يُضَاهِئُونَ ﴾ [٣] بزنة : يقاتلون ، فقال : (ضَمَّ الْهَاءِ يَكْسِرُ عَاصِمٌ) فتعيَّن لغيره ضمُّها ، ثُمَّ أمر / أن تُزاد له همزة مضمومة بعد الهاء المكسورة ، فصارت قراءته : ﴿ يُضَاهِئُونَ ﴾ كما تقدَّم ، وتعيّن لغيره عدم زيادة همزة مضمومة [٤] .

٢٣٧/ب

۞ ۞ ۞

(١) انظر : ص ٣٢٨ .

(٢) ينظر : إبراز المعاني : ٢٠٨/٣ ، وشرح الجعبري : ١١٤١/٣ .

(٣) التَّوبة : ٣٠ .

(٤) السَّبعة : ٣١٤ ، والمبسوط : ١٩٤ ، والتَّيسير : ١١٨ ، وإرشاد المبتدئ : ١٠١ .

والوجه في القراءتين ظاهر : وهو أَنَّهُمَا لغتان بمعنى المشابهة ، يقال : ضاهيت ، وضاهَأت ، كأرجأت وأرجيت ، وقال الزجّاج [(١)] : « ترك الهمز أكثر » ، والهمز لغة ثقيف [(٢)] ، وقيل [(٣)] : الياء بدلٌ عن الهمزة ؛ لأَنَّهَا أخذٌ منها نحو : قريت في « قرأت » ، وتوضّيت [(٤)] في « توضأت » ، وقيل [(٥)] : بالعكس ، والأصل : يضاهئون ، فاستثقل « ياء » مضمومة ، فقلبت همزة ، وهذا غلط ؛ لأَنَّ مثل هذه « الياء » لا تثبت على قاعدة التَّصريف ، بل يُعلّ بالحذف وجوبًا نحو : ترامُون ، وتماشون من الرّمي والمشي ، والأصل : تراميون وتماشيون ، فإذا كانت القواعد تقتضي حذفها كيف تُقَرُّ حتَّى تقلب همزة ؟ » ، وقال آخرون [(٦)] : « إنَّ هذا ، أعني « المهموز » مأخوذ من قولهم : امرأة ضهيا من غير مدٍّ » . وضهياء بالمدّ مثل : حمراء ، وضهْيَاءَة بالمدّ وتاء التأنيث ، وهو غريبٌ جدًّا من حيث إنَّ « التاء » لا تجامع ألفي التأنيث ؛ لئلا يجتمع علامتا تأنيثٍ على اسمٍ واحدٍ ، والضهياء بلغاتها كلّها [(٧)] : المرأة لا ثدي لها ، وقيل : الَّتي لم تحض ، سُمّيت بذلك لمضاهاتها الرِّجال ،

---

(١) معاني الزجّاج : ٢/٤٤٣ .

(٢) وبغير همز لغة الحجاز والعراق . ينظر : تفسير الطَّبريّ : ١٤/٢٠٧ ، والمحرَّر الوجيز : ٨٣٨ ، وشرح الجعبريّ : ٣/١١٤٨ .

(٣) قاله السَّخاوي في فتح الوصيد : ٣/٩٦١ .

(٤) ينظر : الممتع في التَّصريف : ١/٣١٨ ، وشرح النَّظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز : ١٢٨ .

(٥) ينظر : الدّرّ المصون : ٦/٣٩ .

(٦) الكشَّاف : ٢/١٤٨ .

(٧) انظر : التّهذيب : [ضها] : ٦/٣٦٠ ، وكتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٢١٣ ، وعمدة الحفّاظ : [ض ه ا] : ٢/٤٤٩ .

وقد بيّنت خطأ هذا القول في غير هذا الموضع [١] .

❁ ❁ ❁

قوله : (يُضَاهُونَ) ، و (ضَمَّ الْهَاءِ) مفعول مقدَّم ، و (يَكْسِرُ عَاصِمٌ) خبر المبتدأ ، والعائد مقدّرٌ ؛ أي : لفظ (يُضَاهُونَ) يكسر عاصم ضمَّ الهاء منه .

قوله : (وَاعْقِلاَ) الألف بدل من نون توكيد خفيفة تشبيهًا لها بالتّنوين من بعد فتح ، وقد تقدَّم [٢] تحرير مثله .

[٧٢٨] يُضَلُّ بِضَمِّ الْيَاءِ مَعْ فَتْحِ ضَادِهِ ۞ صِحَابٌ وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (صِحَابٌ) وهما الأخوان وحفص أنَّهُم قرءوا : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٣] بضمّ الياء ، وفتح الضَّاد على ما لم يُسم فاعله ، فتعيّن لغيرهم فتح الياء ، وكسر الضَّاد [٤] .

❁ ❁ ❁

والوجه في القراءة الأولى [٥] : أنَّهُ حذف الفاعل اختصارًا للعلم به ، والفاعل في الحقيقة

---

(١) قول من زعم أنَّ المضاهاة بالهمز مأخوذةٌ من امرأة ضهياء زائدة في اللّغات الثّلاث خطأ ؛ لاختلاف المادتين ، فإنَّ الهمزة في « امرأة ضهياء » زائدة في اللّغات الثَّلاث ، وهي في المضاهأة أصليّة .
الدّرّ المصون : ٣٩/٦ .

(٢) ينظر : صفحة (٢٩٦) .

(٣) التَّوبة : ٣٧ .

(٤) السَّبعة : ٣١٤ ، وتبصرة مكّي : ٢٢٧ ، والتَّيسير : ٣٠٣ ، والعنوان : ٢٠٠ .

(٥) ينظر الحجّة لابن خالويه : ١٧٥ ، والموضح : ٥٩٣/٢ .

هو الله تعالى بدليل قوله كذلك : ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [(١)] ، وهو مذهب أهل السُّنَّة ، أو الشَّيطان ؛ لأنَّهُ هو المزيِّن لهم ذلك ، ويؤيّده قراءةُ [(٢)] من قرأ « يُضِلُّ » بضم الياء ، وكسر الضَّاد ، وقيل : الفاعل : « كبراء » وهم الحاملون لهم على النّسيء .

والوجه في قراءة « يَضِلُّ » أَنَّهُ أَسْنَدَ الفعل إليهم ؛ لأنَّهم هم الضّالّون بأنفسهم حيث سَنُّوا ذلك [(٣)] .

* * *

قوله : (يُضَلُّ بِضَمِّ الْيَاءِ) يجوز أن يكون مبتدأً وخبرًا ، و (مَعْ فَتْحِ ضَادِهِ) حال ، أي مُصاحبًا لذلك .

وقوله : (صِحَابٌ) فاعل مقدّر ، كأنَّهُ قيل : من قرأ كذلك ، فقال : « صحاب » أي قرأه صحاب ، ويجوز أن يكون « صحاب » خبرَ المبتدأ الَّذي هو : « يُضَلُّ » على حذف مضاف ، والجار والظَّرف حالان أيضًا ؛ أي « يُضَلُّ » في هاتين الحالتين قراءةُ / صحاب .

١/٢٣٨

وقوله : (وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ مُضَلِّلاَ) أي : لم يخافوا من ينسبُهُم في هذه القراءة إلى ضلال ؛ لأنَّهُ لم يلفظ في هذه القراءة بفاعله ، فهي ماشية على قول السُّنَّة والمعتزلة ،

---

(١) المدّثر : ٣١ .

(٢) القراءة : للحسن البصري وأبي رجاء ومجاهد وقتادة وعمرو بن ميمون .
ينظر : معاني الفرَّاء : ١/٤٣٧ ، ومختصر ابن خالويه : ٥٧ ، والمحتسب : ١/٢٨٩ ، والمحرّر الوجيز : ٨٤٤ .

(٣) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣١٩ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٧١٢ .

وقيل : بل لما كانت القراءة الأخرى تُعجِب المعتزلة [١] ، لأنَّهُ أسند الفعل فيها إلى الكفّار ، ولا يحتمل أن يكون الفاعل هو الله تعالى ، كما قد يحتمله قراءة ما لم يسم فاعله ، قال : هؤلاء قرءوا بذلك ، وإن كان المعتزلة لا يرون نسبة ذلك إلى الله تعالى ، ولم يخشوا تضليل المعتزلة على الفرض والتَّقدير .

[٧٢٩] وَأَنْ تُقْبَلَ التَّذْكِيرُ شَاعَ وِصَالَهُ ۞ وَرَحْمَةٌ الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَاعَ) وهما الأخوان أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ ﴾ [٢] بالتَّذكير ، فتعيّن لغيرهما التأنيث [٣] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء في (فَاقْبَلاَ) وهو حمزة أَنَّهُ قرأ : ﴿ وَرَحْمَةٍ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [٤] بخفض : « رحمة » المرفوع في قراءة غيره [٥] .

۞ ۞ ۞

والوجه في التَّذكير والتأنيث ، تقدّم مثله [٦] في قوله : ﴿ وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ [٧] سهّل التَّذكير كونه مجازيّ التأنيث ، والفصل والتأنيث مراعاة للفظ .

---

(١) انظر : فتح الوصيد : ٩٦١/٣ ، واللآلئ الفريدة : ٤٩٦/٢ .
وقد تعلّق المعتزلة بها القائلون بأنَّ العبد يضلّ نفسه . ينظر : شرح السّيوطي : ٢٧٤ .
(٢) التَّوبة : ٥٤ .
(٣) السَّبعة : ٣١٤ ، ٣١٥ ، والتّذكرة : ٤٤١/٢ ، والتَّيسير : ٣٠٣ ، والإقناع : ٣٢٧ .
(٤) التَّوبة : ٦١ .
(٥) السَّبعة : ٣١٥ ، والغاية : ٨٣ ، والتَّيسير : ٣٠٤ ، والتَّجريد : ٣٦٥ .
(٦) انظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٠٤ .
(٧) البقرة : ٤٨ .

والوجه في خفض « رحمة » عطفها على « خيرٍ »[(١)] أي : قل هو أُذُنُ خيرٍ ورحمةٍ ، وقد فصل بينهما بما ترى .

والرّفع من وجهين : عطفها على « أُذُنٌ » أو كونها خبرُ مبتدأ محذوف ، أي : وهو رحمةٌ ، وقد أشبعتُ الكلام على ذلك في (الدُّرّ المصون)[(٢)] .

* * *

قوله : (وَأَنْ تُقْبَلَ) مبتدأ ، و (التَّذْكِيرُ) مبتدأ ثانٍ ، و (شَاعَ وِصَالَهُ) خبر الثَّاني ، والثّاني وخبره خبر الأوّل ، والعائد مقدّر ، أي التَّذكير فيه ، ويجوز أن يكون (التَّذْكِيرُ) بدلاً من المبتدأ ، بدل اشتمال ، والعائد أيضًا مقدّر .

قوله : (وَرَحْمَةٌ) مبتدأ ، و (الْمَرْفُوعُ) صفته ، و (بِالْخَفْضِ) خبره .

وقوله : (فَاقْبَلاَ) أمرٌ بقبول هذه القراءة ، والألف بدلٌ من نون توكيد خفيفة ، ويجوز أن يكون (رَحْمَةٌ) مفعولاً مقدَّمًا ، ورُفِعت على الحكاية ، و (الْمَرْفُوعُ) صفته ، و (بِالْخَفْضِ) حال منه ، والفاء في (فَاقْبَلاَ) زائدة ، أي واقبل (رَحْمَةَ) المرفوع ملتبسة بالخفض ، ولذلك قال أبو شامة[(٣)] : « والفاء في (فاقبلا) زائدة ، وأراد : اقبله بالخفض » .

قُلْتُ : وعلى هذا يجوز أن يكون (وَرَحْمَةٌ) مبتدأ ، و (الْمَرْفُوعُ) صفته ،

---

(١) ينظر : علل القراءات : ١/٢٥٧ ، والكشف : ١/٥٠٣ ، ٥٠٤ .
(٢) الدّرّ المصون : ٦/٧٣ . ٧٤ .
(٣) إبراز المعاني : ٣/٢٠٩ .

و (بِالْخَفْضِ) حال ، و (فَاقْبَلاَ) خبر المبتدأ على زيادة الفاء على حدِّ قوله [١] :

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهم ۞ ....

وهو رأي الأخفش [٢] ، ويكون العائد محذوفًا ، أي اقبله ، وهو ظاهر تقدير أبي شامة المتقدّم .

[٧٣٠] وَيُعْفَ بِنُونٍ دُونَ ضَمٍّ وَفَاؤُهُ ۞ يُضَمُّ ، تُعَذَّبْ تَاهُ بِالنُّونِ وُصِّلاَ

[٧٣١] وَفِي ذَالِهِ كَسْــــرٌ وَطَائِفَــةٌ بـ ۞ ـبِ مَرْفُوعِهِ عَنْ عَاصِمٍ كُلُّهُ

أخبر عن عاصم أنَّهُ قرأ : ﴿ أَنْ نَعْفُ ﴾ [٣] بنون مفتوحة ، وفاء مضمومة ، ﴿ نُعَذِّبُ ﴾ بنون أيضًا ، وذال مكسورة ، ﴿ طَائِفَةً ﴾ بالنَّصب ، فتعيَّن لغيره بياء ؛ لأنَّها ضدّ النُّون ، وهذه الياء مضمومة ، وبناء مفتوحة .

﴿ تَعَذَّبُ ﴾ بتاءٍ وذالٍ مفتوحة . ﴿ طَائِفَةٌ ﴾ بالرَّفع ، وكلّ ذلك / مفهوم من الأضداد

٢٣٨/ب

---

(١) من [الطَّويل] وقائله غير معروف ، وهو من أبيات كتاب سيبويه الخمسين الَّتي لم يعرف قائلوها ، وعجزه :

.... ۞ وأُكْرُومةُ الحيين خِلوٌ كما هيا

والشَّاهد فيه : زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، وهو « فانكح » وهي عند سيبويه غير زائدة ؛ إذ الأصل عنده : هذه خولان فانكح فتاتهم .

ينظر البيت في الكتاب : ١٣٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٣٦٢/١ ، ورصف المباني : ٤٤٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٤٦٨/١ ، وشرح البغدادي : ٣٧/٤ . وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٢٦١/٤ ، ٥٨١/٥ ، ٤٩٣/٨ ، ٣٨٨/٩ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشّافية : ١٢٥٦/٣ ، والجنى الدَّاني : ٧١ ، ومغني اللّبيب : ٤٩٩/٢ ، والهمع : ٥٩/٢ .

(٣) التَّوبة : ٦٦ .

، ولفظه بقراءة الباقين [(١)] .

* * *

والوجه في قراءة عاصم : أَنَّهُ أسند الفعل للمُعَظِّم نفسه في الموضعين [(٢)] ، فأتى بنون العظمة ، ولزم من ذلك نصب (طائفةً) ؛ لأنَّها مفعول « نُعذِّب » .

وأَمَّا قراءة الباقين [(٣)] ، فعلى بناء الفعلين للمفعول ، فلزم من ذلك رفع (طائفةٌ) ؛ لقيامها مقام الفاعل ، وأمَّا عن (طائفة) فمحلّها نصب في قراءة عاصم ، ورفْعٌ في قراءة غيره ؛ لقيامها مقام الفاعل .

* * *

قوله : (يُعْفَ) مبتدأ ، و (بِنُونٍ) خبره ، و (دُونَ ضَمٍّ) صفة لنون ، و (فَاؤُهُ) مبتدأ ، و (يُضَمُّ) خبره ، و (تُعَذَّبْ) مبتدأ و (تَاهُ) مبتدأ ثانٍ ، و (وُصِّلَ) خبره ، و (بِالنُّونِ) متعلِّق به ، والمبتدأ الثَّاني وخبره خبر الأَوَّل .

(وَفِي ذَالِهِ) خبر مقدَّم ، و (كَسْرٌ) مبتدأ . وقال أبو شامة [(٤)] : « وأصله : تاؤه ، فقصره » . وهذا فيه نظرٌ ؛ لأَنَّ القصر والمدّ في هذا لغتان مستقلّتان .

قوله : (وَطَائِفَةٌ) مبتدأ ، و (بِنَصْبِ) خبره ، و (كُلُّهُ) مبتدأ ، و (اعْتَلاَ) خبره ، و (عَنْ عَاصِمِ) متعلّق به ، كذا قدّره أبو عبد اللّه [(٥)] ، وفيه نظرٌ

---

(١) السَّبعة : ٣١٦ ، وتبصرة مكّي : ٢٢٧ ، والتَّيسير : ٣٠٤ ، والنَّشر : ٢٨٠/٢ .
(٢) وجه قراءة عاصم ، أَنَّهُ على إخبار اللّه ﷻ عن نفسه . شرح الهداية : ٥٢١ .
(٣) ينظر : علل القراءات : ٢٥٨/١ ، وشرح الهداية : ٥٢١ .
(٤) إبراز المعاني : ٢١٠/٣ .
(٥) اللآلئ الفريدة : ٤٩٧/٢ .

تقدَّم [١] التَّنبيه عليه .

[٧٣٢] وَحَقٌّ بِضَمِّ السَّوْءِ مَعْ ثَانٍ ۞ وَتَحْرِيكُ وَرْشٍ قُرْبَةٌ ضَمُّهُ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حَقٌّ) وهما ابن كثير وأبو عمرو أنَّهُمَا قرآ [٢] : ﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوْءِ ﴾ [٣] هُنَا ، وفي ثانية [٤] الفتح [بضمّ السِّين] [٥] ، وتحرّز من أولاها ، وهو قوله : ﴿ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [٦] فإنَّه لا خلاف في فتحه .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالجيم من (جَلاَ) وهو ورش أنَّهُ قرأ : ﴿ أَلاَ إِنَّهَا قُرُبَةٌ لَهُمْ ﴾ [٧] بضمّ الرَّاء ، فتعيّن فتح سين « السَّوء » لغير ابن كثير ، وأبي عمرو ، وسكون الرَّاء لغير ورش [٨] .

۞ ۞ ۞

فأمَّا « السُّوء » بالضمّ ، فقيل : المراد به : العذاب [٩] ، كقوله : ﴿ وَتَذُوقُوا السُّوءَ

---

(١) انظر : ص ٢٠٩ .

(٢) السَّبعة : ٣١٦ ، والمبسوط : ١٩٥ ، والتَّيسير : ٣٠٤ ، وتبصرة الخيّاط : ٢٨٩ .

(٣) التَّوبة : ٩٨ .

(٤) الفتح : ٦ .

(٥) زيادة يقتضيها السِّياق ؛ لتتّضح القراءة .

(٦) الفتح : ٦ ، وفي الأصل : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [الفتح : ١٢] ، ولكنّها ليست أولى الفتح كما ذكر المصنِّف ، وهو نفس الخطأ الَّذي وقع فيه الفاسي في اللآلئ الفريدة : ٢/٤٩٨ .

(٧) التَّوبة : ٩٩ .

(٨) السَّبعة : ٣١٦ ، ٣١٧ ، والتَّذكرة : ٢/٤٤٢ ، والتَّيسير : ٣٠٤ ، والإقناع : ٣٢٨ .

(٩) ينظر : الكشَّاف : ٢/١٦٨ .

بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [١] ، وأمَّا المفتوح فمصدر [٢] ، وأضافها إليه ذَمًّا لها ، نحو قولهم : رجل سَوء في ضدّ رجل صدق ؛ لأنَّهُ يَذمُّها من دارت عليه ، ولذلك أُجمع على فتح : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ ﴾ [٣]﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [٤] ، و ﴿ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [٥] ؛ إذ لا معنى للعذاب في ذلك ، وقال بعضهم [٦] : « المراد بالمضموم : الهزيمة والشرّ والبلاء ، أي : عليهم دائرة ذلك ، وبالمفتوح : الرداءة والفساد ، أي عليهم يدور ذلك » . وقد غَلِطَ أبو شامة هنا غلطة فظيعة ، فقال [٧] : « وثاني سورة الفتح هو : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ ولا خلاف في فتح الأَوَّل ، وهو : ﴿ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ ، وكذا ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ ﴾ و ﴿ أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ ﴾ [٨] والسُّوء بالضمّ : العذاب ، كما قيل له : سيّئة ، والسَّوء بالفتح : المصدر » انتهى . والعجب منه كيف يفسِّر المضموم : بالعذاب ، ويجعل محلّ الخلاف قوله : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ وليس للعذاب فيه معنى ؟! ولكنَّه غفل عن قوله ﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوْءِ ﴾ في سورة الفتح ، فظنّ الأَوَّل هو : ﴿ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ ، والثّاني

---

(١) النَّحل : ٩٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢٣٢/٢ ، والدرَّة الفريدة : ٧١٧/٢ .

(٣) مريم : ٢٨ .

(٤) الفتح : ١٢ .

(٥) الفتح : ٦ .

(٦) اللآلئ الفريدة : ٤٩٨/٢ .

وينظر : معاني الفَرَّاء : ٤٥٠/١ ، ومعاني الأخفش : ٣٣٦/٢ ، وحجّة الفارسي : ٣٣١/٢ .

(٧) إبراز المعاني : ٢١٠/٣ .

(٨) الفرقان : ٤٠ .

هو : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ ، ولقد صدق من قال [(١)] :

.... ❀ فَاغْفِرْ فَأَوَّلُ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ

وأَمَّا « قُرْبة » و « قُرُبة » فالأصل الضمّ [(٢)] ، والسّكون تخفيف [(٣)] ، وادّعاء العكس ضعيفٌ ، كعُسُرٍ ويُسُرٍ .

❀ ❀ ❀

١/٢٣٩

قوله : (وَحَقٌّ) يجوز أن يكون فاعلاً بفعل مقدّر ، أي وقرأ « حَقٌّ عليَّ » / أن يكون « حَقٌّ » علمًا للمرموزين ، أو على حذف مضاف ؛ أي : وقرأ أولو حَقٍّ عليَّ أَنَّهُ ليس بعَلَم ، كما صرَّح به في قوله [(٤)] : « وضمّ أولو حَقٍّ » ، ويجوز أن يكون « حقّ » مبتدأ ، و (بِضَمِّ) خبرُه على حذف مضاف ، أي وقرأه (حَقّ) بضمّ سين (السَّوْءِ) .

قوله : (مَعْ ثَانِ فَتْحِهَا) حال من السَّوء ؛ أي حال كونه مصاحبًا لثاني الفتح ، وحذف الياء من « ثاني » ضرورة ؛ لأَنَّ المنقوص تثبت ياؤه غير منوّن ، والهاء في (فَتْحِهَا) للسُّورة الملابِسة ؛ لأنَّها بعض السُّور .

قوله : (وَتَحْرِيكُ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، و (قُرْبَةٌ) مفعول

---

(١) من [البسيط] ، لأبي الفتح البستي ، في ديوانه : ١١٠ ، وصدره :

نسيتُ عَهْدَكَ والنّسيانُ مغتفرٌ ❀ ....

ومنسوب في الوافي بالوفيات : ٢٠/٦٤ ، وتفسير الرّازيّ : ٢/٣٠٢ ، وزهر الأكم : ١/٣٤٠ .

وقد ذكره المصنِّف في الدّرّ المصون : ١/١٢٠ ، برواية : * فإنْ نسيت عُهودًا منك سالفةً * .

(٢) وهي لغة نسبها سيبويه إلى بكر بن وائل وأناس كثير من تميم ، قال : « وإذا تتابعت الضمّتان فإنَّ هؤلاء يخفّفون كرهوا ذلك . وذلك قولك : الرُّسْل ، تريد : الرُّسُل » . الكتاب : ٤/١١٤ .

(٣) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ١٧٧ ، والكشف : ١/٥٠٥ .

(٤) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (١١٠٩) « من فرش سورة النّبأ إلى العلق » .

المصدر ، وإنّما رفعها حكاية للقرآن ، وفي خبر هذا المبتدأ وجهان :

أحدهما : أنّهُ (جَلاَ) ، و (ضَمَّهُ) مفعول مقدَّم ؛ أي : وتحريك ورش (قُرْبَةٌ) جلا ضمّه وكشفه .

والثّاني : أنّهُ محذوف ، أي وتحريك ورش (قُرْبَةٌ) صحيح أو ثابت ونحو ذلك .

ويكون (ضَمَّهُ) مفعولاً مقدَّمًا ، و (جَلاَ) جملة فعليّة مستأنفة جوابًا لسؤال سائلٍ ، كأنَّهُ قال : لِمَ حَرَّكَه ؟ فقال : جلا ضمّه ، ويجوز أن يُقرأ (ضَمُّهُ) بالرَّفع على أنَّهُ مبتدأ ، و (جَلاَ) جملة فعليّة خبره ، أخبر عن ضمّه بأنَّهُ جَلا ذلك وكَشَفَه ؛ لوضوحه .

[٧٣٣] وَمِنْ تَحْتِهَا المَكِّي يَجُرُّ وَزَادَ ۞ صَلاَتَكَ وَحِّدْ وَافْتَحِ التَّا شَذًا

أخبر عن المكيّ وهو ابن كثير أنَّهُ قرأ [١] : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ [٢] بزيادة « مِنْ » ، وذلك بعد قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ .

ثُمَّ أمر بتوحيد « صلاتك » من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [٣] لمن رمز له بالشِّين والعين من (شَذًا عَلاَ) وهم الأخوان ، وحفص ، فتعيَّن لغير المكيّ عدم زيادة « مِنْ » ، ونصب « تحتَها » ، ولغير « الأخوان » وحفص جمع صلاتك على صَلَواتك [٤] .

۞ ۞ ۞

---

(١) السَّبعة : ٣١٧ ، والتَّذكرة : ٢/٤٤٣ ، والتَّيسير : ٣٠٤ ، والعنوان : ٢٠١ .

(٢) التَّوبة : ١٠٠ .

(٣) التَّوبة : ١٠٣ .

(٤) السَّبعة : ٣١٧ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٢٨ ، والتَّيسير : ٣٠٥ ، والإتحاف : ٣٠٦ .

والوجه في زيادة « مِن » حَمْلُها على غالب القرآن [١] ، ولذلك رُسمت في مصاحف المكيِّين ، ومعناها : ابتداء الغاية ، ولم تُرسم في بقيّة المصاحف [٢] ، فقرأ أصحابها ، فانتصب (تحتَها) ظرفًا .

والوجه في [٣] : مَن وحّد « صلاتك » : أَنَّهُ أراد بها الجنس ، والمعنيُّ بها : الدُّعاء ، والدُّعاء جنس واحد ، ومن جَمَعَه فلاختلاف أنواعه ، ولما قرءوا بالتَّوحيد لزمهم نصب التَّاء ، وعبَّر عنه (بالفتح) تجوّزًا ؛ لأَنَّ الفتح من ألقاب البناء ، وهذه حركة إعراب ، ولزم غيرَهم كسرُ « التَّاء » لأَنَّهُ جمع مؤنَّث سالم نَصْبُه بالكسرة .

* * *

قوله : (وَمِنْ تَحْتِهَا) يجوز أن يتعلَّق بمحذوف ، أي وقرأ « من تحتها » المكيّ ، و (المَكِّي) فاعل به ، ويكون قوله : (يَجُرُّ) ، و (وَزَادَ مِنْ) جملتيْن مُبيِّنتين [٤] ، ويجوز أن يكون (مِنْ تَحْتِهَا) مبتدأ ، و (المَكِّي) خبره على حذف مضاف ؛ أي لفظ « من تحتها » قرأه المكيّ و (يَجُرُّ) و (وَزَادَ مِنْ) مُبيِّنتان ، كما تقدّم . ويجوزن أن يكون (المَكِّي) مبتدأ ، و (يَجُرُّ) خبره ، و (مِنْ تَحْتِهَا) معمول له على حذف المفعول ، أي : يَجُرُّ تاء (مِنْ تَحْتِهَا) ، كذا قدّره أبو عبد اللّه [٥] ، وفيه تقديم المعمول حيث لا يتقدَّم العامل .

---

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٢/٥٠٠ .

(٢) ينظر : المصاحف : ٤٧ ، والكشف : ١/٥٠٥ ، وحجّة أبي زرعة : ٣٢٢ .

(٣) ينظر : حجّة الفارسي : ٢/٣٤ ـ ٣٦ ، والموضح : ٢/٦٠٤ .

(٤) في الأصل : جملتان مبيّنتان ، والصَّواب ما أثبته ؛ لأَنَّ « جملتين » خبر يكون ، إلاَّ على لغة إلزام المثنّى الألف في كلّ أحواله ، ولكن لأنَّها ليست من عادة المصنِّف الاعتماد عليها في تصانيفه عُدَّت هنا خطأً .

(٥) اللآلئ الفريدة : ٢/٥٠١ .

قوله : (صَلاَتَكَ وَحِّدْ) مفعول مقدَّم على عامله ، و (شَذًا) حال إمَّا من الفاعل ، أي : حال كونك ذا شذًا ؛ أي : رائحة طيّبة بما تنشره / من العلم ، وإمَّا من المفعول ؛ أي ذات شذا لصحّتها معنًى ورواية ، وإمَّا من الفتح المدلول عليه بـ (افْتَح) ، و (عَلاَ) جملة فعليّة صفة لـ (شَذًا) ؛ أي : شذا مرتفعٌ ؛ لقوّته وطيبه ، وتقدَّم تفسير الشَّذا [1] .

٢٣٩/ب

[٧٣٤] وَوَحِّدْ لَهُمْ فِي هُودَ تُرْجِئُ ۞ صَفَا نَفَرٍ مَعْ مُرْجَئُونَ وَقَدْ حَلاَ

أمر لمن رمز لهم في البيت السَّابق ، وهم الأخوان وحفص بالتَّوحيد في سورة « هود » في قوله تعالى : ﴿ يَا شُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ [2] فتعيَّن لغيرهم الجمع [3] « أَصَلَوَاتُكَ » ولم ينبِّه على التَّاء لأنَّها مرفوعة في كلتا القراءتين بخلاف ما في هذه السُّورة ، كما عرفتَه .

۞ ۞ ۞

والوجه في الإفراد والجمع ، كما تقدَّم توجيهه [4] ، والمراد بالصَّلاة هُنَا : العبادة ، فالإفراد باعتبار أنَّها جنسٌ واحد ، أي : أعبادتك ، والجمع باعتبار اختلاف الأنواع ، أي أعباداتك .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد من (صَفَا) وهو أبو بكر ، وبكلمة (نَفَرٍ) وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر أنَّهُم قرءوا في سورة الأحزاب : ﴿ تُرْجِئُ مَنْ تَشَاءُ

---

(١) انظر : ص ٢٣٤ .
(٢) هود : ٨٧ .
(٣) السَّبعة : ٣١٧ ، والتَّذكرة : ٢/٤٤٣ ، والتَّيسير : ٣٠٥ ، والتَّلخيص : ٢٨٠ .
(٤) انظر : ص ٣٤٦ .

مِنْهُنَّ ﴾ [١] بالهمز مع قراءتهم هُنَا ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَئُوْنَ ﴾ [٢] بالهمز أيضًا ، فتعيّن لغيرهم ترك الهمز في السُّورتين [٣] ، وقد تقدَّم في خطبة هذا الكتاب [٤] أَنَّ ضدّ الهمز : ترك الهمز ، وأنَّك تنظر في تلك الكلمة ، فإن لم تُصَوَّرْ همزتُها بصُورة حرف ، نَطقتَ بها على ما هي عليه دون همز نحو :

وفي الصَّابِئين الهَمْزُ ۞ ....

يُقرأ لنافع [٦] : « الصابين » و « الصّابون » بياء وواو خالصتين ، وإن صُوِّرت بحرفٍ نُطقتْ بدل الهمزة بما صُوِّرتْ به نحو : « ويهمز ضيزى » [٧] .

وفي هذا البيت اجتمع الأمران ، فيقرأ الباقون « تُرْجِي » بالياء الَّتي صُوِّرتْ بها الهمزة ، ويقرءون : ﴿ مُرْجَوْنَ ﴾ بواوٍ بعد الجيم ؛ لأَنَّ الهمزة لا صورة لها ، والحاصل أَنَّ : « أَرْجَى » كأعطى ، و « أرجأ » كأنبأ لغتان [٨] ، والظَّاهر أَنَّ الياء عن الهمزة تخفيفًا ، ولذلك

---

(١) الأحزاب : ٥١ .

(٢) التَّوبة : ١٠٦ .

(٣) تبصرة مكّي : ٢٢٨ ، والتَّذكرة : ٢/٤٤٣ ، والتَّيسير : ٣٠٥ ، والتجريد : ٣٦٧ .

(٤) العقد النَّضيد (ط) : ١/٢٠٥ .

(٥) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٦٠) « من فرش سورة البقرة » .

(٦) السَّبعة : ١٥٨ ، والتَّذكرة : ٢/٣١٥ ، والتَّيسير : ٢٢٨ ، والتَّلخيص : ٢١٠ .

(٧) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (١٠٥١) « من فرش سورة محمَّد إلى سورة الرَّحمن » .

(٨) قال مكّيّ : من لم يهمز جعله من : أرجيت الأمر ، يعني : أخّرته ، وهي لغة قريش والأنصار . ومن همز ، فالهمز لغة تميم وسفلى قيس ، ومعناه التَّأخير .
الكشف : ١/٥٠٦ .

قال ابن سيده [1] : « الهمز أجود ، وأرى « ترجي » مخفّفًا من « ترجيء » ؛ لمكان تؤوي : أي طلبِ المشاكلة » . « فترجي » بياء ساكنة مرفوعة تقديرًا ، و « مرجون » بواو ساكنة بعد جيم مفتوحة اسم مفعول من (أرجى) ، كَمُعْطَوْنَ [2] من : (أعطى) ، وصناعة التَّصريف تُسهِّلُ معرفة ذلك [3] .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَوَحِّدْ) مفعوله محذوف ، أي : وَوحّد صلاتك في هود لمن وَحَّدها هنا .

قوله : (تُرْجِئُ) مبتدأ ، و (هَمْزُهُ) مبتدأ ثانٍ ، و (صَفَا نَفَرٍ) خبر الثَّاني ، والثّاني وخبره خبر الأَوَّل ، و (صَفَا) اسم مضاف لما بعده ، ويجوز أن يكون مقصورًا في الأصل ، بمعنى : الصَّخر الأملس ، استعارةً هُنَا للقوّة ؛ أي : همزه قويٌّ ، وأن يكون ممدودًا ، وقُصِرَ بمعنى أَنَّهُ صافٍ من الكدر [4] ، وأضافه في الحالين لهؤلاء القوم الخيّرين ، وقد تقدَّم [5] لك في « آل عمران » أَنَّ « صفا نفرٍ » ورد في كلام النَّاظم في ثلاثة مواضع [1] هو في

---

(١) المحكم : [ر ج أ] ٣٣٧/٧ .

(٢) في الأصل : كيعطون ، سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٣) قال مكّيّ : أصله : مرجيون ، وقلبت الياء ألفًا لانضمامهما وانفتاح ما قبلها ، ثُمَّ حذفت الألف ؛ لأَنَّهَا بعد واو ساكنة ، وبقيت فتحة الجيم ؛ لتدلّ على الألف المحذوفة ، ويجوز أن يكون أصله الهمز ، لكن سهّلت الهمزة ، فأبدل منها ياء مضمومة .
الكشف : ٥٠٦/١ .

(٤) ينظر : الصِّحاح : [صفا] ٢٤٠١/٦ ، واللِّسان : [صفا] : ٤٦٢/١٤ .

(٥) العقد النَّضيد (خ) : ١١٧/٢/أ « فرش سورة آل عمران » .

(١) الموضع الأَوَّل في : « فرش سورة آل عمران » . وجاء منصوبًا على التَّمييز .

أحدها مرفوع ، وفي الآخر منصوب ، وفي الثَّالث مجرور ، وهو هذا ، وأبو عبد اللّه [١] هنا ذكر أنَّهُ منصوب على التَّمييز ، فيَجْعَلُ « صفا » فعلاً ماضيًا فاعله ضمير « الهمزة » ، ونفرًا تمييز منقول من / الفاعليّة . ثُمَّ قال : « ويُرْوَى (صفا نفرٍ) أي ذو صفا نفرٍ ، فظاهره أنَّ رواية الجرّ غير مشهورة ، وإنَّما قدّر مضافًا قبل « صفا » ؛ لأَنَّ الهمز ليس ذا صفا سواءً كان ممدودًا أم مقصورًا ، فقدّر ذلك ؛ ليطابق المبتدأ والخبر ، ثُمَّ قال : « والأوَّل أقلّ تكلُّفًا » يعني : رواية نصب « نفرًا » .

١/٢٤٠

قوله : (مَعْ مُرْجَئُونَ) حال من الهاء في (هَمْزُهُ) العائد على (تُرْجِئُ) ، قال أبو عبد اللّه [٢] : « والعامل معنى الإضافة » قلت : إِنَّما جاءت الحال من المضاف إليه [٣] ؛ لأَنَّ المضاف خبر .

وقوله : (وَقَدْ حَلاَ) أي عَذُب لفظًا ، جاء بهذه الجملة ثناءً .

[٧٣٥] وَعَمَّ بِلاَ وَاوِ الَّذِينَ وَضُمَّ فِي ۞ مَنَ اسَّسَ مَعْ كَسْرٍ وَبُنْيَانُهُ وِلاَ

الموضع الثّاني في : « فرش سورة آل عمران » . وجاء مرفوعًا على أنَّهُ فاعل .

الموضع الثّالث في : « فرش سورة التَّوبة » . وجاء مجرورًا بالإضافة .

(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٥٠١ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٢/٥٠١ .

(٣) اختلف النّحاة في مجيء الحال من المضاف إليه ، فذهب سيبويه إلى جواز ذلك مطلقًا ، وذهب غيره من النّحاة ، كابن مالك إلى المنع إلاَّ إذا كان المضاف أحد ثلاثة أمور ، وهي :

١ ـ أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه .

٢ ـ أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه .

٣ ـ أن يكون المضاف كجزءٍ من المضاف إليه .

انظر هذه المسألة في شرح التَّسهيل لابن مالك : ٢/٣٤٢ ، والمقاصد الشّافية : ٣/٤٦٠ ـ ٤٦٦ ، والتَّصريح : ٦٤١ ، والهمع : ٤/٢٣ .

أخبر عمّن رمز له بكلمة (عَمَّ) وهما نافع وابن عامر أنَّهُمَا قرآ : ﴿ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا ﴾ [١] من غير واو قبل « الَّذين » فتعيَّن لغيرهما إثبات هذه الواو [٢] ، ثُمَّ أمر أن يُقْرَأ لهما : ﴿ أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ ﴾ [٣] بضمّ الهمزة من « أُسِّسَ » وكسر السِّين الأولى ، ورفع « بُنْيَانُهُ » في الموضعين ، فتعيَّن لغيرهما فتح الهمزة والسِّين ، ونصب « بنيانَه » في الموضعين [٤] ، وأخذنا رفعَ « بنيانُه » من إطلاقه وسكوته .

* * *

والوجه في سقوط « الواو » [٥] استئناف قصّة من قصص المنافقين ، فقال : « الَّذين » أي : فيما يُتلى عليكم من قصصهم ، أيضًا « الَّذين » قالوا : مبتدأ حُذف خبره ، وفيه موافقة لمصحف من قرأ به ، فإنّها لم تُرسم في مصاحف الشَّام ، ولا المدينة « واو » [٦] .

والوجه في إثباتها : أَنَّهُ عَطَفَ جملةَ « من أخبارهم » على ما تقدّم من أخبارهم ، وهي قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ ﴾ [٧] ، ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ ﴾ [١] ، ومنهم الَّذين

---

(١) التَّوبة : ١٠٧ .
ومسجد ضرار : هو مسجد بني عمرو من الأنصار . معاني الفَرَّاء : ٤٥٢/١ .
(٢) السَّبعة : ٣١٨ ، والغاية : ٨٣ ، والتَّيسير : ٣٠٥ ، والإقناع : ٣٢٨ .
(٣) التَّوبة : ١٠٩ .
(٤) السَّبعة : ٣١٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٢٨ ، والتَّيسير : ٣٠٥ ، والعنوان : ٢٠٢ .
(٥) ينظر : علل القراءات : ٢٦٢/١ ، والكشف : ٥٠٧/١ .
(٦) ينظر : المصاحف :٣٩ ، والمقنع : ١٢٧ ، والكشَّاف : ١٧١/٢ .
(٧) التَّوبة : ٥٨ .
(١) التَّوبة : ٧٥ .

اتّخذوا مسجدًا ضرارًا ، فهو أيضًا محذوف الخبر ، وفيه موافقة لمصحفِ مَنْ قرأ به فإنّها ثابتة في مصاحف الباقين »[1] .

والوجه في قراءة « أُسِّسَ » بالضمّ والكسر [2] : بناؤه للمفعول ، فلزم من ذلك رفع « بنيانُه » ؛ لقيامه مقام الفاعل ، وفي قراءة « أَسَّسَ » بفتحتين بناه للفاعل الَّذي هو الأصل ، ويؤيّده « بنيانهم » الَّذي بنوا ريبة ، وفاعل « أَسَّسَ » ضمير يعود على « من » .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَعَمَّ) يجوز أن يكون فاعلاً لفعل مقدّر على حذف مضاف ، أي قرأ مدلول (عَمَّ) الَّذين بلا واو ، فيكون (الَّذِينَ) مفعولاً لقرأ ، و (بِلاَ وَاوِ) متعلّق به ، أي : قرءوا بذلك ، ويجوز أن يكون « عمَّ » فعلاً ماضيًا ، و (الَّذِينَ) فاعل به ، و (بِلاَ وَاوِ) الحال ، أي وعمَّ الَّذين ملتبسًا بغير واو ، أي : فشا واشتهر لذلك ، ويجوز أن يكون (الَّذِينَ) مبتدأ ، و (بِلاَ وَاوِ) حال ، و (عَمَّ) خبر مقدّم على حذف مضاف ؛ أي قرأه (عَمَّ) ، أي : قرأه مدلول (عم) . وحذف التّنوين من **قوله :** (بِلاَ وَاوِ) لالتقاء السّاكنين ، كقوله [3] :

.... ❁ وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً

ولم يُرد إضافتها إلى « الَّذين » إذ لا واو فيه ، لكنّه لو كان : والَّذين بواو ، لأمكن ذلك .

قوله : (وَضُمَّ) يجوز أن يقرأ بضمّ الضّاد على أنَّهُ فعل أمر ، أي : وضُمَّ أنت في (مَنَ اسَّسَ) ؛ أي أوقع الضمّ فيه ، لمدلول (عَمَّ) أيضًا ، وقد عرفت محلّه / وهو

٢٤٠/ب

(١) ينظر : المصاحف : ٣٩ ، والمقنع : ١٢٧ .

(٢) حجّة الفارسي : ٢/٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وشرح الهداية : ٥٢٢ .

(٣) مرّ في ص ٣٣٢ .

الهمزة ، وأن يُقرأ بفتحها على أنَّهُ فعل ماضٍ مسندٌ لضمير (عَمَّ) ، أي : وضمّ عمَّ في « من أسّس » وهذا عندي أولى ؛ إذ لا يحوج إلى تقديرٍ آخر ، وهو قولك : ضُمَّ لمدلول « عَمَّ » أيضًا . قال أبو شامة [١] : « والخُلف في الموضعين هُنَا ، ولم ينبّه النَّاظم على ذلك ، فهو نظير ما ذكرناه في قوله في سورة النِّساء : « ويُدخله نُونٌ » [٢] ، ولم يقل : معًا » . قال : « فإن قلت : يكون إطلاقه دليلاً على تعميم ما في السُّورة من ذلك ، وقوله : « معًا قد وحرك » زيادة بيان . قُلْتُ : لا يستمرّ له هذا ؛ إذ يلزم منه أن يكون قوله : (وَعَمَّ بِلاَ وَاوِ الَّذِينَ) : يشمل كلّ لفظ (الَّذِينَ) من هذا الموضع إلى آخر السُّورة نحو : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [٣] ، ﴿ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾ [٤] » انتهى . يعني أنَّ الخلاف جارٍ في « أَسَّسَ » و « أُسِّسَ » مرّتين ، و « بنيانَهُ » و « بنيانُهُ » مرّتين ، ولم ينبّه النَّاظم عليه ، ولكن يمكن أن يجاب عنه بأنَّهُ لما لم ينصّ على واحدٍ دون آخر ، ولا ذَكَرَ ما يدلّ على أنَّ الحكم فيهما سواءٌ : اقتضى ذلك التَّعميم في الكلمات الأربع ؛ إذ ليس أحد الموضعين بِجَرَيانِ الخلاف أولى من الآخر [٥] .

قوله : (مَعْ كَسْرٍ) منصوب على الحال من (الضمّ) المدلول عليه بضُمَّ ، أي كائنًا مع كسر السِّين ، ولم يُبيّن محلّ الضمّ والكسر ؛ للعلم به .

قوله : (وَبُنْيَانُهُ) يجوز أن يكون مفعول فعل مقدّر ، أي ارفع « بنيانه » لعمَّ أيضًا ،

---

(١) إبراز المعاني : ٢١٣/٣ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٩٢) « من فرش سورة النِّساء » .

(٣) التَّوبة : ١١٣ . وفي الأصل زيادة كلمة « معه » ، وهي ليست من الآية .

(٤) التَّوبة : ١١٧ .

(٥) قال الإمام الجعبري : « ولو قال :

وعَمَّ بِلاَ وَاوٍ وَأَسَّسَ اضْـ ۞ ـمُمِ اكْسِرْهُمَا عَنْهُ وبُنْيانُهُ ولاَ

لَنَصَّ عليهما ، وعلى ضمّهما » . شرح الجعبري : ١١٧٠/٣ .

ورُفع للحكاية ، ويجوز أن يقدّر ورَفَعَ عَمَّ (بُنْيَانُهُ) ، و (وِلاَء) على هذين التَّقديرين : مفعول من أجله ؛ أي متابعة للفعل ، و « الوِلاء » بالكسر والمدّ : المتابعة ، كما تقدّم غير مرّة [1] ، ويجوز أن يكون « بنيانُه » مبتدأ ، و « وِلاء » خبره على حذف مضاف ، أي : ذو متابعة للقراءة المتقدّمة .

[٧٣٦] وَجُرْفٍ سُكُونُ الضَّمِّ فِي صَفْوٍ ۞ تُقَطَّعَ فَتْحُ الضَّمِّ فِي كَامِلٍ عَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالفاء من (فِي) وهو حمزة ، وبالصَّاد من (صَفْوٍ) وهو أبو بكر ، وبالكاف من (كَامِلٍ) وهو ابن عامر قرءوا : ﴿ شَفَا جُرْفٍ ﴾ [2] بسكون ضمّ الرَّاء من « جُرُف » ، فتعيَّن لغيرهم ضمّها [3] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء من (فِي) وهو حمزة أيضًا ، وبالكاف من (كَامِلٍ) وهو ابن عامر ، وبالعين من (عَلاَ) وهو حفص أنَّهُم قرءوا : ﴿ إلا أَنْ تَقَطَّعَ ﴾ [4] بفتح ضمّ التَّاء ، فتعيَّن لغيرهم ضمّها [5] .

۞ ۞ ۞

والوجه في قراءتي « جُرْفٍ » أنَّهما لغتان [6] فيما انجرف من الوادي بالسّيل ، وقيل :

---

(١) ينظر : ص ٢٤٩ ، ٢٨٥ .
(٢) التَّوبة : ١٠٩ .
(٣) السَّبعة : ٣١٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٢٨ ، والتَّيسير : ٣٠٥ ، والإقناع : ٣٢٨ .
(٤) التَّوبة : ١١٠ .
(٥) السَّبعة : ٣١٩ ، والمبسوط : ١٩٧ ، والتَّيسير : ٣٠٦ ، والتَّلخيص : ٢٨٠ .
(٦) « جُرُف » بضمّ الرَّاء لغة الحجاز ، كما في شرح الجعبري : ١١٧٣/٣ .
وبسكون الرَّاء لغة بني بكر بن وائل وتميم ، فإنّهم يسكّنون . تخفيفًا . ما جاء على « فُعُل » كما في الكتاب : ١١٣/٤ ، ومعاني الفَرَّاء : ١٢٥/٣ ، وتلخيص العبارات : ١٠٠ .

الإسكان تخفيف من الضمّ ، وهذا كما تقدَّم [1] في : القُدْس والقُدُس ، ونحوهما .

والوجه في « تَقَطَّعَ » بالفتح أنَّ أصله : « تتقطَّعَ » بتاءين ، حُذفت إحداهما كَتَذَكَّرون ، وتَنَزَّلُ الملائكةُ ، وقد تقدَّم [2] تحقيقه ، فالفعل فيها مبنيّ للفاعل مسند للقلوب ، ومَنْ ضَمَّ التاءَ جعله مبنيًّا للمفعول مسندًا للقلوب أيضًا [3] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَجُرْفٍ) مبتدأ ، و (سُكُونُ الضَّمِّ) مبتدأ ثانٍ ، و (فِي) خبره ، وهو وخبره خبر الأَوَّل ، والعائد مقدّر ، أي سكون الضمّ منه ، و « تَقَطَّعَ ... إلخ » مثله .

[٧٣٧] يَزِيغُ عَلَى فَصْلٍ ، يَرَوْنَ ۞ فَشَا وَمَعِي فِيهَا بِيَاءَيْنِ حُمِّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالعين والفاء من (عَلَى فَصْلٍ) وهما حفص وحمزة أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ ﴾ [4] بالتَّذكير ، ودلّ على ذلك إطلاقه ، فتعيّن لغيرهما تأنيثه [5] ، أي بالتاء من فوق .

ثُمَّ أخبر عن حمزة أَنَّهُ قرأ : ﴿ أَوَلا تَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ ﴾ [6] بالخطاب في « ترون » ، فتعيَّن لغيره القراءة بالغيب [7] .

---

(١) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٣٠٤ .

(٢) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ٢٠٨/ب « فرش سورة الأنعام » .

(٣) ينظر : علل القراءات : ١/٢٦٤ ، والحجّة لأبي زرعة : ٣٢٤ .

(٤) التَّوبة : ١١٧ .

(٥) تنظر القراءة في : السَّبعة : ٣١٩ ، والغاية : ٨٤ ، والتَّيسير : ٣٠٦ ، والإتحاف : ٣٠٧ .

(٦) التَّوبة : ١٢٦ .

(٧) السَّبعة : ٣٢٠ ، والتَّذكرة : ٢/٤٤٥ ، والتَّيسير : ٣٠٦ ، والنَّشر : ٢/٢٨١ .

ثُمَّ أخبر أَنَّ فيها ياءي إضافة ، وهما « معي ، معي » اثنان ، أحدهما قوله : ﴿ مَعِيَ أَبَدًا ﴾ [(١)] فتحها الحرميان وأبو عمرو وابن عامر وحفص [(٢)] ، والثّاني : ﴿ مَعِيَ عَدُوًّا ﴾ [(٣)] فتحها حفص فقط ، وأسكنها الباقون [(٤)] .

والوجه في قراءة « يزيغ » [(٥)] بالياء من تحت ، أَنَّ في « كاد ضميرَ الشأن مستتر على أَنَّهُ اسمها ، و « يَزِيغُ قُلُوبُ » خبرها ، وذكَّر الفعل باعتبار الجمع [(٦)] ، ونبّه النَّاظم بقوله : (عَلَى فَصْلٍ) على ما ذكرتُه من تخريج القراءة على إضمار ضمير الشأن [(٧)] ، فإِنَّه فاصل بين كاد [(٨)] وخبرها تقديرًا .

وأَمَّا قراءة « تَزِيغُ » بالتأنيث ، ففيها وجهان [(٩)] :

أحدهما : ما تقدَّم ، ويكون التأنيث باعتبار الجماعة .

والثّاني : أن يكون « قلوب » اسم (كاد) مؤخّرًا ، و « يزيغ » فعل وفاعل خبر

---

(١) التَّوبة : ٨٣ .

(٢) السَّبعة : ٣٢٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٢٩ ، والتَّيسير : ٣٠٦ ، والتَّجريد : ٣٦٩ .

(٣) التَّوبة : ٨٣ .

(٤) السَّبعة : ٣٢٠ ، والتَّذكرة : ٤٤٥/٢ ، والتَّيسير : ٣٠٦ ، وتبصرة الخيّاط : ٢٩٢ .

(٥) ينظر : حجّة الفارسي : ٣٤٤/٢ ـ ٣٤٦ ، والكشف : ٥١٠/١ ، وحجّة أبي زُرعة : ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٦) الَّذي يقتضيه ذكر المهاجرين والأنصار .

(٧) وقد اعترض أبو حيَّان بقوله : « فإذا قدّرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر ، والمرفوع ليس ضميرًا يعود على اسم كاد ، بل ولا سببًا له ، وهذا يلزم في قراءة الياء أيضًا » . ويرى أَنَّ « كاد » زائدة يراد معناها ولا عمل لها . البحر : ٥١٨/٥ ، ٥١٩ .
وتعقّبه المصنِّف في الدّرّ المصون : بأنَّ زيادة «كاد » يأباه الجمهور . الدّرّ المصون : ١٣٥/٦ .

(٨) في الأصل : (كان) ، تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٩) ينظر : شرح الهداية : ٥٢٣ ، والدرَّة الفريدة : ٧٢٨/٢ ، ٧٢٩ .

مقدّم ، وهذا كما قيل في قوله : ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ [(١)] و ﴿ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾ [(٢)] من الوجهين ، فإن قيل : لِمَ لا جاء هذا الوجه الثّاني في قراءة حمزة وحفص ؟ قيل : لأنَّه يكون حينئذٍ مسندًا لضمير القلوب ، فكان يلزم تأنيث الفعل ؛ لإسناده إلى ضمير مؤنّث مجازيّ ، وهذا له مزيد بيان في كتابي المشار إليه [(٣)] .

والوجه في خطاب « ترون » [(٤)] : أَنَّهُ خطابٌ للمؤمنين تعجيبًا لهم من حال هؤلاء ، وعدم توبتهم ورجوعهم مع كره مرور الوقائع بهم ، وجعل الفعل مخاطبًا مجازًا ؛ لوقوع الخطاب فيه .

والوجه في قراءة الغيب إسناده إلى ضمير الكفّار تقريعًا وتوبيخًا لهم [(٥)] .

* * *

قوله : (يَزِيغُ) مبتدأ ، و (عَلَى فَصْلٍ) خبره ، وكذا (يَرَوْنَ) ، (مُخَاطَبٌ) و (فَشَا) إمَّا خبر ثانٍ ، وإمَّا حال [(٦)] ، فيقدّر معه « قد » على رأي [(٧)] ، وصاحب الحال الضَّمير في « مخاطب » ، وإمَّا مستأنف للثناء على الخطاب ، أي هو فاشٍ مشهور .

قوله : (وَمَعِي) مبتدأ ، و (فِيهَا) حال ، و (بِيَاءَيْنِ) خبر ؛ أي : معي كائن

---

(١) الأعراف : ١٣٧ .

(٢) الجنّ : ٤ .

(٣) الَّذي أشار إليه كثيرًا ، وهو كتاب الدّرّ المصون : ٦/١٣٣ ـ ١٣٥ .

(٤) انظر : شرح الهداية : ٥٢٣ ، والإتحاف : ٣٠٨ .

(٥) ينظر : الكشف : ١/٥٠٩ ، والموضح : ٢/٦١٠ .

(٦) أعرب شعلة : (فشا) صفة للخبر (مخاطب) . شرح شعلة : ٢٥٦ . وهو الأولى ؛ لأنَّ (مخاطب) نكرة .

(٧) سبق في حاشية : (١) ص ٢٢٤ .

بياءين ، أي مكرّر ، وهو مجاز ، و (حُمِّلَ) كما تقدّم في (فَشَا) من ثلاثة الأوجه المذكورة بُعَيْدَ ، ويجوز أن يكون (بِيَاءَيْنِ) حالاً ، أي ملتبسًا بياءين ، و (حُمِّلَ) خبر المبتدأ ، والألف في (حُمِّلاَ) على ما تقدَّم للإطلاق ؛ لعود الضَّمير منه على « معي » ، ويجوز أن يكون (حُمِّلاَ) صفة لياءين ، فتكون الألف لضمير الاثنين .

وقال أبو عبد اللّه [1] : هنا ومعي ، مع ما اتّصل جملة كبرى ، وترتيبها : ومعي اقبل في في هذه السُّورة بياءين ، وألف (اقبلا) للإطلاق » انتهى . وكان ـ رحمه الله ـ انتقل ذهنه من آخر هذا البيت إلى آخر البيت الَّذي في آخر سورة الأنفال ، وهو قوله :

.... ❁ .... وَمَعًا إِنِّي بِيَاءَيْنِ أَقْبَلاَ [2]

فأعرب على ما ذهب ذهنه إليه ، ولا عيب عليه في ذلك ؛ لأنَّهُ محلّ نسيان ، ومثل هذا لا يُبالى به ، والله أعلم .

❁❁❁

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٥٠٥/٢ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٢٤) « آخر فرش سورة الأنفال » .

سورة يونس عليه السَّلام

١٤٢/ب

[٧٣٨] وَإِضْجَاعُ رَا كُلِّ الْفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ ۞ حِمًى غَيْرَ حَفْصٍ طَا وَيَا /

أخبر عمَّن رمز له بالذّال المعجمة من (ذِكْرُهُ) وهم الكوفيّون ، وابن عامر ، وبالحاء من (حِمًى) وهو أبو عمرو : أنَّهُم أضجعوا ؛ أي : أمالوا الرَّاء الواقعة في فواتح السُّور ، وهي في ستّ سورٍ ، هذه السُّورة وما بعدها إلى الحجر ، ولذلك عمَّمَ بقوله : (كُلِّ الْفَوَاتِحِ) واستثنى حفص من مدلول (ذِكْرُهُ) فإنَّه من جملة الكوفيين ؛ أي فلم يُمِلْ « الرَّاء » المذكورة [١] ، ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة (صُحْبَةٌ) وهم الأخوان وأبو بكر أنَّهُم فعلو ذلك في (طَا) من جميع سورها [٢] ، وهي أربع : طه ، والشُّعراء : « طسم » ، والنَّمل : « طس » ، والقصص : « طسم » ، وفي (يَا) من : (يس) [٣] ، ويدلّ على أَنَّهُ أراد « يا » من (يس) [٤] خاصّة قوله بعد ذلك : « يا كاف » ، والمراد هنا بالإضجاع : الإمالةُ المحضة [٥] ، ويُعَبَّرُ عنها : بالكبرى لما سيأتي بيانه عند قوله : « وَذو الرَّا لِوَرْشٍ بَيْنَ بَيْنَ » . واعلم أَنَّ النَّاظم ـ رحمه الله تعالى ـ بيّن في أَوَّل هذه السُّورة جميع ما وقع فيه خلاف القرّاء بالنّسبة إلى الفتح والإمالة في الحروف المقطّعة في أوائل السُّور ، ولذلك سمَّاها فواتح ؛ لأَنَّ

(١) تنظر القراءة في السَّبعة : ٣٢٢ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٠ ، والتَّيسير : ٣٠٧ ، وإرشاد المبتدئ : ١٠٥ .

(٢) السَّبعة : ٤٧٠ ، والتَّذكرة : ٢/٥٧٩ ، والتَّيسير : ٣٦١ ، ٣٩٠ ، والعنوان : ٢٤٧ ، ٢٧٠ .

(٣) يس : ١ .

(٤) السَّبعة : ٥٣٨ ، والمبسوط : ٣١٠ ، والتَّيسير : ٤٢٧ ، وتبصرة الخيّاط : ٤٥٦ .

(٥) الإمالة : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرًا وهو المحض ، ويقال له الإضجاع . ينظر معنى الإمالة في : الفتح والإمالة : ص ١٤ .

السُّور بها استفتحت ، فهي استهلالها ، وكانت هذه السُّورة أَوْلى بذكر ذلك فيها ؛ لأنَّها أَوَّل ما وقع فيها ذلك من سور القرآن العزيز .

* * *

والوجه في إمالة هذه الحروف التَّنبيه على أنَّها أسماء ، قال الفارسيّ [(١)] : « وإذا أمالوا « يا » في النداء ، فَلأَنْ يُميلوا « يا » من « يس » أجدر » . وقال الكوفيون وتبعهم الزَّجّاج [(٢)] : « هي مقصورة ، والمقصور تغلب عليه الإمالة » .

ويدلّ على أنَّها أسماء ، أَنَّ حدَّ الاسم ينطبق عليها ، وعلامته تدخل عليها ، وقد أتقنت ذلك إتقانًا جيّدًا ، وذكرت نصّ الخليل وسيبويه [(٣)] وأبي عليّ في ذلك في : (الدّرّ المصون) [(٤)] ، وليس في إمالة : را ، وطا ، وها . شيء من أسباب الإمالة الَّتي أصّلها النّحويون ؛ لأَنَّ سبب الإمالة عندهم [(٥)] : إمَّا كسرٌ ، أو ياء ، أو انقلاب عن ياء ، أو إمالةٌ لإمالةٍ ، على تفصيلٍ في كلّ ذلك أتقنته في (شرح التَّسهيل) ، وغيرِه [(٦)] ، وليس شيء من هذه موجودًا فيها . ووجه الفتح فيها : أَنَّهُ الأصل [(١)] .

---

(١) حجّة الفارسي : ٣/٣٠٥ .

(٢) معاني الزَّجّاج : ٣/٣٤٩ .

(٣) الكتاب : ٣/٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٤) الدّرّ المصون : ١/٧٩ ـ ٨٠ .

(٥) تنظر أسباب الإمالة في : الكشف : ١/١٨٩ ، ١٩٠ ، وكشف المشكل في النّحو : ٦٢٥ ، والتَّتمّة في التَّصريف : ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، والتوطئة : ٣٧٧ ، والمساعد : ٤/٢٨٢ ـ ٢٩٥ ، وحاشية الصبّان : ٤/٢٢١ .

(٦) لم أقف على تفصيله في شرح التّسهيل ؛ لأنَّهُ في الجزء المفقود ، وينظر : تفصيله في الدّرّ المصون : ٦/١٤٣ .

(١) قال الحافظ أبو عمرو الدَّانيّ : « الفتح والإمالة لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء

◈ ◈ ◈

قوله : (وَإِضْجَاعُ) مبتدأ ، و (رَا) في موضع خفض بالإضافة ، قال أبو شامة [١] : « وأتى بلفظ (رَا) مقصورًا حكاية للفظه في القرآن ، وكذا ما يأتي في « طا » و « ها » و « يا » ، ولا تقول إنَّهُ قصره للضَّرورة » انتهى . قد تقدَّم [٢] أَنَّ القصر في هذه لغة مستقلّة ، فلا حاجة إلى الاعتذار عنه بأنَّهُ حكاية .

وقوله : (ذِكْرُهُ) مبتدأ ثانٍ ، والهاء في (ذِكْرُهُ) تعود على « الإضجاع » ، و (حِمًى) خبر الثَّاني ، وهو وخبره خبر الأَوَّل ، وأشار بقوله : (ذِكْرُهُ حِمًى) إلى صحّته ، وأنَّهُ ممنوع من طعن أحدهما كما يمنع الحِمى من يقصده ، وهي استعارة حسنة ، وإنَّما استثنى حفصًا ؛ لأنَّهُ لا يُمِيل في القرآن شيئًا إلاَّ حرفًا واحدًا تقدّم التَّنبيه عليه في باب الإمالة ، وهو : « مجراها » من قوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ﴾ [٣] وهذا أدلُّ دليلٍ على أنَّهُم لا يقرءون إلاَّ بالنّقل عن أفواه الشّيوخ ، فـ (غَيْرَ حَفْصٍ) نُصِب على الاستثناء .

قوله : (طَا وَيَا) مفعول / بفعل مقدّر فاعله (صُحْبَةٌ) المذكور ؛ أي وأضجع (طَا وَيَا) صحبةٌ ، ودل على هذا الفعلُ .

١/٢٤٢/أ

من العرب الَّذين نزل القرآن بلغتهم ، فالفتح لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغة عامّة أهل نجد من تميم ، وأسد ، وقيس ، والفتح عند علمائنا : الأصل ، والإمالة : فرع داخل عليه » . الفتح والإمالة : ١٢ ، وينظر : الاستكمال : ٤٦/٢ .

وقال الهمذاني : « والأصل الفتح ، والدَّليل على ذلك أنّك لو فَتحت كُلَّ مُمالٍ لكنت مصيبًا ، ولو أملت كلَّ مفخَّمٍ لكنت مُخطئًا » . الدرَّة الفريدة : ٧٣٨/٢ .

(١) إبراز المعاني : ٢١٥/٣ .

(٢) ينظر : ص ٢٠٢ .

(٣) هود : ٤١ .

قوله : (وِلاَ) المشهور هُنَا كسر الواو ، بمعنى المتابعة ، ويكون نصبه مفعولاً من أجله ، أي أمال صحبة « طا » و « يا » متابعة للنّقل ، ولم يذكر الفاسيّ [١] غير كسر الواو ، وقال أبو شامة [٢] : « وفي شرح الشَّيخ [٣] . ورأيته في بعض النُّسخ من القصيد بفتحها » . قال : « وهو أحسن ؛ لأَنَّ قبله : (وبنيانه وِلا) بالكسر ، وهو قريب منه » ، ثُمَّ قال : « والفتح على تقدير : ذا وَلاء أي : نَصْرٌ للإمالة ومحبّةٌ لها ، فهو حال من (صحبة) ، أي أمالوها ذوي وَلاء » . وقال أبو عبد اللّه [٤] : « (صحبةٌ وِلا) يقدّر معه حذف مضاف ، أي : أولي ولاء ، إن جُعِلَتْ (صحبة) علمًا للمذكورين ، وأولو إن لم يجعله علمًا ، والوِلاء : المتابعة » انتهى . بمعنى أَنَّهُ يقدّر مضافًا قبل (ولاء) ثُمَّ لا يخلو إمَّا أن يجعل (صحبة) علمًا لمن رَمَزَ بها لهم أولا ، فإن كان للأَوَّل كان ذلك المضافُ المقدّر حالاً ، أي أمال (صحبة) « طا » ، و « يا » ذوي متابعة ، وإن كان الثَّاني كان صفة لصحبة ؛ أي صحبةٌ أولو متابعة .

[٧٣٩] وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافِ والْخُلْفُ ۞ وَهَا صِفْ رِضًى حُلْوًا وَتَحْتُ

أخبر عمَّن رمز له بالكاف من (كَمْ) وهو ابن عامر ، وبكلمة (صُحْبَةٍ) وهم الأخوان ، وأبو بكر أنَّهُم أمالوا « يا » من : ﴿ كهيعص ﴾ [٥] فأضاف « يا » لكافٍ ، ولأنَّ « كاف » أَوَّل السُّورة كما يقال : ص ، ن ، ق ، وقد فعل في « يوسف » كما سيأتي مثلَ ما فعل هُنَا ، فقال :

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٥٠٩ .
(٢) إبراز المعاني : ٣/٢١٥ ، ٢١٦ .
(٣) والمراد أنَّ السَّخاوي لم يروه إلاَّ بالكسر . ينظر : فتح الوصيد : ٣/٩٦٨ .
(٤) اللآلئ الفريدة : ٢/٥٠٩ .
(٥) مريم : ١ .

وفي كَافَ فَتْحُ اللاَّمِ في ۞ ....

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالياء من (يَاسِرٌ) وهو السُّوسي [٢] ، أنَّهُ أمالها بِخلافٍ عنه [٣] ، ولذلك خصَّ الخلاف برمزه ، وأراد بالخلاف ما قال الدَّاني [٤] : « قرأت على فارس بن أحمد [٥] بإمالة فتحة « الهاء » و « الياء » جميعًا للسُّوسيّ ، وعلي أبي الحسن كأبي عمرو بإمالة فتحة « الهاء » دون « الياء » » .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصّاد من (صِفْ) وهو أبو بكر ، وبالرّاء من (رِضًى) وهو الكسائي ، وبالحاء من (حُلْوًا) وهو أبو عمرو ، أنَّهُم أمالوا « ها » من ﴿ كهيعص ﴾ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالجيم من (جَنًى) وهو ورش ، وبالحاء من (حَلاَ) وهو أبو عمرو ، وبالشِّين من (شَفَا) في البيت الآتي ، وهما الأخوان ، وبالصَّاد من (صادِق) وهو أبو بكر أنَّهُم فعلوا ذلك في « ها » [٦] من ﴿ طه ﴾ [١] وهي الَّتي عبَّر عنها بقوله : (وَتَحْتُ) أي : وتحت « كهيعص » وليس تحتها إلاَّ « طه » . والحاصل أنَّ الَّذين أمالوا «

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٧٨) « من فرش سورة يوسف عليه السلام » .

(٢) قرأ على اليزيدي رواي أبي عمرو . العقد النَّضيد (ط) : ١/١١٦ .

(٣) السَّبعة : ٤٠٦ ، والتَّذكرة : ٢/٥٢٣ ، والتَّيسير : ٣٥٦ ، والإقناع : ٣٤٥ .

(٤) التَّيسير : ٣٥٦ ، وجامع البيان : ٢/٤٢٨ .

(٥) هو : فارس بن أحمد ، أبو الفتح الحمصي الضَّرير ، الأستاذ الكبير ، الضَّابط الثّقة ، شيخ الدّاني . قرأ على عبد الباقي بن الحسن وغيره . توفّي سنة : ٤٠١ هـ .
انظر ترجمته في طبقات القرّاء : ١/٣٨٩ ، وغاية النِّهاية : ٢/٥ .

(٦) السَّبعة : ٤١٦ ، والمبسوط : ٢٤٦ ، والتَّيسير : ٣٦١ ، والعنوان : ٢٤٧ .

(١) طه : ١ .

يا » من « يس » أمالوا « يا » من « كهيعص » ، ووافقهم ابن عامر في الثّانية ، والسُّوسيّ بخلافٍ عنه ، وأنَّ الَّذين أمالوا « ها » من « كهيعص » أمالوا « ها » من « طه » ، ووافقهم حمزة وورش ، فتأمّلْه ، فإنَّه عَسِرُ الاستخراج من هذا النَّظم .

قال أبو شامة [١] : « وليس لورش ما يميله إمالة محضةً غير « ها » من « طه » ، وما عدا ذلك إنَّما يميله بين اللّفظين » .

⁂ ⁂ ⁂

قوله : (وَكَمْ صُحْبَةٍ) هذه خبريّة في محلّ رفع بالابتداء ، و (صُحْبَةٍ) تمييزها مخفوض بإضافتها إليه ، لا بمن المقدّرة ، والخبر مضمر ، أي : أمالوا « يا » « كاف » فحذَفَ « أمالوا » وبقي مفعوله ، و (كَافِ) في محلّ خفض بالإضافة ، وأضيفت إلى « كاف » لِمَا عرفته .

قوله : / (والْخُلْفُ يَاسِرٌ) مبتدأ وخبر ، واستعاره هُنَا ؛ لأَنَّ « الياسر » هو الَّذي يلعب بقداح الميسر [٢] ، ولا يفعله من العرب إلاَّ الكرماء ، ليطعموا منه المحاويج ، ويُعيّرون من لا يدخل معهم لشحّه ، ويسمّونه البَرَم [٣] ، فكأنَّهُ قال : والخُلْفُ خُلْفُ كريمٍ ؛ أي أنَّهُ صحيح في النَّقل عن كرام النَّاس .

قوله : (وَهَا) مفعول مقدّم ، و (صِفْ) العامل فيها ، أي : وصف « ها » بالإمالة لمن ذُكِر ، و (رِضًى) حال ، إمَّا من الفاعل ؛ أي ذا رِضى ، أو من المفعول ،

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٢١٧ .

(٢) وقيل هو : الجازر . انظر : التّهذيب [يسر] ١٣/٦٠ ، واللِّسان : [يسر] ٥/٢٩٨ ، وعمدة الحفّاظ [أ س ر] ٤/٤٠٩ .

(٣) ينظر : الصحاح [برم] ٥/١٨٦٩ .

أي ذات رضًى ، أو مرضِيًّا عن نقلها ، و (حُلْوًا) صفة (رِضًى) ، و (تَحْتُ) أي وصِفْ إمالةَ (هَا) تحت هذه السُّورة . و (جَنًى) حال ؛ أي : ذا جنى ، أو ذات جنى ، و (حَلاَ) صفته ، ويجوز أن يكون (جَنًى) تمييزًا ، و (حَلاَ) ناصب له ، أي حلا جناه ، والصَّحيح أَنَّ تقديم التَّمييز على عامله المتصرّف يجوز [(١)] ، كقوله [(٢)] :

.... ۞ وما كان نفسًا بالفِرَاق تَطِيبُ

[٧٤٠] شَفَا صَادِقًا حَم مُخْتَارُ صُحْبَةٍ ۞ وَبَصْرٍ وَهُمْ أَدْرَى وَبِالْخُلْفِ

---

(١) اختلف النُّحاة في تقديمه على عامله المتصرّف ، فمذهب سيبويه المنع ، ومذهب المازني ، والمبرّد ، والكسائي جواز تقديمه ؛ لأَنَّ الفعل عامل قويّ بالتصرف ، وهو اختيار ابن مالك .

شرح الكافية الشَّافية : ٧٧٥/٢ ، ٧٧٦ بتصرّف .

وهي مسألة من مسائل الخلاف ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف : ٢٢١ ، وانظر : البيان في شرح اللّمع : ٢٢٦ ، والمفصّل : ٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٣/٢ ، والارتشاف : ١٦٣٤/٤ ، والنّكت للسيوطي : ١٠/٢ . ١١ .

(٢) من [الطَّويل] ، لأعشى همدان ، في ديوانه : ٧٥ ، وصدره :

أتهجر ليلى بالعراق حبيبها ۞

ونقل أبو الحسن أَنَّهُ لأعشى همدان ، وأَنَّ الرّواية في الدّيوان :

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ۞ ولم تك نفسي بالفراق تطيب

العيني : ٤٢١/٢ . ونسبه ابن جنّي للمخبّل السّعدي في الخصائص : ٣٨٤/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب : ٣٧/٣ ، والإنصاف : ٢٢١ .

والشَّاهد فيه : تقديم التّمييز (نفسًا) على عامله المتصرّف (تطيب) . وهذا جائز عند الكوفيين وبعض البصريين كالمازني والمبرّد ، وذهب أكثر البصريين إلى أَنَّهُ لا يجوز ، وقد وافق المصنِّف الكوفيين والمازنيّ والمبرّد في هذه المسألة .

قد تقدَّم أَنَّ « شفا صادقًا » تتمةُ رمزِ قوله : « وَتَحْتُ جَنًى حَلا » ، وتقدَّم شرحه .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالميم من (مُخْتَار) وهو ابن ذكوان ، وبكلمة (صُحْبَةٍ) وهم الأخوان ، وأبو بكر أمالوا [١] : « حاء » « حَم » في سورها السَّبع [٢] .

ثُمَّ أخبر عن البصريّ وهو أبو عمرو ، وعن مدلول (مُخْتَارُ صُحْبَةٍ) [٣] أَنَّهُم قرءوا [٤] : (أَدْرَى) كَيْفَ مَا أَتَى نحو : أدْرَى ، و ﴿ أَدْرَاكَ ﴾ [٥] و ﴿ أَدْرَاكُمْ ﴾ [٦] بالإمالة ، فقوله : (وَهُمْ) عطف على (بَصْرٍ) .

ثُمَّ أخبر أَنَّ عن ابن ذكوان في ذلك خلافًا ، وقد رمز له بالميم من (مُثِّلاَ) ، وخصّ به الخلاف ، وأشار بالخلاف إلى ما قاله [٧] : « قرأت من طريق ابن الأخرم [٨] ، ومن طريق عبد اللّه بن الحسن [٩] عن أصحابه عن الأخفش بإمالة فتحة « الرَّاء » من « أدراك » و «

---

(١) السَّبعة : ٥٦٦ ، وتبصرة مكّيّ : ٣٢٥ ، والتَّيسير : ٤٤٢ ، وإرشاد المبتدئ : ١٨٦ .

(٢) غافر ، وفُصّلت ، والشُّورى ، والزُّخرف ، والدخان ، والجاثية ، والأحقاف .

(٣) وهم : ابن ذكوان والأخوان وشعبة .

(٤) السَّبعة : ٣٢٤ ، والتَّيسير : ٣٠٨ ، والوجيز : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والمستنير : ١٨٨/٢ ، ١٨٩ .

(٥) الحاقّة : ٣ ، المدّثّر : ٢٧ ، المرسلات : ١٤ ، الانفطار : ١٧ ، ١٨ ، المطفّفين : ٨ ، ١٩ ، الطّارق : ٢ ، البلد : ١٢ ، القدر : ٢ ، القارعة : ٣ ، ١٠ ، الهمزة : ٥ .

(٦) يونس : ١٦ .

(٧) جامع البيان : ٣٠٠/٢ بتصرّف .

(٨) هو : محمَّد بن النّضر بن مر بن الحرّ ، الإمام أبو الحسن بن الأخرم الرّبعي الدِّمشقيّ المقرئ ، شيخ القُرّاء . قرأ على هارون الأخفش ، توفّي سنة : ٣٤١ ، وقيل : ٣٤٢ هـ .
طبقات القرّاء : ٣٠٧/١ ، وغاية النِّهاية : ٢٧٠ .

(٩) هو : عبد اللّه بن الحسن بن عليّ بن صالح ، أبو القاسم الهمذاني ، روى القراءة عن محمَّد بن أبي عمر الدّوري عن أبيه ، وعنه روى أحمد بن عبد اللّه الجبي .

أدراكم » حيث وقعا ، وقرأت من طريق عبد الباقي بن الحسن [(١)] عن الأخفش بإمالة « ولا أدراكم » في يونس لا غير ، وبالفتح في سائر القرآن ، وأقرأني الفارسيّ [(٢)] عن النَّقّاش عن الأخفش بالفتح في يونس وغيرها » .

قال أبو عبد اللّه [(٣)] : « والمفهوم من القصيد الوجه الأوَّل والثَّالث دون الثَّاني » .

❁ ❁ ❁

قوله : (شَفَا) فعل ، وفاعله ضمير يعود على الإضجاع ، و (صادِقًا) إمَّا مفعول (شَفَا) ، أي شفى راويًا صادقًا ، وإمَّا حال ، أي هو صادقٌ ، أي ذو صدق ، كـ ﴿ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ [(٤)] .

قوله : (حم) مبتدأ على حذف مضاف ، أي اضجاعٌ (حم) مختارٌ (صُحْبَةٍ) خبره .

قوله : (وَبَصْرٍ) مبتدأ ، وأصله « بصريّ » بالتّشديد ، فخفّفه وأَعَلَّه ، و (هُمْ) عطف على (بَصْرٍ) ، (أَدْرَى) مفعول فعل مقدّر هو الخبر ؛ أي أضجعوا « أَدْرى » كيف ما أَتَى ، ولذلك أطلقه .

انظر ترجمته في غاية النِّهاية : ١/٤١٤ .

(١) هو : عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمَّد ابن السقّاء الخراساني ، كان خيِّرًا فاضلاً إمامًا في القراءات وعالمِا بالعربيّة بصيرًا بالمعارف ، أخذ القرآن عرضًا عن إبراهيم بن أحمد وغيره ، وعنه أخذ القراءة عرضًا فارس بن أحمد وغيره . توفّي سنة : ٣٨٠ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ١/٣٦٩ ، وغاية النِّهاية : ١/٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٢) سبقت ترجمته : ص ١٦٧ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٢/٥٠٧ .

(٤) الطَّارق : ٦ .

ويجوز أن يكون (وَبَصْرٍ) فاعلَ فعلٍ مقدّر ؛ أي وأضجع بصْرٌ وهم ، وقد تقدَّم أَنَّ « هم » يعود على مدلول « مختار صحبة » ولا يجوز أن يكون « بَصْرٍ » عطفًا على « صحبةٍ » ؛ لأنَّهُ لا يجمع بين الرّمز والاسم الصّريح [١] .

قوله : (وَبِالْخُلْفِ) متعلّق بـ (مُثِّلَ) ، ومعنى (مُثِّلَ) : شُخِّصَ .

١/٢٤٣

[٧٤١] وَذو الرَّا لِوَرْشٍ بَيْنَ بَيْنَ وَنَافِعٌ ۞ لَدى مَرْيَمٍ هَا يَا وَحَا جِيدُهُ حَلاَ /

أشار في هذا البيت إلى من أمال بين بين ، فذكر عن ورشٍ أَنَّهُ يميل بين بين في ذوات الرّاء ، وهي ﴿ الر ﴾ في جميع سورها [٢] ، و ﴿ المر ﴾ [٣] ، ولفظ « أدرى » فإنَّه من ذوات الرَّاء أيضًا ، كذا قاله الفاسي [٤] .

وقال أبو شامة [٥] : « وأمَّا لفظ « أدرى » فقد علم مذهب ورش في إمالته بين بين من باب الإمالة ، وإنَّما ذكره النَّاظم هنا ؛ لأجل زيادة أبي بكر وابن ذكوان على أصحاب إمالته ، وإلاَّ فهو داخل في قوله [٦] :

ومَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكمًا ۞ ....

فأبو عمرو وحمزة والكسائي فيه على أصولهم » انتهى .

فظاهر هذا أَنَّ قوله : « وذو الرَّاء » لا يشمل لفظ « أَدْرَى » ، وهو الظَّاهر . وأخبر

(١) كما مرَّ في : ص ٢٤٦ .

(٢) أَوَّل يونس ، وهود ، ويوسف ، وإبراهيم ، والحجر .

(٣) أَوَّل الرّعد .

(٤) في الأصل : الفارسي ، والصَّواب ما أثبتّه . انظر : اللآلئ الفريدة : ٢/٥٠٧ .

(٥) إبراز المعاني : ٣/٢١٨ .

(٦) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٣١١) « باب الفتح والإمالة وبين اللَّفظين » .

عن نافع بكماله [١] أَنَّهُ فعل ذلك في « ها » و « يا » من ﴿ كهيعص ﴾ وهو المراد بقوله : « لدى مريم » لأَنَّ ﴿ كهيعص ﴾ فاتحتها ، وتحرّز من « ها » من « طه » ، ومن « يا » من « يس » . ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالجيم من (جِيدُهُ) وهو ورش ، وبالحاء من (حَلاَ) وهو أبو عمرو أنَّهُم فعلوا ذلك في لفظ (حَا) من (حم) في سورها السَّبع .

واعلم أَنَّهُ لا بُدَّ من تفصيل ما تقدّم إجماله في هذه الفواتح ، وما انضمّ إليها من لفظ « أدرى » بالنّسبة إلى مذاهب القرَّاء فيها وفاقًا وخلافًا حرفًا حرفًا ، فأقول . مستعينًا بالله . في سبعة أنواع :

النَّوع الأَوَّل : « الرَّاء » من جميع سورها الستّ ، والقرَّاء فيها على ثلاث رُتب :

منهم من أضجعها بلا خلاف ، وهم من رمز لهم : بـ « ذِكْرُهُ حِمًى » غير حفص .

ومنهم من فتحها بلا خلاف وهم قالون وابن كثير وحفص .

ومنهم من أمالها بين بين بلا خلاف وهو ورش .

النَّوع الثَّاني : « ها . يا » في ﴿ كهيعص ﴾ ، والقرّاء فيها على ستّ رُتبٍ :

منهم من أمالهما بلا خلاف ، وهما الكسائي وأبو بكر .

ومنهم من فتحهما بلا خلافٍ ، وهما ابن كثير وحفص .

ومنهم من أمال « ها » وفتح « يا » بلا خلاف ، وهو الدُّوريّ عن أبي عمرو .

ومنهم من أمال « ها » بلا خلاف ، وفتح « يا » وأمالها ، فعنه الوجهان ، وهو السُّوسيّ .

ومنهم من فتح « ها » ، وأمال « يا » بلا خلاف ، وهما ابن عامر وحمزة .

---

(١) أي : براوييه : قالون ، وورش .

ومنهم من أمالها بين بين ، وهو نافع .

النَّوع الثَّالث : « طا . ها » من : ﴿ طه ﴾ ، والقرَّاء فيها على ثلاث رُتبٍ :

منهم من أمالهما بلا خلاف ، وهم الأخوان ، وأبو بكر .

ومنهم من أمال « ها » وفتح « طا » بلا خلاف ، وهما ورش ، وأبو عمرو .

ومنهم من فتحهما بلا خلاف ، وهم الباقون .

النَّوع الرَّابع : « طا » من ﴿ طسم ﴾ [(١)] ، و ﴿ طس ﴾ [(٢)] ، و ﴿ طسم ﴾ [(٣)] ، والقرَّاء فيها على رتبتين :

منهم من أمالها بلا خلاف وهم : الأخوان وأبو بكر .

ومنهم من فتحها بلا خلاف وهم الباقون .

النَّوع الخامس : « يا » من ﴿ يس ﴾ [(٤)] وهي كـ « طا » من ﴿ طسم ﴾ من غير فرق .

النَّوع السَّادس : « حا » من ﴿ حم ﴾ [(٥)] ، والقرَّاء فيها على ثلاث رُتبٍ :

منهم من أمالها بلا خلاف ، وهم الأخوان وابن ذكوان وأبو بكر .

ومنهم من أمالها بين بين ، وهما أبو عمرو وورش ، ومنهم من فتحها بلا خلاف ، وهم

---

(١) أوَّل الشُّعراء .

(٢) أوَّل النَّمل .

(٣) أوَّل القصص .

(٤) أوَّل يس .

(٥) في سورها السّبع المذكورة في حاشية (٢) : ص ٣٦٦ .

الباقون ، انقضت الفواتح [1] .

النَّوع السَّابع : « أدْرَى » [2] والقرَّاء فيه على أربع رُتبٍ :

منهم من أماله بلا خلاف في جميع القرآن ، وهم الأخوان وأبو عمرو وأبو بكر .

ومنهم من رُوي عنه الوجهان : الإمالة / والفتح في « أَدرى » في جميع القرآن ، وإمالة الَّذي في « يونس » فقط ، وهو ابن ذكوان على ما تقدَّم لك من التَّنبيه على الخلاف المشار إليه أوَّلاً .

٢٤٣/ب

ومنهم من أماله بين بين في جميع القرآن وهو ورش .

ومنهم من فتحه في جميع القرآن وهم الباقون .

وفي استخراج ما ذكرتُه لك عُسْرٌ يظهر بالتأمّل .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَذو الرَّا) مبتدأ ، و (بَيْنَ بَيْنَ) خبره ، أي ممالٌ بين بين ، أو مقروء بين بين ؛ أي بين الفتح والإمالة ، وتقدَّم [3] شرح ذلك في باب الإمالة وكيفيّة بناء هذين الطّريقين ، و (لِوَرْشٍ) حال ، أي كائنًا لورش ، أو بيان ؛ أي : أعني لورش . ويجوز أن يكون التَّقدير : ويُقْرَأَ ذو الرَّاء لورشٍ بين بين ، فيكون مفعولاً لم يُسمَ فاعله ، والأوَّل أوْلى لعدم الإضمار .

قوله : (وَنَافِعٌ) يجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره مقدَّر عامل في « ها . يا » ؛ أي :

---

(١) أي فواتح السُّور .

(٢) مرّ في الحاشية (٥) من : ص ٣٦٦ .

(٣) انظر : العقد النَّضيد ، تح : أحمد بن عليّ حريصي : ١٢٢ .

نافع أمال « ها . يا » وأن يكون فاعلاً ؛ أي : وأمال نافع « ها . يا » ، و (لَدى مَرْيَمٍ) حال من (هَا يَا) أي كائنين عند مريم ، وتقدَّم أَنَّهُ احترازٌ من « ها » في « طه » ، و « يا » من « يس » ، أو ظرف ؛ للإمالة ؛ أي : أمال هذين الحرفين عندها لا عند غيرها .

وقوله : (هَا يَا) يجوز أن يريد « ها » و « يا » فحذف العاطف ، ويجوز أن يقصد حكاية ما في القرآن ، وهو أَوْلى ؛ لعدم الحذف .

قوله : (وَحَا) مبتدأ على حذف مضاف ؛ أي : وإضجاع بين بين ، أو تقليل حا . و (جِيدُهُ) مبتدأ ثانٍ ، و (حَلاَ) خبر الثَّاني ، وهو وخبره خبر الأَوَّل . والجِيد : العُنق [1] ، ومعنى حلا : أي تزيَّن [2] .

[٧٤٢] نُفَصِّلُ يَا حَقٍّ عُلًى سَاحِرٌ ظُبًى ۞ وَحَيْثُ ضِيَاءٌ [3] وَافَقَ الْهَمْزُ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حَقٍّ) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، وبالعين من (عُلاً) وهو حفص أَنَّهُم قرءوا : ﴿ يُفَصِّلُ الآيَاتِ ﴾ [4] بالياء من أسفل ، فتعيَّن لغيرهم النُّون [5] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز لهم بالظَّاء المعجمة من (ظُبًى) وهم الكوفيون وابن كثير أَنَّهُم قرءوا [1] : ﴿ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ ﴾ [2] على ما لُفِظَ به مكانَ قراءة غيره « سحر

---

(١) ينظر : الصِّحاح : [جود] ٤٦٢/٢ ، والتَّهذيب : [جاد] ١٥٧/١١ .
(٢) قال الجوهريّ : « تَحَلَّى بالحَلْي ، أي : تزيّن به » . الصِّحاح : [حلا] ٢٣١٩/٦ .
(٣) ضبطها الشَّيخ محمَّد تميم الزُّعبي بالنّصب ، وكذلك الدّكتور أيمن سويد . ينظر : حرز الأماني (ضبط وتصحيح الزُّعبي) : ٥٩ ، وحرز الأماني (ضبط الدّكتور أيمن سويد) : ٧٥ .
(٤) يونس : ٥ .
(٥) السَّبعة : ٥٢٣ ، والمبسوط : ١٩٩ ، والتَّيسير : ٣٠٧ ، والتَّجريد : ٣٧١ .
(١) السَّبعة : ٥٢٢ ، والتَّذكرة : ٤٤٧/٢ ، والتَّيسير : ٣٠٧ ، والتَّلخيص : ٢٨٢ .
(٢) يونس : ٢ .

» .

ثُمَّ أخبر عن قُنبل أَنَّهُ قرأ [١] : ﴿ جَعَلَ الشَّمْسَ ضِئَاءً ﴾ [٢] بهمزة بعد الضَّاد ، وكذا في غير هذه السُّورة كالأنبياء [٣] والقصص [٤] مكان قراءة غيره « ضِيَاءً » بياء بعد الضَّاد .

واعلم أَنَّ المصنِّف استغنى بلفظ « ساحر » عن تقييده بأن يقول : بألف وكسر الحاء ، إِلاَّ أَنَّهُ لم يبيّن القراءة الأُخرى ، والخلاف في مثل هذا دائرٌ بين أمرين :

أحدهما : بين « ساحر » و « سحر » كما تقدَّم [٥] في المائدة ، وما يأتي في « طه » [٦] إن شاء الله تعالى .

والثّاني : دائر بين « ساحر » و « سحَّار » كما تقدَّم [٧] في الأعراف ، وما سيأتي [٨] في آخر هذه السُّورة ، فكان ينبغي له أن يبيّن هنا : هل مقابل « ساحر » سحَّار ، أو سحر ؟ . إِلاَّ أَنَّهُ اتّكل على شهرة الخلاف بين أهل هذا الشأن .

وأَمَّا « ضياء » فإِنَّ قراءة قُنبل لا يؤخذ أَنَّ ضدّها الياء ، وإِنَّما ضدُّ الهمز تركُ الهمز ، لكنّه لم يُردْه ، والجواب : ما تقدّم أيضًا من شهرة الخلاف ، أو يقال كما قال أبو عبد الله

٢٤٤/أ

(١) السَّبعة : ٥٢٣ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٠ ، والتَّيسير : ٣٠٧ ، والعنوان : ٢٠٤ .

(٢) يونس : ٥ .

(٣) الأنبياء : ٤٨ . ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾ .

(٤) القصص : ٧١ . ﴿ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلا تَسْمَعُونَ ﴾ .

(٥) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٧٥/ب ، ١٧٦/أ « من فرش سورة المائدة » .

(٦) العقد النَّضيد (خ) : ٣/ ٥٢/ب « من فرش سورة طه » .

(٧) ينظر : ص ٢١٣ .

(٨) ينظر : ص ٤١٠ وما بعدها .

[١] : « فتعيّن للباقين القراءةُ بالياء ؛ إذ لا يمكن غيرُ ذلك » . وقال أبو شامة [٢] : « وأراد همز الياء ، ولم يبيّن ذلك ، وفي آخر الكلمة همزة / فربما يتوهّم السَّامع أَنَّهُ هو المعنيُّ ، ثُمَّ لو فُهِم ذلك لم يكن مبيِّنًا للقراءة الأخرى ، فإنَّ الهمز ليس ضدَّه إلاَّ تركُه ، ولا يلزم من تركه إبدالُه ياء ، فقد حصل نقض في بيان هاتين المسألتين : (ساحر) ، و (ضياء) ، فلو أَنَّهُ قال : ما يُبنى به الحرفان لقال :

سَاحِرٌ ظُبًى بِسِحْرٍ ضيا ❁ هَمزُ ياء الكلِّ زَمَّلا » .

❁ ❁ ❁

والوجه في الغيبة في « يُفَصِّلُ » [٣] : الحمل على ما تقدّم من قوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ ﴾ [٤] ، إلى قوله : ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إلا بِالْحَقِّ ﴾ [٥] ، وفي الخطاب : الالتفات من الغيبة إلى التكلُّم بنون العظمة ، وفيه مراعاةٌ لقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ [٦] .

والوجه في « ساحر » [١] : أَنَّ الإشارة للرّسول ﷺ ، وفي « سحر » أَنَّهُ إشارة إلى ما جاء به ، ويجوز العكس في الموضعين على المبالغة فيهما ، أمَّا الأَوَّل فمن قولهم : شعرٌ شاعرٌ . وأَمَّا الثَّاني فمن قولهم : رجلٌ عدلٌ ، وقد تقدّم [٢] شرح هذا في المائدة .

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٥١٠ .
(٢) إبراز المعاني : ٣/٢١٩ .
(٣) ينظر : الكشف : ١/٥١٣ ، ٥١٤ ، والموضح : ٢/٦١٥ .
(٤) يونس : ٣ .
(٥) يونس : ٥ .
(٦) يونس : ٢ .
(١) ينظر : حجّة ابن خالويه : ١٧٩ ، وشرح الهداية : ٥٢٤ .
(٢) ينظر : العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٧٥/ب ، ١٧٦/أ « فرش سورة المائدة » .

والوجه في قراءة « قُئبل » [١] : أنَّها مقلوبة ، فتقديم اللام إلى موضع العين ، وتأخير العين إلى موضع اللام ، وشرح هذا أَنَّ الأصل : « ضِوَاء » لأنَّهُ من الضَّوء ، فقُلبت « الواو » ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، فصار « ضياء » ثُمَّ أُخِّرت « الياء » بعد الهمزة ، فصارت « ضئايًا » فوقعت « الياء » طرفًا بعد ألف زائدة ، فقلبت همزة ، كرداء ، فصار (ضئاءً) كما تراه ، ووزنه على القلب « فِلاع » ، أو تقولُ لَمَّا تأخّرتْ العينُ رجعت واوًا ؛ لزوال موجب قلبها « ياء » ، فصار اللّفظ « ضئاوًا » فوقعت الواو طرفًا بعد ألف مزيدة ، فقلبت همزة ، ككساء .

وفي « ضياء » على كلا القراءتين وجهان [٢] :

أحدهما : أَنَّهُ مصدر : ضاء . يَضُوء . ضياءً ، كقام يقوم قيامًا .

والثّاني : أَنَّهُ جمع « ضوء » ، كحياض في « حوض » ، إلاَّ أَنَّ جعله جمعًا في قراءة القلب أولى من جعله مصدرًا ؛ لأَنَّ المصدر يتبع فعله في الصّحّة والإعلال ، فكذا في القلب ، ولا قلب في الفعل ، فلذا ينبغي ألاّ يكون في المصدر ، كذا قاله الفاسيّ [٣] . وفيه نظر . ألا ترى أَنَّ أهل التَّصريف [١] استدلُّوا على أَنَّ « ناء . يناء » مقلوب من يائي بدليل مصدره ، وهو النأي [٢] ، وكذا : أَيِسَ مقلوب « يَئِسَ » بدليل مصدره وهو اليأس ، فقد رأيناهم يقلبون الفعل ويتركون مصدره غير مقلوب ، فتفطّن له ؛ فإنَّه من محاسن صناعة التَّصريف .

---

(١) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٢٨ .
(٢) ينظر : حجّة الفارسي : ٢/٣٥٥ ، ٣٥٦ ، والكشف : ١/٥١٢ ، ٥١٣ .
(٣) اللآلئ الفريدة : ٢/٥١١ .
(١) ينظر : المنصف : ٣/٣٥ ، ٦٥ ، والممتع : ٢/٦١٨ ، وشرح الشافية للرّضيّ : ١/٢١ .
(٢) في الأصل : اليائي ، تصحيف ، وهو سهو من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

وأمَّا قراءة الجماعة ، فجيء بها على الأصل ، وجعلُه فيها مصدرًا أولى [1] من جعله جمعًا ، وقد طعن جماعة في قراءة « قُنبل » . قال أبو شامة [2] : « وهذه قراءة ضعيفة ؛ فإنَّ قياس اللّغة الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما ، فكيف يُتخيّل تقديمٌ وتأخيرٌ إلى ما يؤدّي إلى اجتماع همزتين له [لم] [3] تكونا في الأصل ، هذا خلاف حكمة اللّغة » .

قُلْتُ : ويؤيّد ما قاله أَنَّ « جائيًا » اسم فاعل من « جاء يجيء » ، أصله : « جايئ » بياء بعد الألف ، فقلب الخليل الكلمة بأن أخرّ العين ، وقدّم اللام ، فصار « جائيًا » فاعتلّ رفعًا وجرًّا ، كنظائره من المنقوص ، فالخليل قد ادّعى القلب لئلا يجتمع همزتان ، ومذهب سيبويه أَنَّهُ لا قلب في « جاء » وإنَّما اجتمع همزتان ، فقلبت الثّانية ياءً ، ثُمَّ أُعلّ ، فقد اتّفق الخليل وسيبويه [4] على عدم / إقران الهمزتين ، بل يجعلا بانقلاب إحداهما ياء ، هذا بالقلب وذاك بالإعلال ، وهذه مسألة حسنة يتعايا [1] بها أهل التَّصريف [2] ، وعليها اعتراضات وأجوبة ذكرتُها في غير هذا الموضع [3] .

٢٤٤/ب

وقال ابن مجاهد تلميذ قُنبل [4] : « ابن كثير وحده « ضئاء » بهمزتين في كلّ القرآن : الهمزة الأولى قبل الألف ، والثّانية بعدها ، كذلك قرأت على قُنبلٍ ، وهو غلط ، وكان

---

(١) ينظر : الكشف : ٥١٣/١ ، وفتح الوصيد : ٩٧١/٣ .

(٢) إبراز المعاني : ٢١٩/٣ .

(٣) زيادة ليست في الأصل يقتضيها السّياق . وهي في نصّ أبي شامة في إبراز المعاني : ٢١٩/٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٥٤٩/٣ .

(١) في الأصل : يتعانا ، تصحيف ، والصّواب ما أثبتّه .

(٢) تنظر هذه المسألة في المنصف : ٥٢/٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ١١٧/٩ ، وشرح الشّافية للرّضيّ : ٢٥/١ .

(٣) ما وقفت عليه في الدّرّ المصون مسألة اختلاف النّحاة في كلمة « أشياء » وتطرّق في الشّرح لكلمة « ضئاء » . ينظر : الدّرّ المصون : ٤٣٤/٤ . ٤٤١ .

(٤) السّبعة : ٣٢٣ .

أصحاب اليزيدي وابنُ فُليح [١] ينكرون هذا ويقرءون « ضياء » مثلَ النَّاس » . قُلْتُ : ابن مجاهد كثير الجُرأة على شيخه ، كثيرًا ما يغلّطه ، يُقال : إنَّهُ قرأ عليه آخر عمره ، وقد اختلط ، والله أعلم . وبعد أن تتواتر قراءة كيف يُقال فيها مثل ذلك ، فلنأخذها بالقبول ، وقد وجد القلب في قوله : ﴿ أَعْرَضَ وَنَـأَى بِجَانِبِهِ ﴾ [٢] في السُّورتين [٣] ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، إلاَّ أَنَّ القلب هنا أدّى إلى ثقلٍ مثله مرفوضٌ في اللِّسان [١] .

❁ ❁ ❁

قوله : (نُفَصِّلُ) مبتدأ ، و (يَاء) خبره على حذف مضاف ؛ أي ذو ياء حقٌّ ، ويجوز أ، يكون (يَاء) مبتدأ ثانيًا ، وخبره مقدّر ؛ أي : فيه « ياء » حقٌّ ، والجملة خبر الأَوَّل ، و (عُلاً) فعل وفاعل صفة لـ (حَقٍّ) ، أو لـ (يَاء) ، فمحلّها خبر على الأَوَّل ، ورفعٌ على الثَّاني .

قوله : (سَاحِرٌ ظُبًى) مبتدأ وخبر ، أي ذو « ظُبًى » ، أو هو نفس « الظُّبى » مبالغة ، والظُّبَى : جمع ظُبةٍ [٢] ، وهي حدّ السَّيف ، أو السَّهم [١] ، أو السِّنان ، قال [٢] :

---

(١) هو : عبد الوهاب بن فليح الإمام أبو إسحاق المكيّ المقدسي ، إمام أهل مكَّة في القراءة في زمانه ، أخذ عن داود بن شبل ، وأخذ عنه إسحاق بن أحمد . توفيّ في حدود ٢٥٠ هـ .
انظر : طبقات القرّاء : ٢٠٤/١ ، وغاية النِّهاية : ٤٨١/١ .

(٢) الإسراء : ٨٣ ، وفُصِّلَت : ٥١ .

(٣) ذكر الأخفش أنَّ بعض العرب يقول : « اللَّهمّ اغفر لي خطئِئ » يهمزها جميعًا ، وهو قليل ، وهي لغة في قيس . معاني الأخفش : ٥٢٦/٢ .

(١) قال ابن آجروم : « لا يجوز أن تلتقي همزتان في كلمة واحدة عند العرب ، فأبدلت بحسب الحركة الَّتي قبلها ، ولا يجوز أن يحقّقها أحد » . فرائد المعاني : ٧٢٧/٣ .

(٢) في الأصل : ظبية ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

تَسيلُ عَلَى حدِّ الظُبَاتِ ❁ وَلَيسَ عَلَى غيرِ الظُباتِ

وكنى بذلك عن حجج هذه القراءة ، وأنَّهَا بمنزلة الظُبى في كونها قاطعة ؛ لأَنَّ أهل العُرف يقولون : « حجّةٌ قاطعةٌ » ، فحسُنت الكناية بذلك ؛ أي له حجج تحميه من الطَّعن ، كما تحمي الظُبى أهلها [٣] .

قوله : (وَحَيْثُ ضِيَاءٌ) حيث معمولةٌ لـ (وَافَقَ) ؛ أي وافق الهمز قُنبلا ، حيث « ضياء » موجود ، و (ضِيَاءٌ) يقرأ مرفوعًا بالابتداء ، وخبره مقدّر ؛ أي : موجود ، ويجوز أن يجعل فاعلاً بفعلٍ مقدّر ؛ أي وحيث أتى أو جاء « ضياء » ، ولأنَّ « حيث » يجوز إضافتها إلى الجملتين الاسميّة والفعليّة . فإن قيل : لِمَ لَمْ يُقرأ منصوبًا حكايةً لما في هذه السُّورة ، وإعرابه الرَّفع من الوجهين الَّذين ذكرتَهما ؟

قيل : لأنَّهُ ورد مجرورًا في سورة القصص ، وهو قوله : ﴿ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ ﴾ [١] ، فليس حكايته بالنَّصب أوْلى من حكايته بالجرّ ، وقد تقدَّم [٢] لك بحثُ مثلِ هذا في قوله : « ورضوانٌ اضمم غيرَ ثاني العقود » [٣] ، في سورة « آل عمران » . ومعنى : (وَافَقَ

---

(١) ينظر : تهذيب اللّغة : [ظبي] ١٤/٢٩٩ ، واللِّسان : [ظبا] ١٤/٢٧٤٤ .

(٢) من [الطَّويل] ، اختلف في نسبة هذه القصيدة الَّتي منها هذا البيت ، فنُسبت إلى السموأل بن عاديا اليهودي ، وهي في ديوانه : ٩١ ، والبيان والتَّبيين : ٤/٦٨ ، وأمالي القالي : ٢٥٧ .
ونسبت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في عيار الشِّعر : ١٠٧ ، ١٠٨ ، ولباب الآداب : ١٦٠ .

(٣) انظر : فتح الوصيد : ٣/٩٧٠ .

(١) القصص : ٧١ .

(٢) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١١٥/ب « من فرش سورة آل عمران » .

(٣) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٤٨) « من فرش سورة آل عمران » .

الْهَمْزُ قُنْبُلاَ) من قولهم : وافقني كذا ، أي : صادفته [١] من غير عَرْض ، فجعل الهمز هو الموافق ، ويلزم منه أن يكون « قُنبل » قد وافق الهمز أيضًا [٢] ؛ لأَنَّ المفاعلة تقتضي المشاركة ، ولا بُدّ من تقدير رابط ، وهو « وافق الهمز فيه » ؛ أي في « ضياء » أو تكون « أل » نابت عن الضّمير ؛ أي : وافق همزه ، وإلاَّ صار مُفَلَّتًا غير مرتبطٍ ، وقدّم ترجمة [٣] « يُفصِّل » على « ساحر » ، وعلى « ضياء » وهو بعدهما في التّلاوة .

١/٢٤٥

[٧٤٣] وَفِي قُضِيَ الْفَتْحَانِ مَعْ أَلِفٍ ۞ وَقُلْ أَجَلُ المَرْفُوعُ بِالنَّصْبِ /

أخبر عمَّن رمز له بالكاف من (كُمِّلَ) وهو ابن عامر أَنَّهُ قرأ : ﴿ لَقَضى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ ﴾ [١] بفتح القاف والضَّاد مع ألفٍ بعد الضّاد ، ونصب « أجلَهم » ، فتعيَّن لغيره القراءةُ بما لَفَظَ به في « قُضِيَ » [٢] ، ولا يمكن أن يؤخذ الضمّ والكسر من قوله : (الْفَتْحَانِ) ، وإن كان كلٌّ منهما ضدّ الفتح ؛ لأَنَّهُ لا يعلم هل ضدّ الفتحين كَسْرَانِ أو ضَمَّانِ ، أو ضمٌّ في الأَوَّل ، وكسر في الثَّاني ، أو بالعكس [٣] . ولذلك قال أبو شامة [٤] : « والقراءة الأخرى عُلِمَتْ بما لُفِظَ به ، لا من الضديّة ، ولو بيّن القراءة الأُخرى باللّفظ ، فقال : « قَضَى » موضع قوله : « وفي » ؛ لكان أولى ، وأكثر فائدة ؛ لما فيه من الإيضاح ورفع توهّم أن يريد زيادة ألفٍ على الياء فيصير : قَضَيَا » انتهى . قُلْتُ : ما ذكره من

---

(١) قال الأزهريّ : « تقول : وافقت فلانًا كذا وكذا ، أي : صادفته » . التّهذيب : [وفق] ٣٤٢/٩ .

(٢) أي : تابعه ، نحو : عرضت النّاقة على الحوض . شرح شعلة : ٢٥٧ .

(٣) لضرورة النَّظْم .

(١) يونس : ١١ .

(٢) السَّبعة : ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، والتَّيسير : ٣٠٧ ، والتَّجريد : ٣٧١ ، والنَّشر : ٢٨٢/٢ .

(٣) قال الإمام الجعبري : « وعُلمت ياء المسكوت من لفظه ، وكسر الضّاد من ضدّ الفتح ، وأمَّا ضمّ القاف فمن قوله في الزّمر : « وضَمَّ قَضَى » . شرح الجعبري : ١١٩٥/٣ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٢٠/٣ .

احتمال زيادة الألف بعد ياء « قضي » لا يمكن أن يتخيّله أحد فضلاً عن طالبٍ [١] .

وتحرّز بقوله : (هُنَا) من الَّتي في « الزُّمر » [٢] ، فإنَّ هذا الخلاف بعينه جارٍ هناك ، وإن كان الأكثر من القُرَّاء هناك على قراءة ابن عامر ، كما ستعرفه [٣] إن شاء الله تعالى . والألف ليست ضدًّا للياء بالاصطلاح ، فلذلك اعتمدنا في قراءة الباقين على ما لُفظ به ، وتعيَّن لغيره أيضًا رفع « أَجَلُهُمْ » .

◈ ◈ ◈

والوجه في قراءة ابن عامر [١] : بناءُ الفعل للفاعل ، وهو البارئ تعالى في قوله : ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ ﴾ [٢] ، وهو مناسب لما قبله ، فلزم من ذلك نصب « أَجَلَهُمْ » ؛ لأنَّهُ مفعول به .

ووجه قراءة الباقين حذف الفاعل للعلم به [٣] ، واختصار الكلام ، فلزم من ذلك رفع « أَجَلُهُمْ » ؛ لقيامه مقام فاعله .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَفِي قُضِيَ) خبر مقدّم ، و (الْفَتْحَانِ) مبتدأ مؤخّر .

قوله : (مَعْ أَلِفٍ) حال من الضّمير المستكنّ في الخبر ؛ أي مصاحبًا للألف ، و (هُنَا) منصوب بما تعلّق به الخبر ، واستقرّ هنا في (قُضِيَ) الفتحان مع ألفٍ .

---

(١) لا حاجة لتدخّل أبي شامة أصلاً ؛ لوضوح بيت الشَّاطبيّ .

(٢) الزّمر : ٤٢ .

(٣) ينظر : العقد النَّضيد (خ) : ٣/١٥٢/أ « فرش سورة الزّمر » .

(١) انظر : حجّة ابن خالويه : ١٧٩ ، والموضح : ٢/٦١٦ .

(٢) يونس : ١١ .

(٣) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٢٨ ، والموضح : ٢/٦١٦ .

قوله : (وَقُلْ أَجَلُ) أجل : مبتدأ ، و (المَرْفُوعُ) صفته ؛ أي المرفوع في قراءة غير ابن عامر ، و (كُمِّلَ) مبنيّ للمفعول ،والقائم مقام الفاعل ضمير يعود على (أَجَل) ، والجملة خبر المبتدأ ، و (بِالنَّصْبِ) متعلّق بما بعده ؛ أي : كُمِّلَ بالنَّصب .

[٧٤٤] وَقَصْرُ وَلاَ هَادٍ بِخُلْفٍ زَكَا ۞ قِيَامَةِ لاَ الأُولى وَبِالْحَالِ أُوِّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالهاء من (هَادٍ) وهو البزيّ أنَّهُ قرأ : ﴿ وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ [1] : ﴿ وَلَأَدْرَاكُمْ ﴾ بالقصر [1] ؛ أي بحذف الألف بعد اللام ، وكذا فعل في (لا) الأولى ، وهي قوله تعالى : ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [2] قرأها : ﴿ لَأُقْسِمُ ﴾ بالقصر كهذه ، وأمَّا الثّانية : وهي قوله : ﴿ وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ [3] فليس فيها خلاف ، وقوله : (بِخُلْفٍ) يرجع للبزيّ خاصّة ؛ لأنَّهُ رمز لقنبل بعد ذكر الخلاف ، فيكون عن البزيّ خلاف في السُّورتين ، وليس عن قنبل خلاف في قصر ذلك في الموضعين ، وتعيّن لغير ابن كثير إثبات الألف بلا خلاف ، وأشار بالخلاف إلى ما قال الدّانيّ [4] : « قرأ البزيّ : ﴿ وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ بألفٍ بعد اللام ، فكذلك : ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ لا يطول تمكينها على أصله فيما كان من كلمتين ، وأقرأني الفارسيّ عن النَّقَّاش عن أبي ربيعة [5] / عنه في الموضعين بغير ألفٍ مثلَ قنبلٍ سواءً » . وقال ابن مجاهد في غير كتاب السّبعة له ،

---

(١) يونس : ١٦ .

(١) السَّبعة : ٣٢٤ ، والمبسوط : ١٩٩ ، والتَّيسير : ٣٠٨ ، والنَّشر : ٢٨٢/٢ .

(٢) القيامة : ١ .

(٣) القيامة : ٢ .

(٤) المفردات السّبع : ١٩٢ .

(٥) هو : محمَّد بن إسحاق بن وهب بن أعين ، الإمام أبو ربيعة الرّبعي المكيّ المقرئ ، مؤذّن المسجد الحرام . قرأ على البزيّ ، وعرض على قُنبل أيضًا قديمًا . توفّي في رمضان سنة أربع وتسعين ومئتين . ينظر : طبقات القرّاء : ٢٤٩/١ ، وغاية النِّهاية : ٩٩/٢ .

ويوجد أيضًا في بعض نسخه ، قال [١] : « قرأت على قُنبل : ﴿ وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ فقال : ﴿ وَلَأَدْرَاكُمْ ﴾ جعلها لامًا دخلت على « أَدْرَاكُمْ » فراجعتُه غير مرّة ، فلم يرجع » .

* * *

والوجه في قراءة العامَّة [٢] : أَنَّهُ جعله كالفعل قبله داخلاً في جواب (لو) ، أي لو شاء الله ما تلوت عليكم القرآن ، ولا أعلمكم الله به على لساني .

والوجه في قراءة القصر : أَنَّهُ جعلها اللامَ الواقعةَ جوابًا لـ (لو) [١] في قولك : لو شئتُ لأعلمتك ، فيكون قد أُجيبت (لو) بجوابين : أحدهما : منفيّ ، والآخر : مثبت ، والمعنى : لو شاء الله ما تلوته عليكم ولأدراكم به على لسانِ عربيٍّ ، ولكنّه يَفْضُلُ عليَّ فاختصَّني بذلك [٢] .

وأمَّا الأولى من القيامة : فَمَنْ قرأ (لا) : جَعَلَها نافيةً ، وللنَّاس فيها كلام كثير ذكرته في (إعراب القرآن) [٣] ، ملخَّصه : أنَّها نفيٌ لكلام متقدّم رُدّ به على الكفَرة ، ثُمَّ استؤنفت جملة « أقسم بها » ، كأنَّهُ قيل : ليس الأمر كما تتوهّمون . أقسم . وقيل : بل

(١) لم أقف على هذا النّصّ في السَّبعة ، وقد أورده أبو شامة في إبراز المعاني : ٢٢١/٣ .

(٢) ينظر : علل القراءات : ٢٦٨/١ ، والكشف : ٥١٤/١ .

(١) إذا كان جواب (لو) الشَّرطيّة مثبتًا فالأكثر اقترانه باللام ، نحو : لو قام زيدٌ لقام عمرو ، ويجوز حذفها فتقول : لو قام زيدٌ قام عمرو .

وإن كان منفيًّا بـ (لم) لم تصحبها اللام ، وإن نُفي بـ (ما) فالأكثر تجرّده من اللام نحو : لو قام زيدٌ ما قام عمرو . ويجوز اقترانه بها ، نحو : لو قام زيدٌ لما قام عمرو . شرح ابن عقيل : ٥١/٤ .

(٢) الكشَّاف : ١٨٤/٢ .

(٣) الدّرّ المصون : ٥٦١/١٠ .

هي مزيدةٌ ، كهي في : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ ﴾ [1] و ﴿ أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾ [2] واعترِضَ بأنَّها لا تزاد أوَّلاً [3] ، وأُجيب بأنَّ القرآن كالسُّورة الواحدة ، فكأنَّها حشوٌ ، لا أَوَّلُ .

وقيل : بل هي للنَّفي ، أي : لنفي القسم ، على معنى : أَنَّ المذكور [4] قَدْرُهُ فوق ذلك .

وأَمَّا من قرأ : ﴿ لأُقْسِمُ ﴾ بغير ألف ، فتأوّلَها النَّاظمُ على أنَّها لام ابتداء دخلت على مبتدأ محذوف [1] ، و « أُقْسِمُ » خبره ، والجملة جواب لقسم مقدّر ؛ أي واللَّه لأنا أقسمُ ، و « أقسم » حال ، فهذا معنى قوله : (وَبِالْحَالِ) وإلى هذا التَّقدير نحا الشَّارحان أبو شامة والفاسي [2] . قُلْتُ : وإذا قَدَّر (أَنْ) ثُمَّ مبتدأً محذوفًا : فلا حاجة إلى الاعتذار عن « أقسم » بكونه حالاً ، بل يجوز أن يكون مستقبلاً على هذا التَّقدير ، فإن قيل : إنَّما جعلناه حالاً ؛ لعدم نون التَّوكيد ، ولو كان مستقبلاً ؛ للزمته النُّون ؛ لأنَّهُ مثبت مستقبلٌ غير مقترن بحرف تنفيس ، ولا مفصولٍ بينه وبين اللام . قيل : هذا غلط ؛ لأنَّكم لم تجعلوه جوابًا بنفسه إنَّما جعلتموه خبر المبتدأ ، وتلك الجملة جواب القسم ، تقديره : واللَّهِ لأنا أقسم ، وأنت لو قلت كذا لجاز أن يقع الفعل حالاً ومستقبلاً [3] ، فتقول : واللَّه لأنا أقوم

---

(١) الحديد : ٢٩ .
(٢) الأنبياء : ٩٥ .
(٣) وقيل : ليست زائدة ، والمعنى : لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين . التبيان : ٧٤١ .
(٤) في الأصل تحريف : المذكورة ، ولعلّه سهو من النّاسخ ، والصَّواب ما أثبته .
(١) ينظر : الكشَّاف : ٤/١٦٣ .
(٢) ينظر : إبراز المعاني : ٣/٢٢١ ، واللآلئ الفريدة : ٢/٥١٣ .
(٣) وقد قيل : إنَّهُ للاستقبال ، ولكن حُذفت النُّون ، كما أجازوا حذف اللام من القسم وإثبات النُّون ، وقد أجاز سيبويه حذف الَّتي تصحب اللام في القسم .

الآن ، ولأنا أقوم غدًا ، فالأولى بكلام المصنِّف أن يجعل « لأقسم » نفسُه جوابًا لقسمٍ مقدّر ، واحتجنا إلى جعله حالاً لعدم نون التَّوكيد ، إذ لو كان مستقبلاً لأُكِّد ؛ لاستيفائه شروطَ التَّأكيد ، فإن قيل : هذا يؤدّي إلى وقوع فعل الحال جوابَ القسم ، وقد نصَّ البصريون على منعه [١] ، فيفسد أن يكون جوابًا بنفسه ، قيل : ليس النَّاس مقتدين بمذهب البصريين ، بل يجوز أن يكون قلّد الكوفيين في ذلك [١] ، على أنَّ الكوفيين أيضًا لا يوجبون توكيد المستقبل ، بل يعاقبون بين اللام والنُّون ، وأنشدوا [٢] :

وَقَتِيلُ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ ..... ۞ ....

بالنُّون من غير / لام ، وفي عكسه [٣] :

٢٤٦/أ

ينظر : المشكل : ٣١٤/٢ ، والبيان : ٣٩٩ ، والتّبيان : ٧٦٤ .

(١) قال الرَّضيّ : « فإن كان حالاً ، فالجمهور جوّزوا وقوعه جوابًا للقسم خلافًا للمبرّد ؛ وذلك لأنَّهُ متحقّق الوجود » . شرح الكافية للرَّضيّ : ٣١٢/٤ .

وقد نصَّ الأشموني على منع البصريين له بقوله : « منع البصرّيون نحو (والله ليفعل زيد الآن) استغناء عنه بالجملة الاسميَّة المصدّرة بالمؤكّد كقولك : والله إن زيدًا ليفعل الآن ، وأجازه الكوفيّون ، ويشهد لهم ما تقدّم من قراءة ابن كثير ﴿ لأقْسِمُ ﴾ . شرح الأشموني : ٤٩٧/٢ .

(١) قال الدّماميني : « والَّذي يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسميّة » . حاشية الصبّان : ٢١٦/٣ .

(٢) البيت من [الكامل] ، وهو لعامر بن الطُّفيل في ديوانه : ٥٦ ، والمفضّليّات : ٣٦٤ ، والأصمعيّات : ٢١٦ ، وشرح شواهد المغني : ٩٣٥/٢ .

وبلا نسبة في إيضاح الشِّعر للفارسيّ : ٦٥ ، وأمالي ابن الشّجري : ١٤١/٢ ، وعجزه :

.... ۞ فَإِنَّه فَرْغٌ وإنْ أَخَاهُمُ لم يُقْصَدِ

وروي في إيضاح الشِّعر وغيره : لم يُثْأَر . وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٦٠/٣ ، ٢٢٣/١٠ ، ٥٦٤ .

(٣) من [الطَّويل] للكميت بن معروف ، في معاني الفَرَّاء : ١٣١/٢ ، والخزانة : ٢٢٠/٤ ، ٥٤٥ . وبلا

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ ۞ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيتِي وَاسِعُ

باللام من غير نون ، فعلى هذا يجوز أن يكون « أقسم » جوابًا بنفسه ، وهو مستقبل ، واكتفى فيه باللام على مذهبهم ، وقد صرَّح أبو عبد اللّه بذلك ، فقال [١] : « وأجاز قوم أن يكون مستقبلاً ، وجاز حذف التَّنوين باللام ، وقد أجاز سيبويه [٢] حذف النُّون الَّتي تصحب القسم ، وهو قليل ، وقيل [١] : لم تأتِ النُّون في الآية ؛ لأَنَّ خبر اللَّه صادقٌ ، فجاز أن يأتي بغير نون مؤكّدة . واستبعد قوم [٢] الاستقبال فيه ومنعوه » . وهذه مباحث لخّصتها لك هنا من تطويلاتٍ في غير هذا التَّصنيف [٣] .

۞ ۞ ۞

قوله : (وَقَصْرُ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لمفعوله وهو (وَلاَ) ، (هَادٍ) خبره على حذف مضاف ؛ أي : قصر (هَادٍ) ، أو اقرأه (هَادٍ) ، و (بِخُلْفٍ) حال من المبتدأ ، أي ملتبسًا بخُلف ، والأحسن أن يكون حالاً من (ولا) وجاز مجيئها من المضاف إليه [٤] ؛ لأنَّهُ مفعول المصدر ، وقال أبو عبد اللّه [١] : « هو خبر مبتدأ مضمر ، أي وذلك

نسبة في شرح الكافية الشَّافية : ٢/٨٣٧ ، وشرح الكافية للرّضيّ : ٤/٣١٢ .

والشَّاهد فيه [ليعلم] حيث دخلت عليه لام القسم دون النُّون .

(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٥١٤ .

(٢) الكتاب : ٣/١٠٥ .

(١) قاله أبو البقاء في الإملاء : ٢/٢٧٤ ، والتّبيان : ٢/٧٦٤ .

(٢) قال السّخاويّ : « قال الشّيخ : لا يصحّ فيه معنى الاستقبال » . فتح الوصيد : ٣/٩٧٢ .

(٣) تُنظر هذه المسألة في : الدّرّ المصون : ١٠/٥٦٣ . ٥٦٥ ، وينظر : شرح الجُمل لابن عصفور : ١/٥٢٦ ، والبسيط : ٢/٩١٧ ، والارتشاف : ٤/١٧٧٨ ، والجنى الدّاني : ١٢٦ ، والمساعد : ٢/٣١٦ ، وحاشية الصبّان : ٣/٢١٥ .

(٤) جاز مجيئها من المضاف إليه ؛ لأَنَّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه ، وقد مرَّ شروط مجيء الحال من المضاف

بخلف » . وجعل الجملة معترضة بين (هَادٍ) ، وبين (زَكَا) ؛ لأنَّهُ جعل (زَكَا) جملة في موضع النّعت لها ، و (زَكَا) يجوز أن يكون صفة لـ (هَادٍ) كما ذكر ، وأن يكون صفة لـ « خُلف » ، أثني على ذلك الخُلفِ ؛ لشهرته وصحّة قراءته معنًى ورواية .

قوله : (وَفِي الْقِيَامَةِ لاَ الأُولَى) ، لا : مفعول بفعلٍ مقدّر يدلّ عليه ما تقدّم ؛ أي : واقصر « لا » الأولى في القيامة ، لهادٍ بخُلف ، و لـ (زكا) بلا خلاف .

وفي **قوله :** (وَفِي الْقِيَامَةِ لاَ الأُولَى) احترازان :

أحدهما : الأولى ، وقد تقدّم أَنَّهُ تحرّز من الثّانية .

والثّاني : قوله : (فِي الْقِيَامَةِ) وتحرّز به من الواقعة في الواقعة ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ﴾ [(١)] وكذا ما في الحاقّة [(٢)] ، والمعارج [(٣)] ، والتّكوير [(٤)] ، والانشقاق [(٥)] ، وقد يقال : لا حاجة إلى ذلك ؛ لأنَّهُ قال : « لا » من غير اقترانٍ بفاء ، وما ذكرتُه مقرونٌ بفاء ، والخَطْبُ فيه سهلٌ .

قوله : (وَبِالْحَالِ أُوَّلاَ) أي أوّل الكلام الّذي صَحِبَتْه « لا » ، أو أُضمِرَ الفعلُ المقترنُ به أضمره لفهم المعنى ، والألف للإطلاق .

إليه في هامش (٤) ص : ٣٥٠ .
(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٥١٥ .

(١) الواقعة : ٧٥ .
(٢) الحاقّة : ٣٨ .
(٣) المعارج : ٤٠ .
(٤) التّكوير : ١٥ .
(٥) الانشقاق : ١٦ .

[٧٤٥] وَخَاطَبَ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُنَا شَذًا ۞ وَفِي الرُّومِ وَالْحَرْفَيْنِ فِي النَّحْلِ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَذًا) ، وهما الأخوان أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [١] بالخطاب ، وكذا في الرُّوم ، وهو قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [١] ، وكذا الحرفان الأوّلان في النَّحل ، وهما قوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [٢] ، ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [٣] فتعيَّن للباقين القراءة بالغيب في الجميع [٤] .

* * *

والوجه في الخطاب [٥] : مراعاة ما تقدَّم من الخطاب ، ألا ترى أَنَّ قبله هنا ﴿ أَتُنَبِّئُونَ ﴾ ، وفي الرُّوم : ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ ﴾ ، وفي النَّحل : ﴿ فَلا / تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ، فأتى بالخطاب في ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ لمشاكلة ما تقدّمه من الخطاب .

٢٤٦/ب

ووجه الغيبة [٦] : أَنَّهُ استأنف تبرئة ذاته المقدّسة بعد أن انقضى خطابهم ، والثّاني من النَّحل موافق لما قبله من الغيبة .

---

(١) يونس : ١٨ .
(١) الرُّوم : ٤٠ .
(٢) النَّحل : ١ .
(٣) النَّحل : ٣ .
(٤) السَّبعة : ٣٢٤ ، والتَّذكرة : ٤٤٨/٢ ، والتَّيسير : ٣٠٨ ، والتَّجريد : ٣٧٢ .
(٥) ينظر : الكشف : ٥١٥/١ .
(٦) ينظر : حجّة الفارسي : ٣٥٨ .

* * *

قوله : (وَخَاطَبَ عَمَّا يُشْرِكُونَ) عمَّا تشركون : فاعل (خَاطَبَ) نسب الخطاب إليه ، لما كان فيه ، وسبق مثله غير مرّة ، و (هُنَا) ظرف لِـ (خَاطَبَ) ، و (شَذًا) حال من الفاعل أو من الخطاب المدلول عليه بفعله ، أي : ذا شذا ، وتقدَّم [1] معناه غير مرَّة .

قوله : (وَفِي الرُّومِ) عطف على (هُنَا) من حيث المعنى ؛ أي خاطب في هذا المكان ، وفي الرُّوم ، و (الْحَرْفَيْنِ) عطف على الرُّوم ، و (فِي النَّحْلِ) حال من الحرفين ؛ أي كائنين فيها (أَوَّلاَ) حال ثانية ، فالألف للإطلاق ؛ لأنَّهُ صفة على « أفعل » ، ويجوز أن يكون ظرفًا كما سيأتي شرحه ، فألفه بدل من تنوين . وقال أبو شامة [2] : « وشذًا : حال منه ، أي من « عمَّا يشركون » قال : « ولو قدّمه على « هنا » ؛ لكان أولى ؛ ليتّصل المعطوف ، وهو قوله : « وفي الرّوم » وما بعده بالمعطوف عليه ، وهو « هنا » ، ولئلاّ يُتَوَهَّمَ أَنَّ الَّذي في الرُّوم والنَّحل خطابه لغير حمزة والكسائي ، ولا سيّما وقد قال في آخر البيت : « أَوَّلا » فَيُتوهّم أَنَّهُ رمزٌ لنافع ، وإنَّما هو ظرف للحرفين ؛ أي الواقعين أَوَّل سورة النَّحل ، ولم يحترز بذلك من شيء بعدهما ، وإنَّما هو زيادة بيان ، وهذا ممّا يقوّي ذلك الوهم ، ولو كان احترازًا عن أمره الخطاب في الجميع للمشركين ، والغيب إخبارٌ عنهم » انتهى . يعني لو قدّمه على « هنا » لاتَّزن له البيت مع وجود ما ذكر من اتّصال المتعاطفات ، وعدمِ الإبهام المذكور ، وإن كان مستبعَدًا .

[٧٤٦] يُسَيِّرُكُمْ قُلْ فِيهِ يَنْشُرُكُمْ كَفَى ۞ مَتَاعَ سِوَى حَفْصٍ بِرَفْعٍ تَحَمَّلاَ

أمر أن يقال : (يَنْشُرُكُمْ) موضع (يُسَيِّرُكُمْ) من قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي

---

(١) ينظر : ص ٢٣٤ ، ٢٦٧ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/٢٢١ .

يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [١] لمن رمز له بالكاف من (كَفَى) ، وهو ابن عامر ، فتعيَّن لغيره اللّفظ الآخر على ما لُفظ به من القراءتين [١] .

ثُمَّ أخبر عن غير حفصٍ أَنَّهُ رفع ﴿ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٢] ، فتعيَّن لحفصٍ نصبه [٣] .

◈ ◈ ◈

والوجه في قراءة ابن عامر [٤] : أنّها من النَّشر بمعنى : البثّ والتَّفريق كقوله : ﴿ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ ﴾ [٥]﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ [٦] والوجه في قراءة غيره من « السَّير » [٧] ، وكلٌّ من القُرَّاء قَدْ وافق مصحفه [٨] .

والتَّضعيف في قراءة العامّة : الظَّاهر أَنَّهُ للتّعدية ، وزعم الفارسي [٩] أَنَّهُ للتّكثير ؛ لأَنَّ العرب استعملت « سار » متعدّيًا ، وأنشد [١٠] :

---

(١) يونس : ٢٢ .

(١) السَّبعة : ٣٢٥ ، والغاية : ٨٥ ، والتَّيسير : ٣٠٨ ، والإقناع : ٣٢٩ .

(٢) يونس : ٢٣ .

(٣) السَّبعة : ٣٢٥ ، والتَّذكرة : ٤٤٩/٢ ، والتَّيسير : ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، والتَّجريد : ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٤) ينظر : حجّة الفارسي : ٣٥٩/٢ ، والكشف : ٥١٦/١ .

(٥) الجمعة : ١٠ .

(٦) الرُّوم : ٢٠ .

(٧) ومعنى يسيّركم : يهيئ لكم أسباب السَّعي طلبًا للمعاش .

(٨) ينظر : المصاحف : ٤٦ ، والمقنع : ١٢٣ . ١٢٤ .

(٩) ذكر الفارسي أن « سيّر » متعدٍّ ، ولم ينص على أَنَّهُ للتّكثير . حجّة الفارسي : ٣٥٩/٢ .

(١٠) من [الطَّويل] وهو لخالد بن زهير في ديوان الهُذليّين : ١٥٧/١ ، والخصائص : ٢١٢/٢ ، والخزانة : ٣٢١/٢ .

فلا تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أَنتَ ۞ فأوّل راضٍ سنَّةً مَن يَسِيْرُهَا

وقد تكلَّم ابن عطيّة في البيت بما تُعرِّضَ عليه فيه [(١)] ، وتحقيق ذلك في (الدّرّ المصون) [(٢)] . وأمَّا رفع « مَتَاعُ » فمن ثلاثة أوجه [(٣)] :

أظهرها : أنَّهُ خبر « بغيكم . وعلى أنفسكم » متعلِّقٌ بالبغي ، إنَّما بغيكم على بعضكم / ومَنْ هو جنسكم ؛ لقوله : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [(٤)] .

١/٢٤٧أ

الثَّاني : على أنفسكم بغيكم ، ومتاع : خبر ثانٍ ، أي وباله عليكم لا يتعدّاكم ؛ لقوله : ﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [(٥)] .

الثَّالث : أنَّهُ خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو متاعٌ .

وأمَّا نصبه ، فمن خمسة أوجه [(٦)] :

ولخالد بن عتبة الهُذليّ في : لسان العرب : (سنن) ٧١٦/٤ ، ولزهير في الأشباه والنَّظائر : ٣٩٩/٢ ، وليس في ديوانه . وبلا نسبة في مغني اللّبيب : ٦٨٦/٥ . وهو من شواهد الدّرّ المصون : ١٦٩/٦ .

(١) وعلى هذا البيت اعتراض حتَّى لا يكون شاهدًا في هذا ، وهو أن يجعل الضَّمير كما تقول : « سرت الطّريق » . المحرَّر الوجيز : ٩٠٣ .
وردَّه أبو حيَّان بأنَّ ذلك لا يجوز عند الجمهور ؛ لأَنَّ « الطّريق » عندهم ظرف مختصّ كالدّار ، فلا يصل إليها الفعل إلاَّ بواسطة . البحر : ٣٢/٦ .

(٢) الدّرّ المصون : ١٦٩/٦ .

(٣) ينظر : البيان : ٣٤٧ ، والتّبيان : ٤٣٦ ، والبحر : ٣٥ ، ٣٦ .

(٤) النِّساء : ٢٩ .

(٥) فصِّلت : ٤٦ ، والجاثية : ١٥ .

(٦) البحر : ٣٥ ، والدّرّ المصون : ١٧٤/٦ .

أحدها : نصبه على الظَّرف نحو : مَقْدِمَ الحاجّ .

الثَّاني : أَنَّهُ مصدر واقع موقع الحال ؛ أي متمتّعين ، والعامل في هذا الظَّرف أو الحال : الاستقرار الَّذي في الخبر ، ويمتنع أن ينتصب « بالبغي » ؛ لئلاَّ يلزم الفصل بأجنبيّ ، وهو الخبر .

الثَّالث : أَنَّهُ منصوب على المصدريّة بفعلٍ مضمر ، أي : يتمتّعون متاع الحياة ،

الرَّابع : أَنَّهُ مفعول به ناصبه مضمر تقديره : يبغون متاعَ ، قاله الفارسيّ [1] ، ولا جائزٌ أن ينصبه « بغيُكم » لما تقدّم من لزوم الفصل بأجنبيّ .

الخامس : أَنَّهُ مفعول من أجله ، وناصبه الاستقرار المقدّر ، أو فعل مضمر ، أو بغيكم ، على أن يجعل (على أنفسكم) متعلّقًا به لا خبرًا عنه ، بل خبره مقدّر ، أي : إنَّما بغيكم على أنفسكم لأجل المتاع مذموم أو منهيٌّ عنه ، وكذا يجعله عاملاً فيه حالاً أو ظرفًا على هذا التَّقدير . وفي « ننشركم ، ومتاع » قراءات أُخرُ عَسِرةُ التَّخريج ذكرتُها في غير هذا [2] .

❁ ❁ ❁

قوله : (يُسَيِّرُكُمْ) : مبتدأ ، و (قُلْ) مع ما في حيّزه : خبره ، أي اقرأه : « ينشركم » ، فـ (فِيهِ) يتعلّق بـ (قُلْ) ؛ لأنَّهُ ضُمِّن معنى [كفى] [3] ، و (كَفَى) جملة مستأنفة للثناء على رواية ، أي كفى هذا اللّفظُ قارئَه .

قوله : (مَتَاعَ) مبتدأ ، و (سِوَى حَفْصٍ) مبتدأ ثانٍ ، و (تَحَمَّل) خبره ،

---

(١) الحجّة : ٣٦٠/٢ ، ٣٦١ .

(٢) الدّرّ المصون : ١٦٨/٦ ، ١٧٥ .

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق ليست من الأصل .

و (بِرَفْعٍ) متعلّق بِـ (تَحَمَّلَ) ، والجملة خبر الأَوّل ، أي غير حفص تحمَّله برفعٍ ، والأَوْلى أن يكون « تَحَمَّلَ » هو العامل في « متاع » على أَنَّهُ مفعوله ، ورُفِعَ على الحكاية القرآنيّة ، وضمير « تَحَمَّلَ » يعود على القارئ لفهم المعنى ، و (سِوَى حَفْصِ) استثناء مقدَّم ؛ أي تحمَّلَ القارئ ؛ أي جنس القارئ لا واحد بعينه هذا اللّفظ برفعٍ ، إلاَّ حفصًا فيرفع إمَّا متعلّق بتحمَّلَ ، وإمَّا حال من « متاع » أي ملتبسًا برفعٍ ، وهذا أولى من حيث إنَّ « سوى » الصحيحُ فيها أنَّها لا تتصرّف ، بل تلزم الظَّرفيّة [1] ، ويجوز أن يكون (مَتَاع) مبتدأ ، و (تَحَمَّلَ) خبره ، والعائد محذوف ؛ أي تحمَّله ، و (سِوَى حَفْصِ) استثناء مقدَّم [2] ، إلاَّ أن حذف مثل هذا العائد ضعيف عند البصريين [3] ، أو ممتنع إلاَّ في ضرورة .

[٧٤٧] وَإِسْكَانُ قِطْعًا دُونَ رَيْبٍ ۝ وفِي بَاءِ تَبْلُو التَّاءُ شَاعَ تَنَزُّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالدَّال والرَّاء من دون ريبٍ ، وهما ابن كثير والكسائي أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ ﴾ [4] بإسكان الطاء ، فتعيَّن لغيرهما الفتح [5] . وأنَّ الأخوين المرموز لهما بالشِّين من « شاع » قرآ : ﴿ هُنَالِكَ تَتْلُوا ﴾ [1] بتاءين من

---

(١) وهذا هو مذهب البصريين ، والكوفيون يذهبون إلى أنَّ (سوى) تكون اسمًا ، وتكون ظرفًا ، وهذا إحدى مسائل الخلاف . ينظر : الإنصاف : ٢٥٢ ، والتَّبيين : ٤١٩ .

(٢) شعلة جعل (سوى حفص) مبتدأ ثانٍ ، و (تحمّل) خبره ، والجملة خبر (متاع) . (شرح شعلة : ٢٥٩) .

(٣) ذكر أبو البقاء الكفوي أنَّ حذف العائد من الخبر الواقع جملة قليل نادرٌ حتَّى إنَّ بعض البصريين لا يجوّزونه إلاَّ في ضرورة الشِّعر ، بخلاف حذفه من الصّلات . (الكليات : ١٦٢٣) ، وللاستزادة ينظر : شرح التَّسهيل ٣١٠/١ ، وشرح الكافية : ٢٤٠/١ ، والارتشاف : ١١١٩/٣ .

(٤) يونس : ٢٧ .

(٥) السَّبعة : ٥٢٣ ، والمبسوط : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، والتَّيسير : ٣٠٩ ، والإقناع : ٣٢٩ .

فوق ، من التِّلاوة ، فالتاء الثّانية بدل « الباء » في قراءة غيرهما ، وقد لُفظ بها [1] .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءة الإسكان / : أنَّها أُريد بـ (القِطْعِ) فيها : الطَّائفة من الليل [2] ، وأنشد أبو الحسن [3] :

افْتَحِي البَابَ فَانْظُرِي في ❁ كَمْ عَلَيْنَا من قطْع لَيلٍ بَهِيمٍ

وقال الأخفش في قوله : « بِقِطْعٍ من الليلِ ؛ أي : بسواده » [5] . وأهل اللّغة يقولون [6] : القِطْعُ ظُلمة آخر الليل .

وأمَّا قراءة الباقين ، فجمع قطيعة [7] نحو : دِمَنٌ في دِمنة [8] ، وكِسَرٌ في كِسْرة . وعلى

---

(١) يونس : ٣٠ .

(١) السَّبعة : ٣٢٥ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣١ ، والتَّيسير : ٣٠٩ ، والتَّلخيص : ٢٨٣ .

(٢) ينظر : الكشف : ٥١٧/١ ، والموضح : ٦٢٢/٢ .

(٣) لم أقف عليه في معانيه .

(٤) من [الخفيف] لعبد الرَّحمن بن الحكم بن العاص ، كما في الأغاني : ٢٥٩/١٣ .
وبلا نسبة في العين : ١٣٩/١ ، والصحاح : [قطع] ١٢٦٧/٣ ، وإعراب القراءات : ٢٦٧/١ ، واللآلئ الفريدة : ٥١٨/٢ .
وقد استشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون : ١٨٧/٦ .

(٥) لم أقف عليه في معانيه ، وقد ذكره صاحب الصِّحاح في مادّة [قطع] .

(٦) ينظر : الصحاح : [قطع] ١٢٦٧/٣ ، واللِّسان : [قطع] ٢٨٢/٨ .

(٧) ينظر : الكشف : ٥١٧/١ ، وشرح الهداية : ٥٢٧ .

(٨) الدّمنة : آثار النَّاس وما سوَّدوا ، وقيل : ما اندمن من الحقد في الصّدر . ينظر : القاموس : [دمن]

القراءتين يختلف إعراب « مظلمًا » ، فعلى الأولى : يجوز أن يكون نعتًا لِ « قِطْعًا » ، وأن يكون حالاً منه لتخصيصه ، وأن يكون حالاً من « الليل » ، وأن يكون حالاً من الضَّمير المستكِنّ في « من الليل » ؛ لوقوعه صفة ، ويجوز أن يكون « القِطْعُ » جمَع : قطعة ؛ أي اسم جنس لها ، وعلى هذا فيقال : كيف قيل « مظلمًا » ؟ .

فالجواب : أنَّهُ اسم جنس ، فيوصف بالتّذكير ، كقوله : ﴿ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ [١] ، ولو وصف بالتأنيث لجاز ، كقوله : ﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [٢] ، وللزَّمخشريّ [٣] هنا كلام ، وعليه اعتراض [٤] ، وعنه جواب حرَّرته في غير هذا الموضوع [٥] .

وأَمَّا على القراءة الثّانية ، فمنع مكّيّ [٦] وغيرُه أن يكون نعتًا لـ « قِطَعًا » أو حالاً منها ، أو من الضَّمير في « من الليل » ، بل أوجبوا أن يكون حالاً من « الليل » ؛ لأَنَّ « الليل » قد يكون غير مظلم ، والمنع ظاهر من حيث إنَّ « قِطَعًا » جمع تكسير ، و « مظلمًا » مفرد ، فلا يوصف الجمع بمفرد ، ولا تقع الحال إلاَّ مطابقة لصاحبها ، وقد أجاز بعضهم [٧] هذا بتأويل أَنَّهُ في معنى الكثير . وهذا تعسّف .

. ١٥٤٤

(١) القمر : ٢٠ .

(٢) الحاقّة : ٧ .

(٣) الكشّاف : ١٨٨ .

(٤) من أبي حيّان .

(٥) الدّرّ المصون : ١٨٧/٦ .

(٦) الكشف : ٥١٧/١ ، والمشكل : ٣٨٠/١ .

(٧) ينظر : التبيان : ٤٣٧/٢ ، والبحر : ٤٨/٦ .

وأَمَّا قراءة : « تتلوا » بتاءين [١] ، فيجوز أن تكون من التِّلاوة المعروفة ؛ أي تقرأ ما عَمِلَتْ ، ويوافقه : ﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ ﴾ [٢] ، ﴿ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إلا أَحْصَاهَا ﴾ [٣] ، وأن يكون من « التُّلُوّ » وهو الاتِّباع ، أي تتبع ، كقوله [٤] :

إنَّ المُريبَ يَتْبَعُ المُريبا
كما رَأيتُ الذِّيْبَ يتلو الذِّيْبَا

والمعنى : يتبع عملها ؛ لأنَّهُ يهديها إمَّا إلى الجنَّة وإمَّا إلى النَّار .

وأمَّا قراءة الباقين [٥] ، فمن البلاء ، وهو الاختبار ، أي تعرف عملها أخير أم شرٌّ ، وعادة النَّاظم أن يقيّد الحرف المشتبِه لغيره كقوله [٦] :

..... شَاعَ بِالثَّا مُثَلَّثَا ۞ وَغَيْرُهُمَا بِالبَاءِ نُقْطَةٌ أَسْفَلاَ

وقوله [٧] :

---

(١) ينظر : شرح الهداية : ٥٢٧ ، وفتح الوصيد : ٩٧٥/٣ .
(٢) الإسراء : ١٤ .
(٣) الكهف : ٤٩ .
(٤) من [الرَّجز] لم أهتد إلى قائله ، وهو في تفسير القرطبيّ : ٣٣٤/٨ ، وتفسير الثّعالبي : ١٧٧/٢ ، والبحر : ٥١/٦ .
وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١٩٣/٦ .
والمريب : المتّهم ، ويتلو : يتبع .
واستشهد به على أَنَّ « يتلو » بمعنى : يتبع .
(٥) ينظر : حجّة الفارسي : ٣٦٢/٢ ، وحجّة أبي زرعة : ٣٣١ .
(٦) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٠٨) « من فرش سورة البقرة » .
(٧) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٩٧٤) « من فرش سورة الرّوم إلى سورة سبأ » .

.... ۞ وكثيرًا نقطةٌ تَحْتُ نُقّلاَ

وهُنا لم يفعل ذلك ، وهو مشكل ؛ لجواز أن يصحّفها واحد ، وفي تاء « تبلوا » الباء شاع ، فتنقلب [1] قراءة الأخوين للجماعة ، وبالعكس . قال أبو شامة [2] : « فلو أنَّهُ قال في البيت الأَوَّل :

.... ۞ متاعُ سوى حفصٍ وقِطْعًا
بالاسكان تتلو كلُّ نفسٍ ۞ ـتِلاوةِ والبَاقونَ تبلو من البِلا

لاتَّضح المراد ، ويكون الإطلاق في « متاع » دالاًّ على رفعه ؛ فلا يحتاج إلى قيد على ما عرف ، اصطلاحه » انتهى . قلت : ونصف البيت الَّذي أبدله لا مدخل له في اصطلاح ما ذكرته من الاعتراض ، وأَمَّا البيت الَّذي بعده ، فلم يقيّدْه أيضًا بنَقْطٍ ، وإنَّما أتى به بلفظٍ ، كما أتى أبو القاسم به ، إلاَّ أَنَّ التوهّم التَّصحيفيّ يتطرّق إلى بيت / الشّاطبيّ دون بيت أبي شامة ؛ لأجل قوله : من التّلاوة ، ومن البلا .

٢٤٨/أ

۞ ۞ ۞

قوله : (وَإِسْكَانُ) مبتدأ ، و (قِطْعًا) خُفض بالإضافة لكنّه حُكي ، و (دُونَ رَيْبٍ) يجوز أن يكون خبرًا لإسكان ، و (وُرُودُهُ) فاعل به ؛ أي : استقرّ وروده دون ريب . وأن يكون خبرًا مقدَّمًا ، و (وُرُودُهُ) مبتدأ ، والجملة خبر الأَوَّل ، والأوَّل أحسن في الصِّناعة ؛ لأَنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفردًا ، والظَّرف من قبيل المفردات [4] .

---

(١) في الأصل تصحيف : فتنقلت ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٢) إبراز المعاني : ٢٢٣/٣ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل ، وأثبتّه من نَصِّ أبي شامة في إبراز المعاني : ٢٢٣/٣ .

(٤) في جعل الظّروف والمجرورات من حيّز المفردات خلاف ، فمنهم من ذهب إلى أنَّها من حيّز الجمل ، واستدلّ على ذلك بوصل الموصولات بهما ، نحو : جاءني الَّذي عندك ، والَّذي في الدّار ، والموصولات

قوله : (وفِي بَاءِ تَبْلُو) خبر مقدَّم ، أي التَّاء كائنة في مكان باء (تَبْلُو) ؛ أي : تخلفها ، و (شَاعَ) جملة مستأنفة للثناء على هذه القراءة ، والفاعل ضمير يعود على النّقل ، أي اشتهر نقل ذلك ، ويجوز أن تكون (التَّاءُ) مبتدأ ، و (شَاعَ) خبره . (فِي بَاءِ تَبْلُو) متعلّق بشاع ، وفيه تقديم معمول حيث لا يتقدّم العامل ، و (تَنَزُّلاَ) تمييز منقول من الفاعليّة ؛ أي شاع تنزّله ، وظاهر تقدير أبي عبد اللّه [1] : والتاء شاع تنزّله في باء (تَبْلُو) يؤدّي إلى تعلّق (فِي بَاءِ تَبْلُو) بـ (تَنَزُّلاَ) ، وفيه نظر من وجهين :

أحدهما : ما تقدَّم من أنَّ المعمول تقدّم حيث لا يتقدّم العامل .

والثّاني : أَنَّ « تنزّلاً » مصدر ، فلا يتقدّم [2] ما في حيزه عليه .

[٧٤٨] وَيَا لاَ يَهَدِّي اكْسِرْ صَفِيًّا وَهَاهُ ۞ وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلْشُلاَ

أمر بكسر الياء من « لاَ يِهِدِّي » في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ لا يِهِدِّي إلا أَنْ

لا توصل إلاَّ بالجمل .

ومنهم من ذهب إلى أَنَّهُ يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات ، وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الَّذي ناب منابه ، فإذا قلت : زيدٌ في الدّار ، إن قدّرت أصل المسألة : زيدٌ مستقرٌّ في الدار كان من حيّز المفردات لنيابته مناب المفرد ، وإن قدّرت أصل المسألة : زيدٌ استقرّ في الدَّار كان من حيّز الجملة لنيابته مناب الجملة .

ومنهم من جعله قسمًا برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات ، وهو مذهب أبي بكر ابن السرَّاج . والصَّحيح أَنَّهُ من قبيل المفردات ؛ لأَنَّهُ لا يحتمل الصّدق والكذب .

شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٤ . وللاستزادة ينظر : الأصول : ١/٦٥ ، وأسرار العربيّة : ٧٦ ، والارتشاف : ٣/١١١٠ ، والهمع : ٢/٢١ ، ٢٢ .

(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٥١٩ .

(٢) لأَنَّ ما بعده من صلته ، فلا يتقدّم معمول الموصول عليه . ينظر : ص ١٩٩ .

يُهْدَى ﴾ [١] لمن رمز له بالصَّاد من « صفا » ، وهو أبو بكر ، وبكسر « هائه » لمن رمز له بالنُّون من « نل » وهو عاصم بكماله ، وأخبر عن قالون وأبي عمرو أَنَّهُمَا أخفيا فتحة الهاء ، وعن الأخوين بأنَّهما خَفَّفَا « داله » ، والهاء على هذا ساكنة [٢] ، وكان ينبغي له أن ينبّه عليها ، ولم يفعل ، قال أبو شامة [٣] : « وبقي سكون الهاء [٤] لم ينبّه عليه ، وهذا قد سبق له نظائر ، ولكنّه نطق فيها بالكلمات مخفّفة نحو :

وفي الكُلِّ تَلْقَفْ خِفُّ حِفْصٍ ❁ ....

ولا يَتْبَعُوكُمْ خَفَّ مَعْ فَتحِ بَائِهِ ❁ ....

وَيُغْشِى سَمَا خِفًّا [٧] ..... ❁ ....

ومُوْهِنُ بالتّخفيفِ ذَاعَ [٨] ..... ❁ ....

ولو قال موضعَ : « وخُفِّفَ شُلْشُلاَ » ، « وَيِهدِّي شَمَرْدَلاَ » ؛ لكان أبين لكونه نصّ على القراءة كما نصّ على قراءة الباقين في قوله : (وَيَا لاَ يَهَدِّي اكْسِرْ) فيكون المعنى :

---

(١) يونس : ٣٥ .

(٢) تنظر القراءة في : السَّبعة : ٣٢٦ ، والتّذكرة : ٢/٤٥٠ ، والتَّيسير : ٣٠٩ ، والنَّشر : ٢/٢٨٣ .

(٣) إبراز المعاني : ٣/٢٢٥ .

(٤) في الأصل : الدال ، والصَّواب ما أثبته من نصّ أبي شامة في إبراز المعاني : ٣/٢٢٥ ، بالإضافة إلى أنَّ الدال لا يمكن أن تكون ساكنة بحال .

(٥) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٩٤) « من فرش سورة الأعراف » .

(٦) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧١١) « من فرش سورة الأعراف » .

(٧) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧١٥) « من فرش سورة الأنفال » .

(٨) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧١٧) « من فرش سورة الأنفال » .

وقرئ : يَهْدِي في حال كونه شمردلاً ، أي خفيفًا » انتهى .

وقال الفاسيّ [1] : « ومن ضرورة ذلك . يعني التَّخفيف . إسكانُ هائه لهما » ، قُلْتُ : هذه عادتُه ؛ يجعل الممكن من باب الضَّروريّ ، من أين يلزم سكون الهاء مع تخفيف الدّال ؟

وقد اشتمل هذا البيت على أربع تراجم تحصّل منها خمس قراءات :

الأولى من القراءات : قراءة أبي بكر بكسر الياء والهاء وتشديد الدَّال .

الثّانية : قراءة حفص بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدَّال .

الثّالثة : قراءة أبي عمرو وقالون بفتح الياء وإخفاء فتحة الهاء .

الرَّابعة : قراءة الأخوين بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيف الدَّال .

الخامسة : قراءة الباقين ، وهم ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء ، وتشديد الدّال ، وهذه الخامسة مسكوت عنها لمن بقي ، فهي مفهومة من الأضداد / .

٢٤٨/ب

* * *

والوجه في قراءة أبي بكر أَنَّ أصلها « يهتدي » فأريد إدغام التَّاء في الدّال ، فحذفت حركة « التّاء » ، وكسرت « الهاء » لالتقاء السّاكنين ، ثُمَّ كُسرت « الياء » إتْباعًا للهاء [2] ، وقراءة حفص [3] توجَّه بمثل هذا ، إلاَّ أَنَّهُ ليس فيها إتباع ، ووجهها : أَنَّ الأصل « يهتدي

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٢/٥٢٠ .

(٢) ذكر الزجّاج أنَّها قراءة رديئة ؛ لثقل الكسر في الياء . معاني الزجّاج : ٣/١٩ .

(٣) قال أبو حاتم : هي لغة سفلى مضر . ينظر : البحر : ٦/٥٥ .

وقال الزجّاج : هي في الجودة كفتح الهاء في الجودة » . معاني الزجّاج : ٣/١٩ .

» فقُصِد الإدغام ، فنقلت حركة « الياء » إلى « الهاء » ليدلّ على حركة المدغم ، كقوله : « يَعَضُّ ، ويَرُدُّ ، ويَفِرُّ » . الأصل : يعضض ، ويردد ، ويفرر ، فَنَقَلَ وأدغم [١] ، ولم ينبّه عاصم بكماله على حركة المدغم كما فعل غيره ؛ لأَنَّ « تاء » الافتعال لا تكون إلاَّ مفتوحة بخلاف عين الفعل المدغمة ، فإنَّها مختلفة كما رأيت في : « يَعَضُّ ، ويَرُدُّ ، ويَفِرُّ » ، فإن قيل : فَلِمَ لم يَكْسر عاصمٌ في : ﴿ لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ [٢] بل فَتَحَ كغيره ؟ قيل : لأَنَّ الكسرة في « لا يَهِدِّي » أنسب للياء قبلها .

ووجه قراءة أبي عمرو وقالون : التَّنبيه على أَنَّ أصلها السُّكون ، وأنَّ هذه الفتحة منقولة إليها من « تاء » الافتعال [٣] ، وقال الدّاني في تيسيره [٤] : « والنصّ عن قالون بالإسكان » وهذه القراءة مشكلة عند أهل اللِّسان من حيث الجمعُ بين السَّاكنين [٥] على غير حدّيهما [٦] ، وقد تقدّم [٧] هذا في : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ ﴾ [٨] ، ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [٩] ، و ﴿ لا تَعْدُوا ﴾ [١٠] ﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ ﴾ [١] .

---

(١) ينظر الكتاب : ٥٣١/٣ .

(٢) النِّساء : ١٥٤ .

(٣) ينظر : علل القراءات : ٢٧١/١ ، ٢٧٢ .

(٤) التَّيسير : ٣٠٩ .

(٥) وهما : الهاء السَّاكنة ، والدّال المشدّدة ؛ لأنَّها بتقدير : تاء أسكنت للإدغام ، ودال وهي الحرف المدغم فيه .

(٦) وحد التقاء السّاكنين أن يكون الأَوَّل حرف لين والثَّاني مدغمًا ، ويكونان في كلمة واحدة ، مثل : دابَّة .

(٧) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٧٠٧ .

(٨) النِّساء : ٥٨ .

(٩) البقرة : ٢٧١ ، في الأصل : « ونعماهي » خطأ من النَّاسخ .

(١٠) النِّساء : ١٥٤ .

ووجه قراءة الأخوين أنَّها من « هدى » بمعنى « اهتدى » ، حكى الكسائي [٢] : « هديت الطريقَ ، بمعنى : اهتديت » . قال الفاسيّ [٣] : « وحكى غيره هديت فلانًا الطّريق » . قلت : وأيُّ غرابة في هذا حتَّى يقول : وحكى غيره ، وهذا ظاهر ، والكسائي وغيره لا ينكرون أنَّ « هدى » يتعدّى إلى اثنين بنفسه ، وإنَّما الغريب الخارج عن الأصل أن يكون « هدى » بمعنى : اهتدى [٤] .

وقيل : معناها : أَمَّنْ لا يهدي غيرَه إلاَّ أن يُهْدَي إلى هدايته ؟

وقال أبو شامة [٥] : « وهو بمعنى يكون هدى ، بمعنى : اهتدى ، أو على بابه على تقدير : إلاَّ بأن يهدى ، وحرف الجرّ يُحْذَفُ مع « أن » كثيرًا » . ففي هذا حذف المفعول ، وقد قال الكسائي [٦] في قوله : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ﴾ [٧] أَنَّهُ قاصر ، وأنَّهُ بمعنى : اهتدى » . وتبعه الفَرَّاء [٨] والزَّمخشريّ [٩] ، وأنكر المبرِّد [١٠] هذه المقابلة ، وقال : لا يُعْرَفُ « هَدَى بمعنى : اهتدى » ، وهذا من المبرِّد غيرُ مُرْضٍ ؛

---

(١) يونس : ٤٤ ، وفي الأصل تحريف : « وما قال النَّاس » وليس في القرآن ما يطابق ما ذكره .
(٢) نقلها عنه السَّخاوي في فتح الوصيد : ٩٧٦/٣ .
(٣) اللآلئ الفريدة : ٥٢٠/٢ .
(٤) المحرَّر الوجيز : ٩٠٨ .
(٥) إبراز المعاني : ٢٢٤/٣ .
(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢٥٤/٢ ، ومعاني الكسائي : ١٥٨ .
(٧) يونس : ٣٥ .
(٨) معاني الفَرَّاء : ٤٦٤/١ .
(٩) الكشَّاف : ١٩٠ .
(١٠) في إعراب القرآن للنحّاس : ٢٥٤/٢ ، وتفسير مكّيّ : ٣٢٦/٥ .

لأنَّهُمَا [١] أثبت منه ، ولكن يَضْعُف قولهما من وجهٍ آخر ، وهو أَنَّ مقابله متعدّد ، وهو قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ ، أي : يهدي من يشاء ، ولا يجوز فيه أن يكون بمعنى : « اهتدى » أَلْبَتَّة [٢] . وقد قال ابن عطيّة [٣] : « والَّذي أقول : قراءة حمزة والكسائي يحتمل أن يكون المعنى : أمَّنْ لا يهدي أحدًا إلاَّ أن يُهدى ذلك الأحد بهداية اللّه ، وأَمَّا على غيرها من القراءات الَّتي مقتضاها : أي لا يَهْدِي إلاَّ من يُهْدَى ، فيتّجه المعنى على ما تقدَّم ، وقيل : تمَّ الكلام عند قوله : « أَمَّنْ لا يَهِدِّي » أي : لا يهدي غيره » . ثُمَّ قال [٤] : «﴿ إلا أَنْ يُهْدَى ﴾ استثناء منقطع ؛ أي لكنّه يحتاج إلى أَنْ يُهْدَى ، كما تقول : فلان لا يُسْمِعُ غيره إلاَّ أن يُسْمَعَ ؛ أي : لكنَّه يحتاج إلى أن يَسْمع » .

١/٢٤٩

قلت : ويجوز أن يكون متّصلاً ؛ لأنَّهُ إذ ذاك يكون / فيهم قابليّة الهداية بخلاف الأصنام ، وأن يكون استثناء من عام المفعول له ؛ أي : لا يهدي لشيءٍ من الأشياء إلاَّ لأجل أن يُهْدَى بغيره .

وقد طعن قومٌ في قراءة أبي بكر ، ونُقل عن سيبويه [٥] أَنَّهُ لا يُجيز « يِهِدِّي » بكسر

---

(١) الكسائي والفراء .

(٢) هذا تناقض منه ، فكيف يقول : « هذا من المبرّد غير مرضٍ » ، ثُمَّ لا يجيز مطلقًا أن يكون « هدى » بمعنى : اهتدى .

(٣) المحرَّر الوجيز : ٩٠٨ .

(٤) من سياق الكلام يتَّضح أَنَّهُ يقصد ابن عطيّة ، وقد تبع المصنِّف شيخه أبا حيّان الَّذي نسب هذا القول لابن عطيّة . ينظر : البحر : ٥٦/٦ .
والصَّواب أَنَّهُ كلام أبي جعفر النحّاس في إعراب القرآن : ٢٥٤/٢ ، إلاَّ أَنَّ فيه عبارة : « فلان لا يُشْبِعُ غيره إلاَّ أن يُشبَع » وربما هذا ناتجٌ عن اختلاف النُّسخ .

(٥) الكتاب : ١١٠/٤ .

« الياء » ، ويجيز « يِهْدي ، وهِدي ، وإهدي » أي بكسرِ عينِها من حروف المضارعة .
قُلْتُ : قد قدَّمت مقدّمة في كسر حروف المضارعة ، وذكرِ شروطها في الفاتحة من كتاب الإعراب [١] ، فعليك به . وقال أبو شامة [٢] : « ولا يجوز كسر حرف المضارعة إلاَّ في مثل هذا ، وفي « تِيْجَل » لتنقلب الواو ياءً » . قُلْتُ : قوله : « إلاَّ في مثل هذا » هذا الحصر ليس بجيّد ؛ لما ذكرته في الكتاب المشار إليه [٣] ، وقوله : « وفي ييجل » يعني : مضارع وجل ، وأصله : يَوجل [٤] ، فكسروا « الياء » ؛ لتنقلب الواو « ياء » لسكونها ، وانكسار ما قبلها كميزان وميعاد .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَيَا) مفعول « اكسر » ، و (لاَ يَهَدِّي) خُفض بالإضافة ، وأتى به مقرونًا ثلاثيًّا بالمحلّ ؛ لأَنَّ الأفعال الثّلاثة قبله ليس فيها خلاف ، و (صَفِيًّا) حال من فاعل (اكْسِرْ) .

قوله : (وَهَاهُ) مفعول مقدّم أيضًا لـ (نَلْ) على حذف مضاف ؛ أي : نل كسر هائه ، وقال أبو شامة [٥] : « قصر « يا » ، وها : ضرورة » . وقد تقدَّم [٦] أَنَّهُمَا لغتان ،

---

(١) الدّرّ المصون : ١/٦٠ ، ٦١ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/٢٢٤ .

(٣) ذكر المصنِّف في كتابه الدّرّ المصون : ١/٦٠ : قراءة ابن وثّاب : ﴿ فَإِنَّهُمْ يِئْلُونَ ﴾ ، وقال : « وهي هادمة لهذا الاستثناء » ، يقصد : « ييجل » .

(٤) ذكر سيبويه أن « يَوجل » بالفتح لغة أهل الحجاز ، وغيرهم من العرب يقولون في « توجل » : تيجل ، وأنا أيجل ، ونحن نيجل » ، ثُمَّ ذكر بقيّة اللغات فيه : يَيجل ، وياجل ، وييجل . ينظر الكتاب : ٤/١١١ ، ١١٢ .

(٥) إبراز المعاني : ٣/٢٢٤ .

(٦) ينظر : ص ٢٠٢ .

أعني المدّ والقصر في أسماء حروف المعجم الَّتي في آخرها ألف .

قوله : (وَأَخْفَى) مفعول محذوف ، أي : أخفوا حركة « الهاء » .

قوله : (وَخُفِّفَ) مبنيّ للمفعول ، وضميره يعود على « لا يهدي » ، وتعيّن تخفيف الدّال ، إذ لا تُثَقّل هي . و (شُلْشُلاَ) حال من ضمير (خُفِّفَ) ، وهي حال مؤكّدة ؛ لأَنَّ « الشُّلشل » هو الخفيف [(١)] أيضًا ، ويجوز أن يكون صفة قامت مقام المصدر من معناه ، لا من لفظه ؛ أي : خفّف خفيفًا ؛ أي : تخفيفًا نحو : قم قائمًا ؛ أي : قيامًا ، ومعنى ذلك أَنَّهُ رُسم في المصحف « يَهدي » بغير تاء الافتعال ، فمن ثمّ خفَّف تخفيفًا ، أو خفّف حال كونه خفيفًا على الحال المؤكّدة [(٢)] .

[٧٤٩] وَلكِنْ خَفِيفٌ وَارْفَعِ النَّاسَ ۞ وَخَاطَبَ فِيهَا يَجْمَعُونَ لَهُ مُلاَ

أخبر عمَّن أعاد عليه الضَّمير في قوله : « عنهما » ، وهما الأخوان المرموز لهما في البيت السَّابق أَنَّهُمَا خفّفا « لكن » ، ورفعا « النَّاس » من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [(٣)] ، وإذا خفّفا النُّون كسراها درجًا ؛ لالتقاء السَّاكنين ، ولم ينبّه على ذلك ، وتعيَّن للباقين تشديد النّون مفتوحة [(٤)] ، ونصب « النَّاس » ، وقد تقدَّم [(٥)] توجيه القراءتين في « البقرة » : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ ﴾ [(٦)] ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾ [(١)] ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ

---

(١) مرَّ ذلك في شرح البيت : (٦٩٨) ينظر : ص ٢٢٩ .

(٢) ينظر : فتح الوصيد : ٩٧٦/٣ ، ٩٧٧ ، واللآلئ الفريدة : ٥٢١/٢ .

(٣) يونس : ٤٤ .

(٤) السَّبعة : ١٦٨ ، والتَّذكرة ٤٥/٢ ، والتَّيسير : ٣٠٩ ، والعنوان : ٢٠٦ .

(٥) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٣٣٦ . ٣٣٩ .

(٦) البقرة : ١٠٢ .

(١) البقرة : ١٨٩ .

مَنْ ءَامَنَ ﴾ (١) ، وفي الأنفال : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ (٢)﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ (٣) فأغنى ذلك عن إعادته .

وأخبر عمَّن رمز له باللام والميم من (لَهُ مُلاَ) وهما : هشام وابن ذكوان أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴾ (٤) بالخطاب على أنَّهُ خطاب للكفّار مُراعًى به ما بعده من الخطاب في قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ ﴾ (٥) ... إلخ . والباقون بالغيب على الإخبار عنهم بذلك (٦) .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَلَكِنْ خَفِيفٌ) مبتدأ وخبر ، و (وَارْفَعِ النَّاسَ) : ظاهر .

قوله : (وَخَاطَبَ فِيهَا / يَجْمَعُونَ) نسب الخطاب لـ (تجمعون) ، لما كان فيه . ومرَّ مثلُه نظائر (٧) ، و (لَهُ مُلاَءِ) مبتدأ وخبر ، والملاء جمع : مِلاءة ، وهي الملحفة ، وقد تقدَّم (٨) وجه استعارتها ، وقَصَرَه على حدِّ : « أَجْذَمُ الْعَلاَ » لا ضرورةً .

٢٤٩/ب

[٧٥٠] وَيَعْزُبُ كَسْرُ الضَّمِّ مَعْ سَبَأٍ ❁ وَأَصْغَرَ فَارْفَعْهُ وَأَكْبَرَ فَيْصَلاَ

---

(١) البقرة : ١٧٧ .

(٢) الأنفال : ١٧ .

(٣) الأنفال : ١٧ .

(٤) يونس : ٥٨ .

(٥) يونس : ٥٩ .

(٦) السَّبعة : ٣٢٧ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٢ ، والتَّيسير : ٣١٠ ، وإرشاد المبتدئ : ١٠٧ .

(٧) في فرش سورة (آل عمران) : « وخاطب حرفًا تحسبنَّ » ، وفي فرش سورة (الأعراف) : « وخاطب ترحما » . ينظر : صفحة (٢٣٤) .

(٨) ينظر : ص ٣٠٣ .

أخبر عمَّن رمز له بالرَّاء من (رَسَا) وهو الكسائي أَنَّهُ قرأ هنا : ﴿ وَمَا يَعْزِبُ عَنْ رَبِّكَ ﴾ [١] ، وفي سبأ : ﴿ لا يَعْزِبُ عَنْهُ ﴾ [٢] بكسر ضمّ الزّاي من « يَعْزُب » ، فتعيَّن لغيره ضمّها على ما قيّد [٣] ، ولو أطلق لتُوُهِّم أَنَّ ضدّ الكسر الفتحُ ، وليس مرادًا قَطْعًا [٤] .

ثُمَّ أمر برفع الرَّاء من « أصغرُ وأكبرُ » في قوله تعالى : ﴿ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [٥] لمن رمز له بالفاء من (فَيْصَلَ) وهو حمزة ، فتعيّن لغير النَّصبُ فيهما [٦] .

❁ ❁ ❁

والضمّ والكسر في « يعزب » لغتان [٧] ، ومعناه : يبعد ، ومنه : روضٌ عازبٌ [٨] ، ورجل عَزَبٌ : بعيد عن أهله ، أو لا زوج له . وامرأة عَزَبة [٩] .

وأمَّا رفع « أكبر وأصغر » فمن وجهين [١] :

---

(١) يونس : ٦١ .

(٢) سبأ : ٣ .

(٣) السَّبعة : ٣٢٨ ، والغاية : ٨٦ ، والتَّيسير : ٣١٠ ، وتبصرة الخيّاط : ٢٩٨ .

(٤) المراد أَنَّ الكسر مقابل الضمّ .

(٥) يونس : ٦١ .

(٦) السَّبعة : ٣٢٨ ، والتَّذكرة : ٤٥١/٢ ، والتَّيسير : ٣١٠ ، ٣١١ ، والتَّجريد : ٣٧٦ .

(٧) أي : لغتان في مضارع : « عَزَبَ » . بالضمّ والكسر : يَعْزِبُ .

(٨) أي : بعيد . عمدة الحفّاظ : [عزب] . ٨١/٣ .

(٩) مفردات الأصفهاني : ٣٣٣ ، وعمدة الحفّاظ : [ع ز ب] . ٨١/٣ .

(١) إعراب القرآن للنحّاس : ٢٦٠/٢ ، والبحر : ٧٩/٦ .

أحدهما : عطفه على محلّ « مثقال » ؛ لأنَّهُ فاعلٌ زيدت فيه « من » .

والثّاني : أنَّهُ مبتدأ .

وأَمَّا الفتح فمن وجهين أيضًا [١] :

أحدهما : أنَّهُ جُرَّ عطفًا على لفظ « مثقال » ، أو « ذرّة » وجُرّ بالفتحة ؛ لأنَّهُ غير منصرف للوزن والوصف ، قاله أبو علي [٢] .

والثّاني : أنَّها نافية للجنس ، و « أصغر » اسمها بُني معها على الفتح ، وقد منع الزَّمخشريّ [٣] الوجه الأوَّل من كلا التَّوجيهين ، فقال : « والوجه النَّصب على نفي الجنس ، والرّفع على الابتداء ؛ ليكون كلامًا برأسه ، وفي العطف على محلّ « مثقال ذرّة » أو على لفظ « مثقال » فتحًا في موضع الجرّ ؛ لامتناع الصَّرف إشكال ؛ لأنَّ قولك : لا يعزب عنه شيء إلاَّ في كتابٍ مبين مشكلٌ » انتهى . أي : لأَنَّ التَّقدير يصير « إلاَّ في كتاب فيعزب » وهو محال . إلاَّ أَنَّ أبا البقاء ذكر ما يُجاب به عن هذا الإشكال ، فقال [٤] : « إلاَّ في كتابٍ مبين ؛ أي : إلاَّ هو في كتاب مبين ، والاستثناء منقطع » . وممّن أجاب عنه بأَنَّهُ استثناء منقطع أبو عبد اللّه ، فإنَّه قال [٥] : « وليس بفاسد ؛ لأَنَّ قوله : « إلاَّ في كتاب » استثناء منقطع جاء بعد تمام الكلام ، والتَّقدير : ولكنَّ كلَّ ذلك في كتاب مبين » .

---

(١) ينظر : فتح الوصيد : ٩٧٨/٣ ، وشرح الجعبري : ١٢٢٣/٣ ، ١٢٢٤ .
(٢) حجّة الفارسي : ٣٦٩/٢ .
(٣) الكشَّاف : ١٩٥/٢ .
(٤) التّبيان : ٤٤١/٢ .
(٥) اللآلئ الفريدة : ٥٢٤/٢ .

وأجاب أبو شامة فقال [(١)] : « ويزيل الإشكال أن يقدَّر قبل قوله : « إلاَّ في كتاب » ليس شيء من ذلك إلاَّ في كتاب ، وكذا يقدّر في آية الأنعام : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ » [(٢)] .

قُلْتُ : قد ذكرتُ آية الأنعام ووجّهتها توجيهًا حسنًا في كتاب المشار إليه [(٣)] ، فعليك به ، وكذا بسطت القول فيه أيضًا [(٤)] في هذه الآية ، وهذا القدر هنا كافٍ .

ولم يُقرأ في « سبأ » في المتواتر إلاَّ برفعهما ، قال أبو شامة [(٥)] : « وهو يقوّي قوله إنَّهُ معطوف : وسببه أَنَّ « مثقال » فيها بالرَّفع ؛ لأنَّهُ ليس قبله حرف جرّ » انتهى .

ولذلك لم يقل النَّاظم : وأصغر فارفعه هنا وفي سبأ ، وما أشبه ذلك ، بل أطلق ، فعُلم أَنَّهُ أراد اختصاص الخلاف بهذه السُّورة على غالب عادته ، كما نبّهتك عليه غير مرّة .

* * *

١/٢٥٠أ

قوله : (وَيَعْزُبُ) مبتدأ ، و (كَسْرُ الضَّمِّ) مبتدأ / ثانٍ ، و (رَسَا) خبره ، والجملة خبر الأوَّل ، والعائد مقدّر ، أو « أل » قامت مقامه ، أي : كسر الضمّ منه ، أو اكسر ضمّه ، ويجوز أن يكون (كَسْرُ الضَّمِّ) بدلاً من (يَعْزُبُ) بدلَ اشتمال ، والكلام في العائد ما تقدّم ، و (رَسَا) خبر المبتدأ ، و (مَعْ سَبَإٍ) حال ؛ أي : مع حرف سبأ ، بمعنى مصاحبَها لحرفها ، ومعنى « رسا » : ثبت واستقرّ ، ومنه رستِ السَّفينة

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٢٦ .

(٢) الأنعام : ٥٩ .

(٣) الدّرّ المصون : ٤/٦٦١ وما بعدها .

(٤) الدّرّ المصون : ٦/٢٣٠ . ٢٣٢ .

(٥) إبراز المعاني : ٣/٢٢٦ .

.

قوله : (وَأَصْغَرَ فَارْفَعْهُ) يجوز رفع (أَصْغَرَ) على الابتداء ، والجملة الأمريّة خبره ، والفاء زائدة ، وأن يكون منصوبَ المحلّ بفعل مضمر يفسِّره الفعل الظَّاهر ، وهذا أَوْلَى ؛ لمكان الأمر .

قوله : (وَأَكْبَرَ) يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ؛ أي : وأكبر مثل أصغر ، ويجوز أن يكون معطوفًا على الهاء في « ارفعه » ؛ أي : ارفع أصغر وأكبر .

قوله : (فَيْصَلاً) حال من فاعل « ارفع » ؛ أي : ارفعه حال كونك حكمًا فيصلاً [١] ، أي : فاصلاً في ذلك . قاله السَّخاوي [٢] . ويجوز أن يكون حالاً من مفعول « ارفعه » ، قال أبو شامة [٣] : « وكأنَّه أشار إلى الوجه المذكور أوّلاً ، أي : انفصل ممّا قبله في المعنى ، فارتفع بالابتداء والخبر ، و « فَيْصَلاً » حال من المرفوع » . قُلْتُ : يعني بالمرفوع : مفعول « ارفعه » ، وإن كان قد يُتوهّم أنَّ المرفوع هو الفاعل المستكنّ في (ارْفَعْهُ) .

[٧٥١] مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ السِّحْرِ حُكْمٌ ۞ بِيَا وَقْفُ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ

أخبر عمَّن رمز له بالحاء من (حُكْمٌ) وهو أبو عمرو ، أنَّهُ قرأ : ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ آلسِّحْرُ ﴾ [٤] بهمزة قطع بعدها ألف ، وهي الَّتي عبَّر عنها بالمدّ ، وفُهم منه أنَّ الباقين

---

(١) قال الجوهريّ : « الفيصل : الحاكم ، ويقال : القضاء بين الحقّ والباطل » . الصِّحاح : [فصل] ١٧٩١/٥ .

(٢) فتح الوصيد : ٩٧٨/٣ .

(٣) إبراز المعاني : ٢٢٦/٣ .

(٤) يونس : ٨١ .

لا يَمُدُّون ويصلون الهمزة [١] .

ثُمَّ أخبر عن حفص أَنَّهُ يقف على قوله : ﴿ أَنْ تَبَوَّءَا ﴾ [٢] بإبدال الهمزة ياءً ، « أن تَبَوَّيَا » مثل : تَرَضَّيَا [٣] ، وأنَّهُ شيء لم يصحّ عنه [٤] ، بل الصّحيح كالجماعة يقفون بهمزة بعدها ألف .

* * *

وفي قراءة أبي عمرو أوجه كثيرة [٥] :

أحدها : أن تكون « ما » استفهاميّة في موضع رفع بالابتداء ، و « جئتم به » خبر ، أي : أيُّ شيء جئتم به ؟ والسّحر بدل من « ما » ، ولذلك أُعيد معها أداة الاستفهام ، لما قرّرته في النّحو [٦] .

الثَّاني : أن يكون (السِّحْرِ) خبر مبتدأ مضمر ؛ أي : أهو السِّحر ؟

---

(١) السَّبعة : ٣٢٨ ، والمبسوط : ٢٠١ ، والتَّيسير : ٣١١ ، والمكرر : ٥٤ .

(٢) يونس : ٨٧ .

(٣) السَّبعة : ٣٢٩ ، والتَّيسير : ٣١١ ، والتَّجريد : ٣٧٧ ، وتحبير التَّيسير : ١٢١ .

(٤) كان الأولى أن يقول : والمشهور عنه الوقف كالوصل ؛ لأَنَّ القراءة أثبتها ابن مجاهد ، وأثبتها ابن الفحَّام أداء ورواية عن شيخه عبد الباقي بن فارس ، والعبّاس بن نفيس . ينظر : السَّبعة : ٣٢٩ ، والتَّجريد : ٣٧٧ .

(٥) ينظر : حجّة الفارسي : ٢/٣٧١ ، وشرح الهداية : ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٦) قال ابن هشام : « وإذا أبدل اسمٌ من اسمٍ مُضَمَّن معنى حرف استفهام ، أو حرف شرط ذكر ذلك الحرف مع البدل » .
أوضح المسالك : ٣/٣٧٣ . ٣٧٤ .

الثَّالث : أَنَّهُ مبتدأ محذوف الخبر ؛ أي السِّحر هو ، والاستفهام للإنكار والتَّقرير [١]
.

الرَّابع : أن تكون « ما » موصولة [٢] ، و « جئتم » صلتها ، و « السِّحر » على كونه خبر مبتدأ مضمر ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، تقديرهما : الَّذي جئتم أهو السِّحر ، أو آلسِّحر هو ؟ وهذا الضَّمير المقدّر هو الرَّابط ، وقد منع مكّيّ [٣] كونها موصولة في هذه القراءة ، ولم يذكر الزَّمخشريّ [٤] وأبو البقاء [٥] كونها موصولة إلاَّ في قراءة غير أبي عمرو ، ووجّه مكّيّ المنع بأَنَّهُ لا خبر لها ، وليس بصواب لما عرفتَه .

الخامس : وهو أغربها أن تكون « ما » استفهامًا في موضع نصب بفعلٍ مقدّر بعدها مفسَّر بـ « جِئْتُمْ بِهِ » ، والمسألة ـ حينئذٍ ـ من باب الاشتغال ، تقديره : أيَّ شيء أتيتم جئتم به ؟ والسِّحر على وجهيه المتقدّمين .

وأمَّا قراءة الباقين ففيها أوجه [٦] :

أحدها : أن تكون « ما » موصولة ، و « جئتم به » صلة وعائد ، والسِّحر / [٢٥٠/ب] خبره ، ويؤيّده قراءة عبد اللّه [٧] والأعمش [٨] : ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ سِحْرٌ ﴾ ، وقرأه أُبيٌّ [١] :

---

(١) في الأصل : والتَّقليل ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .
(٢) تبع السَّمين شيخه أبا حيّان الَّذي تفرّد بهذا الرأي . ينظر : البحر : ٩٣/٦ .
(٣) المشكل : ٣٨٧/١ .
(٤) الكشَّاف : ١٩٩/٢ .
(٥) الإملاء : ٣٢/٢ .
(٦) ينظر : إعراب القراءات السّبع : ٢٧٢/١ ، والتّبيان : ٤٤٣/٢ .
(٧) ينظر : مختصر ابن خالويه : ٦٢ ، وشواذ الكرماني (خ) : ٥٤/ب .
(٨) سبقت ترجمته : ص ٣٠٥ .

﴿ مَا أَتَيْتُم بِهِ سِحْرٌ ﴾ .

الثَّاني : أن تكون استفهاميّة منصوبة بمقدّر على الاشتغال على ما تقدَّم تقريره .

الثَّالث : أنَّها في محلّ رفع بالابتداء ، و « السِّحر » خبر مبتدأ ، أو مبتدأ خبره مقدّر ، والجملة خبر الأوَّل . وفيه تكلّف .

الرَّابع : أَنَّ هذه القراءة كقراءة أبي عمرو في المعنى ، وإنَّما حذفت أداته لفهم المعنى ، والحاصل أَنَّ (ما) إذا كانت موصولة امتنع نصبها بمضمر على الاشتغال ، وإذا كانت استفهاميّة جاز فيها الرَّفع والنَّصب كما تقدَّم شرح ذلك كلّه ، ونقل مكيّ [٢] عن الفَرَّاء [٣] أَنَّهُ جوّز نصب « السِّحر » على أَنَّ « ما » شرط ، ويَنصب « السِّحر » على المصدر ، ويضمر « الفاء » مع ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ ﴾ [٤] ويجعل الألف واللام زائدتين ، وقد بسطت القول في هذه القراءة بأكثر من هذا في غير هذا الشَّرح [٥] .

وأَمَّا ما ذكروا من قراءة حفصٍ فهي رديئة ، نصُّوا على ضعفها رواية وصناعة .

أمَّا الصِّناعة : فإنَّ قياس تخفيف مثل هذه الهمزة أن تُسهَّل بين بين ، لا أن تُبدل ياء محضة ، قال أبو شامة [٦] : « وهو أيضًا فاسد من جهة العربيّة ، فإنَّه ليس على قياس الهمز » .

وقراءته في المحرَّر الوجيز : ٩٢٠ ، والبحر : ٩٣/٦ .

(١) تنظر قراءة أبيّ في : إعراب القرآن للنحّاس : ٢٦٤/٢ ، وشواذّ الكرماني (خ) : ٥٤/ب ، والكشَّاف : ١٩٩/٢ .

(٢) المشكل : ٣٨٨/١ .

(٣) معاني الفَرَّاء : ٤٧٥/١ .

(٤) يونس : ٨١ .

(٥) الدّرّ المصون : ٢٥٠/٦ . ٢٥٤ .

(٦) إبراز المعاني : ٢٢٧/٣ .

وأمَّا الرِّواية : فقال أبو عمرو الدَّاني [(١)] : « حدَّثنا محمَّد بن عليّ [(٢)] ، حدَّثنا ابن مجاهد عن عبيد اللّه [(٣)] بن أبي مسلم [(٤)] عن أبيه عن حفص أنَّهُ كان يقف على قوله : « تَبَوَّءَا » تَبَوَّيَا ، بياء مفتوحة بدل الهمزة ، وكذلك روى هُبيرة [(٥)] عنه ، وقال : « وحدَّثنا عبد العزيز بن أبي غسان [(٦)] ، حدَّثنا أبو الطَّاهر بن أبي هاشم [(٧)] ، قال : سألت أبا العبَّاس الأُشنانيَّ [(٨)] عن الوقف كما روى هبيرة فأنكره ولم يعرفه ، وقال لي : الوقف مثل الوصل ، قال الدَّانيّ

---

(١) جامع البيان : ٣٠٩/٢ ، والتَّيسير : ٣١١ .

(٢) هو : محمَّد بن أحمد بن عليّ بن حسين ، أبو مسلم الكاتب البغدادي ، روى القراءات عن أبي بكر بن مجاهد وغيره ، وسمع من ابن دريد وغيره ، روى القراءة عنه الدّاني ، توفي سنة : ٣٩٩ هـ .
طبقات القرّاء : ٣٧٠/١ ، وغاية النِّهاية : ٧٣/٢ .

(٣) في الأصل تحريف : عبد اللّه ، والصَّواب ما أثبته من نصّ الدَّاني في التّيسير : ٣١١ .

(٤) هو : عبيد اللّه بن محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن عليّ بن مهران ، الإمام أبو أحمد بن أبي مسلم البغدادي المقرئ الفرضي ، أخذ القراءة عن أبي الحسن بن بويان وغيره ، قرأ عليه خلق كثير منهم : الحسن البغدادي . مات سنة : ٤٠٦ هـ .
طبقات القرّاء : ٣٧٥/١ ، وغاية النِّهاية : ٤٩١/١ .

(٥) هو : هبيرة بن محمَّد التمّار البغدادي ، أخذ القراءة عرضًا عن حفص بن سليمان عن عاصم ، وقرأ عليه حسنون بن الهيثم وغيره .
طبقات القرّاء : ٢٢٦/١ ، وغاية النِّهاية : ٣٥٣/٢ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(٧) هو : عبد الواحد بن عمر بن محمَّد بن أبي هاشم ، أبو طاهر البغدادي ، الأستاذ الكبير والإمام النحوي العلم الثقة ، أخذ عرضًا عن أحمد بن سهل وغيره ، وروى عنه القراءة ابن الخضر وغيره ، توفّي سنة : ٣٤٩ هـ .
طبقات القرّاء : ٣٢٦/١ ، وغاية النِّهاية : ٤٧٥/١ .

(٨) هو : أحمد بن سهل بن الفيروزان أبو العبَّاس الأشناني ، ثقة ضابط خبير مقرئ مجوّد ، قرأ على عبيد بن الصباح ، وأخذ عنه ابن مجاهد ، توفّي سنة : ٣١٤ هـ .
تنظر ترجمته في طبقات القرّاء : ٢٦٦/١ ، وغاية النِّهاية : ٥٩/١ ـ ٦٠ .

: « وبذلك قرأت وبه آخُذُ » .

قُلْتُ : وغالب القرَّاء لا يخصّ ذلك عن حفص بحالة الوقف [١] ، بل ينقلون عنه أنَّهُ يبدلها ياء ، ويطلقون ذلك إطلاقًا ، وبالجملة : فهي قراءة ضعيفة .

◈ ◈ ◈

قوله : (مَعَ الْمدِّ قَطْعُ السِّحْرِ) يجوز أن تكون جملة اسميّة قدّم خبرها ، و (حُكْمٌ) خبر مبتدأ مضمر ؛ أي : ذلك حكمه الثَّابت في علم القراءات ، ويجوز أن يكون (قَطْعُ) مبتدأ ، و (حُكْمٌ) خبره ، و (مَعَ الْمدِّ) حال تقديره : قطع همزة السِّحر كائنًا مع مدّها حكم من أحكام القراءات المنقولة بين أهل هذا الشأن ، وقد تقدّم أنَّ « آلسحر » ، و « آلذَّكَرَيْنِ » ، و « الآن » من وادٍ واحد ، وتَقدَّم شرحه في باب الهمزتين من كلمة [٢] .

قوله : (تَبَوَّءَا) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (بِيَا) خبره ؛ أي : هذا اللَّفظ استقرّ بياء ، و (وَقْفُ حَفْصٍ) خبر مبتدأ مضمر ؛ أي : ذلك وقف حفص ، أو يكون (وَقْفُ حَفْصٍ) مبتدأ ، و (لَمْ يَصِحَّ) خبرُه ؛ أي وَقفُه كذا غيرُ صحيح ، ويجوز أن يكون « تبوّءا » مبتدأ ، و (وَقْفُ حَفْصٍ) مبتدأ ثانٍ ، و (لَمْ يَصِحَّ) خبره ، والجملة خبر الأَوَّل ، والعائد مقدّر ، و (بِيَا) حال ، والتَّقدير لفظ (تَبَوَّءا) كائنًا بياءٍ وَقْفُ حفصٍ عليه بالياء : لم يصحّ ، ويمتنع أن / يتعلّق (بِيَا) بنفس (وَقْفُ) ؛ لأنَّهُ مصدر ، ويجوز أن يكون (تَبَوَّءَا) مفعولاً بفعلٍ مقدّرٍ ؛ أي : اقرأ (تَبَوَّءَا) بياء ، ثُمَّ بيّن محلّ الخلاف ، وهو الوقف ، ومن هو صاحب هذه القراءة ، بقوله : « وَقْفُ حَفْصٍ ... إلخ » ويُرْوَى بالجرّ على أَنَّهُ مخفوض بإضافة (ياء) إليه ، وحينئذٍ يكون (تَبَوَّءَا) إمَّا مفعولاً بذلك الفعل

١/٢٥١

---

(١) ومنهم ابن الفحّام في التّجريد : ٣٧٧ .

(٢) العقد النَّضيد (ط) : ٢/٧٥٠ .

المقدّر ، وإمَّا مبتدأ و (لَمْ يَصِحَّ) خبره ، قال أبو شامة [١] : « تبوّءا : مبتدأ ، و (وَقْفُ حَفْصٍ) إن كان مرفوعًا : فهو مبتدأ [ثان] [٢] ؛ أي : وَقْفُ حفصٍ عليه بياء لم يصحّ ، وإن وَقَفَ مجرورًا بإضافة « ياء » إليه ، فالخبر لم يصحّ ؛ أي تبوّءا بالياء : لم يصح » .

قلت : وظاهر تقديره أنَّ (بِيَا) متعلِّقٌ بـ (وَقْف) ، وهو رأي كوفيّ [٣] ، ورأي بعض البصريّين [٤] اتّساعًا في الظّرف وعديله [٥] ، وينبغي أن يُقرأ : « تَبَوَّءا » بالهمزة ، حتَّى يصير لقوله : (بِيَا) مزيدُ فائدة ، و (فَيُحْمَلاَ) نصبٌ بإضمار « أَنْ » بعد الفاء في جواب النَّفي .

[٧٥٢] وَتَتَّبِعَانِ النُّونُ خَفَّ مَدًا وَمَا ۞ جَ بِالْفَتْحِ وَالإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالميم من (مَدًا) ، وهو ابن ذكوان أنَّهُ قرأ قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ ﴾ [٦] بتخفيف النُّون ، فتعيَّن للباقين تثقيلها [١] ، ثُمَّ أخبر عنه بوجه آخر ، وهو

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٢٧ .

(٢) زيادة يقتضيها الإعراب ، وهي في نصّ أبي شامة في إبراز المعاني : ٣/٢٢٧ .

(٣) أي : جواز تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفًا أو مجرورًا بالحرف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [الصّافّات : ١٠٢] ، وقوله : ﴿ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [النّور : ٢] .
وقد سبق الكلام عن هذه المسألة ص ١٩٩ .

(٤) كالأخفش الَّذي جوّز تقديم معموله عليه مطلقًا نحو : يعجبني عمرًا ضربُ زيدٍ .
وخصَّ بعض المتأخّرين كأبي عليّ الفارسي والرّمّانيّ وابن جنّي المجرور بالتّقديم وتعلّقه بمضمر . ينظر : الخصائص : ٢/١٩ ، ٢٠ ، والارتشاف : ٥/٢٢٥٧ ، والمساعد : ٢/٢٢٦ ، ٢٣٣ ، والهمع : ٥/٦٦ .
وهذا رأي الرضيّ أيضًا ، يقول في شرح الكافية : ٣/٤٠٦ : « وأنا لا أرى مانعًا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه ، نحو قولك : اللهم ارزقني من عدوّك البراءة ، وإليك الفرار » .

(٥) الاسم المجرور .

(٦) يونس : ٨٩ .

« تَتْبَعانِ » بفتح الباء الموحّدة ، وإسكان التَّاء قبلها ، وتتّصل النُّون ، وأخبر أَنَّ هذا الوجه قد ماج ؛ أي : اضطرب النَّقلُ فيه ، وأشار بالاضطراب المذكور إلى ما قاله أبو عمرو الدَّاني في غير التَّيسير [٢] : « وقد ظنّ عامّة البغداديين أَنَّ ابن ذكوان أراد تخفيف التاء دون النُّون ؛ لأنَّهُ ذُكر في كتابه بالتّخفيف ، ولم يذكر حرفًا بعينه ، قال : وليس كما ظنُّوا ؛ لأَنَّ الَّذين تلقّوا ذلك أداءً وأخذوه منه مشافهة : أولى أن يُصار إلى قولهم ، ويُعْتَمَدَ على روايتهم ، وإن لم يقو ذلك في قياس العربيّة ، ولم يطّرد في اللّغة » . انتهى . قُلْتُ : سيأتي بيان ضعف ذلك ، قال [٣] : « وقال ابن أشته [٤] : كان ابن مجاهد يحسب أَنَّ ابن ذكوان عنى بروايته : خفيفة « التاء » من « تتبعان » ، وليس كما حسب ، ولذلك قال ابن مجاهد في كتابه [٥] : « وأحسب أَنَّ ابن ذكوان عنى بروايته خفيفة « التاء من (تتبع) فإن كان كذلك ، فقد اتّفق هو وهشام في النُّون ، وخالف هشام في التَّاء » .

قال أبو شامة [٦] : « ولم يذكر ابن مجاهد عن ابن ذكوان غير هذا الوجه يعني : « تَتَّبِعَانِ » بتشديد « التَّاء » ، وكسر « الباء » ، وتخفيف النُّون ، فهذا هو الاضطراب المشار

---

(١) السَّبعة : ٣٢٩ ، والتَّذكرة : ٢/١٢٣ ، والتَّيسير : ٣١١ ، والإقناع : ٣٢٩ .

(٢) المفردات السّبع : ٣٢٣ .

(٣) جامع البيان : ٢/٣١٠ .

(٤) في الأصل تحريف : اشتره ، والصّواب ما أثبتّه . وهو : محمَّد بن عبد اللّه بن محمَّد بن أشته ، نحوي محقّق ، عالم بالعربيّة ، بصير بالمعاني ، حسن التأليف ، قرأ على ابن مجاهد وغيره ، ومن تصانيفه : المحبّر في القراءات ، وكتاب المفيد في الشاذّ ، توفّي سنة : ٣٢٩ هـ .
طبقات القرَّاء : ١/٣٣٣ ، وغاية النِّهاية : ٢/١٨٩ .

(٥) السبعة : ٣٢٩ .

(٦) إبراز المعاني : ٣/٢٢٩ .

إليه ، ولم يتعرّض في التَّيسير لذكره ، وذكر الأهوازي [1] عن ابن عامر في هذا الحرف أربع قراءات : تشديد التَّاء والنُّون ، وتخفيفهما ، وتشديد التَّاء وتخفيف النُّون ، وعكسه » [2] .

* * *

فأمَّا قراءة العامّة : فواضحة ؛ لأَنَّ « لا » فيها ناهية ، والنُّون للتَّوكيد ، وهي جملة نهي [3] عُطفت على جملة أمر [4] ، ويضعف أن تكون « لا » نافية [5] ، وإن كان بعضهم [6] قد ادّعى ذلك في قوله : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ ﴾ [7] / لضرورة دعت هناك إلى ذلك حرّرتها في كتابي المشار إليه [8] .

٢٥١/ب

وأمَّا قراءة ابن ذكوان ، فـ « لا » يَحتمل أن تكون فيها للنَّفي ، وأن تكون للنَّهي ، فإن كانت للنَّفي كان في الجملة أوجهٌ [9] :

---

(١) هو : أبو عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم الأهوازي ، صاحب المؤلّفات ، شيخ القراء في عصره ، ولد سنة : ٣٦٢ هـ بالأهواز ، قرأ على إبراهيم بن أحمد الطّبريّ ببغداد ، له مصنّفات ، منها : الوجيز في شرح القراءات ، والموجز في القراءات السّبع ، وكلاهما مطبوع متداول ، توفّي سنة ٤٤٦ هـ بدمشق .
طبقات القرّاء : ٤١٤/١ ، وغاية النِّهاية : ٢٢٠/١ .

(٢) لم يذكر في الوجيز والموجز عن ابن عامر إلاَّ تشديد التَّاء وتخفيف النُّون . وربما أوردها في غير هذين المؤَلَّفين . ينظر : الوجيز : ٢٠٤ ، والموجز : ١٦١ .

(٣) « ولا تتَّبعانِّ » .

(٤) « فاستقيما » .

(٥) من جهة توكيد المضارع في غير قسمٍ ولا طلبٍ ولا شرطٍ ، وفيه خلاف : هل يجري النَّفي بـ (لا) مَجْرَى النَّهي ؟ . الدّرّ المصون : ٥٩٠/٥ .

(٦) كأبي البقاء . ينظر : الإملاء : ٥/٢ .

(٧) الأنفال : ٢٥ .

(٨) الدّرّ المصون : ٥٩٠/٥ .

(٩) ينظر : الكشف : ٥٢٢/١ ، وشرح الهداية : ٥٣٠ ، ٥٣١ ، والموضح : ٦٣٦/٢ .

أحدها : أنَّها حاليّة ، أي : فاستقيما غير مُتَّبَعَيْنِ ، واعتُرض عليه بأنَّ حكم المضارع المنفيّ بـ (لا) حكمُ المثبت ، فلا تباشره واوٌ .

الثَّاني : أنَّها للنَّفي ، ومعناها النَّهي ، كقوله : ﴿ لا تَعْبُدُونَ إلا اللَّهَ ﴾ (١) فتتوافق القراءتان .

الثَّالث : أنَّها خبر محضٌ أخبرهما تعالى أنَّهُمَا لا يَتْبَعَانِ سبيل الكفرة .

وإن كانت للنَّهي ، فقيل : أصل النُّون التّشديدُ ، وإنَّما خُفّفت كما خفّفت « باء » رُبَّ ، و « نون » إنَّ ، وليس بشيء ، وقيل : بل هي نون التَّوكيد الخفيفة ، وهو جائز على رأي يونس والفراء (٢) ، أعني تأكيد المتّصل بالألف الخفيفة ، وإن كان سيبويه والكسائي يمنعانه (٣) ، وتحقيق ذلك في النّحو (٤) .

وأمَّا قراءتا « تَتْبَعانِ » ، و « تَتَّبعانِ » بتخفيف « التَّاء » وتثقيلها ، فلغتان تقدَّم (٥) شرحهما في قوله : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾ (٦) .

* * *

---

(١) البقرة : ٨٣ .

(٢) أجاز يونس والفَرَّاء والكوفيون وقوع نون التَّوكيد الخفيفة بعد الألف ، ويجب عندهم كسرها . قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلاَّ أن يدغم . الكتاب : ٥٢٧/٣ .

(٣) بمعنى أنَّ سيبويه والكسائي لا يجيزان وقوع نون التَّوكيد الخفيفة في الفعل الدالّ على الاثنين ، بل يجب التّشديد فتقول : « اضربانِّ » بنون مشدّدة مكسورة ، وقد علّل سيبويه لذلك بقوله : لأنَّهُ لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم ، ولا تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين . الكتاب : ٥٢٥/٣ ، ٥٢٧ .

(٤) تنظر هذه المسألة في : لباب العكبري : ٦٨/٢ ، وشرح ابن يعيش : ٣٨/٩ ، والتَّصريح : ١٩٦/٤ .

(٥) ينظر : ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٦) الأعراف : ١٩٣ .

قوله : (وَتَتَّبِعَانِ) مبتدأ ، و (النُّونُ) يجوز أن تكون مبتدأً ثانيًا ، و (خَفَّ) خبره ، والجملة خبر الأوَّل ، والعائد مقدّر ؛ أي : النُّون منه ، أو تقول : قامت (أل) مقامه ، أي نونه ، ويجوز أن تكون النُّون بدل بعض منه ، والعائد مقدّر كما تقدَّم ، و (خَفَّ) خبر (تَتَّبِعَانِ) .

قوله : (مَدًا) تمييز منقول من الفاعليّة ؛ أي خَفَّ مَداه ، ومعنى ذلك : أَنَّ النُّطق بالخفيفة أقصر مَدًا من النّطق بالشّديدة .

قوله : (وَمَاجَ) فاعله ضمير يعود على (تَتَّبِعَانِ) ، و (بِالْفَتْحِ) حال منه ؛ أي ملتبسًا بفتح الباء وبالإسكان ، (قَبْلُ) ، أي : قبل الباء ، فقُطِعَ وبُنِيَ ، و (مُثَقَّلاَ) حال من فاعل (مَاجَ) والتَّثقيل في النُّون ، ولا يتصوّر أن يكون في « التَّاء » ؛ لأنَّهُ قد نصّ على سكونها ، فإن قيل : هل يجوز أن تكون ميم (مَاجَ) رمزًا كالكاف من قوله : « وَكَمْ صُحْبَةٍ » لأنَّها قراءة ، ولم يذكر لها قارئًا ؟ . قيل : لا يجوز ؛ لأنَّهُ تقدَّم [1] في الخطبة أَنَّ رمز الحرف إذا تحصَّل وجب تأخيره عن القراءة ، بل تكون هذه القراءة لمن رمز له أوَّلاً ، كقوله [2] :

« وَعَمَّ بِلاَ وَاوِ الَّذِينَ وَضَمَّ فِي ❁ ....

البيت » .

فالقراءتان متى اجتمعتا في بيتٍ لقارئ واحد ، فتارة يتقدّم رمزه ، وتارة يتأخّر مثل « كُفِّلاَ » في قوله [3] :

(١) العقد النَّضيد (ط) : ١٥٩/١ .
(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٣٥) « من فرش سورة التَّوبة » .
(٣) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٧٦) « من فرش سورة البقرة » .

عَلِيمٌ وَقَالُوا الوَاوُ الأُولَى ۞ ....

البيت .

وقد رَجَّعَ المصنِّف قراءةً في بيت لا رمز فيه إلى رمزٍ في بيت قبله في « النِّساء » عند قوله [1] :

وَفِيهَا وَتَحْتَ الْفَتْحِ قُلْ فَتَثَبَّتُوا ۞ ....

فهُنا أولى .

[٧٥٣] وَفِي أَنَّهُ اكْسِرْ شَافِيًا وَبِنُونِهِ ۞ وَيَجْعَلُ صِفْ وَالْخِفُّ نُنْجِ

أمر بكسر (أَنَّهُ) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ [2] لمن رمز له بالشِّين من (شَافِيًا) وهما الأخوان ، فتعيّن لغيرهما فتحها [3] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالرَّاء من (رِضًى) ، وبالعين من (عَلاَ) وهما الكسائي وحفص قرآ : ﴿ كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [4] بتخفيف الجيم ، ولا بُدّ / من سكون النُّون ، ولم ينبّه عليه للفظه به كذلك ، وتعيّن للباقين تثقيل الجيم وفتح النُّون [5] .

۞ ۞ ۞

١/٢٥٢

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٠٤) « من فرش سورة النِّساء » .

(٢) يونس : ٩٠ .

(٣) السَّبعة : ٣٣٠ ، والمبسوط : ٢٠١ ، والتَّيسير : ٣١٢ ، والتَّجريد : ٣٧٨ .

(٤) يونس : ١٠٣ .

(٥) السَّبعة : ٣٣٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٣ ، والتَّيسير : ٣١٢ ، والتَّلخيص : ٢٨٥ .

والوجه في كسر « إنَّهُ » الاستئناف ، أو على تضمين (آمنت) [١] : قُلْتُ ، أو على إضمار قول ، وذلك المقول هو المعبّر عنه بالإيمان ، أو تكون هذه الجملة بدلاً من « آمنت » ؛ لأنَّها هي هي ، فكأنَّه وقعت بعد القول ، فلذلك كُسرت .

وأمَّا الفتح ، فقيل : على حذف الباء ، أي بأنَّهُ لا إله إلاَّ الَّذي آمنت به ، أو على أنَّهُ مفعول به : لآمنتْ بمعنى : صدَّقَتْ ، أو يكون على حذف لام العلَّة ؛ أي لأنَّهُ ، فلمّا حُذفت اللام جرى الخلاف المشهور [٢] .

والوجه في قراءة « يجعل » [٣] بالنُّون مراعاةُ ما تقدَّم من قوله [٤] : « كشفنا » و « متَّعْنَا » [٥] ، وفي الياء مراعاةُ قولِه : ﴿ إلا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٦] ؛ لقربه منه .

وأمَّا التَّخفيف والتَّثقيل في « يُنْجِي ، ونُنَجِّي » ، فلغتان [٧] ، كأنزل ، ونزَّل ، وقيل : التَّثقيل ؛ للتَّكثير ، والتّخفيف يحتمله .

---

(١) ينظر : حجّة الفارسي : ٢/٣٧٣ ، وحجّة ابن خالويه : ١٨٤ .

(٢) كونه في موضع جرّ هو مذهب الخليل والأخفش ، حيثُ أعمل الحرف ، وهو محذوف ؛ لكثرة استعمال حذفه مع « أنَّ » خاصّة . وكونه في موضع نصب هو مذهب الفَرَّاء ؛ لعدم الخافض ، إذ لا يعمل وهو محذوف ، كما لا تعمل الإضافة ، والمضاف محذوف ، ولأنّ الحرف لما حُذف ، تعدّى الفعل إلى ما بعد الجارّ فنصبه . ينظر : الكشف : ١/٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٣) ذكر الوجه في قراءة « يجعل » . يونس : ١٠٠ ، دون أن يذكر القراءة ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ ، وهي : روى أبو بكر المرموز له بالصّاد من قوله : (صفا) : ﴿ وَنَجْعَلُ الرِّجْسَ ﴾ بالنّون ، والباقون بالياء . ينظر : السَّبعة : ٣٣٠ ، والتَّذكرة : ٢/٤٥٤ ، والتَّيسير : ٣١٢ ، والنَّشر : ٢/٢٨٧ .

(٤) يونس : ٩٨ .

(٥) يعني قوله تعالى : ﴿ وَمَتَّعْنَاهُمْ ﴾ من الآية : ٩٨ من سورة : يونس .

(٦) يونس : ١٠٠ .

(٧) واختار مكيّ التّشديد . الكشف : ١/٥٢٣ ، وحجّة أبي زرعة : ٣٣٧ .

والمختلف فيه هو الثَّاني تَحرَّزَ من قوله : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا ﴾ [١] فإنَّه أوَّل ، وسيأتي هذا عند قوله في البيت الآتي ، وذاك هو الثَّاني .

* * *

قوله : (وَفِي أَنَّهُ اكْسِرْ) أي أوقع الكسر في همزه ، كقوله : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [٢] ، ولولا ذلك التَّضمينُ لتعدّى بنفسه . و (شَافِيًا) حال من « أَنَّهُ » ، أو من الفاعل ؛ لأنَّك تشفي بنقلك الصّحيح ، ونفس المقروء يشفي أيضًا ، ويجوز أن يكون حالاً من « الكسر » المدلول عليه بـ « اكسر » ، أو يكون نعت مصدر محذوف ؛ أي : كسرًا شافيًا .

قوله : (وَبِنُونِهِ) يجوز أن يكون حالاً من قوله : « ويجعل » ، و « يجعل » مفعول « صِفْ » ، والواو في : « ويجعل » من نفس التِّلاوة ، والتَّقدير : وصف ، ويجعل ملتبسًا بنونه ؛ أي : النُّون الَّتي فيه ، ويجوز أن يتعلّق « بنونه » بـ « صِف » على تضمينه : اقرأ ؛ أي اقرأ « ويجعل » بنونه ، ويجوز أن يكون « بنونه » خبرًا متقدِّمًا ، وقوله : (وَيَجْعَلُ) مبتدأ مؤخّر ، أي : ونجعل استقرّ بنونه ، و (صِفْ) : أمر مستأنف ؛ أي : صف ما سمعت .

قوله : (وَالْخِفُّ) مبتدأ ، و (نُنْجِ) مفعوله ؛ لأنَّهُ مصدر معرَّف بأل ، وهو يعمل عمل فعله [٣] عندنا [١] كقوله [٢] :

---

(١) يونس : ١٠٣ .
(٢) الأحقاف : ١٥ .

(٣) وقد سبق له الحديث عن ذلك في شرح البيت : (٦٩٠) . ينظر : ص ٢٠٤ ، حاشية (٢) .

ضَعِيفُ النِّكَايةِ أَعداءَه ۞ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ

و (رِضًى) خبره ، وقد مرَّ نظيره في الأعراف عند قوله [٣] :

.... ۞ .... وَالْخِفُّ أُبْلِغُكُمْ حَلاَ

إمَّا على المبالغة ، أو على حذف مضاف ، أي : تخفيف « ننج ذو رضًى » ، ويجوز أن يكون « الخِفَّ » بمعنى : الخفيف ، و « ننج » بدل منه ، و « رضًى » خبره كما تقدّم ، و « علا » يجوز أن يكون تمييزًا لـ « رضًى » وأن يكون صفة له على حذف مضاف ، أي رضًى ذو علا ، وأن يكون خبرًا بعد خبر .

[٧٥٤] وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي وَنَفْسِيَ يَاؤُهَا ۞ وَرَبِّيَ مَعْ أَجْرِي وَإِنِّي وَلِي

(ذَاكَ) إشارة إلى قوله : « وننج » ، ومعنى كونه ثانيًا : أَنَّهُ ثانٍ بعد كلمة « ويجعل » ، ولو لم نتأوّله على ذلك لكان ثالثًا ؛ لأَنَّ قبله اثنين : ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾[٤] ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا ﴾ [٥] ، وهذا كما تقدَّم [٦] نظيره في الأعراف عند قوله :

.... وَلاَ يَعْلَمُونَ قُلْ ۞ لِشُعْبَةَ / فِي الثَّانِي .....

٢٥٢/ب

يعني : بعد خالصة ، وإلاَّ صار ثالثًا ، وهناك وعدتُ بذكر « ننج » هنا ، وأنَّهُ نظيره ،

---

(١) أي البصريين ، وفي ذلك إشارة إلى أنَّ مذهبه النحوي بصري .

(٢) مرّ في : ص ٢٠٤ .

(٣) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٩٠) « من فرش سورة الأعراف » .

(٤) يونس : ٩٢ .

(٥) يونس : ١٠٣ .

(٦) ينظر : ص ١٧٢، ١٧٣ .

(٧) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٨٤) « من فرش سورة الأعراف » .

على أَنَّ أبا عليّ الأهوازي حكى تخفيفهما [١] ، أعني : « نُنْجِيك ، ونُنْجِي رسلنا » عن أبي عمرو والكسائي ، وكُتبت « ننج » في المصاحف دون « ياء » [٢] ، ولهذا يكتبونها في غير القرآن « ننج » بلا « ياء » ، وكذا في هذه القصيدة ، وليس بجيّد ؛ لأنَّهُ لا يكتب على صورة مخالفة للقياس [٣] الخطّي إلاَّ في القرآن ، ولذلك يخطئ من يكتب « الصَّلاة ، والزَّكاة » بالواو في غير المصحف ، قال السَّخاوي [٤] : « والوقف على رسمه بغير ياء » . قال أبو شامة [٥] : « ويقع في نسخ القصيد « ننج » بلا ياء ، والأصل « الياء » كتابة ولفظًا » .

فإن قُلْتَ : لعلّه ذكره بلا ياء ليدلّ على موضع الخلاف ؛ لأَنَّ الياء محذوفة فيه في الوصل لالتقاء السَّاكنين . قلت : لو أراد ذلك لم يَحْتَجْ إلى تقييد بما في ذكر في البيت الآتي ، وهو قوله : « وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي » انتهى .

ثُمَّ أخبر أَنَّ فيها من ياءات الإضافة خمسًا :

الأولى : ﴿ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ ﴾ [٦] .

الثَّانية : ﴿ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [٧] فتحهما نافع وأبو عمرو [٨] .

الثَّالثة : ﴿ إِنْ أَجْرِيَ إِلا عَلَى اللَّهِ ﴾ [١] فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر

---

(١) ينظر : الوجيز : ٢٠٥ .

(٢) وهذا خاصّ برسم المصحف . ينظر : المصاحف : ١٠٨ ، والمقنع : ٥٤ .

(٣) في الأصل تكرار كلمة « للقياس » وهو سهوٌ من النَّاسخ .

(٤) فتح الوصيد : ٩٨٣/٣ ، وفيه : « والوقف على رسمه في المصحف بغير ياء » .

(٥) إبراز المعاني : ٢٣٠/٣ .

(٦) يونس : ١٥ .

(٧) يونس : ٥٣ .

(٨) السَّبعة : ٣٣٠ ، والتَّذكرة : ٤٥٤/٢ ، والتَّيسير : ٣١٢ ، والعنوان : ٢٠٧ .

وحفص [٢] .

الرَّابعة : ﴿ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ ﴾ [٣] .

الخامسة : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ ﴾ [٤] فتحهما الحِرْميان وأبو عمرو ، وأسكن الباقون جميع ذلك [٥] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَذَاكَ) مبتدأ ، و (هُوَ) مبتدأ ثانٍ ، و (الثّاني) خبره ، والمبتدأ الثَّاني وخبره خبر الأَوَّل ، ويجوز أن يكون (هُوَ) فصلاً ، فالثَّاني خبر الأَوَّل .

قوله : (وَنَفْسِي) مبتدأ ، و (يَاؤُهَا) مبتدأ ثانٍ ، و (وَرَبِّيَ) أي : ويا ربّي ، فإما أن يكون حذف المضاف ، وإِمَّا أن يكون عطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجارّ ، و (مَعْ أَجْرِيَ) حال [٦] ؛ أي مصاحب لأجري ، و (وَإِنِّي ، وَلِي) عطف على (أَجْرِيَ) ، و (حُلَى) خبر المبتدأ ، أي ذوات حُلى ، والمبتدأ الثَّاني وخبره خبر الأَوَّل ، وقيل : نفسي مبتدأ ، و (يَاؤُهَا) خبره على حذف مضافين ؛ أي : إحدى كلمات (يَاؤُهَا) (وَرَبِّيَ) ، قيل تقديره : اذكر كلمة ربِّي كائنة مع كلمات : (أجري ، وإنّي ، ولي) .

---

(١) يونس : ٧٢ .

(٢) السَّبعة : ٣٣٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٣ ، والتَّيسير : ٣١٢ ، والتَّجريد : ٣٧٩ .

(٣) يونس : ١٥ .

(٤) يونس : ١٥ .

(٥) السَّبعة : ٣٣٠ ، والتَّيسير : ٣١٢ ، والوجيز : ٢٠٦ ، وإرشاد المبتدئ : ١٠٨ .

(٦) أعربها الإمام الجعبري : صفة . ينظر : شرح الجعبري : ١٢٣٦/٣ .

و (حُلَى) خبرٌ لمبتدأ مضمر [1] ؛ أي هي ذات « حُلَى » ، والحاء من « حُلى » ليست رمزًا لما تقدّم من أَنَّهُ أفردَ لياءات الإضافة بابًا ذكر فيه أحكامها ، وقارئها ، وكذا الزَّوائد .

❁❁❁

(١) أعربها شعلة : حال . ينظر : شرح شعلة : ٢٦١ .

سورة هود عليه السَّلام

[٧٥٥] وَإِنِّي لَكُمْ بِالْفَتْحِ حَقُّ رُوَاتِهِ ۞ وَبَادِيَ بَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ حُلِّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حَقّ) ، والرَّاء من (رُوَاتِهِ) ، وهم : ابن كثير وأبو عمرو والكسائي أنَّهُم قرءوا : ﴿ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ [١] بفتح همزة ، « أَنِّيَ » في قصّة نوح ، فتعيَّن لغيرهم كسرها [٢] .

وعمَّن رمز له بالحاء من « حُلِّلاَ » وهو أبو عمرو أَنَّهُ قرأ : ﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ [٣] بهمزة بعد الدَّال ، فتعيَّن لغيره ترك الهمز [٤] ، وتركه إمَّا بلا بدل إن لم تكتب له صورة ، أو أَيِّ بدل / إن كتبت للهمزة صورةٌ كما تقرّر ذلك ، وهنا رُسمت الهمزة : ياء ، وقال أبو شامة [٥] : « ولم يبيّن قراءة الجماعة ، وهي بياء مفتوحة » . قُلْتُ : لا حاجة إلى بيانها ؛ لما قدّمته لك من أَنَّهُ إذا صُوّرت الهمزة بحذفٍ ، فترك الهمز النّطق بذلك الحرف الَّذي صوّرت همزته ، وقد نصّ هو على ذلك . قال [٦] : « ولو قال : وبادئ بهمز الياء عن ولد العلا ؛ لكان أجلى وأحلى » .

١/٢٥٣

۞ ۞ ۞

---

(١) هود : ٢٥ .

(٢) السَّبعة : ٣٣٢ ، والغاية : ٨٧ ، والتَّيسير : ٣١٣ ، والوجيز : ٢٠٧ .

(٣) هود : ٢٧ .

(٤) السَّبعة : ٣٣٢ ، والتَّيسير : ٣١٣ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٠٢ ، والإقناع : ٣٣٠ .

(٥) إبراز المعاني : ٢٣٢/٣ .

(٦) إبراز المعاني : ٢٣٢/٣ .

والوجه في قراءة الفتح أَنَّهُ على حذف « الباء » [(١)] ؛ أي : بأَنِّي ، فلمّا حُذِفَ حرف الجرّ فُتحت . وقال الزَّمخشريّ [(٢)] : « الجارّ والمجرور صلة لحال محذوفة ، والمعنى : أرسلناه ملتبسًا بهذا الكلام ، وهو « إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِين » بالكسر ، فلمّا اتّصل به الجارّ فُتح ، كما فُتح في « كأنَّ » ، والمعنى على الكسر في قولك : إنَّ زيدًا كالأسدِ » . قال أبو عليّ [(٣)] : « في قراءة الفتح خروج من الغيبة إلى المخاطبة » . قال ابن عطيّة [(٤)] : « وفي هذا نظر ، وإنَّما هي حكاية مخاطبته لقومه ، وليس هذا حقيقة الخروج من غيبة إلى مخاطبة ، ولو كان الكلام : أن أنذرهم ، أو نحوَه ؛ لصحّ ذلك » .

وقد قال بهذه المقالة . أعني الالتفات . مكّيّ ، فإنَّه قال [(٥)] : « الأصل : « بأَنِّي » ، والجارّ والمجرور في موضع المفعول الثّاني ، وكان الأصل : إنَّهُ ، لكنّه جاء على طريقة الالتفات » انتهى .

قُلْتُ : هذا الالتفات غير الّذي ذكره أبو عليّ ، فإنَّ ذلك من غيبة إلى خطاب ، وهذا من غيبة إلتكلُّم ، وكلاهما غير محتاج إليه ، وإن كان قول مكّيّ أقرب .

والوجه في قراءة الكسر : أَنَّهُ على إضمار قول [(٦)] ، أي فقال : أي والقول كثيرًا ما يضمر ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلامٌ

---

(١) ينظر : حجّة ابن خالويه : ١٨٦ ، والموضح : ٦٤٢/٢ .

(٢) الكشّاف : ٢١٢/٢ .

(٣) حجّة الفارسي : ٣٨٥/٢ .

(٤) المحرَّر الوجيز : ٩٣٩ .

(٥) الكشف : ٥٢٥/١ .

(٦) ينظر : شرح الهداية : ٥٣٣ ، والدرَّة الفريدة : ٧٧٩/٢ .

عَلَيْكُمْ ﴾ [1] ؛ أي : سيقولون : سلامٌ عليكم .

والوجه في همز « باديء » أنَّهُ بمعنى [2] : أَوَّل الرأي ، من البُدْأَة ، أي أنَّهُ صادر من غير رويَّة .

وأمَّا « بادي » بالياء ، فيحتمل أن يكون مخفّفًا من قراءة أبي عمرو ، وهو تخفيف قياسيّ ؛ لأنَّها همزة مفتوحة بعد كسرة ، وأن يكون من : بدا . يبدُو ؛ أي : ظهر ، والمعنى : ظاهر الرأي دون باطنه ؛ أي : لو تُؤُمِّلَ ؛ لعُرِف باطنُه ، فيؤول في المعنى إلى الأَوَّل ، وفي انتصابه في كلتا القراءتين سبعة أوجه [3] ذكرتها في (الدّرّ المصون) [4] .

---

(١) الرَّعد : ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢٧٩/٢ ، والكشف : ٥٢٦/١ .

(٣) أحدها : أَنَّهُ منصوب على الظَّرف ، والعامل في الظَّرف « اتبعك » .

الثَّاني : أَنَّهُ منصوب على نزع الخافض ، كقوله : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف : ١٥٥] .

الثَّالث : أن ينتصب على المصدر ، والعامل فيه كالعامل في الظّرف ، ويكون من باب ما جاء فيه المصدر من معنى الفعل لا من لفظه .

الرَّابع : أن يكون نعتًا لبشر ؛ أي : ما نراك إلاَّ بشرًا مثلنا باديَ الرأي ، أي : ظاهره .

الخامس : أَنَّهُ حال من مفعول « اتّبعك » ، أي : وأنت مكشوف الرأي ظاهره لا قوّة فيه ولا حصافة لك .

السَّادس : أَنَّهُ منادى ، والمراد به نوح عليه السلام ، كأنَّهم قالوا : يا باديَ الرأي ؛ أي : ما في نفسك ظاهر لكلّ أحد ، قالوه على سبيل الاستهزاء به والاستقلال له .

السَّابع : أَنَّ العامل فيه مضمر ، تقديره : أتقول ذلك بادي الرأي .

وعلى هذه الأوجه الأربعة الأخيرة هو اسم فاعل من غير تأويل ، بخلاف الثَّلاثة الأولى فإنَّه ظرف أو مصدر .

(٤) الدّرّ المصون : ٣١٠/٦ - ٣١٢ .

* * *

قوله : (وَإِنِّي) مبتدأ ، و (بِالْفَتْحِ) خبره ؛ أي : ملتبسين به ومستقر ، و (حَقُّ رُوَاتِهِ) خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : ذلك حقُّ رواته ، ويجوز أن يكون « الفتح » حالاً ، و « حقّ » خبر « إنّي » ؛ أي : وإنّي ملتبسًا بالفتح حقّ ، ويجوز أن يكون « إنّي » مفعولَ فعلٍ مقدّر ؛ أي : ادع « إنّي » حقّ رواته ، فحقّ رواته : فاعل ، و (بِالْفَتْحِ) حال من المفعول .

قوله : (وَبَادِي) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (بِالْهَمْزِ) خبره ، و (بَعْدَ الدَّالِ) حال من الهمز ، أي : وبادي كائن بالهمز مستقرًّا بعد الدّال ، و (حُلِّلَ) مستأنف ، أو حال على إضمار (قَدْ) عند من يراه ، ومعنى حُلِّلَ : أي أُبيحت القراءة به [1] لصحّته معنى ورواية ، ويجوز أن يكون « حُلِّلَ » هو الخبر ، و (بِالْهَمْزِ) متعلّق بـ (حُلِّلَ) ، ويجوز أن يكون (بَادِي) مفعولاً بفعلٍ مضمر : أي : واقرأ بادي ، و (بِالْهَمْزِ) / متعلّق باقرأ ، أو حال ، و (حُلِّلَ) إمّا مستأنف ، أو حال ، وينبغي أن يقرأ : « بادي » بالياء ؛ ليصير لقوله : « بالهمز » مزيدُ فائدة .

٢٥٣/ب

[٧٥٦] وَمِنْ كُلِّ نَوِّنْ مَعْ قَدَ افْلَحَ عَالِمًا ۞ فَعُمِّيَتِ اضْمُمْهُ وَثَقِّلْ شَذًا عَلاَ

أمر لمن رمز له بالعين من « عالمًا » وهو حفص بتنوين « كلّ » من قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [2] في هذه السُّورة ، وفي سورة « قد أفلح » [3] ، فتعيَّن لغيره ترك

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٧/٣ ، وشرح الجعبري : ١٢٤٥/٣ .

(٢) هود : ٤٠ .

(٣) سورة « المؤمنون » : ١ .

التَّنوين [(١)] .

ثُمَّ أمر لمن رمز له بالشِّين ، والعين من (شَذًا عَلاَ) ، وهم الأخوان وحفص بضمّ العين من ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [(٢)] ، وتثقيل الميم ، فتعيّن لغيرهم فتحُ العين وتخفيف الميم [(٣)] .

◈ ◈ ◈

والوجه في تنوين « كلٍّ » [(٤)] أَنَّهُ جعل التَّنوين عوضًا من المضاف إليه ؛ أي : من كلّ حيوان ، و « زوجين » مفعول ، و « اثنين » نعت له على التَّوكيد [(٥)] ، و « من كلٍّ » متعلِّق بـ « احْمِلْ » ، أو بمحذوف على أَنَّهُ حال من « زوجين » ؛ لأَنَّهُ لو تأخّر لكان صفة .

والوجه في عدم تنوينه : إضافته إلى « زوجين » ، و « اثنين » مفعول [(٦)] ، و « من كلّ زوجين » كما تقدّم في القراءة قبله ، وقيل : بل مزيدة ، و « كلّ » مفعوله ، و « اثنين » نعت لزوجين على التأكيد أيضًا ، وهذا ماشٍ على رأي الكوفيين والأخفش ؛ حيث يجيزون زيادة « مِن » في مثله [(٧)] .

---

(١) السَّبعة : ٣٣٣ ، والغاية : ٨٧ ، والتَّيسير : ٣١٤ ، وإرشاد المبتدئ : ١٠٩ .

(٢) هود : ٢٨ . في الأصل : عُمِّيت ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ .

(٣) السَّبعة : ٣٣٣ ، والتَّذكرة : ٢/٤٥٨ ، والتَّيسير : ٣١٣ ، والإقناع : ٣٣٠ .

(٤) اختار ابن خالويه قراءة الإضافة ؛ لاجتماع النَّاس عليها . إعراب القراءات : ١/٢٨٠ .

(٥) الكشف : ١/٥٢٨ ، والتِّبيان : ٢/٤٥١ .

(٦) وتقدير الكلام : احمل فيها اثنين من كلّ زوجٍ .

(٧) اختُلف في زيادة « من » فهي لا تزاد عند سيبويه وجمهور البصريين إلاَّ بشرطين هما :
أحدها : تقدّم نفي أو نهي أو استفهام . والثّاني : تنكير مجرورها .
وذهب بعض الكوفيين إلى زيادهّا بشرطٍ واحد : وهو تنكير مجرورها .

٢٥٣/ب

والوجه في قراءة « فعُمِّيتْ » بناؤه للمفعول (١) ، ويؤيّده قراءة أُبيّ (٢) : ﴿ فَعَمَّاهَا اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وإنّما حذف الفاعل اختصارًا ، وهو معلوم ، ومن بناه للفاعل أسند « العمى » إلى « البيّنة » مجازًا ، كما أسند إليها الإبصار في ضدّه ، وهو مجاز مستفيض ، ومعنى « عُمِّيت » : أيْ خَفِيَتْ (٣) ، وقيل (٤) : هو من باب القلب ، والأصل : فَعُمِّيتم أنتم عنها ، نحو : أدخلتُ الْقَلَنْسُوَةَ في رأسي (٥) ، وأنشدوا (٦) :

تَرى الثّورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَهُ ۞ وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ

ورُدَّ هذا بأَنَّهُ لو كان مقلوبًا لتعدّى « بعن » دون « على » ، والضَّمير في « فَعمِيَتْ »

ويرى بعض النّحاة كالكسائي والأخفش ، وتبعهم ابن مالك زيادتها بلا شرط ؛ لثبوت ذلك سماعًا في النَّظم والنّثر .

تنظر هذه المسألة في : شرح المفصّل : ١٢/٨ . ١٣ ، ورصف المباني : ٣٨٩ ، ٣٩١ ، والجنى الدَّاني : ٣١٧ . ٣٢٠ ، والمساعد : ٢٤٩/٢ ، والهمع : ٢١٥/٤ وما بعدها .

وإذا عُدّت « مِن » زائدة في الآية ، فيكون على قول من يرى زيادتها مطلقًا ، أو في كلام موجب .

(١) ينظر : حجّة ابن خالويه : ١٨٦ ، وشرح الهداية : ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

(٢) تنظر القراءة في مختصر ابن خالويه : ٦٤ ، وشواذّ الكرماني (خ) : ٥٦/أ .

(٣) قال ابن الأثير : وفي حديث الهجرة « لأُعَمِّيَنَّ على من ورائي » من التّعمية والإخفاء والتّلبيس . النهاية : ٥٧٦/٣ ، وينظر : اللِّسان : [عمي] ١٠٠/١٥ .

(٤) وممّن قال بذلك أبو عليّ الفارسيّ في حجّته : ٣٨٩/٢ ، وتبعه مكّيّ في كتابه الكشف : ٥٢٧/١ ، والمهدوي في شرح الهداية : ٥٣٤ .

(٥) يُنظر هذا القول في الكتاب : ١٨١/١ .

(٦) من [الطَّويل] لم أهتد إلى قائله ، وهو من أبيات الكتاب الَّتي لم يعرف لها قائل ، وورد في الكتاب : ١٨١/١ ، ومعاني الفَرَّاء : ٨٠/٢ ، وحجّة الفارسي : ٣٨٩/٢ ، والهمع : ١٣٢/٢ . واستشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣١٤/٦ .

(١) في الأصل : « أجمعا » ، والصَّواب ما أثبته من جميع المصادر السَّابقة .

عائدٌ على « البيّنة » [(١)] ، وقيل : على الرَّحمة [(٢)] ، وقيل : عليهما ؛ لأنَّهُمَا بمعنى شيء واحد .

وقدَّم ترجمة « من كلّ » على ترجمة « فعميت » بحسب ما تأتّى له ، وليبنيَ عليه ترجمة « مجراها » باختصار ، كما ستعرفه في البيت الآتي ، ولا خلاف في الَّتي في « القصص » : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ [(٣)] أنَّها كقراءة العامّة ، واقتصاره على ما في هذه السُّورة دليلٌ على ذلك ، ألا ترى أنَّهُ لو كان الخلاف جاريًا في غير السُّورة الَّتي هو فيها ، كما نبّهت عليه في أوَّل « آل عمران » [(٤)] !

◈ ◈ ◈

قوله : (وَمِنْ كُلِّ) مفعول مقدّم لـ (نَوِّنْ) ، و (مَعْ قَدَ افْلَحَ) حال من المفعول ، أي نوّن من كلٍّ هنا كائنًا مع حرف (قَدَ افْلَحَ) ، و (عَالِمًا) حال من الفاعل .

قوله : (فَعُمِّيَتِ اضْمُمْهُ) يجوز أن يكون من باب الاشتغال ، وهو الأرجح ؛ لمكان الأمر ، أي : ضُمَّ عينَ فعُمِّيَتْ اضممه » ، ويجوز أن يكون (فَعُمِّيَتِ) مبتدأ ، و (وَثَقِّلْ) مفعوله محذوف ؛ أي ثَقِّل / ميمه ، ويجوز أن يقرأ قوله : (فَعُمِّيَتِ اضْمُمْهُ) بضم تاء « عميت » على الإتباع ، وكسرها على أصل : التقاء السَّاكنين ، كقوله تعالى :

١/٢٥٤

---

(١) قال السَّخاوي : « واستعير العمى للبيّنة إذا لم يُهتد بها ؛ لكونها بمنزلة الأعمى في كونه لا يهدي » . فتح الوصيد : ٣/٩٨٥ .

(٢) وعلى هذا فهو من باب القلب ؛ لأنَّ الرَّحمة لا تعمى ، وإنَّما يُعمى عنها . ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٣٩ ، والكشف : ١/٥٢٧ .

(٣) القصص : ٦٦ .

(٤) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١١٢/أ « أوَّل فرش سورة آل عمران » .

﴿ قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [١] ، و (شَذًا) حال من الفاعل ، أو المفعول ، والشّذا : حدّة الرَّائحة ؛ أي : اضمم وثقّل حال كونك ذا رائحة طيّبة ، أو اضمم عينه وثقّل ميمه حال كونهما ذوي رائحة طيّبة ، و (عَلاَ) فعل وفاعل صفة للشّذا ؛ أي أنَّها رائحة مرتفعة منتشرة ظاهرة ، يشير إلى شهرتها بين النَّقَلة والعلماء .

[٧٥٧] وَفِي ضَمِّ مَجْرَاهَا سِوَاهُمْ وَفَتْحُ ۞ بُنَيِّ هُنَا نَصٌّ وَفِي الْكُلِّ عُوِّلاَ

أخبر عمَّن أعاد عليه الضَّمير في (سِوَاهُمْ) ، وهم [غير الأخوين و] [٢] حفص المرموز لهم (بشذًا علا) أنَّهُم قرءوا : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ﴾ [٣] بضمّ الميم ، فتعيَّن للأخوين وحفص فتحها [٤] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالنُّون من (نَصّ) وهو « عاصم » أَنَّهُ قرأ هنا : ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ [٥] بفتح الياء ، وعمَّن رمز له بالعين في (عُوِّل) وهو حفص أَنَّهُ قرأ بذلك في جميع القرآن [٦] ، وسيأتي خلافٌ لابن كثير في البيت الآتي ، فتعيَّن للباقين كسر الياء في جميع القرآن [١] .

۞ ۞ ۞

---

(١) يوسف : ٣١ .

(٢) في الأصل : الأخوان في حفص ، سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبت .

(٣) هود : ٤١ .

(٤) السَّبعة : ٣٣٣ ، والتَّذكرة : ٢/٢٥٨ ، والتَّيسير : ٣١٤ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٠٣ .

(٥) هود : ٤٢ .

(٦) وردت في ستّة مواضع هي :
هود : ٤٢ ، ويوسف : ٥ ، ولقمان : ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، والصّافّات : ١٠٢ .

(١) السَّبعة : ٣٣٤ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٤ ، والتَّيسير : ٣١٤ ، والتَّلخيص : ٢٨٩ .

فأمَّا ضمّ ميم « مُجراها » [1] فلأنَّه اسم مصدر ، أو زمان ، أو مكان من « أُجْرِي » وفيه مناسبةٌ لضمّ ميم « مُرساها » ، واتَّفق السَّبعة على ضمّ ميم « مُرساها » .

وأمَّا فتح الميم من « مَجراها » فلأنَّه اسم مصدر ، أو زمان ، أو مكان من « جرى » ، وهو مناسب لقوله : ﴿ وَهِيَ تَجْرِي ﴾ [2] ، ومعرفة المعنى والإعراب مذكورة باستيفاء في غير هذا الموضوع [3] .

وأَمَّا فتح « يا بُنيَّ » فقيل [4] : أصله : « بُنَيِيِّ » بثلاث ياءات ، الأولى : للتَّصغير ، والثَّانية : لام الكلمة ، وهل هي أصلٌ بنفسها أو بدل من واو على خلاف في لام « ابن » ما هي ؟ والثَّالثة : ياء المتكلِّم ، فحُذفت ياء المتكلّم ؛ لأنَّهُ الأكثر في النداء ، ثُمَّ استثقلت الكسرة بعد الياءين ، فأُبدلت فتحة ، وقيل : بل أُبدلت الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء الأخيرة أَلِفًا ، ثُمَّ حُذفت الألف تخفيفًا وبقيت الفتحة دالّة عليها ، وإبدال الياء ألِفًا في النِّداء [5] [وفعلوا] [6] ذلك في غيره في : [ناصية] [1] ناصَاة .

وقيل [2] : بل حُذفت الألف لالتقاء السَّاكنين ، وهذا التَّعليل قاصرٌ على ما في هذه السُّورة

---

(١) اختار الجعبريّ الضمّ لمناسبة الازدواج . شرح الجعبري : ١٢٥٨/٣ .
كما ينظر : الحجّة لابن خالويه : ١٨٧ ، والتّبيان : ٤٥٢/٢ .

(٢) هود : ٤٢ .

(٣) استوفى المصنِّف المعنى والإعراب في كتابه الدّرّ المصون : ٣٢٤/٦ ، ٣٢٨ .

(٤) قاله مكيّ في الكشف : ٥٢٩/١ .

(٥) قال المازنيّ : « وضع الألف مكان الياء مطّردٌ في النداء » . فتح الوصيد : ٩٨٧/٣ .

(٦) زيادة يقتضيها السِّياق .

(١) في الأصل : ناصيته ، والصَّواب ما أثبتّه من نصّ السَّخاوي في فتح الوصيد : ٩٨٧/٣ .

(٢) قاله أبو إسحاق الزّجّاج ، والأصل : يا بُنيَّا فتبدل الألف من ياء الإضافة . العرب تقول : يا غلاما أقبل ، ثُمَّ تحذف الألف لسكونها وسكون الرَّاء . معاني الزجّاج : ٥٤/٣ .

دون باقي السُّور [١] ، وقيل : [٢] أصله : يا بُنياه على النّدبة ، فحُذفت الهاء ثُمَّ الألف .

وأمَّا الكسر : فعلى الأصل ، ولأنَّهُ لما حُذفت ياء المتكلِّم بقيت الكسرة قبلها دالّة عليها ، وقيل : بل حُذفت الياء لالتقاء السّاكنين ، وهو تعليل قاصرٌ [٣] .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَفِي ضَمِّ مَجْرَاهَا) خبر مقدّم ، و (سِوَاهُمْ) مبتدأ مؤخّر ؛ أي : غيرُهم مستقرٌّ في ضمّ ميم « مُجراها » ، و « مُجراها » : منصوب تقديرًا بضمّ ؛ لأنَّهُ مصدر ، وقد تقدَّم [٤] أَنَّ « سوى » لا يتصرّف عند سيبويه [٥] إلاَّ في ضرورة ، كقوله [٦] :

.... ۞ فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ

---

(١) يوسف ، ولقمان ، والصافّات .

(٢) قاله أبو حاتم ، كما في إعراب القرآن للنحّاس . وقال النحّاس : « ورأيت عليّ بن سليمان يذهب إلى أَنَّ هذا لا يجوز ؛ لأَنَّ الألف خفيفة فلا يُحذف » . (إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٢٨٤) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للزجّاج : ٣/٥٤ .

(٤) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٧٠ « من فرش سورة المائدة » .

(٥) ينظر : الكتاب : ١/٣١ ، ٤٠٧ .

(٦) من [الكامل] لابن المولى محمَّد بن عبد اللّه بن مسلم المدني يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة ، وصدره :

وإذَا تُباعُ كريمةٌ أو تُشْتَرى ۞ ....

وهو منسوب له في شرح التَّبريزي للحماسة : ٤/٢٧٤ ، والعيني : ٢/٣٥٠ .

وبلا نسبة في الأغاني : ١٠/١٧٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢/٢٢٨ ، وشرح الأشموني : ١/٢٣٥ ، والهمع : ٣/١٦١ .

والشَّاهد فيه « فسواك » حيث خرجت « سوى » عن الظرفيّة ، ووقعت مبتدأ متأثّرًا بالعامل المعنويّ وهو الابتداء ، وهو من شواهد من يرى أنَّها مثل (غير) معنًى وإعرابًا .

ولا حاجة أن تكون (في) بمعنى « على » ، كما قال أبو شامة [١] ؛ لإمكان جعلها على بابها ؛ أي : أنَّهم استقرّوا في الضمّ مجازًا ، / والتَّجوّز في غير الحرف أولى منه فيه .

٢٥٤/ب

قوله : (وَفَتْحُ) مبتدأ ، و (هُنَا) ظرف لفتح ؛ أي : الفتح الواقع هنا ، و (نَصٌّ) خبره ، و (يَا بُنَيِّ) هو مفعول المصدر . **وقوله :** (يَا) يجوز أن يكون الأصل : يا بُنيّ ، والمراد بـ « يا » ياء المتكلِّم ، فقصره ،وأن تكون « يا » للنِّداء ، والمراد : وفتح هذا اللّفظ لا يليق إلاَّ بياء الإضافة .

قوله : (وَفِي الْكُلِّ) متعلّق بـ (عُوِّلَ) ، أي : عُوِّلَ على الفتح في كلّ هذه الكلمات ، وقد تقدَّم [٢] أَنَّ بعضهم يمنع دخول « أل » على « كلّ » و « بعض » للزومهما الإضافة لفظًا أو تقديرًا ، وقيل : (عُوِّلَ) خبر مبتدأ محذوف ، أي : والفتح عُوِّلَ عليه في كلّ القرآن .

[٧٥٨] وَآخِرَ لُقْمَانٍ يُوَالِيهِ أَحْمَدٌ ❁ وَسَكَّنَهُ زَاكٍ ، وَشَيْخُهُ الاوَّلاَ

أخبر عن البزيّ ، وهو أحمد أَنَّهُ تابع حفصًا في « يا بُنيَّ » آخر لقمان ، وهو قوله : ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ [٣] وهو الثّابت .

وعمَّن رمز له بالزّاي من (زَاكٍ) ، وهو قنبل سكَّن ياء هذا الأخير ، وأنَّ شيخ قنبل وهو ابن كثير بكماله سكَّن الأوَّل من « لقمان » ، وهو قوله : ﴿ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ [١] ، وحصل من مجموع تراجم البيتين أَنَّ عاصمًا فتح الياء في هذه السُّورة ،

---

(١) إبراز المعاني : ٢٣٣/٣ .
(٢) سبق الحديث عن دخول « أل » على «كلّ ، وبعض» في : ص ١٩٥ .
(٣) لقمان : ١٧ .
(١) لقمان : ١٣ .

وكسرها الباقون ، وأنَّ حفصًا فتحها في سائر القرآن ، وأنَّ ابن كثير بكماله سكَّن الأَوَّل من « لقمان » ،و حفص باقٍ على فتحه ، والباقون على كسره ، وأنَّ البزيّ وافق حفصًا في الأخير من لقمان ، وأنَّ قُنبلاً سكَّنه ، وأنَّ الباقين كسروه ، وأنَّ الأوسط من « لقمان » ، وهو قوله : ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ [1] فتحه حفص على قاعدته [2] ، وأنَّ الباقين كسروه ، وكذا ما في يوسف والصافَّات [3] .

◈ ◈ ◈

ووجه السُّكون [4] : أَنَّهُ مبالغة في التَّخفيف ؛ لأَنَّ الفتح أخفّ الحركات ، وأخفّ منه السُّكون ، ومقتضى كلام النَّاظم أَنَّ الياء إذا سكنت هنا تبقى مشدّدة ؛ لأَنَّهُ لم يذكر الإسكان ، والإسكان يتأتّى مع تشديدها ، لكن النَّقل أَنَّ الياء في قراءة من سكَّن مخفّفة ، ويدلّ على ذلك تعليلهم ، فإنَّهم قالوا في توجيه هذه القراءة أَنَّهُ حذف ياء الإضافة على ما هو الأكثر في النِّداء ، ثُمَّ استثقل الياء المشدّدة المكسورة ، فحذف الياء الأخيرة ، وأبقى الأولى ، وهي ياء التَّصغير ساكنة ، قاله [5] أبو عبد اللّه ، وأبو شامة ، وزاد أيضًا فقال [1] : « وكأنَّهُ عند التَّخفيف وصل بنيّة الوقف ، وإذا وقف على المشدّد جاز تخفيفه » . وفي مثل

---

(١) لقمان : ١٦ .

(٢) وهي : فتح الياء من كلمة « يا بُنيَّ » حيث وقع ، وقد وقع في ستّة مواضع هي : هود : ٤٢ ، ويوسف : ٥ ، ولقمان : ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، والصّافَّات : ١٠٢ .

(٣) تنظر القراءات الخمس في السَّبعة : ٣٣٤ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، والمبسوط : ٢٠٤ ، ٢٩٦ ، والتيسير : ٣١٤ ، ٤١٣ ، والمكرّر : ٥٦ ، ١٠٢ .

(٤) ينظر : الكشف : ٥٣٠/١ ، وشرح الهداية : ٦٥٩ .

(٥) اللآلئ الفريدة : ١١/٣ .

(١) إبراز المعاني : ٢٣٤/٣ .

هذا نظر ؛ لأَنَّ النُّحاة نصّوا على أَنَّهُ لا يجوز أن تقع ياء التَّصغير طرفًا ، بل لا بُدَّ أن تقع حشوًا ، ذكروا ذلك في عُطي تصغير « عطاء » [(١)] ، وقد حقّقتُه في (شرح التَّسهيل) .

والوجه فيمن جمع بين الفتح والكسر [(٢)] ، وهو أبو بكر ، وبين الكسر والإسكان ، وهو قُنبل : الجمع بين اللّغتين ، واتّباع الأثر .

والوجه فيمن جمع بين الثَّلاثة [(٣)] : الفتح ، والكسر ، والإسكان ، وهو البزيّ : الجمع بين الثَّلاث لغات واتّباع الأثر .

* * *

١/٢٥٥

قوله : (وَآخِرَ لُقْمَانِ) منصوب / بـ (يُوالِيهِ) أي : يتابعه ، و (أَحْمَدٌ) هو البزيّ ، وصَرَفَهُ ضرورة ، والضَّمير يعود على « حفص » ؛ لأنَّهُ المرموز له آخر البيت قبله .

قوله : (وَسَكَّنَهُ زَاكٍ) أي : رجل زاكٍ ، من زكا ، يزكو .

و (شَيْخُهُ) عطف على (زَاكٍ) و (الاوّلَ) مفعول به ، والهاء في (سَكَّنَهُ) تعود على (آخِرَ لُقْمَانِ) ، والهاء في (شَيْخُه) تعود على من رمز له بالزّاي ، وهو قُنبل ؛ أي : وسكَّن شيخه الحرف الأَوَّل ، وما أحسن ما تأتّى له هنا مقابلة الأَوَّل بالآخر ، وكون الأَوَّل

---

(١) قال الرَّضيّ في شرح الشّافية : ١/٢٣١ : « فإذا حُقّر نحو : (عطاء) قُلب ألفه ياء ، كما في (حِمار) ، فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو ؛ لزوال الألف قبلها ، ثُمَّ تنقلب ياءً ؛ لتطرّفها مكسورًا ما قبلها ، فتجتمع ثلاث ياءات : الأولى للتّصغير ، والثَّانية عوض من الألف الزّائدة ، والثّالثة عوض عن لام الكلمة ، فتحذف الثّالثة نسيًا ، فيبقى (عُطيّ) ويدور الإعراب على الثَّانية .
وللاستزادة ينظر : الكتاب : ٣/٤٥٩ ، والمقتضب : ٢/٢٤٤ ، وشرح المفصّل : ٥/١٢٥ .

(٢) انظر : فتح الوصيد : ٣/٩٨٧ ، وشرح السيوطي : ٢٨٥ .

(٣) انظر : إبراز المعاني : ٣/٢٣٤ ، واللآلئ الفريدة : ٣/١١ .

وقع آخر البيت ، والآخِرُ وَقَعَ أَوَّلَه !

[٧٥٩] وَفِي عَمَلٌ فَتْحٌ وَرَفْعٌ وَنَوِّنُوا ۞ وَغَيْرَ ارْفَعُوا إلاَّ الْكِسَائِيَّ ذَا

أخبر عن القُرَّاء إلاَّ الكسائي أنَّهُم قرءوا : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ ﴾ [١] بفتح الميم ورفع اللام منوّنة ورفع غير ، فتعيّن للكسائي كسر الميم وفتح اللام دون تنوين ونصب غير [٢] ، ويجوز هنا على ما اصطلح عليه في إطلاقه الرَّفعُ ؛ لأَنَّ مقابله في اصطلاحه : النَّصبُ ، ولكن لم يقابله هنا إلاَّ الفتح ؛ لأنَّهُ بناءٌ ، ولو قال : بدل رفع ضمّ لكان متجوّزًا أيضًا على رأي البصريين ؛ إذ الضمّ من ألقاب البناء [٣] ، والغرض أنَّ هذا معرب كان التَّجوّز في غير الملفوظ به أولى من التّجوّز في الملفوظ به ، فتأمّله فإنَّه حسن .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءة الجماعة [٤] : أنَّ الضَّمير عائدٌ على ابن نوح ، وفي الإخبار عنه بـ (عمل) ثلاثة الأوجه في [٥] : رجلٌ عدلٌ ، وقيل : بل الضَّمير يعود على النداء المفهوم من قوله : « وَنَادَى » أي : نداؤك وسؤالك ، وإليه ذهب مكّيّ [١] وأبو البقاء [١] وغيرهما ،

---

(١) هود : ٤٦ .

(٢) السَّبعة : ٣٣٤ ، والتَّذكرة : ٢/٤٥٨ ، ٤٥٩ ، والتَّيسير : ٣١٥ ، والتَّجريد : ٣٨٢ .

(٣) ألقاب الإعراب عند البصريّين : الرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، والجزم .

وألقاب البناء : ضمّ ، وفتح ، وكسر ، ووقف وربَّما عبّر عنه (بالسكون) .

انظر : الكتاب : ١/١٣ـ١٧ ، والتوطئة : ١١٦ ، وأسرار العربيّة : ٤٥ .

(٤) انظر : الحجّة للفارسي : ٣٩٩ ، وإعراب القراءات : ٢٨٣ .

(٥) وهي : الوصف بالمصدر السّاكن العين للمبالغة ، أو إرادة اسم الفاعل ؛ أي : عادل . أو على تقدير مضاف ؛ أي : ذو عدلٍ . وقد مرّ ذلك في : ص ٢٤٥ .

(١) الكشف : ١/٥٣٠ ، ٥٣١ .

وهو عندي خطأٌ ، كيف يحسُن أن يُقال ذلك في حقّ نبيّ ، فضلاً عن أحد أولي العزم ، وأَوَّل رسولٍ أُرسل بعد آدم عليهما السَّلام ؟!

ولما حكاه الزَّمخشريّ قال [٢] : « وليس بذاك » [٣] ، وقيل : « بل يعود على الرّكوب المفهوم من « اركب معنا » ، وقيل : « على تركه الرّكوب ، وكونه مع الكافرين » ، وقال أبو عبد اللّه [٤] بعد حكايته كلام الزَّمخشريّ : « وقيل : فيه ما هو أبعد من ذلك » [٥] .

قُلْتُ : ليس شيءٌ أفسد من ذلك ، وعلى الوجه الثّلاثي لا يحتاج إلى تأويل في الإخبار بالمصدر ؛ لأَنَّ كليهما ـ أعني المخبر عنه والخبر ـ معنًى من المعاني .

وأَمَّا قراءة الكسائي : فيتعيّن عود الضَّمير على « ابن نوح » [٦] ؛ أي : إِنَّ ابنك عَمِلَ غير صالح ، فـ (عَمِلَ) جملةٌ فعليّة أخبر بها عنه ، و « غيرَ » : يجوز أن يكون مفعولاً به كقوله : ﴿ اعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ [٧] وأن يكون نعتَ مصدرٍ محذوف ؛ أي : عملاً غيرَ صالحٍ .

---

(١) الإملاء : ٢/٤٠ .

(٢) الكشَّاف : ٢/٢١٩ .

(٣) قال الجعبريّ : « لأنَّهُ قول فلا يصدق عليه ، وتنزيهًا لنوح عليه السلام » . شرح الجعبري : ٣/١٢٦١ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٣/١٢ .

(٥) قيل : يجوز أن تكون الهاء في « إنَّهُ » تعود على ما دلّ عليه أَوَّل الكلام وهو قوله : (اركب معنا) فيكون التّقدير : إنَّ الكافرين معك عملٌ منك غير صالح . الكشف : ١/٥٣١ .

(٦) انظر : الحجّة لابن خالويه : ١٨٧ ، والموضح : ٢/٦٤٧ .

(٧) قوله تعالى في سورة « المؤمنون » : ٥١ . ﴿ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ ، وقوله تعالى في سورة « سبأ » : ١١ . ﴿ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَفِي عَمَلٌ) خبر مقدّم ، و (فَتْحٌ) مبتدأ ، و (رَفْعٌ) عُطف عليه ، وقد عُرف محلهما .

وقوله : (وَنَوِّنُوا) الأَولى أن يقرأ بصيغة الأمر ؛ لمقابلته بـ (ارفعوا) ، ومفعول « نَوِّنُوا » محذوف ، أي : لامَه ، أو بمعنى : أوقعوا فيه التّنوين .

قوله : (وَغَيْرَ ارْفَعُوا) غير : مفعول مقدّم ، والصّواب أن ينصب « غير » ليصير لقوله : « ارفعوا » فائدة .

قوله : (إِلاَّ الْكِسَائِيَّ) مستثنى من فاعل « نوّنوا » ، وارفعوا ؛ أي : افعلوا ذلك إلاَّ الكسائي ، كقولك : كلوا إلاَّ زيدًا ، ويجوز أن يكون مستثنى من محذوف [1] ؛ أي : افعلوا ذلك كلّه من فتحٍ ورفعٍ وتنوينٍ ، ورفعِ « غيرٍ » إلاَّ / الكسائي ، فإنَّه يقرأ بأضداد هذه القيود ، وهذا عندي أولى ؛ لأَنَّ فيه تعميمًا للحكم بسائر قيوده بخلاف الأَوَّل ، فإنَّه ليس فيه استثناء الكسائي إلاَّ من الأمر بالتّنوين ، ورفع « غير » ، وظاهر عبارة الفاسي [2] يعطي الوجه الأَوَّل ، وفيه ما عرفته .

٢٥٥/ب

قوله : (ذَا الْمَلاَ) صفة له ، و (الْمَلاَ) : الأشراف [3] ، يجوز أن يكون عَنَى بهم أتباعَه ، وأن يكون عنى بهم متبوعيه ، ويجوز أن يريد بهم الجميع ؛ لأنَّه تبع أشرافًا ، وتبعه أشرافٌ .

[٧٦٠] وَتَسْأَلْنِ خِفُّ الْكَهْفِ ظِلُّ حِمًى ۞ هُنَا غُصْنُهُ وَافْتَحْ هُنَا نُونَهُ دَلاَ

---

(١) قدّره الجعبري : « للقرّاء إلاَّ الكسائي » . ينظر : شرحه على الشّاطبيّة : ١٢٦٠/٣ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ١٣/٣ .

(٣) قال الأزهريّ : « الملأُ مهموزٌ ، مقصورٌ ، أشراف النَّاس ووجوههم » التَّهذيب : [ملا] ٤٠٤/١٥ .

أخبر عمّن رمز له بالطّاء المعجمة من (ظِلّ) ، وبالحاء المهملة من (حِمًى) وهم الكوفيون وابن كثير وأبو عمرو أنَّهُم قرءوا : ﴿ فَلا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ ﴾ [١] بتخفيف النُّون ، وأنَّ الكوفيين ، وأبا عمرو [٢] قرءوا كذلك في هذه السُّورة : ﴿ فَلا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [٣] فتعيّن للباقين القراءة بالتّثقيل فيهما ، ثُمَّ أمر بفتح النُّون في هذه السُّورة لابن كثير [٤] .

وتقدَّم [٥] في باب الزوائد أنَّ أبا عمرو وورشًا زادا [٦] الياء في هذه السُّورة في الوصل ، وأنَّ جميعهم أثبتها في الكهف إلاَّ ابن ذكوان ، فعنه خلاف ، وحصل من مجموع ذلك أنَّ الكوفيين قرءوا في هذه السُّورة : ﴿ فَلا تَسْأَلْنِ ﴾ بتخفيف النُّون مكسورة دون ياء وصلاً ووقفًا ، وفي الكهف كذلك ، إلاَّ أَنَّ « الياء » ثابتة وصلاً ووقفًا ، وأنَّ أبا عمرو خفّف النُّون أيضًا في السُّورتين ، إلاَّ أَنَّهُ أثبت الياء هنا وصلاً ، وحذفها وقفًا ، وأنَّ ابن كثير شدّد النُّون هنا مفتوحة ، وخفّفها في الكهف ثابتة الياء ، وأنَّ ورشًا شدّد النُّون هنا مكسورة ، وأثبت الياء وصلاً ، وحذفها وقفًا ، وفي سورة الكهف شدّدها وأثبت الياء وصلاً ووقفًا ، وأنَّ قالون وابن عامر شدّدا النُّون مكسورة من غير ياء وصلاً ووقفًا في هذه السُّورة ، وفي الكهف كذلك ، إلاَّ أَنَّ الياء ثابتة في الوصل والوقف بخلافٍ عن ابن ذكوان في الياء [١] ،

---

(١) الكهف : ٧٠ .

(٢) والمشار لهم بالغين من « غصنه » . ينظر : السِّراج : ٤٢٨ .

(٣) هود : ٤٦ .

(٤) السَّبعة : ٣٣٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، والتَّيسير : ٣١٥ ، والإقناع : ٣٣١ ، ٣٤٣ .

(٥) العقد النَّضيد ، تح : عبد اللّه البرّاق : ٣٤٣ .

(٦) في الأصل : زاد ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ .

(١) قال مكيّ : « كلّهم أثبتوا الياء في الوصل والوقف ، إلاَّ ما رُوي عن ابن ذكوان من طريق الأخفش وغيره أَنَّهُ

وكان معرفة الياء من الزوائد ، ولكن قصدت إيضاح ذلك لعُسْره .

❁ ❁ ❁

والوجه في تخفيف النُّون [١] أنَّها نون الوقاية وحدها ، ومن شدّدها جعلها نون التَّوكيد الثّقيلة ، وحذف نون الوقاية ؛ لاجتماع الأمثال ، ويجوز أن تكون نون التَّوكيد الخفيفة أدغمت في نون الوقاية في قراءة من كسرها ، ومن فتح النُّون وهو ابن كثير لم يذكر للفعل مفعولاً أوَّل ، ومن كسرها جعل مفعوله ياء المتكلّم وحذَفها استغناءً عنها بالكسرة ، وبعضهم يثبتها كما مرَّ تفصيله ، وإنَّما لم يفتح ابن كثير النُّون في الكهف ؛ لأَنَّ الياء مرسومة فيها في المصحف [٢] ، فلزمه كسرها ؛ لأجل الياء بعدها بخلاف هذه السُّورة ، والمعوّل في ذلك كلّه على الأثر . والتَّوجيه بيانٌ لذلك ، لا أَنَّهُ حامل عليه .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَتَسْأَلْنِ) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (خِفُّ) مبتدأ ثانٍ ، و (الْكَهْفِ) مضاف إليه للبيان ، و (ظِلّ) خبر الثَّاني ، والجملة خبر الأَوَّل ، والعائد / محذوف ؛ أي : وتسألن خِفُّ الكهف فيه ظِلٌّ حمى ، وأن يكون مفعولاً لفعلٍ مقدّر على حذف مضاف ، أي : وهاك ، أو خذ حكم تسألن ، ثُمَّ استأنف جملة بيّن فيها الحكم بقوله : « خِفُّ الكهفِ ظِلُّ حِمًى » ؛ أي : حرف الكهف ، وأشار : بظلّ حمًى إلى الاستتار بحججه ، ويجوز أن يكون « خِفُّ الكهف » صفة « تسألن » ، و « تسألن » مبتدأ ، والمعنى :

١/٢٥٦أ

حذف الياء في الوصل والوقف ، والمشهور عنه الإثبات مثل الجماعة » . التبصرة : ٢٦٢ .

وقال ابن الجزري : « والوجهان جميعًا في الكافي ، والتَّلخيص ، والشَّاطبيّة وغيرها » . النَّشر : ٣١٢/٢ ، ٣١٣ .

(١) انظر : الكشف : ٥٣٢/١ ، والحجّة لأبي زرعة : ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٢) ينظر : المقنع : ٧٠ .

الخفيف في سورة « الكهف » قاله أبو شامة [١] ، والتَّقدير الصناعي : وتسألن ذو الخِفّ ، و « ظلُّ حمًى » خبره ، ولُفِظَ بـ (تسألن) دون ياء ليشمل [٢] لفظه ما في السُّورتين ، قاله أبو شامة [٣] ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الَّتي في « الكهف » ثابتة الياء في الحالين بلا خلاف ، وإلاَّ ما تقدّم عن ابن ذكوان ، فكيف يشمل ما في الكهف ؟ فإن قيل : يشمله على أحد الوجهين عند ابن ذكوان . قيل : ولو لفظ به بالياء لشمل ما في هذه السُّورة عند أبي عمرو ، وورش في الوصل ، وهو أقوى اعتبارًا من أحد وجهي ابن ذكوان ، فلم يبق إلاَّ أنَّهُ لفظ به كذلك ، إذ لم يوافقه في النّظم إلاَّ ذلك .

قوله : (وَهَاهُنَا) خبر مقدّم ، و (غُصْنُهُ) مبتدأ مؤخّر ، والضَّمير يعود على « التَّخفيف » وما أحسن ما جاء ذكر الغصن مع الظلّ ! لأنَّهُ عنه يكون ، وأشار بقوله : « هنا غصنه » أَنَّهُ فرع ذلك ؛ لأَنَّ من خفّف هنا أقلّ عددًا من مخفّفي الَّذي في الكهف ، و (دَلاَ) جملة مستأنفة ؛ أي : أَنَّ قارئه فاز ، كمن أخرج دلوه ملأى ، وفاعل « دلا » ضمير يعود على « تسألني » ؛ أي : جميع وجوه القرَّاء فيه من فتحٍ وكسرٍ وتخفيفٍ وتشديدٍ في السُّورتين ، فهو كمن أخرج دلوه ملأى .

[٧٦١] وَيَوْمَئِذٍ مَعْ سَالَ فَافْتَحْ أَتَى ۞ وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ قَبْلَهُ النُّونُ

أمر بفتح « الميم » من « يومئذٍ » في هذه السُّورة : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [٤] ، وفي : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾ [١] : ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [٢] لمن رمز له بالهمزة والرَّاء من

---

(١) إبراز المعاني : ٢٣٦/٣ .
(٢) في الأصل تصحيف : ليسهل ، والصَّواب ما أثبتّه من نصّ أبي شامة .
(٣) إبراز المعاني : ٢٣٦/٣ .
(٤) هود : ٦٦ .
(١) المعارج : ١ .
(٢) المعارج : ١١ .

(أَتَى رِضًى) ، وهما نافع والكسائي ، فتعيّن لغيرهما كسرها [1] ، وهو خفض في الحقيقة إِلاَّ أَنَّهُ يجوز في ذلك ، حيث جعل الخفض مقابلاً للفتح ، أو حيث أطلق الكسر على « الخفض » ، ثُمَّ أخبر أَنَّ فتح « الميم » في « النَّمل » من قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ [2] لمن رمز له بكلمة (حِصْنٌ) ، وهم الكوفيون ، ونافع ، وأنَّ الكوفيين يجعلون قبل « يومئذٍ » نونًا ؛ أي : نَوَّنوا « فزعٍ » ، فحصل في حرف « النَّمل » ثلاث قراءات [3] :

إحداها : : ﴿ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ بتنوين « فزع » ، وفتح ميم « يومئذٍ » للكوفيين .

الثَّانية : عدم تنوينه ، وفتح الميم لنافع وحده .

الثَّالثة : عدم التَّنوين ، وخفض الميم للباقين .

❁ ❁ ❁

فأمَّا فتح الميم [4] هنا ، وفي « سأل » ، وفي « النَّمل » على قراءة نافع وحده : فللبناء ؛ لإضافته إلى غير متمكّن ، ومثله قول النَّابغة [1] :

---

(١) السَّبعة : ٣٣٦ ، والمبسوط : ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والتَّيسير : ٣١٥ ، وإرشاد المبتدئ : ١١٠ .

(٢) النَّمل : ٨٩ .

(٣) السَّبعة : ٤٨٧ ، والتَّذكرة : ٢/٥٩٠ ، والتَّيسير : ٣٩٨ ، والنّشر : ٢/٣٤٠ .

(٤) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ١٨٨ ، وشرح الهداية : ٥٣٧ ، ٥٣٨ .

(١) من [الطَّويل] للنَّابغة الذّبيانيّ ، وهو في ديوانه : ٤٤ ، والبيت من شواهد سيبويه : ٢/٣٣٠ ، والكامل : ١/١٢٥ ، والمفصّل : ١٥٤ .

وبلا نسبة في سرّ الصّناعة : ٢/٥٠٦ ، والإفصاح : ٢٧٤ .

والبيت من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣/٣١ ، ٤/٥٢٠ ، ٦/٣٤٩ .

عَلَى حينَ عاتَبْتُ المشيبَ ۞ وَقَلْتُ ألمَّا أَصْحُ والشَّيبُ

وقد تقدَّم [١] طرفٌ من هذا عند قوله : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [٢] ، فيمن نصبه .

وأَمَّا خفضه فظاهرٌ ؛ لأنَّهُ اسم معرب أُضيف إليه ، ولم يعتدَّ بإضافته إلى شيء [٣] .

٢٥٦/ب

وأَمَّا قراءة الكوفيين فيحتمل أن يكون / حركةُ « يومئذٍ » حركة للإعراب ، وأن تكون للبناء [٤] ، وهو منصوب : إمَّا بفزعٍ ؛ أي : أنَّ الفزع يقع ذلك اليوم ، وإمَّا : بآمنون تقديره تقديره : وهم آمنون من فزع يومئذٍ ، وإمَّا بمحذوف على أَنَّهُ صفة لِ « فزع » ؛ لأَنَّ الأحداث توصف بالأزمنة ، كما يخبر عنها بها [٥] . وقال أبو عبد اللّه [١] : « ويومئذٍ في قراءة من فتح ميمه بعد تنوين « فزع » معرب منصوب » . فحكم بإعرابه فقط في قراءة

ومعنى وازع : زاجرٌ . والشّاهد قوله : « عَلَى حينَ عاتَبْتُ » حيث ترجّح بناء (حين) على الإعراب ؛ لإضافته لمبنيّ ، وهو (عاتب) .

(١) ذكر في أحد أوجه نصب « بينكم » في الآية المذكورة في المتن : أَنَّهُ فاعل وبُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكّن . انظر : العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٩٤/ب « من فرش سورة الأنعام » .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُم مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام : ٩٤] .

(٣) ينظر : شرح الهداية : ٥٣٨ ، والتبيان : ٤٥٥/٢ .

(٤) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ١٨٨ ، وشرح النّويري : ٣٦٨/٤ .

(٥) قال السّيرافي : « اعلم أَنَّ ظروف الزّمان تكون أخبارًا للمصادر ولا تكون أخبارًا للجثث ، وأَمَّا ظروف المكان فتكون أخبارًا للمصادر وللجثث ، وإنّما كانت ظروف المكان كذلك ؛ لأَنَّ الجثّة الموجودة قد تكون في بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ خلفك ، علم أليس قدّامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويسرته ، مع وجود هذه الأماكن .

ففي إفراد الجثّة بمكان فائدة . وأَمَّا ظروف الزّمان فإنّما يوجد منها شيء بعد شيء ، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء » . انظر : شرح السِّيرافي : ٤٢/٦ ، ٤٣ .

(١) اللآلئ الفريدة : ١٧/٣ .

الكوفيين كلّهم . وقال [1] : « وأَمَّا فتح الميم بعد التَّنوين ، فهي قراءة عاصم وحمزة تكون حركة إعراب ، وقراءة الكسائي تحتمل الأمرين ؛ لأنَّهُ فتح الَّذي في « هود » ، و « سأل » لاعتقاده فيه البناء ، فكذلك هذا » [2] . فخصَّصَ إعرابَه بغير قراءة الكسائي من الكوفيين ؛ لأنَّهم في « هود » ، و « سأل » خَفَضَا الميم إعرابًا ، فليكن هذا كذلك ، وهذا الَّذي قاله أبو شامة حسن جدًّا ، لكن المختار ما قدّمته من الحركة يحتمل الإعراب والبناء من حيث اللّغة ، واللّه أعلم .

وتنكير « فزع » [3] إمَّا للتَّعظيم والتَّهويل ، وإمَّا لتوحيد النَّوع ؛ أي : لنوعٍ واحد ، وإمَّا للتَّكثير [4] وهو الأليق به هنا .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَيَوْمَئِذٍ) مفعول مقدّم لـ (افتح) ، و (مَعْ سَالَ) حال من المفعول ؛ أي : افتح ميم « يومئذٍ » هنا كائنًا مع حرف « سأل » ، ولفظ « سال » بالألف ، وهي إحدى اللغتين [1] ، وسيأتي إن شاء اللّه توجيهها .

---

(١) أي : وقال أبو شامة .

(٢) إبراز المعاني : ٢٣٧/٣ .

(٣) انظر : فتح الوصيد : ٩٩١/٣ ، واللآلئ الفريدة : ٤٣٥ .

(٤) في الأصل : للتَّنكير ، ولعلَّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(١) في « سأل » ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنَّهُ لغة في السؤال ، وهي لغة قريش ، تقول العرب : سال يسال ، مثل : نال ينال ، وخاف يخاف . وقيل : أنَّها لغة هذيل .

والثّاني : أن يكون من السيلان ، ويؤيّده قراءة ابن عبَّاس « سال سيل » . (تفسير القرطبي : ٢٧٨/١٨) ، وينظر : لغة قريش : ٦٧ ، ولغة هذيل : ٨٥ .

قوله : (أَتَى رِضًى) يجوز أن يكون فاعل « أتى » وتكون هذه الجملة مستأنفة بشارة لمن قرأ بذلك ، ويجوز أن يكون فاعل « أتى » ضميرًا عائدًا على الحرف المختلف فيه ؛ أي أتى ذلك رضًى ، أي : أمرًا مرضيًا ، ويجوز أن يكون « رضًى » على هذا حالاً ؛ أي ذا رضًى ، وهو الرِّضى نفسه مبالغة ، أو بمعنى مرضيًا ، كرجلٍ عدل .

قوله : (وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ) مبتدأ وخبر ، وعبَّر عن الفتح بالحصن ؛ لأنَّهُ حَصّن من قرأ به عن الطَّعن ؛ لصحّته لغةً ؛ أي : والفتح في « النَّمل » حصنٌ حصين .

قوله : (قَبْلَهُ النُّونُ) يجوز أن يكون جملة اسميّة قُدِّم خبرها ، و « الهاء » في « قبله » تعود على كلمة « يومئذٍ » بجملتها ، والمراد بالنُّون : التَّنوين .

و (ثُمِّلَ) مستأنف للثّناء على ذلك ، ومعنى « ثُمِّلَ » : أصلح [(١)] ؛ أي : إنَّهُ أصلح نصب الظَّرف ، وأخرجه من البناء إلى الإعراب ، ويجوز أن يكون (ثُمِّلَ) في وضع الحال بإضمار « قد » عند بعضهم ، وقدّره أبو عبد اللّه [(٢)] : « والنّون ثمّل كائنًا قبله » فظاهره أنَّ الظَّرف حال من فاعل « ثمّل » ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّهُ لا يحلّ عامله محلّه ، وقد تقدّم مثله [(٣)] .

[٧٦٢] ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ ۞ يُنَوَّنْ عَلَى فَصْلٍ وَفِي النَّجْمِ

أخبر عمَّن رمز له بالعين والفاء من (عَلَى فَصْلٍ) وهما حفص وحمزة أَنَّهُمَا لم ينوّنا « ثمود » في هذه السُّورة : ﴿ أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ [(١)] مع الَّتي في الفرقان : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ ﴾ [(٢)] ، والَّتي في سورة العنكبوت : ﴿ وَعَادًا

---

(١) قال الأزهريّ : « وثَمَلْتُ الطَّعام : أصلحته » . التّهذيب : [ثمل] ١٥/٩٥ .
(٢) اللآلئ الفريدة : ٣/١٧ .
(٣) ينظر : ص ٢٠٩ ، ٣٩٨ .

(١) هود : ٦٨ .
(٢) الفرقان : ٣٨ .

وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ ﴾ [1] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء من (فَصْلٍ) ، وبالنُّون من (نمى) كما في البيت الآتي ، وهما حمزة وعاصم أنَّهُمَا / فعلا ذلك في سورة النَّجم : ﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ [2] فيكون أبو بكر وافق حفصًا على ما في النَّجم خاصّةً ، فتعيّن للباقين تنوين ذلك كلّه [3] .

١/٢٥٧

❁ ❁ ❁

والصّرف وعدمه لغتان مشهورتان [4] ، فالصَّرف ذهابٌ مذهب الحي ، أو الأب [5] ، وعليه قوله [6] :

دَعَتْ أُمُّ عمرٍو أَمرَ شرٍّ ❁ بِأَرضِ ثمودٍ كلِّها فأجابها

والمنع ذهاب به مذهب القبيلة ، أو الأمّ ، وعليه قوله [1] :

---

(١) العنكبوت : ٣٨ .

(٢) النَّجم : ٥١ .

(٣) السَّبعة : ٣٣٧ ، والمبسوط : ٢٠٥ ، والتَّيسير : ٣١٥ ، والإتحاف : ٣٢٣ .

(٤) انظر : الحجّة للفارسي : ٤٠٦/٢ ، وشرح الهداية : ٥٣٨ ، والكشَّاف : ٢٢٤/٢ .

(٥) أو جعله « فعولاً » من الثمد وهو : الماء القليل ، فصرفه . انظر : الحجّة لابن خالويه : ١٨٨ .

(٦) من [الطَّويل] وقد نسبه الحميري إلى مبدع بن تميم وهو من أصحاب صالح عليه السلام ، في كتابه : خلاصة السيَر : وصيّة يعقوب ، وروايته فيه :

دعت أمّ غنمٍ شرّ خلقٍ علمته ❁ ....

وبلا نسبة في : إيضاح الوقف والابتداء : ٣٦٥/١ ، وفتح الوصيد : ٩٩٢/٣ ، وشرح الجعبري : ١٢٧٤/٣ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٥١/٦ .

(١) من [الوافر] لم أهتد إلى قائله ، وهو من شواهد ابن الأنباري في : إيضاح الوقف : ٣٦٥/١ ، وينظر :

وَنَادَى صَالحٌ يَا ربِّ أَنزلْ ۞ بِآلِ ثَمُودَ مِنْكَ غَدًا عَذَابًا

واحتُجَّ للصَّرف بأنَّ « ثمود » الأربعة المنصوبة مرسومة بالألف ، والتّنوين اختيار أبي عبيد لرسم الأربعة [١] ، وفي الفرقان والعنكبوت والنَّجم بأنَّ قبلها « عادًا » منوّنًا إجماعًا ، ففي تنوين ما بعده مناسبة له . قال سيبويه [٢] : « وثمود ، وسبأ هما مرة للقبيلتين ، ومرّة للحيّين ، وكثرتهما سواء » .

قال أبو عليّ [٣] : « فمن صرف في جميع المواضع كان حسنًا ، ومن لم يصرف في جميع المواضع كذلك ، وكذا إن صُرف في موضعٍ لم يُصرف في الآخر إلاَّ أَنَّهُ لا ينبغي أن يخرج عمَّا قرأت به القرَّاء ؛ لأَنَّ القراءة سنّة متّبعة ، فلا ينبغي أن يحمل على ما تجوّزه العربيّة ، حتَّى ينضمَّ إلى ذلك الأمرين قراءةُ القرَّاء » انتهى .

وقد اعتُرض [١] على المصنِّف بأَنَّهُ أطلق « ثمود » هنا ، فما المانع أن يُظنّ أَنَّهُ أراد ما في أَوَّل القصّة ، وهو : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ [٢] فإنَّه ممنوع عند القرّاء السَّبعة ، وإن كان يحيي بن وثّاب والأعمش صرفاه [٣] . وأُجيب عنه بأمرين :

أحدهما : أنَّ هذه الأربعة المختلف فيها منصوبة ، والخلاف إنَّما هو في التَّنوين

فتح الوصيد : ٩٩٢/٣ ، واللآلئ الفريدة : ١٨/٣ ، وشرح الجعبري : ١٢٧٤/٣ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٥١/٦ .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢٨٩ .

(٢) الكتاب : ٢٥٢/٣ .

(٣) الحجّة : ٤٠٧/٢ .

(١) اعترض السَّخاوي بقوله : « ولو كانت غير مصروفة ، لم تثبت الألف بدل التَّنوين » (فتح الوصيد : ٩٩٣/٢) .

(٢) هود : ٦١ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢٨٩/٢ ، والمحرَّر الوجيز : ٩٥٤ ، والبحر : ١٧٥/٦ .

وعدمه فقط ، وأمَّا قوله : « وإلى ثَمُودَ » فمجرور ، فلا يكفي فيه ذكر التّنوين ، بل لا بُدَّ من ذكر جرّه أيضًا . يدلّ له ما سيأتي في قوله : « نَمَى لِثَمُودٍ نَوِّنُوا وَاخْفِضُوا » فلم يكتف بالتَّنوين .

والثّاني : أنَّهُ سابق لكلمة « يومئذٍ » ، ولو كان فيه خلاف لذكره قبله ، وقد تقدَّم مثله كثيرًا ، فإن قيل [1] : هذا معارضٌ بأنَّهُ يقدّم المتأخّر ، ويؤخّر المتقدّم في بعض المواضع كقوله بعد هذا البيت :

.... ❁ وَيَعْقُوبُ نَصْبُ الرَّفْعِ .....

ثُمَّ قال :

هُنَا قَالَ سِلْمٌ كِسْرُهُ ..... ❁ ....

وقال في النُّور [2] :

ودُرِّيٌّ اكْسِرْ .... ❁ ....

ثُمَّ قال [1] :

يُسَبِّحُ فَتْحُ البَا كَذَا صِفْ ❁ ....

البيت » .

ولفظ « توقد » قبل « يُسبِّح » وضرورة النَّظم تحوج إلى مثل هذا .

وأُجيب عن هذه المعارضة [1] : بأنَّهُ لا ضرورة هنا تدعو إلى ذلك ؛ لأَنَّ مسألة « يومئذٍ

(١) هذا قول أبي شامة في إبراز المعاني : ٣/٢٣٨ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٩١٥) « من فرش سورة النُّور » .

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٩١٦) « من فرش سورة النُّور » .

» في بيت مستقلّ ، فكان يمكنه تأخيره .

* * *

قوله : (ثَمُودَ) مبتدأ ، و (مَعَ الْفُرْقَانِ) حال ، (لَمْ يُنَوَّنْ) خبره ، و (عَلَى فَصْلِ) حال من مرفوع (لَمْ يُنَوَّنْ) ، والتّقدير : ثمود لم يُنوَّن كائنًا مع حرف الفرقان كائنًا على فصلٍ ، أي قول فصل ، واحتجاج ظاهر ، وهو ما قدَّمته من لسان العرب .

(وَفِي النَّجْمِ) متعلّق بـ (فُصِّلَ) بُيّن من قوله : ﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ ﴾ [٢] .

[٧٦٣] نَمَى لِثَمُودٍ نَوِّنُوا وَاخْفِضُوا ۞ وَيَعْقُوبُ نَصْبُ الرَّفْعِ عَنْ

قد تقدَّم أنَّ (نَمَى) من تتمّة رمز « وَفِي النَّجْمِ فُصِّلاَ » ، ومعنى (نَمَى) اشتهر [٣] ، وهي مستأنفة للثناء على قراءتهما ، ثُمَّ أمر بتنوين / : ﴿ أَلا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾ [٤] وخفضِه لمن رمز له بالرَّاء من (رِضًى) وهو الكسائي ، فتعيَّن لغيره عدم التَّنوين والفتح [١] ، وليس مقابل الخفض في اصطلاحه إلاَّ النَّصب ، ولكن ليس مرادَه ، فقد يجوز في ذلك ، وقد تقدَّم [٢] وجه الصَّرف وعدمُه .

٢٥٧/ب

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالعين من (عَنْ) « بالفاء والكاف » من (فَاضِلٍ كَلاَ) ، وهم

---

(١) والّذي أجاب عن هذه المعارضة أبو شامة في إبراز المعاني : ٣/٢٣٨ .
(٢) فُصّلت : ٣ .

(٣) في القاموس [نما] : « أنماه : أذاعه على وجه النّميمة » : ١٧٢٧ .
(٤) هود : ٦٨ .
(١) السَّبعة : ٣٣٧ ، والتَّذكرة : ٢/٤٥٩ ، ٤٦٠ ، والتَّيسير : ٣١٥ ، والتَّجريد : ٣٨٤ .
(٢) انظر : ص ٤٥١ .

حفص وحمزة وابن عامر أنَّهُم قرءوا : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [(١)] بنصب رفعه ، فتعيّن لغيرهم رفعه [(٢)] .

* * *

فأمَّا قراءة حمزة ومن معه ، ففي الفتحة وجهان [(٣)] :

أحدهما : وهو ما ذكره المصنِّف أنَّها للنَّصب ، لقوله : « نصب الرّفع » .

والثّاني : أنَّها للجرّ ؛ لكون الاسم غير منصرف . ثُمَّ القائلون بأنَّها علامة نصب اختلفوا في تخريجها على ثلاثة أوجه [(٤)] :

أحدها : عطفه على محلّ « بإسحاق » ، كقوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [(٥)] بالنَّصب في أحد الأوجه .

الثَّاني : أَنَّهُ معطوف على أَنَّهُ ضُمِّن « فَبَشَّرْناها » معنى : وَهَبْنا لَهَا ، فعطف « يعقوب » على « إسحاق » ؛ لذلك قال الزَّمخشريّ [(١)] : « كأنَّهُ قيل : فوهبنا لها إسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوبَ ، على طريقة قوله [(٢)] :

---

(١) هود : ٧١ .

(٢) السَّبعة : ٣٣٨ ، والغاية : ٨٧ ، والتَّيسير : ٣١٦ ، والعنوان : ٢١٠ .

(٣) ينظر : الكشف : ٥٣٥ ، والموضح : ٦٥٥/٢ .

(٤) انظر : الكشف : ٥٣٥/١ ، والبيان : ١٧/٢ ، والتّبيان : ٤٥٦ .

(٥) المائدة : ٦ .

(١) الكشَّاف : ٢٢٥/٢ .

(٢) من [الطَّويل] ، وقد نسبه سيبويه للأحوص الرّياحي . الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ثُمَّ عاد ونسبه للفرزدق . الكتاب : ٢٩/٣ . وهو في ديوان الفرزدق : ١٢٣/١ ، وروايته فيه :

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ۞ ولا ناعبٍ إلاَّ ببينٍ غرابُها

..... ليسوا مصلحين عشيرةً ❁ ولا [ناعبٍ] [1] ....

يعني أَنَّهُ يُشْبِه العطف على التَّوهّم ، كما عطف الشَّاعِر ، فجرَّ على توهّم وجود الباء » . والفرق بين هذا والَّذي قبله : أَنَّ الأَوَّل باقٍ فيه الفعل على مدلوله من غير توهّمٍ تضمين ، وهذا فيه تضمين .

الثَّالث : أَنَّهُ منصوب بإضمار فعل ؛ أي : ووهبنا لها يعقوب ؛ لأَنَّ البشارة دلّت عليه ، واختاره سيبويه [2] ؛ لأَنَّهُ ليس فيه فصل بين حرف العطف والمعطوف ، كما سيأتي بيانه إن شاء اللّه تعالى .

وأَمَّا الجرّ ، فلأنَّه عطف على إسحاق ، وإنَّما مُنع الصَّرف [1] ، والتَّقدير : فبشَّرناها بإسحاق ، وبيعقوب من وراء إسحاق ، وقد اعتُرِض على الوجه الأَوَّل والثّاني وهذا الوجهِ بأنَّ

ونسبه ابن الأنباري للأحوص في الإنصاف : ١٦٢ ، ٤٥٢ ، والخزانة : ١٥٨/٤ .

وبلا نسبة في المسائل الشّيرازيّات : ٢٦٧/١ ، والخصائص : ٣٥٤/٢ .

والبيت من شواهد الدّرّ المصون : ٣٠٢/٣ ، ٣٥٥/٦ .

واستشهد به هنا على حمل جرّ « ناعب » على معنى تقدير الباء الزّائدة في « مصلحين » وهو ما يعرف بالعطف على التوهّم .

(١) في الأصل : ناعبة ، والصَّواب ما أثبته .

(٢) قال سيبويه : « ولو قلت : مررت بعمروٍ وزيدًا لكان عربيًّا ، فكيف هذا ؟ لأَنَّهُ فعل ، والمجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه : أتيت ونحوها ، تحمل الاسم إذا كان العامل الأَوَّل فعلاً ، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى . ومثله قول العجاج :

يذهبن في نجدٍ وغورًا غائرًا

كأنَّهُ قال : ويسلكن غورًا غائرًا ؛ لأَنَّ معنى يذهبن فيه يسلكن » . الكتاب : ٩٤/١ .

(١) مُنع الصَّرف للعلميّة والعجمة .

فيه فصلاً بين العاطف والمعطوف ، والعاطفُ على الأحرف واحد ، وفيه خلاف [1] بيّنتُه في الإعراب مستوفى عند قوله : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [2] .

قال أبو شامة [3] بعد أن ذكر وجه الجرّ والنَّصب عطفًا على محلّ بإسحاق : « وضعّفهما من جهة الفصل بين واو العطف والمعطوف بالظّرف ، وهو كالفصل بين الجارّ والمجرور ، ولو قلت : مررت بزيدٍ اليوم وأمس عمرو ، على تقدير وبعمرو أمس لم يَحسُن ، ولكن في الشعر يُحتمل مثل ذلك كما جاء :

.... بكفّ يومًا ۞ يَهُوديٍّ ....

ومثله في الفصل بين حرف العطف والمرفوع :

.... ۞ .... وآونة أثالى

وفي المنصوب :

.... ۞ ..... ويومًا أديمها نغلاً

في بيتين معروفين أنشدهما أبو عليّ وغيره ، الأوّل لابن أحمر [1] ، والثّاني للأعشى » .

---

(١) إنَّ الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظّرف مسألة خلاف ، فقد ذهب الفارسيّ إلى منعها إلاَّ في الشِّعر ، وذهب غيره إلى جوازها مطلقًا . الدّرّ المصون : ١٠/٤ ، وإيضاح السَّبيل (خ) : ٢٥/٢/ب .

(٢) النِّساء : ٥٨ .

(٣) إبراز المعاني : ٢٣٩/٣ ، ٢٤٠ .

(١) هو : عمرو بن أحمر الباهليّ ، شاعر جاهليّ مخضرم ، ولد ونشأ في نجد ، أدرك الإسلام وأسلم ، وشارك في الفتوحات ، ويروى أنَّهُ شارك في الفتوحات مع خالد بن الوليد ، وكذلك في مغازي الرُّوم . توفّي سنة : ٧٥ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات فحول الشُّعراء : ٥٨٠/٢ ، والشِّعر والشُّعراء : ٣٦٣/١ ، والأعلام : ٧٢/٥ ،

قُلْتُ : أمَّا البيت الأَوَّل فهو قوله [1] :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً ۞ يَهُوديٍّ يُقَارِبُ أو يَزِيلُ

ففصل بالظّرف بين المضاف والمضاف إليه .

وأَمَّا الثَّاني فهو قوله [2] :

.... ۞ [وعمَّارٌ وآونةً أُثَالاً] [1]

وأَمَّا الثّالث فهو قوله [2] :

. ٧٣

(١) من [الوافر] لأبي حيّة النميري ، ينظر : شعره : ص ١٤٢ ، وهو من شواهد الكتاب : ١٧٩/١ ، والإنصاف : ٣٤٩ .

وبلا نسبة في المقتضب : ٣٧٧/٤ ، وأمالي ابن الشّجريّ : ٥٧٧/٢ ، والتَّهذيب : [حبر] ٣٤/٥ ، ورواية صدره فيه : كتحبير الكتاب بكفِّ يومًا .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١٦٣/٥ ، ١٦٨ .

والشَّاهد فيه الفصل بالظّرف ، وهو « يومًا » بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) من [الوافر] لابن أحمر في ديوانه : ١٢٩ ، والكتاب : ٢٧٠/٢ ، والحجّة للفارسي : ٤١٣/٢ .

وبلا نسبة في الخصائص : ٣٧٨/٢ ، وتخليص الشّواهد : ٤٥٥ . وصدره :

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وطَلْقٌ ۞ ....

والشَّاهد فيه الفصل بالظّرف « آونة » بين حرف العطف والمعطوف « أثالا » وقد جاء منصوبًا رغم أَنَّهُ معطوف على مرفوع ؛ لأَنَّهُ مرخّم من « أثالة » في غير النِّداء ضرورة ، وقد تركه على لفظه وإن كان مرفوعًا .

آونة : جمع أوان .

(١) في الأصل : بياض .

(٢) من [المنسرح] للأعشى ، في ديوانه : ٢٨٣ ، والصِّحاح : [نغل] ١٨٣٢/٥، والحجّة للفارسيّ :

١/٢٥٨أ

يومًا تراها كشبه أردية / ـبِ ويومًا أديمها نَغِلاً

قال [١] : « وله نظير في إعراب بعضهم [٢] : في قوله : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [٣] على أَنَّ « هادٍ » معطوف على « منذر » ؛ أي : إنَّما أنت منذر وهادٍ لكلّ قوم » .

وأَمَّا الرَّفع فمن ثلاثة أوجه [٤] :

أحدها : أَنَّهُ مبتدأ وخبره الظّرف مقدّمًا عليه ، أي ويعقوب موجود ، أو مولود من وراء إسحاق .

الثَّاني : أَنَّهُ فاعل بالظّرف قبله ، وهو ماشٍ على رأي الأخفش ، حيث لم يشترط في رفع الظَّرف الفاعل الاعتماد ، وتفصيله في النّحو [١] .

٢/٤١٣ .

وبلا نسبة في الخصائص : ٢/٣٩٥ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٢/١١٦ ، وإيضاح السَّبيل : ٢/٢٥/ب .

والشَّاهد فيه الفصل بالظّرف « يومًا » بين حرف العطف والمعطوف « أديمها » .

والعصب : ضرب من برود اليمن ، سمّي عصبًا لأَنَّ غزله يعصب ، ونَغِلَ الأديم : فسد في الدِّباغ ، ونَغِلَ وجه الأرض : تهشمه من الجدوبة .

(١) أبو شامة .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٥٢ ، والبيان : ٢/٣٩ .

(٣) الرَّعد : ٧ .

(٤) الكشف : ١/٥٣٤ ، والبيان : ٢/١٦ ، ١٧ .

(١) قال ابن هشام : « وإن لم يعتمد الظّرف أو الجارّ والمجرور نحو : (في الدّار أو عندك زيدٌ) فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين ؛ لأَنَّ الاعتماد عندهم ليس شرطًا » . مغني اللَّبيب : ٥/٣١٩ ، ٣٢٠ .

الثَّالث : أَنَّهُ فاعل بفعل مقدّر ؛ أي : ويحدث من وراء إسحاق يعقوب ، وعلى الوجه الأَوَّل والثّاني يكون داخلاً في البشارة بخلاف الثّالث .

قال النحّاس [١] : على الوجه الأَوَّل : « وتكون الجملة حالاً ، أي : بإسحاق متّصلاً به يعقوب » .

٭ ٭ ٭

قوله : (نَمَى) قد تقدّم معناه [٢] ، وأنَّهَا جملة مستأنفة تتمةُ الرّمزِ قبلها .

قوله : (لِثَمُودٍ) مفعول مقدَّم ، واللام من نفس التِّلاوة ؛ أي : نوّنوا واخفضوا لثمود .

قوله : (رِضًى) يجوز أن يكون حالاً من الفاعل ؛ أي : ذوي رضًى ، وإنَّما أُفرد ؛ لأَنَّ الفصيح في المصادر الواقعة خبرًا أو نعتًا أو حالاً : الإفراد لغير المفرد [١] ، وأن يكون حالاً من التّنوين ، أي حال كون التّنوين ذا رضًى ، أو مرضيًا ، أو هو نفس الرِّضى ، وأن يكون نعتًا لمصدر مقدّر ، أي : تنوينًا ذا رضًى .

قوله : (وَيَعْقُوب) مبتدأ ، و (نَصْبُ الرَّفْعِ) مبتدأ ثانٍ ، والعائد مقدّر ، أي رفع

---

(١) إعراب القرآن للنحّاس : ٢٩٣/٢ ، وعبارته فيه : « ويكون في موضع الحال ؛ أي : بشّروها بإسحاق مقابلاً له يعقوب » .

(٢) ينظر : صفحة (٤٥٥) .

(١) قال ابن السرَّاج في النّعت بالمصدر : « واعلم أنَّهُم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك : رجلٌ عَدْلٌ وعِلْمٌ ، فإذا فعلوا هذا فحقّه ألاّ يثنّى ولا يجمع ولا يذكّر ولا يؤنّث » . الأصول : ٣١/٢ .

وينظر : التّخمير : ٩١ ، ٩٢ ، وشرح المفصَّل : ٥٠/٣ ، وشرح الجمل : ١٩٨/١ ، ١٩٩ .

النّصب فيه ، أو (أل) قائمة مقامه ، أي انصب رفعه ، و (عَنْ فَاضِلٍ) خبر الثَّاني ، وخبره خبر الأَوَّل . و (كَلاَ) جملة فعليّة في موضع الصِّفة لفاضل ، ومعنى « كَلاَ » : حفظ وضبط ، وأصله الهمز فأبدلها ألفًا وقفًا .

[٧٦٤] هُنَا قَالَ سِلْمٌ كَسْرُهُ وَسُكُونُهُ ۞ وَقَصْرٌ وَفَوْقَ الطُّورِ شَاعَ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَاعَ) ، وهما الأخوان أَنَّهُمَا قرآ في هذه السُّورة [١] ، وفي الذَّاريات [٢] ، وهي الَّتي عبَّر عنها « بفوق الطّور » : ﴿ قَالَ سِلْمٌ ﴾ بكسر السِّين ، وسكون اللام ، والقصر ؛ أي : احذف الألف ، فتعيّن لغيرهما فتح السِّين واللام ، والمدُّ ؛ أي : الإتيانُ بألفٍ .

واعترض بأنَّ السُّكون من لازمه القصرُ ، فأيُّ حاجة لذكره ؟ وأُجيب : بأَنَّهُ يفيد أَنَّ قراءة الباقين بالألف [٣] .

۞ ۞ ۞

والسَّلام ، والسِّلمُ : لغتان [١] ، كحِلّ وحَلال ، وحِرم وحَرام ، والمراد به : التّحيّة المشهورة ، وأنشد في السّلم [٢] :

---

(١) هود : ٦٩ .

(٢) الذَّاريات : ٢٥ .

(٣) السَّبعة : ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٦ ، والتَّيسير : ٣١٦ ، والعنوان : ٢١٠ .

(١) الحجّة للفارسي : ٤١١/٢ ، وفتح الوصيد : ٩٩٥/٣ ، وشرح الجعبري : ١٢٧٨/٣ .

(٢) من [الطَّويل] لذي الرمّة ، وهو في ملحقات ديوانه : ٧٥٦ ، وروايته : (مَرَرْنَ) مكان (مررنا) ، وهو من شواهد الفَرَّاء في معاني القرآن : ٢١/٢ بلا نسبة ، والكشَّاف ٢٢٤/٢ ، واللِّسان : [كلل] ٥٩٦/١١ ، وفيه : (عرضنا) مكان (مررنا) ، والبحر : ١٧٩/٦ ، والدّرّ المصون : ٣٥٢/٦ .

مررنا　فقُلنا　إيه　سِلْمٌ　❁　كما　اكْتَلَّ　بالبرقِ　الغَمامُ

وقيل : السِّلم هنا : ضدّ الحرب ؛ أي : أنا سِلْمٌ لكم لا حربٌ ، قاله مكّيّ [١] .

وذلك أنَّهُ لما رآهم ممتنعين من طعامه قال لهم ذلك ، واستبعده بعضهم [٢] من حيث إنَّ قوله لهم ذلك قبل أن يأتيهم بالطّعام ، وقد ذكرت في أَوَّل (الدّرّ المصون) [٣] وجه النَّصب ، والرّفع في « سلامًا ، وسلامٌ » ولِمَ كان قولُهم بالنّصب ، وقوله هو بالرّفع [٤] ؟

❁ ❁ ❁

قوله : (هُنَا) يجوز أن يكون خبرًا مقدّمًا ، و (قَالَ سِلْمٌ) مبتدأ ، و (كَسْرُهُ) بدل منه ، و (وَسُكُونُهُ وَقَصْرٌ) / عطف عليه ، والضَّمير من « قصر » محذوف ، أي : وقصره ، ويجوز أن يكون (كَسْرُهُ) مبتدأ ، وما بعده عطف عليه ، و (شَاعَ) خبره ، وتكون هذه الجملة مستأنفة لبيان الحكم جوابًا لسؤال مقدّر ، و « هنا » قد لَفَظَ بالحرف ، وقيّده بما لفظ به ؛ ليفيد قراءة الباقين ، وأخّره عن ترجمة : ﴿ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ

٢٥٨/ب

واكتلّ الغمام بالبرق ؛ أي : لمع . واللوائح : الظّواهر .

(١) الكشف : ١/٥٣٤ .

(٢) استبعد الفاسي هذا القول في كتابه اللآلئ الفريدة : ٣/٢١ .

(٣) الدّرّ المصون : ١/٤٠ .

(٤) قال المصنِّف في الدّرّ المصون : « وقراءة الرَّفع أمكن وأبلغ من قراءة النَّصب ؛ لأَنَّ الرّفع في باب المصادر الَّتي أصلها النِّيابة عن أفعالها يدلّ على الثّبوت والاستقرار بخلاف النّصب فإنَّه يدلّ على التّجدّد والحدوث ، ولذلك قال العلماء : إنَّ جواب خليل الرَّحمن عليه السلام في قوله تعالى : حكايةً عنه : « قال سلامٌ » أحسن من قول الملائكة « قالوا سلامًا » امتثالاً لقوله تعالى : « فحيُّوا بأحسنَ منها » . الدّرّ المصون : ١/٤٠ .

يَعْقُوبَ ﴾ [١] ضرورةَ النَّظم ، و (تَنَزُّلاَ) تمييز منصوب ، (شَاعَ) و (وَفَوْقَ الطُّورِ) عطف [٢] على (هُنَا) .

وقال أبو عبد اللّه [٣] : « ترتيبها : قال سلم كسره وسكونه وقصره شاع تنزّلاً هنا وفوق الطُّور ، والإعراب يُتأوّل على ذلك » . فظاهره أن قال : (سِلْمٌ) مبتدأ ، و (كَسْرُهُ) مبتدأ ثانٍ ، و (شَاعَ) خبره ، والجملة خبر الأَوّل ، وأن يكون (كَسْرُهُ) بدلاً كما مرَّ ، و (شَاعَ) خبر المبتدأ ، و (هُنَا) معمول لـ (شَاعَ) ، وفيه نظر تقدّم غير مرّة ، وهو تقديم المعمول حيث لا يتقدّم العامل .

[٧٦٥] وَفَاسْرِ أَنْ اسْرِ الْوَصْلُ أَصْلٌ ۞ هُنَا حَقٌّ الاَّ امْرَاتَكَ ارْفَعْ

أخبر عمَّن رمز له بالهمزة والدّال من أصل « دنا » ، وهما : نافع وابن كثير أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [٤] هنا وفي « الحجر » [٥] ، و ﴿ فَاسْرِ بِعِبَادِي ﴾ [٦] في « الدخان » ، و ﴿ أَنْ اسْرِ ﴾ في « طه » [١] و « الشُّعراء » [٢] ، فتلك خمسة مواضع بوصل الهمزة ، فتسقط درجًا ، وبقيت ابتداءً مكسورة في « أَنِ اسْرِ » وتكسر النُّون ؛ لالتقاء السّاكنين درجًا ، وتُسكنُ وقفًا ، وأمّا في « فَاسْرِ » فتُحذف درجًا ، وابتداءً لاتّصال الفعل بفاء

---

(١) هود : ٧١ .

(٢) أعربها الإمام الجعبري صفة لمحذوف تقديره : وفي سورة فوق الطّور . ينظر : شرح الجعبري : ١٢٧٧/٣ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٢١/٣ .

(٤) هود : ٨١ .

(٥) الحجر : ٦٥ .

(٦) الدخان : ٢٣ .

(١) طه : ٧٧ .

(٢) الشُّعراء : ٥٢ .

العطف . وتعيّن للباقين قطع همزة الجميع [١] .

ثُمَّ أمر برفع « إِلاَّ امْرَأَتَكَ » من قوله تعالى هنا : ﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتُكَ ﴾ [٢] لمن رمز له بكلمة (حَقٌّ) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، فتعيّن لغيرهما نصبها [٣] .

* * *

والوجه في قراءتي الوصل والقطع في « فَاسْرِ » ، و « أَنِ اسْرِ » أنَّهما أمران [٤] من :

« سرى » ، و « أسرى » ، « فاسْرِ » بالوصل من « سرى » ، كـ (ارْمِ) من « رمى » ، وبالقطع كـ (أَعْطِ) من « أعطى » ، وهل هما بمعنى واحد ؟ وهو قول أبي عبيد [٥] ، أو بينهما فرق ، وهو أن « أسرى » مختصّ بأوّل الليل ، و « سرى » بآخره ، وهو قول اللّيث [٦] ، خلاف مشهور ، ويشهد للوصل قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [١] ، وقول النَّابغة [٢] :

---

(١) السَّبعة : ٣٣٨ ، والمبسوط : ٢٠٥ ، والتَّيسير : ٣١٦ ، والإقناع : ٣٣١ .

(٢) هود : ٨١ .

(٣) السَّبعة : ٣٣٨ ، والتَّذكرة : ٢/٤٦٠ ، والتَّيسير : ٣١٦ ، وإرشاد المبتدئ : ١١٠ .

(٤) ينظر : معاني الفرَّاء : ٢/٢٤ ، وإعراب القراءات : ١/٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٤١٣ .

(٦) ما وقفت عليه في كتاب (العين) : « سرى وأسرى لغتان ، وقرئ : ﴿ سَرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾ [الإسراء : ١] . وسرى به ، وأسرى به سواء » . العين : ٧/٢٩١ . وينظر : التّهذيب [سرى] . ١٣/٥٢ .
وعزا أبو زرعة هذا القول لأبي عمرو الشّيباني . الحجَّة : ص ٣٤٧ .

(١) الفجر : ٤ .

(٢) من [البسيط] للنَّابغة الذبياني ، ومن معلّقته الَّتي مطلعها :
يا دار ميّة بالعلياء فالسَّندِ ⊛ أقوت وطالَ عليها سالفُ الأمدِ

سَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الجَوزَاءِ ۞ ....

وللقطع قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ [١] ، وقول لبيد [٢] :

إِذَا هُوَ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ ۞ قَضَى عَمَلاً وَالمَرْءُ مَا عَاشَ

وأمَّا رفع ﴿ إِلا امْرَأَتُكَ ﴾ ، ففيه وجهان [٣] :

أحدهما : أنَّها بدل [٤] من « أحد » ورُجِّح الرَّفعُ بدلاً على النَّصب ؛ لأَنَّ الكلام غير موجب ، وقد أفسد أبو عبيد [١] هذا الوجه من حيث إنَّهُ نهاهم عن الالتفات ، « إلاَّ امرأته » فإنَّه لم يَنْهَهَا ، قال : ولو قُرئ (يلتفتُ) بالرّفع على النّفي ، لاتّضح هذا لكنَّه لم

وعجزه :

.... ۞ تُزجي الشِّمالُ عليه جامد البردِ

انظر : ديوان النَّابغة : ٣٣ ، ومجاز القرآن : ٢٩٥/١ ، وأمالي القالي : ٢٥ ، والزَّاهر : ٥٥/٢ .

(١) الإسراء : ١ .

(٢) من [الطَّويل] للبيد ، في ديوانه : ٨٤ ، ورواية الديوان :

إذا المرءُ أسرى ليلةً ظَنَّ أَنَّهُ ۞ ....

وهو في فتح الوصيد : ٩٩٦/٣ ، واللالئ الفريدة : ٢٢/٣ ، وتفسير القرطبي : ٧٩/٩ ، وخزانة الأدب : ٢٥٢/٢ .

(٣) أشبع القرَّاء والنُّحاة هذه الآية بحثًا ، فانظر ما قالوه في : المقتضب : ٣٩٥/٤ ، والحجّة للفارسي : ٤١٤/٢ ، والمشكل : ٤٠٧/١ ، والنكت في القرآن : ٣٠٢ ، والكشَّاف : ٢٢٧/٢ ، والمحرَّر الوجيز : ٩٦٣ ، والبحر : ١٨٩/٦ ، ومغني اللّبيب : ٢٤١/٥ ، ٢٩١/٦ .

(٤) منع ابن مالك أن تكون بدلاً ، وقال : « و « امرأتك » مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، ولا يصحّ أن تُجعل « امرأتك » بدلاً من « أحد » لأنَّها لم تسر معه ، فيتضمّنها ضمير المخاطبين » . ينظر كلام ابن مالك في : شواهد التَّوضيح والتَّصحيح : ٤٢ ، وتبعه ابن هشام في المغني : ٢٤١/٥ .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢٩٧/٢ ، والمشكل : ٤٠٧ .

يُقرأ به » . وأجاب المبرّد [١] عنه بأنَّ النّهي في المعنى للوط ، واعترضتُ عليه بأنَّ المحذوف الَّذي قاله أبو عبيد باقٍ ، إذ يؤوّل المعنى : انْهَهُمْ يا لوط عن الالتفات إلاَّ امرأتك ، فلا تنهها .

١/٢٥٩

والثّاني : أنَّهُ استثناء منقطع جاء على لغة تميم [٢] حيث يجرونه مُجْرَى المتَّصل / .

وأَمَّا النَّصب فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّها مستثناة من الأهل ، ويدلّ له ما قرأ به عبد اللّه [٣] : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ إلاَّ أنَّهُ أورد عليه أنَّهُ يلزم أنَّهُ لم يسر بها ، والغرض أنَّهُ سرى بها ، ويدلّ عليه التفاتها ، ولو لم تكن معهم لما التفتت .

وأجيب بأنَّهُ لم يسر بها ، وإنَّما هي سرت بنفسها ، والتفتت فأصابها ما أصاب قومها .

والثّاني : أنَّها مستثناة من أحد ، وإن كان الأفصح الرَّفع [٤] ، ولكنّه جاء على اللّغة الأخرى ، كقراءة ابن عامر : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ [٥] وقد ذكرت في « النِّساء » تخريجًا لا يمكنُ هنا ، ذكرته في (الدّرّ المصون) [١] .

والثّالث : أنَّهُ مستثنى منقطع ، وقال أبو شامة [٢] : « والَّذي يظهر لي أنَّ الاستثناء

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٢٩٧ ، والمحرّر الوجيز : ٩٦٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢/٣١٩ ، ولغة تميم : ٥٣٠ ، ٥٣١ .

(٣) انظر : معاني الفرَّاء : ٢/٢٤ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٢/١٠٥ ، وشواذّ الكرماني (خ) ٥٧/أ .

(٤) لأنَّهُ استثناء من منفي ، فالأفصح الرّفع على البدليّة .

(٥) النِّساء : ٦٦ .

(١) الدّرّ المصون : ٤/٢٢ ، والتَّخريج الآخر الَّذي ذكره لقراءة ابن عامر هو أنَّ « قليلاً » صفة لمصدرٍ محذوف تقديره : « إلاَّ فعلاً قليلاً » ، وهذا التَّخريج لا يمكن بحال في هذه الآية .

(٢) إبراز المعاني : ٣/٢٤٣ ، ٢٤٤ .

على القراءتين منقطع لم يُقْصَدْ به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيّين عن الالتفات ، ولكن استؤنف الإخبار عنها بمعنى : لكن امرأتُك يجري لها كيت وكيت ، والدَّليل على صحّة هذا المعنى أَنَّ مثل هذه الآية جاءت في سورة (الحِجْر) وليس فيها استئناف أصلاً ، فقال تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ [١] ، فلم تقع العناية إلاَّ بذكر من أنجاهم ، فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تَبَعًا [٢] لا مقصودًا بالإخراج ممّا تقدّم ، وإذا اتّضح هذا المعنى لك علمت أَنَّ القراءتين واردتان على ما تقتضيه العربيّة في الاستثناء المنقطع ، وفيه لغتان : النَّصب ، والرَّفع ، فالنَّصب لغة الحجاز [٣] وعليها الأكثر ، والرَّفع لبني تميم وعليها اثنان من القرّاء ، ولهذا قُلْتُ في المنظومة الَّتي في النَّحو :

واحمل على القطع إلاَّ ۞ في هود مطلقًا فتقوى

انتهى .

وقد اعترض [١] على أبي شامة بأَنَّهُ إذا لم يُقصد إخراجُها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، وجُعل استثناءً منقطعًا : كان من المنقطع الَّذي لم يتوجّه عليه العامل بحالٍ ، وهذا النَّوع يجب فيه النَّصب على كلتا اللّغتين [٢] ، وإنَّما تكون اللّغتان فيما جاز توجّه العامل عليه ، وفي كلا النَّوعين يكون ما بعد « إلاَّ » من غير الجنس المستثنى

---

(١) الحجر : ٦٥ .
(٢) في الأصل : معًا ، ولعلّ الصَّواب ما أثبتّه من نصّ أبي شامة : ٣/٢٤٤ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٢/٣١٩ ، ومعاني الفرَّاء : ١/٤٨٠ ، ولغة قريش : ٢٣٥ .
(٤) ويؤيّد رأي أبي شامة هذا كلام ابن مالك المذكور في هامش (٢) ص ٤٦٦ .
(١) اعترض على قول أبي شامة السَّابق أبو حيَّان . انظر : البحر : ٦/١٩٠ ، ١٩١ .
(٢) الحجازيّة والتّميميّة .

، فكونه جاز فيه اللّغتان دليلٌ على أَنَّهُ يمكن أن يتوجّه عليه العامل ، وهو أَنَّهُ قد فُرِض أَنَّهُ لم يقصد بالاستثناء إخراجَها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، فكان يجب فيه النَّصب قولاً واحدًا . وقد أُجيب [(١)] عنه بمنع أَنَّهُ لم يتوجّه عليه العامل ، بل يتوجّه عليه في الجملة ، والَّذي قاله النّحاة ممّا لا يتوجّه عليه العامل ، نحو : ما زاد إلاَّ ما نقص ، وما نفع إلاَّ ما ضرَّ [(٢)] . وقال أبو شامة أيضًا [(٣)] : « ووقع لي في تصحيح ما أعربه النُّحاة معنى حسن ، وذلك أن يكون في الكلام اختصار نبَّه عليه اختلاف القراءتين ، فكأَنَّهُ قيل : فأسر بأهلك إلاَّ امرأتك ، وكذا روى أبو عبيد [(٤)] وغيره أنَّها في مصحف / عبد اللّه هكذا [(١)] ، وليس فيه ﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ ، فهذا دليل على أنَّها مستثناة من المسْرى بهم ، ثُمَّ كأنَّهُ سبحانه قال : فإن خرجتْ معكم وتبعتكم [من] [(٢)] غير أن تكون أنت سريتَ بها ، فانْهَ أهلك عن الالتفات غيرَها ، فإنَّها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها ، فكانت قراءة النَّصب دالَّةً على المعنى المتقدِّم ، وقراءة الرَّفع دالّة على المعنى المتأخّر ، ومجموعهما دالّ على جملة المعنى المشروح » انتهى . وهو حسنٌ ، وقال

٢٥٩/ب

---

(١) وقد أجاب المصنِّف عنه كذلك في الدّرّ المصون : ٣٦٧/٦ .

(٢) شرط الإبدال عند بني تميم أن يصحّ وقوع المستثنى موقع المستثنى منه ، أمَّا إذا لم يصحّ أن يقع موقعه فليس في المستثنى إلاَّ النَّصب ، كقولهم : ما زاد إلاَّ ما نقص ، وما نفع إلاَّ ما ضرّ ، ففاعل (زاد) ، و (نفع) ضمير مستتر ، فكأَنَّهُ قال : ما نفع ذلك الشّيء ولكن ضرّ ، ولا زاد ذلك الشّيء ولكن نقص . فلا يصحّ أن يقول : ما زاد إلاَّ النّقص ، وما نفع إلاَّ الضرّ . (المقاصد الشافية : ٣٦٥/٣ ، ٣٦٦) .

(٣) إبراز المعاني : ٢٤٥/٣ .

(٤) في الأصل : أبو عبيدة ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه من نَصِّ أبي شامة في إبراز المعاني : ٢٤٥/٣ .

(١) ينظر : كتاب المصاحف : ٦٣ .

(٢) زيادة يقتضيها السِّياق من نصّ أبي شامة : ٢٤٥/٣ .

الزَّمخشريّ [١] : « وفي إخراجها مع أهله روايتان : رُوِي أَنَّهُ أخرجها معهم ، وأمر ألاَّ يلتفت منهم أحد إلاَّ هي ، فلمّا سمعت هذا العذاب التفتت فأخذها العذاب ، ورُوي أَنَّهُ أُمر بأن يخلفها مع قومها ، ولم يَسْرِ بها ، واختلاف القراءتين على اختلاف الرِّوايتين » . قال بعضهم [٢] : « هذا وهمٌ فاحشٌ إذ بنى القراءتين على اختلاف الرِّوايتين من أَنَّهُ سرى بها أو لم يسرِ بها ، وهذا تكاذبٌ في الأخبار ، مستحيلٌ أن تكون القراءتان وَهُمَا من كلام الله تعالى يترتّبان على التَّكاذب » . وأُجيب [٣] : بأَنَّهُ ورد الأمران في التّفسير ، ولا يلزم منه تكاذب ؛ لأَنَّ من قال : إنَّهُ سرى بها عنى : أَنَّهُ سرى بها بنفسها مصاحبة لهم في أَوَّل الأمر ، ثُمَّ أخذها العذاب فانقطع سُراها ، ومن قال : إنَّهُ لم يسر بها عنى : أَنَّهُ لم يأمرها ، ولم يأخذها ، وأنَّهُ لم يدم سُراها معهم ، بل انقطع ، فصحَّ أن يقال : إنَّهُ سرى بها ، ولم يسر بها ، وهذا جوابٌ حسنٌ ذكره النَّاس [٤] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَفَاسْرِ) مبتدأ ، و (أَنْ اسْرِ) عطف عليه بحذف العاطف ، كقوله : كيف أصبحت ، كيف أمسيت ؟

و (الْوَصْلُ) مبتدأ ثانٍ ، و (أَصْلٌ) خبره ، و (دَنَا) صفته ، والجملة خبر الأَوَّل ، والعائد مقدّر ؛ أي الأصل فيهما ، أو قامت (أل) مقامه ، أي : وصلهما .

قوله : (وَهَاهُنَا حَقٌّ) يجوز أن يكونا مبتدأ وخبرًا ؛ أي : وههنا قولٌ حقٌّ ، ثُمَّ بيَّنه

---

(١) الكشَّاف : ٢/٢٢٧ ، ٢٢٨ .
(٢) هذا قول أبي حيَّان في البحر : ٦/١٩٠ .
(٣) الدّرّ المصون : ٦/٣٦٨ ، ٣٦٩ .
(٤) ينظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٣/٥٠٧ .

بالجملة الأمريّة ، وهو **قوله :** (ارْفَعْ الاَّ امْرَاتَكَ) ، وأن يكون « هاهنا » ظرفًا لـ (ارْفَعْ) و (الاَّ امْرَاتَكَ) مفعول مقدَّم ، و (حَقٌّ) خبر مبتدأ مضمر ، أي وارفع « إلاَّ امرأتك » وأبدلها من (أحد) فذلك (حَقٌّ) ، ولو قُرئ : « حَقًّا » نصبًا لجاز على المصدر المؤكِّد .

قوله : (وَأَبْدِلِ) يجوز أن يُقرأ بلفظ الأمر ، وهو أولى مناسبةً للأمر قبله ، والألف فيه بدل من نونٍ خفيفة ، ومرّت له نظائر [١] ، وأن يُقرأ بلفظ الماضي الَّذي لم يسمّ فاعله ، فتكونَ قد عطفتَ جملةً خبريّةً على أمريّةٍ ، والألف فيه للإطلاق ، والمعنى في البدل : أنَّهُ بدلٌ من « أحد » ولم يختلفوا في ذلك ، وإنّما اختلفوا في قراءة النَّصب ، منهم من استثناه من الأهل ، ومنهم من استثناه من « أحد » .

وقوله : (هَاهُنَا) تحرَّزٌ من الَّتي في « العنكبوت » : ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إلا امْرَأَتَكَ ﴾ [٢] فإنَّه منصوب وفاقًا ؛ لكونه من موجَب ، بخلافه هنا ، ويُقرأ [١] : ﴿ إلا امْرَاتَكَ ﴾ بإبدال الهمزة ألفًا ، وهو بدلٌ على غير قياس [٢] . وقال أبو شامة [٣] : « أبدل فيه الهمزة ألفًا ؛ ليتّزن له / النَّظم ، وقد سمع نحو ذلك من العرب يقولون [٤] : المراة والكماة

١/٢٦٠

---

(١) انظر : ص ٢٩٦ ، ٣٣٦ .

(٢) العنكبوت : ٣٣ .

(١) قراءة حمزة في الوقف بتسهيل الهمزة . ينظر : الكامل في القراءات : ٤٣٠ ، والبدور الزَّاهرة : ٢٣٥ . ولم أقف على قراءة إبدال الهمزة ألفًا خالصة .

(٢) لأنَّ الهمزة قبلها حرف متحرّك ، وإنَّما يسوغ الإبدال إذا كان ما قبلها ساكن ، فتنقل له حركة الهمزة .

(٣) إبراز المعاني : ٣/٢٤٥ .

(٤) قال سيبويه : « ومثله قوله في (المرأة) : المرة ، و (الكمأة) الكمة ، وقد قالوا : الكماة والمراة ومثله قليل

، فيبدلونها ألفًا » انتهى . قلت : أمَّا المراة والكماة ، فإنَّ الإبدال فيها غير الإبدال هنا ، وذلك أنَّ « المرأة » و « الكمأة » نقلت فيهما حركة الهمزة إلى السَّاكن قبلها ، فبقيت همزة ساكنة بعد فتحة ، فقلبت ألفًا ، كرأس ، وفأس ، وكان الأفصح فيهما حذف الهمزة رأسًا .

ثُمَّ قال أبو شامة [1] : « ولزم هذه العبارة في نظمه إيهامٌ ، وذلك أنَّهُ قال : ارْفَعْ وَأَبْدِلاَ ، فيُظنّ أَنَّهُ أراد ما لُفِظ به من إبدال الهمزة ألفًا ، وإنَّما أراد الإبدال من جهة الإعراب » انتهى .

قُلْتُ : قرينة **قوله :** (ارْفَعْ) تُبيّن أَنَّهُ البدل الإعرابي ، لا إبدالِ الهمزةِ ألفًا .

[٧٦٦] وَفِي سَعِدُوا فَاضْمُمْ صِحَابًا ۞ وَخِفُّ وَإِنْ كُلاًّ إِلَى صَفْوِهِ دَلاَ

أمر لمن رمز له بكلمة (صِحَاب) وهم الأخوان وحفص بضمّ سين (سَعِدُوا) من قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ﴾ [1] ، فتعيَّن لغيرهم فتحها [2] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالألف والصَّاد والدّال من (إِلَى صَفْوِهِ دَلاَ) [3] خفّفوا « إنْ » من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [4] ، فتعيَّن لغيرهم تشديدها [5] .

۞ ۞ ۞

» . الكتاب : ٣/٥٤٥ .

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٤٥ .

(١) هود : ١٠٨ .
(٢) السَّبعة : ٣٣٩ ، والتَّذكرة : ٢/٤٦١ ، والتَّيسير : ٣١٧ ، والتَّجريد : ٣٨٦ .
(٣) وهم : الحرميان ، وأبو بكر .
(٤) هود : ١١١ .
(٥) السَّبعة : ٣٣٩ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٦ ، والتَّيسير : ٣١٧ ، والعنوان : ٢١٠ .

والوجه في قراءة « سُعِدُوا » : على ما لم يُسمّ فاعله [١] : أنَّ « سَعَدَ » يستعمل متعدّيًا كأسعد ، يقال : سَعَده الله ، وأسعده [٢] ، حكى الفَرَّاء [٣] ذلك عن لغة هذيل ، وحُكي عن الكسائيّ [٤] أنَّهُ قال : « هما لغتان بمعنى واحد » ، وقال أبو عمرو بن العلاء [٥] : « يقال : سُعِد الرّجل ، كما يقال : جُنَّ الرّجل » ، وقال ابن القشيري [٦] : « ورد : سَعَدَه الله فهو مسعود ، وأسعده الله فهو مُسعَد » [١] .

وقيل : يقالُ [٢] : سَعَده وأسعده فهو مسعود ، استغنوا باسم مفعول الثّلاثي .

وقيل [١] : سَعَده لغة مهجورة ، وقد ضعّف جماعة قراءةَ الأخوين ، قال المهدوي [٢] :

---

(١) انظر : الكشف : ١/٥٣٦ ، وحجّة أبي زرعة : ٣٤٩ .

(٢) قال الفيوّمي : « ويُعدَّى بالحركة في لغة ، فيقال : سَعَدَه اللّه يَسْعَدُه بفتحتين ، فهو مسعود » . المصباح : [سعد] : ١/٢٧٧ .

(٣) ليست في معانيه ، ونقلها عنه ابن عطيّة في المحرَّر الوجيز : ٩٧٢ ، ولغة هذيل : ٣٠٥ .

(٤) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٤٩ ، والكشف : ١/٥٣٦ ، ومعاني الكسائي : ١٦٥ .

(٥) انظر : فتح الوصيد : ٣/٩٩٧ ، واللآلئ الفريدة : ٣/٢٥ .

(٦) هو : عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القُشيري ، الشّافعيّ أبو نصر ، فقيه أصوليّ ، مفسِّر ، أديب ، ناثر ، ناظم ، حاسب . توفيّ في الثّامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة : ٥١٤ هـ . من آثاره : تفسير القرآن ، والموضح في فروع الفقه الشّافعيّ .
انظر ترجمته في : طبقات الشّافعيّة : ١/٥٤٦ ، وطبقات المفسّرين : ١/٢٩١ .

(١) انظر : تفسير القرطبي : ٩/١٠٣ ، والبحر : ٦/١٩٥ .
وقد أتى بالقراءتين في (سعدوا) لأجل أن يقول : سَعِدوا بإيمانهم وعملهم الصَّالح ، فأدخلهم الجنّة ، والّذي أسعدهم ووفّقهم لهذه السّعادة هو الله تعالى .

(٢) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٤٩ .

« من قرأ « سُعِدُوا » فهو محمول على « مسعود » ، وهو شاذٌّ قليل ؛ لأنَّهُ لا يقال : سعده الله ، إنَّما يقال : أسعده » [٣] . وقال بعضهم [٤] : « احتجّ الكسائي بقولهم : مسعود ، قيل : ولا حجّة فيه ؛ لأنَّهُ يقال : مكان مسعود فيه ، ثُمَّ حُذفت « فيه » ، وسُمِّي به ، وكان عليّ بن سليمان [٥] يتعجّب من قراءة الكسائي : « سُعِدُوا » مع علمه بالعربيّة » .

وقال مكّيّ [١] : « سُعِدُوا بضمّ السِّين حملاً على قولهم : مسعود ، وهي لغة قليلة شاذّة ، وقولهم : مسعود إنَّما جاء على حذف الزوائد ، كأنَّهُ من « أسعده الله ، ولا يقال : سعده الله ، وهو مثل قولهم : أَجنّه اللَّه [فهو] [٢] مجنون ؛ أي : على جَنَّه الله ، وإن كان لا يقال : جَنَّهُ ، كما لا يُقال : سعده ، وضمّ السِّين بعيد عند أكثر النّحويين إلاَّ على حذف الزّوائد » .

---

(١) قاله أبو شامة في إبراز المعاني : ٣/٢٤٦ .

(٢) وقد ترجم المصنِّف للمهدوي في باب الاستعاذة من هذا الكتاب ، انظر : العقد النَّضيد (ط) : ١/٣٢٥ . وتنظر ترجمته في طبقات القرّاء : ١/٤١٢ ، وغاية النِّهاية : ١/٩٢ .

(٣) شرح الهداية : ٥٤١ .

(٤) قاله النحّاس في إعراب القرآن : ٢/٣٠٣ .

(٥) هو : عليّ بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر ، أحد الثَّلاثة المشهورين ، قرأ على ثعلب والمبرِّد واليزيدي وأبي العيناء ، له من التَّصانيف : شرح سيبويه ، والأنواء ، والتّثنية . مات سنة : ٣١٥ هـ ببغداد .

انظر ترجمته في الفهرست : ١٦٥ ، وإنباه الرّواة : ٢/٢٧٦ ، وبغية الوعاة : ٢/١٦٧ .

(١) المشكل : ١/٤٠٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

وقال أبو البقاء [١] : « وهذا غير مَقيسٍ ولا معروفٍ في اللّغة » .

وأَمَّا توجيه التّشديد والتّخفيف في « إن » فيذكر مع توجيه التّخفيف والتّشديد في « لما » ، فلنذكر القراءات الواردة فيها ، قال رحمه الله :

[٧٦٧] وَفِيهَا وَفِي يس وَالطَّارِقِ العُلَى ۞ يُشَدِّدُ لَمَّا كَامِلٌ نَصَّ فَاعْتَلَى

[٧٦٨] وَفِي زُخْرُفٍ فِي نَصِّ لُسْنٍ ۞ وَيَرْجِعُ فِيهِ الضَّمَّ وَالْفَتْحُ إِذْ / ٢٦٠/ب

أخبر عمَّن رمز له بالكاف والنُّون والفاء من قوله : (كَامِلٌ نَصَّ فَاعْتَلَى) ، وهم ابن عامر وعاصم وحمزة أنَّهُم شدّدوا « لَمَّا » [٢] في هذه السُّورة وفي يس ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾ [٣] ، وفي سورة الطَّارق ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٤] ، وعمَّن رمز له بالفاء والنّون واللام من قوله : (فِي نَصِّ لُسْنٍ) وهم حمزة وعاصم وهشام شدّدوا « لَمَّا » أيضًا في الزُّخرف ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [١] بخلافٍ عن هشام ، فتعيَّن لمن لم يذكره في جميع ذلك التَّخفيف ، والخلاف المشار إليه ما ذكره الدَّاني من قوله [٢] : « وعن هشام خُلْفٌ » . قال غيره [٣] : « الظَّاهر أَنَّ الدَّاني قرأه على أبي الفتح [٤] بالتَّخفيف ، وعلى ابن غَلْبُون [١]

---

(١) الإملاء : ٤٦/٢ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود : ١١١] .

(٣) يس : ٣٢ ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ .

(٤) الطَّارق : ٤ .

(١) الزُّخرف : ٣٥ .

(٢) التَّيسير : ٤٥٤ ، وجامع البيان : ١٥١/٣ .

(٣) قاله أبو عبد اللّه الفاسي في اللآلئ الفريدة : ٢٤/٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٦٣ .

بالتّشديد ؛ لأنَّ أبا الفتح ذكر في كتابه في اختلاف السَّبعة بعد إشارته إلى الاختلاف عن هشام أَنَّهُ قرأه على ابن عامر بالتّخفيف ، ولم يفرِّق بين هشام وابن ذكوان . وابن غَلْبُون ذكر في كتاب الإرشاد [٢] بعد إشارته إلى الاختلاف عن هشام أيضًا : أَنَّ الحُلْواني [٣] رواه له بالتّشديد ، قال : وبه قرأت وبه آخذ » .

وإذا ضممتَ ترجمةَ « إن » إلى ترجمة « لَمَّا » حصل منهما أربع قراءات [٤] :

الأولى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَا ﴾ بتخفيفهما ، وهي قراءة نافع وابن كثير .

الثّانية : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا ﴾ بتثقيلهما ،وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص .

الثّالثة : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَا ﴾ بتثقيل « إِنَّ » ، وتخفيف « لَمَا » وهي قراءة أبي عمرو والكسائي .

الرَّابعة : عكسها ، وهي قراءة أبي بكر .

وثَمَّ أربع قراءات أخرُ ذكرتُها في (الدّرّ المصون) [١] موجّهة منسوبة إلى قارئِيها [٢] ،

---

(١) هو : عبد المنعم بن عبد اللّه بن غلبون بن المبارك ، عالم بالقرآن ومعانيه ، ولد في حلب ، وسكن مصر ، وتوفي بها سنة : ٣٨٩ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ٣٦٧/١ ، وغاية النّهاية : ٤٧٠/١ .

(٢) انظر : الإرشاد : ٧٧٦ .

(٣) في الأصل : الحواني ، والصَّواب ما أثبتّه من نَصّ اللآلئ الفريدة : ٢٤/٣ . وقد سبقت ترجمته ص ٢٧٩ .

(٤) السَّبعة : ٣٣٩ ، والتَّيسير : ٣١٧ ، ٤٥٤ ، والتَّجريد : ٣٨٦ ، والتَّلخيص : ٢٩٠ .

(١) الدّرّ المصون : ٤١٤/٦ - ٤١٦ .

(٢) ذكر المصنِّف فيه أربع قراءات شاذَّة ، وهي : قراءة أُبيّ وهي : « وإنْ كلٌّ لما » ، وقراءة الأعمش وهي : « وإنْ كُلٌّ إلاَّ » ، وقراءة اليزيدي ، وقراءة ابن أرقم وهي : « لَمًّا » بالتَّشديد منوّنة . انظر : الدّرّ المصون : ٤١٤/٦ - ٤١٦ .

ويكفينا هنا ذكر تخريج القراءات الَّتي في السَّبع لما فيها من الإشكال ، وقد اضطرب النَّاس فيها ، وهأنا أذكر كلّ قراءة على حدتها ، وما قيل فيها .

* * *

أمَّا القراءة الأولى : ففيها إعمال « إن » المخفّفة ، وهي لغة ثابتة عن العرب ، حكى سيبويه [(١)] عمَّن يثق به [(٢)] أَنَّهُ سمع من العرب من يقول : « إِنْ عَمْرًا لمنطلق » بنصب عمرو ، كما قال [(٣)] :

.... ❁ كَأَنْ تَدْيَيْهِ حُقَّانِ

قال : « وجهه من القياس أَنَّ « إِنْ » مُشَبَّهَةٌ بالفعل ، وهو يعمل محذوفًا نحو : لم يَكُ زيدٌ منطلقًا ، ولذلك لا أدرِ » . قُلْتُ : وهذا مذهب البصريين [(١)] ، إِنَّ هذه الأحرف على

---

(١) الكتاب : ١٤٠/٢ ، والحجّة للفارسي : ٤٢٤/٢ .

(٢) ذكر المرزباني عن أبي زيد النّحوي قال : « كلُّ ما قال سيبويه في كتابه : « أخبرني الثِّقة » فأنا أخبرته . الاقتراح : ص ١١٧ .

(٣) من [الهزج] وهو من الخمسين الَّتي لا يُعرف قائلوها ، وصدره :

ووجهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ ❁ ....

واستشهد به سيبويه مرّتين ، مرّة على الإهمال « كأن ثدياه » ومرّة على الإعمال « كأن ثدييه » . الكتاب : ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، والأخفش في معاني القرآن : ٣٤١/٢ ، وأمالي ابن الشّجري : ٣٦٢/١ ، والمنصف : ١٢٨/٣ ، والإنصاف : ١٦٦ ، والدّرّ المصون : ٣٠/٤ ، ١٦١/٦ ، ٣٩٨ .

والشّاهد فيه إعمال « كأن » مخفّفة على لغة بعض العرب . والعرب تشبّه الثّديين بحقّ العاج .

قال عمرو بن كلثوم :

وثديًا مثلَ حُقِّ العاجِ رَخْصًا ❁ حَصانًا من أكُفِّ اللامسينا

(١) هذه إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فذهب البصريون إلى أنَّ « إِنْ » المخفّفة من الثّقيلة

ثلاثة أضرب [١] : ضربٌ إذا خُفّفت يجب إعماله ، كـ (أَنَّ) بالفتح ، وكأنَّ الَّتي للتَّشبيه ، ولا يعملان في مظهر ، ولا غير ضمير الشأن إلاَّ في الضَّرورة .

وقسم يجب إهماله عند الجمهور ، وهو « لكنَّ » .

وقسمٌ يجوز فيه الأمران ، والأكثر الإهمال ، وهو « إِنْ » بالكسر ، ولذلك أُجمع عليه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾ .

والكوفيون يوجبون الإهمال في هذه الأحرف ، والسَّماعُ حجّة عليهم . أنشد سيبويه [٢] :

تعمل ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا تعمل .

انظر هذه المسألة مفصّلة في : الإنصاف : ١٦٤ ، والتبيين : ٣٤٧ ، وائتلاف النُّصرة : ١٦٩ .

(١) تنظر هذه المسألة في : شرح الجُمل لابن خروف : ٤٦٤/١ . ٤٦٦ ، وشرح الكافية للرّضيّ : ٣٦٥/٤ . ٣٧٢ ، والارتشاف : ١٢٧٤/٣ . ١٢٨٠ ، وأوضح المسالك : ٣٥٦/١ . ٣٦٦ .

(٢) من [الطَّويل] مختلف في نسبته ، فنسبه سيبويه لابن صريم اليشكري ، في الكتاب : ١٣٤/٢ ، ونسبه الأصمعي لعلباء بن أرقم اليشكري من قصيدة في الأصمعيّات : ١٥٧ ، ونسبه ابن الأنباري لزيد بن أرقم في الإنصاف : ١٦٧ ، وبلا نسبة في المنصف : ١٢٨/٣ ، والمفصّل : ٣٥٩ ، وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٣٠/٤ ، ٣٩٩/٦ .

وقد روي « ظبيةً ، وظبيةٌ ، وظبيةٍ » فمن نصب أعملها مخفّفة ، وجملة « تعطو » صفة لظبية ، والخبر محذوف ، والتَّقدير : كأنْ ظبيةً عاطيةً إلى وارق السَّلم هذه المرأة .

ومن قال « ظبيةٌ » فرفع ، أضمر اسمها ، وظبية خبرها ، فالتَّقدير : كأنها ظبيةٌ .

ومن خفض ، فبالكاف ، و « أن » زائدة . (أمالي ابن الشّجري : ١٧٨/٢ ، ١٧٩) بتصرّف يسير .

وَيَومًا تَوافَيْنَا بَوجهٍ مقسَّم ۞ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ

وقال الآخر :

ووجهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ ۞ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وقال آخر [1] :

۞ كأن وَرِيْدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ ۞

وقال الفَرَّاءِ [1] : « لم تُسْمَعْ العربُ تُخَفِّفْ وتُعملْ إلاَّ مع المَكْنِيِّ ، كقوله [2] : / ١/٢٦١أ

فَلو أَنْكِ في يَومِ الرَّخَاءِ ۞ طَلاَقَكِ لَمْ أَبخل وأنتِ صَديقُ

---

(١) من [الرَّجز] لرؤبة ، في ملحقات ديوانه : ١٦٩ ، وقبله :

۞ ومُعْتَدٍ فَظٍّ غَليظ القَلبِ ۞

وبلا نسبة في الكتاب : ١٦٤/٣ ، وشرح ابن يعيش : ٨٣/٨ ، والتوطئة : ٢٣٨ ، واللِّسان : [خلب] ١٦٨/٣ ، وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٣٩٩/٦ ، ٢٤/١٠ .

الرِّشاء : الحبل ، والخُلْب : الليف .

والشَّاهد فيه : إعمال « كأن » مخفّفة عملها مشدّدة تشبيهًا بما حذف من الفعل ولم يتغيّر عمله ، نحو : لم يك زيدٌ منطلقًا .

(١) جاء في معاني الفرَّاء : ٩٠/٢ : « وقد خفّفت العرب النّون من « أنَّ » النَّاصبة ثُمَّ أنفذوا لها نصبها » ، وما نَصَّ عليه المصنِّف ، فقد نقله عن السَّخاوي في فتح الوصيد : ٩٩٨/٣ .

(٢) من [الطَّويل] بلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء : ٩٠/٢ ، والإنصاف : ١٦٩ ، والتّبيين : ٣٤٩ ، والجنى الدَّاني : ٢١٧ ، والدّرّ المصون : ١٢١/٤ ، ٣٩٩/٦ .

والشَّاهد فيه إعمال « أن » في المضمر مع التَّخفيف ، وظهر اسمها وهو غير ضمير الشأن وهذا قليل ، والمخفّفة لا يكون اسمها إلاَّ ضمير الشأن محذوفًا ، ولا يكون خبرها إلاَّ جملة .

قال : لأَنَّ المكني لا يظهر فيه إعراب ، وأَمَّا مع الظَّاهر فالرَّفع » انتهى .

وما قاله الفَرَّاء مردودٌ بهذه القراءة المتواترة ، وبما أنشدتُه . هذا بما يتعلّق بالقول في « إِنَّ » .

وأَمَّا « لَمَا » ، فاللام في هذه القراءة هي داخلة على الخبر ، و (ما) يجوز أن تكون موصولة واقعة على من يعقل [1] ، واللام في ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ جواب قسم مضمر ، والجملة من القسم وجوابه : صلة للموصول ، والتَّقدير : « وَإِنْ كلاًّ للذين واللّه لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » . وأن تكون « ما » نكرة موصوفة ، والجملة من القسم وجوابه صفة لها ، والتَّقدير : وإنْ كلاًّ لفريق واللّه لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ، والموصول وصلته ، أو الموصوف وصفته خبر إنْ .

وقال بعضهم [2] : « اللام الأولى هي الموطّئة للقسم ، فلمّا اجتمع اللامان واتّفقا لفظًا فُصل بينهما بـ (ما) ، فـ (ما) مزيدة ، وقد صرَّح الزَّمخشريّ بذلك فقال [1] : « واللام في (لَمَا) موطئة للقسم ،وما مزيدة » .

وقال أبو شامة [2] : « واللام في « لما » هي الفارقة بين المخففة من الثّقيلة والنَّافية » . وفيه نظر ؛ لأَنَّ الفارقة إنَّما يُؤتى بها عند التباسها بالنَّافية ، والالتباس إنَّما يجيء عند إهمالها نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، وهي في الآية الكريمة مُعملة ، فلا التباس .

---

(١) قال الزَّركشي : « ولا تكون لأشخاص من يعقل على الصّحيح ؛ لأنَّها اسم مبهم يقع على جميع الأجناس ، فلا يصحّ وقوعها إلاّ على جنس . ومنهم من جوّزه محتجًّا بقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] . والمراد : آدم » . البرهان : ٥٠٣/٤ .

(٢) ينظر : الحجّة للفارسي : ٤٢٢/٢ ، والكشف : ٥٣٧/١ ، والإبانة في تفصيل ماءات القرآن : ص ٢١٣ .

(١) الكشَّاف : ٢٣٦/٢ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٤٩/٣ .

وقال الفارسيّ [(١)] : « العُرف أن تدخل لام الابتداء على الخبر ، والخبر هنا هو القسم ، وفيه لام تدخل على جوابه ، فلمّا اجتمع اللامان ، والقَسَم محذوف ، واتّفقا في اللّفظ وفي تلقّي القسم : فصلوا بينهما بـ (ما) ، كما فصلوا بين « إن » واللام » .

وقد تلخَّص ممّا قدّمته أنَّ في كلٍّ من « ما » واللام ثلاثة أوجه :

الأَوَّل : في اللام أنَّها لام ابتداء دخلت في الخبر .

الثّاني : أنَّها مُوَطِّئة .

الثّالث : أنَّها جواب كُرِّرت تأكيدًا .

والأَوَّل : في « ما » : أنَّها موصولة .

الثّاني : أنَّها موصوفة .

الثّالث : أنَّها مزيدة .

وأَمَّا القراءة الثّانية : فـ (إنَّ) مشدّدة على حالها ، ولذلك نَصَبَتْ « كُلاًّ » اسمًا لها ، وأَمَّا « لما » ففيه أوجه [(١)] :

أحدها : أَنَّ الأصل : « لَمِنْ ما » بكسر الميم على أنَّها « مِنْ » الجارّةُ دخلت على « ما » الموصولة أو الموصوفة كما تقرّر ؛ أي : لمن الّذين واللّه ليوفينَّهم ، أو لمن خَلْقٍ واللّه ليوفينَّهم ، فاجتمعت النُّون ساكنة قبل ميم « ما » وأُدغمت فيها ، فاجتمع ثلاثة أمثال ، فخُفِّفَ بالحذف لإحدى الميمات ، وقد عيّن المهدوي [(٢)] « الميم » المحذوفة فقال :

---

(١) انظر : الحجّة : ٢/٤٢٣ ، والبحر : ٦/٢١٧ .

(١) انظر : شرح الهداية : ١/٥٤١ ، ٥٤٢ ، والبيان : ٢/٢٣ .

(٢) شرح الهداية : ٥٤٢ .

« حُذفت الميم المكسورة [١] ، وإليه ذهب الفَرَّاء [٢] وجماعة من نحاة البصرة والكوفة » [٣] .

الثَّاني : أَنَّ الأصل : « لَمَنْ ما » على أنَّها موصولة ، أو موصوفة ، ثُمَّ عُمل العمل المذكور إلاَّ أنَّ هذا لما حكاه الزجّاجُ قال فيه [٤] : « وليس بشيء » ؛ لأنَّ « مَنْ » لا يجوز حذفُ بعضِها ؛ لأنَّها اسم على حرفين ، وردَّه أبو عليّ أيضًا ، فقال [٥] : « إذا لم يقو الإدغام على تحريك الحرف السَّاكن قبل الحرف المدغم في نحو : قَدُمَ مالك ، فإنَّه لا يجوز ، والحذف أجدر » . قال [١] : « على أنَّ في هذه السُّورة ميمات اجتمعت في الإدغام أكثرَ ممّا كانت تجتمع في « لَمَنْ ما » ، ولم يُحذف منها شيء ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾ [٢] ، فإذا لم يُحْذَف شيء من / هذا : فأَلاَّ يُحذف ثَمَّ أجدرُ » . قُلْتُ : قد اجتمع في قوله : ﴿ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾ ثمانيةُ ميماتٍ ، أحدها : أصل ، والثَّانية : مبدلة من « نون » لأجل الإدغام ، يظهر ذلك بالتأمّل والعمل ، وقد حقّقت القول فيه في غير هذا الكتاب [٣] .

٢٦١/ب

---

(١) أي : الميم الأولى .

(٢) معاني الفرَّاء : ٢/٢٩ .

(٣) وقد ضعَّف ابن الحاجب هذا القول ، فقال : « وقيل : أصله : لمن ما ، فأدغمت النون في الميم ، فاجتمع ثلاث ميمات ، فاستثقل اجتماع الأمثال ، فحذفت الميم الأولى ، فبقي : لَمَّا ، وهذا بعيد لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب اللّه ؛ فإنَّ حذف هذه الميم استثقالاً لم يثبت في كلام ولا شعر ، فكيف يحمل عليه كتاب اللّه تعالى ؟ » . أمالي ابن الحاجب : ١/٦٧ . وتبعه ابن هشام في مغني اللَّبيب : ٣/٤٩٣ .

(٤) معاني الزجّاج : ٣/٨١ .

(٥) الحجّة للفارسي : ٢/٢٢٤ .

(١) الحجّة للفارسي : ٢/٤٢٤ .

(٢) هود : ٤٨ .

(٣) ينظر : الدّرّ المصون : ٦/٤٠٢ .

واستشهد الفَرَّاء على ما ذكر من أنَّ الأصل « لمن ما » بقول الشَّاعِر [(١)] :

وإنَّا لَمِنْ ما نَضْرِبُ الكبشَ ۞ عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ

وبقول الآخر [(٢)] :

وإنّي لَمِنْ مَا أُصْدِرُ الأَمرَ ۞ إذا هو أَعْيا بالسّبيلِ مصادرُه

قال أبو شامة [(١)] : « ما قاله الفَرَّاء استنباطٌ حسنٌ ، وهو قريبٌ من قولهم في : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [(٢)] أَنَّ أصله « لكنْ أنا » ثُمَّ حُذفت الهمزة ، وأُدغمت النُّون في النُّون ، وكذا قولهم : أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ ، قالوا : المعنى : لأَنْ كنتَ منطلقًا » انتهى .

وفي تنظيره بذلك نظر ؛ إذ لا حذف فيه ، وإنَّما كان يَحسُن للتّنظير أن لوْ كان حذفٌ

.

---

(١) من [الطَّويل] لأبي حيَّةَ النُميريّ ، ينظر : شعره : ص ١٤٤ ، وهو في الكتاب : ١٥٦/٣ ، وأمالي ابن الشّجري : ٥٦٦/٢ ، وشواهد المغني : ٧٣٨/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب : ١٧٤/٤ ، والمسائل الحلبيّات : ٢٠٠ ، والدّرّ المصون : ١٣/٤ ، ٤٠٢/٦ .

والكبش : الرئيس ؛ لأنَّهُ يقارع دون القوم ويحميهم .

والشَّاهد فيه : تركيب « من » مع « ما » الكافّة ، كما رُكّبت ربما .

(٢) من [الطَّويل] لم أهتد إلى قائله ، وهو في معاني الفرَّاء : ٢٩/٢ ، والحجّة لأبي زرعة : ٣٥١ ، وفتح الوصيد : ١٠٠٠/٣ ، وإبراز المعاني : ٢٤٩/٣ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٤٠٣/٦ .

ووجه الاستشهاد فيه كالبيت السَّابق .

(١) إبراز المعاني : ٢٥١/٣ .

(٢) الكهف : ٣٨ .

٢٦١/ب

ثُمَّ قال أبو شامة [١] : « وما أحسن ما استخرج الشّاهد من البيت ، ثُمَّ الفَرَّاء أراد أن يجمع بين قراءتي التَّخفيف والتَّشديد من « لَمَّا » في معنى واحد ، فقال : ثُمَّ يخفّف كما قرأ بعض القرّاء [٢] : ﴿ وَالْبَغْي يَعِظُكُمْ ﴾ [٣] بحذف الياء عند الياء ، أنشدني الكسائي [٤] :

وأَشْمَتَّ العُداةَ بِنَا فَأَضْحَوا ۞ لَديْ يَتَبَاشَرُونَ بِمَا لَقِينَا

فحذفت ياؤه لاجتماع الياءات . قلت : الأَولى أن يُقال : حُذفت « ياء الإضافة » من « لديّ » فبقيت « الياء » السَّاكنة قبلها المنقلبة عن ألف « لَدَى » [١] ، وهو مثل قراءة : ﴿ يَا بُنَيْ ﴾ [٢] بالإسكان [٣] ، وأَمَّا الياء من « يتباشرون » فثابتة ؛ لدلالتها على المضارعة

---

(١) إبراز المعاني : ٢٠١/٣ .

(٢) ذكرها الفَرَّاء في معاني القرآن : ٢٩/٢ . دون نسبة ، ونسبها الكرماني لطلحة في شواذّه (خ) : ٦٧/أ .

(٣) النَّحل : ٩٠ .

(٤) معاني الفرَّاء : ٢٩/٢ ، ومعاني القرآن للكسائي : ١٧٩ .

والبيت من [الوافر] لم أهتد إلى قائله ، وهو بلا نسبة في : معاني الفرَّاء : ٢٩/٢ ، وتفسير الطَّبري : ٤٩٥/١٥ ، والمحرّر الوجيز : ٩٧٣ ، وإبراز المعاني : ٢٠١/٣ ، ومعاني القرآن للكسائي : ١٧٩ ، برواية : لديَّ تباشرون . وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٠٤/٦ .

ويرى الدّكتور : عبد اللطيف الخطيب أنَّ هذا البيت لا يصلح أن يكون نظيرًا للآية ، وقال : « ففي البيت ثلاث ياءات : اثنتان مدغمتان أوّلاً ثُمَّ الثّالثة في أوَّل الفعل ، وفي الآية : ياءان . وتكرار ثلاثة يقتضي الحذف ، غير أنَّ تكرار اثنتين يقتضي الإدغام ، فتأمّل ! » . معجم القراءات : ٦٨٠/٤ . وفي كلامه نظر ؛ لأَنَّ البيت شاهد على القراءة الشاذَّة الَّتي بها حذف الياء من كلمة : « يعظكم » ، كما أَنَّ في البيت حذف الياء من « لديَّ » أو « يتباشرون » فلا وجه للاعتراض .

(١) لأَنَّ (الياء) من « يتباشرون » تدلّ على المضارعة .

(٢) هود : ٤٢ .

(٣) وهي قراءة المطوعي والأعمش والأخفش عن ابن كثير . (مختصر ابن خالويه : ٦٥ ، والإتحاف : ٣٢١) .

، ثُمَّ قال الفَرَّاء [١] : ومثله [٢] :

كأنَّ من آخرهَا إلقادِمِ

يريد : إلى القادم ، فحذفت اللام عند اللام » .

قُلْتُ : قولهم : من آخرها إلقادم ، إنَّ ألف « إلى » حُذفت ؛ لالتقاء السَّاكنين ؛ لأَنَّ ألف « إلى » ساكنةٌ ، ولام التَّعريف ساكنةٌ ، وحُذفت همزة الوصل درجًا ، فالتقى بحذف الألف وسقوط همزة الوصل ساكنان ، حُذف أوّلهما ، فالتقى لامان : لام « إلى » ولام التَّعريف ، فحُذفت الأولى على رأيه [١] ، والأَوْلَى حذف الأُولى ؛ لأَنَّ الثّانية دالَّةٌ على التَّعريف ، فلم يبق من حرف « إلى » غير الهمزة ، فاتّصلت بلام القادم ، فبقيت الهمزة على كسرها ، فلهذا تُلفظ بهذه الكلمة : « مِن آخرهَا إلقادِمِ » بهمزة مكسورة ثابتة درجًا ؛ لأنَّها همزة قطع . قال أبو شامة [٢] : « وهذا قريبٌ من قولهم [٣] : « مِلْكَذِبِ » ، و « عَلْمَاءِ بنو فلان » ، و « بَلْعَنْبَر » يريدون : من الكذب ، وعلى الماء بنو فلان ، وبنو العنبر

---

(١) معاني الفرَّاء : ٢٩/٢ .

(٢) من [مشطور الرّجز] لا يعرف قائله ، وبعده :

مَخْرِمَ نَجدٍ فارعَ المخارِمِ

وهو بلا نسبة في معاني الفرَّاء : ٢٩/٢ ، وتفسير الطبري : ٤٩٥/١٥ ، وإبراز المعاني : ٢٥١/٣ ، واللِّسان : [قدم] ٤٦٩/١٢ .

وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٠٤/٦ .

(١) أي : حُذفت (لام) إلى على رأي أبي شامة .

(٢) إبراز المعاني : ٢٥٢/٣ .

(٣) انظر : الكتاب : ٤٨٤/٤ ، ٤٨٥ ، وأمالي ابن الشّجري : ١٤٥/١ .

» . قلت : يريد قول الشّاعر [(١)] :

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنوسَ مَأْلُكَةً ۞ غيرَ الَّذي [قَدْ يُقَالُ] [(٢)]

وقول الآخر [(٣)] :

فَمَا سَبقَ القيسيَّ من سُوءِ ۞ وَلكنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ

وقد ردَّ بعضهم [(٢)] قول الفَرَّاء بأنَّ نون « مِنْ » لا تُحذف إِلاَّ ضرورةً ، وأنشد :

(١) من [المنسرح] لم أهتد إلى قائله ، وهو بلا نسبة في الخصائص : ٣١١/١ ، وأمالي ابن الشّجري : ١٤٥/١ ، وشرح ابن يعيش : ٣٥/٨ ، ١٠٠/٩ ، واللّسان [ألك] ٣٩٢/١٠ ، وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٢٥٠/١ ، ٤٠٥/٦ .

وأبو دختنوس : لقيط بن زرارة التّميمي ، ودختنوس : اسم بنته ، سمَّاها باسم بنت كسرى ، وهي منقولة عن الفارسيّة ، أصلها : دخت نوش ، ومعناه : بنت الهنيء . ينظر : المعرَّب : ٢٩٤ .

والشَّاهد فيه : « ملكذب » والأصل : من الكذب ، حيثُ سقطت همزة الوصل للدرج ، ونون « من » لالتقاء السَّاكنين ، فصار اللَّفظ : مِلْكَذِبِ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) من [الطَّويل] للفرزدق ، وهو في ديوانه : ٢١٦/١ ، وقد ذكر المازني أنَّهُ مثبت في بعض نسخ الكتاب ، أثبته عبد السَّلام هارون في حواشي الكتاب : ٤٨٥/٤ ، والمقتضب : ٢٥١/١ ، والجمل : ٤١٨ ، وأمالي ابن الشّجري : ١٨٠/٢ ، والحلل : ٤١٤ ، وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٤٠٥/٦ .

والغُرلة : القلفة .

والشَّاهد فيه « علماء » والأصل : على الماء ، حيث سقطت همزة الوصل للدرج ، وألف « على » لالتقاء السَّاكنين ، فصار اللّفظ : عَلَلْماء ، فكرهوا اجتماع المثلين ، ولم يمكن الإدغام لتحرّك الأوَّل وسكون الثَّاني فحذفوا لام « على » .

(١) في الأصل : خلده ، وهو تحريف ، ولعلَّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٢) ينظر : الحجّة للفارسي : ٤٢٥/٢ ، وغرائب التّفسير : ٥٢٢/١ ، والبحر : ٢١٨/٦ .

« مِلْكَذِبِ » .

الثّالث : أَنَّ الأصل « لَمَا » بالتّخفيف إلاَّ أنّها شُدّدت ، قاله المازني [١] ، وردّه الزّجّاج [٢] بأنَّهُ عكس اللّغة [٣] ، ووجّهه بعضهم [٤] : أَنَّهُ لما وقَفَ عليها شدّدها كما قالوا : رأيت فَرَجّا ، وفيه نظر ؛ لأَنَّ المضعّف / وقفًا إنّما هو الحرف الأخير ، والميم هنا حشوٌ ، إلاَّ أَنْ يُقال هو كقوله [٥] :

٢٦٢/أ

مِثْلَ الحَرِيقِ وافق القَصَبَّا

وقول الآخر [١] :

---

(١) ينظر قول المازني في معاني الزجّاج : ٨١/٣ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٣٠٦/٢ ، وإعراب القراءات السّبع : ٢٩٥/١ .

وإعراب القرآن المنسوب للزجّاج خطأً : ٧٥٧/٢ ، وقد صحّح الأستاذ أحمد راتب النفّاخ نسبته ، ونسبه للباقولي ، ورجّح أن يكون مسمّى الكتاب : جواهر القرآن . في مقالتين نشرهما في مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق : م ٤٨ جـ٤/ عام ١٩٧٣ م ، و م ٤٩ جـ١/ عام ١٩٧٤ م .

وجزم بهذه النّسبة الدّكتور محمّد أحمد الدالي محقّق كتاب الاستدراك على أبي عليّ الفارسي في الحجّة . ينظر : الاستدراك : ١٧ ، ١٨ .

(٢) معاني الزجّاج : ٨١/٣ .

(٣) المراد : العرب تُخفِّفُ لا تُثقِّل ، فالمازني ثقَّل (لَمَا) المخفّف أصلاً .

(٤) البحر : ٢١٨/٦ .

(٥) من [الرّجز المشطور] لرؤبة ، وهو في ملحق ديوانه : ١٦٩ ، وقبله :

لقد خشيت أن أرى جِدَبَّا

كذلك في الكتاب : ١٧٠/٤ . وبلا نسبة في المفصّل : ٤٠٨ ، وشرحه لابن يعيش : ٦٨/٩ ، وأوضح المسالك : ٣٩٠/٤ . وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٠٥/٦ .

والشّاهد فيه (القَصَبَّا) حيث شدّد الشّاعِر الباء وضعّفها مع وصلها بألف الإطلاق ؛ مع أَنَّ التَّضعيف لا يكون إلاَّ في حالة الوقف ، ولكنّه أجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف ضرورة .

(١) من [الرَّجز المشطور] لمنظور بن مرثد ، وقبله :

❁ بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلّي ❁

وفي هذا ونحوه بحثٌ حسنٌ ذكرته في غير هذا [(١)] .

الرَّابع : أَنَّ أصلها « لَمًّا » بالتّنوين [(٢)] ، ثُمَّ بُني منها فَعْلى ، فإن جَعَلْتَ ألفَه للتأنيث منعتَه الصَّرفَ ، وإن جعلتها للإلحاق صَرَفْتَهُ ، وهذا كما قالوا « تَتْرًى » بالتَّنوين وعدمه ، وهو مشتقّ من : لمَّه ؛ أي : جمعته ، والتَّقدير : « وَإِنَّ كلاًّ جميعًا » ، وفي « جميع » معنى التَّوكيد لكلّ ، ويدلّ له قراءةُ بعضهم [(١)] : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمًّا ﴾ بالتَّنوين .

الخامس : أَنَّ الأصل بالتَّنوين أيضًا إِلاَّ أَنَّهُ أبدل التَّنوين ألفًا وقفًا ، ثُمَّ أَجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف [(٢)] ، وسيأتي توجيه قراءة « لَمًّا » بالتَّنوين ، وإن كانت شاذَّة ؛ لبناء هذين

❁ نسل وجدُّ الهائم المُعتلِّ ❁

وهو في الكتاب : ٤/١٧٠ ، ومجالس ثعلب : ٢/٥٣٥ ، واللّسان : [عهل] ١١/٤٨١ .

وبلا نسبة في الخصائص : ٢/٣٥٩ ، وشرح ابن يعيش : ٩/٦٨ .

وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٦/٤٠٦ .

البازل من النُّوق : الدّاخلة في السّنة التّاسعة . والوجناء : الغليظة الشّديدة . والعيهل : السَّريعة ، أو الطَّويلة ، أو النّجيبة الشّديدة .

والشَّاهد فيه : تشديد « عيهلّي » في الوصل ضرورة .

(١) الدّرّ المصون : ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٢) هذا اختيار أبي عبيد . (إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٠٦) .

(١) وهي قراءة الزُّهريّ وابن أرقم . (معاني الفرَّاء : ٢/٣٠ ، ومختصر ابن خالويه : ٦٦ ، والمحتسب : ١/٣٢٨) .

(٢) هذا اختيار الباقولي في كشف المشكلات ، قال : « وأحسن ما يصرف إليه أَنَّهُ أراد « لَمًّا » من قوله تعالى : ﴿ أَكْلاً لَمًّا ﴾ [الفجر : ١٩] ثُمَّ وقف ، فصار « لَمَّا » ، ثُمَّ أَجْرَى الوصل مُجرى الوقف » . كشف المشكلات

التّخريجين عليها ، وقد ردَّ أبو عبيد [1] هذا الوجه بأنَّ إبدال التَّنوين ألفًا وصلاً لا يجوز إلاَّ في الشِّعر ، وردَّ أبو عمرو بن الحاجب الوجهين ، فقال [2] : « استعمال « لما » في هذا المعنى بعيدٌ ، وحذفُ التَّنوين من المنصرف في الوصل أبعد ، فإن قيل : « لما » فَعْلَى من اللّمم ، ومُنع من الصَّرف لأجل ألف التأنيث ، والمعنى فيه مثل معنى « لما » المنصرف ، فهو أبعد ؛ إذ لا يُعرف « لَمَّا » فَعْلَى بهذا المعنى ولا بغيره ، ثُمَّ كان يلزم هؤلاء أن يُميلوا كمن أمال ، وهو خلاف الإجماع ، وأن يكتبوها بالياء ، وليس ذلك بمستقيم » .

السَّادس : أنَّ « لَمَّا » مزيدة كإلاّ ، قاله ابن جنّي [3] وغيره ، وهو ساقط ؛ فإنَّه مبنيّ على جواز زيادة « إلاَّ » ، والصَّحيح منعه [4] .

السَّابع : (إنَّ) أصلها التَّخفيف ، وهي نافية بمعنى : « ما » ، و « لَمَّا » بمعنى : إلاَّ [1] . قاله المازني [2] ، قال [3] : « ثقّلت [4] وهي نافية بمعنى : ما ، كما خفّفت « إنْ »

: ٥٩٣/١ .

(١) ينظر : الدّرّ المصون : ٤٠٦/٦ .

(٢) الأمالي : ٦٨/١ .

(٣) المحتسب : ٣٢٨/١ .

(٤) ممَّن قال بزيادة « إلاَّ » الأصمعي وابن جنّي ، وتبعهم ابن مالك ، وقد منع جمهور النّحاة ذلك . ينظر : الجنى الدَّاني : ٥٢٠ ، ومغني اللَّبيب : ٤٧٥/١ ، ومصابيح المغاني : ١٢٠ .

(١) هذا اختيار الزجّاج ، قال : « وقال بعضهم لا يجوز غيره . والله أعلم . أنَّ « لما » في معنى « إلاَّ » . معاني الزجّاج : ٨١/٣ .

(٢) ينظر : قوله في البحر : ٢١٨/٦ ، والدّرّ المصون : ٤١٠/٦ .

(٣) أي : المازني .

(٤) في الأصل : ثعلب ، تصحيف ، والصَّواب ما أثبتّه من نصّ السَّمين في الدّرّ المصون : ٤١٠/٦ ، والَّذي نقله عن شيخه أبي حيَّان في البحر : ٢١٨/٦ .

ومعناها : المثقَّلة » . وهذا مردودٌ بأنَّهُ لم يعهد تثقيل « إن » النَّافية ، وبأنَّ بعدها الاسم المنصوب ، والنَّافية لا تنصِب ، وسيأتي بيان أَنَّ « لما » المشدَّدةَ تأتي بمعنى « إلاَّ » .

الثَّامن : أَنَّ « لما » هي الجازمة حُذف مجزومها [١] ؛ أي : وإنّ كلاًّ لما يهملوا ، أو لما يتركوا ، حُذف لدلالة ما تقدَّم من تفصيل المجموعين بقوله : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [٢] ، ثُمَّ فصّل الأشقياء والسعداء ومُجازاتَهم ، ثُمَّ بيّن ذلك بقوله : ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٣] ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب ، قال [٤] : « وما أَعرِفُ وجهًا أشبهَ من هذا ، وإن كانت النُّفوس تستبعده من جهة أَنَّ مثله لم يرد في القرآن ، والتَّحقيق يأبى استبعاده » . قُلْتُ : قد نصَّ النُّحاة [١] على جواز حذف مجزوم « لما » دون « لم » ، وأنشدوا قوله [٢] :

---

(١) وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، وتبعه أبو شامة وأبو حيَّان .

ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٦٨/١ ، وإبراز المعاني : ٢٥٤/٣ ، والبحر : ٢١٨/٦ . كما قال الأشموني : « وهو أحسن ما خُرِّج عليه قراءة من قرأ : « وإن كلاًّ لما » . شرح الأشموني : ٥٧٦/٣ . وقال ابن هشام : « والأولى عندي أن يقدّر (لما يُوفَّوا أعمالهم) أي أنَّهُم إلى الآن لم يُوفَّوها وسيُوفَّونها » . مغني اللَّبيب : ٤٩٥/٣ .

(٢) هود : ١٠٥ .

(٣) هود : ١١١ .

(٤) أمالي ابن الحاجب : ٦٨/١ .

(١) ينظر : شرح الكافية الشَّافية : ١٥٧٧/٣ ، والجنى الدَّاني : ٢٦٨ ، ومغني اللَّبيب : ٤٨٣/٣ .

(٢) من [الوافر] يُنسب لذي الرمّة من أبيات ذكرها صاحب الخزانة : ١١٣/١٠ ، ١١٧ . ولم أقف عليه في ديوانه . وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشَّافية : ١٥٧٧/٣ ، واللِّسان : [لمم] ٥٥٤/١٢ ، ومغني اللَّبيب : ٤٨٣/٣ ، والهمع : ٣١٤/٤ .

والشَّاهد فيه : حذف مجزوم « لما » والوقف عليها ، والتَّقدير : ولما أكن بدءًا .

فجئت قبورَهم بَدْءًا وَلَمَّا ❁ فَنَاديتُ القبورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أي : ولما أكن بدءًا [١] ، والبدء : السيد [٢] .

وحكوا من كلامهم [٣] : قاربت المدينة ولما ؛ أي : ولما أدخلْها . قالوا : وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ « لما » لنفي « قد فعل » ، وقد يجوز حذف الفعل بعدها . قال الذّبيانيّ [٤] :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكابَنَا ❁ لمَّا تَزُلْ بِرحالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

أي : وكأنْ قد زالت ، وهذا الوجه يجري في جميع قراءات هذا الحرف ، لا خصوصيّة له بهذه القراءة .

٢٦٢/ب

وأَمَّا / القراءة الثّالثة [١] فهي أسهل القراءات تخريجًا ، وذلك أَنَّ « كُلاًّ » اسمها ، واللام الأولى لام الابتداء ، والثّانية جواب قسم مقدّر ؛ أي : وإنَّ كلاًّ للذين واللّهِ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ، وقد تقدّم [٢] تقرير كون « ما » يقع على العقلاء ، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ

---

(١) في الأصل : « بداء » بتقديم الألف ، وهو تحريف .

(٢) ينظر : الصِّحاح [بدأ] ١/٣٥ .

(٣) ينظر : شرح الرّضي على الكافية : ٤/٨٣ ، وأوضح المسالك : ٤/١٨٥ ، وشرح الأشموني : ٣/٥٧٦ .

(٤) من [الكامل] للنّابغة الذّبياني ، في ديوانه : ٣٨ ، ومغني اللّبيب : ٢/٥٣١ ، والخزانة : ٣/٢٣٢ . وبلا نسبة في المفصل : ٣٧٨ ، ورصف المباني : ١٥٩ .
والبيت من شواهد الدّرّ المصون : ١/٤١٣ ، ٦/٤١١ ، ٩/٤٦٦ .
أفد : دنا وقرب ، ويروى : أزف . الرِّكاب : الإبل . والرِّحال : جمع رحل ، وهو ما يستصحبه المسافر من الأثاث .
والشّاهد فيه : حذف ما بعد « قد » والتّقدير : كأن قد زالت .

(١) بتقيل « إنَّ » وتخفيف « لما » . ينظر توجيهها في الكشف : ١/٥٣٧ .

(٢) ينظر : ص ٤٨٠ .

﴿ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ [١] غير أنَّ اللام هنا دخلت على الخبر ، وفي « النِّساء » دخلت على الاسم ، وقال بعضهم [٢] : « إنَّ » « ما » مزيدة فارقة بين اللامين لام التأكيد ولام القسم ، وقيل : اللامُ الأولى موطّئة للقسم ، مثْلُها في قوله : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ ﴾ [٣] وظاهر كلام الفَرَّاء أَنَّ « اللام » للتّوكيد مكرّرة ، وقد نقلتُ كلامه مستوفى في غير هذا [٤] ، وكذا أبو عليّ الفارسي [٥] ، وفيما ذكرته مقنعٌ وبلا غ .

وأَمَّا القراءة الرَّابعة [٦] : ففيها أوجه كثيرة ، وهي ما تقدَّم في توجيه القراءة الثّانية بالنّسبة إلى تشديد « لما » ، وما تقدَّم في توجيه القراءة الأولى بالنّسبة إلى تخفيف « إنْ » ، وتزيد هذه القراءةُ على ما تقدّم وجهًا آخر ، وهو أن تكون « إنْ » نافية ، و « لما » بمعنى « إلاَّ » فهي كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [١] ، و ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٢] ، واعترُض بأنَّ الاسم منصوب بعدها ، فاستحال كونها للنَّفي ، وأُجيب : بأَنَّهُ نُصِبَ بفعلٍ مضمرٍ ، فقدَّره أبو عمرو [٣] : وإنْ أرى كُلاًّ ، أو أعلمُ كُلاًّ .

---

(١) النِّساء : ٧٢ .

(٢) صرَّح به الزَّمخشريّ ، كما سبق في ص ٤٨٠ .

(٣) الزُّمر : ٦٥ .

(٤) ينظر : الدّرّ المصون : ٤١٢/٦ ، ٤١٣ .

(٥) ينظر كلامه في الحجَّة : ٤٢٣/٢ .

(٦) بتخفيف « إن » وتثقيل « لما » . ينظر توجيهها في : الحجّة للفارسي : ٤٢٤/٢ ، والدرّة الفريدة : ٨١٥/٢ ، ٨١٦ .

(١) الطَّارق : ٤ .

(٢) الزُّخرف : ٣٥ .

(٣) المراد : أبو عمرو بن الحاجب .

قال [١] : « ومِنْ هاهنا كان أقلّ إشكالاً من قراءة ابن عامر ؛ لقبولها هذا الوجه الّذي هو غير مُسْتَبْعَد ، وإن كان في نصْب الاسم الواقع بعد حرف النّفي استبعادٌ [٢] ، ولذلك اختلف في مثل قوله [٣] :

أَلاَ رجلاً جزاه اللّهُ خيرًا ۞ ....

هل هو منصوب بفعلٍ مقدّر ، أو نُوّن ضرورةً ؟ » .

وقدَّره آخرون بعد « لَمَّا » من لفظ « لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » ، والتَّقدير : وإنْ كُلاًّ إلاَّ ليوفِّيَنَّ ليوفِّيَنَّهُمْ ، وهو ممنوعٌ ؛ لأَنَّ ما بعد « إلاَّ » لا يعمل فيما قبلها [١] ، واستُدلّ على أَنَّ « لَمَّا » بمعنى : « إلاَّ » . بنصّ الخليل وسيبويه [٢] على ذلك .

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ٦٨/١ .

(٢) في الأصل : استبعادًا ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ .

(٣) من [الوافر] لعمرو بن قعّاس المرادي ، وعجزه :

.... ۞ يدلُّ على مُحصِّلةٍ تبيتُ

وهو منسوب للمرادي في : نوادر أبي زيد : ٥٦ ، والخزانة : ٥١/٣ .

وبلا نسبة في الكتاب : ٣٠٨/٢ ، ومفتاح العلوم : ٤٩ ، ومغني اللَّبيب : ٤٤٩/١ .

وهو من شواهده في الدّرّ المصون : ٨٢/١ ، ٣٢٤/٢ ، ٤٠٧/٦ ، ٤٧١/٨ .

المحصِّلة : المرأة تحصّل تراب المعدن .

والشَّاهد فيه : نصب « رجل » بفعل محذوف تقديره : ألا تروني ، و « ألا » حرف تحضيض على مذهب الخليل وسيبويه ، ويونس يرى أَنَّهُ منصوب بالتّمنّي ، ونوّن ضرورة ، والأوَّل أولى ؛ لأنَّهُ لا ضرورة فيه ، وحروف التَّحضيض ممّا يحسن إضمار الفعل بعدها .

(١) قال الطبريّ : « وليس في العربيّة أن ينصب ما بعد « إلاّ » من الفعل الاسم الّذي قبلها . لا تقول العرب : ما زيدًا إلاَّ ضربت ، فيفسد ذلك إذا قرئ كذلك من هذا الوجه » . تفسير الطَّبريّ : ٤٩٦/١٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٠٥/٣ـ١٠٦ ، وذكر ذلك الزجّاج في معانيه : ٨٢/٣ ، والنحّاس في إعراب القرآن: ٣٠٦/٢ .

قال بعضهم [١] : « هو لغة هذيل ، تقول : سألتُك باللّه لما فعلتَ ؛ أي : إلاَّ فعلت » . وقد أنكر الفرَّاء [٢] وأبو عبيد [٣] ورود « لما » بمعنى « إلاَّ » ، ونُقل عن الفرَّاء أَنَّهُ جوَّزه في القسَم خاصَّة ، نحو : باللّه لما قمت عنَّا » ، و « إلاَّ قمت عنَّا » .

وقد طعن بعضهم في تشديد « لما » سواءٌ خُفِّفت « إن » ، أو شُدِّدت ، قال المبرِّد [٤] ـ وهي جرأة منه ـ : « هذا لحنٌ » قال : « لأَنَّ العرب لا تقول : إنَّ زيدًا لما خارجٌ » .

وقال النّحَّاس [٥] : « القراءة بتشديدها عند أكثر النّحويين لحن » .

وقال الكسائي ـ رحمه اللّه ـ فأنصف [١] : « اللَّه ﷻ أعلم ، لا أعلم لهذه القراءة وجهًا » .

وقال الفارسيّ [٢] : « كما لا يحسُن : إنَّ زيدًا إلاَّ لمنطلق ؛ لأَنَّ الإيجاب بعد نفي ، ولم يتقدّم هنا إلاَّ إيجابٌ مؤكّد ، فكذا لا يحسُن : إنَّ زيدًا لَمَّا منطلق ؛ لأَنَّهُ بمعناه ، وإنَّما ساغ : « نشدتك باللّه لَمَّا فعلت » ، و « إلاَّ فعلت » ؛ لأَنَّ معناه الطَّلب ، كأَنَّهُ قال : « ما أطلب منك إلاَّ فعلك » فحرْفُ النَّفي مرادٌ مثل : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾ [٣] ، ومثَّل ذلك أيضًا بقولهم [٤] : « شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ » أي : ما أهرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ . قال : « وليس في الآية

---

(١) ينظر : التّهذيب [لم] ١٥/٣٤٥ ، وفتح الوصيد : ٣/٩٩٩ .
(٢) معاني الفرَّاء : ٢/٢٩ .
(٣) إبراز المعاني : ٣/٢٥٣ ، والبحر :٦/٢١٩ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٠٥ ، وتفسير القرطبي : ٩/١٠٥ .
(٥) إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٠٥ .
(١) معاني الكسائي : ١٦٥ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٠٥ ، والمشكل : ١/٤١٠ .
(٢) الحجّة : ٢/٤٢٤ .
(٣) يوسف : ٨٥ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١/٣٢٩ ، ونظم الفرائد وحصر الشّرائد : ص ٦٢ .

١/٢٦٣أ

معنى النَّفي / ولا الطَّلب » . ولا ينبغي أن يلتفت إلى شيءٍ من ذلك ؛ لثبوت هذه القراءات بالتَّواتر .

وأمَّا قراءة « لَمًّا » بالتّنوين ، فهي قراءة اليزيدي ، وابن أرقم [(١)] ، وهي مصدر من قولهم : لممته ، أي : جمعته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمًّا ﴾ [(٢)] ، وفي تخريجها وجهان :

أحدهما : أن يكون منصوبًا بقوله : لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ، يعني أَنَّهُ منصوب على المصدر الملاقي لعامله في المعنى دون الاشتقاق ، قاله ابن جنّي [(١)] .

والثّاني : أن يكون وصفًا لكلّ وصف بالمصدر مبالغةً [(٢)] ، وعلى هذا فيجب أن يقدّر المضاف إليه « كلّ » نكرةً ؛ ليصحّ وصف « كلّ » بالنّكرة ، وهذا مختصر ممّا ذكرته في تخريج هذه القراءة في غير هذا الموضوع [(٣)] .

* * *

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالهمزة والعين من (إِذْ عَلاَ) ، وهما نافع وحفص أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ ﴾ [(٤)] بضم الياء ، وفتح الجيم على ما لم يُسمّ فاعله ، فتعيّن

---

(١) هو : سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري مولى الأنصار ، وقيل : مولى قريش ، روى قراءة الحسن البصري عنه ، وهو ضعيف مجمع على ضعفه ، روى الحروف عنه الكسائي .
تنظر ترجمته في : غاية النّهاية : ١/٣١٢ .
وتنظر قراءته في : المحتسب : ١/٣٢٨ ، وشواذّ الكرماني (خ) : ٥٧/أ .
(٢) الفجر : ١٩ .

(١) المحتسب : ١/٣٢٨ .
(٢) هذا قول أبي عليّ في الحجّة : ٢/٤٢٥ .
(٣) ينظر : الدّرّ المصون : ٦/٤١٤ ، ٤١٥ .
(٤) هود : ١٢٣ .

لغيرهما فتح الياء وكسر الجيم على تسمية الفاعل [(١)] .

والمعنيان متقاربان ، وبناء الفعل للمفعول على سبيل الاختصار ، و « رجع » متعدٍّ وقاصر [(٢)] ، فمن بناه للمفعول أخذه من المتعدّي ، ومن بناه للفاعل أخذه من القاصر [(٣)] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَفِي سَعِدُوا فَاضْمُمْ) ؛ أي : أَوْقِعْ الضمَّ فيه ، كقوله : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [(٤)] .

.... ❁ .... يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِهَا

قوله : (صِحَابًا) يجوز أن يكون حالاً من فاعل « اضمم » ؛ أي : ذا صحاب ، كذا قدّره أبو شامة [(٢)] ؛ أي : ذا جماعةٍ ثقات ينفعك صحبتهم ، وأن يكون مفعولَ

---

(١) السَّبعة : ٣٤٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٦ ، والتَّيسير : ٣١٧ ، والعنوان : ٢١١ .

(٢) أي : لازم .

(٣) إذا كان (رجع) بمعنى (صار) فهو متعدٍّ نحو : « لا ترجعوا بعدي كفّارًا » ، وإذا كان بمعنى (عاد) فهو لازم نحو : رجعت من السّفر .

(٤) الأحقاف : ١٥ .

(١) من [الطَّويل] لذي الرُّمّة ، وهو في ديوانه : ١/١٥٦ ، وصدره :

وإن تعتذر بالمَحْلِ عن ذي ❁ إلى الضَّيف ....

وفي أساس البلاغة [عذر] : ٢٩٦ ، والتّاج : [سقد] ٨/٢٠٩ .

وبلا نسبة في شرح الكافية للرّضيّ : ١/٣٤٤ ، ومغني اللّبيب : ٥/٦٧٨ .

وهذا البيت من شواهده في الدّرّ المصون : ٧/٣٥٩ ، ٥٨٥ ، ٩/٦٦٩ .

والمحل : انقطاع المطر ، ويبس الأرض . وذي ضروعها : اللّبن . والنَّصل : حديدة السَّيف .

والشَّاهد فيه : أنَّ الشَّاعِر ضَمَّن « يجرح » معنى : يغث ، فجُعل لازمًا ، ثُمَّ عُدِّيَ بفي كما يُعدَّى اللازم مبالغة .

وفي الأصل : نصل ، والصَّواب ما أثبتّه من الدِّيوان : ١/١٥٦ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/٢٤٥ .

فعلٍ [١] مقدّر ؛ أي : واذكر صحابًا ؛ أي : القارئين به ، وأن يكون مفعول « اضمم » ؛ أي : اضمم صحابًا في « سُعِدوا » أي : اجمعهم في القراءة به على ما لفظ به ، كذا قدّر هذين الوجهين أبو عبد اللّه [٢] .

والثّاني أحسن صناعةً ومعنى ؛ لأنَّهُ لا طائل في قوله : « واذكر صحابًا » ؛ لأنَّهُ يبقى مُفلّتًا ممّا قبله .

قوله : (وَسَلْ بِهِ) يجوز أن يكون السؤال على بابه ، و (الباء) بمعنى : عن ؛ أي : سل عنه ، وفتّش عنه وابحث ، وإنّما قال ذلك لصعوبة تخريج هذه القراءة ؛ لأَنَّ المعروف كما تقدّم أَنَّ « سَعِدَ » قاصر ، فإذا أُريد تعديته أُتِيَ بالهمزة ، ويجوز أن يكون ضُمِّن « سَل » معنى : اعتنى ، ولذلك عُدّي بالباء ؛ أي : اعتنى بشأنه ، يشير إلى صعوبة تخريج القراءة المشار إليها كما تقدّم ، ورُجِّح الأَوّل بأنَّ « الباء » قد جاءت بعد السؤال بمعنى : « عن » كثيرًا ، قال تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [١] ، وقال علقمة [٢] :

فِإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي ۞ خَبِيرٌ بِأَدْواءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ [٣]

---

(١) في الأصل : قبل ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٣/٣٠ .

(١) المعارج : ١ .

(٢) هو : علقمة بن عَبَدة بن النّعمان بن ناشرة بن قيس ، ويلقّب بعلقمة الفحل ؛ لأنَّهُ نازع امرأ القيس الشِّعر . شاعر جاهليّ مجيد ، وكان من صدور الجاهليّة وفحولها ، قال الجمحيّ : « له ثلاث روائع جياد لا يفوقهنّ شعر » . وهذا البيت من إحدى تلك الرّوائع .

تنظر ترجمته في : طبقات فحول الشُّعراء : ١/١٣٩ ، والشِّعر والشُّعراء : ١/٢٢٤ .

(٣) من [الطَّويل] لعلقمة الفحل ، وهو في الدِّيوان : ٢٤ ، والمفضليّات : ٣٩٢ ، المفضليّة (١١٩) ، وغريب الحديث لأبي عبيد : ٢/٢٤٤ .

وقال تعالى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [١] .

قوله : (وَخِفُّ) مبتدأ بمعنى : تخفيف ، وهو مصدر مضاف لمفعوله ، وهو : « وإنْ كُلاًّ » ، ومحلّ التَّخفيف إنَّما هو « إنَّ » وحدها دون « كُلاًّ » ، وإنَّما أتى بالكلمتين ، والمراد أولاهما ؛ لاستقامة الوزن وظهور الغرض .

قوله : (دَلاَ) فعل وفاعل ، والفاعل ضمير يعود على « القارئ » ، وإن لم يجرِ له ذكر ؛ لدلالة السِّياق عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَثَرْنَ / بِهِ نَقْعًا ﴾ [٢] أي : بالمكان .

٢٦٣/ب

و (إِلَى صَفْوِهِ) متعلِّق به ، و « الهاء » في « صفوه » عائدة على « الخِفُّ » ، والجملة خبر المبتدأ ، والرَّابط « الهاء » في « صفوه » ، والتَّقدير : وتخفيف « إنْ » من « وَإِنْ كُلاًّ دَلاَ » القارئُ به إلى « صَفْوِهِ » أي : صفو التَّخفيف ؛ أي : أدلى القارئ دلوه ثُمَّ نزعها ؛ لأنَّهُ رأى قراءةً حُلْوَةً سهلةً فقرأ بها ، بمنزلة من يرى ماءً عذبًا صافيًا فيدلي دلوه إليه ، وهي استعارة حسنة ، وقد تقدّم [١] في « البقرة » وغيرها [٢] أَنَّهُ يقال : أدلى دلوه ؛ أي : أرسلها ، كقوله : ﴿ فَأَدْلَى دَلْوَهُ ﴾ [٣] ، فدَلاَهَا ؛ أي : استخرجها [٤] .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١/١٥ ، ٨/٤٩٤ ، ١٠/٤١٦ ، ٤٤٥ .

والشَّاهد فيه : « بالنِّساء » حيث جاءت « الباء » بعد السؤال بمعنى : عن ، أي : عن النِّساء .

(١) الفرقان : ٥٩ .

(٢) العاديات : ٤ .

(١) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٦٧ .

(٢) لم يذكر في غير البقرة أنَّها بمعنى : أرسل ، وذكر أنَّها بمعنى : أخرج دلوه ملأى ، وذلك في فرش سورة « آل عمران » ، وفرش سورة « النِّساء » . ينظر العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٣٤/ب ، ٢/١٥٤/ب ، وفي فرش هذه السُّورة ينظر : ص ٤٤٦ .

(٣) يوسف : ١٩ .

(٤) قال الجوهري : « دَلَوت الدّلو : نزعتها ، وأدليتها : أرسلتها في البئر لتمتلئ » . الصِّحاح : [دلو]

ثُمَّ إنَّهُ يجوز أن يكون النَّاظم أراد بقوله : (دَلاَ) أي : أدلى دلوه فدلا ، وإنَّما لم يذكر « أدلى » للعلم بأنَّهُ لا يُقال : « دلا » إلاَّ بعد أن يتقدَّم الإدلاء ، وأن يكون استعمل « دلا » بمعنى : أدلى ؛ أي : أدلى دلوه إلى الصّفو ؛ لأنَّ الجوهريّ قد حكى أنَّهُ قد جاء في الشِّعر : الدّالي بمعنى : المدلي [(١)] ، واللّه أعلم . وتقدَّم [(٢)] في « البقرة » هذا بأبسط من ذلك عند قوله [(٣)] :

.... ۞ وغيبك في الثَّاني إلى صفوه

قوله : (وَفِيْهَا) متعلِّق بقوله : (يُشَدِّدُ) والضَّمير يعود على هذه السُّورة ؛ أي : وفي هذه السُّورة ، وفي « يس » ، وفي « الطَّارق » يُشدِّد ، فأعاد حرف الجرّ لما عطف على المضمر المجرور ، و (العُلَى) يجوز أن يكون نعتًا للسُّور الثَّلاث ، وأن يكون نعتًا للطَّارق وحده ، وهذا أولى ؛ لأنَّهُ على الوجه الأوَّل يلزم وصف الضَّمير [(١)] ، إذ بعض المنعوت مضمر ، فتأمّله .

و (كَامِلٌ) فاعل « يشدِّد » ، وهو صفة لمقدّر ؛ أي : يشدِّد « لما » فيها ، وفي يس ، وفي الطَّارق قارئ كامل نَصَّ على قراءته ، فارتفع بذلك بين النَّاس . و « نَصَّ » في موضع رفع

٢٣٣٩/٦ ، وينظر : عمدة الحفّاظ : ١٧/٢ [دلو] ، وفيه : فدلاَّها : أخرجها ملأى .

(١) الصِّحاح : [دلو] ٢٣٣٩/٦ .

(٢) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٦٧ .

(٣) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٦٢) « من فرش سورة البقرة » .

(١) قال المصنِّف : « ومنها ما لا يُنعت ولا ينعت به كالضَّمير مطلقًا ، وإنَّما لم يُنعت ؛ لعدم احتياجه إلى النَّعت ؛ لأنَّهُ مفسَّر بالتكلّم أو الخطاب . ولم يُنعت به ؛ لعدم تأويله بالمشتقّ ، أو الأسماء الظَّاهرة . خلافًا للكسائي في نعت ذي الغيبة أجاز أن تقول : مررت به المسكين ، على أن يكون (المسكين) نعتًا للضَّمير » . إيضاح السَّبيل (خ) : ٢/٧/ب . وينظر : شرح التَّسهيل : ٣٢١/٣ ، والارتشاف : ١٩٣١/٤ .

نعتًا لكاملٍ ، أو لذلك المقدّر ، أو حالاً من الضَّمير في « كامل » بإضمار « قد » .

قوله : (وَفِي زُخْرُفٍ) يجوز أن يكون يتعلّق بمحذوف ، وهو مبتدأ ، وفي الكلام حذف تقديره : والتَّشديد في حرف الزُّخرف .

وقوله : (فِي نَصٍّ) هو الخبر ، و (لُسْنٍ) جمع : أَلْسَن ، كأحمر وحُمْرٍ ، والأَلْسَن : الفصيح ، يُقالُ : لَسِنَ الرَّجلُ بكسر السِّين يَلْسَنُ بفتحها ، فهو لَسِنٌ بالكسر ، وأَلْسَن ؛ أي : فَصُحَ فهو فَصِيحٌ [١] ؛ أي : التَّشديد في حرف « الزُّخرف » مستقرٌّ في نَصٍّ قومٍ فصحاءَ نَقَلُوه . وقال أبو شامة [١] : « لُسْنٍ جمع : لَسِن » بكسر السِّين » وهو الفصيح ؛ لأَنَّ اللَّسَن » بفتح السِّين » : الفصاحة ، يقال : لَسِن بالكسر فهو لَسِنٌ ، وألْسَنُ » .

وأن يكون (فِي زُخْرُفٍ) متعلِّقًا بـ (يشدّد) قبله ، و (فِي نَصٍّ لُسْنٍ) حال من المضاف المحذوف ؛ أي : ويشدِّد « لما » كامل في حرف الزُّخرف كائنًا في نَصِّ قومٍ فصحاء .

قوله : (بِخُلْفِهِ) حال أيضًا من المفعول المحذوف ؛ أي : ملتبسًا بخلفه ، ويجوز أن يكون حالاً من « نَصٍّ » لتخصيصه بالإضافة ؛ أي : أَنَّ النَّصَّ ملتبسٌ [٢] بالخلاف ، يعني أَنَّ الخلاف منصوص عليه ، وأن يكون حالاً من « كامل » أي : أَنَّ ذلك القارئ الكامل ملتبسٌ بالخلاف ناقلٌ له .

قوله : (وَيَرْجِعُ) مبتدأ ، و (فِيهِ) يجوز أن يكون خبرًا مقدَّمًا ، و (الضَّمُّ) مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر الأَوَّل ، وأن يكون « فيه » خبرًا للمبتدأ ، و « الضَّمُّ » فاعل به ،

٢٦٤/أ

(١) ينظر : الصحاح [لسن] ٢١٩٥/٦ .

(١) إبراز المعاني : ٢٥٦/٣ .

(٢) في الأصل : ملتبسين ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .

وهذا أحسن من الأوَّل / ؛ لقرب الخبر من المفردات .

قوله : (إِذْ عَلاَ) متعلِّقٌ بالاستقرار الَّذي تعلَّق به قوله : « فيه » .

[٧٦٩] وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ بِهَا وَآ ۞ خِرَ النَّمْلِ عِلْمًا عَمَّ وَارْتَادَ

أخبر عمَّن رمز له بالعين من (عِلْمًا) وهو حفص ، وبكلمة (عَمَّ) وهما نافع وابن عامر ، أنَّهُم قرءوا : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [١] بالخطاب هنا ، وفي آخر « النَّمل » [١] ، فتعيَّن لغيرهم الغيبة في السُّورتين [٢] .

۞ ۞ ۞

والوجه في الخطاب هنا [٣] : حمله على ما تقدَّم من قوله : ﴿ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ ﴾ [٤] ... إلخ ، وقيل : هو خطاب للنَّبيِّ ﷺ والمؤمنين .

والغيبُ ردٌّ على قوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥] ، وفي آخر النَّمل ردًّا على قوله : ﴿ سَيُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا ﴾ [٦] ، والغيب للإخبار عنهم بذلك ، أخبر اللَّه نبيّه عليه السلام ، وأطلعه على ذلك .

۞ ۞ ۞

---

(١) هود : ١٢٣ .

(١) النَّمل : ٩٣ .

(٢) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٤٨٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٦ ، والتَّيسير : ٣١٧ ، والتَّجريد : ٣٨٧ .

(٣) انظر : الكشف : ١/٥٣٨ ، وشرح الهداية : ٥٤٣ .

(٤) هود : ١٢١ .

(٥) هود : ١٢١ .

(٦) النَّمل : ٩٣ .

قوله : (عَمَّا يَعْمَلُونَ) فاعل « خاطب » أَسند إليه فعل الخطاب ، لما كان الخطاب فيه ، وتقدَّم له نظائر [١] .

قوله : (وَآخِرَ النَّمْلِ) يروى بفتح « الرَّاء » وجرّها ، فالنَّصب عطفٌ على محلّ الجارّ والمجرور ، كأنَّهُ قال : هنا وآخر النَّملِ ، والجرُّ عطف على « ها » في « بها » من غير إعادة الخافض ، و « الباء » يجوز أن تكون بمعنى : في ، كقولك : زيدٌ بمكّة ، وأن تكون للمصاحبة ، فعلى الأَوَّل يتعلَّق بـ « خاطب » أي : خاطب لفظ « عَمَّا يعملون » في هذه السُّورة وفي آخر النَّملِ ، وعلى الثَّاني تتعلّق بمحذوفٍ على أنَّها حال من « عَمَّا يعملون » ؛ أي : حال كونه ملتبسًا بهذه السُّورة ، وقد روى أبو عبد اللّه أَنَّ في بعض النُّسخ [١] : « وخَاطَبَ عَمَّا تَعملون هُنَا » بدل « بها » ، وهو حسنٌ ، وعلى هذا فيتعيّن نصب « الرَّاء » من « آخر » عطفًا لظرفٍ على مثله .

قوله : (عِلْمًا) يجوز أن يكون مفعولاً به ناصبه « خاطب » ، وذلك على حذف مضاف ؛ أي : خاطب عما تعملون ذوي علمٍ وفهمٍ ، وهم بنو آدم ، وأن يكون ناصبه محذوفًا ؛ أي : فأوجِبْ ذلك علمًا ، وأن يكون مصدرًا ناصبه مضمر ؛ أي : اعلم ذلك علمًا [٢] ، والأوَّل أَوْلى ؛ لعدم احتياجه إلى إضمار .

---

(١) ينظر : ص ٢٣٤ ، ٣٨٨ .

(١) اللآلئ الفريدة : ٣/٣١ .
في الدرّة الفريدة ، وفي شرح الجعبري رويت « هنا » بدلاً من « بها » . ينظر : الدرّة الفريدة : ٢/٨١٧ ، وشرح الجعبري : ٣/١٣٠١ .

(٢) قال ذلك السَّخاوي في فتح الوصيد : ٣/١٠٠٣ .

قوله : (عَمَّ) [١] صفة لعلم ، و (ارْتَادَ) [٢] عطف على « عَمَّ » ؛ أي : علمًا عمَّ العقلاء من بني آدم المخاطبين ، واختار موضعًا لحلوله فيهم ، يُقالُ : ارتاد المنزل ؛ أي : اختاره لنزوله ، أي : أراد مكانًا يحِلُّ به فوجده ، وهو بنو آدم ، وكلّ هذه استعارات حسنة ، ثُمَّ ذكر ياءات الإضافة .

[٧٧٠] وَيَاءَ اتُهَا عَنِّي وَإِنِّي ثَمَانِيًا ۞ وَضَيْفِي وَلكِنِّي وَنُصْحِي فَاقْبَلاَ
[٧٧١] شِقَاقِي وَتَوْفِيقِي وَرَهْطِي عُدَّهَا ۞ وَمَعْ فَطَرَنْ أَجْرِي مَعاً تُحْصِ

أخبر أنَّ فيها من ياءات الإضافة ثماني عشرة .

الأولى : ﴿ عَنِّيَ إِنَّهُ لَفَرِحٌ ﴾ [١] فتحها نافع وأبو عمرو ، وأسكنها الباقون [٢] .

و « إِنِّيَ » ثمانية مواضع ، تفصيلها : ﴿ فَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾ [٣] .

﴿ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ [٤] في قصّة نوحٍ ، ﴿ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ﴾ [٥] في قصّة شعيب ، ﴿ إِنِّيَ أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ

---

(١) قال الجوهري : « عمَّ الشّيءُ يَعُمُّ عُمُومًا : شمل الجماعة ، يقال : عَمَّهم بالعَطِيَّةِ » الصِّحاح : [عمم] ١٩٩٣/٥ .

(٢) قال الجوهري : « رَادَ الكلأَ يَرُودُهُ رَوْدًا وريَادًا ، وارتاده ارتيادًا ؛ بمعنى : طلبه ، وفي الحديث : « .. إذا بال أَحَدُكُم فَلْيَرْتَدْ لِبوله » ؛ أي : يطلب مكانًا ليّنًا ، أو منحدرًا » الصِّحاح : [رود] ٤٧٨/٢ .

(١) قوله تعالى : ﴿ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴾ [هود : ١٠] .

(٢) السَّبعة : ٣٤٠ ، والتَّذكرة : ٤٦٢ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، وإرشاد المبتدئ : ١١١ .

(٣) هود : ٣ .

(٤) هود : ٢٦ .

(٥) هود : ٨٤ .

﴿ الْجَاهِلِينَ ﴾ [1] ، ﴿ إِنِّيَ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ ﴾ [2] فتح الخمس نافع وابن كثير وأبو عمرو [3] .

و ﴿ إِنِّيَ أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ ﴾ [1] فتحها نافع وأبو عمرو والبزّي [2] .

﴿ إِنِّيَ إِذًا / لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [3] فتحها نافع وأبو عمرو [4] .

٢٦٤/ب

﴿ إِنِّيَ أُشْهِدُ اللَّهَ ﴾ [5] فتحها نافع فقط [6] . فهذه ثماني ياءاتٍ ، وقد ضبطها أبو شامة في بيتٍ ، فقال [7] :

« أَرَاكُمْ أَعوذُ أُشْهِدُ الوعظَ ❁ أَخَافُ ثَلاَثًا بَعْدُ أَنَّ تُكَمَّلا

أي : هذه الألفاظ بعد : إنّي ، ونبّهت بالوعظ على أعظك » انتهى .

---

(١) هود : ٤٦ .

(٢) هود : ٤٧ .

(٣) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، والمبسوط : ٢٠٧ ، والتَّيسير : ٣١٧ ، ٣١٨ ، والعنوان : ٢١١ ، ٢١٢ .

(١) هود : ٨٤ .

(٢) السَّبعة : ٣٤٠ ، والتَّذكرة : ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والتَّجريد : ٣٨٧ .

(٣) هود : ٣١ .

(٤) السَّبعة : ٣٤٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٧ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٥) هود : ٥٤ .

(٦) المبسوط : ٢٠٧ ، والتّذكرة : ٤٦٢ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والتَّلخيص : ٢٩١ .

(٧) إبراز المعاني : ٢٥٨/٣ .

﴿ ضَيْفِيَ أَلَيْسَ مِنْكُمْ ﴾ [(1)] فتحها نافع وأبو عمرو [(2)] .

﴿ وَلَكِنِّيَ أَرَاكُمْ ﴾ [(3)] فتحها نافع وأبو عمرو والبزّيّ [(1)] .

﴿ نُصْحِيَ إِنْ أَرَدْتُ ﴾ [(2)] فتحها نافع وأبو عمرو [(3)] ، فهذه ثنتا عشرة ياءً في البيت الأَوَّل . وبقيت سِتٌّ في البيت الثَّاني وهي :

﴿ شِقَاقِيَ أَنْ يُصِيبَكُمْ ﴾ [(4)] فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو [(5)] .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلا بِاللَّهِ ﴾ [(6)] فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر [(7)] .

﴿ أَرَهْطِيَ أَعَزُّ ﴾ [(8)] فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان [(9)] .

﴿ فَطَرَنِيَ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [(10)] فتحها نافع والبزيّ [(1)] .

---

(١) هود : ٧٨ .

(٢) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، والمبسوط : ٢٠٧ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والنَّشر : ٢٩٢/٢ .

(٣) هود : ٢٩ .

(١) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٧ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والتَّلخيص : ٢٩١ .

(٢) هود : ٣٤ .

(٣) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، والتَّذكرة : ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والعنوان : ٢١٢ .

(٤) هود : ٨٩ .

(٥) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والتَّجريد : ٣٨٧ ، وتبصرة الخيَّاط : ٣٠٩ .

(٦) هود : ٨٨ .

(٧) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، والمبسوط : ٢٠٧ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والوجيز : ٢١١ .

(٨) هود : ٩٢ .

(٩) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والمستنير : ٢٠٨ ، والإقناع : ٣٣٢ .

(١٠) هود : ٥١ .

﴿ إِنْ أَجْرِيَ إِلا عَلَى اللَّهِ ﴾[2]﴿ إِنْ أَجْرِيَ إِلا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي ﴾[3]
فتحهما نافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحفص[4] . فهذه ثماني عشرة ياءً ، قد عَرَفت حكمها . وفيها ثلاث زوائد : ﴿ فَلا تَسْأَلْنِ ﴾[1] أثبتها وصلاً أبو عمرو ، وورش[2] .
﴿ وَلا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي ﴾[3] أثبتها وصلاً أبو عمرو وحده[4] .
﴿ يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ ﴾[5] أثبتها وصلاً نافع ، وأبو عمرو ، والكسائي ، وأثبتها ابن كثير وصلاً ووقفًا[6] . وقد ضبطها أبو شامة فقال[7] :

وَزِيَدتْ فَلا تَسْأَلْنِ مَا يوم يَأْتِ ۞ تَكَلّمُ لاَ تُخْزُونِ في ضَيْفِيَ

۞ ۞ ۞

قوله : (وَيَاءَ اتُهَا) مبتدأ ، و (عَنِّي) خبره على حذف مضاف ؛ أي : ياءُ عنِّي ، وما عُطف عليه ، (ثَمَانِيًا) الظَّاهر أَنَّهُ منصوب على الحال من (إِنِّي) والنَّاصب لهذه

---

(١) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والوجيز : ٢١١ ، وإرشاد المبتدي : ١١٢ .
(٢) هود : ٥١ .
(٣) هود : ٥١ .
(٤) السَّبعة : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٧ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والنَّشر : ٢/٢٩٢ .
(١) هود : ٤٦ .
(٢) السَّبعة : ٣٤١ ، ٣٤٢ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٧ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والوجيز : ٢١٢ .
(٣) هود : ٧٨ .
(٤) تبصرة مكّيّ : ٢٣٨ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والتَّجريد : ٣٨٩ ، والعنوان : ٢١٢ .
(٥) هود : ١٠٥ .
(٦) السَّبعة : ٣٤٢ ، والتَّيسير : ٣١٨ ، والتَّلخيص : ٢٩١ ، والنَّشر : ٢/٢٩٢ .
(٧) إبراز المعاني : ٣/٢٥٩ .

الحال مقدّر ؛ أي : خذها ، أو فاقبلها [١] ، و (ثَمَانِيًا) مصروف [٢] ؛ لأنَّهُ ليس بجمع [٣] ، وما ورد في الشِّعر من منعه الصّرف في قوله [١] :

يحدو ثماني مولعًا بِلقاحِها ❁ ....

ضرورة ، ووجه ذلك جريانه مَجْرَى الجمع .

قوله : (وَضَيْفِي) عطف على ما تقدّم ، وما أحسن ما جاء بقوله : « نُصْحِيَ فَاقْبَلا » ! [٢] .

والفاء إمَّا عاطفة على مقدّر ؛ أي : ستّة فاقبل ، أو زائدة ، وقد تقدّم تحريره ، والأصل : « أقبَلَنْ » فأبدل الخفيفة ألفًا .

قوله : (شِقَاقِي) وما عطف عليه يجوز فيه وجهان :

أحسنهما : النَّصب بإضمار فعلٍ يفسّره الظَّاهر ؛ أي : عُدَّ ياء (شِقَاقِي) ،

---

(١) ينظر : الدرة الفريدة : ٨٢٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح الجعبري : ١٣٠٥/٣ .

(٣) قال سيبويه : « الياء في (ثماني) ياء الإضافة أدخلتها على فَعالٍ ، كما أدخلتها على يمانٍ وشآم ، فصرفت الاسم إذ خفّفت كما صرفته إذ ثقّلت يمانيٌّ وشآميٌّ » (الكتاب : ٢٢٧/٣ ، ٢٢٨) .

(١) من [الكامل] لابن ميَّادة واسمه الرمّاح بن يزيد من بني مرّة ، وعجزه :

.... ❁ حتَّى هَمَمن بزيغة الإرتاج

وهو في شعره : ص ٩١ ، وفي العيني : ٣٢٠/٤ ، والخزانة : ١٥٧/١ ، وبلا نسبة في الكتاب : ٢٣١/٣ ، ومفتاح العلوم : ٦٥ ، وشرح الكافية للرّضيّ : ١١٠/١ .

والشَّاهد فيه : ترك صرف « ثماني » تشبيهًا لها بما جُمع على زنة مفاعل ، كأنَّهُ توهّم واحدها ثمنية كحذرية ، ثُمَّ جمع فقال : ثمانٍ ، كما يقال : حذار . والمعروف صرفها على أنَّها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب نحو : يمانٍ وشآمٍ ، فإذا أنّث قيل : ثمانية .

(٢) والمراد : اسمع نُصح النَّصيح ، وثمرة النَّصيحة قبولها .

و (تَوْفِيقِي) ، و (رَهْطِيَ) عُدَّهَا ، وإنَّما كان أحسن لمكان الأمر .

وأن يكون مبتدأ .

قوله : (وَمَعْ فَطَرَنْ أَجْرِي) أي : وعد أجري معًا ؛ أي : في قصّتي نوح وهود مع « فطرن » ، فمع : منصوب بالفعل المضمر ، و (مَعاً) نصب على الحال ؛ أي : مصطحِبيْن لكونهما في سورة واحدة .

قوله : (تُحْصِ) جواب لعُدَّهَا ، فلذلك جزم ، و (مُكْمِلاَ) حال من فاعل « تُحْصِ » .

❁❁❁

سورة يوسف عليه السَّلام

[٧٧٢] وَيَا أَبَتِ افْتَحْ حَيْثُ جَا لاِبْنِ ۞ وَوُحِّدَ لِلْمَكِّيِّ آيَاتٌ الْوِلاَ

أمر بفتح « يَا أَبَتِ » حيثُ ورد في القرآن [١] لابن عامر ، فتعيَّن لغيره الكسر [٢] .

ثُمَّ أخبر عن ابن كثير وهو المكيّ أنَّهُ قرأ : ﴿ ءَايَةٌ لِلسَّائِلِينَ ﴾ [٣] بتوحيد « آية » ، فتعيَّن لغيره القراءة بجمع المؤنّث السَّالم / على ما لُفظ به [٤] .

١/٢٦٥

۞ ۞ ۞

فأمَّا « يا أبتَ » فاعلم أنَّ العرب تُعوّض من ياء المتكلِّم في « أبي » ، و « أمّي » تاء التّأنيث في النِّداء خاصّة ، وإذا عوّضوها منها كان فيها ثلاث لغات [٥] :

فتحها ، وكسرها ، وضمّها ، وقُرِئ بالثّالثة في الشاذِّ [١] ، ويدلّ على أنَّها « تاء تأنيث

---

(١) وردت « يا أبت » في القرآن الكريم في ثمانية مواضع ، منها موضعان في سورة يوسف : ٤ ، ١٠٠ ﴿ يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ ﴾ ، و ﴿ يَاأَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾ ، وأربعة مواضع في سورة مريم : ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، وهي : ﴿ يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ﴾ ، ﴿ يَاأَبَتِ إِنِّي قَدْ ﴾ ، ﴿ يَاأَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾ ، ﴿ يَاأَبَتِ إِنِّي أَخَافُ ﴾ ، وموضع في سورة القصص : ٢٦ ، ﴿ يَاأَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ ، وموضع في سورة الصَّافّات : ١٠٢ ، ﴿ يَاأَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾ .

(٢) السَّبعة : ٣٤٤ ، والتَّذكرة : ٢/٣٦٥ ، والتَّيسير : ٣١٩ ، والتَّلخيص : ٢٩٣ .

(٣) يوسف : ٧ .

(٤) السَّبعة : ٣٤٤ ، والغاية : ٨٩ ، والتَّيسير : ٣١٩ ، والتَّجريد : ٣٩٠ .

(٥) وهناك لغة رابعة لم يذكرها المصنِّف ، وهي : يا أبتَا . انظر : فتح الوصيد : ٣/١٠٠٤ .

(١) هذه القراءة نُسبت لابن أبي عبلة . انظر : شواذ الكرماني (خ) : ٥٧/ب ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٣/٥٤٦ .

» إبدالها هاءً وقفًا ، وإنّما زيدت تفخيمًا في المراد [الّتي] (١) هي فيه ، وإنّما اختصّت « التّاء » بالعوض بذلك لما بينها وبين « الياء » من المشابهة في كونهما زيادتين (٢) انضمّتا إلى الاسم في آخره .

فأمّا وجه الكسر ، فهي كسرة ما قبل ياء المتكلِّم جُعلت عليها مَنْبِهَةً على ذلك الأصل (٣) ، ولم تُجعل الكسرة في محلّها ؛ لأَنَّ ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلاَّ مفتوحًا .

وأَمَّا فتحها فمن ثلاثة أوجه (٤) :

أحدها : أَنَّهُ أبدل الياء ألفًا ، والكسرة « فتحة » في النِّداء نحو : يا أبا ، ثُمَّ حذف الألف وعوّض منها تاء التأنيث ، وفُتحت التَّاء ؛ لتدلّ على الألف المحذوفة .

والثّاني : أَنَّ الأصل : « يا أبتا » بالألف ، كقوله (٥) :

❁ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا (١) ❁

---

(١) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٢) في الأصل : زيادتان ، والصَّواب ما أثبتّه ؛ لأَنَّها خبر المصدر « الكون » .

(٣) الأصل : « يا أبتي » بالإضافة إلى ياء النّفس ، ثُمَّ حذف الياء ، وأبقى الكسرة دليلاً عليها ، مؤذنة بأنَّها مرادة . شرح المفصَّل : ١٢/٢ .

وينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٥٤ ، والكشف : ٣/٢ .

(٤) انظر : الحجّة للفارسي : ٤٢٦/٢ ، ٤٢٧ ، والمشكل : ٤١٣/١ ، والبيان : ٢٦/٢ .

(٥) من [الرَّجز] لرؤبة ، في ملحقات ديوانه : ١٨١ ، وقبله :

❁ تقول بنتي قَدْ أَنَى أَنَاكا ❁

وفي الكتاب : ٣٧٥/٢ ، والحجّة : ٤٢٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه : ١٢٠/٢ .

وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٦٦ ، والإنصاف : ١٨١ ، وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٣٢/٦ .

والشَّاهد فيه هنا : « يا أبتا » وهي لغة في « يا أبتِ » . وفيه شاهد آخر وهو أَنَّ الكاف في « عساك » منصوب المحلّ تشبيهًا لعسى بلعلّ ؛ لأَنَّها في معناها .

(١) في الأصل : عيناكا ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

ثُمَّ حُذفت الألف ، وأبقى الفتحة دلالةً عليها ، ورُجّح الأَوَّل على هذا ، بأنَّ فيه جمعًا بين العوض والمعوّض منه بخلاف الأَوَّل .

والثّالث : أَنَّهُ كقول النَّابغة (١) :

كِلِيني لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ۞ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ

على أَنَّهُ لما رُخِّمَ الاسم بحذف « التَّاء » زاد « تاء » أُخرى ، وفتحها فرقًا بينها وبين التَّاء المحذوفة . قال الفاسي (٢) مقرِّرًا لهذا الوجه : « ويجوز أن يكون فتح « التَّاء » على قولهم : يا طلحةَ أقبل ؛ لأَنَّ ما كان فيه تاء التأنيث أكثر ما يُنادى مُرخَّمًا ، فلمّا رُخِّم ردّت التَّاء ، وتُرِك آخرُه على ما يجري عليه في التَّرخيم ، وأنشَدَ بيت النَّابغة (٣) » .

وأَمَّا ضمّها (١) فإجراءٌ لما هي فيه مُجرى ما خُتم بتاء التأنيث غير العوض نحو : يا فاطمةُ ، ولم يعتبر كونها عوضًا .

---

(١) من [الطَّويل] للنَّابغة الذّبياني ، في ديوانه : ١٣ ، والكتاب : ٢/٢٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه : ١/٣٨٢ . وبلا نسبة في معاني الفَرَّاء : ٢/٣٢ ، وشرح ابن يعيش : ٢/١٢ .
والبيت من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٦/٤٣٥ .
كِلِيني : اتركيني . ونَاصِب : مُتعب . وبَطِيءُ الكَوَاكِبِ : طويل يُخيّل للنَّاظر أَنَّ كواكبها تسير في بُطءٍ شديد .
والشَّاهد فيه : « يا أميمة » حيث ذهب أكثر النَّحويين إلى أَنَّهُ مرخّم ، فصار في التَّقدير : يا أميم ، ثُمَّ أقحم التَّاء غير معتدّ بها ، وفتحها لأَنَّها واقعة موقع ما يستحقّ الفتح وهو ما قبل تاء التأنيث المحذوفة المنويّة .

(٢) في الأصل : الفارسيّ ، والصَّواب ما أثبتّه ؛ لأَنَّ ما نَصّ عليه في كتاب الفاسي وليس في كتاب الحجّة للفارسي .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٣/٣٤ .

(١) انظر : الكشَّاف : ٢/٢٤١ ، والإملاء : ٢/٤٨ .
وقال الزّجّاج : « وأَمَّا يا أبةُ إنِّي » بالرَّفع فلا يجوز إلاَّ على ضعف ؛ لأَنَّ الهاء ههنا جعلت بدلاً من ياء الإضافة » . معاني الزجّاج : ٣/٩٠ .

وأَمَّا توحيد ﴿ ءَايَةٌ لِلسَّائِلِينَ ﴾ ، فلجعل شأن يوسف وإخوته آيةً واحدةً [١] ، ويؤيّده ما في آخر السُّورة : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُولِي الأَلْبَابِ ﴾ [٢] ، وقد قُرئ [٣] هنا : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ عِبْرَةٌ ﴾ [٤] ، وقال تعالى في مواضع : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾ [٥] بالإفراد .

وأَمَّا جمعها فواضح ؛ لأَنَّ كلّ قصّةٍ من قصصهم آية بمفردها [٦] ، فلذلك جُمعت ، وكم من آيةٍ في ضمنها آيات ، والمراد بالآية والآيات : الدلالة أو الدلالات على صدق نبيِّنا ﷺ ، حيثُ قصَّ على السَّائلين قصصَ هؤلاء من غيرِ أن يتردّد إلى مُعلِّمٍ أو مُطَالِعِ كتبِ الأوّلين وتواريخهم ، وقد رُسمت بالتاء دون الهاء ، وليس فيها دلالةٌ على الجمع ؛ لأَنَّ كثيراً من المفردات كُتبت « تاء » نحو [٧] : رحمت ، وخصاصت ، ونعمت . واختار أبو عبيد الجمع ، قال [١] : « لأنَّها عِبَرٌ كثيرةٌ ، وقد كانت فيهم » .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر : إعراب القراءات السَّبع : ١/٢٩٨ ، وشرح الهداية : ٥٤٥ .

(٢) يوسف : ١١١ .

(٣) هذه قراءة أُبيِّ بن كعب ، وهي في مصحفه كما قال الكرماني في شواذِّه (خ) : ٥٧/ب ، والمحرَّر الوجيز : ٩٧٩ ، والبحر : ٦/٢٤١ .

(٤) يوسف : ٧ .

(٥) ورد هذا النَّصّ القرآنيّ في عشرين موضعًا من القرآن الكريم ، وأَوَّل هذه المواضع في سورة البقرة : ٢٨٤ .

(٦) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ١٩٣ ، وشرح النويري : ٤/٣٧٩ .

(٧) انظر : فتح الوصيد : ٣/١٠٠٧ ، واللآلئ الفريدة : ٣/٣٥ .

(١) إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣١٤ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٨٢٨ ، وتفسير القرطبي : ٩/١٢٩ ، واختيارات أبي عبيد : ٢٩١ .

قوله : (وَيَا أَبَتِ) مفعول مقدّم لـ (افتح) على حذف المضاف ؛ أي : وافْتَحْ « تاءَ » : يا أبتَ ، ويجوز أن يكون المعنى : أوقع الفتح في لفظ « يا أبتَ » ولا يليق الفتح إلاَّ بتاء التأنيث .

قوله : (حَيْثُ) منصوب بافتح ، وجاء مخفوض المحلّ بإضافة الظَّرف إليه ، و (لاِبْنِ عَامِرٍ) / متعلِّق بافتح ؛ لأنَّهُ بمعنى اعْزُ الفتح لابن عامر ، ويجوز أن يكون التَّقدير : موافقًا لابن عامر ، فحذف الحال ؛ لدلالة الحال عليه .

٢٦٥/ب

قوله : (وَوُحِّدَ لِلْمَكِّيِّ آيَاتٌ) فعل بُني للمفعول ، و (آيَاتٌ) قائم مقام فاعله ، و (الْوِلاَ) بالكسر والمدّ : القُرب أو المتابعة [١] ، فعلى الأوَّل يكون المعنى : آيات ذوات القرب من قوله : « يَا أَبَتِ » ؛ أي : أنَّها قريبةٌ منها ، وعلى الثَّاني يكون المعنى : ذوات المتابعة ، كقوله : « يا أبتِ » ، وكأنَّهُ تحرّز من الَّتي في آخر السُّورة ، وهي قوله : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ ءَايَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [٢] ، ولا خلاف في إفرادها ، فالوِلاء : صفة للآيات على حذف مضاف كما تقدَّم تقريره ، وقَصَرَ « الوِلاَ » على حدّ ما قُصر [٣] « العَلاَ » من قوله : « أَجْذَمُ العَلاَ » .

[٧٧٣] غَيَابَاتِ فِي الْحَرْفَيْنِ بِالْجَمْعِ ۞ وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلاَ

أخبر عن نافع أنَّهُ قرأ « غياباتِ » بالجمع في حرفي هذه السُّورة ، وهما : ﴿ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ ﴾ [١] ، ﴿ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ ﴾ [٢]

---

(١) انظر : اللِّسان : [ولي] ٤١٢/١٥ .

(٢) يوسف : ١٠٥ .

(٣) قُصر في البيت للوقف ، وقد مرّ في هامش ٢ ، صفحة ٢٤٩ .

(١) يوسف : ١٠ .

(٢) يوسف : ١٥ .

فتعيَّن لغيره القراءة بالإفراد [١] .

❁ ❁ ❁

فأمَّا الإفراد [٢] فواضحٌ ؛ لأنَّ يوسف لم يُلق ولم يُجعل إلاَّ في غيابةٍ واحدةٍ ، والجسم لا يكون إلاَّ في حيِّزٍ واحد .

وأَمَّا الجمع ، ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يجعل كلّ جزء من « الغيابة » غيابة تعظيمًا لها ، كقولهم [٣] : شابت مفارقه . قال [٤] :

.... ❁ شَابَ المَفَارِقُ وَاكْتَسَيْنَ

---

(١) السَّبعة : ٣٤٤ ، والتَّذكرة : ٢/٤٦٥ ، والتَّيسير : ٣١٩ ، والتَّجريد : ٣٩١ .

(٢) انظر : الكشف : ٢/٥ ، والموضح : ٢/٦٧٠ .

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك قولك : المفارق في مَفْرِقٍ ، جعلوا المفرق مواضع ، ثُمَّ قالوا : المفارق كأنَّهم سمّوا كلّ موضعٍ مَفْرِقًا » . الكتاب : ٣/٤٨٤ .

(٤) من [الكامل] لجرير ، في ديوانه : ٢٠٣ ، وصدره :

قال العَوَاذِلُ ما لجهلك بَعْدَمَا ❁ ....

وهو من أبيات الكتاب : ٣/٤٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢/٩٠ ، واللِّسان : [صلب] ١/٥٢٦ ، والدّرّ المصون : ٦/٢٦٦ .

والقتير : الشّيب ، واشتقاقه من القتر ، وهو الغبار ، فكأَنَّهُ الغبار في لونه .

والشَّاهد فيه : أَنَّهُ كَنَى عن مفرق رأسه بالمفارق ، وجعل الجمع في موضع الواحد .

وقال [1] :

يَزِلُّ الغُلاَمُ الخِفُّ عَنْ [2] ۞ ....

وليس له إلاَّ مَفْرِقٌ واحد ، وصَهْوَةٌ واحدةٌ .

الثّاني : أن يكون في الجُبِّ غياباتٌ ، فيكون التَّقدير : في بعض غيابات الجُبِّ ، نحو : ألقِ فلانًا في هذه الحفرة ؛ أي في بعضها [3] .

الثّالث : أن يُراد الجنس ؛ أي : في بعض غَياباتِ الأجِبَّةِ [4] .

والغيابة : ما غاب فيه الشّيء ، وهي في جانب البئر ، ويُعبَّرُ بها عن القبر [5] . قال [1] :

إذا أنا يومٌ غَيَّبَتْنِي غَيَابَتِي ۞ فَسيروا بِسيري في

---

(١) من [الطَّويل] لامرئ القيس ، وعجزه :

.... ۞ ويُلْوِي بأَثْوابِ العنيفِ المُثَقَّلِ

وهو في ديوانه : ٥٧ ، وشرح المعلَّقات للزّوزني : ٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب : ١٠١ ، والصِّحاح : [خفف] ١٣٥٣/٤ ، والتبيان : ٤٦٦/٢ ، والدّرّ المصون : ٢٨٧/١ .

والغلام الخفّ : قليل الثّقل خفيف اللّحم .

والشَّاهد فيه على غرار البيت السَّابق ، حيث كنى عن صهوة الجواد بالصّهوات ، وجعل الجمع في موضع الواحد .

(٢) في الأصل : في ، ولعلَّه سهوٌ من النَّاسخ .

(٣) انظر : فتح الوصيد : ١٠٠٨/٣ ، والدرَّة الفريدة : ٨٣٤/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٣٦/٣ .

(٤) انظر : شرح الجعبري : ١٣٢٦/٣ .

(٥) يُنظر : الكشّاف : ٢٤٤/٢ .

(١) من [الطَّويل] لمنخَّل بن سُبيع العنبري ، وهو في مجاز القرآن : ٣٠٢/١ ، ومعاني القرآن للزجّاج : ٩٤/٣ ، والحجّة للفارسي : ٤٣١/٢ ، والكشَّاف : ٢٤٤/٢ . واستشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون : ٤٤٦/٦ . واستشهد به على أَنَّ الغيابة بمعنى القبر .

٢٦٥/ب

وأَمَّا قوله : ﴿ مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾ [1] ، ففيه أربعُ قراءاتٍ :

ثنتان في الشاذِّ ، وهما الإدغام المحضُ من غير إخفاءٍ ولا إشمامٍ ، وهي قراءة [2] أبي جعفر ، و « تَأْمُنَنَا » بالإظهار ، وهي قراءة [3] الحسن .

وثنتان في السَّبع ، وقد ذكرهما المصنِّف .

إحداهما : الإخفاء ، وسيأتي تفسيره .

والثَّانية : الإدغام مع الإشمام [1] ، ولم يُرسم في المصحف إلاَّ بنون واحدة [2] ، فلذلك كانت قراءةُ الحسنِ أشذَّ . وظاهر عبارة أبي شامة أَنَّ الإدغام المحضَ متواترٌ ، لا شاذٌّ ؛ لأَنَّهُ

---

(١) يوسف : ١١ .

(٢) انظر : قراءة أبي جعفر في : مختصر ابن خالويه : ٦٧ ، والمبسوط : ٢٠٨ ، وإرشاد المبتدئ : ١١٣ .
أبو جعفر من القرَّاء العشرة ، وقراءته تُعدّ من المتواتر عند كثيرٍ من العلماء ، إلاَّ أَنَّ المصنِّف يعدّها من الشَّاذّ على رأي بعض أهل العلم الَّذين يرون أَنَّ القراءات المتواترة مقتصرة على القراءات السَّبع فقط .
قال صاحب البرهان : « وألحق المحقّقون ، منهم البغوي في تفسيره بهؤلاء السَّبعة قراءة ثلاثة ، وهم يعقوب الحضرمي ، وخلف ، وأبو جعفر بن قعقاع المدني شيخ نافع ؛ لأَنَّها لا تخالف رسم السَّبع » .
البرهان : ٤٧٦/١ .

(٣) نسبها أبو حيَّان للحسن ، وتبعه المصنِّف في ذلك . (البحر : ٢٤٥/٦) .
في حين أَنَّ النحّاس ينسبها لطلحة بن مصرّف . (إعراب القرآن للنحّاس : ٣١٦/٢) .
وابن خالويه ينسبها للأعمش . (مختصر ابن خالويه : ٦٧) .
والكرماني ينسبها لابن مسعود وابن مصرِّف . (شواذ الكرماني (خ) : ٥٨/أ) .
ولم يذكرها الدّمياطي في كتاب الإتحاف .

(١) هاتان القراءتان للسَّبعة جميعًا . انظر : السَّبعة : ٣٤٥ ، والتَّيسير : ٣١٩ .

(٢) ينظر : غيث النَّفع : ٣١٩ .

قال [١] : « لأنَّهُ رُسم بنون واحدة ، فاختلفت عبارة المصنِّفين عن قراءة القرّاء المشهورين له ، وحاصل ما ذكروه ثلاثة أوجه :

إدغام إحدى النُّونين في الأخرى إدغامًا محضًا بغير إشمام .

إدغامٌ محضٌ مع الإشمام .

إخفاءٌ لا إدغام .

وهذه الأوجه الثَّلاثة هي المحكيّة عن أبي عمرو في الإدغام الكبير ، فالإخفاء هو المعبَّرُ عنه بالرَّوْم [٢] » انتهى . فظاهر هذه العبارة أَنَّ ثلاثة الأوجه المذكورة قرأ بها السَّبعة ، ومن جملتها الإدغام المحض ، والمصنِّف لم يذكر هنا إِلاَّ قراءتين : الإخفاء ، والإدغام / مع الإشمام ، كما سيأتي في البيت الآتي .

١/٢٦٦أ

قال أبو عبد اللّه [١] : « والوجه الثَّاني من زيادات القصيد » انتهى ، وفيما قاله نظر [٢] ؛

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٦١ .

(٢) قال الهمذاني : « الرَّوْم هو : أن تُضعِّف الصوت بالحركة حتَّى تُذْهِبَ بالإضعاف معظم صوتها ، فتسمع لها صوتًا خفيًّا ، وذلك شيء يوقف عليه بالمشافهة ، ويستوي فيه الأعمى والبصير ، وعلامته خطّ بين يدي الحرف ؛ لأَنَّ الخطّ أظهر من النّقطة ، كما أَنَّ الرَّوْم أظهر من الإشمام من حيث كان صوتًا ، والإشمام إشارة من غير صوت » . الدرَّة الفريدة ، تح : محمود الشرقاوي : ١/٢٦٣ .

وقال المصنِّف في باب الوقف : « الرَّوْم : إسماع الحرف المتحرّك بصوتٍ خفيّ لمن كان قريبًا منك » . العقد النَّضيد ، تح : عبد اللّه البرّاق : ١٧ .

(١) اللآلئ الفريدة : ٣/٣٧ .

(٢) لا وجه لاعتراض المصنِّف على أبي عبد اللّه الفاسي ؛ لأَنَّ صاحب التَّيسير لم ينصّ على إخفاء الحرف ، وإنَّما قصد بالإخفاء : اختلاس الحركة ، والَّذي عبّر عنه بالإشمام . وقد نَصَّ الجعبريّ على ذلك في شرحه ، فقال : « ولم يذكر في « التَّيسير » إلاَّ وجهًا واحدًا ، فالآخر من الزّيادات » . ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٣٢٤ .

لأَنَّ صاحب « التَّيسير » ذكر الإشمام والإخفاء ، إلاَّ أَنَّهُ اختار أن يكون المراد بالإشمام في عبارة غيرِه « الإخفاء » [(١)] ، فقال [(٢)] : ﴿ مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا ﴾ بإدغام النُّون الأولى في الثّانية ، وإشمامها الضَّمَّ » . ثُمَّ قال [(٣)] : « وحقيقة الإشمام [(٤)] في ذلك أن يُشار بالحركة إلى النُّون ، لا بالعضو إليها ، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغامًا صحيحًا ؛ لأَنَّ الحركة لا تسكن رأسًا ، بل يَضْعُفُ الصَّوت بها ، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك ، وهذا قول عامّة أئمّتنا ، وهو الصَّواب ؛ لتأكيد دلالته وصحّته في القياس » انتهى . فغاية ما في الباب أَنَّهُ تأوّل قول غيره : الإشمام بالإخفاء ، وقال أبو شامة أيضًا [(٥)] : « وهذا الوجه ليس في (التَّيسير) ، يعني : الإشمام » . وسيأتي بقيّة كلامه ، وفي كلامه ما تقدّم من النَّظر .

وقول النَّاظم : (لِلْكُلِّ) أي : لجميع القرّاء [(٦)] ، وقد تقدّم معنى « يُخْفَى » ، ومعنى (مُفَصَّلاَ) أي : تُفْصَل إحدى النُّونين عن الأخرى ، بخلاف حقيقة الإدغام فإنَّه لا فصل فيه أَلْبَتَّة ؛ لأَنَّهُ رفع اللِّسان بالحرفين رفعة واحدة ، إلاَّ أَنَّ عبارة القرّاء عن ذلك كلّه إنَّما هو بالإدغام ، قال أبو بكر بن مهران [(١)] في كتاب (الإدغام) [(١)] له : « ﴿ مَا لَكَ لا

---

(١) تفسير الدَّاني للإشمام ليس وجهًا جديدًا ، وإنَّما هو حقيقة الوجه الأَوَّل .

(٢) التَّيسير : ٣١٩ .

(٣) الداني في التَّيسير : ٣٢٠ .

(٤) قال المالقيّ : « وكان ينبغي للحافظ أن يُسمّي ذلك النُّطق رومًا ، وأن يقول : وحقيقة الرَّوْم ، بدل وحقيقة الإشمام » . الدرّ النَّثير : ٦٥٢ .

(٥) إبراز المعاني : ٣/٢٦٢ .

(٦) القرّاء السَّبعة .

(١) هو : أحمد بن الحسين بن مهران ، الأستاذ أبو بكر الأصبهاني ثُمَّ النّيسابوري ، ضابطٌ محقّق ثقة ، له عدّة

تَأْمَنَّا ﴾ بالإشارة إلى الضَّمَّة ، وتركها » قال : « ولم يُحْكَ عن أحدٍ منهم إلاَّ الإدغام المحض من أشار منهم ، ومن ترك ، ولو أراد من أشار الإخفاءَ دون الإدغام لفرَّقوا وبيّنوا ، وقالوا : أدغم فلان ، وأخفى فلان ، وأشاروا : أدغم فلان ، ولم يُشر ، فلمّا لم يفرّقوا دَرَيْنا أنَّهُم أرادوا الإدغام دون الإخفاء ، وأنَّهُ لا فرق عندهم في الإدغام بين الإشارة وتركها » . وقال أبو عليّ [٢] في روضته : « ولا خلاف بين جماعتهم في إخلاص التَّشديد [٣] » .

والوجه في الإخفاء [٤] : الدّلالة على حركة الفعل ، والاعتناء بها ؛ لأنَّها حركة إعراب ، وذلك أنَّ أصل الكلمة : « تَأْمَنُنَا » بنونين ، الأولى : لام الكلمة ، والثَّانية : بعض الضَّمير ، والأولى آخر فعل معرب مرفوع ، فلمّا قصد الإدغام أُخفيت حركة النُّون ، أي : ضَعُف الصَّوت بها ، فصارت ضعيفة ؛ ليمكن الإدغام ، لا أنَّ النُّون تُسكَّنُ سكونًا محضًا محافظةً على بقاء حركة الإعراب ، وهذا لا يمكن إلاَّ بفصلٍ لطيفٍ بين النُّونين كما تقدّم بيانه ، وهذا عند النُّحاة غير ممكن [١] ؛ لأنَّهُ ـ كما تقدَّم ـ عبارةٌ عن رفعك الحرفين باللِّسان رفعةً

مصنَّفات أشهرها : الغاية والمبسوط في القراءات . توفّي سنة : ٣٨١ هـ . (طبقات القرّاء : ١/٣٥٩ ، وغاية النِّهاية : ١/٤٩) .

(١) لم أقف على هذا الكتاب مطبوعًا أو مخطوطًا ، ولعلّه من الكتب الَّتي لم تصل إلينا بعد . وقد نقل المصنِّف ذلك عن أبي شامة . ينظر : إبراز المعاني : ٣/٢٦٢ .

(٢) هو : أبو عليّ البغدادي الحسن بن محمَّد بن إبراهيم ، الإمام أبو عليّ البغدادي المالكيّ المقرئ ، مصنِّف كتاب « الرَّوضة » في القراءات . قرأ على أبي أحمد الفرضي وغيره ، وقرأ عليه أبو القاسم الهذلي وغيره . توفّي في شهر رمضان سنة ٤٣٨ هـ .

تنظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ١/٤٠٩ ، وغاية النِّهاية : ١/٢٣٠ .

(٣) الرَّوضة : ٢/٧١٨ .

(٤) ينظر : الحجّة للفارسي : ٢/٤٣٢ ، والموضح : ٢/٦٧١ .

(١) نقل أبو عمرو الدَّاني عن محمَّد بن السّري النّحوي قوله : « الإدغام مع الإشمام محال » . جامع البيان :

واحدةً ، فكيف يمكن النُّطق ببعض الحركة ، ويفصل بها بين المثلين حال الإدغام ؟ هذا فَكٌّ صريحٌ [1] لا إدغام ، ثمَّ قولهم : « فعلوا ذلك اعتناء بحركة الفعل » معارض بعدم الإخفاء في الإدغام الواقع في الاسم المعرب ؛ لأَنَّ حركته أولى بالاعتناء ؛ لكونها أصليّة .

* * *

قوله : (غَيَابَاتِ) يجوز أن يكون مفعولاً لفعل مقدّر ؛ أي : قرأ « غياباتِ » نافعٌ ، و (بِالْجَمْعِ) متعلّق بـ (قرأ) ، أو بمحذوف على أَنَّهُ حال ؛ أي : ملتبسةٌ بالجمع ، و (فِي الْحَرْفَيْنِ) متعلّق بالجمع ؛ أي : الجمع / الواقع في الحرفين ، ويجوز أن يكون حالاً من الجمع ، أي : كائنًا في الحرفين ، فتكون حالاً متداخلة [2] ، ويجوز أن يكون « غيابات » مبتدأ ، و (نَافِعٌ) خبره على حذف مضاف ؛ أي : غيابات بالجمع قرأ نافع .

٢٦٦/ب

قوله : (وَتَأْمَنُنَا) مبتدأ ، و (يُخْفَى) خبره ، و (لِلْكُلِّ) متعلّقٌ به ، و (مُفَصَّلاً) حال من مرفوع (يُخْفَى) ؛ أي : مفعوله ؛ أي : نونيه من الأخرى ، وقد لفظ النَّاظم بهذه اللَّفظة من غير إدغامٍ أَلْبَتَّة . وقد تقدَّم أَنَّهُ لم يقرأ به أَحدٌ من السَّبعة ، وإنَّما هي قراءة الحسن ، وتقدّم أنَّها أدخل في الشّذوذ من قراءة أبي جعفر ؛ لمخالفتها الشواذُّ [1] ، وإنَّما فعل [2] ذلك ضرورةً .

٣٣١/٢ . وينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٣١٦/٢ ، ٣١٧ ، والحجّة للفارسي : ٤٣٢/٢ ، وفتح الوصيد : ١٠٠٨/٣ .

(١) أي : إظهار .

(٢) ينظر : شرح الجعبري : ١٣١٦/٣ .

(١) من حيث الرَّسم .

(٢) أي : الإمام الشّاطبيّ .

[٧٧٤] وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ ۞ وَنَرْتَعْ وَنَلْعَبْ يَاءُ حِصْنٍ

أخبر عن بعض أهل الأداء أَنَّهُ نقل عن كلّ القرّاء وجهًا آخر ، وهو الإدغام مع الإشمام [1] ، والإشمام [2] : عبارة عن الإشارة إلى الحركة بالعضو ؛ أي : يُشار إلى حركة الفعل بضمِّ الشَّفتين ، كما يُشار إليها في الوقف من غير إحداث حركة ، ولذلك إيماءٌ يراه البصير دون الأعمى . قالوا [3] : « وتكون الإشارة إلى الضَّمَّة بعد الإدغام ، وقبل كمال الإدغام » .
وقد ذكرت في (الدّرّ المصون) [4] في هذه الآية أنَّ الإشمام يقع بإزاء معانٍ : أحدها : هذا .

والثّاني : إشراب الكسرة شيئًا من الضَّمَّة نحو : قِيل ، وغِيض ، وجِيء ، وقد تقدَّم [5] أَوَّلَ البقرة .

والثَّالث : إشراب أحد الحرفين [1] شيئًا من لفظ الآخر ، كإشمام الصَّاد زاياً نحو : ﴿ الصِّرَاطَ ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ ﴾ [1] وتقدَّم [2] أيضًا بيان ذلك .

---

(١) الإشمام لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد . ينظر : التَّصريح : ٣٤١/٢ .
(٢) انظر : الكتاب : ١٧١/٤ ، والتعريفات للجرجاني : ٥٤ .
(٣) هذا قول السَّخاوي في فتح الوصيد : ١٠٠٩/٣ ، وقول الفاسي في اللآلئ الفريدة : ٣٧/٣ .
(٤) الدّرّ المصون : ٤٤٨/٦ .
(٥) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ١٦٦ ، ١٦٧ .
وهذا تعريف المرادي للإشمام في توضيح المقاصد : ٦٠١/٢ .

(١) في الأصل : حرفين ، والأصوب ما أثبتّه .
(٢) الفاتحة : ٦ .
وإشمام الصَّاد زايًا في هذه الآية هي قراءة خلف عن سليم عن حمزة . ينظر : تبصرة مكّيّ : ٦١ ، والتَّيسير

الرَّابع : إشمام الضَّمَّةِ في الوقف خاصَّةً ، وقد تقدَّم تحقيقه في باب الوقف [٣] .

قال أبو شامة [٤] : « أي فعل ذلك بعض المشايخ عن جميع القرَّاء ، وهذا الوجه ليس في (التَّيسير) . قُلْتُ : تقدَّم ما ناقشْتُه به ، ثُمَّ قال [٥] : « وقد ذكره غير واحدٍ من القرّاء والنُّحاة ، حتَّى قال بعضهم [٦] : أجمعوا على إدغام « لا تأمَنَّا » ، قال ابن مجاهد [٧] : كلّهم قرءوا : « لا تأمَنَّا » بفتح الميم ، وإدغام النُّون الأولى في الثّانية ، والإشارةِ إلى إعراب النُّون المدغمةِ بالضَّم اتّفاقًا » . قال أبو علي [١] : « ووجهه أَنَّ الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيثُ جمعُهما السّكونَ ، فمِنْ حيثُ أشَمُّوا الحرفَ الموقوف عليه إذا كان مرفوعًا في الإدراج أشمّوا النُّون المدغمة في « تأمنَّا » ، قال : وليس ذلك بصوتٍ خارجٍ إلى اللّفظ ، إنَّما هو بهيئة العضو ؛ لإخراج ذلك الصَّوت به ؛ ليُعْلم بالهيئة أَنَّهُ يريد ذلك المهيَّأَ

: ١٢٦ .

و « الصِّراط » بالصَّاد لغة قريش ، وهي اللّغة الجيّدة ، وعامّة العرب يجعلونها سينًا ، والزَّاي لغة لعُذْرة ، وكلب ، وبني القين .

البحر المحيط : ٤٥/١ .

(١) النِّساء : ٨٧ ، ١٢٢ . وهي قراءة حمزة والكسائي . ينظر : الغاية : ٧٣ ، والتَّيسير : ٢٦٥ .

(٢) ينظر : العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٥٧/ب « فرش سورة النِّساء » .

(٣) انظر : العقد النَّضيد ، تح : عبد اللَّه البرّاق : ٢٩ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٦٢/٣ .

(٥) أبو شامة في إبراز المعاني : ٢٦٢/٣ ، ٢٦٣ .

(٦) ينظر : الإرشاد : ٦١٥ ، والتَّبصرة : ٢٣٩ .

(٧) السَّبعة : ٣٤٥ .

(١) الحجّة : ٤٣٢/٢ .

له » . قال [1] : « وقد يجوز في ذلك وجهٌ آخر في العربيّة ، وهو أن يُبيِّنَ ولا يُدْغِمَ ، ولكنَّك تُخفِي الحركة ، وإخفاؤها هو أَنْ لا تشبعها بالتّمطيط ، ولكنَّك تختلسها اختلاسًا » انتهى . قوله : « وقد يجوز في ذلك وجه آخر ... إلى آخره » : هو المذكور في البيت الأَوَّل ، وقال الحوفي [2] : « جمهور القرّاء على الإشمام للإدغام بأنَّ النُّون من « تأمن » كانت مرفوعة ، وصفة ذلك أن يشير إلى / الضَّمَّة من غير صوتٍ مع لفظك بالنُّون المدغمةِ ، وهي شيء يحتاج إلى رياضة » [3] . قُلْتُ : لا سيما إذا أُشير إلى الضَّمَّةِ قبل كمالِ الإدغام ، فإنَّه عَسِرٌ جدًّا ، أو ممتنع . وقال مكّيّ [4] : « (لا تأمنّا) بإشمامِ النُّونِ السَّاكنةِ الضَّم بعدَ الإدغامِ ، وقبلَ استكمال التَّشديد ، هذه ترجمة القرّاء » انتهى . قُلْتُ : هو معذورٌ في قوله ذلك .

١/٢٦٧أ

❁ ❁ ❁

وقال أبو شامة [1] : « ووجه الإشمام الفرق بين إدغام المتحرِّك ، وإدغام السَّاكن ، وقال الفَرَّاء [2] : يشير إلى الرّفعة وإن تُرِكَتْ فلا بأس ، كلٌّ قد قرئ به » .

---

(١) الحجّة : ٢/٤٣٣ .

(٢) هو : عليّ بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن الحوفي المصري ، فاضل عالم بالنَّحو والتَّفسير ، ملمٌّ بعلل العربيّة ، من أهمّ مصنّفاته : البرهان في تفسير القرآن ، والموضح في النَّحو ، ومختصر كتاب العين . توفّيّ سنة : ٤٣٠ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرُّواة : ٢/٢١٩ ، وطبقات المفسِّرين : ١/٣٨١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن لابن خلف (خ) : ٣٢٦/ب ، والَّذي يعمل على تحقيقه الباحث / أحمد رجب أبو سالم في جامعة الأزهر ـ فرع المنوفيّة ، وإبراز المعاني : ٣/٢٦٣ .

(٤) الكشف : ١/١٢٢ .

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٦٣ .

(٢) معاني الفرَّاء : ٢/٣٨ .

ثُمَّ أخبر النَّاظم . رحمه اللّه . عمَّن رمز له بكلمة : (حِصْنٍ) ، وهم نافع والكوفيون أنَّهُم قرءوا : « يَرْتَعْ » ، و « يَلْعَبْ » [١] بالياء ، فتعيَّن لغيرهم النُّون [٢] .

وهما واضحتان ، الياء ؛ لإسناد الفعل إلى ضمير « يوسف » لتقدُّم ذكره ، وأسندوا إليه هذا الفعل تحضيضًا لأبيهم على بعثه إيَّاه معهم ، والنُّون لإسناد الفعل إليهم جميعًا [٣] ، وجاز [٤] أن يقولوا ذلك ؛ لأنَّهم لم يكونوا حينئذٍ أنبياء ، قاله أبو عمرو [٥] ، أو كانوا يتسابقون ويتناضلون [٦] بدليل : ﴿ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ﴾ [٧] ، وسمَّوه لَعِبًا ؛ لأنَّهُ بصورته .

❁ ❁ ❁

قوله : (مَعْ إِشْمَامِهِ) حال إمَّا من الفاعل وهو البعض ، أي : كائنًا مع إشمامه ؛ أي : فعله الإشمام ، ومفعول (أَدْغَمَ) محذوف ؛ أي : أدغم البعض « تأمننا » كائنًا مع إشمامه ، ويجوز أن يكون حالاً من هذا المفعول المحذوف ، و (عَنْهُمُ) يعود على « الكُلّ » في البيت المتقدّم ، وقد أدخل النَّاظم الألف واللام على « كلٍّ » و « بعض » ، والمحقّقون يأبون ذلك ، حتَّى إنَّ بعض النَّحويين [١] اعتذر عن تعبيره بقوله : « بدل الكلّ ، وبدل

---

(١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [يوسف : ١٢] .

(٢) السَّبعة : ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٣٩ ، والتَّيسير : ١٢٦ ، والتَّجريد : ٣٩١ .

(٣) انظر : شرح الهداية : ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، والموضح : ٦٧٢/٢ ، ٦٧٣ .

(٤) جواب لسؤال يقال : كيف جاز أن يُخبر عن يوسف وإخوته باللعب وهم أنبياء ؟

(٥) المراد : أبو عمرو بن العلاء . وأورد قوله ابن خالويه في إعراب القراءات السَّبع : ٣٠٣/١ ، كما أورده القرطبيّ في تفسيره : ١٣٩/٩ .

(٦) يتسابقون : يتبارون في الجري ، ويتناضلون : يتبارون في الرَّمي .

(٧) يوسف : ١٧ .

(١) منهم الزجّاجي ، فقد قال في جملة : « وإنَّما قلنا : (البعض) ، و (الكل) مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحة

البعض » [١] .

قوله : (وَنَرْتَعْ) [٢] مبتدأ ، و (يَاءُ حِصْنٍ) مبتدأ ثانٍ ، و (تَطَوَّل) خبره ، والجملة خبر الأوَّل ، والعائد مقدّر ؛ أي : ياء حصن منهما تطوّل ؛ أي : ارتفعتْ ؛ لشهرتها وظهورها ، وما أحسن ما اتّفق له قوله : حصن تطوّل ! لأنَّ الحصن يوصف بذلك .

[٧٧٥] وَيَرْتَعْ سُكُونُ الْكَسْرِ فِي الْعَيْنِ ۞ وَبُشْرَايَ حَذْفُ الْيَاءِ ثَبْتٌ

أخبر عمَّن رمز له بالذَّال المعجمة وبالحاء من « حمًى » وهم الكوفيون وابن عامر وأبو عمرو أنَّهُم قرءوا : « يَرْتَعْ » بسكون كسر عينه ، فتعيَّن لغيرهم كسرها ، وإنَّما قيَّده بالسّكون [٣] ؛ لأنَّهُ لو أطلقه لكان ضدَّه الفتحُ [٤] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالثاء المثلّثة من (ثبت) وهم الكوفيون أنَّهُم حذفوا ياء المتكلِّم من قوله : ﴿ يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلامٌ ﴾ [١] ، وأنَّ من رمز له بالشِّين من « شفا » ، وهما الأخوان في البيت الآتي أمالا الألف [٢] .

وإذا مُزجت قراءة الياء والنُّون في « يرتع » ، وسكون عينه وكسرها جاء فيه أربع قراءات

، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود من هذه العبارة : بدل الشيء من الشيء وهو بعضه » جمل : ٢٤ . ٢٥ .

(١) تقدَّم الكلام على تعريف « كلّ » و « بعض » في : ص ١٩٥ ، هامش (٤) .

(٢) قال مجاهد : « نرتع : نحفظ بعضنا بعضًا ؛ أي : نتحارس ، ونتكالأ » تفسير مجاهد : ٣٩٣ .
ومعناه عند ابن عبَّاس : يلهو وينبسط . الهداية : ٥/٣٥١١ .
وفسَّره الزَّمخشريّ : بالاتّساع في أكل الفواكه . الكشَّاف : ٢/٢٤٤ .

(٣) في الأصل : فيه السّكون ، ولعلَّ الصَّواب ما أثبتّه .

(٤) السَّبعة : ٣٤٦ ، والمبسوط : ٢٠٩ ، والتَّيسير : ٣٢٠ ، والتَّلخيص : ٢٩٣ .

(١) يوسف : ١٩ .

(٢) انظر : السَّبعة : ٣٤٧ ، والمنتهى : ٤٢٦ ، والتَّيسير : ٣٢٠ ، ٣٢١ ، والمستنير : ٢١٤ .

، وقراءة خامسة لقنبلٍ تقدَّمت في باب الزَّوائد [١] .

الأولى : ﴿ يَرْتَعِ وَيَلْعَبْ ﴾ بالياء ، وكسر العين لنافع وحده .

الثَّانية : ﴿ نَرْتَعِ وَنَلْعَبْ ﴾ بالنُّون ، وكسر العين للبزيِّ وحده .

الثَّالثة : ﴿ نَرْتَعْ ﴾ و « نَرْتَعِي » بالنُّون وإثبات الياء وحذفها وصلاً ووقفًا لقنبل وحده ، كما مرَّ الخلاف عنه في باب / الزَّوائد .

٢٦٧/ب

الرَّابعة : ﴿ نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ ﴾ بالنُّون ، وسكون العين لأبي عمرو وابن عامر .

الخامسة : ﴿ يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ بالياء ، وسكون العين للكوفيين ، فتلطَّفْ في استخراجها فإنَّه حسنٌ .

* * *

والوجه في سكون العين [٢] : أَنَّهُ جزمه جوابًا للأمر [٣] ، وجعل علامة الجزم السُّكون ؛ لأنَّهُ من : رتع . يرتع ؛ أي : اتَّسَعَ في الخِصب والرَّعي . قال [١] :

---

(١) العقد النَّضيد ، تح : عبد اللّه البرّاق : ٣٧٩ .

(٢) الحجّة لابن خالويه : ١٩٤ ، والمشكل : ٤٢٣/١ .

(٣) قوله تعالى : ﴿ أَرْسِلْهُ ﴾ [يوسف : ١٢] .

(١) من [الرَّمل] لسويد بن أبي كاهل اليشكري ، في المفضليات : ١٩٨ ، وصدره :

ويَحيِّيني إذا لاقيتهُ ۞ ....

وفي المحرَّر الوجيز : ١٧٤٦ ، وخزانة الأدب : ٥٥٤/٧ ، وبلا نسبة في الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس : ٢٣/٢ ، ومفردات الرَّاغب الأصفهاني : ٣٤١ ، واللِّسان : [رتع] ١١٣/٨ .

والبيت من شواهده في الدّرّ المصون : ٤٥٠/٦ ، وعمدة الحُفّاظ : ٧٤/٢ [رتع] .

واستشهد به المصنِّف على أَنَّ « رتع » بمعنى : اتّسع في الخِصب والرَّعي .

.... ❁ وإذا يَخْلُو له لَحْمِي رَتَعْ

وفي كسرها أَنَّهُ جَزَمَه أيضًا على ما تقدَّم ، وكان جزمه بحذف حرف علّة أخذه من : ارتعى - يرتعي ، افتعالاً من الرَّعي .

وأَمَّا قراءة قُنبل فقد تقدَّم بيانها ، وفي هذا الحرف أربع عشرة قراءة ذكرت قارئيها ، وتوجيهاتِها - بحمد اللّه تعالى - في الكتاب المشار إليه [١] .

والوجه في قراءة [٢] : ﴿ يَا بُشْرَى ﴾ من غير ياء متكلِّم أَنَّهُ نادى « البُشرى » مجازًا ؛ أي : أَقْبِلي فهذا وقت حضورك ، كقوله : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾ [٣] ، ثُمَّ لكَ في هذه الكلمة وجهان [٤] :

أحدهما : أن تجعلها منادى مقصودًا بعينه ، فيكون في الألف ضمّةٌ مقدّرة على حدِّ : يا رجلُ ، لواحدٍ بعينه .

والثّاني : أن تجعلها منادى غير مقصود ، كقوله : « يَا حسرةً » ، وقوله [١] :

---

(١) الدّرّ المصون : ٦/٤٤٩ .

(٢) انظر : الكشف : ٢/٧ ، والحجّة لأبي زرعة : ٣٥٧ .

(٣) يس : ٣٠ .

(٤) ينظر : الملخّص في إعراب القرآن : ٤٩ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٣/٥٦٢ .

(١) من [الطَّويل] لعبد يغوث بن وقّاص الحارثي ، وهو في المفضليّات : ١٥٦ في المفضليّة : (٣٠) ، والكتاب : ٢/٢٠٠ ، والمقاصد الشّافية : ٥/٢٦٤ ، وبلا نسبة في المقتضب : ٤/٢٠٤ ، وشرح ابن يعيش : ١/١٢٧ ، وشرح القطر لابن هشام : ٢٨٣ .

والبيت من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١/٢٦٨ ، ٩/٢٥٩ ، وإيضاح السَّبيل (خ) : ٢/٢٧/ب .

والشَّاهد فيه : نصب « راكبًا » ؛ لأنَّهُ نكرة غير مقصودة ، إنَّما التمس راكبًا من الرّكبان يُبلِّغ قومه خبره ووداعه .

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرضَتَ فَبَلِّغَنْ ۞ نَداماي مِنْ نَجرانَ أَنْ لاَ

فيكون في الألف فتحة مقدّرة ، وإنّما لم تنوّن ؛ لأَنَّ ألفها للتأنيث ، فَمُنِعَتْ الصَّرف ، وأمَّا إثبات الياء فلأنَّه أضاف « البشرى » إلى نفسه ، فتكون منصوبة على المنادى المضاف نحو : يا عبدَ اللَّهِ ، إلاَّ أَنَّ لك أن تقدّر في هذه الألف كسرة ، أو فتحة باعتبارين ذكرهما الفارسي ، وهما عربيّان ، فإنَّه قال [1] : « من قال : « يا بشراي » فأضاف « البشرى » إلى الياء ، كان في الألف الَّتي هي حرف الإعراب وجهان :

أحدهما : أن يكون في تقدير النَّصب من حيثُ كان نداءَ مضافٍ .

والثّاني : أن يكون في تقدير الكسر من حيث كانت بمنزلة الميم من غلامي » .

والوجه في إمالة الأخوين ما تقدَّم [2] في باب الإمالة من أَنَّ ذلك أصلُهما [3] ، لا سيّما وقد وقعت الألف بعد راء ، وهذا وإن كان مفهومًا من باب الإمالة إلاَّ أَنَّهُ ذكره هنا زيادة بيان ، وليفصِّل فيه القول ، وكان ذكره في الإمالة أولى ، كنظائر [1] له تقدَّمتْ ، وأَمَّا عاصم فعلى أصله في ترك الإمالة .

۞ ۞ ۞

قوله : (وَيَرْتَعْ) مبتدأ ، و (سُكُونُ الْكَسْرِ) مبتدأ ثانٍ ، و (فِي الْعَيْنِ) متعلِّق إمَّا بسكون وإمَّا بالكسر ؛ أي : السُّكون الواقع ، أو الكسر الواقع في العين .

---

(١) الحجّة للفارسي : ٢/٤٣٩ .

(٢) العقد النَّضيد ، تح : أحمد حريصي : ١٣/١٠٦ .

(٣) وهو إمالة ذوات الياء .

(١) مثل : « أَنَّ » من قوله تعالى : ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ [آل عمران : ٣٧] ، و « رُؤياي » من قوله تعالى : ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، ذكرها فقط في باب الفتح والإمالة ، ولم يذكرها في باب فرش الحروف .

و (ذُو حِمًى) خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأَوَّل ، والعائد إمَّا مقدّر ؛ أي : العين منه ، أو قامت « أل » مقامه ؛ أي : عينه ، ومعنى « ذو حمى » أي : ذو منع من طعن الطّاعنين ؛ لأنَّها قراءة جليَّة .

وقوله : (وَبُشْرَايَ) كإعراب « ويرتع » ؛ أي : وبشراي حَذْفُ الياء منه ، أو حذف يائه ثابت ؛ أي : قراءة رجلٍ ثَبْتٍ ، وهو الثَّابت القلب [١] ، ومنه الثَّبْت في الحديث .

وقوله : (وَمُيِّلاَ) أي : ومُيِّلَ هذا الحرف ، عَطَفَ جملةً فعليّة على جملةٍ اسميّة [٢] ، فأخبر عن « بشراي » بخبرين أحدهما : حذف الياء ، والثّاني : إمالة ألفِهِ / .

١/٢٦٨

[٧٧٦] شِفَاءً وَقَلِّلْ جِهْبِذًا ، وَكِلاَهُمَا ۞ عَنِ ابْنِ الْعَلاَ وَالْفَتْحُ عَنْهُ

(شِفَاءً) : من تتمّة « ومُيِّلَ » ونَصَبَه على الحال من مرفوع « مُيِّلَ » ؛ أي : مُيِّلَ حالَ كونه شفاءً مبالغةً ، أو ذا شفاءٍ ، ويجوز أن يكون حالاً من الإمالة المدلول عليها بمُيِّلَ . ثُمَّ أمر بالتَّقليل ، وهو الإمالة بين بين لمن رمز له بالجيم من (جِهْبِذ) وهو ورش [١] . ثُمَّ أخبر عن أبي عمرو أَنَّ الوجهين وردا عنه ، يعني الإمالة المحضة ، وبين بين ، ثُمَّ أخبر عنه وجهًا ثالثًا وهو الفتح ، وأنَّهُ أشهر من الوجهين قبله [٢] .

۞ ۞ ۞

---

(١) ينظر : اللِّسان : [ثبت] ٢/١٩ .

(٢) عطف الجملة الفعليّة « مُيّلا » على الجملة الاسميّة « حذف الياء ثبتٌ » .

ينظر : شرح شعلة : ٢٦٨ .

(١) انظر : التَّذكرة : ٢/٤٦٦ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٠ ، والتَّيسير : ٣٢٠ ، والمستنير : ٢١٤ .

(٢) ينظر : تبصرة مكّيّ : ٢٤٠ ، والتَّيسير : ٣٢١ ، والإقناع : ١٣١ ، ١٣٢ .

فأمَّا التَّقليل عن ورش ، فلأنَّه على قاعدته في ذوات الرَّاء ، كما تقدّم [١] في باب الإمالة ، وفي أَوَّل يونس [٢] أيضًا .

والوجه في تقليل أبي عمرو [٣] أنَّهُ لم يعط الإمالة حظّها كاملاً ، بل حظًّا لا يبلغ به الدّرجة الكبرى لما سيأتي في توجيه الفتح .

والوجه في الإمالة المحضة عدم الاعتداد بذلك [٤] .

وأَمَّا الفتح فهو المشهور عن أبي عمرو ، ولذلك فَضَّلَهُ على غيره ، وهو المشهور عنه بين النَّقلة [٥] ، ولذلك لم يذكر في التَّيسير غيره [٦] ، وذكر في غيره أَنَّ أهل الأداء مجمعون على إخلاص الفتح عن أبي عمرو ، وفي « بشراي » قال [١] : « رُوِيَ ذلك منصوصًا عن أبي عمرو ، رواه السُّوسيّ عن اليزيدي عنه ، ونَصَّ عليه عن أبي عمرو أحمدُ بن موسى اللؤلؤيُّ [٢] ، وهارون بن موسى النّحويُّ [١] ، قال [٢] : « وعلّة ذلك : أَنَّ ألف التأنيث لما

---

(١) في العقد النَّضيد ، تح : أحمد حريصي : ١٢١ .

(٢) ينظر : ص ٣٦٨ .

(٣) وجَّه الإمام الجعبري : قراءة التَّقليل : أنَّ « فُعلى » له دائرة بين الصّغرى والكبرى ، فحيث عرض ما يأتي نبَّه بالتَّقليل ، فهو قياسي .

(٤) أي : بالتَّقليل . وتوجيه المصنِّف هُنا غير دقيق . والأدقّ في تمحيض أبي عمرو : أَنَّهُ على أصله ، ومن ثَمَّ جعله مكّيّ أقيس . ينظر : إبراز المعاني : ٢٦٥/٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٣٢/٣ .

(٥) ذكره ابن مجاهد في السَّبعة : ٣٤٧ ، ومكيّ في التَّبصرة : ٢٤٠ .

(٦) التَّيسير : ٣٢١ .

(١) جامع البيان : ٣٣٤/٢ .

(٢) هو : أحمد بن موسى بن أبي مريم ، اللؤلؤي البصري ، صدوق ، روى عن أبي عمرو بن العلاء ، وعاصم الجحدريّ ، وعيسى بن عمرو ، وعنه روى : روح بن عبد البرّ ، ولم يذكر تاريخ وفاته .
انظر : طبقات القرّاء : ١٨٧/١ ، وغاية النِّهاية : ١٤٣/١ .

رُسمت فيه ألفًا في جميع المصاحف ، ولم تُرسم ياء لئلا يجمع بين ياءين في الصُّورة في كلمة واحدة أعطاها الفتح ؛ ليسلم بذلك المعنى الَّذي لأجله خولف بها عن أشكالها ؛ لأنَّهُ لو أمالها وما قبلها لنحا بها نحو الياء الَّتي قَرَّبَتْها إلى الألف في الرَّسم » .

قُلْتُ : هذه العلّة ذكرها الدَّانيّ وغيره ، وليس بظاهر ؛ إذ يلزم منه ألاّ يميل « رؤياي » بين اللَّفظين لذلك . وروى مكيٌّ [٣] الفتحَ والتَّقليل ، وذكر أَنَّ الفتح أشهر ، واختار ابن غلبون [٤] [بين] [٥] اللّفظين ، وحكى الأهوازي [٦] الإمالة عن أبي عمرو من غير طريق اليزيدي ، وقال مكّيّ أيضًا [٧] : « أمَّا الإمالة المحضة فهي أقيس من الوجهين الأخيرين ؛ لأنَّهُ أمال « البُشرى » إمالةً محضةً ، وأمال « الرؤيا » بين اللَّفظين ، فكما أمال « رؤياي » بين اللّفظين كذلك يقتضي أن يميل « بشراي » على قياس أصله ، والفتح فيه وبين اللّفظين خروج عن الأصل الَّذي طرده في قراءته » .

❁ ❁ ❁

قوله : (جِهْبِذَا) حال من فاعل « قَلِّلْ » ، والجِهْبِذُ : النَّقّاد الحاذق [١] ، والجمع : جهابذة .

---

(١) تقدَّمت ترجمته ص ١٦٧ .

(٢) ينظر : المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار : ٨٨ ، وهو في فتح الوصيد : ١٠١٢/٣ .

(٣) الكشف : ١٨٥/١ ، والتَّبصرة : ٢٤٠ .

(٤) الإرشاد : ٦١٧ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل .

(٦) الموجز : ٧٨ .

(٧) لم أقف على هذا النَّصّ فيما توفّر لي من مصادر مكيّ المطبوعة ، وهو في كتاب إبراز المعاني : ٢٦٥/٣ .

(١) انظر : القاموس : [جهبذ] : ٤٢٤ .

قال أبو شامة [(١)] : « كأنَّهُ أشار بذلك إلى التأنّق بالتَّلفّظ بإمالة بين بين ، فإنَّها صعبة على كثيرٍ من النَّاس ممَّن يتعاطى علم القراءة » .

قوله : (وَكِلاَهُمَا) مبتدأ ، والضَّمير يعود على الإضجاع والتَّقليل ، و (عَنِ ابْنِ الْعَلاَ) خبره ؛ أي : كائن عن أبي عمرو ، و (الْفَتْحُ) مبتدأ ، و (تَفَضَّلَ) خبره ، و (عَنْهُ) متعلِّق إمَّا به ، وإمَّا بمحذوف على أَنَّهُ حال من الفتح ؛ أي : الفتح تفضَّل حال كونه مَرْوِيًّا عن أبي عمرو .

٢٦٨/ب

[٧٧٧] وَهَيْتَ بِكَسْرٍ أَصْلُ كُفْؤٍ / لِسَانٌ وَضَمُّ التَّا لِوَا خُلْفُهُ دَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالهمزة والكاف من (أَصْلُ كُفْؤٍ) ، وهما نافع وابن عامر أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ هِيْتَ ﴾ [(٢)] بكسر الهاء ، فتعيَّن لغيرهما فتحها . ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له باللام من (لِسَانٌ) وهو هشام أَنَّهُ قرأه بالهمزة السَّاكنة ، فتعيَّن لغيره تركها ،وهو الإتيان في موضعها بياء صريحة ساكنة على ما لُفظ به . وعمَّن رمز له باللام من (لِوَا) وهو هشام أيضًا بخلاف عنه ، وبالدَّال من (دَلاَ) وهو ابن كثير بلا خلاف أَنَّهُمَا قرآ بضمّ تائه ، فتعيَّن لغيرهما فتحها ، وتحصّل من هذا أَنَّ في هذا الحرف خمسَ قراءاتٍ [(١)] :

الأولى : بكسر الهاء وبالياء وفتح التَّاء ، لنافع وابن ذكوان .

الثّانية : بكسر الهاء وبالهمزة وفتح التَّاء ، لهشام .

الثّالثة : بالكسر وبالهمزة أيضًا ، وضمّ التَّاء ، لهشام أيضًا ، فعنه روايتان [(٢)] .

---

(١) إبراز المعاني : ٢٦٤/٣ .

(٢) قال تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف : ٢٣] .

(١) السَّبعة : ٣٤٧ ، والتَّذكرة : ٤٦٦/٢ ، ٤٦٧ ، والتَّيسير : ٣٢١ ، والوجيز : ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٢) هِيئْتَ ، وهِيئْتُ .

الرَّابعة : بفتح الهاء وبالياء وضمّ التَّاء ، لابن كثير وحده .

الخامسة : بفتح الهاء وبالياء وفتح التَّاء ، لأبي عمرو والكوفيين .

* * *

والوجه في هذه القراءات : أنَّها لغاتٌ [1] في هذه الكلمة ، وهي اسم فعلٍ بمعنى : هَلُمَّ ، فمن فتح جعله كَعَيْطَ طلبًا للخفّة ، كأين ، وكيف ، ومن ضمّ جعله كَحَيْثُ . واعلم أَنَّ هذه الكلمة يتعيَّن في بعض القراءات اسميّتها ، وفي بعضها فعليّتها ، وفي بعضها يجوز الأمران إلاَّ أَنَّ تَعيُّن فعليّتها لم يُقرأ به إلاَّ في الشَّاذِّ ، قرأ ابن عبَّاس [2] : ﴿ هُيِّئْتُ ﴾ بزنة « حُيِيِّتُ » فعلاً ماضيًا مبنيًّا للمفعول مسندًا لضمير المتكلِّم من هَيَّأْتُ الشّيء ، ويتعيَّن اسميّتها في غير قراءة [3] كسر الهاء سواءٌ هُمزت ، أو لم تُهمز ، وسواءُ ضُمّت التَّاء أو فُتحت ، ويُحتمل الأمرين في قراءة كسر الهاء [1] ، وضَمُّ التَّاءِ يَحْتمل أن يكون اسمَ فعل ، بُنِيَتْ على الضَّمِّ نحو : حيثُ ، وأن تكون فعلاً ماضيًا مسندًا لضمير المتكلِّم من : هَاءَ الرّجلُ يَهيءُ ، كجاء ويَجِيءُ ، وله معنيان :

أحدهما : أن تكون بمعنى : حَسُنَ هيئتُه .

---

(١) انظر : شرح الهداية : ٥٤٧ . ٥٤٩ ، والموضح : ٦٧٥/٢ ، والإتحاف : ٣٣٠ .
وقد حكى الزّجَّاج فيها خمس لغات : هَيْتُ ، وهَيْتِ ، وهَيْتَ ، وهِيتِ ، وهِئتُ .
ينظر : معاني الزجّاج : ١٠٠/٣ .

(٢) قراءته وقراءة ابن السميفع ذكرها الكرماني في شواذّه (خ) : ٥٨/ب ، والبحر : ٢٥٧/٦ .

(٣) أي : في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، والكوفيين .

(١) وهي قراءة نافع ، وابن ذكوان ، وهشام .

والثّاني : أن يكون بمعنى : تهيَّأ [١] .

وجوّز أبو البقاء [٢] أن تكون من : هَاءَ . يَهاءُ ، كشاء يشاء .

وقد طعن جماعةٌ على قراءة هشام الَّتي فَتَحَ فيها التَّاء ، فقال الفارسيّ [٣] : « يشبه أن تكون الهمزة وفتح التَّاء وَهْمًا من الرَّاوي ؛ لأَنَّ الخطاب من المرأة ليوسف ، ولم يتهيأْ لها ، بدليل قوله : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾ [٤] ، و ﴿ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ [٥] بِالْغَيْبِ ﴾ [٦] .

وقال مكيّ [٧] : « يجب أن يكون اللَّفظ « هَيتَ لي » ، ولم يقرأ بذلك أحدٌ ، وأيضًا فإنَّ المعنى على خلافه ؛ لأنَّهُ لم يزل يَفِرُّ منها ويتباعد عنها ، وهي تراوده وتطلبه وتَقُدُّ قميصه ، فكيف يخبر أَنَّهُ تهيأ لها » .

وأجاب أبو عبد اللّه [١] ، وأبو شامة [٢] بوجهين :

أحدهما : أَنَّ المعنى : تهيأ لي أمرك ؛ لأنَّها ما كانت تقدر على الخلوة به في كلِّ وقتٍ .

والثّاني : أَنَّ المعنى : حَسُنت هيئتك ، ولكَ على الوجهين بيان ؛ أي : أقول لك ،

---

(١) ينظر : الدّرّ المصون : ٤٦٤/٦ .

(٢) الإملاء : ٥١/٢ .

(٣) ينظر : الحجّة للفارسي : ٤٤٤/٢ .

(٤) يوسف : ٢٣ .

(٥) في الأصل تحريف : لم أخبر ، وهو خطأ من النَّاسخ .

(٦) يوسف : ٥٢ .

(٧) الكشف : ٩/٢ .

(١) اللآلئ الفريدة : ٤٣/٣ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٦٦/٣ .

أو الخطاب لك .

قال أبو شامة [١] : « ومثله ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [٢] ، ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [٣] » انتهى .

١/٢٦٩أ

يعني أَنَّ « لكَ » متعلِّق بمحذوفٍ ، كما أَنَّ « فيه » متعلِّق بمحذوف ؛ لامتناع / عمل الزَّاهدين فيه ؛ لكونه صلة ، وكذا « معه » لامتناع تعلّقه بالسَّعي ، إذ لا يتقدَّم معمول المصدر المؤوّلِ بالموصول عليه [٤] ، وقد ذكر أبو البقاء أَنَّ قراءة هشام هذه يتعيَّن أن تكون « هِئْتَ » فيها اسمَ فعلٍ لا فعلاً ، قال [٥] : « لأَنَّ ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف عليه السلام ، وهو فاسدٌ لوجهين :

أحدهما : أَنَّهُ لم يتهيأ لها ، وإنَّما هي تهيأت له .

والثّاني : أَنَّهُ قال : لك ، ولو أراد الخطاب لكان : هيت لي » .

قُلْتُ : قد تقدَّم جواب هذا [١] ، واعلم أَنَّ القراءة الَّتي استشكلها الفارسيّ وغيره ، هي المشهورة عن هشام [٢] ، قال أبو شامة [١] : « وقيل : المهموزُ فعلٌ من : هَاءَ يهيء ، كجاء

---

(١) إبراز المعاني : ٢٦٦/٣

(٢) يوسف : ٢٠ .

(٣) الصَّافَّات : ١٠٢ .

(٤) يجوز أن يتعلّق قوله : « فيه » ، و « معه » بما بعدهما ؛ لأَنَّهُ يُتسامح في الجارّ والظّرف فيجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما .

ينظر : معاني الزجّاج : ٩٨/٣ ، والبحر : ٢٥٤/٦ .

(٥) الإملاء : ٥١/٢ .

(١) ما أجاب به الشَّيخان أبو عبد اللّه الفاسي ، وأبو شامة في الصَّفحة السَّابقة .

(٢) انظر : التَّذكرة : ٤٦٦/٢ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٠ ، والتَّيسير : ٣٢١ .

كجاء يجيء ، إذا تهيأ ، فعلى المفتوح . وهو المشهور عن هشام . يكون خطابًا ليوسف على معنى : حَسُنت هيئتك ، أو على معنى : تهيأ أمرك الَّذي كنتُ أطلبه ؛ لأنَّها ما كانت تقدر عليه في كلِّ وقتٍ » .

واختلف النَّحويون في هذه اللّفظة : هل هي عربيّة أم معرّبة ؟ فقيل : عربيّة ، ثُمَّ اختلف القائلون به ، فقال قوم : مُعرَّبة من القبطيّة بمعنى : هَلُمَّ لك ، قاله السُّدِّي [٢] . وقال آخرون : من السُّرْيانيّة ، قاله ابن عبَّاس والحسن [٣] . وقال آخرون : من العبرانيّة ، وأصلها : هَيْتَلَخ ؛ أي : تعال ، قاله أبو زيد [٤] . وقيل : بل هي لغة حَوْرَانيّة [٥] وقعت إلى أهل الحجاز فتكلّموا بها ، ومعناها : تعال ، قاله الكسائي والفرَّاء [٦] ، وهو مذهب عِكْرِمة .

وقد ذكرت في هذه الكلمة أربع قراءاتٍ أُخر في الشَّاذِّ ، وذكرت توجيهاتها ومن قرأ بها في (الدّرّ المصون) [١] .

والياء في قراءة كسر الهاء يجوز أن تكون بدلاً من الهمزة ، فيعود الكلام فيها كالكلام في المهموزة . وجوّز أبو البقاء [٢] في الهمزة مع كسر الهاء أن تكون بدلاً من الياء ، وقد

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٦٦ .
(٢) ينظر : تفسير الطَّبريّ : ١٦/٢٧ .
(٣) ينظر : تفسير الطَّبريّ : ١٦/٢٧ .
(٤) ينظر : البحر : ٦/٢٥٦ ، والدّرّ المصون : ٦/٤٦٣ .
(٥) في الأصل : حرّانيّة ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .
(٦) معاني الفرَّاء : ٢/٤٠ ، والبحر : ٦/٢٥٦ ، ومعاني الكسائي : ١٦٨ .
(١) الدّرّ المصون : ٦/٤٦٤ .
(٢) الإملاء : ٢/٥١ .

رددت عليه ذلك [1] بأَنَّهُ عكسُ لغةِ العرب ، فإنَّهم يبدلون الهمزة حرفًا مجانسًا لحركة ما قبلها نحو : بير ، وراس ، وومن ، لا أنَّهُم يبدلون الياء همزة .

* * *

قوله : (وَهَيْتَ بِكَسْرٍ) يجوز أن يكون : « هيت » مبتدأ ، و (بِكَسْرٍ) خبره .

و (أَصْلُ كُفُؤٍ) خبر مبتدأ مضمر ؛ أي : ذلك أصل كفؤ .

وأن يكون (هَيْتَ) مبتدأ ، و (بِكَسْرٍ) حال ، و (أَصْلُ كُفُؤٍ) خبره ؛ أي : قراءة أصل عالِم كفوء .

وأن يكون مفعول فعل مقدّر ، و (أَصْلُ كُفْؤٍ) فاعل به ، و (بِكَسْرٍ) متعلِّق بقرأ المقدّر ، أو بمحذوف على أَنَّهُ حال ؛ أي : وقرأ « هِيت » بكسر الهاء أصل عالم كفؤٍ .

قوله : (وَهَمْزُهُ لِسَانٌ) جملة اسميّة ، ولسان بمعنى : لغة [2] ، كقوله : ﴿ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾ [3] .

قوله : (وَضَمُّ التَّا) مبتدأ ، و (لِوَا) مبتدأ ثانٍ ، و (دَلاً) جملة فعليّة خبر الثَّاني ، والثّاني وخبره خبر الأوَّل ، أي : أَخْرَجَ دلوه ملأى ، واستعار للخلف « لِواء » مبالغةً في الشُّهرة ؛ أي : شهرته كشُهرةِ اللّواء المرفوع ، ثُمَّ جعل اللّواء دلوًا وأنَّهُ أخرجها ملأى . وقال أبو شامة [1] : « وقَصْرُ لفظِ التَّاءِ ، ولِوَا ضرورةٌ » .

---

(١) ينظر : الدّرّ المصون : ٦/٤٦٥ .

(٢) قال ابن سيدة : « اللِّسان : اللّغة ، مؤنّثة لا غير ، واللِّسان بكسر اللام : اللّغة » . ينظر : المخصص : ١/١٥٤ ، وينظر : اللِّسان : [لسن] ١٣/٣٨٦ .

(٣) الرُّوم : ٢٢ .

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٦٥ .

قُلْتُ : أمَّا قصر « لِوَا » فصحيحٌ ، وأَمَّا التَّاء فقد تقدَّم غير مرّة أَنَّ في هذا ونحوه لغتين : المدّ والقصر ، فهذا جاء على إحدى اللّغتين ، وأضاف الخُلف إلى ضَمِّ التَّاءِ / لوقوعه فيه ، والإضافة بأدنى ملابسة [1] .

٢٦٩/ب

[٧٧٨] وَفِي كَافَ فَتْحُ اللَّامِ فِي ۞ وَفِي الْمُخْلِصِينَ الْكُلِّ حِصْنٌ

أخبر عمَّن رمز له بالثَّاء المثلّثة من (ثَوَى) وهم الكوفيون ، أنَّهُم قرءوا في سورة مريم : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا ﴾ [2] بفتح اللام ، وإنَّما سمَّاها « كاف » باستهلالها ؛ لأَنَّ أوّلها « كاف » فصارت مثل : « ق » و « ص » و « ن » .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حِصْن) وهم الكوفيون ونافع أنَّهُم قرءوا لفظ : « المخلَصِينَ » المعرّف بأل بفتح اللام أيضًا ، حيث ورد [3] ،ولذلك قال : (الْكُلّ) ، فتعيَّن لمن لم يذكره في التّرجمتين كسر اللام [1] ،وتحرّز من ما ليس معرَّفًا نحو قوله : ﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [2] فإنَّه بالكسر اتّفاقًا ، إذْ لا يليق فيه الفتح [3] .

---

(١) قال الزَّمخشريّ : « ويضاف الشّيء إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما ، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه : خذ طرفك . وقال : إذا كوكب الخرقاء لاح بسُحْرةٍ .
أضاف الكوكب إليها لجدّها في عملها إذا طلع » . المفصل : ١١٢ .

(٢) مريم : ٥١ .

(٣) وردت كلمة (المخلصين) في القرآن الكريم في ثلاثة عشر موضعًا هي :
الأعراف : ٢٩ ، يونس : ٢٢ ، ويوسف : ٢٤ ، والحجر : ٤٠ ، والصّافَّات : ٤٠ ، ٧٤ ، ١٢٨ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، وص : ٨٣ ، وغافر : ١٤ ، ٦٥ ، والبيّنة : ٥ .

(١) السَّبعة : ٣٤٨ ، ٤١٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٠ ، والتَّيسير : ٣٢١ ، والتَّجريد : ٣٩٣ .

(٢) ورد هذا المقطع في سبع سور هي :
الأعراف : ٢٩ ، ويونس : ٢٢ ، والعنكبوت : ٦٥ ، ولقمان : ٣٢ ، وغافر : ١٤ ، ٦٥ ، والبيّنة : ٥ .

(٣) لأنَّهم هم الَّذين أخلصوا دينهم لله ، أو أخلصوا أنفسهم لعبادة اللّه .

* * *

فأمَّا الفتح والكسر في « مخلِصًا » و « المخلِصين » فواضحان [١] ، الفتح على كونهما اسمي مفعول ؛ أي : أُخْلِصَ وأُخْلِصُوا من السوء ، أو أَنَّهُ : اصْطُفِيَ واصْطُفُوا ، واجْتُبِيَ [واجْتُبُوا] [٢] .

والكسر [٣] على أَنَّهُ اسم فاعل ؛ أي : أخلص دينه للّه ، أو نفسَه من السُّوء .

قوله : (وَفِي كَافَ) خبر مُقدّم ، و (فَتْحُ) مبتدأ ، و (فِي مُخْلِصًا) بدل من (كَاف) بإعادة العامل ، و (ثَوَى) حال ؛ أي : مقيمًا ، ويجوز أن يكون (فَتْحُ) مبتدأ ، و (ثَوَى) خبره ، و (فِي مُخْلِصًا) يجوز أن يكون متعلِّقًا بـ (ثَوَى) ؛ أي : أقام الفتح في « مخلَصًا » ، وأن يكون متعلِّقًا بمحذوفٍ على أَنَّهُ حالٌ من اللام . وقال أبو عبد اللّه [٤] : « وترتيب البيت : وفتح اللام في مخلصًا ثوى في كافٍ » انتهى .

فظاهره أَنَّهُ يعلِّق « في كاف » بـ « ثوى » ،وفيه نظرٌ تقدّم [١] ، و (فِي الْمُخْلِصِينَ) خبرٌ مُقدّم ، و (حِصْنٌ) مبتدأ على حذف مضاف ؛ أي : فتح حصن ، و (تَجَمَّل) صفةٌ لحصنٍ ، وعبّر بحصنٍ عن الرَّاوي ؛ لأَنَّ راويه يمنع من يطعن فيه ، كما يُحمى بالحصن من العدوّ ، وقدّره أبو عبد اللّه [٢] ، فقال : « وفتح اللام في المخلصين » . فتعلَّق « في

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه : ١٩٤ ، وشرح الهداية : ٥٤٩ .

(٢) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٣) في الأصل : الفتح ، وهو سهوٌ من النَّاسخ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٤٣/٣ .

(١) لتقدّم المعمول ، حيث لا يتقدّم العامل . ينظر : ص ٢٠٩ ، ٣٩٨ ، ٤٦٣ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٤٣/٣ .

المخلصين » بمصدرٍ محذوفٍ ، وهو ممتنع عند البصريين [(١)] .

[٧٧٩] مَعًا وَصْلُ حَاشَا حَجَّ دَأْبًا ۞ فَحَرِّكْ وَخَاطِبْ يَعْصِرُونَ

أخبر عمَّن رمز له بالحاء من (حَجَّ) وهو أبو عمرو أنَّهُ قرأ : ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ بألفٍ بعد الشِّين وصلاً دون الوقف في الحرفين :

أحدهما : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [(٢)] .

الثّاني : ﴿ قُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾ [(٣)] هذا في الوصل ، أمَّا في الوقف فحذْفُ الألفِ متَّفقٌ عليه اتّباعًا للرَّسم ، وقد نَصَّ الدَّاني على ذلك ، قال [(١)] : « ورَوَى ذلك يعني حذفَها وقفًا عن اليزيدي منصوصًا أبو عبد الرَّحمن [(٢)] ابنُه ، وأبو حمدون [(٣)] ، وأحمد بن واصل [(١)] ، وأبو شعيب [(٢)] من رواية أبي العبَّاس الأديب [(٣)] عن أبي عمرو »

---

(١) أشار إلى ذلك مكّيّ في إعراب البسملة ، إذ يقول : « وموضع « بسم » موضع رفع عند البصريين على إضمار مبتدأ ، تقديره : ابتدائي بسم اللّه ، فالباء على هذا متعلّقة بالخبر الّذي قامت الباء مقامه ، تقديره : ابتدائي ثابت أو مستقرّ بسم اللّه أو نحوه . ولا يحسُن تعلّق الباء بالمصدر الّذي هو مضمر ؛ لأنَّهُ يكون داخلاً في صلته ، فيبقى الابتداء بغير خبر » . المشكل : ١/١٠٤ . كما أشار إلى ذلك ابن الأنباري في إعراب البسملة أيضًا . ينظر : البيان : ١/٣٩ . وقد ذكرت مذهب الكوفيين في إعمال المصدر المحذوف في : ص ١٩٩ .

(٢) يوسف : ٣١ .

(٣) يوسف : ٥١ .

(١) التَّيسير : ٣٢١ .

(٢) هو : عبد اللّه بن يحيى بن المبارك ، مشهور ثقة أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أبيه عن أبي عمرو ، روى عنه أيضًا أخوه : العبَّاس وعبد اللّه ابنا محمَّد بن أبي محمَّد ، وبكران بن أحمد ، له كتاب حسن في غريب القرآن . غاية النِّهاية : ١/٤٦٣ .

(٣) هو : الطيّب بن إسماعيل بن أبي تراب ، أبو حمدون الذهلي البغداي ، مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح ، قرأ على عبد اللّه بن صالح العجلي واليزيدي وغيرهما ، وعنه عرضًا وسماعًا إسحاق بن مخلد وغيره ، توفّي في

. وواحد هذين الحُكمين من اللَّفظِ عَسِرٌ جِدًّا ، ولذلك قال أبو شامة [(١)] : « ولا يكاد يُفهم هذا المجموع من هذا اللّفظ اليسير ، وهو قوله : (مَعًا وَصْلُ حَاشَا حَجَّ) فإنَّه أراد بوصل « حاشا » إثبات ألفها في الوصل دون الوقف على معنى : وصل هذا اللّفظ ، فيكون من باب قوله [(٢)] :

.... ۞ وباللّفظ استغنى عن القيد

فكأنَّه قال :

١/٢٧٠أ

وصل حاشا بالمدّ ، لم يعلم أيُّ / المدين يريد ، ففي هذه اللَّفظة ألفان ، إحداهما : بعد الحاء ، والأخرى بعد الشِّين ، وكلُّ واحدةٍ منهما قُرِئ بحذفها ، قرأ الأعمش [(٣)] :

حدود سنة : ٢٤٠ هـ .

طبقات القرّاء : ٢٣٣/١ ، وغاية النِّهاية : ٣٤٣/١ .

(١) هو : أحمد بن واصل البغدادي ، روى القراءة عن اليزيدي ، وعنه روى ابنه : محمَّد بن أحمد بن واصل .

غاية النِّهاية : ١٤٧/١ .

(٢) هو : صالح بن زياد بن عبد اللّه ، أبو شعيب السوسي الرقّي ، مقرئ ضابط محرّر ثقة ، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أبي محمَّد اليزيدي ، وروى القراءة عنه ابنه أبو المعصوم محمَّد ، وموسى بن جرير النَّحوي ، ومحمود بن محمَّد الأديب وغيرهم . مات سنة : ٢٦١ هـ .

غاية النِّهاية : ٣٣٣/١ .

(٣) هو : محمود بن محمَّد بن المفضّل ، أبو العبَّاس ، يُعرف بالأديب ، أخذ القراءة عرضًا عن أبي شعيب السّوسي ، وعنه روى : أحمد بن إسحاق البارودي وغيره .

غاية النِّهاية : ٢٩١/٢ . ٢٩٢ .

(١) إبراز المعاني : ٢٦٧/٣ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٧) « باب : البسملة » .

(٣) ينظر : الكشَّاف : ٢٥٤/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٤٦/٣ ، وفي مختصر ابن خالويه : ٦٨ : ﴿ حَشاة للّه ﴾ .

﴿ حَشَا لِلَّهِ ﴾ ، وأنشد ابن الأنباري [(١)] على هذه القراءة :

حَشَا رهط النَّبيّ فإنَّ منهم ۞ بحورًا لا تكدّرها الدِّلاءُ [(٢)]

وإن كان أراد بقوله : « وَصْلُ حَاشَا » وصل فتحة الشِّين بألف ، كما توصل الضمّة بواو ، والكسرة بياء لم يكن مبيّنًا لحذفها في الوقف ، وتقدير البيت : وصل كلمتي (حاشا) حَجَّ ؛ أي : غلب » انتهى .

قُلْتُ : الجواب عن ذلك أنَّا نختار أَنَّهُ أراد إثبات ألفها وصلاً دون وقفٍ .

قوله : « لم يعلم أيّ المدّين يريد » ممنوعٌ ، بل علمنا أيَّ المدّين أراد ؛ لأَنَّهُ بقرينة اشتراطه ذلك في الوصل دون الوقف أشعر بأنَّ المراد الألفُ الأخيرة ؛ إذْ الوقفُ إنَّما هو من عوارض أواخر الكلم لا من عوارض حشوها .

ثُمَّ أخبر عن حفص أَنَّهُ يقرأ ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ [(١)] بفتح الهمزة ؛ لأَنَّهُ قال : « فحرِّك » والحركة المطلقة الفتح ، وضدّها السّكون ، وهو قراءة الباقين [(٢)] .

وبدون نسبة في المحرَّر الوجيز : ٩٩٢ ، وإعراب القراءات الشواذّ : ١/٣٦٨ .

(١) لم أقف على هذا البيت في مصادر أبي بكر الأنباري ، وكذلك مصادر أبي البركات ابن الأنباري ، وقد نقله المصنِّف عن شرَّاح الشّاطبيّة السَّابقين له كالسَّخاوي في فتح الوصيد : ١٠٢٠/٣ ، والفاسي في اللآلئ الفريدة : ٤٧/٣ ، وأبي شامة في إبراز المعاني : ٢٦٧/٣ ، والجعبريّ في كنز المعاني : ١٣٤٥/٣ .

(٢) من [الوافر] أنشده الفَرَّاء ، ولم أهتد إلى قائله ، وهو من شواهد تهذيب اللّغة : [حشا] ١٤٠/٥ ، والمقرّب : ١٧٢/١ ، والاستغناء : ١١١ ، ورصف المباني : ٢٥٦ ، واللِّسان : [حشا] ١٨٢/١٤ .

وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٨١/٦ .

والشَّاهد فيه : « حشا » حيثُ حذف الألف الأولى ، وهي لغة .

(١) يوسف : ٤٧ .

(٢) السَّبعة : ٣٤٩ ، والتَّذكرة : ٤٦٧/٢ ، والتَّيسير : ٣٢٢ ، والتَّلخيص : ٢٩٤ .

ثُمَّ أمر بالخطاب في قوله : ﴿ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ [١] لمن رمز له بالشِّين من (شَمَرْدَلاً) ، وهما الأخوان ، فتعيّن لغيرهما الغيبة [٢] .

* * *

فأمَّا قراءتا « حاش » و « حاشا » فإنَّهما لغتان من لغاتٍ في هذا الحرف قد قُرئ بها بيَّنتها في الكتاب المشار إليه [٣] ، واعلم أَنَّ « حشا » بلغاتها من أدوات الاستثناء كإلاَّ ، وهي متردّدة بين الحرفيّة والفعليّة ، وإن كان سيبويه [١] لم يعرف فعليّتها ، كما لم يعرف حرفيّة « عدا » [٢] ، والصَّحيح أَنَّهُمَا متردّدان بين القبيلين [٣] ، ومِنْ ورودِ « حاشا » فعلاً قولهم [٤] : « غفر اللّه لي ، ولمن سمع دعائي حاشا الشَّيطان وأبا الإصبع » . وبقوله : حشا رهط النَّبيِّ ... البيت .

واختلف النَّاس [٥] في « حاشا » في هذه الآية : هل هي فيها فعل أم اسم ؟ واتّفقوا

---

(١) يوسف : ٤٩ .

(٢) السَّبعة : ٣٤٩ ، والمنتهى : ٤٢٨ ، والتَّيسير : ٣٢٢ ، والعنوان : ٢١٤ .

(٣) الدّرّ المصون : ٤٨١/٦ .

(١) قال سيبويه : « وأمَّا (حاشا) فليس باسم ، ولكنّه حرفٌ يجرّ ما بعده كما تجرّ (حتَّى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء » ، ثُمَّ قال : « ألا تراك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدًا ، لم يكن كلامًا » . الكتاب ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٠٩/٢ ، والاستغناء : ١٠٨ .

(٣) الفعل والحرف . وهذه إحدى مسائل الخلاف ، فمن البصريين من قال : تكون حرفًا ، وتكون فعلاً . وقال الكوفيون : هي فعل . تنظر المسألة في الإنصاف : ٢٤١ ، والتّبيين : ٤١٠ .

(٤) « حكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد : قال : سمعت أعرابيًا يقول : اللّهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشَّيطان وأبا الإصبع » . الأصول في النَّحو : ٢٨٨/١ .

(٥) اختلف العلماء في نوع « حاشا » الدّالّة على التّنزيه على قولين :

على أنَّها لم تكن حرفًا ، إذ لا يدخل حرف الجرِّ على مثله إلاَّ ضرورةً ، كقوله (١) :

.... ۞ ولا لِلِما بهمْ أبدًا دواءُ

وقوله (٢) :

الأوَّل : أنَّها فعل ، وهو ما ذهب إليه المبرِّد ، وابن جنّي ، وابن عطيّة ، والمالقي ، والكوفيون ، واستدلّوا على فعليّتها لتصرّفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إيّاه على الحرف ، والمعنى في الآية عندهم : جانب يوسف المعصية لأجل اللّه .

الثّاني : أنَّها اسم ، ثُمَّ اختلف في نوعه ، فمن قائل : هو اسم فعل ، بدليل أنَّها تكون مبنيّة .

ومن قائل : إنَّها اسم مصدر ، وهو مذهب الفَرَّاء ، والزجّاج ، والزَّمخشريّ ، واختاره ابن مالك ، وكذلك الرّضيّ ، وأبو حيّان ، واستدلّوا على ذلك بقراءة أبي السَّمَّال « حاشًا للّه » بالتّنوين مثل : رعيًا لزيد . (التَّوجيهات النَّحويَّة للقراءات الشاذّة في الدّرّ المصون : ٦١٧/٢ ، ٦١٨) .

وللاستزادة ينظر : المقتضب : ٣٩٢/٤ ، والمحرَّر الوجيز : ٩٩٢ ، والإنصاف : ٢٤١ ، ٢٤٢ ، والاستغناء : ١٠٩ . ١١١ ، ورصف المباني : ٢٥٦ ، والجنى الدَّاني : ٥٥٩ .

(١) من [الوافر] لمسلم بن معبد الوالبي في شرح شواهد المغني : ٥٠٥/١ ، والخزانة : ٣٠٨/٢ .

وبلا نسبة في سرّ الصّناعة : ٢٨٢/١ ، والإنصاف : ٤٥٥ ، ورصف المباني : ٢٧٨ .

وصدره :

فلا واللّه لا يُلفَى لما بي ۞ ....

وقد استشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٤٤/٣ ، ٤٨٢/٦ .

والشَّاهد فيه : « للما » فاللام حرف جرّ ، والثّانية اسم ، ومنع ابن جنّي أن تكون اسمًا وإن دخلت عليها اللام ؛ لأنَّهُ لم يثبت في موضع غير هذا أنَّ اللام اسم ، فاعتبر اللام الثّانية زائدة مؤكّدة .

(٢) من [الطَّويل] قائله الأسود بن يعفر ، كذا عند العيني : ١٤٦/٣ .

وعزاه ابن عصفور إلى بعض بني أسد في الضرائر الشّعريّة : ٧٠ ، وبلا نسبة في معاني الفرَّاء : ٢٢١/٣ ، واللِّسان : [صعد] ٢٥١/٣ ، ومغني اللَّبيب : ٣٤٥/٤ .

وقد استشهد به المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٦٩/٢ ، ٤٨٣/٦ ، ٤٢٩/٧ .

فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا ۞ ....

فذهب الفارسيّ [(١)] إلى أنّها فعل ، قال : « لا يخلو حاشا في قوله : ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ من أن يكون حرفَ الجرِّ في الاستثناء ، أو فعلاً على فاعلٍ ، لا جائزٌ أن يكون حرفًا جارًّا ؛ لأنَّهُ لا يدخل على مثله ؛ ولأنَّ الحروف لا يُحْذَفُ منها شيء ، إذا لم يكن فيها تضعيف ، فثبت أَنَّهُ فاعل من « الحَشَا » الَّذي هو النَّاحية ، والمعنى : أَنَّهُ صار في (حشا) أي : في ناحية [(١)] ، وفاعل « حاشا » : يوسفُ ، والتَّقدير : بَعُدَ من هذا الأمر لله ؛ أي : لخوفه » . وفيما قاله نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أَنَّهُ وإنْ امتنع كونها حرفًا لما ذكر ، لكن لا نُسلِّم تَعَيُّنَ فعليّتها ؛ لجواز أن تكون اسمًا ، كما سيأتي .

والثّاني : قوله : « إنَّ الحروف لا يُحذف منها ما لم تكن مُضَعَّفَة » بل يُحذف منها وإن كانت غير مضعَّفة [(٢)] كمُذْ في « مُنْذُ » الجارّةِ ، بدليل تصغير « مُذ » على : مُنيذٍ .

واستدلَّ المبرِّد [(٣)] على فعليّتها بقوله [(٤)] :

٢٧٠/ب

وعجزه :

.... ۞ أَصَعَّد في عُلْوِ الهوى أَمْ تَصَوّبا

والشَّاهد فيه : مجيء الباء في « بما » مؤكّدة لـ « عن » لأنَّها بمعناها . يقولون : سألت عنه وسألت به ، والمعنى واحد .

(١) الحجّة : ٤٤٥/٢ ، ٤٤٦ .

(١) قال أهل اللّغة : واشتقاقه من قولك : كنت في حشا فلان ؛ أي : في ناحيته .
ينظر : معاني الزجّاج : ١٠٧/٣ ، والدرَّة الفريدة : ٨٤٦/٢ .

(٢) ذكر الرّضيّ أنَّ الحرف الكثير الاستعمال قد يُحْذَفُ منه نحو : سوأفعل ، بحذف الفاء من (سوف) . شرح الشَّافية : ١٢٤/٢ .

(٣) ينظر : الانتصار : ١٧١ ، وشرح التّسهيل : ٣٠٨/٢ ، وأسرار النَّحو : ٢٨٤ .

(٤) من [البسيط] للنَّابغة الذّبياني ، وصدره :

.... ❁ ولا أُحَاشِي من الأقوام مِن

ولا دليل فيه (١) ، وذهب الزَّمخشريّ (٢) إلى أنّها اسم مصدر بدلٌ من اللّفظ بفعله ، كأنَّهُ قيل : « تنزيهًا لله وبراءةً له » ، وإنَّما لم ينوّن مراعاةً لأصله الَّذي نُقل منه ، وهو الحرفيّة ، ألا تراهم قالوا : مِن عن يمينه ، فجعلوا « عن » اسمًا ، ولم يعربوه ، وقالوا : « مِنْ عليه » فلم يثبتوا ألفه مع المضمر ، بل اتّفقوا في « عن » على بنائه ، وقلبوا ألف « على » مع المضمر مراعاةً لأصلها » . وفي كلامه بحثٌ من وجهين :

أحدهما : قوله : « أَنَّهُ نُقل من الحرفيّة إلى الاسميّة » ؛ لأَنَّ النَّقل إنَّما هو في جانب الأعلام (٣) ، ثُمَّ للعرب فيه مذهبان : الحكاية والإعراب (٤) ، أمَّا أنَّهم ينقلون الحرف

ولاَ أَرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ❁ ....

وهو في ديوانه : ٣٤ ، والأصول في النَّحو : ٢٨٩/١ ، والزَّاهر : ٤٤٢/١ ، وأسرار العربيّة : ١٦٠ ، والاستغناء : ١١٠ . وهو من شواهده في الدّرّ المصون : ٤٨٤/٦ .

والشَّاهد فيه : « ولا أحاشي » فهو ليس مضارع « حاشا » الاستثنائيّة ، وإنَّما تلك حرف ، أو فعل جامد لتضمُّنه معنى الحرف . كما نصَّ على ذلك ابن هشام في المغني : ٢٥٢/٢ . وهذا ما أيّده المصنِّف عندما قال : « ولا دليل فيه » .

(١) قال الأُبّذي : ولا حجّة فيه ؛ لأنَّ « حاشى » الَّتي مضارعها « أحاشي » فعلٌ مشتقٌّ من « حاشى » الَّتي هي أداة استثناء ، كما يشتقّ « سوّف » من « سوف » ، يقال : سوَّف به ، إذا قال له : سوف أعطيك ، فكذلك اشتقّ « يحاشى » من « حاشا » الَّتي هي أداة الاستثناء ، فقيل : حاشيت فلانًا من كذا ، إذا قلت له : حاشاه . الاستغناء : ١١٠ .

(٢) الكشّاف : ٢٥٤/٢ .

(٣) هذا كلام فيه نظر ، فقد يقع النَّقل في النّكرة كما نَصَّ عليه ابن جنّي ، كقولهم : « أخذته بالينجلب ، فلم يحر ولم يغب » فالينجلب منقول من مضارع « انجلب » الَّذي هو مطاوع « جلبته » . ومثله : رجلٌ أُباتِرٌ ، وهو منقول من مضارع « باترت » فَنُقِلَ فوصف به . ينظر : الخصائص : ١٨٠/٣ .

(٤) في نحو : هؤلاء خمسة عشر ، فخمسة عشر متضمِّنٌ للحرف ، فبعضهم يقول : يحكى ، وبعضهم يقول :

فيجعلونه اسمًا غير علم ، فهذا لا يُعرف .

وأمَّا ما اسْتَشْهَدَ به من « عن » و « على » فلا دلالة فيه ؛ لأَنَّ بناء « عن » لشبهها بالحرف في الوضع لا لما ذكَر ، وأمَّا قلب ألف « على » مع المضمر فلا دلالة فيه ؛ للاتّفاق على قلب ألف ما هو اسم اتّفاقًا ، كلَدى .

والَّذي يظهر أَنَّ « حاشا » اسم منعوت على المصدريّة ؛ أي : تنزيهًا للّه [١] ، ويدلّ عليه قراءةُ أُبيٍّ [٢] « حَاشًا » بالنَّصب والتَّنوين ، وأنَّ ألفها بدل من التَّنوين وقفًا ، ثُمَّ أَجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف ، فبقيت الألف المبدلة في الوصل [٣] ، وإجراءُ الوصل مجرى الوقف كثيرٌ في كلامهم ، وقد مرَّت بك منه مواضعُ [٤] ، وسيمرّ بك [٥] مثلها إن شاء اللّه تعالى .

وقال بعضهم [٦] : « اللام في (لله) زائدة » . وهو ضعيفٌ .

يُعرب غير منصرف .

ينظر : شرح ابن عقيل : ١٢٥/١ ، والمنهل الصَّافي : ١١٧/١ ، والهمع : ٢٤٥/١ .

(١) اختار المصنِّف مذهب الفرَّاء والزجَّاج والزَّمخشري في هذه المسألة .

(٢) لم أقف على نسبتها لأُبيّ إلاَّ في الجنى الدَّاني : ٥٦١ .

ونسب الأكثرون هذه القراءة لأبي السَّمَّال . ينظر مختصر ابن خالويه : ٦٨ ، والكشَّاف : ٢٥٤ ، والبحر : ٢٦٩/٦ ، والدّرّ المصون : ٤٨٤/٦ .

ونسب الكرماني هذه القراءة لأبي حيوة . شواذّ الكرماني (خ) : ٥٩/أ .

(٣) وعلَّل ابن هشام ترك التَّنوين في قراءة الجمهور بأنَّها مبنيّة لشبهها بـ « حاشا » الحرفيّة . (مغني اللَّبيب : ٢٥٥/٢ - ٢٥٦) .

(٤) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ص ٦٤٩ ، و العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٩٢/ب ، و ص ٤٨٩ من هذا الجزء .

(٥) ينظر : ص ٦٠٧ ، و العقد النَّضيد (خ) : ٢٠٩/٣/ب .

(٦) قاله الواحدي في ردّه على المبرّد الَّذي أوجب فعليّة « حاشا » في الآية ، قال : « وقد ذكره أبو العبَّاس

قُلْتُ : ويؤخذ من مجموع ما تقدّم أَنَّ « حاشا » يجوز أن تكون متردّدة بين الاسم والفعل والحرف من حيث الجملة ، وليس لقائل أن يقول : على القول بزيادة اللام أن تكون حرفًا ؛ لأَنَّ اللام في حكم المطَّرَح ؛ إذ المانع أمرٌ لفظيّ [1] ، فلا فرق في المنع بين دخول حرف جرّ زائد على مثله وبين غير الزَّائد ، ويؤيّد القولَ بزيادتها قراءةُ [2] أُبيّ وعبدِ اللّه : ﴿ حَاشَ اللَّهِ ﴾ بغير لام . فأمَّا قراءة أبي عمرو : فإنَّها جاءت الكلمة فيها تامّة لم يحذف منها شيء ، وإنَّما وقف بالحذف اتِّباعًا لرسم المصحف [3] كما اتَّبعه غيره وصلاً ووقفًا ، ولطول الكلمة ولا سيّما على قول من يدّعي فعليّتها .

قال الفارسيّ [4] : « وأَمَّا حذف الألف فعلى (لم يَكُ) و (لا أَدْرِ) و (أصاب النَّاسَ جُهْدٌ ، ولو تَرَ أهل مكّة) [5] ، و :

﴿ وصَّانِيَ العَجَّاجُ فِيما وصَّنِي ﴾ »

أيضًا أَنَّ حاشا دخلت على اللام الجارّة ، فتقدير ذلك أن تكون اللام معلَّقة بفعلٍ آخر ، وتكون زائدة » . التّفسير البسيط : ١٠٣/١٢ .

(١) والمانع اللَّفظيّ هو دخول حرف على مثله .

(٢) على الإضافة وحذف الألف للتّخفيف . والقراءة منسوبة لهما في : شواذّ الكرماني (خ) : ٥٩/أ ، والمحرَّر الوجيز : ٩٩٢ .

وابن خالويه نسبها لعبد اللّه بن مسعود فقط . ينظر : مختصر ابن خالويه : ٦٨ .

(٣) ينظر : المصاحف : ١٠٤ ، ومرسوم خطّ المصحف : ١٣٠ .

(٤) الحجّة : ٤٤٦/٢ .

(٥) وعدَّه ابن يعيش ممّا لم يكثر الحذف فيه . ينظر : شرح الملوكي : ٣٩١ .

(٦) هذا بيت من [الرَّجز] لرؤبة ، في ملحق ديوانه : ١٨٧ ، والحجّة : ٤٤٦/٢ ، والخصائص : ٢٩٣/٢ ، والإنصاف : ٤٣٠ ، واللِّسان : [وصى] ٣٩٤/١٥ .

وهو من شواهده في الدّرّ المصون : ٤٨٥/٦ .

قال أبو عبيد [١] : « رأيتها في الَّذي يقالُ : إنَّهُ الإمام مصحف عثمان : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ بغير ألف ، والأخرى مثلها » . وقال الكسائيّ [١] : « إنَّهُ رآها في مصحف عبد اللّه كذلك » .

ورجَّح بعضهم قراءة الحذف بأنَّ عليها ستّةً من السَّبعة ، وأنَّهَا لغة الحجاز [٢] ، وفيها قراءات أُخر ذكرتها بوجوهها [٣] ، ولله الحمد .

وأَمَّا « دأْبًا » و « دأَبًا » فلغتان [٤] في مصدر : دَأَبَ . يَدْأَبُ دُؤُوبًا ، أي : دَوَامَ . ونظيرهما : المِعْز والمِعَز ، والضَّأْن والضَّأَن ، وانتصابه على أحد ثلاثة أوجه :

إمَّا مصدر لفعل مقدّر [٥] ؛ أي : يَدْأَبُونَ دَأَبًا ، وإمَّا لنفس « تزرعون » ؛ لأنَّهُ علاج [٦] ، كقولك : قعدت جلوسًا [٧] ، كذا قيل [١] . وفيه نظر ؛ لأنَّهُ ليس نوعًا خاصًّا

والشَّاهد فيه : « وصَّني » أراد : وصّاني ، فحذف اللام للقافية .

(١) ينظر : إعراب القراءات السّبع : ٣٠٩/١ ، وفتح الوصيد : ١٠١٨/٣ .

(١) معاني الكسائي : ١٦٩ ، وإعراب القراءات السّبع : ٣٠٩/١ .

(٢) حُكي عن الفَرَّاء أَنَّهُ قال : حاش لله ، لغة أهل الحجاز ، وهي مكتوبة في المصحف بغير ألف ، فكانت هذه القراءة أولى . الملخّص في إعراب القرآن : ٦٢ .

(٣) ينظر : الدّرّ المصون : ٤٨٦/٦ . ٤٨٨ .

(٤) ينظر : الكشف : ١١/٢ ، وفتح الوصيد : ١٠٢١/٣ .

وبسكون الهمز قيل : إنَّهُ جمع دَائِبٍ ، مثل : رَاكِب ورَكْبٍ ، وصَاحِبٍ وصَحْبٍ . ينظر : باهر البرهان : ٧١١/٢ .

(٥) هذا قول سيبويه . ينظر : الكتاب : ٣٨٣/١ ، والحجّة للفارسي : ٤٤٧/٢ ، والمحرَّر الوجيز : ٩٩٩ .

(٦) وهو ما كان محسوسًا يُرى .

(٧) هذا من قبيل المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور ، فالجلوس : نائب مناب القعود لمرادفته له .

١/٢٧١أ

به ، بخلاف القرفصاء / مع القعود ، وإمَّا أنَّهُ مصدر في موضعِ الحال ، فيجيء فيه ثلاثة التآويل المشهورة : أي دَائبين ، أو ذَوِي دَأبٍ ، أو جَعَلَهم نفسَ الدأبِ مبالغةً .

وأمَّا الخطاب في « تَعْصِرُونَ » فلحمله على « تزرعون ، وتأكلون » فجرى الكلّ على نمطٍ واحدٍ . وأمَّا الغيبة فلحمله على أقرب مذكورٍ ، وهو قوله : « النَّاس » [(١)] .

* * *

قوله : (مَعًا) يجوز أن يكون منصوبًا بفعل مقدّر ، وانتصابه على الحال ، والتَّقدير اقرأ « حاش » ، و « حاشا » معًا ، ثُمَّ بيَّن ما يقرآن به ، فقال : (وَصْلُ حَاشَا) أي : بهذا اللّفظ ، ويكون (وصل) مبتدأ ، و (حَاشَا) في موضع خفض بالإضافة ، و (حَجَّ) جملة فعليّة في موضع الخبر ، أي : غَلَبَ ، ويجوز أن يكون (مَعًا) حالاً من (حَاشَا) ؛ لأنَّهُ في تقدير شيئين ، كأنَّهُ قال : حاش وحاش معًا ، ولكن لما كان بلفظٍ واحدٍ أتى بلفظ (مَعًا) ، ويكون العامل فيه « حَجَّ » عند من يرى الاتّساع في الظُّروف ، وكثيرًا ما يفعل هذا أبو عبد اللّه ، وجاز مجيء الحال من المضاف له ؛ لأَنَّ المضاف مصدر عامل في المضاف إليه . وقال أبو عبد اللّه [(٢)] : « وترتيب البيت : وصل كلمتي حاشا حجَّ فيهما ، يعني على ما لُفِظَ به اقرأهما كذلك معًا ، فقدَّم الجملة الأخيرة والنيَّة فيها التَّأخير » انتهى .

يعني : قدّم بعض الجملة ، وهي : « اقرأهما كذلك معًا ، فهذه الجملة في التّرتيب بعد قوله : « وصل حاشا حجَّ » ، وما قدّمته من الإعراب في الوجه الأَوَّل أولى .

---

(١) قاله المبرّد . ينظر : المحرَّر الوجيز : ٩٩٩ ، والبحر : ٢٨٥/٦ .

(١) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٦٠ ، وشرح الهداية : ٥٥٠ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٤٨/٣ .

قوله : (دَأْبًا) مفعول مقدّم لـ (حرِّك) ، و (لِحَفْصِهِمْ) متعلّق به ؛ أي : فحرِّك « دَأَبًا » لِحفصهم ، والفاء إمَّا مزيدة ، وإمَّا عاطفة . تقدَّم مثله [١] . وقال أبو عبد اللّه في تقديره [٢] : « دَأَبًا كائنٌ لِحفصهم » ، فظاهره أنَّهُ مبتدأ ، و (لِحَفْصِهِمْ) خبره . وهذا غَلطٌ ؛ لأنَّهُ يقتضي أن يكون « دَأْبًا » بالسُّكون لحفصهم ، وليس الأمر كذلك .

وقوله : (فَحَرِّكْ) لا ينفي هذا الَّذي ذكرته .

قوله : (وَخَاطِبْ يَعْصِرُونَ) يجوز أن يكون « يَعْصِرون » مفعول « خاطب » مجازًا ، ولذلك قال أبو شامة [٣] : « وما فيه الخطاب تارةً يجعله مفعولاً بالخطاب لهذه ، وتارةً فاعلاً نحو : وخاطب عمَّا يعلمون [٤] ، وكلّ ذلك لأنَّ الخطاب فيه » ، وقال أبو عبد اللّه [٥] : « والأصل : خاطب بِـ (تعصرون) ، فحذف الجارّ على حدّ قوله [٦] :

---

(١) ينظر : ص ٢٧٤ ، ٥٠٨ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٣/٤٨ .

(٣) إبراز المعاني : ٣/٢٦٨ .

(٤) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٨٨) « من فرش سورة البقرة » .

(٥) اللآلئ الفريدة : ٣/٤٨ .

(٦) من [الوافر] من مطلع قصيدة لجرير هجا بها الأخطل ، وعجزه :

.... ❁ كَلامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرامُ

ورواية الدّيوان : « أَتَمضون الرُّسومَ » . وفيه رواية أخرى : أتمضون الدّيار ولم تُحيَّا .

وذكر المبرِّد أنَّ أهل الكوفة هم الَّذين غيّروا الرِّواية ، وصوّبه : « مررتم بالدّيار » ولا شاهد فيه .

قال البغدادي : « فأمَّا إنشاء أهل الكوفة له : « تمرّون الدّيار » ، ورواية بعضهم : « أتمضون الدّيار » فليستا بشيءٍ » . ينظر : الكامل : ١/٢٧ ، والخزانة : ٩/١٢١ .

والبيت في ديوان جرير : ٣٧٧ ، ومنسوبٌ في الكامل : ١/٢٧ ، وشرح شواهد المغني : ١/٣١١ ، والخزانة : ٩/١١٨ .

تَمُرُّونَ الدِّيَّارَ فَلم تَعوُجُوا »

وهذا يقتضي أن يكون المخاطب محذوفًا ، وليس المعنى على ذلك ، أو مذكورًا وهو : شمردلاً ، كما سيأتي بيانه ، وجوّز أبو عبد اللّه أن يكون التَّقدير : فقل تعصرون ، والأَولَى أن يكون التَّقدير : وخاطب في « يعصرون » ؛ أي : أوقع الخطاب فيه .

قوله : (شَمَرْدَلاَ) يجوز أن يكون حالاً من فاعل « خاطب » ، وأن يكون مفعول « خاطب » ، أي : خاطب رجلاً هذه صفتُه ، والشَّمردل : الخفيف [1] ، ويُكْنَى به عن الكريم [2] .

[٧٨٠] وَنَكْتَلْ بِيَا شَافٍ وَحَيْثُ يَشَاءُ ۞ نُ دَارٍ وَحِفْظًا حَافِظًا شَاعَ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَافٍ) ، وهما الأخوان أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا يَكْتَلْ ﴾ [3] بالياء من تحت ، فَفُهِم أَنَّ / لغيرهما النُّون [4] .

٢٧١/ب

وأنَّ من رمز له بالدّال من (دَارٍ) وهو ابن كثير قرأ : ﴿ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٨ ، والارتشاف : ٢٠٩٢/٤ .

وهو من شواهد الدّرّ المصون : ١١٢/١ ، ١٢٨ ، ٢١٢ ، ١٩٢/٢ ، ٢٦٧/٥ .

ومعنى « لم تعوجوا » : لم تعطفوا ، يقال : عاج رأس بعيره ، إذا عطفه بالزِّمام .

والشَّاهد فيه : حذف حرف الجرّ ، وانتصاب « الدّيار » بالفعل قبله ، وهو ما يُعرف بالنّصب على نزع الخافض ، والتَّقدير : أتمرّون بالدّيار ، على رأي الجمهور ، أو تمرّون على الدّيار ، على رأي الأخفش .

(١) وفي الصِّحاح : الشّمردل : السّريع من الإبل وغيره . [شمردل] ١٧٤١/٥ .

(٢) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٤٨/٣ .

(٣) يوسف : ٦٣ .

(٤) السَّبعة : ٣٤٩ ، والتَّذكرة : ٤٦٩/٢ ، والتَّيسير : ٣٢٢ ، والنّشر : ٢٩٥/٢ .

﴿ نَشَاءُ ﴾ [١] بالنُّون ، فتعيَّن لغيره الياء [٢] .

وأنَّ من رمز له بالشِّين من (شَاعَ) ، وبالعين من (عُقَّلاً) ، وهم الأخوان وحفص قرءوا : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ [٣] ، [و] [٤] في قراءة غيرهم « حِفْظًا » [٥] على حسب ما لُفظ به من القراءتين .

* * *

والوجه في « يكتل » بالياء [٦] : إسناده إلى أخيهم ؛ أي : أرسله يكتل ؛ لأنَّا مُنعنا الكيل بسببه ، وفي « نكتل » بالنُّون : رَدُّه على ما تقدَّم من قولهم : ﴿ مُنِعَ مِنَّا ﴾ ، ﴿ أَخَانَا ﴾ [٧] ، ومراعاةً لما بعده في قوله : ﴿ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ ﴾ [٨] .

وفي قراءة : « نشاء » بالنُّون : مراعاةُ ما تقدّم من قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا ﴾ وما تأخّر من قوله : ﴿ وَلاَ نُضِيعُ ﴾ . وفي قراءة « الياء » : على ما تقدّم من قوله : ﴿ لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ ﴾ [٩] وفي قوله : ﴿ حَيْثُ يَشَاءُ ﴾ تقييد للحرف المختلف فيه ،

---

(١) يوسف : ٥٦ .

(٢) السَّبعة : ٣٤٩ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤١ ، والتَّيسير : ٣٢٢ ، والعنوان : ٢١٤ .

(٣) يوسف : ٦٤ .

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٥) السَّبعة : ٣٥٠ ، والغاية : ٨٩ ، والتَّيسير : ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، والتَّجريد : ٣٩٦ .

(٦) ينظر : إعراب القراءات : ٣١٣/١ ، والكشف : ١٢/٢ .

(٧) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [يوسف : ٦٣] .

(٨) يوسف : ٦٥ .

(٩) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ

بحيث تحرّز من قوله : ﴿ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ ﴾ [1] فإنَّه لا خلاف في كونه بالنُّون ؛ لعدم تأتِّي غيرِ ذلك .

والوجه في قراءة « حَافِظًا » أحد شيئين [2] : إمَّا أن يكون تمييزًا وهو الأظهر ، وإمَّا أن يكون حالاً ، وردّه بعضهم [3] بأنَّ فيه تقييد « خيرٌ » بهذه الحال . وأُجيب [4] عنه بأنَّها حالٌ مؤكِّدةٌ لا مُبيِّنةٌ ، وممَّن منع حاليّتَه الفارسيّ [5] .

وأَمَّا « حفظًا » فلم يذكروا فيه غير التَّمييز [6] ، كأنَّهُم رأوا أنَّها إذا كانت حالاً كانت من صفة ما يصدق عليه « خير » ، ولا يصدق ذلك على ما يصدق عليه « خير » ؛ لأَنَّ الحفظ معنى من المعاني ، ومن تأَوّل : « زيدٌ عدلٌ » على المبالغة ، أو على حذف المضاف ، أو على وقوع المصدر موقع الوصف ، تخيّر في « حفظًا » الحاليّة بالتأويلات المذكورة ،

نَشَاءُ وَلا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٥٦] .

(١) يوسف : ٥٦ .

(٢) ينظر : معاني الزجّاج : ٣/١١٨ ، وعلل القراءات : ١/٢٧٤ ، والكشَّاف : ٢/٢٦٥ .

(٣) ومنهم مكّيّ ، حيث قال : « إنَّ (حافظًا) لا ينتصب على الحال ؛ لأَنَّ (أفعل) لا بُدَّ له من بيان ، ولو جاز نصبه على الحال لجاز حذفه ، ولو حُذف لنقص بيان الكلام ، ولصار اللَّفظ : فاللّه خيرٌ ، فلا يُدرى معنى الخير ، في أيّ نوعٍ هو » . المشكل : ١/٤٣٢ .

ومنهم أبو حيَّان في البحر : ٦/٢٩٥ ، حيث قال : « وأجاز الزَّمخشريّ أن يكون حافظًا حال ، وليس بجيّد ؛ لأَنَّ فيه تقييد « خير » بهذه الحال » .

(٤) وهذا الجواب هو ردُّ المصنِّف على شيخه أبي حيَّان عندما تعقّب الزَّمخشريّ بقوله : « وليس بجيّد ؛ لأَنَّ فيه تقييد « خير » بهذه الحال » . قال السَّمين : « ولا محذور ؛ فإنَّ هذه الحال لازمةٌ لأنَّها مؤكّدةٌ لا مبيِّنةٌ ، وليس هذا بأوّل حالٍ وردت لازمة » . الدّرّ المصون : ٦/٥١٩ .

(٥) الحجّة : ٢/٤٥٥ .

(٦) أجاز السَّخاوي فيه الحاليّة ، وقال : « ولا وجه لمنعه » . فتح الوصيد : ٣/١٠٢٣ .

وفيه تعسُّف .

وقال أبو شامة [١] : « والتَّمييز في (حفظًا) ظاهر » . أي : حِفْظُ اللّهِ خير من حفظكم .

ووجه « حافظًا » [٢] : أَنَّ لِلَّه تعالى حَفَظَةً ، كما له حِفْظٌ ، نحو قوله سبحانه : ﴿ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً ﴾ [٣] فالتَّقدير : حَافِظُهُ خيرٌ من حَافِظِكم ، كما لو كان حفظه خيرًا من حفظكم ، ويجوز أن يكون التّمييز من باب قوله : للّه دَرُّهُ فارسًا ، أي : دَرَّ فروسيّته ، فيرجع المعنى إلى القراءة الأخرى ، وهذا التَّمييز الَّذي هو « حافظ » يجوز إضافة « خير » إليه ، وقد قُرِئ : ﴿ خَيْرُ حَافِظٍ ﴾ .

قُلْتُ : هي قراءة الأعمش [٤] . قال [٥] : « ولا تجوز الإضافة إلى (حفظ) إلاَّ على تقدير : خيرُ ذي حفظ » . قُلْتُ : إنَّما لم تجز الإضافة إلاَّ بالتّقدير المذكور ؛ لأَنَّ أفعل التَّفضيل لا تضاف إلاَّ إلى جنسها [٦] ، والحفظ كما تقدّم معنى من المعاني .

---

(١) إبراز المعاني : ٢٦٩/٣ .

(٢) وجه من قرأ « حافظًا » أيضًا : أَنَّهُ جعله اسم فاعل ليُطابق به ما بعده ، وهو : « أرحم الرَّاحمين » . ينظر : الكشف : ١٣/٢ ، والدرَّة الفريدة : ٨٥٤/٢ .

(٣) الأنعام : ٦١ .

(٤) تنظر قراءته في : مختصر ابن خالويه : ٦٩ ، وشواذّ الكرماني (خ) : ٦٠/أ .

(٥) أبو شامة في إبراز المعاني : ٢٧٠/٣ .

(٦) بمعنى أَنَّ (أفعل التَّفضيل) يجوز إضافته إلى المفضّل عليه بشرط أن يكون المفضَّل بعض المفضّل عليه فتقول : زيدٌ أفضل القوم ، والياقوت أفضل الحجارة . ولا يجوز الياقوت أفضلُ الخزفِ ؛ لأَنَّهُ ليس منه . وقد قال مكيّ : « لا تقول : اللّه خير حفظ ؛ لأَنَّ اللّه تعالى ليس هو الحفظ وهو تعالى الحافظ » . المشكل : ٤٢٤/١ .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَنَكْتَلْ بِيَا) يجوز أن يكون مبتدأ وخبرًا ؛ أي : كائنًا بياء ، و (شَافٍ) يجوز أن يكون خبرًا ثانيًا ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر (نكتل) ، و (بِيَا) حال من الضَّمير في (شَافٍ) أي : ملتبسًا بياء ، و (شَافٍ) صفة لمقدّر ؛ أي : قارئٌ شافٍ ، أو عالمٌ شافٍ . قال أبو شامة [١] : « ووزن يكتل : يَفْتل ، والعين محذوفة ، والأصل : يكتال ، حُذفت الألف ؛ لالتقاء السَّاكنين / حال الجزم ، وأصل : يكتال : يَكْتَيِل على وزن : يفتعل مثل : يكتحل ، ويتعلّق بذلك حكاية طريفة جرت بين أبي عثمان المازني وابن السِّكِّيت بمجلس المتوكّل ، أو وزيره ابن الزَّيَّات قد ذكرها في ترجمة يعقوب بن السِّكِّيت في مختصر تاريخ دمشق [٢] » . قُلْتُ : الحكاية المشار إليها هي : أَنَّ المازني سأل يعقوبَ كالممتحنِ له : ما وزن « يَكْتَلْ » ؟ فقال : يَفْتَلْ ، فسخر به المازنيّ ، وهذا عَجَبٌ من المازنيّ ؛ لأَنَّ أهل التَّصريف نصّوا على أَنَّهُ إذا كان في الكلمة قلبٌ ، أو حذفٌ ، فلهم في وزنها طريقان :

أحدهما : اعتبار اللّفظ .

والثّاني : اعتبار الأصل ، فيقولون في وزن « قُمتُ » : فَعَلْتُ باعتبار الأصل ، و [فُلْتُ] [٣] باعتبار اللّفظ ، لكن كأنّ ابن السِّكِّيت لم يُتقن ذلك ؛ لأنَّهُ لو أتقنه لقال مجيبًا له : وزنته اعتبارًا بلفظه ، ورأيت في بعض الكتب [٤] أَنَّهُ قال له : وزنه « يَفْعَل »

(١) أبو شامة في إبراز المعاني : ٢٦٩/٣ .
(٢) ينظر : تاريخ دمشق : ١٥٤/٧٤ .
(٣) في الأصل : وقعت ، تحريف .
(٤) منها إعراب القراءات السّبع : ٣١٣/١ ، ومجالس العلماء للزجّاجي : ٢٣٠ ، وإنباه الرّواة : ٢٨٥/١ ، ٢٨٦ .

بالعين ، وهذا بلا شكّ خطأ [١] .

قوله : (وَحَيْثُ يَشَاءُ) مبتدأ ، و (نُونُ) يجوز أن يكون خبرًا على حذف مضاف ، أي : ذو نون ، وأن يكون مبتدأ وخبره مضمر ، والجملة خبر الأوَّل ، والتَّقدير : وحيث نشاء فيه نون ، و (دَارٍ) صفة لمقدّر ؛ أي : نون قارئٍ دارٍ ، ودارٍ : اسم فاعل من : دريت .

قوله : (وَحِفْظًا حَافِظًا) يجوز أن يكونا مفعولي فِعْلٍ مُقدّر ، أي : اجعل حِفظًا حَافظًا ، ويجوز أن يكون « حفظًا » مبتدأ ، و « حافظًا » منصوب بمقدّر هو الخبر ، تقديره : وحفظًا يقرأ حافظًا ، وأن يكون « حافظًا » مبتدأ ثانيًا ، وخبره مضمر ، والجملة خبر الأَوَّل تقديره : وحفظًا في مكانه حافظًا ، وأن يكون (شَاعَ) هو الخبر ، و (حَافِظًا) حال من فاعل (شَاعَ) ؛ أي : وحفظًا شاع على هذا اللَّفظ بين القرّاء .

قوله : (عُقَّلاَ) يجوز أن يكون تمييزًا ، أي : شاع ذكر الَّذين عقلوه ونقلوه ، وأن يكون حالاً ، ولا بُدّ على هذا من حذف مضاف ؛ لأَنَّ « العُقَّل » جمع : عاقل ، والتَّقدير : شاع ذا عُقَّلٍ ؛ أي ذا قرّاء عُقَّلٍ ، وفاعل يجمع على « فُعَّل » تارةً ،وعلى « فُعَّال » أخرى بشرط مذكور في النّحو [٢] . وقدّم ترجمة « يكتل » على « يشاء » ، وهو بعده على حسب ما تأتّى له .

---

(١) وقد علَّل الدّكتور عبد الرزّاق الصَّاعدي لهذا الخطأ بأنَّهُ سهوٌ من أبي يوسف ، وكأنَّهُ اشتقّ (نكتل) من (كتل) ، وهي من (كيل) . تداخل الأصول اللّغويّة : ١/٤٥ .

(٢) يُجمع ما كان على وزن « فاعل » على « فُعَّل » و « فُعَّال » إذا كان مُذَكَّرًا ، فيخرج عن ذلك الحكم « فاعلة » فلا يكون « فُعّال » جمعًا له قياسًا . فإن جاء في المؤنّث « فُعّال » فقليلٌ نحو : امرأةٍ صادّة من نسوةٍ صُدَّاد . (المقاصد الشّافية : ٧/١٠٧ ، ١٠٨) بتصرّف .

وقال ابن مالك في التّسهيل : ٢٧٤ : « وشاركه فُعَّال قياسًا في المذكّر وسماعًا في المؤنّث » .

[٧٨١] وَفِتْيَتِهِ فِتْيَانِهِ عَنْ شَذًا وَرُدْ ۞ بِالاخْبَارِ فِي قَالُوا أَئِنَّكَ دَغْفَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالعين والشِّين من (عَنْ شَذًا) وهم الأخوان وحفص أنَّهُم قرءوا : ﴿ وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ ﴾ [١] في موضع « فِتْيَتِهِ » في قراءة غيرهم على ما لُفظ به من القراءتين [٢] . وعمَّن رمز له بالدّال من (دَغْفَلاَ) وهو ابن كثير قرأ : ﴿ قَالُوا إِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ ﴾ [٣] بالإخبار ، فتعيَّن للباقين [٤] بالاستفهام ، وهم على أصولهم فيه .

۞ ۞ ۞

والوجه في قراءة من قرأ « لِفِتْيَانِهِ » [٥] : أَنَّهُ أتى بجمع الكثرة على معنى أَنَّهُ خاطب بذلك الجمع الكثير من خَدَمته ، ولم يعيّن فابتدره بعضهم [٦] . وفتى يُجمع في القِلَّة على : « فِتية » كغِلمة ، وفي الكثرة / على « فتيان » كغلمان ، ومثله : أخ وإخوة و [إخوان] [٧] .

٢٧٢/ب

ووجه الإتيان بجمع القِلَّة [٨] : أَنَّ جَعْلَ بضاعتهم في رحالهم لا يحتاج إلى الكثرة .

والوجه في قراءة الاستفهام [٩] : الاستغراب والاستعجاب لما فاجَأهم من معرفة ، أو أتوا

---

(١) يوسف : ٦٢ .

(٢) السَّبعة : ٣٤٩ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤١ ، والتَّيسير : ٣٢٢ ، والإقناع : ٣٣٤ .

(٣) يوسف : ٩٠ .

(٤) السَّبعة : ٣٥١ ، والغاية : ٨٩ ، والتَّيسير : ٣٢٣ ، والوجيز : ٢١٥ .

(٥) ينظر : علل القراءات : ٢٧٣/١ ، وشرح الهداية : ٥٥١ ، ٥٥٢ .

(٦) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٥١/٣ .

(٧) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٨) ينظر : الحجّة للفارسي : ٤٥٠/٢ ، والكشف : ١٢/٢ .

(٩) ينظر : الدرّة الفريدة : ٨٦١/٢ ، ٨٦٢ ، واللآلئ الفريدة : ٥١/٣ .

بالاستفهام حقيقةً ؛ لأنَّهم لم يتحقّقوه ، وإنَّما لاحت لهم مخايلهُ ، فلذلك استفهموا ، ولهذا قال : ﴿ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾ ليزيدهم بيانًا ، كما لو قال : أنا يوسف بن يعقوب ، أو استغربوا ذلك ، وإن كانوا قد عرفوه حقّ المعرفة لَمَّا رأوه يعاملهم معاملة الغرباء الأجانب ، ويجوز أن يكون بعض الإخوةِ قاله خبرًا ، وبعضهم قاله استفهامًا ، فجاءت القراءتان دالَّتين على المعنيين [١] .

وفي قراءة الخبر أنَّهُم عرفوه محقّقين له ؛ لأنَّهُ ربما كشف لهم عن ذلك فعرفوه ، وجوّز أبو شامة أن يكون قد حذف همزة الاستفهام فتكون كقراءة الجماعة في المعنى . قال [٢] : « كما قيل ذلك في قوله : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [٣] ، أَوَ تِلكَ نِعْمةٌ ؟ وله نظائر [٤] » .

قُلْتُ : حذف أداة الاستفهام لا يجوز إلاَّ إذا ذُكرت بعدها « أم » كقوله [٥] :

---

(١) ينظر : إبراز المعاني : ٢٧١/٣ ، والبحر : ٣٢٠/٦ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٧١/٣ .

(٣) الشُّعراء : ٢٢ .

(٤) كقوله تعالى في سورة النِّساء (٧٩) : ﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ ، قيل في قوله : « فمن نفسك » : إنَّ همزة الاستفهام محذوفة تقديره : أفمن نفسك . الدّرّ المصون : ٤٨/٤ .

(٥) من [الطَّويل] لعمر بن أبي ربيعة ، في ديوانه : ٣٩٩ ، والكتاب : ١٧٥/٣ ، والمقتضب : ٢٩٤/٣ ، والمفصّل : ٣٨١ ، وبلا نسبة في الصّاحبي : ٢٩٧ ، والجنى الدّاني : ٣٥ .
والبيت من شواهده في الدّرّ المصون : ٢٥٨/١ ، ٤٩/٤ ، ١٢/٥ ، وإيضاح السَّبيل (خ) : ١٨/٢/ب .
والشَّاهد فيه : حذف ألف الاستفهام ضرورةً لدلالة (أم) عليها .

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ ۞ بِسَبْعٍ رَمَينَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

ولا يجوز فيما عدا ذلك إلاَّ ضرورةً ، كقوله [1] :

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الكِرَامَ وَأَنْ ۞ أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبْلاَ

أي : أأفرح ، فأمَّا الآية الَّتي ذكرها ، فلا دلالة فيها لما ذكرته في (الدّرّ المصون) [2] ، والإخبار هنا ضدّ الاستفهام ، ومن عادة النَّاظم أن يجعل الاستفهام ضدّ الإخبار ، وتقدَّم [3] تقرير هذا في سورة « الأعراف » ، وسيأتي مثله في « الرَّعد » [4] . قال أبو شامة [5] : « واتّفق لي نظم أربعة أبيات عِوَضَ الثَّلاثة المتقدّمة بيّنت فيها القراءتين في « حاشا » وصلاً ووقفًا ، وذكرت فيها الخبر والاستفهام في « إنَّك » مع التَّنبيه على أنَّهُم على أصولهم

---

(١) من [المنسرح] لحضرمي بن عامر الأسدي ، وهو في البيان والتَّبيين : ٣١٥/٣ ، وأمالي القالي : ٧٦ ، والخزانة : ٤٢٩/٣ .

وبلا نسبة في أدب الكاتب : ١٧٩ ، والكشَّاف : ٨٩/٣ . وهو من شواهده في الدّرّ المصون : ٢٥٨/١ ، ٤٩/٤ ، ١٢/٥ .

رَزُأ : أصاب منه شيئًا . والذّود من الإبل : دون العشرة ، وأكثر ما يستعمل في الإناث . والشّصائص : الَّتي لا ألبان لها ، والواحد : شَصوص ، يقال : شصّت النّاقة وأشصّت . والنَّبَل : عظام الحجارة والمدر وصغارها .

والشَّاهد فيه : حذف همزة الاستفهام من غير ذكر « أم » المعادلة ، وهذا يأباه الجمهور ويجيزه الأخفش .

(٢) الدّرّ المصون : ٢٥٨/١ . قال : « وهذا يأباه الجمهور ، أعني حذف همزة الاستفهام من غير ذكر (أم) المعادلة وهو رأي الأخفش ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ .

(٣) ينظر : ص ٢٠٧ .

(٤) ينظر : ص ٥٨٩ .

(٥) إبراز المعاني : ٢٧١/٣ .

في ذلك تجديدًا للعهد بما تقدّمت معرفته ، وتذكيرًا بذلك خوفًا من الذّهول عنه ، ولم يستقم لي أيضًا جمع ذلك إلاَّ بزيادة بيتٍ ، فقلت :

وفي الوصل حاشا حجَّ بالمدّ ۞ معًا دَأْبًا حَرّكْ لِحَفْصٍ فَتُقْبَلا

أراد بالمدّ بعد الشِّين احترازًا عن المدّ بعد الحاء ، ثُمَّ قال :

« ويكتل بياءٍ تعصرونَ الخِطَابَ ۞ وحَيثُ يشاءُ ، النُّون دَارٍ

استغنى برمز ، وهو قوله : « شذا » لقراءتين في « يكتل » و « تعصرون » ، ثُمَّ قال :

وفي حَافظًا حِفْظًا صَفَا حقُّ ۞ وفتيتُهُ عنهم لِفتيانهِ انجلا

والإخبار في قالوا أَئِنَّكَ دَغْفَلا ۞ ويستفهمُ الباقي على ما

۞ ۞ ۞

قوله : (وَفِتْيَتِهِ) مبتدأ ، والخبر مقدّر ؛ أي : يُقرأ « فتيانه » ، ويجوز أن يكون التَّقدير : وقراءة « فتيته » بلفظ « فتيانه » كائنةٌ عن « شذًا » . قال أبو شامة [(١)] / ٢٧٣/أ : « وهم الَّذين قرءوا (حافظًا) ، فلو قال عنهم موضع قوله : « عن شذًا » ، لاستقام لفظًا ومعنًى » .

وقال أبو عبد اللّه [(٢)] : « تقديره : وفتيته في مكان « فتيانه » كائنًا عن شذا » . فظاهر هذا يوهم أن يكون « فتيته » هو قراءة من رمز لهم بالعين والشِّين ،وليس كذلك ، وإنَّما مراده أَنَّ كائنًا عن شذا حال من فتيانه ، لكنَّه غير ظاهر ؛ لأنَّ فتيته هو المحَدَّثُ عنه .

(١) إبراز المعاني : ٢٧٠/٣ .
(٢) اللآلئ الفريدة : ٥١/٣ .

قوله : (وَرُدْ) أي : اطلب ، مِنْ : راد يرود ، وارتاد [١] ، و (بِالإِخْبَارِ) متعلِّق به ، و (فِي قَالُوا) متعلّق بالإخبار ، أي : الواقع في لفظ : قالوا إنَّك ، و (دَغْفَلاً) مفعول به ، والدَّغْفَل : العيش الواسع [٢] ، أي اطلب بقراءة الإخبار عيشًا واسعًا ، استعار ذلك ؛ لظهور قراءة الإخبار ؛ لأنَّهم جزموا بمعرفته لِمَا اتّضح لهم من القرائن الدَّالّة على ذلك .

[٧٨٢] وَيَيْأَسْ مَعًا وَاسْتَيْأَسَ اسْتَيْأَسُوا ۞ ـأَسُوا اقْلِبْ عَنِ الْبَزِّي بِخُلْفٍ

أمر بالقلب [٣] وهو عبارة عن تقديم العين ، وهي « الهمزة » على الفاء ، وهي « الياء » ، وبالإبدال وهو عبارةٌ عن إبدال الهمزة الَّتي تقدَّمت ألفًا للبزيّ ، بخلافٍ عنه في « ييأس » من قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ ﴾ [٤] في هذه السُّورة ، و ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [٥] في سورة الرَّعد ، ولذلك قال : « معًا » ، ومن قوله تعالى :

---

(١) ينظر : اللِّسان : [رود] ٣/١٨٧ .

(٢) ونقله الجوهريّ عن الأصمعي . الصِّحاح : [دغفل] ٤/١٦٩٨ .

(٣) للعلماء في تفسير القلب اصطلاحين ، أحدهما : تغيير حرف العلّة إلى حرف علّة آخر . وهو الَّذي ارتضاه متأخّرو علم التّصريف كالزَّمخشريّ وابن مالك .

والثّاني : تصيير حرف مكان حرف بالتّقديم والتأخير ، وأكثر ما يكون في المعتلّ والمهموز وقد جاء قليلاً ، نحو امضحل ، واكْرَهَفَّ في : اضْمَحَلَّ ، واكْفَهَرَّ . وهذا ذكره الرّضيّ .

فالقلب على الاصطلاح الأوَّل يرادف الإبدال ، إذ كلٌّ منهما تغيير في الموضع إلاَّ أَنَّ الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، وبيانه على الاصطلاح الثّاني . ينظر : شرح المفصّل : ١٠/٧ ، وشرح الكافية الشّافية : ٤/٢١٧٣ ، وشرح الشّافية للرّضيّ : ١/٢١ ، والهمع : ٦/٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٤) يوسف : ٨٧ .

(٥) الرَّعد : ٣١ .

﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ ﴾ [١] ، ومن قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ ﴾ [٢] ، ومن قوله تعالى : ﴿ وَلا تَيْئَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ﴾ [٣] ، فتعيّن لغير البزيّ ترك القلب والإبدال [٤] .

* * *

والوجه في القلب [٥] : أَنَّهُ يُتَوَصّل به إلى تخفيف الهمزة بقلبها ألفًا ؛ لأَنَّها تسكن بعد فتحة ، فتصير نحو : فأس ورأس ، والقلب سائغ في لغتهم ، وقد تقدَّم [٦] تقريره عند قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً ﴾ [٧] ، قال أبو عليّ [٨] : « قَلَبَ العينَ إلى موضع الفاء ، فصار : استعفل ، ولفظه : استأيس ، ثُمَّ خَفَّف الهمزة وأبدلها ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصار مثل : راس وفاس » . ولم يبين النَّاظم ـ رحمه اللّه ـ ما هو المقلوب ، ولا ما هو المبدل والمبدل إليه ؛ اتّكالاً على شهرة الخلاف في ذلك ، وعدم الإلباس بين أهل هذا الفنّ ، وقاعدةُ البزيّ أَنَّهُ لم يخفّف مثل هذه الهمزة ، وخفّفها هنا جمعًا بين اللُّغات ، كما سهَّل همزة ﴿ لأَعْنَتَكُمْ ﴾ [٩] في البقرة ، وقد تقدّم [١٠] تقرير ذلك . واعلم أَنَّ هذه الكلمة

---

(١) يوسف : ١١٠ .
(٢) يوسف : ٨٠ .
(٣) يوسف : ٨٧ . وفي الأصل : ﴿ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ ﴾ وقد سبق ، فلا حاجة لتكراره .
(٤) السَّبعة : ٣٥٠ ، والتَّيسير : ٣٢٣ ، والتَّجريد : ٣٩٦ ، والنَّشر : ١/٤٠٥ .
(٥) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٦٦ ، والموضح : ٢/٦٨٦ .
(٦) ينظر : ص ٣٧٥ .
(٧) يونس : ٥ .
(٨) الحجّة : ٢/٤٥١ .
(٩) البقرة : ٢٢٠ .
(١٠) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٥٦٥ .

قد اختلف رسمها ، فرُسِم « ييأس » ولا « تيأسوا » بألف ، والباقي رُسم بدونها [١] .

وقال أبو شامة [٢] : « فقرأ الجماعة في هذه المواضع على الأصل الهمزةَ فيها بين الياء والسِّين ، ورُوي عن البزيّ أَنَّهُ قرأها بألف مكان الياء ، وبياء مكان الهمزة ، وكذلك رُسمت في المصحف ، وحمل ذلك على القلب والإبدال » انتهى . قوله : « وكذلك رُسمت » ليس بجيّد ؛ لما عرفت أَنَّهُ إنَّما رسم بذلك بعضها ، وهذا الفعل المضارع مأخوذٌ من الماضي المقلوب ؛ لأَنَّهم قالوا في : [يَئِسَ] : أَيِسَ ، و [يَئِسَ] [٣] هو / الأصل ، ويدلّ على ذلك شيئان :

٢٧٣/ب

أحدهما : دلالة المصدر وهو « اليأس » .

والثّاني : صحّة حرف العلّة في موضعٍ لولا القلبُ لأُبْدِل ، وهذا متقن في علم التَّصريف [٤] .

والاستفعال في هذه الأفعال بمعنى : المجرَّد [٥] ، كاستعجب واسْتسخر ، وكلّها من اليأس وهو عدم توقّعه إلاّ الّتي في الرَّعد فقيل معناه : علم [٦] . وأمَّا قراءة الباقين فعلى

(١) ينظر : المقنع : ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٧٢/٣ .

(٣) في الأصل : ياس ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) ينظر : دقائق التَّصريف : ٤١٢ ، ٤١٣ ، والمنصف : ٣٥/٣ ، والمقتصد في شرح التّكملة : ١٣٥٧/٢ ، والممتع : ٦١٨/٢ .

(٥) في الأصل : المحو ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه ؛ لأَنَّ الفعل « استيْأَس » بمعنى الفعل المجرَّد : يئس ، وهو ما نَصَّ عليه العلماء .
ينظر : الحجّة للفارسي : ٤٥١/٢ ، وفتح الوصيد : ١٠٢٦/٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٦٠/٣ ، والبحر : ٣١٠/٦ ، والدّرّ المصون : ٥٣٧/٦ .

(٦) قاله ابن عبَّاس ، وذلك لغة للنّخع وهي : قبيلة من الأزد .
ينظر : معاني الفرَّاء : ٦٤/٢ ، والملخّص في إعراب القرآن : ١١٧ .
وقال أبو عبيدة : « .. مجازه : ألم يعلم ويتبيّن ، قال سحيم بن وثيل اليربوعي :

الأصل من غير قلبٍ ولا إبدال ، وأشار بالخُلف إلى قول أبي عمرو [١] إنَّهُ قرأ في المواضع الخمسة على ابن خُواستي الفارسي [٢] عن النقَّاش عن أبي ربيعة عن البزيّ بالقلب والإبدال [٣] ، وعلى أبي الفتح وابن غلبون [٤] وغيرهما له مثل الجماعة ؛ لأَنَّ كتبهم [٥] شاهدةٌ بذلك .

واعلم أَنَّ النَّاظم ـ رحمه اللّه تعالى وإيَّانا ـ أتى في هذا البيت والبيتين قبله بتراجم متقدِّمة ومتأخّرة على حسب ما تأتّى له نظمًا ، فذكر « يكتل » ، ثُمَّ « نشاء » ، ثُمَّ « حفظًا » ، ثُمَّ « فتية » ، ثُمَّ « إنَّكَ » ، ثُمَّ « ييأس » ، وما بعده ، وهي في التِّلاوة : « نشاء » ، ثُمَّ « لفتيته » ، ثُمَّ « يكتل » ، ثُمَّ « حفظًا » ، ثُمَّ « استيأسوا » ، ثُمَّ « ييأسوا » ، ثُمَّ « ييأس » في هذه السُّورة ، وأَمَّا « ييأسْ » الثَّاني ففي الرَّعد ، ثُمَّ « استيأس » في هذه السُّورة أيضًا .

* * *

قوله : (وَيَيْأَسْ) مفعول مقدّم لـ (اقلب) ، و (مَعًا) نصب على الحال ؛ أي : مصطحبين ، يريد هنا والَّتي في الرَّعد ـ كما تقدَّم بيانه ـ وهو على حذف مضاف ، أي :

أقول لهم بالشِّعب إذ يأسرونني ❁ ألم تيئسوا أنّي ابنُ فارس زَهْدمِ »

المجاز : ٣٣٢/١ .

وقال صاحب باهر البرهان : « وإنَّما سُمّي العلم يأسًا ؛ لأَنَّ العالم يعلم ما لا يكون ، أَنَّهُ لا يكون فييْأس منه ، بخلاف الجاهل » . باهر البرهان : ٧٥٢/٢ .

(١) ينظر : جامع البيان : ٣٤١/٢ ، والتَّيسير : ٣٢٣ .

(٢) مرّت ترجمته في ص ١٦٧ .

(٣) ذكر السَّخاوي أَنَّ النقّاش قال في كتابه : « هكذا قرأت على أبي ربيعة في رواية ابن أبي بزّة » . فتح الوصيد : ١٠٢٦/٣ .

(٤) الإرشاد : ٦٢٩ ، ٦٣٠ .

(٥) ينظر : النَّشر : ٤٠٥/١ ، ٤٠٦ .

اقلب كلمتي « ييأس » معًا .

قوله : (اسْتَيْأَسُوا) عطف ما تقدّم ، وكذلك ما بعده ، وحذف العاطف من بعضها ، والتَّقدير : واقلب كلمات « استيأسوا » وما بعده .

قوله : (عَنِ الْبَزِّي) متعلّق باقلب ؛ أي : اروه مقلوبًا عنه ، و (بِخُلْفٍ) حال [١] ؛ أي : ملتبسًا بخلفٍ ،وهو إمَّا من المفعول وهو الظَّاهر ، وإمَّا من الفاعل ، وأصل (أَبْدِلاَ) : ابدلنْ ، فقلب الخفيفة ألفًا ، وتقدّم له نظائر [٢] ، وإن قدّرت مفعول « اقلب » و « أبدل » ما أنا ذاكره ، ظهر لك المعنى واتّضح ، والتَّقدير : واقلب عنّي هذه الكلمات إلى موضع فائها ، وأبدل الفاءَ الَّتي قدّمتها ألفًا ، واللّه أعلم .

ولا يتصوّر الإبدال إلاَّ بعد القلب ؛ لتعذّر إبدال الهمزة ألفًا بعد السَّاكن .

[٧٨٣] وَيُوحَى إِلَيْهِمْ كَسْرُ حَاءٍ ۞ وَنُونٌ عُلاً يُوحَى إِلَيْهِ شَذًا عَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالعين من (عُلاً) وهو حفص أنَّهُ قرأ : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إلا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ [٣] في هذه السُّورة ، وفي النَّحل [٤] ، وفي أَوَّل الأنبياء بالنُّون وكسر الحاء .

وعمَّن رمز له بالشِّين ، وهما الأخوان ، والعينِ وهو حفص أيضًا من (شَذًا عَلاَ) أنَّهُم قرءوا كذلك قوله تعالى في الأنبياء : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إلا نُوحِي

---

(١) وأعربها الإمام الجعبري : صفة لمصدره ؛ أي : قلبًا ملتبسًا بخلفٍ . ينظر : شرح الجعبري : ١٣٥٧/٣ .

(٢) ينظر : ص ٢٩٦ ، ٣٣٦ ، ٤٧٠ .

(٣) يوسف : ١٠٩ .

(٤) النَّحل : ٤٣ .

١/٢٧٤

﴿ إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا ﴾ [١] فتعيَّن للباقين القراءة في الموضعين بالياء وفتح الحاء [٢] ، ولا خلاف في الَّذي في أَوَّل الشُّورى : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ﴾ [٣] أَنَّهُ بالياء ، وإنَّما الخلاف في كسر الحاء ، وفتحها ، فحفص جرى في المواضع الأربعة على سننٍ واحدٍ ، ووافقه الأخوان على ما في الأنبياء / .

◈ ◈ ◈

والقراءتان واضحتان [٤] : النُّون للعظمة ، وتُناسِبُ قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا ﴾ ، والياء والفتح على ما لم يُسمّ فاعله اختصارًا ، وهو دالٌّ على التَّعظيم حيثُ جرى على عادة كلام الملوك حيث يقولون : يُفعل كذا . والفاعل المحذوف يُحتمل أن يكون البارئَ تعالى ، وأن يكون ملكًا بإذن اللّه تعالى [٥] .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَيُوحَى) مبتدأ ، و (كَسْرُ) مبتدأ ثانٍ ، و (عُلاً) خبره ، والثّاني وخبره خبر الأَوَّل ، ولا بُدّ من مضاف قبل خبر الثَّاني ، والتَّقدير : ذو علا .

وقوله : (وَنُونٌ) مبتدأ ، خبره مضمر ، والجملة حاليّة ، والتَّقدير : وفيه نون .

وقوله : (جَمِيعِهَا) [١] يريد أَنَّ هذا متعدّد كما تقدَّم أَنَّهُ في ثلاث سور .

---

(١) الأنبياء : ٢٥ .

(٢) السَّبعة : ٣٥١ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤١ ، ٢٤٢ ، والتَّيسير : ٣٢٣ ، وإرشاد المبتدئ : ١١٦ .

(٣) الشُّورى : ٣ .

(٤) ينظر : الكشف : ٢/١٥ ، وعلل القراءات : ١/٢٧٩ .

(٥) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/٥٣ .

(١) و (حاء جميعها) مضاف ومضاف إليه ، والهاء عائدٌ على الأَوَّل مضاف إليه .

قوله : (يُوحَى) مبتدأ ، و (شَذًا) خبره ؛ أي : ذو شذًا ، وتقدَّم [١] معناه غيرَ مرّة ، و (عُلاً) جملة فعليّة صفة لـ (شَذًا) . واللّه أعلم .

[٧٨٤] وَثَانِي نُنْجِ احْذِفْ وَشَدِّدْ كَذَا نَلْ ۞ وَخَفِّفْ كُذِّبُوا ثَابِتًا تَلاَ

أمر لمن رمز له بالكاف والنُّون من (كَذَا نَلْ) وهما ابن عامر وعاصم بأن يحذف ثاني ﴿ فَنُنْجِي ﴾ [٢] وهو النُّون الثّانية ، وأن تُشَدَّدَ جيمُه ، وأن تُحَرَّك ياؤه ؛ أي تُفتح ، فيصير اللَّفظ : ﴿ فَنُجِّيَ ﴾ على أنَّهُ فعلٌ ماضٍ مبني للمفعول من « نَجَّى » مضعَّفًا بعد أن كان مضارعًا مبنيًّا للفاعل من « أنجى » وهي قراءة غيرهما [٣] ، ولم يذكر مفعول « شَدِّدْ » ولا « حَرِّك » للعلم بهما .

ثُمَّ أمر بتخفيف الذَّال من قوله : ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ﴾ [٤] لمن رمز له بالثَّاء المثلّثة من « ثابتًا » وهم الكوفيون ، فتعيّن لغيرهم التّثقيلُ فيها [٥] ، والتَّاءُ في « تلا » رمزٌ مكرَّر .

وقال أبو شامة [٦] : « فالنُّون الأولى حرف المضارعة ، والثّانية من أصل الفعل ، فالمحذوف في قراءة التّشديد هي الأولى حقيقةً ؛ لأنَّ الفعل فيها ماضٍ ، ولكنَّ النَّاظم أراد حذف الثّانية صورةً لا حقيقةً ، وكانت هذه العبارة أولى وأخصر ؛ لبقاء النُّونِ الأولى مضمومة ، ولو كان نَصَّ على حذف الأولى لاحتاج أن يقول : وضُمَّ الثّانية ، ولولا

---

(١) ينظر : ص ٢٣٤ ، ٢٦٧ ، ٣٤٧ .
(٢) يوسف : ١١٠ .
(٣) السَّبعة : ٣٥٢ ، والتّذكرة : ٢/٤٧٠ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والتَّلخيص : ٢٩٥ .
(٤) يوسف : ١١٠ .
(٥) السَّبعة : ٣٥١ ، ٣٥٢ ، والمبسوط : ٢١١ ، والتَّيسير : ٣٢٣ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٢٠ .
(٦) إبراز المعاني : ٣/٢٧٤ .

الاحتياج إلى هذا لأمكن أن يقال : أراد الثّاني من « فننجي » لأَنَّ لفظ القرآن كذلك ، والثّاني من « فننجي » هو النُّون الأولى ، وكان يستقيم أن يقول : وثاني « فننجي » احذف ، ولكنَّه عدل إلى تلك العبارة لما ذكرناه » انتهى .

قُلْتُ : إنّما كان المحذوف في الحقيقة الأولى ، لأنّها مزيدةٌ على ماهيّة الكلمة ، فإنّها حرفُ مضارعةٍ ، والثّانية فاء الكلمة .

* * *

والوجه في قراءة : « فنُجِّيَ » ماضيًا [١] : مناسبتُه لما تقدّم من الفعل الماضي المبني للمفعول ، وهو قوله تعالى : ﴿ قَدْ كُذِبُوا ﴾ وذلك على طريقة كلام العظماء والملوك ، وذكر الدَّاني [٢] أنَّ في هذه القراءة موافقة لرسم جميع المصاحف ، وذكر مكّيّ [٣] أنَّ فيها موافقة أكثرها ، فقد اتّضح من هذين النَّقلين أنَّ في الرَّسم خلافًا .

والوجه في قراءة الباقين [٤] : أَنَّهُ جعل الفعل حكايةَ حالٍ ستأتي ، فجعله إخبارًا من الباري تعالى عن نفسه بنون العظمة ، وفيه مناسبة ما تقدّم من قوله : ﴿ نَصْرُنَا ﴾ ، وما تأخّر من قوله / : ﴿ مَنْ نَشَاءُ ﴾ و ﴿ بَأْسُنَا ﴾ وقد اختار ابن قتيبة هذه القراءة ، قال [٥] : « لأنّك تقول : إذا أتانا مالٌ قبضناه فنصل به من نشاء ، ولا تقول : فوصل به من نشاء ، وإنّما كتبت في المصحف بنون واحدة ؛ لأَنَّ الثّانية خفيت عند الجيم » انتهى . يعني

٢٧٤/ب

(١) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ١٩٩ ، والموضح : ٦٩٢/٢ .

(٢) المقنع : ٩١ .

(٣) الكشف : ١٧ .

(٤) ينظر : الكشف : ١٧/٢ ، والدرَّة الفريدة : ٨٦٧/٢ .

(٥) لم أقف على قول ابن قتيبة فيما توفّر لي من مصنّفاته ، ونقل عنه هذا القول مكّيّ في الكشف : ١٧/٢ .

: أنَّها لما تظهر في اللّفظ ظهورًا بيِّنًا سقطت في الخطّ . وفي الحرف قراءاتٌ أخرُ ذكرتها في غير هذا الموضوع [١] .

والوجه في قراءة « كُذِبُوا » بالتَّخفيف [٢] ، وهي مُشكلةٌ : أَنَّ الضَّميرين من « ظنُّوا » و « كذبوا » [يعودان] [٣] على الكفَّار ؛ أي : وظنّ الكفَّار الرُّسلَ قد كذبتهم ، وقيل [٤] : الضَّمير من « ظنُّوا » الكفَّار ، ومن « كذبوا » للرُّسل ؛ أي : وظنَّ الكفَّار أَنَّ الرُّسل قد كذبوا ، وقيل [٥] : الضَّمير للرُّسل على معنى : أَنَّهُم ظنُّوا أَنَّ أنفسهم كذبتهم ما حدّثتهم من النُّصرة ، كما يُقال : صدق رجاؤه ، وكذب رجاؤه .

وعن ابن عبَّاس [٦] : « وظنُّوا حين ضَعُفوا وغُلبوا أنَّهُم قد أُخلفوا ما وعدهم اللّه به من النَّصر ، وقال : كانوا بشرًا ، وتلا قوله : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [٧] ... الآية » . فإن صحَّ هذا عن ابن عبَّاس ، فقد أراد بالظنِّ : ما يخطر بالبال ويهجس في القلب من شبه الوسوسة وحديث النَّفسِ على ما عليه البشر .

وأَمَّا حقيقة الظنِّ فغير جائزٍ على آحاد المسلمين ، فكيف على الرُّسل الكرام ؟!

---

(١) ينظر : الدّرّ المصون : ٥٦٧/٦ ، ٥٦٨ .

(٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، وشرح الجعبري : ١٣٦٨/٣ .

(٣) ساقطةٌ من الأصل .

(٤) ينظر : معاني الفرَّاء : ٥٦/٢ ، والهداية : ٣٦٥٣/٥ ، والمحرَّر الوجيز : ١٠٢٥ .
وقال المصنِّف في الدّرّ المصون : « وهي أجود الوجوه » . الدّرّ المصون : ٥٦٣/٦ .

(٥) قاله الزَّمخشريّ في الكشَّاف : ٢٧٨/٢ .

(٦) ينظر قول ابن عبَّاس في تفسير الطَّبريّ : ٣٠٥/١٦ ، وتأويل مشكل القرآن : ٣٨٨ ، وتفسير ابن عبَّاس : ٥٠٠/٢ .

(٧) البقرة : ٢١٤ .

وبالجملة ، فيتعيّن أن يكون الضّميران عائدين على الكفّار ، وقد روي عن عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ أنّها أنكرت القراءة بالتّخفيف ، وقالت [١] : « معاذ اللّه ، لم تكن الرُّسل لتظنَّ ذلك بربّها » . قُلْتُ : تبادر ذهنها ـ رحمها اللّه ـ إلى عود الضّميرين على الرُّسل ، فظنَّت ذلك .

ووجه عود الضّميرين على الكفّار ـ وإن لم يجرِ لهم ذكرٌ ـ أَنَّ الرُّسل يستلزم مرسَلاً إليهم ، وأيضًا فقد تقدَّم ذكرهم في قوله : ﴿ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [٢] . وقال أبو شامة [٣] : « فإن عاد الضّمير على الرُّسل وهو الظّاهر ، لجرى الضّمير على الظّاهر قبله فله وجهان :

أحدهما : وظنَّ الرُّسل أَنَّ أنفسهم كذبتهم حين حدَّثتهم بالنّصر ، أو كَذَبهم رجاؤهم لذلك ، وانتظارهم له من غير أن يكون اللّه تعالى وعدهم به ، ولهذا يُقَالُ : رجاءٌ صادقٌ ، ورجاءٌ كاذبٌ ، وقوله بعد ذلك : ﴿ جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ أي : جاءهم بغتةً من غير موعدٍ .

والثّاني : منقولٌ عن ابن عبّاس قال : وظنَّ من أعطاهم الرّضى في العلانية أن يكذبهم في السّريرة ، وذلك لطول البلاء عليهم ؛ أي : على الأتباع .

وقد قيل في قراءة التّشديد نحوٌ من هذا : روي عن عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ أنّها قالت [١] : « لم يزل البلاء بالأنبياء حتَّى خافوا أن يكون من معهم من المؤمنين كذبوهم » . وفي

---

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه ، « تفسير سورة يوسف » : ١٧٣١/٤ .
(٢) يوسف : ١٠٩ .
(٣) إبراز المعاني : ٢٧٥/٣ ، ٢٧٦ .
(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه : ١٦٤٥/٤ ، «كتاب التّفسير ، باب ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾ » .

صحيح البخاريّ عن عائشة في قراءة التَّشديد قالت [١] : « هم أتباعُ الرُّسل الَّذين آمنوا بربّهم وصدّقوا ، وطال عليهم البلاء ، واستأخر عنهم النَّصر ، حتَّى إذا استيأس الرُّسل ممَّن كذَّبهم من قومهم وظنَّتْ الرُّسل أَنَّ أتباعهم قد كذَّبوهم ، جاءهم نصر اللّه عند ذلك » . فاتّحد على ذلك معنى القراءتين .

١/٢٧٥

وأمَّا إن كان الضَّمير / في ﴿ وَظَنُّوا ﴾ أنَّهُم للمرسَل إليهم ، فلتأويله وجهان :

أحدهما : وظنَّ المرسَل إليهم أنَّهُم قد كذبوا من جهة الرُّسل فيما أخبروا به من أنَّهُم يُنصرون عليهم ، وهذا قولٌ يُحكى عن سعيد بن جبير سُئل عن ذلك ، فقال : نعم إذا استيأس الرُّسل من قومهم أن يصدّقوهم ، وظنَّ المرسل إليهم أَنَّ الرُّسل قد كَذَبُوهم . قال الضحَّاك بن مُزاحم [٢] ، وكان حاضرًا : لو رحلت في هذا إلى اليمن لكان قليلاً » . قال الفارسيّ [٣] : « وإن ذهب ذاهبٌ إلى أَنَّ المعنى : وَعْدُ اللَّهِ أممَهم على لسانهم قد كُذِّبوا فيه ، فقد أتى عظيمًا لا يجوز أن يُنسب مثله إلى الأنبياء ولا إلى صالحي عباد اللّه » . قال [٤] : وكذلك من زعم أَنَّ ابن عبَّاس ذهب إلى [أَنَّ] [١] الرُّسل قد ضعفوا وظنُّوا أنَّهُم قد أُخلفوا

---

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه : ١٧٣١/٤ . ١٧٣٢ ، « كتاب التّفسير ، باب ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ ﴾ » .

(٢) هو : الضحَّاك بن مزاحم الهلالي الخراساني ، أبو محمَّد ، وقيل : أبو القاسم ، صاحب التّفسير ، حدَّث عن ابن عبَّاس وابن عمر وأبي سعيد الخدريّ وأنس بن مالك وغيرهم . وثّقه أحمد بن حنبل وابن معين ، وضعّفه يحيى القطّان وغيره . توفّي سنة ١٠٥ هـ ، أو ١٠٦ هـ .
تنظر ترجمته في : طبقات ابن سعد : ٣٠٠/٦ ، وطبقات المفسّرين : ٢١٦/١ .

(٣) الحجّة : ٤٥٧/٢ .

(٤) الحجّة : ٤٥٧/٢ .

(١) زيادة لا بُدَّ منها .

؛ لأَنَّ اللّه لا يخلف الميعاد ولا مبدّل لكلماته » انتهى . قال أبو شامة [١] : « وإنّما قال ابن عبّاس ما تقدّم ذكره ، فخفي معناه على من عبّر بهذه العبارة » . وقال أبو شامة أيضًا [٢] : « وأمّا قراءة التّخفيف فمن قولهم : كذبته الحديث ، أي : لم أَصْدُقْه فيه ، ومنه : ﴿ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [٣] فالمفعول الثّاني في الآيتين محذوف » . ثُمَّ ذكر وجوهًا أربعةً في تأويلها قد ذكرتها بحمد اللّه .

والوجه في قراءة التّشديد [٤] : أَنَّهُ أعاد الضّميرين على الرُّسل على معنى : وظنَّ الرُّسل أَنَّ قومهم قد كذّبوهم فيما وعدوهم من العذاب والنُّصرة عليهم ، وظنُّوا بمعنى : تيقّنوا ؛ لأَنَّ التّكذيب من الكفّار كان مُتَيَقَّنًا ، وجوّز الفارسيّ [٥] أن يكون ظنًّا على بابه [٦] ، ولا معنى لذلك ؛ لأَنَّ التّكذيب منهم كان متيقّنًا فلا معنى للحسبان هنا إلاَّ على ما تقدّم من تفسير عائشة ، فيتّجه ذلك . وقدَّم المصنِّف ترجمة « فننجي » على « كذبوا » ضرورة .

❋ ❋ ❋

قوله : (وَثَانِيَ) مفعول مقدَّم لـ (احْذِفْ) .

قوله : (وَشَدِّدْ وَحَرِّكَنْ) مفعولهما محذوف تقديره : وشدّد جيمه وحرِّك ياءَه .

قوله : (كَذَا نَلْ) كذا : نعت لمصدر محذوف تقديره : نل نيلاً مثل هذا النَّيل ، وهو

(١) إبراز المعاني : ٣/٢٧٦ .
(٢) إبراز المعاني : ٣/٢٧٥ .
(٣) التّوبة : ٩٠ .
(٤) ينظر : معاني النحّاس : ١/٥٥٧ ، وشرح الهداية : ٥٥٤ .
(٥) الحجّة : ٢/٤٥٧ .
(٦) وهو رجحان أحد الأمرين .

دعاء للمخاطب بالنَّجاة ، والنَّيْلُ : العطاء [1] .

قوله : (وَخَفِّفْ كُذِّبُوا) يجوز أن يقرأ بلفظ الأمر ، وهو أولى ؛ لمناسبة الأمر قبله ، والمفعول « كذبوا » على حذف مضاف ؛ أي : ذال كُذِّبوا ، ويلفظ ما لم يُسم فاعله ، أي خُفِّفَ ذاله .

قوله : (ثَابِتًا) حال من المفعول ، أي : إنَّهُ ثابتٌ نقلُه .

قوله : (تَلاَ) يجوز أن يكون فعلاً ماضيًا ، وفاعله ضمير يعود على « كذبوا » ، أي : تبع ما قبله من القراءات ، فهو إمَّا مستأنف ، وإمَّا حالٌ من الضَّمير في « ثابت » ، فتكون حالاً متداخلة ، وأنَّهَا حال ثانية ، وأن يكون اسمًا وأصله المدّ ، ومعناه : الذِّمّةُ ، وانتصابه على التَّمييز [2] ، أي : ثَبَتَتْ واستقرّت ذمّته ، فهو منقول من الفاعليّة .

[٧٨٥] وَأَنِّي وَإِنِّي الْخَمْسُ رَبِّي بِأَرْبَعٍ ۞ أَرَانِي مَعًا نَفْسِي لَيُحْزِنُنِي حُلاَ

أخبر أَنَّ فيها من ياءات الإضافة اثنتين وعشرين ياءً ، ذكر منها في هذا البيت أربعَ عشرةَ ياءً .

أحدها : « أَنِّيَ » بالفتح من قوله : / ﴿ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ ﴾ [3] فتحها نافع وحده [4] .

٢٧٥/ب

و « إِنِّيَ » بالكسر خمس ، وهي : ﴿ إِنِّيَ أَرَانِي ﴾ [5] ، مرّتين فتحهما نافع

---

(١) ينظر : الصِّحاح : [نول] ٥/٨٣٦ ، وعمدة الحُفَّاظ : [ن و ل] ٤/٢٧٢ .

(٢) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٣٦٥ .

(٣) يوسف : ٥٩ .

(٤) السَّبعة : ٣٥٣ ، والتَّذكرة : ٤٧١ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، وإرشاد المبتدئ : ١١٧ .

(٥) يوسف : ٣٦ .

وأبو عمرو [1] .

و ﴿ إِنِّيَ أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ [2] ، ﴿ إِنِّيَ أَنَا أَخُوكَ ﴾ [3] ، ﴿ إِنِّيَ أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ ﴾ [4] ، فتح الثَّلاث الحرميان وأبو عمرو [5] .

و « ربِّي » أربع مواضع ، وهي قوله : ﴿ رَبِّيَ أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾ [6] فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو [7]﴿ ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيَ إِنِّي تَرَكْتُ ﴾ [8]﴿ إلا مَا رَحِمَ رَبِّيَ إِنَّ ﴾ [9]﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ إِنَّهُ ﴾ [10] فتح الثَّلاث نافع وأبو عمرو [11] .

و « أَرَانِي » مرَّتين : ﴿ إِنِّي أَرَانِيَ أَعْصِرُ ﴾ [12] ، ﴿ إِنِّي أَرَانِيَ أَحْمِلُ ﴾ [13] فتح يائي « أراني » نافع وابن كثير وأبو عمرو [14] .

---

(١) السَّبعة : ٣٥٣ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٢ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والإقناع : ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) يوسف : ٤٣ .

(٣) يوسف : ٦٩ .

(٤) يوسف : ٩٦ .

(٥) السَّبعة : ٣٥٣ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والوجيز : ٢١٧ ، والتَّجريد : ٣٩٨ .

(٦) يوسف : ٢٣ .

(٧) السَّبعة : ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، والمبسوط : ٢١٢ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والتَّلخيص : ٢٩٥ .

(٨) يوسف : ٣٧ .

(٩) يوسف : ٥٣ .

(١٠) يوسف : ٩٨ .

(١١) السَّبعة : ٣٥٣ ، والتَّذكرة : ٤٧١ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والوجيز : ٢١٧ .

(١٢) يوسف : ٣٦ .

(١٣) يوسف : ٣٦ .

(١٤) السَّبعة : ٣٥٣ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والتَّلخيص : ٢٩٥ ، والتَّجريد : ٣٩٨ .

٢٧٥/ب

﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِيَ إِنَّ ﴾ [١] فتحها نافع وأبو عمرو [٢] .

﴿ لَيَحْزُنُنِيَ أَنْ ﴾ [٣] فتحها الحرميان [٤] ، وأسكن مَنْ لم يَذْكُرْ جميعَ ما تقدَّم .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَأَنِّي) مبتدأ ، و (وَإِنَّي) عطف عليه ، و (الْخَمْسُ) نعتٌ لإنِّي المكسورة ،وساغ وصفها بالخمس ؛ لأنَّها مكرّرة في التَّقدير ، و (حُلاً) خبر المبتدأ ؛ أي : ذات حلا ، وجوّز أبو عبد اللّه [٥] أن يكون الخبر مقدّرًا على حذف مضاف ؛ أي : ومن ياءاتها ياءات « إِنِّي » و « أَنِّي » الخمس .

قوله : (رَبِّي) وما بعده : يجوز أن يكون معطوفًا على المبتدأ حُذِف العاطف منها ، وتقدَّم [٦] شاهده مرارًا ، وأن يكون مفعولاً بمضمر ؛ أي : واذكر يا « ربّي » كائنةٌ بأربع ، وما بعده عطف عليه ، و (حُلاً) كما تقدَّم خبر المبتدأ الأوَّل ، أو خبر مبتدأ مضمر « وهي حلا » واللّه أعلم ، ثُمَّ ذكر باقي الياءات :

[٧٨٦] وَفِي إِخْوَتِي حُزْنِي سَبِيلِي بِي ❁ لَعَلِّي آبَاءِي أَبِي فَاخْشَ مَوْحَلاَ

ذكر في هذا البيت ثمانِ ياءات ، فكملت اثنتين وعشرين :

﴿ وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي ﴾ [٧] فتحها ورشٌ وحده [١] .

---

(١) يوسف : ٥٣ .

(٢) السَّبعة : ٣٥٣ ، والمنتهى : ٤٣١ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والعنوان : ٢١٧ .

(٣) يوسف : ١٣ .

(٤) السَّبعة : ٣٥٣ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٢ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والتَّلخيص : ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٥) اللآلئ الفريدة : ٣/٥٧ .

(٦) ينظر : ص ٢٧٦ ، ٣٧٢ .

(٧) يوسف : ١٠٠ .

﴿ وَحُزْنِيَ إِلَى اللَّهِ ﴾ [2] فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر [3] .

﴿ سَبِيلِيَ أَدْعُو ﴾ [4] فتحها نافع وحده [5] .

﴿ بِيَ إِذْ أَخْرَجَنِي ﴾ [6] .

﴿ لِيَ أَبِي ﴾ [7] فتحها نافع وأبو عمرو [8] .

﴿ لَعَلِّيَ أَرْجِعُ ﴾ [9] فتحها الحرميان وأبو عمرو وابن عامر [10] .

﴿ مِلَّةَ ءَابَائِيَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [11] كذلك .

﴿ أَبِيَ أَوْ يَحْكُمَ ﴾ [12] فتحها الحرميان وأبو عمرو [13] .

قوله : (وَفِي إِخْوَتِي حُزْنِي) ظاهر هذا اللَّفظ الإخبار بأَنَّهُ كائن في إخوته ، وما أغرب ما اتّفق له ذلك ! حيثُ كان إخوة يوسف سببًا في حزنه ، والتَّقدير : والآيات

---

(١) السَّبعة : ٣٥٣ ، والمبسوط : ٢١٢ ، والتَّيسير : ٣٢٥ ، والإقناع : ٣٣٥ .

(٢) يوسف : ٨٦ .

(٣) السَّبعة : ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٣ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والنَّشر : ٢٩٧ .

(٤) يوسف : ١٠٨ .

(٥) السَّبعة : ٣٥٣ ، والتَّذكرة : ٤٧١ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والوجيز : ٢١٧ .

(٦) يوسف : ١٠٠ .

(٧) يوسف : ٨٠ .

(٨) السَّبعة : ٣٥٣ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٢١ ، والعنوان : ٢١٧ .

(٩) يوسف : ٤٦ .

(١٠) السَّبعة : ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، والمبسوط : ٢١٢ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والتَّلخيص : ٢٩٥ .

(١١) يوسف : ٣٨ .

(١٢) يوسف : ٨٠ .

(١٣) السَّبعة : ٣٥٣ ، والتَّيسير : ٣٢٤ ، والوجيز : ٢١٧ ، وإرشاد المبتدئ : ١١٦ .

المختلف فيها أيضًا هذه الألفاظ : إخوتي وما بعده .

قوله : (فَاخْشَ مَوْحَلاَ) أي : خف مكانًا فيه وَحْلٌ ، عبّر بذلك عن خِسّة سوء الفهم في عددِ هذه الآيات واستخراج مواضعها ، فإنَّها مشكلة لا سيما قوله : « الخمس » لجواز أن تُقرأ الأولى بالكسر والثَّانية بالفتح ، فيتوهّم أنَّ (الخمس) نعتٌ للمفتوحة ، أو يعتقد أَنَّ الخمس نعت لمجموع : « إِنِّي » و « أَنِّي » بالكسر والفتح ؛ أي : مجموعها خمسةٌ ، والبعض مكسورٌ ، والبعض مفتوح كقوله [1] :

وَفي مريمٍ وَالنَّحلِ خَمْسَةٌ ❁ ....

وقال [2] :

تَسُوءْ نَشَأْ سِتٌّ .... ❁ ....

أي : مجموعها ستٌّ : كُلُّ واحدٍ ثلاث . ويجوز أن يكون المراد : فاخش غلطًا في استخراجها من السُّورة ، فلا تَعُدَّ ما ليس ههنا نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ ﴾[3]﴿ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[4] ونحو ذلك ممّا لا خلاف في سكونه . والموحل : إمَّا مكان ، وإمَّا مصدر لوَحَلَ الرّجل : إذا وقع في الوحَل بالفتح ، وهو الطِّين الرَّقيق [5] .

وقال السَّخاويّ [6] : (فَاخْشَ مَوْحَلاً) في إخوتي ، وما عطف عليه ، كما تقول : في

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٨٢) « من فرش سورة البقرة » .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٢١٧) « باب الهمز المفرد » .

(٣) يوسف : ١٠٠ .

(٤) يوسف : ٥٥ .

(٥) ينظر : الصِّحاح : [وحل] ١٨٤٠/٥ .

(٦) فتح الوصيد : ١٠٢٩/٣ .

دار عمروٍ فاجلس » . يعني أنَّهُ علّق « في إخوتي » بفعل الأمر ، والفاء إمَّا مزيدة ، وإمَّا عاطفة على مقدّر .

وفيها ثلاث زوائد : ﴿ نَرْتَعِ ﴾ [١] أثبت ياءَه قنبل بخلاف عنه في الحالين [٢] .

﴿ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا ﴾ [٣] أثبتها ابن كثير في الحالين ، وأبو عمر في الوصل [٤] .

﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [٥] أثبتها قنبل وحده [٦] .

وقال أبو شامة في ذلك [٧] :

« زوائِدُهَا نَرتعْ وتُؤتون مَوْثِقًا ❁ وَمنْ يتَّقي أيضًا ثلاثٌ تجمَّلاَ

تمّ الجزء الثَّاني بحمد اللّه وعونه ، يتلوه أوَّل الثّالث « سورةُ الرَّعد » .

وصلَّى اللّه على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

---

(١) يوسف : ١٢ .

(٢) التَّيسير : ٣٢٥ ، والنَّشر : ٢٩٧/٢ ، والإتحاف : ٣٢٩ .

(٣) يوسف : ٦٦ .

(٤) السَّبعة : ٣٥٤ ، والتَّذكرة : ٤٧٣/٢ ، والتَّيسير : ٣٢٥ ، والعنوان : ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٥) يوسف : ٩٠ .

(٦) تبصرة مكّيّ : ٢٤٣ ، والتَّيسير : ٣٢٥ ، والتَّلخيص : ٢٩٦ ، والتَّجريد : ٤٠٠ .

(٧) إبراز المعاني : ٢٧٩/٣ .

٢/أ

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى اللَّه على سيِّدِنا محمَّدٍ وآله وصحبه

سورة الرَّعد

[٧٨٧] وَزَرْعٍ ، نَخِيلٍ ، غَيْرُ ❀ لَدى خَفْضِهَا رَفْعٌ عَلاَ حَقُّهُ

أخبر عمَّن رمز له بالعين من (عَلاَ) وهو حفص ، وبكلمة (حَقٌّ) وهما ابن كثير وأبو عمرو قرءوا : ﴿ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ ﴾ [١] برفع خفض الكلمات الأربع ، واحترز بقوله : (اوَّلاَ) من « صِنْوَانٍ » الثَّاني ، فإنَّه مخفوض اتِّفاقًا ؛ لأنَّهُ مضاف إليه ، وفُهم أنَّ غيرهم يقرأ بخفض هذه الكلمات [٢] ، وإنَّما ذكر الخفض ؛ لأنَّ ضدَّ الرَّفعِ النَّصبُ ، فلذلك لم يقتصر عليه .

❀ ❀ ❀

والوجه في رفع هذه الأربعة عطفها على « جنّاتٍ » [٣] ، وكون « صنوان » [٤]

---

(١) الرَّعد : ٤ .

(٢) السَّبعة : ٣٥٦ ، والمبسوط : ٢١٣ ، والتَّيسير : ٣٢٦ ، والتَّجريد : ٤٠١ .

(٣) ولأنَّ الآيات سيقت مساق الاستدلال على قدرة الله على البعث ، فجعل الاستدلال على قراءة الرَّفع أَنَّ الزَّرع استدلالٌ قائمٌ بذاته ، ونعمة قائمة بذاتها مع أنَّها في الأصل جزء من الجنّات ، فقراءة الرّفع تُعدّد وتُفصّل نعم الله ؛ لأَنَّ ربّنا يعالج قلوبًا مريضة منكرة للبعث ، والقلوب المريضة ينبغي أن تُفصّل لها النِّعم .

(٤) الصِّنْوان : جمع صِنو وصُنْو ، ومعناه : أن يكون الأصل واحدًا ، وفيه النّخلتان والثّلاث والأكثر ، ويجوز في جمع (صنو) : أصناء ، مثل : عدل وأعدال ، فإذا كثرت فهي الصُّنِيُّ والصِّنِيّ . معاني الزجّاج : ٣/١٣٨ . وقال الفَرَّاء : « صُنوان » بالضمّ لغة تميم وقيس ، والكسر لغة أهل الحجاز . إعراب القرآن للنحّاس :

نعتًا لنخيلٍ [١] .

والوجه في خفضها عطفها على « أعنابٍ » ، وكون « صنوان » نعتًا لنخيلٍ أيضًا ، وضعّف أبو عمرو بن العلاء وجه الجرّ [٢] بأنَّ الجنّة لا تكون من الزَّرع .

وأُجيب [٣] بأنَّ الجنَّة احتوت على الزَّرع كقوله : ﴿ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾ [٤] أي : احتوت الجنَّات الَّتي في الأرض على أعنابٍ وزرعٍ ونخيلٍ ، كما قال في موضع آخر : ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ [٥] ، وقال : ﴿ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ ﴾ [٦] ، وقال تعالى في سورة الأنعام : ﴿ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ [٧] وقد ذكر الزَّرعَ والنَّخِيلَ قبل ذلك ، وقال في آخر السُّورة : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ ﴾ [٨] فعطف النَّخل والزَّرع على جنَّاتٍ ، فهذا موافق لقراءة الرَّفع ، وكلَّ واحدٍ من هذه الأنواع موجود ، فجاءت الآيات والقراءات على ما الأمر عليه موجود .

٢/٥٠ ، ولغة قريش : ٢٦٣ .

(١) ينظر : الكشف : ٢/١٩ ، والموضح : ٢/٦٩٧ ـ ٦٩٨ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٥٠ .

(٣) قال أبو جعفر : هذا الَّذي قاله أبو عمرو ـ رحمه اللّه ـ لا يلزم من قرأ بالجرِّ ؛ لأَنَّ بعده ذكر النّخيل ، واجتمع مع النّخيل الزَّرع قيل لهما : جنّة . وحُكي عن محمَّد بن يزيد أَنَّهُ قال : « وزرعٍ ونخيلٍ » بالخفض أولى ؛ لأنَّهُ أقرب إليه . إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٥٠ .

(٤) الكهف : ٣٢ .

(٥) يس : ٣٤ .

(٦) الإسراء : ٩١ .

(٧) الأنعام : ٩٩ .

(٨) الأنعام : ١٤١ .

قال أبو عبد اللّه [١] : « وحذف العاطف من ثلاثتها » انتهى .

وهذا يُوهم أَنَّهُ قد حذف العاطف من ثلاثة الأحرف ، وليس كذلك ؛ لأنَّهُ إِنَّما حذف العاطف من حرفين وهما : « نخيل » و « غير » لأَنَّ الأصل : وزرع ونخيل وصنوان وغير صنوان .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَزَرْعٌ) مبتدأ ، وما بعده عطف عليه حُذف عاطفه ، وهو مذكورٌ في التِّلاوة وتقدّم لفظ « غير » على « صنوان » وهو بعده ؛ لضرورة النَّظم ، وحذف العاطف قبل « غير » أيضًا ، وهو ثابت في التِّلاوة . و (لَدى خَفْضِهَا) خبر المبتدأ ، و (رَفْعٌ) فاعل به ، ويجوز أن يكون الظَّرف خبرًا مقدَّمًا ، و (رَفْعٌ) مبتدأ مؤخّر ، والجملة خبر الأَوَّل .

قوله : (أَوَّلاَ) : يجوز أن يكون حالاً من « صنوان » ، فألفه للإطلاق ؛ لأنَّهُ غير منصرف [٢] ، وتحرّز من الثَّاني كما تقدَّم ، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظَّرف [٣] ، وعامله مضمر ؛ أي : الواقع أوَّلاً ، ويجوز أن يكون مفعولاً بـ (أعني) مقدّرًا ، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر .

قوله : (عَلاَ حَقُّهُ) في موضع الرَّفع صفة لـ « رفع » ، و (طُلاَ) جمع : طُلْيَةٌ : وهي

٢/ب

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٥٨/٣ .

(٢) للوصفيّة ووزن (أفعل) .

(٣) ينظر : شرح الجعبري : ١٣٧٩/٣ .

صفحة العنق [١] ، وانتصابه على التَّمييز / أي : ارتفعت أعناق حقِّه ، ومنه [٢] : « **الْمُؤَذِّنُونَ أَطوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ** » إشارة إلى أمنهم وسرورهم في ذلك اليوم الَّذي يُجزَى فيه الكافرون ويخجل فيه المقصِّرون .

و (صِنْوَانٍ) جمع تكسير [٣] ولم يتغيّر فيه بناء واحده ، وقد ذكرت هذه المسألة في شرح التَّسهيل متقنة ، ولله عليها الحمد [٤] ، قال أبو شامة أيضًا في نظم المفصَّل [٥] : « ومفرده صِنْوٌ » ، والصِّنو : المثل [٦] ، ومنه [٧] : « **عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ** » ، وهو في النَّخيل أن يكون الأصل واحدًا ، وفيه النَّخلتان والثَّلاث والأربع فأكثر [٨] ، وأتى المصنِّف بهذا البيت مقفًّى أي : جعل عروضه موافقًا للفظ ضَرْبِهِ ، كقوله في أوَّل القصيدة

---

(١) الصِّحاح : [طلا] ٦/٢٤١٤ .

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في : كتاب الصَّلاة ، باب فضل الأذان وهروب الشَّيطان عند سماعه ، من حديث محمَّد بن عبد الله بن نمير ، رقم (٣٨٧) ١/٢٩٠ .

(٣) قال ابن خالويه : « ليس في كلام العرب : تثنية تشبه الجمع إلاَّ ثلاثة أسماء ، وإنَّما يُفرّق بينهما بكسرة وضمّة ، هُنَّ : الصنو ، والقنو ، والرِّئد » . ليس في كلام العرب : ١٥٩ .

(٤) باب أمثلة الجمع ، وما يتعلّق به ، يقع في الجزء الثَّالث من كتاب شرح التّسهيل ، وهذا الجزء مفقود كما ذكرنا في قسم الدِّراسة .

وقد أتقن هذه المسألة في كتاب الدّرّ المصون . ينظر : الدّرّ المصون : ٥/٧٢ ـ ٧٥ ، ٧/١٤ .

(٥) لم أقف على هذا النَّظم ، وقد أشار إليه في إبراز المعاني : ٣/٢٨٠ .

(٦) ينظر : اللِّسان : [صنا] ١٤/٤٧٠ .

(٧) هذا حديث شريفٌ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه : في كتاب الزَّكاة ، باب في تقديم الزَّكاة ومنعها ، من حديث أبي هريرة رقم (٩٨٣) . ٢/٦٧٦ .

وأخرجه أبو داود في سننه : ٢/١١٥ .

(٨) ينظر : : عُمدة الحُفّاظ : [ص ن و] ٢/٤١٢ ـ ٤١٣ .

[1] ، وكما يأتي في أَوَّل باب التَّكبير [2] ، وهو جائزٌ في وسط القصيدة جوازه في أوّلها ، كقول امرئ القيس في أَوَّل التَّصريع [3] (أَوَّل قصيدته) [4] :

ألا انْعِمْ صباحًا أيّها الطَّلَلُ ❁ وهَلْ يعمن من كان في

ثُمَّ قال بعد بيتين :

دِيارٌ لسلمى عَافياتٌ بِذي ❁ ألحَّ عليها كلُّ أسحمَ هَطَّالِ

وقال أَوَّل أخرى [5] :

---

(١) أَوَّل الشَّاطبيّة هو :

بَدَأْتُ بِـ : بِسْمِ اللَّهِ في النَّظْمِ أَوَّلاَ ❁ تَبَارَك رَحْمَانًا رَحيمًا وَمَوْئِلاَ

(٢) أَوَّل باب التَّكبير هو :

رِوَى القَلْبِ ذِكْرُ اللَّهِ فَاسْتَسْقِ مُقْبِلاً ❁ وَلاَ تَعْدُ رَوْضَ الذَّاكِرِيْنَ فَتُمْحِلاَ

(٣) قال ابن أبي الإصبع : « التَّصريع العروضي : عبارةٌ عن استواء عروض البيت وضرْبه في الوزن والإعراب والتَّقفية ، بشرط أن تكون العروض قد غُيّرت عن أصلها لتَلحق الضَّرب في زنته » . تحرير التَّحبير : ٣٠٥ .

وقال التَّنوخي : « والتَّصريع مأخوذٌ من مصراعي الباب ، والأصل في ذلك صرعا النَّهار ، وهما الغداة والعشيّ . وإنَّما حَسُنَ هذا في استفتاح الشِّعر والقصّة ؛ لأَنَّ البيت الأَوَّل بمنزلة باب القصيدة والقصّة الَّذي يُستفتح به » . القوافي : ٤٨ .

(٤) من [الطَّويل] أَوَّل قصيدة لامرئ القيس يتغزّل ويصف مغامراته وصيده وسعيه إلى المجد .

الطَّلل : ما شخص من آثار الدِّيار . والأسحم : السَّحاب الأسود . والهَطّال : المطر الدائم ، يصف أَنَّ هذه الدّيار قد تعفَّت ودرست لإلحاح المطر عليها ، ولزومه إيّاها .

ينظر : ديوان امرئ القيس : ١٣٥ ، وتحرير التَّحبير : ٣٠٦ ، واللِّسان : [صرع] ١٩٩/٨ ، و [هطل] ٦٩٨/١١ .

(٥) من [الطَّويل] أَوَّل قصيدة لامرئ القيس قالها حين توجّه إلى قيصر مستنجدًا به على ردِّ ملكه إليه والانتقام من بني أسد .

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعدَ ما كانَ أَقْصَرا ۞ وَحَلّتْ سُلَيمى بَطنَ قوٍّ فَعَرْعَرا

ثُمَّ قال بعد أبيات :

أرى أمَّ عمروٍ دَمْعَها قد تَحَدَّرا ۞ بُكاءً على عمروٍ وما كان أصْبَرا

وقال أَوَّل قصيدته المشهورة [1] :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزلِ ۞ بِسقطِ اللَوى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

ثُمَّ قال بعد أبياتٍ :

أَفاطمُ مَهلاً بعض هذا التّدلُّلِ ۞ وإن كنتِ قد أزمعتِ هَجري فأَجْملِي

[٧٨٨] وَذَكَّرَ تُسْقَى عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ ۞ وَقُلْ بَعْدَهُ بِالْيَا يُفَضِّلُ شُلْشُلاَ

أخبر عن عاصم وابن عامر أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ ﴾ [2] بالياء ، وعبَّر عنه بالتَّذكير ، فتعيَّن لغيره التأنيث [3] ، أي بالتاء من فوق .

سما : علا وارتفع . أقصر : ترك . بطن قوّ ، وعرعر : واديان بجزيرة العرب ، قال الجوهري : « قوّ : بين فَيْد والنِّبَاج ، واستشهد ببيت امرئ القيس .

ينظر : ديوان امرئ القيس : ٩٣ ، ٩٧ ، والصِّحاح : [قوا] ٦/٢٤٧٠ .

(١) من [الطَّويل] أَوَّل معلّقة امرئ القيس المشهورة .

سقط اللوى : منقطع الرّمل ، والدَّخول وحومل : قيل : إنهما موضعان في شرقيّ اليمامة . أزمعتِ : عزمت وأجمعت الرأي . وفي رواية الدّيوان : [أزمعت صَرْمي] .

ينظر : ديوان امرئ القيس : ٢١ ، ٣٢ ، وشرح المعلّقات للتّبريزي : ٢٥ ، ٣١ .

(٢) الرَّعد : ٤ .

(٣) ينظر : السَّبعة : ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، والمنتهى : ٤٣٣ ، والتّيسير : ٣٢٦ ، والموجز : ١٧٣ .

وأمر أن يُقال : ﴿ وَيُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ ﴾ [١] بالياء من تحت لمن رمز له بالشِّين من (شُلْشُلاَ) وهما : الأخوان ، فتعيَّن لغيرهما « نُفَضِّلُ » بالنُّون [٢] .

* * *

والوجه في تذكير « تُسقى » حمله على معنى [٣] : يُسقى ذلك ، وفي التأنيث : حمله على معنى هذه الأشياء ، ورجَّح أبو عمرو بن العلاء التأنيث بقوله [٤] : « بعضها » ولم يقل : « بعضه » .

وفي قراءة « الياء » في « يُفضِّلُ » حمله على قوله [٥] : ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ ﴾ [٦] إلى قوله : ﴿ يُغْشِي اللَّيْلَ ﴾ [٧] وفي النُّون : الالتفات من الغيبة إلى التكلُّم بنون العظمة [٨] .

* * *

قوله : (تُسْقَى) مفعول « ذكّر » أي : ذكِّر هذا اللَّفظ .

قوله : (نُفَضِّلُ) مفعول « قل » ، و (بِالْيَاءِ) حال ؛ أي : ملتبسًا بها ، و (بَعْدَهُ) متعلِّق بـ (قل) ، أو بمحذوفٍ على أَنَّهُ حال من « نُفضِّل » ، و (شُلْشُلاَ)

---

(١) الرَّعد : ٤ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، والتَّيسير : ٣٢٦ ، والعنوان : ٢١٩ ، والمستنير : ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) الحجّة لابن خالويه : ٢٠٠ ، وشرح الجعبري : ١٣٨٤/٣ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١٦٥/٢ .

(٥) ينظر : علل القراءات : ٢٨٢/١ ، والدرّة الفريدة : ٨٨١/٢ .

(٦) الرَّعد : ٢ .

(٧) الرَّعد : ٣ .

(٨) ينظر : الكشف : ١٩/٢ ، وفتح الوصيد : ١٠٣١/٣ .

حال من الفاعل [١] ، أو المفعول ، أي : انطق به حقيقًا .

[٧٨٩] وَمَا كُرِّرَ اسْتِفْهَامُهُ نَحْوَ آيِذَا ۞ أَئِنَّا [٢] فَذُو اسْتِفْهَامٍ الْكُلُّ أَوَّلاَ

[٧٩٠] سِوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ وَالشَّامِ ۞ سِوَى النَّازِعَاتِ مَعْ (إِذَا

١/٣

/ هذا الموضع من أشكل الأبيات [٣] في هذه القصيدة ، فلا عليك من طول الكلام فيه .

اعلم أَنَّ مراد النَّاظم بما ذكره هنا أَنَّ خلاف القرّاء وقع في كلِّ موضعٍ تكرّر فيه الاستفهام ، وفي كلٍّ من الاستفهامين همزتان ، كما مثَّل به المصنِّف من قوله : « أَئِذَا » « أَئِنَّا » ، فلو وُجد التّكرُّر دون وجود همزتين نحو ما في « الأعراف » من قوله : ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ [٤] ، ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ [٥] فالاستفهام مكرّر دون وجود همزتين في الأَوَّل ، وكذا الثَّاني في قراءة نافع وحفص ، وبهمزتين في قراءة غيرهما ، كما مرَّ بيانه ، أو وجد همزتان دون تكرُّرِ استفهامٍ ، وهو كثيرٌ ، نحو : ﴿ أَئِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾ [١] ﴿ أَئِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ ﴾ [٢] ﴿ أَإِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ [١] ﴿ أَئِذَا مَا مِتُّ ﴾ [٢] ﴿ أَئِنَّا لَتَارِكُوا

---

(١) أي : من فاعل « قل » . ينظر : شرح شعلة : ٢٧٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٨٢/٣ .

(٢) في الأصل : قدّم لفظة (أئنا) على لفظة (أئذا) ، والصَّواب ما أثبتّه ؛ لاستقامة الوزن . وموافقة ما جاء في معظم نسخ الشّاطبيّة وشروحها . ينظر : حرز الأماني ، ضبط : محمَّد تميم الزّعبي : ص ٦٢ ، وحرز الأماني ، ضبط : أيمن سويد : ص ٧٩ .

(٣) في الأصل : أبيات ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) الأعراف : ٨٠ .

(٥) الأعراف : ٨١ .

(١) الأعراف : ١١٣ ، والشُّعراء : ٤١ .

(٢) يوسف : ٩٠ .

ءَالِهَتِنَا ﴾ [٣]﴿ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ﴾ [٤]﴿ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ ﴾ [٥] فليس من هذا الباب في شيءٍ ؛ لفقد أحد الشَّرطين [٦] ، وبعض ما تقدّم منه يُقرأ بالاستفهام ، والخبر : « أَإِنَّ لَنَا لأَجْرًا » إلى قوله : « أَإِنَّا لَمُغْرَمُونَ » . والباقي بالاستفهام فقط ، ثُمَّ هذان الاستفهامان [٧] قد يكونان متعاقبين في آيةٍ واحدةٍ ، أو كلاهما واحدٍ ، وإن كانا آيتين ، والكلُّ في آية واحدة نحو ما في هذه السُّورة ، إلاَّ موضعين فأيضًا [٨] في اثنين :

أحدهما : ما في « النَّازعات » نحو : ﴿ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ [١]﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً ﴾ [٢] وهو عكس ما لفظ به النَّاظم ، فإنَّه قدّم لفظ « أإذا » على لفظ « أإنَّا » ؛ لأنَّهُ هو الغالب في القرآن .

---

(١) الواقعة : ٦٦ ، في قراءة أبي بكر فقط ، وقراءة الباقين بواحدة . التَّيسير : ٤٧٩ .

(٢) مريم : ٦٦ .

(٣) الصّافّات : ٣٦ .

(٤) الصّافّات : ٥٢ .

(٥) يس : ١٩ .

(٦) أوجز أبو شامة الشَّرطين في قوله : « وضابطه أن يتكرّر الاستفهام ، وفي كلِّ واحدٍ همزتان » . إبراز المعاني : ٢٨٤/٣ .

والمواضع الَّتي ذكرها المصنِّف إمَّا أن يوجد بها التّكرار وليس في كلِّ واحدٍ همزتان ، وإمَّا أن توجد الهمزتان ولا تكرار .

(٧) في الأصل : الاستفهام ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٨) أي في آيتين متجاورتين .

(١) النَّازعات : ١٠ .

(٢) النَّازعات : ١١ .

والثّاني : ما في العنكبوت [١] ، وهو بلفظٍ واحدٍ ، كقوله : « أَإِنَّكُمْ . أَإِنَّكُمْ » ومن هذين الموضعين عُلم أَنَّ المصنِّف لم يرد بقوله : « أَإذا . أَإنَّا » إلاَّ تشبيه تعاقب الاستفهامين الموجود في كلّ منه همزتان لا خصوصيّة المثال ، ثُمَّ المواضع المختلف فيها القرَّاء أحد عشر موضعًا :

الأَوَّل : ما في هذه السُّورة .

الثَّاني والثَّالث : في « سُبحان » كلاهما بلفظٍ واحدٍ : ﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ﴾ [٢] ، ﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ ﴾ [٣] .

الرَّابع : في المؤمنين : ﴿ قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [٤] .

الخامس : في النَّمل : ﴿ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا [وَءَابَاؤُنَا] [١] أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [٢] .

السَّادس : في العنكبوت : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ

---

(١) قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ ﴾ [العنكبوت : ٢٨ ، ٢٩] . (أَإنّكم) الأولى على قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وشعبة ، والثانية بإجماع السَّبعة . ينظر : التَّيسير : ٤٠٦ .

(٢) الإسراء : ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) الإسراء : ٩٨ ، ٩٩ .

(٤) المؤمنون : ٨٢ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٢) النَّمل : ٦٧ .

الْعَالَمِينَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ [١] .

السَّابع : في : « ألم ، السّجدة » ﴿ أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [٢] .

الثَّامن : في الواقعة : ﴿ أَئِذَا [مِتْنَا وَ] [٣] كُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [٤] .

التَّاسع : في أَوَّل الصَّافَّات : ﴿ أَئِذَا [مِتْنَا وَ] [٥] كُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [٦] .

العاشر : في الصَّافَّات أيضًا : ﴿ أَئِذَا [مِتْنَا وَ] [٧] كُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾ [١] .

الحادي عشر : في النَّازعات : ﴿ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ [٢] ، ﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً ﴾ [٣] .

---

(١) العنكبوت : ٢٨ . ٢٩ .

(٢) السَّجدة : ١٠ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٤) الواقعة : ٤٧ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٦) الصَّافَّات : ١٦ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(١) الصَّافَّات : ٥٣ .

(٢) النَّازعات : ١٠ .

(٣) النَّازعات : ١١ .

٣/ب

وقد / أُورِدَ على المصنِّف ما في الصَّافَّات ، فإنَّه توالى في ثلاثة استفهامات : ﴿ يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ * أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾ [١] ، ووجه الإيراد أنَّهُ : هل يأخذ الوسط مع الَّذي قبله أم مع الَّذي بعده ؟ وأجيب [٢] : بأنَّهُ يؤخذ مع ما بعده ؛ لأنَّهما اللَّفظان اللَّذان لفظ بهما المصنِّف ، فلا يعدل عنهما إلاَّ إذا لم يجدهما ، كالَّذي في العنكبوت ، على أَنَّ « أَإنّك » قد تقدّم حكمه في باب الهمزتين من كلمة ، ولم يذكر هناك شيئًا من الاستفهامين [٣] ، وأنَّ الجميع لا خلاف عن هشامٍ في مدّه ، وقد جمع أبو شامة [٤] الأحد عشر موضعًا في بيتين [٥] هما :

بواقعةٍ قد أَفْلَحَ النَّازعات ـدة ❁ عنكبوت الرَّعد والنَّمل [٦]

وسبحانُ فيها موضعان وفوق ❁ ـدِ ايضًا فإحدى عشرةَ الكلُّ

ونظمها أيضًا في بحر البسيط :

رَعْدٌ قَدْ افْلَحَ نَمْلٌ عَنْكَبُوتٌ ـدَةٌ ❁ وواقعةٌ والنَّازِعَاتُ ولاَ

وَمُوضِعَانِ بِسُبْحَانَ وَمِثْلُهُمَا ❁ فُويق صادٍ فَإِحْدَى عَشْرَةَ

ثُمَّ الخلاف في هذه المواضع راجعٌ إلى الاستفهام والإخبار . كما سيأتي تفصيل ذلك كلِّه . فذكر المصنِّف في البيت الأَوَّل أَنَّ القرَّاء كلّهم يقرءون الأَوَّل من الاستفهامين في المواضع

---

(١) الصَّافَّات : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) وأجاب عنه أبو شامة في إبراز المعاني : ٢٨٤/٣ .

(٣) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٧٦٤/٢ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٨٣/٣ .

(٥) من [الطَّويل] .

(٦) في إبراز المعاني : ٢٨٣/٣ .

الأحد عشر بلفظ الاستفهام ؛ أي : الهمزتين إلاَّ نافعًا في « النَّمل » فإنَّه يقرؤه بالإخبار ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا [وَءَابَاؤُنَا] [1] أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [2] قرأه نافع : « إذا كُنَّا » بالخبر ، والباقون : « أَإذا » بالاستفهام [3] ، وأشار المصنِّف بالكلِّ إلى (كلّ القرَّاء) ، ولذلك استثنى منهم نافعًا .

وقوله : (أَوَّلاَ) منصوب على الظَّرف ، أي : في أَوَّل الاستفهامين ، ويدلّ على ذلك أَنَّهُ قال بعد ذلك : (وَهْوَ فِي الثَّانِي) أي : والإخبار في اللَّفظ الثَّاني .

قال أبو شامة [4] : « ولو كان قال : (الأَّولا) بالألف واللام ، ونصبه على أَنَّهُ مفعولٌ بالاستفهام ، ولأنَّهُ مصدرٌ لكان جائزًا ، ويكون قوله : « استفهموه » : جعلوه بلفظ الاستفهام ، ويجوز أن يريد بالكلِّ : (كلّ المواضع المختلف فيها الأحد عشر) ، لا كلّ القرَّاء ، كأنَّهُ قال : فكلّ المواضع ذو استفهام ، لكن الوجه الأَوَّل أولى ؛ لقوله : (سِوَى نَافِعٍ) » . فنافع مستثنى من (كلّ) من غير تأويلٍ بخلاف ما إذا جعلت (الْكُلُّ) عبارةً عن المواضع ، فإنَّه يحتاج فيه إلى تقدير شيءٍ محذوفٍ يستثنى منه « نافع » ، والتَّقدير : فكلّ المواضع ذو استفهام للقرَّاء سوى نافع في النَّمل ، فإنَّه أخبر فيها ، ووافق القرَّاء على الاستفهام فيما عداها ، ثُمَّ بيَّن قراءة ابن عامر ، فقال : « والشَّام مخبر » أي : يقرأ الأَوَّل من الاستفهامين بالخبر إلاَّ في ثلاثة مواضعٍ ، فإنَّه يستفهم فيها كالجماعة : الأَوَّل النَّمل ،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٢) النَّمل : ٦٧ .

(٣) ينظر : السَّبعة : ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، والتَّذكرة : ٤٧٦/٢ . ٤٧٨ ، والتَّيسير : ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والتَّلخيص : ٢٩٩ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٨٥/٣ .

والثّاني والثّالث ما في النّازعات / وما في الواقعة [١] .

أمّا ما في النّمل ، فلأنّ النّاظم لم يستثنِ من القرّاء إلاّ نافعًا ، فدخل ابن عامر معهم في الاستفهام لمفهوم الاستثناء ، وأمّا ما في النّازعات والواقعة فظاهر . قال أبو شامة [٢] : « فلزم من ذلك أنّ الأوّل في النّازعات والواقعة لم يقرأه أحدٌ بالإخبار ، والّذي في النّمل الإخبار فيه لنافع وحده ، وما عدا ذلك الإخبار فيه لابن عامر وحده إلاّ الّذي في العنكبوت ، فإنّه وافقه على الإخبار في الأوّل جماعة كما يأتي في البيت الآتي ، فهذا معنى قوله : « والشّام مخبر » يعني : في غير النّمل ، وكذا وكذا [٣] ، وكان أصحاب النّاظم قد استشكلوا استخراج ذلك ؛ لأنّهم قدّروا قوله : « فَذُو اسْتِفْهَامٍ الْكُلُّ » إلاّ في النّمل سوى نافعٍ ، وبذلك فسّره الشّيخ [٤] ، ونظم هذا المعنى في بيتين سيأتي ذكرهما .

قال [٥] : « وإذا كان المعنى كذلك لزم أن يكون قد بيّن الخلاف في موضعٍ واحد ، وليس هو في السّورة الّتي النّظم فيها ، ثمّ رام بيانه في جملة المواضع ، وعكس ذلك أولى ، فغيّر النّاظم هذا البيت بما دلّ على أنّ مُراده : « فذو استفهامٍ الكلُّ » : في جميع المواضع ، فقال [١] :

سوى الشّامِ غير النّازعاتِ ❀ له نافع في النّمل أخبر

أي : قرأ نافع وحده بالإخبار في « النّمل » ودلّ على أنّهُ منفردٌ بذلك ؛ أنّهُ لم يَعُدّ

---

(١) فقد خالف ابن عامر أصله في هذه المواضع . ينظر : الدرّة الفريدة : ٨٨٣/٢ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٨٥/٣ - ٢٨٦ .

(٣) والنّازعات والواقعة .

(٤) السّخاوي في فتح الوصيد : ١٠٢٣/٣ .

(٥) أبو شامة ، إبراز المعاني : ٢٨٦/٣ .

(١) السّخاوي في فتح الوصيد : ١٠٣٣/٢ .

ذكر ابن عامر معه ، وذلك لازمٌ كما بيّنّاه [١] في قوله : « رَمَى صُحبةً » [٢] إلى غير ذلك . قال الشَّيخ ـ يعني السَّخاوي [٣] ـ : « ومعنى البيتين يعود إلى شيءٍ واحدٍ ، والأوَّل أحسن ، وعليه أُعوّل » . قال [٤] : « قلت : تنكير لفظ « واقعة » وإسكانها وذلك وإن كان جائزًا للضّرورة ، فاجتنابه مهما أمكن أولى ، وقوله : « له زيادة » لا حاجة إليها ، قال السَّخاوي [٥] : « ولو قال النَّاظم :

.... ۞ ..... فالاستفهامُ في النَّمْلِ

خصوصٌ وبالإخبار شامٌ ۞ سوى النَّازعاتِ مع إذا وقعت

لارتفع الإشكال ، وظهر المراد ، والخاء في (خصوص) رمز » .

* * *

قوله : (وَمَا كُرِّرَ) مبتدأ ، وهي شرطيّة أو موصولة ، والفاء على الأوَّل واجبة ؛ لأنَّها جواب الشَّرط [١] ، وعلى الثَّاني جائزة ؛ لأنَّها مزيدة في الخبر ، لشبه « ما » الموصولة بالشّرطيّة .

---

(١) في إبراز المعاني : ١٠٤/٢ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٣٠٩) « من باب الفتح والإمالة وبين اللّفظين » .

(٣) فتح الوصيد : ١٠٣٣/٣ .

(٤) أبو شامة في إبراز المعاني : ٢٨٦/٣ .

(٥) فتح الوصيد : ١٠٣٣/٣ .

(١) وهو من المواضع الَّتي يجب اقترانه بالفاء ؛ لأنَّهُ جملة اسميّة .

ينظر : شرح التّسهيل : ٧٦/٤ ، والإرشاد إلى علم الإعراب : ٤٦١ ـ ٤٦٢ ، والمحرّر في النّحو : ٥/٤ ، وأوضح المسالك : ١٩٢/٤ ـ ١٩٣ .

قوله : (نَحْوُ) يجوز رفعه على تقدير : هو نحو ، وتكون الجملة معترضة [(١)] بين المبتدأ وخبره ، ونصبه على الظَّرفيّة ، و (آئِذَا) في محلِّ خفضٍ بالإضافة ، وقد لفظ النَّاظم ـ رحمه اللّه ـ بـ « أإذا » ممدودًا ، و بـ « أئِنَّا » مقصورًا ؛ لأجل الوزن ، وقد قُرئ بذلك إلاَّ أنَّ أحدًا لم يخصَّ الأوَّل بالمدِّ دون الثَّاني ، بل منهم من مدَّهما ، ومنهم من قصرهما في جميع هذه المواضع [(٢)] .

قوله : (فَذُو اسْتِفْهَامٍ) قد تقدَّم أنَّ الفاء إمَّا جواب الشَّرط أو مزيدة في الخبر ، فمحلُّ الجملة جزمٌ على الأوَّل ، ورفعٌ على الثَّاني ، واللَّه أعلم .

و (ذُو اسْتِفْهَامٍ) خبر مقدَّم ، و (الْكُلُّ) مبتدأ مؤخّر ، والجملة خبر الأَوَّل ، والعائد مقدّر : فالكلّ ذو استفهام فيه أوّلاً ، وقد تقدَّم أنَّهُ يجوز أن يكون « الكلُّ » / عبارة عن القرّاء ، وأن يكون عبارة عن « المواضع » المختلف فيها ، فيكون التَّقدير : وما كُرِّر استفهامه ، فكلمة ذو استفهام في الأَوّل ، وتقدَّم أنَّ « أَوّلاَ » منصوب على الظَّرف ، وأنَّهُ لو عرّفه ونصبه على المصدر لكان جائزًا .

٤/ب

قوله : (سِوَى نَافِعٍ) هذا استثناء من « كلّ » إن كان عبارة عن القرّاء ، ومن محذوفٍ ، أي : للقرّاء سوى نافع إن كان « كلُّ » عبارة عن المواضع ، وقد تقدّم تحقيق هذين الوجهين ، وما هو الأولى منهما ، و (سِوَى) ظرف لا يتصرّف على المشهور [(١)]

---

(١) للبيان . ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٣/٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٨٥/٣ .

(٢) قال مكيّ : « واختلفوا في الجمع بين الهمزتين إذا استفهموا ، فكان الحرميان وأبو عمرو إذا استفهموا خفّفوا الأولى وسهّلوا الثّانية ، فجعلوها بين الهمزة والياء ، غير أنَّ قالون وأبا عمرو يدخلان بين الهمزتين ألفًا فيمدّان ، وقرأ الباقون بالتحقيق للهمزتين في ذلك كلّه . الكشف : ٢٠/٢ ـ ٢١ ، والتَّبصرة : ٢٤٥ .

(١) هذه إحدى مسائل الخلاف ، فالكوفيون يرون أنَّها تكون اسمًا وتكون ظرفًا ، وذهب البصريون إلى أنَّها لا تكون إلاَّ ظرفًا . تنظر هذه المسألة وأدلّة كلِّ فريق في : الإنصاف : ٢٥٢ ، والتَّبيين : ٤١٩ ، وشرح التَّسهيل : ٣١٥/٢ ، والبسيط : ٨٨٣/٢ ، وائتلاف النُّصرة : ٤٠ .

يستثنى بها ، و (فِي النَّمْلِ) متعلّقٍ بمحذوفٍ من حيثُ المعنى ، إذ التَّقدير : فالقرَّاء كلُّهم استفهموا إلاَّ نافعًا ، فإنَّه لم يستفهم في النَّمل ، وقال أبو عبد اللّه [(١)] : « وفي النَّمل صفة الأَوَّل » انتهى . وهذا غير ظاهرٍ ؛ لأنَّهُ يصير التَّقدير : فالكلُّ ذو استفهام أوَّلاً في النَّمل سوى نافع ، وليس ذلك بظاهرٍ .

قوله : (وَالشَّامِ) مبتدأ ، وميمه مكسورة ، والأصل : والشَّاميَّ ، بياء مشدّدة ، ثُمَّ خفّفها فصار منقوصًا ، ثُمَّ اجتزأ عن « الياء » بالكسرة ، ويجوز أن يُقرأ « والشَّامُ » برفع الميم على أن يكون المراد بالشَّام : نفس الإقليم ، وذلك على حذف مضاف ، أي : وصاحب الشَّام ، أو قارئ الشَّام ، و (مُخْبِرٌ) خبر المبتدأ .

قوله : (سِوَى النَّازِعَاتِ) مستثنى من محذوف ؛ أي : مخبر في المواضع كلِّها سوى النَّازعات .

قوله : (مَعْ إِذَا) نصب على الحال من « النَّازعات » ؛ أي : مصاحبة لها .

قوله : (وِلاَ) بكسر الواو والمدّ ، وإنَّما قصره ، كما قصر : « أَجْذَمُ الْعَلاَ » ، وقد تقدَّم [(٢)] ، ومعناه : المتابعة ، وهو منصوبٌ على الحال من : إذا وقعت ، أي : في حال كونها ذات وِلاء ؛ أي : ذات متابعةٍ للنَّازعات في الخبر ، ويجوز أن ينتصب مفعولاً من أجله [(١)] ، تقديره : والشَّام مخبر متابعة لغيره ، ويجوز أن يكون حالاً من الضَّمير في « مخبرٍ » على حذف مضاف ؛ أي : حال كونه ذا وِلاء [(٢)] .

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٣/٦٣ .

(٢) ينظر : هامش ٢ ، صفحة ٢٤٩ .

(١) هذا إعراب أبي شامة في إبراز المعاني : ٣/٢٨٥ . ٢٨٦ .

(٢) وأعربه شعلة منصوبًا على التَّمييز ؛ أي : الشَّام مُخْبِرٌ متابعةً . ينظر : شرح شعلة : ٢٧٤ .

[٧٩١] وَدُونَ عِنَادٍ عَمَّ فِي الْعَنْكَبُوتِ ۞ ـبِرًا وَهْوَ فِي الثَّانِي أَتَى رَاشِدًا

أخبر عمَّن رمز له بالدَّال من (دُونَ) وهو ابن كثير ، وبالعين من (عِنَادٍ) وهو حفص ، وبكلمة (عَمَّ) وهما نافع وابن عامر أنَّهُم قرءوا الأَوَّل من الاستفهامين بالخبر في « العنكبوت » ، وهو قوله : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ﴾ [1] ، وكان قد تقدّم أَنَّ ابن عامر يقرأ الأَوَّل بالخبر إلاَّ في ثلاث سور : النَّمل ، والواقعة ، والنَّازعات ، فذكر هنا أَنَّ ابن كثير وحفصًا ونافعًا وافقوه على ذلك في هذه السُّورة ، وإنَّما ذُكر معهم ابن عامر ؛ لئلا يُتوهّم أَنَّهُ يخالفهم كما تقدَّم [2] ذلك في قوله [3] : « رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى » .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالألف من (أَتَى) ، وبالرَّاء من (رَاشِدًا) وهما نافع والكسائي أَنَّهُمَا قرآ الاستفهام الثَّاني بالإخبار في جميع المواضع الأحد عشر المذكورة ، إلاَّ ما يأتي استثناؤه ، والضَّمير من قوله : « وهو » عائدٌ على الإخبار المدلول عليه بِـ « مُخبرًا » لما فرغ من ذكر / الخلاف في الاستفهام الأَوَّل شرع في ذكره في الاستفهام الثَّاني ، وفُهم أَنَّ غير نافع والكسائي يقرآن الثَّاني بالاستفهام [1] .

١/أ

* * *

قوله : (وَدُونَ عِنَادٍ) يجوز أن يكون ظرفًا لـ « عمَّ » ، وأن يكون حالاً من فاعله ، و (عَمَّ) فعل ماض فاعله يعود إمَّا على الإخبار ، أي : وعمَّ الإخبار في العنكبوت كائنًا دون عنادٍ ، وإمَّا على الاستفهام الأَوَّل ، و (مُخْبِرًا) حال من فاعل « عمَّ » على هذا الوجه ؛ أي : عمَّ الاستفهام في العنكبوت حال كونه مخبرًا ، وإنَّما جعله مخبرًا ؛ لأَنَّ الإخبار

---

(١) العنكبوت : ٢٨ . ٢٩ .
(٢) في العقد النَّضيد ، تح : أحمد حريصي : ٩١ .
(٣) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٣٠٩) « باب : الفتح والإمالة وبين اللَّفظين » .
(١) السَّبعة : ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٥ ، والتَّيسير : ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والوجيز : ٢١٨ .

فيه ، كما جعل ما فيه الخطاب مخاطبًا ، نحو : « وخاطب عمَّا يعملون » [١] . كما تقدَّم بيانه [٢] ، وعلى الوجه الأوَّل يكون (مُخْبِرًا) حالاً من فاعل فعل مقدّر ؛ أي : اقرأ بذلك مخبرًا .

قوله : (وَهْوَ) مبتدأ ، والضَّمير عائد على الإخبار المدلول عليه باسم الفاعل [٣] ؛ لأَنَّ الفرع يدلّ على أصله ، ومثله [٤] :

إذا نُهِيَ السَّفيه جرى إليه ۞ وخَالفَ والسَّفيهُ إلى خلاَفِ

الضَّمير من « إليه » عائدٌ على « السَّفَهِ » المدلول عليه بالسَّفيه ، وهذا كما يدلّ بالفعل على مصدره في قوله : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [١] .

و (أَتَى) جملة فعليّة في موضع خبر المبتدأ ، و (فِي الثَّانِي) متعلّقٌ بما بعده ،ويجوز

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٦٩) « من فرش سورة هود » .

(٢) ينظر : ص ٥٠٢ .

(٣) مُخبرًا . فاسم الفاعل دالٌّ على المصدر : الإخبار .

(٤) من [الوافر] لأبي قيس الأسلت الأنصاري ، في إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجّاج : ٩٠٢/٣ ، وليس في ديوانه .

وبلا نسبة في معاني الفرَّاء : ١٠٤/١ ، والمحتسب : ١٧٠/١ ، وأمالي المرتضى : ٢١٠/١ ، والإنصاف : ١١٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٢٤٤/١ ، برواية : إذا زُجِرَ السَّفيه .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٥١/٣ ، ٥١١ ، ١٣٠/٤ ، ٤٢٧/٦ ، ٥٤/٩ ، ٤٤٤/١٠ .

ويُروى : زُجر مكان (نُهي) .

والشَّاهد فيه : عودة الضَّمير على « السّفه » المدلول عليه بالسّفيه ؛ أي : جرى إليه السّفه .

(١) المائدة : ٨ .

« هو » في الآية : ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي : العدل .

أن يكون (فِي الثَّانِي) خبر المبتدأ ، ويكون (أَتَى رَاشِدًا) جملة مستأنفة للثناء [١] ، وليس بذاك .

قوله : (رَاشِدًا) يجوز أن يكون مفعولاً به ؛ أي : أتى الإخبار قارئًا راشدًا [٢] ، وأن يكون حالاً من فاعل « أتى » ، أي : أتى الإخبار حال كونه راشدًا في نفسه ؛ أي : هو ذو رشدٍ ، كلابنٍ [٣] .

قوله : (وَلاَءً) بفتح الواو ، والمدّ هو : النّصر ، وإنَّما قصره ، كما قصر « وِلاء » في البيت قبله ، وانتصابه على التَّمييز من « راشدًا ولاؤه » ، فهو منقولٌ من الفاعليَّةِ ، ويجوز أن يكون حالاً على حذف مضاف ؛ أي : ذو ولاءٍ ، وحينئذٍ فهو إمَّا من فاعل « أتى » ، وإمَّا من الضَّمير في (رَاشِدًا) ، فعلى الثَّاني يكون حالاً متداخلةً ، وعلى الأوَّل تكون حالاً متعدّدة [١] .

[٧٩٢] سِوَى الْعَنْكَبُوتِ وَهْوَ فِي الْنَّمْلِ ۞ وَزَادَاهُ نُونًا إِنَّنَا عَنْهُمَا اعْتَلَى

---

(١) هذا إعراب أبي عبد اللّه الفاسي ؛ ولذلك علّق المصنِّف بقوله : « وليس بذاك » .
ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٣/٣ .

(٢) وعلى هذا التَّقدير يكون إعراب كلمة « راشدًا » صفة للمفعول به « قارئًا » ، وليس مفعولاً به .

(٣) قال صاحب الدرَّة الفريدة : « وكذا (راشدًا) على الحال من الضَّمير في (أتى) .
والرَّاشد : السَّالك طريق الرّشد » . الدرَّة الفريدة : ٨٨٩/٢ .

(١) كقول الشَّاعِر :
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ۞ إِليَّ حَبيبًا إِنَّها لَحَبيبُ
فقوله : (هيمان وصاديًا) كلاهما بمعنى عطشان ، وهما حالان من ياء المتكلِّم ، أو الثَّاني حال من ضمير (هيمان) فهو من الحال المتداخلة ، والمترادفة على الأوَّل .
ينظر : حاشية الصبَّان : ١٧٧/٢ .

هذا استثناء من مقدّر تقديره : والإخبار في الاستفهام الثّاني للكسائي ، ونافع في جميع المواضع الأحد عشر المذكورة سوى ما في العنكبوت ، فإنَّه بالاستفهام للجميع ، فلم يقرأ أحدٌ [١] ثاني « العنكبوت » بالإخبار ، ثُمَّ أخبر أَنَّ الإخبار في ثاني « النَّمل » لمن رمز له بالكاف والرَّاء من (كُنْ رِضًى) وهما : ابن عامر والكسائي ، فإنَّهما زادا نونًا فقرآ ذلك : ﴿ إِنَّنا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [٢] ، وفُهم أَنَّ غيرهما يقرءوه بنون واحدةٍ والاستفهام [٣] .

قوله : (وَهْوَ) مبتدأ ضمير يعود على الإخبار لما تقدّم ، و (فِي النَّمْلِ) خبره ، و (كُنْ رِضًى) مستأنف ؛ أي : كن راضيًا عنه ، أو به لصحّته ، ويجوز أن يكون (كُنْ رِضًى) الخبر على حذف العائد ؛ أي : والإخبار في النَّمل كن ذا رضًى به ، أو عنه .

قوله : (إِنَّنَا عَنْهُمَا) جملة اسميّة كالجواب لسؤالٍ / مقدّر ، كأنَّهُ قيل : فكيف يقرآن ؟ فقال : (إِنَّنَا عَنْهُمَا) ، فعنهما خبر ، ويجوز أن يكون الخبر الجملة من « اعتلى » ، وأن يكون « إنَّنا » خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : قراءتهما بهذا اللّفظ ، وأن يكون مفعولاً بقولٍ مضمر [١] ؛ أي : فقالا إنَّنا ، أو بفعلٍ غير قول ؛ أي : فقرآ : « إِنَّنَا » والجملة من قوله « اعتلى » مستأنفة .

٥/ب

[٧٩٣] وَعَمَّ رِضًى فِي النَّازِعَاتِ وَهُمْ ❁ أُصُولِهِمُ وَامْدُدْ لِوَا حَافِظٍ بَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (عَمَّ) وهما نافع وابن عامر ، وبالرَّاء من (رِضًى) وهو الكسائيّ ، أَنَّهُمَا قرآ الثّاني بالإخبار في « النَّازعات » ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِذَا كُنَّا

---

(١) ينظر : تبصرة مكّيّ : ٣٠٠ ، والتَّيسير : ٤٠٦ ، والمستنير : ٣٥٦ ، والإقناع : ٣٦٠ .

(٢) النَّمل : ٦٧ .

(٣) التَّيسير : ٣٩٧ ، والوجيز : ٢٨٠ ، والإقناع : ٣٥٧ .

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٣/٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٨٧/٣ .

عِظَامًا ﴾ [١] وفُهم أَنَّ غيرهم يقرؤه بالاستفهام [٢] ، فهذا ما يتعلّق بالخلاف المشار إليه ، ومعرفة جميعه ممّا تقدّم تحصل بأحد طريقين : إمَّا بالنّسبة إلى القرّاء ، وإمَّا بالنّسبة إلى المواضع .

أمَّا بالنّسبة إلى القرّاء ، فاعلم أنَّ نافعًا قرأ الأوَّل بالاستفهام ، والثّاني بالإخبار ، لكنَّه خالف أصله في « النَّمل والعنكبوت » ، فقرأ الأَوَّل بالخبر ، والثّاني بالاستفهام ، وأنَّ ابن عامر قرأ بعكس قراءة نافع ، فأخبر في الأَوَّل ، واستفهم في الثَّاني ، لكنَّه خالف أصله في ثلاث سور : النَّمل ، والواقعة ، والنَّازعات ، فاستفهم في الأَوَّل ، وأخبر في الثَّاني : في النَّمل والنَّازعات ، واستفهم فيهما في الواقعة ، وأنَّ ابن كثير وحفصًا استفهما في الأَوَّل ، والثّاني خالفا أصلهما ، فأخبرا في الأَوَّل من « العنكبوت » ، وأنَّ الكسائي استفهم في الأَوَّل ، وأخبر في الثَّاني خالف أصله ، فاستفهم في الثَّاني من « العنكبوت » ، وأنَّ الباقين وهم : أبو عمرو وحمزة وأبو بكر استفهموا فيهما في جميع المواضع من غير مخالفةٍ لأصولهم .

وأَمَّا بالنّسبة إلى المواضع ، فاعلم أَنَّ المواضع الأحد عشر منها أربعةٌ لكلٍّ منها حُكمٌ مستقلٌّ على حدته ، ومنها سبعةٌ لها حكمٌ واحدٌ .

الأَوَّل من المواضع الأربع : سورة « النَّمل » [١] وحكمها أَنَّ نافعًا يخبر في الأَوَّل ، ويستفهم في الثَّاني ، وأنَّ ابن عامر والكسائي يستفهمان في الأَوَّل ، ويخبران في الثَّاني ، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما .

---

(١) النَّازعات : ١١ .

(٢) التَّيسير : ٥١٠ ، والوجيز : ٣٧٢ ، والمستنير : ٥١٨ ، والإقناع : ٣٩١ .

(١) قوله تعالى : ﴿ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [النَّمل : ٦٧] .

الثَّاني : سورة « العنكبوت » [١] : وحكمها أَنَّ ابن عامر ونافعًا وابن كثير وحفصًا يخبرون في الأَوَّل ، ويستفهمون في الثَّاني ، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما .

الثّالث : سورة « الواقعة » [٢] وحكمها أَنَّ نافعًا والكسائي يستفهمان في الأَوَّل ، ويخبران في الثَّاني ، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما .

الرَّابع : سورة « النَّازعات » [٣] وحكمها أَنَّ نافعًا وابن عامر والكسائي يستفهمون في الأَوَّل ، ويخبرون في الثَّاني ، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما .

وأمَّا السَّبعة [٤] الباقية ، فحكمها أَنَّ نافعًا والكسائي يستفهمان في الأَوَّل ، ويخبران في الثَّاني ، وأنَّ ابن عامر يخبر في الأَوَّل ، ويستفهم في الثَّاني ، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما ، فتأمّل ذلك ، فإِنَّه ضبطٌ حسنٌ ، ثُمَّ أخبر النَّاظم أَنَّ القرّاء في الاستفهامين على أصولهم من تحقيق الهمزتين ، وتسهيل / الثّانية ، والمدّ بين الهمزتين والقصر على ما عُرف في الأصول [١] ، فمن مذهبه تحقيق الهمزتين وهم ابن عامر والكوفيون حقَّقهما هنا ، ومَن مذهبه تسهيل الثَّانية سهّلها وهم الباقون : أبو عمرو والحِرميان ، ومَن مذهبه المدّ بين الهمزتين سواءً كانت الثّانية محقّقةً ، أو مخفّفةً مَدَّ هنا ، وهم أبو عمرو وقالون وهشام [٢] ، وقد رمز لهم هنا بقوله

٦/أ

---

(١) قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ [العنكبوت : ٢٨ . ٢٩] .

(٢) قوله تعالى : ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [الواقعة : ٤٧] .

(٣) قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ [النّازعات : ١٠] ، و ﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً ﴾ [النّازعات : ١١] .

(٤) موضع في هذه السُّورة : (٥) ، وموضعان في سورة الإسراء : (٤٩ ، ٩٨) ، وموضع في سورة المؤمنين : (٨٢) ، وموضع في سورة السَّجدة : (١٠) ، وموضعان في سورة الصَّافّات : (١٦/٥٣) .

(١) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٧١٨/٢ . ٧٢١ .

(٢) ينظر : تحصيل الهمزتين : ٧٩ ، وغاية الاختصار : ٢٣٣/١ . ٢٣٤ .

: « وَامْدُدْ لِوَا حَافِظٍ بَلاَ » ظاهر عبارة المصنِّف أَنَّهُ ليس عن هشام في المدِّ هُنا خلافٌ بخلاف ما تقدّم عنه في باب الهمزتين من كلمةٍ [١] ، فإنَّ هناك عنه خِلافًا ، وقد فَهِم هذا الظَّاهر أبو شامة ، فقال [٢] : « وإنَّما اعتنى ببيان ذلك ، ولم يكتفِ بما تقدَّم في باب الهمزتين من كلمتين إعلامًا بأنَّ هشامًا يمدُّ هنا بغير خلافٍ عنه بخلاف ما تقدّم في الباب المذكور ، وقد ذُكر لهشام فيه سبعة مواضع [٣] لا خُلف عنه في مدِّها ، فهذا الباب كذلك » انتهى . ويمكن أن يُقال : ترك النَّاظم ذكر الخلاف عن هشام هنا اتّكالاً على ما فُهم من باب الهمزتين من كلمة ؛ لأنَّهُ لم يذكر هنا إلاَّ مجرَّد التَّنبيه على الأصول المتقدِّمة مجملة ، وتفاصيلها مأخوذةٌ من بابها ، وقد فَهم هذا التَّأويل أبو عبد اللّه ، فقال [٤] : « ثُمَّ أمر بالمدِّ لهشامٍ وأبي عمرو وقالون ، وما قبله مغنٍ عنه ، كما أَنَّ ما قبله في الأصول مغنٍ عمَّا قبله » . وذكر ذلك على جهة التأكيد ، ولم يذكر لهشامٍ إلاَّ المدّ اعتمادًا على معرفة الوجه الآخر من الأصول .

والوجه في الإتيان بالاستفهام مرّتين المبالغة في الإنكار [١] ، فإنَّه لما أتى به في الجملة الأولى كرّره توكيدًا ، وفي الإتيان به مرّة واحدة حصول المراد ؛ لأَنَّ كلاًّ من الجملتين مرتبطة بالأخرى ، فإذا حصل الإنكار في إحداهما حصل في الأخرى لارتباطهما .

---

(١) العقد النَّضيد (ط) : ٧١٨/٢ - ٧١٩ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٨٨/٣ .

(٣) وهي : في الأعراف : ٨١ ، ١١٣ : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾ ، وفي مريم : ٦٦ : ﴿ أَئِذَا مَا مِتُّ ﴾ ، وفي الشُّعراء : ٤١ : ﴿ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾ ، وفي الصَّافّات : ٥٢ ، ٨٦ : ﴿ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ﴾ ، ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ ، وفي فصّلت : ٩ : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ ﴾ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٦١/٣ .

(١) ينظر : الكشف : ٢١/٢ ، وشرح الهداية : ٥٥٨ .

والوجه في المخالفة بينهما في بعض المواضع اتّباع الأثر [١] .

والوجه فيمن قرأ بنونين في النّمل [٢] الإتيان بأنَّ مشدّدة ناصبة لِ « نا » من غير حذفٍ ، وفيمن قرأ بنونٍ واحدةٍ مُشدَّدةٍ أَنَّهُ خَفّف « إنَّ » وأتى بعدها بـ (نا) ، وهذا هو المختار ؛ أعني أنَّ المحذوف « النُّون » المتوسّطة ؛ لأَنَّ تخفيف « إنَّ » معهودٌ ، ولو ادّعى حذف التَّالية ؛ لأدّى إلى حذف بعض ضمير ، وهو على حرفين ، وفيه إجحافٌ [٣] ، وجعل أبو شامة [٤] أنّ القراءة بالاستفهام في المواضع المذكورة هي الأصل ، وهو استفهام الإنكار والتَّعجّب .

❋ ❋ ❋

قوله : (وَعَمَّ) فاعله ضمير يعود على الإخبار ، و (رِضًى) إمَّا حال ، أو تمييز ، أي : عَمَّ الإخبار ذا رضًى ، أو عمَّ رضًى الإخبار ، و (فِي النَّازِعَاتِ) متعلّق بـ (عمَّ) .

قوله : (وَهُمْ) مبتدأ ؛ أي : ومن استفهم فاجتمع في قراءته همزتان كائنون على أصولهم الممهّدة .

قوله : (لِوَا) مفعول « امْدُدْ » ، و (لِوَا) ممدود قصره ضرورةً ، وكنى بـ (مَدِّ اللوا)

---

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٢/٣ .
وقال السَّخاوي : « ومن لم يجمع بينهما ؛ استغنى بالاستفهام مرّةً ، ولا فرق بين الخبر في الأَوَّل والاستفهام في الثَّاني ، وعكس ذلك ؛ لأنَّ الدلالة واحدة » . فتح الوصيد : ١٠٣٣/٣ .

(٢) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ١٦١ ، والدرَّة الفريدة : ٨٩٢/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٦٢/٣ .

(٣) قال الهمذاني : « بدلالة قولهم : إنَّ زيدًا قائمٌ ، ولا يجوز أن تكون المحذوفة هي الثَّالثة ؛ لأنَّها علامة الضَّمير ، وعلامة الضَّمير لا تُحذف ، وإذا كان كذلك ثبت أنَّ المحذوفة هي الوسطى » . الدرَّة الفريدة : ٨٩٢/٢ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٨٨/٣ .

وهو نَشره عن الأمر بإظهار هذه القراءة وإشاعتها ؛ لأَنَّ « اللِوا » وهو العَلم إذا مُدَّ انتشر وظهر بعد طيّه ، ولذلك أضافه إلى « الحافظ » .

٦/ب

قوله : (بَلاَ) جملة فعليّة / صفةٌ لحافظ ، و « بَلاَ » بمعنى : اختبر [١] ؛ أي : انتشر علم قارئٍ حافظٍ خَبَرَ الأمور وجرَّبها ، وتكلَّم أبو شامة على العامل في « إذا » ، فقال [٢] : « والعامل في « إذا » من قوله (إِذَا كُنَّا) في أَوَّل المواضع التِّسعة [٣] ، وثاني النَّازعات فعل مضمر يدلّ عليه ما بعده في الأَوَّل ، وما قبله في الثَّاني تقديره : أَنُبعث إذا كُنَّا تُرابًا ؟ . أَنُرَدُّ إذا كُنَّا عظامًا نخرة ؟ ومن قرأ بالإخبار في ثاني « النَّازعات » جاز أن يتعلّق « إذا » بما قبله وهو « لمردودون » ، وأمَّا الإخبار في باقي المواضع فلفظه : « إنّا » ولا يعمل ما بعد « إنَّ » فيما قبلها ، كما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله » انتهى . وهذا قد أتقنته في موضعه في الدّرّ المصون [٤] ولله الحمد .

[٧٩٤] وَهَادٍ وَوَالٍ قِفْ وَوَاقٍ بِيَائِهِ ۞ وَبَاقٍ دَنَا هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةٌ

أمر بالوقف بالياء على هذه الكلم الأربع لمن رمز له بالدَّال من (دَنَا) وهو ابن كثير ، فتعيّن لغيره الوقف بدونها سواء وجدت هذه الكلم في هذه السُّورة أم غيرها ، نحو : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [١] ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ [١] ﴿ مِنْ دُونِهِ مِنْ

---

(١) قال الجوهريّ : « بَلَوْتُهُ بَلْوًا : جرّبته واختبرته ، وبلاه اللّه بلاءً حسنًا ، وابتلاه : اختبره ، قال : والبلاء : الاختبار ، ويكون في الخير والشرّ » .
الصِّحاح : [بلا] ٢٢٨٥/٦ ، وينظر : اللِّسان : [بلا] ٨٣/١٤ ـ ٨٤ .
(٢) إبراز المعاني : ٢٨٩/٣ .
(٣) في الأصل : التّسع ، والصَّواب ما أثبته .
(٤) الدّرّ المصون : ٣٦٧/٧ .
(١) الرَّعد : ٧ .

وَالٍ ﴾ [٢]﴿ وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾ [٣]﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [٤] وقف ابن كثير عليها بالياء ، والباقون من غير ياء [٥] ، وقد خالف ابن كثير أصله أصله حيثُ وقف على « قاضٍ » من قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [٦] دون ياء [٧] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة (صُحْبَةٌ) وهم الأخوان وأبو بكر أنَّهُم قرءوا : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي ﴾ [٨] بالتّذكير ، وفُهم ذلك من إطلاقه ، فتعيَّن لغيرهم التأنيث [٩] ،ومحلّ الخلاف إنَّما هو الثَّاني ؛ لإسناده للظّلمات المسوّغ لتذكيره وتأنيثه ، بخلاف الأوَّل وهو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى ﴾ [١٠] فإنَّه مذكّر اتّفاقًا ؛ لعدم إمكان تأنيثه ، ولظهور ذلك لم ينبِّه عليه .

واللّغة الفاشية حذف « الياء » تبعًا لحالة الوقف بحالة الوصل ؛ لأنَّ « الياء » تُحذف في الوصل ؛ لالتقاء السّاكنين ، فإنَّها ساكنةٌ والتّنوين بعدها ساكن [١] ، وأيضًا فإنَّ فيه موافقة

---

(١) الرَّعد : ٣ ، والزّمر : ٢٣ ، ٣٦ ، وغافر : ٣٣ .

(٢) الرَّعد : ١١ .

(٣) الرَّعد : ٣٤ .

(٤) النَّحل : ٩٦ .

(٥) السَّبعة : ٣٦٠ ، والتَّذكرة : ٢/٤٨٠ ، والتَّيسير : ٣٢٨ ، والتَّجريد : ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٦) طه : ٧٢ .

(٧) اتّباعًا للأثر ، وجمعًا بين اللّغتين . ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/٦٤ .

(٨) الرَّعد : ١٦ .

(٩) السَّبعة : ٣٥٨ ، والمبسوط : ٢١٦ ، والتَّيسير : ٣٢٨ ، والتَّلخيص : ٢٩٩ .

(١٠) الرَّعد : ١٦ .

(١) ينظر : شرح الهداية : ٥٥٨ ، وفتح الوصيد : ٣/١٠٣٤ .

الرَّسم [(١)] ، وأَمَّا إثبات « الياء » فلغة حكاها سيبويه [(٢)] عن يونس والأخفش الكبير [(٣)] نحو قولهم : « هذا داعي ، وهذا عَمِي » ، ووجهه أَنَّ التَّنوين أُمن من الإتيان به حالة الوقف ، فعادت « الياء » الَّتي كانت قد حُذفت لأجله ، ولذلك ثبتت « الياء » وقفًا في المنقوص غير المنوّن نحو : القاضي والعَمِي ، وحذفها من هذا النَّوع قليلٌ ، وسيأتي [(٤)] هذا عند قوله : ﴿ الْمُنَادِ ﴾ [(٥)] في « ق » ، ولذلك قال الخليل في نداء « قاضٍ » : « يا قاضي » [(٦)] ؛ لأنَّهُ موضع أُمِن فيه التَّنوين ، واللّغة الفاشية لم يُلتفت فيها إلى الوقف ؛ لأنَّهُ عارضٌ ، فكأنَّ التّنوين موجودٌ .

والوجه في تذكير « يستوي » وتأنيثه ظاهر [(١)] ، وهو أَنَّ الفعل مسندٌ إلى جمع مؤنّثٍ مجازيّ ، فلذلك جاء في فعله الوجهان ، وقد تقدّم في الأصول [(٢)] أَنَّ هذا لا إدغام فيه

---

(١) قال الدَّاني : « وكلُّ اسم مخفوض أو مرفوعٍ آخره « ياء » ولحقه التَّنوين ؛ فإنَّ المصاحف اجتمعت على حذف تلك الياء ؛ بناءً على حذفها من اللَّفظ في حال الوصل ؛ لسكونها وسكون التَّنوين بعدها » . المقنع : ٥٨ .

(٢) الكتاب : ٤/١٨٣ .

(٣) هو : عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطَّاب الأخفش الكبير النحوي ، أخذ عنه يونس ، وهو من أئمّة اللّغة والنّحو ، وله ألفاظ لغويّة انفرد بنقلها عن العرب ، لقي الأعراب وأخذ عنهم ، وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته .

تنظر ترجمته في : طبقات النّحويين : ٣٥ ، وإنباه الرّواة : ٢/١٥٧ ، ١٥٨ ، وبغية الوعاة : ٢/٧٤ .

(٤) العقد النَّضيد (خ) : ٣/١٨٣ .

(٥) ق : ٤١ .

(٦) الكتاب : ٤/١٨٤ .

(١) ينظر : علل القراءات : ١/٢٨٣ ، والكشف : ٢/١٩ . ٢٠ .

(٢) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٢/١١٦٥ .

لأحدٍ ؛ لأَنَّ من قرأ بإدغام لام « هل » في « التَّاء » وهما الأخوان قرأ هنا بالياء من تحت ، وهشام استثنى هذا الموضع من أصله كما سبق .

١/أ

قوله : / (وَهَادٍ) مبتدأ ، وما بعده معطوف عليه ، وفصل بين المتعاطفات بـ (قِفْ) ، و (بِيَائِهِ) ، وتقديره : وهادٍ ووالٍ وواقٍ وباقٍ قف بياء ذلك [1] ، فـ (قِفْ) هو خبر المبتدأ .

قوله : (دَنَا) جملة مستأنفة للثّناء على هذه القراءة ، أخبر بدنوّ ذلك وقربه من لغة الفصحاء ، وفي الرِّواية والتَّوجيه [2] .

قوله : (هَلْ يَسْتَوِي) مبتدأ ، و (صُحْبَةٌ) مبتدأ ثانٍ ، و (تَلاَ) جملة فعليّة خبر الثَّاني ، ووحَّد الضَّمير ، وإن كان عائدًا على « صُحبة » [3] ؛ لأنَّهُ لفظٌ مفردٌ جُعل دالاًّ على من سُمّي به ، وليس بجمع « صاحب » ، والعائد مقدّر ؛ أي : تلاه [4] ، وجوّز أبو عبد اللّه [5] أن يكون (هَلْ يَسْتَوِي) مفعولاً مقدّمًا لِـ (تَلاَ) ، و (صُحْبَةٌ) مبتدأ ، و (تَلاَ) خبره ، وهذا على عادته حيث يجوِّز تقديم المعمول حيث لا يتقدّم العامل .

[٧٩٥] وَبَعْدُ صِحَابٌ يُوْقِدُونَ وَضَمُّهُمْ ۞ وَصُدُّوا ثَوَى مَعْ صُدَّ فِي

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (صِحَابٌ) وهم الأخوان وحفص أنَّهُم قرءوا : ﴿ وَمِمَّا

---

(١) وقدّرها الإمام الجعبري : « وقف بياء كلٍّ » ثُمَّ قال : « ولو قال : (بيائها) قدّرنا بياء الجميع » . شرح الجعبري : ١٣٩٥/٣ .

(٢) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٥/٣ .

(٣) قال شعلة : « لأنَّها في معنى الفوج » . شرح شعلة : ٢٧٥ .

(٤) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٥/٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٩٦/٣ .

(٥) اللآلئ الفريدة : ٦٥/٣ ، وينظر : شرح شعلة : ٢٧٥ .

﴿ يُوقِدُونَ عَلَيْهِ ﴾ [1] بالياء من تحت ، وهو الغيب ، وعلم ذلك من إطلاقه ، فتعيَّن لغيرهم القراءة بالخطاب [2] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالثاء المثلّثة من (ثَوى) وهم الكوفيون قرءوا : ﴿ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ ﴾ [3] هنا وفي سورة « الطَول » وهي « غافر » : ﴿ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ ﴾ [4] على ما لم يسمّ فاعله ، فتعيّن لغيرهم فتح الصَّاد في الموضعين على ما سُمّي فاعله [5] .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءة « يوقدون » بالغيب حمله على ما قبله من قوله تعالى : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ [6] ... إلخ .

وفي الخطاب مراعاة ما تقدَّم [1] أيضًا من قوله : ﴿ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [2] .

والوجه في بناء الفعل للمفعول هنا ، وفي « غافر » [3] الاختصار مع مناسبة ما تقدّم

---

(١) الرَّعد : ١٧ .

(٢) السَّبعة : ٣٥٨ ، والغاية : ٩٠ ، والتَّيسير : ٣٢٨ ، والعنوان : ٢٢١ .

(٣) الرَّعد : ٣٣ .

(٤) غافر : ٣٧ .

(٥) السَّبعة : ٤٠٦ ، والتَّذكرة : ٤٧٩/٢ ، والتَّيسير : ٣٢٩ ، وإرشاد المبتدئ : ١١٩ .

(٦) الرَّعد : ١٦ .

(١) ينظر : الكشف : ٢٢/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٦٥/٣ .

(٢) الرَّعد : ١٦ .

(٣) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ٢٠١ ، وشرح الهداية : ٥٥٩ .

هنا من قوله : ﴿ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [(١)] ، وفي « غافر » : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ [(٢)] على ما لم يُسمَّ فاعله .

وفي بنائه للفاعل أنَّهُ الأصل ، ولأنّ غالب القرآن عليه من قوله : ﴿ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [(٣)] ﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [(٤)] .

* * *

قوله : (وَبَعْدُ) هذا منصوب بمحذوفٍ هو رافع الصحاب ؛ أي : وقرأ « صِحَاب » [(٥)] « يوقدون » بالغيب بعد « هل يستوي » ، فقطعه عن الإضافة وبناه ، ويجوز أن يكون « صِحَابٌ » خبرًا مقدّمًا ، و (يُوْقِدُونَ) مبتدأ ، ولا بُدّ من حذف مضاف ؛ أي : ويوقدون بالغيب بعد يستوي قراءة صحاب [(٦)] .

قوله : (وَضَمُّهُمْ) مبتدأ ، والضَّمير للقرّاء ، وقد يُوهم عوده على « صِحاب » ، ولا يمكن ذلك ؛ لأَنَّ أبا بكرٍ يقرأ بالخطاب في « يُوقدون » ولأجل أنَّهُ قد رمز للكوفيين بالثَّاء المثلّثة ، فلو أعدنا عليهم الضَّمير لجمعنا بين الرّمز والصَّريح [(١)] .

قوله : (وَصُدُّوا) مفعول المصدر ، و (ثَوَى) خبر المبتدأ ؛ أي : أقامَ الضَّمَّ في

---

(١) الرَّعد : ٣٣ .

(٢) غافر : ٣٧ .

(٣) النِّساء : ١٦٧ ، والنَّحل : ٨٨ ، ومحمّد : ١ ، ٣٢ ، ٣٤ .

(٤) الأنفال : ٤٧ ، والتوبة : ٣٤ ، وإبراهيم : ٣ ، والحجّ : ٢٥ .

(٥) ينظر : شرح الجعبري : ١٣٩٩/٣ .

(٦) وقال شعلة : « صِحابٌ » مبتدأ خبره محذوف ؛ أي : تلا . و (يوقدون) مفعول له » . شرح شعلة : ٢٧٥ .

(١) ومن عادة النَّاظم ألاَّ يجمع بين الرّمز والصّريح .

« صدُّوا » و « صدَّ » لصحّته معنًى ورواية .

قوله : (مَعْ صُدَّ) حال من المفعول ؛ أي : كائنًا مع « صَدَّ » ، و (فِي الطَّوْلِ) حال من « صَدَّ » ؛ أي : كائنًا في الطَّولِ .

قوله : (وَانْجَلَى) عطفٌ على « ثوى » .

[٧٩٦] وَيُثْبِتُ فِي تَخْفِيفِهِ حَقُّ نَاصِرٍ ۞ وَفِي الْكَافِرُ الْكُفَّارُ بِالْجَمْعِ ذُلِّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حَقٌّ) وهما : ابن كثير وأبو عمرو ، وبالنُّون من « نَاصِرٍ » ، وهو عاصم أنَّهُم / قرءوا : ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾ [١] بتخفيف « يُثبت » ، فتعيّن لغيرهم تثقيله [٢] .

٧/ب

وعمَّن رمز له بالذّال المعجمة من (ذُلِّلَ) وهم : ابن عامر والكوفيون قرءوا : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ ﴾ [٣] بالجمع في قراءة غيرهم « الكَافِرِ » بالإفراد على ما لُفظ به من القراءتين [١] ، وقد أكّد ذلك بقوله : « بالجمع » .

والوجه في قراءتي : « يُثْبِتْ » و « يثبِّتْ » [٢] أَنَّهُمَا كأَنْزَلَ ونَزَّلَ ، فالهمزة والتَّضعيف للتَّعدية ، وفي التَّضعيف معنى : التَّكثير ، والمخفّف يحتمل ذلك ، واختار [٣] أبو عبيد [٤]

(١) الرَّعد : ٣٩ .

(٢) السَّبعة : ٣٥٩ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٦ ، والتَّيسير : ٣٢٩ ، والتَّلخيص : ٢٩٩ .

(٣) الرَّعد : ٤٣ .

(١) السَّبعة : ٣٥٩ ، والمبسوط : ٢١٦ ، والتَّيسير : ٣٢٩ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٢٦ .

(٢) ينظر : علل القراءات : ٢٨٤/١ ، والموضح : ٧٠٤/٢ .

(٣) ينظر : الكشف : ٢٣/٢ ، وفتح الوصيد : ١٠٣٦/٣ ، واختيارات أبي عبيد : ٣٠١ .

(٤) في الأصل : أبو عبيدة ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .

التَّثقيل علىمعنى : يقرُّ ما كتبه [1] فلا يمحوه ، واختار ابن قُتيبة [2] التَّخفيف ؛ لأَنَّ المعروف مع المحو الإثبات [3] . وبعد أن ثبتت القراءتان فلا معنى لاختيار إحداهما على الأخرى .

وفي الجمع في « الكفَّار » المطابقة المعنويّة ؛ لأَنَّ الإخبار عن جمعٍ ، والمفرد مؤول بالجنس ، والرَّسم يحتمل القراءتين [4] .

قوله : (وَيُثْبِتُ) مبتدأ ، و (فِي تَخْفِيفِهِ) خبره ، و (حَقٌّ نَاصِرٍ) فاعل به ، ويجوز أن يكون (فِي تَخْفِيفِهِ) خبرًا مقدّمًا ، و (حَقٌّ) مبتدأ مؤخّر ،والجملة خبر الأَوَّل .

قوله : (وَفِي الْكَافِرُ) خبر مقدَّم ، و (الْكُفَّارُ) مبتدأ ؛ أي : هذا اللّفظ في موضع هذا اللّفظ .

و (ذُلِّلَ) جملة مستأنفة للثناء على الجمع لمطابقته لفظًا ومعنًى ، ويشهد للجمع ما في حرف ؛ أي : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وما في حرف عبد اللّه [1] : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الكافرونَ ﴾ .

وليس في هذه السُّورة شيءٌ من ياءات الإضافة [2] ، وفيها زيادةٌ واحدةٌ [1] ، وقد نبَّه

---

(١) في الأصل : ما في كتبه ، وهو سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٢) ينظر : الكشف : ٢/٢٣ ، وفتح الوصيد : ٣/١٠٣٦ .

والمعنى : يمحو اللّه ما يشاء ويكتب ما يشاء . أو على معنى : يمحو اللّه ما يشاء ويقرُّ ما يشاء فلا يمحوه ، والتّخفيف يحتمل المعنيين اللّذين ذكرهما أهل التَّأويل في الآية . (الكشف : ٣/٢٣) .

(٣) في الأصل : للإثبات ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) ينظر : المصاحف : ٤٣ ، ومرسوم خطّ المصحف : ١٣٣ .

(١) تنظر قراءة عبد اللّه بن مسعود في كتاب المصاحف : ٦٣ « مصحف ابن مسعود » ، وتفسير الطبري : ١٦/٥٠٠ ، وإعراب القراءات : ١/٣٣٢ ، وشواذّ الكرماني (خ) : ٦٢/ب .

(٢) ليس فيها ياء إضافة مختلف فيها ، وفيها موضعان من ياءات الإضافة متّفق عليهما ذكرهما ابن مجاهد في

أبو شامة على الأمرين في بيت واحد ، فقال [٢] :

ولا يَاء فيهَا للإِضَافةِ واردٌ ۞ وفي المتعالي زائدٌ قد

و (ذُلِّلَ) معناه : سُهِّل [٣] ، و (بِالْجَمْعِ) متعلِّق به ، والباء : للسّببيّة ؛ أي : سُهِّل بسبب الجمع ، ويجوز أن تكون حاليّة [٤] ؛ أي : ذُلِّلَ ملتبسًا بلفظ الجمع وهي حال مؤكّدة .

۞۞۞

السَّبعة : ٣٦٠ ، ولم يحرّكهما أحد ، وهما : الرَّعد : ٣٠ ، ٤٣ . ﴿ قُلْ هُوَ رَبِّي لا إِلَهَ إلا هُوَ ﴾ ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ .

(١) وهي في قوله تعالى : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ [الرَّعد : ٩] . حيث قرأ ابن كثير : « المتعالي » بياء في الوصل والوقف ، والباقون بالحذف في الحالين .
ينظر : السَّبعة : ٣٥٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٦ ، والتَّيسير : ٣٢٩ ، والإقناع : ٣٣٦ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/٢٩١ .

(٣) قال الجوهري : « والذِّلُّ بالكسر : اللّين ، وهو ضدّ الصّعوبة ، يقال : دابَّةٌ ذلولٌ بيّنة الذّلّ من دوابٍّ ذُلُلٍ » . الصّحاح : [ذلل] ٤/١٧٠١ ، وينظر : اللّسان : [ذلل] ١١/٢٥٧ . وقال المصنِّف : « قوله : ﴿ وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاً ﴾ أي : سُهِّلت لمتناوِليها لدنوّها بمنزلة الدَّابّة المنقادة » . عمدة الحُفَّاظ : ٢/٤٧ [ذلل] .

(٤) وأعربها الفاسيّ : مستأنفةً للتّنبيه على ما تقدَّم ذكره . اللآلئ الفريدة : ٣/٦٨ .

سورة إبراهيم عليه السَّلام

[٧٩٧] وَفِي الْخَفْضِ فِي اللَّهِ الَّذِي الرَّفْعُ ۞ لِقٌ امْدُدْهُ وَاكْسِرْ وَارْفَعِ الْقَافَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (عَمَّ) وهما : نافع وابن عامر أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ اللَّهُ الَّذِي ﴾ [١] برفع خفض الجلالة ، فتعيَّن لغيرهما الخفض فيها [٢] .

ثُمَّ أمر بمدّ ﴿ خَالِقُ ﴾ [٣] أي : بإتيان ألفٍ بعد « الخاء » ، وبكسر اللام منه ، ولم يبيّن ذلك للعلم به ، وبرفع قافه كما لُفظ به « خالق » اسم فاعل لمن رمز له بالشِّين من (شُلْشُلاَ) وهما الأخوان ، وإنَّما ذكر القيود ؛ ليؤخذ أضدادها في القراءة الأخرى ، وهي : القصر ، وفتح اللام ، وفتح القاف أيضًا [٤] ، فيصير « خَلَقَ » فعلاً ماضيًا ، وقد كان اسم فاعل ، وفي قوله : (وَارْفَعِ) تجوّز في ضدّ الرّفع ؛ لأَنَّ ضدّه هنا فتح ، وضدّ الرّفع عنده النَّصب ، وليس مرادًا ، وهذا كما تقدّم في قوله : « وَفِي عَمَلٌ فَتْحٌ وَرَفْعٌ » [٥] .

وتقدّم هناك بحث حسن [٦] . قال أبو عبد اللّه [٧] : « ولو قال : وارفع الفتح ؛ أي :

---

(١) إبراهيم : ٢ .

(٢) السَّبعة : ٣٦٢ ، والتَّيسير : ٣٣٠ ، والوجيز : ٢٢٠ ، والتَّجريد : ٤٠٩ .

(٣) إبراهيم : ١٩ .

(٤) السَّبعة : ٣٦٢ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٧ ، والتَّيسير : ٣٣٠ ، والتَّلخيص : ٣٠١ .

(٥) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٥٩) « فرش سورة هود » .

(٦) ينظر : ص ٤٤١ .

(٧) اللآلئ الفريدة : ٦٨/٣ .

حرف الفتح ؛ لكان أسهل » .

* * *

فأمَّا الرَّفع فمن وجهين [١] :

أحدهما : أَنَّهُ مبتدأ خبره الموصول بعده ، أو محذوف تقديره : « اللّه الَّذي له ما في السَّماوات وما في الأرض العزيز الحميد » ، حذف « العزيز الحميد » ؛ لدلالة ما تقدّم .

والثّاني : أَنَّهُ خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو اللَّهُ ، وذلك على المدح [٢] .

١/٨

وأمَّا الجرّ / فمن أوجهٍ :

أحدها : أَنَّهُ بدل من « العزيز » [٣] .

والثّاني : أَنَّهُ عطف بيان له ؛ لأنَّهُ جرى مجرى الأعلام لغلبته على المعبود بحقٍّ ، قاله الزَّمخشريّ [٤] ، وهذا بناء منه على أَنَّ أصله « الإله » ثُمَّ فُعل فيه ما تقدّم في أَوَّل الدّرّ المصون [٥] .

الثّالث : أَنَّ « العزيز » صفة للّه مقدّمة عليه ، فتكون الجلالة خفضًا بالإضافة ، ثُمَّ قُدِّمت الصِّفة على الموصوف ، قاله ابن عصفور [٦] نقلاً عن بعضهم . ومن تقديم الصِّفة

---

(١) ينظر : إعراب القراءات السَّبع : ١/٣٣٤ ، والموضح : ٢/٧٠٧ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٦٣ ، والتّبيان : ٢/٤٨٨ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٦٣ ، والكشف : ٢/٢٥ .

(٤) الكشَّاف : ٢/٢٩٢ .

(٥) الدّرّ المصون : ١/٢٤ - ٢٩ .

(٦) قال ابن عصفور : « ولا يجوز تقدّم الصِّفة على الموصوف إلاَّ حيثُ سمع ، وذلك قليل » . ينظر كلامه في شرحه على الجمل : ١/٢١٨ .

على الموصوف قوله [١] :

والمُؤَمِنِ العَائِذَاتِ الطّيرِ ۞ رُكْبانُ مَكَّةَ بينَ الغِيل

وقوله [٢] :

۞ وبالطّويل العُمْرِ عُمْرًا حَيْدَرًا ۞

قُلْتُ : وهذا فيما إذا لم يكن الموصوف نكرة ، فلو كان نكرة جعلت الصِّفة المتقدِّمة حالاً [٣] ، واختار ابن قتيبة [٤] الرَّفع ؛ لانقضاء الجملة الأولى واستئناف الثّانية ، وأبو عبيد

---

(١) من [البسيط] للنَّابغة الذّبياني ، في ديوانه : ٢٠ ، ومقاييس اللّغة : [أمن] ١٣٥/١ ، والمستقصى : ٩/١ ، وخزانة الأدب : ٧١/٥ . وبلا نسبة في شرح جمل الزجّاجيّ لابن عصفور : ٢١٨/١ ، وشرح الرّضيّ على الكافية : ٣٢٦/٢ .
وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٦٧/٧ ، ٢٢٨/٩ . وإيضاح السّبيل (خ) : ٦/٢/ب .
والمؤمن : اللّه الَّذي آمن الطّير في الحرم . والغيل والسّنَد : أجمتان بين مكّة ومنى ، وقيل : الغيل : ماء كان يخرج من أبي قُبيس .
والشَّاهد فيه : تقديم الصِّفة « العائذات » على الموصوف « الطَّير » ، ويجوز أن تُعرب « الطّير » بدل مجرور من « العائذات » المجرورة بإضافة « المؤمن » إليها .
والزَّمخشريّ يراه من باب حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه . الكشَّاف : ٢٧٤/٣ .

(٢) من [الرَّجز] . لم أهتد إلى قائله ، وبعده :

۞ كما اشترى المسلم إذ تنصَّرا ۞

وهو من أبيات أوردها الزَّمخشريّ في الكشَّاف ولم ينسبها . ينظر : الكشَّاف : ٣٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢١٨/١ ، والمقرّب : ٢٢٧/١ .
وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١٧٧/٣ ، ٦٧/٧ ، ٢٢٩/٩ .
والحيدر معناه : القصير . والشَّاهد فيه كالذي قبله ، يريد : بالعمر الطّويل .

(٣) كقول الشَّاعر : لميَّة موحشًا طلل .

(٤) الكشف : ٢٥/٢ ، وفتح الوصيد : ١٠٣٧/٣ .

الجرّ [١] ؛ ليتّصل الكلام بعضه ببعضٍ ، فعلى القراءة الأولى يوقف على الحميد ، وعلى الثّانية لا يوقف عليه ، إذ لا يوقف على متبوع دون تابعه ، وكان يعقوب الحضرميّ [٢] إذا أدرج قرأ بالجرّ ، وإذا وقف قرأ بالرّفع [٣] .

والوجه في قراءة [٤] « خالق » أنَّهُ أتى بالخبر اسمًا صريحًا ؛ لدلالة اسم الفاعل على الثّبوت ، وفي قراءة « خلق » أنَّهُ أتى بالخبر جملة فعليّة ، فالسّماواتُ على قراءة « خالق » خَفضٌ بالإضافة ، وفي قراءة « خلق » مفعول به ، واتّحدت علامة الجرّ والنَّصب ، ولذلك جُرَّتِ « الأرض » على قراءة « خالقِ » عطفًا على « السَّماوات » ، ونُصبت على قراة « خلق » ، وسيأتي التَّنبيه على ذلك في البيت الآتي .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَفِي الْخَفْضِ) خبر مقدّم ، و (فِي اللَّهِ) متعلّق بالخفض ، و (الَّذِي) من تتمّة التِّلاوة .

و (الرَّفْعُ) مبتدأ ، والتَّقدير : الرَّفع كائن في الخفض الواقع في لفظ « اللّه » الَّذي .

و (عَمَّ) مستأنف ، أو حال على إضمار « قد » عند من يشترط ذلك ، وهذا إعراب واضح ، وقدَّره أبو عبد اللّه [٥] : والرَّفع في الخفض كائنًا في « اللّه الَّذي عمَّ ذلك »

---

(١) الكشف : ٢/٢٥ ، واختيارات أبي عبيد : ٣٠٢ .

(٢) هو : يعقوب بن إسحاق بن يزيد ، أبو محمَّد الحضرمي ، أحد القرّاء العشرة ، وإمام أهل البصرة ، ومقرؤها ، كان من أعلم أهل زمانه بالقرآن والنّحو ، توفّي سنة : ٢٠٥ هـ .
تنظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ١٨٠ . ١٨٢ ، وغاية النِّهاية : ٢/٣٨٦ .

(٣) تنظر قراءة يعقوب في الغاية ٩١ ، والنَّشر : ٢/٢٩٨ ، والإتحاف : ٣٤١ .

(٤) ينظر : الحجّة للفارسي : ٣/١٦ ، وشرح الهداية : ٥٦١ .

(٥) اللآلئ الفريدة : ٣/٧٣ .

. فجعل « في اللّه » حالاً من الخفض ، وليس بظاهر ، ومعنى قوله : (عَمَّ) ؛ أي : أَنَّ قراءة الرَّفع تَعمّ وجهي : الوقف والدرج ، فإِنَّ من قرأ بالرّفع إن شاء وقف على « الحميد » وابتدأ بالجلالة ، وإن شاء أدرج ، بخلاف قراءة الجرّ ، فإِنَّها لا تجوز إلاَّ في الدّرج ؛ لئلاّ يوقف على المتبوع دون تابعه ، وهو تنبيهٌ حسنٌ من المصنِّف إن قصده ، ولم أر [١] من تعرّض له .

قوله : (خَالِقُ) يجوز أن يكون منصوبًا بفعل مضمر يُفسِّره ما بعده ، وإنَّما رفع على الحكاية ، وأن يكون مبتدأ ، والجملة الأمريّة خبره [٢] ، والأوَّل أولى ؛ لمكان الأمر ، وإذا أعربناه مبتدأ ، فندّعي أَنَّ علامة الرَّفع فيه ضمّة مقدّرة غير الضمّة الموجودة ؛ لأنَّها حركة حكاية ، فتأمّله فإنَّه حسن .

ولذلك قال النَّحويون في [٣] : « من زيدٌ » في الحكاية من قولك : زيدٌ قائمٌ ، إِنَّ زيدًا

---

(١) أشار إلى ذلك الإمام الجعبري في شرحه . ينظر : شرح الجعبري : ١٤١٢/٣ . وقال الأشموني : « الوقف على (الحميد) تامٌّ لمن قرأ (اللّهُ) بالرّفع على الابتداء ، والخبر ﴿ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ، وليس بوقفٍ لمن قرأه بالجرّ بدلاً ممَّا قبله ، أو عطف بيان » . منار الهدى : ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) ينظر : شرح شعلة : ٢٧٦ ، وشرح الجعبري : ١٤٠٨/٣ .

(٣) قال الثّمانيني : « فإذا قال المخبر : (قام زيدٌ) . واستفهم التَّميميّ بـ (مَنْ) قال : (من زيدٌ) ، فـ (مَن) مبتدأ و (زيدٌ) خبرها ، وقد بطل الرّفع الَّذي كان فيه لما كان فاعلاً . وقال الحجازيّ : (من زيدٌ) فـ (من) مبتدأ و (زيدٌ) خبرها ، والرّفع الَّذي هو فيه هو الَّذي كان يستحقّه بإسناد الفعل إليه ، فناب رفع الفاعل عن رفع خبر المبتدأ ، فقد اتّفق المذهبان في الرَّفع ، واختلفا في التّقدير » . شرح اللمع للثّمانيني : ١٠١٢/٢ .

فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدّرًا لاشتغال آخر المحكيّ بحركة الحكاية ، فالرّفع في اللّفظ غير الرّفع في التّقدير ، وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر . التَّصريح : ٥٣٦/٤ .

وقال المصنِّف في شرح التَّسهيل : « يُحكى العلم حال كونه مقدّر الإعراب ، إذا آخره مشغول بحركة الحكاية

مبتدأ ، علامة رفعه ضمّة مقدّرة ، لا هذه الضمّة الموجودة ؛ لأنّها للحكاية ، فالآية من هذا القبيل ، إذ مقصود المصنِّف حكاية لفظ « القرآن » ، والتَّقدير : امدد خاءه ؛ أي : زد بعدها ألفًا واكسر لامه وارفع القاف منه .

٨/ب

قوله : (شُلْشُلاَ) حال من فاعل الأمر / .

[٧٩٨] وَفِي النُّورِ وَاخْفِضْ كُلَّ فِيهَا ۞ هُنَا ، مُصْرِخِيَّ اكْسِرْ لِحَمْزَةَ

أي : امدد « خالق » واكسر لامه وارفع قافه في هذه السُّورة ، وفي « النُّور » يريد قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾ [١] ، ثُمَّ أمر بخفض « كُلِّ » في النُّور ، وبخفض « الأرض » في هذه السُّورة .

ثُمَّ أمر بكسر ياء « مُصْرِخِيّ » لحمزة من قوله : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ [٢] ، فتعيّن لغير الأخوين نصب « كلّ » ، ونصب « الأرض » ، ولغير حمزة فتح ياء « مُصْرِخِيّ » [٣] .

۞ ۞ ۞

، فإذا قلت : (مَنْ زيدٌ) لمن قال : (جاء زيدٌ) ، فهو مرفوع على أنَّهُ خبر المبتدأ ، وذلك المبتدأ هو : (من) وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة في الدّال لا نفس الضمّة الموجودة ؛ لأنَّها حركة الحكاية ، ونظير ذلك قولهم في التّرخيم : (يا منصُو) يقولون الضمّة غير الضمّة الَّتي كانت في (منصُور) ليجري الباب على سننٍ واحد .. فزيدٌ مرفوع تقديرًا كما تقدّم ؛ لأنَّ آخره مشغول بحركة الحكاية ، وهذا هو الَّذي عليه جمهور النّحويين البصريين ، وزعم الكوفيون أنَّ حركاته حركات إعراب وأنَّهُ بدل من (مَنْ) و (مَنْ) معمولة لعامل مضمر » . إيضاح السّبيل (خ) : ٢/١٥١/ب . ١٥٢/أ .

وللاستزادة ينظر : الكتاب : ٢/٤١٣ ، وشرح الدّروس في النَّحو : ٧١٣ . ٧١٤ ، وشرح ابن يعيش : ٤/١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٤/١٧١٩ .

(١) النُّور : ٤٥ .

(٢) إبراهيم : ٢٢ .

(٣) السَّبعة : ٣٦٢ ، والتَّذكرة : ٢/٤٧٣ ، والتَّيسير : ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والتَّجريد : ٤١٠ .

أمَّا خفض « كُلّ » و « الأرض » في قراءة الأخوين فواضحٌ لإضافة اسم الفاعل إلى « كُلِّ » ، ولعطف « الأرض » على « السَّماوات » ، و « السَّماوات » في قراءتهما مخفوضة بالإضافة .

وأمَّا نصب « كُلَّ » فبالفعل قبلها ، ونصب « الأرض » فلعطفها على « السَّماوات » لأَنَّ « السَّماوات » في قراءة غيرهما منصوبة بخلق ، وإنَّما اتّحدت علامة النَّصب والجرّ في القراءتين [١] .

وأَمَّا توجيه قراءة حمزة ، فسيأتي في البيت الآتي ، وقراءة العامّة واضحة ، فإنَّ قياس « ياء المتكلّم » الفتح سواء سكن ما قبلها أم تحرّك [٢] .

❁ ❁ ❁

قوله : (مُصْرِخِيَّ) مفعول مقدّم لـ « اكسر » ، و (مُجْمِلاً) حال من فاعل « اكسر » وهو أمر بالإجمال ، أي : الإتيان بالجميل قولاً وفعلاً ، كأنَّهُ استشعر بطعن الطّاعنين على قراءة حمزة ، كما سيأتي ، وإعراب باقي البيت ظاهر [٣] ، ثُمَّ ذكر توجيه قراءة حمزة ، فقال :

[٧٩٩] كَهَا وَصْلٍ أَوْ لِلسَّاكِنَيْنِ ❁ حَكَاهَا مَعَ الْفَرَّاءِ مَعْ وَلَدِ الْعَلاَ

ذكر لهذه القراءة وجهين من قياس العربيّة مع ما حكاه أهل اللّغة عن

---

(١) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٢٠٣ ، وعلل القراءات : ٢٨٧/١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٣٦٨/٢ ، والملخّص : ١٤٠ ـ ١٤١ .

(٣) و (في النُّور) ظرف (افعل ذلك) المقدّر ، و (اخفض) امرٌ ، و (كُلَّ) مفعوله ، و (في النُّور) مُتعلّقُهُ ، و (الأرضَ) مفعول « اخفض » مقدَّرًا ، و (هاهنا) ظرفه .
شرح الجعبري : ١٤٠٨/٣ .

العرب [1] .

أمَّا الوجه الأَوَّل : فلشبه « ياء المتكلِّم » بهاء الضَّمير الموصولة بواوٍ بعد ضمّة ، وبياء بعد كسرة ، أو ياء ساكنة كما تقدّم تقريره في بابه ، ووجه الشّبه بينهما أَنَّهُمَا ضميران على حرفٍ واحد يشترك فيهما النَّصب والجرّ ، وقد وقع قبل « الياء » هنا « ياء » ساكنة ، فكسرت كما تكسر « الهاء » بعدها ، وبنو يربوع [2] يصلون « ياء المتكلّم » بياء ، كما يصل بعض العرب « هاء » الضَّمير بـ « ياء » إذا كانت « الهاء » مكسورة بعد « ياء » ساكنة ، وبها قرأ ابن كثير ، نحو : « فيهي » و « عليهي » كما تقدّم [3] في بابه ، وحمزة كسر « الياء » من غير صلة ؛ لأنَّهُ ليس من أصله الصِّلة ، وقد اعتمد أبو عليّ في الحجّة له على هذا التَّوجيه فقال في تقريره [4] : « وجه ذلك من القياس أَنَّ « الياء » ليست تخلو من أن تكون في موضع نصبٍ ، أو جرّ ، فالياء في النَّصب والجرّ كالهاء فيهما ، وكالكاف في : أكبر منك ، وهذا لك ، وكما أَنَّ « الهاء » قد لحقتها الزِّيادة في : هذا كهو ، وضربَهو . ولحق الكاف أيضًا الزِّيادة في قول من قال : أعطيتكاه ، وأعطيتكيه فيما حكاه سيبويه [1]

---

(١) ينظر : المشكل : ٤٣٦/١ ـ ٤٣٧ ، والبيان : ٤٦/٢ ، والدرَّة الفريدة : ٩٠٨/٢ ـ ٩١٢ .

(٢) هو : يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وبنوه هم : رياح ، وثعلبة ، والحارث ، وعمرو ، وصبير ، وكانوا يسمّون الأحمال ، وكليب وغدانة والعنبر ، وكانوا يُسمّون العقداء ؛ لأنَّهم تعاقدوا على بني أخيهم رياح ، وصار الأحمال مع بني رياح .
ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٢٢٤ .

(٣) العقد النَّضيد (ط) : ٥٧٥/١ ـ ٥٧٦ « باب هاء الكناية » .

(٤) الحجّة : ١٧/٣ .

٨/ب

(١) ، وهما أختا « الياء » ولحقت « التَّاء » الزِّيادة في نحو قول الشَّاعِرِ (٢) :

رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَيْتِ ❀ ومَا أَخْطَأْتِ الرَّمْيَهْ

كذلك ألحقوا « الياء » الزِّيادة من المدّ ، فقالوا : « في » ثُمَّ حُذفت الياءُ الزَّائدة على « الياء » ، كما حذفت الزِّيادة من « الهاء » في قول من قال (٣) :

---

(١) الكتاب : ٢٠٠/٤ .

(٢) من [الهزج] لا يعرف قائله ، وهو في حجّة الفارسي : ١٧/٣ ، والمسفر : ١٤١/١ ، والمشكل : ٤٣٧/١ ، وشرح الرّضيّ على الكافية : ٤٢٠/٢ ، والخزانة : ٢٦٨/٥ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٩٣/٧ .

وأصمى الرّمية : أنفذها . ويروى : فأقصدت مكان : فأصميت .

ويروى بيت الشَّاهد : وما أخطأت في الرمية .

والشَّاهد فيه زيادة الياء مع تاء المؤنّث في قوله : « رميتيه » ، والأكثر أن يقال : رميتِهِ بكسر التَّاء دون ياء .

(٣) من [الطَّويل] ليعلى الأحول الأزدي كما في الأغاني : ١٥٢/٢٢ ، والخزانة : ٢٧٥/٥ . وعزاه الجوهريّ وابن السرَّاج لرجل من أزد السراة . الصّحاح : [مطا] ٢٤٩٥/٦ ، والأصول في النّحو : ٤٦١/٣ .

وبلا نسبة في المقتضب : ٣٩/١ ، وشرح الرّضي على الكافية : ٤٢١/٢ ، برواية : أريغه مكان (أُخيله) .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٢٦٢/٣ . وتمامه :

فَظَلْتُ لدى البيتِ العتيقِ أُخيلُه ❀ ومِطْوَايَ مشتاقانِ لَهْ أَرِقَانِ

وفي بعض الرِّوايات : (ومطواي من شوقٍ له أرقان) ولا شاهد فيه حينئذٍ .

ومِطواي : بمعنى صاحباي ، مثنّى : مِطو . أرقان : لمعان البرق .

والشَّاهد فيه : تسكين الهاء من قوله : (له) للضّرورة الشّعريّة . وقيل : إنَّ تسكين الهاء في هذا النّحو لغة أزد السّراة ، وقيل : لغة بن عقيل وبني كلاب . ينظر : الخزانة : ٢٦٩/٥ .

.... ❁ .... لَهْ أَرِقَانِ

وزعم أبو الحسن أنّها لغة » .

٩/أ

قال أبو شامة [(١)] : « ليس التّمثيل بقوله : / له أرقان » مطابقًا لمقصوده ، فإنَّ « الهاء » ساكنة حُذفت حركتها مع حذف صلتها ، وليس مراده إلاَّ حذف الصِّلة فقط ، فالأَولى لو كان مثل بنحو : عليه وفيه » انتهى . قُلْتُ : مراد أبي عليّ التّنظير بمجرّد حذف الزّيادة ، واتّفق أَنَّهُ حذف مع الزّيادة في النَّظير حذف الحركة وهو حسنٌ ، فإنَّ المُنظَّر به فيه ما في النّظير وزيادة . ثُمَّ قال الفارسيّ [(٢)] : « وكما حُذفت الزِّيادة من الكاف ، فقيل : اعطيتكَهُ وأعطيتِكِهِ ، كذلك حُذفت « الياء » اللاحقة للياء ، كما حُذفت من أختها ، وأُقِرَّت الكسرة الَّتي كانت تلي الياء المحذوفة ، فبقيت « الياء » على ما كانت عليه من الكسر » . قال : « فإذا كانت هذه الكسرة في « الياء » على هذه اللّغة . وإن كانت غيرها أفشى منها ، وعَضده من القياس ما ذكرنا . لم يجز لقائل أن يقول : إنَّ القراءة بذلك لحن ؛ لاستفاضة [(٣)] ذلك في السَّماع والقياس ، وما كان كذلك لا يكون لحنًا » انتهى . فهذا معنى قوله : « كَهَا وَصْلٍ » أي : أنزلت الياء في « مُصْرِخِيَّ » منزلة هاء الضَّمير الموصولة بحرف المدّ ، فوصلت هذه « الياء » أيضًا بما يليق بها وهو « الياء » ثُمَّ حُذفت الصِّلة منها كما تُحذف من الهاء [(٤)] .

الوجه الثَّاني : أنَّ الكسر لالتقاء السّاكنين ، وذلك أن تقدّر « ياء » الإضافة ساكنة ، وقبلها « الياء » الَّتي هي علامة الجمع ساكنة أيضًا ، فالتقى ساكنان ، ولا سبيل إلى

---

(١) إبراز المعاني : ٢٩٧/٣ .

(٢) الحجّة : ١٧/٣ .

(٣) في الأصل : لاستقامة ، والصَّواب ما أثبتّه من نَصّ الفارسيّ في الحجّة : ١٧/٣ .

(٤) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٩٠٩/٢ - ٩١٠ .

التقائهما ، فلا بُدّ من تحريك إحداهما ، ولا يمكن تحريك الأولى ؛ لأنّها علامة الجرّ ، ولأنَّهَا مدغمة في الثّانية ، فلزم تحريك « ياء الإضافة » . وحرّكت بما هو الأصل في التقاء السّاكنين ، وهذا الوجه استنبطه الفَرَّاء [١] ، وتبعه النَّاس فيه .

قال أبو إسحاق [٢] : « أجاز الفَرَّاء على وجهٍ ضعيفٍ الكسر ؛ لأَنَّ أصل التقاء السّاكنين الكسر » .

قال الفَرَّاء [٣] : « ألا ترى أنَّهُم يقولون : لم أره مُذُ اليومِ ، ومُذِ اليومِ ، والرَّفع في « الذّال » هو الوجه ؛ لأنَّهُ أصل حركة « منذ » والخفض جائز ، فكذلك « الياء » في « مُصْرِخيَّ » خفضت ، ولها أصل في النَّصب » .

إلاَّ أَنَّ الزَّمخشريّ خدش في هذا الوجه ، فقال [٤] : « كأنَّهُ قدّر « ياء الإضافة » ساكنة ، ولكنّه غير صحيح ؛ لأَنَّ « ياء الإضافة » لا تكون إلاَّ مفتوحة حيث قبلها ألف في نحو : عصاي ، فما بالها وقبلها ياء » .

قُلْتُ : وهذا غير لازم ؛ لأَنَّ للنَّاس خلافًا في (ياء المتكلِّم) هل أصلها السّكون أو الحركة ، وقد تقدّم تقرير ذلك في باب ياءات الإضافة [٥] ، فالفرَّاء بنى مذهبه على أحد القولين ، ولعلّه هو الَّذي يعتقده ، ثُمَّ قال الزَّمخشريّ [٦] : « فإن قُلْتَ : جرت (الياء) الأولى مَجرى الحرف الصّحيح ؛ لأجل الإدغام ، فكأنَّها وقعت بعد حرف صحيح ساكن ،

---

(١) معاني الفرَّاء : ٧٥/٢ .
(٢) معاني الزجّاج : ١٥٩/٣ .
(٣) معاني الفرَّاء : ٧٦/٢ .
(٤) الكشَّاف : ٣٠٠/٢ .
(٥) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : عبد اللّه البرّاق : ١٥٩ ـ ١٦٠ .
(٦) الكشَّاف : ٣٠٠/٢ .

فحُرِّكت بالكسر على الأصل . قُلْتُ : هذا قياسٌ حسنٌ ، ولكنَّ الاستعمال المستفيض الَّذي هو بمنزلة الخبر الَّتي تصار إليه القياسات لعلّه يأباه » .

وفي المسألة توجيه ثالث [١] لم يذكره المصنِّف ، وهو أن يكون كسرها إتباعًا لكسرة الهمزة بعدها ، كقراءة [٢] « الحَمْدِ لِلَّهِ » [٣] بكسر الدّال إتباعًا لكسرة اللام ، وكما تقول العرب : بِعير ، وسِعير ، ورِحيم بكسر / أوائلها إتباعًا لما بعدها [٤] . قال أبو شامة : [٥] « وكلّها يعني الأوجه الثَّلاثة المتقدّمة ضعيفة » ، وأشار بقوله : « وقطرب

٩/ب

---

(١) انظر : الدرَّة الفريدة : ٩١٢/٢ ، وإبراز المعاني : ٢٩٨/٣ .

(٢) وهي قراءة الحسن البصري وزيد بن عليّ ورؤبة . ينظر : مختصر ابن خالويه : ٩ ، والمحتسب : ٣٧/١ ، وشواذّ الكرماني (خ) ٧/أ .

(٣) الفاتحة : ١ .

(٤) نُسب إلى تميم وعامّة قيس وأسد أنَّهُم يكسرون فاء « فَعِل » فعلاً كان أو اسمًا أو صفة ، و « فعيل » وهما مطرودان في كلّ ما ثانيه حرفٌ حلقيّ ، نحو : شِهِدَ ، فِهِمَ ، لِئِيم ، رِغِيف . ينظر : الكتاب : ١٠٨/٤ ، والصَّاحبي : ص ٣٤ .

وعلَّل سيبويه لكسر الفاء في الصِّيغتين بأمرين :

الأَوَّل من جهة الصِّيغة ، حيث امتنع فتح عين « فَعِل » بفتح فكسر ؛ كراهية أن يلتبس بـ « فَعَل » بفتحتين . واجتنب فتح عين « فعيل » بفتحٍ وكسر ؛ لأنَّهُ ليس في كلامهم « فَعَيل » بفتحتين .

والآخر من جهة الحركة حيث إنَّ عين « فِعَل » و « فعيل » لزمتا الكسر وهما حرفا حلقٍ ، وفي ذلك شيء من الثِّقل ، فأتبعوا الفاء العين ؛ ليخفّ عليهم ، ويكون العمل من وجهٍ واحد .

ينظر : الكتاب : ١٠٧/٤ ـ ١٠٨ .

ولا يكاد يخرج كلام الرضيّ عن هاتين الصِّيغتين عن كلام سيبويه . ينظر : شرح الشَّافية : ٤٠/١ ـ ٤١ .

(٥) إبراز المعاني : ٢٩٨/٣ .

حكاها » إلى قول أبي عليّ [(١)] : قال الفَرَّاء في كتابه في التَّصريف [(٢)] : « زعم القاسم بن مَعْن [(٣)] أنَّهُ صواب ، قال : وكان ثقةً بصيرًا ، وإلى قول قطرب هي لغة في بني يربوع ، يزيدون على ياء الإضافة « ياء » ، وأنشد [(٤)] :

ماضٍ إذا مَا هَمَّ بالمُضِيِّ

قال لها هَلْ لَكِ يا تَا فِيِّ

وكذلك أنشده الفَرَّاء ، قال الفَرَّاء [(٥)] : وسمعت بعض العرب يُنشد :

قال لها هَلْ لكِ يا تَا فِيِّ

---

(١) الحجّة للفارسي : ٣/١٦ .

(٢) أحد مصادر التراث الَّتي لم تصل إلينا بعد .

(٣) هو : القاسم بن معن بن عبد الرَّحمن بن عبد اللّه بن مسعود الهُذَليّ ، أبو عبد اللّه الكوفي ، ولاَّه المهديّ القضاء بها ، حدَّث عن منصور بن المعتمر ، وسليمان الأعمش ، وروى عنه أبو نعيم ومالك بن إسماعيل وغيرهما . توفِّي سنة خمس وسبعين ومئة .

تنظر ترجمته في : الجرح والتَّعديل : ٧/١٢٠ ، وسير أعلام النُّبلاء : ٨/١٧٠ .

(٤) من [مشطور الرَّجز] للأغلب العجلي ، وهو في فتح الوصيد : ٣/١٠٣٨ ، واللآلئ الفريدة : ٣/٧١ ، والخزانة ٤/٤٣٠ . وبلا نسبة في معاني الفَرَّاء ٢/٧٦ ، ومعاني الزجّاج : ٣/١٥٩ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٦٩ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٧/٩٠ .

(تا) اسم إشارة ، أي : هل لكِ يا هذه المرأة رغبة فيَّ ؟

والشَّاهد فيه : كسر (يا ء) حرف الجرّ (في) ، وهي لغة بني يربوع .

(٥) معاني الفرَّاء : ٢/٧٦ .

قالت له ما أنت بالمُرضِيّ

فخفض الياء من « تَا فِيِّ » فإن يك ذلك صحيحًا ، فهو ممّا يلتقي من السّاكنين ، وعن حسين الجعفي [1] ، سألت أبا عمرو بن العلاء عن كسر « الياء » فأجازه ، وهذه الحكاية تُروى على وجوهٍ ذكرها ابن مجاهد في كتاب « الياءات » [2] من طرق ، قال خلاَّد المقريء [3] : حدَّثنا حسين الجعفي قال : قلت لأبي عمرو : إنَّ أصحاب النّحو يلحنوننا فيها ، فقال : هي جائزةٌ أيضًا ، إنَّما أراد تحريك « الياء » فلست تبالي إذا حرّكتها ، وفي رواية : ولا تبالي إلى أسفل حركتها ، أو إلى فوق ، وفي رواية : سألت أبا عمرو عنها ، فقال : من شاء فتح ، ومن شاء كسر ، وعن خلف [4] سمعت الجعفيّ يقول : يُروى عن

---

(١) هو : الحسين بن عليّ الجعفي ، الإمام الزَّاهد ، قرأ على حمزة ، وروى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وغيره . توفيّ سنة ٢٠٣ هـ . ينظر : طبقات القرّاء : ١/١٨٩ ، وغاية النِّهاية : ١/٢٤٧ .

(٢) من الكتب الَّتي لم تصل إلينا بعد .

(٣) هو : خلاّد بن خالد أبو عيسى ، وقيل : أبو عبد اللّه الشيباني مولاهم الصيرفي الكوفي ، إمام في القراءة ثقة عارف محقّق أستاذ ، أخذ القراءة عرضًا عن سليم ، وهو من أضبط أصحابه وأجلّهم ، وروى القراءة عن حسين بن عليّ الجعفي . توفيّ سنة : ٢٢٠ هـ .
ينظر : طبقات القرّاء : ١/٢٣١ ، وغاية النِّهاية : ١/٢٧٤ .

(٤) هو : خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف ، أبو محمَّد الأسدي ، ويقال : خلف بن هشام بن طالب بن الإمام العلم أبو محمَّد البزّار البغدادي ، أحد القرّاء العشرة ، وأحد الرّواة عن سليم عن حمزة ، وله اختيار حسن ، خالف فيه حمزة في أماكن ، وأقرأ به . وسمع من مالك وأبي عوانة وغيرهم ، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني ، وحدّث عنه مسلم في صحيحه ، وأبو داود في سننه . ولد سنة ١٥٠ هـ ، ومات سنة ٢٢٩ هـ .
ينظر : طبقات القرّاء : ١/٢٢٩ ، وغاية النِّهاية : ١/٢٧٢ .

أبي عمرو قال : إنَّها بالخفض حسنة ، وقال محمَّد بن عمر الرّومي [١] : حدّثني الثِّقة عن حسين الجعفي قال : قدم علينا أبو عمرو بن العلاء فسألته عن القرآن ، فوجدته به عالمِا ، فسألته عن شيء من قراءته واستشنعته ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ [٢] بالجرّ ، فقال : جائزة ، قال : فلمّا أجازها أبو عمرو ، وقرأ بها الأعمش [٣] أخذت بها ، قال : وهي عند أهل الإعراب ليست بذاك » .

قُلْتُ : أما أهل الإعراب فإنَّهم ينكرون هذه القراءة ويطعنون عليها .

قال أبو عبيد [٤] : « أمَّا الخفض فإنَّا نراه غلطًا ؛ لأنَّهم ظنّوا أَنَّ الباء الَّتي في قوله : « بِمُصْرِخِيِّ » تكسر كلّ ما بعدها » . قال : « وقد كان في القرَّاء من يجعله لحنًا ، ولا أحبّ أن أبلغ به هذا كلّه ، ولكن وجه القراءة عندنا غيرها » . قُلْتُ : قوله آخرًا : « ولا أحبّ أن أبلغ به » مناقضٌ لقوله أوّلاً : « فإنَّا نراه غلطًا » .

وقال أبو إسحاق [٥] : « هذه القراءة عند جميع النّحويين رديئة مرذولة ، ولا وجه لها إلاَّ وجهٌ ضعيفٌ ذكره بعض النّحويين » . يعني : الفَرَّاء ، فذكر ما قدّمته عنه من توجيه الكسر على التقاء السّاكنين .

---

(١) هو محمَّد بن عمر بن عبد اللّه بن رومي البصري المقرئ الجليل ، أخذ القراءة عرضًا عن العبَّاس بن الفضل وأبي محمَّد اليزيدي ، وهو من أجلّ أصحابهما ، وروى عن الكسائي .
ينظر : غاية النِّهاية : ٢/٢١٨ .

(٢) إبراهيم : ٢٢ .

(٣) تنظر قراءة الأعمش وغيره كابن وثّاب وحمران بن أعين في : معاني الفرَّاء : ٢/٧٥ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٦٨ ، والمشكل : ١/٤٣٦ .

(٤) ينظر : إبراز المعاني : ٣/٢٩٣ ، ٢٩٤ ، والبحر : ٦/٤٢٨ .

(٥) معاني الزجّاج : ٣/١٥٩ .

ونقل أبو جعفر [١] عن الأخفش الأوسط [٢] : « ما سمعت هذا من أحد من العرب ، ولا من أحدٍ من النَّحويين » . قال [٣] : « قد صار هذا بإجماع لا يجوز ولا ينبغي أن يحمل كتاب اللّه على الشّذوذ » .

وقال الفَرَّاء أيضًا في كتاب المعاني [٤] : « وقد خفض الياء من « مصرخيّ » الأعمش ، ويحيى بن وثّاب جميعًا ، حدّثني بذلك القاسم بن مَعْن عن الأعمش عن يحيى بن وثّاب ، قال : ولعلّها وهَمٌ من القرَّاء طبقة يحيى ، فإنَّه قلَّ من سلم منهم من الوهم ، ولعلّه ظنّ أن الباء في / « بِمُصرِخِيَّ » خافضة للفظه كلّه ، والياء للمتكلِّم خارجة من ذلك » . قال : « وممّا نرى أنَّهُم وهموا فيه : ﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ ﴾ [٥] بالجزم ، ظنّوا أَنَّ الجزم في الهاء ، ثُمَّ ذكر غيره ممّا لم تثبت به قراءة » . قُلْتُ : أمَّا الإشكال في « نُوَلِّه » وبابه ، فقد تقدّم [٦] بحمد اللّه تقريره وأدلّته . وقال الزّجَّاج [٧] أيضًا في قوله : « هل لك يا تا فِيِّ » : « هذا الشِّعر ممّا لا يلتفت إليه ، وعملٌ مثل هذا أسهل ، وليس يُعرف قائل هذا الشِّعر من العرب ، ولا هو ممّا يحتجّ به في كتاب اللّه تعالى » .

١٠/أ

وقال الزَّمخشريّ [٨] : « هي قراءة ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول ، فذكره [٩] »

---

(١) إعراب القرآن للنحّاس : ٣٦٨/٢ .
(٢) معاني الأخفش : ٣٧٥/٢ .
(٣) النَّحّاس في إعراب القرآن : ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩ .
(٤) معاني الفرَّاء : ٧٥/٢ .
(٥) النِّساء : ١١٥ .
(٦) في باب الكناية ، ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٥٨٣/١ . ٥٨٧ .
(٧) معاني الزجّاج : ١٦٠/٣ .
(٨) الكشَّاف : ٣٠٠/٢ .

انتهى .

قُلْتُ : البيت ليس بمجهول ، فقد نسبه [٢] غيره إلى الأغلب [٣] العجلي الرّاجز .

قال أبو شامة [٤] : « ورأيته أنا في ديوانه ، وأوَّل الرَّجز :

أقبل في ثوبٍ مَعافِريِّ
بين اختلاط اللَّيلِ والعَشيِّ »

قال : « وهذه اللّغة باقية في أفواه النَّاس إلى اليوم ، يقول القائل : ما فِيِّ أفعل كذا » .

وقال أبو شامة أيضًا [٥] : « يُستفاد من كلام أهل اللّغة في هذا ضعف هذه القراءة وشذوذها على ما قرّرناه في ضبط القراءة القويّة والشّاذّة ، وأمّا عدم الجواز فلا . فقد نقل جماعة من أهل اللّغة أيضًا أنَّ هذه لغة وإن شذّت وقلّ استعمالها [٦] » . قُلْتُ : ليست

---

(١) قوله : قال لها هل لكِ يا تا فيِّ .

(٢) كالسَّخاوي والفاسي والبغدادي ، وقد مرّ في ص ٦٢٨ .

(٣) هو : الأغلب بن عمرو بن عبيدة ، من بني عجل من بني ربيعة ، شاعر راجز مخضرم ، أسلم وحسُن إسلامه ، وهو من أرجز الرُّجَّاز ، استشهد يوم نهاوند سنة : ٢١ هـ .
تنظر : ترجمته في طبقات فحول الشّعراء : ٧٣٧/٢ ، والشّعر والشّعراء : ٦١٣/٢ ، والمؤتلف والمختلف : ٢٣ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٩٥/٣ .

(٥) إبراز المعاني : ٢٩٤/٣ .

(٦) وقد ردّ بعض العلماء كلام النّحاة ، ومنهم أبو حيّان إذ يقول : « وما ذهب إليه كثير من النّحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه ، واقتفى آثارهم فيها الخلف ، فلا يجوز أن يقال : إنّها خطأ ، أو قبيحة أو رديئة ، وقد نقل جماعة من أهل اللّغة أنّها لغة ، لكنّه قلّ استعمالها ، ونَصَّ قطرب على أنّها لغة في بني يربوع » . البحر : ٤٢٩/٦ .

بشاذّة ولا قليلة الاستعمال ؛ لثبوتها بالتّواتر ، وقد أنشدوا [١] قول النّابغة الذّبيانيّ [٢] :

عليَّ لِعَمرٍو نعمةٌ بعد نعمةٍ ۞ لوالدِه ليسَتْ بذاتِ عَقاربِ

بكسر ياء « عليِّ » .

وأمَّا قراءة الفتح فغنيّة عن الاستدلال لشهرتها ، ولأنّهَا الأصل .

قوله : (كَهَا وَصْلٍ) خبر مبتدأ مضمر ؛ أي : كسر هذه « الياء » مثل كسر « هاءٍ » وُصلت بياء ، ثُمَّ حُذفت « الياء » وبقيت الكسرة ، فلذلك أضيفت « الهاء » للوصل .

قوله : (أَوْ لِلسَّاكِنَيْنِ) خبر مبتدأ مضمر أيضًا ؛ أي : أو هو للسّاكنين .

قوله : (وَقُطْرُبٌ) مبتدأ ، و (حَكَاهَا) خبره ، والضَّمير في « حكاها » يعود على اللّغة المقروء بها عاد الضّمير عليها ، وإن لم يجرِ لها ذكر ؛ لدلالة السّياق عليها [٣] ، كقوله

وقال الشهاب الخفاجي : « وقد طعن في هذه القراءة الزجّاج ـ رحمه اللّه ـ واستضعفها تبعًا للفرّاء ، وتبعه الزّمخشريّ ، والمصنِّف [أي : البيضاوي] ـ رحمه اللّه ـ والإمام ، وهو وهمٌ منهم فإنَّها قراءة متواترة عن السَّلف والخلف ، فلا يجوز أن يقال : إنَّها خطأ أو قبيحة ، وقد وجّهت بأنَّها لغة بني يربوع كما نقله قطرب وأبو عمرو ونحاة الكوفة » . حاشية الشِّهاب : ٥/٢٦٣ .

(١) ذكر ابن جنّي أنَّ إنشاده بالكسر روي عن قطرب . المحتسب : ٢/٤٩ .

(٢) من [الطَّويل] للنَّابغة ، في ديوانه : ١٤ ، وأمالي ابن الشّجريّ : ٢/٤٥٩ ، واللِّسان : [عقرب] ١/٦٢٤ ، والبحر : ٦/٤٢٩ . وبلا نسبة في المحتسب : ٢/٤٩ .

وهو من شواهد المصنّف في الدّرّ المصون : ٧/٩٢ ، ٥٧٣ .

والمراد بالعقارب : المنن على التّشبيه .

والشّاهد فيه : كسر الياء المشدّدة من كلمة (عليِّ) .

(٣) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٤٠٩ ، وشرح شعلة : ٢٧٧ .

تعالى : ﴿ جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا ﴾ [١] فالضَّمير عائدٌ على قُرى قوم لوط ، وإن لم يجر لها ذكر .

قوله : (مَعَ الْفَرَّاءِ) حال من فاعل « حكاها » ، و (مَعْ وَلَدِ) حال من « الفَرَّاء » ، أي : كائنًا مع الفَرَّاء كائنًا مع ولد العَلاء ، وقطرب هو : الإمام المشهور .

[٨٠٠] وَضُمَّ كِفَا حِصْنٍ يَضِلُّوا يَضِلَّ ۞ وَأَفْئِدَةً بِالْيَا بِخُلْفٍ لَهُ وَلاَ

أمر بضمّ « الياء » من قوله تعالى : ﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [٢] هنا ، ومن قوله : ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [٣] في « الحجّ » و « لقمان » [٤] ، و ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [٥] في « الزّمر » لمن رمز له بالكاف ، وبكلمة (حِصْنٍ) وهم ابن عامر ونافع والكوفيون ، فتعيَّن لغيرهم فتحها [٦] .

ثُمَّ أخبر عن هشام أنَّهُ قرأ : ﴿ أَفْئِيدَةً ﴾ [٧] بالياء بعد الهمزة بخلاف عنه ، فتعيَّن لغيره تركها بلا خلاف [٨] ، وهو من باب الحذف والإثبات .

۞ ۞ ۞

---

(١) هود : ٨٢ .

(٢) إبراهيم : ٣٠ .

(٣) الحجّ : ٩ .

(٤) لقمان : ٦ .

(٥) الزّمر : ٨ .

(٦) السَّبعة : ٢٦٧ ، والتَّذكرة : ٢/٤٨٢ ، والتَّيسير : ٣٣١ ، والتَّجريد : ٤١١ .

(٧) إبراهيم : ٣٧ .

(٨) التَّيسير : ٣٣١ ، والإقناع : ٣٣٦ ، والنّشر : ٢/٢٩٩ ، والإتحاف : ٣٤٣ .

والوجه في قراءتي [1] : « يَضِلُّ » ، و « يُضِلُّ » أَنَّهُمَا من : ضَلَّ وأَضَلَّ ، وتقدّم معنى ذلك في سورة الأنعام [2] .

١٠/ب

والوجه في قراءة هشام « أفئيدة » / بالياء : الإشباع [3] ، وهو عبارة عن تمكين الحركة حتَّى يتولَّد منها حرف يجانسها ، وقد ورد الإشباع في الحركات الثَّلاث ، وهو مذهب مشهور عند العرب ، فمن إشباع الضمّة قوله [4] :

وَإِنَّني حَيثما يَثْنِي الهَوى ❁ مِن حيثُ ما سلكوا أدنُو

ومن إشباع الكسرة قوله [5] :

---

(١) ينظر : فتح الوصيد : ١٠٤١/٣ ، واللآلئ الفريدة : ٧٣/٣ .

(٢) ينظر : العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ٢٠٠/أ « فرش سورة الأنعام » .

(٣) ينظر : فتح الوصيد : ١٠٤٢/٣ ، وشرح الجعبري : ١٤٢٣/٣ .

(٤) من [البسيط] لإبراهيم بن هرمة ، وهو في ملحق شعر ابن هرمة : ٢٣٩ ، وشرح المعلّقات للزوزني : ٢٢٤ . وبلا نسبة في الإنصاف : ١٩ ، والجنى الدَّاني : ١٧٣ ، والمغني : ٤١٧/٤ .
وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٤٥٦/٥ .
ويروى : (حوثما) لغة في : حيث ، و (يسرى) بدلاً من : يثني .
والشَّاهد فيه : قوله : (فأنظورُ) وهو من الفعل : فأنظر ، فأشبعت ضمّة الظّاء فصارت واوًا ؛ لضرورة الشّعر .

(٥) من [الطَّويل] نسبه الزَّمخشريّ لقيس بن الخطيم في ربيع الأبرار : ٣٨٦/١ ، ولم أقف عليه في ديوانه .
وبلا نسبة في : حلية الأولياء : ٣٧٠/١٠ ، ورصف المباني : ١٠٧ .
وهو من شواهده في الدّرّ المصون : ١١٢/٧ .
وصدره :
تحبُّك نفسي ما حييت فإنْ أمُتْ ❁ ....
ويروى : (رميم) و (دفين) مكان (تريب) وعليه فلا شاهد .

.... ۞ يُجِبَّك عَظْمٌ في التّراب تَرِيْبُ

ومن إشباع الفتحة قوله [٢] :

۞ أعُوذُ باللّه مِنَ العَقْرَابِ ۞
۞ الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الأَذْنابِ ۞

يريد : فأنظرُ ، وتَرِبٌ ، والعَقرَب الشائلة .

وقيل : إنَّما أشبع هنا بيانًا للهمزة ونبرتها .

وقيل : للفصل بين حرفين متجانسين [٣] ، فإنَّ الهمزة والدَّال من حروف الشدّة ، وقد جاء هذا الحرف في غير هذه السُّورة [٤] ، ولم يقرأه هشام بالإشباع ، والحقُّ الَّذي ينبغي أنَّهُ لا يصحّ عن هشام مثل ذلك [٥] .

والشَّاهد فيه : (تريب) وهو من الصِّفة المشبَّهة (تَرِب) مثل : فَرِح ، فأشبعت كسرة الرَّاء فصارت ياءً .

(١) جاء في الأصل قبل قوله : « يحبّكِ » حبي ، وهي مقحمة .

(٢) من [الرَّجز] لا يعرف قائله ، وهو في الضرائر الشّعريّة : ٣٣ ، ورصف المباني : ١٠٦ ، والارتشاف : ٢٣٩١/٥ ، ومغني اللَّبيب : ٤٤٠/٤ ، وشرح شواهد المغني : ٧٩٥ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٤٣٢/٣ ، ٤٧٨/٦ ، ١١٣/٧ .

والشَّاهد فيه : (العقراب) وهو من كلمة : العقرب ، فأشبعت فتحة الرَّاء حتَّى صارت ألِفًا للضّرورة الشّعريّة .

(٣) ينظر : فتح الوصيد : ١٠٤٢/٣ ، واللآلئ الفريدة : ٧٤/٣ .

(٤) وردت هذه اللّفظة في غير هذه السُّورة في سبعة مواضع هي : الأنعام : ١١٣ ، والنّحل : ٧٨ ، والمؤمنون : ٧٨ ، والسّجدة : ٩ ، والأحقاف : ٢٦ ، والملك : ٢٣ ، والهمزة : ٧ ، ينظر : المعجم المفهرس : ٦٤٨ .

(٥) رأي المصنِّف في هذه القراءة مضطرب ، فقد ذكر أنَّ الإشباع مذهب مشهور عند العرب ، وسيذكر بعد هذا أنَّ هناك مواضع متفرّقة قُرئ فيها بالإشباع ، وسيعيب على أبي شامة اتّهام الرّواة بالغلط والوهم ، وهنا لا

قال أبو شامة [(١)] : « وهذه قراءة ضعيفة بعيدة عن فصاحة القرآن ، وقلَّ من ذكرها من مصنّفي القراءات ، بل أعرض عنها الجمهور الأكابر ونِعمَ ما فعلوا ، فما كلّ ما يروى عن هؤلاء الأئمّة يكون مختارًا ، بل قد روي عنهم وجوه ضعيفة ، وعجيب من صاحب التَّيسير كيف ذكر هذه القراءة مع كونه أسقط وجوهًا كثيرة لم يذكرها نحو ما نبّهنا عليه ممّا زاده ناظم هذه القصيدة ، وهاهنا قراءة صحيحة تُروى عن عاصم وأبي عمرو : ﴿ إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ ﴾ [(٢)] بالنُّون ذكرها ابن مجاهد [(٣)] وغيره من كبار أئمّة القرَّاء [(٤)] ، ولم يذكرها صاحب التَّيسير ؛ لأنَّها ليست من طريق اليزيدي ، وما وزان هذه القراءة إلاَّ أن يُقال في : « أعمدة وأنجدة » أعميدة وأنجيدة بزيادة « ياء » بعد الميم والجيم » [(٥)] .

يصحّح الرِّواية عن هشام ، فهذا تناقض من المصنِّف ، والرَّاجح أَنَّ هذه القراءة متواترة ، والطَّعن فيها مردود ، فقد قال ابن الجزري في نشره : « واختلف عن هشام في : ﴿ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ ﴾ [إبراهيم : ٣٧] . فروى الحلواني عنه من جميع طرقه بياء بعد الهمزة هنا خاصّة ، وهي رواية العبَّاس بن الوليد البيروني عن أصحابه عن ابن عامر ، قال الحلواني : عن هشام هو من الوفود ، فإن كان قد سمع فعلى غير قياس ، وإلاَّ فهو على لغة المشبعين من العرب الَّذين يقولون : الدراهيم والصياريف ، وليست ضرورة بل لغة مستعملة . وقال : وحكى الفَرَّاء أَنَّ من العرب من يقول : أكلت لحما شاة ؛ أي : لحم شاة . وقال بعضهم : بل ضرورة ، وإنّ هشامًا سهّل الهمزة كالياء ، فعبّر الرَّاوي عنها على ما فهم بياء بعد الهمزة ، والمراد بياء عوض عنها ، وردَّ ذلك الحافظ الدّاني ، وقال : إنَّ النّقلة عن هشام كانوا أعلم النَّاس بالقراءة ووجوهها ، وليس يفضي بهم إلى الجهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا » النّشر : ٢٩٩/٢ ، ٣٠٠ .

(١) إبراز المعاني : ٣٠٠/٣ .

(٢) إبراهيم : ٤٢ .

(٣) السَّبعة : ٣٦٣ .

(٤) ينظر : الكامل : ٥٨٠ ، والمستنير : ٢٣٣ ، والإقناع : ٣٣٦ .

(٥) قال سيبويه : « الَّذين يُشبِعُون يُمطِّطُون ، وعلاماتها واوَ أو ياء ، وهذا تحكمه المشافهة » . الكتاب : ٢٩٧/٤ .

قال [١] : « وكان بعض مشايخنا يقول : يحتمل أَنَّ هشامًا قرأها بإبدال الهمزة « ياء » أو سهلها بين بين ، كالياء ، فعَبَّر الرَّاوي لها بالياء ، فظنَّ من أخطأ فهمه أنَّها بياء بعد الهمزة ، وإنَّما كان المراد بياء عوضًا من الهمزة ، فيكون هذا التَّحريف من جنس التَّحريف المنسوب إلى الرَّاوي عن أبي عمرو : « بارئْكم » و « يأمرْكم » ونحوه بإسكان حركة الإعراب ، وإنَّما كان ذلك اختلاسًا » انتهى .

أما قوله عن الدَّاني أَنَّهُ ترك وجوهًا من القراءات منها : ﴿ إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ ﴾ ، فعذره فيها أنَّها لم يتّصل له تلاوتها روايةً ، وهو إنَّما وضع في تيسيره ما رواه [٢] .

وأَمَّا نسبته الرّواة للغلط والوهم فلا يخفى ما فيه ، وأَمَّا تنظيره بما ذكر من التَّحريف عن أبي عمرو في إسكان « بارِئْكُمْ » و « يَأْمركم » وبابه ، فقد تقدَّم [٣] وللّه الحمد بيانه وصحّته . وسيأتي مثله [٤] في قراءة حمزة : ﴿ وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إلا ﴾ [٥] بإسكان الهمزة الأولى وصلاً ، ولا شكّ أَنَّ الإشباع قليل حتَّى خصَّه بعض النُّحاة [٦]

---

(١) أبو شامة في إبراز المعاني : ٣/٣٠٠ .

(٢) ذكرها الداني في جامع البيان ، ونصّ على أَنَّهُ لم يقرأ بها . ينظر : جامع البيان : ٢/٣٦٠ .

(٣) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ١/٢١١ ، ٢١٢ .

(٤) في العقد النَّضيد (خ) : ٣/ ١٣١ ، ١٣٢/أ . في « فرش سورة سبأ وفاطر » .

(٥) فاطر : ٤٣ .

(٦) قال أبو البقاء العكبري : « إنَّ الإشباع على هذا من أحكام ضرورة الشّعر دون الاختيار » . اللّباب : ١/٩٢ .

وقال الرّضيّ : « حرف الإشباع لا يثبت إلاّ ضرورة » . شرح الرّضيّ على الكافية : ٢/٤١٨ . وقال الأشموني : « الإشباع بابه الشّعر » . شرح الأشموني : ٢/٤٩٩ .

بالضَّرورة إلاَّ في الوقف ، ويُسمّى « التّرنُّم » [١] ، كقوله [٢] :

متى كان الخيامُ بِذِي طلوحٍ ۞ سُقيتِ الغيثَ أَيتُها الخِيامُو

١١/أ

إلاَّ أَنَّهُ لا ينتهي إلى الامتناع / ولنا مواضع قد قرأ فيها غيره بالإشباع من أئمّة هذا الشّأن كما ستقف عليه إن شاء اللّه تعالى ، وسيأتي طرفٌ من ذلك في قراءة ﴿ الرَّسُولا ﴾ [٣] و ﴿ السَّبِيلا ﴾ [٤] ، و ﴿ الظُّنُونَا ﴾ [٥] في الأحزاب ، و ﴿ قَوَارِيرَ ﴾ [٦] في الإنسان ، وأشار بالخلف إلى قول أبي عمرو الدّاني [٧] : « قرأ هشام من قراءتي على أبي الفتح : « أفْئِيْدَةً » بياء بعد الهمزة » . وكذلك نَصَّ الحُلْواني عنه » . فذكر (الياء) من هذه الطّريق ، ودلَّه ذلك على أَنَّهُ قرأ بحذف الياء من غيرها .

وقال السَّخاوي [٨] : « وذكر أبو الفتح في كتابه « في قراءة السَّبعة » ، وروى هشام

---

(١) تنوين الترنّم : هو الَّذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علّة . شرح ابن عقيل : ١٨/١ . وينظر : شرح الأشموني : ١١/١ ، ١٢ .

(٢) من [الوافر] لجرير ، في ديوانه : ٥١٢ ، والكتاب : ٢٠٦/٤ ، والأصول في النّحو : ٣٨٦/٢ .
وبلا نسبة في المنصف : ٢٢٤/١ ، وأمالي ابن الشّجري : ٢٤١/٢ .
ذو طلوح : موضع بعينه ؛ سمّي بذلك لما فيه من الطّلح ؛ وهو شجر .
والشَّاهد فيه : وصل القافية المقرونة بالألف ، واللام في حال الرّفع بالواو ، كوصل غير المقرونة بها .

(٣) الأحزاب : ٦٦ .

(٤) الأحزاب : ٦٧ .

(٥) الأحزاب : ١٠ .

(٦) الإنسان : ١٥ ، ١٦ .

(٧) التَّيسير : ٣٣١ .

(٨) فتح الوصيد : ١٠٤٢/٣ .

وحده عن ابن عامر ﴿ فَاجْعَلْ أفْئِيْدَة ﴾ بياء ساكنة بعد الهمزة . قال : « وهذه القراءة وجهها الإشباع » .

* * *

قوله : (كِفَا حِصْنٍ) نصب على الحال من فاعل « ضُمَّ » ، و (الكِفاء) بالكسر والمدّ : النَّظير والمماثل [(١)] ، ونصب على الحال ؛ أي : ضمّ مماثلاً كِفاء حصن ، وقصره ضرورة وإلاَّ فأصله المدّ .

قال أبو شامة [(٢)] : « كما قصر في البيت السَّابق في قوله : (كَهَا وَصْلٍ) . وقد تقدَّم [(٣)] أنَّ المدّ والقصر في حروف المعجم لغتان شائعتان ، فلا يقال : إنَّ إحداهما مقصورةٌ من الأخرى .

قوله : (يَضِلُّوا) وما عطف عليه ، وقد حذف عاطفه مفعول « ضُمَّ » ، ويجوز أن يكون (ضُمَّ) فعل أمر ، وهو الظَّاهر ، وأن يكون ماضيًا مبنيًّا للمفعول ، والقائم مقام الفاعل « يضلّوا » .

و (كِفَا حِصْنٍ) حال منه ؛ أي : مماثلاً في الامتناع به ، والالتجاء إليه ، وجعله أبو عبد اللّه [(٤)] حالاً من « الضَّمّ » يعني : المدلول عليه بضمّ ، ولا حاجة إليه .

---

(١) ومنه قول حسَّان بن ثابت :

.... ۞ وروح القدس ليس له كِفاءُ

أي جبريل عليه السلام ، ليس له نظير ولا مثيل .

ينظر : اللِّسان : [كفأ] ١/١٣٩ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/٢٩٩ .

(٣) ينظر : ص ٢٠٢ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٣/٧٤ .

وقوله : (يَضِلَّ) يشمل ما في « الحجّ » ، وما في « لقمان » ، وما في « الزّمر » وإن كان الَّذي في « الزّمر » متّصلاً بضمير ، وتحرّز من « يُضِلُّ » (١) الَّذي لم يتّصل بـ (عن) .

قوله : (وَأَفْئِدَةً) يجوز أن يكون مفعولاً بفعل مقدّر ؛ أي : اقرأ : « أفئيدة » ، و (بِالْيَاء) متعلّق به ، وأن تكون « الياء » حاليّة ؛ أي : اقرأ ملتبسًا بياء (٢) ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، و (بِالْيَا) خبره (٣) .

قوله : (بِخُلْفٍ) حال ؛ أي : حال كونه ملتبسًا بخلفٍ .

قوله : (لَهُ وَلاَءُ) يجوز أن يكون مبتدأ وخبرًا ، والجملة صفة لـ « خُلف » (٤) ، وأن يكون « له » صفة لـ « خلف » ، و « ولاء » فاعل به ، وهذا أولى لقربه من المفرد ، و « وَلاَء » ممدود ، وإنَّما قصره كأجذم العلا ، والولا : النّصر (٥) .

[٨٠١] وَفِي لِتَزُولَ الْفَتْحُ وَارْفَعْهُ ۞ وَمَا كَانَ لِي ، إِنِّي ، عِبَادِيَ

أخبر عمَّن رمز له بالرّاء من (رَاشِدًا) وهو الكسائي أنَّهُ قرأ : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ ﴾ (٦) بفتح اللام الأولى ، ورفع الثّانية ، فتعيَّن لغيره كسر الأولى ، ونصب الثَّانية (٧) .

ثُمَّ أخبر أنَّ فيها من ياءات الإضافة ثلاثًا : ﴿ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] .

(٢) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٧٤/٣ ، وشرح شعلة : ٢٧٧ .

(٣) ينظر : شرح الجعبري : ١٤٢١/٣ .

(٤) ينظر : شرح الجعبري : ١٤٢١/٣ .

(٥) ينظر : المفردات : ٥٣٣ ، وعُمدة الحُفَّاظ : [و ل ي] ٣٩٣/٤ .

(٦) إبراهيم : ٤٦ .

(٧) السَّبعة : ٣٦٣ ، والغاية : ٩١ ، والتَّيسير : ٣٣١ ، والتَّلخيص : ٣٠٢ .

سُلْطَانٍ ﴾ [(١)] فتحها حفص وحده [(٢)] ، و ﴿ إِنِّيَ أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ [(٣)] فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو [(٤)] .

﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [(٥)] فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم [(٦)] .

وفيها ثلاث زوائد أيضًا : ﴿ وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ [(٧)] أثبتها في الوصل ورش وحده [(٨)] .

الثّانية : ﴿ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [(٩)] أثبتها أبو عمرو / وحده في الوصل [(١٠)] .

١١/ب

والثّالثة : ﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ [(١١)] أثبتها في الوصل أبو عمرو وحمزة وورش ، وأثبتها في الحالين البزيّ وحده [(١٢)] .

وجمعها أبو شامة في بيتٍ ، فقال [(١)] :

---

(١) إبراهيم : ٢٢ .

(٢) السَّبعة : ٣٦٤ ، والتَّذكرة : ٢/٤٨٣ ، والتَّيسير : ٣٣٢ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٣٠ .

(٣) إبراهيم : ٣٧ .

(٤) السَّبعة : ٣٦٤ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٨ ، والتَّيسير : ٣٣٢ ، والتَّجريد : ٤١٢ .

(٥) إبراهيم : ٣١ .

(٦) السَّبعة : ٣٦٤ ، والمبسوط : ٢١٨ ، والتَّيسير : ٣٣٢ ، وإرشاد المتبدئ : ١٢١ .

(٧) إبراهيم : ١٤ .

(٨) السَّبعة : ٣٦٤ ، والتَّيسير : ٣٣٢ ، والوجيز : ٢٢١ ، والتَّلخيص : ٣٠٢ .

(٩) إبراهيم : ٢٢ .

(١٠) السَّبعة : ٣٦٤ ، والتَّذكرة : ٢/٤٨٤ ، والتَّيسير : ٣٣٢ ، والإقناع : ٣٣٧ .

(١١) إبراهيم : ٤٠ .

(١٢) المبسوط : ٢١٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٨ ، والتَّيسير : ٣٣٢ ، والعنوان : ٢٢٣ .

(١) إبراز المعاني : ٣/٣٠٣ .

دُعائِي بما أشركتموني وخاف وعيدي للزوائدِ أجملا

◈ ◈ ◈

والوجه في قراءة الكسائي [١] أن تكون « إنْ » مخفّفة من الثّقيلة مبالغة في الإخبار بشدّة مكرهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ [٢] ؛ أي : إنَّ مكرهم في كبره وعِظَمه يكاد يزيل ما مثل الجبال في الامتناع على من أراد إزالتها ، وفي ثباتها ، وهذا على مذهب البصريين ، وأَمَّا مذهب الكوفيين فـ (إنْ) عندهم نافية بمعنى « ما » ، واللام بمعنى : « إلاَّ » فيؤول معناه إلى الثّبوت كما تقدّم ، وتقرير المذهبين مذكور في غير هذا [٣] .

وأَمَّا قراءة العامّة ، ففيها ثلاثة أوجه [٤] :

أحدها : أنَّها نافية [٥] ، واللام للجحود ؛ لأنَّها بعد كون منفيّ ، وفي « كان » حينئذٍ قولان :

أحدهما : أنَّها تامّة . والمعنى تحقير مكرهم أَنَّهُ ما كان لِتزول منه الشَّرائع الَّتي كالجبال في ثبوتها ، ويؤيّد كونها نافية قراءة عبد اللّه [١] : « وَمَا كَانَ » .

---

(١) ينظر : الكشف : ٢٨/٢ ، وشرح الهداية : ٥٦٢ .

(٢) نوح : ٢٢ .

(٣) ينظر : الدّرّ المصون : ٥٠٧/٣ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات السّبع : ٣٣٦/١ ، والمشكل : ٤٤٠/١ ، والبيان : ٥٠/٢ .

(٥) أي : (إنْ) .

(١) تنظر قراءته في : معاني الفرَّاء : ٧٩/٢ ، ومختصر ابن خالويه : ٧٤ ، والكشَّاف : ٣٠٧/٢ ، والبحر : ٤٥٥/٦ .

وروي في هذا الحرف قراءة أخرى لابن مسعود ﷺ ، وهي : « وإن كاد مكرهم » بوضع « كاد » مكان « كان » . انظر : المحتسب : ٣٦٥/١ ، وشواذ الكرماني (خ) : ٦٣/ب ، والمحرَّر الوجيز : ١٠٦١ .

الثَّاني : أنَّها ناقصة ، وفي خبرها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين ، هل هو محذوف ، واللام متعلِّق به ، وإليه ذهب البصريون ، أو هو اللام وما جرَّته وهو مذهب الكوفيين [(١)] .

والوجه الثّاني : أنَّها مخفّفة من الثّقيلة ، قال الزَّمخشريّ [(٢)] : « وإن عَظُمَ مكرهم ، وتبالغ في الشدّة ، فَضُرِب زوال الجبال منه مثلاً لشدّته ؛ أي : وإن كان مكرهم مُعدّا لذلك » .

وقال ابن عطيّة [(٣)] : « ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءة ؛ لعظم مكرهم ؛ أي : وإن كان سديدًا بما يفعل ؛ ليذهب به عظام الأمور » . فمفهوم هذين الكلامين أنَّها مخفّفة .

الثّالث : أنَّها شرطيّة حُذف جوابها [(١)] ، والتَّقدير : وإن كان مكرهم معدًّا لإزالة أشباه الجبال الرّواسي ، وهي المعجزات والآيات ، فاللّه مجازٍ بهم بمكر من هو أعظم من مكرهم ، وقد رجح الوجهان الآخران على الأوَّل ؛ لأَنَّ فيه معارضة لقراءة الكسائي ؛ لأَنَّ قراءته إثبات ، وهذا نفي .

---

(١) تنظر هذه المسألة في الإنصاف : ٤٧٤ ، وائتلاف النُّصرة : ١٥٣ .

وضعَّف أبو البقاء مذهب الكوفيين بأنَّ النَّصب بها نفسها ، فليست زائدة ، وإن كان النَّصب بإضمار « أن » فسد من جهة المعنى ؛ لأنَّ « أن » وما في حيّزها بتأويل مصدر ، والخبر في باب « كان » هو الاسم في المعنى ، فيلزم أن يكون المصدر الّذي هو معنًى من المعاني صادقًا على اسمها وهو محال » . الإملاء : ١٥٩/١ . وينظر : الدّرّ المصون : ٥٠٧/٣ .

(٢) الكشّاف : ٣٠٧/٢ .

(٣) المحرَّر الوجيز : ١٠٦١ .

(١) ينظر : معاني الزجّاج : ١٦٧/٣ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٤٧/٤ .

وأُجيب [1] : بأنَّ « الجبال » في قراءة الكسائي عبارة عن أمورٍ عظام غير الإسلام ؛ لمكرهم صلاحية إزالتها [2] ، وفي قراءة الجماعة عبارة عمَّا جاء به الإسلام ومعجزاته [3] ، فلا تعارض ، إذ لم يتوارد على معنى واحد ، وفي الحرف قراءة مشكلة [4] ، وهي فتح اللام الأولى والثَّانية ، وذلك على لغة من يفتح لام « كي » [5] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَفِي لِتَزُولَ) خبر مقدَّم ؛ أي : في لام « لتزول » الأولى ، و (الْفَتْحُ) أي : ارفع لامه الأخيرة ، ولم يبيّن محلّ الفتح والرّفع ؛ للعلم به ، و (رَاشِدًا) حال من فاعل « ارفعه » .

قوله : (وَمَا كَانَ لِي) يجوز أن يكون مفعولاً مقدّمًا لِ (خُذْ) ؛ أي : خُذ « ياء » و (مَا كَانَ لِي) وما بعده عطف عليه حُذف عاطفه ، و (مُلاَءَ) حال من المفعول [1]

١٢/أ

---

(١) وقد أجاب عن ذلك أبو شامة في إبراز المعاني : ٣٠٢/٣ .

(٢) في الأصل : لإزالتها ، والصَّواب ما أثبتّه من نَصِّ أبي شامة في إبراز المعاني : ٣٠٢/٣ .

(٣) في الأصل : والمعجزات ، ولعلَّ الصَّواب ما أثبتّه كما في إبراز المعاني : ٣٠٢/٣ .

(٤) هذه قراءة سعيد بن جبير ، ونسبها له ابن جنّي في سرِّ الصِّناعة : ٣٢٨/١ ، والمرادي في الجنى الدَّاني : ١٨٣ ، ١٨٤ .

وبلا نسبة في التّبيان : ٤٩٥/٢ ، والبحر : ٤٥٥/٦ .

(٥) ينظر : كتاب اللامات للزجاجي : ٥٣ ، واللامات لابن فارس : ٨٧٨ ، وكتاب اللامات للهروي : ١٦٥ ، والتّبيان : ٤٩٥/٢ .

والمشهور في لغة العرب كسر هذه اللام ،وفيها لغة شاذّة وهي الفتح . قال الأخفش : « لأنَّ الفتح الأصل » ، وقال خلف الأحمر : « هي لغة بني العنبر » . تفسير القرطبي : ٤/٢ .

(١) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٩٢٠/٢ .

، و (المِلاَء) / جمع ملاءة ، هو ممدود فُعل به ما فعل بنظائره ؛ أي : خذ هذه ذات مُلاء ، عبَّر بالمِلاء عن : الحجج الواضحة ؛ أي : ذات حجج ساترةٍ لقراءتي الفتح والإسكان .

❁❁❁

سورة الحِجْرِ

[٨٠٢] وَرُبَّ خَفِيفٌ إِذْ نَمَى سُكِّرَتْ ۞ تَنَزَّلُ ضَمُّ التَّا لِشُعْبَةَ مُثِّلاَ

أخبر أنَّ نافعًا وعاصمًا قرآ : ﴿ رُبَمَا ﴾ [١] بتخفيف « الباء » وقد رمز لهما بقوله : (إِذْ نَمَى) ، فتعيَّن لغيرهما تثقيلها [٢] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدّال من (دَنَا) ، وهو ابن كثير أنَّهُ قرأ : ﴿ إِنَّمَا سُكِرَتْ ﴾ [٣] بتخفيف « الكاف » أيضًا ، ولم ينبّه عليه إمَّا استغناء بلفظه ، وإمَّا استغناء بذكر التَّخفيف المتقدّم ، فتعيَّن لغيره التَّثقيل أيضًا [٤] ، وهذا الثَّاني أولى ؛ لأنَّهُ قد يقرأ « سُكِّرت » في البيت مشدَّدًا ، ولذلك قال أبو شامة [٥] : « ويجوز أن يقرأ في البيت مخفّفًا ومشدّدًا ، والتّخفيف أولى ؛ ليطابق الرّمز بعده ، والتّشديد يوهم من قلّت معرفته بهذا النَّظم أَنَّهُ من باب : (وباللّفظِ أَسْتَغْنِي عَنِ القَيْدِ) [٦] ، فيُقرأ لابن كثير بالتّشديد ، وإنَّما هو مقيّد بما تقدّمه من ذكر التّخفيف ، كقوله [٧] : (وفُصِّلَ إِذ ثَنَّى) ، (وفي أَحْصَنَّ عن نَفَرٍ

---

(١) الحجر : ٢ .

(٢) السَّبعة : ٣٦٦ ، والتَّذكرة : ٤٨٥/٢ ، والتَّيسير : ٣٣٣ ، والنَّشر : ٣٠١/٢ .

(٣) الحجر : ١٥ .

(٤) السَّبعة : ٣٦٦ ، والغاية : ٩٢ ، والتَّيسير : ٣٣٣ ، والتَّجريد : ٤١٣ .

(٥) إبراز المعاني : ٣٠٣/٣ ، ٣٠٤ .

(٦) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٤٧) « خطبة الكتاب » .

(٧) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٦٣) « من فرش سورة الأنعام » .

العُلاَ) [١] . استغنى عن تقييدهما بالقيد المذكور قبل كلّ واحدٍ منهما ، وكذا في هذه السُّورة » .

ثُمَّ أخبر عن شعبة ، وهو أبو بكر أَنَّهُ قرأ : ﴿ مَا تُنَزَّلُ ﴾ [٢] بضمّ « التَّاء » على ما لم يُسمَّ فاعله ، فتعيّن لغيره فتحها [٣] على ما سُمّي فاعله إِلاَّ الأخوين وحفصًا ، فإِنَّ لهما قراءةً ستأتي .

* * *

والوجه في تخفيف (رُبَّ) وتثقيلها أَنَّهُمَا لغتان [٤] فاشيتان من لغات كثيرة ذكرتها جميعها في غير هذا [٥] ، وهذا كما تُخفّف « إنَّ » ، و « أَنَّ » ، و « كأنّ » ، و « لكنَّ » ، و (ما) المتّصلة بها تارةً تكون مهيئة لدخولها على الفعل كهذه الآية ، وتارةً نكرة موصوفة

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٩٧) « من فرش سورة النِّساء » .

(٢) الحجر : ٨ .

(٣) السَّبعة : ٣٦٦ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٩ ، والتَّيسير : ٣٣٣ ، والعنوان : ٢٢٤ .

(٤) (ربما) بالتّخفيف لغة أهل الحجاز ، وتشديدها لغة بني تميم وربيعة . تفسير غريب القرآن للسجستاني : ٣٨ .

وذكر النحّاس أَنَّ التّثقيل لغة تميم وقيس وبكر . إعراب القرآن : ٣٧٥/٢ .

(٥) ينظر : الدّرّ المصون : ١٣٨/٧ .

وقد حكى ابن هشام فيها ستّ عشرة لغة : ضمّ الرَّاء وفتحها ، وكلاهما مع التّشديد والتّخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحرّكة مع التّجرّد منها ، فهذه ثنتا عشرة ، والضمُّ والفتح مع إسكان الباء وضمّ الحرفين مع التّشديد ومع التّخفيف » . مغني اللّبيب : ٣٣٧/٢ .

وحكى الزّجّاج منها سبعًا في معاني القرآن وإعرابه : ١٧١/٣ . ١٧٢ .

وابن خالويه ستًّا في إعراب القراءات : ٣٤١/١ .

والهمذاني ثماني لغات في الفريد : ٥٦/٤ .

، كقوله [1] :

رُبَّمَا تَجْزَعُ النُّفوسُ مِنْ الأَمْـ ۞ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ونظير الآية الكريمة في كون « ما » مهيئة قوله [2] :

رُبَّمَا أوفيتُ في عَلَمٍ ۞ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

ولا تدخل إلاَّ على الماضي [3] . والجواب [4] عن هذه الآية أَنَّ أخبار الله تعالى ، وإن كانت في المستقبل ، فهي بمنزلة الواقع المحقّق ، كقوله : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [5] ، ومعناها :

---

(١) من [الخفيف] لأميّة بن الصّلت ، وهو في ديوانه : ٥٠ ، والكتاب : ١٠٩/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٢١/٢ .
والرّواية المشهورة : (ربما تكره) .
والفرجة : بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضمّ : الشقّ فيما يُرى ويُحسّ .
والعقال : حبل تشدّ به قوائم الإبل .
والشّاهد فيه : دخول « رُبَّ » على « ما » دليل على قابليّتها للتّنكير ؛ لأَنَّ رُبَّ لا تدخل إلاّ على نكرة ، والجملة بعد « ما » صفة لها .

(٢) من [المديد] لجذيمة الأبرش ، في الكتاب : ٥١٨/٣ ، ونوادر أبي زيد : ٥٣٦ ، وشرح أبيات الكتاب للسّيرافي : ١٩١/٢ . وبلا نسبة في المقتضب : ١٥/٣ ، وحجّة الفارسي : ٢٢/٣ .
وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣١٣/١ ، ١٦٨/١٠ .
العَلَمُ : الجبل . والشّمالات : جمع شمال بالفتح ، وهي الرّيح الّتي تهبّ من هذه النّاحية .
والشّاهد فيه : دخول (ما) على (رُبَّ) فكفّتها عن العمل ، وهيأتها للدّخول على الجملة الفعليّة ، وهي لا تدخل إلاّ على الأسماء المفردة .
وفيه شاهد آخر وهو : توكيد الفعل « ترفعن » بالنّون الخفيفة ضرورةً .

(٣) شرح الأشموني : ٢٣١/٢ - ٢٣٢ .

(٤) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٧٨/٣ .

(٥) النّحل : ١ .

التَّقليل ، وقد جعلها بعضهم للتّكثير مطلقًا [(١)] ، وبعضهم للتّكثير في مواضع المباهاة [(٢)] كقوله [(٣)] :

فيا رُبَّ يَومٍ قد لهوتُ وليلةٍ ۞ بآنسةٍ كأنَّها خَطُّ تِمْثَالِ

وفي المسألة أحكام كثيرة ، ومسائل منتشرة حرّرتها في شرح التَّسهيل وغيره [(٤)] ، ولله الحمد .

وأَمَّا قراءتا « سُكِرَتْ » و « سُكِّرَتْ » فالمخفّفة من : سَكَرْتُ النَّهر [(٥)] ؛ أي : حبسته عن الجريان ، والمعنى : حُبست أبصارنا عن رؤيته . والتّشديد يجوز أن يكون من هذا ، وضُعِّف للتّكثير ، وأن يكون من « السُّكر » بمعنى : الحيرة ؛ أي : لقالوا : حيرت أبصارنا فلم تهتدِ لوجه الحقيقة ؛ لما اعتقدوه من سحره لهم ، أو قالوه عنادًا ، وهو الظَّاهر [(٦)] .

---

(١) كابن درستويه وجماعة . الجنى الدّاني : ٤٤٠ ، ومغني اللَّبيب : ٣٢٠/٢ .

(٢) وهو قول الأعلم وابن السيّد . الهمع : ١٧٥/٤ .

(٣) من [الطَّويل] لامرئ القيس ، في ديوانه ١٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٣٤١/١ .
وبلا نسبة في المقرَّب : ١٩٩/١ ، ومغني اللَّبيب : ٣٢٢/٢ ، والهمع : ١٧٦/٤ .
والبيت من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١٣٧/٧ ، ١٦٨/٨ .
الآنسة : المرأة الَّتي تأنس بحديثها . والخطّ : الكتابة . والتّمثال : الصُّورة .
والشَّاهد فيه : أَنَّ (رُبَّ) جاءت للتّكثير في موضع المباهاة والافتخار .

(٤) بالنّسبة لكلامه في شرح التَّسهيل فهو في الجزء المفقود ، وقد ذكر ذلك في الدّرّ المصون : ١٣٧/٧ . ١٣٨ .

(٥) الحجة لابن خالويه : ٢٠٦ ، واللآلئ الفريدة : ٧٨ .

(٦) ينظر : الكشَّاف : ٣١٢/٢ .

١٢/ب

والوجه في قراءة شعبة حَذف الفاعل للعلم به [١] ؛ لأَنَّ / الملائكة لم يُكَلِ النّزول إليها ، بل باللّه تعالى ، كقوله : ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إلا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ [٢] ولذلك أُجمع على قوله : ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنْزِيلاً ﴾ [٣] ، وفي قراءة غيره إسناد الفعل إليهم كإسناده في قوله : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ [٤] ، وأصل : « تنزَّل » : « تتنزَّل » بتاءين ، فحُذفت إحداهما ، وقد تقدّم الخلاف في أيّتها المحذوفة في « تذكَّرون » وبابه [٥] .

* * *

قوله : (وَرُبَّ خَفِيفٌ) مبتدأ وخبر ، و (إِذْ نَمَى) يجوز أن يكون تعليلاً لمقدّر ؛ أي : قرأ به إذ نمى ، ومجيء « إذ » للتَّعليل غير منكر [٦] .

قوله : (نَمَى) من قولهم : نما الحديث ؛ أي : فشا وانتشر [٧] ، ويجوز أن يكون الظَّرف علّة لقوله : خفيف ؛ أي : سبب خفّته كثرته واشتهاره ، وقيل : « نمى » بمعنى : بَلغ [٨] ، قال الشَّاعِر [١] :

---

(١) الحجة لابن خالويه : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، والكشف : ٢٩/٢ ، ٣٠ .

(٢) مريم : ٦٤ .

(٣) الفرقان : ٢٥ .

(٤) القدر : ٤ .

(٥) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٩٠ .

(٦) كقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزُّخرف : ٣٩] . أي : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدُّنيا . مغني اللَّبيب : ١٨/٢ ، وينظر : الجنى الدَّاني : ١٨٨ .

(٧) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٧٩/٣ .

(٨) قال الأصمعيّ : « نميت الحديث مخفّفًا نميًا ، إذا بلّغته على وجه الإصلاح والخير » .

مِن حَدِيثٍ نَمَى إليَّ عجيب ۞ ....

قاله أبو شامة [٢] ، وليس معناه على ما ذكر ، بل على ما تقدّم من الانتشار .

قوله : (سُكِّرَتْ) مبتدأ ، و (دَنَا) خبره على حذف مضاف ، إمَّا من المبتدأ ؛ أي : تخفيف سُكِّرت قَرب ، وإمَّا من الخبر ؛ أي : سُكِّرت دنا تخفيفه ؛ أي : قرب من الأفهام ؛ لصحّة معناه ولفظه ، وهو كما قال .

قوله : (تَنزَّلُ) مبتدأ ، و (ضَمُّ التَّاء) مبتدأ ثانٍ ، و (مُثِّل) أي : شُخّص [٣] : خبر الثَّاني ، والثّاني وخبره خبر الأَوَّل ، و (لِشُعْبَةَ) متعلّق بـ (مُثِّل) والعائد مقدّر ؛ أي : ضَمّ التَّاء منه ، أو قامت « أل » مقامه ، أي : ضَمّ تائه ، وتقدّمت لهما نظائر [٤] .

[٨٠٣] وَبِالنُّونِ فِيهَا وَاكْسِرِ الزَّايَ ۞ مَلائِكَةَ المَرْفُوعَ عَنْ شَائِدٍ عُلاَ

أمر لمن رمز له بالعين والشّين من (شَائِدٍ عُلاَ) وهم الأخوان وحفص أن يؤتى لهم بالنّون في مكان « التَّاء » فالضَّمير في (فِيهَا) عائدٌ على تاء « تنزّل » ؛ لتقدّم ذكرها ،

الصِّحاح : [نما] ٢٥١٦/٦ ، واللِّسان [نمى] ٣٤١/١٥ .

(١) من [الخفيف] لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٩٢ ، برواية :

مِن حَدِيثٍ نَمى إليَّ فَظِيعٌ ۞ خِلتُ من تَلظيهِ في القلبِ جمرا

وبلا نسبة في أساس البلاغة : [ن م ي] ٤٧٩/٢ ، وفتح الوصيد : ١٠٤٣/٣ ، وشرح شعلة : ٢٧٨ ، وإبراز المعاني : ٣٠٣/٣ ، وشرح الجعبري : ١٤٣١/٣ .

(٢) إبراز المعاني : ٣٠٣/٣ .

(٣) قال الجوهريّ : « مثَّلت له كذا تمثيلاً ، إذا صوّرت له مثاله بالكتابة وغيرها » . الصِّحاح : [مثَّل] ١٨١٦/٥ .

(٤) ينظر : ص ١٨٣ ، ٢١٣ ، ٤٧٠ .

وأن يكسر لهم الزَّاي منهما ، وأن ينصب « الملائكة » المرفوعة في قراءة غيرهم ، فصارت قراءتهم [(١)] : ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ ﴾ ، ويؤخذ كون « النون » مضمومة من قوله : « وَبِالنُّونِ فِيهَا » ، أي : من غير تغيير لحركتها الَّتي استقرّت لها في قراءة شعبة .

قال أبو شامة [(٢)] : « فلم ينبّه على ضمّ النُّون ، وكان الأَولى أن يذكره ، فيقول : « وبالنُّون ضمًّا » أي : ذات ضمٍّ ، ولا حاجة إلى قوله : « فيها » لأنَّهُ معلومٌ » . قُلْتُ : قد تقدّم أَنَّ « التَّاء » عُلم ضمُّها من نصّه ، فلمّا أمر بجعل « النُّون » في مكانها بحالها عُلم أنَّها مضمومة مع أَنَّهُ معلوم من حيثُ الصِّناعة ضرورةً ، كيف يَتوهّم أحدٌ غير ضمِّ حرف المضارعة من مثل هذه الصنعة ؟

وحصل من مجموع التّرجمتين ثلاث قراءات :

ثنتان من المنطوق لشعبة ، والأخوين وحفص . والثَّالثة بالمفهوم للباقين .

الأولى : قراءة أبي بكر : ﴿ مَا تُنَزَّلُ ﴾ على ما لم يُسمّ فاعله .

الثّانية : للأخوين وحفص : ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ ﴾ أي : ما نُنَزِّلُ نحن .

الثّالثة : ﴿ مَا تُنَزِّلُ ﴾ بحذف إحدى التاءين لمن بقي .

◈ ◈ ◈

والوجه في قراءة الأخوين وحفص [(٣)] : إسناد الفعل لله تعالى ، والإخبار بأَنَّهُ تعالى ما يُنزّل الملائكة إلاَّ بالحقِّ ، وهو الوحي ، وهو يرجع إلى معنى القراءتين في الحقيقة ، وانتصب

---

(١) السَّبعة : ٣٦٦ ، والمبسوط : ٢٢٠ ، والتَّيسير : ٣٣٣ ، والوجيز : ٢٢٢ .

(٢) إبراز المعاني : ٣٠٤/٣ .

(٣) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٨١ ، والكشف : ٢٩/٢ .

١٣/أ

/ الملائكة في قراءة الأخوين ، وحفص ؛ لأنَّها مفعول بها غير قائمة مقام فاعل ، وارتفعت في قراءة غيرهم ؛ لأنَّها إمَّا فاعل أو مفعول لم يسمّ فاعله .

* * *

قوله : (وَبِالنُّونِ) متعلّق بأمر مقدّر ؛ أي : اقرأ ، أو ائْتِ ، وكذلك (فِيهَا) أي : مكانها .

قوله : (الزَّايَ) أي : منها ، أي : من كلمة (تنزّل) ولم يُختلف في تشديد الزَّاي .

قوله : (المَرْفُوعَ) نعت « للملائكة » ، ولم يقل : المرفوعة اعتبارًا باللَّفظ ، ويُقرأ قوله : « المرفوع » منصوبًا ؛ لأنَّهُ نعت للملائكة ، وهي منصوبة بـ (انصب) ، ويجوز أن يُقرآ : (مرفوعين) [(١)] ، أمَّا رفع « الملائكة » فعلى الحكاية من قراءة غيرهم ، وأمَّا « المرفوع » ؛ فلأنه نعته ، وهو عندي أولى ؛ ليكون لقوله : « انصب » مزيد فائدة .

قوله : (عَنْ شَائِدٍ) متعلّق بـ « انصب » مُضمَّنًا معنى : انقل ، أو « ارو » نصبه عن قارئ ، أو فريق صفته أنَّهُ يشيّد العُلى ؛ أي : برفعها بالبناء من قوله تعالى : ﴿ قَصْرٍ مَشِيدٍ ﴾ [(٢)] ، و ﴿ بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ ﴾ [(٣)] قيل فيه : الارتفاع [(٤)] ، وقيل : المبني بالشِيد [(٥)]

---

(١) لم أقف على تجويز ذلك عند غيره .

(٢) الحجّ : ٤٥ .

(٣) النِّساء : ٧٨ .

(٤) نقله أبو عبيد عن الكسائي . اللِّسان : [شيد] ٢٤٤/٣ . كما قال الفَرَّاء : « التَّشييد : بناء فهو يتطاول ويتردّد » . معاني الفَرَّاء : ٢٧٧/١ .
وينظر : تفسير الطّبري : ٦٥٥/١٨ ، والهداية إلى بلوغ النّهاية : ١٣٩٠/٢ .

(٥) قاله أبو عبيدة في مجازالقرآن : ١٣٢/١ ، ونسبه الطبري لعكرمة . تفسير الطبري : ٦٥٥/١٨ .

، وهو الكِلس [١] ؛ أي : انقل ذلك عن رجل عالم بنى المناقب العُلا ورفعها ، أو وثّقها ، كُني بذلك عن تحصيل هذه القراءة ووجوهها . والعُلا جمع « علياء » ، كالدُّنا فإنَّه جمع « دنيا » ، و « العُلا » نُصب بـ « شائد » .

[٨٠٤] وَثُقِّلَ لِلْمَكِّيِّ نُونُ تُبَشِّرُو ۞ نَ وَاكْسِرْهُ حِرْمِيًّا وَمَا الْحَذْفُ

أخبر أنَّ المكي ، وهو ابن كثير قرأ : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِّ ﴾ [٢] بتثقيل النُّون ، فتعيّن لغيره تخفيفها . ثُمَّ أمر بكسرها لمن رمز له بكلمة (حِرميّ) وهما نافع وابن كثير ، فتعيّن لغيرهما فتحها ، وتقدَّم أنَّ ابن كثير يُثقّل النون ، فصار له تثقيلها وكسرها ، ولنافع وحده كسرها وتخفيفها ، وللباقين فتحها وتخفيفها ، فتلك ثلاث قراءات [٣] .

ثُمَّ أخبر أَنَّ حذف إحدى نوني « تبشرونني » في الأصل لم يكن في أولّهما ، كما سيأتي بيانه .

۞ ۞ ۞

والوجه في قراءة ابن كثير : أَنَّ أصله « تبشرونني » بنونين ، أولاهما للرّفع ، والثّانية للوقاية [٤] ، وفيها ثلاث لغات [٥] : الفكّ ، والإدغام ، والحذف .

---

(١) الصِّحاح : [كلس] ٣/٩٧١ ، واللِّسان : [كلس] ٦/١٩٧ .
وقد ذكر المصنِّف في كتابه عمدة الحفّاظ : ٢/٣٥٧ ، أَنَّ الشِّيد بمعنى : الجِصّ .
والكلس : مثل الصّاروج ، يُبنى به . ديوان الأدب : ١/١٨٦ .
ويتّضح من ذلك أنَّ الشِّيد والكِلس والصّاروج كلّها بمعنى واحد .

(٢) الحجر : ٥٤ .

(٣) السَّبعة : ٣٦٧ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٩ ، والتَّيسير : ٣٣٤ ، والتَّلخيص : ٣٠٤ .

(٤) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٢/٩٢٨ ، وشرح الجعبري : ٣/١٤٣٩ .

(٥) ينظر : معاني الزجّاج : ٣/١٨١ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٢/٣٨٣ ، والمشكل : ١/٤٤٦ ، ٤٤٧ ،

فأخذ ابن كثير بالثّانية ، فأدغم ، وحذف « الياء » كما حُذفت في نظائرها في رؤوس الآيات نحو : عقاب ، ومتاب . وأبقى كسرة « النُّون » دالّةً عليها .

وفي قراءة نافع : الأخذ بالثّالثة ، وكسر « النون » لما تقدّم ، وهل المحذوف الأولى [١] ، أو الثّانية [٢] ؟ خلافٌ مشهور تقدّم [٣] تحريره ، ودليل كلّ مذهب في سورة « الأنعام » عند قوله : ﴿ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ ﴾ [٤] وسيأتي [٥] أنَّهُ قد قُرئ بثلاث اللّغات في سورة « الزّمر » عند قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي ﴾ [٦] ، قال مكّيّ [٧] : « طُعن على هذه القراءة ؛ لبعد مخرجها في العربيّة ؛ لأَنَّ حذف النُّون الَّتي تصحب « الياء » لا يحسن إلاَّ في شعر ، وإن قدّرت حذف « النُّون » الأولى ، حذفت علم الرّفع بغير جازم ولا ناصب ، ولأنّ كسر « النون » الَّتي هي عَلم الرّفع قبيح ، وإنَّما حقّها الفتح » انتهى . وهذا فاسدٌ ؛ لأَنَّ حذف نون الوقاية قبيح إذا لم يجامعها مماثلها ، أما إذا ثَقُل اللَّفظ باجتماع المثلين / فلا نُسلِّم القبح [٨] .

١٣/ب

وأمَّا قراءة الفتح فظاهرة ؛ لأَنَّ فيها حذف المفعول للعلم به ، وأتى بعلامة الرَّفع على

والدّرّ المصون : ١٦٦/٧ .

(١) على مذهب سيبويه . ينظر الكتاب : ٥١٩/٣ ، ٥٢٠ .

(٢) على مذهب الأخفش ومن تبعه . ينظر : الدّرّ المصون : ١٦/٥ .

(٣) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٩٠/ب ، ١٩١/أ « فرش سورة الأنعام » .

(٤) الأنعام : ٨٠ .

(٥) العقد النَّضيد (خ) : ٣/ ١٥٢/ب ، ١٥٣/أ « فرش سورة الزّمر » .

(٦) الزّمر : ٦٤ .

(٧) الكشف : ٣١/٢ .

(٨) في الأصل : الفتح ، تصحيف ، والصَّواب ما أثبتّه .

أصلها من الفتح [١] . فالدّلالة على المفعول في القراءتين الأُوليين [٢] لفظيّة [٣] ، وفي الثّانية [٤] معنويّة .

* * *

قوله : (نُونُ) مفعول ما لم يُسمّ فاعله .

قوله : (حِرْمِيًّا) فيه وجهان :

أحدهما : أنَّهُ حال من فاعل « اكسره » ، أي : منتسبًا للمذهب الحرميّ ، أو قارئًا بقراءة الحرمي .

والثّاني : أنَّهُ حال من مفعوله ، أي : اكسره حال كونه مذهبًا حِرميًّا [٥] .

قوله : (أَوَّلاَ) ظرف في موضع الخبر ؛ أي : وما وقع الحذف أوَّلاً ، ولو قال : « الأَوَّل » على تقدير : وما المحذوف الأَوَّل من النُّونين ؛ لكان جائزًا ، قاله أبو شامة [٦] . يعني أنَّهُ يجعل المصدر واقعًا موقع المفعول ، كضربِ الأمير .

[٨٠٥] وَيَقْنَطُ مَعْهُ يَقْنَطُونَ وَتَقْنَطُوا ۞ وَهُنَّ بِكَسْرِ النُّونِ رَافَقْنَ حُمَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالرَّاء والحاء من (رَافَقْنَ حُمَّلاَ) وهما الكسائي وأبو عمرو أَنَّهُمَا

---

(١) كنون « يقومونَ » و « يخرجونَ » . ينظر : المشكل : ٩/٢ ، وشرح الهداية : ٥٦٦ .

(٢) قراءة ابن كثير ، وقراءة نافع .

(٣) وهي كسر النُّون ؛ للدّلالة على أنَّ أصل الكلمة « تبشرونني » بنونين وياء الضَّمير المفعولة .

(٤) قراءة الباقين .

(٥) ينظر : شرح شعلة : ٢٧٩ ، وشرح الجعبري : ١٤٣٨/٣ ، ١٤٣٩ .

(٦) إبراز المعاني : ٣٠٥/٣ .

كسرا النُّون من ﴿ يَقْنِطُ ﴾ [١] في هذه السُّورة ، ومن ﴿ يَقْنِطُونَ ﴾ [٢] في الرُّوم ، ومن ﴿ لا تَقْنِطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [٣] في الزّمر ، ولم يذكر محالّها ؛ لتعيّنها به ، إذ ليس غيرها ، وتعيّن لغيرهما فتح « النُّون » في الثّلاثة [٤] .

* * *

والوجه في القراءتين : أَنَّ الماضي من هذه المادّة فيه لغتان : قَنَطَ بالفتح [٥] ، وهي أكثر وأفصح ، ولذلك لم يُقرأ إلاّ بها ، فجاء مضارعه مكسورًا ، و « قَنِطَ » بالكسر ، ومضارعه « يقنَط » بالفتح .

وفيه لغة ثالثة « يقنُط » بالضمّ ، وقُرِئ به شاذًّا [٦] ، وهذا من « قنَط » بالفتح ، وهذا أدلّ دليلٍ على أَنَّ القراءة سنّة متّبعة لا بالرأي والاختيار ، إذ لو كان كذلك لقرأ : « قنِط » بالكسر مَن قرأ : « يقنَط » بالفتح ، ويرجِّح قراءة « يقنَط » بالفتح قراءة من قرأ ﴿ فَلا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ ﴾ [٧] .

* * *

قوله : (وَيَقْنَطُ) مبتدأ ، و (مَعْهُ) خبر مقدّم ، و (يَقْنَطُونَ) مبتدأ مؤخّر ،

---

(١) الحجر : ٥٦ .

(٢) الرُّوم : ٣٦ .

(٣) الزّمر : ٥٣ .

(٤) السَّبعة : ٣٦٧ ، والتَّيسير : ٣٣٤ ، والتَّجريد : ٤١٤ ، والنَّشر : ٣٠٢/٢ .

(٥) وهي لغة أهل الحجاز وأسد . ينظر : الإتحاف : ٣٤٧ .

(٦) وقد قرأ به الأشهب العقيلي ، كما في إعراب القرآن للنحّاس : ٣٨٤/٢ ، والمحتسب : ٥/٢ ، ونسبها ابن خالويه للعقيلي وأبي عمرو وعيسى بن عمر . مختصره في شواذّ القرآن : ٧٥ .

(٧) الحجر : ٥٥ .

والجملة خبر الأَوَّل ، ويجوز أن يكون الظَّرف وحده هو الخبر ، و (يَقْنَطُونَ) فاعل به .

قوله : (وَهُنَّ بِكَسْرِ النُّونِ) مبتدأ وخبر ، والضَّمير عائدٌ على « يقنط » وما بعده ، وهذه الجملة مبيّنة لحكم الجملة الأولى ؛ أي : هذه الكلمات اجتمعت واتّحد الحكم فيها [١] ، ثُمَّ بيّن ذلك الحكم ، فقال : « وَهُنَّ بِكَسْرِ النُّونِ » .

قوله : (رَافَقْنَ) يجوز أن تكون هذه الجملة خبرًا ثانيًا لـ (هُنَّ) ، وأن تكون حالاً [٢] من الضَّمير في (بِكَسْرِ النُّونِ) وأن يكون خبرًا أَوَّل [٣] ، و (بِكَسْرِ النُّونِ) حالاً من نون « رافقن » أي : ملتبسات بذلك .

قوله : (حُمَّلاً) مفعول « رافقن » ، ومعنى ذلك أنَّ هذه الكلمات صحبن جماعة حاملين لذلك ناقلين له ، يشير إلى أنَّها لغة مشهورة منقولة حملها الخلف عن السّلف [٤] ، و (حُمَّلاً) جمع حامل ، كضُرَّبٍ في جمع « ضارب » . قال أبو شامة [٥] : « ولو قال : وهُنَّ جميعًا ؛ لكان أحسن وأظهر معنى » .

قُلْتُ : فيصير لفظ البيت :

وَيَقْنَطُ مَعْهُ يَقْنَطُونَ وَتَقْنَطوا ۞ جَميعًا بِكَسْرِ النُّونِ رَافَقْنَ

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٣٠٦ .

(٢) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٤٤١ .

(٣) ينظر : شرح شعلة : ٢٧٩ .

(٤) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/٨١ ، ٨٢ .

(٥) إبراز المعاني : ٣/٣٠٦ .

١٤/أ

[٨٠٦] وَمُنْجُوهُمُ خِفٌّ وَفِي الْعَنْكَبُوتِ ۞ جِنَّ شَفَا ، مُنْجُوكَ صُحْبَتُهُ /

أخبر عمّن رمز له بالشّين من (شَفَا) وهما الأخوان أَنَّهُمَا قرآ في هذه السُّورة ﴿ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [١] وفي سورة العنكبوت : ﴿ لَنُنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾ [٢] بالتَّخفيف ، ثُمَّ أخبر عمّن رمز له بكلمة (صُحْبَتُهُ) وهم أبو بكر والأخوان ، وبالدَّال من (دَلاَ) وهو ابن كثير أنَّهُم خفّفوا : ﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ ﴾ [٣] في العنكبوت أيضًا ، فتعيّن لمن لم يذكره في التَّرجمتين التَّثقيل [٤] .

❁ ❁ ❁

فالأخوان جَريا على منوالٍ واحد في تخفيف الكلم الثَّلاث ، ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص جروا على منوالٍ واحد في تثقيلها ، وابن كثير وحفص وافقا نافعًا ومن معه في الأُوليين ، ووافقا الأخوين في الأخيرة فقط جمعًا بين اللّغتين [٥] ، والتَّثقيل يفيد التَّكثير والتّخفيف يحتمله [٦] .

❁ ❁ ❁

---

(١) الحجر : ٥٩ .

(٢) العنكبوت : ٣٢ .

(٣) العنكبوت : ٣٣ .

(٤) السَّبعة : ٣٦٧ ، ٥٠٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٤٩ ، ٣٠١ ، والتَّيسير : ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، والعنوان : ٢٢٥ ، ٢٨١ .

(٥) التَّخفيف والتَّثقيل ، قال مكّيّ : « التَّشديد والتّخفيف لغتان ، قالوا : نجا ، وأنجى ، وقد أتى القرآن الكريم باللّغتين . فقال تعالى : ﴿ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ ﴾ [العنكبوت : ٢٤] . وقال : ﴿ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ ﴾ [الشّعراء : ١٧٠] . ينظر : الكشف : ٣١/٢ .

(٦) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٨٢/٣ .

قوله : (وَمُنْجُوهُمُ) مبتدأ ، و (خِفٌّ) خبره على حذف مضاف ؛ أي : ذو خفّ .

قال أبو شامة [(١)] : « ولو قال : لمنجوهم خفّ باللام بدل « الواو » ؛ لكان أحسن حكاية لما في « الحجر » ، ولا حاجة إلى « واو » فاصلة ؛ لظهور الأمر ، كما قال بعد ذلك : « قَدَرْنَا بِهَا وَالنَّمْلِ صِفْ » .

قوله : (وَفِي الْعَنْكَبُوتِ) متعلِّق بمحذوفٍ مضاف لـ (ننجين) تقديره : وفي العنكبوت تخفيف « ننجين » ، و (شَفَا) جملة خبر المبتدأ ، ومفعوله محذوف ؛ أي : شفى من قرأ به .

قوله : (مُنْجُوكَ) مبتدأ ، و (صُحْبَتُهُ) مبتدأ ثانٍ ، و (دَلاَ) جملة فعليّة خبره ، والجملة خبر الأوَّل ، وتقدَّم [(٢)] معنى (دَلاَ) وأعاد الضَّمير على « صحبةٍ » مفردًا من « دلا » اعتبارًا بمسمَّى « صحبة » ، وقد تقدّم [(٣)] في قوله [(٤)] :

.... ❁ .... هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةٌ

[٨٠٧] قَدَرْنَا بِهَا وَالنَّمْلِ صِفْ وَعِبَادِ ❁ بَنَاتِي وَأَنِّي ثُمَّ إِنِّيَ فَاعْقِلاَ

أخبر عن أبي بكر ، وقد رمز له بالصّاد من (صِفْ) أَنَّهُ قرأ هُنا وفي النَّمل [(٥)] :

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٣٠٦ .

(٢) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٦٧ .
كما ينظر : ص ٤٤٦ ، ص ٤٩٩ .

(٣) ينظر : ص ٦٠٩ .

(٤) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٩٤) « من فرش سورة الرَّعد » .

(٥) قوله تعالى : ﴿ إلا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ [النَّمل : ٥٧] .

﴿ إلا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا ﴾ [١] بتخفيف (الدّال) على ما لُفظ به ، وقال أبو شامة [٢] : « واستغنى بقيد التَّخفيف في (منجوهم) عن القيد فيهما ، كما سبق في (سُكِّرت) » . فتعيّن لغيره التّثقيل فيهما [٣] .

* * *

والتّخفيف والتّثقيل لغتان بمعنى ، وهما من التَّقدير لا من القدرة [٤] ، وسيأتي مثل ذلك أيضًا في « الواقعة » [٥] ، و « المرسلات » [٦] ، و « الأعلى » [٧] .

ثُمَّ ذكر فيها من ياءات الإضافة أربعًا : ﴿ هَؤُلاءِ بَنَاتِي إِنْ ﴾ [٨] فتحها نافع وحده [٩]﴿ عِبَادِيَ أَنِّي أَنَا ﴾ [١٠]﴿ وَقُلْ إِنِّيَ أَنَا ﴾ [١١] فتح الثّلاث وابن كثير وأبو عمرو [١٢] [١] .

---

(١) الحجر : ٦٠ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/٣٠٧ .

(٣) السَّبعة : ٣٦٧ ، والمبسوط : ٢٢١ ، والتَّيسير : ٣٣٥ ، والتَّجريد : ٤١٥ .

(٤) قال ابن خالويه : « فأمّا (قدر) بالتّخفيف فيكون من التَّقدير والتّقتير ، كقوله في التّقدير : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٢٣] ، وكقوله في التَّقتير : ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ [الطّلاق : ٧] . الحجّة : ٢٠٧ .

(٥) الواقعة : ٦٠ ، في قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ .

(٦) المرسلات : ٢٣ ، في قوله تعالى : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ .

(٧) الأعلى : ٣ ، في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ .

(٨) الحجر : ٧١ .

(٩) السَّبعة : ٣٦٨ ، والتَّذكرة : ٢/٤٨٨ ، والتَّيسير : ٣٣٥ ، والإقناع : ٣٣٧ .

(١٠) الحجر : ٤٩ .

(١١) الحجر : ٨٩ .

(١٢) السَّبعة : ٣٦٨ ، والتَّيسير : ٣٣٥ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٣٥ ، والتَّلخيص : ٣٠٥ .

❁❁❁

(١) لم يعرب المصنِّف البيت كعادته ، وإعرابه :
(قَدَرْنَا) مبتدأ ، و (بِهَا) ظرفه ، و (النَّمْل) عطفٌ على الضَّمير المجرور بلا إعادة الجارّ ، والخبر محذوف ؛ أي : خفّف ، و (صِفْ) جملة مستأنفة ، وَ(عِبَادِ) مع ما عُطف عليه مفعول (اعْقِلاَ) ، والفاء زائدة ، و (اعْقِلاَ) أمر مؤكّد بالنّون الخفيفة ، أبدلت ألفًا للوقف .
ينظر : شرح شعلة : ٢٨٠ .

سورة النَّحل

[٨٠٨] وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ ۞ وَفِي شُرَكَايَ الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ

أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد من (صَحَّ) وهو أبو بكر أَنَّهُ قرأ ﴿ نُنبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ ﴾ [١] بالنُّون ، فتعيّن لغيره « الياء » [٢] .

ثُمَّ أخبر عن عاصم أَنَّهُ قرأ : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٣] بالغيب ، وفُهم ذلك من إطلاقه ، فتعيّن لغيره الخطاب [٤] .

ثُمَّ أخبر أَنَّ البزيَّ اختلف عنه في إثبات همز « شُركائي » وحذفه من قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ ﴾ [٥] وأشار بالخُلف إلى قول الدَّاني [٦] : « قرأ البزيُّ : ﴿ أَيْنَ شُرَكَايِيَ ﴾ من غير همزٍ خاصّةً من قراءتي على أبي الحسن [٧] » . قال [٨] : « وبذلك

---

(١) النَّحل : ١١ .

(٢) السَّبعة : ٣٧٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥١ ، والتَّيسير : ٣٣٦ ، والتَّجريد : ٤١٦ .

(٣) النَّحل : ٢٠ .

(٤) السَّبعة : ٣٧١ ، والغاية : ٩٣ ، والتَّيسير : ٣٣٦ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٣٧ .

(٥) النَّحل : ٢٧ .

(٦) جامع البيان : ٣٧٣/٢ .

(٧) هو : طاهر بن عبد المنعم بن عبيد اللّه بن غلبون بن المبارك ، أبو الحسن الحلبي ، نزيل مصر ، أستاذ عارف ، وثقة ضابط ،وحجّة محرّر ، شيخ الدَّاني ، ومؤلِّف التّذكرة في القراءات الثمان ، أخذ القراءات عن أبيه وغيره ، وتوفي بمصر سنة ٣٩٩ هـ .

تنظر ترجمته في طبقات القرّاء : ٣٧٨/١ ، وغاية النِّهاية : ٣٣٩/١ .

(٨) جامع البيان : ٣٧٣/٢ ، والمفردات : ١٩٥ .

حدّثني محمَّد بن عليّ [عن] [١] ابن مجاهد [٢] عن أصحابه عن البزيِّ عن ابن كثير ، وكذلك روى / النَّقّاش عن أصحابه عن البزيِّ قال : وقرأت على الفارسيّ بالهمز ، وقد روى مُضر [٣] بن محمَّد [٤] عنه ترك الهمز في القصص ، والعمل على الهمز فيه » .

١٤/ب

قال أبو شامة [٥] : « فإن قلتَ : من أين علمت قراءة عاصم بالغيب ؟ قُلْتُ : لعدم التّقييد ، فهو أحد الأمور الثَّلاثة الَّتي أطلقها يغني عن تقييدها ، وهو الرّفع ، والتّذكير ، والغيب » انتهى . قُلْتُ : يعني في قوله [٦] :

وَفِي الرَّفْعِ والتَّذْكِيرِ وَالغَيْبِ ۞ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ

وقد تقدَّم [٧] تفسير هذا ولله الحمد .

ثُمَّ قال [٨] : « فإن قُلْتَ : لِمَ لم تحمل هذا الإطلاق على التّقييد السَّابق في : « وننبت

---

(١) في الأصل : ساقطة ، وهي من نَصّ الدَّاني .

(٢) قال ابن مجاهد : « وقال البزيّ عن ابن كثير « شُرَكَايَ » بغير همزة ... وروى القوّاس عن ابن كثير (شُرَكَاءِيَ) مهموزة » . السَّبعة : ٣٧١ .

(٣) في الأصل : نصير ، وهو تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه من كتاب جامع البيان : ٣٧٣/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٨٤/٣ .

(٤) هو : مضر بن محمَّد بن خالد بن الوليد ، أبو محمَّد الضبيّ الأسدي الكوفي ، روى القراءة سماعًا عن أحمد بن محمَّد البزيّ ، وابن ذكوان وغيرهما . وروى عنه ابن مجاهد وابن شنبوذ وابن مقسم سماعًا .
ينظر : غاية النِّهاية : ٢٩٩/٢ ، ٣٠٠ .

(٥) إبراز المعاني : ٣٠٨/٣ .

(٦) متن الشَّاطبيّة ، البيت رقم : (٦٣) « من مقدِّمة النَّظم » .

(٧) في العقد النَّضيد (ط) : ٢٣٤/١ . « مقدِّمة النَّظم » .

(٨) أبو شامة في إبراز المعاني : ٣٠٨/٣ .

نون » ، فيكون كما تقدّم في « سُكِّرَتْ دَنَا » قدّرنا ؟ قُلْتُ : لا يستقيم لفظ « النُّون » في يدعون ، ولولا ذلك لاتّجه هذا الاحتمال .

* * *

والوجه في « نبت » بالنّون مراعاة الالتفات [١] ، وهو الخروج من الغيبة إلى التكلُّم بنون العظمة ، وفي « الياء » مراعاة الغيبة المتقدّمة في قوله : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [٢] إلى قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [٣] .

والوجه في « يدعون » بالغيبة مراعاة ما تقدَّم [٤] من قوله : ﴿ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [٥] . وقيل [٦] : الانتقال من الخطاب العام إلى إخبارٍ خاصٍّ بالمشركين على طريق الغيبة .

والوجه في الخطاب مراعاة قوله : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [٧] . وقيل [٨] : الانتقال من الخطاب العام إلى خطابٍ خاصٍّ بالمشركين .

وأَمَّا قصر « شُرَكَائي » فتخفيف [٩] ، وليس بقياس ، ولذلك أباه [١] كثيرٌ من النُّحاة ،

---

(١) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٨٦ ، والموضح : ٧٣١/٢ .
(٢) النَّحل : ١ .
(٣) النَّحل : ١٠ .
(٤) ينظر : علل القراءات : ٣٠٣/١ ، وشرح الهداية : ٥٦٧ .
(٥) النَّحل : ١٦ .
(٦) قاله الفاسيّ في اللآلئ الفريدة : ٨٤/٣ .
(٧) النَّحل : ١٩ .
(٨) قاله مكيّ في الكشف : ٣٦/٢ .
(٩) ينظر : الكشف : ٣٦/٢ ، وشرح الجعبري : ١٤٥٣/٣ .

وقالوا : لا يجوز إلاَّ في ضرورة شعر ، ولذلك قال النَّاظم : « الخُلف هلهل » أي : خَفَّ وضَعُفَ ، من قولهم : هلهل النسَّاج الثّوب ، إذا خفّف نسجه [(٢)] ، ومنه قول النَّابغة [(٣)] :

أَتَاك بِقولٍ هَلْهَلِ النَّسْجِ ۞ وَلَمْ يَأْتِ بالحقّ الَّذي هُوَ

وهذا من أحسن الاستعارات ، حيث استعار النّسج للكلام ، وكذلك يُقال : حاك فلان كلامه ، كما يقولون : حاك ثوبه ، فالمصنِّف تبع في ذلك جمهور النَّاس في تضعيف [(٤)] هذه القراءة ، وقد روي عن ابن كثير [(٥)] قصر قوله : ﴿ خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾ [(٦)] .

قال أبو شامة [(٧)] : « وقصر الممدود ضعيف لا يجوّزه النحويون إلاَّ في ضرورة الشّعر ،

---

(١) أجمع النُّحاة على جواز قصر الممدود في ضرورة الشّعر ، إلاَّ أَنَّ الفَرَّاء لم يجز ذلك إلاَّ بشروط ، منها : لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور ، نحو : بيضاء وسوداء .
تنظر هذه المسألة في : الإنصاف : ٦٠٥ ، واللّباب للعكبري : ٩٧/٢ ، وأوضح المسالك : ٢٨١/٤ .

(٢) ينظر : الصِّحاح : [هلهل] ١٨٥٢/٥ ، واللِّسان : [هلهل] ٧٠٥/١١ .

(٣) من [الطَّويل] للنَّابغة في ديوانه : ٥١ ، برواية : ناصع مكان (ساطع) ، والصِّحاح : [هلهل] برواية : بثوب مكان (بقول) .
وبلا نسبة في فتح الوصيد : ١٠٤٨/٣ ، واللآلئ الفريدة : ٨٥/٣ ، والتَّاج : [هلهل] ١٥١/٣١ .
والمعنى : أتاك بقول ضعيف لا أصل له ولا قوّة ، فهو بمنزلة الثّوب الخفيف النّسيج .

(٤) قال الجعبريّ : « إن عَنَى بالضَّعف القلّة فمسلَّمٌ ، أو غيرها فممنوع ؛ للمتواتر » . (شرح الجعبري : ١٤٥٣/٣ ، ١٤٥٤) .

(٥) قال ابن مجاهد : « وحدَّثوني عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير : ﴿ مِنْ وَرَايَ ﴾ مثل : عصاي وهداي بغير همز ونصب الياء » . السَّبعة : ٤٠٧ .

(٦) مريم : ٥ .

(٧) إبراز المعاني : ٣٠٨/٣ ، ٣٠٩ .

وهذه قراءة ضعيفة [(١)] أيضًا ، فلم يكن بصاحب التّيسير حاجة إلى تضمين كتابه مثل هذه القراءات الضّعيفة ، وعن قارئها فيها خلاف ، وترك ذكر ما ذكره ابن مجاهد وغيره عن أبي بكر عن عاصم : ﴿ تُنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ بِالرُّوحِ ﴾ [(٢)] بالتاء المضمومة ، وفتح الزّاي ، ورفع الملائكة على ما لم يُسمّ فاعله ، فهذه قراءة واضحة من جهة العربيّة [(٣)] ، وقد دوّنها الأئمّة في كتبهم ، ولم يذكر قصر « شُركائي » إلاَّ قليل منهم ، فترى من قلَّت معرفته ، ولم يطّلع إلاَّ على كتاب « التّيسير » ونحوه يعتقد أنَّ قصر « شُركَائي » من القراءات السّبع ، و « تُنَزَّلُ » ليست منها ، وكذا ﴿ إلا بِشِقِّ الأَنْفُسِ ﴾ [(٤)] ذكر أبو عليّ الأهوازي [(٥)] وغيره عن ابن عامر ، وأبي عمرو أنَّهُ بفتح الشّين ، ولهذا نظائر كثيرة » .

---

(١) وقد ردّ الشِّهاب في حاشيته على من أنكر هذه القراءة ، وقال : وقرأ البزيّ بخلاف عنه بقصره مفتوح الياء ، وقد أنكره جماعة ، وزعموا أنَّ هذه القراءة غير مأخوذ بها ؛ لأنَّ قصر الممدود لا يجوز إلاَّ ضرورة . وليس كما قالوا ؛ فإنَّه يجوز في السّعة ، وقد يوجّه بأنَّ الهمزة المكسورة قبل الياء حُذفت للتّخفيف ، وليس كقصر الممدود مطلقًا ، مع أنَّهُ قد رُوي عن ابن كثير قصر الَّتي في القصص ، وروي عنه أيضًا قصر « ورائي » في مريم ، وعن قنبل قصر ﴿ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾ في العلق . فكيف يعدّ ذلك ضرورة ؟ فاعرفه ، فإنَّ كثيرًا من النّحاة غفلوا عنه » . حاشية الشِّهاب : ٣٢٦/٥ .

(٢) النَّحل : ٢ .

(٣) السَّبعة : ٣٧٠ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٣٦ ، والمنتهى : ٤٤٣ ، والمستنير : ٢٤٣ .

(٤) النَّحل : ٧ .

(٥) لم أقف على ذلك فيما توفّر لي من مصنّفات الأهوازي .

وهذه القراءة رواها أبو بشر بن مسلم عن ابن عامر . ينظر : المنتهى : ٤٤٣ ، والكامل : ٥٨٣ ، والإتحاف : ٣٤٩ .

وكذلك هي قراءة أبي جعفر ، ورويت عن أبي عمرو .

ينظر : المحتسب : ٧/٢ ، ومختصر ابن خالويه : ٧٦ ، والنّشر : ٣٠٢/٢ .

١٥/أ

واعلم أنَّك إذا / حذفت الهمز في قراءة البزيِّ لزم سقوط المدّ الزّائد على الألف ؛ لأجل الهمزة ، ولهذا قال بعضهم [(١)] : « السواية » [(٢)] بغير همزٍ ولا مدّ ، وإنَّما قال ذلك ليرفع وهم من قد يَظُنُّ أَنَّ المدَّ باقٍ مع سقوط الهمزة ، وليس كذلك .

قال أبو شامة [(٣)] : « فإن قُلْتَ : من أين تعلم قراءة الجماعة أنَّها بالهمز ؟ قُلْتُ : لأَنَّ تقدير كلامه : الخُلف في الهمز للبزيِّ فضدّه لا خُلف في الهمز عن غير البزيِّ ، وهو المراد » انتهى .

وهو سؤال حسن ، وجوابه كذلك .

* * *

قوله : (وَيُنْبِتُ) مبتدأ ، و (نُونٌ) خبره على حذف مضاف ؛ أي : ذو نون ، ويجوز أن يكون (نُونٌ) مبتدأ ثانٍ ، وخبره مقدّر ، والجملة خبر الأَوَّل ؛ أي : فيه نون ، ويجوز أن يكون « نون » فاعلاً بهذا الجار المقدّر على أَنَّهُ هو الخبر وحده ، وهو أولى لقربه من المفردات .

قوله : (صَحَّ) يجوز أن يكون حالاً مقدّرة قبله « قد » عند بعضهم ، وأن يكون خبرًا ثانيًا ، وأن يكون مستأنفًا [(٤)] .

---

(١) قال مكيّ : « وهي قراءة بعيدة ؛ لأَنَّ قصر الممدود أكثر ما يأتي في الشِّعر وفي نادر الكلام ، قالوا في : السوء آية . السواية ، فقصروا » الكشف : ٣٦/٢ .

وقال الهمذانيّ : « وكما قالوا : السواية في : السوء آية » . الدرَّة الفريدة : ٩٣٧/٢ . ٩٣٨ .

(٢) في الأصل : ثوبة ، وهو تحريف ، ولعلَّه سهوٌ من النّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه ؛ لأَنَّ كلام المصنِّف بعدها يدلُّ على ذلك . والأصل السوء آية .

(٣) إبراز المعاني : ٣٠٩/٣ . ٣١٠ .

(٤) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٠ ، وأعربها الجعبريّ صفة لـ (نون) . شرح الجعبري : ١٤٤٧/٣ .

قوله : (يَدْعُونَ) (عَاصِمٌ) يجوز أن يكون (عَاصِمٌ) فاعل فعلٍ مقدّر ، و (يَدْعُونَ) مفعوله ؛ أي : قرأ « يدعون » بالغيبة عاصم ، وأن يكون (يَدْعُونَ) مبتدأ ، و (عَاصِمٌ) خبره على حذف مضاف ؛ أي : يدعون بالغيبة قراءة عاصم .

قوله : (وَفِي شُرَكَايَ) خبر مقدَّم ، و (الْخُلْفُ) مبتدأ ، و (فِي الْهَمْزِ) متعلّق بالخلف ، أي : الخلف في حذف الهمز كائن في « شركائي » .

قوله : (هَلْهَلَ) يجوز أن يكون فعلاً ماضيًا ، وأن يكون اسمًا [١] ، فإن كان فعلاً ، فمعناه : لم يتقن الخلاف فيه ، وإن كان اسمًا فهو منصوب على الحال ؛ أي : استقرّ الخلف في الهمز « هلهلا » يشير إلى ضعف الرّواية بترك الهمز ، وضعف القراءة به قاله أبو شامة [٢] . قُلْتُ : وعلى تقدير كونه « فعلاً » يجوز أن يكون في موضع الحال أيضًا ، فيتّحد المعنيان حينئذٍ ، ويجوز أن تكون الجملة الفعليّة من « هلهل » مستأنفة ، أخبر بذلك عن ضعف الخلاف ، والألف على كونه فعلاً للإطلاق ، وعلى كونه اسمًا بدل من التّنوين ، واللّه أعلم .

[٨٠٩] وَمِنْ قَبْلِ فِيهِمْ يَكْسِرُ النُّونَ ❁ مَعًا يَتَوَفَّاهُمُ لِحَمْزَةَ وُصِّلاَ

أخبر عن نافع أنَّهُ يكسر نون ﴿ تُشَاقُّونِ فِيهِمْ ﴾ [٣] ، وفُهم أَنَّ غيره يفتحها [٤] ، ولم يمكّنه اللَّفظ بـ « تشاقّون فيهم » إلاَّ مخفّف القاف ؛ لأجل النَّظم ، لكنَّه لم يقرأ به أحدٌ ، فلذلك عبَّر عنه بما ذكر ، وهذا حسن ؛ لولا أَنَّهُ يَرِدُ عليه أَنَّ النَّاظم قد أتى في نظمه بما لم

(١) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٠ ، وشرح الجعبري : ٣/١٤٤٧ .
(٢) إبراز المعاني : ٣/٣٠٩ .
(٣) النَّحل : ٢٧ .
(٤) السَّبعة : ٣١٧ ، ٣٧٢ ، والتَّيسير : ٣٣٧ ، والوجيز : ٢٢٥ ، والتَّجريد : ٤١٧ .

يقرأ به أحدٌ ؛ لضرورة النَّظم ، كما تقدَّم في قوله [١] :

وَرَفْعُ وَلاَ يَأْمُرْكُمُ رُوحُهُ سَمَا ۞ ....

فإنَّه لا يستقيم إلاَّ بإسكان الرَّاء وضمِّ الميم ، وهذان لم يقرأ بهما أحدٌ ، فإنَّ من يُسكِّن الرَّاء ، وهو أبو عمرو لا يضمُّ الميم ، ومن يضمّ « الميم » وهو ابن كثير لا يسكِّن « الرَّاء » ، وقد تقدّم [٢] شيءٌ من هذا في مكانه .

ثُمَّ أخبر عن حمزة أنَّهُ قرأ : ﴿ الَّذِينَ يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ [٣] ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ طَيِّبِينَ ﴾ [٤] بالتّذكير ، وفُهِم من ذلك إطلاقه ، فتعيَّن لغيره / التأنيث [٥] ، ولذلك قال : « معًا » ، ونظير هذا ما تقدَّم [٦] في « الأنعام » من قوله [٧] :

١٥/ب

وَخَفّفَ نُونًا قَبْلَ فِي اللَّهِ مَنْ ۞ ....

يريد : ﴿ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ ﴾ [٨] .

۞ ۞ ۞

والوجه في كسر النّون وفتحها : ما تقدَّم [١] في : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [٢] إلاَّ أَنَّ أحدًا

---

(١) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٥٦٤) « من فرش سورة آل عمران » .
(٢) في العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٢٩ .
(٣) النَّحل : ٢٨ .
(٤) النَّحل : ٣٢ .
(٥) السَّبعة : ٣٧٢ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٢ ، والتَّيسير : ٣٣٧ ، والعنوان : ٢٢٦ .
(٦) العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٩٠/ب « فرش سورة الأنعام » .
(٧) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٦٥٠) « من فرش سورة الأنعام » .
(٨) الأنعام : ٨٠ .

لم يثقِّل النُّون هُنا .

والوجه في تذكير « تتوفّاهم » وتأنيثه ما تقدَّم [٣] في قوله : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ ﴾ [٤] في « آل عمران » ، وفي ﴿ إلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ ﴾ [٥] في « الأنعام » .

❀ ❀ ❀

قوله : (وَمِنْ قَبْلِ فِيهِمْ) حال من « النُّون » ؛ أي : يكسر نافع « النُّون » كائنة قبل لفظ « فيهم » .

قوله : (مَعًا) نُصب على الحال من « يتوفّاهم » عند من يرى مجيء الحال من المبتدأ ، و (يَتَوَفَّاهُمْ) مبتدأ ، و (وُصِّلاَ) خبره ، فالألف ضمير تثنية لا للإطلاق ، و (لِحَمْزَةَ) متعلِّق بـ « وصّل » ، وعلى من يرى تقديم [٦] معمول الخبر حيث لا يتقدّم

---

(١) انظر : ص ٦٥٦ .

(٢) الحجر : ٥٤ .

(٣) قال المصنِّف : « والتَّذكير والتأنيث في هذا ونظائره واضحان ؛ لأنَّ الفعل مسند لجمع تكسير ، ومتى أسند لجمع تكسير مطلقًا . أعني : سواءً كان لمذكّر أم مؤنث . جاز تذكيره باعتبار تأويل فاعله بالجمع ، وتأنيثه باعتبار تأويله بالجماعة » .

العقد النَّضيد (خ) : ٢/ ١٢٠/أ « فرش سورة آل عمران » .

(٤) آل عمران : ٣٩ .

(٥) الأنعام : ٥٨ .

(٦) قال ابن هشام : « جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو : زيد ضرب عمرًا ، وإن لم يجز تقديم الخبر ، فأجازوا : زيدًا أجلُه أحرز » . مغني اللَّبيب : ٣٤٩/٦ .

وبالإضافة إلى جواز تقديم معمول الخبر على أحد المذهبين ، كما ذكر ابن هشام ، فهناك مسوِّغٌ آخر للجواز وهو كون معمول الخبر في بيت الشّاطبيّ جارًّا ومجرورًا ، والجارّ والمجرور والظّروف يُتسامح فيهما .

الخبر ، فينصب « معًا » بـ (وصِّل) ، وكذا قدّره أبو عبدِ اللّه [١] على عادته ، ويجوز أن يكون (لِحَمْزَةَ) هو الخبر ؛ أي : « يتوفَّاهم » بالتّذكير كائن لحمزة ، و (وُصِّلاَ) حال .

[٨١٠] سَمَا كامِلاً يَهْدِي بِضَمٍّ وَفَتْحَةٍ ۞ وَخَاطِبْ يَرَوْا شَرْعًا وَالآخِرُ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (سَمَا) وهما الحرميان وأبو عمرو ، وبالكاف من (كامِلاً) وهو ابن عامر أنَّهُم قرءوا : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُهْدَى مَنْ يُضِلُّ ﴾ [٢] بضمّ ياء « يُهدَى » وفتح داله على ما لم يُسمّ فاعله ، فتعيَّن لغيره فتح « الياء » ، وكسر « الدّال » على ما سُمّي فاعله [٣] .

ثُمَّ أمر بالخطاب في « يَرَوْا » من قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [٤] لمن رمز له بالشّين من « شرعًا » وهم الأخوان ، وبالخطاب في « يَرَوا » الآخر ، وهو قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ [٥] لمن رمز له بالفاء والكاف من (فِي كِلاَ) [حمزة] [٦] وابن عامر ، فتعيَّن لمن لم يذكره في التّرجمتين الغيبة [٧] .

۞ ۞ ۞

(١) اللآلئ الفريدة : ٨٦/٣ .
(٢) النَّحل : ٣٧ .
(٣) السَّبعة : ٣٧٣ ، والمبسوط : ٢٢٤ ، والتَّيسير : ٣٣٧ ، والإقناع : ٣٣٨ .
(٤) النَّحل : ٤٨ .
(٥) النَّحل : ٧٩ .
(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .
(٧) السَّبعة : ٣٧٣ ، والتّذكرة : ٤٩٢/٢ ، ٤٩٣ والتَّيسير : ٣٣٧ ، وإرشاد المبتدئ : ١٢٥ .

والوجه في قراءة ما لم يُسمّ فاعله حذف الفاعل ؛ للعلم به [١] ، ومن مفعول ما لم يُسمَّ فاعله ، فهي في محلّ رفع ، وهذه القراءة موافقة لقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ ﴾ [٢] ويؤيّدها قراءة أُبيّ [٣] : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لا هَادِيَ لِمَنْ أَضَلَّ ﴾ ، و ﴿ لِمَنْ يُضِلُّ ﴾ .

والوجه في القراءة الأخرى : إسناد الفعل إلى فاعله ؛ لأنَّهُ الأصل ، ثُمَّ إِنَّ الفاعل يحتمل أن يكون « مَنْ » على أن يكون « يهدي » بمعنى : يهتدي [٤] ، كما تقدّم [٥] ذلك في يونس ، ويؤيّد هذا قراءة عبد اللّه [٦] : ﴿ يَهِدِّي ﴾ بتشديد الدّال وأصلها : « يهتدي » ، فأدغم ، واختاره مكّيّ فإِنَّه قال [٧] : « وكون يهدِّي بمعنى يهتدي حسنٌ ؛ لأَنَّ اللّه قد أضلّ قومًا ، ثُمَّ هداهم للإيمان بعد ضلالهم » . ويحتمل أن يكون الفاعل ضمير الباري تعالى ، وهو الظَّاهر ، فتكون « من » مفعوله ، ومفعول « يضلّ » على التَّقدير ، وهو ضمير « من » الموصولة .

والوجه في الخطاب في تَروا الأَوَّل : حمله على خطاب جميع النَّاس بذلك ، أو خطاب من تقدّم ذكره من الغيب على طريق الالتفات [٨] .

---

(١) ينظر : علل القراءات : ٣٠٥/١ ، والحجّة للفارسي : ٣٧/٣ .

(٢) الأعراف : ١٨٦ .

(٣) تنظر قراءة أُبيّ في : معاني الفرَّاء : ٩٩/٢ ، ومختصر ابن خالويه : ٧٧ ، والمحرَّر الوجيز : ١٠٩٤ .

(٤) ينظر : الكشف : ٣٧/٢ ، والدرَّة الفريدة : ٩٤٢/٢ .

(٥) تقدَّم في : ص ٤٠٢ .

(٦) تنظر قراءته في : معاني الفرَّاء : ٩٩/٢ ، والكشَّاف : ٣٢٩/٢ ، والمحرَّر الوجيز : ١٠٩٤ .

(٧) الكشف : ٣٧/٢ .

(٨) الحجة لابن خالويه : ٢١١ ، وشرح الهداية : ٥٦٨ .

والوجه في قراءة الغيب : حمله على ما تقدّم [١] من قوله : ﴿ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الأَرْضَ ﴾ [٢]﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾ [٣] .

والوجه في خطاب « يروا » الآخر : حمله على ما تقدَّم من قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ ... ﴾ الآية [٤] ، وفي غيبته حمله على ما تقدّم من قوله : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا ﴾ [٥] ويجوز أن يكون / التفاتًا [٦] . وتلخّص ممّا تقدَّم أَنَّ حمزة خاطب في الفعلين ، وأنَّ الحرميين ، وأبا عمرو وعاصمًا جَرَوا على الغيبة فيهما ، وأنَّ الكسائي وافق حمزة في الأَوَّل ، والحرميين ومن معهما في الثّاني ، وأَنَّ ابن عامر بالعكس .

١٦/أ

قوله : (سَمَا) فعل ماضٍ ، و (يَهْدِي) فاعله ، و (كامِلاً) ، و (بِضَمٍّ) حال ثانية [٧] ، أي : ملتبسًا بضمّ .

قوله : (وَخَاطِبْ يَرَوْا) الظَّاهر أَنَّهُ يُقرأ بلفظ الأمر ، والتَّقدير : خاطب شَرْعًا ، أو خاطب فعل « يروا » ، وظاهر كلام أبي شامة أن « يروا » مفعول « خاطب » ، فإِنَّه

---

(١) ينظر : الحجّة للفارسي : ٣/٣٨ ، وشرح الجعبري : ٣/١٤٥٩ .

(٢) النَّحل : ٤٥ .

(٣) النَّحل : ٤٧ .

(٤) النَّحل : ٧٨ .

(٥) النَّحل : ٧٣ .

(٦) قال ابن عطيّة : « (أو لَمْ تَرَوْا) بالتاء يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يكون على معنى : قل لهم يا محمَّد : أولم تروا .
والوجه الآخر : أن يكون خطابًا عامًّا لجميع الخلق ابتدأ به القول آنفًا » . المحرّر الوجيز : ١٠٩٧ .

(٧) في الأصل : غير واضحة ، ولعلّ الصَّواب ما أثبتّه . وصورتها في المخطوط : [ثانيه] .

قال [١] : « أي : اقرأه بالخطاب ، جعله مخاطبًا لما كان الخطاب فيه ، و (شَرْعًا) مفعول مطلق ؛ أي : شَرَعَ ذلك شَرْعًا ، أو في موضع الحال [٢] ؛ أي : واشرع ، فإن كان حالاً من المفعول ، فتقديره : مشروعًا ، وإن كان من فاعل « خاطب » فتقديره : ناطقًا بما هو مشروع » .

قوله : (وَٱلْآخِرُ) بكسر الخاء مقابل للأوّل ، وهو عطف على (يَرَوْا) أي : وخاطب في (يَرَوْا) الآخر ، ولا يجوز فتح الخاء ؛ لأنَّهُ حينئذٍ يصير مبهمًا لاحتماله الأَوَّل والثّاني ، فإنَّ لفظ (الآخِر) بفتح الخاء صادقٌ على كلٍّ منهما ، فلم يعلم ما قرأه الكسائي من الَّذي قرأه ابن عامر إلاَّ بقرينة تقديم الذِّكر ، لكنّه قد تخفى هذه القراءة لا سيما وقد ترك المصنِّف التَّرتيب في مواضع [٣] ، ويجوز أن يكون (الآخِر) مبتدأ ، و (فِي كِلاَ) خبره ، وبذلك قدّره أبو عبد اللّه [٤] ، أي : والآخر كائن في كلا ، والأوَّل أظهر وأحسن .

قوله : (فِي كِلاَ) يجوز أن يكون حال على قولنا : إنَّ (الآخِر) عطف على (يَرَوْا) الأَوَّل ، وأن يكون خبرًا على قولنا : إنَّ (الآخِر) مبتدأ كما تقدّم ، وليس بظاهر ، و (الكِلاَء) : الحفظ والحراسة [٥] من قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ ﴾ [٦] ، وهو ممدودٌ فقُصِر .

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٣١١ .

(٢) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٤٥٦ .

(٣) ينظر : إبراز المعاني : ٣/٣١١ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٣/٨٨ .

(٥) قال الجوهريّ : « وَكَلأَهُ اللَّهُ كِلاَءَةً بالكسر ، أي : حَفِظَهُ وحَرَسَهُ » الصّحاح : [كلأ] ١/٦٩ .

(٦) الأنبياء : ٤٢ ، قال المصنِّف : « أي يحرسكم ويحفظكم » . عمدة الحُفّاظ : ٣/٤٨٤ [ك ل أ] .

[٨١١] وَرَا مُفْرِطُونَ اكْسِرْ أَضًى ۞ ـمُؤَنَّثُ لِلْبَصْرِيِّ قَبْلُ تُقُبِّلاَ

أمر بكسر الرَّاء من قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ ﴾ [(١)] لمن رمز له بالألف من (أَضًى) وهو نافع ، فتعيَّن لغيره فتحها [(٢)] .

ثُمَّ أخبر عن البصريّ ، وهو أبو عمرو أَنَّهُ قرأ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ تَتَفَيَّؤُا ﴾ [(٣)] بالتأنيث ، فتعيَّن لغيره التَّذكير [(٤)] .

۞ ۞ ۞

والوجه في قراءة نافع : أنَّها من : أفرط في المعصية ، إذا بالغ فيها وتغلغل [(٥)] .

وفي قراءة غيره إمَّا من : أفرطت الرّجُل ، إذا قدّمته في طلب الماء ، بمعنى : أنَّهُم مُقدَّمون إلى النَّار ، ومُعجَّلون إليها ، وإمَّا من أفرطت الرّجُل خلفي ، إذا نسيته خلفك وتركته [(٦)] ، بمعنى : أنَّهُم منسيّون متروكون من رحمة اللَّه [(٧)] .

والوجه في تذكير « تتفيؤ » وتأنيثه أَنَّهُ أُسند إلى جمع تكسير ، فتأنيثه مجازيّ ، فلذلك جاز فيه التَّذكير باعتبار معنى الجماعة في فاعله ، وتذكيره باعتبار معنى الجمع فيه [(٨)] ، وله

---

(١) النَّحل : ٦٢ .

(٢) السَّبعة : ٣٧٤ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٢ ، والتَّيسير : ٣٣٨ ، والتَّلخيص : ٣٠٧ .

(٣) النَّحل : ٤٨ .

(٤) السَّبعة : ٣٧٤ ، والتَّذكرة : ٤٩٢/٢ ، والتَّيسير : ٣٣٨ ، والمستنير : ٢٤٦ .

(٥) ينظر : علل القراءات : ٣٠٦/١ ، ٣٠٧ ، وشرح الهداية : ٥٦٩ .

(٦) ينظر : معاني الفرَّاء : ١٠٧/٢ ، ١٠٨ ، وعمدة الحفّاظ : [فرط] : ٢٦٠/٣ .

(٧) ينظر : مجاز القرآن : ٣٦١/١ .

(٨) وجّه مكّيّ القراءتين فقال : قوله : (يتفيَّؤ) بالتاء على تأنيث لفظ الجمع ، وهو « الضّلال » ، وبالياء

نظائر تقدَّمت [١] .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَرَا مُفْرِطُونَ) مفعول مقدَّم لـ (اكسر) .

قوله : (أَضًى) نُصب على الحال إمَّا من فاعل « اكسر » أي : مشبهًا أضًى ، أو ذات أضًى في الانتفاع بك ، كما ينتفع بماء الأضى ، و (الأضى) بفتح الهمزة والقصر : اسم جمع لأضاةٍ ، كحصاةٍ وحصًى ، والأضاة : غدير الماء [٢] ، ويجوز أن / يُقرأ بكسر الهمزة على أنَّهُ جمع أضاة [٣] جمع تكسير ، كإكام في « أكمة » ، ورقاب في « رقبة » [٤] ، وإعرابه كما تقدَّم ، ويجوز أن يكون حالاً من المصدر المدلول عليه بالكسر ؛ أي : حال كون الكسر منها أضًى ، فعلى كونها اسم جمع تكون مقصورة لفظًا وتقديرًا ، وعلى كونها جمع تكسير تكون مقصورة لفظًا ممدودة تقديرًا قُصرت ضرورةً .

١٦/ب

قوله : (يَتَفَيَّؤُ) مبتدأ ، (الْمُؤَنَّثُ) صفته ، (لِلْبَصْرِيِّ) خبره ، وقيل : متعلِّق بـ (تُقُبِّل) ، و (تُقُبِّل) مستأنف ، أو حال ، ويجوز أن يكون (تُقُبِّل) خبر المبتدأ ،

على تذكير معنى الجمع ، أو الحمل على المعنى ؛ لأنَّ تأنيث هذا الجمع غير حقيقي ، إذ لا ذكر له من لفظه » . الكشف : ٣٧/٢ ، ٣٨ .

وينظر : علل القراءات : ٣٠٦/١ ، وإعراب القراءات السّبع : ٣٥٤/١ ، ٣٥٥ .

(١) ينظر : ص ٦٧٢ ، هامش (٣) .

(٢) ينظر : التَّهذيب [أضض] ٩٨/١٢ ، واللِّسان : [أضا] ٣٨/١٤ .

وهذا من باب التَّشبيه البليغ ، حيثُ شبّه القارئ بالغدير بجامع الصفاء الحسيّ والمعنوي . الكواكب الدريّة في إعراب الشَّاطبيّة : ٤٤٩ .

(٣) في الأصل تحريف : إضاءة ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) ينظر : المنقوص والممدود : ص ٢٦ ، والمقصور والممدود : ص ١٠٠ .

و (لِلْبَصْرِيِّ) متعلّق به ، و (قَبْلُ) مضاف لمحذوف ؛ أي : قبل مفرطون ، نبَّه عليه ؛ لأنَّهُ قبله في التِّلاوة ، وإنَّما أخَّره ضرورةً ، وقد خالف التّرتيب القرآني في مواضع [(١)] ، ولم ينبّه عليها .

[٨١٢] وَحَقٌّ صِحَابٍ ضَمَّ نَسْقِيكُمُ مَعًا ۞ لِشُعْبَةَ خَاطِبْ يَجْحَدُونَ مُعَلَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمتي (حَقٌّ صِحَابٍ) وهم ابن كثير وأبو عمرو والأخوان وحفص ضمّوا النُّون من ﴿ نُسْقِيكُمْ ﴾ [(٢)] هنا ، وفي « المؤمنون » [(٣)] .

ثُمَّ أمر لشعبة بالخطاب في قوله : ﴿ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ تَجْحَدُونَ ﴾ [(٤)] فتعيّن فتح النُّون ، والغيبة لمن لم يذكره في التَّرجمتين [(٥)] .

۞ ۞ ۞

والوجه في ضمّ « النُّون » أَنَّهُ من أسقاه ، إمَّا بمعنى : جعل له سقيًا ، أو بمعنى : سقاه ؛ أي : رواه من العطش [(٦)] ، والحاصل أَنَّ في ذلك خلافًا [(٧)] ، هل هما بمعنى واحد ، أو بينهما فرق كما تقدَّم ؟

وقد جاء الاستعمالان في التَّنزيل ، قال تعالى : ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا

---

(١) ينظر : ص ٢١٣ ، ٣٧٩ ، ٤٣٤ ، ٥٥٨ ، ٥٦٦ .
(٢) النَّحل : ٦٦ .
(٣) المؤمنون : ٢١ .
(٤) النَّحل : ٧١ .
(٥) السَّبعة : ٣٧٤ ، والتَّذكرة : ٤٩٢/٢ ، ٤٩٣ ، والتَّيسير : ٣٣٨ ، والعنوان : ٢٢٧ .
(٦) ينظر : الكشف : ٣٩/٢ ، والحجة لأبي زرعة : ٣٩١ ، ٣٩٢ .
(٧) ينظر : الدّرّ المصون : ٢٥١/٧ ، ٢٥٢ ، وعمدة الحفّاظ : [سقى] : ٢٣٦/٢ .

طَهُورًا ﴾ [1]﴿ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا ﴾ [2]﴿ فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ﴾ [3]﴿ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ﴾ [4] .

وقد جمع لبيد بينهما ، فقال [5] :

سَقَى قومي بَني نَجْدٍ ۞ نُمَيرًا والقَبائلَ من هِلالِ

وقيل : لسقى معنيان [6] :

أحدهما : جعل له سقيًا .

والثّاني : ناوله الإناء ليشرب منه .

ولأسقى معنى واحد ، وهو الأَوَّل [7] .

والخطاب في « تجحدون » [1] لحمله على ما تقدّم من قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ

---

(١) الإنسان : ٢١ .

(٢) محمَّد : ١٥ .

(٣) الحجر : ٢٢ .

(٤) المرسلات : ٢٧ .

(٥) من [الوافر] للبيد ، في ديوانه : ١١٠ ، من قصيدته الَّتي مطلعها :

أَلم تُلْمِمْ عَلى الدّمَنِ الخَوالي ۞ لِسلمى بالمُذانِبِ فَالقِفَالِ

وفي نوادر أبي زيد : ٤٥٠ ، ومجاز القرآن : ٣٥٠/١ ، والصِّحاح : [سقى] ٢٣٧٩/٦ ، والخصائص : ٣٧٠/١ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٨٣/١ ، ٢٥١/٧ .

والشَّاهد فيه : (سقى ، وأسقى) فقد جمع لبيد بين اللّغتين .

(٦) ينظر : عمدة الحفّاظ : ٢٣٦/٢ .

(٧) قال سيبويه : « تقول : سقيته فشرب ، وأسقيته : جعلت له ماءً وسقيا » . الكتاب : ٥٩/٤ .

بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [٢] ، والغيب : لحمله على قوله : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ ﴾ [٣] ... إلخ .

* * *

قوله : (وَحَقٌّ) خبر مقدَّم ، و (ضَمَّ) مبتدأ مؤخّر ، أي : وضمُّ نوني « نُسْقِيكُمْ » معًا حق قوم صحاب .

قوله : (لِشُعْبَةَ) متعلّق بـ (خَاطِبْ) ؛ أي : اقرأ له بالخطاب ، و (تَجْحَدُونَ) مفعول به ، أو على حذف الجارّ ؛ أي : بتجحدون ، أو فعل تجحدون ، وهذا كما تقدَّم في « وَخَاطَبْ يَرَوْا » [٤] .

قوله : (مُعَلَّلاَ) حال من الفاعل إن كسرت اللام ، ومن المفعول إن فتحتها [٥] ؛ أي : مُعلّلاً ذلك بما تقدّم ذكره . واللّه أعلم .

[٨١٣] وَظَعْنِكُمُ إِسْكَانُهُ ذَائِعٌ وَيَجْـ ۞ ـزِيَنَّ الَّذِينَ النُّونُ دَاعِيهِ نُوِّلاَ
[٨١٤] مَلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الاخْفَشُ يَاءَهُ ۞ وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُونًا مُوَهَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالذَّال المعجمة من (ذَائِعٌ) وهم ابن عامر والكوفيون قرءوا : ﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ [٦] بإسكان العين ، فتعيَّن لغيرهم فتحها [١] .

---

(١) ينظر : الحجّة للفارسي : ٤٣/٣ ، وشرح الهداية : ٥٦٩ .
(٢) النَّحل : ٧١ .
(٣) النَّحل : ٧١ .
(٤) ينظر : ص ٦٧٥ .
(٥) حكى اللّغتين فيه أبو شامة في إبراز المعاني : ٣١٣/٣ ، وينظر : شرح الجعبري : ١٤٦٣/٣ .
(٦) النَّحل : ٨٠ .

وأخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة وهو ابن كثير ، وبالنُّون وهو عاصم ، وبالميم في البيت وهو ابن ذكوان أنَّهُم قرءوا : ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ [٢] بالنُّون ، فتعيَّن لغيرهم القراءة بالياء [٣] ، وقيَّد قوله : « وَيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ » تحرُّزًا من قوله : ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ ﴾ [٤] فإنَّه لا خلاف في كونه بالنُّون ، ثُمَّ أخبر عن الأخفش أنَّهُ نَصَّ عن ابن ذكوان بالياء ، وعن النقَّاش أَنَّهُ روى عن الأخفش النُّون ، يشير إلى خلافٍ مرويّ عن ابن ذكوان ، وهو أَنَّ الدّانيّ قال [٥] : « قرأ ابن كثير وعاصم : ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ ﴾ بالنُّون ، ولذلك قال النَّقَّاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ، وهو عنده وهمٌ ؛ لأَنَّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء ، والباقون بالنُّون [٦] . قُلْتُ : والأخفش هذا هو هارون بن موسى بن سليمان الدّمشقيّ طالب ابن ذكوان ، عُرف بأخفش باب الجابية [٧] ، وهذا ليس أحد الأخافش الثّلاثة النُّحاة ، أكبرهم أبو الخطَّاب شيخ سيبويه [٨] ، وأوسطهم سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، وأصغرهم عليّ بن سليمان [٩] .

---

(١) السَّبعة : ٣٧٥ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٣ ، والتَّيسير : ٣٣٩ ، والتَّجريد : ٤١٩ ، ٤٢٠ .
(٢) النَّحل : ٩٦ .
(٣) السَّبعة : ٣٧٥ ، والتَّذكرة : ٢/٢٩٣ ، والتَّيسير : ٣٣٩ ، والإقناع : ٣٣٩ .
(٤) النَّحل : ٩٧ .
(٥) التَّيسير : ١٣٤ .
(٦) قال الصفاقسي : « ما احتجّ به الدَّانيّ من نصّ كتاب الأخفش لا تثبت به حجّة على النّفي ، إذ يحتمل أَنَّهُ ذكر في كتابه أحد الوجهين ، وهو الياء ، وكان يقرأ بالوجهين : الياء والنّون ، والإقراء مقدّم عند التّعارض وأولى مع إسكان الجمع » . غيث النَّفع : ٣٥٨ .
(٧) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .
(٨) سبقت ترجمته ص ٦٠٨ .
(٩) سبقت ترجمته ص ٤٧٤ .

وأمَّا النَّقَّاش [١] ، فهو محمَّد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سيد البغداديّ المفسِّر المشهور ، إلاَّ أنَّهُ مُضعّف عند أهل النَّقل ، وقال أبو عليّ الأهوازي في كتاب « الإيضاح » [٢] له : « النُّون عن ابن ذكوان ، وعن هشام أيضًا ، وعن ابن عامر وأبي عمرو من بعض الطُّرق » . وقال : « قال النَّقَّاش : أشكُّ كيف قرأته على الأخفش عن ابن ذكوان » .

◈ ◈ ◈

والوجه في « ظَعْنِكُمْ » بالفتح والإسكان أَنَّهُمَا لغتان شهيرتان ، كالنَّهْر والنَّهَر [٣] ، والشعْر والشعَر ، والمعْز والمعَز ، ولكون الإسكان مشهورًا ، قال النَّاظم : « ذَائِعٌ » ؛ أي : مشهور .

والوجه في « يَجْزِيَنَّ » [٤] بالنُّون الالتفات من الغيبة إلى التّكلّم بنون العظمة ، وبالياء : حمله على ما تقدَّم في قوله : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [٥] .

قوله : (وَظَعْنِكُمُ) مبتدأ ، و (إِسْكَانُهُ) مبتدأ ثانٍ ، و (ذَائِعٌ) خبره ، والجملة خبر الأوَّل .

قوله : (وَيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ) مبتدأ ، و (النُّونُ) مبتدأ ثانٍ ، و (دَاعِيهِ) مبتدأ

---

(١) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(٢) أحد مصادر الأهوازي الَّتي لم تصل إلينا بعد . ونصّه في إبراز المعاني : ٣/٣١٤ .

(٣) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ٢١٢ ، ٢١٣ ، وعلل القراءات : ١/٣٠٨ .

(٤) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٣٩٤ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٩٥١ .

(٥) النَّحل : ٩٦ .

ثالث [١] ، و (نُوِّلاَ) فعل وفاعل خبر الثّالث ، والثّالث وخبره خبر الثّاني ، والثّاني وخبره خبر الأَوّل ، والعائد من قوله : « النُّون » محذوف ؛ أي : النُّون منه ، أو قامت « أل » مقامه .

ومعنى « نُوِّل » : أُعطي [٢] ، أي : طالبه أعطى أصحابه فائدته ، ويروى « نُوِّلاَ » مبنيًّا للمفعول ، أي : طالبه أُعطِي فائدته ، ويروى « النُّون » بالنّصب على أَنَّهُ مفعول نُوِّل ، أي : داعي يجزين نُوِّل النّون فيه .

قوله : (مَلَكْتُ) يجوز أن يكون مستأنفًا [٣] خطابًا للطّالب ؛ أي : ملكت أيّها الطّالب هذه الفائدة ، ويجوز أن يكون دعاء له بالملك ، كأسعدك اللّه [٤] .

قوله : (وَعَنْهُ) أي : عن ابن ذكوان ؛ لتقدّم رمزه بالميم ، و (يَاءَهُ) مفعول « نَصَّ » ، والهاء في (يَاءَهُ) تعود على (يَجْزِيَنَّ) ، و (عَنْهُ) أي : عن الأخفش ؛ لأَنَّهُ أقرب مذكور ، ولولا ذلك لكان الظّاهر عوده على ابن ذكوان ؛ لأَنَّهُ المحَدَّث عنه .

قوله : (مُوَهَّلاَ) حال من « النَّقَّاشُ » ، وقيل [٥] : صفة لـ « نُونًا » ، والإشارة بذلك إلى ضعف رواية النقَّاش عن الأخفش « يَجْزِيَنَّ » بالنُّون ، في صحاح الجوهري [٦] : « وهِلَ عن الشّيء ، وفيه بكسر الهاء « يُوهَل » بفتحها ، كوَجِل يَوجَلُ . وهَلاً ، ووهَلتُ إليه

١٧/ب

---

(١) ينظر : شرح الجعبري : ١٤٦٧/٣ .

(٢) قال الأزهريّ : « يُقال : أنالهُ معروفَهُ ، ونوّلَهُ إذا أعطاه » . تهذيب اللّغة : [نال] ٣٧١/١٥ ، وينظر : اللِّسان : [نول] ٦٨٣/١١ .

(٣) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٢ .

(٤) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٩١/٣ .

(٥) قاله الجعبري في شرحه للشّاطبيّة : ١٤٦٧/٣ .

(٦) الصِّحاح : [وهل] ١٨٤٦/٥ .

بالفتح ، « أهِل وهْلاً » ساكن : إذا ذهب وهمك إليه / ، وأنت تريد غيره مثل : وهَمْتُ » .
وقال السَّخاوي (١) : « مُوهَّلاً من قولهم : وهلته فتوهّل ؛ أي : وهّمه فتوهّم ، وهو منصوب على الحال من « النقَّاش » أي : منسوبًا إلى الوهم فيما نقل ، يريد ما تقدّم ذكره عن صاحب التَّيسير » .

[٨١٥] سِوَى الشَّامِ ضُمُّوا وَاكْسِرُوا ۞ وَيُكْسَرُ فِي ضَيْقٍ مَعَ النَّمْلِ

أمر بضمّ « الفاء » وكسر « التَّاء » من ﴿ فُتِنُوا ﴾ (٢) للقُرَّاء إلاَّ ابن عامر ، فإنَّه يعكس الضَّمّ والكسر (٣) ، وهو الفتح فيهما ، فالضَّمير في « لهم » عائدٌ على القُرّاء كلّهم .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدّال من (دُخْلُلَ) وهو ابن كثير أنَّهُ قرأ ﴿ وَلا تَكُ فِي ضِيْقٍ ﴾ (٤) هنا ، ﴿ وَلا تَكُنْ فِي ضِيْقٍ ﴾ (٥) في « النَّمل » بكسر « الضَّاد » فيهما ، فتعيَّن لغيره فتحها فيهما (٦) .

۞ ۞ ۞

والوجه في قراءة « فُتِنوا » بالضمّ والكسر أنَّهُ بناه للمفعول ، والمراد بهم : الَّذين فتنهم المشركون ، وأكرهوهم على كلمة الكفر ، حتَّى قالوا ظاهرًا وقلوبهم مطمئنّة بالإيمان ، كعمَّار

---

(١) فتح الوصيد : ١٠٥١ .
(٢) النَّحل : ١١٠ .
(٣) السَّبعة : ٣٧٥ ، والمبسوط : ٣٣٩ ، والتَّيسير : ٣٣٩ ، والتَّلخيص : ٣٠٧ .
(٤) النَّحل : ١٢٧ .
(٥) النَّمل : ٧٠ .
(٦) ينظر : السَّبعة : ٣٧٦ ، والتَّيسير : ٣٤٠ ، والموجز : ١٨١ ، والتّجريد : ٤٢٠ ، ٤٢١ .

وصهيب [١] ، وهو موافق للآية الأولى من قوله : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا ﴾ [٢] فإنَّه لم يُختلف في بناء « ظُلِموا » للمفعول .

والوجه في قراءة « فَتَنُوا » مبنيًّا للفاعل أن تكون الآية نزلت فيمن فتن النَّاس ، ثُمَّ أسلم وحَسُن إسلامه ، كعكرمة بن أبي جهل ، وعمّه الحارث ، وسهيل بن عمرو [٣] ، فتكون القراءتان في « الفاتنين » و « المفتونين » ، وقيل : مفعول « فتنوا » محذوف ؛ أي : فتنوا أنفسهم ظاهرًا ، وقلوبهم مطمئنّة . وقيل : « فتنوا » بمعنى : افتتنوا [٤] ، فعلى هذين تتّحد القراءتان ، ويكون المراد بهم شيئًا واحدًا . قال أبو عبيد عن أبي زيد [٥] : « فُتِنَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فُتُونًا ، إذا وقع في الفتنة ، وتحوّل من حالٍ صالحة إلى حالٍ سيئة ، وفُتن إلى النِّساء : أراد الفجور بهنّ » .

وقيل : الضَّمير في « فتنوا » يعود إلى « الخاسرون » ، والمفعول محذوف ؛ أي : من بعدما فتنهم أولئك الخاسرون [٦] .

والوجه في قراءة « ضَيَق ، وضِيق » أنَّهما لغتان [٧] في مصدر « ضاق » كالقول والقيل

---

(١) ينظر : إعراب القراءات السَّبع : ١/٣٦٠ ، ٣٦١ ، والموضح : ٢/٧٤٥ .

(٢) النَّحل : ٤١ .

(٣) ينظر : إبراز المعاني : ٣/٣١٥ ، ٣١٦ .

وقيل : بل نزلت هذه الآية في شأن ابن أبي السَّرح . جامع البيان : ١٧/٣٠٨ .

(٤) والمعنى : من بعدما فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر للتّقية . الحجّة للفارسي : ٣/٤٥ .

(٥) ينظر : التَّهذيب [فتن] ١٤/٣٠٠ ، وفتح الوصيد : ٣/١٠٥٢ .

(٦) إبراز المعاني : ٣/٣١٦ .

(٧) ينظر : معاني الفرَّاء : ١/٣٦٩ ، ومجاز القرآن : ١/٣٦٩ ، ومعاني الزجَّاج : ٣/٢٢٤ ، وإعراب القرآن للنحَّاس : ٢/٤١٢ .

، وقيل : بالفتح تخفيف « ضَيِّق » ، كمَيْت في « ميِّت » .

* * *

قوله : (سِوَى الشَّامِ) يجوز أن يكون استثناء من الضَّمير في « لهم » ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، وما بعده خبره ، كذا قال أبو شامة [(١)] ، وهذا غير مرضٍ ، فإنَّ الصّحيح أَنَّ « سوى » ظرف لا يتصرّف إلاَّ فيما سُمِع [(٢)] ، وجوّز أيضًا : « أن يكون منصوبًا بإضمار فعلٍ ، كقولك : زيدًا اكتب الكتاب له [(٣)] أي : لابسه وخالطه بذلك » انتهى . يعني أَنَّهُ منصوب على الاشتغال ؛ لأَنَّ الفعل المتأخّر عمل في ضميره بواسطة حرف الجرّ ، وهذا الَّذي قاله لا يجوز [(٤)] ، لو قُلْتَ : زيدًا ضربت هندًا له [(٥)] ؛ أي : لأجل زيد ، وتنصب «

---

(١) إبراز المعاني : ٣١٧/٣ .

(٢) قال سيبويه : « ولا يكون اسمًا إلاَّ في الشّعر . قال بعض العرب : لما اضطر في الشّعر جعله منزلة « غير » ، قال الشَّاعر :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ۞ إذا قعدوا منّا و لا من سوائنا »

الكتاب : ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ ، وهذا مذهب عامّة البصريين ، وسبق ذكره في حاشية (٣) ص ٥٩٦ .

(٣) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٣ ، وشرح الجعبري : ١٤٧٣/٣ .

(٤) خالف المصنِّف في هذه المسألة النُّحاة ؛ لأَنَّ المختار عند النُّحاة إذا كان الفعل المفسِّر طلبيًّا نَصبُ الاسم السَّابق . قال سيبويه : « والأمر والنَّهي يختار فيهما النَّصب في الاسم الَّذي يُبنى عليه الفعل ، ويُبنى على الفعل ... لأَنَّ الأمر والنَّهي إنَّما هما للفعل ... وذلك قولك : زيدًا اضربه ، وعمرًا امرر به ، وخالدًا اضرب أباه ، وزيدًا اشتر له ثوبًا » .

الكتاب : ١٣٧/١ ، ١٣٨ . وينظر : شرح التَّسهيل : ١٤١٤/٢ ، وشرح الكافية للرضيّ : ٤٥٧/١ ، والمقاصد الشَّافية : ٩١/٣ ، والتَّصريح : ٣٥٦/٢ .

(٥) هذا المثال لا يصلح أن يكون نظيرًا لما مثّل به أبو شامة ؛ لأَنَّ الفعل غير طلبيّ ، وقد اختير النَّصب مع

زيدًا » على الاشتغال لم يجز ؛ لأنَّ المراد أن يكون الفعلُ مُتسلِّطًا على ضمير الاسم السَّابق ، أو سببيّه ؛ لأنَّهُ بطريق التَّبع ، فإن عَنى إضمارًا لا على جهة الاشتغال ، فقريبٌ ، لكنَّ الظَّاهر أَنَّ مراده ما تقدَّم .

وقوله : (سِوَى الشَّامِ) يجوز أن يكون أصله : « الشَّاميّ » بالتّشديد ، والمراد : القارئ الشَّاميّ ، فخفّف « ياء » النَّسب ، ثُمَّ اجتزأ عنها بالكسرة [(١)] ، ويجوز أن يكون على حذف / مضاف ، و (الشَّامِ) نفس الإقليم ؛ أي : سوى قارئ الشَّام ، وقد تقدّم لذلك نظائر [(٢)] ، واللّه أعلم .

١٨/أ

قوله : (فِي ضَيْقٍ) هو القائم مقام الفاعل لِ « يكسر » [(٣)] .

قوله : (مَعَ النَّمْلِ) حال من « في ضيق » ، أي : مصاحبًا لما في النَّمل .

وقوله : (دُخْلُلاَ) ثانية من « في ضيق » ، أي : دخيلاً مع الَّذي في « النَّمل » مشابهًا له في الكسر ، وهي الحال المؤكّدة ، وقيل : معناه حال كونه دُخْلُلاً ، لما وليه من التَّراجم [(٤)] .

❁❁❁

الطَّلب ؛ لأَنَّ الطَّلب إنَّما يكون بالفعل فهو يطلبه ، فكان الأَولى حمل الكلام عليه ، وترك الحمل على الابتداء . المقاصد الشَّافية : ٣/٩٢ .

(١) ينظر : إبراز المعاني : ٣/٣١٥ ، وشرح الجعبري : ٣/١٤٧٢ .

(٢) ينظر : ص ٥٩٧ .

(٣) ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٤٧٣ .

(٤) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/٩٢ .

سورة الإسراء

[٨١٦] وَتَتَّخِذُوا غَيْبٌ حَلاَ لِيَسُوءَ نُو ۞ نُ رَاوٍ وَضَمُّ الْهَمْزِ وَالْمَدِّ عُدِّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالحاء [1] من (حَلاَ) أَنَّهُ قرأ : ﴿ مِنْ دُونِي وَكِيلاً ﴾ [2] بالغيب ، فتعيّن لغيره فيه الخطاب [3] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالرَّاء من (رَاوٍ) وهو الكسائي أَنَّهُ قرأ : ﴿ لِنَسُوءَ وُجُوهَكُمْ ﴾ [4] ، فتعيّن لغيره « الياء » ، ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالعين من (عُدِّل) وهو حفص ، وبكلمة (سما) في البيت الآتي وهم الحرميان ، وأبو عمرو أَنَّهُم قرءوا : ﴿ لِيَسُوءوا ﴾ بهمزة مضمومة ممدودة ، فتعيَّن لغيرهم همزة مفتوحة غير ممدودة ، وحصل من ذلك ثلاث قراءات [5] :

الأولى : ﴿ لِنَسُوءَ ﴾ بالنُّون وهمزة مفتوحة للكسائي وحده .

الثّانية : ﴿ لِيَسُوءَ ﴾ بالياء وهمزة مفتوحة لابن عامر ، وحمزة ، وأبي بكر .

الثّالثة : ﴿ لِيَسُوءوا ﴾ بهمزة مضمومة ممدودة للباقين .

۞ ۞ ۞

---

(١) المرموز له : أبو عمرو .

(٢) الإسراء : ٢ .

(٣) السَّبعة : ٣٧٨ ، والغاية : ٩٤ ، والتَّيسير : ٣٤١ ، وإرشاد المبتدئ : ١٢٧ .

(٤) الإسراء : ٧ .

(٥) السَّبعة : ٣٧٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٤ ، والتَّيسير : ٣٤١ ، والتَّجريد : ٤٢٢ .

والوجه في قراءة أبي عمرو : حمله على النَّصب من قوله إلى بني إسرائيل : ﴿ أَلاَّ يَتَّخِذُوا ﴾ ، أي : كراهة « ألاّ يتّخذوا » على زيادة « لا » ، أو لئلا يتّخذوا [١] .

والوجه في الخطاب حكاية ما في الكتاب ، وقيل [٢] : هو التفات من الغيبة للخطاب ، وهما مثل ما تقدَّم [٣] في قوله تعالى في « البقرة » : ﴿ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلا اللَّهَ ﴾ [٤] بالغيبة والخطاب ، والمعنى واحد ، قال أبو شامة [٥] : « ولو دخلت « أن » في الَّتي في البقرة ؛ لكان « ألاّ تعبدوا » مثل « ألاَّ تتَّخذوا » فاتّحد اللّفظ والمعنى » . و « أن » يحتمل أن تكون النّاصبة ، و « لا » نافية ، أو مزيدة كما تقدّم ، وأن تكون المفسِّرة ، و « لا » ناهية فقط [٦] .

والوجه في « لِنَسُوءَ » بالنُّون : حمله على ما كثر قبله من نونات العظمة [٧] في قوله : ﴿ بَارَكْنَا ﴾ [٨] ، ﴿ لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا ﴾ [٩] ، ﴿ وَءَاتَيْنَا ﴾ [١٠] ، ﴿ وَجَعَلْنَاهُ ﴾ [١]

---

(١) ينظر : الكشف : ٤٢/٢ ، وشرح الهداية : ٥٧٢ .

(٢) قاله مكيّ في الكشف : ٤٢/٢ .

(٣) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٧٣ - ٢٧٩ .

(٤) البقرة : ٨٣ .

(٥) إبراز المعاني : ٣١٧/٣ .

(٦) ينظر : التّبيان : ٥١٨/٢ .

(٧) الكشف : ٤٢/٢ ، ٤٣ ، والدرَّة الفريدة : ٩٦٠/٢ .

(٨) الإسراء : ١ .

(٩) الإسراء : ١ .

(١٠) الإسراء : ٢ .

(١) الإسراء : ٢ .

، ﴿ وَقَضَيْنَا ﴾ [١] ، و ﴿ بَعَثْنَا ﴾ [٢] ، و ﴿ لَنَا ﴾ [٣] ، و ﴿ رَدَدْنَا ﴾ [٤] ، ﴿ وَأَمْدَدْنَاكُمْ ﴾ [٥] ، ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ ﴾ [٦] ، وعلى ما بعده من قوله : ﴿ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ ﴾ [٧] .

والوجه في قراءة حمزة ومن معه أن يقال أَنَّ الفاعل ضمير الباريء تعالى ، أو ضمير « البعث » المدلول عليه ببعثنا ، أو الوعد [٨] .

وفي قراءة الباقين [٩] إسناد المِساءةِ [١٠] إلى ضمير « العباد » في قوله : ﴿ عِبَادًا لَنَا أُولِي ﴾ ، ويقوّيه قوله بعد : ﴿ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا ﴾ [١١] ، ومعنى « مَساءة [١٢] الوجوه » إظهار آثار السوء والكآبة عليها [١٣] ، في « ليسوء ، ولنسوء ، وليسؤوا » متعلّقة بمحذوف ، أي : فعلنا ما فعلنا ليسؤوا ، وقال أبو

---

(١) الإسراء : ٤ .
(٢) الإسراء : ٥ .
(٣) الإسراء : ٥ .
(٤) الإسراء : ٦ .
(٥) الإسراء : ٦ .
(٦) الإسراء : ٦ .
(٧) الإسراء : ٨ .
(٨) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٤١٦/٢ ، وشرح الجعبري : ١٤٨٦/٣ .
(٩) ينظر : علل القراءات : ٣١٣/١ ، ٣١٤ ، والحجة لأبي زرعة : ٣٩٧ .
(١٠) في الأصل : المسمّاة ، تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .
(١١) الإسراء : ٧ .
(١٢) في الأصل : مساه ، تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .
(١٣) ينظر : الكشَّاف : ٣٥٢/٢ .

عبد اللّه [(١)] بعد أن ذكر القراءات الثّلاث المتواترة ، وقراءات أُخر شاذَّة : « واللام في هذه القراءات في الفعل جواب ﴿ إِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ ﴾ » . ولا أدري كيف صحَّ له / قول ذلك ؟! وليس هذا موضع الكلام في مثل ذلك [(٢)] .

١٨/ب

❁ ❁ ❁

قوله : (وَتَتَّخِذُوا) مبتدأ ، و (غَيْبٌ) خبره ؛ أي ذو غيبٍ ، أو يكون التَّقدير : فيه غيب ، و (حَلاَ) جملة في موضع الصِّفة لـ (غيب) ، يشير إلى ظهور وجه الغيبة ؛ أي : غيب حلو سهل ؛ لرجوعه على ما تقدّم .

قوله : (لِيَسُوءَ) مبتدأ أيضًا ، و (نُونُ) خبره ؛ أي : ذو نون رجل راوٍ له عن أئمّته ، أو فيه نون راوٍ ، فهو كالَّذي قبله [(٣)] .

قوله : (وَضَمُّ الْهَمْزِ) مبتدأ ، و (الْمَدُّ) عطف على « ضَمُّ الْهَمْزِ » ، و (عُدِّلاَ) خبر عنهما ، فالألف ضمير ، و « الواو » يجوز أن تكون بمعنى : « مع » ، وهو الظَّاهر ، وإنَّما لم ينصب بها ؛ لعدم تقدّم فعل ، أو شبهه لفظًا ، أو تقديرًا نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته . فإن قُلْتَ : لو كانت « واو » مع ؛ لأضمر الخبر ، كنظيرتها .

قيل : إنَّما يضمر الخبر وجوبًا إذا تعيّنت للمعيّة كالنَّظير المذكور [(١)] ، فإن لم يتعيّن جاز

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٩٦/٣ .

(٢) تعجّب المصنِّف من عبارة أبي عبد اللّه الفاسي في محلّه ؛ لأنَّهُ جعل اللام جوابًا لإذا الشَّرطيّة واللام لا تكون جوابًا بحال . والصَّواب : أنَّ اللام (لام كي) متعلّقة بجواب محذوف تقديره : بعثنا .
ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٤١٦/٢ ، ٤١٧ .

(٣) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٣ .

(١) هذا على رأي البصريين ، أمَّا رأي الكوفيين ، وهو أنَّ قولهم : « وضيعته » خبر المبتدأ ؛ لأنَّ الواو بمعنى « مع » فكأنّك قلت : كلُّ رجلٍ مع ضيعته ، فإذا صرّحت بمع ، لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو الَّتي

الأمران [١] ، وهذا من ذاك ، والمعنى : عُدِّلاَ باجتماعهما إذ كلّ منهما مرتبط بالآخر ، ثُمَّ ذكر تمام رمز قراءة « ليسؤوا » ، فقال :

[٨١٧] سَمَا وَيُلَقَّاهُ يُضَمُّ مُشَدَّدًا ۞ كَفَى يَبْلُغَنَّ امْدُدْهُ وَاكْسِرْ

قد تقدَّم أَنَّ (سَمَا) من تمام البيت قبله ، وهو جملة مستأنفة للثناء على القراءة ؛ أي : ارتفع قارئُها أو سما ذلك .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالكاف من (كَفَى) وهو ابن عامر قرأ : ﴿ يُلَقَّاهُ مَنْشُورًا ﴾ [٢] بضمّ الياء ، وتشديد القاف ، فتعيّن لغيره فتح « الياء » وتخفيف « القاف » [٣] ، ولم يبيّن محلّ الضمّ ولا التّشديد ؛ لظهور ذلك وشهرته بين القرَّاء .

ثُمَّ أمر بمدّ : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ ﴾ [٤] أي بزيادة « ألف » بعد الغين وبكسر نونه ، فيصير : « يَبْلُغَانِّ » لمن رمز له بالشِّين من (شَمَرْدَل) وهما الأخوان ، وتعيّن لغيرهما القصر [١] ، أي : عدم الألف وتخفيف النُّون ، ولم يبيّن أيضًا محلّ المدّ ، ولا الكسر ؛ لظهوره وشهرته .

بمعناه ، فلا يكون هذا المثال حينئذٍ ممّا حُذف خبره .

تنظر المسألة في : الكتاب : ١/٢٩٩ ، والنهاية في شرح الكفاية : ٣/٧٤٧ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ١/٩٨ ، وشرح الكافية للرّضيّ : ١/٢٨٢ ، والهمع : ٢/٤٣ .

(١) قال السّيوطيّ : « فإن لم تكن الواو صريحةً في المعيّة ، بأن احتملت العطف نحو : زيدٌ وعمرو مقرونان ، جاز الحذف والإثبات » . الهمع : ٢/٤٤ .

(٢) الإسراء : ١٣ .

(٣) السَّبعة : ٣٧٨ ، والمبسوط : ٢٢٧ ، والتَّيسير : ٣٤١ ، والعنوان : ٢٢٩ .

(٤) الإسراء : ٢٣ .

(١) السَّبعة : ٣٧٩ ، والتَّيسير : ٣٤١ ، والوجيز : ٢٢٩ ، والتَّجريد : ٤٢٣ .

* * *

والوجه في قراءة « يُلقَّاه » [1] لابن عامر أَنَّهُ أخذه من « لقَّيته » كذا بالتّشديد ، التَّضعيف فيه للتّعدية ، أكسبه مفعولاً ثانيًا ، فلمَّا بناه للمفعول أقام أحدهما مقام الفاعل ، وترك الآخر منصوبًا فأضمره ، وجاء به متّصلاً ، وفي قراءة غيره أَنَّهُ أخذه من : لقيت كذا ، مخفّفًا متعدٍّ لمفعول واحدٍ ، والمرفوع المستتر في : « يُلقَّاه ، ويَلقاه » يجوز أن يعود إلى الكتاب ، وأن يعود على الإنسان ، وصحَّ ذلك ؛ لأَنَّ من لقيك فقد لقيته [2] ، فإذا كان الضَّمير المرفوع للكتاب ، كان المنصوب للإنسان ، وإن كان للإنسان ، كان المنصوب للكتاب ، و « منشورًا » [حال] [3] من ضمير الكتاب المرفوع ، أو المنصوب بحسب التَّقديرين المتقدّمين ، ويجوز أن يكون « منشورًا » صفة للكتاب ، كذا قاله أبو عبد اللّه [4] ، وهذا لا يجيزه الجمهور إلاَّ ضرورة ، أعني تقديم النّعت غير الصّريح على الصّريح [5] ، فإنَّ « يلقاه » صفة لكتاب .

وأَمَّا « يبلغان » فالألف فاعل « ضمير الوالدين » ؛ لتقدّم ذكرهما ، و « أحدهما » بدل من الألف ، و « أو كلاهما » عطف على البدل [1] .

---

(١) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ٢١٤ ، والحجّة للفارسي : ٥٢/٣ ، ٥٣ .

(٢) قال الخطيب التَّبريزي : « هما متداخلان في المعنى ؛ لأَنَّهُ لا يلقَّاه حتَّى يلقاه ، وإذا لقيه فهو يلقاه » . الملخّص في إعراب القرآن : ٢٣٥ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٩٦/٣ .

(٥) مرّ سابقًا في : ص ٢٣٢ .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٤٢١/٢ ، والكشّاف : ٣٥٦/٢ .

١٩/أ

قال الزَّمخشريّ [(١)] : « فإن قُلْتَ : لو قلت : أمَّا « يبلغانِ / كلاهما » كان « كلاهما » توكيدًا لا بدلاً ، فما لك زعمت أنَّهُ بدل ؟ قُلْتُ : لأنَّهُ معطوف على ما لا يصحّ أن يكون توكيدًا ، فانتظم في سلكه ؛ فوجب أن يكون مثله » . قال [(٢)] : « فإن قُلْتَ : فما ضرّك لو جعلته توكيدًا مع كون المعطوف عليه بدلاً ؟ وعطفت التَّوكيد على البدل ؟ ، قُلْتُ : لو أُريد توكيد التّثنية لقيل : « كلاهما » فحسب ، فلمّا قيل : « أحدهما أو كلاهما » عُلم أنَّ التَّوكيد غير مراد » . وأعرب بعضهم الألف (علامة) حرفًا ، كهي في : قاما أخواك [(٣)] . و « أحدهما » فاعل « أو كلاهما » عطف عليه ، فتكون كالقراءة الأخرى .

وأعرب آخرون [(٤)] « أحدهما » فاعلاً بفعلٍ مضمرٍ ؛ أي : أن بلغ أحدهما ، وفائدة إعادة ذلك : التَّوكيد .

وأمَّا قراءة : « يَبْلُغَنَّ » فواضحة [(١)] .

❁ ❁ ❁

---

(١) الكشَّاف : ٢/٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٢) الزَّمخشريّ في الكشَّاف : ٢/٣٥٧ .

(٣) هذه لغة بني الحارث بن كعب ، إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنّى أو مجموعًا أتي في الفعل بعلامة التثنية أو الجمع للدّلالة على أنَّ الفاعل مثنّى أو مجموعًا ، فتقول : قاما الزّيدان ، وقاموا الزّيدون . فالألف والواو حرفان يدلاّن على التّثنية والجمع ، كما كانت التّاء في : (قامت هند) حرفًا يدلّ على التأنيث عند جميع العرب والاسم بعد الفعل مرفوع به ، كما ارتفعت هند بـ (قامت) . شرح ابن عقيل : ٢/٨٠ .
وينظر : البيان : ٢/٧٢ ، والفريد : ٤/١٧٥ ، وشرح الألفيّة لابن النّاظم : ٢٢٠ .

(٤) وإلى هذا ذهب ابن خالويه ، وأجاز أن يرتفع على إعادة سؤال وإجابة كأنَّهُ قيل : من يبلغ الكبر ؟ فقل : أحدهما أو كلاهما . الحجّة له : ٢١٦ .

(١) أنَّهُ أسند الفعل إلى قوله : « أحدهما » فرفعه به ، وأكَّد الفعل بالنّون من غير ألف . ينظر : إعراب القراءات السّبع : ١/٣٦٩ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٩٦٢ .

قوله : (وَيُلَقَّاهُ) مبتدأ ، و (يُضَمُّ) خبره ؛ أي : بضم لامه ، و (مُشَدَّدًا) حال مرفوع « يضمّ » ، أي : مشدّدًا قافه .

قوله : (كَفَى) مستأنف [(١)] ، أو حال بإضمار « قد » .

قوله : (يَبْلُغَنَّ) مفعول بفعل مقدّر على الاشتغال [(٢)] ؛ أي : امدد « يبلغنّ » أمدده ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، والجملة الأمريّة خبره من غير إضمار قول عند الجمهور ، والأوّل أولى ؛ لمكان الأمر . و (وَاكْسِرْ) أي : واكسر نونه ، و (شَمَرْدَلاً) حال ، وتقدّم [(٣)] تفسيره غير مرّة ، ثُمَّ أخذ يبيّن أَنَّ النُّون مشدّدة عند جميع القرّاء ، فقال :

[٨١٨] وَعَنْ كُلِّهِمْ شَدِّدْ وَفَا أُفِّ كُلِّهَا ۞ بِفَتْحٍ دَنَا كُفْؤًا وَنَوِّنْ عَلَى اعْتِلاَ

أمر بتشديد نون « يَبْلُغَنَّ » أو « يُبْلَغَانِّ » لكلّ القرَّاء ، وهذا من زيادة البيان ؛ لأنَّهُ لم يضع كتابه إلاَّ للمختلف فيه ، وقد خرج عن هذا في مواضع تقدّم [(٤)] بعضها في الإمالة وغيرها ، وأيضًا فهو قد لفظ بالنُّون مشدَّدة ، فلو اقتصر عليه ؛ لاكتفى به .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدّال والكاف من (دَنَا كُفْؤًا) وهما ابن كثير وابن عامر أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفَّ ﴾ [(١)] بفتح « الفاء » ، وكذا فعلا فيها في الأنبياء [(٢)] ، والأحقاف [(٣)] ، فتعيّن لغيرهما كسرها ، ثُمَّ أمر بتنوينها لمن رمز له بالعين والألف من (عَلَى

---

(١) ينظر : شرح الجعبري : ١٤٨٠/٣ .

(٢) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٣ .

(٣) ينظر : ص ٣٩٩ ، ٥٥٣ .

(٤) ينظر : العقد النَّضيد ، تح : أحمد حريصي : ص ٢٣٨ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٦٢ ، ٤٠٣ .

(١) الإسراء : ٢٣ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الأنبياء : ٦٧] .

(٣) قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا ﴾ [الأحقاف : ١٧] .

اعْتِلاً) وهما حفص ونافع ، وهما من أصحاب الكسر ، فتحصَّل فيها ثلاث قراءات [١] :

« أفِّ » بالكسر من غير تنوين [٢] لأبي عمرو والأخوين وأبي بكر ، « أفٍّ » بالكسر والتّنوين لنافع وحفص ، « أفَّ » بالفتح [٣] من غير تنوين لابن كثير وابن عامر .

وقوله : و (كُلِّهَا) توكيد لـ « أُفّ » [٤] يريد : هنا ، وفي الأنبياء ، والأحقاف كما تقدَّم .

❁ ❁ ❁

والوجه في هذه القراءات : أنَّها لغات من لغاتٍ كثيرة ذكر بعضهم أنَّها تصل إلى أربعين [١] ، وقد قرئ ببعضها في الشَّاذّ ، وقد أتيت على غالبها ولله الحمد في غير هذا الموضوع [١]

---

(١) السَّبعة : ٣٧٩ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٤ ، والتَّيسير : ٣٤٢ ، والتَّلخيص : ٣١٠ .

(٢) ذكر الدمياطي أنَّها لغة الحجاز . الإتحاف : ٣٥٧ .

(٣) ذكر الدمياطي أنَّها لغة قيس . الإتحاف : ٣٥٧ .

(٤) أف : كلمة يضجر بها ، وهي اسم فعل مضارع معناه : أتضجَّر . وأصلها من الأُف : وهو وسخ الآذان . والتفّ : وسخ الأظفار . وقيل : الأف : الاحتقار ، وأصله من الأَفف : وهو الشّيء القليل . عُمدة الحفّاظ : [أ ف ف] : ١/١٠٦ .

وقد ذكر الزجّاج عكس ما قاله المصنِّف ، فعنده : الأف : وسخ الأظفار ، والتفّ : الشّيء الحقير نحو : وسخ الآذان . معاني الزجّاج : ٣/٢٣٤ .

وما قاله المصنِّف موافقٌ لما حكاه الأزهريّ عن الأصمعيّ . ينظر : التَّهذيب : [أفّ] ١٥/٥٨٩ .

(١) جمع ابن مالك عشر لغات منها في بيت واحد :

فأفَّ ثَلِّثْ إنْ أردت وقل ❁ أَفّى وأفّي وأفْ وأفّة تُصِب

وقد ذيّل الزّبيدي على هذا البيت بيتين جمع فيهما ما بقي من لغاته ، فقال :

وأَفِّ آفِ أَفْ أفّا وأفُّ وأُفْ ❁ وإفْ وأفّى أَملّ واضمم مع النّسب

إفُّ وأُفَّهْ وثَلِّثْ فَاءه وإفِ ❁ إفّا يليه أَفِ مع إفَّ فاحتسب

.

* * *

قوله : (وَعَنْ كُلِّهِمْ شَدِّدْ) أي : شدّد نونه ، فحُذف المفعول ، ويجوز أن يكون التّقدير : أوقع فيه التّشديد .

قوله : (وَفَا أُفِّ) مبتدأ ، و (كُلِّهِمْ) نعت لأفٍّ ، فلذلك خفض .

قوله : (بِفَتْحٍ) خبر المبتدأ ؛ أي : فاء أفٍّ حيثُ جاءت كائنة بفتحٍ .

قوله : (دَنَا) جملة فعليّة صفة لـ (فتح) ؛ أي : فتح قريبٌ ، و (كُفُوًا) تمييز [٢] ، أي : دنت كفاية ، أي : قرُبَت ولم تُبعد ، يشير إلى أنَّها لغة قريبة الصحّة .

قوله : (وَنَوِّنْ) أي : أوقع / فيها التّنوين .

١٩/ب

قوله : (عَلَى اعْتِلاَ) حال ؛ أي حال كونك معتمدًا على اعتلاء فيما تقرأ به من ذلك [١] ، وكذا ينبغي لأهل القرآن أن لا يذلّوا للدّنيا ولا لزينتها .

[٨١٩] وَبِالْفَتْحِ وَالتَّحْرِيكِ خِطْأً ۞ وَحَرَّكَهُ الْمَكِّي وَمَدَّ وَجَمَّلاَ

أخبر أنَّ ابن ذكوان ، وهو الَّذي رمز له بالميم من قوله : (مُصَوَّبٌ) قرأ : ﴿ إِنَّ

ينظر : التّاج : [أفف] ٢٣/٢٣ ، ٢٤ .

(١) قال المصنِّف : « وفيها لغات كثيرة وصّلها الرمّاني إلى تسع وثلاثين ، وذكر ابن عطيّة لفظة ، بها تمّت الأربعون » ثُمَّ سرد تلك اللّغات . ينظر : الدّرّ المصون : ٣٤١/٧ .

واللَّفظة الَّتي ذكرها ابن عطيّة هي : « أُفَاهْ » . ينظر : المحرَّر الوجيز : ١١٣٧ .

(٢) وأعربها شعلة حال من فاعل « دنا » . ينظر : شرح شعلة : ٢٨٤ .

وأجاز فيها الإمام الجعبري أن تكون تمييزًا ، أو خبرًا . ينظر : شرح الجعبري : ١٤٨٠/٣ .

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٩٩/٣ .

١٩/ب

قَتْلَهُمْ كَانَ خَطَأً ﴾ [(١)] بفتح الخاء ، وتحريك الطاء ؛ أي : بفتحها ، والغرض أَنَّهُ يقصر ولا ولا يأتي بألفٍ بعد الطاء على ما يُفهم ممّا قيّده لابن كثير ، ثُمَّ أخبر عن المكيّ ، وهو ابن كثير أَنَّهُ قرأ : « خِطَاءً » بتحريك الطاء ، أي : بفتحها وبمدِّها وهو من أهل كسر « الخاء » إذ لم يفتحها إلاَّ ابن ذكوان ، وفُهِم أَنَّ الباقين يقرءون : « خِطْأً » بكسر الخاء وسكون الطاء ، ولا يُتَصوّر المدُّ حينئذٍ ، وتحصّل من هذا ثلاث قراءات [(٢)] :

الأولى : لابن ذكوان : « خَطَأً » بزنة : جَمَلٍ .

الثّانية : لابن كثير وحده : « خِطَاء » بزنة : زِمَامٍ .

الثّالثة : للباقين : « خِطْأً » بزنة : حِمْلٍ .

وقد لفظ النَّاظم أوّلاً بقراءة الباقين ، ثُمَّ ذكر القيود المذكورة ؛ ليؤخذ أضدادها لهم ، فذكر الفتح في « الخاء » والتَّحريك المطلق في « الطاء » وهو الفتح أيضًا ؛ ليؤخذ ضدُّهما وهو الكسر والسُّكون ، فدخل ابن كثير مع الجماعة في كسر « الخاء » ، ولكنَّه خالفهم في شيئين : في فتح « الطاء » ، ومدِّها ، فنبَّه عليهما ، فقال : « وحرَّكه المكيّ » أي : فتح طاءه ومدَّها .

* * *

والوجه في قراءة ابن ذكوان أمران ذكرهما أبو إسحاق [(١)] :

أحدهما : أن يكون اسم مصدر من قولك : أخطأ يخطِيء خَطَأً وخطاءً ، إذا

---

(١) الإسراء : ٣١ .

(٢) السَّبعة : ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، والتَّذكرة : ٢/٤٩٩ ، والتَّيسير : ٣٤٢ ، والنّشر : ٢/٣٠٧ .

(١) معاني الزجّاج : ٣/٢٣٦ .

لم يصب .

والثّاني : أن يكون مصدر : خَطِئ يَخْطَأُ خَطأً ، إذا لم يصب أيضًا ، وأنشد [١] :

والنَّاسُ يَلْحَوْنَ الأَميرَ إِذَا هُمُ ۞ خَطِئوا الصَّوابَ ولا يُلام

والمعنى : أَنَّ قتلهم كان غير صواب ، واستبعد قومٌ [٢] هذه القراءة ، وقالوا : الخطأ : ما لم يتعمّد ، وجوابه : أَنَّهُ قد استعمل في التعمُّد أيضًا [٣] .

والوجه في قراءة ابن كثير : أَنَّهُ مصدر : خاطأ ، كقاتل قِتالاً ، قال أبو عليّ [١] : « وإن لم يسمع « خَاطَأَ » ولكن قد جاء ما يدلّ عليه ، وهو : « تَخَاطَأَ » لأَنَّهُ مطاوعه ، وقد

(١) من [الكامل] لعبيد بن الأبرص ، في ديوانه : ٤٢ ، برواية :

والنَّاسُ يَلْحَوْنَ الأَميرَ إِذَا غوى ۞ خَطْبَ الصَّوابِ ولا يُلامُ المُرْشَدُ

والمحتسب : ٢/٢٠ ، وبلا نسبة في : معاني الأخفش : ٢/٣٨٩ ، ومعاني الزجّاج : ٣/٢٣٦ ، واللِّسان : [أمر] ٤/٢٧ ، والدّرّ المصون : ٧/٣٤٦ .

ولحاه يلحاه : لامه وقرعه . والأمير : صاحب الأمر فيهم ، يأمرهم فيطيعونه . والمرْشَد (اسم مفعول : بفتح الشِّين) : من هداه اللّه إلى الصَّواب .

والشَّاهد فيه قوله : « خَطِئوا » جاءت بمعنى : لم يصيبوا .

(٢) قال الأخفش : «﴿ خِطْئًا ﴾ من (خَطِئ . يخطأُ) تفسيره : أذنب ، وليس في معنى : أخطأ ؛ لأَنَّ ما أخطأت : ما صنعته خطأً ، و (خَطِئت) : ما صنعته عمدًا ، وهو الذّنْب » . معاني الأخفش : ٢/٣٨٨ .

(٣) وهذا ما ذكره الزّجَّاج واستشهد عليه ببيت عبيد بن الأبرص .

وقد قال مكيّ : « إلاَّ أَنَّهُ استعمل (أخطأ) في موضع (خطئ) و (خطئ) في موضع (أخطأ) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ فـ « أَخْطَأْنَا » في موضع « خطئنا » ؛ لأنَّهم لا يسألوا المغفرة إلاَّ فيما تعمَّدوا » . الكشف : ٢/٤٥ .

(١) الحجّة له : ٣/٥٧ .

قالوا : أخطأ في معنى : خَطِئ ، كما أَنَّ خَطِئ في معنى : « أخطأ » [١] . قُلْتُ : ولهذا استصوب النَّاظم هذه القراءة بقوله : « مصوَّب » ، وقد أصاب . رحمه اللّه . وقال أبو عبد اللَّه [٢] : « واستعمال « خَاطَأ » قليل ، وفيه إذا استعمل معنى المبالغة » .

والوجه في قراءة الباقين [٣] : أَنَّهُ مصدر خَطِئ » إذا « أَثِمَ » ، فهو بمنزلة : « أَثِمَ إثمًا » لفظًا ومعنًى ، وهذه القراءة عند النَّاس هي الواضحة ؛ لظهورها لفظًا ومعنًى ، وقيل : « الخِطْء ، والخَطأ » لغتان في مصدر « خطئ » بمعنى : أثم ، كالحِذْر والحَذَر ، والمِثْل والمثَل ، وفي هذا الحرف قراءاتٌ أخرُ شاذَّةٌ ذكرتها موجَّهةً في غير هذا [٤] .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَبِالْفَتْحِ) متعلِّق بـ (مُصَوَّبٌ) وهو خبر قوله : (خِطْأً) أي : وخطأ مصوَّب بسبب الفتح والتَّحريك ، ولم يبيّن محلّ الفتح والتَّحريك ؛ لظهوره ، وما أحسن ما / اتَّفق له خطأ مصوَّب ! [١] .

١/٢٠

قوله : (وَجَمَّلاَ) أي : جَمَّلَ ما رواه وقرأ به ، ولضبطه من التَّحريف ، أو جَمَّل من

---

(١) قال الأزهريّ : « المشهور عند علماء اللّغة أَنَّ خَطِئ يَخْطَأُ بمعنى : أَثِمَ ، وأخطأ يُخْطِئ إذا لم يصب الصَّواب ، وقال أبو عبيدة : خَطِئ وأخطأ لغتان بمعنى واحد » . التَّهذيب : [خَطِئ] ٤٩٦/٧ ، ٤٩٧ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ١٠٠/٣ .

(٣) قال الأزهريّ : « ومن قرأ « خِطْأً » بكسر الخاء وسكون الطاء على : (فِعْل) فهي القراءة الجيّدة » . علل القراءات : ٣٢١/١ .

(٤) ينظر : الدّرّ المصون : ٣٤٧/٧ ، ٣٤٨ .

(١) قال أبو شامة : « وإخباره عن الخطأ بالتَّصويب من عجائب هذا النَّظم ومحاسنه » . إبراز المعاني : ٣٢٠/٣ .

وقال الجعبريّ : « وخطأ مصوّب من المطابقة ومن بديع الأخبار » . شرح الجعبري : ١٤٨٩/٣ .

رواه عنه من الجمال وهو نهاية الحسن .

[٨٢٠] وَخَاطَبَ فِي يُسْرِفْ شُهُودٌ ۞ بِحَرْفَيْهِ بِالْقِسْطَاسِ كَسْرُ شَذًا

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شُهُودٌ) وهما الأخوان أنَّهُمَا قرآ : ﴿ فَلاَ تُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ ﴾ [١] بالخطاب ، فتعيَّن لغيرهما الغيبة [٢] .

وعمَّن رمز له بالشِّين والعين من (شَذًا عَلاَ) وهما الأخوان وحفص أنَّهُم قرءوا : ﴿ بِالْقِسْطَاسِ ﴾ [٣] بكسر ضَمِّ القاف ، فتعيَّن لغيرهم ضمّها [٤] .

قوله : (بِحَرْفَيْهِ) يعني : هُنَا ، وفي الشُّعراء [٥] .

* * *

ووجه الخطاب [٦] : حُمل على خطاب الإنسان ، أو الوالي ؛ أي : لا تُسرف أيّها الوالي ، فتُمثِّل بالقتلى ، أو في قتله بعد أن يأخذ الدِّيَة ، أو بقتل غير القاتل إذا لم يكن مكافيًا لمقتولك ، أو لم تقدر عليه ، أو في قتل اثنين أو جماعة بواحد ، وكلُّ هذا كانت الجاهليّة تفعله .

والوجه في الغيب [١] : حمله على لفظ الإنسان ، أو الوالي كما سبق .

---

(١) الإسراء : ٣٣ .

(٢) السَّبعة : ٣٨٠ ، والغاية : ٩٤ ، والتَّيسير : ٣٤٢ ، والتَّجريد : ٤٢٤ .

(٣) الإسراء : ٣٥ .

(٤) السَّبعة : ٣٨٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٥ ، والتَّيسير : ٣٤٢ ، وإرشاد المبتدئ : ١٢٨ .

(٥) الشُّعراء : ١٨٢ .

(٦) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٤٠٢ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٩٦٨ .

(١) ينظر : شرح الهداية : ٥٧٥ ، وشرح الجعبري : ٣/١٤٩٤ .

والوجه في قراءتي « القُسْطَاس » أَنَّهُمَا لغتان ، والضَّمّ أكثر [١] ، قاله الأخفش [٢] .

والقُسطَاس : القَرَسْطُون [٣] ، وقيل : كلّ ميزان صغير ، أو كبير للذّهب كان ، أو للفضّة [٤] .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَخَاطَبَ فِي يُسْرِفْ شُهُودٌ) جملة فعليّة ؛ أي : أوقع الخطاب في هذا اللّفظ قوم عدول ، أو حضور ، يشير إلى صحّة الخطاب ، وأنَّ من رواه عدل حاضر الفهم والذّوق ؛ لأنَّ الجاهل كالغائب عن الشيء [٥] ؛ لعدم فهمه له .

قوله : (وَضَمُّنَا) مبتدأ ، و (بِحَرْفَيْهِ) متعلّق به ، والباء بمعنى : في [٦] ، و « الهاء » في (بِحَرْفَيْهِ) للقسطاس ، و (بِالْقِسْطَاسِ) مفعول « ضَمِّنَا » ؛ أي : ضَمُّنَا هذا اللّفظ في حرفيه ،والباء في « بِالْقُسْطَاسِ » [من نفس التِّلاوة] [١] ، و (كَسْرُ) خبر المبتدأ ، ولا بُدّ من حذف مضاف قبل « ضَمُّنا » أي : بدل ضَمِّنَا نحن كسر هؤلاء المرموز

---

(١) لأنَّهُ لغة أهل الحجاز . ومعناه : الميزان ، وأصله : رومي . الحجة لابن خالويه : ٢١٧ .

(٢) معاني الأخفش : ٢/٣٨٩ .

(٣) القَرَسْطُون : نوع من أنواع الميزان .

قال صاحب العُباب : « وأمَّا القرسطون فهو : القبَّان بلغة أهل الشَّام . وقيل : بل هو ميزان العدل ، أيَّ ميزان كان من موازين الدّراهم وغيرها » . العباب الزَّاخر : [قسطس] .

وقال ابن دريد : « هو روميّ معرَّب » . الجمهرة : ٣/٣٨٦ .

(٤) ينظر : الكشَّاف : ٢/٣٦٠ ، والمحرّر الوجيز : ١١٤٢ .

(٥) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/١٠٢ .

(٦) كقوله تعالى : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر : ٣٤] . ينظر : المقتضب : ٢/٣٣٠ ، ومغني اللَّبيب : ٢/١٣٢ ، والبرهان : ٤/٣٣٤ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة لازمة يقتضيها السِّياق . ينظر : إبراز المعاني : ٣/٣٢٠ .

لهم بـ « شَذًا عَلاَ » ، وقال أبو شامة [١] : « وأخبر عن الضمّ بالكسر على تقدير : وموضع ضمنا كسره هؤلاء » انتهى . وهذا المضاف الَّذي قدّره قبل « ضَمُّنَا » لا يُعرب إلاَّ خبرًا مقدَّمًا لو أظهر ، فكيف يعرب ما أضيف إليه بعد حذفه ، وقيامه مقامه مبتدأ ؟ فكان ينبغي أن يعربه على هذا التَّقدير خبرًا مقدَّمًا على حذف مضاف .

و (شَذًا) بمعنى : البقيّة ، أو بمعنى : الرَّائحة الطيّبة ، والتَّقدير : كسر قوم ذوي بقيّة حسنة ، أو ذوي طيب فائق ، يشير إلى شهرتهم ، وهذا الإعراب هو الظَّاهر ، وقد أعرب أبو عبد اللّه [٢] أشياء غير ظاهرة ، فقال : « وَضَمُّنَا : مبتدأ ، و (بِحَرْفَيْهِ) متعلِّق به ، والباء بمعنى : في ، و « الهاء » ضمير مجهول قدَّمه على شريطة التّفسير ، و (بِالْقِسْطَاسِ) بدل منه على إعادة الجار ، وفيه حذف مضاف ؛ أي : بجر في (الْقِسْطَاسِ) ، و (كَسْرُ شَذًا) مبتدأ محذوف الخبر ، والتَّقدير : فيه كسر شذًا علا ، والجملة خبر المبتدأ الأوَّل ، و (عَلاَ) في موضع الصِّفة لـ (كَسْر) ، أو لـ (شَذًا) » انتهى .

قوله : « ضمير مجهول » يعني أَنَّهُ / مفسَّر بما بعده من البدل ، وهي مسألة خلاف [٣] ، وهذه العبارة غلبت بين النَّحويين على ضمير « الشأن » ، عند الكوفيين يسمّون ضمير « الشأن » ضمير المجهول .

قوله : « إنَّ (كَسْر) مبتدأ [١] محذوف الخبر » تكلُّفٌ لا حاجة إليه ، إذ الأصل عدم

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٣٢٠ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ٣/١٠٢ .

(٣) فالبصريون يوجبون التَّصريح بجزأي الجملة المفسِّرة لضمير الشأن ؛ لأنَّها مفسِّرة ، وأجاز الكوفيون عدم التّصريح بأحد جزأيها ، نحو : إنَّهُ ضربت ، وإنّه قامت ، وليس لهم به شاهد . وسمَّاه الكوفيون : ضمير المجهول ؛ لأَنَّ ذلك الشأن مجهول لكونه مقدّرًا إلى أن يُفسَّر . شرح الكافية للرّضيّ : ٢/٤٦٦ ، ٤٦٧ .

(١) جوَّز الإمام الجعبري إعرابه بالوجهين . ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٤٩٢ .

الإضمار ، فلا يُصار إليه إلاَّ لحاجة .

[٨٢١] وَسَيِّئَةً فِي هَمْزِهِ اضْمُمْ وَهَائِهِ ۞ وَذَكِّرْ وَلاَ تَنْوِينَ ذِكْرًا مُكَمَّلاَ

أمر لمن رمز له بالذَّال المعجمة من (ذِكْرًا) وهم الكوفيون وابن عامر بضمّ همزة « سيِّئُهُ » من قوله تعالى : ﴿ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [(١)] وبضمّ هائه أيضًا وبتذكيره ، وبعدم تنوينه ، فتعيّن لغيرهم القراءة بما لفظ به أوّلاً ، وهو فتح الهمزة والهاء وتأنيثها [(٢)] ؛ أي : يجعل « الهاء » تاءً وبتنوينها . وقد تجوّز في قوله : (وَذَكِّرْ) فإنَّ « الهاء » ضمير للغائب لا يُتصوّر أن يرد عليها تأنيث ، وإنَّما أراد : أَوْقِعْ موقعها « تاء » تأنيث ، و « تاء » التأنيث تُبدل « هاءً » وقفًا وخطًّا .

۞ ۞ ۞

والوجه في قراءة الكوفيين وابن عامر [(٣)] : أن يجعل ذلك إشارة إلى جميع ما تقدَّم من الأوامر والنَّواهي ، وفيها سَيّءٌ وهو : المنهيّ عنه ، وحسنٌ وهو : المأمور به ، فالمعنى : كلّ ما تقدّم كان سيِّئُهُ مكروهًا ، ويؤيّدها قراءة ابن مسعود [(٤)] : « سيِّآته » ، وقراءة أُبيّ [(١)] : «

وأعربه شعلة وأبو شامة خبرًا . ينظر : شرح شعلة : ٢٨٤ ، وإبراز المعاني : ٣٢٠/٣ .

(١) الإسراء : ٣٨ .

(٢) السَّبعة : ٣٨٠ ، والتَّيسير : ٣٤٢ ، والوجيز : ٢٣٠ ، والإقناع : ٣٤٠ .

(٣) ينظر : علل القراءات : ٣٢٣/١ ، والدرّة الفريدة : ٩٧٠/٢ .

(٤) تنظر قراءته في : المحرَّر الوجيز : ١١٤٤ ، وفتح الوصيد : ١٠٥٨/٣ .
وعزاها ابن خالويه إلى ابن أبي إسحاق . ينظر : مختصر ابن خالويه : ٨٠ .
وعزاها الكرماني إلى أُبيّ . ينظر : شواذّ الكرماني (خ) : ٦٨/ب .

(١) ينظر : فتح الوصيد : ١٠٥٨/٣ ، واللآلئ الفريدة : ١٠٣/٣ .
وعُزيت إلى عبد اللَّه بن مسعود في المحرَّر الوجيز : ١١٤٤ ، والبحر : ٥٠/٧ .

خبيثُهُ » .

والوجه في قراءة الباقين [١] أن يُشار بذلك إلى المنهيّ عنه فقط ، ويؤيّدها قراءة : « سيئاته » و « سيآتٍ » [٢] ، فمكروهًا على القراءة الأولى خبر كان ، ولا ضمير فيها ، وخبرًا ثانيًا على القراءة الثّانية ، وفي « كان » ضمير اسم الإشارة .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَسَيِّئَةً) يجوز أن يكون منصوبًا بإضمار فعلٍ يفسِّره (اضْمُمْ) ؛ لأنَّهُ عمل في « سيئة » ، والتَّقدير : اقرأ سيئةً ؛ أي : أوقع الضمّ في همزه وهائه وذكّر [٣] .

قوله : (وَلاَ تَنْوِينَ) خبر مقدّر ؛ أي لا تنوين فيه .

قوله : (ذِكْرًا) منصوب بإضمار فعلٍ ؛ أي : اذكر ذلك ذكرًا ، و (مُكَمَّلاَ) إشارة إلى أَنَّ قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ ﴾ في القراءة المقيّدة إشارة إلى جميع ما ذُكر من المنهيّات والمأمورات . بخلاف القراءة الأخرى ، فإنَّ الإشارة بذلك إلى المنهيّ عنه خاصَّة [٤] ، وجوّز أبو شامة [١] أن يكون : « مصدرًا مؤكّدًا من لفظ « ذكِّر » [٢] ، وإن لم يكن مصدره ، أراد (تذكيرًا مُكَمَّلاً) » انتهى .

---

(١) ينظر : الملخّص في إعراب القرآن : ٢٤٦ ، وشرح الجعبري : ١٤٩٨/٣ .

(٢) هي قراءة عبد اللّه بن مسعود ﷺ ، كما في المحرَّر الوجيز : ١١٤٤ ، والبحر : ٥٠/٧ .
وبلا عزو في مختصر ابن خالويه : ٨٠ .

(٣) وأعرب شعلة ، والجعبريّ : « سيئة » مبتدأ ، وجملة « اضمم » خبره . ينظر : شرح شعلة : ٢٨٤ ، وشرح الجعبري : ١٤٩٥ .

(٤) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١٠٣/٣ .

(١) إبراز المعاني : ٣٢١/٣ .

(٢) ينظر : الدرّة الفريدة : ٩٧٠/٢ ، وشرح الجعبريّ : ١٤٩٥ .

قُلْتُ : يريد أَنَّ التَّذكير هو المصدر الأصلي ، والمراد : التّذكير المقابل للتأنيث ، لا المقابل للسيآت ، (مُكمَّلا) نعت لـ « ذِكرًا » بمعنييه [١] ،وهو اسم مفعول ، ولو كسرت ميمه على أَنَّهُ اسم فاعل مجازًا ، بمعنى أَنَّهُ كَمُلَ ما ذكر لجاز ، واللَّه أعلم .

[٨٢٢] وَخَفِّفْ مَعَ الْفُرْقَانِ وَاضْمُمْ ۞ شِفَاءً وَفِي الْفُرْقَانِ يَذْكُرُ فُصِّلاَ

أمر لمن رمز له بالشِّين من (شِفَاءً) وهما الأخوان بتخفيف الذَّال والكاف ، وبضمِّ الكاف من قوله تعالى هنا : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْءَانِ لِيَذْكُرُوا ﴾ [٢] ، وفي الفرقان : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذْكُرُوا ﴾ [٣] فتعيَّن لغيرهما تشديد الذَّال والكاف ، وفتح الكاف [٤] ، وكان ينبغي للمصنِّف أن ينبِّه على سكون الذَّال حال تخفيفها ، وعلى فتحها حال تشديدها / كما نبَّه على ضمِّ الكاف حال تخفيفها ، وفُهِم منه بطريق الضديّة فتحها حال تشديدها ، وكأنَّهُ ترك ذلك لوضوحه .

ثُمَّ أخبر أَنَّ في « الفرقان » موضعًا آخر تفرّد بتخفيفه حمزة [١] ، وهو قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [٢] . وقال أبو عبد اللّه [٣] : « أمر بتخفيف (الذَّال) أي : إسكانها » . قُلْتُ : ليس التَّخفيف عبارة عن الإسكان صناعةً ولا اصطلاحًا فكيف يفسّره به [٤] ؟!

---

(١) المصدر ، أو المقابل للتأنيث .

(٢) الإسراء : ٤١ .

(٣) الفرقان : ٥٠ .

(٤) السَّبعة : ٣٨٠ ، ٣٨١ ، والتَّيسير : ٣٤٣ ، والتَّلخيص : ٣١١ ، وتبصرة الخَيَّاط : ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(١) السَّبعة : ٤٦٦ ، وتبصرة مكيّ : ٢٨٨ ، والتَّيسير : ٣٨٧ ، والعنوان : ٢٦٨ .

(٢) الفرقان : ٦٢ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ٣/١٠٣ .

(٤) مراد السَّمين : أَنَّ التَّخفيف ما يقابل التَّثقيل ، فالتَّخفيف هنا كان بحذف المتحرّك من المضعَّف ، وإبقاء

◈ ◈ ◈

والوجه في التَّخفيف [١] أَنَّهُ من « ذكر يَذْكر » ، بمعنى : الذِّكر الَّذي يعقُب النّسيان والغفلة ، وفي التَّشديد أَنَّهُ من « التَّذكير » ، بمعنى : التّدبّر والاعتبار ، والأصل : يتذكّروا ، ويتذكّر ، فَأُدغمت « التَّاء » في « الذَّال » لما بينهما من شدّة التَّقارب ، وقد مضى بيانه [٢] ، وقيل [٣] : المخفَّف والمثقَّل [٤] ، بمعنى واحد ، وهو ما يتعقّب النِّسيان [٥] .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَخَفِّفْ) ، (وَاضُمُمْ) كلاهما تنازع في « ليذْكُروا » ، وجاء على إعمال الثَّاني وهو مختار البصريين ، فلذلك حذف مع الأَوَّل ، كقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [١] ، و ﴿ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [٢] .

قوله : (مَعَ الْفُرْقَانِ) حال من « ليذْكُروا » أي : كائنًا مع حرف الفرقان ، وقدّره أبو عبد اللَّه [٣] في هذه السُّورة كائنة مع الفرقان [٤] .

السَّاكن . إلاَّ أَنَّ الإسكان يعدّ أحد طرق التَّخفيف ، كإسكان المتحرّك نحو : القُدُس والقُدْس .

(١) ينظر : الكشف : ٤٧/٢ ، والموضح : ٧٥٨/٢ .

(٢) قال المصنِّف : « أمَّا التَّاء فإنَّها من مخرج الدَّال ، وهو من طرف اللِّسان : وأصول الثَّنايا العليا ، وهما يشتركان في الانفتاح والاستفال والشدّة » . العقد النَّضيد (ط) : ٥٠٨/١ .

(٣) قاله السَّخاوي في فتح الوصيد : ١٠٥٩/٣ .

(٤) أي : يَذْكُر ، ويذَّكَّر .

(٥) قال ابن منظور : « والتذَّكُّر : تذكّر ما أنسيته . وذكرتُ الشّيء بعد النّسيان » . اللِّسان : [ذكر] ٣٠٩/٤ .

(١) الحاقَّة : ١٩ .

(٢) الكهف : ٩٦ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ١٠٦/٣ .

(٤) وأعربها الإمام الجعبري صفة للجملة الأمريّة . ينظر : شرح الجعبري : ١٤٩٩/٣ .

قوله : (شِفَا) يجوز أن يكون مفعولاً له ؛ أي : لأجل شفائك من يأخذ عنك ، وأن يكون حالاً إمَّا مبالغةً ، وإمَّا على حذف مضاف ، وصاحب الحال فاعل الأمر ، أو مفعوله ؛ أي : خفِّف واضمم حال كونك ذا شفا ، وقيل [(١)] : تقديره : شفى ذلك شِفاء من قرأ به .

قوله : (وَفِي الْفُرْقَانِ) يجوز أن يكون خبرًا مقدَّمًا ، و (يَذْكُرُ) مبتدأ ؛ أي : « يذكر » بالتَّخفيف كائن في الفرقان ، واستفيد تخفيفه ممّا تقدّم ، أو من لفظه به كذلك ، و (فُصِّلَ) مستأنف ؛ أي : بيّن ذلك تبيينًا ، أو حال ؛ أي : حال كونه مُفصَّلاً ، ويجوز أن يكون « فُصِّلَ » هو الخبر ، و (وَفِي الْفُرْقَانِ) متعلِّق بمقدّر ؛ أي : أعني في الفرقان ، وعلّقه أبو عبد اللَّه [(٢)] على عادته بـ « فُصِّلَ » وفيه إشكال [(٣)] تقدَّم [(٤)] مرارًا .

[٨٢٣] وَفِي مَرْيَمٍ بِالْعَكْسِ حَقٌّ شِفَاؤُهُ ❁ يَقُولُونَ عَنْ دَارٍ وَفِي الثَّانِ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حَقٌّ) ، وبالشِّين من (شِفَاؤُهُ) ، وهم : ابن كثير ، وأبو عمرو ، والأخوان أنَّهُم قرءوا بعكس التَّقييد المذكور في قوله تعالى : ﴿ أَوَلا يَذْكُرُ الإِنْسَانُ ﴾ [(١)] فإنَّ عكس التَّخفيف التَّثقيل في « الذَّال » ، و « الكاف » ، وعكس ضمِّ الكاف فتحها [(٢)] ، وقد تقدَّم [(٣)] أنَّ « الذَّال » متى شُدِّدت فتحت ، ومتى خُفِّفت سكنت

---

(١) قاله أبو عبد اللّه الفاسي في اللآلئ الفريدة : ١٠٦/٣ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ١٠٦/٣ .

(٣) وهو تقدّم المعمول حيث لا يتقدّم العامل .

(٤) ينظر : ص ٢٠٩ ، ٣٩٨ ، ٤٦٣ ، ٥٤٠ .

(١) مريم : ٦٧ .

(٢) وقرأ الباقون بإسكان الذّال وضمّ الكاف مخفّفًا . ينظر : السّبعة : ٤١٠ ، والمبسوط : ٢٤٤ ، والتّيسير : ٣٤٣ ، وإرشاد المبتدئ : ١٣٨ .

(٣) ينظر : ص ٧٠٩ .

.

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالعين والدَّال من (عَنْ دَارٍ) وهما حفص وابن كثير أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾ [1] بالغيب على ما فُهم من إطلاقه .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالنُّون من (نُزِّلَ) وهو عاصم ، وبكلمة (سَمَا) ، والكاف من (كِفْلُهُ) في البيت الآتي وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر أَنَّهُم قرءوا : « يقولون » الثَّاني بالغَيب أيضًا وهو قوله : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا ﴾ [2] فتعيَّن لمن لم يذكره في التَّرجمتين القراءة بالخطاب [3] ، وتحصّل من مجموع التَّرجمتين أَنَّ حفصًا وابن كثير قرآ بالغيب فيهما ، وأنَّ الأخوين / قرآ بالخطاب فيهما ، وأنَّ الباقين وهم : نافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وأبو بكر قرءوا بالخطاب في الأَوَّل ، وبالغيب في الثَّاني ، ولم يقرأ أحدٌ من السَّبعة بعكس هذا .

٢١/ب

وقد وقع لأبي عبد اللّه هنا وَهمٌ ، فقال [1] : « وحصل من مجموع التَّرجمتين أَنَّ ابن كثير وحفصًا قرآ بالغيب فيهما ، وأنَّ حمزة والكسائي قرآ بالخطاب فيهما ، وأنَّ الباقين قرءوا بالغيب في الأَوَّل ، وبالخطاب في الثَّاني » انتهى . وهذا وهمٌ فاحشٌ ، بل كان ينبغي أن يقول : وأنَّ الباقين قرءوا بالخطاب في الأَوَّل ، وبالغيب في الثَّاني ، ويدلّ على ذلك أَنَّهُ لم يَقْرأ بغيب الأَوَّل إلاَّ حفص وابن كثير فقط ، وقد رمز لهما بقوله : « عن دارٍ » فتعيَّن لجميع القرَّاء غيرهما الخطاب فيه ، وهذا واضح ، ثُمَّ إنِّي جوّزت عليه أن يكون غلطًا من

---

(١) الإسراء : ٤٢ .

(٢) الإسراء : ٤٣ .

(٣) السَّبعة : ٣٨١ ، والتَّذكرة : ٢/٥٠٠ ، والتَّيسير : ١٣٦ ، والنَّشر : ٣٠٧ .

(١) اللآلئ الفريدة : ٣/١٠٤ .

٢١/ب

النَّاسخ عليه ، لكنّي تحقّقت أنَّ الغلط منه ؛ لأنَّهُ لما ذكر توجيه القراءات ، قال [1] : « والوجه في قراءة من قرأ بالغيب في الأَوَّل ، وبالخطاب في الثَّاني ، أَنَّهُ حمل الأَوَّل على قوله : ﴿ وَمَا يَزِيدُهُمْ إلا نُفُورًا ﴾ [2] ، ثُمَّ انتقل بقوله : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ [3] إلى خطابهم على طريق الالتفات » انتهى .

وهذا ما لم يقرأ به أحدٌ من السَّبعة فتأمّله ، فإنَّه واضحٌ ، والعجب منه أَنَّهُ قال قبل ذلك كلّه [4] : « ثُمَّ أخبر أَنَّ حفصًا وابن كثير قرآ : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾ بالغيب على حسب ما لفظ به ، فتعيّن للباقين القراءة بالخطاب ، وأنَّ عاصمًا ونافعًا وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر قرءوا بالغيب في الثَّاني ، يعني في قوله : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ ، فتعيّن للباقين القراءة بالخطاب أيضًا » . وهذا كلام صحيح يُبيّن لك أَنَّ أحدًا لم يقرأ بالغيب في الأَوَّل ، وبالخطاب في الثَّاني ، فلو اقتصر عليه كان أجمل ، ولله درُّ القائل [1] :

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٣/١٠٥ .

(٢) الإسراء : ٤١ .

(٣) الإسراء : ٤٣ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٣/١٠٣ .

(١) من [الكامل] لأبي تمّام ، وصدره :

لا تَنْسَيَنْ تِلكَ العُهودَ وَإنَّمَا ۞ ....

وهذا البيت من قصيدة مدح بها أحمد بن المعتصم ، وهو في ديوانه : ٢/٢٤٥ ، والبيان والتَّبيين : ٤/٧٩ ، والبصائر والذّخائر : ٥/٩٥ ، ورسالة الغفران : ٢١٥ ، وشرح شواهد الشَّافية : ٤/٢٩٧ .

وبلا نسبة في التَّاج : [أنس] ١٥/٤٢٣ .

والبيت ذكره المصنِّف في الدّرّ المصون : ١/١٢٠ .

.... ۞ سُمّيتَ إنسانًا لأنَّكَ ناسي

* * *

والوجه في الغيب [1] فيهما أنَّهُ حمل الأوَّل على قوله : ﴿ وَمَا يَزِيدُهُمْ إلا نُفُورًا ﴾ ، ثُمَّ حمل الثَّاني على الأوَّل .

ووجه الخطاب فيهما [2] أنَّهُ حمل الأوَّل على معنى : قل لهم يا محمَّد لو كان معه آلهة كما تقولون ، ثُمَّ حمل الثَّاني عليه .

والوجه في الخطاب في الأوَّل [3] إمَّا الالتفات عن الغيبة في قوله : ﴿ وَمَا يَزِيدُهُمْ إلا نُفُورًا ﴾ ، ثُمَّ التفت إلى الغيبة في الثَّاني ، فيكون في الكلام التفاتان ، وإمَّا أن يكون خطاب الأوَّل على معنى : قل لهم يا محمَّد لو كان معه آلهة كما تقولون ، ثُمَّ التفت عن هذا الخطاب إلى الغيب في الثَّاني ، فيكون في الكلام التفات واحد ، وهو أولى ، وقد جاء في شعر امرئ القيس ثلاث التفاتات ، وللنَّاس فيها كلام ذكرته ، وأجبت عنه ، ولله الحمد في أوَّل الفاتحة من « الدّرّ المصون » [1] ، وكذا في أوَّل هذه السُّورة ، وفيها مباحث حسنة [2] .

* * *

قوله : (وَفِي مَرْيَمٍ بِالْعَكْسِ) يجوز أن يكونا متعلّقين بمضمر ؛ أي : واقرأ بالعكس

---

(١) ينظر : شرح الهداية : ٥٧٦ ، واللآلئ الفريدة : ١٠٤/٣ .

(٢) ينظر : الكشف : ٤٨/٢ ، والحجّة لأبي زرعة : ٤٠٤ .

(٣) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١٠٥/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥٠٤/٣ .

(١) الدّرّ المصون : ٥٧/١ ، ٥٨ .

(٢) الدّرّ المصون : ٣٠٧/٧ ، ٣٠٨ .

٢٢/أ

في « مريم » ؛ أي : بعكس التَّقييد المذكور في البيت قبله ، وقد تقدَّم شرح ذلك ، ويجوز أن يكون « في مريم » خبرًا مقدَّمًا ، و (بِالْعَكْسِ) مبتدأ على زيادة الباء ؛ و (وَفِي مَرْيَمٍ بِالْعَكْسِ) والباء تُزاد في / المبتدأ ، ومنه : ﴿ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [(١)] عند بعضهم [(٢)] ، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام [(٣)] : « وَإِلاَّ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ » أي : عليه الصَّوم ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ في العربيّة ؛ إذ لا تُزاد « الباء » في المبتدأ إلاَّ في لفظ « حسب » فقط في قولهم : بحسبك زيدٌ ، وشبهه [(٤)] .

قوله : (حَقٌّ) خبر متقدِّم ، و (شِفَاؤُهُ) مبتدأ مؤخّر ، جملة جيء بها للثَّناء على القراءة بذلك ، والضَّمير في (شِفَاؤُهُ) للحرف ، فالمصدر مضاف لفاعله ، أي : هو شافٍ لمن قرأ به ورواه ؛ لصحّته .

قوله : (يَقُولُونَ) مبتدأ ، و (عَنْ دَارٍ) خبره ؛ أي : كائن ومنقول عن رجلٍ قارئ ، (دَارٍ) اسم فاعل من « درَى يَدْرِي » أي : علم [(١)] .

---

(١) القلم : ٦ .

(٢) ومنهم سيبويه . كما ذكر ابن هشام في مغني اللّبيب : ١٦٧/٢ ، ومنهم الزَّمخشريّ في المفصّل : ٣٣٩ .

(٣) أخرجه البخاريّ في صحيحه : ٦٧٣/٢ ، « باب الصَّوم » . ولفظه : « مَنِ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ » .

(٤) قال ابن يعيش : « فأمَّا زيادتها مع المبتدأ ، ففي موضع واحد وهو قولهم : بحسبك أن تفعل الخير ، معناه : حسبك فعل الخير ، فالجارّ والمجرور في موضع رفع بالابتداء . ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جرّ في الإيجاب غير هذا الحرف » . شرحه على المفصّل : ٢٣/٨ .

وينظر : رصف المباني : ٢٢٥ ، والجنى الدَّاني : ٥٣ ، وحاشية الدّسوقي : ١١٧ .

(١) قال الهمذاني : « (دارٍ) من دريت ؛ أي : علمت ، كقاضي من قضيت ؛ أي : ثابتٌ عن عالم » الدرّة الفريدة : ٩٧٣/٢ ، وينظر : اللِّسان : [درى] ٢٥٤/١٤ .

قوله : (وَفِي الثَّانِ نُزِّلَ) أي : نزل الغيب فاضمر الغيب ؛ لدلالة « يقولون » عليه بحسب إطلاقه . و (وَفِي الثَّانِ) متعلّق بـ « نُزِّل » ، و (الثَّانِ) صفة لـ « يقولون » مقدَّرًا ؛ أي : في « يقولون » الثَّاني .

[٨٢٤] سَمَا كِفْلُهُ أَنِّثْ يُسَبِّحُ عَنْ حِمًى ۞ شَفَا وَاكْسِرُوا إِسْكَانَ رَجْلِكَ

تقدَّم أَنَّ (سَمَا كِفْلُهُ) من تمام رمز البيت السَّابق ، وهي جملة من فعلٍ وفاعل سيقت للثناء عليه ، و (الكفل) النَّصيب [١] ، ومنه : ﴿ يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ﴾ [٢] ، أي : ارتفع نصيب الغيب في الثَّاني في الحُسن ؛ لكثرة من قرأ به ، فإنَّهم خمسة ، بخلاف غيب الأَوَّل ، فإنَّ عليه شيخًا وراويًا [٣] .

ثُمَّ أمر بتأنيث « يُسَبِّحُ » من قوله : ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾ [٤] لمن رمز له بالعين والحاء والشِّين من (عَنْ حِمًى شَفَا) وهم : حفص ، وأبو عمرو ، والأخوان ، فتعيّن لغيرهم التّذكير [١] .

والتأنيث عبارة عن جعل حرف المضارعة معجمة ثنتين من فوق ، والتّذكير جعله ياء معجمة ثنتين من أسفل .

ثُمَّ أمر أيضًا بكسر إسكان ﴿ رَجْلِكَ ﴾ [٢] وهو سكون الجيم ، لمن رمز له بالعين من

(١) ينظر : الصِّحاح : [كفل] ٥/١٨١٠ ، وعُمدة الحُفَّاظ : [ك ف ل] ٣/٤٨١ .
(٢) النِّساء : ٨٥ .
(٣) وهما : ابن كثير وحفص .
(٤) الإسراء : ٤٤ .

(١) السَّبعة : ٣٨١ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٥ ، والتَّيسير : ٣٤٣ ، والإقناع : ٣٤١ .
(٢) الإسراء : ٦٤ .

(عُمَّلاً) وهو حفص ، فتعيّن لغيره الإسكان [١] على حسب ما قيّد ، وعلى حسب ما لفظ به أيضًا .

* * *

والوجه في تذكير « يُسَبِّحُ » وتأنيثه [٢] أَنَّهُ فعل أُسند إلى جمع مؤنّث مجازي ، فالتّذكير باعتبار الجمع ، والتأنيث باعتبار الجماعة ، ويرجّح التَّذكير الفصل [٣] أيضًا .

ووجه الكسر في « رَجِلِكَ » أَنَّهُ أتى به مفردًا ، والمراد به جمع ، وهو لغة في « رَجُل » بمعنى : راجل ، كحَذِرٍ وحَذُر ، ونَدِسٌ ونَدُسٌ [٤] [٥] ، قال الشَّاعِر [٦] :

فَمَا قِتَالِيَ عَن دِينِي عَلَى　۞　وَلاَ كَذَا رَجِلاً إلاَّ بأَصحابي

معناه : لا أُقاتل فارسًا ولا راجلاً إلاَّ مع أصحابي . وقيل [١] : رَجِلٌ بمعنى : راجل ، كَتَعِبٍ وتاعب ، وحَذِر وحَاذر ، وسيأتي [٢] قراءتان [١] في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ

---

(١) السَّبعة : ٣٨٢ ، والغاية : ٩٤ ، والتَّيسير : ٣٤٣ ، والعنوان : ٢٣١ .

(٢) مضى مثله مرارًا ، ينظر : الكشف : ٤٨/٢ .

(٣) فقد فصل بين الفعل (يسبّح) وفاعله (السّماوات) بالجارّ والمجرور (له) .

(٤) نَدِسٌ : فَطِنٌ فَهِمٌ . ينظر : الصِّحاح : [ندس] ٩٨٢/٣ ، والتَّاج : [ندس] ٥٤٥/١٦ .

(٥) ينظر : المحتسب : ٢١/٢ ، ٢٢ ، والكشف : ٤٨/٢ ، ٤٩ .

(٦) من [البسيط] لحُيَيّ بن وائل ، وهو في نوادر أبي زيد : ١٤٨ ، وشرح شواهد الشَّافية : ١٠٣/٤ ، وليحيى بن وائل في اللِّسان : [رجل] ٢٦٨/١١ برواية : (فما أُقاتِلُ) .
وبلا نسبة في الحجّة للفارسي : ٦٥/٣ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ١٣٣/٥ ، والدّرّ المصون : ٣٨٢/٧ . واستشهد به على أنَّ « رَجِلاً » بمعنى : راجل .

(١) قاله الزَّمخشريّ في الكشَّاف : ٣٦٧/٢ .

(٢) ينظر : العقد النَّضيد (خ) : ٨٠/٣/أ « أَوَّل فرش سورة الشُّعراء » .

حَذِرُونَ ﴾ (٢) و « حَاذِرُونَ » .

وأمَّا قراءة الإسكان فتحتمل أوجهًا (٣) :

أحدهما : أنَّها مخفّفة من هذه القراءة ، كقولهم : كَتْف في « كَتِف » ، وكَبْدٌ في « كَبِد » .

والثّاني : أنَّها مخفّفة من « رَجُل » بالضمّ بمعنى : راجل ، كقولهم : عَضْدٌ في « عَضُدٍ » .

والثّالث : أنَّها اسم جمع (٤) لراجل ، كرَكْبٍ وصَحْبٍ ، اسمي جمع : راكب وصاحب ، وقياس قول الأخفش في « ركب » أَنَّهُ جمع تكسير (٥) أن يكون هذا مثله .

❁ ❁ ❁

قوله : (أَنِّثْ يُسَبِّحُ) أي : أوقع فيه التَّأنيث .

---

(١) قرأ الكوفيّون وابن ذكوان بالألف ، وقرأ الباقون بغير ألف .

ينظر : تبصرة مكّيّ : ٢٩٠ ، والتَّيسير : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، والتَّلخيص : ٣٥٠ ، والإقناع : ٣٥٥ .

(٢) الشُّعراء : ٥٦ .

(٣) ينظر : الحجّة للفارسي : ٦٤/٣ ، ٦٥ ، والموضح : ٧٦١/٢ .

(٤) ينظر : معاني الزجّاج : ٢٥٠/٣ ، والكشَّاف : ٣٦٧/٢ .

(٥) معاني الأخفش : ٥٠٤/٢ ، ومذهب الجمهور أنَّهُ اسم جمع ؛ لأنَّهُ خالف أوزان الجموع ، قال سيبويه : « فالرّكب لم يكسَّر عليه راكب . ألا ترى أنّك تقول في التّحقير : رُكَيْبٌ و سُفَيْرٌ ، فلو كان كُسّر عليه الواحد رُدَّ إليه ، فليس فَعْلٌ ممّا يكسّر عليه الواحد للجمع . ومثل ذلك : طائرٌ وطَيْرٌ ، وصاحبٌ وصَحْبٌ » . الكتاب : ٦٢٤/٣ .

قال الهمذاني : « والقول قول صاحب الكتاب ، بدليل قولهم في تصغيره ، رُجَيْلٌ ورُكَيْب ، ولو كما زعم لقالوا : رُوَيْجِلُون ورُوَيْكبون » . الفريد : ٢٠٥/٤ .

٢٢/ب

قوله : (عَنْ حِمًى) يجوز أن يكون متعلِّقًا بـ « أَنِّث » بمعنى : ارو تأنيثه عن قارئ ذى حمًى ؛ أي : منع ، و (شَفَا) صفة (حِمًى) ، ويجوز أن يكون (عَنْ حِمًى) / حالاً من التَّأنيث المدلول عليه بأنِّث ؛ أي : كائنًا عن حمًى .

قوله : (عُمَّلاَ) نصب على الحال من فاعل « اكسروا » ، والعُمَّل : جمع عامل [١] ، أي : كونوا ممَّن يدأب في تخريج القراءات ومعرفتها . وقال أبو شامة [٢] : « بعد قوله : « وَفِي مَرْيَمٍ بِالْعَكْسِ حَقٌّ » بالعكس ؛ أي : بالتّشديد وفتح الكاف ، ولو كان جرى على مشيه ورمز لمن خفَّف كان أحسن » . قال : « وقلتُ أنا في ذلك :

وفي كَافِ نَلْ إِذْ سَمْ يَقُولُونَ ❁ وفي الثَّاني نلْ كُفْؤًا سَمَاءَ

وَأَنِّثْ تُسَبِّحُ عَن حمًى شَاعَ ❁ وَبَعْدُ اكْسِرُوا إِسكانَ رَجْلِكَ

لم يبق في البيت تضمين ، واجتمع الرّمز المفرّق وهو قوله هنا : « نُزِّلاَ » ، وفي البيت الآتي : (سَمَا كِفْلُهُ) .

[٨٢٥] وَيَخْسِفَ حَقٌّ نُونُهُ وَيُعِيدَكُمْ ❁ فَيُغْرِقَكُمْ وَاثْنَانِ يُرْسِلَ يُرْسِلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة (حَقٌّ) وهما : ابن كثير ، وأبو عمرو أَنَّهُمَا قرآ خمسة الأفعال بالنُّون ، فتعيّن لغيرهما « الياء » [١] وتلك الأفعال هي قوله : ﴿ أَنْ نَخْسِفَ ﴾ [٢] ، ﴿ أَوْ نُرْسِلَ ﴾ [٣] ، ﴿ أَنْ نُعِيدَكُمْ ﴾ [٤] ، ﴿ فَنُغْرِقَكُمْ ﴾ [١] ، هي أربعة تكرَّر [٢] منها واحد ،

---

(١) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٩٧٦/٢ ، وشرح شعلة : ٢٨٥ .

(٢) إبراز المعاني : ٣٢٢/٣ .

(١) السَّبعة : ٣٨٣ ، والتَّذكرة : ٥٠١/٢ ، والتَّيسير : ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، والتَّجريد : ٤٢٧ .

(٢) الإسراء : ٦٨ .

(٣) الإسراء : ٦٨ .

(٤) الإسراء : ٦٩ .

ولذلك نَصَّ عليه النَّاظم .

❀ ❀ ❀

فالنُّون خروج من الغيبة [٣] في قوله : ﴿ رَبُّكُمُ الَّذِي يُزْجِي ﴾ [٤] ، إلى قوله : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ ﴾ [٥] إلى التَّكلّم بنون العظمة على طريق الالتفات ، و « الياء » [٦] جَرْي على ما تقدَّم ممّا ذكرته .

❀ ❀ ❀

قوله : (وَيَخْسِفَ) مبتدأ ، و (حَقٌّ) خبر مقدّم ، و (نُونُهُ) مبتدأ مؤخّر ، والجملة خبر الأوَّل ، والضَّمير عائد على « يخسف » ؛ أي : « يخسف » نونه حقٌّ ؛ لصحّته معنًى ورواية .

قوله : (وَيُعِيدَكُمْ) مبتدأ ، و (فَيُغْرِقَكُمْ) عطف عليه حذف عاطفه ، و « الفاء » من نفس التِّلاوة ، و (اثْنَانِ) عطف على يعيدكم أيضًا ، و (يُرْسِلَ يُرْسِلاَ) بدلاً من (اثْنَانِ) [١] ، وخبر الجميع محذوف ؛ أي : كذلك ؛ أي : نونها حقٌّ ، ونصب هذه الأفعال ، وهي مرفوعة المحلّ قصد للحكاية [٢] ، واللَّه أعلم .

---

(١) الإسراء : ٦٩ .
(٢) والمكرّر قوله تعالى : ﴿ فَيُرْسِلَ ﴾ [الإسراء : ٦٩] .
(٣) ينظر : شرح الهداية : ٥٧٧ .
(٤) الإسراء : ٦٦ .
(٥) الإسراء : ٦٧ .
(٦) قال ابن خالويه : « والحجّة لمن قرأه بالياء : أنَّهُ جعله من إخبار النَّبيِّ ﷺ عن ربّه » . الحجّة له : ٢١٩ .

(١) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٦ ، وشرح الجعبري : ١٥٠٧/٣ .
(٢) ينظر : إبراز المعاني : ٣٢٣/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥٠٧/٣ .

[٨٢٦] خِلاَفَكَ فَافْتَحْ مَعْ سُكُونٍ ۞ سَمَا صِفْ ، نَأَى أَخِّرْ مَعًا

أمر بفتح خاء ﴿ خِلافَكَ ﴾ [١] مع سكون لامه وقصره ؛ أي : عدم الإتيان بالألف لمن رمز له بكلمة (سَمَا) ، وبالصَّاد من (صِفْ) وهم : الحرميان ، وأبو عمرو ، وأبو بكر ، فيصير اللّفظ « خَلْفَكَ » ، وتعيّن للباقين القراءة بأضداد القيود المذكورة [٢] ، وهي كسر الخاء ، وتحريك اللام ؛ أي : فتحها ؛ لأَنَّ ضدّ السُّكون الحركة المطلقة ، والحركة المطلقة هي : الفتح ومدّ اللام ، وهو الإتيان بألف ، فيصير اللّفظ « خِلاَفَكَ » كما قد لفظ به النَّاظم . رحمه اللّه . والسكون يلزم منه عدم الإتيان بعده بألف ، إذ لا يكون ما قبلها إلاَّ متحرِّكًا ، فيقال : أَيُّ فائدة في ذلك ؟ والجواب : أَنَّهُ إِنَّما ذكره ؛ ليؤخذ ضدُّه ، وقد يُقال : لا حاجة إلى ذلك ؛ للاستغناء عنه باللَّفظ [٣] .

ثُمَّ أمر لمن رمز له بالميم من (مُلاَ) وهو ابن ذكوان أن يؤخّر همزة « نأى » كرعَى ، فيصير اللّفظ به « ناء » كشاء ، ومعنى قوله : (مَعًا) أي : هنا وفي « حم . السَّجدة » [٤] وكلاهما : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾ [١] وفُهم أَنَّ الباقين لاَ يُؤَخِّرُون الهمزة ، فيقرءون كما لُفظ به [٢] .

۞ ۞ ۞

(١) الإسراء : ٧٦ .

(٢) السَّبعة : ٣٨٣ ، والمبسوط : ٢٣٠ ، والتَّيسير : ٣٤٤ ، والوجيز : ٢٣٢ .

(٣) ينظر : شرح الجعبري : ١٥٠٩/٣ .

(٤) أي : سورة فُصّلت .

(١) الإسراء : ٨٣ ، وفصّلت : ٥١ .

(٢) السَّبعة : ٣٨٣ ، والغاية : ٩٥ ، والتَّيسير : ٣٤٤ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٤٩ .

والوجه في قراءتي : « خَلْفَكَ » ، و « خِلاَفَكَ » أنّهما بمعنى : بعدك [1] ، وأنشد الزَّمخشريّ [2] : / ١/٢٣

عَفَتِ الدِّيارُ خِلاَفَهم فكأنّما ❁ بَسَطَ الشَّواطِبُ بَيْنَهُنَّ [3]

أي : بَعْدَهم . وقال تعالى : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ [4] أي : بعده .

ولا بُدّ من مضاف ؛ أي : بعد خروجك ، والأصل في : « خَلْفَ » أن يكون ظرفًا مقابلاً لـ « قُدَّام » ، فتُجوِّز به عن التّعدية .

وأَمَّا « ونآء » [5] مؤخّر الهمزة فيحتمل أن يكون مقلوبًا من « نأى » ويدلّ عليه

---

(١) الحجّة للفارسي : ٦٧/٣ ، والكشف : ٥٠/٢ ، وبهجة الآداب : ٢٤٥ .

(٢) الكشَّاف : ٣٧١/٢ .

(٣) من [الكامل] للحارث بن خالد المخزومي ، وهو في الأغاني : ٣٣٦/٣ ، واللِّسان : [خلف] ١٨٨/٣ ، وروايته فيه : (عَقِبَ الرَّبيعُ) .

وبلا نسبة في : مجاز القرآن : ٣٨٧/١ ، وتفسير الطَّبريّ : ٣٩٨/١٤ ، والكشَّاف : ٣٧١/٢ ، والدّرّ المصون : ٩١/٦ .

ويروى : (عَقِبَ الرَّبيعُ) مكان (عفت الدِّيار) .

عفت : درست . والشَّواطب : النِّساء اللواتي يعملن من سعف النَّخلِ الحُصر .

(٤) التَّوبة : ٨١ .

(٥) ناء كيئس ، وقد سبق في : ص ٥٦٥ .

وقد قال النحَّاس : « الأصل (نأى) ثُمَّ قلب ، وهذا من قول الكوفيين ممّا يتعجّب منه ؛ لأنَّهم يقولون فيما كانت فيه لغتان وليس بمقلوب ، وهو مقلوب نحو : جذب وجبذ ، ولا يقولون في هذا وهو مقلوب شيئًا من ذلك . والدّليل على أَنَّهُ مقلوب أنَّهُم قد أجمعوا على أن يقولوا : نأيت نأيًا ، ورأيت رأيًا ورؤية ، فهذا كلّه من نأى ورأى ، ولو كان من : ناء وراء ، لقالوا : رئت ونئت ، مثل : جئت » . إعراب القرآن للنحّاس : ٤٣٨/٢ .

« النأي » وهو نظير « رآءَ » في « رأى » ، وأن يكون بمعنى : نهض [١] من قوله تعالى : ﴿ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ [٢] فيكون غير مقلوب ، وقال امرؤ القيس [٣] :

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمطَّى بِجَوْزِهِ ❁ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وناءَ بِكَلْكَلِ

وقال آخر في « رآء » [٤] :

وَكُلُّ خَلِيْلٍ رَآنِي فَهْوَ قَائِلُ ❁ ....

وقال ابن مُقْسِم [١] : « نأى » بزنة : نَعَى ، لغة قريش وكثير من العرب ، و « ناء »

---

(١) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ٢٢٠ ، والكشَّاف : ٣٧٣/٢ .

(٢) القصص : ٧٦ .

(٣) من [الطَّويل] من معلّقة امرئ القيس المشهورة الَّتي مطلعها :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ❁ بِسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحومَلِ

والبيت في ديوانه : ٤٨ ، برواية « بصلبه » مكان « بجوزه » ، وشرح المعلّقات للزّوزني : ٥٨ ، وفقه اللّغة : ٤٣٤ ، ودلائل الإعجاز : ٧٩ ، واللِّسان : [كلل] ٥٩٧/١١ .

تمطَّى : امتدّ ، بجوزه : بوسطه . ناء بكلكل : أي نهض بصدره .

وفي الكلام تقديم وتأخير ، والمعنى : تناء بكلكل وأردف أعجازًا .

والشَّاهد فيه : أنَّ « ناء » بمعنى : نهض .

(٤) من [الطَّويل] وهو لكُثيّر عزّة في ديوانه : ٤٣٥ ، وعجزه :

.... ❁ من أَجْلِكَ هذا هامة اليوم أو غدِ

وفي الكتاب : ٤٦٧/٣ ، وأمالي ابن الشَّجري : ٢٠٢/٢ ، واللِّسان : [رأى] ٢١/٤ .

وبلا نسبة في : الحجّة للفارسي : ٦٨/٣ ، وشرح التَّصريف للثمانيني : ٤٠٠ ، والدّرّ المصون : ٦٣١/٧ .

وقوله : هذا هامة اليوم أو غد : أي يموت في يومه أو في غده حزنًا وأسفًا .

والشَّاهد فيه : [راء] حيث قُلبت الهمزة الَّتي هي عين إلى موضع اللام في « رأى » ووزنه : فلع ، وهذا نظير « ناء » المقلوب من « نأى » .

بوزن : باع ، لغة هوازن وبني كنانة وهذيل وكثير من الأنصار ، قال [٢] :

نُجَالِدُ عَنْهُ بِأَسْيَافِنَا ۞ ونَاءتْ مَعَدٌّ بِأَرْضِ الحَرَمْ

وقال آخر ، فجمع بين اللّغتين [٣] :

۞ ونَآء بِهِ كُلُّ قَلْبٍ نَأَى ۞

۞ ۞ ۞

قوله : (خِلاَفَكَ) منصوب بـ (افتح) ، و « الفاء » إمَّا مزيدة ، وإمَّا عاطفة على مضمر [٤] .

قوله : (مَعْ سُكُونٍ) حال من « خلافك » ، و (قَصْرِهِ) عطف على « سكون » ، والأصل : مع سكونه وقصره .

قوله : (سَمَا) فعل ، وفاعله ضمير يعود على الحرف ، أو على خِلاف القرَّاء ، المدلول عليه بقرينة .

قوله : (صِفْ) مفعول محذوف ، أي : صِف ذلك واذكره فإنَّه مشهور ، ويجوز أن يكون (سَمَا) مفعولاً مقدَّمًا لـ « صِف » على أنَّهُ اسم قُصِر ضرورة ، أي : صف رِفعَةً ، أي : رفعة هذا الخلاف .

---

(١) ينظر : الهداية في شرح الغاية (خ) : ٨١/أ ، وإبراز المعاني : ٣٢٤/٣ .

(٢) من [المتقارب] لم أهتد إلى قائله ، وهو في إبراز المعاني : ٣٢٤/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥١٢/٣ .
نجالد : نضارب ونبالط . وناء : بَعُدَ ، بوزن : باع على القلب . ومعدٌّ : حيٌّ ، أو اسم لقبيلة .
واستشهد به المصنِّف على أنَّ « ناء » لغة في « نأى » .

(٣) من [المتقارب] لم أهتد إلى قائله ، ولم أقف على مظانّه .

(٤) تقديره : اقرأ ، واعتبارها مزيدة أولى ؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إلى تقدير .

قوله : (نَأى) يجوز أن يكون منصوبًا بمقدّر ؛ لأَنَّ المتأخّر عمل في سببيّه ، وأن يكون مبتدأ ، والأوَّل أولى ؛ لمكان الأمر ، و (مَعًا) حال من « نأى » ؛ لأنَّهُ مكرّر في القرآن .

قوله : (مُلاَ) حال من فاعل « أخِّر » أي : ذا مُلاء ، وقد تقدَّم [١] أنَّ « المِلاء » بالضمّ والمدّ ، جمع مُلاءة ، وهي : الملحفة ، كنَى بذلك عن سعة العلم ، ويجوز أن يكون حالاً من المصدر المفهوم من « أَخِّر » وهو : التَّأخير ؛ أي : حال كون التَّأخير ذا مُلاء ، وأن يكون حالاً من « همزه » .

[٨٢٧] تُفَجِّرُ فِي ٱلأُولَى كَتَقْتُلَ ثَابِتٌ ۞ وَعَمَّ نَدًى كِسْفًا بِتَحْرِيكِهِ وِلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالثَّاء المثلّثة من (ثَابِت) وهم : الكوفيون أنَّهُم قرءوا : ﴿ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴾ [٢] بزنة « تَقْتُل » ، فتعيَّن لغيرهم القراءة بما لفظ به [٣] .

وتحرّز بالأولى من الثّانية ، وهي قوله : ﴿ فَتُفَجِّرَ الأَنْهَارَ خِلالَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [٤] لأنَّهُ لم يُختلف في تشديده ؛ لتأكيده بمصدره .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة (عَمَّ) ، والنُّون من (نَدًى) وهم : نافع ، وابن عامر ، وعاصم أنَّهُم قرءُوا هُنا : ﴿ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾ [١] بتحريك سينه ؛ أي :

---

(١) ينظر : ص ٣٠٣ ، ٦٤٦ .

(٢) الإسراء : ٩٠ .

(٣) السَّبعة : ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، والتَّذكرة : ٢/٥٠٢ ، والتَّيسير : ٣٤٥ ، والعنوان : ٢٣٢ .

(٤) الإسراء : ٩١ .

(١) الإسراء : ٩٢ .

بفتحها ، فتعيّن لغيرهم سكونها [(١)] .

* * *

والوجه في قراءتي « تَفْجُرَ » و « تُفَجِّرَ » لغتان ، كَسَكَرَ وسَكَّرَ [(٢)] ، ولهذا قُرِئَ [(٣)] : « سُكِرت » و « سُكِّرت » بالتّشديد والتّثقيل ، لدلالته على التّكثير ، والتَّخفيف يحتمله ، ووجه التَّخفيف في الأَوَّل أَنَّهُ واقع على « الينبوع » وهو واحد ، فلا يناسبه التَّكثير [(٤)] ، بخلاف الثَّاني ، فإِنَّه واقع على « الأنهار » وهي جماعة ، فناسبها التَّكثير .

٢٣/ب

والوجه في / تثقيل الأَوَّل [(٥)] أَنَّ « الينبوع » وإن كان واحدًا لفظًا ، فالمراد به الجنس ، أو لأَنَّهُ وإن كان واحدًا فهو يتفجَّر مرّة بعد أخرى ، فناسبه التَّكثير ، وفيه موافقة للثَّاني المجمع على تثقيله [(٦)] .

والوجه في فتح السِّين [(٧)] : أَنَّهُ جعله جمع « كِسْفَة » ، كقِطَعٍ في جمع « قِطْعَة » ، وسِدْرٍ في جمع « سِدْرة » .

---

(١) ينظر : السَّبعة : ٣٨٥ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٦ ، والتَّيسير : ٣٤٥ ، والإقناع : ٣٤١ .

(٢) وقد مضى توجيه ذلك في فرش سورة الحجر ، ص ٦٥٠ .

(٣) وهي قراءة ابن كثير كما مرَّ في : ص ٦٤٧ .

(٤) ولهذا السَّبب اختار أبو حاتم هذه القراءة . ينظر : تفسير القرطبي : ١٠/٣٣٠ .
واختارها الجعبريّ ؛ لمطابقة ما وقع عليه ، ولأنّ المعجزة تحصل بإيجاد المعدم وتخرج من العُهدة بمرّة ومن ثمّ ثبتت . شرح الجعبري : ٣/١٥١٦ ، ١٥١٧ .

(٥) وقراءة التَّثقيل أعجب القراءتين إلى الطَّبريّ . ينظر : تفسير الطبري : ٧/٥٤٩ .

(٦) ينظر : علل القراءات : ١/٣٢٨ ، ٣٢٩ ، والدرَّة الفريدة : ٢/٩٨٣ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٤٤١ ، وشرح الهداية : ٥٧٨ .

والوجه في إسكانها [1] : أن يكون اسم جنس يُفرَّق بينه وبين واحده بالتاء ، ، كسِدْرةٍ وسِدْرٍ ، وقد يكون « الكِسْف » فِعْلاً بمعنى : مفعول [2] نحو : الطِّحْن والرَّعْي ، حيثُ يتأتّى ذلك .

وقال أبو شامة [3] : « و ﴿ كِسْفًا ﴾ بإسكان السِّين وفتحها لغتان ، جمع كِسْفة وهي القطعة » انتهى .

قوله : « لغتان ، جمع كسفة » فيه نظر ؛ لأنَّهُ لا يُقال : لغتان إلاَّ إذا اتّحد معناهما وجهتاهما ، وهذان مختلفا الجملة ؛ لأنَّ السَّاكن اسم جمع ، لا جمع [4] اللَّهمَّ إلاَّ أن يريد من طريق المعنى ، فيقرب حينئذٍ .

* * *

قوله : (تُفَجِّر) مبتدأ ، و (فِي ٱلْأُولَى) حال ، أي كائنًا في الكلمة الأولى .

و (كَتَقْتُلَ) حال أيضًا ؛ أي : مشبهًا « تقتل » ، و (ثَابِتٌ) خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون (كَتَقْتُلَ) هو الخبر ، و (ثَابِتٌ) خبر ثانٍ ، وأن يكون (تُفَجِّرُ) مفعولاً بفعلٍ مقدّر ، أي : اقرأ (تُفَجِّرُ) كتقتّل ، و (ثَابِتٌ) خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي : ذلك ثابت

---

(١) ينظر : مجاز القرآن : ١/٣٩٠ ، والكشف : ٢/٥١ .

(٢) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٢٢٠ ، والحجّة للفارسي : ٣/٧٠ .

(٣) إبراز المعاني : ٣/٣٢٥ .

(٤) قال مكيّ : « يجوز أن يكون الكِسْفُ بالإسكان جمع : كِسْفَة ، كتمرةٍ وتمرٍ ، فيكون في المعنى كقراءة من فتح ، بمعنى : قطعًا » . الكشف : ١/٥١ .

وجوّز أبو البقاء فيه وجهًا آخر ، وهو أنَّهُ جمع على « فَعَل » بفتح العين ، وإنَّما سُكِّن تخفيفًا . التِّبيان : ٢/٥٣٠ . واعترض عليه المصنِّف ، وقال : « وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ الفتحة خفيفة يحتملها حرف العلّة ، حيثُ يُقدّر فيه غيرها ، فكيف بالحرف الصّحيح ؟ » الدّرّ المصون : ٧/٤١٠ .

لِنقله عن الثِّقات .

قوله : (وَعَمَّ) فعل ماضٍ ، و (كِسْفًا) فاعله ، و (نَدًى) تمييز .

قوله : (بِتَحْرِيكِهِ) حال من « كسفًا » أي : بتحريك سينه .

قوله : (وِلاً) بكسر الواو والمدّ ، وإنَّما قصره لما تقدَّم [(١)] ، وفيه وجهان :

أظهرهما أَنَّهُ مفعول له [(٢)] (بِتَحْرِيكِهِ) على أَنَّهُ مصدر مضاف لمفعوله ، وفاعله محذوف ؛ أي : بتحريكك إيَّاه متابعة للنّقل .

والثّاني : أَنَّهُ حال [(٣)] من « تحريكه » أي : ذو ولاء .

[٨٢٨] وَفِي سَبَإٍ حَفْصٌ مَعَ الشُّعَرَاءِ ۞ وَفِي الرُّومِ سَكِّنْ لَيْسَ بِالْخُلْفِ

أخبر عن حفص أَنَّهُ حرَّك سين « كِسْفًا » في سورة سبأ ﴿ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا ﴾ [(٤)] وفي الشُّعراء : ﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾ [(٥)] ، فتعيَّن للباقين إسكانها [(٦)] ، ثُمَّ أمر بإسكانها في الرُّوم من قوله : ﴿ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا ﴾ [(١)] لمن رمز له باللام من (لَيْسَ)

---

(١) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٢٨/١ .

(٢) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٦ ، وإبراز المعاني : ٣٢٥/٣ .

(٣) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١١٠/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥١٣/٣ .

(٤) سبأ : ٩ .

(٥) الشُّعراء : ١٨٧ .

(٦) ينظر : تبصرة مكّيّ : ٢٥٦ ، والتَّيسير : ٣٩٢ ، والتَّلخيص : ٣٥١ ، والإقناع : ٣٥٦ .

(١) الرُّوم : ٤٨ .

وهو هشام ، بخلاف عنه [(١)] ولمن رمز له بالميم من (مُشْكِلِ) وهو ابن ذكوان بلا خلاف عنه ، فتعيَّن لغيرهما الفتح بلا خلاف [(٢)] .

❁ ❁ ❁

قوله : (فِي سَبَإٍ) متعلِّق بفعلٍ مقدَّر رافعٍ لحفص ؛ أي : وقرأ حفص بذلك ؛ أي : بتحريك السِّين في سبأ ، والشُّعراء ، ويجوز أن يقدّر : وحرّكها في سبأٍ وحفص .

قوله : (مَعَ الشُّعَرَاءِ) حال من « سبأ » أي : كائنة مع الشُّعراء ، وهذه الجملة منصوبة بـ « قُل » أي : قل : قرأ حفص ، ويجوز أن يقدّر : وفي حرف سبأ كائنًا مع حرف الشُّعراء ، فيكون حالاً من المضاف المحذوف .

قوله : (وَفِي الرُّومِ سَكِّنْ) أي : أوقع التَّسكين في حرف الرُّوم ، ثُمَّ أخبر بجملة منفيّة ، أي : ليس ذلك مشكلاً بحال كونه ملتبسًا بالخُلف [(٣)] .

[٨٢٩] وَقُلْ قَالَ ٱلأُولَى كَيْفَ دَارَ ❁ عَلِمْتَ رِضًى وَالْيَاءُ فِي رَبِّيَ

أخبر عمَّن رمز له بالكاف والدَّال المهملة من (كَيْفَ دَارَ) وهما ابن عامر وابن كثير أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ قُالَ سُبْحَانَ رَبِّي ﴾ [(٤)] موضع قراءة الباقين [(٥)] « قُلْ » بلفظ / الأمر على ما لُفظ به من القراءتين .

١/٢٤

---

(١) الإسكان رواية أحمد بن أنس عنه ، ومحمّد بن هشام عن أبيه . ورواية الحلواني وغيره عنه بالفتح كالباقين . ينظر : الإقناع : ٣٦١ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، والمنتهى : ٥٢٧ ، والتَّيسير : ٤١٠ ، والمستنير : ٣٦٣ .

(٣) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/١١٠ .

(٤) الإسراء : ٩٣ .

(٥) ينظر : السَّبعة : ٣٨٥ ، والتَّذكرة : ٢/٥٠٢ ، والتَّيسير : ١٣٧ ، والنَّشر : ٢/١٠٩ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالرَّاء من (رِضًى) وهو الكسائي أَنَّهُ قرأ : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُ ﴾ [1] بضمّ « التَّاء » ، فَفُهِمَ أَنَّ غيره يفتحها [2] ، وتحرَّز بالأولى من « قُلْ » الثّانية ، وهي قوله : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ فِي الأَرْضِ ﴾ [3] فإنَّه لا خلاف في كونه أمرًا .

* * *

والوجه في قراءة « قال » [4] : الإخبار عن الرَّسولِ ما صدر منه ، وفي قراءة « قُلْ » [5] : أمره بذلك ، وفيه موافقة لمصاحف مكَّة والشَّام [6] ، فإنَّه مرسوم فيها دون ألف ، وفي غيرها بالألف ، فكلٌّ وافق مصحفه .

والوجه في ضمّ « تاء » علمت [7] : الإخبار عن موسى بأنَّهُ قال ذلك ردًّا على فِرعون ، قوله : ﴿ إِنِّي لأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا ﴾ [8] أي : لست بمسحورٍ [9] ، وواللَّه لقد علمتُ أنا أَنَّ ما جئت به حقٌّ ، وأنَّهُ لم ينزلها إلاَّ اللَّه تعالى بصائر مكشوفاتٍ ، فأنا على يقين ممّا جئتُ به .

---

(١) الإسراء : ١٠٢ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٨٥ ، والمبسوط : ٢٣١ ، والتَّيسير : ١٣٧ ، والتَّجريد : ٤٢٩ .

(٣) الإسراء : ٩٥ .

(٤) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٢٢١ .

(٥) ينظر : شرح الهداية : ٥٧٨ .

(٦) ينظر : المصاحف : ٤٠ ، والمقنع : ١٢٤ ، والنَّشر : ٣٠٩/٢ .

(٧) ينظر : الكشف : ٥٢/٢ .

(٨) الإسراء : ١٠١ .

(٩) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٩٨٥/٢ .

وفي فتحها [١] إسناد إلى فرعون ؛ أي : أنت تعلم ومتحقّق أَنَّ ما جئتُ به حقّ ، ولكنَّك مكابر مُعاند [٢] ، ويدلُّ لمعناها الآية الأخرى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [٣] .

ثُمَّ أخبر أَنَّ فيها من ياءات الإضافة « ياء » واحدة : ﴿ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا ﴾ [٤] فتحها نافع ، وأبو عمرو .

وفيها من الزَّوائد « ياءان » [٥] : ﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى ﴾ [٦] أثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو [٧] أيضًا [٨] ، وقال أبو شامة [٩] في ذلك :

وفيها لَئِنْ أخَّرتني زِيدَ ياؤُهُ ۞ كَذلك فهو المهتدي قد تكمَّلاَ

* * *

(١) ينظر : علل القراءات : ١/٣٣٠ ، والموضح : ٢/٧٦٩ ، ٧٧٠ .

(٢) في الأصل : معاتل ، تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٣) النَّمل : ١٤ .

(٤) الإسراء : ١٠٠ .

(٥) ينظر : السَّبعة : ٣٨٦ ، والتَّيسير : ٣٤٥ ، وتبصرة الخيَّاط : ٣٥١ ، والتَّجريد : ٤٢٩ .

(٦) الإسراء : ٦٢ .

(٧) وأثبتها في الحالين ابن كثير . ينظر : السَّبعة : ٣٨٦ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٧ ، والتَّيسير : ٣٤٦ ، والعنوان : ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٨) ذكر واحدة ، وسكت عن الأخرى ، لعلّه سهو من المؤلِّف ، أو سقط من النَّاسخ ، وهي في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ [الإسراء : ٩٧] أثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو . ينظر : السَّبعة : ٣٨٦ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٧ ، والتَّيسير : ٣٤٦ ، والتَّلخيص : ٣١٣ .

(٩) إبراز المعاني : ٣/٣٢٧ .

قوله : (وَقُلْ) مبتدأ ، و (ٱلْأُولَىٰ) نعته ، لا نعت « قال » ، و (قَالَ) يجوز أن يكون مبتدأ ثانيًا [(١)] وخبره مضمر ، والجملة خبر الأولى ، والتَّقدير : وقل الأُولى فيه قال ، ويجوز أن يكون « قال » فاعلاً بهذا الجارّ المقدّر ، ويجوز أن يكون « قال » منصوبًا بمقدّر ، والجملة خبر الأَوَّل ، تقديره : وقُل الأُولى تُقرأ : « قال » ؛ أي : يقرأ بهذا اللّفظ ، وأَنّث الأُولى ؛ لتأويل « قل » بالكلمة ، و (ٱلْأُولَىٰ) نعت لـ (قُل) لا قال ؛ إذ المعنى : إنَّ « قل » الَّتي هي الأُولى ليُحترز بها من « قل » الثّانية جعل موضعها « قال » ، وليس لنا « قال » ثانية إلاَّ ما لا يتصوّر فيه الأمر به مثل : ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ ﴾ ونحوه ، فلذلك تعيّن « الأُولى » أن يكون نعتًا لـ (قُل) لا لقال ، وإن كان مجاوره .

قوله : (كَيْفَ) حال من فاعل « دار » ومشبَّه بالظَّرف ، والمذهبان محرَّران [(٢)] عند قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [(٣)] والمعنى : كيف دار اللّفظ ؟ فإحدى القراءتين راجعة إلى معنى القراءة الأخرى ؛ لأنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُمر أن يقول ، فقال ، والجملة من « قال » وما اتّصل بها ، قال أبو عبد اللّه [(٤)] : « حال من ضمير خبره قال » . يعني أنَّ « قال » خبره مقدّر وهو « فيه » كما تقدَّم . فالجملة حال من الضَّمير المستكِنِّ في « فيه » الواقع خبرًا عن « قال » ، وهذا الَّذي قاله غير صحيح ؛ لأَنَّ شرط الجملة الحاليّة أن تكون خبريّة ،

---

(١) وأعربها السَّخاوي : خبر المبتدأ . ينظر : فتح الوصيد : ١٠٦٣/٣ .

٢٤/ب

(٢) في الدّرّ المصون : ٢٣٧/١ . والمذهبان الواردان في إعراب « كيف » في الآية هما :
مذهب سيبويه : منصوبة على التَّشبيه بالظَّرف ، أي : في أيّ حالة تكفرون ؟
ومذهب الأخفش : منصوبة على الحال ، أي : على أيّ حالٍ تكفرون ؟

(٣) البقرة : ٢٨ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ١١١/٣ .

وهذه طلبيّة لاشتمالها على الاستفهام ، لو قلت : جاء زيدٌ كيف قام عليّ ؟ أن تجعل « كيف قام » حالاً لم يجز ، نَصَّ عليه النّحويون [١] ، فالأَولى أن تجعل بمعنى : الشَّرط [٢] ، وهو رأي كوفي [٣] ، ويجعل الجواب محذوفًا ؛ أي : كيف دار اللّفظ ، فمعناهما متقارب ؛ لأنَّهُ أُمِرَ أن يقول كذا ، فقاله ، وهذه المسألة لها موضعٌ / أتقنته [٤] عند قوله تعالى : ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [٥]﴿ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [٦] واللَّه أعلم .

وذكَّر (دَارَ) اعتبارًا باللَّفظ ، أو بمعنى الفعل [٧] ؛ أي : كيف دار اللّفظ وهذا الفعل .

قوله : (وَضُمَّ) مبتدأ ، و (رِضًى) خبره إمَّا مبالغة ، وإمَّا على حذف مضاف ؛ أي : ذو رضًى .

قوله : (وَالْيَاءُ) مبتدأ ، و (انْجَلَى) خبره ، و (فِي رَبِّيَ) متعلِّق به ؛ أي : انكشف واتّضح حكمها في هذا اللّفظ .

---

(١) ينظر : شرح التّسهيل لابن مالك : ٣٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرّضيّ : ٤٠/٢ ، وأوضح المسالك : ٢٨٥/٢ ، والمنهل الصّافي : ٣٩٤/١ ، والهمع : ٤٢/٤ .

(٢) وهذا مستكره عند الخليل . قال سيبويه : « سألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع . فقال : هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء » . الكتاب : ٦٠/٣ .

(٣) ينظر رأي الكوفيين في : الإنصاف : ٥١١ .

(٤) في الدّرّ المصون : ٢٤/٣ ، ٣٤٥/٤ ، ٣٤٦ .

(٥) آل عمران : ٦ .

(٦) المائدة : ٦٤ .

(٧) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١١١/٣ .

٢٤/ب

۞۞۞

سورة الكهف

[٨٣٠] وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ ۞ عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجًا

أخبر عن حفص أنَّهُ سكت سكتة لطيفة على الألف المبدلة من تنوين ﴿ عِوَجًا ﴾ [(١)] من غير قطع نَفَسٍ [(٢)] . قال الدَّانيّ [(٣)] : « قرأ حفص ﴿ عِوَجًا ﴾ يسكت على الألف سكتة لطيفة من غير قطعٍ ولا تنوين ، ثُمَّ يقول : ﴿ قَيِّمًا ﴾ » . وقال مكيّ [(٤)] : « كان حفص يقف على ﴿ عِوَجًا ﴾ وقفة خفيفة في وصله » . وهذا معنى قوله : « دون قطع » أي : دون قطع نَفَسٍ [(٥)] ؛ لئلاّ يُشْعِرِ بأنَّهُ وقف وقفًا تامًّا ، وإنَّما فعل حفص ذلك نفيًا ؛ لتوهّم من يتوهّم أنَّ ﴿ قَيِّمًا ﴾ نعت ﴿ عِوَجًا ﴾ فيختلّ المعنى ، وإنَّما « قَيِّمًا » حال من « الكِتَابَ » ، أو منصوب بإضمار فعل ، ولما التزم صورة الوقف لما ذكر لزمه أن يجري على

---

(١) الكهف : ١ .

(٢) قال ابن الجزري في النّشر : ١/٢٤٠ : « والسَّكت : هو عبارة عن قطع الصَّوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفّس . وقد اختلفت ألفاظ أئمّتنا في التأدية عنه بما يدلّ على طول السّكت وقصره » .

والسَّكْتُ في اللّغة : خلاف النّطق ، قال أبو إسحاق : يُقَالُ : سكت الرّجلُ يَسكُتُ سُكوتًا وسَكْتًا : إذا قطع الكلام » . وقال اللّيث : « ويُقال : سكت الصَّائت يسكت سُكوتًا : إذا صمت » .

ينظر : معاني الزجّاج : ٢/٣٧٩ ، والتَّهذيب : [سكت] ١٠/٤٧ ، واللِّسان : [سكت] ٢/٤٣ .

(٣) التَّيسير : ٣٤٧ .

(٤) الكشف : ٢/٥٥ .

(٥) قال الأشموني : « والوقف والسّكت والقطع بمعنى ، وقيل : القطع عبارة عن قطع القراءة رأسًا ، والسَّكت عبارة عن قطع الصَّوت زمنًا ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفّس » . منار الهدى : ص ٨ .

حكمه ، فيبدل من التّنوين ألفًا ففعل ؛ إذ الوقف على التَّنوين خروجٌ عن كلام العرب ، فجمع بين غرضه وبين اللّغة العربيّة [١] ، قال أبو شامة [٢] : « وفي ذلك نظرٌ ؛ فإنَّه لو وقف على التَّنوين لكان أدلَّ على غرضه ، وهو أنَّهُ واقف بنيّة الوصل ، وكثير من المصنِّفين كالأهوازي [٣] ، وابن غلبون [٤] يقولون : يقف على « عِوَجًا » ولا يذكرون إبدال التَّنوين ألفًا » انتهى .

أمَّا وقفه على التَّنوين فغير ممكن . قوله : « أدلَّ على غرضه » قلنا : قد وفَّى بذلك حيث لم يقطع نفسه .

قوله : « وكثير من المصنِّفين ... إلخ » . ليس في ذلك دلالة على أنَّهُ يقف على نفس التَّنوين ؛ لأنَّهم أطلقوا ما فصَّل غيرهم ، فيجب حمل إطلاقهم عليه ، وإنَّما لم ينصّوا على إبدال التَّنوين ألفًا ؛ لاشتهار ذلك ، وأنَّ أحدًا لا يخفى عليه أنَّ الوقف على التَّنوين لحنٌ . وقال أبو عليّ الأهوازي [٥] : « ليس هو وقفًا مختارًا ؛ لأَنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، معناه أنزل على عبده الكتاب قيِّمًا ولم يجعل له عوجًا » .

قُلْتُ : أمَّا نصب « قَيِّمًا » ففيه أوجه [٦] :

---

(١) ينظر : الوقف على المنوّن المنصوب في : الكتاب : ١٦٦/٤ ، والأصول في النّحو : ٢٠٢/٢ ، والمقتصد في شرح التّكملة : ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ، وشرح الشّافية للرّضيّ : ٢٧٩/٢ ، والإقليد : ١٩١٤/٤ ، ١٩١٥ .

(٢) إبراز المعاني : ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .

(٣) الموجز : ٩٣ .

(٤) الإرشاد : ٦٤٨ .

(٥) لم أقف على قوله نصًّا في أحد مصنَّفاته ، وأشار في الموجز إلى « وليس هو وقفًا مختارًا » . الموجز : ٩٣ . والنَّصّ في إبراز المعاني : ٣٢٨/٣ .

(٦) ينظر : البحر : ١٣٥/٧ ، ١٣٦ ، والدّرّ المصون : ٤٣٣/٧ . ٤٣٦ .

أحدها : أَنَّهُ منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه « ولم يجعل له عوجًا » ، أي : جعله قَيِّمًا [١] .

والثّاني : أَنَّهُ حال حُذف صاحبها ، والعامل فيها يدلّ عليه « أنزل » أي : أنزله قَيِّمًا ، فقَيِّمًا حال من هاء « أنزله » .

والثَّالث : أَنَّهُ حال من الهاء في « له » [٢] .

والرَّابع : أَنَّهُ حال ثانية من « الكتاب » على أن يكون « ولم يجعل له عوجًا » حالاً من « الكتاب » .

والخامس : أَنَّهُ حال من « الكتاب » [٣] ، وقد رُدَّ [٤] هذا بأَنَّهُ يلزم الفصل بين الحال وذي الحال ببعض الصّلة ، وذلك أَنَّ « ولم يجعل » عطف على « أنزل » الواقع صلة ، فتأمّله ، وهذا ملخّص ما ذكرته / في الدّرّ المصون [٥] .

١/٢٥

قوله : (وَسَكْتَةُ حَفْصٍ) مبتدأ ، و (دُونَ قَطْعٍ) خبره [٦] ، و (لَطِيفَةٌ) خبر ثانٍ . ويجوز أن يكون (دُونَ قَطْعٍ) حالاً [٧] من الضّمير في « لطيفة » ، و (لَطِيفَةٌ) هو الخبر .

---

(١) وهذا ما اختاره الزَّمخشريّ في الكشّاف : ٣٧٩/٢ .

(٢) وهذا ما اختاره ابن الأنباري في البيان : ٨١/٢ .

(٣) وهذا ما عليه جمهور العلماء . ينظر : معاني الأخفش : ٣٩٣/٢ ، ومعاني الفرّاء : ١٣٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٤٤٧/٢ ، والمشكل : ٤٦٩/١ ، ، والمحرَّر الوجيز : ١١٧٤ .

(٤) وقد ردّه الزَّمخشريّ في الكشّاف : ٣٧٩/٢ .

(٥) الدّرّ المصون : ٤٣٣/٧ . ٤٣٦ .

(٦) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١١٣/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥٢٦/٣ .

(٧) ينظر : شرح شعلة : ٢٨٧ .

قوله : (عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ) متعلِّق بمحذوف ؛ أي : يُسكت على ألف التَّنوين ، وكذلك في « عوجًا » أو يكون (فِي عِوَجًا) حالاً من « ألف التَّنوين » ، ويجوز أن يتعلّق (عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ) بـ « سكتة » عند الكوفيين ؛ لاتّساعهم في الظَّرف وعديله ، وهو ممنوع عند البصريين [١] ؛ لئلاّ يُفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيّ ، وهو الخبر ، فإن قيل : فيه مانع آخر ، وهو كون المصدر مؤنَّثًا بالتاء . فالجواب : أَنَّهُ إذا كان مبنيًّا عليها فلا يضرّ [٢] نحو [٣] :

.... وَرَهْبَةٌ ۞ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لنا بِالمَوَارِدِ

على أَنَّهُ قد جاء ذلك في قوله [٤] :

---

(١) ذكر ابن هشام من شروط إعمال المصدر أن لا يكون مفصولاً عن معموله ؛ ولهذا رَدُّوا على من قال في ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطَّارق : ٩] إنَّهُ معمول لـ « رجعه » ؛ لأَنَّهُ قد فُصل بينهما بالخبر .
ينظر : شرح القطر : ٣٧٤ . وللاستزادة ينظر : الخصائص : ٢٥٥/٣ ، ٢٥٦ ، والهمع : ٦٩ ، ٧٠ ، وحاشية الصبَّان : ٢٩١/٢ .

(٢) قال الشّاطبيّ : « فلو كانت التّاء في أصل بناء المصدر لم يضرّ » . المقاصد الشَّافية : ٢٢٧/٤ .

(٣) من [الطَّويل] لا يعرف قائله ، وصدره :
فَلَولا رَجَاءُ النَّصرِ مِنْكَ ورَهْبَةٌ ۞ ....
وهو في الكتاب : ١٨٩/١ ، وشرح ابن يعيش : ٦١/٦ ، والمقاصد الشَّافية : ٢١٦/٤ ، والدُّرر : ٦٦/١ ، وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٤٥٨/٢ .
اللّغة : الموارد : الطرق إلى الماء .
والشَّاهد فيه : إعمال المصدر « رهبة » مع أنَّهُ منوّن محدود .

(٤) من [الطَّويل] لا يُعرف قائله ، وصدره :
يُحايِي به الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ ۞ ....
وهو في المساعد : ٢٢٨/٢ ، وشرح القطر : ٣٧٠ ، والعيني : ٢٣/٣ ، والهمع : ٩٢/٢ .

.... ۞ بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلاَ وَهْوَ رَاكِبُ

قوله : (بَلاَ) جملة فعليّة مستأنفة للإخبار بأنَّهُ إنَّما فعل ذلك ابتلاء واختبارًا لمن يفهم ذلك ، أو يكون معناه خبر ذلك رواية .

[٨٣١] وَفِي نُونِ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِنَا ۞ مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لاَ سَكْتَ

أي : ويسكت حفص في نون ﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾ [١] ، وفي ﴿ مَرْقَدِنَا ﴾ [٢] ، وفي لام ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ [٣] سكتة لطيفة دون قطع نفس ، فيكمل له أربعة مواضع :

أحدها : ما تقدّم في ﴿ عِوَجَا * قَيِّمًا ﴾ .

والثّاني : ﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا ﴾ يقف على « مَرْقَدِنَا » وقفة يسيرة ، ثُمَّ يبتدئ ﴿ هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ﴾ .

والثّالث : ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ في القيامة ، يقف على نون « من » وقفة يسيرة ، ثُمَّ يبتدئ ﴿ رَاقٍ ﴾ .

والرَّابع : ﴿ كَلاَّ بَلْ رَانَ ﴾ يقف على « بل » شيئًا يسيرًا ، ثُمَّ يبتدئ ﴿ رَانَ ﴾ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٢/٤٥٨ .

اللّغة : يحابي : يحيي من الإحياء . الجَلْد : القويّ الصّلب . الملا : مملوءة ترابًا .

والرِّواية المشهورة : بضربة كفَّيه الملا نفسَ راكبِ .

والشَّاهد فيه : إعمال المصدر « بضربة كفّيه » شذوذًا ؛ لأنَّهُ محدود . وقد ذكر المصنِّف في الدّرّ المصون أنَّ النَّاس اعتذروا عن ذلك بأنَّ « الملا » وهو التراب منصوبٌ بفعلٍ مقدّر لا بضربة . ينظر : الدّرّ المصون : ٢/٤٥٨ .

(١) القيامة : ٢٧ .

(٢) يس : ٥٢ .

(٣) المطفّفين : ١٤ .

* * *

وإنَّما فعل ذلك ؛ لئلاّ يتوهّم متوهّم في « راقٍ » أنَّها كلمة واحدة [١] على وزن : فعَّال من « مَرَّق » فهو « مرَّاق » .

وفي « مرقدنا » لئلاّ يتوهَّم متوهّم أَنَّ « هذا » صفة [٢] لـ « مَرْقَدِنا » ؛ لأَنَّ أسماء الإشارة يوصف بها مثل هذا ، فكأنَّ السَّامع يتوهّم ذلك [٣] .

ويتوهّم إنَّ « ما وعد الرَّحمن » نفيٌ ، وقيل [٤] : إِنَّما فعل ذلك ؛ ليفصل بين كلام الكفرة ، وكلام غيرهم ، فإنَّ كلام الكفرة قد انقضى عند مرقدنا ، وهذا ما وعد الرَّحمن من كلام الملائكة ، أو من كلام المؤمنين [٥] .

وفي ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ لئلاّ يتوهَّم متوهّم ما توهَّم في ﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾ .

قال مكيّ [٦] : « ولو اختار متعقّب الوقف على « عِوَجًا » ، وعلى « مرقدنا » لجميع القرَّاء ؛ لكان حسنًا ؛ لأنَّهُ يُفرِّق بين معنيين ، وأَمَّا الباقون فلم يفعلوا ذلك ؛ اعتمادًا على فهم المعنى » . قال مكيّ : « قرأ الباقون ذلك كلّه بغير وقف مرويّ عنهم ؛ لأنَّهُ متَّصل في

---

(١) قال مكيّ : « وكذلك وقف على « من » في « مَن رَاق » ، وعلى « بل » في « بل ران » ليبيّن إظهار اللام والنُّون ؛ لأنهما ينقلبان في الوصل راء ، فتصير مدغمة في الرَّاء بعدها ، ويذهب لفظ اللام والنُّون » . الكشف : ٢/٥٥ ، ٥٦ .

(٢) وقد أجاز الزّجَّاج وابن الأنباري أن يكون « هذا » من نعت « مرقدنا » على معنى : من بعثنا من مَرْقَدِنا هذا الَّذي كُنَّا راقدين فيه » . ينظر : معاني الزجّاج : ٤/٢٩١ ، والبيان : ٢/٢٤٩ .

(٣) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/١١٢ .

(٤) قاله الفَرَّاء . ينظر : معاني الفرَّاء : ٢/٣٨٠ .

(٥) قال الصفاقسي : « الوقف على « مرقدنا » وهو الَّذي عليه جمهور العلماء من القرَّاء والنّحويين ، بل كان بعضهم كأبي عبد الرَّحمن الشبلي وعاصم يستحبّون الوقف عليه » . غيث النَّفع : ٤٩٢ ، ٤٩٣ .

(٦) الكشف : ٢/٥٦ .

الخطّ ، والإدغام فرع ولا كراهة فيه ، ولو لزم الوقف على اللام والنُّون ليَظهرا ؛ للزم ذلك في كلّ مدغم » انتهى .

قُلْتُ : ليس الغرض من الوقف على « مَنْ رَاقٍ » ، و « بَلْ رَانَ » بيان الإظهار والإدغام حتَّى يُلزم حفصًا بذلك في كلّ مدغم ، وإنَّما الغرض به ما تقدّم من خوف التباس الكلمتين كلمة واحدة على وزن « فعّال » ، وأحسن من إلزام / مكيّ لحفص إلزام المهدويّ له ، كما سأذكره ، فإنَّه قال [١] : « وكان يلزم حفصًا مثل ذلك فيما شاكل هذه المواضع ، وهو لا يفعله ، وليس لقراءته وجهٌ من الاحتجاج يعتمد عليه إلاَّ اتّباع الأثر » . قُلْتُ : بل لها وجه ، وقد تقدّم ذكره ، وكأنَّهُ يعني بتلك المواضع الَّتي ألزم بها حفصًا قوله تعالى : ﴿ وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [٢] ينبغي الوقف على « قولهم » ؛ لئلاّ يُتوهّم أَنَّ ما بعده هو المقول [٣] .

ومثل : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ [٤] ينبغي أن يوقف على « أصحاب النّار » لئلاّ يُتوهّم أَنَّ ما بعدهم تابع لهم [٥] ، ومثله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ [٦] يجب الوقف عند بعضهم على « الجلالة » ؛ لاختصاص البارئ تعالى بعلم تأويله عند هؤلاء [٧] ، وعكس هذا أَنَّهُ يحرم الوقف [١] على

---

(١) شرح الهداية : ٥٨٠ .

(٢) يونس : ٦٥ .

(٣) ينظر : علل الوقوف للسجاوندي : ٢/٥٧٤ ، ومنار الهدى : ١٧٨ .

(٤) غافر : ٦ ، ٧ .

(٥) ينظر : المكتفى : ١٥٣ .

(٦) آل عمران : ٧ .

(٧) وهو وقف تام على قول من زعم أَنَّ الرَّاسخين في العلم لم يعلموا تأويله وهو قول أكثر أهل العلم من

مواضع ، نحو قوله : ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ [٣] ، ومثله : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ ﴾ [٤] إلى نظائره ، وهذا كلّه غير محتاج إليه ، والكلام بآخره ، وكيف يَفهم ما توهّموه أحد حتّى يحترزوا عنه ، وإنّما هي أمور تحسينات يذكرها أهل الوقف والابتداء ، وذكروا منها مواضع : منها قوله : ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [٥] قالوا : ينبغي الابتداء به ؛ إذ لم يتقدّم في لفظ القارئ ما يعود عليه الضَّمير ، وكذا قوله : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [٦] ينبغي ألاّ يوقف على ما قبله ، ويُبتدأ به ؛ لأنَّهُ معطوف على « المحرّمات » [٧] ، ومن التّحسينات اللّفظيَّة في عكسه : ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ * اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ [٨] ، وقوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ *

المفسِّرين والقرّاء والنحويين . أمّا على قول من زعم أنَّ الرَّاسخين في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنّا به ، وقال بذلك جماعة من أهل العلم ، فعلى هذا يكون الوقف على قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ . المكتفى : ١٩٥ ـ ١٩٧ ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : ٥٦٥/٢ ، والقطع والائتناف : ٢١٥ .

(١) وهو ما يعرف بالوقف القبيح ، وهو : الّذي لا يعرف المراد منه ، وذلك نحو : الوقف على قوله : ﴿ بِسْمِ ﴾ . المكتفى : ١٤٨ ، والنَّشر : ٢٢٩/١ .

(٢) النِّساء : ٤٣ .

(٣) الماعون : ٤ .

لأنَّ المصلِّين اسم محمود لا يليق به (ويل) ، وإنَّما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتّصل به ، وهو قوله : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ . الوقف الممنوع : ٤١/١ .

(٤) البقرة : ٢١٦ .

(٥) فُصِّلت : ٤٧ .

(٦) النِّساء : ٢٤ .

(٧) ينظر : المكتفى : ٢١٩ .

(٨) البقرة : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

الشَّيْطَانُ ﴾ [١] ينبغي أن يُوقف على « الظَّالمون » ، وعلى « حميد » ؛ تنزيهًا للجلالة وصفِها عن اتّصالها بالكافرون ، والشَّيطان [٢] ، وهذه أمور تحسينيّة .

* * *

قوله : (وَفِي نُونِ) متعلِّق بِ (يَسْكُتُ) مضمرًا ، وما بعده عطف عليه .

قوله : (وَالْبَاقُونَ) مبتدأ ، و (لاَ سَكْتَ) لا واسمها وخبرها المقدّر خبره ، والتَّقدير : الباقون لا سكت لهم فيه [٣] .

قوله : (مُوصَلاَ) فيه ثلاثة أوجه [٤] :

أحدها : أَنَّهُ نعت لقوله : « لا سكت » لهم منقولاً عنهم موصلاً إلينا .

الثّاني : أَنَّهُ حال من المواضع المذكورة ، أي : في حال اتّصال المذكور في المواضع المذكورة بما بعده ، كذا قدّره الشَّيخ السَّخاوي [٥] ، وفيه تكلُّف .

والثّالث : أَنَّهُ حال من الضَّمير المستكنّ في خبر « لا » المضمرة تقديره : لا سكت لهم فيه حال كونه موصلاً ، قاله أبو عبد اللَّه [٦] إلاَّ أَنَّهُ قال : « لا سكت له [٧] فيه في

---

(١) البقرة : ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) ينظر : المكتفى : ١٨٩ ، ١٩١ ، ومنار الهدى : ٦٣ ، ٦٥ .

(٣) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١١٣/٣ .

(٤) ينظر : شرح الجعبري : ١٥٢٦/٣ .

(٥) فتح الوصيد : ١٠٦٤/٣ .

(٦) اللآلئ الفريدة : ١١٣/٣ .

(٧) في الأصل : لهم ، وهو تحريف ، وصوابه ما أثبتّ ، كما سيأتي في نَصَّ اللآلئ الفريدة : ١١٣/٣ ، ولاعتراض المصنِّف بعد ذلك على تقدير : « له » .

حال كونه موصلاً بما قبله » . وفيه نظرٌ من وجهين :

أحدهما : تقدير « له » أي لحفص ، وكان ينبغي أن يقدّر « لهم » ؛ لئلاَّ يَعْرَى خبر المبتدأ وهو « الباقون » من ضمير .

والثّاني : قوله : « بما قبله » وكأنَّهُ سَبقُ لسانٍ أو قلمٍ ، وصوابه : « بما بعده » ؛ لأَنَّ الكلام في الشّيء الموقوف عليه ، فهو موصل بما بعده في قراءة غير حفص ، فتأمّله فإِنَّه حسن .

١/٢٦

[٨٣٢] وَمِنْ لَدْنِهِ في الضَمِّ أَسْكِنْ ۞ وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانِ عَنْ شُعْبَةَ /

أمر بإسكان ضمّ « الدَّال » من ﴿ لَدْنِهِ ﴾ [١] وإشمام « الدَّال » الضَّمّ ، وأخبر أَنَّ بعد « الدَّال » كسرين ، يعني في « النُّون » والهاء ، وقد لفظ النَّاظم بقراءة أبي بكر ، وقيَّدها بالقيود المذكورة على جهة التأكيد المحض ؛ لأنَّهُ قد نَصَّ على قراءة الباقين في البيت الآتي ، وليس في القيود المذكورة ما يحتاج إليه إلاَّ الإشمام ؛ لأنَّهُ لا يظهر إلاَّ بالنُّطق في نظمه . وقوله : (في الضَمِّ أَسْكِنْ) يفهم منه أَنَّ قراءة الباقين بضمِّ الدَّال [٢] لكنَّه قد نَصَّ على ضمِّها في قوله : (وَضُمَّ وَسَكِّنْ ثُمَّ ضُمَّ لِغَيْرِهِ) في البيت الآتي ، أي : ضُمَّ الدَّال ، وسكّن النُّون ، ثُمَّ ضمَّ « الهاء » كما سيأتي شرحه ، واختلفت عبارات القرَّاء في هذا الإشمام ، فقال الدَّانيّ [٣] : « قرأ أبو بكر ﴿ مِن لَّدْنِهِ ﴾ بإسكان « الدَّال » وإشمامها شيئًا من الضَّمّ » . ولذا قال صاحب الرَّوضة [٤] : « إشمامها شيئًا من الضَمِّ » . وقد صرَّح الأهوازي

(١) الكهف : ٢ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، والتَّذكرة : ٢/٥٠٧ ، والتَّيسير : ٣٤٧ ، والعنوان : ٢٣٤ .

(٣) التَّيسير : ٣٤٧ .

(٤) الرَّوضة : ٢/٧٥٣ .

بذلك ، فقال [١] باختلاس ضمّة الدَّال ، فهؤلاء صرَّحوا بأنَّ الإشمام عبارة عن اختلاس الحركة ، وضعفها حتَّى يقترب من السَّاكن » . وعبَّر آخرون عنه بأنَّهُ ضمّ الشّفتين بعد إسكان الدَّال كالإشمام الوقفي . قال مكيّ [٢] : « الإشمام في هذا إنَّما هو بعد الدَّال ؛ لأنَّها ساكنة فهي بمنزلة دال « زيد » المرفوع في الوقف ، وليس بمنزلة الإشمام في « سيْئت » ، وقيل : لأَنَّ هذا متحرّك » .

وقال أبو عليّ [٣] : « وهذا الإشمام ليس في حركة خرجت إلى اللّفظ ، وإنَّما هو بهيئة العضو لإخراج الضّمّة ؛ ليعلم أَنَّ الأصل كان في « الدَّال » الضّمّة ، فأسكنت كما أُسكنت الضمّة في (سبع) » . وقال الشَّيخ علم الدِّين في شرحه [٤] . ولم يذكر غيره . : « حقيقة هذا الإشمام أن يشير إلى الضّمَّة بالعضو بعد إسكان الدَّال ، ولا يدركه الأعمى ؛ لأنَّهُ إشارة بالعضو من غير صوت » . قال أبو عبد اللّه [٥] : « هي لغة لبني كلاب رواها أبو زيد عنهم [٦] ، والظّاهر من هاتين العبارتين العبارة الثّانية ؛ لأَنَّ في إخراج الضّمَّة إلى حيّز الإسكان عُسْر كثير ، أو امتناع » .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءة أبي بكر أَنَّهُ أسكن الضّمَّة تخفيفًا [٧] ، وكانت النُّون بعدها ساكنة ،

---

(١) الوجيز : ٢٣٤ ، والموجز : ١٨٦ ، وعبارته فيهما : « وإسكان الدَّال ، وإشمامها شيئًا من الرَّفع » .
(٢) التَّبصرة : ٢٥٨ .
(٣) الحجّة : ٣/٧٥ . ٧٦ .
(٤) فتح الوصيد : ٣/١٠٦٥ .
(٥) اللآلئ الفريدة : ٣/١١٤ .
(٦) ينظر : التَّهذيب : [لدن] ١٤/١٢٤ ، والمفيد في شرح القصيد : ٥٥٩ ، واللِّسان : [لدن] ١٣/٣٨٤ .
(٧) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ٢٢٢ ، والكشف : ٥٤ .

فكُسِرت لالتقاء السَّاكنين ، واشمّ « الدَّال » ضمًّا ؛ تنبيهًا على أنَّها كانت متحرّكة بالضَّمِّ وكُسر الهاء لوقوعها بعد كسرة النُّون .

وفي قراءة غيره الإتيان بالكلمة على أصلها (١) ، فضمّوا الدَّال وأسكنوا النُّون ؛ لأَنَّ « لَدُنْ » ظرف مبنيّ على السُّكون ، وضمّوا الهاء ؛ لأَنَّ الأصل ضمّها ، وإنَّما كُسرت في قراءة أبي بكر لمجاورة كسرة النُّون .

* * *

قوله : (وَمِنْ لَدْنِهِ) مبتدأ ، و (أَسْكِنْ) خبره ، و (فِي الضَّمِّ) متعلِّق بـ (أَسْكِنْ) ، أي : أوقع الإسكان في الضَّمِّ ، والعائد مقدّر ، أو قامت « أل » مقامه ، أي : أسكن المضمومة منه ، أو مضمومَهُ وهو « الدَّال » .

قوله : (مُشِمَّهُ) حال من فاعل (أَسْكِنْ) والهاء في (مُشِمَّهُ) إمَّا عائدة على الدَّال ، وهو الظَّاهر ، وإمَّا على الضَّمِّ ، ولم يقل أبو شامة (٢) غيره ، والأوَّل أَولى ، وكذلك صرّح به الدَّاني وغيره كما مرَّ .

قوله : (وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانِ) مبتدأ وخبر ، و (اعْتَلَى) جملة مستأنفة (٣) ، أي : اعتلى ذلك عن شعبة ، ثُمَّ أخذ يبيّن قراءة الباقين ، فقال : / ٢٦/ب

[٨٣٣] وَضُمَّ وَسَكِّنْ ثُمَّ ضُمَّ لِغَيْرِهِ ۞ وَكُلُّهُمُ فِي الْهَا عَلَى أَصْلِهِ تَلاَ

أي : وضُمَّ « الدَّال » ، وسَكِّن « النُّون » ، ثُمَّ ضُمَّ الهاء لغير حفص ، ثُمَّ أخبر عن كلِّ

(١) الحجّة لأبي زرعة : ٤١٢ ، والموضح : ٧٧٣/٢ .

(٢) إبراز المعاني : ٣٢٩/٣ .

(٣) أعربها شعلة نعت للمبتدأ (كسران) . ينظر : شرح شعلة : ٢٨٨ .

٢٦/ب

[واحدٍ من] [١] القرّاء أنَّهُ يتلو في « هاء » الكناية على أصله ، فأبو بكر يكسر النُّون ، فيلزمه كسر « الهاء » لما تقدَّم [٢] من أنَّهُ إذا تقدّمها « ياء » ساكنة ، أو كسرة كُسرت إلاَّ ما استثني في بابه ويصلها بياء على قاعدته . وأمَّا غيره فيضمّ « الهاء » ومنهم ابن كثير ، وقاعدته أنَّهُ يصلها بواو [٣] ، فيقرأ : ﴿ مِنْ لَدُنْهُو وَيُبَشِّرَ ﴾ ، وقاعدة غيره عدم الصِّلة ، فيقرءون « مِنْ لَدُنْهُ » نحو : منه ومنهو ، وعنهو وعنه .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَكُلُّهُمُ) مبتدأ ، و (تَلاَ) خبره ، والجارَّان متعلّقان به ، ويجوز أن يكون على أصله هو الخبر ، و (تَلاَ) إمَّا مستأنف ، أو حال ، أو خبر ثانٍ [٤] .

[٨٣٤] وَقُلْ مِرْفَقًا فَتْحٌ مَعَ الْكَسْرِ عَمَّهُ ❁ وَتَزْوَرُّ لِلشَّامِي كَـ : تَحْمَرُّ

أمر أن يُقَالُ : ﴿ مَرْفِقًا ﴾ [٥] بفتح الميم وكسر الفاء لمن رمز له بكلمة (عَمَّهُ) وهما : نافع وابن عامر ، فتعيَّن لغيرهما العكس [٦] ، وهو كسر الميم وفتح الفاء .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٥٨١/١ .

(٣) ينظر : العقد النَّضيد (ط) : ٥٧٥/١ .

(٤) لم يُعرب المصنِّف صدر البيت ؛ وذلك لوضوحه ، وإعرابه :
(وَضُمَّ) أمر ، والدَّال المقدّر مفعول له ، و (سَكِّنْ) أمر ، والنُّون المقدّر مفعول له ، (ثُمَّ ضُمَّ) أمر معطوف على ما قبله ، والهاء المقدّر مفعوله ، و (لِغَيْرِهِ) جارٌّ ومجرور متعلّق به . ينظر : شرح الجعبري : ١٥٣٢/٣ ، والكواكب الدُّرِّيَّة : ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٥) الكهف : ١٦ .

(٦) ينظر : السَّبعة : ٣٨٨ ، والغاية : ٩٦ ، والتَّيسير : ٣٤٨ ، والتَّجريد : ٤٣١ .

٢٦/ب

ثُمَّ أخبر عن الشَّاميّ وهو ابن عامر أَنَّهُ يقرأ ﴿ تَزْوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ ﴾ [١] بزنة : تَحْمَرُّ [٢] ، وسيأتي قراءة غيره في البيت الآتي .

* * *

والوجه في قراءتي « مرفقًا » أَنَّهُمَا لغتان [٣] في الشّيء المرتفق ، حكى الأزهريّ [٤] عن ثعلب [٥] « المرْفق » بفتح الميم : ما يرتفق به ، وبكسرها : مرفق اليد . وقد يُستعمل كلّ منهما في موضع الآخر ، وأنشد الفَرَّاء [٦] في الجمع بين اللُّغتين قول الشَّاعِر [٧] :

بِتُّ أُجافي مَرْفِقًا عن مِرْفَقٍ

يُروى بفتح ميم الأَوَّل ، وبكسرها في الثَّاني ، وضبطُ مثل ذلك عجيب .

---

(١) الكهف : ١٧ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٨٨ ، والتَّيسير : ٣٤٨ ، والوجيز : ٢٣٤ ، وإرشاد المبتدئ : ١٣١ .

(٣) وفتح الميم من (مَرفقًا) لغة أهل الحجاز ، وكسرها هي اللّغة الفصيحة .
معاني الفرَّاء : ١٣٦/٢ ، والبحر : ١٥١/٧ .

(٤) في الأصل : الأهوازي ، وهو تحريف ، وصوابه ما أثبت ؛ لأَنَّ المصنِّف نقل ذلك عن أبي عبد اللّه الفاسي في اللآلئ الفريدة : ١١٥/٣ . وحكى الأزهريّ ذلك في علل القراءات : ٣٣٤/١ .

(٥) الفصيح : ٢٩٧ .

(٦) لم أقف عليه في معاني القرآن له .

(٧) من [مشطور الرّجز] لم أهتد إلى قائله ، وهو في : فتح الوصيد : ١٠٦٦ ، واللآلئ الفريدة : ١١٥/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥٣٩/٣ .
وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٥٥/٧ .

وقال آخرون [(١)] : « اللُّغتان فيما يُرتفق به ، فأمَّا العضو فبكسر الميم فقط » . والقياس فيما يرتفق به [(٢)] الكسر ؛ لأَنَّ الآلات تُكسر ميماتها كالمِنجل ، والمِقصّ ، ونحوهما ، وأَمَّا المفتوح فيكون في أسماء المصادر والزَّمان والمكان ، إلاَّ أَنَّ كسر العين منه يمنع أن يكون أحد الثَّلاثة المذكورة ؛ لأَنَّ قياس عين ذلك ممّا ضُمّت عين مضارعه ، أو فُتحت أن تُفتح إلاَّ أَنَّهُ قد شذّت ألفاظٌ نحو : المطلع والمشرق .

والوجه في قراءة ابن عامر « تَزْوَرُّ » أَنَّهُ جعله مضارع « ازوَرَّ » إذا انقبض [(٣)] .

قوله : (مِرْفَقًا) مبتدأ و (فَتْحٌ) مبتدأ ثانٍ وخبره مقدّر ؛ أي : فيه فتح . و (عَمَّهُ) جملة فعليّة صفة لـ (فَتْح) ؛ أي : الفتح عمَّ مرفقًا .

قوله : (مَعَ الْكَسْرِ) حال من فاعل (عَمَّهُ) ؛ أي : عمَّه حال كونه مع الكسر في الفاء ، ويجوز أن يكون صفة لـ (فَتْح) ؛ أي : فتح كائن مع الكسر .

قوله : (وَتَزْوَرُّ) : مبتدأ ، و (لِلشَّامِي) : خبره ، و (كَتَحْمَرُّ) : خبر ثانٍ ، أو هو خبر فقط ، و (لِلشَّامِي) : متعلِّق به ، أو بـ « أعني » مقدّرًا ، و (وُصِّلَ) يجوز أن يكون خبر للمبتدأ ، والجارّ [(٤)] متعلِّق [به] [(٥)] ، و (كَتَحْمَرُّ) : حال ؛ أي : وتَزوَرُّ وُصِّلَ للشَّامي مشبهًا تحمرُّ ، والمصنِّف قد لفظ بالقراءة وزادها إيضاحًا بقوله : « كتحمرُّ »

---

(١) قاله أبو عبيد والزجّاج . ينظر : الكشف : ٥٦ ، ومعاني الزّجَّاج : ٢٧٢/٣ ، ٢٧٣ .

(٢) قال الفَرَّاء : « وما كان ممّا يعمل به من الآلة مثل : المِرْوَحة والمِطْرَقة وأشباه ذلك ممّا تكون فيه الهاء أو لا تكون فهو مكسور الميم منصوب العين ، مثل : المِدْرَع ، والمِلْحَف ، والمِطرَق ، وأشباه ذلك » . معاني القرآن له : ١٥١/٢ .

(٣) ينظر : علل القراءات : ٣٣٥/١ ، والموضح : ٧٧٥/٢ .

(٤) للشَّاميّ .

(٥) ساقطة من الأصل .

.

[٨٣٥] وَتَزَّاوَرُ التَّخْفِيفُ فِي الزَّايِ ۞ وَحِرْمِيُّهُمْ مُلِّثَتَ فِي الَّلامِ ثَقَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالثَّاء المثلّثة من (ثَابِت) وهم : الكوفيون ، قرءوا : ﴿ تَزَاوَرُ ﴾ [1] بتخفيف الزَّاي / في قراءة غيرهم بتثقيلها ، وقد تحصَّل من هذا ، ومن عجز البيت السَّابق ثلاث قراءات [2] :

١/٢٧أ

أحدها : ﴿ تَزْوَرُّ ﴾ كتَحْمَرُّ [3] .

والثّانية : ﴿ تَزَاوَرُ ﴾ بالتَّخفيف للكوفيين .

والثّالثة : بالتَّثقيل [4] للباقين .

۞ ۞ ۞

والوجه في قراءتي « تزاور » [5] : أَنَّهُ مضارع : تزاور ، وأصله : تتزاور . بتاءين ، فالكوفيون حذفوا [6] إحداهما ، والباقون أدغموا ، وقد تقدَّم [7] هذا محقّقًا في : ﴿ تُظَاهِرُونَ ﴾ [8] ، و ﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾ [1] ، والمخفِّفون هنا هم المخفِّفون في :

---

(١) الكهف : ١٧ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٨٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٥٩ ، والتَّيسير : ٣٤٨ ، والتَّجريد : ٤٣١ .

(٣) قراءة ابن عامر .

(٤) بتشديد الزَّاي : تَزَّاوَرُ .

(٥) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ٢٢٢ ، والكشف : ٥٦ .

(٦) في الأصل : حذوا ، سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٧) العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والعقد النَّضيد (خ) : ١٤٦/٢/أ .

(٨) البقرة : ٨٥ .

﴿ تُظَاهِرُونَ ﴾ ، و ﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾ . ومعاني هذه القراءات متقاربة ؛ لأَنَّ « تَزْوَرَّ » بمعنى : انقبضت [٢] ، و « تزاور » بمعنى : تميل [٣] ، وهما متقاربان ؛ لأَنَّها إذا مالت ، فقد انقبضت ، وإذا انقبضت فقد مالت [٤] . وقد قيل [٥] : « إنَّ « تَزْوَرُّ » بمعنى : تميل أيضًا من : الزَّور ، وهو الميل عن الصِّدق ، ومنه : زاره ؛ أي : مال إليه ، فالقراءتان على هذا بمعنى واحد .

ثُمَّ أخبر عن الحرميين ، وهما : نافع وابن كثير ، أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ وَلَمُلِّئْتَ ﴾ [٦] بتشديد اللام ، فتعيَّن لغيرهما تخفيفها [٧] .

وهما واضحتان ، التَّثقيل للتَّكثير ، والتَّخفيف يحتمله . واختار مكيّ التَّخفيف ، قال [٨] : « لأَنَّ أكثر الجماعة عليه ، ولأنَّهُ اللّغة الفاشية » . وحُكي [٩] عن الأخفش أنَّهُم يقولون : « مَلأَنِي رُعْبًا ، بالتّخفيف ولا يكادون يقولون : مَلأَّنِي » . يعني : بالتّشديد . قُلْتُ : بعد أن صحَّت الرّوايتان فلا معنى للاختيار .

❁ ❁ ❁

---

(١) النِّساء : ١ .

(٢) ينظر : الكشف : ٢/٥٧ ، والمفيد في شرح القصيد : ٥٦٠ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن : ١/٣٩٥ ، واللِّسان : [زور] ٤/٣٣٤ .

(٤) ينظر : الكشف : ٢/٥٧ ، وعلل القراءات : ١/٣٣٥ .

(٥) قاله الزَّمخشريّ في : الكشَّاف : ٢/٣٨٢ .

(٦) الكهف : ١٨ .

(٧) ينظر : السَّبعة : ٣٨٩ ، والمبسوط : ٢٣٤ ، والتَّيسير : ٣٤٨ ، وتبصرة الخيَّاط : ٣٥٣ .

(٨) الكشف : ٢/٥٧ .

(٩) حكى ذلك الفارسيّ في الحجّة : ٣/٧٩ ، ومكيّ في الكشف : ٢/٥٧ .

قوله : (وَتَزَّاوَرُ) مبتدأ ، و (التَّخْفِيفُ) مبتدأ ثانٍ ، و (فِي الزَّايِ) متعلِّق به ، أو بثابت ، و (ثَابِتٌ) خبر الثَّاني ، والثّاني وخبره خبر الأَوَّل ، والعائد محذوف ، أو قامت « أل » مقامه ؛ أي : الزَّاي منه ، أو زاءه .

قوله : (وَحِرْمِيُّهُمْ) مبتدأ ، و (ثَقَّلَ) خبره ، (مُلَّثَتَ) مفعوله مقدّم عليه ، و (فِي الَّلامِ) متعلِّق بمحذوف ؛ أي : أوقع التَّثقيل في اللام منه بيانًا لمحلّ التَّثقيل ، ويجوز أن يكون (مُلِّئْتَ) مبتدأً ثانيًا ، و (ثَقَّلَ) خبره ، و (فِي الَّلامِ) متعلِّق به ، والجملة خبر الأَوَّل ، والعائد مقدّر ؛ أي : ثَقَّلَ اللام منه ، ويُقرأ : « ثَقَّلَ » مبنيًّا للفاعل ، وهو ظاهر ، وأعاد الضَّمير منه مفردًا على (حِرميَّ) وإن كان مدلوله اثنين اعتبارًا بلفظه [(١)] ، كما تقدَّم [(٢)] في : (صُحْبَةٌ تَلاَ) ، ويُقرأ مبنيًّا للمفعول على أن يكون (مُلِّئْتَ) مبتدأ ، و (ثُقِّلَ) خبره ، و (فِي الَّلامِ) متعلِّق به ؛ أي : اللام منه ، والجملة خبر الأَوَّل وهو « حِرميّهم » ، ولا بُدّ من عائدٍ مقدّر ؛ أي : ثُقِّلَ لهما ؛ أي : لمدلول « حِرميَّ » ، أو له اعتباران [(٣)] : بلفظه تارة ، ومعناه أخرى .

[٨٣٦] بِوَرْقِكُمُ الإِسْكَانُ فِي صَفْوِ ۞ وَفِيهِ عَنِ الْبَاقِينَ كَسْرٌ تَأَصَّلا

أخبر عمَّن رمز له بالفاء والصَّاد والحاء من (فِي صَفْوِ حُلْوِهِ) وهم : حمزة ، وأبو بكر ، وأبو عمرو قرءوا ﴿ بِوَرْقِكُمْ ﴾ [(٤)] بسكون « الرَّاء » فتعيَّن لغيرهم كسرها [(٥)] ، كما أخبر به في قوله : « وفيه » ؛ أي : في الإسكان كسرٌ ، فالإسكان فرع عن المكسور ؛ لأنَّهُ مخفّف

---

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١١٦/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥٣٦/٣ ، ١٥٣٧ .

(٢) ينظر : ص ٦٠٩ .

(٣) في الأصل : اعتبارًا ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) الكهف : ١٩ .

(٥) ينظر : السَّبعة : ٣٨٩ ، والتَّذكرة : ٥٠٨/٢ ، والتَّيسير : ٣٤٨ ، والإقناع : ٣٤٢ .

منه ، كالكَبْدِ في : « الكَبِدِ » [١] ، وفيه قراءات أخر ذكرتها في غير هذا [٢] ، والوَرِق : الفضَّة المضروبة [٣] ، وقيل [٤] : الفضَّة مطلقًا ، ويُقال فيها [٥] : « الرِّقة » بحذف الفاء ، وتعويض « تاء » التَّأنيث .

* * *

قوله : (بِوَرْقِكُمُ) مبتدأ ، و (الإِسْكَانُ) مبتدأ ثانٍ ، و (فِي صَفْوِ) خبره ، والجملة / خبر الأوَّل ، وجعله في صَفْوِ شيءٍ حلوٍ ؛ لأَنَّ الإسكان أخفّ من الحركة ، لاسيما الكسرة .

٢٧/ب

قوله : (وَفِيهِ) خبر مقدَّم ، و (كَسْرٌ) مبتدأ مؤخّر ، و (عَنِ الْبَاقِينَ) متعلِّق بما تعلّق به . و (تَأَصَّلَ) جملة فعليَّة في موضع الصِّفة لـ (كَسْرٌ) [٦] .

[٨٣٧] وَحَذْفُكَ لِلتَّنْوِينِ مِنْ مِائَةٍ شَفَا ۞ وَتُشْرِكْ خِطَابٌ وَهْوَ بِالْجَزْمِ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين من (شَفَا) وهما : الأخوان أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ ثَلاثَ مِئَةِ سِنِينَ ﴾ [٧] بحذفٍ لتنوين « مئة » ، فتعيَّن لغيرهما إثباته [٨] .

---

(١) ينظر : معاني الفرَّاء : ١٣٧/٢ ، وإعراب القراءات : ٣٨٩/١ .

(٢) في الدّرّ المصون : ٤٦٣/٧ .

(٣) ينظر : الصِّحاح : [ورق] ١٥٦٤/٤ ، والتَّاج : [ورق] ٤٥٨/٢٦ .

(٤) قاله الزَّمخشريّ في : الكشَّاف : ٣٨٣/٢ .

(٥) قاله أبو عبيدة . ينظر : علل القراءات : ٣٣٦/١ ، وعمدة الحفّاظ : [ورق] : ٣٤٩/٤ .

(٦) قال أبو عبد اللّه الفاسي : « وهذا البيت مشتملٌ على جملتين كبرى وصغرى » اللآلئ الفريدة : ١١٧/٣ .

(٧) الكهف : ٢٥ .

(٨) ينظر : السَّبعة : ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، والتَّيسير : ٣٤٩ ، والتَّجريد : ٤٣٢ ، والنَّشر : ٣١٠/٢ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالكاف من (كُمِّلاَ) وهو ابن عامر قرأ : ﴿ وَلا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ ﴾ [١] بالخطاب والجزم ، فتعيَّن لغيره الغيبة والرَّفع [٢] .

❁ ❁ ❁

والوجه في إضافة « مِئَةِ » لِسنين [٣] : إيقاع الجمع موقع الواحد ؛ لأَنَّ المئة والألف يُميزان بواحدٍ مخفوض ، وإن كان أصل التَّمييز في هذا أن يكون جمعًا ، ويدلّ على ذلك قراءة أُبَيٍّ [٤] : ﴿ ثَلاثَ مِئَةِ سَنَةٍ ﴾ فأتى بالأصل المستعمل .

ونظَّر أبو شامة [٥] في إيقاع الجمع موقع المفرد بقوله تعالى : ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ [٦] أي : أعمالاً جمع واقعٌ موقع المفرد ، والأصل : بالأخسرين عملاً ، وفيه نظرٌ من حيثُ إنَّهُ جَمَعَ « الأَخْسَرِينَ » جمع أعمالهم باعتبار أَنَّ لكلّ واحدٍ عملاً .

ومن وقوع الجمع موقع المفرد قوله [٧] :

---

(١) الكهف : ٣٦ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٩٠ ، والتَّذكرة : ٥٠٩/٢ ، والتَّيسير : ٣٤٨ ، والوجيز : ٢٣٥ .

(٣) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ٢٢٣ ، وشرح الهداية : ٥٨١ ، ٥٨٢ .

(٤) تنظر القراءة في : مختصر ابن خالويه : ٨٢ ، والكشَّاف : ٣٨٧/٢ ، والبحر : ١٦٤/٧ .

(٥) إبراز المعاني : ٣٣١/٣ .

(٦) الكهف : ١٠٣ .

(٧) من [الطَّويل] للفرزدق ، وهو في ديوانه : ٨٥٣/٢ ، وصدر البيت فيه :

فِدًى لسيُوفٍ من تميم وفي بِهَا ⊛ ....

وأمالي ابن الشَّجريّ : ٢١٠/٢ ، والعيني : ٤٤٢/٣ ، والخزانة : ٣٠٢/٣ .

وبلا نسبة في المقتضب : ١٧٠/٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٢١/٦ . وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٥٦١/٢ .

ثَلاثُ مِئينٍ للملوكِ وَفي بِهَا ۞ رِدائي وَجَلَّتْ عَنْ وجُوه

وقال الآخر (١) :

.... ۞ وخَمْسُمِىءٍ مِنْهَا قَسِيٌّ

فأوقع « مئين » موقع : مئة ؛ لأَنَّ من ثلاثة إلى عشرة يميّز بجمع قلّة إلاَّ لفظ « مئة » (٢) و « ألف » فإنَّه يكتفى بهما مميّزين لثلاثة إلى عشرة ؛ لاشتمالهما على معنى الجمع ، ومن ذلك قوله (٣) :

فيها اثنتان وأَربعونَ حَلوبةً ۞ سُودًا كخافيةِ الغرابِ

فلفظ « حلوبة » يستعمل للواحد والجمع ، فلمّا وصفها هنا بالجمع أشعر ذلك بأَنَّهُ استعملها جمعًا ، فيكون التّمييز بالجمع في موضع المفرد وهو الأصل ، بدليل أَنَّ مميّز العشرة

والأهاتم : بنو الأهتم بن سنان سُميّ .

والشَّاهد فيه : [ثلاث مئين] للضّرورة الشّعريّة ، وقد قال ابن يعيش : هذا في الشِّعر على القياس ؛ لأَنَّ الشِّعر يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . فهذا وإن كان القياس ، إلاَّ أَنَّهُ شاذّ في الاستعمال . شرح ابن يعيش : ٢٣/٦ .

(١) من [الطَّويل] لُمزرد بن ضرار في ديوانه : ٥٣ ، وصدره :

فكانتْ سراويلٌ وجردُ خميصةٍ ۞ ....

وفي إصلاح المنطق : ٣٠٠ ، والتَّهذيب : [مأى] ٦١٨/١٥ .

وبلا نسبة في إعراب القرآن المنسوب للزجّاج خطأً : ٢٠٤/١ ، والمحرّر الوجيز : ٥٢٥ . وهو من شواهده في الدّرّ المصون : ٢٢٢/٤ .

والشَّاهد فيه : [خمسِمِىءٍ] حيث استخدم الجمع موقع المفرد للضّرورة الشّعريّة .

(٢) المحفوظ من لسان العرب المشهور أَنَّ « مئة » لا يفسَّر إلاَّ بمفرد مجرور . البحر : ١٦٤/٧ .

(٣) مرَّ سابقًا في ص ١٩٩ .

ممّا دونها مجموع ، وإنَّما أفرد فيما عدا ذلك اختصارًا لِما كثر العدد ، قاله أبو شامة [١] ، وفيه نظرٌ من حيثُ إنَّ « سودًا » ليس صفة لـ « حلوبة » ، بل صفة لـ « أربعون » ، ولذلك يُروى « سودٌ » بالرّفع ، وعلى رواية النَّصب أيضًا لا دليل فيها ؛ لجواز أن تكون حالاً من « أربعون » ، وإن كانت نكرة . وقال الفَرَّاء [٢] : « من العرب من يضع « سنين » موضع : سنة » .

وقد ردَّ المبرِّد هذه القراءة [٣] ، وقوله هو المردود [٤] .

والوجه في قراءة التَّنوين أن يُجعل « سنين » تمييزًا ، قاله أبو شامة [٥] ، ونظَّرَهُ بقوله [٦] :

---

(١) إبراز المعاني : ٣٣٢/٣ .

(٢) معاني الفرَّاء : ١٣٨/٢ .

(٣) قال المبرِّد : « وقد قرأ بعض القرَّاء بالإضافة فقال : « ثلاث مئةِ سِنين » وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنَّما يجوز مثله في الشِّعر للضّرورة » . المقتضب : ١٦٩/٢ .

(٤) قال مكيّ : « وحَسُن ذلك لأنَّ الواحِد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع ، فحمل الكلام على المعنى ، وهو الأصل ، لكنّه يبعد لقلّة استعماله » . الكشف : ٥٨/٢ .

(٥) إبراز المعاني : ٣٣٢/٣ .

(٦) من [الوافر] للرّبيع بن ضبع الفزاري ، وهو في الكتاب : ٢٠٨/١ ، والعيني : ٤٤٣/٣ ، والخزانة : ٣٧٩/٧ .

وبلا نسبة في شرح ابن يعيش : ٢١/٦ ، والهمع : ٧٦/٤ .

وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٧١/٧ .

ويروى : « فقد أودى المسرة » مكان : « فقد ذهب اللذاذة » .

والفتاء : الشَّباب ، مصدر : فتِي يفتَى .

والشَّاهد فيه : إثبات النُّون في : « مئتين » ونصب ما بعدها للضّرورة ، وكان حقّه جرّه بالإضافة ، فيقول :

إِذَا عاش الفتى مئتين عامًا ۞ فقد ذهبَ اللذَاذَةُ والفَتَاءُ

قال : « ووجه جمعه ما سبق » . وهذا ينبغي ألاَّ يجوز ؛ لأَنَّ فيه جهتي ضعف :

أحدهما : تمييز « مئة » بالجمع .

والثّانية : عدم إضافتها لتمييزها ، ولا يجوز إلاَّ في ضرورة نَصَّ النُّحاة على ذلك [١] ، وأنشدوا بيت الفزاريّ [٢] المتقدِّم .

وقيل [٣] : « سنين » بدل من « ثلاث مئة » وفيه نظر من حيث إنَّ المبدل منه في نيّة الطّرح [٤] ، فيبقى التّقدير : ولبثوا في كهفهم سنين ، فيبقى مبهمًا بعد أن كان مبيَّنًا ، وشأن البدل البيان . وقيل [٥] : هي عطف بيان لِـ « ثلاث مئة » ، وهو أقرب الثَّلاثة / ، إلاَّ أَنَّ فيه نظر من جهة عطف البيان على النّكرة عند البصريين ممتنع [٦] ، وقد جوَّزه

١/٢٨

مئتي عامٍ .

(١) ينظر : الكتاب : ١/٢٠٨ ، والمساعد : ٢/٧٠ ، والهمع : ٤/٧٦ .

(٢) هو : ربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض بن مالك بن سعد بن عدي بن فزارة ، عاش أربعين وثلاث مئة سنة ولم يُسلم . قالوا : وكان من أطول من كان قبل الإسلام عمرًا ، وهو من المعمَّرين ، يُقَالُ : إنَّهُ بقي إلى أيَّام بني أميّة .

انظر ترجمته في : المعمّرين : ٧ ـ ١٠ ، وأمالي المرتضى : ١/٢٥٦ ، والإصابة : ٢/٥١٠ .

(٣) قاله النحّاس في : إعراب القرآن له : ٢/٤٥٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشّافية : ٣/١١٩٢ .

(٥) قاله الزّجَّاج في : معاني القرآن له : ٣/٢٧٨ .

(٦) قال ابن مالك : « زعم الشَّيخ أبو عليّ الشّلوبين أَنَّ مذهب البصريين التزام تعريف التَّابع والمتبوع في عطف البيان ، ولم أجد هذا النَّقل من غير جهته » . شرح التّسهيل : ٣/٣٢٦ .

وقال الهمذاني : « وليس بالمتين ؛ لأَنَّ عطف البيان مردودٌ عند البصريين » . الفريد : ٤/٢٦٥ .

بعضهم [١] ، وهذا مقرّر في كتب النَّحو [٢] ، وقد اختار بعضهم [٣] البدل على البيان لما تقدَّم من مذهب البصريين .

قال أبو شامة [٤] : « أي : ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة » . قُلْتُ : ليس هذه قاعدة البدل من أنَّهُم يقدِّمون الثَّاني ، ويؤخّرون الأوَّل ، بل يُتَوْول بالأوّل : الطّرح عند الجمهور .

وقال أبو البقاء [٥] : « سنين : بدل من « مئة » لأنَّها في معنى الجمع » . قُلْتُ : وفيه نظرٌ ؛ لأنَّهُ إذا حلَّ محلّه يصير التَّقدير : ثلاث سنين ، فيفسد المعنى .

وقال الزّجَّاج [٦] : « سنين : عطف على « ثلاث » عطف البيان والتّوكيد » . قال : « وجائزٌ أن يكون « سنين » من نعت « المئة » ، وهو راجع في المعنى إلى « ثلاث » ، كما قال :

فيها اثنتان وأَربعونَ حَلوبةً ۞ سُودًا ....

فجعل « سُودًا » نعتًا لـ « حلوبة » ، وهو في المعنى نعت لجملة العدد » . ولذا قال

---

(١) قال أبو حيَّان : « وذهب الكوفيون ، وتبعهم الفارسيّ ، وابن جنّي ، والزَّمخشريّ إلى أنَّهُ يكون في النَّكرة تابعًا لنكرة ، واختاره ابن عصفور ، وابن مالك ، ومثّل بعضهم ذلك بقوله : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النُّور : ٣٥] . الارتشاف : ١٩٤٣/٤ .

(٢) ينظر : المفصّل : ١٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٤/١ ، وشرح الكافية الشَّافية : ١١٩٣/٣ ، والمساعد : ٤٢٣/٢ ، ٤٢٤ ، وإيضاح السَّبيل (خ) : ٩/٢/أ .

(٣) كالنحَّاس ومكيّ والمهدوي . ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٤٥٣/٢ ، والكشف : ٥٨/٢ ، وشرح الهداية : ٥٨٢ .

(٤) إبراز المعاني : ٣٣٢/٣ .

(٥) الإملاء : ١٠١/٢ .

(٦) معاني الزجّاج : ٢٧٨/٣ ، ٢٧٩ .

النحّاس : « الخفض ردٌّ على « مئة » ؛ لأنّها بمعنى : مئين » .

قال الفَرَّاء [(١)] : « من نوّن وهو يريد الإضافة نصب « سنين » بالتَّفسير للعدد » .

قال الزّجّاج [(٢)] : « لو انتصب « سنين » على التَّمييز ؛ لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسع [(٣)] مئة سنة » . قاله الزَّمخشريّ في (مفصّله) [(٤)] وكأنَّهُ قصد بذلك الرَّدَّ على الفَرَّاء .

قال أبو شامة [(٥)] : « وهو غير لازم ؛ لأنَّ قراءة الإضافة لا تُشعر بذلك » . قلت : عَنى الزّجّاج بذلك أن يكون « سنين » تمييزًا لجملة « ثلاثمائة » ، و « سنين » جمع وأقلّه : ثلاث ، وثلاثمائة سنة في ثلاثة بتسعمائة هذا ما أراده ، ولقائلٍ أن يقول [(٦)] : لا أُسلِّم أنَّهُ تمييز للمجموع ، بل للمئة فقط .

والوجه في خطاب « ولا تُشْرِكْ » [(٧)] وجزمه أَنَّهُ جعل « لا » ناهية ، والخطاب إمَّا للإنسان ؛ أي : ولا تُشرِكْ أيّها الإنسان في حكمه أحدًا ، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، وإمَّا أن يكون مردودًا على قوله : ﴿ وَلا تَقُولَنَّ ﴾ إلى قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ [(٨)] ، وفيه مناسبة لقوله بعد ذلك : ﴿ وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ ﴾ [(٩)] .

---

(١) معاني الفرَّاء : ١٣٨/٢ .

(٢) لم أقف على هذا النَّصّ في معاني القرآن له .

(٣) في الأصل : سبع ، ولعلّه سهو من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) المفصّل : ٢٥٦ .

(٥) إبراز المعاني : ٣٣٣/٣ .

(٦) الكشف : ٥٨/٢ .

(٧) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٤١٥ ، والموضح : ٧٧٩/٢ .

(٨) الكهف : ٢٦ .

(٩) الكهف : ٢٧ .

والوجه في رفعه والغيبة [١] : أَنَّهُ جعل « لا » نافية ، وأسند الفعل إلى اللّه تعالى حملاً على قوله : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا ﴾ [٢] إلى قوله : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ ، والمعنى : أَنَّهُ تعالى أخبر عن ذاته المقدَّسة أَنَّهُ لا يشرك أحدًا في حكمه .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَحَذْفُكَ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، و (لِلتَّنْوِينِ) مفعوله ، واللام مزيدةٌ فيه ؛ لكون العامل فرعًا ، لقوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [٣] ، و (مِنْ مِائَةٍ) متعلِّق به ، و (شَفَا) خبره ؛ أي : شفا من قرأ به ، كأنَّهُ تعريض بمن طعن في ذلك كأبي حاتم [٤] والمبرِّد .

قوله : (وَتُشْرِكْ) مبتدأ ، و (خِطَابٌ) خبره على حذف مضاف ؛ أي : ذو خِطاب .

قوله : (وَهْوَ) مبتدأ ، والضمير للفعل ، و (كُمِّلَ) خبره ؛ أي : كَمِّل الفعل بالجزم ، أو يعود على الخطاب .

[٨٣٨] وَفِي ثُمُرٍ ضَمَّيْهِ يَفْتَحُ عَاصِمٌ ۞ بِحَرْفَيْهِ وَالإِسْكَانُ فِي الْمِيمِ

أخبر عن عاصم أَنَّهُ يفتح ضَميّ (ثُمُر) يعني : فتح الثَّاء والميم في « ثَمَر » من

---

(١) ينظر : إعراب القراءات : ١/٣٩٣ ، وشرح الجعبري : ٣/١٥٤٩ .

(٢) الكهف : ٢٦ .

(٣) البروج : ١٦ .

(٤) قال ابن عطيَّة : « وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة » . المحرّر : ١١٨٧ .

موضعي هذه السُّورة ، وهو قوله : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ﴾ [١] ، ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ﴾ [٢] .

وعمَّن رمز له بالحاء من (حُصِّلَ) وهو أبو عمرو / أَنَّهُ سكَّن الميم مع إبقاء الثَّاء على ضمِّها ، فتعيَّن للباقين القراءة بضمّهما [٣] .

٢٨/ب

* * *

ووجه هذه القراءات معروفٌ ممّا تقدَّم [٤] في سورة الأنعام ، وزيد هنا قراءة أبي عمرو ، وتقدَّم الخلاف في حرف « يس » [٥] في الأنعام أيضًا ، وزاد المفسِّرون أن يراد بالثَّمَر ، والثُّمُر : أنواع المال [٦] ، وعن مجاهد [٧] هو الذّهب والفضّة ، يعني : أَنَّهُ كان جنّتان من صفتهما كيت وكيت ، وكان له مع ذلك الأموال الكثيرة من الذّهب والفضّة وغيرها ، فهو وافي الستار من كلّ وجه .

وقيل [٨] : « ثُمُر » بضمّتين يجوز أن يكون جمعًا لثمار ، وثمار جمع لثمر ، وأن يكون مفردًا ، كعُنُقٍ وطُنُب .

و « ثُمْر » بضمّة وسكون يجوز أن يكون جمعًا لثمرة ، نحو : « بُدْن » في « بَدَنة » ،

---

(١) الكهف : ٣٤ .

(٢) الكهف : ٤٢ .

(٣) ينظر : السَّبعة : ٣٩٠ ، والمبسوط : ٢٣٤ ، والتَّيسير : ٣٤٩ ، والإقناع : ٣٤٢ .

(٤) في العقد النَّضيد (خ) : ٢/١٩٦/أ « فرش سورة الأنعام » .

(٥) يس : ٣٥ .

(٦) هذا قول ابن عبَّاس ، كما جاء في تفسير الطبري : ٢١/١٨ .

(٧) ينظر : تفسير الطبري : ٢٠/١٨ ، والكشَّاف : ٣٩٠/٢ .

(٨) قاله مكيّ في الكشف : ٥٩/٢ ، ٦٠ .

وأن يكون مخفّفًا من « ثُمُر » بضمّتين [(١)] . وقيل [(٢)] : هو بالضمّ : المال ، وبالفتح : المأكول . وقيل [(٣)] : يقال في المفرد : ثَمُرَة ، بزنة سَمُرَة .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَفِي ثُمُرٍ) متعلّق بـ (يَفْتَحُ) ، و (ضَمَّيْهِ) مفعول به ؛ أي : يفتح عاصم في « ثُمُر » ضمّيه .

قوله : (بِحَرْفَيْهِ) بدل من (ثُمُرٍ) بإعادة العامل ؛ لأَنَّ « الباء » بمعنى : في ، أو هو متعلّق بأعني [(٤)] .

قوله : (وَالْإِسْكَانُ) مبتدأ ، و (حُصِّلَ) خبره ، و (فِي الْمِيمِ) متعلّق به .

[٨٣٩] وَدَعْ مِيمَ خَيْرًا مِنْهُمَا حُكْمُ ۞ وَفِي الْوَصْلِ لَكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مُلاَ

أمر بترك الميم من قوله : ﴿ لأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهُمَا ﴾ [(٥)] فيصير : « مِنْهَا » لمن رمز له بالحاء والثاء المثلّثة من (حُكْمُ ثَابِتٍ) وهم : أبو عمرو والكوفيون ، فتعيَّن لغيرهم إثباتها [(٦)] .

---

(١) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٤١٦ ، وشرح الهداية : ٥٨٢ .

(٢) قاله بعض أهل اللّغة ، كما جاء في الحجّة للفارسي : ٨٥/٣ .

(٣) قاله سيبويه . ينظر : الكتاب : ٥٨٤/٣ .

وقد علَّق السيرافي على ذلك بقوله : « ولا أعلم أحدًا جاء بثمُرة إلاَّ سيبويه » . ينظر : هامش (٦) من الكتاب : ٥٨٤/٣ .

(٤) المقدّر ، وأعرب شعلة « بحرفيه » حال ؛ أي حال كون الفتح في حرفيه . شرح شعلة : ٢٨٨ .

(٥) الكهف : ٣٦ .

(٦) ينظر : السَّبعة : ٣٩٠ ، والتّذكرة : ٥٠٩/٢ ، والتّيسير : ٣٤٩ ، وتبصرة الخيَّاط : ٣٥٤ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له باللام والميم من (لَهُ مُلاَ) وهما : هشام وابن ذكوان أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ ﴾ [١] بإثبات ألف في « لَكِنَّا » ، فتعيَّن لغيرهما حذفها وصلاً [٢] ، وفيه إشعار بأنَّ الكلّ يقفون عليه بالألف ؛ لما ستعرفه من بعد ، يريد : ابن عامر بكماله ، وقد تقدَّم [٣] أَنَّهُ يرمز للرّاويين عند ضيق النَّظم ، كرمزه للشَّيخ : بكماله ، وإن كان الرَّمز أحصر لولا ضيق النَّظم .

❁ ❁ ❁

والوجه في إثبات الميم [٤] : أَنَّهُ جعل الضَّمير عائدًا على « الجنّتين » من قوله : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾ [٥] و ﴿ جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ [٦] ، وكذلك رُسمت في مصاحف مكّة والمدينة والشَّام [٧] .

والوجه في إسقاطها [٨] : أَنَّهُ جعله للجنّة ؛ لأنَّها أقرب مذكور في قوله : ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ ﴾ [٩] ، وكذلك رُسمت في مصاحف العراق [١٠] ، وفي إفراد « الجنّة » بعد ذكر

---

(١) الكهف : ٣٨ .
(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٩١ ، والغاية : ٩٦ ، والتَّيسير : ٣٤٩ ، والعنوان : ٢٣٥ .
(٣) ينظر : ص ٢٩٧ .
(٤) ينظر : الكشف : ٦٠/٢ ، وشرح الهداية : ٥٨٣ .
(٥) الكهف : ٣٣ .
(٦) الكهف : ٣٢ .
(٧) ينظر : المصاحف : ٤٦ ، والمقنع : ١٢٤ .
(٨) ينظر : الكشف : ٦١/٢ ، والدرّة الفريدة : ١٠٠٤/٢ .
(٩) الكهف : ٣٥ .
(١٠) ينظر : المصاحف : ٤٦ ، والمقنع : ١٢٤ .

« الجنّتين » من المعنى أَنَّهُ أُريد : ودخل ما هو جنّته ؛ أي : ما ليس له جنّة غيره ، ولم يقصد الجنّتين ، ولا واحدةً [1] منهما [2] .

والوجه في قراءة « لَكِنَّا » وصلاً [3] : أَنَّ الأصل : لكن أَنَا ، فَنُقلت حركة الهمزة إلى النُّون قبلها ، وحُذفت الهمزة ، فالتقى مثلان ، فأدغم أوّلهما في ثانيهما ، وأبقى ألف « أنا » وصلاً ؛ حملاً له على الوقف ، ولأنَّهَا كالعوض من الهمزة ، وقد تقدَّم [4] هذا مستوفى في البقرة في قوله : ﴿ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾ [5] .

ومن حذف الألف وصلاً فالأصل عنده ما قدّمته إلاَّ أَنَّهُ حذف الألف جريًا على القاعدة المشهورة [6] ، وهي اللّغة المعروفة [7] ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله [8] :

---

(١) في الأصل : واحدًا ، وهو سهو من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٢) هذا كلام الزَّمخشريّ في الكشَّاف : ٣٩٠/٢ .

(٣) ينظر : علل القراءات : ٣٣٩/١ ، والموضح : ٧٨٢/٢ ، ٧٨٣ .

(٤) في العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٦٣٩ . ٦٤١ .

(٥) البقرة : ٢٥٨ .

(٦) وهي أَنَّهُ أُتي بالألف لبيان حركة النُّون في الوقف ، والاسم من « أنا » عند البصريين « أَنَ » والألف زيدت في الوقف كهاء السّكت لبيان الحركة ، فكما أَنَّهُ قبيح إثبات هاء السّكت في الوصل ، كذلك قبيح إثبات الألف من « أنا » في الوصل . ينظر : الكشف : ٦١/٢ .

(٧) في هذه الكلمة خمس لغات ، فُصحاهُنَّ إثبات ألفه وقفًا وحذفها وصلاً ، والثَّانية : إثباتها وقفًا ووصلاً ، وهي لغة تميم . والثَّالثة : بإبدال همزته هاءً . والرَّابعة : (أَنْ) . والخامسة : أن كعن ، حكاها قطرب . ينظر : شرح الأشموني : ٥١/١ .

(٨) من [الطَّويل] لا يُعرف قائله ، وعزا الفرَّاء إنشاده لأبي ثروان في معاني القرآن له : ١٤٤/٢ . وبلا نسبة في : الكشَّاف : ٣٩٠/٢ ، وشرح ابن يعيش : ١٤٠/٨ ، والجنى الدَّاني : ٢٣٣ ، ومغني اللَّبيب : ٥٠٧/١ ، والخزانة : ٢٢٥/١١ .

وَتَرْمينَني بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ ❁ وَتَقْلِينَنِي لكِنَّ إِيَّاكَ لاَ أَقْلي

أصله : لكن أنا إيّاك لا أقلي .

١/٢٩ أ

فَفُعل فيه ما تقدّم / وقيل : بل حُذفت الهمزة من غير نقل حركتها ، والأوّل أقيس .

وأجاز أبو عليّ أن يكون الضّمير المتّصل بلكن ، كالمنفصل الّذي هو « نحن » نحو : لم يغبنّا [(١)] ، فأدغمت نون « لكنَّ » فيها ، فالألف ثابتةٌ وقفًا ووصلاً ؛ لأَنَّ ألف « فعلنا » لا تُحذف . قال [(٢)] : « وعاد الضَّمير على الضَّمير الَّذي دخلت عليه لكن على المعنى ، ولو عاد على اللّفظ لكان : لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ ربّنا » .

والزجَّاج كلامه مختلف في هذا الحرف ، فإنَّه قال تارة [(٣)] : « إثبات ألف « أنا » في الوصل شاذٌّ ، ولكن من أثبت فعلى نيّة الوقف ، كما ثبتت « الهاء » في قوله : « مَاهيه » ، و « كتابيه » .

وقال تارة أخرى [(٤)] : « فأمّا ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ فهو الجيّد بإثبات الألف ؛ لأَنَّ

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٧/٤٩٣ ، ٨/٥٤٣ .

الطرف : العين . وتقلينني : هو من القَلى وهو البغض .

والشَّاهد فيه : (لكن) . أصله : لكن أنا ، فنقلت حركة الهمزة إلى النُّون ثمَّ حُذفت ، فأدغمت النُّون في النُّون بعدها ، وحُذفت الألف ؛ لأنَّها تسقط في الوصل . و (أي) فيه تفسير للجملة قبله ، قال ابن يعيش : « قوله : (أي أنت مذنب) تفسير لقوله : (وترمينني بالطّرْف) إذ كان معناه : تنظر إليَّ نظر مُغضب ، ولا يكون ذلك إلاَّ عن ذنب » .

(١) في الأصل : لم يعنّا ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصّواب ما أثبتّه من إبراز المعاني : ٣/٣٣٥ .

(٢) الحجّة للفارسي : ٣/٨٧ .

(٣) معاني الزجّاج : ٢٨٧ .

(٤) معاني الزجّاج : ٢٨٧ .

الهمزة قد حُذفت من « أنا » وصار إثبات الألف عوضًا من الهمزة » . وأَمَّا اتّفاقهم على إثبات الألف في الوقف فلاتّباع الرَّسم ؛ لأنَّها رُسمت في المصاحف كذلك [١] . قال أبو عبيد أبو عبيد [٢] : « وكتبت « لكنَّا » يعني : بألف » قال : « وهكذا رأيتها في المصحف الَّذي يُقال : إنَّهُ الإمام : (مصحف عثمان) ولأنّ العرب تقف على « أنا » بالألف ، واختلف النُّحاة [٣] في « أنا » هل الضَّمير « أن » والألف مزيدة للبيان ، وهو قول البصريين ، فمن يثبت الألف وقفًا للبيان ، كإثبات « هاء السّكت » فيه لذلك ، ويدلّ على ما قاله النُّحاة إنَّ أصل « لكنَّا » : (لكن أنا) قراءة أُبيّ [٤] وما في مصحفه : ﴿ لَكِنْ أَنَا اللَّهُ رَبِّي ﴾ بالأصل . قال الزّجَّاج [٥] : « وقُرِئ « لَكِنْ » بإسكان النُّون [٦] ، و « لَكِنَنْ » بنونين بلا إدغام [٧] ؛ لأَنَّ النُّونين من كلمتين ، و « لكننا » بنونين وألف ، والجيّد البالغ ما في

---

(١) ينظر : المقنع : ١٢٠ ، ومرسوم خطّ المصحف : ١٤٤ .

(٢) في الأصل : أبو عبيدة ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه من كتاب إبراز المعاني الَّذي أورد نَصَّ أبي عبيد . ينظر : إبراز المعاني : ٣/٣٣٥ ، ٣٣٦ .
ولم أقف على النّصّ في مجاز القرآن لأبي عبيدة .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف من أصل الاسم المضمر ، وذهب البصريون إلى أنَّ الألف زائدة ، أُتي بها لبيان الحركة . ينظر : شرح ابن يعيش : ٣/٩٣ ، ٩٤ ، وشرح التَّسهيل : ١/١٤١ ، والتّذييل : ٢/١٩٤ .
وثبوت الألف وصلاً ووقفًا لغة تميم ، وحذفها وصلاً لغة الحجاز . ينظر : دقائق التَّصريف : ٥١٦ ، وشرح التَّسهيل : ١/١٤١ ، والتّذييل : ٢/١٩٤ .

(٤) وصواب القراءة : ﴿ لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ تنظر القراءة في : معاني الزجّاج : ٣/٢٨٧ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٣/٤٥٧ ، ومختصر ابن خالويه : ٨٣ ، والمحتسب : ٢/٢٩ .

(٥) معاني الزجّاج : ٣/٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٦) هذه قراءة عيسى الثَّقفيّ ، كما في المحتسب : ٢/٢٩ ، والمحرّر الوجيز : ١١٩٣ .

(٧) هذه القراءة وردت بلا نسبة في : شواذ الكرماني (خ) : ٧٠/ب ، والمحرّر الوجيز : ١١٩٣ .

مصحف أُبيّ : ﴿ لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ فهذا هو الأصل ، وجميع ما قرئ به بالغٌ جَيِّد ، ولا أنكر القراءة بهذا ، والأجود اتّباع القراءة ، ولزوم الرواية ؛ فإن القراءة سُنّة ، وكلَّما كَثُرت الرِّواية في الحرف ، وكَثُرت به القراءة فهو المتَّبَع ، وما جاز في العربيّة ولم يقرأ به قارئ ، فلا يُقرأ به ، فإنَّ القراءة به بدعة ، وكلَّما قلَّت به الرِّواية وضعف عند أهل العربيّة ، فهو داخلٌ في الشّذوذ ، فلا ينبغي أن يُقرأ به » انتهى . وهذا ينبغي أن يُحفظ ويعمل به في جميع القرآن ، وهو كلامٌ حسنٌ بليغ .

❁ ❁ ❁

قوله : (مِيمَ) مفعول (دَعْ) ، أي : اترك .

وقوله : (خَيْرًا مِنْهُمَا) في موضع خفص بالإضافة .

قوله : (حُكْمُ ثَابِتٍ) يجوز أن يُقرأ منصوبًا على أَنَّهُ مصدر مؤكّد كـ ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ [١] ، و ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ [٢] ، وأن يكون مرفوعًا على أَنَّهُ خبر مبتدأ مضمر ؛ أي : هو حكم . ويجوز أن ينتصب بفعل من لفظه ؛ أي : احكم بذلك حكم ثابت لا حكمٌ متزلزل .

قوله : (وَفِي الْوَصْلِ) متعلِّق بـ (مُدَّ) ، و (لَكِنَّا) مفعول مقدّم لـ (مُدَّ) ؛ أي : فمدّ « لكنَّا » في الوصل ، و (الفاء) إمَّا مزيدة ، أو عاطفة على مقدّر ، وقد مرَّ له

---

(١) النَّمل : ٨٨ .
مصدر مؤكّد لمضمون الجملة السَّابقة . عامله مضمر ؛ أي : صنع اللّه ذلك صُنعًا . ينظر : الدّرّ المصون : ٦٤٥/٨ ، ٦٤٦ .

(٢) البقرة : ١٣٨ .

نظائر (١) .

قوله : (لَهُ مُلاً) مبتدأ وخبر جملة مستأنفة (٢) ؛ للثّناء على هذه القراءة ، وكنّى بالملاء عن الحجج والبراهين ؛ لأنَّها تستر الشّيء وتمنعه من الآفات ، وقد مرَّ ذلك موضّحًا (٣) ولله الحمد ، و (الملاء) ممدود ، وقصره ضرورة .

[٨٤٠] وَذَكِّرْ تَكُنْ شَافٍ وَفِي الْحَقِّ ۞ عَلَى رَفْعِهِ حَبْرٌ سَعِيدٌ تَأَوَّلاَ

٢٩/ب

أمر بتذكير « يكن » من قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ ﴾ (٤) لمن رمز له بالشّين من (شَافٍ) وهما / الأخوان ، فتعيَّن لغيرهما (٥) التَّأنيث (٦) .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء والسِّين والتَّاء المثنَّاة من فوق ، وهما : أبو عمرو والكسائي ؛ لأنَّهُ رمز لراوييه ، كما رمز لراويي ابن عامر في : (لَهُ مُلاً) كما تقدَّم في البيت قبله أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ ﴾ (٧) برفع « الحقُّ » المجرور في قراءة غيرهما (٨) .

---

(١) ينظر : ص ٢٧٤ ، ٥٠٨ ، ٥٥٢ .

(٢) أعربها شعلة في محلّ نصب على الحال . ينظر : شرح شعلة : ٢٩٠ .

(٣) ينظر : ص ٢٦٧ ، ٣٠٣ ، ٦٤٦ ، ٧٢٤ .

(٤) الكهف : ٤٣ .

(٥) ينظر : السَّبعة : ٣٩١ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٦٠ ، والتَّيسير : ٣٤٩ ، وإرشاد المبتدئ : ١٣٢ .

(٦) في الأصل : التَّذكير ، وهو سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٧) الكهف : ٤٤ .

(٨) ينظر : السَّبعة : ٣٩٢ ، والمبسوط : ٢٣٥ ، والتَّيسير : ٣٥٠ ، والتَّجريد : ٤٣٥ .
ولم يذكر النَّاظم اختلاف القراءة في حرف « الولاية » ؛ لأنَّهُ ذكره مع آخر سورة « الأنفال » . ينظر : ص ٣٢٠ .

* * *

والتَّذكير والتَّأنيث في « يكن » ظاهران ؛ لأنَّهُ تأنيثٌ مجازيّ ، وسوّغ التَّذكير أيضًا الفصل بـ « له » ، وتقدَّمت له نظائر [١] .

وأَمَّا رفع « الحقُّ » فيجوز أن يكون صفة لـ « الولاية » . قال الفارسيّ [٢] : « ومعنى وصف « الولاية » بالحقّ أَنَّهُ لا يَشوبُها غيره ، ولا يُخاف فيها ما يُخاف في سائر الولايات من غير الحقّ » .

قُلْتُ : « الحقُّ » مصدر ، فلذلك لم يؤنَّث ، وإن وقع صفة لمؤنَّث ، وهي اللّغة الفصحى نحو : بامرأةٍ عَدْلٍ ، وبرجلين ، أو امرأتين ، وبرجال ، أو نساءٍ عَدْلٍ ، لا يختلف الوصف به في : إفراد ولا تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث ، وقد تقدَّم [٣] أَنَّ للنَّحويين في نحوه ثلاثة مذاهب : إمَّا حذف مضاف ؛ أي : ذات الحق ، وإمَّا على المبالغة ، وإمَّا على موقع المصدر موقع الصِّفة .

ويؤيّد الرَّفع قراءة أُبَيّ [٤] : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ الحَقُّ لِلَّهِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ ﴾ [٥] . والولاية : الملك ، قاله الفَرَّاء [٦] ، وقال : « لو نصبت « الحقُّ » على معنى « حقًّا » كان صوابًا » . يعني : أَنَّهُ مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة ،

---

(١) ينظر : ص ٣١٢ ، ٦٧٢ .

(٢) الحجَّة له : ٨٩/٣ .

(٣) ينظر : ص ٢٤٥ .

(٤) تنظر قراءته في : معاني الفرَّاء : ١٤٥/٢ ، ١٤٦ ، والحجّة لابن خالويه : ٢٢٥ .

(٥) الفرقان : ٢٦ .

(٦) معاني الفرَّاء : ١٤٦/٢ .

ويجوز أن يكون خبر [١] مبتدأ محذوف ؛ أي : هو الحقُّ .

وأَمَّا الجرّ فعلى كونه نعتًا للجلالة [٢] ، ويؤيّده : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ ﴾ [٣] . قال أبو شامة [٤] : « ويشهد لقراءة الجرّ قراءة ابن مسعود [٥] : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ وَهُوَ الْحَقِّ ﴾ المعنى : أَنَّهُ لما أخبر عن ضمير الباري بأَنَّهُ حقٌّ دلَّ على جواز وصفه به .

* * *

قوله : (وَذَكِّرْ تَكُنْ) تكُنْ : مفعول « ذكّر » ؛ أي : أوقع فيه التَّذكير .

قوله : (شَافٍ) خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هو شافٍ .

قوله : (وَفِي الْحَقِّ) خبر مقدّم ، (جَرُّهُ) مبتدأ مؤخّر ، والضَّمير عائد على « الحقُّ » ، كقولهم [٦] : على التمرةِ مثلها زبدًا ، فالخبر واجب التَّقديم [٧] .

---

(١) أجازه ابن الأنباري والعكبري والهمذاني وغيرهم ، فقالوا : « وجعله خبرًا أَولى من جعله صفة ؛ لما فيه من الفصل بين الصِّفة والموصوف » . البيان : ٩٠/٢ ، والتبيان : ٥٣٩/٢ ، والفريد : ٢٨٤/٤ . وجوّز الهمذاني فيه وجهان آخران : أن يكون مبتدأ وما بعده خبر ، أو خبر بعد خبر .

(٢) ينظر : الكشف : ٦٣/٢ ، وشرح الهداية : ٥٨٤ ، والملخّص في إعراب القرآن : ٣٠٦ .

(٣) الأنعام : ٦٢ .

(٤) إبراز المعاني : ٣٣٦/٣ .

(٥) تنظر قراءة ابن مسعود في : الحجَّة لابن خالويه : ٢٢٥ ، وفي شواذ الكرماني : قراءة ابن مسعود : « الوَلَايَةُ لِلَّهِ الغَفُورِ » . شواذ الكرماني (خ) : ٧٠/ب .

(٦) هذا القول من أقوال النُّحاة المشهورة ، ينظر : المقتضب : ١٤٢/٢ ، والمفصَّل : ٨٣ ، وشرح القطر لابن هشام : ١٧٢ ، وشرح الشّذور للجوجري : ٤٦٥/٢ ، ٤٦٧ ، والفواكه الجنيّة : ٢٨٧ .

(٧) حتَّى لا يعود الضَّمير على متأخّر لفظًا ورتبة .

قوله : (عَلَى رَفْعِهِ) خبر كالَّذي قبله ، إلاَّ أَنَّ الخبر هنا جائز التَّقديم ؛ لأَنَّ الضَّمير في : (رَفْعِهِ) عائدٌ على (الْحَقِّ) ، و (تَأَوَّلَ) جملة فعليّة خبره ، صفة لِ (حَبْرٌ) أيضًا بعد أن وصفه بـ (سَعِيد) ؛ أي : تأوّل للرَّفع [١] ما تقدّم توجيهه به .

و (الحَبْرٌ) : الرَّجل العَالِمُ ، وفي « حائه » الفتح والكسر ، والكسر أشهر [٢] .

[٨٤١] وَعُقْبًا سُكُونُ الضَّمِّ نَصٌّ فَتًى ۞ نُسَيِّرُ وَالَى فَتْحَهَا نَفَرٌ مَلاَ

[٨٤٢] وَفِي النُّونِ أَنِّثْ وَالْجِبَالَ ۞ وَيَوْمَ يقُولُ النُّونَ حَمْزَةُ فَضَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالنُّون والفاء من : (نَصٌّ فَتًى) وهما : عاصم وحمزة أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [٣] بسكون ضمّ القاف ، فتعيّن لغيرهم ضمّها [٤] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة : (نَفَرٌ) وهم : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر أَنَّهُم قرءوا : ﴿ وَيَوْمَ تُسَيَّرُ ﴾ [٥] بفتح « الياء » ، فتعيّن لغيرهم كسرها [٦] ، ثُمَّ أمر بالتأنيث في « النُّون » من « نُسيِّر » لهم أيضًا ، فتعيَّن لغيرهم القراءة بالنُّون ، فكملت قراءة من رمز لهم : « تُسَيَّرُ » بتاء مضمومة وياء مفتوحة مضارعًا مبنيًّا للمفعول . وكملت قراءة غيرهم : « نُسَيِّرُ » بنون وياء مكسورة / فعلاً مضارعًا مبنيًّا للفاعل مُسندًا للمتكلّم المعظِّم نفسه ، ولم

١/٣٠

---

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١٢٢/٣ ، وشرح شعلة : ٢٩٠ .

(٢) قال الجوهريّ : « والحَبْرُ والحِبْرُ : واحد أحبار اليهود . وبالكسر أفصح ؛ لأَنَّهُ يجمع على أفعال دون الفُعُول . قال الفَرَّاء : هو حِبْرٌ بالكسر ، يقال ذلك للعالم . وقال أبو عبيد : والَّذي عندي أَنَّهُ الحَبْرُ بالفتح ، ومعناه : العالم بتحبير الكلام والعلم وتحسينه » الصِّحاح : [حبر] ٦٢٠/٢ .

(٣) الكهف : ٤٤ .

(٤) ينظر : السَّبعة : ٣٩٢ ، والتَّذكرة : ٥١٠/٢ ، والتَّيسير : ٣٥٠ ، والتَّلخيص : ٣١٧ .

(٥) الكهف : ٤٧ .

(٦) ينظر : السَّبعة : ٣٩٣ ، والتَّيسير : ٣٥٠ ، وتبصرة الخيَّاط : ٣٥٦ ، والإقناع : ٣٤٢ .

يتعرَّض لحركة « التَّاء » ولا « النُّون » ؛ لأنَّهما مضمومتان في كلتا القراءتين . وترتَّب على القراءتين رفع « الجبال » على القراءة الأولى ؛ لأنَّها مفعول قام مقام الفاعل ، ونصبها على الثَّانية ؛ لأنَّها مفعول لم يقم مقام فاعله [١] ، والمعنى : اجعل دلالة التَّأنيث في موضع : « النُّون » ، وهي « التَّاء » ، وإنَّما نَصَّ على « النُّون » ليُعلم قراءة الباقين ، ولو لم يذكر ذلك ؛ لأُخذ التّذكير ضدًّا للتأنيث .

ثُمَّ أخبر عن حمزة أَنَّهُ قرأ : ﴿ وَيَوْمَ نَقُولُ نَادُوا ﴾ [٢] بالنُّون ، فتعيَّن لغيره الياء [٣] .

* * *

والوجه [٤] في القراءة الأولى [٥] : أَنَّهُ حذف الفاعل للعلم به ؛ لأَنَّهُ أنوه [٦] بالفاعل ، وفيه مناسبة لما وقع الاتّفاق عليه من قوله : ﴿ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ

---

(١) ينظر : الملخّص في إعراب القرآن : ٣٠٩ ، والفريد : ٢٨٧/٤ .

(٢) الكهف : ٥٢ .

(٣) ينظر : السَّبعة : ٣٩٣ ، والتَّيسير : ٣٥٠ ، والوجيز : ٢٣٧ ، والتَّجريد : ٤٣٦ .

(٤) لم يُذكر توجيه قراءتي « عُقُبًا » و « عُقْبًا » ، والوجه : أنَّها لغتان بمعنى واحد ، كالقُدُس والقُدْس ، وقال مكيّ : الأصل الضَّمّ ، والإسكان تخفيف ، وتخفيف ما تتابعت فيه ضمّتان لغة عزاها سيبويه إلى بكر بن وائل وأناس كثير من تميم ، مثل : الرُّسُل والرُّسْل ، العُنُق والعُنْق . ينظر : الكتاب : ٦٤/٢ ، والكشف : ٦٣/٢ ، واللآلئ الفريدة : ١٢٣/٣ .

ولعلّ المصنِّف ترك توجيه هاتين القراءتين ؛ لمرور نظائر لهما . ينظر : العقد النَّضيد ، تح : د. ناصر القثامي : ٣٠٤ ، وص : ٣٤٤ .

(٥) ينظر : الحجّة للفارسي : ٩٠/٣ ، واللآلئ الفريدة : ١٢٣/٣ .

(٦) أي أرفع ، قال الزَّمخشريّ : « نوّهت به تنويهًا : رفعت ذكره وشهرته » أساس البلاغة : ص ٤٧٧ .

سَرَابًا ﴾ (١)﴿ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴾ (٢) ، وقد أُسند « السَّير » إلى « الجبال » فاعلة به ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ (٣) ، وقرأ عبد اللّه (٤) هنا : ﴿ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ ﴾ .

والوجه في القراءة الثّانية (٥) : إسناده إلى اللّه تعالى معظِّمًا نفسه ؛ إذ هو فاعل الأشياء ومحدثها ، وفيه موافقة لقوله : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ (٦) .

والوجه في : « نَقُول » بالنُّون (٧) : حمله على ما تقدَّم من قوله : ﴿ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ ﴾ (٨) ، وعلى ما بعده من قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا ﴾ (٩) ، ولذلك اختاره حمزة وفضّله .

والوجه في « الياء » : قطعه ممّا تقدّم (١٠) ، وتقديره : اذكر يا محمَّد يوم يقول اللّه ادعوا

---

(١) النَّبأ : ٢٠ .

(٢) التَّكوير : ٣ .

(٣) الطُّور : ١٠ .

(٤) لم يعزها إلى عبد اللّه بن مسعود ﷺ إلاّ المصنِّف في الدّرّ المصون : ٧/٥٠٣ .
وعزاها ابن خالويه وابن عطيّة وأبو حيّان لأُبيّ بن كعب . ينظر : إعراب القراءات : ١/٣٩٧ ، والمحرَّر الوجيز : ١١٩٥ ، والبحر : ٧/١٨٧ .

(٥) ينظر : علل القراءات : ١/٣٤٢ ، والدرَّة الفريدة : ٢/١٠١١ .

(٦) الكهف : ٤٧ .

(٧) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٤٢٠ ، وشرح الهداية : ٥٨٤ .

(٨) الكهف : ٥١ .

(٩) الكهف : ٥٢ .

(١٠) ينظر : الكشف : ٢/٦٥ ، والموضح : ٢/٧٨٦ .

شُركائي ، ولو كان مراعيًا للنُّون لقال : شُركانا .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَعُقْبًا) مبتدأ ، و (سُكُونُ الضَّمِّ) مبتدأ ثانٍ ، و (نَصُّ فَتًى) خبره ، والجملة خبر الأوَّل ، والعائد مقدَّر ، أو قامت « أل » مقامه ؛ أي : سكون الضَّمّ منه ، أو سكون ضمّه ، ويجوز أن يكون (نَصُّ فَتًى) مبتدأ ثالث ، وخبره مقدّر ؛ أي : فيه نصّ فتى [1] ، والجملة الأخيرة خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأوَّل .

قوله : (وَيَا) مبتدأ ، و (نُسَيِّرُ) في موضع خفض بالإضافة ، والجملة من قوله : (وَالَى فَتْحَهَا نَفَرٌ) [خبره] [2] . و (مَلاَء) بالمدّ ، قصره ضرورة ، جمع : مَليء [3] ، كظِراف في « ظريف » ، يشير إلى كلامهم بالعلم وكثرة الرِّواية .

قوله : (وَفِي النُّونِ) أي : أوقع التَّأنيث في موضع النُّون ، وقد تقدَّم التَّنبيه على قوله : « وفي النُّون » لِيُعلم أنَّ قراءة الباقين بالنُّون لا بالتّذكير .

قوله : (وَالْجِبَال) مبتدأ ، و (بِرَفْعِهِمْ) خبره ؛ أي : مستقرّة برفعهم ، والضَّمير في « برفعهم » عائدٌ على « نفر » .

قوله : (وَيَوْمَ يقُولُ) مبتدأ ، و (النُّونُ) مبتدأ ثانٍ ، و (حَمْزَةُ) مبتدأ ثالث ، و (فَضَّلَ) خبره ، والثَّالث وخبره خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأوَّل ، ولا بُدّ من

---

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/١٢٤ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٣) قال ابن منظور : « المليء ، بالهمز : الثّقة الغني .. والجمع : مِلاءٌ وأَمْلِئاء ، بهمزتين ومُلآء » . وقال أيضًا : « والمِلأ مهموز مقصور : الجماعة ، وقيل : أشراف القوم » . اللّسان : [ملأ] ١/١٥٩ .

رابطين محذوفين ، والتَّقدير : فضلها فيه [(١)] ، فالأوّل للنُّون ، والثّاني لـ « يوم يقول » . ويجوز أن يُقرأ (النُّون) بالنَّصب مفعولاً لـ (فُضِّلَ) ، والجملة من (حَمْزَةُ فَضَّلَ) [(٢)] خبر (يَوْمَ يقُولُ) ، والعائد مقدّر ، أو قامت « أل » مقامه ، تقديره : النُّون منه ، أو نونه ، وهذا على رأي الكوفيين ، أعني تقديم المعمول على مثل هذا الخبر [(٣)] .

[٨٤٣] لِمَهْلِكِهِمْ ضَمُّوا وَمَهْلَكَ أَهْلِهِ ۞ سِوَى عَاصِمٍ وَالْكَسْرُ فِي اللَّامِ

الضَّمير في (ضَمُّوا) يعود على القرَّاء السَّبعة ، أخبر عنهم أنَّهُم ضمُّوا « الميم » من قوله : ﴿ لِمَهْلِكِهِمْ / مَوْعِدًا ﴾ [(٤)] هنا ، و ﴿ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ ﴾ [(٥)] في « النَّمل » إلاَّ عاصمًا فإنَّه فتحها فيها .

٣٠/ب

ثُمَّ أخبر أَنَّ حفصًا . وقد رمز له بالعين من (عُوِّلاَ) . كسر اللام فيهما ، وهو يفتح الميم ، فتعيّن لغيره فتحها ، وقد تحصّل من ذلك ثلاث قراءات [(٦)] :

الأولى : ضمّ الميم وفتح اللام لغير عاصم .

الثّانية : فتح الميم واللام لأبي بكر .

الثّالثة : فتح الميم وكسر اللام لحفص .

---

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/١٢٤ .

(٢) في الأصل : تكرار لعبارة : « والجملة من حَمْزَةُ فَضَّلَ » وهو سهوٌ من النَّاسخ .

(٣) من الغريب أن يجيز المصنِّف هذا الوجه ، وقد تعقّب أبا عبد اللّه الفاسي في عدّة مواضع سبقت عندما أجاز ذلك . ينظر : ص ٢٠٩ ، ٣٩٨ ، ٤٦٣ ، ٥٤٠ ، ٧١٠ .

(٤) الكهف : ٥٩ .

(٥) النَّمل : ٤٩ .

(٦) ينظر : السَّبعة : ٣٩٣ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٦١ ، والتَّيسير : ٣٥٠ ، ٣٥١ ، والعنوان : ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

❁ ❁ ❁

والوجه في قراءة العامّة [1] : أَنَّهُ اسم مصدر أو زمان لـ « أهلك » رباعيًّا ؛ أي : جعلنا لإهلاكهم ، أو لزمان إهلاكهم موعدًا . وفي قراءة أبي بكر : أَنَّهُ اسم مصدر لذلك ؛ أي : لهلاكهم . وفي قراءة حفص : أَنَّهُ اسم زمان ؛ أي : لزمان هلاكهم .

وقال أبو عبد اللّه [2] : « والوجه في قراءة من فتح الميم واللام أَنَّهُ جعله اسم مصدر من : هَلَكَ يَهْلَكَ هلاكًا ومَهْلَكًا ؛ أي : جعلنا لهلاكهم موعدًا ، أو اسم زمان منه ؛ أي : لوقت هلاكهم .

والوجه في قراءة من فتح الميم وكسر اللام : أَنَّهُ جعله اسم مصدر ، أو اسم زمان من : هَلَكَ يَهْلَكُ أيضًا ، غير أَنَّ الفعل منه قليل كالمرجع » . وهذا غلط فاحش في موضعين :

أحدهما : قوله : « في فتح الميم واللام أَنَّهُ اسم زمان ؛ أي : لوقت هلاكهم » . وبيان الغلط أَنَّ الفعل متى كُسرت عين مضارعه صحيح اللام كان اسم مصدره مفتوح العين ، وزمانه ومكانه مكسورها [3] ، فكيف يقول : « أو اسم زمان منه » ؟! .

والثّاني : قوله : « في فتح الميم وكسر اللام أَنَّهُ جعله اسم مصدر » . لما قد عرفت أَنَّ اسم المصدر من مكسور العين في المضارع مفتوح العين نحو : المِضْرَب ، فغلط طردًا وعكسًا [4] .

---

(١) ينظر : معاني الزجّاج : ٢٩٧/٣ ، ٢٩٨ ، وعلل القراءات : ٣٤٣/١ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ١٢٤/٣ ، ١٢٥ .

(٣) تنظر هذه المسألة في : معاني الفرَّاء : ١٤٨/٢ ، وشرح الشّافية للرّضيّ : ١٨١/١ ، والإقليد : ١٣٨١/٣ ، ١٣٨٢ ، ومجموعة الشّافية : ٤٦/٢ ، ٤٧ ، وشرح المراح للعيني : ١٤٠ ، والمفراح : ٢١٩ .

(٤) يعضِّد ما ذهب إليه أبو عبد اللّه الفاسي قول الرَّضيّ : « وجاء بالتّثليث مَهْلِكُ ومهْلِكة ومقدُرة ومَأدُبة » .

واعلم أَنَّ المضموم الميم إذا كان اسم مصدر كان مضافًا لمفعوله القائم مقام فاعله ، وفي المفتوح الميم واللام يكون مضافًا لفاعله [(١)] ، وقيل : المفتوح يجوز أن يكون بمعنى المضموم ؛ لأَنَّ « هلك » قيل فيه : أَنَّهُ استُعمل متعدّيًا ولازمًا ، فيكون على هذا مضافًا لمفعوله .

قال أبو شامة [(٢)] : في قراءة أَبي بكر : « وهي أشبع اللّغتين ، وكسر اللام رواية حفص عن عاصم ، ونظيره : مرجع ومحيصٌ ، والفتح هو الباب والقياس » انتهى . قُلْتُ : جعله في قراءة حفص اسم مصدر ، وقاسه على الشاذّ [(٣)] نحو : المرجع والمحيص ، وهذا لا حاجة إليه ؛ لأَنَّهُ متى أمكن حمل القرآن على الكثير الفاشي كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن يُجعل اسم زمان وهو مقيس لما عرفته ، وقد يُرجّح ما قاله باتّفاق القراءتين ، فإنَّه في قراءة أبي بكر متعيّنٌ للمصدريّة ، ولا التفات إلى قول أبي عبد اللّه أَنَّهُ يجوز أن يكون اسم زمان .

* * *

قوله : (لِمَهْلِكِهِمْ) مفعول مقدّم ، و (مَهْلَكَ أَهْلِهِ) عطف عليه ، فصل بين المتعاطفين بالفعل وفاعله .

وعدّه ابن جماعة من غير الفصيح . ينظر : شرح الشّافية للرّضيّ : ١٧٣/١ ، ومجموعة الشّافية : ٤٥/٢ .

وقول مكيّ : « من كسر اللام ، وفتح الميم : جعله مصدرًا من (هلك) ، لكنّه خارجٌ من الأصول أتى نادرًا « مَفْعِل » من « فَعِلَ يَفْعَلُ » ، كما قالوا : المَرْجِع ، مصدر من « رَجَعَ يَرْجِعُ » كالرّجوع » . الكشف : ٦٥/٢ ، ٦٦ .

وقول الجوهريّ : « هَلَكَ الشّيء يَهْلِكُ هَلاَكًا وهُلوكًا ومَهْلَكًا ومَهْلِكًا ومَهْلُكًا » . الصّحاح : [هلك] ١٦١٦/٤ ، وجاء في القاموس كذلك . ينظر : القاموس : [هلك] ١٢٣٧ .

(١) ينظر : الكشف : ٦٥/٢ ، ٦٦ ، والتّبيان : ٥٤١/٢ ، والفريد : ٢٩٩/٤ .

(٢) إبراز المعاني : ٣٣٨/٣ .

(٣) صرّح به صاحب الصّحاح والقاموس ، فكيف يتحقّق الشّذوذ ؟ فالحق أَنَّهُ مصدرٌ غير شاذٍّ .

قوله : (سِوَى عَاصِمٍ) استثناء من فاعل « ضمّوا » .

قوله : (وَالْكَسْرُ) مبتدأ ، و (عُوِّلَ) خبره ، و (فِي اللاَّمِ) متعلِّق بالكسر ، ومعنى « عَوّل » ؛ أي : عَوّل عليه [1] ، وعلّق أبو عبد اللّه [2] (فِي اللاَّمِ) بـ « عُوّلَ » وليس بظاهر إلاَّ أَنَّ يضمّن « عُوِّل » معنى : جُوِّز ، أو حُقِّقَ ، ولو فعل ذلك كان أولى ، لكنّه قال : « والكسر عَوّل عليه في اللام ، أو ضُمِّن معنى : جوّز ، أو حُقِّق ونحو ذلك » . فجعلهما [ ] [3] .

قال : « وفيه إشارة إلى قول / من قال : أقيس وأكثر » . قُلْتُ : لا حاجة إلى جعل المكسور مصدرًا حتَّى يجعل المفتوحها أقيس منه وأكثر .

١/٣١

[٨٤٤] وَهَا كَسْرِ أَنْسَانِيهِ ضُمَّ ۞ وَمَعْهُ عَلَيْهِ اللَّهَ فِي الْفَتْحِ وَصَّلاَ

أمر بضمّ كسر « الهاء » من قوله : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ ﴾ [4] في هذه السُّورة ، و ﴿ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ ﴾ [5] في « الفتح » لحفصٍ ، فتعيّن لغيره كسرها [6] ، وإنَّما قيّد بقوله : « كسر » ؛ لأَنَّ ضدَّ الضَّمِّ الفتح ، فلو أطلق ذلك لاختلّ .

۞ ۞ ۞

---

(١) قال ثعلب : « يُقال : عَوَّلت عليه : اتّكلت عليه » . مجالس ثعلب : ١٩٦/١ . وفي اللِّسان : « وعَوَّل عليه : اتّكل واعتمد » . اللِّسان : [عول] ٤٨٤/١١ .

(٢) اللآلئ الفريدة : ١٢٥/٣ .

(٣) كلمة لم أتبيّن قراءها ، وصورتها : [وحرس] .

(٤) الكهف : ٦٣ .

(٥) الفتح : ١٠ .

(٦) ينظر : السَّبعة : ٣٩٤ ، ٦٠٣ ، والمنتهى : ٤٦١ ، والتَّيسير : ٣٥١ ، والمستنير : ٢٦٩ ، ٤٥٢ .

والوجه في ضم « الهاء » : أَنَّهُ الأصل [(١)] ، كما تقرّر في باب « هاء الكناية » [(٢)] ، والكسر إنَّما هو لأجل سبق الياء السَّاكنة أو الكسرة [(٣)] ، وحَسُنَ اعتبار الأصل أَنَّ سكون « الياء » عارض ؛ لأَنَّ أصلها الفتح على المشهور ، فكأنَّ الفتحة موجودة ، ولو كانت موجودة لضمّت « الهاء » .

وفي ﴿ عَلَيْهُ اللَّهَ ﴾ : أَنَّ « الياء » عارضة لقلبها عن ألفٍ ، ولو كانت الألف موجودة لم يكن فيها إلاَّ الضَّمّ [(٤)] ، وقد قرأ حفص في هذه « الهاء » بثلاث لغات : فضمّها في هذين الموضعين من غير صلة ، ووصلها بياء في : ﴿ فِيهِ مُهَانًا ﴾ [(٥)] . وقرأ كالباقين فيما عدا ذلك .

والوجه في كسرها : سبق الياء السَّاكنة لها [(٦)] .

* * *

قوله : (وَهَا كَسْرِ) مفعول مقدَّم لـ (ضَمَّ) ، وأضافها للكسر ؛ لملابستها إيّاه ؛

---

(١) ينظر : الكشف : ١/٤٢ ، ٤٣ ، وشرح الجعبري : ٣/١٥٦٥ .

(٢) العقد النَّضيد (ط) : ١/٥٦٧ .

(٣) قال أبو زرعة : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ ﴾ بضمّ الهاء على أصل الكلمة ، وأصلها : الضَّمّ ، وإنَّما عُدِل عن كسر الهاء إلى الضَّمّ لما رأى الكسرات من (أَنْسَانِيهِ) وكانت الهاء أصلها الضَّمّ ، رأى العدول إلى الضَّمّ ليكون أخفّ على اللِّسان من الاستمرار على الكسرات » . الحجّة له : ٤٢٢ .

(٤) قال مكيّ : « فقرأ حفص بضمّ الهاء ، أتى به على الأصل بصلة الهاء بواو ، ثُمَّ حذف الواو لسكونها وسكون اللاَّم بعدها ، فبقيت الضمّة » . الكشف : ٢/٢٨٠ .

(٥) الفرقان : ٦٩ .

(٦) ينظر : إعراب القراءات : ١/٤٠٠ ، وشرح شعلة : ٢٩١ .

لأنَّهُ واقع فيها ، وأضاف الكسر لـ « أنسانيه » للملابسة أيضًا ، وجعل بعضهم [١] هذا من باب القلب لا من الإلباس ، والأصل : وضمّ كسر « أنسانيه » ، وكان بعض أصحابنا يستصعب هذه العبارة [٢] ، وجوابها من الوجهين المذكورين .

قوله : (وَمَعْهُ) نُصب على الحال من (عَلَيْه اللَّهَ) ، و (فِي الْفَتْحِ) حال أيضًا ، والهاء في (مَعْهُ) عائدة على (أَنْسَانِيهِ) ، و (عَلَيْه اللَّهَ) مفعول (وَصَّلَ) ، وفاعله ضمير حفص ؛ أي : ووصّل حفص ضمّ كسرها « عليه اللّه » حال كونه مصاحبًا لـ « أنسانيه » في هذه القراءة كائنًا في سورة « الفتح » ، ويروى (وُصِّلَ) بضمّ الواو ، وكسر الصَّاد على ما لم يُسمّ فاعله ؛ أي : وُصِّل ذلك ونقل إليه .

[٨٤٥] لِتُغْرِقَ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ غَيْبَةً ۞ وَقُلْ أَهْلَهَا بِالرَّفْعِ رَاوِيهِ فَصَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالرَّاء والفاء من (رَاوِيهِ فَصَّلاَ) وهما : الأخوان أَنَّهُمَا قرآ : ﴿ لِيَغْرَقَ أَهْلُهَا ﴾ [٣] بفتح الياء والرَّاء ، ورفع « أهلها » . وأشار بقوله : « غيبةً » إلى أَنَّهُمَا يقرآن بالياء من تحت موضع « التَّاء » من فوق ، فتعيَّن لغيرهما : « لِتُغْرِقَ » بضم التَّاء للخطاب ، وكسر الرَّاء ، وقد لُفظ بذلك ، و « أَهْلَهَا » بالنَّصب [٤] .

۞ ۞ ۞

والوجه في القراءة الأولى : إسناد الفعل إلى الأهل ، نحو : مات زيدٌ ، وإن لم يكن له

(١) كأبي شامة في إبراز المعاني : ٣/٣٣٩ ، والجعبريّ في شرحه : ٣/١٥٦٤ .

(٢) قال الفاسيّ : « ورأيت بعض أصحاب الشَّيخ ـ رحمه اللّه ـ يستضعف هذا البيت ، ويقول : الوجه أن يُقال : ضمَّ كسرها « أنسانيه » لحفصهم » . اللآلئ الفريدة : ٣/١٢٦ .

(٣) الكهف : ٧١ .

(٤) ينظر : السَّبعة : ٣٩٥ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٦٢ ، والتَّيسير : ٣٥١ ، والتَّجريد : ٤٣٨ .

فيه تسبّب ، لكنّه صادر منه صورة [١] .

وفي القراءة الثّانية : إسناد الفعل للخضر [٢] ؛ لأنَّهُ متسبّب في ذلك ، فمن ثَمَّ انتصب « الأَهْل » مفعولاً ؛ لأَنَّ « يُغرِق » من : « أغرق » المعدّى بالهمزة ، واللام للصّيرورة والعاقبة [٣] في القراءتين .

* * *

قوله : (لِتُغْرِقَ) مبتدأ ، و (فَتْحُ الضَّمِّ) خبره ، و (فَتْحُ) واقع موقع المفعول ؛ أي : مفتوح الضمّ والكسر ، ويجوز أن يكون (فَتْحُ) مبتدأ ثانيًا وخبره مقدّر ، والجملة خبر الأَوَّل / تقديره : فيه فتح الضَّمّ .

٣١/ب

قوله : (غَيْبَةً) نُصب على الحال ؛ أي : ذا غيبةٍ .

قوله : (أَهْلَهَا) مبتدأ ، و (بِالرَّفْعِ) خبره ، و (رَاوِيهِ فَصَّلَ) جملة اسميّة بيّن بها القارئ بذلك . ويجوز أن يكون (رَاوِيهِ فَصَّلَ) خبرًا عن أهلها ، و (بِالرَّفْعِ) حال ؛

---

(١) ينظر : علل القراءات : ١/٣٤٤ ، والكشف : ٢/٦٨ .

(٢) في اسم الخضر أربعة أقوال : أحدها : اليسع ، قاله وهب ومقاتل . والثّاني : الخضر بن عاميا . والثّالث : أرميا بن حلفيا ، ذكرهما ابن المنادى . والرّابع : بليا بن ملكان ، ذكره عليّ بن أحمد النيسابوري .

فأمَّا تسميته بالخضر ففيه قولان : أحدهما : أَنَّهُ جلس في فروة بيضاء فاخضرّت ، رواه أبو هريرة عن النَّبيِّ ﷺ . والفروة : الأرض اليابسة .

والثّاني : أَنَّهُ كان إذا جالس اخضرّ ما حوله ، قاله عكرمة ، وقال مجاهد : كان إذا صلَّى اخضرّ ما حوله . ينظر : زاد المسير : ٥/١٦٧ ، ١٦٨ ، والبحر المحيط : ٧/٢٠٤ .

(٣) أي : لتكون عاقبة أهلها الغرق ؛ لأنَّ الخضر عليه السلام ما قصد إغراق أهلها . وهذا ظاهرٌ في قراءة الرّفع ، فلمّا عُلِمَ ذلك من هذه القراءة ، حُمل المعنى في قراءة الخطاب على ذلك . فتح الوصيد : ٣/١٠٧٣ .

أي : ملتبسًا بالرّفع .

وقوله : (فَصَّلَ) المشهور قراءته بالمهملة ، ولذلك لم يفسّره أبو شامة إلاَّ بالبيان [(١)] ، ويروى بالمعجمة من : التَّفضيل ، وهو ظاهر ، كقوله [(٢)] :

.... ۞ .... النُّون حمزة فَضَّلاَ

[٨٤٦] وَمُدَّ وَخَفِّفْ يَاءَ زَاكِيَةً سَمَا ۞ وَنُونُ لَدُنِّي خَفَّ صَاحِبُهُ إِلَى

[٨٤٧] وَسَكِّنْ وَأَشْمِمْ ضَمَّةَ الدَّالِ ۞ تَخِذْتَ فَخَفِّفْ وَاكْسِرِ الْخَاءَ دُمْ

أمر بمدّ الزَّاي من (زَاكِيَةً) وتخفيف يائه لمن رمز له بكلمة (سَمَا) وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وقد لفظ بذلك ، وإنَّما قيّد ؛ ليؤخذ الأضداد للباقين ، وفُهم أَنَّ غيرهم يقصر الزَّاي ، ويثقّل الياء [(٣)] ، فيقرأ : ﴿ زَكِيَّةً ﴾ [(٤)] كركِيَّة [(٥)] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد والهمزة من (صَاحِبُهُ إِلَى) وهما : أبو بكر ونافع أَنَّهُم خفّفوا نون من : (لَدُنِّي) من قوله تعالى : ﴿ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [(٦)] فتعيّن لغيرهما التّشديد كما لُفظ به .

ثُمَّ أمر بتسكين الدَّال وإشمامها الضَّمّ لمن رمز له بالصَّاد من (صَادِقًا) وهو أبو بكر ،

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٣٣٩ .

(٢) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٨٤٢) « من فرش سورة الكهف » .

(٣) ينظر : السَّبعة : ٣٩٥ ، والتَّذكرة : ٢/٥١٣ ، والتَّيسير : ٣٥١ ، وإرشاد المبتدئ : ١٣٣ .

(٤) الكهف : ٧٤ .

(٥) قال الجوهري : « الرَّكِيَّةُ : البئر ، وجمعها رَكِيٌّ ورَكَايا » . الصِّحاح : [ركا] ٦/٢٣٦١ .

(٦) الكهف : ٧٦ .

وتقدّم أنَّهُ من أهل التَّخفيف ، وقد تحصّل من ذلك ثلاث قراءات [(١)] :

« لَدُنِي » بضمّ الدَّال وتخفيف النُّون ، لنافع وحده .

« لَدْنِي » بسكون الدَّال مُشمّة الضَّمّ ، وتخفيف النُّون ، لأبي بكر وحده .

« لَدُنِّي » بضم الدَّال والتّشديد ، للباقين .

ثُمَّ أمر بتخفيف « التَّاء » الأولى وكسر « الخاء » من قوله : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [(٢)] لمن رمز له بالدّال والحاء المهملتين من (دُمْ حُلاً) وهما : أبو عمرو وابن كثير على ما لُفظ به أيضًا ، فتعيَّن لغيرهما تثقيل « التَّاء » وفتح « الخاء » [(٣)] .

وقد مرَّ اختلاف عبارة القرَّاء في الإشمام [(٤)] : هل هو إشارة بالعضو إلى الضّمَّة مع سكون الدَّال سكونًا محضًا ، فيراه البصير دون الأعمى ، لا مجال للسّمع فيه كما تقدّم في : « لدنه » أَوَّل السُّورة ، أو إخفاء الحركة وضعفها فيدركه السَّمع ، كما مرّ في ﴿ لَدُنْهُ ﴾ أيضًا ؟ . إلاَّ أنَّ أبا عبد اللَّه قال [(٥)] : « والمراد به الإشارة بالعضو على ما تقدَّم في ﴿ لَدُنْهُ ﴾ ، ورُوي عن الحافظ أبي عمرو أنَّهُ قال [(٦)] : « يجوز أن تكون الإشارة ههنا بالضَّمِّ إلى الدَّال ، فيكون إخفاءً لا سكونًا ، ويُدرك بحاسّة السَّمع » . قال : « قُلْتُ :

---

(١) ينظر : السَّبعة : ٣٩٦ ، والمنتهى : ٤٦٢ ، والتَّيسير : ٣٥١ ، ٣٥٢ ، والإقناع : ٣٤٣ .
(٢) الكهف : ٧٧ .
وفي الأصل : « لاتخذت » والصَّواب ما أثبتّه .
(٣) ينظر : السَّبعة : ٣٩٦ ، والمبسوط : ٢٣٧ ، والتَّيسير : ٣٥٢ ، والتَّلخيص : ٣١٨ .
(٤) ينظر : ص ٧٤٤ .
(٥) اللآلئ الفريدة : ١٢٨/٣ .
(٦) جامع البيان : ٤١٣/٢ .

وهو قول كما يراه [١] ؛ لأنَّهُ لا فرق بين هذا الموضع وبين الموضع المتقدِّم ، ولأنّ المرويّ عن أبي بكر إسكان الدَّال والإشمام المصاحب للسّكون هو المرئي لا المسموع ، كما لو قيل لك : قف على (زيد) بالإسكان والإشمام ، فتأمّل ذلك » انتهى . وهذا من أبي عبد اللّه يُشعر بأنَّ كلام الدَّاني هنا غير كلامه في ﴿ لَدُنْهُ ﴾ ، ولذلك قال : « وهو قول كما يراه ، ألا ترى أنَّهُ / لا فرق بين هذا ... إلخ » . وليس كذلك ؛ لأنَّ الدَّاني كلامه في الموضعين واحد [٢] كما قد عرفته ، وقد صرَّح ابن مجاهد بما صرَّح به الدَّاني هنا ، فقال [٣] : « يَشمّ الدَّال شيئًا من الضَّمّ » . وقال هنا [٤] : « بإشمام الدَّال الضّمَّة » . وفسَّره أبو عليّ بأنَّهُ : تهيئة العضو لإخراج الضّمَّة [٥] .

١/٣٢أ

وصاحب التَّيسير هنا : « أبو بكر بإسكان الدَّال وإشمامها الضَّمّ وتخفيف النُّون » [٦] .

وقال هناك : « وإشمامها شيئًا من الضَّمّ » [٧] . ونقل السَّخاوي عنه أنَّهُ قال [٨] : « يجوز أن يكون هنا الإشارة بالضَّمِّ إلى الدَّال ، فنقل ما قدّمته عنه » .

قال أبو شامة [١] : « وجه اختلاس الضّمَّة هنا أظهر منه هناك من جهة أنَّ كسر النُّون

---

(١) في نَصِّ أبي عبد اللّه الفاسي : « وهو قولٌ ضعيفٌ كما تراه » . اللآلئ الفريدة : ١٢٨/٣ .
(٢) لأنَّهُ عبَّر عن الإشمام في الموضعين بالإخفاء ؛ أي : الاختلاس . ينظر : شرح الجعبري : ١٥٧٠/٣ .
(٣) السَّبعة : ٣٨٨ .
(٤) السَّبعة : ٣٩٦ .
(٥) الحجّة للفارسي : ٧٦/٣ .
(٦) التَّيسير : ٣٥٢ .
(٧) التَّيسير : ٣٤٧ .
(٨) فتح الوصيد : ١٠٧٤/٣ .
(١) إبراز المعاني : ٣٤١/٣ .

هناك إنَّما كان لالتقاء السَّاكنين ، فلو لم تكن الدَّال ساكنة سكونًا محضًا لم يحتج إلى كسر النُّون ، وبقيت على سكونها ، وهُنا كسر النُّون لأجل اتّصالها بياء المتكلِّم ، كما أَنَّ نافعًا يكسرها مع إشباعه لضمَّة الدَّال غير أَنَّ الظَّاهر أَنَّ قراءته في الموضعين واحدة ، وقد بان أَنَّ الصَّواب ثَمَّ الإشارة بالعضو ، فكذا هنا » انتهى .

وهذا الَّذي قاله حسن ، يعني أَنَّهُ ينبغي أن يكون الإشمام هنا غير الإشمام هناك ، فيكون هنا : عبارة عن اختلاس الضّمَّة ، وهناك عن الإشارة بالعضو فيختصّ بالسَّمع لما ذكر ، وهو بحثٌ دقيقٌ ، لكنَّه ظهر أَنَّ قراءة أبي بكر هناك وهنا واحدة ، يعني : أَنَّ الإشمام في الموضعين شيءٌ واحد ، وقد تقدَّم أَنَّ الصَّواب عنده الإشارة بالعضو لا الاختلاس .

وقوله : « كما أَنَّ نافعًا يكسرها مع إشباعه الضّمَّة » . يريد بالإشباع هنا : تمكين الحركة وتكميلها مقابلاً للاختلاس دلَّ على ذلك قرينة الحال ، ولقوله أوَّلاً : « وجه اختلاس الضّمَّة » وإنَّما نبَّهت عليه ؛ لأَنَّ الإشباع في عُرف أهل اللِّسان : أن يتولّد من الحركة حرف يجانسها ، كما تقدَّم [١] تفسيره في قراءة هشام : ﴿ أَفْئِدَةً ﴾ [٢] .

* * *

والوجه في قراءة [٣] : ﴿ زَاكِيَةً ﴾ : أَنَّهُ أتى باسم الفاعل على أصله من : زكا يزكو ؛ أي : طَهُرَ ، وفي قراءة ﴿ زَكِيَّةً ﴾ أتى بها على بناء المبالغة تأكيدًا في وصفها بالطَّهارة ؛ لأَنَّهُ لم يرها أذنبت [١] ، فهي أبعد شيء عن استحقاقها للقتل .

---

(١) ينظر : ص ٦٣٥ .

(٢) إبراهيم : ٣٧ .

(٣) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ٢٢٧ ، وشرح الهداية : ٥٨٦ .

(١) أو لأنَّها صغيرة لم تبلغ الحنث . ينظر : الكشَّاف : ٣٩٨/٢ ، والدرَّة الفريدة : ١٠١٩/٢ .

والوجه في : ﴿ لَدُنِّي ﴾ بالتَّشديد [١] أَنَّهُ أتى بنون الوقاية ؛ لتقي « لَدُنْ » من الكسر محافظة على بقاء سكون نونها ، كما حافظ على سكون « نون » من وعن ، فأتى فيهما بنون الوقاية ، فأدغم فيها نونهما ، وهذه هي اللّغة العالية الفاشية .

والوجه في تخفيفها [٢] : أَنَّهُ لم يأتِ بنون وقاية ؛ لأنَّهُ لا محذور من دخول الكسر في الأسماء ، ونحن إِنَّما أدخلناها في الأفعال ؛ لتقيها من الكسر الممنوع منه الأفعال [٣] ، وإذا كانوا قد حذفوا من : « عن » و « من » وهما على حرفين ، فإن يفعلوا ذلك في « لَدُن » وهي اسم على ثلاثة أحرف أولى وأحرى [٤] ، وأنشدوا [٥] :

أيّها السَّائل عَنهُمْ وَعَنِي ❁ لستُ من قيس ولا قيسُ منِي

بتخفيفهما ، وأثر الصَّنعة / ظاهر في هذا البيت [١] . وقد نُقل عن سيبويه [٢] أَنَّهُ

٣٢/ب

---

(١) ينظر : معاني الزجّاج : ٣/٣٠٣ ، ٣٠٤ ، والكشف : ٢/٦٩ .

(٢) ينظر : الحجّة للفارسي : ٣/٩٦ ، والملخَّص في إعراب القرآن : ٣٢١ .

(٣) ينظر : التوطئة : ١٨٧ ، وشرح التَّسهيل : ١/١٣٥ ، وشرح ابن عقيل : ١/١٠٨ ، والمقاصد الشَّافية : ١/٣٢٨ .

(٤) ينظر : فتح الوصيد : ٣/١٠٧٤ .

(٥) من [الرَّمل] لا يُعرف قائله ، وهو في شرح الكتاب للسّيرافي : ١/١٣٩ ، والتّوطئة : ١٨٨ ، وشرح التَّسهيل : ١/١٣٨ ، والجنى الدَّاني : ١٥١ ، والارتشاف : ٥/٢٤١٣ . وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٧/٥٣١ .

والشَّاهد فيه : مجيء « عني ومني » بالتّخفيف ، حيث حُذفت نون الوقاية منهما عند إضافتهما إلى ياء المتكلِّم للضّرورة النَّادرة عند سيبويه ، والواجب في اختيار الكلام أن يُقال : عنّي ، منّي بتشديد النُّون في الحرفين .

(١) قال ابن النَّاظم : « إنَّهُ من وضع النّحويين » . وقال ابن هشام عنه : « وفي النَّفس من هذا البيت شيءٌ » . ينظر : شرح الألفيّة لابن النَّاظم : ٧٠ ، وتخليص الشّواهد : ١٠٦ .

(٢) الكتاب : ٢/٣٧٠ .

لا يجيز حذف نون الوقاية من « لدن » متّصلة بياء المتكلِّم ، وقراءة نافع وأبي بكر رادَّةٌ عليه [(١)] ، وقد قيل : يمكن الجمع بين قوله وبين هذه القراءة بأنَّ في « لَدُنْ » لغات كثيرة [(٢)] من جملتها : « لَدُ » [(٣)] بحذف النُّون ، فتكون قراءة نافع على هذه اللّغة ، فإنَّ النُّون فيها للوقاية ، ويصحّ حينئذٍ قول سيبويه : أَنَّهُ لم يُحْذَفُ منها نون الوقاية . وهذا غلطٌ من قائله ؛ لأَنَّ نون الوقاية إنَّما يؤتى بها ؛ لتقي الفعل من الكسر ، أو للمحافظة على بقاء سكون الكلمة ، و « لَدُ » ليست من القبيلين ، فهذا يتأتّى على قراءة أبي بكر ؛ لأَنَّ الدَّال ساكنة في قراءته .

والوجه في قراءة أبي بكر في تخفيف النُّون ، ما تقدَّم لنافع ، وفي تسكين الدَّال إمَّا تخفيفها تخفيف « عَضُد » ، وإمَّا لأنَّها من لغة « لَدْن » بإسكان الدَّال ، ثُمَّ كسرت النُّون لأجل الياء [(٤)] . وقال أبو عبد اللّه [(٥)] : « ثُمَّ تكسر النُّون ؛ لالتقاء السَّاكنين » انتهى . وكسرها لأجل الياء أظهر ؛ لأنَّهُ متحقّق [(١)] .

---

(١) قال ابن مالك : « ولحاق النُّون مع (لدن) أكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه أَنَّ عدم لحاقها من الضّرورات وليس كذلك ، بل هو جائز في الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع ﴿ مِن لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ بتخفيف النُّون وضمِّ الدَّال » . شرح التّسهيل : ١/١٣٦ .

(٢) ذكر الزَّمخشريّ فيها ثمان لغات : لَدَى ، ولَدَنْ ، ولَدُن ، ولَدُ ، ولَدْن ، ولُدْنِ (بالكسر لالتقاء السَّاكنين) ، ولَدْ ، ولُدْ . ينظر : المفصّل : ٢٠٨ . وذكرها الجعبريّ في شرحه : ٣/١٥٣٥ .

(٣) في الأصل : لدن ، ولعلَّه سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٢/١٠٢٠ ، وشرح الجعبري : ٣/١٥٣٥ .

(٥) اللآلئ الفريدة : ٣/١٢٨ .

(١) ويقوّي رأي المصنِّف أَنَّ النُّون في هذه القراءة قد تكون للوقاية دخلت على « لَدْ » للمحافظة على سكون الدّال ، ونون الوقاية مكسورة ، فحينئذٍ لا يلتقي ساكنان كما ذكر أبو عبد الله .

ووجه الإشمام ، التّنبيه على حركة الدَّال ، كما تقدّم [1] في « لَدُنْهُ » وهذا الإشمام يَردُّ قول من قال [2] : إنَّ قراءته مأخوذة من لغة من يقول : « لَدْن » بسكون الدَّال ؛ إذ لا حركة يُشار إليها .

والوجه في قراءة [3] : « تَخِذْتَ » بزنة : عَلِمْتَ ، أَنَّهَا لغة ثانية في : « اتَّخَذْت » ، وهي لغة هُذيل [4] ، قال أبو عبيد [5] : « هي مكتوبة هكذا » ، وأنشدوا [6] :

وقد تَخِذَتْ رِجْلِي لَدَى جَنْبِ ۞ نَسِيفًا كَأَفْحُوص الْقَطَاةِ

فالتاء « فاء » الكلمة .

---

(١) ينظر : ص ٧٤٥ .

(٢) قاله مكيّ في الكشف : ٦٩/٢ .

(٣) ينظر : الحجّة للفارسي : ٩٧/٣ ، والموضح : ٧٩٣/٢ ، ٧٩٤ .

(٤) ينظر : تفسير الطّبريّ : ٨١/١٨ ، وإبراز المعاني : ٣٤١/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥٧٢/٣ .

(٥) ينظر : إبراز المعاني : ٣٤١/٣ .

(٦) من [الطَّويل] للمُمزَّق العبدي ، وهو في الأصمعيّات : ١٦٤ ، ١٦٥ ، ومجاز القرآن : ٤١١/١ ، والغريب المصنف : ٩٣٥/٣ ، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم : ١٢٥ .

وبلا نسبة في علل القراءات : ٣٤٧/١ ، والحجّة للفارسي : ٩٧/٣ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٥٥/١ ، وإيضاح السَّبيل (خ) : ١١/٢/ب .

اللّغة : النّسيف : مكان انجراد وَبر المركوب من أثر رجلي الرّاكب . وأفحوص القطاة : مبيتها إذا حان خروج بيضها . والمطرّق : الّتي تصيح عند خروج بيضها .

والشّاهد فيه : [تخذت] ، فإنَّ أصله : اتّخذت ، ولكن لمّا كَثُر استعماله على لفظ الافتعال توهّموا أنَّ التّاء أصليّة فبنوا منه « فَعِلَ يَفْعَلُ » ، أو جاء على لغة هُذيل كما ذكر المصنِّف .

وأَمَّا قراءة « اتَّخَذْتَ » ففيها قولان [(١)] :

أظهرهما : أنَّها افتعالٌ من : « تَخِذَ » ، كاتَّبَعَ من تَبِعَ ، فلمّا اجتمعت « تاء » الافتعال مع « الياء » الَّتي هي فاء الكلمة أُدغمت فيها ، وهذا وجهٌ سهلٌ ، وليست هذه من « الأخذ » في شيء [(٢)] .

والثّاني : وإليه ذهب الزّجَّاج [(٣)] أنَّها افتعالٌ من (الأخذ) ، والأصل : (ائتخذ) بهمزتين أولاهما للوصل ، والثَّانية « فاء » الكلمة ، فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة ، فوجب قلبها حرفًا يجانس حركة ما قبلها ، وأيضًا فصارت الياء كالأصليّة ، والياء إذا كانت « فاء » ووقعت قبل تاء الافتعال ، وكذا الواو وجب قلبهما « تاءين » ، وإدغامهما في تاء الافتعال ، كاتّسر واتّعد من : اليسر والوعد ، وهذا الَّذي ذكرته هو صناعة أهل التَّصريف [(٤)] وتعليلهم .

وقال أبو عبد اللّه [(٥)] : « فصار (ايتخذ) فاستثقلوا « الياء » بعد كسرة الهمزة ، فأبدلوا منها حرفًا أجلد منها موافقًا للذي بعده ، وهو « الياء » ، ثُمَّ أدغموا ، وحملهم على

---

(١) ينظر : شرح الهداية : ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، والبيان : ٢/٩٣ .

(٢) ينظر : الكشَّاف : ٢/٣٩٩ ، وفتح الوصيد : ٣/١٠٧٥ .
قال أبو هلال العسكريّ : « الأخذ : مصدر أخذت بيدي .. والاتّخاذ : أخذ الشّيء لأمرٍ يستمرّ فيه ، مثل الدّار يتّخذها مسكنًا » . الفروق اللّغويّة : ١٥٧ .

(٣) معاني الزجّاج : ٣/٣٠٧ .

(٤) قال الجرجاني : « وأمَّا (اتّخذ) فعلى (وخذ) جاء مثل : وعد ، يكون الأصل : اوتخذ ، ثُمَّ أدغم الواو بعد قلبه تاء في افتعل » . المقتصد في شرح التّكملة : ٢/١٣٧٣ .

(٥) اللآلئ الفريدة : ٣/١٢٩ .

إبدال الياء أيضًا أنَّهُم قالوا في الماضي : ايتخذ ، وفي المستقبل : ياتَّخذ ، وفي اسم الفاعل : مُوْتَخذ ، فكانت الفاء ياءً تارةً ، وألفًا تارةً وواوًا تارة ، وذلك مستوحش » انتهى .

ورُجِحَتْ [(١)] قراءة ﴿ لَتَخِذْتَ ﴾ [(٢)] بأَنَّهُ لم يأت مضارع تلك القراءة في القرآن ، ولا ماضيها إلاَّ في هذا الحرف ، بخلاف ﴿ لاتَّخَذْتَ ﴾ فإنَّه / كثيرٌ في القرآن ، نحو : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ [(٣)] ، ولم يأتِ مضارع إلاَّ منه نحو : ﴿ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ [(٤)] إلى غير ذلك [(٥)] .

١/٣٣

❁ ❁ ❁

قوله : (وَمُدَّ) مفعوله محذوف ؛ أي : مدّ الزّاي ، و (يَاءَ) مفعول خفف .

قوله : (سَمَا) جملة فعليّة سيقت للثّناء [(٦)] ؛ أي : ارتفع القارئ بها ، أو ارتفع الحرف واشتهر .

قوله : (وَنُونُ) مبتدأ ، و (خَفَّ صَاحِبُهُ) جملة فعليّة خبره ، و (إِلَى) واحد الآلاء ، وهي النِّعم ، كمِعًى وأمعآء [(١)] ، نُصب على الحال من فاعل (خَفِّفْ) ؛ أي : اذا

---

(١) أي : مرجوحة ، والسِّياق يدلّ على ذلك .

(٢) الكهف : ٧٧ .

وفي الأصل : « لاتخذت » ، وهو وهمٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٣) النِّساء : ١٢٥ .

(٤) لقمان : ٦ .

(٥) كقوله تعالى : ﴿ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلاً ﴾ [الفرقان : ٢٨] .

(٦) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١٢٩/٣ .

(١) قال الجوهريّ : « الآلآء : النِّعم ، واحدها : أَلًى بالفتح قد يُكسر ويُكتب بالياء ، مثاله : مِعًى وأمعاء » . الصِّحاح : [ألا] ٢٢٧٠/٦ .

نعمةٍ ، ولو فتحت الهمزة لم يمتنع ؛ لأَنَّ فيه لغة ثانية : (أَلَى) بزنة : قفا ، ولغتين أخرتين : « إِلْيٌ » و « أَلْيٌ » بكسر الهمزة وفتحها كلاهما مع سكون اللام [١] كلّ ذلك بمعنى : النِّعمة . ويكتب بالياء ، ويجوز أن يكون (صَاحِبُهُ) مبتدأ ، و (إِلَى) خبره [٢] ؛ أي : ذو إِلَى ، و (خَفِّفْ) على هذا خبر عن قوله : (نُونُ لَدُنِّي) .

قوله : (وَسَكِّنْ وَأَشْمِمْ) كلاهما تنازع في قوله : (ضَمَّةَ الدَّالِ) وجاء على إعمال الثَّاني للحذف من الأَوَّل . و (صَادِقًا) حال من الفاعل .

قوله : (تَخِذْتَ) يجوز أن يكون مفعولاً مقدَّمًا لـ (خَفِّفْ) ، والفاء مزيدة أو عاطفة على مقدّر ، ويجوز أن يكون مفعولاً بمقدّر ؛ أي : اقرأ تخذت ، وقوله : (فَخَفِّفْ) عطف على ذلك المقدّر وأن يكون مبتدأ و (فَخَفِّفْ) خبره ، والفاء مزيدة على رأي الأخفش ، كقوله [٣] :

وقَائلةٍ خَولانُ فَانكِحْ فَتَاتَهم ۞ ....

قوله : (دُمْ حُلاً) كقوله [٤] : « ندا حُلا » فَحُلَى : إِمَّا حال ، وإِمَّا تمييز [٥] ؛ أي : ذا حُلى .

وقوله : (وَاكْسِرِ الْخَاءَ) عطف على « خفِّف » ، و (دُمْ حُلاً) مستأنف [١] .

---

(١) قال المصنِّف : « والآلآء : النِّعم ، واحدها إِلَى كِمعًى ، وأَلَى كرحًى ، وأَلْيٌ كَهَجْرٍ ، وإِلْيٌ كفِلْسٍ » . عُمدة الحفّاظ : [أ ل و] ١٢٢/١ .

(٢) ينظر : شرح شعلة : ٢٩٢ ، وإبراز المعاني : ٣٤٠/٣ .

(٣) مرَّ هذا الشَّاهد في : ص ٣٤٠ .

(٤) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٩٤٠) « من فرش سورة النَّمل » .

(٥) ينظر : شرح شعلة : ٢٩٢ .

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١٢٩/٣ .

[٨٤٨] وَمِنْ بَعْدُ بِالتَّخْفِيفِ يُبْدِلَ هَاهُنَا ۞ وَفَوْقَ وَتَحْتَ الْمُلْكِ كَافِيهِ ظَلَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالكاف والظّاء القائمة ، وهم : ابن عامر وابن كثير والكوفيون أنَّهُم قرءوا : ﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا ﴾ [١] هنا ، و ﴿ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا ﴾ [٢] في « التَّحريم » ، وإليه أشار بقوله : (وَفَوْقَ) ؛ أي : فوق الملك ، و ﴿ عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا ﴾ [٣] في « نون » ، وإليه أشار بقوله : (وَتَحْتَ الْمُلْكِ) . بتخفيف الدَّال من « يُبْدِل » ، فتعيّن لغيرهم تشديدها [٤] ، ويلزم مع التَّخفيف سكون « الباء » ولم ينبّه عليه ؛ لأنَّهُ لفظ به كذلك ، ويلزم من التَّثقيل فتحها لعدم التقاء السَّاكِنَين ، وبقي حرف آخر يأتي في سورة « النُّور » : ﴿ لَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ [٥] .

* * *

والوجه في القراءتين : أنَّهما لغتان بمعنى واحد ، قاله قطرب وغيره [٦] ، وقد اعترض بعضهم [٧] بأنَّ الإبدال : تنحية الذّات ، وجَعْلُ أخرى مكانها . والتَّبديل : تغيير صفة مع

---

(١) الكهف : ٨١ .

(٢) التَّحريم : ٥ .

(٣) القلم : ٣٢ .

(٤) ينظر : السَّبعة : ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، والمنتهى : ٤٦٣ ، والتَّيسير : ٣٥٢ ، والموجز : ١٨٩ .

(٥) النُّور : ٥٥ .

(٦) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/١٣٠ ، وشرح الجعبري : ٣/١٥٧٥ .

(٧) كابن خالويه ، يقول : « ودليله قول العرب : أبدلت الشّيء من الشّيء إذا أزلت الأوَّل وجعلت الثَّاني مكانه .. وإذا قالوا : بدّلت الشّيء من الشّيء ، فمعناه : غيّرت حاله وعينه ، والأصل باق كقولك : بدّلت قميصي جبّة ، وخاتمي حلقة .. فأمَّا إذا قالوا : أبدلت غلامي جارية وفرسي ناقة لم يقولوه إلاَّ بالألف . فاعرف فرق ما بين اللّفظين فإنَّه لطيف » . الحجّة له : ٢٢٩ .

إبقاء الذَّات ، قاله ثعلب [١] ، وأنشد [٢] :

﴿ عَزْلَ الأَميرِ للأَميرِ المُبْدَلِ ﴾

قال : « ألا تراه نحّى جسمًا وجعل مكانه آخر » . إذا تقرّر هذا فالمناسب هنا الإبدال لا التَّبديل ؛ لأَنَّ المراد تنحية الذَّات وجعل أخرى مكانها ، ولسلامة هذه القراءة ممَّا ذكر أشار المصنِّف بقوله : « كافيه ظَلَّلَ » أي : ستر من قرأ به كما سيأتي ، وانتصر [المبرِّد] [٣] لقراءة التَّشديد بقوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾ [٤] والمراد : تغيير الذَّوات لا الصِّفات ، فالصَّواب / أن كلاًّ منهما يستعمل في مكان الآخر ، كما قاله قطرب وغيره . قال [المبرِّد] [١] : « والَّذي قاله ثعلب حسنٌ إلاَّ أنَّهم يجعلون « بدّل »

٣٣/ب

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/٢٢٨ ، وعلل القراءات : ١/٣٤٨ ، وفتح الوصيد : ٣/١٠٧٦ ، ونهاية المحتاج : ١/٣١ .

(٢) من [مشطور الرّجز] لأبي النّجم العجلي ، وبعده :

﴿ حتَّى إذا الشّمسُ اجتلاها المُجْتَلي ﴾

وهو في ديوانه : ٢٣٥ ، ومعاني الفرَّاء : ٢/٢٥٩ ، وعلل القراءات : ١/٣٤٩ .

وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحّاس : ١/٢٢٩ ، والمفيد في شرح القصيد : ٥٦٧ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١/٣٧٤ ، ٧/٥٣٩ .

والشَّاهد فيه : مجيء معنى الإبدال في اسم المفعول (المبدل) .

(٣) في الأصل : الفَرَّاء ، والصَّواب ما أثبتّه من نَصِّ علل القراءات : ١/٣٤٩ ، وفتح الوصيد : ٣/١٠٧٦ . والخطأ من المصنِّف لا من النَّاسخ هنا وفي الدّرّ المصون ؛ لأنَّهُ نقله عن أبي عبد اللّه الفاسي الَّذي وقع في نفس الخطأ ولم يصحّح المحقّقان الخطأ . ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/١٣٠ ، والدّرّ المصون : ٧/٥٣٩ .

(٤) الفرقان : ٧٠ .

(١) في الأصل : الفَرَّاء ، وهو خطأ من المصنِّف أيضًا ؛ لأنَّهُ نقله عن أبي عبد اللّه الفاسي الَّذي وقع في نفس الخطأ . ينظر : اللآلئ الفريدة : ٣/١٣٠ .

بمعنى : أبدل » . وقال الفارسي [١] : « بدّل وأبدل يتقاربان في المعنى كما أَنَّ نزّل وأنزل كذلك ، إلاَّ أَنَّ « بدّل » ينبغي أن يكون أرجح لما جاء في التّنزيل من قوله : ﴿ لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ [٢] ولم يجئ فيه الإبدال ، وقال : ﴿ إِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً ﴾ [٣]﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [٤]﴿ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾ [٥] » .

وقال أبو شامة [٦] : « قال الشَّيخ [٧] . يريد السَّخاوي . : والهاء في (كَافِيهِ) عائدة على « يُبْدِل » بالتّخفيف في المواضع الثَّلاثة ، وإنَّما (ظَلَّلَ) لأَنَّهُ بإجماع من أهل العربيّة لا مطعن فيه ؛ لأنَّهُ في هذه المواضع الثَّلاثة تبديل الجوهرة [٨] بأخرى ، وإنَّما تكلَّم النُّحاة [١] في قراءة التّشديد ؛ لأَنَّهم زعموا أَنَّ التّشديد إنَّما يُستعمل في تغيير الصِّفة دون الجوهرة » .

ولا أدري كيف فات على المصنِّف أَنَّ الفَرَّاء مات وثعلب لا يزال في سنّ الطّفولة (دون السَّابعة من عمره) ، فكيف يردّ عليه ؟!

ينظر قول المبرِّد في : علل القراءات : ٣٤٩/١ ، وفتح الوصيد : ١٠٧٦/٣ .

(١) الحجّة له : ٩٨/٣ ، ٩٩ .

(٢) الأنعام : ٣٤ ، وما استشهد به أبو عليّ : ﴿ لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ [يونس : ٦٤] .

(٣) النَّحل : ١٠١ .

(٤) البقرة : ٥٩ .

(٥) سبأ : ١٦ .

(٦) إبراز المعاني : ٣٤٣/٣ .

(٧) فتح الوصيد : ١٠٧٧/٣ .

(٨) أي : الذَّات .

(١) ينظر كلام النُّحاة في : معاني الفرَّاء : ٢٥٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ١٤٥/٣ ، وإعراب القراءات السّبع : ٤٠٩/١ ، وعلل القراءات : ٣٤٨/١ ، والحجّة للفارسي : ٩٨/٣ ، والدّرّ المصون : ٥٣٨/٧ ، ٥٣٩ .

قال : « هذا قول بعضهم ، وليس بمطَّرد ، وقد ردَّه أبو عليّ [(١)] ، وقال المبرِّد [(٢)] : يستعمل كلّ واحدٍ منهما في مكان الآخر » .

* * *

قوله : (يُبْدِلَ) مبتدأ ، و (بِالتَّخْفِيفِ) خبره ، و (مِنْ بَعْدُ) متعلِّق بما تعلَّق به الخبر ، و (بَعْدُ) مقطوع عن الإضافة ؛ أي : ويبدل كائن بالتّخفيف من بعد « لتّخذت » .

قوله : (هَاهُنَا) ظرف لمقدّر ؛ أي : أعني في هذه السُّورة وفوق الملك . وقال أبو عبد اللّه [(٣)] : « وهاهنا بدل من بعد » وما قدّمته هو الظَّاهر .

قوله : (وَفَوْقَ) مقطوع عن الإضافة إلى الملك ؛ لدلالة الثَّاني عليه ، والأصل : فوق الملك وتحته ، فحذف الأوَّل ؛ لدلالة الثَّاني عليه ، ومثله [(٤)] :

.... ۞ بين ذراعي وجبهة الأسد

---

(١) الحجّة له : ٩٨/٣ ، ٩٩ .

(٢) ينظر : علل القراءات : ٣٤٩/١ .

(٣) اللآلئ الفريدة : ١٣٠/٣ .

(٤) من [المنسرح] للفرزدق ، وصدره :

۞ يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ ۞

وهو في ديوان الفرزدق : ٢١٥/١ ، والكتاب : ١٨٠/١ ، والمقتضب : ٢٢٩/٤ .

وبلا نسبة في معاني الفرَّاء : ٣٢٢/٢ ، ومغني اللَّبيب : ٣٢/٥ .

وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٢/٩ ، ١٥٠ ، ٦٧٤ .

اللّغة : العارض : السَّحاب الَّذي يعترض الأفق . والذِّراعان والجبهة : من منازل القمر الثَّمانية والعشرين ، وهما من أنواء الأسد .

والشَّاهد فيه : أنَّهُ فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : « وجبهة » ؛ أي : بين ذراعي الأسد وجبهته .

وللنّحويين في مثله مذهبان [١] :

أحدهما : أَنَّ الأَوَّل مضاف لما بعد الثَّاني ، والثَّاني مضاف لضمير ، ثُمَّ أُقحم ما حذف بين المتضايفين ، فالتّقدير : بين ذراعي الأسد وجبهته .

ومثله [٢] : قطع يد ورجل من قالها ؛ أي : يد من قالها ورجله ، ثُمَّ أقحم ، وهو رأي سيبويه [٣] .

والثّاني : أَنَّ الأَوَّل مضاف لمثل الآخر ، وهو مذهب المبرِّد [٤] .

فكذلك هنا ، فعلى رأي سيبويه يكون التَّقدير : وفوق الملك وتحته ، وعلى رأي المبرِّد تقديره : وفوق الملك وتحت الملك . فإن قيل : كان ينبغي أن يبنى « فوق » على رأي سيبويه ، و « تحت » على رأي المبرِّد ؛ لأَنَّ فوق وتحت وقبل وبعد ونظائرها متى قُطعت عن الإضافة ونوي ما تضاف إليه بُنيت [٥] .

قوله : (كَافِيهِ) مبتدأ ، و (ظَلَّلَ) خبره ، والهاء تعود على « يبدل » بالتّخفيف ، ومعنى (كافيه) : ما كفى منه ، يُشير إلى ما تقدَّم من أَنَّ النُّحاة لا مطعن لهم في هذه القراءة ، بخلاف التّشديد ، فإِنَّ بعضهم قد تكلَّم فيه كما عرفت ، وتقدَّم جوابه ، والمعنى

---

(١) ينظر : شرح السِّيرافي : ٧٤/٤ ، ٧٥ ، والخصائص : ٤٠٧/٢ ، وشرح ابن يعيش : ٢١/٣ ، وشرح الكافية للرّضيّ : ٣٨٧/١ .

(٢) هذا القول سمعه الفَرَّاء من أبي ثروان العُكلي . وروايته : قطع اللّه الغداة يد ورجل من قاله . ينظر : معاني الفرَّاء : ٣٢٢/٢ ، والخصائص : ٤٠٧/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٧٩/١ ، وشرح السِّيرافي : ٧٤/٤ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢٢٧/٢ .

(٥) تنظر هذه المسألة في : المقتضب : ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، والمفصّل : ٢٠٣ ، واللّباب في علل البناء والإعراب : ٨٢/٢ ، وأوضح المسالك : ١٣٥/٣ .

أَنَّ كافيًا يبدل المخفّف ستر من قرأ به وجعله ظلاًّ عزيزًا لصحّته معنًى ولفظًا ، واللّه أعلم .

[٨٤٩] فَأَتْبَعَ خَفِّفْ فِي الثَّلاَثَةِ ذَاكِرًا ۞ وَحَامِيَةٍ بِالْمَدِّ صُحْبَتُهُ كَلاَ

أمر بتخفيف ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾[١] ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾[٢] ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾[٣]

١/٣٤

ولذلك قال : « في الثَّلاثة » ولفظ / بالهمزة مقطوعة وبالتاء ساكنة لمن رمز له بالذّال المعجمة ، وهم : الكوفيون وابن عامر ، فتعيَّن لغيرهم تثقيل التَّاء ووصل الهمزة [٤] .

قال أبو شامة [٥] : « وليس الجميع بالفاء ، وإنَّما الأَوَّل وحده بالفاء والآخران خاليان منها » .

قُلْتُ : إنَّما لم يقل : فأتبع ، ثُمَّ أتبع ، ثُمَّ أتبع ؛ استغناءً بقوله : « في الثَّلاثة » فأراد « أتبع » سواءً كان مقترنًا بالفاء أم بغيرها . ثُمَّ قال [٦] : « ولم ينبّه على قطع الهمزة ولا بُدّ منه ، فليته قال :

فَأَتْبَعَ كلٌّ اقطع هُنَا خِفَّ ۞ ....

أي : كلّه وذهب التَّنوين لالتقاء السَّاكنين » . قُلْتُ : لم يحتج إلى التَّنبيه على قطع الهمزة ؛ لأنَّهُ لفظ به كذلك كما قدَّمته [١] .

---

(١) الكهف : ٨٥ .

(٢) الكهف : ٨٩ .

(٣) الكهف : ٩٢ .

(٤) ينظر : السَّبعة : ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، والتَّذكرة : ٥١٥/٢ ، والتَّيسير : ٣٥٢ ، والتَّجريد : ٤٣٩ .

(٥) إبراز المعاني : ٣٤٤/٣ .

(٦) أبو شامة في إبراز المعاني : ٣٤٤/٣ .

(١) قال الهمذاني : « واستغنى ـ النَّاظم ـ عن تبين قطع الهمزة باللّفظ ، وقد نبّهك على هذا في الأصول في قوله

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة (صُحْبَتُهُ) ، وبالكاف من (كَلاَ) وهم : أبو بكر والأخوان وابن عامر أنَّهُم قرءوا : ﴿ فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ ﴾ [١] بمدِّ الحاء ؛ أي : بإتيان ألف بعدها ، وياء بعد الميم مكان الهمزة ، وسيبيّن هذا في البيت الآتي بقوله :

وَفِي الْهَمْزِ يَاءٌ عَنْهُمُ ۞ ....

فتعيَّن لغيرهم قصر الحاء وهمزة مكان الياء [٢] .

۞ ۞ ۞

والوجه في قراءة « فأتْبَعَ » و « اتَّبَعَ » أَنَّهُمَا لغتان بمعنى واحد [٣] ، ومعناهما كمعنى : « تبع » الثُّلاثيّ ، ويدلّ عليه قوله تعالى : في (البقرة) : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ [٤] وفي (طه) : ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [٥] ، وفي (الصَّافَّات) : ﴿ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ [٦] ، وفي الشُّعراء : ﴿ فَأَتْبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ ﴾ [١] ، ولم يختلف في هذه الأماكن ، وقد مضى [٢] الخلاف في آخر (الأعراف) و (الشُّعراء) .

: وباللّفظ أستغنى عَنِ القَيْدِ إنْ جَلاَ » . الدرَّة الفريدة : ١٠٢٧/٢ .

(١) الكهف : ٨٦ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٩٨ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٦٣ ، والتَّيسير : ٣٥٢ ، والعنوان : ٢٣٩ .

(٣) قال الأخفش : « وتقول العرب : رَدِفَهُ أَمْرٌ ، كما يقولون : تَبِعَهُ وأَتْبَعَهُ » . معاني الأخفش : ٤٣١/٢ . وقال اللّيث : « تَبِعتُ فُلانًا واتَّبعْتُهُ وأتْبَعْتُهُ سواء » . اللِّسان : [تبع] ٢٨/٨ .

(٤) البقرة : ٣٨ .

(٥) طه : ١٢٣ .

(٦) الصَّافَّات : ١٠ .

(١) الشُّعراء : ٦٠ .

(٢) ينظر : ص ٢٦٨ .

وقال أبو جعفر [١] : « الحقّ أنَّهما لغتان بمعنى السَّير ، فيجوز أن يكون معه لحاق وألاَّ يكون » .

وقال بعضهم [٢] : « معناهما مختلف ، فَأَتْبَعَ ـ بالقطع ـ لَحِق ، وبوصلها : مضى وسار ، ولذلك اختار أبو عبيد [٣] « اتَّبَعَ » بالتّشديد » . قال : « لأنَّها من السَّير ؛ لأنَّها (افتعل) من قولك : تبعت القوم ، وأمَّا « الإِتْبَاع » بهمز الألف ، فإنَّما معناه : اللّحاق ، كقوله : ﴿ فَأَتْبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ ﴾ [٤] ، ﴿ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ [٥] ، ونحوه » . وقيل [٦] : « أَتْبَعَ ـ بالقطع ـ متعدٍّ إلى اثنين ، فإنَّه منقولٌ بهمزة التّعدية من « تَبِعَ » ، وتبع متعدٍّ لواحد ، نحو : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ [٧] ، ويدلّ على تعدّيه لاثنين قوله تعالى : ﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ﴾ [٨] فيكون أحدهما محذوفًا هنا تقديره : « فأتْبَعَ سَبَبًا سَبَبًا » أو « أمره سببًا » ونحو ذلك . وكذلك : ﴿ فَأَتْبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ ﴾ [٩] ، أي : أتبعوهم جنودهم داخلين في وقت الإشراق .

وأمَّا « اتَّبع » بالوصل ، فمتعدٍّ لواحد ، واختار الفَرَّاء قراءة التَّخفيف ، فقال [١] :

---

(١) إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٤٧٠ .
(٢) قاله الأصمعيّ وأبو عبيد . ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢/٧٠ ، وتفسير القرطبي : ١١/٤٩ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/٤٧٠ ، والحجة لأبي زرعة : ٤٢٨ ، واللآلئ الفريدة : ٣/١٣٢ .
(٤) الشُّعراء : ٦٠ .
(٥) الصَّافَّات : ١٠ .
(٦) قاله أبو عليّ في الحجّة : ٣/١٠٠ ، ومكيّ في الكشف : ٢/٧٣ .
(٧) البقرة : ٣٨ .
(٨) القصص : ٤٢ .
(٩) الشُّعراء : ٦٠ .
(١) معاني الفرَّاء : ٢/١٥٨ .

« أَتْبَعَ أحسن من اتَّبَعَ ؛ لأَنَّ اتّبعت الرَّجل إذا كان يسير وأنت تسير وراءه ، فإذا قلت : أتبعته ، فكأنّك قلت : قفوته » . وقد تقدَّم أَنَّ أبا عبيد [(١)] يختار قراءة التَّشديد لما ذكر ، والحقّ ما قاله النَّحَّاس وغيره من أَنَّهُمَا لغتان بمعنى : السَّير ، وقد تقدَّم تمام كلامه .

قال أبو شامة [(٢)] : « معنى الآية ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [(٣)] أي : من أسباب كلِّ شيءٍ أراده من أغراضه ومقاصده في مُلكه سببًا طريقًا موصلاً إليه ، والسَّبب ما / يتوصّل به إلى المقصود من علم أو قدرة أو آلة [(٤)] ، فأراد بلوغ المغرب فأتبع سببًا يوصله إليه حتَّى بلغ ، وكذلك أراد بلوغ المشرق فأتبع سببًا ، وأراد بلوغ السدّين فأَتبع سببًا ، هذه عبارة الزَّمخشريّ [(٥)] في ذلك ، وقال أبو علي [(٦)] : وآتيناه من كلّ شيءٍ بالخلق إليه حاجةٌ سببًا ، أي : علمًا ومعونة له على ما مكّنَّاه فيه ، فاتّجه في كلّ وجهٍ وجَّهناه له وأمرناه به للسّبب الَّذي ينال به صلاح ما مُكِّن منه » انتهى . وهذا لا محلّ له هنا .

٣٤/ب

وأمَّا « حَمِئَة » فمن : الحمأة ، وهي الطِّين الأسود [(١)] ، يُقَالُ : حمئت البئر إذا صار فيها الحمأة ، قاله الزّجّاج [(٢)] .

---

(١) في الأصل : أبا عبيدة ، تحريف ، والصَّواب ما أثبتّه .
(٢) إبراز المعاني : ٣/٣٤٤ ، ٣٤٥ .
(٣) الكهف : ٨٤ .
(٤) ينظر : الدرَّة الفريدة : ٢/١٠٣٠ ، وزاد المسير : ٥/١٨٥ .
وقال مجاهد : « (سببًا) : منزلاً وطريقًا ما بين المشرق والمغرب » . تفسير الطّبريّ : ١٨/٩٤ .
(٥) الكشَّاف : ٢/٤٠٠ .
(٦) الحجّة له : ٣/١٠١ .
(١) ينظر : اللِّسان : [حمأ] ١/٦١ ، وعمدة الحُفّاظ : [ح م أ] ١/٥١٨ .
(٢) معاني الزجّاج : ٣/٣٠٨ .

والوجه في قراءة « حاميةٍ » : أنّها فاعلة من : حَمِيَتْ تَحْمُو ؛ أي : هي حارَّة [1] . وجوَّز الفارسيّ [2] أن ترجع هذه القراءة إلى القراءة الأولى ، يعني أنَّهُ بناها على فاعلة من : الحمأة ، ثُمَّ خُفِّفت الهمزة بقلبها ياء ، وهو كلام صحيح ؛ فإنَّ الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها قياس تخفيفها أن تُقلب ياء ، فتتّحد القراءتان . ويُحكى [3] أَنَّ ابن عبَّاس وابن عمر كانا عند معاوية . رحمه اللّه . فقرأ معاوية ﴿ حَامِيَةٍ ﴾ فقال ابن عبَّاس : ﴿ حَمِئَةٍ ﴾ ، فقال معاوية لابن عمر : كيف تُقرأ ؟ قال : كما يقرأ أمير المؤمنين ، فوجَّه معاوية إلى كعب الأحبار [4] : كيف تجد الشَّمس تَغْرُب ؟ قال : تغرب في ماء وطين ، وفي رواية : في حمأة وطين ، وفي أخرى : في طينةٍ سوداء ، كذا نجدها في التَّوراة ، فوافق رواية ابن عبَّاس ، وكان بالحضرة رجل فأنشد قول [5] تُبَّع [1] :

---

(١) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ٢٣٠ ، وعلل القراءات : ٣٥١/١ .

(٢) الحجّة له : ١٠١/٣ .

(٣) حكاه الطبريّ في تفسيره : ٩٦/١٨ ، وأبو عليّ في الحجّة : ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، والزَّمخشريّ في الكشَّاف : ٤٠١/٢ ، وابن عطيّة في المحرَّر الوجيز : ١٢١٠ .

(٤) هو : كعب بن ماتع الحِمْيَري ، أبو إسحاق ، تابعيّ شهد الجاهليّة والإسلام . وأصله من اليمن ، ثُمَّ سكن الشَّام ، توفّي في آخر خلافة عثمان .

تنظر ترجمته في : طبقات ابن سعد : ٢٧٠/١ ، وتقريب التَّهذيب : ٤٦١ ، والإصابة : ٦٤٧/٥ .

(٥) من [الكامل] وهو من قطعة أبيات لتبّع يصف ذا القرنين ، وهو من شواهد تفسير غريب القرآن لابن قتيبة : ٢٧٠ ، ومعاني القرآن للنَّحَّاس : ٧٠٩/٢ ، وشرح الهداية : ٥٨٩ ، والكشَّاف : ٤٠١/٢ .

وعزاه ابن منظور لأميّة بن أبي الصّلت ، وليس في ديوانه . اللِّسان : [ثأط] ٢٦٦/٧ .

وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٥٤١/٧ .

اللّغة : الخلب : الطِّين الصّلب اللاَّزب . وقيل : الأسود . والثَّأط : الحمأة . والحرمد : الأسود .

فرأى مغيبَ الشَّمسِ عند ۞ في عين ذي خُلُبٍ وثأطٍ

وذكر ذلك أبو عبيد ، وروى عن أبي ذرٍّ ﷺ أَنَّهُ كان رديف رسولِ الله ﷺ . قال [٢] : فرأى رسولُ الله ﷺ الشَّمس تَغْرُبُ ، فقال : « أَيْنَ تَغْرُبُ هَذِهِ ؟ » قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : « تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ » . وكان أبو عبيد يختار هذه القراءة لما ذكرته . ولما كان عليها جماعةٌ من الصحابة : ابن مسعود ، وابن عمر ، وعمرو بن العاص ، وابنه عبد اللّه ، وطلحة بن عبيد اللّه [٣] ، ومعاوية ، وغيرهم .

قال الزّجَّاج [٤] : « ولا تنافي بين القراءتين ؛ لأنَّهُ يجوز أن تكون حارَّة ذات حمأة » ففِي إحدى القراءتين إحدى الصِّفتين ، وفي الأخرى الأخرى ، وهو حسنٌ .

۞ ۞ ۞

قوله : (فَأَتْبَعَ) مفعول مقدَّم لـ (خَفِّفْ) أي : أوقع فيه التَّخفيف ، ثُمَّ بيَّن أَنَّهُ في ثلاثة مواضع ، فكأنَّه قال : افعل ذلك في الثَّلاثة ، وقد تقدَّم أَنَّ الثَّلاثة ليست بلفظ « فأتبع » ، وتقدَّم تحرير ذلك ، ويجوز أن يكون (فَأَتْبَعَ) مبتدأ ، و (خَفِّفْ) خبره ،

والبيت يؤيّد قراءة « حمئة » . ينظر : شرح الهداية : ٥٨٩ .

(١) هو : تُبّع الأكبر ، أبو كرب ، أسعد بن مليك الحِمْيري اليماني ، المذكور في القرآن ، يفتخر بجدّه اسكندر (ذي القرنين) ، ابن فيلسوف اليونان .

تنظر ترجمته في : التّعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وغرر التّبيان فيما لم يسمّ في القرآن : ٤٧٣ .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند : ١٦٥/٥ من حديث أبي ذرٍّ ، ولفظه : « فَإِنَّهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَامِئَةٍ » . والسّلسلة الصّحيحة : (٢٤٠٣) ٥٢٨/٥ .

(٣) في الأصل : عبيد ، ولعلّه سهوٌ من النَّاسخ .

(٤) معاني الزجّاج : ٣٠٨/٣ .

و (فِي الثَّلاَثَةِ) متعلِّق به ،والعائد مقدّر ؛ أي : في الثَّلاثة منه .

قوله : (ذَاكِرًا) حال من فاعل (خَفِّفْ) ؛ أي : حال كونك ذاكرًا لما قيل في ذلك .

قوله : (وَحَامِيَةً) مبتدأ ، وخفضها على الحكاية ، و (بِالْمَدِّ) خبره ؛ أي : كائن بالمدّ / ، و (صُحْبَتُهُ) مبتدأ ، و (كَلاَ) خبره ، وعاد الضَّمير مفردًا على (صُحْبَتُه) لأنَّه مفرد سُمّي به جماعة [1] ، وتقدَّم [2] مثله في : « صُحْبَةٌ تَلا » [3] ، و « صُحْبَتُهُ دَلاَ » [4] .

١/٣٥

ومعنى (كَلاَ) حفظ ، وأصله : الهمز فخُفِّف . ويجوز أن يكون (صُحْبَتُهُ كَلاَ) خبرًا عن (حَامِيَة) ، و (بِالْمَدِّ) حال ، والضَّمير في (صُحْبَتُه) عائد على (حَامِيَة) لأنَّهُ بتأويل الحرف أو اللّفظ ، ومفعول (كَلاَ) محذوف ؛ أي : كلاه .

ثُمَّ تمّم قراءة « حامية » ، فقال :

[٨٥٠] وَفِي الْهَمْزِ يَاءٌ عَنْهُمُ ۞ جَزَاءُ فَنَوِّنْ وَانْصِبِ الرَّفْعَ

الضَّمير في (عَنْهُمُ) لمدلول « صحبته كلا » .

ثُمَّ أمر بتنوين « جزآءً » من قوله تعالى : ﴿ فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى ﴾ [1] وبنصب رفعه لمن رمز له بكلمة (صِحَاب) وهم : الأخوان وحفص ، فتعيَّن لغيرهم عدم التَّنوين ، والرَّفع

---

(١) ينظر : فتح الوصيد : ١٠٨٠/٣ ، واللآلئ الفريدة : ١٣٤/٣ .

(٢) ينظر : ص ٦٠٩ ، ٦٦١ .

(٣) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٧٩٤) « من فرش سورة الرَّعد » .

(٤) متن الشَّاطبيّة ، من البيت رقم : (٨٠٦) « من فرش سورة الحجر » .

(١) الكهف : ٨٨ .

فيه [١] .

❁ ❁ ❁

والوجه في نصب « جزاء » أحد أوجهٍ [٢] :

ـ الحاليَّة من الضَّمير المستكنّ في « له » فإنَّ « له » خبر مقدّم ، و « الحُسنى » مبتدأ مؤخّر ، والحسنى يراد بها الجنّة ، أو الفِعلة [٣] .

ـ إنَّهُ مصدرٌ مؤكّدٌ لمضمون الجملة معترض به وبناصبه بين المبتدأ والخبر ؛ أي : فله الحسنى نجزيه بذلك جزاءً .

ـ أو إنَّهُ منصوب على التّفسير [٤] ذكره الفَرَّاء [٥] ، وكأنَّهُ يعني بذلك التَّمييز .

والوجه في الرَّفع وعدم التَّنوين : أَنَّهُ مبتدأ وخبره مقدّم [٦] ، وحُذف التَّنوين منه لإضافته [١] إلى الحسنى ؛ أي : فله جزاء الكلمة الحسنى [١] . ويجوز أن يُراد بها الجنّة ؛

---

(١) ينظر : السَّبعة : ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، والتَّذكرة : ٢/٥١٥ ، والتَّيسير : ٣٥٣ ، والوجيز : ٢٤٠ .

(٢) ينظر : التّبيان : ٢/٥٤٥ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٤/٣٢٠ .

(٣) وقد ذكر الخطيب التّبريزي أَنَّ « الحُسنى » على هذه القراءة هي الجنّة لا محالة . ينظر : الملخّص في إعراب القرآن : ٣٢٨ .

(٤) التّفسير يطلقه الفَرَّاء على التَّمييز والمفعول لأجله ، وعلى بدل المطابقة عند البصريين ، فعندما يتحدّث عن التّفسير بمعنى التَّمييز يقول : والمفسَّر في أكثر الكلام نكرة ، كقولك : ضقت به ذرعًا . دراسة في النّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرَّاء : ٢٢٦ ، وينظر : المصطلح النحوي : ١٦٤ .

(٥) معاني الفرَّاء : ٢/١٥٩ .

(٦) ينظر : الحجّة لأبي زرعة : ٤٣٠ ، والدرَّة الفريدة : ٢/١٠٣٣ .

(١) قال النّحَّاس وغيره : « يجوز أن يُحذف التَّنوين لالتقاء السَّاكنين ، ويكون (الحسنى) في موضع رفع على البدل عند البصريين ، والتّرجمة عند الكوفيين » . إعراب القرآن له : ٢/٤٧١ ، والمشكل : ١/٤٧٨ .

أي : فله ثواب الجنَّة عند اللّه لطاعته له . وقال الفَرَّاء [٢] : « الحُسنى : حسناته ؛ أي : فله جزاؤها ، وتكون الحسنى الجنّة نسب الجزاء إليها ، وهي كما قال : ﴿ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [٣]﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [٤] » . قُلْتُ : كأنَّهُ يعني أَنَّهُ من باب إضافة الموصوف لصفته ، وهذا مؤول عند البصريين [٥] ، وقال الفارسيّ [٦] : « قال أبو الحسن : هذا لا تكاد العرب تكلّم به مقدّمًا إلاّ في الشِّعر » .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَفِي الْهَمْزِ) خبر مقدَّم ، و (يَاءٌ) مبتدأ ، و (عَنْهُمُ) حال ؛ أي : مرويّة عنهم وكائنة عنهم .

قوله : (وَصِحَابُهُمْ) مبتدأ ، و (جَزَاءُ) مفعول مقدَّم لـ « نوِّن » ، والجملة خبره ، والعائد مقدّر ؛ أي : فنوّن لهم . ويجوز أن يكون (صِحَابُهُمْ) فاعلاً بفعل مقدَّر ؛ أي : وقرأ صحابهم جزاء ، ثُمَّ أمر بالتَّنوين والنَّصب بيانًا لقراءة (صحاب) ، و (اقْبَلاَ) أصله : اقبلن ، فأبدل النُّون ألفًا .

[٨٥١] عَلَى حَقٍّ السُّدَّيْنِ سُدًّا صِحَابُ ۞ قِ الضَّمَّ مَفْتُوحٌ وَيس شِدْ عُلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالعين وبكلمة (حَقٍّ) من : (عَلَى حَقٍّ) وهم : حفص وابن كثير

---

(١) قال الفارسيّ : « له جزاء الخِلال الحسنى ؛ لأنَّ الإيمان والعمل الصَّالح خلال » . الحجّة له : ١٠٢/٣ .

(٢) معاني الفرَّاء : ١٥٩/٢ .

(٣) البيّنة : ٥ .

(٤) يوسف : ١٠٩ .

(٥) البصريون يحملون ذلك على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، فالتَّقدير في الآية الأولى : دين الملّة القيّمة . وفي الثّانية : ولدار السّاعةِ الآخرة . ينظر : الإنصاف : ٣٥٣ .

(٦) الحجّة له : ١٠٢/٣ .

وأبو عمرو أنَّهُم قرءوا : ﴿ بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾ [(١)] بفتح ضمّ سينه .

وعمَّن رمز له بكلمتي (صِحَابُ حَقٍّ) وهم : ابن كثير وأبو عمرو والأخوان وحفص قرءوا كذلك : ﴿ وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾ [(٢)]

وعمَّن رمز له بالشِّين المعجمة والعين من (شِذْ عُلاً) وهما : الأخوان وحفص فعلوا ذلك في (يس) : ﴿ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ [(٣)] . فتعيَّن لمن لم يذكره في هذه التَّراجم القراءة بضمّها ، وحصل من ذلك أنَّ القرَّاء في هذه الأحرف على أربع مراتب [(٤)] :

الأولى : / لنافع وابن عامر وأبي بكر ضمّوا السِّين من الجميع .

الثّانية : لحفص وحده فتح السِّين في الجميع .

الثّالثة : لابن كثير وأبي عمرو فتحوها في هذه السُّورة من المثنّى والمفرد دون الَّذي في سورة (يس) فإِنَّهُمَا ضمّوها فيها .

الرَّابعة : للأخوين ضمَّا السِّين من المثنَّى في هذه السُّورة ، وفتحاها في المفرد في هذه السُّورة ، وفي (يس) فتأمّل ذلك .

* * *

---

(١) الكهف : ٩٣ .

(٢) الكهف : ٩٤ .

(٣) يس : ٩ .

(٤) ينظر : السَّبعة : ٣٩٩ ، والمنتهى : ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٥٤٤ ، والتَّيسير : ٣٥٣ ، ٤٢٧ ، والتَّلخيص : ٣١٩ ، ٣٧٩ .

والوجه في الفتح والضمّ أَنَّهُمَا لغتان بمعنى [١] : ويروى عن عكرمة وإليه نحا أبو عبيدة أَنَّ المفتوح ما كان من فعل العباد ، والمضموم ما كان من خلق اللّه تعالى [٢] ، واستشكلوا [٣] هذا بأَنَّهُ قد قُرئ « السَّديّن » هنا ، و « سَدًّا » في (يس) بالفتح ، وهُنَّ من خلق اللّه تعالى ، وبأنَّه قد قُرئ « سُدًّا » هنا بالضَّمِّ وهو من فعل الخلق ، وقد يُجاب بأنَّ الأصل ما ذكر ، ثُمَّ استعمل كلّ منهما مكان الآخر [٤] .

❁ ❁ ❁

قوله : (عَلَى حَقٍّ) يجوز أن يكون خبرًا مقدَّمًا ، و (السُّدَّيْنِ) مبتدأ مؤخّر على حذف مضاف ؛ أي : فتح (السُّدَّيْنِ) كائن على حقٍّ ، وأن يكون (السُّدَّيْنِ) مفعول فعل مقدّر ، و (عَلَى حَقٍّ) حال ؛ أي : واقرأ السدّين كائنًا على حقٍّ ، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل : اقرأ المقدّر ، وهنا انقضت ترجمة السَّدَّين .

قوله : (سُدًّا) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (صِحَابُ حَقٍّ) خبره على حذف مضاف ؛ أي : سدًّا بالفتح ذو صحاب حقّ ، وأن يكون مفعولاً بمقدّر رافع لـ (صِحَاب) ؛ أي : وقرأ سدًّا صِحابُ حقٍّ .

قوله : (الضَمُّ مَفْتُوحٌ) جملة استئنافيّة جيء بها للبيان للقراءة .

قوله : (وَيس) يجوز أن يكون مبتدأ وخبره مقدّر ؛ أي : وحرف يس كذلك ؛ أي :

---

(١) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ٢٣١ ، والموضح : ٧٩٨/٢ ، ٧٩٩ .

(٢) مجاز القرآن : ٤١٤/١ .

(٣) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١٣٥/٣ .

(٤) قال النحّاس : « والحقّ ما حُكي عن محمَّد بن يزيد ، قال : السَّدُّ المصدر ، وهذا قول الخليل وسيبويه ، والسُّدُّ : الاسم ، فإذا كان على هذا كانت القراءة بالضمِّ أولى ؛ لأَنَّ المقصود الاسم لا المصدر » . إعراب القرآن له : ٤٧٢/٢ ، ٤٧٣ .

ضمّه مفتوح ، ويجوز أن يكون عطفًا على محذوف ؛ أي : الضَّمُّ في هذه السُّورة وفي (يس) [١] .

قوله : (شِدْ) أي : عَلِّ وارفع [٢] الخصال العُلى ، يُشير بذلك إلى الاعتناء بالضَّبط من شاد البناء ، إذا رفعه وعلاّه ، أو بناه بالشِّيد وهو الكلس [٣] .

[٨٥٢] وَيَاجُوجَ مَاجُوجَ اهْمِزِ الْكُلَّ ۝ وَفِي يَفْقَهُونَ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ

أمر لمن رمز له بالنُّون من (نَاصِرًا) وهو عاصم بهمز ألف « يَأْجُوجَ » و « مَأْجُوجَ » في هذه السُّورة [٤] وفي الأنبياء [٥] ، فتعيَّن لغيره ترك الهمز [٦] ، أي : يجعل الهمزة ألفًا ، وترك الهمز يحتمل تركه لا إلى بدل [٧] ، وليس مرادًا هنا ، ويدلُّ على ذلك أنَّهُ لفظ به بالألف .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من (شُكِّلاَ) وهما الأخوان أنَّهُمَا قرآ : ﴿ لا يَكَادُونَ يُفْقِهُونَ قَوْلاً ﴾ [١] بضمّ الياء وكسر القاف ، فتعيّن لغيرهما فتحهما [٢] ؛ لأنَّ

---

(١) قال شعلة : « و (شِدْ) أمر من شاد البناء : إذا رفعه . (علا) مفعوله . (يس) ظرفه بحذف الجارّ ، والمراد : رفع بناء علاك بفتح ضمّ « سدًّا » في يس » . شرح شعلة : ٢٩٤ .

(٢) قال صاحب العين : « تشييد البناء : إحكامه ورفعه » . العين : [شيد] ٢٧٧/٦ .

(٣) ينظر : ص ٦٥٥ .

(٤) الكهف : ٩٤ .

(٥) الأنبياء : ٩٦ .

(٦) ينظر : السَّبعة : ٣٩٩ ، والمبسوط : ٢٣٩ ، والتَّيسير : ٣٥٣ ، والمستنير : ٢٧٣ .

(٧) أي : محتمل أن تكون الألف أصلاً . قال المصنِّف : « ويحتمل أن تكون الهمزة أصلاً والألف بدل عنها ، أو بالعكس ؛ لأنَّ العرب تتلاعب بالأسماء الأعجميَّة » . الدّرّ المصون : ٥٤٥/٧ .

(١) الكهف : ٩٣ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٣٩٩ ، والتَّيسير : ٣٥٣ ، والتَّجريد : ٤٤١ ، والإقناع : ٣٤٣ .

الفتح ضِدّ لهما إلاَّ أنَّ النَّاظم قدّم ترجمة « يأجوج ومأجوج » على ترجمة « يفقهون » لضيق النَّظم [١] .

* * *

والوجه في همز « يأجوج ومأجوج » إذا قيل : بأنّهما عربيّان : أَنَّهُمَا مشتقّان من : الأَجَّة ، وهي الاختلاط ، وشدّة الجري أيضًا [٢] . ويقوّي هذا قوله : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [٣] فإنَّه يدلُّ على الاختلاط .

وقيل [٤] : بل هما مشتقّان من : أَجِيْج النَّار ، وهو التهابها .

وقيل [٥] : / من الأَجِّ ، وهو سرعة العَدْوِ .

١/٣٦أ

وقيل [٦] : من الأُجَاج ، وهو الماء الملح .

فوزن « يأجوج » : يفعول . و « مأجوج » : مفعول على هذه الأقوال كلّها ، فالياء والميم مزيدتان [١] .

---

(١) قال الجعبريّ : « ولو قال :

وَفِي يَفْقَهُونَ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ شُكِّلاَ ۞ وَيَأْجُوجُ مَأْجُوجُ اهْمِزِ الْكُلَّ نُوِّلاَ

لرتَّب » . شرح الجعبري : ١٥٨٨/٣ .

(٢) ينظر : اللآلئ الفريدة : ١٣٦/٣ ، وإبراز المعاني : ٣٤٨/٣ .

(٣) الكهف : ٩٩ .

(٤) قاله الكسائي . ينظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٤٧٣/٢ ، ومعاني الكسائي : ١٨٩ .

(٥) ينظر : فتح الوصيد : ١٠٨٢/٣ ، والدرَّة الفريدة : ١٠٣٦/٢ ، والبحر : ٢٢٦/٧ .

(٦) قاله الأزهريّ وابن خالويه . ينظر : علل القراءات : ٣٥٤/١ ، والحجَّة لابن خالويه : ٢٣١ .

(١) ينظر : معاني الأخفش : ٣٩٩/٢ ، والكشف : ٧٧/٢ ، وشرح الهداية : ٥٩١ .

وقال أبو شامة [١] : « وأقرب ما قيل في اشتقاقهما : إنَّ « يأجوج » من الأجّ ، وهو الاختلاط وسرعة العَدْو ، أو من أجيج النّار . فوزن « يأجوج » يفعول ، و « مأجوج » مفعول ، فيكون الهمزة فيهما هو الأصل ، وأمَّا ترك الهمز [٢] فيحتمل أن يكون مخفّفًا منه ، فيرجع إلى تلك الأقوال كلّها ، وهو قياس تخفيفها نحو : فاس وكاس . ويحتمل أن تكون الياء والميم أصليّتين ، والألف فيهما زائدة ، ووزنهما : فاعول ، مشتقين من : يَجَّ ومَجَّ [٣] . وقيل : « ماجوج » مشتق من ماج . قال أبو حاتم [٤] : « ماجوج من : ماج يموج ، إذا اضطرب ، ومنه الموج ، وماج بهم الأمر : اضطرب » .

قال أبو شامة [٥] : « ويشهد لهذه المعاني ما وصفهم اللَّه تعالى به من إفسادهم في الأرض على وجه القهر والغلبة ، يشبه تَأَجُّجَ النّار والتهابها عاصية على موقدها ، وكونهم ﴿ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ [٦] يناسب سرعة العَدْو ، وكون بعضهم ﴿ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [١] هو الاختلاط » .

---

(١) إبراز المعاني : ٣/٣٤٨ .

(٢) الهمز لغة بني أسد ، وتركه لغة كلّ العرب غير بني أسد .
ينظر : فتح الوصيد : ٣/١٠٨٣ ، والبحر : ٧/٢٢٦ ، والإتحاف : ٣٧٢ .

(٣) قال قطرب : « في من لم يهمز : (ماجوج) : فاعول ، كداود ، ويكون من : المجّ . وياجوج : فاعول من (يج) » . ينظر : فتح الوصيد : ٣/١٠٨٢ ، والبحر : ٧/٢٢٥ .

(٤) ينظر : فتح الوصيد : ٣/١٠٨٢ ، واللآلئ الفريدة : ٣/١٣٧ .
وقد عقَّب المصنِّف على كلام أبي حاتم ، فقال : « وفيه نظرٌ من حيث ادّعاء قلب حرف العلّة وهو ساكن ، وشذوذه كشذوذ (طائي) في النّسب إلى (طيء) » . الدّرّ المصون : ٧/٥٤٦ .

(٥) إبراز المعاني : ٣/٣٤٨ .

(٦) الأنبياء : ٩٦ .

(١) الكهف : ٩٩ .

قُلْتُ : وقراءة الهمز يحتمل أن يكون أصلها بالألف ، وإنَّما هُمزت على حدّ قولهم [١] : العأْلم والخأتم . قال [٢] :

وَخِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا العَأْلَمِ

وقُرئ [٣] : ﴿ وَلا الضَّأْلِّينَ ﴾ [٤] ﴿ وَلا جَأْنٌّ ﴾ [٥] بهمز ذلك كلّه ، وسيأتي [٦] بيانه في قراءة ﴿ مِنْسَأَتَهُ ﴾ [٧] إن شاء اللّه تعالى . فقد احتملت كلّ قراءة أن تكون أصلاً للأخرى ، هذا كلّه إذا قيل : إنَّهما عربيّان .

وأَمَّا إذا قيل : إنَّهما أعجميّان فلا اشتقاق لهما ، وهذا أوفق لكلام المحقّقين الزَّمخشريّ

---

(١) ينظر : سرّ الصِّناعة : ١/٩٠ ، والمفصّل : ٤٢٩ ، ومغني اللَّبيب : ٣/٤٣٧ .

(٢) البيت من [الرَّجز المشطور] للعجّاج ، في ديوانه : ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، وطبقات فحول الشعراء : ١/٧٨ ، وسرّ الصِّناعة ١/٩٠ ، والمفصّل : ٤٢٩ ، والممتع : ١/٣٢٤ .
وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١/٧٥ ، ٢/٦٥٦ .
وخندف : أم مدركة ، ليلى بنت حُلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، لقبها (خندف) . الاشتقاق : ١/٤٢ .
وهامة كلّ شيء : أعلاه .
والشَّاهد فيه : [العأْلم] يريد : العالم ، فهمز الألف على لغة أسد .

(٣) قراءة أبي أيوب السختياني . ينظر : مختصر ابن خالويه : ٩ ، والمحتسب : ١/٤٦ . وقد ذكر ابن جنّيّ أَنَّ أيوّب سُئل عن هذه الهمزة ، فقال : هي بدل من المدّة لالتقاء السّاكنين .

(٤) الفاتحة : ٧ .

(٥) الرَّحمن : ٣٩ ، ٧٤ . وقد قرأ بهمزة كلمة « جأن » عمرو بن عبيد . ينظر : مختصر ابن خالويه : ١٥٠ ، والمحتسب : ٤٦ ، ٤٧ .

(٦) ينظر : العقد النَّضيد (خ) : ٣/١٢٥ « فرش سورتي سبأ وفاطر » .

(٧) سبأ : ١٤ .

(١) وغيره (٢) ، ويقوّي ذلك أَنَّ هذه الزِّنة كثرت في الأسماء الأعجميّة ، كهاروت ، وماروت ، وهارون ، وجالوت ، وطالوت ، وداود ، وقارون ، فقراءة الألف الصَّريحة على هذا واضحة ، وأَمَّا قراءة الهمز فأقرب شيء يُقال فيها : إنَّ الألف همزت كما همزت في العألم والخأتم . قال أبو شامة (٣) : « وأَمَّا [همز] (٤) هذه الألف فلا وجه له عندي إلاَّ اللّغة المحكيّة عن العجّاج أَنَّهُ كان يهمز العالم والخاتم ، وقد حاول جماعة من أئمّة العربيّة لهما اشتقاقًا كما يفعلون ذلك في نحو : آدم ، ومريم ، وعيسى على وجه الرِّياضة في علم التَّصريف (٥) ، وإلاَّ فلا خفاء أنَّها كلّها أعجميّة » انتهى .

وقد اختلف النَّاس (٦) هل هما اسمان لطائفتين كلٌّ من الطائفتين ذكور وإناث ، أو « يأجوج » اسم لذكرانهم و « مأجوج » اسم لإناثهم (١) ؟ واعلم أَنَّهُ لا خلاف في كونهما ممنوعين من الصَّرف ، فإذا قلنا : إنَّهما أعجميّان فأمرهما واضح ؛ لأَنَّ فيهما العلميّة

---

(١) الكشَّاف : ٤٠٢/٢ .

(٢) قال ابن خالويه وأبو زرعة : « وهو الاختيار ؛ لأَنَّ الأسماء الأعجميّة سوى هذا الحرف غير مهموز ، نحو : طالوت ، وجالوت ، وهاروت ، وماروت » . إعراب القراءات السّبع : ٤١٨/١ ، وحجّة القراءات : ٤٣٣ .

(٣) إبراز المعاني : ٣٤٨/٣ .

(٤) زيادة لازمة من نَصِّ أبي شامة في إبراز المعاني : ٣٤٨/٣ .

(٥) قال ابن خالويه : « وجمع يأجوج يآجيج ، مثل : يعقوب ويعاقيب .. ومن جعل يأجوج ومأجوج فاعولاً جمعه : يواجيج بالواو ، مثل : هارون وهوارين ، وطاغوت وطواغيت » . إعراب القراءات السَّبع : ٤١٨/١ ، ٤١٩ .

(٦) قيل : يأجوج من التُّرك ، ومأجوج من الجِيل والدَّيلم ، وقيل : هما من ولد يافث . ينظر : الكشَّاف : ٤٠٢/٢ ، والدرَّة الفريدة : ٣٧/٢ .

(١) ينظر : إبراز المعاني : ٣٤٨/٣ ، وشرح الجعبري : ١٥٨٨/٣ ، ١٥٨٩ .

والعجمة ، وإذا قلنا : إنّهما عربيّان فالمانع لهما العلميّة والتأنيث بتأويل القبيلة .

والوجه في « لا يُفقِهون » بالضَّمِّ والكسر أَنَّهُ من : أفقه كذا ؛ أي : جعله فاقهًا له [1] ، فأفقه منقولٌ من : (فَقِهَ) المتعدّي لواحد ، فعلى هذا المفعول الأَوَّل محذوف ؛ أي : لا يفقهون أحدًا قولاً ، كقوله : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا / شَدِيدًا ﴾ [2] وصفهم بعجمة ألسنتهم ، وأنَّهُم لشدّة العُجم لا يكادون يُفهمون أحدًا غيرهم شيئًا من مرادهم [3] .

٣٦/ب

وفي « لاَ يَفْقَهُون » بفتحتين أنَّهُم لشدّة جهلهم بلسان غيرهم لا يقاربون أن يفهموا لسان من يخاطبهم [4] ، والمعنيان متقاربان غير متلازمين .

* * *

قوله : (وَيَاجُوجَ مَاجُوجَ) يجوز أن يكون مفعولاً مقدَّمًا لـ « اهمز » ، و (الْكُلَّ) تأكيد ، والتَّقدير : الكلّ منهما ، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة خبره ، والعائد مقدّر كما تقدّم .

و (نَاصِرًا) حال من فاعل اهمز ، كأنَّه يشير إلى عدم المبالاة بمن يتكلَّم في هذه القراءة .

قوله : (وَفِي يَفْقَهُونَ) الظَّاهر أَنَّهُ متعلّق بمحذوف [1] ، ويكون (الضَّمُّ وَالْكَسْرُ) مبتدأ ومعطوف عليه ، و (شُكِّلاَ) جملة فعليّة ، والألف في (شُكِّلاَ) ضمير الضَّمّ

---

(١) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ٢٣١ ، والموضح : ٧٩٩/٢ .

(٢) الكهف : ٢ .

(٣) قال الزَّمخشريّ : « لا يُفهمون السَّامع كلامهم ، ولا يبينونه ؛ لأَنَّ لغتهم غريبة مجهولة » . الكشَّاف : ٤٠٢/٢ .

(٤) ينظر : الحجّة للفارسي : ١٠٣/٣ ، والكشف : ٧٦/٢ .

(١) تقديره : الضَّمّ والكسر جُعلا في (يفقهون) .

والكسر ، والتَّقدير : الضَّمّ والكسر شُكِّلاً ؛ أي : جُعلا ، أعني في : « يفقهون » ، ويجوز أن يتعلَّق بنفس « شُكِّلا » ولذلك قدّره أبو عبد اللّه [١] ، وقد تقدَّم أَنَّ مثله لا يجوز عند البصريين [٢] .

[٨٥٣] وَحَرِّكْ بِهَا وَالمُؤْمِنِينَ وَمُدَّهُ ۞ خَرَاجًا شَفَا وَاعْكِسْ فَخَرْجُ لَهُ

أمر لمن رمز له بالشِّين من (شَفَا) وهما : الأخوان بتحريك الرَّاء ؛ أي : فتحها وبمدّها ، أي : بألف بعدها في قوله تعالى هنا : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرَاجًا ﴾ [٣] وفي المؤمنين : ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرَاجًا ﴾ [٤] . فتعيّن لغيرهما إسكان الرَّاء والقصر ، ثُمَّ أمر بعكس التّقييد المذكور ، وهو الإسكان والقصر في قوله : ﴿ فَخَرْجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ [٥] لمن رمز له باللام والميم من (لَهُ مُلاَ) وهو ابن عامر ؛ لأنَّهُ رمز لراوييه ، فتعيَّن لغيره فيه التَّقييد المذكور ، وهو تحريك الرَّاء ومدّها ، وحصل من ذلك أَنَّ القرَّاء فيها على ثلاث مراتب [٦] :

الأولى : أَنَّ الأخوين قرآ بالتّحريك والمدّ في الجميع .

الثَّانية : أَنَّ ابن عامر قرأ بالإسكان والقصر في الجميع .

---

(١) اللآلئ الفريدة : ٣/١٣٧ .

(٢) لتقدّم المعمول حيث لا يتقدّم العامل ، وقد مرّ له نظائر في : ص ٢٠٩ ، ٣٩٨ ، ٤٦٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٧١٠ ، ٧٧٤ .

(٣) الكهف : ٩٤ .

(٤) المؤمنون : ٧٢ .

(٥) المؤمنون : ٧٢ .

(٦) ينظر : السَّبعة : ٤٠٠ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، والتَّيسير : ٣٥٣ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٦١ ، ٣٩٤ .

وأنَّ الباقين قرءوا بالإسكان والقصر في قوله : ﴿ خَرَاجًا ﴾ هُنا وفي المؤمنين ، وبالتّحريك والمدّ في قوله : ﴿ فَخَرَاجُ رَبِّكَ ﴾ .

◈ ◈ ◈

والوجه في قراءتي [١] : « خَرْجًا » و « خَرَاجًا » : أَنَّهُمَا بمعنى واحد ، كالنَّوْل والنَّوَال ؛ أي : جُعْلاً نُخرجه من أموالنا ، وكذلك قوله : ﴿ فَخَرْجُ رَبِّكَ ﴾ أي : ما تعطيه وتخرجه ، وفرّق بعضهم بين « الخَرْج » و « الخَرَاج » ، فقال [٢] : « (الخَرْجُ) بالقصر : الجُعْل ؛ أي : فهل نجعل لك جُعْلاً ندفعه إليك من أموالنا مرّةً واحدةً على بناء السدِّ . و (الخَرَاج) بالألف ما ضُرب على الأرض في كلِّ عامٍ ؛ أي : فهل نجعل لك خراجًا نؤدّيه إليك في كلّ وقت » .

وقال مكّيّ [٣] : « الاختيار ترك الألف ؛ لأنَّهم إنَّما عرضوا عليه أن يعطوه عطيّة من أموالهم مرّةً واحدةً على بنائه ، ولم يعرضوا عليه أن يعطوا جزيةً على ذلك في كلِّ عام » .

قُلْتُ : فعلى هذا قوله تعالى : ﴿ فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ من باب المقابلة [٤] .

◈ ◈ ◈

---

(١) ينظر : علل القراءات : ٣٥٥/١ ، وشرح الجعبري : ١٥٩٣/٣ .

(٢) قاله مكّيّ وأبو البقاء . ينظر : الكشف : ٧٨/٢ ، والإملاء : ١٠٨/٢ .
وقال الزّجّاج : « والخراج عند النّحويين : الاسم لما يخرج من الفرائض في الأموال ، والخرج المصدر » . معاني الزجّاج : ٣١٠/٣ .

(٣) الكشف : ٧٨/٢ .

(٤) ومعنى : ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ أي : أجرًا على ما جئت به ، فأجرُ ربّك وثوابه خير . الدرَّة الفريدة : ١٠٣٩/٢ .

١/٣٧

قوله : (خَرَاجًا) متنازعٌ فيه ، تنازع فيه « حَرِّكْ » و « مُدَّ » وجاء هذا على إعمال الأوَّل ، وهو مختار الكوفيين ، فلذلك أُضمر في الثَّاني ، وهذا هو المشهور ، وقد يُحذف من الثَّاني ضرورة كما يثبت ضمير غير الرَّفع ، وغير ما هو خبر في الأصل / ضرورة ، وهذا أتقنته في علم النَّحو [١] .

قوله : (شَفَا) جملة مستأنفة للثناء على القراءة ؛ أي : شفى ذلك من قرأ به .

قوله : (اعْكِسْ) مفعول « اعكس » محذوف ، و (فَخَرْجُ) مشبّه بالظَّرف ؛ أي : واعكس القيدين وهما : التَّحريك والمدّ في : « فَخَرْجُ » .

قوله : (لَهُ مُلاَ) مبتدأ وخبره ، ولا محلّ لها لاستئنافها . و (مُلاَء) جمع ملاءة ، وهي الملحفة ، كناية عن الحجّة ؛ لأنَّها يُستتر بها كما يستتر بالملاءة من الحرّ والبرد ، وتقدّم [٢] ذلك مرارًا .

[٨٥٤] وَمَكَّنَنِي أَظْهِرْ دَلِيلاً وَسَكَّنُوا ۞ مَعَ الضَّمِّ فِي الصُّدْفَيْنِ عَنْ

أمر بالإظهار في قوله تعالى : ﴿ مَا مَكَّنَنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ ﴾ [٣] لمن رمز له بالدَّال من (دَلِيلاً) وهو ابن كثير ، فتعيّن لغيره الإدغام [٤] .

---

(١) مسألة التَّنازع مسألة خلافيّة بين الكوفيين والبصريين . فالأولى عند الكوفيين إعمال الأوَّل ، ولهم أدلّة من النَّقل والقياس . ويرى البصريون أنَّ الأولى إعمال الثَّاني ، ولهم أدلّتهم من النّقل والقياس . تنظر هذه المسألة مُفصّلة في : الإنصاف : ٧٩ ، والتّبيين : ٢٥٢ ، وائتلاف النّصرة : ١١٣ .

(٢) ينظر : ص ٣٠٣ ، ٦٤٦ ، ٧٢٤ .

(٣) الكهف : ٩٥ .

(٤) ينظر : السَّبعة : ٤٠٠ ، والغاية : ٩٨ ، والتَّيسير : ٣٥٣ ، والتَّجريد : ٤٤٢ .

ثُمَّ أمر بسكون دال ﴿ الصُّدْفَيْنِ ﴾ [١] مع ضمّ صادهما لشعبة وهو أبو بكر .

ثُمَّ أخبر في البيت الآتي لمن رمز له بالكاف من (كَمَا) وكلمة (حَقُّهُ) وهم : ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو أنَّهُم قرءوهما بضمِّ الصَّاد والدَّال ، فتعيَّن للباقين فتحهما [٢] .

* * *

والوجه في إظهار « مكَّنني » أَنَّهُ الأصل ، وحسن ذلك كون المثل الأَوَّل غير مُسكَّن [٣] ، وقال أبو عبد اللّه [٤] : « وأنَّ الثَّاني منهما غير لازم » . كأنَّهُ يوهم أَنَّهُ لما كان قبل نون الوقاية نونٌ هي لام الفعل كانت نون الوقاية غير لازمة ، فلذلك لم يعتدّ بها ، وهذا وهَمٌ صريح لا يجوز حذف نون الوقاية في مثله أَلْبَتَّة [٥] لا تقول في : سَمَّنَنِي ، عَيَّنَنِي حذف النُّون أَلْبَتَّة ، وإنَّما تحذف نون الوقاية إذا كان قبلها نون رفع كما تقدَّم [٦] تحقيقه في : ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾ [٧] و ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [٨] فظنّ أبو عبد اللّه أَنَّ هذا من ذاك .

---

(١) الكهف : ٩٦ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٤٠١ ، والمنتهى : ٤٦٥ ، والتَّيسير : ٣٥٤ ، والإقناع : ٣٤٤ .

(٣) ينظر : الحجَّة لابن خالويه : ٢٣٢ ، وشرح الهداية : ٥٩١ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ١٣٩/٣ .

(٥) قال الرضيّ في شرح الكافية : ٤٥٠/٢ : « تلزم هذه النُّون جميع أمثلة الماضي ، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب من المضارع : الأمثلة الخمسة : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين ، فتلزم النُّون غير هذه الأمثلة ، سواء كان فيه نون الضَّمير الأولى نحو : يضربنني ، أو نونا التأكيد الخفيفة والثّقيلة ، أو لا » .

(٦) في العقد النَّضيد (خ) : ١٩٠/٣/ب ، ١٩١/أ « فرش سورة الأنعام » . وينظر : ص ٦٥٧ .

(٧) الأنعام : ٨٠ .

(٨) الحجر : ٥٤ .

ووجه الإدغام : الخفّة ، وقد وافق كلٌّ مصحفه ، فإنَّها مرسومة في مصحف مكّة بنونين ، وفي غيره بنون واحدة [١] .

والوجه في قراءات « الصَّدفين » : أنَّها لغاتٌ [٢] في ذلك ، وقيل [٣] : المسكَّن مخفّف من المضموم ، والصّدف بلغاته الثَّلاث : ناحية الجبل المرتفع ، وقيل [٤] : الصّدفان بلغاتهما أن يتقابل جبلان مرتفعان [٥] وبينهما طريق ، فالنّاحيتان المتقابلتان صُدُفان ، وصَدَفان ، ومن ذلك : صادفت الرّجل : قابلته .

❁ ❁ ❁

قوله : (مَكَّنَنِي) مفعول مقدَّم لـ « أَظْهِرْ » ؛ أي : أوقع فيه الإظهار ، أو أظهر نونه .

قوله : (دَلِيلاً) يجوز أن يكون حالاً من فاعل « أظهر » أو مفعوله ؛ أي : أظهره حال كونك دالاًّ على إظهاره ، أو حال كونه دالاًّ على صحّة إظهار المثلين . وقال أبو شامة [٦] : « أي : أظهره دليلاً على أنَّ القراءة الأخرى بالإدغام هذا أصلها » . وقال

---

(١) ينظر : المصاحف : ٤٦ ، والمقنع : ١٢٤ ، والكشف : ٧٨/٢ .

(٢) « الصُّدُفين » بالضَّمَّين : لغة قريش . و « الصَّدَفين » بالفتحين : لغة الحجاز .
ينظر : الدرَّة الفريدة : ١٠٤٤/٢ ، وشرح الجعبري : ١٥٩٩/٣ ، ولغة قريش : ٢٦٧ .
وذكر أبو عبيد أنَّ الفتح : لغة تميم ، والضمّ لغة حِمْير . ينظر : لغات القبائل لأبي عبيد : ٢١ ، والدّرّ المصون : ٥٤٩/٧ .

(٣) قاله أبو إسحاق الزّجَّاج في معانيه : ٣١١/٣ .

(٤) هذا قول السَّخاوي في فتح الوصيد : ١٠٨٥/٣ .

(٥) قال ابن عبَّاس : هما أرمينيّة وأذربيجان . ينظر : تفسير الطّبريّ : ١٠٢/١٨ .

(٦) إبراز المعاني : ٣٥٠/٣ .

٣٧/ب

السَّخاوي [(١)] : « دليلاً : حال من الضَّمير المرفوع في (أَظْهِرْ) ، أو المنصوب ، أو على أَنَّهُ مفعول » . قُلْتُ : أمَّا كونه مفعولاً فلا بُدّ على هذا من رابط مقدّر بينه وبين « مكنني » ، فيكون التَّقدير : أظهر دليلاً عليه ، وهو بعيدٌ جدًّا [(٢)] ، وأمَّا قوله : « أو المنصوب » فليس في اللّفظ ضمير منصوب ، فإن كان يعني أَنَّهُ محذوف تقديره : أظهره [(٣)] ، ثُمَّ حذف لزمه ارتكاب وجهٍ ضعيفٍ وهو / رفع (زيد) في نحو : زيدٌ اضربْ ، فإنَّ الَّذي ينبغي أن تنصب (زيدًا) مفعولاً مقدَّمًا لا أَنَّك ترفعه مبتدأ ويحذف عائده ، فافهم ذلك [(٤)] .

قوله : (وَسَكَّنُوا) مفعوله محذوف ؛ أي : سكّنوا الدَّال .

قوله : و (مَعَ الضَّمِّ) حال إمَّا من الفاعل ؛ أي : سكّنوا مصاحبين لضمِّ الصَّاد ، وإمَّا من المفعول المحذوف ؛ أي : مصاحبة لضمِّ الصَّادِ لأنَّها مجاورتها .

---

(١) فتح الوصيد : ١٠٨٦/٣ .

(٢) وأجاز الإمام الجعبريّ إعرابه مفعولاً به ؛ أي : أظهر دليله . ينظر : شرح الجعبري : ١٥٩٤/٣ .

(٣) قال الهمذاني : « (دليلاً) منصوب على الحال من الفاعل في أظهره ، دالاًّ السَّامع عليه ، أو من المفعول ، أي : أظهره دليلاً ، فهو فعيل بمعنى : فاعل ، ويحتمل أن يكون مفعول « أظهر » برهانًا ، والأوَّل أمتن » . الدرَّة الفريدة : ١٠٤٠/٢ .

(٤) قُلْتُ : الإخبار بـ (اضرب) عن (زيد) فيه ضعف من وجهين :
الأوَّل : الإخبار بالجملة الأمريّة ، وقد نَصَّ عليه كثيرٌ من النّحويين .
الثَّاني : خلوّ جملة الخبر من ضمير يعود إلى المبتدأ ، وهذا ما عناه المصنِّف بقوله : « لزمه ارتكاب وجهٍ ضعيف » .
ورأي المصنِّف في هذه المسألة وجيهٌ ، فلو جعلنا (دليلاً) حال من الضَّمير المنصوب لزم من ذلك أن يعرب قوله : (مَكَّنَنِي) مبتدأ ، و (أَظْهِرْ) خبره ، وفيه ضعف من الوجهين المذكورين آنفًا .

قوله : (فِي الصُّدْفَيْنِ) أي : فعلوا ذلك في « الصُّدفين » ، ويجوز أن يكون المعنى : أوقعوا الإسكان والضمّ في « الصُّدْفَينِ » ، وقد عُلم أَنَّ محلّ الضَّمِّ الصَّاد ، ومحلّ السُّكون الدَّال فلا إلباس . ويجوز أن يكون (مَعَ الضَّمِّ) حالاً من التَّسكين المدلول عليه بـ « سكِّنوا » أي : حال كون التَّسكين مصاحبًا للضَّمِّ ، وعلى هذا فقوله : (فِي الصُّدْفَيْنِ) يجوز أن يتعلّق بما تعلّقت به هذه الحال .

قوله : (عَنْ شُعْبَةَ) متعلِّق بـ « سكِّنوا » على التَّضمين ، أي : نقلوا سكونه عن شعبة ، وأن يكون حالاً من فاعل (سَكَّنُوا) أي : سكَّنوا ناقلين ذلك عن شعبة ، وهذا تفسير معنى ، لأنَّهُ لا يضمر في مثله إلاَّ الكون المطلق [(١)] ، ويجوز أن يقرأ شعبة بالجرّ [(٢)] ؛ لأنَّهُ مضاف لما بعده ، فلمَّا أضيف انجرَّ بالكسرة ؛ أي : عن شعبة : القوم الأشراف أضافه إلى مشايخه ، وأن يقرأ بالفتح على عدم إضافته إلى (الْمَلاَ) بل على أَنَّ (الْمَلاَ) فاعل

---

(١) تبع السَّمين في هذه المسألة رأي شيخه أبي حيَّان الَّذي نَصَّ على ذلك بقوله : « وينبغي أن يحمل قول الزَّمخشريّ : مقتولة ، ومفقوءة ، ومجدوع ، ومقطوعة على أنَّهُ تفسير المعنى لا تفسير الإعراب ؛ لأَنَّ المجرور إذا وقع خبرًا لا بُدَّ أن يكون العامل فيه كونًا مطلقًا ، لا كونًا مقيَّدًا » . البحر : ٢٧١/٤ .

وقد ردَّه ابن هشام ، وقال : « وتوهَّم جماعةٌ امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنَّا متّفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدّليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف مع أنَّهُ إمَّا أن يكون هو الدّليل ، أو مقوّيًا للدَّليل ؟ واشتراط النَّحويين الكون المطلق إنَّما هو لوجوب الحذف لا لجوازه . وممّا يتخرَّج على ذلك قولهم : من لي بكذا ؟ أي : من يتكفّل لي به ؟

وقوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطّلاق : ١] ، أي مستقبلات لعدّتهنّ ، كذا فسَّره جماعة من السَّلف ، وعليه عوّل الزَّمخشريّ ، وردَّه أبو حيَّان توهّمًا منه أَنَّ الخاص لا يُحْذَفُ » . مغني اللَّبيب : ٣٤٢/٥ . ٣٤٣ .

(٢) قال الإمام الجعبريّ : « و « شعبة » ممتنع للعلميّة والتأنيث ، وكسره لإضافته إلى (الملأ) » . شرح الجعبري : ١٠٩٤/٣ .

(سَكَّنُوا) ويكون هذا على لغة : أكلوني البراغيث [١] ، فيجيء فيه ما ذكر في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [٢]﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [٣] وعلى هذا فالملأ هم : الرُّواة عن شعبةَ ، وفي الوجه الأوَّل كان راويًا عنهم ، والمِلأ : الأشراف : أصلها الهمز فخُفّفت [٤] ، وقد يترجّح وجه الإضافة بأنَّهُ إذا لم يضف (شُعْبَةَ) إلى (الْمَلاَ) يُوهم أَنَّ (الْمَلاَ) رمز لنافع ، فإن قيل [٥] : المانع من ذلك وإن لم يضف ما تقدّم [٦] من أنَّهُ لا يجمع بين الاسم المصرّح به وبين الرَّمز .

قيل : هذا وإن يقع في قوله : (شُعْبَةَ الْمَلاَ) لا ينفع في رفع توهّم أنَّهُ رمز مضاف للرّمز بعده في البيت الآتي من قوله : « كَمَا حَقُّهُ ضَمَّاهُ » فيُتوهّم أَنَّ نافعًا وابن عامر وابن كثير وأبا عمرو يضمّونها ، فإذا أضفنا شعبة إلى (الْمَلاَ) أُمِن من ذلك ، على أَنَّ لقائلٍ أن يقول : الإضافة ليست مانعة من توهّم ما ذكرت ، ولذلك قال أبو شامة [٧] بعد ذكر ما قدّمته : « وفي ذلك نظر ، وكان يمكنه أن يقول : عن شعبةٍ وَلاَ » .

[٨٥٥] كَمَا حَقُّهُ ضَمَّاهُ وَاهْمِزْ مُسَكِّنًا ۞ لَدَى رَدْمًا ائْتُونِي وَقَبْلُ اكْسِرِ

---

(١) النُّحاة يطلقون هذه العبارة على اللّغة الَّتي تجمع بين الفاعل الظَّاهر وعلامة التّثنية ، أو علامة الجمع في الفعل ، وهي لغة طيء ، وقيل : لغة أزد شنوءة . ينظر : الكتاب : ١٩/١ ، والأصول في النّحو : ٧١/١ ، وسرّ الصِّناعة : ٦٢٩/٢ ، والجنى الدَّاني : ١٧٠ ، وشرح ابن عقيل : ٨٥/٢ ، والكليّات : ١٠٨١ .

(٢) الأنبياء : ٣ .

(٣) المائدة : ٧١ .

(٤) قال الأزهريّ : « الملأُ مهموزٌ مقصورٌ : أشراف النَّاس ووجوههم » . وزاد ابن منظور : « ورؤساؤهم ومُقدَّموهم الَّذين يرجع إلى قولهم » . التّهذيب : [ملا] ٤٠٤/١٥ ، واللِّسان : [ملأ] ١٥٩/١ .

(٥) قال ذلك أبو شامة في إبراز المعاني : ٣٥٠/٣ .

(٦) ينظر : ص ٣٦٨ .

(٧) إبراز المعاني : ٣٥٠/٣ .

قد تقدَّم [١] أنَّ (كَمَا حَقُّهُ) رمزٌ لمن يقرأ « الصُّدُفَين » بضمّتين .

ثُمَّ أمر بهمز ﴿ اِئْتُونِي ﴾ [٢] حال تسكين الهمز ، وبكسر ما قبل « ائْتُونِي » وهو تنوين « رَدْما » ، فتكون القراءة به كما لفظ به النَّاظم في البيت لشعبة [٣] ، وقد ذكره في البيت الآتي ، وسيأتي قراءة الباقين ، فكأنَّه قال : « اِئْتِ » بهمزةٍ ساكنةٍ في مجموع لفظ ﴿ رَدْمًا * اِئْتُونِي ﴾ ، و « اِئْتِ » أيضًا بكسر ما قبل الهمز المسكَّن وهو التَّنوين ، وإنَّما كُسِرَ لالتقاء السَّاكنين .

* * *

١/٣٨ أ

والوجه في قراءة [٤] ﴿ اِئْتُونِي ﴾ : أَنَّهُ أَمرٌ مِن : أتى / يأتي ثلاثيًّا بمعنى : المجيء به ، والأصل : إيتُوني بزُبر الحديد ، فلمّا حُذف الجارّ انتصب . ويجوز أن يُضمَّن « إيتُوني » معنى : أَحْضِرُوا لي [٥] ، فيُنصَب من غير تقدير جارٍّ ، قال الفارسيّ [٦] : « ائتوني أشبه بقوله : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ [٧] ؛ لأنَّهُ كلّفهم المعونة على عمل السدّ ، ولم يقبل الخَرْج الَّذي بذلوه له ، فقوله : ﴿ اِئْتُونِي ﴾ الَّذي بمعنى : جيئوني ، إنَّما هو معونةٌ على ما كلَّفهم من قوله : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ » .

* * *

(١) ينظر : ص ٨١٧ .
(٢) الكهف : ٩٦ .
(٣) ينظر : السَّبعة : ٤٠٠ ، ٤٠١ ، والتَّيسير : ٣٥٤ ، والمستنير : ٢٧٣ ، والنّشر : ٤١٥/٢ .
(٤) ينظر : شرح الهداية : ٥٩١ ، وفتح الوصيد : ١٠٨٧/٣ .
(٥) في الأصل : احضروني ، ولعلّ الصَّواب ما أثبتّه .
(٦) الحجّة : ١٠٥/٣ .
(٧) الكهف : ٩٥ .

قوله : (كَمَا حَقُّهُ ضَمَّاهُ) يجوز أن تكون الكاف للتّشبيه ، و (ما) كافّة ، و (حَقُّهُ) مبتدأ ، و (ضَمَّاهُ) خبره [١] ، و (ما) تكفُّ الكاف كما كفّتها في قوله [٢] :

وَننصرُ مولاَنا ونَعلَمُ أَنَّهُ ۞ كما النَّاسُ مجرومٌ عليه

ويجوز الجرّ أيضًا على زيادتها ، ويروى : « كما النَّاسِ » . والكاف في محلّ رفع خبر لمبتدأ مقدّر ؛ أي : حقّه في حال التّخفيف ما ذكرته كما حقّه ضَمَّاه في حال الإتيان به على الأصل ، وهذا كلامٌ محمولٌ على المعنى ؛ أي : حقّه في ذلك كما حقّه في هذا ، فالضَّميران في (حَقُّهُ) و (ضَمَّاهُ) للفظ « الصُّدفين » ؛ لأَنَّ « الصُّدفين » بتأويل الحرف المختلف فيه ، ويجوز أن تكون (ما) مصدريّة موصولة بالجملة الاسميَّة بعدها ، والصَّحيح جواز وصلها [٣] بها ، لكن الأكثر أن يُفهم حينئذٍ وقتًا [١] ، وقد يوصل بها ولا تُفهم وقتًا

---

(١) ينظر : شرح شعلة : ٢٩٥ ، وشرح الجعبري : ١٥٩٤/٣ .

(٢) من [الطّويل] لعمرو بن بَرَّاقَة الهَمْدَاني ، في أمالي القالي : ٣٧٩ ، وشرح شواهد المغني : ٥٠٠/١ . وبلا نسبة في شرح الكافية الشّافية : ٨١٧/٢ ، والجنى الدّاني : ١٦٦ ، والهمع : ٢٣١/٤ . وهو من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ٣٣٣/٢ ، ٤٤٣/٥ ، ٢١٢/٨ .

مجروم عليه : من الجرم وهو : الذّنب ، أي : مظلوم ، وجارم : ظالم .

والشّاهد فيه : دخول « ما » الكافّة على « الكاف » فكفّتها ، ويروى بجرّ « النَّاسِ » كما ذكر المصنِّف فتكون حينئذٍ زائدةً ملغاة . ينظر : الجنى الدّاني : ٤٨٢ .

وقد قال صاحب المستوفى : « ولا أعلمها ملغاة » . المستوفى : ٣٦١/١ .

(٣) سيبويه والجمهور يذهبون إلى أَنَّ « ما » المصدريّة لا تُوصل بالجمل الاسميّة ، وأجازه قوم منهم السِّيرافي ، وتبعه الأعلم وابن خروف والمصنِّف هنا .

ينظر : الكتاب : ١٠/٣ ، ١١ ، وشرح السِّيرافي : ٧٩/١ ، والنّكت على سيبويه : ١٠٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٨١/١ ، والارتشاف : ٩٩٥/٢ ، والهمع : ٢٨١/١ .

كقوله [٢] :

أَحلامُكمْ لِسِقَامِ الجَهلِ ۞ كَما دِمَاؤكمُ تَشْفِي من

والمعنى : حقيّتُه في التَّسكين كحقيّته في ضمّيه ، ويجوز أن تكون للتَّعليل [٣] عليه ؛ لقوله : « سكِّنوا » أي : سكِّنوا « الصُّدفين » لأجل حَقيّةِ ضمّيه ، كأنَّهُ أشار بذلك إلى أنَّ أصل التَّسكين الضَّمّ فخُفّف . قال أبو شامة [٤] : « والكاف كهي في نحو قوله : ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [٥] فما بعدها علّةٌ لما قبلها في الموضعين ، فالضَّمَّانِ علّة الإسكان » .

قوله : (مُسَكِّنًا) يجوز أن يُقرأ بكسر الكاف على أَنَّهُ حال من فاعل (اهْمِزْ) ومفعوله محذوف ؛ أي : مُسكِّنًا تلك الهمزة ، وبفتحها على أَنَّهُ حال من مفعول (اهْمِزْ) وهو لفظ (اِئْتُونِي) أي : اهمزه مُسكَّنًا .

---

(١) كقول الشَّاعر :

۞ وَاصِلْ خَلِيلَكَ ما التَّواصلُ مُمكنٌ ۞

ينظر : الارتشاف : ٩٩٥/٢ .

(٢) من [البسيط] للكميت بن زيد الأسدي ، وهو في ديوانه : ٨١/١ ، وشرح الكافية الشّافية : ٣٠٦ .

وبلا نسبة في الارتشاف : ٩٩٥/٢ ، والمساعد : ١٧٣/١ ، والهمع : ٢٨١/١ .

والبيت من شواهد المصنِّف في الدّرّ المصون : ١٤٢/١ ، ٧٨/٨ .

والكَلَب : داء يصيب الكَلْب شبه الجنون ، فإذا عضَّ إنسانًا صار مثله ، فإذا أخذ قطرة من دم شريف زال عنه ما به .

والشَّاهد فيه : جواز وقوع الجملة الاسميّة صلة لـ « ما » .

(٣) ينظر في ذلك : الجنى الدَّاني : ٤٨٣ ، ومغني اللَّبيب : ٧/٣ .

(٤) إبراز المعاني : ٣٥١/٣ .

(٥) الأنعام : ١١٠ .

قوله : (لَدَى رَدْمًا) ظرف لـ (اهْمِزْ) أي : اهمز عند ردْمًا ؛ أي : عند تنوينه . ويجوز أن يكون حالاً من (اِئْتُونِي) أيضًا ، أي : كائنًا لدى ردْمًا .

قوله : (وَقَبْلُ) قُطع عن الإضافة ، والتَّقدير : وقبل الهمز اكسر ، ومفعول (اكْسِرِ) محذوف ، والظَّرف متعلِّق بـ (اكْسِرِ) أي : واكسر قبل الهمز الحرف ذا الولا ، أي : ذا المتابعة ، وهو التَّنوين ؛ لأنَّهُ يليه ويتبعه الهمز ، يقال [١] : وَالَى وِلاءً ، وفعلته على الوِلاء ؛ أي : شيئًا بعد شيء ، ووَلِيَ هذا هذا ؛ أي : اتَّصل به .

والمشهور في النُّسخ : « وقبل اكسر » أمرًا للواحد المخاطب ، وفي بعضها : « اكسروا » أمرًا لجماعة الذّكور [٢] ، والأوَّل أولى ليوافق ما قبله من قوله : « واهمز » ، وما بعده من قوله : « صف » وقوله فيما سيأتي : (وابدأ وزد) . ويجوز أن يكون (قَبْلُ) حالاً من التَّنوين ؛ أي : حال كونه قبل ، كذا قدّره أبو عبد اللّه [٣] ، وفيه نظر ؛ لأنَّ الظَّرف متى قُطع لم يقع حالاً [٤] ، وقد بيّنت هذا في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [٥] في (الدُّرّ المصون) [٦] . و (الْوِلاَ) / بكسر الواو : المتابعة ، وهو ممدود في الأصل ، وتقدَّم [٧] ذلك غير مرّة .

٣٨/ب

ثُمَّ بيّن لمن هذه القراءة ، فقال :

---

(١) ينظر : فتح الوصيد : ١٠٨٦/٣ ، وإبراز المعاني : ٣٥١/٣ .
(٢) ينظر : إبراز المعاني : ٣٥١/٣ .
(٣) اللآلئ الفريدة : ١٤١/٣ .
(٤) تقدَّم ذلك في : ص ٢٩٤ .
(٥) يوسف : ٨٠ .
(٦) الدّرّ المصون : ٥٤٠/٦ .
(٧) ينظر : ص ٢٤٩ ، ٢٨٥ ، ٣٥٤ ، ٥١٣ ، ٥٩٧ .

[٨٥٦] لِشُعْبَةَ وَالثَّانِي فَشَا صِفْ بِخُلْفِهِ ۞ وَلاَ كَسْرَ وَابْدَأْ فِيهِمَا الْيَاءَ

[٨٥٧] وَزِدْ قَبْلُ هَمْزَ الْوَصْلِ وَالْغَيْرُ ۞ بِقَطْعِهِمَا وَالْمَدِّ بَدْءًا وَمَوْصِلاَ

قد تقدَّم [١] أنَّ القراءة في « ائتوني » لشعبة ، فـ (لِشُعْبَةَ) متعلِّق بقوله : (وَاهْمِزْ) وما عُطف عليه .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء من (فَشَا) وهو حمزة ، وبالصَّاد من (صِفْ) وهو أبو بكر أيضًا بخلافٍ عنه وحده ، ولذلك وحّد ضميره أنَّهما فعلا ذلك في الثَّاني ؛ أي : أتيا بهمزة مسكَّنة إلاَّ أَنَّهُمَا لا يكسران ما قبل هذه الهمزة ؛ لأنَّ قبله لامًا [٢] ، قال : وهي مفتوحة بخلاف ما تقدّم ، فإنَّ قبله تنوينًا ساكنًا [٣] ، فكُسر لالتقاء السَّاكنين ثَمّة .

ثُمَّ أمر لمن قرأ بذلك وهما حمزة وأبو بكر أن يَبدأ لهما بالياء مُبدلة من الهمز ، وبزيادة همزة وصل قبلها ؛ أي : قبل الياء المبدلة ، والمراد إذا ابتدأت بهذه الكلمة فافعل ذلك تحرّزًا من إدراجه الكلمة ، فإنَّ القراءة ما تقدَّمت في لفظ النَّاظم ، ولا بُدّ من إيضاح ذلك ، وهو أنَّ (أتى) الثّلاثي إذا أمرتَ منه أتيتَ بهمزةِ وصلٍ مكسورة لسكون فاء الكلمة ، ولا يمكن الابتداء بالسّاكن ، فاجتلبت همزة وصل لذلك ، فقلتَ : آتِ بهمزتين أوّلهما مكسورة وثانيتهما ساكنة ، فوجب قلبها ياءً ، فصار : إِئْتِ ، فإذا أدرجت الكلمة استُغني عن همزة وصل ، فعادت الياء همزة كما كانت ؛ إذ زال موجب قلبها ، وهذا كما يفعل الجميع في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا ﴾ [٤] درجًا وابتداءً ، واللّه أعلم .

ثُمَّ أخبر عن غير أبي بكر وحمزة أنَّهُم قرءوا في الموضعين بهمزة مقطوعة بعد ألف ، وعبَّر

---

(١) ينظر : ص ٨٢٢ .

(٢) في الأصل : لام ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٣) في الأصل : تنوين ساكن ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) طه : ٦٤ .

عن ذلك بـ (الْمدِّ) وفعلوا ذلك درجًا وابتداءً ، فيقرءون : ﴿ ءَاتُونِي ﴾ [١] فينتصب ﴿ زُبَرَ الْحَدِيدِ ﴾ [٢] مفعولاً ثانيًا ؛ أي : أعطوني . وينتصب ﴿ قِطْرًا ﴾ على أنَّهُ مفعول بـ ﴿ أُفْرِغْ ﴾ ، ومفعول ﴿ ءَاتُونِي ﴾ الثَّاني محذوف هو ضمير ﴿ قِطْرًا ﴾ ، والتَّقدير : آتونيه أُفرغ عليه قِطرًا ، وهذا شاهدٌ لمذهب البصريين في مسألة التَّنازع [٣] ، المتنازع فيها المذهبان الكوفي والبصري ، وهي مسألة مشهورة بين أهل هذا الفنِّ ، موضعها متقنٌ في (الدّرّ المصون) [٤] .

وجوَّز أبو شامة [٥] أن يكون ﴿ قِطْرًا ﴾ منصوبًا على إسقاط الخافض ، كزُبر الحديد ، يعني أَنَّ التَّقدير : آتوني بقِطْرٍ أفرغه عليه ، منصوبٌ بـ ﴿ ءَاتُونِي ﴾ على هذا ليس إلاَّ ، والألف في ﴿ ءَاتُونِي ﴾ بدل من الهمزة لما تقدّم في إبدالها ياءً ، فالضَّمير من (فِيهِمَا) عائدٌ على ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ﴾ ، و ﴿ ءَاتُونِي أُفْرِغْ ﴾ فلمَّا تكرّر ثنَّاهُ ، وتحصّل من ذلك ثلاث قراءات [٦] :

الأولى : لأبي بكر « ائْتوني » من الثُّلاثي في الموضعين [٧] .

---

(١) الكهف : ٩٦ .

(٢) الكهف : ٩٦ .

(٣) حيث أُعمل الفعل الثَّاني ، وهو « أفرغ » ولو أُعمل الأوَّل لقال : أُفرغه عليه . ينظر : الإنصاف : ٨١ ، والتّبيين : ٢٥٣ ، وائتلاف النّصرة : ١١٤ .

(٤) الدّرّ المصون : ٥٦٨/٢ . ٥٧٠ .

(٥) إبراز المعاني : ٣٥٢/٣ .

(٦) ينظر : السَّبعة : ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والتَّيسير : ٣٥٤ ، والنَّشر : ٣١٥/٢ .

(٧) ورُوي عنه بالمدّ مثل الجماعة في الموضع الثَّاني . قال مكيّ : « وهو اختيار ابن مجاهد وأبي الطيّب شيخنا ، وقد قرأت لأبي بكر بالوجهين » . التبصرة : ٢٦٥ .

الثَّانية : للباقين غير حمزة « آتوني » من الرّباعي في الموضعين .

الثَّالثة : لحمزة « آتوني » كالجماعة في الأولى ، و « ائْتوني » كأبي بكر في الثَّاني ، كأنَّهُ جمع بين اللُّغتين [١] .

* * *

١/٣٩

قال الفَرَّاء [٢] : / « قول حمزة صواب من وجهين :

تكون مثل أخذت الخِطام ، وأخذت بالخِطام ، ويكون على ترك الهمزة الأولى في : ﴿ ءَاتُونِي ﴾ فإذا سقطت الأولى هُمزت الثَّانية » . قال أبو شامة [٣] : « هذا وجهٌ آخر ؛ لأَنَّ المقتضي لإبدال الثّانية ألفًا اجتماعها مع الأولى ، فإذا حُذفت الأولى انهمزت الثّانية ، وهو مثل ما قيل في قراءة قالون : ﴿ عَادًا لُّؤلَى ﴾ [٤] في أحد الوجهين [٥] ، وينبغي على هذا الوجه أن نعيد الهمزة المفتوحة الَّتي حُذفت فهي أولى من اجتلاب همزة وصل » انتهى .

قُلْتُ : يريد أَنَّ قراءة حمزة في الوصل : ﴿ قَالَ ءَاتُونِي ﴾ أصلها : أَأْتيُونِي بهمزتين [٦]

---

(١) أي : لغة المدّ « آتوني » ، ولغة القصر : « ائْتوني » .

(٢) معاني الفرَّاء : ٢/١٦٠ .

(٣) إبراز المعاني : ٣/٣٥٢ .

(٤) النَّجم : ٥٠ .

(٥) تنظر قراءة قالون في : التّذكرة : ٢/٧٠٠ ، والتّيسير : ٤٧٣ ، والتّجريد : ٥٩٤ ، والإتحاف : ٥٢٣ . والوجهان هما : طريق الحلواني بالهمز وضمّ اللام بعدها ، وطريق أبي نشيط بحذف الهمزة وضمّ اللام بعدها ، وهو ما أراده أبو شامة .

(٦) على وزن : « أفعلوني » كأكرموني ، اجتمعت همزتان ، الأولى مفتوحة ، والثّانية ساكنة ، فأبدلت الثّانية ألفًا فصار : آتِيوني ، فاستثقلوا الضمّة على الياء فحذفوها فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفوا الياء لالتقاء السَّاكنين ، ثُمَّ ضمّوا التَّاء لئلاَّ تنقلب الواو ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها . ينظر : إعراب القراءات :

، فأبدلت الثّانية ألفًا كقراءة العامّة ، ويكون متعدِّيًا بالباء تارةً كقوله : ﴿ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ ﴾ [(١)] ، ودونها أخرى كما يُقال : أخذت الخطام وبالخطام ، ثُمَّ حذفت الهمزة الأولى ، فعادت الألف همزة ؛ لزوال سبب قلبها همزة ، هذا شرح ما قاله على غموضه ، إلاَّ أَنَّ فيه بحثًا ، وهو أن يُقال : لأيِّ شيءٍ حُذفت هذه الهمزة درجًا ، وهي همزة قطع حتَّى آل الأمر إلى ما ذكرت ؟ وهمزة القطع لا تُحذف إلاَّ ضرورة [(٢)] ، كقوله [(٣)] :

يابا المُغيرةَ رُبَّ أَمرٍ مُعْضِلٍ ۞ ....

أو في شذوذٍ كقراءة [(٤)] : ﴿ إِنَّهَا لَاَحْدَى الْكُبَرِ ﴾ [(٥)] ، كما أَنَّ إثبات همزة الوصل درجًا ضرورة [(٦)] ، أو شاذٌّ .

١/٤٢١ ، والحجّة لأبي زرعة : ٤٣٤ .

(١) النَّمل : ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) وقد تحذف لكثرة الاستعمال مثل كلمة : ناس ، وأصلها : أُناس .

ينظر : شرح الملوكي لابن يعيش : ٣٦٢ ، والممتع : ٢/٦١٩ .

(٣) من [الكامل] لأبي الأسود الدؤلي ، وعجزه :

.... ۞ فَرَّجتُه بالمكرِ منّي والدَّها

والبيت في ديوانه : ١٣٤ ، وأمالي ابن الشّجري : ٢/١٩٩ ، والمحرّر الوجيز : ١٩٢٠ ، والممتع : ٢/٦٢٠ .

وبلا نسبة في : رصف المباني : ١٣٤ .

والبيت من شواهد الدّرّ المصون : ٤/٦١٧ ، ٨/٦٦٤ .

والشَّاهد فيه : حذف همزة القطع من كلمة : « أبا » للضّرورة الشّعريّة .

(٤) هذه قراءة ابن كثير . ينظر : مختصر ابن خالويه : ١٦٥ ، والمحتسب : ١/١٢٠ .

(٥) المدثّر : ٣٥ .

(٦) كقول الأحوص :

وقراءة الجماعة تحتمل أن تكون من : الإيتاء بمعنى : الإعطاء والمناولة [١] ، أو يكون بمعنى : الإيهاب [٢] ، إلاَّ أَنَّ قرينة قوله : ﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ ﴾ [٣] تَرُدُّ معنى : الإيهاب . فبقي أن يكون بمعنى : المناولة والمعاونة بالآلآت ، وكان ينبغي للنَّاظم أن يبيّن حال الهمزة المقطوعة في قراءة الباقين من كونها مفتوحة ، ولكنَّه استغنى عن ذلك بأنَّ فعل الأمر متى كانت همزته همزة قطعٍ لا تكون إلاَّ مفتوحة .

❁ ❁ ❁

قوله : (وَالثَّانِي) يجوز أن يكون مبتدأً ، و (فَشَا) خبره ، وفاعله ضمير يدلّ عليه السِّياق ، والعائد على المبتدأ محذوف ؛ أي : فشا فيه ما تقدّم ذكره من القيود لشعبة ، ويجوز أن يكون الفاعل ضميرًا يعود على الثَّاني ؛ أي : الثَّاني من (اِئْتُونِي) فشا واشتهر بما تقدّم ذكره من القيود ، ويجوز أن يكون (الثَّانِي) عطفًا على قوله : (اِئْتُونِي) المذكور في البيت المتقدِّم ، كأنَّهُ قال : واهمز (اِئْتُونِي) الأَوَّل لشعبة ، واهمز الثَّاني أيضًا له ولحمزة ، ويكون قوله : (فَشَا) جملة مستأنفة ، وسكَّن ياء (الثَّانِي) ضرورة ، كقوله [٤] :

وما أنا بالمخصوسِ في جِذْمِ مالكٍ ❁ ولا مَن تسمَّى ثُمَّ يلتزِمُ الإسْما

والشَّاهد فيه : [الإسما] حيث أثبت همزة الوصل درجًا للضَّرورة الشّعريّة . ينظر : الدّرّ المصون : ٢١/١ .

(١) ينظر : الكشف : ٧٩/٢ ، وإبراز المعاني : ٣٥٣/٣ .

(٢) الإيهاب : طلب الهبة .

(٣) الكهف : ٩٥

(٤) من [الرَّجز] لرؤبة ، في ملحق ديوانه : ١٧٩ ، وقد نسبه المبرِّد في الكامل : ٤٨٧/٢ ، وابن رشيق في العمدة : ٩٨٨/٢ ، والبغدادي في الخزانة : ٣٤٧/٨ .

وبلا نسبة في : إصلاح المنطق : ٤١٩ ، واللِّسان : [قَرِق] ٣٢١/١٠ .

وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٤٠٩/٤ ، ٢٧٧/٨ ، ٤٢٢/٩ .

القَرِق : المكان المستوي ، يقال : قاعٌ قَرِق : مستوٍ .

والشَّاعر في البيت يصف إبلاً بالسّرعة ، والشَّاهد فيه تسكين الياء من « أيديْهنَّ » ضرورة ، والقياس فتحها .

كأنَّ أيديْهِنَّ بالقاعِ القَرِقِ

وقوله (١) :

رَدَّت عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ....

وقُرِئَ (٢) : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾ (٣) .

---

(١) من [البسيط] للنّابغة في ديوانه : ٣٢ ، وعجزه :

.... ضَرْبُ الوَليدةِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ

وشرح المفضليّات للأنباري : ٤٨٥ ، والأغاني : ٣٣/١١ ، وشرح المعلّقات للتّبريزي : ٣١٠ .

وبلا نسبة في : المقتضب : ٢١/٤ .

وهذا البيت من معلّقة النّابغة المشهورة . والبيت من شواهد الدّرّ المصون : ٤٠٨/٤ .

الأقاصي : الأطراف وما بعد منه . لبّده : سكّنه بشدّة . الثأد : الموضع النّديّ التّراب . الوليدة : الخادمة الشابّة .

قال التّبريزي في شرح المعلّقات : ٣٢٧ : ويروى : رُدّت عليه أقاصيه (بالبناء للمجهول) وهذه الرّواية أجود ؛ لأنَّهُ إذا قال : رُدَّتْ عليه أَقاصيه (فأقاصيه) في موضع رفع ، فأسكن الياء ؛ لأنَّ الضمّة فيها ثقيلة .

وإذا رُوِي : « رَدّت » فأَقاصيه في موضع نصب ، والفتحة لا تُستثقل ، فكان يجب فتح الياء إلاَّ أنَّهُ يجوز إسكانها في الضّرورة . ينظر : تعليق الشَّيخ محمَّد عضيمة في حاشية (٢) من المقتضب : ٢١/٤ .

(٢) هذه قراءة جعفر بن محمَّد ، كما في المحتسب : ٢١٧/١ ، والكشَّاف : ٣٦١/١ . قال ابن جنّيّ : « فأمّا أهالٍ فكقولهم : ليالٍ ، كأنّ واحدها أهلاه وليلاه .. ، ومن ذهب إلى أنَّ أهالٍ جمع أهلون فقد أساء المذهب ؛ لأَنَّ هذا الجمع لم يأت فيه تكسير قطّ » . المحتسب : ٢١٨/١ .

وقال الشّهاب : « وكان القياس فتح الياء لخفّة الفتحة لكنّه شبّه الياء بالألف فقدّر إعرابها » .

حاشية الشّهاب : ٢٧٧/٣ .

(٣) المائدة : ٨٩ .

قوله : (صِفْ) أي : اذكر ذلك وأشهره لصحّته معنًى ورواية .

قوله : (بِخُلْفِهِ) حال من ذلك المفعول المحذوف ؛ أي : صِفهُ ملتبسًا بخلفه ، يعني أَنَّهُ رُوي عن أبي بكر في هذا الثَّاني مثل قراءته الأولى تارةً ، ومثل قراءة العامّة أخرى ، وتقدّم وجه الفرق .

قوله : (وَلاَ كَسْرَ) الخبر مقدّر ؛ أي : ولا كسر قبله بخلاف (اِئْتُونِي) الأوَّل ، وقد تقدّم علّة كسر ما قبل ذاك ، وعدم كسر ما قبل هذا .

قوله : (وَابْدَأْ) أي : ابتدئ تحرُّزًا من الإدراج [(١)] ، وفيهما / أي : في « ائتوني » الأوَّل والثَّاني .

٣٩/ب

قوله : (الْيَاءَ) أي : بالياء ، فلمّا حذف الخافض انتصب المخفوض ، كقوله [(٢)] :

تَمُرُّونَ الديَّار فَلم تَعوُجُوا ۞ ....

قوله : (مُبْدِلاَ) يجوز أن يكون بكسر الدَّال على أَنَّهُ حال من فاعل (ابْدَأْ) [(٣)] وبالفتح على أَنَّهُ حال من (الْيَاءَ) أي : حال كون الياء مبدَلاً من همزة ، وهذا أَوْلَى ؛ لأَنَّ فيه تنبيهًا على أصلها ، وذكّر (مُبْدِلاَ) ؛ لأَنَّ حروف المعجم تُذكَّر باعتبار اللّفظ ، وتؤنَّث باعتبار الكلمة ، وعليهما رتّب النّحويون الصّرف ومنعه [(٤)] .

---

(١) أي : في حالة الوصل .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٥٣ .

(٣) ينظر : الدرّة الفريدة : ١٠٤٢/٢ ، وشرح الجعبري : ١٥٩٥/٣ .

(٤) قال أبو حيّان : « والأسماء والأفعال والحروف تُذكَّر باعتبار اللّفظ ، فتُصرف ، وتُؤنَّث باعتبار الكلمة ، فإن انضاف إلى التَّأنيث ما يوجب منع الصَّرف ، مُنِعَ ، وكذا حروف الهجاء تُذكّر وتُؤنَّث ، وزعم الفَرَّاء أَنَّ تذكيرها لا يكون إلاَّ في الشِّعر » . الارتشاف : ٨٨٣/٢ .

قوله : (هَمْزَ الْوَصْلِ) مفعول (زِدْ) ، و (قَبْلُ) متعلّق به ، وقطعه عن الإضافة فبناه ، والأصل : قبل الياء الّتي أبدلتها عن الهمز .

قوله : (وَالْغَيْرُ فِيهِمَا) مبتدأ ، و (بِقَطْعِهِمَا) خبره ؛ أي : بقطع همزتيهما ؛ أي : جعلهما قطع ، وقد كانتا في قراءة من تقدّم همزة وصل ، و (فِيهِمَا) متعلّق بما تعلَّق به الخبر ، ويجوز أن يكون (الْغَيْر) فاعلاً بفعلٍ مقدّر ؛ أي : وقرأ الغير فيهما بقطعهما ، ف (بِقَطْعِهِمَا) يجوز أن يكون متعلّقًا بذلك المقدَّر ، وأن يكون حالاً من (الْغَيْر) أي : حال كونه ملتبسًا بقطعهما .

قوله : (وَالْمَدِّ) عَطف على (بِقَطْعِهِمَا) أي : بقطعهما وبمدّهما ، فعوّض « أل » عن الإضافة ، أو حذف العائد ؛ أي : وبالمدّ فيهما .

قوله : (بَدْءًا) يجوز أن يكون حالاً من (الْغَيْر) إن كان فاعلاً [1] ، أو من ضميره المستتر في الخبر إن كان مبتدأ ، أي : بقطعهما والمدّ حال كونه ذا بَدْءٍ وذا وصلٍ ، أو بادئًا وواصلاً [2] ، ويجوز أن يكونا ظرفين ؛ أي : في الابتداء والوصل .

[٨٥٨] وَطَاءَ فَمَا اسْطَاعُوا لِحَمْزَةَ ۞ وَأَنْ تَنْفَذَ التَّذْكِيرُ شَافٍ تَأَوَّلاَ

أخبر أَنَّ الرُّواة شدَّدوا الطاء لحمزة من قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْطَّاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ [3] فتعيّن لغيره تخفيفها [4] .

(١) ينظر : شرح الجعبري : ١٩٥٩/٣ ، واللآلئ الفريدة : ١٤١/٣ .
(٢) ينظر : شرح شعلة : ٢٩٦ .
(٣) الكهف : ٩٧ .
(٤) ينظر : السّبعة : ٤٠١ ، والتّذكرة : ٥١٧/٢ ، والتّيسير : ٣٥٤ ، وتبصرة الخيّاط : ٣٦٢ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من (شَافٍ) وهما الأخوان قرآ : ﴿ قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ ﴾ [1] بالتَّذكير ، فتعيّن لغيرهما التَّأنيث [2] .

* * *

والوجه في قراءة حمزة أنَّ أصله : (استطاعوا) افتعل من : الطّوع [3] ، فلمّا اجتمعت التَّاء والطاء وهما متقاربان [4] ، أُبدلت التَّاء طاءً وأُدغمت [5] إلاَّ أَنَّ هذا يأباه الجمهور ؛ للجمع بين السّاكنين على غير حديهما . قال الزّجَّاج [6] : « من قرأ بذلك فهو لاحنٌ مخطئ ، زعم ذلك النَّحويون : الخليل ويونس وسيبويه [7] وجميع من قال بقولهم [8] ؛ لأَنَّ السِّين ساكنة ، فإذا أُدغمت التَّاءُ صارت طاءً ساكنة ، ولا يُجمع بين ساكنين ، فإن قال :

---

(١) الكهف : ١٠٩ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٤٠٢ ، والغاية : ٩٨ ، والتَّيسير : ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والنَّشر : ٣١٦/٢ .

(٣) ينظر : علل القراءات : ٣٥٨/١ ، وشرح الهداية : ٥٩٢ .

(٤) الطاء والتاء ليسا متقاربين في المخرج وإنَّما متّحدين ؛ لأنَّهما من طرف اللِّسان وأصول الثّنايا » . ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ ، وسرّ الصِّناعة : ٢١٨/١ .
قال ابن السِّكِّيت : « ويقال : ما أستطيع ، وما أستتيع ، وما أسطيع ، وما أستيع ، بمعنى واحد » . الإبدال : ١٢٩ .

(٥) على لغة تميم . ينظر : الكتاب : ٢٤٠/٤ .

(٦) معاني الزجّاج : ٣١٢/٣ .

(٧) قال سيبويه : « وكرهوا أن يدغموا التَّاء في الطاء فتحرّك السِّين وهي لا تحرّك أبدًا . فحذفوا التَّاء » . الكتاب : ٤٨٣/٤ .

(٨) كالأزهريّ ، إذ يقول : « ولا يجوز القراءة بها » . علل القراءات : ٣٥٨/١ . وقال مكيّ : « في هذه القراءة بُعدٌ وكراهة » . الكشف : ٨٠/٢ .

٣٩/ب

اطرح حركة التَّاء على السِّين فخطأ أيضًا ؛ لأنَّ سين (استفعل) لم تُحرّك قطّ » انتهى .

يعني أنَّهُ لا يتحقّق الإدغام إلاَّ بتحريك السِّين ؛ لتعذّر ذلك .

وقال أبو بكر بن مجاهد [(١)] : « هو رَدِيءٌ ؛ لأنَّهُ جمع بين ساكنين » . وقال النّحَّاس [(٢)] : « حكى أبو عبيد أنَّ حمزة كان يدغم التَّاء في الطَّاء ويشدِّد الطَّاء . قال أبو جعفر : ولا يقدر أحدٌ أن ينطق بذلك ؛ لأنَّ السِّين ساكنةٌ والطَّاءَ المدغمة ساكنةٌ ، قال سيبويه [(٣)] : هذا محال » . وقال الجوهريّ في باب (رَوَمَ) [(٤)] : « من جمع بين السّاكنين في موضعٍ لا يصحّ فيه اختلاس الحركة ، فهو مخطئ ، كقراءة حمزة : ﴿ فَمَا اسْطَّاعُوا ﴾ لأنَّ سين الاستفعال لا يجوز تحريكها بوجهٍ من الوجوه » .قُلْتُ : وهذا عجيبٌ من شأنهم [(٥)] ! قد قرأ

---

(١) ينظر : السَّبعة : ٤٠١ .

(٢) إعراب القرآن للنحّاس : ٤٧٤/٢ .

(٣) ليس بهذا النَّصّ ، بل بما يؤدي إلى ذلك . ينظر : الكتاب : ٤٨٣/٤ .

(٤) الصِّحاح : [روم] ١٩٣٨/٥ .

(٥) قال الإمام الجعبريّ : « قرّر التصريفيون في باب التقاء السّاكنين أنَّهُمَا إذا اجتمعا والأوَّل حرف مدّ أو لِيْن ؛ حُذف أو زيد في مدّه على حالتين ، وإن كان صحيحًا حُرّك ، هذا هو الأصل ، ثُمَّ خصُّوا الوقف ، فجوّزوا فيه التقاء السّاكنين مطلقًا ، وعلّلوه بكونه عارضًا ، فحصل من هذه القاعدة أنَّهُ لا يُجمع بين ساكنين مطلقًا ، وعلّلوه بكونه عارضًا ، فحصل من هذه القاعدة أنَّهُ لا يجمع بين ساكنين ، والأوَّل صحيح في الوصل ، وقد ثبت اجتماعهما على هذا الحدّ سبعة ، فخاض فيها مبتدع مقلِّد ، وضعيف مقلّد متمسّكًا بالقاعدة المذكورة على زعمه ، معتقدًا أنَّ ما خالفها لا يجوز ، وبأنه لم يُسمع من العرب ، فمنع بجهله إدغام نحو : ﴿ الْعِلْمِ مَا لَكَ ﴾ ، ﴿ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ ، ﴿ فَنِعِمَّا ﴾ ، ﴿ تَعْدُوا ﴾ ، ﴿ يَهِدِّي ﴾ . فتحيّر فيها معلّلوا القراءات ، وتخيّل منها ناقلوا الرِّوايات إلى أن أجاب حُذّاقهم بأنَّهُ ليس إدغامًا ، بل إخفاءً ، فاستحسنه من وقف عليه ، وادّعى كلّ السّبق إليه ، وهذا ليس بشيء ... والجواب عن تمسّكهم بالقاعدة : بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ ما عداها غير جائز ، بل غير مقيس ، وما خرج عن قياسه ، إن لم يُسمع فهو لحن ، وإن سُمع فهو شاذٌّ ، نحو : « استحوذ » وقد سُمع ، ألا ترى أنَّ من القاعدة أنَّ الأوَّل إذا كان حرف مدّ ، والثّاني غير مدغم ، وهو مركّب

القرَّاء : ﴿ فَنِعْمَّا هِيَ ﴾ [(١)] بالإدغام مع تسكين العين ، و ﴿ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [(٢)] / و ﴿ الخُلْدُ جَزَاءَ ﴾ [(٣)] ، و ﴿ لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ [(٤)] ، وكلّ ذلك ممّا نحن فيه كما تقدَّم تحريره وتقريره ، فلا بِدْع في هذه القراءة ، كيف وهي متواترة ! ، وقد انتصر لها الفارسيّ ، فقال [(٥)] : « لما لم يمكن إلقاء حركة التّاء على السِّين ؛ لئلاَّ يُحَرَّك ما لا يتحرّك ، يعني أَنَّ سين استفعل لا تتحرّك أبدًا أدغم مع السَّاكن ، وإن لم يكن حرف لِيْن ، وقد قرأت القرَّاء غير حرفٍ من هذا النَّحو ، وقد أنشد سيبويه [(٦)] : ومسْحِّي » .

قُلْتُ : يريد قول الشَّاعِرِ [(٧)] :

حُذف ، وقد تختلف في : « حلقتا البطان » ، ومنها أنَّ الأَوَّل الصّحيح يُحرَّك ، وقد تخلَّف في « منذ » ولئن سلّمناه فهذه الصُّورة ملحقة بالمستثناة ؛ لأنَّها أنسب بها . وعن تمسّكهم بأَنَّهُ لم يُسمع ، أَنَّ عدم سماع الشّيء لا يدلّ على عدمه في نفس الأمر ، وأيضًا فقد سُمع من أفصح العرب .. ولو فُرض تساوي الرِّوايتين ، لرجح المثبت على النَّافي ، فكيف الآحاد مع المتواتر » . شرح الجعبري (ط) : ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .

وقد ردّ صاحبا النَّشر وإتحاف فضلاء البشر أيضًا على من طعن في هذه القراءة . ينظر : النَّشر : ٣١٦/٢ ، والإتحاف : ٣٧٣ .

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) مريم : ٢٩ .

(٣) فُصِّلت : ٢٨ .

(٤) النِّساء : ١٥٤ .

(٥) الحجَّة : ١٠٩/٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤٥٠/٤ .

(٧) من [مشطور الرَّجز] لا يُعرف قائله ، وهو في الكتاب : ٤٥٠/٤ ، والحجّة للفارسي : ١٠٩/٣ ، والمحتسب : ٦٢/١ ، والمخصّص : ١٣٩/٢ ، واللِّسان : [كسر] ١٤١/٥ .

وهو من شواهد الدّرّ المصون : ٥٥٠/٧ .

والرّجز في وصف بعير . والمسح : ذرع الأرض بالسَّير . يقول : وكأنَّهُ بعد سيره الطّويل وكلال الزّاجر له

❁ كأنَّهُ بَعْدَ كَلاَلِ الزَّاجِرِ ❁
❁ ومَسْحِّي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ ❁

يريد : ومسحه ، فأدغم الحاء في الهاء بعد قلبها حاءً ، والسِّين ساكنة قبلهما ، فهذه مثله ، وهذا من عكس الإدغام ، فإِنَّ قاعدة الإدغام [(١)] إبدال الأَوَّل للثَّاني ، وهُنا عُكِس [(٢)] .

والوجه في قراءة الباقين أنَّهُم حذفوا التَّاء لما لم يمكنهم الإدغام [(٣)] .

وفيه لغة ثالثة : حذف الطَّاء وإبقاء التَّاء ، ولغة رابعة : (اصطاعوا) بإبدال السِّين صادًا ؛ لأجل الطَّاء وهو مستفيض [(٤)] .

وأَمَّا قوله تعالى : ﴿ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ ﴾ [(٥)] فلم يختلفوا فيه ، وكان النَّاظم احترز عنه بقوله : (فَمَا اسْطَاعُوا) فقيَّده بالمتّصل بالفاء دون الَّذي بالواو ، وإجماعهم هذا يدلّ

عقابٌ مكسورة الجناحين .

والشَّاهد فيه : إخفاء الهاء في « مسحه » وسيبويه يسمّيه إدغامًا وهو يعني : الإخفاء ؛ لأَنَّ الإخفاء عنده ضربٌ من الإدغام ؛ وإلاَّ فإِنَّ الإدغام لا يجوز في البيت ؛ لئلاَّ ينكسر الوزن .

(١) المقصود : الإدغام الكبير ، وقد قال المصنِّف في هذا الباب : « قلب الأَوَّل إلى جنس الثَّاني لتمكُّن الإدغام ، هذا هو الجادّة » . العقد النَّضيد (ط) : ١/٤٧٠ .

(٢) أي : عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين . قال المصنِّف في باب إدغام الحرفين المتقاربين : « وقد يبدل الثَّاني للأوَّل ، نحو : امدح هِلالاً » . العقد النَّضيد (ط) : ١/٤٧٠ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات السَّبع : ١/٤٢٢ ، وشرح الهداية : ٥٩٢ .

(٤) ثلاث لغات حكاها سيبويه والأصمعيّ والأخفش ، والزجّاج وجماعة .

ينظر : الكتاب : ٤/٢٨٥ ، ومعاني الأخفش : ٢/٣٩٩ ، ومعاني الزجَّاج : ٣/٣١٢ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ٢/٤٧٤ .

(٥) الكهف : ٩٧ .

على ترجيح قراءة العامّة .

ووجه التَّذكير والتَّأنيث في (ينفد) ظاهرٌ ؛ لإسناده إلى جمع مؤنّث مجازي [١] .

◈ ◈ ◈

قوله : (وَطَاءَ) مفعول مقدَّم ، و (فَمَا اسْطَاعُوا) في محلّ خفض بالإضافة . و (لِحَمْزَةَ) متعلّق بـ (شَدِّدُوا) بمعنى : نقلوا عنه التّشديد .

قوله : (وَأَنْ تَنْفَدَ) مبتدأ ، و (التَّذْكِيرُ) مبتدأ [ثانٍ] [٢] ، و (شَافٍ) خبره ، والجملة خبر الأَوَّل ، والعائد محذوف ؛ أي : التَّذكير فيه ، أو قامت (أل) مقامه ؛ أي : تذكيره قراءة شافٍ ، فهو على حذف مضاف ، ويجوز أن يكون المضاف مقدَّرًا مع المبتدأ ؛ أي : ذو التّذكير فيه شافٍ ، أي : قارئ شافٍ .

قوله : (تَأَوَّلاَ) جملة فعليّة صفة [٣] لـ (شَافٍ) أي : ذلك القارئ الشّافي بروايته سقم الطّلبة تأوّل التّذكير بما قدّمته من أَنَّهُ مسند لمؤنّث مجازيّ ، أو أَنَّهُ بمعنى الكلام ، ويجوز أن يكون (شَافٍ) مبتدأً ثالثًا ، وخبره مقدّر ، والجملة خبر الثَّاني ، والثّاني وخبره خبر الأَوَّل ، والتَّقدير : (وأن ينفد) تذكيره فيه شافٍ ، ويجوز أن يكون (شَافٍ) فاعلاً بذلك الجارّ المقدّر الواقع خبرًا ؛ لقوله : (التَّذْكِير) أي : التَّذكير استقرّ فيه شافٍ .

[٨٥٩] ثَلاَثٌ مَعِي دُونِي ، وَرَبِّي ۞ وَمَا قَبْلَ إِنْ شَاءَ الْمُضَافَاتُ

أخبر أَنَّ فيها تسع ياءاتٍ من ياءات الإضافة ، ثلاث هي لفظ : ﴿ مَعِيَ

---

(١) ينظر : علل القراءات : ١/٣٥٩ ، والموضح : ٢/٨٠٥ ، ٨٠٦ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٣) أعربه شعلة : مصدر نُصب على التّمييز ، أو ماضٍ نعتُ « شافٍ » . شرح شعلة : ٢٩٦ .

صَبْرًا ﴾ (١) فتحها كلُّها حفص وحده (٢) .

الرَّابعة : ﴿ مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ ﴾ (٣) فتحها نافع وأبو عمرو (٤) .

المكمِّل ثمانيًا : « رَبِّي » في أربعة مواضع :

﴿ قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ ﴾ (٥) ، ﴿ وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّيَ أَحَدًا ﴾ (٦) ، ﴿ فَعَسَى رَبِّيَ أَنْ يُؤْتِيَنِ ﴾ (٧) ، ﴿ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّيَ أَحَدًا ﴾ (٨) فتح الأربع نافع وابن كثير وأبو عمرو (٩) .

المكمِّل تسعًا : ﴿ سَتَجِدُنِيَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ (١٠) فتحها نافع وحده (١١) . عبرَّ المصنِّف عنه بقوله : « وما قبلَ إن شاء » ؛ لأنَّهُ لم يتأتَ له أن يأتي بكلمة « ستجدني » نظمًا ، فهذه ياءات الإضافة .

وفيها من ياءات الزوائد سبعٌ :

---

(١) الكهف : ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ .

(٢) السَّبعة : ٤٠٣ ، والمنتهى : ٤٦٧ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، والتَّجريد : ٤٤٤ .

(٣) الكهف : ١٠٢ .

(٤) السَّبعة : ٤٠٢ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٦٥ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، والإقناع : ٣٣٩ .

(٥) الكهف : ٢٢ .

(٦) الكهف : ٣٨ .

(٧) الكهف : ٤٠ .

(٨) الكهف : ٤٢ .

(٩) ينظر : السَّبعة : ٤٠٢ ، والمبسوط : ٢٤١ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، والمستنير : ٢٧٥ .

(١٠) الكهف : ٦٩ .

(١١) ينظر : السَّبعة : ٤٠٢ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، والوجيز : ٢٤٢ ، والتَّلخيص : ٣٢٠ .

أحدها : ﴿ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ [١] أثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو [٢] .

الثَّانية : ﴿ أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي ﴾ [٣] .

الثَّالثة : ﴿ فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ ﴾ [٤] .

الرَّابعة : ﴿ عَلَى أَنْ / تُعَلِّمَنِ ﴾ [٥] ممّا أثبت الثّلاث في الوصل أيضًا نافع وأبو عمرو ، وأثبتها وصلاً ووقفًا ابن كثير [٦] .

٤٠/ب

الخامسة : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا ﴾ [٧] أثبتها في الوصل أبو عمرو وقالون ، وأثبتها في الحالين ابن كثير [٨] .

السَّادسة : ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا ﴾ [٩] أثبتها نافع وأبو عمرو والكسائي [١٠] .

السَّابعة : ﴿ فَلا تَسْأَلْنِ عَنْ شَيْءٍ ﴾ [١١] أثبتها كلّ القرَّاء وصلاً ووقفًا ،

---

(١) الكهف : ١٧ .

(٢) ينظر : السَّبعة : ٤٠٣ ، والتَّذكرة : ٥٢١/٢ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، وتبصرة الخيَّاط : ٣٦٣ .

(٣) الكهف : ٢٤ .

(٤) الكهف : ٤٠ .

(٥) الكهف : ٦٦ .

(٦) السَّبعة : ٤٠٣ ، وتبصرة مكّيّ : ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، والتَّلخيص : ٣٢٠ .

(٧) الكهف : ٣٩ .

(٨) ينظر : السَّبعة : ٤٠٣ ، والمبسوط : ٢٤١ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، والمستنير : ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٩) الكهف : ٦٤ .

(١٠) في الوصل ، وأثبتها في الحالين ابن كثير . ينظر : السَّبعة : ٤٠٣ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، وإشاد المبتدئ : ١٣٦ ، والنَّشر : ٣١٦/٢ .

(١١) الكهف : ٧٠ .

واختلف عن ابن ذكوان فيها ، فحذفها تارةً وأثبتها أخرى [(١)] .

وقد جمعها أبو شامة في بيتين ، ونَصَّ عليها بألفاظها ، فقال [(٢)] :

زَوائِدُهَا سَبعٌ فَلاَ تَسْأَلَنِ أَنْ ۞ تُعلِّمني نَبْغي وإِنْ تَرَنِي تَلاَ

ويَهْدِيَنِ رَبِّي كَذَا المُهتدِي ۞ ويُؤْتِيَنِي خَيرًا فَصَادفتُ مَنْهَلاَ

۞ ۞ ۞

قوله : (ثَلاَثٌ) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (مَعِي) خُفض بالإضافة مميّز للعدد . و (دُونِي) عطف عليه ؛ أعني : على ثلاث بها (مَعِي) ؛ لأنَّها ليست من الثّلاثة حُذف عاطفه . و (دُونِي) عطف على الأوَّل أيضًا ، و (بِأَرْبَعٍ) حال ؛ أي : ملتبسة بهذا العدد ، وكذلك ما بعد (إِنْ شَاءَ) كأنَّهُ قال : و « ستجدني » الَّذي قبل « إن شاء » .

و (الْمُضَافَاتُ) خبر المبتدأ وما عطف عليه ، ويجوز أن يكون (ثَلاَثٌ) خبرًا مقدّمًا ، و (الْمُضَافَاتُ) [(٣)] مبتدأ مؤخّر ، و (تُجْتَلَى) حال على الوجهين [(٤)] ؛ أي : مكشوفة من : أُجْتُليت العروسُ ؛ إذا برزت لك ظاهرةً [(٥)] .

---

(١) ينظر : الكشف : ٢/٨٣ ، والتَّيسير : ٣٥٥ ، والتَّجريد : ٤٤٦ ، والنَّشر : ٢/٣١٣ .

(٢) إبراز المعاني : ٣/٣٥٥ .

(٣) في الأصل : المضاف ، وهو سهوٌ من النَّاسخ ، والصَّواب ما أثبتّه .

(٤) شعلة أعربها جملة مستأنفة . ينظر : شرح شعلة : ٢٩٦ .
وأعربها الجعبريّ : حال ، أو مستأنفة . ينظر : شرح الجعبري : ٣/١٦٠٦ . والحالية أرجح للمعنى الَّذي ذكره المصنِّف .

(٥) ينظر : الصِّحاح : [جلا] ٦/٢٣٠٤ ، واللِّسان : [جلا] ١٤/١٥١ .

۞۞۞

الفهارس العامة

وتشـــتمل على :

1. فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة
2. فهرس القراءات القرآنيّة
3. فهرس الأحاديث الشريفة والآثــار
4. فهرس أقوال العرب وأمثالهم
5. فهرس الشَّواهد الشِّعريَّة والأرجاز
6. فهرس الألفاظ اللغويّة الَّتي شرحها المؤلِّف
7. فهرس الأعلام
8. فهرس المواضع والبلدان
9. فهرس الكتب الواردة في المتن
10. فهرس المصادر والمراجع
11. فهرس الموضوعات
12. فهرس الفهارس

أولاً / فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
البقرة		
﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾	١٥	٢٧٣
﴿ كَيْفَ تَكْـفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾	٢٨	٧٣٢
﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾	٣٨	٢٦٨ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩
﴿ وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾	٤٨	٣٣٨
﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	٥٩	٧٩٤
﴿ لا تَعْبُدُونَ إلا اللَّهَ ﴾	٨٣	٤١٩
﴿ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إلا اللَّهَ ﴾	٨٣	٦٩١
﴿ تُظَاهِرُونَ ﴾	٨٥	٧٥٠
﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾	١٠٢	٢٨٦ ، ٤٠٥
﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾	١١٦	١٧٩
﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾	١٣٨	٧٦٧

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾	١٧٧	٤٠٦
﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾	١٨٩	٤٠٥
﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾	٢١٤	٥٧١
﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ ﴾	٢١٦	٧٤١
﴿ لأَعْنَتَكُمْ ﴾	٢٢٠	٥٦٤
﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾	٢٣١	٢٤٨
﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ *	٢٥٤	٧٤٢
اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾	٢٥٥	
﴿ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾	٢٥٨	٧٦٤
﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ *	٢٦٧	٧٤٢
الشَّيْطَانُ ﴾	٢٦٨	
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٢٨٤	٥١٢
آل عمران		
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٤	٢٤٤
﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾	٦	٧٣٣
﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ ﴾	٧	٧٤١
﴿ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾	٣٨	٢٥٠ ، ٢٥١

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ ﴾	٣٩	٣٠٠، ٦٧٢
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٤٩	٥١٢
﴿ نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً ﴾	١٥٤	٢٨٤
النِّساء		
﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾	١	٧٥٠
﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِنْهُمْ رُشْدًا ﴾	٦	٢٢٧
﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾	١٥	٢٤٨
﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	٢٤	٧٤٢
﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾	٢٩	٣٩١
﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ ﴾	٤٣	٧٤١
﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ ﴾	٥٨	٤٠١
﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾	٥٨	٤٥٧
﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾	٧٢	٤٩٢
﴿ بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ ﴾	٧٨	٦٥٤
﴿ أَذَاعُوا بِهِ ﴾	٨٣	٢٩٠
﴿ يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ﴾	٨٥	٧١٥

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ ﴾	٨٧	٥٢٢
﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ ﴾	١٢٢	٥٢٢
﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾	١٢٥	٧٩٠
﴿ لا تَعْدُوا ﴾	١٥٤	٤٠١
﴿ لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾	١٥٤	٤٠١ ، ٨٣٧
﴿ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	١٦٧	٦١١
المائدة		
﴿ وَامْسَحُوا بِرُءوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾	٦	٤٥٦
﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾	٨	٥٩٩
﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٥٤	٢٣٢
﴿ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾	٦٤	٧٣٣
﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾	٦٧	٢٠٥
﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾	٧١	٨٢١
﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾	٩٥	٢٨٩
الأنعام		
﴿ لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾	٣٤	٧٩٤

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ إلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ ﴾	٥٨	٦٧٢
﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾	٥٩	٤٠٩
﴿ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً ﴾	٦١	٥٥٦
﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ ﴾	٦٢	٧٦٩
﴿ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ ﴾	٨٠	٦٥٦ ، ٦٧١ ، ٨١٨
﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾	٩٤	٤٤٨
﴿ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾	٩٩	٥٨٢
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾	١٠٩	٣٠٩
﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾	١١٠	٨٢٥
﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ ﴾	١٤١	٥٨٢
الأعراف		
﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾	٣	١٦٢
﴿ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ ﴾	٢٥	١٦٥
﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾	٢٦	١٦٩

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾	٢٨	١٧٦
﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	٢٩	٥٣٩
﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾	٣٣	١٧٦
﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ ﴾	٧٩	٢٠٥
﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾	٨٠	٢٠٦ ، ٥٨٨
﴿ وَلا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ ﴾	٨٦	٢١٤
﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي ﴾	٩٣	٢٢٨
﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾	١٣٧	٣٥٧
﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ ﴾	١٤٠	٢٢٣
﴿ بَلَى شَهِدْنَا ﴾	١٧٢	٢٥٧
﴿ فَلا هَادِيَ لَهُ ﴾	١٨٦	٢٦١
﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ ﴾	١٨٦	٢٦٢ ، ٦٧٤
﴿ ثُمَّ كِيدُونِ فَلا ﴾	١٩٥	٢٧٦
الأنفال		
﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾	١٠	٢٨٤

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَيُثَبِّتَ ﴾	١٠	٢٨٤
﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾	١١	٢٨٤
﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ ﴾	٢٥	٤١٨
﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾	٤٣	٢٨٧
﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٤٧	٦١١
﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٥٠	٣٠٠
﴿ الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ ﴾	٥٠	٣٠٠
﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ ﴾	٦٣	٢٨٧
﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ ﴾	٦٥	٣١١
التَّوبة		
﴿ أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾	١٣	٣٢٧
﴿ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾	١٩	٣٢٧
﴿ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾	٢٥	١٩١
﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٣٤	٦١١
﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ ﴾	٥٨	٣٥٢
﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ ﴾	٧٥	٣٥٢
﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ	٨١	٧٢٢

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
اللَّهِ ﴾		
﴿ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾	٩٠	٥٧٤
﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ ﴾	١٠٠	٣٤٥
﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	١١٣	٣٥٣
﴿ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾	١١٧	٣٥٣
يونس		
﴿ أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾	٢	٣٧٤
﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ ﴾	٣	٣٧٤
﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إلا بِالْحَقِّ ﴾	٥	٣٧٤
﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ ﴾	١١	٣٨٠
﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ ﴾	١٥	٤٢٦
﴿ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ ﴾	١٥	٤٢٥
﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	٢٢	٥٣٩
﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ﴾	٣٥	٤٠٢
﴿ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾	٣٥	٤٠٣
﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ ﴾	٥٩	٤٠٦
﴿ وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾	٦٥	٧٤٠

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ إنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ ﴾	٨١	٤١٣
﴿ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لا إلَهَ إلا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إسْرَائِيلَ ﴾	٩٠	٤٢١
﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾	٩٢	٤٢٤
﴿ إلا بِإذْنِ اللَّهِ ﴾	١٠٠	٤٢٢
﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا ﴾	١٠٣	٤٢٣ ، ٤٢٤
هود		
﴿ مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾	٤٠	٤٣١
﴿ وَهِيَ تَجْرِي ﴾	٤٢	٤٣٦
﴿ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾	٤٨	٤٨٢
﴿ وَإلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾	٦١	٤٥٣
﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾	٨١	٤٦٩
﴿ جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا ﴾	٨٢	٦٣٣
﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	١٠٣	٥١٢
﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾	١٠٥	٤٩٠
﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾	١١١	٤٨٠ ، ٤٩٠
﴿ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ ﴾	١٢١	٥٠٢

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ ﴾	١٢١	٥٠٢
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾	١٢٣	٥٠١
يوسف		
﴿ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ﴾	١٧	٥٢٤
﴿ فَأَدْلَى دَلْوَهُ ﴾	١٩	٤٩٩
﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	٢٠	٥٣٥
﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا ﴾	٢١	٥٥٤
﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾	٢٣	٥٣٤
﴿ قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾	٣١	٤٣٥
﴿ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾	٥٢	٥٣٤
﴿ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾	٥٥	٥٧٩
﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا ﴾	٥٦	٥٥٤
﴿ لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ ﴾	٥٦	٥٥٤
﴿ حَيْثُ يَشَاءُ ﴾	٥٦	٥٥٤
﴿ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ ﴾	٥٦	٥٥٥
﴿ وَلا نُضِيعُ ﴾	٥٦	٥٥٤
﴿ أَخَانَا ﴾	٦٣	٥٥٤

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ مُنِعَ مِنَّا ﴾	٦٣	٥٥٤
﴿ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ ﴾	٦٥	٥٥٤
﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾	٨٠	٢٩٤ ، ٨٢٦
﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾	٨٥	٤٩٥
﴿ أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾	٩٠	٥٨٩
﴿ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾	٩٠	٥٦٠
﴿ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ ﴾	١٠٠	٥٧٩
﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ ءَايَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾	١٠٥	٥١٣
﴿ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾	١٠٩	٥٧٢
﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾	١٠٩	٨٠٥
﴿ قَدْ كُذِبُوا ﴾	١١٠	٥٧٠
﴿ بَأْسُنَا ﴾	١١٠	٥٧٠
﴿ جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾	١١٠	٥٧٢
﴿ مَنْ نَشَاءُ ﴾	١١٠	٥٧٠
﴿ نَصْرُنَا ﴾	١١٠	٥٧٠
﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُولِي الأَلْبَابِ ﴾	١١١	٥١٢

الآيــــة	رقم الآية	الصَّفحة
الرّعد		
﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ ﴾	٢	٥٨٧
﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾	١٦	٦١٠
﴿ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾	١٦	٦١٠
﴿ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى ﴾	١٦	٦٠٧
﴿ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلامٌ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٣ ٢٤	٤٢٩
﴿ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٣٣	٦١١
إبراهيم		
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٢	٢٤٤
﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٣	٦١١
﴿ وَخَافَ وَعِيدِ ﴾	١٤	٦٤٢
﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾	٤٠	٦٤٢
الحجر		
﴿ فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ﴾	٢٢	٦٨٠
﴿ فَلا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ ﴾	٥٥	٦٥٩
﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا	٦٥	٤٦٧

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾		
﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾	٦٥	٤٦٩
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٧٧	٥١٢
النَّحل		
﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾	١	٦٥٠ ، ٦٦٦
﴿ إِلا بِشِقِّ الأَنْفُسِ ﴾	٧	٦٦٨
﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ﴾	١٠	٦٦٦
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	١١	٥١٢
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	١٣	٥١٢
﴿ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾	١٦	٦٦٦
﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾	١٩	٦٦٦
﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا ﴾	٤١	٦٨٦
﴿ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الأَرْضَ ﴾	٤٥	٦٧٥
﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾	٤٧	٦٧٥
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٦٥	٥١٢
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٦٧	٥١٢

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٦٩	٥١٢
﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ ﴾	٧١	٦٨١
﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾	٧١	٦٨١
﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا ﴾	٧٣	٦٧٥
﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ ... ﴾	٧٨	٦٧٥
﴿ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٨٨	٦١١
﴿ وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٩٤	٣٤٢
﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾	٩٦	٦٨٣
﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ ﴾	٩٧	٦٨٢
﴿ إِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً ﴾	١٠١	٧٩٤
الإسراء		
﴿ بَارَكْنَا ﴾	١	٦٩١
﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾	١	٤٦٥
﴿ لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا ﴾	١	٦٩١
﴿ مِنْ دُونِي وَكِيلاً ﴾	٢	٦٩٠
﴿ وَءَاتَيْنَا ﴾	٢	٦٩١

الآيــــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَجَعَلْنَاهُ ﴾	٢	٦٩٢
﴿ وَقَضَيْنَا ﴾	٤	٦٩٢
﴿ بَعَثْنَا ﴾	٥	٦٩٢
﴿ عِبَادًا لَنَا أُولِي ﴾	٥	٦٩٢
﴿ لَنَا ﴾	٥	٦٩٢
﴿ رَدَدْنَا ﴾	٦	٦٩٢
﴿ وَأَمْدَدْنَاكُمْ ﴾	٦	٦٩٢
﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ ﴾	٦	٦٩٢
﴿ إِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ ﴾	٧	٦٩٣
﴿ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا ﴾	٧	٦٩٢
﴿ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ ﴾	٨	٦٩٢
﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ ﴾	١٤	٣٩٦
﴿ كُلُّ ذَلِكَ ﴾	٣٨	٧٠٨
﴿ وَمَا يَزِيدُهُمْ إلا نُفُورًا ﴾	٤١	٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٣
﴿ رَبُّكُمُ الَّذِي يُزْجِي ﴾	٦٦	٧١٩
﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ ﴾	٦٧	٧١٩

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ ﴾	٩١	٥٨٢
﴿ قُلْ لَوْ كَانَ فِي الأَرْضِ ﴾	٩٥	٧٢٩
﴿ إِنِّي لأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا ﴾	١٠١	٧٣٠
﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ ﴾	١٠٢	٧٣١
الكهف		
﴿ قَيِّمًا ﴾	٢	٧٣٨ ، ٧٣٤
﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾	٢	٨١٣
﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾	١٠	٢٢٩ ، ٢٢٧
﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾	٢٢	١٧٩
﴿ وَلا تَقُولَنَّ ﴾	٢٣	٧٥٩
﴿ لأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾	٢٤	٢٢٩ ، ٢٢٧
﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾	٢٦	٧٥٩
﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا ﴾	٢٦	٧٥٩
﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾	٢٦	٧٥٩
﴿ وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ ﴾	٢٧	٧٥٩
﴿ جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾	٣٢	٧٦٣
﴿ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا	٣٢	٥٨٢

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
زَرْعًا ﴾		
﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾	٣٣	٧٦٣
﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ ﴾	٣٥	٧٦٣
﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾	٣٨	٤٨٣
﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾	٤٣	٣٢٢
﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾	٤٧	٧٧٣
﴿ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إلا أَحْصَاهَا ﴾	٤٩	٣٩٦
﴿ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ ﴾	٥١	٧٧٣
﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا ﴾	٥٢	٧٧٣
﴿ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾	٨٤	٨٠٠
﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾	٩٥	٨٢٣
﴿ زُبَرَ الْحَدِيدِ ﴾	٩٦	٨٢٧
﴿ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	٧١٠
﴿ أُفْرِغْ ﴾	٩٦	٨٢٧
﴿ قِطْرًا ﴾	٩٦	٨٢٧

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ ﴾	٩٧	٨٣٩
﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾	٩٩	٨٠٩
﴿ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾	٩٩	٨١١
﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾	١٠٣	٧٥٣
مريم		
﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي ﴾	٥ ٦	٢٥٠
﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ ﴾	٢٨	٣٤٣
﴿ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾	٢٩	٨٣٧
﴿ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾	٣٣	١٩١
﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إلا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾	٦٤	٦٥١
﴿ أَئِذَا مَا مِتُّ ﴾	٦٦	٥٨٩
طه		
﴿ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا ﴾	٦٤	٨٢٧
﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾	٧٢	٦٠٧
﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾	١٢٣	٢٦٨، ٧٩٨
الأنبياء		
﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	٣	٨٢١

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إلا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إلا أَنَا ﴾	٢٥	٥٦٨ ، ٥٦٨
﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ ﴾	٤٢	٦٧٦
﴿ أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾	٩٥	٣٨٣
﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾	٩٥	٣٠٩
﴿ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾	٩٦	٨١١
الحجّ		
﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٢٥	٦١١
﴿ قَصْرٍ مَشِيدٍ ﴾	٤٥	٦٥٤
المؤمنون		
﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾	٢	١٧٧
﴿ اعْمَلُوا صَالِحًا ﴾	٥١	٤٤٣
﴿ فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾	٧٢	٨١٦ ، ٨١٥
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٧٧	٢٤٤
الفرقان		
﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾	٢٤	٢٧٤

الصَّفحة	رقم الآية	الآيـــة
٦٥١	٢٥	﴿ وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنْزِيلاً ﴾
٧٦٩	٢٦	﴿ الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ ﴾
٣٤٣	٤٠	﴿ أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ ﴾
٢٥٢	٥٥	﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا ﴾
٤٩٨	٥٩	﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾
٧٧٩	٦٩	﴿ فِيهِ مُهَانًا ﴾
٧٩٣	٧٠	﴿ فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾
		الشُّعراء
٥١٢	٨	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾
٥٦٠	٢٢	﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾
٥٨٩	٤١	﴿ أَئِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾
٧٩٩ ، ٧٩٨	٦٠	﴿ فَأَتْبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ ﴾
٥١٢	٦٧	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾
٥١٢	١٠٣	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾
٣٠٦	١٠٥	﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾
٥١٢	١٢١	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾
٥١٢	١٣٩	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	١٥٨	٥١٢
﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	١٧٤	٥١٢
﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	١٩٠	٥١٢
﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾	٢٢٤	٢٦٧
النَّمل		
﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾	١٤	٧٣٠
﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾	١٩	١٩١
﴿ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ ﴾	٣٩،٤٠	٨٢٩
﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾	٧٢	٢٨٠
﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٥٢	٥١٢
﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾	٨٨	٧٦٧
﴿ سَيُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا ﴾	٩٣	٥٠٢
القصص		
﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ﴾	٤٢	٧٩٩
﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾	٦٦	٤٣٤
﴿ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ ﴾	٧١	٣٧٩
﴿ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾	٧٦	٧٢٢

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
العنكبوت		
﴿ إنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إلا امْرَأَتَكَ ﴾	٣٣	٤٧١
﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٤٤	٥١٢
﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	٦٥	٥٣٩
الرُّوم		
﴿ ثُمَّ إذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾	٢٠	٣٩٠
﴿ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾	٢٢	٥٣٨
﴿ إذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾	٢٥	١٦٥
﴿ ثُمَّ إذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾	٢٥	١٦٤
﴿ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ ﴾	٤٦	١٩٧
﴿ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾	٤٦	١٩٨
لقمان		
﴿ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾	٦	٧٩٠
﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	٣٢	٥٣٩
الأحزاب		
﴿ الظُّنُونَا ﴾	١٠	٦٣٩

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ الرَّسُولا ﴾	٦٦	٦٣٩
﴿ السَّبِيلا ﴾	٦٧	٦٣٩
سبأ		
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾	٩	٥١٢
﴿ اعْمَلُوا صَالِحًا ﴾	١١	٤٤٣
﴿ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾	١٦	٧٩٤
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٤٦	٢٤٤
فاطر		
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٧	٢٤٤
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	١٠	٢٤٤
﴿ وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إلا ﴾	٤٣	٦٣٨
يس		
﴿ فَأَغْشَيْنَاهُمْ ﴾	٩	١٨٤
﴿ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ ﴾	١٩	٥٨٩
﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾	٣٠	٥٢٧
﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾	٣٤	٥٨٢
﴿ هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ﴾	٥٢	٧٣٩

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
الصَّافَّات		
﴿ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾	١٠	٧٩٨ ، ٧٩٩
﴿ أَئِنَّا لَتَارِكُوا ءَالِهَتِنَا ﴾	٣٦	٥٨٩
﴿ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ﴾	٥٢	٥٨٩
﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾	١٠٢	٥٣٥
ص		
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٢٦	٢٤٤
الزّمر		
﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ ﴾	٦٥	٤٩٢
غافر		
﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾	٦ ٧	٧٤٠
﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	١٤	٥٣٩
﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾	٣٧	٦١١
﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	٦٥	٥٣٩
فُصِّلت		
﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ ﴾	٣	٤٥٤

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾	٤٦	٣٩١
﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾	٤٧	٧٤١
﴿ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾	٥١	٣٧٧
﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾	٥١	٧٢١
الشُّورى		
﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ﴾	٣	٥٦٨
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٢٦	٢٤٤
الجاثية		
﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾	١٥	٣٩١
﴿ وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾	٣٥	١٦٨
الأحقاف		
﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾	١٥	٤٢٣ ، ٤٩٦
محمّد		
﴿ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	١	٦١١
﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	١١	٣٢٢
﴿ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا ﴾	١٥	٦٨٠

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٣٢	٦١١
﴿ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٣٤	٦١١
الفتح		
﴿ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾	٦	٣٤٢ ، ٣٤٣
﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾	١٢	٣٤٣
الطُّور		
﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾	١٠	٧٧٢
النَّجم		
﴿ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى ﴾	٥٤	١٨٥
القمر		
﴿ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾	٢٠	٣٩٥
الواقعة		
﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ﴾	٧٥	٣٨٧
الحديد		
﴿ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٢٠	٢٤٤
﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ ﴾	٢٩	٣٨٣
المجادلة		
﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾	١٢	١٧٠

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
الحشر		
﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾	١٢	١٧١
الممتحنة		
﴿ وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴾	١٠	٢٤٨
الجمعة		
﴿ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ ﴾	١٠	٣٩٠
﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾	١١	٣٠٢
الطَّلاق		
﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾	٢	٢٤٨
﴿ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾	٣	٢٨٩
القلم		
﴿ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾	٦	٧١٤
﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ ﴾	١٩	٢٧٢
الحاقّة		
﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾	٧	٣٩٥
﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	١٩	٧١٠
المعارج		
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾	١	٤٤٧، ٤٩٨

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
نوح		
﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُـبَّارًا ﴾	٢٢	٦٤٣
الجنّ		
﴿ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾	٤	٣٥٧
﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾	١٤	٢٢٧
المدّثّر		
﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾	٣١	٣٣٧
القيامة		
﴿ وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾	٢	٣٨١
الإنسان		
﴿ وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاً ﴾	١٤	١٩٥
﴿ قَوَارِيرَ ﴾	١٦	٦٣٩
﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾	٢١	٦٨٠
المرسلات		
﴿ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ﴾	٢٧	٦٨٠
النَّبأ		
﴿ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾	٢٠	٧٧٢

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
النَّازعات		
﴿ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ ﴾	٧	٢٨٠
التَّكوير		
﴿ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴾	٣	٧٧٢
البروج		
﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾	١٦	٧٥٩
الطّارق		
﴿ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾	٦	٣٦٧
الفجر		
﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾	٤	٤٦٥
﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمًّا ﴾	١٩	٤٩٥
العلق		
﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	٢٩٧
القدر		
﴿ تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾	٤	٦٥١
البيّنة		

الآيـــة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	٥	٥٣٩
﴿ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾	٥	٨٠٥
العاديات		
﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾	٤	٤٩٨
الماعون		
﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾	٤	٧٤١

❁❁❁

ثانيًا / فهرس القراءات القرآنيّة

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
الفاتحة		
﴿ الصِّرَاطَ ﴾	٦	٥٢٢
﴿ وَلا الضَّأْلِّينَ ﴾	٧	٨١١
البقرة		
﴿ فَنِعْمَّا هِيَ ﴾	٢٧١	٨٣٧
﴿ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	٢٧١	٢٦٢
النِّساء		
﴿ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾	١	١٨٦
﴿ مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾	٦٦	٤٦٧
﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ ﴾	١١٥	٦٣١
المائدة		
﴿ أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾	٥٠	١٨٥
﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾	٨٩	٨٣٢
الأنعام		
﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ ﴾	١٥٨	٣٠١

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
الأعراف		
﴿ قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾	٣	١٦٠
﴿ وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ * يَابَنِي ءَادَمَ ﴾	٢٥ ٢٦	١٦٤
﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾	٢٦	١٦٨
﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	٣٢	١٧٢
﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ﴾	٣٣	٢٧٥
﴿ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ ﴾	٣٨	١٧٣
﴿ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ ﴾	٣٨	١٧٥
﴿ لا يُفَتْحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ﴾	٤٠	١٧٣
﴿ يُفْتَحُ ﴾	٤٠	١٧٨
﴿ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾	٤٣	٢٠٥
﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾	٤٣	١٧٨ ، ٢٠٥
﴿ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾	٤٤	١٨١
﴿ قَالُوا نَعِمْ ﴾	٤٤	١٧٨
﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾	٥٤	١٨٤

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ يُغَشِّي اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾	٥٤	١٨٤
﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشْرًا ﴾	٥٧	١٨٩
﴿ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا ﴾	٥٧	١٩٢
﴿ إِنِّيَ أَخَافُ ﴾	٥٩	٢٧٥
﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾	٥٩	٢٠١ ، ٢٠٢
﴿ أُبْلِغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي ﴾	٦٢	٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٨
﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي ﴾	٦٨	٢٢٨
﴿ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ * وَقَالَ الْمَلأُ ﴾	٧٤ ٧٥	٢٠٥
﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾	٨١	٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٥٨٨
﴿ أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ ﴾	٩٨	٢١٠
﴿ حَقِيقٌ بِأَلاَّ أَقُولَ ﴾	١٠٥	٢١٣ ، ٢١٧
﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ ﴾	١٠٥	٢١٤
﴿ سَحَّارٍ ﴾	١٠٥	٢١٣
﴿ عَلَيَّ ﴾	١٠٥	٢١٣ ، ٢١٣
﴿ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾	١٠٥	٢٧٥
﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ ﴾	١١٢	٢١٣

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ أَئِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾	١١٣	٥٨٩
﴿ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾	١١٣	٢٠٩، ٢١٠
﴿ تَلْقَفُ ﴾	١١٧	٢١٨
﴿ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾	١٢٧	٢١٩
﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾	١٣٧	٢٢١
﴿ يَعْكِفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ ﴾	١٣٨	٢٢٢
﴿ وَإِذْ أَنْجَاكُمْ ﴾	١٤١	٢٢٣
﴿ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾	١٤١	٢٢٠
﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾	١٤٣	٢٢٤
﴿ إِنِّيَ اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي ﴾	١٤٤	٢٢٦، ٢٧٥
﴿ ءَايَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ ﴾	١٤٦	٢٧٦
﴿ الرَّشَدِ ﴾	١٤٦	٢٢٦
﴿ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً ﴾	١٤٨	٢٣٠
﴿ لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا ﴾	١٤٩	٢٣٣
﴿ قَالَ ابْنَ أُمِّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي ﴾	١٥٠	٢٣٤
﴿ مِنْ بَعْدِيَ أَعَجِلْتُمْ ﴾	١٥٠	٢٧٥

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ عَذَابِيَ أُصِيبُ بِهِ ﴾	١٥٦	٢٧٥
﴿ وَيضَعُ عَنْهُمْ ءَاصَارَهُمْ ﴾	١٥٧	٢٣٤ ، ٢٣٥
﴿ تُغْفَرُ لَكُمْ ﴾	١٦١	٢٣٨
﴿ تُغْفَرْ لَكُمْ خَطِيئَاتُكُمْ ﴾	١٦١	٢٣٨
﴿ تُغْفَرْ لَكُمْ خَطِيئَتُكُمْ ﴾	١٦١	٢٣٧
﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾	١٦١	٢٣٨
﴿ قَالُوا مَعْذِرَةً ﴾	١٦٤	٢٣٩
﴿ بِعَذَابٍ بِيْسٍ ﴾	١٦٥	٢٤٣ ، ٢٤٦
﴿ وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾	١٧٠	٢٤٦
﴿ أَنْ يَقُولُوا ﴾	١٧٢	٢٥٧
﴿ شَهِدْنَا أَنْ يَقُولُوا ﴾	١٧٢	٢٥٦ ، ٢٥٧
﴿ مِنْ بَنِي ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾	١٧٢	٢٥٠
﴿ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾	١٧٢	٢٥٧
﴿ أَوْ يَقُولُوا ﴾	١٧٣	٢٥٦
﴿ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ ﴾	١٨٠	٢٥٦
﴿ يَلْحَدُونَ ﴾	١٨٠	٢٥٦

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾	١٨٦	٢٦١
﴿ شِرْكٌ ﴾	١٩٠	٢٦٤
﴿ شِرْكًا ﴾	١٩٠	٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥
﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لا يَتْبَعُوكُمْ ﴾	١٩٣	٢٦٧ ، ٤٢٠
﴿ إِذَا مَسَّهُمْ طَيْفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ﴾	٢٠١	٢٦٩
﴿ يُمِدُّونَهُمْ ﴾	٢٠٢	٢٧٢ ، ٢٧٣
الأنفال		
﴿ مُرْدَفِينَ ﴾	٩	٢٧٨
﴿ النُّعَاسُ ﴾	١٠	٢٨٣
﴿ يَغْشَاكُمْ ﴾	١٠	٢٨٣
﴿ يُغَشِّيكُمْ ﴾	١٠	٢٨٣
﴿ يُغْشِيكُمْ ﴾	١٠	٢٨٣
﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾	١٧	٢٨٥ ، ٤٠٦
﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾	١٧	٢٨٥ ، ٤٠٦
﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ ﴾	١٨	٢٨٨
﴿ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	١٩	٢٩١ ، ٢٩٢
﴿ وَاللَّهُ ﴾	١٩	٢٩٢

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ إِذْ أَنْتُم بِالْعِدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعِدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾	٤٢	٢٩١
﴿ وَيَحْيَى مَنْ حَيِيَ ﴾	٤٢	٢٩٧
﴿ إِنِّيَ أَرَى ... إِنِّيَ أَخَافُ اللَّهَ ﴾	٤٨	٣٢٠
﴿ إِذْ تَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ ﴾	٥٠	٢٩٧
﴿ إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾	٥٩	٣٠٦
﴿ أَنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ ﴾	٥٩	٣٠٨
﴿ أَنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾	٥٩	٣٠٤
﴿ وَلا يَحْسَبَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٥٩	٣٠٣ ، ٣٠٦
﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسِّلْمِ ﴾	٦١	٣٠٨
﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا ﴾	٦٥	٣١١
﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴾	٦٦	٣١١
﴿ وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ ﴾	٦٦	٣١٢
﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾	٦٦	٣١٢
﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَسْرَى ﴾	٦٧	٣١٥
﴿ الأَسْرَى ﴾	٧٠	٣١٥
﴿ قُل لِّمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الأُسَارَى ﴾	٧٠	٣١٥
﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾	٧٢	٣٢٠ ، ٣٢٢

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
التَّوبة		
﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾	١٢	٣٢٥
﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾	١٧	٣٢٥
﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾	١٨	٣٢٥
﴿ وَعَشِيرَاتِكُمْ ﴾	٢٤	٣٢٨
﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾	٣٠	٣٢٩
﴿ يُضَاهِئُونَ ﴾	٣٠	٣٣٤
﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٣٧	٣٣٦
﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ ﴾	٥٤	٣٣٨
﴿ وَرَحْمَةٍ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	٦١	٣٣٨
﴿ أَنْ نَعْفُ ﴾	٦٦	٣٤٠
﴿ تَعَذَّبُ ﴾	٦٦	٣٤٠
﴿ طَائِفَةٌ ﴾	٦٦	٣٤٠
﴿ نُعَذِّبُ ﴾	٦٦	٣٤٠
﴿ مَعِيَ أَبَدًا ﴾	٨٣	٣٥٦

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ مَعِيَ عَدُوًّا ﴾	٨٣	٣٥٦
﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوْءِ ﴾	٩٨	٣٤٢ ، ٣٤٣
﴿ أَلا إِنَّهَا قُرُبَةٌ لَهُمْ ﴾	٩٩	٣٤٢
﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾	١٠٠	٣٤٥
﴿ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾	١٠٠	٣٤٥
﴿ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾	١٠٣	٣٤٥
﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَئُوْنَ ﴾	١٠٦	٣٤٨
﴿ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا ﴾	١٠٧	٣٥١
﴿ أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانُهُ ﴾	١٠٩	٣٥١
﴿ شَفَا جُرْفٍ ﴾	١٠٩	٣٥٤
﴿ إِلا أَنْ تَقَطَّعَ ﴾	١١٠	٣٥٤
﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ ﴾	١١٧	٣٥٥
﴿ أَوَلا تَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ ﴾	١٢٦	٣٥٦
يونس		
﴿ الر ﴾	١	٣٦٨

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ ﴾	٢	٣٧٣
﴿ جَعَلَ الشَّمْسَ ضِئَاءً ﴾	٥	٣٧٣
﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً ﴾	٥	٥٦٤
﴿ يُفَصِّلُ الآيَاتِ ﴾	٥	٣٧٢
﴿ لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ ﴾	١١	٣٧٩
﴿ إِنِّيَ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ ﴾	١٥	٤٢٦
﴿ وَلأَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾	١٦	٣٦٦ ، ٣٨١ ، ٣٨٢
﴿ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾	١٨	٣٨٧
﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾	٢٢	٣٨٩
﴿ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾	٢٣	٣٩٠
﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ ﴾	٢٧	٣٩٣
﴿ هُنَالِكَ تَتْلُوا ﴾	٣٠	٣٩٣
﴿ أَمَّنْ لا يِهِدِّي إِلا أَنْ يُهْدَى ﴾	٣٥	٣٩٨
﴿ وَلَكِنِ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾	٤٤	٤٠١ ، ٤٠٥
﴿ إِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾	٥٣	٤٢٦

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴾	٥٨	٤٠٦
﴿ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾	٦١	٤٠٧
﴿ وَمَا يَعْزِبُ عَنْ رَبِّكَ ﴾	٦١	٤٠٧
﴿ إنْ أَجْرِيَ إلا عَلَى اللَّهِ ﴾	٧٢	٤٢٦
﴿ مَا أَتَيْتُمْ بِهِ سِحْرٌ ﴾	٨١	٤١٣
﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ آلسِّحْرُ ﴾	٨١	٤١٠
﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ ﴾	٨١	٤١٢
﴿ أَنْ تَبَوَّءَا ﴾	٨٧	٤١١
﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِ ﴾	٨٩	٤١٧
﴿ كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾	١٠٣	٤٢١
هود		
﴿ الر ﴾	١	٣٦٨
﴿ فَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾	٣	٥٠٤
﴿ عَنِّيَ إِنَّهُ لَفَرِحٌ ﴾	١٠	٥٠٤
﴿ إِنِّيَ لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾	٢٥	٤٢٨
﴿ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾	٢٦	٥٠٤

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾	٢٧	٤٢٨
﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٨	٤٣٢
﴿ فَعَمَّاهَا اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٨	٤٣٣
﴿ وَلَكِنِّيَ أَرَاكُمْ ﴾	٢٩	٥٠٥
﴿ إِنِّيَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾	٣١	٥٠٤
﴿ نُصْحِيَ إِنْ أَرَدْتُ ﴾	٣٤	٥٠٥
﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ﴾	٤١	٣٦١ ، ٤٣٥
﴿ يَا بُنَيْ ﴾	٤٢	٤٣٥ ، ٤٨٥
﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ ﴾	٤٦	٤٤١
﴿ إِنِّيَ أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾	٤٦	٥٠٤
﴿ فَلا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾	٤٦	٤٤٤ ، ٥٠٦
﴿ إِنِّيَ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ ﴾	٤٧	٥٠٤
﴿ إِنْ أَجْرِيَ إِلا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي ﴾	٥١	٥٠٦
﴿ إِنْ أَجْرِيَ إِلا عَلَى اللَّهِ ﴾	٥١	٥٠٦
﴿ إِنِّيَ أُشْهِدُ اللَّهَ ﴾	٥٤	٥٠٥
﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾	٦٦	٤٤٧
﴿ أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾	٦٨	٤٥١

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ أَلا بُعْدًا لِثَمُودَ ﴾	٦٨	٤٥٥
﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾	٧١	٤٥٥ ، ٤٦٣
﴿ ضَيْفِيَ أَلَيْسَ مِنْكُمْ ﴾	٧٨	٥٠٥
﴿ وَلا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي ﴾	٧٨	٥٠٦
﴿ إلا امْرَاتَكَ ﴾	٨١	٤٧١
﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾	٨١	٤٦٤ ، ٤٦٦
﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتُكَ ﴾	٨١	٤٦٤ ، ٤٦٦
﴿ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ﴾	٨٤	٥٠٤
﴿ إِنِّيَ أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ ﴾	٨٤	٥٠٤
﴿ يَا شُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾	٨٧	٣٤٧
﴿ وَمَا تَوْفِيقِيَ إلا بِاللَّهِ ﴾	٨٨	٥٠٦
﴿ شِقَاقِيَ أَنْ يُصِيبَكُمْ ﴾	٨٩	٥٠٥
﴿ أَرَهْطِيَ أَعَزُّ ﴾	٩٢	٥٠٦
﴿ يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ ﴾	١٠٥	٥٠٦
﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ﴾	١٠٨	٤٧٢
﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَا ﴾	١١١	٤٧٦
﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا ﴾	١١١	٤٨٨
﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَا ﴾	١١١	٤٧٦

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾	١١١	٤٧٢ ، ٤٧٦
﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ ﴾	١٢٣	٤٩٦
يوسف		
﴿ الر ﴾	١	٣٦٨
﴿ ءَايَةٌ لِلسَّائِلِينَ ﴾	٧	٥٠٩ ، ٥١٢
﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ عِبْرَةٌ ﴾	٧	٥١٢
﴿ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ ﴾	١٠	٥١٣
﴿ مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا ﴾	١١	٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥١٩
﴿ نَرْتَعِ ﴾	١٢	٥٨٠
﴿ نَرْتَعْ ﴾	١٢	٥٢٦
﴿ نَرْتَعِ وَنَلْعَبْ ﴾	١٢	٥٢٦
﴿ نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ ﴾	١٢	٥٢٦
﴿ يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾	١٢	٥٢٦
﴿ يَرْتَعِ وَيَلْعَبْ ﴾	١٢	٥٢٦
﴿ لَيَحْزُنُنِي أَنْ ﴾	١٣	٥٧٧
﴿ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ ﴾	١٥	٥١٣

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلامٌ ﴾	١٩	٥٢٦
﴿ يَا بُشْرَى ﴾	١٩	٥٢٧
﴿ رَبِّيَ أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾	٢٣	٥٧٦
﴿ هِيْتَ ﴾	٢٣	٥٣٢
﴿ هُيِّتُ ﴾	٢٣	٥٣٣
﴿ حَاشَ اللَّهِ ﴾	٣١	٥٤٩
﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾	٣١	٥٥٠
﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾	٣١	٥٤٠ ، ٥٤٥
﴿ حَشَا لِلَّهِ ﴾	٣١	٥٤٢
﴿ وَقُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٥٤٠
﴿ إِنِّيَ أَرَانِي ﴾	٣٦	٥٧٦
﴿ إِنِّي أَرَانِيَ أَحْمِلُ ﴾	٣٦	٥٧٦
﴿ إِنِّي أَرَانِيَ أَعْصِرُ ﴾	٣٦	٥٧٦
﴿ ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيَ إِنِّي تَرَكْتُ ﴾	٣٧	٥٧٦
﴿ مِلَّةَ ءَابَائِيَ إِبْرَاهِيمَ ﴾	٣٨	٥٧٨
﴿ إِنِّيَ أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾	٤٣	٥٧٦
﴿ لَعَلِّيَ أَرْجِعُ ﴾	٤٦	٥٧٨

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾	٤٧	٥٤٣
﴿ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾	٤٩	٥٤٣
﴿ قُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾	٥١	٥٤١
﴿ إلا مَا رَحِمَ رَبِّيَ إنَّ ﴾	٥٣	٥٧٦
﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِيَ إنَّ ﴾	٥٣	٥٧٧
﴿ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ نَشَاءُ ﴾	٥٦	٥٥٤
﴿ أَنِّيَ أُوفِي الْكَيْلَ ﴾	٥٩	٥٧٥
﴿ وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ ﴾	٦٢	٥٥٩
﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا يَكْتَلْ ﴾	٦٣	٥٥٣
﴿ خَيْرُ حَافِظٍ ﴾	٦٤	٥٥٦
﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾	٦٤	٥٥٤
﴿ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا ﴾	٦٦	٥٨٠
﴿ إِنِّيَ أَنَا أَخُوكَ ﴾	٦٩	٥٧٦
﴿ أَبِيَ أَوْ يَحْكُمَ ﴾	٨٠	٥٧٨
﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ ﴾	٨٠	٥٦٤
﴿ لِيَ أَبِي ﴾	٨٠	٥٧٨
﴿ وَحُزْنِيَ إِلَى اللَّهِ ﴾	٨٦	٥٧٨

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ ﴾	٨٧	٥٦٣
﴿ وَلا تَيْئَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ﴾	٨٧	٥٦٤
﴿ قَالُوا إِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ ﴾	٩٠	٥٥٩
﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾	٩٠	٥٨٠
﴿ إِنِّيَ أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ ﴾	٩٦	٥٧٦
﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ إِنَّهُ ﴾	٩٨	٥٧٦
﴿ بِيَ إِذْ أَخْرَجَنِي ﴾	١٠٠	٥٧٨
﴿ وَبَيْنَ إِخْوَتِيَ إِنَّ رَبِّي ﴾	١٠٠	٥٧٨
﴿ سَبِيلِيَ أَدْعُو ﴾	١٠٨	٥٧٨
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إلا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾	١٠٩	٥٦٧
﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ ﴾	١١٠	٥٦٤
﴿ فَنُجِّيَ ﴾	١١٠	٥٦٩
﴿ فَنُنْجِي ﴾	١١٠	٥٦٩
﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ﴾	١١٠	٥٦٩
الرّعد		
﴿ المر ﴾	١	٣٦٨

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾	٣	٦٠٧
﴿ يُغْشِي اللَّيْلَ ﴾	٣	٥٨٧
﴿ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ ﴾	٤	٥٨١
﴿ وَيُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ ﴾	٤	٥٨٧
﴿ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ ﴾	٤	٥٨٦
﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾	٧	٤٥٩ ، ٦٠٧
﴿ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾	١١	٦٠٧
﴿ هَلْ يَسْتَوِي ﴾	١٦	٦٠٧
﴿ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ ﴾	١٧	٦١٠
﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	٣١	٥٦٣
﴿ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ ﴾	٣٣	٦١٠
﴿ وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾	٣٤	٦٠٧
﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾	٣٩	٦١٢
﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَروا ﴾	٤٣	٦١٤
﴿ وَسَيَعْلَمُ الكافرونَ ﴾	٤٣	٦١٤
﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ ﴾	٤٣	٦١٢

إبراهيم

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ الر ﴾	١	٣٦٨
﴿ اللَّهُ الَّذِي ﴾	٢	٦١٥
﴿ خَالِقُ ﴾	١٩	٦١٥
﴿ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ ﴾	٢٢	٦٤٢
﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾	٢٢	٦٢١ ، ٦٢٩
﴿ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾	٢٢	٦٤٢
﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ﴾	٣٠	٦٣٤
﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	٣١	٦٤٢
﴿ أَفْئِدَةً ﴾	٣٧	٧٨٥
﴿ أَفْئِيدَةً ﴾	٣٧	٦٣٤
﴿ إِنِّيَ أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾	٣٧	٦٤٢
﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِيْدَة ﴾	٣٧	٦٤٠
﴿ إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ ﴾	٤٢	٦٣٧
﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ ﴾	٤٦	٦٤١
الحجر		
﴿ الر ﴾	١	٣٦٨
﴿ رُبَمَا ﴾	٢	٦٤٧

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ مَا تُنَزَّلُ ﴾	٨	٦٤٨ ، ٦٥٣
﴿ مَا تُنَزِّلُ ﴾	٨	٦٥٣
﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ ﴾	٨	٦٥٣
﴿ إِنَّمَا سُكِرَتْ ﴾	١٥	٦٤٧
﴿ عِبَادِيَ أَنِّي أَنَا ﴾	٤٩	٦٦٣
﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِّ ﴾	٥٤	٦٥٥
﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾	٥٤	٦٧٢ ، ٨١٨
﴿ يَقْنِطُ ﴾	٥٦	٦٥٨
﴿ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٥٩	٦٦٠
﴿ إِلا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا ﴾	٦٠	٦٦٢
﴿ هَؤُلاءِ بَنَاتِيَ إِنْ ﴾	٧١	٦٦٣
﴿ وَقُلْ إِنِّيَ أَنَا ﴾	٨٩	٦٦٣
النَّحل		
﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾	١	٣٨٨
﴿ تُنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ بِالرُّوحِ ﴾	٢	٦٦٨
﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى	٣	٣٨٨

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾		
﴿ نُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ ﴾	١١	٦٦٤
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾	١٢	١٨٧ ، ١٩١
﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾	٢٠	٦٦٤
﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ ﴾	٢٧	٦٦٤
﴿ تُشَاقُّونِ فِيهِمْ ﴾	٢٧	٦٧٠
﴿ الَّذِينَ يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾	٢٨	٦٧١
﴿ الَّذِينَ يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ طَيِّبِينَ ﴾	٣٢	٦٧١
﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لا هَادِيَ لِمَنْ أَضَلَّ ﴾	٣٧	٦٧٤
﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُهْدَى مَنْ يُضِلُّ ﴾	٣٧	٦٧٣
﴿ لِمَنْ يُضِلُّ ﴾	٣٧	٦٧٤
﴿ يَهِدِّي ﴾	٣٧	٦٧٤
﴿ أَوَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾	٤٨	٦٧٣
﴿ أَوَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ تَتَفَيَّؤُا ﴾	٤٨	٦٧٧
﴿ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ ﴾	٦٢	٦٧٧

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ نُسْقِيكُمْ ﴾	٦٦	٦٧٩
﴿ وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾	٦٨	٢٢١
﴿ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ تَجْحَدُونَ ﴾	٧١	٦٧٩
﴿ أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ ﴾	٧٩	٦٧٣
﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾	٨٠	٦٨٢
﴿ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ ﴾	٩٠	٤٨٤
﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾	٩٦	٦٠٧
﴿ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾	٩٦	٦٨٢ ، ٦٨٢
﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ ﴾	١٠٣	٢٥٦
﴿ يَلْحَدُون ﴾	١٠٣	٢٥٦
﴿ فُتِنُوا ﴾	١١٠	٦٨٥
﴿ وَلا تَكُ فِي ضِيْقٍ ﴾	١٢٧	٦٨٥
الإسراء		
﴿ أَلاَّ يَتَّخِذُوا ﴾	٢	٦٩١
﴿ لِنَسُوءَ ﴾	٧	٦٩٠
﴿ لِنَسُوءَ وُجُوهَكُمْ ﴾	٧	٦٩٠
﴿ لِيَسُوءَ ﴾	٧	٦٩٠

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ لِيَسُوءوا ﴾	٧	٦٩٠
﴿ يُلَقَّاهُ مَنْشُورًا ﴾	١٣	٦٩٤
﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ ﴾	٢٣	٦٩٤
﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفَّ ﴾	٢٣	٦٩٨
﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً ﴾	٣١	٧٠٠
﴿ فَلا تُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ ﴾	٣٣	٧٠٣
﴿ بِالْقِسْطَاسِ ﴾	٣٥	٧٠٣
﴿ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾	٣٨	٧٠٦
﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْءَانِ لِيَذْكُرُوا ﴾	٤١	٧٠٨
﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾	٤٢	٧١١، ٧١٢
﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ ﴾	٤٣	٧١١، ٧١٢
﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾	٤٤	٧١٥
﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ﴾	٤٩ ٥٠	٥٩٠
﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى ﴾	٦٢	٧٣٠
﴿ رَجْلِكَ ﴾	٦٤	٧١٦

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ أَنْ نَخْسِفَ ﴾	٦٨	٧١٩
﴿ أَوْ نُرْسِلَ ﴾	٦٨	٧١٩
﴿ أَنْ نُعِيدَكُمْ ﴾	٦٩	٧١٩
﴿ فَنُغْرِقَكُمْ ﴾	٦٩	٧١٩
﴿ خِلافَكَ ﴾	٧٦	٧٢٠
﴿ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾	٨٣	٧٢١ ، ٣٧٧
﴿ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴾	٩٠	٧٢٥
﴿ فَتُفَجِّرَ الأَنْهَارَ خِلالَهَا تَفْجِيرًا ﴾	٩١	٧٢٥
﴿ كِسْفًا ﴾	٩٢	٧٢٦
﴿ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾	٩٢	٧٢٥
﴿ قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي ﴾	٩٣	٧٢٩
﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ ﴾	٩٨ ٩٩	٥٩٠
﴿ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا ﴾	١٠٠	٧٣٠
﴿ لَقَدْ عَلِمْتُ ﴾	١٠٢	٧٢٩
الكهف		

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ عِوَجًا ﴾	١	٧٣٤ ، ٧٣٨
﴿ لَدُنْهُ ﴾	٢	٧٨٣ ، ٧٨٤
﴿ لَدْنِهِ ﴾	٢	٧٤٣
﴿ مِن لَّدْنِهِ ﴾	٢	٧٤٤
﴿ مِنْ لَدُنْهُو وَيُبَشِّرَ ﴾	٢	٧٤٦
﴿ مَرْفِقًا ﴾	١٦	٧٤٧
﴿ تَزَاوَرُ ﴾	١٧	٧٤٩
﴿ تَزْوَرُّ ﴾	١٧	٧٤٩
﴿ تَزْوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ ﴾	١٧	٧٤٧
﴿ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾	١٧	٨٤١
﴿ وَلَمُلِّئْتَ ﴾	١٨	٧٥٠
﴿ بِوَرْقِكُمْ ﴾	١٩	٧٥٢
﴿ قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ ﴾	٢٢	٨٤٠
﴿ أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي ﴾	٢٤	٨٤١
﴿ ثَلاثَ مِئَةِ سَنَةٍ ﴾	٢٥	٧٥٣
﴿ ثَلاثَ مِئَةِ سِنِينَ ﴾	٢٥	٧٥٣
﴿ وَكَانَ لَهُ ثُمُرٌ ﴾	٣٤	٧٦٠

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ لأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهُمَا ﴾	٣٦	٧٦٢
﴿ وَلا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ ﴾	٣٦	٧٥٣
﴿ لَكِنْ أَنَا اللَّهُ رَبِّي ﴾	٣٨	٧٦٦
﴿ لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾	٣٨	٧٦٦
﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾	٣٨	٧٦٢ ، ٧٦٥
﴿ وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾	٣٨	٨٤٠
﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا ﴾	٣٩	٨٤١
﴿ فَعَسَى رَبِّيَ أَنْ يُؤْتِيَنِ ﴾	٤٠	٨٤٠
﴿ فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ ﴾	٤٠	٨٤١
﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ﴾	٤٢	٧٦٠
﴿ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّيَ أَحَدًا ﴾	٤٢	٨٤٠
﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾	٤٣	٧٦٨
﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ الحَقُّ لِلَّهِ ﴾	٤٤	٧٦٩
﴿ هُنَالِكَ الْوِلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾	٤٤	٣٢٠
﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ وَهُوَ الحَقّ ﴾	٤٤	٧٧٠
﴿ وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾	٤٤	٧٧١

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الحَقُّ ﴾	٤٤	٧٦٨
﴿ وَيومَ تُسَيَّرُ ﴾	٤٧	٧٧١
﴿ وَيَوْمَ نَقُولُ نَادُوا ﴾	٥٢	٧٧٢
﴿ لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾	٥٩	٧٧٥
﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إلاَّ ﴾	٦٣	٧٧٨
﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا ﴾	٦٤	٨٤٢
﴿ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ ﴾	٦٦	٨٤١
﴿ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾	٦٦	٢٢٩
﴿ مَعِيَ صَبْرًا ﴾	٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥	٨٤٠
﴿ سَتَجِدُنِيَ إنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾	٦٩	٨٤١
﴿ فَلا تَسْأَلْنِ عَنْ شَيْءٍ ﴾	٧٠	٨٤٢
﴿ فَلا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ ﴾	٧٠	٤٤٤
﴿ لِيَغْرَقَ أَهْلُهَا ﴾	٧١	٧٨٠
﴿ زَاكِيَةً ﴾	٧٤	٧٨٥
﴿ زَكِيَّةً ﴾	٧٤	٧٨٢ ، ٧٨٥
﴿ لَدُنِّي ﴾	٧٦	٧٨٦

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾	٧٦	٧٨٢
﴿ لاتَّخَذْت ﴾	٧٧	٧٩٠
﴿ لَتخِذْتَ ﴾	٧٧	٧٩٠
﴿ لَتخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾	٧٧	٧٨٣
﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا ﴾	٨١	٧٩٢
﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾	٨٥	٧٩٧
﴿ حَامِيَةٍ ﴾	٨٦	٨٠١
﴿ حَمِئَةٍ ﴾	٨٦	٨٠١
﴿ فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ ﴾	٨٦	٧٩٨
﴿ فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى ﴾	٨٨	٨٠٤
﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾	٨٩	٧٩٧
﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾	٩٢	٧٩٧
﴿ بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾	٩٣	٨٠٦
﴿ لا يَكَادُونَ يُفْقِهُونَ قَوْلاً ﴾	٩٣	٨٠٩
﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرَاجًا ﴾	٩٤	٨١٤
﴿ وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾	٩٤	٨٠٦
﴿ رَدْمًا *	٩٥	٨٢٢

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
اِئْتُونِي ﴾	٩٦	
﴿ مَا مَكَّنَنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ ﴾	٩٥	٨١٧
﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ ﴾	٩٥	٨٣١
﴿ ءَاتُونِي أُفْرِغْ ﴾	٩٦	٨٢٨
﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ﴾	٩٦	٨٢٨
﴿ اِئْتُونِي ﴾	٩٦	٨٢٣ ، ٨٢٢
﴿ الصُّدْفَيْنِ ﴾	٩٦	٨١٧
﴿ فَمَا اسْطَّاعُوا ﴾	٩٧	٨٣٦
﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾	٩٧	٨٣٤
﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾	٩٨	٢٢٤
﴿ مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ ﴾	١٠٢	٨٤٠
﴿ قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ ﴾	١٠٩	٨٣٥
مريم		
﴿ كهيعص ﴾	١	٣٦٩ ، ٣٦٩ ، ٣٦٢
﴿ خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾	٥	٦٦٧
﴿ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا ﴾	٥١	٥٣٨
﴿ أَوَلا يَذْكُرُ الإنْسَانُ ﴾	٦٧	٧١١

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
طه		
﴿ طه ﴾	١	٣٦٣ ، ٣٧٠
﴿ أَنْ اسْرِ ﴾	٧٧	٤٦٤
﴿ قَالَ يَاابْنَ أُمِّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي ﴾	٩٤	٢٣٤
الحجّ		
﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٩	٦٣٤
المؤمنون		
﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرَاجًا ﴾	٧٢	٨١٤
﴿ خَرَاجًا ﴾	٧٢	٨١٥
﴿ فَخَرْجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾	٧٢	٨١٤ ، ٨١٥
﴿ قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾	٨٢	٥٩٠
النُّور		
﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾	٧	١٨١
﴿ وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾	٤٥	٦٢٠
﴿ لَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾	٥٥	٧٩٢
﴿ لا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ ﴾	٥٧	٣٠٣

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
الفرقان		
﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ ﴾	٣٨	٤٥١
﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذْكُرُوا ﴾	٥٠	٧٠٨
﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾	٦٢	٧٠٩
الشُّعراء		
﴿ طسم ﴾	١	٣٧٠
﴿ أَنْ اسْرِ ﴾	٥٢	٤٦٤
﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ ﴾	٥٦	٧١٧
﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾	١٨٧	٧٢٨
﴿ كِسْفًا ﴾	١٨٧	٧٢٦
النَّمل		
﴿ طس ﴾	١	٣٧٠
﴿ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ ﴾	٤٩	٧٧٥
﴿ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾	٦٧	٥٩١، ٥٩٣
﴿ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾	٦٧	٦٠١
﴿ وَلا تَكُنْ فِي ضِيقٍ ﴾	٧٠	٦٨٥
﴿ وَهُمْ مِنْ فَزَعِ يَوْمَئِذٍ ﴾	٨٩	٤٤٧

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
القصص		
﴿ طسم ﴾	١	٣٧٠
العنكبوت		
﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ *	٢٨	٥٩١، ٥٩٨
أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾	٢٩	
﴿ لَنُنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾	٣٢	٦٦٠
﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ ﴾	٣٣	٦٦٠
﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ ﴾	٣٨	٤٥١
الرُّوم		
﴿ وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ *	١٩	١٦٤
وَمِنْ ءَايَاتِهِ ﴾	٢٠	
﴿ يَقْنِطُونَ ﴾	٣٦	٦٥٨
﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾	٤٠	٣٨٧
﴿ كِسْفًا ﴾	٤٨	٧٢٦
﴿ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا ﴾	٤٨	٧٢٨
﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾	٥٤	٣١٤، ٣١٦

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ مِنْ ضُعْفٍ ﴾	٥٤	٣١٦
لقمان		
﴿ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾	١٣	٤٣٨
﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾	١٦	٤٣٩
﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ ﴾	١٧	٤٣٨
السَّجدة		
﴿ أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾	١٠	٥٩١
الأحزاب		
﴿ تُرْجِئُ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾	٥١	٣٤٨
سبأ		
﴿ لا يَعْزِبُ عَنْهُ ﴾	٣	٤٠٧
﴿ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا ﴾	٩	٧٢٨
﴿ كِسْفًا ﴾	٩	٧٢٦
﴿ مِنْسَأَتَهُ ﴾	١٤	٨١٢
يس		
﴿ يس ﴾	١	٣٧٠

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾	٩	٨٠٦
﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾	٣٢	٤٧٥ ، ٤٧٨
﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا ﴾	٥٢	٧٣٨
الصَّافَّات		
﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾	١٦	٥٩١
﴿ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَ ءَابَاؤُنَا الأَوَّلُونَ ﴾	١٦ ١٧	٢١١
﴿ يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ * أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾	٥٢ ٥٣	٥٩٢
﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾	٥٣	٥٩١
الزّمر		
﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾	٨	٦٣٤
﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾	٢٣	٦٠٧
﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾	٣٦	٦٠٧

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ لا تَقْنِطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾	٥٣	٦٥٨
﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي ﴾	٦٤	٦٥٦
غافر		
﴿ حم ﴾	١	٣٧١
﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾	٣٣	٦٠٧
فُصِّلت		
﴿ حم ﴾	١	٣٧١
﴿ الْخُلْدُ جَزَاءً ﴾	٢٨	٨٣٧
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ءَايَاتِنَا ﴾	٤٠	٢٥٦
﴿ يَلْحَدُون ﴾	٤٠	٢٥٦
الشُّورى		
﴿ حم ﴾	١	٣٧١
الزُّخرف		
﴿ حم ﴾	١	٣٧١
﴿ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ ﴾	١١	١٦٤
﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾	٣٥	٤٧٥ ، ٤٩٣
﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾	٣٩	٣٠٢
الدخان		

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ حم ﴾	١	٣٧١
﴿ فَاسْرِ بِعِبَادِي ﴾	٢٣	٤٦٤
الجاثية		
﴿ حم ﴾	١	٣٧١
﴿ فَالْيَوْمَ لا يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾	٣٥	١٦٧
الأحقاف		
﴿ حم ﴾	١	٣٧١
محمّد		
﴿ وَتَدْعُوا إِلَى السِّلْمِ ﴾	٣٥	٣٠٨
الفتح		
﴿ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ ﴾	١٠	٧٧٨، ٧٧٩
ق		
﴿ الْمُنَادِ ﴾	٤١	٦٠٨
الذّاريات		
﴿ قَالَ سِلْمٌ ﴾	٢٥	٤٦١
الطّور		
﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾	٢١	٢٥٠، ٢٥٤

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾	٢١	٢٥٣
﴿ وأَتْبَعْنَاهُمْ ﴾	٢١	٢٥٤
﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾	٢١	٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٤
﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّاتُهُمْ ﴾	٢١	٢٥٣
﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾	٢١	٢٥٤
﴿ كِسْفًا ﴾	٤٤	٧٢٦
النَّجم		
﴿ عَادًا لُّوْلَى ﴾	٥٠	٨٢٩
﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾	٥١	٤٥١
الرَّحمن		
﴿ وَلا جَأْنٌّ ﴾	٣٩	٨١١
﴿ وَلا جَأْنٌّ ﴾	٧٤	٨١١
الواقعة		
﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾	٤٧	٥٩١
﴿ أَإِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾	٦٦	٥٨٩
التَّحريم		
﴿ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا ﴾	٥	٧٩٢

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
القلم		
﴿ عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا ﴾	٣٢	٧٩٢
الحاقّة		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	٣	٣٦٦
المعارج		
﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾	١١	٤٤٧
نوح		
﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ ﴾	٢٥	٢٤٠
المدّثّر		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	٢٧	٣٦٦
﴿ إِنَّهَا لَاحْدَى الْكُبَرِ ﴾	٣٥	٨٣٠
القيامة		
﴿ لَأُقْسِمُ ﴾	١	٣٨٣ ، ٣٨١
﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	١	٣٨٢ ، ٣٨١
﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾	٢٧	٧٤٠ ، ٧٣٩ ، ٧٣٨
المرسلات		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	١٤	٣٦٦
النّازعات		

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
﴿ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾	١٠	٥٩٠ ، ٥٩١
﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً ﴾	١١	٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٦٠٢
الانفطار		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	١٧	٣٦٦
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	١٨	٣٦٦
المطفّفين		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	٨	٣٦٦
﴿ بَلْ رَانَ ﴾	١٤	٧٣٨ ، ٧٤٠
﴿ كَلاَّ بَلْ رَانَ ﴾	١٤	٧٣٩
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	١٩	٣٦٦
الطّارق		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	٢	٣٦٦
﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	٤٧٥ ، ٤٩٣
البلد		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	١٢	٣٦٦
القدر		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	٢	٣٦٦

القراءة القرآنيّة	رقم الآية	الصَّفحة
القارعة		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	٣	٣٦٦
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	١٠	٣٦٦
الهمزة		
﴿ أَدْرَاكَ ﴾	٥	٣٦٦
الإخلاص		
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ * اللَّهُ ﴾	١ ٢	٣٣٢ ، ٣٣٣

۞۞۞

ثالثًا / فهرس الأحاديث الشَّـريفة والآثار

الحديث ، أو الأثر	رقم الصَّفحة
« أَخَذَ ربُّكَ مِنْ بَنِي آَدَمَ مِنْ ظُهُورِهِم ذُرِّيَّتَهُمْ »	٢٥٧
« أَنهاكم عن قيلٍ وقالٍ »	٢٤٤
« إنِّي قرأتها على رسولِ اللّه ﷺ كما قرأتَ ، فقال لي : ﴿ مِنْ ضُعْفٍ ﴾ »	٣١٦
« تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ »	٨٠٢
« تغرب في ماء وطين »	٨٠١
« عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ »	٥٨٤
« فَحَاجَّ موسى آدمَ ، فحجَّه آدم »	٢٤٢
« لم يزل البلاء بالأنبياء حتَّى خافوا أن يكون من معهم من المؤمنين كذبوهم »	٥٧٣
« لو رحلت في هذا إلى اليمن لكان قليلاً »	٥٧٣
« الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ »	٥٨٤
« مَا يَسُرّني بِهَا حُمُرُ النَّعَمِ »	٢٠٠
« معاذ اللَّه ، لم تكن الرُّسل لتظنَّ ذلك بربّها »	٥٧٢
« نعم إذا استيأس الرُّسل من قومهم أن	٥٧٣

الحديث ، أو الأثر	رقم الصَّفحة
يصدّقوهم »	
« هم أتباعُ الرُّسل الَّذين آمنوا بربّهم وصدّقوا »	٥٧٣
« وَإِلاَّ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »	٧١٤
« وظنَّ من أعطاهم الرِّضى في العلانية أن يكذبهم في السّريرة »	٥٧٢
« وظنُّوا حين ضَعُفوا وغُلبوا أنَّهُم قد أُخلفوا ما وعدهم اللّه به من النَّصر »	٥٧١

❁❁❁

رابعًا / فهرس أقوال العرب وأمثالهم

القول أو المثل	الصفحة
أَجنّه اللَّه فهو مجنون	٤٧٤
أدخلتُ الْقَلَنْسُوَةَ في رأسي	٤٣٣
أكلوني البراغيث	٨٢١
أَلِلَ السِّقَاء	٢٩٩
امرأة ضهيا	٣٣٥
بنو فلان مردفونا	٢٨١
حاك ثوبه	٦٦٧
حاك فلان كلامه	٦٦٧
حجَّة أَقطعُ من سيفٍ	٢٢٧
حجّةٌ قاطعةٌ	٣٧٨
رميت على القوس ، وبالقوس	٢١٤
شابت مفارقه	٥١٤
شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ	٤٩٥
شعرٌ شاعرٌ	٣٧٥
صدق رجاؤه ، وكذب رجاؤه	٥٧١

القول أو المثل	الصفحة
ضَبِبَ المكان	٢٩٩
العالم والخاتم	٨١١
العَالِمُ كالشَّجرة ؛ كلَّما أثمرت دنت وتواضعت	٢٥٤
عرضت النَّاقة على الحوض	٢٠٠
على التمرةِ مثلها زبدًا	٧٧٠
غفر اللّه لي ، ولمن سمع دعائي حاشا الشَّيطان وأبا الإصبع	٥٤٤
فلان لا يُسْمِعُ غيره إِلاَّ أن يُسْمَعَ	٤٠٣
قطع يد ورجل من قالها	٧٩٦
كذبته الحديث	٥٧٤
للّه دَرُّهُ فارسًا	٥٥٦
ما رأيته مُذْ شُبٍّ إلى دُبٍّ	٢٤٤
ما فعل الواحد ؟ قالوا : لحَدَه اللاحد	٢٥٨ ، ٢٥٩
مَشِشَتْ الدَّابّة	٢٩٩
مَلأَنِي رُعْبًا	٧٥١
هلهل النسَّاج الثّوب	٦٦٧
هو ابن عَمِّي دِنْيًا	٢٩٣
يتوقَّد ذكاءً	٢٢٢

❁❁❁

خامسًا / فهرس الشَّواهد الشِّعريّة والأرجاز

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
حرف الهمزة			
الفَتَاءُ	الوافر	الرّبيع بن ضبع الفزاري	٧٥٦
الدِّلاءُ	الوافر	مجهول	٥٤٢
دواءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	٥٤٥
حرف الباء			
فأجابها	الطَّويل	مبدع بن تميم	٤٥٢
عَذَابًا	الوافر	مجهول	٤٥٢
القَصَبَّا	الرَّجز المشطور	رؤبة	٤٨٧
تَصَوَّبا	الطَّويل	الأسود بن يعفر ، وقيل : (لغيره)	٥٤٥
المُربيا	الرَّجز	مجهول	٣٩٦
الذِّيْبَا	الرَّجز	مجهول	٣٩٦
ثَعْلَبَةْ	الرَّجز	الأغلب العجلى	٣٣٠
مُذْهَبَة	الرَّجز	الأغلب العجلى	٣٣٠
غرابُها	الطَّويل	الفرزدق ، وقيل : (لغيره)	٤٥٦
رَاكِبُ	الطَّويل	مجهول	٧٣٨

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
تَرِيْبُ	الطَّويل	قيس بن الخطيم	٦٣٥
تَطِيبُ	الطَّويل	أعشى همدان ، وقيل : (لغيره)	٣٦٥
طَبيبُ	الطَّويل	علقمة الفحل	٤٩٨
بأَصحابي	البسيط	يحي بن وائل	٧١٧
عَقاربِ	الطَّويل	النَّابغة الذّبياني	٦٣٣
العَقْرَابِ	الرَّجز	مجهول	٦٣٦
الأَذْنابِ	الرَّجز	مجهول	٦٣٦
مِلْكَذِبِ	المنسرح	مجهول	٤٨٦
الكَواكِبِ	الطَّويل	النَّابغة الذّبياني	٥١١
خُلْبِ	الرَّجز	رؤبة	٤٧٩
الكَلَبِ	البسيط	الكميت	٨٢٤
		حرف التَّاء	
تبيتُ	الوافر	عمرو بن قعّاس المرادي	٤٩٣
شَمالاتُ	المديد	جذيمة الأبرش	٦٤٩
		حرف الجيم	
الإرتاجِ	الكامل	ابن ميَّادة	٥٠٧
		حرف الحاء	
اللَّوائِحُ	الطَّويل	ذو الرُّمّة	٤٦٢

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
حرف الدَّال			
فاعْبُدا	الطَّويل	الأعشى	٢٩٦
المُرْشَدُ	الكامل	عبيد بن الأبرص	٧٠١
الثَّأَدِ	البسيط	النَّابغة الذّبياني	٨٣٢
مِن أحدٍ	البسيط	النَّابغة الذّبياني	٥٤٦
المُلْحِدِ	الرَّجز	لحميد بن مالك الأرقط	٢٥٨
وأَزْدَدِ	الكامل	مجهول	٢٦١
البردِ	البسيط	النَّابغة الذّبياني	٤٦٥
بِالمَوَارِدِ	الطَّويل	مجهول	٧٣٧
الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	٧٩٥
لم يقصدِ	الكامل	عامر بن الطُّفيل	٣٨٥
أو غَدِ	الطَّويل	كثيّر عزّة	٧٢٣
وَكَأَنْ قَدِ	الكامل	النَّابغة الذّبياني	٤٩١
خَالِدِ	الطَّويل	الفرزدق	٤٨٦
حَرْمَدِ	الكامل	تُبّع	٨٠٢
والسَّنَدِ			٦١٧
حرف الرَّاء			
أَصبرا	الطَّويل	امرؤ القيس	٥٨٦
فَعَرْعَرَا	الطَّويل	امرؤ القيس	٥٨٦

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
قَتِيرا	الكامل	جرير	٥١٤
حَصِيْرًا	الكامل	الحارث بن خالد المخزومي	٧٢١
جمرا	الخفيف	لعمر بن أبي ربيعة	٦٥٢
حَيْدَرًا	الرَّجز	مجهول	٦١٧
مصادرُه	الطَّويل	مجهول	٤٨٣
فَأَنْظُورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	٦٣٥
ذُكورُ	الطَّويل	الجليس بن الجباب ، وقيل : (لغيره)	٢٢٨
يَسِيْرُهَا	الطَّويل	خالد بن زهير الهذلي ، وقيل : (لغيره)	٣٩٠
الزَّاجِرِ	الرَّجز المشطور	مجهول	٨٣٨
كَاسِرِ	الرَّجز المشطور	مجهول	٨٣٨
المُشْتَرِي	الكامل	ابن المولى محمَّد بن عبد اللّه بن مسلم	٤٣٧
حرف السِّين			
المتلمّسُ	الطَّويل	المتلمّس	٢٩٨
النَّاسِ	البسيط	أبو الفتح البُستي	٣٤٤
ناسي	الكامل	أبو تمّام	٧١٣
حرف العين			
رَتَعْ	الرمل	سويد بن أبي كاهل اليشكري	٥٢٧
مُسْمَعًا	الطَّويل	المرَّار الأسدي	٢٠٣
وازِعُ	الطَّويل	النَّابغة الذّبياني	٤٤٨
وَاسِعُ	الطَّويل	الكميت بن معروف	٣٨٥

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
سَاطِعُ	الطَّويل	النَّابغة الذّبياني	٦٦٧
أَجْمَعُ	الطَّويل	مجهول	٤٣٣
حرف الفاء			
زَائِفُ	الطَّويل	مُزرّد بن ضرار	٧٥٤
وَشُعُوفُ	الكامل	كعب بن زهير	٢٧٠
خلاَفِ	الوافر	أبو قيس الأسلت	٥٩٩
حرف القاف			
القَرِق	الرَّجز	رؤبة	٨٣١
بَلَقْ	الرَّجز	رؤبة	١٨٢
الْبَهَقْ	الرَّجز	رؤبة	١٨٢
أَوْلَقُ	الطَّويل	الأعشى	٢٧١
صَدِيقُ	الطَّويل	مجهول	٤٧٩
المُطَرِّقِ	الطَّويل	الممزّق العبدي	٧٨٨
مِرْفَقِ	الرَّجز المشطور	مجهول	٧٤٨
حرف الكاف			
عَسَاكَا	الرَّجز	رؤبة	٥١٠
حرف اللام			
الأَجلْ	المتقارب	مجهول	٢٠٤ ، ٤٢٤

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
نَبُلاَ	المنسرح	حضرمي بن عامر الأسدي	٥٦١
نغلاً	المنسرح	الأعشى	٤٥٩
أُثَالاً	الوافر	ابن أحمر	٤٥٩
قَلِيلاً	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	٣٣٢ ، ٣٥٢
عَامِلُ	الطَّويل	لبيد	٤٦٥
أو يَزِيلُ	الوافر	أبو حيَّة النميري	٤٥٨
تَسيلُ	الطَّويل	السموأل ، وقيل : (لغيره)	٣٧٨
المُبْدَلِ	الرَّجز	أبو النَّجم العجلي	٧٩٣
نَصْلِي	الطَّويل	ذو الرُّمة	٤٩٦
بالبَاطِلِ	السَّريع	الأسود بن يعفر	١٨٥
المُثَقَّلِ	الطَّويل	امرؤ القيس	٥١٥
لاَ أَقْلي	الطَّويل	مجهول	٧٦٤
بِكَلْكَلِ	الطَّويل	امرؤ القيس	٧٢٢
فَأَجْمِلِ	الطَّويل	امرؤ القيس	٥٨٦
فَحُومَلِ	الطَّويل	امرؤ القيس	٥٨٦
وَالأَهْلِ	الطَّويل	منخّل بن سبيع العنبري	٥١٥
عَيْهَلِّي	الرَّجز المشطور	منظور بن مرثد	٤٨٨
بإقبالِ	البسيط	امرؤ القيس	٢٩٣
تِمْثَالِ	الطَّويل	امرؤ القيس	٦٥٠

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
الخالي	الطَّويل	امرؤ القيس	٥٨٥
هَطَّالِ	الطَّويل	امرؤ القيس	٥٨٥
العِقَالِ	الخفيف	أميَّة بن الصَّلت	٦٤٩
هِلالِ	الوافر	لبيد	٦٨٠
حرف الميم			
الحَرَمْ	المتقارب	مجهول	٧٢٣
السَّلَمْ	الطَّويل	ابن صريم اليشكري ، وقيل : (لغيره)	٤٧٨
الحمامَة	الكامل	عبيد بن الأبرص	٢٩٩
جَارِمُ	الطَّويل	عمرو بن برّاقة الهمداني	٨٢٣
حَرامُ	الوافر	جرير	٥٥٢ ، ٨٣٣
الخِيامُو	الوافر	جرير	٦٣٩
الأَهاتم	الطَّويل	الفرزدق	٧٥٤
الأَسحم	الكامل	عنترة	١٩٩ ، ٧٥٥ ، ٧٥٨
إِلقادِم	الرَّجز المشطور	مجهول	٤٨٥
من الفم	الطَّويل	أبو حيَّة النميري	٤٨٣
العَأْلَم	الرَّجز المشطور	العجاج	٨١١
لِلْغُلاَم	الوافر	لبيد	٢٦٥
في المنام	السَّريع	حسَّان بن ثابت	٢٧٢
بَهِيمِ	الخفيف	عبد الرَّحمن بن الحكم بن العاص	٣٩٤

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
حرف النون			
يُجِبْنَهْ	الوافر	ذو الرُّمّة	٤٩١
الظُّنُونَا	الوافر	خزيمة بن نهد	٢٨١
بِمَا لَقِينَا	الوافر	مجهول	٤٨٤
ورُكْبَانًا	البسيط	قريط بن أنيف العنبري	٢٠٠
زَبُونُ	الوافر	النَّابغة الذّبياني	٢٩٢
يَمِينُ	الطَّويل	كثيّر عزّة	٣٢٦
وصَنّنِي	الرَّجز	رؤبة	٥٤٩
مِنِي	الرمل	مجهول	٧٨٦
حُقَّانِ	الهزج	مجهول	٤٧٧ ، ٤٧٨
أَرِقَانِ	الطَّويل	ليعلى الأحول	٦٢٤
بِثَمَانِ	الطَّويل	عمر بن أبي ربيعة	٥٦٠
حرف الهاء			
والدَّها	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٨٣٠
حرف الياء			
تلاقيا	الطَّويل	عبد يغوث بن وقّاص الحارثي	٥٢٨
ألرَّمْيَهْ	الهزج	مجهول	٦٢٣
كما هيا	الطَّويل	مجهول	٣٤٠ ، ٧٩١

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
نَوَيَّا	الوافر	أبو دؤاد	٢٦٢
مَعافِرِيِّ	الرَّجز المشطور	الأغلب العجلي	٦٣٢
والعَشيِّ	الرَّجز المشطور	الأغلب العجلي	٦٣٢
بالمُرضِيِّ	الرَّجز المشطور	الأغلب العجلي	٦٢٨
بالمُضِيِّ	الرَّجز المشطور	الأغلب العجلي	٦٢٨
يا تَا فِيِّ	الرَّجز المشطور	الأغلب العجلي	٦٢٨

ب ـ فهرس أنصاف الأبيات .

القافية	البحر	القائل	رقم الصَّفحة
ونَآء بِهِ كُلُّ قَلْبٍ نَأَى	المتقارب	مجهول	٧٢٣

❁❁❁

سادسًا / فهرس الألفاظ اللغويّة الَّتي شرحها المؤلِّف

الجذر	اللَّفظ	رقم الصَّفحة
أضي	أضًى	٦٧٨
ألف	ألَّفوا	٢٣٩
ألي	إلْيٌ	٧٩٠
أمم	أمَّ	٢٤٥
بلي	بَلاَ	٦٠٦ ، ٧٣٨
ثبت	ثبْتٌ	٥٢٩
ثمل	ثُمِّل	٤٥٠
ثوي	ثوى	٣١٣ ، ٥٣٩ ، ٦١٢
جلو	تجتلى	٨٤٣
جهبذ	جِهبذا	٥٣٢
جيد	جِيده	٣٧٢
حبر	الحبر	٧٧٠
حجج	حجَّ	٢٤٢ ، ٥٥١
حلو	حلا	٣٥١
خفف	الخِفَّ	٤٢٤
	خِفٌّ	٤٩٨

الجذر	اللَّفظ	رقم الصَّفحة
دخلل	دُخللا	٦٨٩
دري	دارٍ	٧١٥
دغفل	دغفلا	٥٦٣
دلو	دلا	٤٩٩
دنو	دنا	٦٩٩
ذكو	ذُكا	٢٢١
ذلل	ذُلَلَ	٦١٤
ذيع	ذاع	٢٩٠ ، ٧٦٧
رسو	رسا	٢٠٢ ، ٤١٠
رضي	رِضًى	١٧١
رود	ارتاد	٥٠٣
	رُد	٥٦٣
سلسل	تسلسل	٢١٧
سمو	سما	٢٨٤ ، ٧٢٤ ، ٧٩٠
شذو	شذا	٢٣٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣٤٧ ، ٤٣٥ ، ٧٠٥
شلشل	شُلشلا	٢٢٩
شمردل	شمردلا	٥٥٣
شملل	شمللَ	١٧٧
شيد	شائد	٦٥٤
	شد	٨٠٨

الجذر	اللَّفظ	رقم الصَّفحة
صفو	صفا	٢٤٩ ، ٣٤٩ ، ٥٩٧
صلي	صِلا	٢٢٢
صنو	صنوان	٥٨٤
طلي	طُلا	٥٨٤
طول	تطوّل	٥٢٥
ظبو	ظُبًّ	٣٧٨
ظهر	ظهير	٢٥٢
علو	اعتلا	٢٦٨ ، ٦٤٦
غيب	غيب	١٦٣
فشو	فشا	٣٠٧
فصل	فُصِّل	٢٦٠ ، ٤٥٤
	فَصّل	٧٨٢
كفأ	كِفا	٦٤٠
كلأ	كَلا	٢١٣ ، ٤٦١ ، ٦٧٦ ، ٨٠٣
كلل	كُلِّلَ	٢٣٧
لسن	لُسنٍ	٥٠٠
لوي	لوا	٦٠٦
مثل	مُثِّل	١٦٦ ، ٣٦٨
ملأ	مُلا	٣٠٣ ، ٦٤٦ ، ٧٢٤ ، ٧٦٧ ، ٨١٦
	الملاَ	٤٤٤

الجذر	اللَّفظ	رقم الصَّفحة
	مِلا	٢٦٨
نفل	نُفّلا	٣١٤
نمي	نمى	٤٥٥ ، ٦٥١
نول	نل	٥٧٥
	نُوّلا	٦٨٤
هدل	تهدّل	٢٦٣
هلهل	هلهل	٦٧٠
ودع	دع	٧٦٧
ولي	وِلا	٢٨٥ ، ٣٦٢ ، ٥١٣ ، ٥٩٧ ، ٧٢٧
	وَلا	٦٠٠
	والاه	٢٦٣
	يواليه	٤٤٠
وهل	مُوَهّلا	٦٨٥
يسر	ياسر	٣٦٤

❁❁❁

سابعًا / فهرس الأعلام

الاســـم	الصَّفحة
(أ)	
آدم	١٦٤، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٤٤٢، ٥٠٣، ٨١٢
أُبيّ	٢١٧، ٤١٣، ٤٣٣، ٥٤٨، ٥٤٩، ٦٧٤، ٧٠٧، ٧٥٣، ٧٦٦، ٧٦٩
أحمد بن موسى اللؤلؤي	٥٣١
أحمد بن واصل	٥٤١
أحمد بن يزيد	٢٧٩
ابن أحمر	٤٥٨
ابن الأخرم	٣٦٦
الأخفش	١٦٧، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٦٧، ٣٩٤، ٤٣٢، ٤٦٠، ٦٣٠، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٧٠٤، ٧١٨، ٧٥١، ٧٩١
الأخفش الأكبر	٦٠٨، ٦٨٢
الأخوان	١٦٠، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٦، ١٩٨، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٨٥، ٣٢٠، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٩، ٣٦٢،

الاســـم	الصَّفحة
	٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٢١، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٦١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٤٣، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٦٨، ٥٨٧، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٥، ٦٢١، ٦٤٨، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٧٣، ٦٧٩، ٦٩٤، ٦٩٨، ٧٠٣، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٦، ٧٥٣، ٧٦٨، ٧٨٠، ٧٩٨، ٨٠٤، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٤، ٨١٥، ٨٣٥
إخوة يُوسف عليه السلام	٥٧٩
ابن أرقم	٤٩٥
الأزهري	٧٤٧
أبو إسحاق	٣٢١، ٦٢٥، ٦٣٠، ٧٠١
إسحاق بن يعقوب عليهما السَّلام	٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٣
ابن أشته	٤١٧
الأعرج	٣١٢
الأعشى	٢٧١، ٤٥٨
الأعمش	٣٠٥، ٤١٢، ٤٥٣، ٥٤٢، ٥٥٦، ٦٣٠، ٦٣١
الأغلب العجلي	٦٣٢
ابن الأنباري	٥٤٢
امرؤ القيس	٢٩٣، ٥٨٥، ٧١٣، ٧٢٢
(ب)	

الاســـم	الصَّفحة
ابن بُذْهَن	٢٧٨
البزي	١٨١، ١٨٣، ٢٢٠، ٢٩٧، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٢٦، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٦٤٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٩
أبو البقاء	٢٦٥، ٢٧٠، ٣٠٩، ٤٠٨، ٤١٢، ٤٤٢، ٤٧٤، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٧، ٧٥٨
أبو بكر	١٨٤، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٤، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٤٠، ٤٥١، ٤٧٦، ٦٠٢، ٦٠٧، ٦١١، ٦٤٨، ٦٥٣، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٨، ٦٩٠، ٦٩٨، ٧١١، ٧٢٠، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٥٢، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٧، ٧٩٨، ٨٠٦، ٨١٧، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٣٣
أبو بكر بن مهران	٥١٩
(ت)	
تُبَّع	٨٠٢
(ث)	
الثَّعالبي	٣١٣، ٣١٤
ثعلب	٧٤٧، ٧٩٣
(ج)	

الاســـم	الصَّفحة
جالوت	٨١٢
أبو جعفر	٣٠٥، ٥١٦، ٥٢١، ٦٣٠، ٧٩٩، ٨٣٦
الجعفي	٦٢٩
الجمَّال	٢٧٩
الجوهري	٤٩٩، ٦٨٥، ٨٣٦
(ح)	
أبو حاتم	٣٠٩، ٧٦٠، ٨١٠
الحارث بن هشام رضي الله عنه	٦٨٦
الحِرْمِيَّان	١٨١، ٣٥٦، ٤٢٦، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٦٠٣، ٦٧٣، ٦٩٠، ٧٢٠
حسَّان رضي الله عنه	٢٧٢
أبو الحسن	٢٦٥، ٣٩٤، ٦٢٤، ٦٦٤
الحسن البصري	٣٠٥، ٣٢٩، ٥١٦، ٥٢١، ٥٣٦
حسين الجعفي	٦٢٨، ٦٢٩
حفص	١٦٠، ١٦١، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٧٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٣٩،

الاســـم	الصَّفحة
	٤٤٠، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٤٣، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٨١، ٥٨٨، ٥٩٨، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦١٠، ٦٤٢، ٦٤٨، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٠، ٦٧٩، ٦٩٠، ٦٩٨، ٧٠٣، ٧١١، ٧١٢، ٧١٦، ٧٢٨، ٧٣٤، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٨٠٤، ٨٠٦، ٨٤٠
الحُلْواني	٤٧٦، ٦٣٩
أبو حمدون	٥٤١
حمزة	١٦١، ١٦٨، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٨، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٩، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٧٥، ٤٧٦، ٦٠٢، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٩٠، ٦٩٢، ٧٠٩، ٧١٢، ٧٥٢، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣١، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٩
حوَّاء	٢٦٤، ٢٦٥
الحوفي	٥٢٣
(خ)	
الخضر عليه السَّلام	٧٨١
خلاَّد المقريء	٦٢٩
خلف بن هشام	٦٢٩

الاســـم	الصَّفحة
الخليل بن أحمد	٣١٣، ٣١٤، ٣٦٠، ٣٧٦، ٤٩٤، ٦٠٨، ٨٣٥
ابن خُواستي	١٦٧، ٣٦٧، ٣٨٢، ٥٦٦، ٦٦٥
(د)	
داود	٨١٢
الدُّوري	٣٦٩
(ذ)	
أبو ذرٍّ ﷺ	٨٠٢
ابن ذكوان	١٦٣، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ٢٩٧، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧١، ٤٠٦، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٧٥، ٥٠٦، ٥٣٣، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٦٢، ٨٤٢
(ر)	
الرَّاغب الأصفهاني	٣١٣
ربيع بن ضبع الفزاري	٧٥٦
أبو ربيعة	٣٨٢، ٥٦٦
أبو رجاء	٣٠٥
(ز)	
الزجَّاج	١٧٤، ٢٨٠، ٣٣٥، ٣٦٠، ٤٨٢، ٤٨٧، ٦٣١، ٧٥٨، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٨٩، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٣٥
الزَّمخشريّ	٢١٤، ٢١٥، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٣٣، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٢،

الاســـم	الصَّفحة
	٤٢٩، ٤٤٢، ٤٥٦، ٤٦٩، ٤٨٠، ٥٤٧، ٦١٦، ٦٢٦، ٦٣١، ٦٤٤، ٦٩٦، ٧٢١، ٧٥٨، ٨٠٠، ٨١٢
ابن الزَّيَّات	٥٥٧
أبو زيد	١٩٧، ٢٦٩، ٥٣٦، ٦٨٦، ٧٤٥
(س)	
السَّخاوي	٣١٩، ٤١٠، ٤٢٥، ٥٨٠، ٥٩٥، ٦٣٩، ٦٨٥، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٨٤، ٧٩٤، ٨١٩
السُّدّي	٢٧٢، ٥٣٦
سعيد بن جُبير	٥٧٣
سهيل بن عمرو رضي الله عنه	٦٨٦
السُّهيلي	٢٧١
السُّوسي	٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٠، ٥٣١
سيبويه	٢٤٠، ٢٩٩، ٣٦٠، ٣٧٦، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤١٩، ٤٣٧، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٩٤، ٥٤٤، ٦٠٨، ٦٢٣، ٦٨٣، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٩٦، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧
ابن سيده	٣٤٩
(ش)	
الشَّاطبي	٣٩٧
أبو شامة	١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٩،

الاســـم	الصَّفحة
	٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٩، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٩، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦١٤، ٦٢٤، ٦٢٧، ٦٣٢، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٨، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٨٧، ٦٩١، ٧٠٥، ٧٠٨، ٧١٨، ٧٢٦، ٧٣١، ٧٣٥، ٧٤٥، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٦٩، ٧٧٧، ٧٨٢، ٧٨٤، ٧٩٤، ٧٩٧، ٨٠٠، ٨١٠، ٨١٢، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٤٢
الشَّامي	٥٩٧، ٦٨٨، ٧٤٧، ٧٤٩
شعبة	١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ٣٠٨، ٣١١، ٤٢٥، ٦٤٨، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٧٩، ٦٨١، ٧٤٦، ٨١٧، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٦، ٨٣١
أبو شعيب	٥٤١
شعيب عليه السَّلام	٢٠٦، ٢٢٨، ٣٤٧، ٥٠٤

الاســـم	الصَّفحة
(ص)	
صهيب رضي الله عنه	٦٨٦
(ض)	
الضحَّاك بن مزاحم	٥٧٣
(ط)	
طالوت	٨١٢
أبو الطَّاهر	٤١٤
طلحة بن عبيد اللّه رضي الله عنه	٨٠٢
طلحة بن مصرِّف	٣٠٦
(ع)	
عائشة رضي اللّه عنها	٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤
عاصم	١٦٨، ١٧٣، ١٨١، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٢٤، ٢٦١، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٧٥، ٥٢٩، ٥٦٩، ٥٨٦، ٦١٢، ٦٣٧، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٨٢، ٧١١، ٧١٢، ٧٢٥، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٧١، ٧٧٥، ٧٧٧، ٨٠٨
ابن عامر	١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٣،

الاســـم	الصَّفحة
	٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٤٥، ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١٣، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٦٩، ٥٧٨، ٥٨٦، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦١٢، ٦١٥، ٦٣٤، ٦٤٠، ٦٦٠، ٦٦٨، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٩٠، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٨، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١١، ٧١٢، ٧٢٥، ٧٢٩، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٥٣، ٧٦٢، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٩٢، ٧٩٧، ٧٩٨، ٨٠٦، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٧، ٨٢٢
أبو العبَّاس الأديب	٥٤١
أبو العبَّاس الأُشناني	٤١٤
ابن عباس رضي الله عنهما	٥٣٣، ٥٣٦، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٤، ٨٠١
أبو عبد اللّه	١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥١، ٢٨٧، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٦٣، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥١١، ٥١٧، ٥٣٥، ٥٤٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٦٢، ٥٧٧، ٥٨٣، ٥٩٧، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦١٦، ٦١٩، ٦٤٠، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٩٣، ٦٩٥، ٧٠٢، ٧٠٥، ٧٠٩،

الاســـم	الصَّفحة
	٧١٠، ٧١٢، ٧٣٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٧٢، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩٥، ٨١٤، ٨١٧، ٨١٨، ٨٢٦
عبد اللّه بن الحسن	٣٦٧
عبد اللّه بن عمرو بن العاص رضي اللّه عنهما	٨٠٢
عبد اللّه بن مسعود رضي الله عنه	٢٩٢، ٣٠٤، ٤١٢، ٤٦٦، ٤٦٩، ٥٤٩، ٥٥٠، ٦١٤، ٦٤٤، ٦٧٤، ٧٠٧، ٧٧٠، ٨٠٢
عبد الباقي بن الحسن	٣٦٧
أبو عبد الرَّحمن السُّلميّ	٣٠٥
أبو عبد الرَّحمن ، عبد اللّه بن يحيى بن المبارك	٥٤١
عبد العزيز بن أبي غسَّان	٤١٤
أبو عُبيد	٢٠٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣١٦، ٣٢١، ٣٣٠، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٨٩، ٤٩٤، ٥١٢، ٥٥٠، ٦١٣، ٦١٨، ٦٣٠، ٦٨٦، ٧٦٥، ٧٨٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠٢، ٨٣٦
عبيد اللّه بن أبي مسلم	٤١٤
أبو عبيدة	٢٧٠، ٢٨١، ٣٢١، ٨٠٧
عثمان رضي الله عنه	٥٥٠، ٧٦٥
العجَّاج	٥٤٩، ٨١٢

الاســـم	الصَّفحة
ابن عطيَّة	٢٧١، ٣٠١، ٣١٣، ٣١٤، ٣٩١، ٤٠٣، ٤٢٩، ٦٤٤
عطيَّة العُوفي	٣١٥، ٣١٦
عكرمة	٥٣٧، ٨٠٧
عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه	٦٨٦
علقمة	٤٩٨
أبو عليّ الفارسي	١٧٤، ١٧٥، ١٧٩، ٢١٧، ٢٦٩، ٢٨١، ٣٢٢، ٣٦٠، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٠٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٩٢، ٤٩٥، ٥٢٣، ٥٢٨، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٦٤، ٥٧٣، ٥٧٤، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٧، ٧٠٢، ٧٤٤، ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٨٤، ٧٩٤، ٧٩٥، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٥، ٨٢٣، ٨٣٧
أبو علي البغدادي	٥١٩
أبو علي الأهوازي	٤١٨، ٤٢٥، ٥٣١، ٦٦٨، ٦٨٣، ٧٣٥، ٧٤٤
عليّ أبو الحسن	٣٦٣
عليّ بن سليمان ؛ الأخفش الأصغر	٤٧٤، ٦٨٣
عمَّار رضي الله عنه	٦٨٦
أبو عمر	٣١٩، ٥٨٠
ابن عمر رضي اللّه عنهما	٣١٥، ٣١٦، ٨٠١، ٨٠٢
أبو عمرو	١٦٨، ١٧٨، ١٨١، ١٨٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩١،

الاســـم	الصَّفحة
	٢٩٧، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٦٤، ٤٧٦، ٤٩٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٧، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٩، ٥٦٦، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦١٢، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٥٨، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٨، ٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٧٩، ٦٨٣، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٨، ٧١١، ٧١٢، ٧١٦، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٥٢، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٨٠٦، ٨١٧، ٨٢٢، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢
أبو عمرو بن الحاجب	٤٨٩، ٤٩٠
ابو عمرو الدَّاني	١٦٧، ٢٧٨، ٣١٥، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٨٢، ٤٠١، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤٧٥، ٥٣١، ٥٤١، ٥٧٠، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٦٤، ٦٨٢، ٧٣٤، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٨٤
عمرو بن العاص رضي الله عنه	٨٠٢
أبو عمرو بن العلاء	٢٩٢، ٤٧٢، ٥٨٢، ٥٨٧، ٦٢٨، ٦٢٩
عنترة	١٩٨
عيسى عليه السَّلام	٨١٢
(غ)	
ابن غَلْبُون	٤٧٥، ٥٣١، ٥٦٦، ٧٣٥

الاســـم	الصَّفحة
(ف)	
فارس بن أحمد	٣٦٣
أبو الفتح	٤٧٥، ٥٦٦، ٦٣٩
الفرَّاء	٢١٤، ٢١٧، ٢٨٠، ٣٢٢، ٤٠٢، ٤١٣، ٤١٩، ٤٧٢، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٢٤، ٥٣٧، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٤، ٧٤٧، ٧٥٥، ٧٥٨، ٧٦٩، ٨٠٠، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٢٩
الفُضيل بن مرزوق	٣١٦
ابن فُليح	٣٧٧
(ق)	
قارون	٨١٢
أبو القاسم	٣٩٧
القاسم بن مَعْن	٦٢٧، ٦٣١
قالون	٢١١، ٣٦٩، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٤٥، ٦٠٤، ٨٢٩، ٨٤١
ابن القشيري	٤٧٣
قطرب	٦٢٢، ٦٢٧، ٦٣٣، ٦٣٤، ٧٩٢، ٧٩٣
قُنبل	١٨٣، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٨٠
القوَّاس	٢٧٩
(ك)	

الاســـم	الصَّفحة
ابن كثير	١٦٨، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٩١، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٢٨، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٦٤، ٤٧٦، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥٣٣، ٥٥٤، ٥٥٩، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٩٨، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٢، ٦٢٣، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٩، ٦٨٢، ٦٨٥، ٦٩٨، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧١١، ٧١٢، ٧١٩، ٧٢٩، ٧٤٦، ٧٥٠، ٧٧١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٩٢، ٨٠٦، ٨١٧، ٨٢٢، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢
الكسائي	١٦١، ١٧٨، ٢٠١، ٢١٥، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٧١، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٨٩، ٣٩٣، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨٤، ٤٩٤، ٥٠٦، ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٨، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٩٠، ٧١٢، ٧٢٩، ٧٦٨، ٨٤٢
كعب الأحبار	٨٠١
(ل)	
لبيد	٢٦٥، ٤٦٥، ٦٨٠
ابن أبي ليلى	٣٠٦
(م)	

الاســـم	الصَّفحة
مَأْجُوج	٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٣
ماروت	٨١٢
المازني	٤٨٧، ٤٩٠، ٥٥٧
المبرِّد	٤٠٢، ٤٦٦، ٤٩٤، ٥٤٦، ٧٥٥، ٧٦٠، ٧٩٣، ٧٩٥، ٧٩٦
المتلمّس	٢٩٨
المتوكلّ	٥٥٧
ابن مجاهد	٢٧٨، ٢٧٩، ٣١٥، ٣٧٧، ٣٨٢، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٨، ٥٢٢، ٦٢٨، ٦٣٧، ٦٦٥، ٦٦٨، ٧٨٤، ٨٣٦
مجاهد	٢٨٠، ٧٦١
محمد بن أحمد	٢٧٨
محمَّد بن عليّ	٤١٤، ٦٦٥
محمَّد بن عمر الرّومي	٦٢٩
ابن محيصن	٣٠٥
مريم عليها السَّلام	٨١٢
مُضر بن محمَّد	٦٦٥
معاوية رضي الله عنه	٨٠١، ٨٠٢
ابن مقسم	٢١٥، ٧٢٣
مكّي	١٧٤، ١٧٥، ٢٠١، ٢٦٥، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٩٥، ٤١٢، ٤١٣، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٦٢، ٤٧٤، ٥٠٩، ٥١٣،

الاســـم	الصَّفحة
	٥٢٣، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٧٠، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٧٤، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٣٤، ٧٤٠، ٧٤٤، ٧٥١، ٨١٦
المهدوي	٤٧٣، ٤٨١، ٧٤٠
موسى عليه السَّلام	٢١٥، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٤٢، ٧٣٠
(ن)	
النَّابغة	٤٤٨، ٤٦٥، ٤٩١، ٥١١، ٦٣٣، ٦٦٧
النَّاظم	١٨٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٨٣، ٣٩٦، ٤٠٩، ٤٣٩، ٤٩٩، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٧٠، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٨٣، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٤٣، ٨٠٩، ٨٢٢، ٨٢٧، ٨٣٩
نافع	١٧٢، ١٨١، ١٨٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣١٢، ٣٢١، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٩، ٤٢٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧٦، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٣، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٩، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٨، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦١٥، ٦٣٤، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٧، ٦٩٨، ٧١١، ٧١٢، ٧٢٥، ٧٣٠، ٧٤٧، ٧٥٠، ٧٨٢،

الاســم	الصَّفحة
	٧٨٣، ٧٨٥، ٧٨٧، ٨٠٦، ٨٢٢، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢
النَّحَّاس	٤٦٠، ٤٩٤، ٧٥٨، ٨٠٠، ٨٣٦
النَّقَّاش	١٦٧، ٣٦٧، ٣٨٢، ٥٦٦، ٦٦٥، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٥
(هـ)	
هاروت	٨١٢
هارون عليه السلام	٨١٢
هارون بن موسى الأخفش	٥٣١، ٦٨٢
هُبيرة	٤١٤
هشام	٢٧٦، ٢٩٧، ٤٠٦، ٤١٧، ٤٧٥، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٩٢، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٨٣، ٧٢٨، ٧٦٢، ٧٨٥
(و)	
الواحدي	٢٥٩، ٢٦٢
ورش	٢١١، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٠٠، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٥٠٦، ٥٣٠، ٥٧٨، ٦٤٢
(ي)	
يأجوج	٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٣
يحيى بن وثّاب	٤٥٣، ٦٣١
بنو يربوع	٦٢٢، ٦٢٧

الاســـم	الصَّفحة
اليزيدي	٢٩٣، ٣٧٧، ٤٩٥، ٥٣١، ٥٤١، ٦٣٧
يعقوب بن إسحاق عليهما السَّلام	٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٥٦٠
يعقوب الحضرمي	٦١٨
يعقوب بن السِّكِّيت	٢٥٨، ٥٥٧
يُوسف عليه السَّلام	٢٩٤، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٤، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٤٦، ٥٥٤، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٧٩، ٥٨٩، ٨٢٦
يُونس	٢٨٦، ٢٩٩، ٤١٩، ٦٠٨، ٨٣٥

❁❁❁

ثامنًا / فهرس المواضع والبلدان

الموضع	الصَّفحة
البصرة	٤٨٢
الحجاز	٢٢١ ، ٢٩٣ ، ٣١٣ ، ٤٦٧ ، ٥٣٧ ، ٥٥٠
الشَّام	١٧٩ ، ٢٠٦ ، ٣٥١ ، ٥٨٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٦٨٥ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٧٢٩ ، ٧٦٣
العراق	٧٦٣
الكوفة	٤٨٢
المدينة	٣٥١ ، ٧٦٣
مكَّة	٣٢٧ ، ٥٠٢ ، ٥٤٩ ، ٦١٧ ، ٧٢٩ ، ٧٦٣ ، ٨١٨
اليمن	٥٧٣

❁❁❁

تاسعًا / فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	رقم الصَّفحة
الإدغام ، لابن مهران	٥١٩
الإرشاد ، لابن غلبون	٤٧٥
الإيضاح ، للأهوازي	٦٨٣
اختلاف السَّبعة ، لأبي الفتح	٤٧٥ ، ٦٣٩
التَّصريف ، للفراء	٦٢٧
التَّيسير ، لأبي عمرو الدَّاني	٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٥١٨ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٣٠ ، ٦٣٧ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٦٨ ، ٦٨٥ ، ٧٨٤
الحجّة ، لأبي علي الفارسي	٦٢٣
الدُّرّ المصون ، للسَّمين الحلبي	١٧٥ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ ، ٣٣٩ ، ٣٦٠ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٤٣٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، ٥٢١ ، ٥٣٧ ، ٥٦١ ، ٦٠٦ ، ٦١٦ ، ٧١٤ ، ٧٣٦ ،

	٨٢٦ ، ٨٢٨
ديوان الأغلب العجلي	٦٣٢
الرَّوضة ، لأبي علي البغدادي	٥١٩ ، ٧٤٤
السَّبعة ، لابن مجاهد	٢٧٨ ، ٣٨٢ ، ٤١٧
شرح التَّسهيل ، للسَّمين الحلبي	٢٩٥ ، ٣٦٠ ، ٤٤٠ ، ٥٨٤ ، ٦٥٠
شرح السَّخاوي (فتح الوصيد في شرح القصيد)	٧٤٤
صحاح الجوهري	٦٨٥
اللَّفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز ، للسَّمين الحلبي	٣٢٧
مختصر تاريخ دمشق ، لأبي شامة	٥٥٧
معاني القرآن ، للفرّاء	٦٣١
المفصّل ، للزَّمخشري	٧٥٨
منظومة النَّحو ، لأبي شامة	٤٦٨
نظم المفصَّل ، لأبي شامة	٥٨٤
الياءات ، لابن مجاهد	٦٢٨

❁❁❁

عاشرًا / فهرس المصادر والمراجع

أوّلاً : المخطوطات :

١ - الإرشاد في القراءات عن الأئمّة السَّبعة ، لأبي الطيّب عبد المنعم بن غلبون ، دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، لباسم بن حمدي بن حامد السيّد ، في كليَّة القرآن بالجامعة الإسلاميّة ـ المدينة المنوّرة ، ١٤٣٠ ـ ١٤٣١ هـ .

٢ - أصول النّحو القياسيّة (دراسةً ونقدًا) ، رسالة دكتوراه ، لغريب عبد المجيد نافع ، في كليَّة اللّغة العربيّة بجامعة الأزهر ـ القاهرة ، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م .

٣ - إعراب القرآن ، لأبي الطَّاهر إسماعيل بن خلف ، مخطوطة محفوظة بالخزانة العامّة بالرِّباط تحت رقم : (١٤٣) .

٤ - الإمام السَّمين الحلبي وجهوده في التَّفسير وعلوم القرآن ، رسالة دكتوراه ، لأيمن حسن رجب ، كليَّة أصول الدِّين والدَّعوة الإسلاميّة ـ جامعة الأزهر ـ المنصورة ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٥ - إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل ، للسَّمين الحلبي ، مخطوطة محفوظة في دار الكتب المصريّة ـ القاهرة ، تحت رقم : (٤٦٢) نحو .

٦ - التَّوجيهات النَّحويَّة للقراءات الشَّاذَّة في الدُّرّ المصون للسَّمين الحلبي (عرضًا وتأصيلاً ومناقشة) ، رسالة دكتوراه ، لإبراهيم بن سالم بن نافع الصَّاعدي ، في كليَّة اللّغة العربيّة ـ قسم اللّغويّات بالجامعة الإسلاميّة ـ المدينة المنوّرة ، ١٤٢٥ هـ .

٧ - الجوهر النَّضيد في شرح القصيد ، لابن الجندي ، (من أوَّل فرش سورة الأنعام إلى آخر فرش سورة الأنفال) دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، لمحمَّد بن أحمد بن حسين برهجي ، في كليَّة القرآن بالجامعة الإسلاميّة ـ المدينة المنوّرة ، ١٤٣٠ ـ ١٤٣١ هـ .

٨ ـ الدّرّة الفريدة في شرح القصيدة ، للمنتجب بن أبي العزّ الهمذاني ، (من أوَّل سورة البقرة إلى نهاية سورة الكهف) دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، لعبد التَّوَّاب مرسي حسن الأكرت ، في كليَّة اللّغة العربيّة بجامعة الأزهر ـ القاهرة ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .

٩ ـ الدّرّة الفريدة في شرح القصيدة ، للمنتجب بن أبي العزّ الهمذاني ، (من أوّله إلى أوَّل باب فرش الحروف) دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، لمحمود محمَّد حفني الشّرقاوي ، في كليَّة اللّغة العربيّة بجامعة الأزهر ـ القاهرة ، بدون .

١٠ ـ الرّازيّ ومنهجه في النَّحو ، مع تحقيق الجزء الأَوَّل من كتابه / عرائس المحصّل من نفائس المفصَّل ، للفخر الرّازيّ ت : ٦٠٦ هـ ، رسالة دكتوراه ، لطارق نجم عبد اللّه ، في كليَّة اللّغة العربيّة ـ جامعة الأزهر ـ القاهرة ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

١١ ـ السَّمين الحلبي وجهوده في النّحو العربي ، رسالة ماجستير ، لمحمّد موسى عبد النَّبيّ موسى ، في كليَّة دار العلوم بجامعة القاهرة ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م .

١٢ ـ شواذّ القرآن واختلاف المصاحف ، لأبي نصر الكرماني ، مخطوطة محفوظة بالمكتبة الأهليّة الأزهريّة ، تحت رقم : (٢٢٢٥١/٢٤٤) .

١٣ ـ العقد النَّضيد في شرح القصيد ، للسَّمين الحلبي ، (من أَوَّل باب الوقف على أواخر الكلم إلى نهاية باب ياءات الزَّوائد) دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير ، لعبد اللّه بن غزَّاي البرَّاق ، في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين بجامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرَّمة ، ١٤٢٢ هـ ـ ١٤٢٣ هـ .

١٤ ـ العقد النَّضيد في شرح القصيد ، للسَّمين الحلبي ، (من باب الفتح والإمالة وبين اللّفظين إلى آخر باب اللامات) دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير ، لأحمد بن عليّ بن حيّان حريصي ، في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين بجامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرَّمة ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

١٥ـ العقد النَّضيد في شرح القصيد ، للسَّمين الحلبي ، (من باب فرش الحروف ـ فرش سورة البقرة كاملة) دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير ، لناصر بن سعود بن حمود القثامي ، في كليَّة الدَّعوة وأصول الدِّين بجامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرَّمة ، ١٤٢٤ هـ .

١٦ـ العقد النَّضيد في شرح القصيد ، للسَّمين الحلبي ، مخطوطة محفوظة في مكتبة رشيد أفندي الملحقة بمكتبة السّليمانيّة في إستانبول بتركيا ، برقم : (١٧ ـ ١٨) .

١٧ـ فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني ، لابن آجروم ، رسالة دكتوراه ، لعبد الرَّحيم بن عبد السَّلام نبولسي ، في كليّة اللّغة العربيّة ـ جامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرّمة ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م .

١٨ـ القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز ، نسخة فلميّة مصوّرة في معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة تحت رقم : (٣١٩) ، وأصلها محفوظ في المكتبة الأزهريّة بالقاهرة برقم : (١٣٥٩/٨٤) تفسير .

١٩ـ كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني ، للعلاّمة برهان الدِّين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري ، (من أوَّل سورة البقرة إلى آخر سورة الكهف) تحقيق ودراسة لغويّة ، رسالة دكتوراه ، لأبي هواش إسماعيل عبد الرَّحمن أبو طالب ، في كليَّة الدِّراسات الإسلاميّة والعربيّة بجامعة الأزهر ـ القاهرة ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

٢٠ـ المغني في النَّحو والصَّرف ، لابن فلاح اليمني ، رسالة دكتوراه ، لحسن بن يحيى صائحي ، في كليَّة اللّغة العربيّة ـ جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة ـ الرِّياض ، ١٤٢٤ هـ ـ ١٤٢٥ هـ .

٢١ـ المفيد في شرح القصيد ، لعلم الدِّين القاسم بن أحمد اللورقي ، دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، لعبد الحميد بن سالم بن رويجح المعلوي الصَّاعدي ، في كليَّة القرآن بالجامعة الإسلاميّة ـ المدينة المنوّرة ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٢٢ ـ الهداية في شرح الغاية ، لأبي القاسم محمود بن حمزة الكرماني المعروف بتاج القرَّاء ، نسخة فلميّة مصوّرة في الجامعة الإسلاميّة تحت رقم : (٣٨٣٦) ، وأصلها محفوظ في المكتبة المركزيّة (عليّ أصغر حكمت) طهران ـ إيران ، برقم : (١٣٤٥) .

ثانيًا : المطبوعات :

٢٣ ـ مصحف القراءات العشرة المتواترة على الأوجه الرّاجحة المعتبرة ، وملحق به أصول القرّاء العشرة ورواتهم ، أعدَّه للنَّشر : أبو عبد الرَّحمن شرف بن عليّ الحمراني ، راجعه وحقَّقه وقدَّم له : العلاَّمة الشَّيخ الدّكتور : أبو الحسن عليّ بن محمَّد توفيق النحَّاس ، توزيع دار ابن الجوزي ـ الدمَّام ، ط. الأولى ، ١٤٢٩ هـ .

٢٤ ـ الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه الَّتي ذكرها أرباب الصِّناعة ، للباقولي ، حقَّقه : د. محمَّد أحمد الدّالي ، لم تُذكر دار الطَّبع أو النّشر ، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م ، (نسخة مصوّرة) .

٢٥ ـ الإبدال ، لأبي يوسف يعقوب بن السِّكِّيت ، تقديم وتحقيق : د. حسين محمَّد محمَّد شرف ، مراجعة : الأستاذ عليّ النّجدي ناصف ، مجمع اللّغة العربيّة ـ القاهرة ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .

٢٦ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع ، لأبي شامة ، تحقيق وتعليق : محمود بن عبد الخالق محمَّد جادو ، طبعة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة ، ١٤١٣ هـ .

٢٧ ـ أبنية كتاب سيبويه ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : د. أحمد راتب حمّوش ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٢٨ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للشَّيخ شهاب الدِّين الدّمياطي ، الشَّهير بالبنَّاء ، وضع حواشيه : الشَّيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الثّالثة ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٢٩ ـ الإرشاد إلى علم الإعراب ، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد اللّطيف القرشي الكيشي ، تحقيق ودراسة : د. عبد اللّه عليّ الحسيني البركاتي ، و د. محسن سالم العميري ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ .

٣٠ ـ إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر ، لأبي العزّ القلانسي ، قرأه وعلّق عليه : أ. جمال محمَّد شرف ، دار الصَّحابة للتراث بطنطا ، بدون .

٣١ ـ أساس البلاغة ، للزَّمخشريّ ، تحقيق : الأستاذ عبد الرَّحيم محمود ، مطبعة أولاد أورفانز بطريقة (الفوتوأوفست) ، ط. الأولى ، ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م .

٣٢ ـ أسرار العربيّة ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

٣٣ ـ أسرار النَّحو ، لابن كمال باشا ، تحقيق : د. أحمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر ـ عمَّان ـ بدون .

٣٤ ـ الأشباه والنَّظائر في النَّحو ، للإمام جلال الدِّين السُّيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ـ القاهرة ، ط. الثّالثة ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م .

٣٥ ـ الإصابة في تمييز الصَّحابة ، لابن حجر العسقلاني ، حقّق أصوله وضبط أعلامه ووضع فهارسه : عليّ محمَّد البجاوي ، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر ـ القاهرة ، بدون .

٣٦ ـ إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمَّد شاكر ، وعبد السَّلام هارون ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط. الرَّابعة ، بدون .

٣٧ ـ الأصمعيّات ، لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي ، تحقيق وشرح : أحمد محمَّد شاكر ، وعبد السَّلام هارون ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط. الخامسة ، بدون .

٣٨ ـ الأصول في النَّحو ، لابن السرَّاج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الثّالثة ، ١٩٩٨ م .

٣٩ ـ أصول النَّحو العربي ، للدّكتور محمَّد خير الحلواني ، نشر الأطلسي ، ١٩٨٣ م .

٤٠ ـ أصول النَّحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث ، للدّكتور محمَّد عيد ، عالم الكتب ـ القاهرة ، ١٩٨٢ م .

٤١ ـ أصول النَّحو عند ابن مالك ، لخالد سعد شعبان ، تقديم : د. أحمد محمَّد كشك ، مكتبة الآداب ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٤٢ ـ إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحَّاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط. الثّالثة ، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م .

٤٣ ـ إعراب القرآن ، المنسوب إلى الزّجَّاج ، تحقيق ودراسة : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ـ بيروت ، ط. الخامسة ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٤٤ ـ إعراب القراءات السَّبع وعللها ، لابن خالويه ، حقَّقه وقدّم له د. عبد الرَّحمن العثيمين . طبع الشَّركة الدّوليّة ، نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م .

٤٥ ـ إعراب القراءات الشَّواذّ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الحميد السيّد محمَّد عبد الحميد ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

٤٦ ـ الأعلام ، لخير الدِّين الزِّركليّ ، دار العلم للملايين ، ط. الخامسة ، ١٩٨٠ م .

٤٧ ـ أعيان العصر وأعوان النَّصر ، لصلاح الدِّين الصَّفدي ، إصدار فؤاد سزكين ، معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة ، جامعة فرانكفورت ، ١٩٩٠ م .

٤٨ ـ الأغاني ، لأبي فرج الأصبهاني ، شرحه وكتبه : عبد أ. عليّ مهنا ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

٤٩ ـ الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات الأنباري ، قدَّم له وحقَّقه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بدون .

٥٠ ـ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي ، حقَّقه وقدَّم له : سعيد الأفغاني ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الثّالثة ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .

٥١ ـ الأفعال ، لابن القطَّاع ، تقديم : إبراهيم شمس الدِّين ، نشر ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، توزيع مكتبة عبَّاس الباز ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

٥٢ ـ الإقليد شرح المفصّل ، لتاج الدِّين أحمد بن محمود بن عمر الجندي ، تحقيق ودراسة : محمود أحمد عليّ أبو كته الدراويش ، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة ، ط. الأولى ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٥٣ ـ الإقناع في القراءات السّبع ، لأبي جعفر أحمد بن عليّ بن خلف الأنصاري ، حقَّقه وعلَّق عليه : أ. جمال الدِّين محمَّد شرف ، دار الصَّحابة للتّراث بطنطا ، ٢٠٠٣ م .

٥٤ ـ أمالي ابن الشّجري ، لهبة اللّه ابن الشَّجري ، تحقيق ودراسة : د. محمود محمَّد الطناحي ، مطبعة المدني ، نشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط. الأولى ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م .

٥٥ ـ أمالي المرتضى ((غُرر الفوائد ودرر القلائد)) ، للشَّريف المرتضى ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٥٦ ـ الأمالي مع كتابي : ((ذيل الأمالي)) و ((النَّوادر)) ثلاثتهم من تصنيف ، الإمام اللغوي أبي عليّ القالي ، تحقيق : الشَّيخ ـ صلاح بن فتحي هلل ، والشّيخ ـ سيّد بن عبَّاس الجليمي ، المكتبة العصريّة ـ بيروت ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٥٧ ـ الأمالي النَّحويَّة ، لأبي عمرو جمال الدِّين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، ومكتبة النّهضة العربيّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٥٨ - الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم ، حقَّقه وعلَّق عليه وقدّم له : د. عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .

٥٩ - إملاء ما مَنَّ به الرَّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

٦٠ - إنباه الرواة على أنباه النّحاة ، لجمال الدِّين القفطي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م .

٦١ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق ودراسة : د. جودة مبروك محمَّد مبروك ، راجعه : د. رمضان عبد التوَّاب ، الشَّركة الدّوليّة للطباعة ، نشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط. الأولى ، بدون .

٦٢ - أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب مصباح السَّالك إلى أوضح المسالك ، لبركات يوسف هبود ، راجعه وصحَّحه وصنع فهارسه : يوسف الشَّيخ محمَّد البقاعي ، طبع ـ دار الفكر ـ بيروت ، ـ لبنان ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

٦٣ - الإيضاح في شرح المفصَّل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق وتقديم : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

٦٤ - الإيضاح في علل النَّحو ، لأبي القاسم الزّجَّاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النَّفائس ـ بيروت ، ط. الخامسة ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

٦٥ - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : محيي الدِّين عبد الرَّحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .

٦٦ ـ ائتلاف النّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ومكتبة النّهضة العربيّة ، ط. الأولى ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٦٧ ـ اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلاَّم ، ومنهجه في القراءة ، لمحمَّد بن موسى بن حسين نصر ، دار الحامد ـ الأردن ، ط. الأولى ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

٦٨ ـ ارتشاف الضّرب من لسان العرب ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمَّد ، مراجعة : د. رمضان عبد التوَّاب ، طبعة المدني ، نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

٦٩ ـ الاستدراك على أبي عليّ في الحجّة ، للباقولي ، حقَّقه : د. محمَّد أحمد الدّالي ، مكتبة البابطين المركزيّة للشّعر العربيّ ـ الكويت ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٧٠ ـ الاستكمال ، لابن غلبون ، تحقيق : د. عبد العزيز عليّ سفر ، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب ـ التّراث العربيّ ، الكويت ، ط. الأولى ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٧١ ـ الاشتقاق ، لابن دُريد ، تحقيق وشرح : عبد السَّلام هارون ، دار المسيرة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

٧٢ ـ الاقتراح في علم أصول النَّحو ، لجلال الدِّين السُّيوطي ، قرأه وعلّق عليه : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعيّة ـ قناة السّويس ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٦ م .

٧٣ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ، لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل ـ بيروت ، ١٩٧٣ م .

٧٤ ـ الانتصار لسيبويه على المبرِّد ، لابن ولاّد ، دراسة وتحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

٧٥ - باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، للعلاَّمة محمود بن أبي الحسن ، الملقَّب : بـ « بيان الحقّ » ، دراسة وتحقيق : سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي ، طبعة جامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

٧٦ - البحر المحيط في التّفسير ، لأبي حيَّان الأندلسي ، طبعة جديدة منقّحة مصحّحة بإشراف مكتب البحوث والدِّراسات ، دار الفكر ـ بيروت ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٥ م .

٧٧ - بدائع التّفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيِّم الجوزيّة ، جمعه ووثّق نصوصه وخرّج أحاديثه : يسري السيّد محمَّد ، دار ابن الجوزي ـ الدمّام ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

٧٨ - البدور الزَّاهرة في القراءات العشر المتواترة ، لعبد الفتّاح عبد الغني القاضي ، دار السَّلام ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م .

٧٩ - البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدِّين الزّركشيّ ، تحقيق : د. زكي محمَّد أبو سريع ، دار الحضارة للنَّشر والتَّوزيع ـ الرِّياض ، ط. الثّانية ، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م .

٨٠ - البسيط في شرح جمل الزّجَّاجي ، لابن أبي الرَّبيع ، تحقيق ودراسة : د. عيَّاد بن عيد الثّبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط. الأولى ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م .

٨١ - البصائر والذّخائر ، لأبي حيّان التَّوحيدي ، تحقيق : وداد القاضي ، دار صادر ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٨ هـ .

٨٢ - بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة ، للإمام جلال الدِّين السُّيوطي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط. الثّانية ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

٨٣ - بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب ، لابن التركماني ، تحقيق : مرزوق عليّ إبراهيم ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، ٢٠٠٢ م .

٨٤ - البيان في إعراب غريب القرآن ، لأبي البركات عبد الرَّحمن بن الأنباري ، ضبط وتعليق : بركات يوسف هبود ، دار الأرقم ـ بيروت ، بدون .

٨٥ - البيان في شرح اللمع ، لابن جنّي ، إملاء : الشَّريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، ودراسة وتحقيق : د. علاء الدِّين حمويّة ، دار عمَّار ـ عمَّان ، ط. الأولى ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٨٦ - البيان والتّبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح : عبد السَّلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، بدون .

٨٧ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق : السيّد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ، ط. الثّانية ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٨٨ - تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمَّد مرتضى الزّبيدي ، تحقيق : عبد الستَّار أحمد فرّاج وجماعة من العلماء المحقّقين ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .

٨٩ - تاريخ مدينة دمشق ، لابن عساكر ، دراسة وتحقيق : محبّ الدِّين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر ـ بيروت ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م .

٩٠ - التَّبصرة في قراءات الأئمَّة العشرة ، لأبي الحسن عليّ بن فارس الخيَّاط ، دراسة وتحقيق : رحاب محمَّد مفيد شققي ، مكتبة الرّشد ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٩١ - التَّبصرة في القراءات السّبع ، لمكيّ بن أبي طالب القيسي ، اعتناء ومراجعة : جمال الدِّين محمَّد شرف ، دار الصَّحابة للتراث بطنطا ، بدون .

٩٢ - التِّبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : سعد كريم الفقي ، دار اليقين للنّشر والتَّوزيع ـ المنصورة ، ط. الأولى ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٩٣ - التَّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة : د. عبد الرَّحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .

٩٤ - التّتمّة في التَّصريف ، لابن القبيصي ، تحقيق ودراسة : د. محسن بن سالم العميري ، مطبوعات نادي مكّة الثَّقافي الأدبي ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

٩٥ - التَّجريد لبغية المريد في القراءات السّبع ، لابن الفحَّام ، تحقيق وتعليق : د. محمَّد عيد محمَّد عبد الله ، دار مندي الزناتي للطَّبع والنَّشر والتَّوزيع ـ طنطا ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٩٦ - تحرير التَّحبير في صناعة الشِّعر والنَّثر وبيان إعجاز القرآن ، لابن أبي الإصبع المصري ، تقديم وتحقيق : د. حنفي محمَّد شرف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ الجمهوريّة العربيّة المتّحدة ، بدون .

٩٧ - تحصيل الهمزتين الواردتين في كتاب الله تعالى من كلمة أو كلمتين ، لأبي الأصبغ السُّماتي المعروف بابن الطحَّان ، حقَّقه وقدَّم له : د. محمَّد يعقوب تركستاني ، لم يذكر دار الطّبع أو النّشر ، ط. الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م .

٩٨ - تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق : د. عبَّاس مصطفى الصَّالحي ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

٩٩ - تداخل الأصول اللّغويّة وأثرها في بناء المعجم العربي ، للدَّكتور عبد الرَّزّاق بن فرَّاج الصَّاعدي ، طبعة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة ، ط. الثّانية ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م .

١٠٠ - التَّذكرة في القراءات ، للشَّيخ أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ، تحقيق : د. عبد الفتَّاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربيّ ـ القاهرة ، ط. الثّانية ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .

١٠١ - التَّذييل والتَّكميل ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق : أ.د. حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

١٠٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : د. محمَّد كامل بركات ، دار الكتاب العربيّ للطِّباعة والنَّشر ـ القاهرة ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٨ م .

١٠٣ - تصحيح الفصيح وشرحه ، لابن درستويه ، تحقيق : د. محمَّد بدوي المختون ، مراجعة : د. رمضان عبد التوَّاب ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ـ القاهرة ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

١٠٤ - التَّصريح بمضمون التَّوضيح ، للشَّيخ خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق : د. عبد الفتَّاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربيّ ، ط. الأولى ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .

١٠٥ - التَّصريف الملوكي ، لابن جنّي ، تحقيق : د. ديزرة سقال ، دار الفكر العربيّ ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

١٠٦ - التّعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام ، لعبد الرَّحمن السّهيلي ، تحقيق : عبد اللّه محمَّد عليّ التقراط ، منشورات كليَّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ـ طرابلس ، ط. الأولى ، ١٩٩٢ م .

١٠٧ - التَّعريفات ، لعليّ بن محمَّد الجرجاني ، حقَّقه وعلَّق عليه : نصر الدِّين تونسي ، شركة القدس ـ الدَّراسة ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ٢٠٠٧ م .

١٠٨ - التَّفسير البسيط ، لأبي الحسن عليّ بن أحمد بن محمَّد الواحدي ، تحقيق : مجموعة من الباحثين في جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة ـ الرِّياض ، أشرف على طباعته وإخراجه : د. عبد العزيز بن سطَّام آل سعود ، و أ. د تركي بن سهو العتيبي ، مطبوعات جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة بالرِّياض ، ١٤٣٠ هـ .

١٠٩ - تفسير ابن عبَّاس ، ومرويّاته في التّفسير من كتب السُّنَّة ، للدّكتور عبد العزيز بن عبد اللّه الحميدي ، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى ، طبعة شركة العبيكان ـ الرِّياض ، بدون .

١١٠ - تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير الدّمشقي ، تحقيق : سامي بن محمَّد سلامة ، دار طيبة للنّشر والتَّوزيع ، ط. الثّانية ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

١١١ - تفسير مجاهد ، لأبي الحجّاج مجاهد بن جبر التّابعي ، إدارة الشؤون الدِّينيّة ـ قطر ، ط. الأولى ، ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م .

١١٢ - تقريب التّهذيب ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، اعتنى به وقدّم له : محمَّد عوّامة ، دار الرّشيد ـ حلب ، ط. الرَّابعة ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

١١٣ - تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السّبع ، للإمام أبي علي الحسن بن خلف بن بلّيمة ، تحقيق : سُبيع حمزة حاكمي ، دار القِبلة للثّقافة الإسلاميّة ـ جدّة ، ط. الأولى ، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م .

١١٤ - التَّلخيص في القراءات الثَّمان ، لأبي معشر عبد الكريم الطبري ، دراسة وتحقيق : محمَّد حسن عقيل موسى ، الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة ، ط. الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

١١٥ - تنوير المقباس في تفسير ابن عبَّاس ، لمجد الدِّين الفيروزآبادي ، دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

١١٦ - تهذيب اللّغة ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عبد السَّلام هارون وآخرون ، المؤسَّسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنَّشر ، طبع الدَّار القوميّة العربيّة ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م .

١١٧ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق : د. عبد الرَّحمن عليّ سليمان ، دار الفكر العربيّ ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

١١٨ - التوطئة ، لأبي عليّ الشّلوبين ، دراسة وتحقيق : د. يوسف أحمد المطوّع ، مطابع سجل العرب ، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

١١٩ - التَّيسير في القراءات السّبع ، لأبي عمرو الدَّاني ، تحقيق : د. حاتم صالح الضَّامن ، مكتبة الصَّحابة ـ الشَّارقة ، ومكتبة التَّابعين ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م .

١٢٠ - الثِّقات ، للإمام الحافظ محمَّد بن حِبّان ، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد ـ الدكن ـ الهند ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

١٢١ - جامع البيان في تأويل القرآن ، لأبي جعفر الطّبري ، تحقيق : أحمد محمَّد شاكر ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

١٢٢ - جامع البيان في القراءات السّبع ، لأبي عمرو الدَّاني ، تحقيق : أ. عبد الرَّحيم الطرهوني ، و د. يحيى مراد ، دار الحديث ـ القاهرة ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

١٢٣ - الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد اللّه القرطبي ، دار الكتاب العربيّ للطِّباعة والنّشر ، ط. الثّالثة ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م .

١٢٤ - الجرح والتَّعديل ، لأبي حاتم محمَّد بن إدريس الرّازيّ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة ـ حيدر آباد ـ الدّكن ـ الهند ، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م .

١٢٥ - الجرمي حياته وآراؤه النَّحويَّة ، للدّكتور : محمَّد أحمد عليّ سحلول ، مطبعة الأمانة ـ مصر ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

١٢٦ - جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد محمَّد بن أبي الخطَّاب القرشي ، دار بيروت للطّباعة والنّشر ـ بيروت ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .

١٢٧ - جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، حقَّقه ، وعلّق حواشيه ، ووضع فهارسه : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، المؤسّسة العربيّة الحديثة ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م .

١٢٨ - جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي ، تحقيق وتعليق : عبد السَّلام هارون ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط. الرَّابعة ، بدون .

١٢٩ - جمهرة اللّغة ، لابن دريد ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة الكائنة ببلدة حيدر آباد ـ الدكن ـ الهند ـ ط. الأولى ، ١٣٤٥ هـ .

١٣٠ - الجنى الدَّاني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدِّين قباوة ، والأستاذ . محمَّد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

١٣١ - جواهر الحِسان في تفسير القرآن ، للثّعالبي ، منشورات مؤسَّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، بدون .

١٣٢ - الجيم ، لأبي عمرو الشّيباني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ورفاقه ، مجمع اللّغة العربيّة ـ القاهرة ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة ، ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .

١٣٣ - حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشَّافية (ضمن مجموعة الشّافية من علمي الصَّرف والخطّ) ، عالم الكتب ، ط. الثّالثة ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

١٣٤ - حاشية الدّسوقي على مغني اللّبيب ، تحقيق : الشَّيخ أحمد عزّو عناية ، مؤسَّسة التّاريخ العربيّ ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م .

١٣٥ - حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ، ومعهما شرح الشَّواهد للعيني (ضمن مجلّد واحد) ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بدون .

١٣٦ - الحجَّة في القراءات السّبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

١٣٧ - حجّة القراءات ، لأبي زرعة بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

١٣٨ - الحجّة للقرَّاء السَّبعة ، لأبي عليّ الفارسي ، وضع حواشيه وعلّق عليه : كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، نشر مكتبة عبَّاس الباز ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م .

١٣٩ - حرز الأماني ووجه التَّهاني في القراءات السَّبع ، لأبي القاسم بن فِيُّره الشّاطبيّ ، ضبط وتصحيح ومراجعة الشَّيخ / عليّ محمَّد الضبَّاع ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ، ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٧ م . وطبعة مكتبة دار الهدى ـ المدينة المنوّرة ، بضبط وتصحيح ومراجعة / محمَّد تميم الزُّعبي ، ط. الرَّابعة ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م . وطبعة دار نور المكتبات ـ جدّة ، بتحقيق وضبط وتعليق / د. أيمن رشدي سويد . ط. الأولى ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م .

١٤٠ - حروف المعاني ، لأبي القاسم الزّجَّاجي ، حقَّقه وقدَّم له : د. علي توفيق الحمد ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ودار الأمل ـ إربد ، ط. الأولى ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

١٤١ - حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، لجلال الدِّين السُّيوطي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة عيسى الحلبي ـ القاهرة ، بدون .

١٤٢ - الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السِّيد البطليوسي ، دراسة وتحقيق : د. مصطفى إمام ، مطبعة الدَّار المصريّة ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٩٧٩ م .

١٤٣ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، للحافظ أبي نُعيم الأصفهاني ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ، ط. الرَّابعة ، ١٤٠٥ هـ .

١٤٤ - الحماسة ، لأبي تمَّام حبيب بن أوس الطائي ، تحقيق : عبد اللّه بن عبد الرَّحيم عسيلان ، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة ، ط. الأولى ، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

١٤٥ - الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح : عبد السَّلام هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط. الثّانية ، ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م .

١٤٦ - خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبد السَّلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط. الثّانية ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨١ م .

١٤٧ - الخصائص ، لأبي الفتح بن جنّي ، تحقيق : محمَّد عليّ النجَّار ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ، بدون .

١٤٨ - الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف : بالسَّمين الحلبي ، تحقيق : د. أحمد محمَّد الخرّاط ، دار القلم ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م .

١٤٩ - الدُّرّ النّثير والعذب النّمير ، للمالقي ، تحقيق وتعليق : الشَّيخ عادل أحمد عبد الموجود وزميليه ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

١٥٠ - دراسة في النَّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء ، للباحث المختار أحمد ديره ، دار قتيبة للطّباعة والنّشر والتَّوزيع ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .

١٥١ - درّة الحجال في أسماء الرّجال ، لأبي العبَّاس المكناسي ، تحقيق : محمَّد الأحمدي أبو النّور ، دار التراث ، القاهرة ، ط. الأولى ، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م .

١٥٢ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمَّد سيّد جاد الحقّ ، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ، ١٩٦٦ م .

١٥٣ - دقائق التّصريف ، لابن المؤدِّب ، تحقيق : أ. د. حاتم صالح الضّامن ، دار البشائر ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

١٥٤ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلّق عليه : محمود محمَّد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني ـ جدّة ، ط. الثّالثة ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م .

١٥٥ - ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : الشّيخ محمَّد حسن آل ياسين ، بغداد ، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م .

١٥٦ - ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التّبريزي ، تحقيق : محمَّد عبده عزّام ، دار المعارف بمصر ، ط. الرَّابعة ، ١٩٧٦ م .

١٥٧ - ديوان أبي دؤاد الإيادي (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربيّ ، لجوستاف فون جرنباوم) ، تخريج وتحقيق : د. إحسان عبَّاس ، بيروت ، ١٩٥٩ م .

١٥٨ - ديوان أبي الفتح البستي ، تحقيق : دريّة الخطيب ، ولطفي الصقّال ، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م .

١٥٩ - ديوان أبي النَّجم العجلي ، جمع وتحقيق : د. سجيع جبيلي ، دار صادر ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٩٩٨ م .

١٦٠ - ديوان الأدب ، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر ، مراجعة : د. إبراهيم أنيس ، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميريّة ـ القاهرة ، ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .

١٦١ - ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق : د. محمَّد محمَّد حسين ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. السَّابعة ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

١٦٢ - ديوان أعشى همدان وأخباره ، تحقيق : د. حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم للطِّباعة والنّشر ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

١٦٣ - ديوان أميّة بن أبي الصّلت ، تحقيق : بهجة عبد الغفور الحديثي ، مطبوعات وزارة الإعلام العراقيّة ـ بغداد ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .

١٦٤ - ديوان امرئ القيس ، اعتنى به وشرحه : عبد الرَّحمن المصطاوي ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

١٦٥ - ديوان جرير ، اعتنى به وشرحه : حمدو طمَّاس ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

١٦٦ - ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري ، ضبط وتصحيح : عبد الرَّحمن البرقوقي ، المكتبة التجاريّة الكبرى بمصر ، بدون .

١٦٧ - ديوان ذي الرُّمّة ، شرح الإمام أبي نصر أحمد الباهلي صاحب الأصمعي ، رواية الإمام أبي العبَّاس ثعلب ، حقَّقه وقدَّم له : د. عبد القدوّس أبو صالح ، مؤسَّسة الإيمان ، ط. الأولى ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

١٦٨ - ديوان رؤبة ، تصحيح : وليم آلورت ، ليبزج ، ١٩٠٢ م .

١٦٩ - ديوان عامر بن الطّفيل ، دار صادر ـ بيروت ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

١٧٠ - ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق : د. حسين نصّار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ، ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م .

١٧١ - ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، بشرح الأعلم الشنتمري ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. حنَّا نصر الحستي ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

١٧٢ - ديوان عليّ بن أبي طالب ، جمعه وشرحه وضبطه : نعيم زرزور ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

١٧٣ - ديوان عمرو بن أبي ربيعة ، دار بيروت للطّباعة والنشر ، توزيع : دار عبَّاس أحمد الباز ـ مكّة المكرَّمة ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .

١٧٤ - ديوان عنترة ، تحقيق : محمَّد سعيد المولوي ، المكتب الإسلامي ـ دمشق ، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م .

١٧٥ - ديوان الفرزدق بشرح عبد الله إسماعيل الصَّاوي ، مطبعة الصَّاوي ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م .

١٧٦ - ديوان قيس بن ذريح ، جمع وتحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

١٧٧ - ديوان كثيّر عزّة ، جمع وتحقيق : إحسان عبَّاس ، دار الثّقافة ـ بيروت ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .

١٧٨ - ديوان كعب بن زهير ، ط. دار الكتب المصريّة ، ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م .

١٧٩ - ديوان لبيد بن ربيعة ، اعتنى به : حمدو طمّاس ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

١٨٠ - ديوان المتلمّس بشرح الأصمعي ، تحقيق : حسن كامل الصّيرفي ، نشر مجلّة معهد المخطوطات ـ القاهرة ، ١٩٧٠ م .

١٨١ - ديوان المزرِّد بن ضرار الغطفاني ، رواية ابن السِّكِّيت ، تحقيق : خليل إبراهيم العطيّة ، وزارة المعارف ـ بغداد ، ١٩٦٢ م .

١٨٢ - ديوان النّابغة الذبياني ، اعتنى به : حمدو طمّاس ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

١٨٣ - ديوان الهذليين ، نشر الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر ـ القاهرة ، ١٩٦٥ م .

١٨٤ - ديوانا عروة بن الورد والسموأل ، دار بيروت للطِّباعة والنّشر ـ بيروت ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١٨٥ - ذيل العبر في خبر من غبر ، لأبي المحاسن محمَّد بن عليّ الحسيني ، تحقيق : محمَّد رشاد عبد المطّلب ، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت .

١٨٦ - ربيع الأبرار ، للزّمخشريّ ، تحقيق : عبد الأمير فهمي ، منشورات مؤسَّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

١٨٧ - رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعرّي ، تحقيق : د. محمَّد الإسكندراني ، و د. إنعام فوّال ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٥ م .

١٨٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : د. أحمد محمَّد الخرَّاط ، دار القلم ـ دمشق ، ط. الثّانية ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

١٨٩ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني ، لشهاب الدِّين السيّد محمود الآلوسي ، ضبطه وصحّحه : عليّ عبد الباري عطيّة ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م .

١٩٠ ـ الرّوض الأُنف في شرح السّيرة النَّبويّة ، لابن هشام ، للإمام المحدِّث عبد الرَّحمن السُّهيلي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة مكتبة الكليّات الأزهريّة ـ القاهرة ، بدون .

١٩١ ـ روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسّادات ، لمحمَّد باقر الموسوي الخوانساري ، صحّحه السيّد محمَّد عليّ الرّضا ، طبع طهران ، ١٣٥٧ هـ .

١٩٢ ـ الرَّوضة في القراءات الإحدى عشرة ، لأبي عليّ الحسن بن محمَّد البغدادي المالكي ، دراسة وتحقيق : د. مصطفى عدنان ، نشر : مكتبة العلوم والحكم ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م .

١٩٣ ـ زاد المسير ، لأبي الفرج عبد الرَّحمن بن علي ابن الجوزي ، طبعة المكتب الإسلامي ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٣٨٥ هـ .

١٩٤ ـ الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : د. حاتم صالح الضَّامن ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

١٩٥ ـ زهر الآداب وثمر الألباب ، لأبي إسحاق الحصري القيرواني ، بشرح د. زكي مبارك ، تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار الجيل ـ بيروت ، ط. الرَّابعة ، ١٩٧٢ م .

١٩٦ ـ زهر الأكم في الأمثال والحكم ، للحسن اليوسفي ، تحقيق : د. قُصيّ الحسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ، ط. الأولى ، ٢٠٠٣ م .

١٩٧ ـ السَّبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط. الثّانية ، ١٤٠٠ هـ .

١٩٨ ـ سبك المنظوم وفكّ المختوم ، لابن مالك ، حقَّقه وقدَّم له وعلّق عليه : أ. د. عدنان محمَّد سلمان ، و أ. م. فاخر جبر مطر ، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميّة وإحياء التراث ـ الإمارات العربيّة المتّحدة ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

١٩٩ - سرّ صناعة الإعراب ، لابن جنّي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٩٨٥ م .

٢٠٠ - سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي ، لأبي القاسم ابن القاصح ، تحقيق : الشَّيخ جمال محمَّد شرف ، تخريج الأحاديث : الشَّيخ مجدي فتحي السيّد ، دار الصَّحابة للتراث بطنطا ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٢٠١ - سقط الزّند ، لأبي العلاء المعرّي ، شرح وتعليق : د. ن رضا ، دار مكتبة الحياة ـ بيروت ، ١٩٦٥ م .

٢٠٢ - سلسلة الأحاديث الصّحيحة ، للإمام الألباني ، نشر : مكتبة المعارف بالرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م .

٢٠٣ - السُّلوك لمعرفة دول الملوك ، لتقيّ الدِّين المقريزي ، تحقيق : محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .

٢٠٤ - سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي ، للوزير أبي عبيد البكري ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الحديث ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

٢٠٥ - سنن البيهقيّ الكبرى ، لأحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، نشر : دار الباز ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م .

٢٠٦ - سنن ابن ماجه ، للحافظ أبي عبد اللّه محمَّد بن يزيد القزويني ، تحقيق : صدقي جميل العطّار ، دار الفكر ـ بيروت ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م .

٢٠٧ - سِير أعلام النُّبلاء ، للإمام شمس الدِّين الذّهبيّ ، حقَّقه وخرَّج أحاديثه : شعيب الأرنؤوط ، ونذير حمدان ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

٢٠٨ ـ الشَّافية في علم التّصريف ، لابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : حسن أحمد العثمان ، دار البشائر الإسلاميّة ـ بيروت ، نشر : المكتبة المكيّة ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٤١٥ هـ .

٢٠٩ ـ شذرات الذّهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحيّ بن العماد الحنبلي ، المكتب التّجاري للطّباعة والنّشر ـ بيروت ، بدون .

٢١٠ ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمَّى ((إيضاح الشِّعر)) ، لأبي عليّ الفارسي ، حقَّقه : د. حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، ودائرة العلوم والثَّقافة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٢١١ ـ شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمَّد يوسف بن المرزبان السِّيرافي ، تحقيق : د. محمَّد الرّيّح هاشم ، دار الجيل ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

٢١٢ ـ شرح أبيات مغني اللّبيب ، لعبد القادر البغدادي ، حقّقه : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقّاق ، دار المأمون للتراث ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .

٢١٣ ـ شرح ألفيّة ابن مالك ، لابن النَّاظم ، تحقيق : د. عبد الحميد السيّد محمَّد عبد الحميد ، دار الجيل ـ بيروت ، بدون .

٢١٤ ـ شرح التَّسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرَّحمن السيّد ، و د. محمَّد بدوي المختون ، هجر للطّباعة والنّشر ـ الجيزة ، ط. الأولى ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

٢١٥ ـ شرح التَّصريف ، لعمر بن ثابت الثّمانيني ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م .

٢١٦ ـ شرح جُمل الزّجَّاجي ، لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق ودراسة : د. سلوى محمَّد عمر عرب ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرَّمة ، ١٤١٩ هـ .

٢١٧ ـ شرح جُمل الزّجَّاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، لم تذكر دار الطّبع أو النّشر ، بدون .

٢١٨ - شرح الدّروس في النَّحو ، لابن الدهّان ، تحقيق : د. إبراهيم محمَّد أحمد الإدكاوي ، مطبعة الأمانة ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .

٢١٩ - شرح ديوان الحماسة ، لأبي عليّ أحمد بن محمَّد المرزوقي ، نشره : أحمد أمين ، وعبد السَّلام هارون ، دار الجيل ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .

٢٢٠ - شرح الرَّضيّ على الكافية ، عمل : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، بدون .

٢٢١ - شرح الشَّاطبيّة ، للإمام جلال الدِّين السُّيوطي ، تحقيق : مكتب قرطبة للبحث العلميّ وإحياء التراث ، مؤسَّسة قرطبة ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ٢٠٠٤ م .

٢٢٢ - شرح الشّافية ، للجاربردي ، (ضمن مجموعة الشَّافية من علمي الصَّرف والخطّ) ، عالم الكتب ، ط. الثّالثة ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

٢٢٣ - شرح شافية ابن الحاجب ، للشَّيخ رضيّ الدِّين محمَّد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق : محمود نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .

٢٢٤ - شرح شذور الذّهب ، لمحمَّد بن عبد المنعم الجوجري ، دراسة وتحقيق : د. نوّاف بن جزاء الحارثي ، طبعة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة ، ط. الثّانية ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م .

٢٢٥ - شرح شعلة على الشَّاطبيّة ، المسمَّى ((كنز المعاني في شرح حرز الأماني)) ، لأبي عبد اللّه محمَّد بن أحمد الموصلي المعروف : بشعلة ، تحقيق : الشَّيخ زكريّا عميرات ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٢٢٦ - شرح شواهد المغني ، للإمام جلال الدِّين السُّيوطي ، دار مكتبة الحياة للطِّباعة والنّشر ، بدون .

٢٢٧ - شرح طيّبة النّشر ، لأبي القاسم النويري ، تحقيق : د. عبد الفتّاح أبو سنة ، مطبوعات مجمع البحوث الإسلاميّة ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

٢٢٨ - شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، لبهاء الدِّين عبد اللّه بن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار الفكر ـ نشر مكتبة الرِّياض الحديثة ـ الرِّياض ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ هـ .

٢٢٩ - شرح عيون الإعراب ، لأبي حسن عليّ بن فضّال المجاشعي ، حقَّقه وعلَّق عليه : د. عبد الفتَّاح سليم ، مكتبة الآداب ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٢٣٠ - شرح قطر النَّدى وبلّ الصَّدى ، لأبي عبد اللّه جمال الدِّين بن هشام ، ومعه كتاب « سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر النَّدى » لمحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، المكتبة التَّجاريّة ـ مكّة المكرَّمة . بدون .

٢٣١ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حقَّقه وقدَّم له : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط. الأولى ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

٢٣٢ - شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : د. رمضان عبد التَّوَّاب وآخرون ، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة بالقاهرة ، ط. الثّانية ، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م .

٢٣٣ - شرح اللمع لابن جنّي ، لأبي القاسم الثّمانيني ، تحقيق وتقديم : أ. د. فتحي عليّ حسّانين ، دار الحرم للتّراث ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ٢٠١٠ هـ .

٢٣٤ - شرح مختصر التَّصريف العزِّي في فنّ الصَّرف ، لمسعود بن عمر سعد الدِّين التفتازاني ، شرح وتحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، منشورات ذات السَّلاسل ـ الكويت ، ط. الأولى ، ١٩٨٣ م .

٢٣٥ - شرح المراح في التَّصريف ، لبدر الدِّين العيني ، حقَّقه وعلَّق عليه : د. عبد السَّتَّار جواد ، مؤسَّسة المختار ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٢٣٦ـ شرح المعلّقات العشر ، للزّوزني ، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ، ١٩٧٩ م .

٢٣٧ـ شرح المعلَّقات العشر المذهّبات ، للخطيب التَّبريزي ، ضبط نصوصه وشرح حواشيه وقدّم لأعلامه : د. عمر فاروق الطبّاع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت ، بدون .

٢٣٨ـ شرح المفصَّل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ـ بيروت ، ومكتبة المتنبّي ـ القاهرة ، بدون .

٢٣٩ـ شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق : عبد الرَّحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .

٢٤٠ـ شرح الملوكي في التَّصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدِّين قباوة ، المكتبة العربيّة بحلب ، ط. الأولى ، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .

٢٤١ـ شرح النَّظم الأوجز في ما يُهمز وما لا يُهمز ، لابن مالك ، تحقيق : د. عليّ حسين البوّاب ، دار العلوم للطِّباعة والنَّشر ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م .

٢٤٢ـ شرح الهداية ، لأبي العبّاس أحمد بن عمَّار المهدوي ، تحقيق ودراسة : د. حازم سعيد حيدر ، دار عمَّار ـ عمَّان ، ط. الأولى ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٢٤٣ـ شعر أبي حيّة النُّميري ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، وزارة الثّقافة والإرشاد ـ دمشق ، ١٩٧٥ م ، نُشر في مجلة المورد العراقيّة . المجلّد الرَّابع ـ العدد الأَوَّل ، ١٩٧٥ م .

٢٤٤ـ شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، تحقيق : د. حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، بدون .

٢٤٥ـ شعر المرّار الفقعسي الأسدي (ضمن كتاب : شعراء أمويون) ، للدّكتور نوري القيسي ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٧٦ م .

٢٤٦ - شعر ابن ميّادة ، جمع وتحقيق : د. حنّا جميل حدّاد ، راجعه : قدري الحكيم ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

٢٤٧ - شعر ابن هرمة ، تحقيق : محمَّد نقّاع ، وحسين عطوان ، نشر مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٦٩ م .

٢٤٨ - الشّعر والشّعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمَّد شاكر ، مطابع دار المعارف بمصر ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م .

٢٤٩ - شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ، لابن مالك ، تحقيق : د. طه محسن ، طبع دار آفاق عربيّة للصَّحافة والنَّشر ـ بغداد ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٢٥٠ - الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : السيّد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة ، بدون .

٢٥١ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، للقلقشندي ، شرحه وعلّق عليه : محمَّد حسين شمس الدِّين ، دار الفكر ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٢٥٢ - الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

٢٥٣ - صحيح البخاريّ ، للإمام أبي عبد اللّه محمَّد بن إسماعيل البخاريّ ، ضبطه ، ورقّمه ، وذكر تكرار مواضعه ، وشرح ألفاظه وجمله ، وخرَّج أحاديثه في صحيح مسلم ، ووضع فهارسه : د. مصطفى ديب البُغا ، مكتبة دار التّراث ـ المدينة المنوّرة ، ط. الثّالثة ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٢٥٤ - صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النّيسابوري ، وقف على طبعه ، وتحقيق نصوصه ، وتصحيحه وترقيمه : محمَّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط. الأولى ، ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م .

٢٥٥ - ضرائر الشِّعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيّد إبراهيم محمَّد ، دار الأندلس للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٩٨٠ م .

٢٥٦ - طبقات الشّافعيّة ، لأبي بكر بن أحمد ابن قاضي شُهبة ، تصحيح : د. عبد العليم خان ، مؤسَّسة دار النّدوة الجديدة ـ بيروت ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م .

٢٥٧ - طبقات الشّافعيّة ، لعبد الرَّحيم بن الحسن الإسنوي ، تحقيق : عبد اللّه الجبوري ، ديوان الأوقاف ـ بغداد ، ١٣٩١ هـ .

٢٥٨ - طبقات الشُّعراء ، لابن المعتزّ ، تحقيق : عبد السَّتَّار أحمد فرّاج ، دار المعارف بمصر ، ط. الثّالثة ، بدون .

٢٥٩ - طبقات فحول الشُّعراء ، لابن سلاّم الجمحي ، قرأه وشرحه : محمود محمَّد شاكر ، مطبعة المدني ـ القاهرة ، بدون .

٢٦٠ - طبقات القرّاء ، لشمس الدِّين الذّهبيّ ، تحقيق : د. أحمد خان ، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميّة ، ط. الثّانية ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٢٦١ - الطّبقات الكبرى ، لابن سعد ، دار صادر ـ بيروت ، ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م .

٢٦٢ - طبقات المفسِّرين ، للداودي ، تحقيق : عليّ محمَّد عمر ، مركز تحقيق التراث بدار الكتب ، نشر : مكتبة وهبة ـ عابدين ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .

٢٦٣ - طبقات النَّحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، طبع ونشر : محمَّد الخانجي الكتبي بمصر ، ط. الأولى ، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ .

٢٦٤ - العباب الزَّاخر واللباب الفاخر ، للصغَاني ، تحقيق : د. قير محمَّد حسن وآخرون ، مطبعة المجمع العلميّ العراقي ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م ، وما بعدها .

٢٦٥ - العقد الفريد ، لابن عبد ربّه الأندلسي ، تحقيق : محمَّد سعيد العريان ، دار الفكر ـ بيروت ، بدون .

٢٦٦ - العقد النَّضيد في شرح القصيد ، للسَّمين الحلبي ، دراسة وتحقيق : د. أيمن رشدي سويد ، دار نور المكتبات للنَّشر والتَّوزيع ـ جدّة ، ط. الأولى ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٢٦٧ - علل القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، دراسة وتحقيق : نوال بنت إبراهيم الحلوة ، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة ، ط. الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م .

٢٦٨ - علل الوقوف ، للإمام أبي عبد اللّه محمَّد بن طيفور السجاوندي ، دراسة وتحقيق : محمَّد بن عبد اللّه بن محمَّد العبدي ، مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م .

٢٦٩ - عُمدة الحُفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، للسَّمين الحلبي ، حقَّقه وعلَّق عليه : د. محمَّد ألتونجي ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

٢٧٠ - العُمدة في محاسن الشِّعر وآدابه ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق : د. محمَّد قرقزان ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

٢٧١ - العنوان في القراءات السّبع ، لأبي الطَّاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي ، دراسة وتحقيق : خالد حسن أبو الجود ، مكتبة الإمام البخاريّ ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م .

٢٧٢ - عيار الشِّعر ، لابن طباطا ، تحقيق : عبد العزيز المانع ، نشر : دار العلوم ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

٢٧٣ - العين ، المنسوب لأبي عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، مؤسَّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

٢٧٤ ـ غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمّة الأمصار ، لأبي العلاء الهمذاني العطّار ، دراسة وتحقيق : د. أشرف محمَّد فؤاد طلعت ، الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م .

٢٧٥ ـ الغاية في القراءات العشر ، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران ، اعتناء وتعليق : أ. جمال الدِّين محمَّد شرف ، دار الصَّحابة للتّراث ـ طنطا ، ٢٠٠٣ م .

٢٧٦ ـ غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء ، لابن الجزري ، عني بنشره : براجستراسر ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الثّالثة ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

٢٧٧ ـ غرر التبيان فيما لم يسمّ في القرآن ، لبدر الدِّين بن جماعة ، تحقيق : د. عبد الجواد خلف ، دار قتيبة للطِّباعة والنّشر والتّوزيع ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

٢٧٨ ـ غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد الدّكن بالهند ، ط. الأولى ، ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م .

٢٧٩ ـ الغريب المصنَّف ، لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم ، حقَّقه : د. محمَّد المختار العبيدي ، دار مصر للطِّباعة ـ القاهرة ، نشر : المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، ودار سحنون للنَّشر والتَّوزيع ـ تونس ، ط. الثّانية ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

٢٨٠ ـ غيث النَّفع في القراءات السّبع ، للسفاقسي ، تحقيق : أحمد محمود الحفيان ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٢٨١ ـ الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشّاطبيّ ، للإمام شهاب الدِّين القسطلاّني ، تحقيق : إبراهيم بن محمَّد الجرمي ، قدَّم له : فضيلة الشَّيخ محمَّد كريم راجح ، وفضيلة المقرئ الشَّيخ شكري لحُفي ، دار الفتح ـ عمَّان ، ط. الأولى ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .

٢٨٢ ـ فتح الوصيد في شرح القصيد ، لعلم الدِّين السّخاوي ، تحقيق ودراسة : د. مولاي محمَّد الإدريسي الطّاهري ، مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ، ط. الثّانية ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٢٨٣ ـ الفروق اللّغويّة ، لأبي هلال العسكري ، علّق عليه ووضع حواشيه : محمَّد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الثّالثة ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٢٨٤ ـ الفسر (شرح ديوان المتنبي) ، لابن جنّي ، تحقيق : د. صفاء خلوصي ، بغداد ، ١٩٧٠ م .

٢٨٥ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه : د. إحسان عبَّاس ، و د. عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ، ومؤسّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .

٢٨٦ ـ الفصول في العربيّة ، لابن الدّهَّان ، حقَّقه : فائز فارس ، دار مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م .

٢٨٧ ـ الفصيح ، لأبي العبَّاس ثعلب ، تحقيق ودراسة : د. عاطف مدكور ، دار المعارف ـ القاهرة ، بدون .

٢٨٨ ـ فعلتُ وأفعلتُ ، لأبي حاتم السجستاني ، حقَّقه وشرحه : د. خليل إبراهيم العطيّة ، دار صادر ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

٢٨٩ ـ فقه اللّغة وأسرار العربيّة ، للإمام أبي منصور الثَّعالبي ، ضبطه وعلّق حواشيه وقدَّم له ووضع فهارسه : د. ياسين الأيوّبي ، المكتبة العصريّة ـ صيدا ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

٢٩٠ ـ الفهرست ، لابن النّديم ، تحقيق : د. ناهد عبَّاس عثمان ، دار قطري بن الفجاءة ، ط. الأولى ، ١٩٨٥ م .

٢٩١ ـ الفوائد والقواعد ، للثّمانيني ، تحقيق : د. عبد الوهاب الكحلة ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م .

٢٩٢ ـ الفواكه الجنيّة على متمّمة الأجروميّة ، للفاكهي ، تحقيق : د. عماد علوان حسين العبّادي ، دار الصميعي للنَّشر والتَّوزيع ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م .

٢٩٣ ـ أبو القاسم الشّاطبيّ (دراسة عن قصيدته حرز الأماني في القراءات) ، للدّكتور عبد الهادي عبد اللّه حميتو ، أضواء السَّلف ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٥ م .

٢٩٤ ـ القاموس المحيط ، لمجد الدِّين الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسَّسة الرِّسالة ، مؤسَّسة الرّسالة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٢٩٥ ـ القرارات النَّحويَّة والتّصريفيّة لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة إلى نهاية الدّورة الحادية والستّين عام : ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م . (جمعًا ودراسة وتقويمًا) ، لخالد بن سعود العصيمي ، دار التَّدمريّة ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٢٩٦ ـ القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحّاس ، تحقيق : د. أحمد خطّاب العمر ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .

٢٩٧ ـ القوافي ، للقاضي أبي يعلى التَّنوخي ، تحقيق : د. عوني عبد الرؤوف ، مطبعة الحضارة العربيّة ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٧٥ م .

٢٩٨ ـ القياس في النَّحو ، للدكتورة منى إلياس ، دار الفكر ، ١٩٨٥ م .

٢٩٩ ـ الكامل في القراءات العشر ، لأبي القاسم يوسف الهذلي المغربي ، تحقيق : جمال بن السيّد بن رفاعي الشّايب ، مؤسَّسة سما للنَّشر والتَّوزيع ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٣٠٠ ـ الكامل في اللّغة والأدب ، لأبي العبّاس المبرِّد ، تحقيق : جمعة الحسن ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٣٠١ ـ الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السَّلام هارون ، طباعة ونشر : عالم الكتب ـ بيروت ، بدون . وطبعة مؤسَّسة الرِّسالة ودار البشير ، بتحقيق : الدّكتور محمَّد كاظم البكّاء ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٣٠٢ ـ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذاني ، تحقيق وتعليق : محمَّد نظام الدِّين الفتيح ، مكتبة دار الزَّمان ـ المدينة المنوّرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٣٠٣ ـ الكشَّاف عن حقائق أنوار التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار اللّه محمود بن عمر الزَّمخشريّ ، دار المعرفة ـ لبنان ، نشر وتوزيع دار الباز ـ مكّة المكرَّمة ، بدون .

٣٠٤ ـ كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، المطبعة الإسلاميّة ـ طهران ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٤٧ م .

٣٠٥ ـ الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها ، لمكيّ بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د. محيي الدِّين رمضان ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الرَّابعة ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٣٠٦ ـ كشف المشكل في النَّحو ، لعليّ بن سليمان الحيدرة اليمني ، دراسة وتحقيق : د. هادي عطيّة مطر الهلالي ، دار عمَّار ـ عمَّان ، ط. الأولى ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٣٠٧ ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، للباقولي ، حقَّقه وعلَّق عليه : د. محمَّد أحمد الدَّالي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، بدون .

٣٠٨ ـ الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمَّد المصري ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

٣٠٩ـ كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني ، للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري ، تحقيق : أ. أحمد اليزيدي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بالمغرب ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

٣١٠ـ الكواكب الدريَّة في إعراب الشَّاطبيّة ، للشَّيخ سيدي حسن بن الحاج عمر السيناوني ، دار ابن حزم ـ لبنان ، ط. الأولى ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٣١١ـ اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ، لأبي عبد اللّه الفاسي ، حقَّقه وعلَّق عليه : عبد الرزَّاق بن عليّ بن إبراهيم موسى ، مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٣١٢ـ اللامات ، لابن فارس ، تحقيق : د. شاكر الفحَّام ، نُشر ضمن مجلة اللّغة العربيّة بدمشق ، الجزء الرَّابع ، ١٩٧٣ هـ .

٣١٣ـ اللامات ، للزجَّاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار صادر ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

٣١٤ـ اللامات ، للهروي ، تحقيق : د. أحمد عبد المنعم الرصد ، مطبعة حسّان بالقاهرة ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

٣١٥ـ لباب الآداب ، للثَّعالبي ، تحقيق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٧ هـ .

٣١٦ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ـ بيروت ، ودار الفكر ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٣١٧ـ لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م .

٣١٨ ـ لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، لأبي عبيد ، ضمن مجموع (الرسائل الكماليّة في المصاحف والقرآن والتَّفسير) ، مطابع دار الشّعب ـ القاهرة ، نشر : مكتبة المعارف ـ الطائف ؛ بدون .

٣١٩ ـ لغة تميم دراسة تاريخيّة وصفيّة ، للدكتور ضاحي عبد الباقي ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٣٢٠ ـ لغة قريش ، لمختار سيدي الغوث ، مطبوعات النَّادي الأدبي بالرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

٣٢١ ـ لمع الأدلّة ، لأبي البركات الأنباري ، قدَّم له وحقَّقه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بدون .

٣٢٢ ـ اللمع في العربيّة ، لابن جنّي ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربيّة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٣٢٣ ـ اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة ، للدّكتور عبده الرَّاجحي ، دار المسيرة ـ عمَّان ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٨ م .

٣٢٤ ـ ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، لم يذكر دار الطبع والنَّشر ، مكّة المكرَّمة ط. الثّانية ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ .

٣٢٥ ـ المؤتلف والمختلف ، للآمدي ، تحقيق : عبد السَّتّار أحمد فرّاج ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة ، ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م .

٣٢٦ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزّجَّاج ، تحقيق : هدى قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، ١٣٩١ م .

٣٢٧ ـ المبدع في التَّصريف ، لأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق وشرح وتعليق : د. عبد الحميد السيّد طلب ، مكتبة دار العروبة للنّشر والتَّوزيع ـ الكويت ، ط. الأولى ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

٣٢٨ - المبسوط في القراءات العشر ، لابن مهران ، تحقيق : سُبيع حمزة حاكمي ، دار القِبلة للثَّقافة الإسلاميّة ـ جدّة ، ومؤسّسة علوم القرآن ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

٣٢٩ - مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنَّى التَّيمي ، عارضه بأصوله وعلّق عليه : الدّكتور محمَّد فؤاد سزكين ، نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٩٨٨ م .

٣٣٠ - مجالس ثعلب ، لأبي العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق : عبد السّلام هارون ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط. الرَّابعة ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .

٣٣١ - مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزّجَّاجي ، تحقيق : عبد السَّلام هارون ، لم تُذكر دار الطَّبع أو النّشر ، ط. الثّالثة ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

٣٣٢ - المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنّي ، تحقيق : عليّ النّجدي ناصف وزميليه ، المكتبة الأزهريّة للتّراث ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

٣٣٣ - المحرّر في النَّحو ، للهرمي اليمني ، دراسة وتحقيق : أ.د. أمين عبد اللّه سالم ، مؤسَّسة العلياء للنَّشر والتَّوزيع ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م .

٣٣٤ - المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطيّة الأندلسي ، دار ابن حزم ، ط. الأولى ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٣٣٥ - المحكم والمحيط الأعظم في اللّغة ، لابن سيده ، تحقيق : مصطفى السقَّا ، و د. حسين نصَّار ، مكتبة مصطفى أحمد الباز التجاريّة ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م .

٣٣٦ - المحلّى ((وجوه النّصب)) ، لابن شقير البغدادي ، تحقيق : د. فائز فارس ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ودار الأمل ـ إربد ، ط. الأولى ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م .

٣٣٧ - مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشّاطبيّ ، للقسطلاّني ، تحقيق واختصار : محمَّد حسن عقيل موسى ، الجماعة الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة ، ط. الأولى ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م .

٣٣٨ ـ مختصر في شواذِّ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عالم الكتب ـ بيروت ، بدون .

٣٣٩ ـ المخصّص ، لابن سيده ، دار الفكر ـ بيروت ، بدون .

٣٤٠ ـ المرتجل ، لابن الخشّاب ، تحقيق ودراسة : عليّ حيدر ، لم يذكر دار الطَّبع أو النَّشر ـ دمشق ، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .

٣٤١ ـ مرسوم خطّ المصحف ، للإمام إسماعيل بن ظافر بن عبد اللّه العُقيلي ، دراسة وتحقيق : محمَّد بن عمر بن عبد العزيز الجنايني ، الهيئة القطريّة للأوقاف ، ط. الأولى ، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م (نسخة مصوّرة) .

٣٤٢ ـ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، للإمام جلال الدِّين السُّيوطي ، تحقيق : محمَّد أحمد جاد المولى ، وعلي محمَّد البجاوي ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بدون .

٣٤٣ ـ المسائل الحلبيّات ، لأبي عليّ الفارسي ، تقديم وتحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، ودار المنارة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٣٤٤ ـ المسائل الشِّيرازيّات ، لأبي عليّ الفارسي ، حقَّقه : د. حسن هنداوي ، كنوز إشبيليا ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م .

٣٤٥ ـ المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق وتعليق : د. محمَّد كامل بركات ، دار المدني ـ جدّة ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م .

٣٤٦ ـ المستقصى في أمثال العرب ، للزّمخشريّ ، ط. دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م .

٣٤٧ ـ المستنير في القراءات العشر ، لابن سوار البغدادي ، تحقيق ودراسة : د. عمَّار أمين الدّدو ، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميّة وإحياء التراث ـ الإمارات العربيّة المتّحدة ، ط. الأولى ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٣٤٨ ـ المستوفى في النَّحو ، لكمال الدِّين الفُرّخان ، حقَّقه وقدَّم له : د. محمَّد بدوي المختون ، دار الثَّقافة العربيّة ـ القاهرة ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٣٤٩ ـ مشكل إعراب القرآن ، لمكيّ بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : أ. د. حاتم صالح الضَّامن ، دار البشائر ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

٣٥٠ ـ مصابيح المغاني في حروف المعاني ، لابن نور الدِّين الموزعي ، دراسة وتحقيق : د. عائض العمري ، دار المنار ، ط. الأولى ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

٣٥١ ـ المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ، لابن يسعون ، تحقيق ودراسة : د. محمَّد بن حمود الدّعجاني ، طبعة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م .

٣٥٢ ـ المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير ، للفيّومي ، المكتبة العلميّة ـ بيروت ، بدون .

٣٥٣ ـ المصاحف ، للحافظ أبي بكر عبد اللّه بن الأشعث السجستاني ، حقَّقه وقدَّم له د. آثر جفري ، المكتبة الأزهريّة للتّراث ـ القاهرة ، طبعة : دار السَّلام الحديثة ، ط. الأولى ، ٢٠٠٧ م .

٣٥٤ ـ المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتَّى أواخر القرن الثّالث ، للدّكتور عوض القوزي ، نشر : عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

٣٥٥ ـ المطرب من أشعار أهل المغرب ، لابن دحية ، تحقيق : أ. إبراهيم الأبياري ، و د. حامد عبد المجيد ، راجعه : د. طه حسين ، المطبعة الأميريّة بالقاهرة ، ط. الأولى ، ١٩٥٤ م .

٣٥٦ ـ معاني الحروف ، لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّمَّاني ، تحقيق : د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي ، دار الشّروق ـ جدّة ، ط. الثّالثة ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

٣٥٧ - معاني القرآن ، لأبي جعفر النحَّاس ، تحقيق : د. يحيى مراد ، دار الحديث ـ القاهرة ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٣٥٨ - معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، حقَّقه : د. فائز فارس ، دار البشير ، ودار الأمل ، ط. الثّانية ، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

٣٥٩ - معاني القرآن ، لعلي بن حمزة الكسائي ، أعاد بناءه وقدَّم له : د. عيسى شحاته ، دار قباء للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ القاهرة ، ١٩٩٨ م .

٣٦٠ - معاني القرآن ، للفرَّاء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمّد عليّ النجَّار ، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة ، ط. الثّالثة ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٣٦١ - معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزّجَّاج ، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

٣٦٢ - معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

٣٦٣ - معجم القراءات ، للدّكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدِّين ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م .

٣٦٤ - معجم المؤلّفين ، لعمر رضا كحَّالة ، مطبعة الترقّي ـ دمشق ، ١٩٥٧ م .

٣٦٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمَّد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ـ القاهرة ، ط. الثّانية ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

٣٦٦ - المُعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي ، حققّه : د. ف عبد الرَّحيم ، دار القلم ـ دمشق ، ط. الأولى ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

٣٦٧ - المعمَّرُون ، لأبي حاتم السجستاني ، مطبعة السَّعادة بمصر ، ١٣٢٣ هـ .

٣٦٨ - مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح : د. عبد اللطيف محمَّد الخطيب ، الطَّبعة الكويتيّة ، ط. الأولى ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .

٣٦٩ ـ مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكّاكي ، طبعة التقدّم العلميّة بمصر ، بدون .

٣٧٠ ـ مفردات ألفاظ القرآن ، للرّاغب الأصفهاني ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ـ دمشق ، والدّار الشّاميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

٣٧١ ـ المفردات السَّبع ، لأبي عمرو الدَّاني ، تحقيق : الشَّيخ عليّ توفيق النحَّاس ، دار الصَّحابة للتّراث بطنطا ، ط. الأولى ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٣٧٢ ـ المفصَّل في علم العربيّة ، لأبي القاسم جار اللّه محمود الزَّمخشريّ ، قدَّم له وراجعه وعلّق عليه : د. محمَّد عزّ الدِّين السعيدي ، دار إحياء العلوم ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

٣٧٣ ـ المفضليَّات ، للمفضَّل بن محمَّد بن يعلى الضبِّي ، تحقيق وشرح : أحمد محمَّد شاكر ، وعبد السَّلام هارون ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط. الثّامنة ، ١٩٩٣ م .

٣٧٤ ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق الشّاطبيّ ، تحقيق : مجموعة من أساتذة النَّحو والصَّرف بجامعة أمّ القرى ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٣٧٥ ـ المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيّة ، المشهور بـ ((شرح الشَّواهد الكبرى)) ، لبدر الدِّين العيني ، تحقيق : محمَّد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٣٧٦ ـ مقاييس اللّغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق وضبط : عبد السَّلام هارون ، دار الكتب العلميّة ـ إسماعيليان نجفي ـ قم ـ إيران ، بدون .

٣٧٧ ـ المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرَّشيد للنَّشر ـ الجمهوريّة العراقيّة ، ١٩٨٢ م .

٣٧٨ ـ المقتصد في شرح التَّكملة ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. أحمد بن عبد اللّه بن إبراهيم الدويش ، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٣٧٩ ـ المقتضب ، لأبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد ، تحقيق : محمَّد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ، ودار الكتاب اللّبناني ، ١٣٩٩ هـ .

٣٨٠ ـ المقرّب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد السَّتَّار الجواري ، وعبد اللَّه الجبّوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ط. الأولى ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .

٣٨١ ـ المقصور والممدود ، لابن السِّكِّيت ، حقّقه وقَدَّم له وعلّق عليه : د. محمَّد محمَّد سعيد ، مطبعة الأمانة ـ شارع جزيرة بدران شبرا ـ مصر ، ط. الأولى ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٣٨٢ ـ المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار ، للإمام أبي عمرو الدَّاني ، تحقيق : جمال السيّد رفاعي ، المكتبة الأزهريّة للتّراث ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٣٨٣ ـ المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب اللّه عزّ وجل ، للإمام أبي عمرو الدّاني ، دراسة وتحقيق : د. يوسف عبد الرَّحمن المرعشلي ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

٣٨٤ ـ المكرّر فيما تواتر من القراءات السّبع وتحرّر ، للنّشّار ، ط. مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٥ م .

٣٨٥ ـ الملخّص في إعراب القرآن ، للخطيب التَّبريزي ، تحقيق ودراسة : د. فاطمة راشد الرَّاجحي ، مجلس النَّشر العلميّ ـ جامعة الكويت ، ٢٠٠١ م .

٣٨٦ ـ الممتع في التَّصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدِّين قباوة ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٣٨٧ ـ من لغات العرب لغة هذيل ، للدّكتور : عبد الجواد الطيّب ، دار الكتب والوثائق القوميّة ، بدون .

٣٨٨ ـ منار الهُدى في بيان الوقف والابتداء ، لأحمد بن محمَّد بن عبد الكريم الأشموني ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط. الثّانية ، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .

٣٨٩ ـ المنتهى ، للإمام أبي الفضل محمَّد الجرجاني ، تحقيق : الشَّيخ عبد الرَّحيم الطرهوني ، دار الحديث ـ القاهرة ، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م .

٣٩٠ ـ المنصف ، لابن جنِّي ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد اللّه أمين ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط. الأولى ، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م .

٣٩١ ـ المنقوص والممدود ، للفرَّاء ، تحقيق : عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، دار المعارف ـ القاهرة ، بدون .

٣٩٢ ـ منهج السَّالك إلى ألفيّة ابن مالك ، للأشموني ، حقَّقه : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ .

٣٩٣ ـ المنهل الصَّافي في شرح الوافي ، لبدر الدِّين الدّماميني ، دراسة وتحقيق : د. فاخر جبر مطر ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ٢٠٠٨ م .

٣٩٤ ـ الموجز في أداء القرَّاء السَّبعة ، لأبي عليّ الحسن بن عليّ الأهوازي ، تحقيق : عبد العظيم محمود عمران ، مكتبة أولاد الشَّيخ للتّراث ـ الجيزة ، ط. الأولى ، ٢٠٠٦ م .

٣٩٥ ـ الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لابن أبي مريم ، تحقيق ودراسة : د. عمر حمدان الكبيسي ، مكتبة التَّوعية الإسلاميّة للتَّحقيق والنَّشر والبحث العلميّ ـ الجيزة ، ط. الثّالثة ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٣٩٦ ـ النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري برديّ ، مطبعة دار الكتب المصريّة ، ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩ م .

٣٩٧ ـ النَّشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : الشَّيخ علي محمَّد الضبَّاع ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

٣٩٨ ـ نظرات في تحقيق الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبي ، للدّكتور محمَّد حسين عبد العزيز المحرصاوي ، مطبعة عباد الرَّحمن ، ٢٠٠٥ م .

٣٩٩ ـ نظم الفرائد وحصر الشرائد ، للمهلّبي ، تحقيق : د. عبد الرَّحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ـ الرِّياض ، ط. الأولى ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .

٤٠٠ ـ النُّكت على الألفيّة والكافية والشّافية والشّذور والنّزهة ، للإمام جلال الدّين السُّيوطي ، دراسة وتحقيق : د. فاخر جبر مطر ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، ط. الأولى ، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

٤٠١ ـ النّكت في القرآن ، لأبي الحسن عليّ بن فضّال المجاشعي ، دراسة وتحقيق : د. عبد اللّه عبد القادر الطَّويل ، دار البدر ـ المنصورة ، بدون .

٤٠٢ ـ النهاية في شرح الكفاية ، لابن الخبّاز ، تحقيق ودراسة : د. عبد الجليل محمَّد عبد الجليل العبّادي ، الأكاديميّة الحديثة للكتاب الجامعي ، بدون .

٤٠٣ ـ النِّهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدِّين أبي السّعادات المبارك بن محمَّد الجزري بن الأثير ، تحقيق : طاهر الزاوي ، ومحمود محمَّد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ، ط. الأولى ، ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م .

٤٠٤ ـ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، لشمس الدِّين الرّملي ، اعتنى به / محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، نشر وتوزيع مكتبة عبَّاس الباز ـ مكّة المكرَّمة ، ط. الأولى ، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م .

٤٠٥ ـ النَّوادر في اللّغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة : د. محمَّد عبد القادر أحمد ، دار الشّروق ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

٤٠٦ - الهداية إلى بلوغ النهاية ، لمكيّ بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : مجموعة من الباحثين ، تحت إشراف فضيلة الشَّيخ الأستاذ الدّكتور الشّاهر البوشيخي ، كليَّة الدِّراسات العليا والبحث العلميّ ـ جامعة الشَّارقة ، ط. الأولى ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م .

٤٠٧ - هديّة العارفين إلى أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين ، لإسماعيل البغدادي ، المكتبة الإسلاميّة ـ طهران ، ط. الثّالثة ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٤٧ م .

٤٠٨ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدِّين السُّيوطي ، تحقيق وشرح : الأستاذ . عبد السَّلام هارون ، والدّكتور . عبد العال سالم مكرم ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت ، ط. الثّانية ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٤٠٩ - الوجيز في شرح قراءات القرّاء الثَّمانية ، لأبي عليّ الحسن بن عليّ الأهوازي ، حقَّقه وعلَّق عليه : د. دريد حسن أحمد ، ومراجعة : د. بشّار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، ط. الأولى ، ٢٠٠٢ م .

٤١٠ - وفيات الأعيان ، لابن خَلِّكان ، تحقيق : د. إحسان عبَّاس ، دار صادر ـ بيروت ، بدون .

٤١١ - الوقف الممنوع في القرآن الكريم ، للدّكتور إسماعيل صادق عبد الرَّحيم ، دار البصائر ـ القاهرة ، ط. الأولى ، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م .

❁❁❁

الحادي عشر / فهرس الموضوعات

المقدِّمة ٣
أهميَّة الموضوع ٥
أسباب اختيار الموضوع ٦
خطَّة البحث ٦
منهج التَّحقيق ٨
الفهارس المفصَّلة ٩
التَّمهيد : الإمام الشَّاطبيّ وكتابه (الشَّـاطبيّة) ١١
المبحث الأَوَّل : الشّاطبيّ ، حياته وآثاره بإيجاز ١٢
أوَّلاً : حيـاتــه ١٢
أ ـ اسمه ، ونسبه ١٢
ب ـ مولده ، ووفاته ١٣
جـ ـ أشهر شيوخه وتلامذته ١٤
من أشهر شيوخه ١٤
من أشهر تلامذته ١٥
ثانيًا : آثـاره ١٦
المبحث الثَّاني : الشَّاطبيّة : قيمتها العلميَّة ، وأهمّ شروحها ١٩
أوَّلاً : قيمتها العلميّة ١٩

ثانيًا : أهمّ شروحها ٢١

القِسْمُ الأَوَّل

الدِّراســــــة

السَّمين الحلبي ، وكتابه (العقد النَّضيد) ٢٦

الفصل الأَوَّل : السَّمين الحلبي ، حياته وآثاره ٢٧

المبحث الأَوَّل : اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته ٢٨

اسمه ونسبه ٢٨

لقبه ٢٩

كنيته ٣٠

المبحث الثَّاني : مولده ، ونشأته ، ورحلاته ، ووفاته ٣١

أوَّلاً : مولده ٣١

ثانيًا : نشأته ، ورحلاته ٣٢

ثالثًا : وفاته ٣٣

المبحث الثّالث : شيوخه ، وتلاميذه ٣٥

أوَّلاً : شيوخه ٣٥

ثانيًا : تلاميذه ٣٧

المبحث الرَّابع : مكانته العلميّة ، وآثاره ٤١

الفصل الثَّاني : دراسة لكتاب ((العقد النَّضيد في شرح القصيد)) ٥٢
المبحث الأوَّل : توثيق عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلّفه ٥٣
أوَّلاً : توثيق عنوان الكتاب ٥٣
ثانيًا : توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه ٥٣
المبحث الثَّاني : موضوع الكتاب ، والغرض من تأليفه ٥٦
أوَّلاً : موضوع الكتاب ٥٦
ثانيًا : الغرض من تأليفه ٥٦
المبحث الثّالث : منهج المؤلّف في الكتاب ٥٨
المطلب الأوَّل : طريقته في عرض المادَّة العلميّة ٥٨
المطلب الثَّاني: عنايته بآراء العلماء ٧٣
الجانب الأوَّل : موقفه من أقوال أبي عبد اللّه الفاسي ، وأبي شامة ٧٣
الجانب الثَّاني : موقفه من سائر العلماء ٧٦
المطلب الثّالث: اختياراته في الكتاب ٨١
١ ـ اختياراته النَّحويَّة ٨٢
٢ ـ اختياراته الصَّرفيَّة ٨٥
٣ ـ اختياراته الدّلاليّة ٨٧
المبحث الرَّابع : مصادره ٩١
أوَّلاً : مصادره من كتب القراءات ٩٢
أ ـ الشَّاطبيّة وشروحها ٩٢
ب ـ بقيّة مصادره من كتب القراءات ٩٣
ثانيًا : مصادره من كتب التّفسير ٩٦
ثالثًا : مصادره من علوم القرآن ٩٧

رابعًا : مصادره من كتب النَّحو واللُّغة ١٠٠
المبحث الخامس : شواهد الكتاب ١٠٢
أوَّلاً : شواهده من القرآن الكريم ١٠٢
ثانيًا : شواهده من الحديث النَّبويّ الشَّريف ١٠٥
ثالثًا : شواهده الشِّعريّة ١٠٧
رابعًا : شواهده النَّثريّة ١١٤
المبحث السَّادس : الأصول النَّحويَّة الَّتي اعتمد عليها ١١٦
أوَّلاً : السَّماع ١١٧
ثانيًا : القياس وما يتَّصل به ١١٩
أ ـ نظريّة العلَّة ١٢٤
ب ـ نظريّة العامل ١٢٩
ثالثًا : الإجماع ١٣٢
رابعًا : استصحاب الحال ١٣٦
المبحث السَّابع : تقويم الكتاب ١٣٨
المطلب الأوَّل : قيمة الكتاب العلميّة ، وأثره فيمن بعده ١٣٨
المطلب الثَّاني: المآخذ على الكتاب ١٤٣
المبحث الثَّامن : وصف النّسخة الخطيّة المعتمدة في التَّحقيق ١٤٧
نماذج من النّسخة الخطيّة المعتمدة في التَّحقيق ١٥١

القِسْــمُ الثَّانــي
النّصُّ المُحَقَّق ١٥٩

فرش سورة الأعراف ١٦٠
شرح البيت رقم [٦٨١] ١٦٠
شرح البيت رقم [٦٨٢] ١٦٣
شرح البيت رقم [٦٨٣] ١٦٦
شرح البيت رقم [٦٨٤] ١٧٢
شرح البيت رقم [٦٨٥] ١٧٨
شرح البيت رقم [٦٨٦] ١٨١
شرح البيت رقم [٦٨٧] ١٨٤
شرح البيت رقم [٦٨٨] ١٨٧
شرح البيت رقم [٦٨٩] ١٩٦
شرح البيت رقم [٦٩٠] ٢٠١
شرح البيت رقم [٦٩١] ٢٠٥
شرح البيت رقم [٦٩٢] ٢٠٩
شرح البيت رقم [٦٩٣] ٢١٣
شرح البيت رقم [٦٩٤] ٢١٨
شرح البيت رقم [٦٩٥] ٢٢٠
شرح البيت رقم [٦٩٦] ٢٢٢

شرح البيت رقم [٦٩٧] ٢٢٤
شرح البيت رقم [٦٩٨] ٢٢٦
شرح البيت رقم [٦٩٩] ٢٢٩
شرح البيت رقم [٧٠٠] ٢٣٣
شرح البيت رقم [٧٠١] ٢٣٤
شرح البيت رقم [٧٠٢] ٢٣٧
شرح البيت رقم [٧٠٣] ٢٣٩
شرح البيت رقم [٧٠٤] ٢٤٢
شرح البيت رقم [٧٠٥] ٢٤٦
شرح البيت رقم [٧٠٦] ٢٤٩
شرح البيت رقم [٧٠٧] ٢٥٣
شرح البيت رقم [٧٠٨] ٢٥٦
شرح البيت رقم [٧٠٩] ٢٦١
شرح البيت رقم [٧١٠] ٢٦٣
شرح البيت رقم [٧١١] ٢٦٧
شرح البيت رقم [٧١٢] ٢٦٨
شرح البيت رقم [٧١٣] ٢٧٥
فرش سورة الأنفال ٢٧٨
شرح البيت رقم [٧١٤] ٢٧٨
شرح البيت رقم [٧١٥] ٢٨٣
شرح البيت رقم [٧١٦] ٢٨٥
شرح البيت رقم [٧١٧] ٢٨٨

شرح البيت رقم [٧١٨] ٢٩٠
شرح البيت رقم [٧١٩] ٢٩٧
شرح البيت رقم [٧٢٠] ٣٠٣
شرح البيت رقم [٧٢١] ٣٠٨
شرح البيت رقم [٧٢٢] ٣١١
شرح البيت رقم [٧٢٣] ٣١٤
شرح البيت رقم [٧٢٤] ٣٢٠
فرش سورة التَّوبة ٣٢٥
شرح البيت رقم [٧٢٥] ٣٢٥
شرح البيت رقم [٧٢٦] ٣٢٨
شرح البيت رقم [٧٢٧] ٣٣٤
شرح البيت رقم [٧٢٨] ٣٣٦
شرح البيت رقم [٧٢٩] ٣٣٨
شرح البيت رقم [٧٣٠] ٣٤٠
شرح البيت رقم [٧٣١] ٣٤٠
شرح البيت رقم [٧٣٢] ٣٤٢
شرح البيت رقم [٧٣٣] ٣٤٥
شرح البيت رقم [٧٣٤] ٣٤٧
شرح البيت رقم [٧٣٥] ٣٥١
شرح البيت رقم [٧٣٦] ٣٥٤
شرح البيت رقم [٧٣٧] ٣٥٥

سورة يونس عليه السَّلام ٣٥٩
شرح البيت رقم [٧٣٨] ٣٥٩
شرح البيت رقم [٧٣٩] ٣٦٢
شرح البيت رقم [٧٤٠] ٣٦٦
شرح البيت رقم [٧٤١] ٣٦٨
شرح البيت رقم [٧٤٢] ٣٧٢
شرح البيت رقم [٧٤٣] ٣٧٩
شرح البيت رقم [٧٤٤] ٣٨١
شرح البيت رقم [٧٤٥] ٣٨٧
شرح البيت رقم [٧٤٦] ٣٨٩
شرح البيت رقم [٧٤٧] ٣٩٣
شرح البيت رقم [٧٤٨] ٣٩٨
شرح البيت رقم [٧٤٩] ٤٠٥
شرح البيت رقم [٧٥٠] ٤٠٧
شرح البيت رقم [٧٥١] ٤١٠
شرح البيت رقم [٧٥٢] ٤١٦
شرح البيت رقم [٧٥٣] ٤٢١
شرح البيت رقم [٧٥٤] ٤٢٤
سورة هود عليه السَّلام ٤٢٨
شرح البيت رقم [٧٥٥] ٤٢٨
شرح البيت رقم [٧٥٦] ٤٣١
شرح البيت رقم [٧٥٧] ٤٣٥

شرح البيت رقم [٧٥٨] ٤٣٨
شرح البيت رقم [٧٥٩] ٤٤١
شرح البيت رقم [٧٦٠] ٤٤٤
شرح البيت رقم [٧٦١] ٤٤٧
شرح البيت رقم [٧٦٢] ٤٥١
شرح البيت رقم [٧٦٣] ٤٥٤
شرح البيت رقم [٧٦٤] ٤٦١
شرح البيت رقم [٧٦٥] ٤٦٤
شرح البيت رقم [٧٦٦] ٤٧٢
شرح البيت رقم [٧٦٧] ٤٧٤
شرح البيت رقم [٧٦٨] ٤٧٤
شرح البيت رقم [٧٦٩] ٥٠١
شرح البيت رقم [٧٧٠] ٥٠٣
شرح البيت رقم [٧٧١] ٥٠٣
سورة يوسف عليه السَّلام ٥٠٩
شرح البيت رقم [٧٧٢] ٥٠٩
شرح البيت رقم [٧٧٣] ٥١٣
شرح البيت رقم [٧٧٤] ٥٢١
شرح البيت رقم [٧٧٥] ٥٢٥
شرح البيت رقم [٧٧٦] ٥٢٩
شرح البيت رقم [٧٧٧] ٥٣٢
شرح البيت رقم [٧٧٨] ٥٣٨

شرح البيت رقم [٧٧٩] ٥٤٠
شرح البيت رقم [٧٨٠] ٥٥٣
شرح البيت رقم [٧٨١] ٥٥٨
شرح البيت رقم [٧٨٢] ٥٦٣
شرح البيت رقم [٧٨٣] ٥٦٧
شرح البيت رقم [٧٨٤] ٥٦٩
شرح البيت رقم [٧٨٥] ٥٧٥
شرح البيت رقم [٧٨٦] ٥٧٧
فرش سورة الرّعد ٥٨١
شرح البيت رقم [٧٨٧] ٥٨١
شرح البيت رقم [٧٨٨] ٥٨٦
شرح البيت رقم [٧٨٩] ٥٨٨
شرح البيت رقم [٧٩٠] ٥٨٨
شرح البيت رقم [٧٩١] ٥٩٨
شرح البيت رقم [٧٩٢] ٦٠١
شرح البيت رقم [٧٩٣] ٦٠١
شرح البيت رقم [٧٩٤] ٦٠٦
شرح البيت رقم [٧٩٥] ٦١٠
شرح البيت رقم [٧٩٦] ٦١٢
سورة إبراهيم عليه السَّلام ٦١٥
شرح البيت رقم [٧٩٧] ٦١٥
شرح البيت رقم [٧٩٨] ٦٢٠

شرح البيت رقم [٧٩٩] ٦٢٢
شرح البيت رقم [٨٠٠] ٦٣٤
شرح البيت رقم [٨٠١] ٦٤١
فرش سورة الحِجْرِ ٦٤٧
شرح البيت رقم [٨٠٢] ٦٤٧
شرح البيت رقم [٨٠٣] ٦٥٣
شرح البيت رقم [٨٠٤] ٦٥٥
شرح البيت رقم [٨٠٥] ٦٥٨
شرح البيت رقم [٨٠٦] ٦٦٠
شرح البيت رقم [٨٠٧] ٦٦٢
فرش سورة النَّحل ٦٦٤
شرح البيت رقم [٨٠٨] ٦٦٤
شرح البيت رقم [٨٠٩] ٦٧٠
شرح البيت رقم [٨١٠] ٦٧٣
شرح البيت رقم [٨١١] ٦٧٧
شرح البيت رقم [٨١٢] ٦٧٩
شرح البيت رقم [٨١٣] ٦٨١
شرح البيت رقم [٨١٤] ٦٨١
شرح البيت رقم [٨١٥] ٦٨٥
فرش سورة الإسراء ٦٩٠
شرح البيت رقم [٨١٦] ٦٩٠

شرح البيت رقم [٨١٧] ٦٩٤
شرح البيت رقم [٨١٨] ٦٩٧
شرح البيت رقم [٨١٩] ٧٠٠
شرح البيت رقم [٨٢٠] ٧٠٣
شرح البيت رقم [٨٢١] ٧٠٦
شرح البيت رقم [٨٢٢] ٧٠٨
شرح البيت رقم [٨٢٣] ٧١١
شرح البيت رقم [٨٢٤] ٧١٥
شرح البيت رقم [٨٢٥] ٧١٩
شرح البيت رقم [٨٢٦] ٧٢٠
شرح البيت رقم [٨٢٧] ٧٢٤
شرح البيت رقم [٨٢٨] ٧٢٨
شرح البيت رقم [٨٢٩] ٧٢٩
فرش سورة الكهف ٧٣٤
شرح البيت رقم [٨٣٠] ٧٣٤
شرح البيت رقم [٨٣١] ٧٣٨
شرح البيت رقم [٨٣٢] ٧٤٣
شرح البيت رقم [٨٣٣] ٧٤٦
شرح البيت رقم [٨٣٤] ٧٤٧
شرح البيت رقم [٨٣٥] ٧٤٩
شرح البيت رقم [٨٣٦] ٧٥٢
شرح البيت رقم [٨٣٧] ٧٥٣

شرح البيت رقم [٨٣٨] ٧٦٠
شرح البيت رقم [٨٣٩] ٧٦٢
شرح البيت رقم [٨٤٠] ٧٦٨
شرح البيت رقم [٨٤١] ٧٧١
شرح البيت رقم [٨٤٢] ٧٧١
شرح البيت رقم [٨٤٣] ٧٧٤
شرح البيت رقم [٨٤٤] ٧٧٨
شرح البيت رقم [٨٤٥] ٧٨٠
شرح البيت رقم [٨٤٦] ٧٨٢
شرح البيت رقم [٨٤٧] ٧٨٢
شرح البيت رقم [٨٤٨] ٧٩٢
شرح البيت رقم [٨٤٩] ٧٩٧
شرح البيت رقم [٨٥٠] ٨٠٤
شرح البيت رقم [٨٥١] ٨٠٦
شرح البيت رقم [٨٥٢] ٨٠٨
شرح البيت رقم [٨٥٣] ٨١٤
شرح البيت رقم [٨٥٤] ٨١٧
شرح البيت رقم [٨٥٥] ٨٢٢
شرح البيت رقم [٨٥٦] ٨٢٦
شرح البيت رقم [٨٥٧] ٨٢٦
شرح البيت رقم [٨٥٨] ٨٣٤
شرح البيت رقم [٨٥٩] ٨٤٠

١ ـ فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة ٨٤٥
٢ ـ فهرس القراءات القرآنيّة ٨٧٤
٣ ـ فهرس الأحاديث الشَّريفة والآثار ٩١٣
٤ ـ فهرس أقوال العرب وأمثالهم ٩١٥
٥ ـ فهرس الشَّواهد الشِّعريّة والأرجاز ٩١٧
ب ـ فهرس أنصاف الأبيات ٩٢٥
٦ ـ فهرس الألفاظ اللغويّة الَّتي شرحها المؤلِّف ٩٢٦
٧ ـ فهرس الأعلام ٩٣٠
٨ ـ فهرس المواضع والبلدان ٩٤٩
٩ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن ٩٥٠
١٠ ـ فهرس المصادر والمراجع ٩٥٢
أوّلاً: المخطوطات ٩٥٢
ثانيًا: المطبوعات ٩٥٤
١١ ـ فهرس الموضوعات ٩٨٧
١٢ ـ فهرس الفهارس ١٠٠١

❁❁❁

الثَّاني عشر / فهرس الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة ٨٤٥

٢ ـ فهرس القراءات القرآنيّة ٨٧٤

٣ ـ فهرس الأحاديث الشَّـريفة والآثار ٩١٣

٤ ـ فهرس أقوال العرب وأمثالهم ٩١٥

٥ ـ فهرس الشَّواهد الشِّعريّة والأرجاز ٩١٧

ب ـ فهرس أنصاف الأبيات ٩٢٥

٦ ـ فهرس الأعلام ٩٢٦

٧ ـ فهرس المواضع والبلدان ٩٤٥

٨ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن ٩٤٦

٩ ـ فهرس المصادر والمراجع ٩٤٨

أوّلاً: المخطوطات ٩٤٨

ثانيًا: المطبوعات ٩٥٠

١٠ ـ فهرس الموضوعات ٩٨٣

١١ ـ فهرس الفهارس ٩٩٧

❁❁❁